

المرصفاوى
ف

قانون العقوبات الخاص

الرشوة - اختلاس الأموال العامة والاستيلاء عليها - التزوير - القتل العمد -
الخرح والضرب - قتل والإيذاء خطأ - السرقة - النصب - جرائم الشيك -
جرائم خيانة الأمانة - الحريق عمداً - انتهاك حرمة ملك الغير - الجرائم ضد الأخلاق -
القذف والسب والبلاغ الكاذب - قمع التدليس والغش - التسميم الجبرى - المخدرات -
السلاح .

دكتور

حسن صادق المرصفاوى

أستاذ بكلية الحقوق - جامعة الاسكندرية
محام لدى محكمة النقض

الناشر / منشأة
جلال حزى وشركاه
بالاسكندرية

المرصفاوى
قانون العتوب بالخاص

دكتور
حسن صارق المرصفاوى
أستاذ القانون الجنائى
كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية

١٩٧٨

الناشر / منشارف الاسكندرية
جلال حزى وشركاه

ميشة الرقابة الادارية

المكتبة

رقم التصنيف: ٧٤٤

القسم: ١٤٤

ثمن الكتاب: ١٤٤



«وَأَفْ عَاقِبَتُهُ فَعَالٌ بِمَنْزِلِ سَمَاءٍ وَفِيهِ رَحْمَةٌ»

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

مقدمة

درجت قوانين العقوبات بصفة عامة على أن تتضمن قسمين تتناول في أولهما الأحكام العامة في القانون من حيث التعريف بالجريمة وتحديد المجرم المسئول وأساس مساءلته جنائيا ثم العقوبات أو التدابير التي يواجه بها المجتمع الجريمة ، ويشمل القسم الآخر الأنواع المختلفة من الجرائم مبينا أركانها والعقاب الذي يقدره المشرع عند وقوعها • وتختلف التشريعات في تقسيمها لهذا الجزء ، وهي عادة تضم الجرائم التي يجمع بينها عنصر مشترك - هو في الغالب المصلحة التي يراد من النص حمايتها - ويضعها تحت عنوان واحد • وفي الحقيقة ان التقسيمات التي تنتهجها التشريعات بصدد القسم الخاص من قانون العقوبات لا تعدو أن تكون انعكاسا لتقسيمات نظرية ، ونادرا ما يكون لها من أثر في التطبيق العملي الا حيثما يريد القاضي أن يستدل على غاية المشرع من أحد نصوصه أو حين يشوب النص غموض أو يثور حول تفسيره نقاش وجدل • أما الأمر الغالب فهو أن القاضي - حين تعرض عليه واقعة معينة ليعمل حكم القانون - ينظر في أركان الجريمة وفقا للنص الذي ينطوي تحته ليجتث توافرها من عدمه فان تكاملت نطق بالعقاب الذي يراه مناسبا في حدود ما وضعه المشرع •

ونتناول في هذا المؤلف بعض الجرائم ذات الأهمية العملية •

والله ولي التوفيق •

الاسكندرية - يناير ١٩٧٨ •

دكتور
حسن صادق المرصفاوى

الفصل الأول

الرشوة

لما فامت الدول أوجبت ضرورة بقائها واستمرارها رعاية مصالح المواطنين في مختلف نواحي حياتهم وتنظيم شئونهم ، ووقع هذا العبء على عاتق أولئك الذين قاموا على شئون الدولة ، وإذا كان بمقدور الحاكم في العصور المتقدمة أن يتولى بنفسه تنظيم تلك المهام ، فإن نشأة الدولة وانساح نطاقها وتعداد الأفراد فيها وتنوع مصالحهم اقتضى أن تواجد إلى جوار الحاكم جهات تعاونه في أداء مهمته ، ولقد أخذت تلك الجهات تتعدد تبعاً لازدياد الأعباء وتنوعها ، ومع مرور الزمان كثرت الخدمات التي تقدمها الدولة لرعاياها وصار من الضروري وجود بعض الأفراد الذين توليهم الدولة بعض سلطاتها تحقيقاً لرسالتها ، وهم الموظفون .

وإذا كانت الدولة تمنح بعض سلطاتها لموظفيها فأنها تهدف بهذا إلى أن تستخدم السلطات في النطاق الذي رسمه القانون تحقيقاً للمصلحة التي ترتجى وحفاظاً على حقوق الأفراد والمساواة بينهم أمام القانون ، وهي من ناحية أخرى تعطي الموظف مقابلاً للعمل الذي يقوم به ، وهو الوضع الطبيعي بالنسبة إلى كل من يحصل من آخر على بعض خدماته .

والأصل في الموظف إذا منح سلطاناً معيناً أن يستعمله في حدود القانون وتحقيقاً لما ابتغاه ، لأن الخروج على تلك الضوابط يؤدي إلى الإخلال بالمصلحة التي أراد القانون حمايتها بما قد يترتب على هذا من اضطراب يقع في نظام المجتمع ، على أن هذا لا يمنع من وقوع تلك المخالفات ، وهي ظاهرة بشرية لا يخلو منها أي نظام أو قانون ، وفي محاولة من التشريعات لتفادي تلك المخالفات تقرر جزاء إدارياً عند وقوعها لما تحدثه من اضطراب ففسد سير العمل بالجهة التي يعمل فيها الموظف ، وقد يقف الأمر عند حد هذه المسألة .

على أن إخلال الموظف بواجبات وظيفته قد يصل في بعض الصور إلى

درجة يضطرب فيها نظام العمل ، ويفقد أفراد الجمهور الثقة بالموظف وتبعاً بالأعمال الحكومية بما يؤدي إذا استشرى الامر الى فساد الاداة الحكومية . وفي هذه الحالة لا يقف المشرع عند الجزاء الادارى وحده بل يقرر عقوبة جنائية من أجل ذلك الاخلال مهدداً بها كل من تسوله نفسه ارتكاب احدى الجرائم التى يحددها وتتصل بعمل الموظف . ولا شك أن من أخطر صور الاخلال بالوظيفة الاتجار بها ، أى تقاضى المقابل على أية صورة لقاء تحقيق مصلحة لبعض الافراد ، ومن هنا كان الاساس فى تجريم أفعال الرشوة . فالمجتمع يرى فى الرشوة ظاهرة خطيرة جدية بالمكافحة لانها تؤدى الى امرين خطيرين ، أولهما أنها تسفر عن فقدان الأفراد للثقة بالسلطة التى أودعتها الدولة بين يدي الموظف ، اذ يمكن تخطى الحدود الموضوعية بمجرد دفع المقابل لذلك . فان امتد الامر الى أعمال ومرافق كثيرة لاختل الجهاز الحكومى وفقدت الدولة مقدرتها على رعاية مصالح أفرادها بما قد يؤدي الى انهيارها بعد أن يشيع الفساد فيها . والامر الآخر أن الرشوة فى ذاتها تؤدى الى انتفاء العدالة ، اذ فى مقدور الفرد أن يحقق ما يبغيه اذا استطاع دفع مقابل لذلك ، وفى هذا قد تختلف مقدرة الافراد عن بعضهم . فمن كانت لديه القدرة وصل الى مبتغاه ومن عجز عن ذلك تعطلت أموره . ويوصل الاحساس بانتفاء العدالة الى تولد الاحقاد وهى بدورها من الآفات الخطيرة التى قد تهدد المجتمع بالانهيار .

وللمادة - لا سيما فى العصر الراهن - اغراء خاص يؤثر على كثير من ضعاف النفوس ، وقد تؤدى أحيانا فى ظروف معينة الى ضعف فى الارادة امامها . ومن أجل التغلب على القوة التى لها كان منطقياً أن يتدخل المشرع بنصوص تقرر العقاب على الرشوة فيحمى الوظيفة العامة من الاتجار بها ويحمى الموظف من أن يخضع لتأثير المادة .

وقد بدا سلطان المادة قويا واضحا وذا تأثير كبير فى نفوس الأفراد فى أعقاب الحرب العالمية الثانية حين اختل كثير من القيم الاجتماعية واضطرب كثير من الموازين الاقتصادية ، وأصبحت المادة بذاتها هدفا يسعى اليه الكثيرون . وتنكب البعض الطريق السوى وسلك سبيل الجريمة التى من بين صورها الاتجار بالوظيفة . وكانت لهذه الاوضاع مظاهر متنوعة فى الجماعة حين ظهرت صور عديدة تمكن الشخص من الافادة بوجه غير مشروع من الوظيفة العامة التى يباشر مهامها دون أن يقع فعله تحت نصصوص التجريم ، التى ما عادت تحيط بنواحي التطور الحديث فى المجتمع ، واستغل البعض مبدأ أن لا جريمة ولا عقوبة الا بنص للافلات من أحكام القسانون .

والظاهرة الأخرى أن الرشوة لم تعد قاصرة على الاتجار بالوظيفة العامة ، بل امتد الأمر إلى نطاق الأعمال الخاصة ، لا سيما بعد أن أصبحت تلك الأعمال ذات صلة بخدمات لا يستغنى عنها أفراد الجماعة تيسر للعاملين بها الاستفادة من الاتجار بتلك الأعمال بما يؤدي إلى الإضرار بالجماعة في النهاية .
والظاهرة الأخيرة - ولعلها أخطرهما - تمثل في ضعف احساس الجمهور بمدى منافاة الرشوة لنظم المجتمع ، فبعد أن كان المرتشي يعد في نظر المجتمع مرتكباً للخطيئة أصبح الأفراد يشعرون بأن دفع مقابل لانجاز بعض أعمالهم لا يعتبر رشوة ، بل لا يطلقون عليه هذا اللفظ وإنما يتخيرون العبارات التي تحمل في باطنها محاولة اسباغ لمسة من المشروعية على التصرف .

هذه المظاهر بدت تمثل خطورة على انتظام أمور الأفراد في المجتمع ، ورأى المشرع كما هو شأنه عادة أن يجابها بنصوص جنائية اعتقاداً منه أن التهديد بالعقاب من شأنه أن يقلل من انتشار هذا الداء . ولذلك تتلاحق التعديلات التشريعية أما لتشديد العقوبة المقررة للجرائم القائمة في القانون أو تجريم بعض الأفعال التي ما كانت تظوى تحت النصوص السابقة ، بل أن المشرع قد لجأ إلى استعمال عبارات واسعة هي من المرونة بحيث يستطيع القاضي عند تطبيقها أن لا يفلت أي اتجار بالوظيفة من العقوبة ، رغم أن هذه العبارات الواسعة ذات المدلول غير المحدد تشكل خطورة على الحرية الفردية .
كما أن المشرع رأى أن مسئولية الدولة تجاه تنظيم حياة لأفراد لا تقف بها عند الموظف العام ، بل مد نطاق الحماية إلى الموظفين في نطاق الأعمال الخاصة بشروط يعينها تتمشى مع حكمة تجريم أفعال الموظف العام .

ورغم كل الجهود التي تبذل في سبيل مكافحة الرشوة فإن انتشارها لم يقل ، بل لقد زادت جرائمها على مر الأيام ، ويرجع السبب في هذا إلى صعوبة الكشف عنها وصعوبة إيقافها ، ففضلاً عن أنها تتم في الخفاء - كالشأن في غالبية الجرائم - إلا أنها تتميز بأن كل مساهم فيها يحاول من جانبه إخفاء معالمها . فالموظف المرتشي - بوصفه المتجر بالوظيفة - لن يكشف عن أمرها أبداً ، ومن ناحية أخرى تقضى مصلحة الراشي إخفاء معالم الجريمة خوفاً أن تمتد المساءلة الجنائية إليه ورغبة منه في انجاز المصلحة التي يبغيها من الموظف ، بل أنه قد يتردد في كشف أعمال الموظف - أن كان طالب الرشوة من جانبه - حتى لا يفقد باقي الموظفين الثقة فيه ويعطلون أعماله . هذا فضلاً عن أن الرشوة أصبحت تتمثل في منافع ظاهرها البراءة تجعل من العسير إقامة الدليل عليها . ومن ثم لا يجنى من يبلغ عن أمرها

الا عداء الموظف وكل من يسأله ، لا سيما والمشاهد في الاونة الاخيرة أن الرشوة لم تعد عملا فرديا يقتصر على الموظف المرتشى بل اتخذت الجريمة صفة التنظيم يساهم فيها عدد كبير من الموظفين الذين تترابط اختصاصاتهم في العمل ببعض مصالح الجماهير ، فيرسومون السبيل الذي يسرون فيه ولا يكشف عن أعمالهم .

ولعل خاصية الخفاء في جريمة الرشوة هي التي دفعت المشرع الى ان يغرى الراشى ويشجعه على الكشف عنها ، بتقرير اعفائه من العقوبة اذا اخبر السلطات العامة بها . على أن هذا الحل معيب من ناحيتين ، الاولى تتعلق بالموظف اذ تجعله في بعض الصور فريسة اشخاص ضعاف النفوس يحاولون الاضرار به ان يسايروهم في رغباتهم والاستجابة لمطالبهم وذلك بافتعال جريمة الرشوة ، وبهذا يصيب الموظف من القلق وما قد يجعله يصرف بعض جهده للتحوط والتحفظ ضد كل مساس به . وهو يصيب المصلحة العامة بالضرر . والناحية الاخرى تتعلق بالراشى نفسه لان الاعفاء المشار اليه يقتضى ابتداء أن ينجح في اقامة الدليل على ارتكاب الموظف لجريمة الرشوة ، وهذا امر غير ميسور له في كل الاحوال . وهو ان فشل فيه استجلب عليه نقمة الموظف فضلا عن زملائه بما يضيع مصالحه .

وفضلا عما تقدم فان الحياة العملية تكشف عن ظاهرة فريدة في نوعها بالنسبة الى جريمة الرشوة . فما لا شك فيه أن الرشوة تنفشي في المجتمع بصورة خطيرة وبين كل طبقاته ، وهي تتنوع وفقا لمختلف الظروف الخاصة بالراشى والمرتشى . وكلما كان للمرتشى نفوذه ومكانته في المجتمع كلما كانت الرشوة في صور لا يستطيع القانون ملاحقتها وتكاد تستحيل اقامه الدليل عليها ، وهي في غالبية الاحوال يكون محلها منافع ضخمة يحصل عليها الموظف . أما اذا كان المرتشى موظفا صغيرا فالامر يختلف اذ تكون قيمة الرشوة بسيطة وامكان ضبطها واقامة الدليل عليها يسيرا . ومراجعة مجموعات الأحكام القضائية يكشف عن هذه الحقيقة التي تعكس ظاهرة أخرى وهي أن اعمال القانون بضد جريمة الرشوة تكاد يكون قاصرا على بعض صغار الموظفين وبعض المتعاملين معهم .

فالرشوة اذن منتشرة في المجتمع والعلاج التشريعي لن يكون سبيلا كافيا لمكافحتها وانما هي آفة اجتماعية توجب أن يعاد النظر اليها على هذا الاساس ، ومحاولة بحث مختلف الاسباب الدافعة اليها والعمل على تلافيتها ،

وذلك لانه ما دام الداء قائما فلن يكون الجزاء الجنائي هو العلاج الناجع ، بل كلما اتسع نطاق التشريع الجنائي كلما أمكن التهرب من احكامه .

ومع هذا فالملاحظ بالنسبة الى مختلف التشريعات أنها تسير فى طريق العلاج التشريعى فن طريق الجزاء الجنائي ، وذلك بتوسيع نطاق الافعال التى تأخذ حكم الرشوة والاعمال التى يراد بالنص حمايتها عامة أو خاصة . وتثبيد العقاب على مرتكب تلك الجرائم . واذا أردنا أن نضرب لهذا مثلا فاننا نجد ان التشريع الفرنسى قد مد عقاب الرشوة الى الاتجار بالنفوذ بموجب القانون الصادر فى ٤ يوليو سنة ١٨٨٩ ، ثم أصبحت الرشوة مغاقبا عليها ولو تعلقت بأعمال مستخدمى المحلات التجارية والصناعية وذلك بموجب القانون الصادر فى ١٦ فبراير سنة ١٩١٩ . والتشريع المصرى كذلك سار فى نفس الاتجاه ، ففي ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٩ صدر المرسوم بقانون رقم ١٧ الذى مد حكم الرشوة الى أعضاء الهيئات النيابية الذين يتجرون بنفوذهم لدى السلطات العامة . ثم عدل الباب الخاص بالرشوة فى قانون العقوبات تعديلا كاملا بموجب القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ وتناول صورا كثيرة من الاجرام كانت تفلت من العقاب ، ثم القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ ، وبموجب القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ لحق العقاب الرشوة فى مجال الاعمال الخاصة .

وتنقسم الدراسة بالنسبة الى جريمة الرشوة الى مواضيع ثلاثة ، أولها عن جريمة الرشوة والثانى عن المكافأة اللاحقة والاخير عن استعمال النفوذ .

المبحث الأول

جريمة الرشوة

جريمة الرشوة هي في أساسها عسكرة عن اتجار الموظف بأعمال وظيفته ، بمعنى أن الموظف يتخذ من القيام بأعمال وظيفته أو الامتناع عن أدائها أو الإخلال بواجباتها سببا للحصول على فائدة من أى نوع كانت . والوضع العادى لهذه الجريمة أن يكون لها طرفان أولهما المرتشى والآخر الراشى ، وقد يوجد الى جوارهما أحيانا شخص ثالث هو الوسيط . ولما كان الراشى هو صاحب المصلحة فى اتجار الموظف بوظيفته ويقدم له مقابلا لذلك العمل فقد أطلق على فعله الرشوة الإيجابية ، وأما الموظف وهو الذى يتلقى المقابل فقد أطلق على تصرفه الرشوة السلبية ، والاصل فى جريمة الرشوة أن لا تقع من طرف واحد أى من الموظف بمفرده ، ومع هذا نجد أن التشريع يجعل من مجرد طلب الموظف للرشوة جريمة فى ذاته ، ولو لم تلتق هذه الرغبة بأخرى من جانب الشخص صاحب المصلحة .

ولقد أثار وجود طرفين فى الرشوة التساؤل عما اذا كانت تعتبر جريمة واحدة أم جريمتين ، بمعنى هل تسند الى الراشى والمرتشى جريمة واحدة ويعتبر النشاط المادى فيها واحدا ، أم يعد كل نشاط يصدر من أحد طرفيهما مستقلا عن الآخر ومكونا لجريمة على حدة لها أركانها الخاصة بها ؟ والاخذ باحدى وجهتى النظر يؤدى الى اختلاف التكييف القانونى للأفعال المسندة الى الراشى والمرتشى . فان اعتبرت الرشوة جريمة واحدة كان كل منهما فاعلا فيها أو اعتبر الموظف فاعلا على أساس اتجاره بوظيفته والآخر شريكا له . أما ان كون نشاط كل منهما جريمة مستقلة لاستتبع هذا استقلال مسئولية كل منهما ، فلا تتوقف مساءلة الراشى أو المرتشى - ولا تؤثر - فى مساءلة الآخر بما يترتب على هذا من خلاف فى النتائج من ناحيتى الشروع والاشتراك .

واذا رجعنا الى الأحكام التى وردت فى المادتين ١٠٣ و ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات نجد أن المشرع يأخذ بفكرة انفصال جريمة الراشى عن جريمة المرتشى . فهو قد جعل مجرد طلب الموظف فائدة بغية الاتجار بوظيفته جريمة ، وقصر المادة ١٠٣ على جريمة الموظف العمومى بينما أورد الحكم بالنسبة الى

الراشى فى المادة ١٠٧ مكرر رغم توحيد العقوبة فى المادتين • ويؤدى هذا الى الكلام عن جريمة المرتشى وجريمة الراشى وجريمة الوسيط •

(أولا)

جريمة المرتشى

يبين من نصوص المواد ١٠٣ و ١٠٣ مكرر و ١٠٤ و ١٠٤ مكرر و ١٠٦ و ١٠٦ مكرر و ١١١ من قانون العقوبات أن جريمة المرتشى تتطلب لتوافرها أركاناً ثلاثة ، الأول الصفة الخاصة للمرتشى والثانى الركن المادى وهو الطلب أو القبول أو الأخذ والآخر هو الركن المعنوى أو القصد الجنائى • ونتكلم عن كل من هذه الأركان •

١ - الصفة الخاصة للمرتشى :

ان الرجوع الى الاصل التاريخى لجريمة الرشوة فى مصر يكشف عن أنها حتى عام ١٩٥٣ كانت تهدف الى حماية الوظيفة العامة من الاتجار بها ، ولذا اقتصرَت المساءلة بالنسبة للمرتشى على الموظف العمومى • وكان يعتبر كالموظفين العموميين المأمورون والمستخدمون والخبرون والمحكمون وكل انسان مكلف بخدمة عمومية ، كما يؤخذ بحكم الرشوة من كانت له صفة نيابية عامة ، سواء أكانت النيابة بطريق الانتخاب أم بغيره • ولكن نظراً لتطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى مصر - لا سيما بعد صدور القوانين الاشتراكية عام ١٩٦١ - دعت الى أن تمتد أحكام الرشوة الى غير الموظفين العموميين ، فأخذ حكمهم بعض الأفراد وأمكن وقوع أفعال الرشوة من جانب غير الموظفين على الوجه الآتى بيانه •

أ - الموظف العمومى :

تطلب المشرع فى المواد من ١٠٣ الى ١٠٥ من قانون العقوبات أن يكون المرتشى موظفاً عمومياً (١) ، وهو ما يطلق عليه بعض الشراح والأحكام الركن المفترض • والموظف العمومى هو كل شخص خولته الحكومة نصيباً من السلطة العامة ، وهذا المعنى قد يؤدى الى أن يتبادر للذهن أنه توسعة تتنافى

(١) يلاحظ أن المشرع يستعمل عبارة موظف عام فى المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات ،

ولا فرق بينها وبين اصطلاح موظف عمومى •

مع ما ينبغي أن يكون عليه التفسير في المسائل الجنائية خشية أن يصل
التجريم إلى صور لم تنصرف إليها إرادة المشرع . ولكن الرد على هذا ميسور .
ذلك أن المسلم به وجوب أن تفسر النصوص الجنائية بشكل غير مضيق أو غير
موسع ، وإنما بصورة كاشفه عن إرادة المشرع . والمشرع قد اراد أن ينال
بالعقاب كل من يقدم على ارتكاب جريمة الرشوة من الموظفين . فتتطبق
أحكام الرشوة على الموظفين بمعنى الكلمة . أى على من يندبون مباشرة من
السلطة العامة للإدارة أو الحكم . كما تنطبق على جميع مستخدمي المصالح
العامة ، سواء أكانوا يعملون لدى جهة قضائية أو إدارية أو لدى إحدى
المصالح التجارية التابعة للحكومة ، وإنما يشترط أن يكون الجاني ممن
تجرى عليهم أحكام الأنظمة واللوائح الخاصة بخدمة الحكومة (٢) . وقد قضى
بأن المقصود من عبارة موظفي الحكومة هم موظفو الدولة العموميون بالمعنى
الواسع فيدخل فيهم موظفو السلطة التنفيذية المركزية والسلطات المركزية
الإدارية والمحلية والثقافية والمؤسسات العامة (٣) . وأن أحكام الرشوة
تنطبق على كل شخص له نصيب من الاشتراك في إدارة أعمال الحكومة مهما
كان نصيبه في ذلك صغيرا ، ويشترط فيه بجانب ذلك أن يكون ممن تجرى
عليهم أحكام الأنظمة واللوائح الخاصة بخدمة الحكومة . وقانون الموظفين أحد
هذه الأنظمة ، وهناك أنظمة أخرى خاصة برجال الجيش والشرطة . وعلى هذا
يدخل في حكم الموظفين العموميين المأمورون والمستخدمون ورجال الجيش
والشرطة وموظفو الوزارات والمصالح ومستخدموها . على اختلاف طبقاتهم (٤) .
فالعامل في أحد المصانع الحربية يعتبر من عمال الحكومة الذين تربطهم بها
علامة تنظيمية وبالتالي يدخل في طائفة المستخدمين العموميين (٥) .

ولما كانت الغاية من تجريم أفعال الرشوة هي محاربة الاتجار بأعمال
الوظيفة العامة فإن النتيجة المنطقية التي تترتب على هذا هي أنه حين يكون
العمل الذي يباشره الموظف غير متصل بوظيفته وإن كان في مقدوره القيام
به ، فإن مباشرته له وتلقى مقابل عن هذا العمل لا يجعل من الأمر جريمة
رشوة . وقد عرضت هذه الصورة على القضاء فحكم بأن مناط انطباق مواد

(٢) الموسوعة الجنائية ، جندى عبد الملك ، ج ٤ ص ١٠ ، أحمد أمين شرح قانون العقوبات
المصري ص ٧ ، على راشد ، الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية ١٩٥٨ ص ١٧ .
(٣) محكمة القضاء الإداري ١٩٤٨/١٢/١ مجموعة عاصم ج ٣ ص ١ .
(٤) نقض ١٩٥٩/٣/٣٠ أحكام النقض س ١٠ ق ٨١ .
(٥) نقض ١٩٥٩/٣/٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٦٢ .

الاتهام أن يكون المتهم مكلفا بخدمة عامة ويتجر في وظيفته سعيا وراء المال أو نفع يصيبه هو أو غيره . فإذا كان الثابت أن المتهم - بعد أن أتم عمله الحكومي - قام باصلاح التليفون قبل منتصف الساعة الرابعة مساءً أذ حضر للمنزل وقبل قيامه بعمل الإصلاح نبه المشترك أن يسلك أحد طريقين بينهما ، فاما أن يلجأ للمصلحة أو يقوم بالإصلاح بعد ساعات عمله نظير أجر يتقاضاه ، فصلة المتهم بالمصلحة هنا ليست صلة موظف يتجر في وظيفته بل عامل في غير اوقات العمل (٦) .

الموظف الفعلي :

تحدد الانظمة التي تتناول القواعد العامة في الوظائف المدنية والقواعد الخاصة بمختلف الوظائف الاخرى الشروط التي يلزم توافرها في الشخص حتى تكون له صلاحية مباشرة أعمال الوظيفة التي تسند اليه . وهذه الشروط تكون على أحد نوعين الاول تتعلق بذات الشخص المرشح لشغل الوظيفة كاشتراط سن معينة وجنسية الدولة ومؤهل محدد أو خبرة خاصة . والنوع الاخر خاص بالاجراءات التي يلزم تمامها لتولى الوظيفة ، كتوقيع الكشف الطبي وصدور قرار بالتعيين من الجهة المختصة وحلف اليمين القانونية في بعض الاحوال . والغالب من الامر أن تتوافر الشروط جميعها بالنسبة الى الموظف قبل مباشرته لأعمال وظيفته . ولكن هذا لا يمنع من أن يباشر فرد تلك الاعمال دون أن تتوافر فيه الشروط المطلوبة ، كما اذا لم يكن حاصلا على المؤهل العلمى المطلوب أو قبل أن تستوفى الاجراءات الشكلية كضرورة عدم حلف اليمين . واذا حدث واتجر مثل هذا الشخص بوظيفته بأن قام ببعض أعمالها أو امتنع عن القيام به لقاء فائدة معينة يحصل عليها ، هل يؤخذ بحكم الرشوة ولا يؤثر على هذا انتفاء شروط شغل الوظيفة ، هل لا يعتبر موظفا ومن ثم ينتفى أحد الشروط اللازمة للتجريم وهو وجوب توافر صفة الموظف العام فى الجاني ؟

درج الفقه على تسمية الموظف فى هذه الصورة باسم الموظف الفعلى أو الواقعى ، ويفرق بين حالتين الاولى اذا كان النقص الذى وقع فى اجراءات تعيينه مما لا يعتد به أو كان على رغم أهميته غير معروف حتى أن الموظف لم

(٦) المحكمة العسكرية العليا بالقاهرة فى ١٩٥٤/٢/١ ، رفعت خفاجى ، جرائم الرشوة

يفقد بسببه شيئاً من مظاهر السلطة التي تسبغها عليه وظيفته ، فان ذلك لا يمنع من تطبيق أحكام الرشوة عليه . فكاتب المحكمة الذي لم يحلف اليمين القانونية قبل تقلد وظيفته يعاقب بعقوبة الرشوة اذا باشر عمله وقبل عطاء من أحد أرباب القضايا لاداء عمل من أعمال وظيفته أو للامتناع عن عمل كذلك . والحالة الاخرى اذا كان النقص بحيث يمتنع معه قيام الموظف بأعمال الوظيفة بحال فلا يمكن أن تطبق عليه أحكام الرشوة لانعدام الركن الاول من أركان الجريمة وهو الصفة . فاذا انتحل في هذه الحالة صفة الموظف العمومي وأخذ مقابلاً لقيامه بعمل يزعم أنه من اختصاص وظيفته فلا مانع من معاقبته في هذه الحالة بعقوبة النصب اذا توافرت أركانه (٧) .

ويذهب رأى الى القول بأنه يلزم بداهة لاكتساب صفة الموظف العام أن يكون قرار التعيين في الوظيفة صحيحاً بصدوره ممن يملكه طبقاً للاوضاع التي يحددها القانون . فبطلان القرار الصادر بتعيين الموظف يحول دون تطبيق أحكام الرشوة عليه ، متى أخذ أو قبل أو طلب فائدة أو عطية مقابل القيام بعمل من أعمال وظيفته (٨) ، كما لو صدر قرار من وزير العدل بتعيين قاض في حين يتطلب القانون صدور مرسوم . ولكن عدم استيفاء الشرط اللازم لمباشرة الشخص العمل المعين له لا يمنع من تطبيق أحكام الرشوة متى كان تعيينه صحيحاً . فالقاضي يرتكب جريمة الرشوة قبل اداء اليمين اللازمة لمباشرة القضاء (٩) فصفة الموظف لا يمنع من توافرها وتطبيق أحكام الرشوة أن يكون قيام الموظف بعمله مشوباً بعيب شكلي لم يحل دون ممارسته بالفعل ذلك العمل بعد أن صارت له صفة الوظيفة بناء على تعيين صحيح (١٠) .

وفي رأينا أن الامر يدور حول الحكمة من تجريم المشرع لفعل الارتشاء والغاية التي يهدف اليها من وراء ذلك ، وهو ما يدعونا الى القول بعدم اتخاذ قواعد القانون الاداري مقياساً في هذه الحالة ، فشروط الموظف وشروط صلاحيته لمباشرة العمل هي أمور تتعلق بالجهة التي تختص بتعيينه ومن ثم

(٧) أحمد أمين ص ٨ ، الموسوعة الجنائية ج ٤ ص ١١ ، على راشد ص ١٩ ، وقارن فتحي سرور - الجرائم المفضرة بالمصلحة العامة ١٩٦٣ ص ٧١ ، ورفعت خفاجي ص ٢٨٨ .

(٨) عمر السعيد رمضان ، شرح قانون العقوبات ، ١٩٦٥ ص ١٣ .

(٩) محمود مصطفى ، شرح قانون العقوبات ، ١٩٦٤ ص ٢٣ .

(١٠) رمسيس بهنام ، القسم الخاص من قانون العقوبات ١٩٥٨ ص ١٧ .

لا محل لبحث مفهوم الموظف الفعلي أو الواقعي وحكم تصرفاته من وجهة نظر القانون الإداري ومدى ما يترتب على هذا من علاقات قانونية . أما الوظيفة ذاتها باعتبارها السبيل إلى خدمة الجمهور فانه ينبغي أن تكون محل ثقته والا اضطربت مصالح أفراد . وليس من المقبول أن يفلت الشخص من العقاب على الارتشاء لأن قرار تعيينه قد صدر باطلا ، ما دام هو قد باشر فعلا مهام الوظيفة ، ولا يمكن أن يطلب من أفراد الجمهور التحقق من مصلحة تعيين كل موظف تدعوهم مصالحهم لمباشرة بعض الأعمال معه ، بل إن مثل هذا الشخص يكون أولى بالعقاب من غيره . وعلى هذا الأساس فكل شخص يقوم بأعباء الوظيفة العامة يعتبر من وجهة نظر قانون العقوبات موظفا عاما ، مهما شاب تعيينه من عيوب ، وبهذا نكون قد حفظنا للوظيفة العامة الثقة التي ينبغي أن تتوافر لها ، وتسند كل باب لمحاولة الاتجار بها . وتختلف هذه الصورة عن أخرى يدعى فيها الشخص صفة الموظف التي لم تكن له أصلا ويتوصل عن طريقها إلى الاستيلاء على بعض مال الأفراد ، إذ تسند إليه جريمة النصب متى توافرت أركانها . ومن ناحية أخرى لا يمكن القول بأن الفرد الذي يتعامل مع الموظف بالصورة آتفة البيان يتحمل بعض الوزر لمشاركته في الأثم بتقديم الرشوة أو الوعد ، لأن هذا السبب لا يبرر افلات المرتشي من العقاب ومنحه حماية لا يرتضيها القانون الذي ابتغى صون الوظيفة العامة .

وهناك صورة أخرى تعرض في مناسبة الكلام على توافر صفة الموظف العام ، منها حالة الموظف الموقوف عن العمل حتى يفصل في بعض الوقائع المسندة إليه ، والمفروض أنه خلال فترة الوقف عن العمل لا يباشر أي من مهام وظيفته ، فإذا فرض أنه برغم هذا توصل إلى الحصول على رشوة مقابل القيام بعمل أو الامتناع عنه ، هل تنتفي الجريمة ؟ لا شك أن حكمة التجريم توصل إلى نفس الحل السابق ، بمعنى إمكان مساءلته عن جريمة الرشوة فصفة الموظف ما زالت باقية له (١١) .

والحل واحد إذا كان الموظف في إجازة سواء اعتيادية أم مرضية . ويختلف الوضع إذا كان الشخص قد أحيل إلى التقاعد أو فصل من عمله إذ في هاتين الحالتين تنتفي عنه اطلاقا صفة الموظف التي ينبغي أن تتوافر أثناء

(١١) راجع نقض قضائي ١٩٥٩/٢/٩ الطعن رقم ١٨٧٥ سنة ٢٨ ق . لم ينشر ، أشار

إليه فتحي سرور ص ٧٠ .

مقارفته الجريمة (١٢) . على أنه من ناحية أخرى قد يسند اليه ارتكاب جريمة
النصب إذا توافرت أركانها .

ب - الموظف العمومي حكما :

لم يشأ المشرع أن يقف في جريمة الرشوة عند تعريف الموظف العمومي
على الوجه آنف البيان ، بل انه تمشيا مع الغاية التي هدف اليها في جريمة
الرشوة من حماية الاعمال التي تتصل بمصالح الجماهير من أن تكون محلا
لنجارة من يقومون بها نجده قد تناول فريقا من الأفراد نص عليهم في المادة
١١١ من قانون العقوبات وعدهم في حكم الموظفين . فقد نصت المادة المشار
اليها المعدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢
على أن « يعتبر في حكم الموظفين في تطبيق نصوص هذا الفصل

(١) المستخدمون في المصالح التابعة للحكومة أو الموضوعة تحت
رقابتها .

(٢) أعضاء المجالس النيابية العامة أو المحلية سواء أكانوا منتخبين
أو معينين .

(٣) المحكمون أو الخبراء ووكلاء الديانة والمصفون والحراس
القضائيون .

(٤) (١٣) .

(٥) كل شخص مكلف بخدمة عمومية .

(٦) أعضاء مجالس إدارة ومديرو ومستخدمو الشركات والجمعيات
والمنظمات والمنشآت اذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في
مالها بنصيب ما بأية صفة كانت .

(١٢) محمود مصطفى ص ٢٣ ، على راشد ص ٢٢ .

(١٣) ألغى البند (٤) بموجب القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ ، وكان نصه قبل الالغاء -
« الأطباء والجراحون والقابلات بالنسبة الى ما يعطونه من بيانات أو شهادات بشأن حمل أو
مرض أو عاهة أو وفاة . . . » . ولا يعني هذا الالغاء رفع صفة التجريم في الحالة المنصوص
عليها انما هو أمر اقتضاء التنسيق بين النصوص ورفع كل لبس معها . وقد أفصحت عن ذلك
المنكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ . وراجع المادتين ٢٢٢ و ٢٩٨ من قانون
العقوبات .

وعلى هذا الأساس يعتبر موظفو ومستخدمو مصلحة السكة الحديد ممن تشملهم المادة ١١١ عقوبات (١٤) • والاصل ان لا يعتبر من الموظفين العموميين الخبراء والمحكمين ، الأمر الذي دعا المشرع الفرنسى الى النص عليهم صراحة فى المادة ١٧٧ عقوبات ، وكذلك فعل المشرع المصرى عام ١٩٠٤ ، وددت لان ارتشاء الخبير أو المحكم ليس بأقل خطرا على المصالح العامة من ارتشاء انقاضى فالاول يعاون القضاء فى احقاق الحق والثانى يقوم مقام انقاضى فى فض المنازعات بين الناس (١٥) •

وقد عرفت محكمة النقض المكلف بخدمة عمومية بأنه كل شخص يقوم بخدمة عامة لصالح المجتمع ولو لم يكن من طائفة الموظفين أو المأمورين أو المستخدمين العموميين ما دام أن هذا الشخص قد كلف بالعمل ممن يملك هذا التكليف (١٦) • ويعتبر مكلفا بخدمة عامة مشايخ الحارات (١٧) ، وأمين شونة بنك التسليف (١٨) • وتنصيب الطاعن - وهو موظف فى وزارة الصناعة - تابعا للحارس على الشركة الموضوعة تحت الحراسة ممن يملكه للسهر على نشاط الشركة واخضاعها لرقابة الدولة يعد تكليفا بخدمة عامة ويعتبر كالموظفين العموميين فى حكم الرشوة (١٩) •

وقد دل الشارح بالمادة ١١١/٦ عقوبات على اتجاهه الى التوسع فى تحديد مدلول الموظف العام واراد معاينة جميع فئات العاملين فى الحكومة والجهات التابعة لها فعلا والملحقة بها حكما مهما تنوعت أشكالها وأيا كانت درجة الموظف أو من فى حكمه ، وأيا كان موضوع العمل المكلف به (٢٠) • وإذا كان الاصل أنه تنبغى التفرقة بين موظفى وعمال المؤسسات العامة الذين يعتبرون فى حكم الموظفين العموميين التابعين للدولة ، وبين موظفى وعمال الشركات التابعة لها الذين يعتبرون فى حكم العمال وتربطهم بشركاتهم

(١٤) نقض ١٩٥٨/١٢/٢ أحكام النقض س ٩ ق ٢٤٧ •

(١٥) أحمد أمين ص ٩ • وهو يرى أن عبارة كل انسان مكلف بخدمة عمومية التى وردت فى التشريع المصرى تتسع لشمول الخبراء والمحكمين •

(١٦) نقض ١٩٦٧/٤/٢٥ أحكام النقض س ١٨ ق ١١٤ ، وفى القضية كان المتهم عضوا

فى اللجنة التى شكلها المكتب التنفيذى للاتحاد الاشتراكي العربى الخاصة بتصفيه الاقطاع •

(١٧) نقض ١٩٥٨/١٠/٧ أحكام النقض س ٩ ق ١٨٨ •

(١٨) نقض ١٩٤٤/٣/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣١٤ •

(١٩) نقض ١٩٦١/٥/١٦ أحكام النقض س ١٢ ق ١٠٩ •

(٢٠) نقض ١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٨ •

العلاقة التعاقدية ، فانه تتعين مراعاة ما تنص عليه المادة ١١١/٦ عقوبات في شأن مستخدمى الشركات التى تساهم الدولة فى مالها بنصيب ما (٢١) . ولقد رأى الشارع اعتبار العاملين بالشركات المؤممة فى حكم الموظفين أو المستخدمين العاملين ، فاذا كانت العلاقة القانونية التى ربطت بين العامل والشركة هى علاقة عمل لتوافر خصيصتى التبعية والاجر اللتين تميزان عقد العمل فانه يكون فى حكم الموظفين العاملين فى مجال الرشوة ، ويستوى فى هذا الخصوص أن يكون عقد العمل محدد المدة أو غير محدد (٢٢) .

وعلى الاساس انف البيان لا محل فى تحديد صفة من هو فى حكم الموظف العام للاستناد الى المادة ٦٣ اجراءات جنائية التى أسبغت حماية خاصة على الموظفين العموميين فى شأن رفع الدعوى الجنائية عليهم والاستدلال بها على انحسار صفة الموظف العام على موظفى الشركات ، اذ المناط فى قيام هذه الصفة هو الوطن الذى انصرف اليه مراد الشارع ولا يمتد الى غيره ولا قياس فى هذا الصدد (٢٣) .

ج - العاملون فى محيط بعض الهيئات :

جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ أنه «فى يوليو سنة ١٩٦١ صدرت عدة قوانين بتأميم بعض الشركات والمنشآت وبإسهام الحكومة فى بعضها الآخر ، استهدف بها بناء المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى ، وكان لابد أن يساير التشريع هذا المنهج الجديد وان يقوم بدور فعال فى سبيل تحقيق هذه الاهداف وتأمين الحماية الكافية لها ، وتمشيا مع هذا الهدف عدلت بعض مواد قانون العقوبات كما استحدثت مواد جديدة للحفاظ على أموال الدولة والمؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت التى تسهم الدولة أو احدى الهيئات العامة فى مالها بنصيب ما بأية صفة كانت » وقد اقتضى ذلك التسوية بين جرائم الرشوة والاختلاس والتزوير التى تقع على أموال الجهات المذكورة وبين تلك التى تصيب أموال الدولة أو احدى الهيئات العامة مادام أن الدولة تساهم بمالها

(٢١) نقض ١٩٦٤/٥/١١ أحكام النقض من ١٥ ق ٦٩ .

(٢٢) نقض ١٩٧٠/٤/١٩ أحكام النقض من ٢١ ق ١٠٣ .

(٢٣) نقض ١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض من ٢١ ق ١٢٨ .

بنصيب في أموال تلك الجهات • كما اقتضى الامر تغليظ العقوبة في جرائم الرشوة والاختلاس والتزوير التي تقع على أموال الشركات المساهمة أو الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقا للقواعد المقررة قانونا أو المؤسسات أو الجمعيات المعتمدة قانونا ذات نفع عام لأن أموالها وان تكن أموالا خاصة ، فان اتصالها الوثيق بالاقتصاد القومي للبلاد يقضى من الشارع رعاية أوفى » •

وقد اعتبرت المادة ١٠٦ مكرر (أ) عقوبات مرتشيا كل عضو بمجلس إدارة إحدى الشركات المساهمة أو إحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقا للاوضاع المقررة قانونا أو بإحدى المؤسسات أو الجمعيات المعتمدة قانونا ذات نفع عام ، وكذلك كل مدير أو مستخدم في إحداها ، وذلك اذا توافرت في حقه باقى أركان جريمة الرشوة • والجريمة هنا وان كانت جنائية الا أن عقوبتها أقل من عقوبة رشوة الموظف العام • ويستتبع هذا وجوب مراعاة أن يخرج من تطبيق نص المادة ١٠٦ مكرر (أ) من قانون العقوبات من تنطبق في حقهم المادة ١١١ عقوبات ويعتبرون في حكم الموظفين العموميين ، سواء لإعتبار الجاني مكلفا بخدمة عامة أو عضوا في مجلس إدارة أو مديرا أو مستخدما في المؤسسات والشركات والمنظمات والجمعيات والمنشآت اذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب بأية صفة كانت (٢٤) •

د - المستخدم الخاص :

لم يقف المشرع لاعتبار الاتجار بالوظيفة مكونا للرشوة عند الموظف العمومي وحده على ما رأينا ، بل اعتبر أشخاصا آخرين في حكم الموظفين العموميين بموجب المادة ١١١ عقوبات ، كما تناول العاملين في محيط بعض الهيئات على ما سلف البيان •

ولقد أراد المشرع أن يحمى الاعمال الخاصة من أن تمتد يد العيب والاتجار بها الى المستخدمين فيها ، فنص في المادة ١٠٦ على أن « كل مستخدم طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية بغير علم مخدومه ورضائه »

لأداء عمل من الأعمال المكلف بها أو للامتناع عنه يعتبر مرتشياً ، ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين « (٢٥) .

ونطاق هذا النص قاصر على محيط الأعمال الخاصة ، والنشاط في الجريمة المنصوص عليها فيه هو الذي يكون فعل الرشوة بوجه عام ، وكل ما في الأمر أنه يقع من أحد المستخدمين بتلك الأعمال . على أن هذه الصورة تفترق عن باقي صور الرشوة في أن علم المخدم ورضاءه بطلب الوعد أو العطية ينفي عن الفعل صفة الجريمة ، وذلك تقديراً من المشروع أنه لن يلحقه ضرر بل إن الفائدة التي قد يحصل عليها ربما تدفعه إلى حسن أداء ما هو مطلوب منه .

٢ - الركن المادى

الركن الثانى فى جريمة المرتشى فى صورة من اثنتين ، أولاهما الطلب والاخرى القبول ويلحق به الأخذ ، وتقع أيهما على وعد أو عطية . ونعرض فيما يلى للطلب ثم للقبول وأخيراً لموضوعهما .

(أ) الطلب

جعل المشرع من مجرد طلب الشخص فائدة معينة للاتجار بالوظيفة أو العمل جريمة تامة (٢٦) ، فيكون هو البادى بعرض خدمة معينة لقاء مقابل يحصل عليه . ومن ثم فإنه لا يشترط أن يلقي الطلب قبولاً من جانب صاحب المصلحة . وإذا كانت عملية الرشوة تقتضى فى طبيعتها وجود طرفين الراشى والمرتشى وقيام ايجاب وقبول والتقاءهما حتى تعتبر الجريمة قد تمت ، فإنه يترتب على هذا أن مجرد الطلب من جانب المرتشى أو العرض من جانب

(٢٥) وقد ورد فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٢ أنه قد نص فى المشروع على عقاب مستخدمى البيوت التجارية أو الصناعية أو المالية وغيرها ، وكل مستخدم آخر عمل الرشوة لأداء عمل من أعمال وظائفهم أو للامتناع عن عمل من هذا القبيل .

(٢٦) نقض ١٩٦٧/١١/٦ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٢٥ .

الراشى يعتبر شروعا فى رشوة ان لم يلق ايهما قبولا ، على ان المشرع رأى فى تصرف المرتشى ما يمثل خطورة بدانه فجعله جريمة مستقلة ، لانه كشف عن مدى عبثه بمهام وظيفته واتخذها موضوعا للاتجار مما قد يترتب عليه افقاد ثقة الناس فى رعاية مصالحهم بوجه حق .

ولقد قضى بأن جريمة الرشوة تقوم فى حق الموظف العمومى بمجرد طلبها ، وفى قول الحكم بحصول هذا الطلب من جانب المتهم وثبوت ذلك فى حقه ما تتحقق به حكمه معاقبته (٢٧) . وأن الرشوة تتحقق بمجرد الطلب - وهو أمر لو قيس بنظائره فى الجرائم الأخرى لاعتبر شروعا - لأن الموظف انما يخون الأمانة التى أودعتها الهيئة الاجتماعية بين يديه ، وهى الوظيفة لانه وكيل عن هذه الهيئة (٢٨) ولذلك يكون حكم النقض لم يصاحبه التوفيق حينما قرر أن تتم جريمة الرشوة بمجرد طلب الرشوة من جانب الموظف والقبول من جانب الراشى . وما تسيلم المبلغ بعد ذلك الا نتيجة لما تم الاتفاق عليه بينهما (٢٩) . ذلك لانه على ما سبق القول تعتبر جريمة الموظف قد تمت بمجرد الطلب دون حاجة الى قبول (٣٠) . ولهذا قضى بأنه اذا توافرت أركان جريمة طلب الرشوة فان الاجراءات التالية بما فيها التفتيش تهدف الى القبض على الطاعن وهو يتسلم الرشوة - وهى واقعة لاحقة لطلب الرشوة - تكون صحيحة ، والقول بأن الاذن قد صدر عن جريمة رشوة مستقبلية يكون بعيدا عن محجة الصواب (٣١) .

واعتبار الطلب وحده من جانب المرتشى مكونا لجريمة الرشوة هو اتجاه جديد فى التشريعات ، بسبب ما كشف عنه سوء استغلال الوظيفة أو العمل ، فقد أدخل فى التشريع الفرنسى عام ١٩٤٣ وفى التشريع المصرى عام ١٩٥٣ .

(٢٧) نقض ١٩٥٧/١١/٢٥ أحكام النقض س ٨ ق ٢٥٧ . وراجع نقض ١٩٦٠/٣/٨ س ١١ ق ٤٥ حيث حكم بادانة ضابط بمكتب حماية الآداب كلف باجراء تحريات عن منزل يدار للدعارة فطلب من صاحبه مبلغا لقاء حفظ الشكاوى التى لديه ضده والمحالة اليه من النيابة العامة .

(٢٨) عسكرية عليا الاسكندرية ١٥٥/١١/٢٠ ، عبد الوهاب مصطفى ، جرائم الوظيفة العامة ١٩٦٣ ص ٢٢ .

(٢٩) نقض ١٩٦١/٦/١٣ أحكام النقض س ١٢ ق ١٣٤ .

(٣٠) راجع نقض ١٩٦٧/١١/٦ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٢٥ .

(٣١) نقض ١٩٧٠/٤/١٩ أحكام النقض س ٢١ ق ١٤٧ .

وليس بذات أهمية الصورة التي يتم بها الطلب والغالب أن يتم شفاهة.. على أنه لا مانع من حصوله كتابة ان صيغ في عبارة تؤدي الى ذلك ولو لم تحرر في صراحة . وقد يبدى الطلب في صورة اشارة تصدر من المرئشي . كمن يفتح درج مكتبه ويشير الى داخله لوضع بعض النقود فيه وكايماء المتهم باستعداده للتغاضي عن المخالفة الجرمية ازاء ما يبذل له (٣٢) . وكل ما يلزم هو أن يقتنع القاضي من وقائع الدعوى والادلة المقدمة فيها بصدور الطلب من جانب المرئشي ، على أن يكون استنتاجه متفقا مع المنطق والمقبول ومع ما جاء بأوراق الدعوى .

وكما يحدث أن يتم الطلب من جانب المرئشي نفسه يجوز أن يقوم شخص آخر بمباشرة باسمه ، وتتحدد مسئولية هذا الشخص حسب وقائع كل دعوى ، وتوافر أو عدم توافر القصد الجنائي لديه . فقد يعد وسيطا في الرشوة اذا كان على علم بها أو تنتفى مساءلته ان حمل رسالة المرئشي بحسن نية معتقدا مديونيته لصاحب المصلحة . على أن مثار البحث هو ما اذا كان مجرد تكليف المرئشي للوسيط بطلب الرشوة من صاحب المصلحة يكون الجريمة أم يشترط أن تنتقل هذه الرغبة الى الأخير . ويأتى بعد هذا التساؤل عما اذا كان فعل المرئشي يعد مشروعا في الصورة الاولى من عدمه . وفي رأينا أن الوسيط - سواء أكان حسن النية أم سيئها - يعتبر ممثلا للمرئشي وتبعا لهذا لا يكون الطلب الى تلك اللحظة قد تم ، ولا يعد مشروعا في جريمة الرشوة ، اذ الركن المادي في الشروع هو الفعل التنفيذي الموصل مباشرة الى تمام الجريمة منتف ومن ثم فلا جريمة في الامر . ولا يزيد ما وقع عن مجرد كشف نية اجرامية لدى المرئشي والقانون لا يعاقب على النيات .

(ب) القبول :

يقتضى قبول الرشوة من جانب المرئشي سبق عرضها من جانب صاحب المصلحة أى صدور ايجاب منه . وبناء على هذا لا تتم الجريمة الا اذا التقى القبول مع الايجاب على موضوعها . ويشير هذا بحث مدى اشتراط جدية العرض من جانب الراشي حتى يعتبر القبول الذي يلحقه مكونا لجريمة الرشوة . فعرض الرشوة قد يقصد به من جانب الراشي العبث بأعمال.

الوظيفة أو الخدمة ، فلا يثير القبول الصادر من الشخص أية صعوبة . وفي صورة أخرى قد لا يكون العارض للرشوة جادا ولكنه ينبغي فقط كشف اتجار الشخص بأعماله ، فهل يؤثر هذا في إسناد الجريمة الى الشخص إذا ما قبل العرض . ان الرأي في هذه الصورة مرتبط بأمرين أولهما حكمة تقرير العقاب لجريمة رشوة الموظف العمومي ومن جرى مجراه ، وهي حماية الثقة العامة في أعمال الوظيفة أو العمل ومجازاة كل من يتجر بها ، وهي بغير جدال متحققة في الفرض المطروح . والامر الآخر ان المشرع اكتفى بمجرد صدور القبول من جانب المرتشى ، بمعنى أنه لم يشترط التلاقي الجاد للرادتين .

ولقد استقر قضاء النقض على هذه القاعدة . ففي صدد الموظف العمومي قضى بأنه يستوى أن يكون الراشي الذي تعامل مع الموظف جادا فيما عرضه عليه أو غير جاد متى كان عرضه الرشوة جديا في ظاهره وكان الموظف قد قبله على أنه جدي منتويا العبث بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشي ، ذلك لان العلة التي من أجلها شرع العقاب على الرشوة تتحقق بالنسبة للموظف بهذا القبول منه ، اذ أنه في الحالتين على السواء يكون قد اتجر بوظيفته وتكون مصلحة الجماعة قد هددت فعلا بالضرر الناشئ عن العبث بالوظيفة التي ائتمنت عليها الموظف ليؤدي أعمالها بناء على وحي من ذمته وضميره ليس الا (٣٣) . ولكن اذا وعد شخص موظفا باعطائه كل ما يملك في نظير قيامه بعمل له فان هذا القول لا يفيد أن هناك شروعا منه جديا في اعطاء رشوة اذ هو لم يعرض فيه شيئا معيناً على الموظف بل عرضه أشبه بالهزل منه بالجد (٣٤) .

ولكن ينبغي أن لا يكون العرض - في حالة عدم جديته - نوعا من التحريض على ارتكاب الجريمة والا اتصف بعدم المشروعية بما يبطل الدليل المستند منه . وفرق بين التحريض وبين اتخاذ التدابير اللازمة لضبط الجريمة فهي ان تمت لا تترتب على مباشرتها لانها السبيل الموصل الى كشفها . ولذا قضى بأنه لا يؤثر في قيام أركان جريمة الرشوة أن تقع نتيجة تدبير لضبط الجريمة ولم يكن الراشي جادا فيما عرضه على المرتشى ، متى كان عرضه الرشوة جديا في ظاهره وكان الموظف قد قبله على أنه جدي منتويا العبث بمقتضيات

(٣٣) نقض ١٩٣٤/٤/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٧١٠ .

(٣٤) نقض ١٩٣٢/٤/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤٣ .

وظيفته لمصلحة الراشي أو لمصلحة غيره (٢٥) . وفي حكم حديث تعرضت محكمة النقض لصوره التحريض على ارتكاب الجريمة واعتبرتها غير متوافرة متى كانت ارادة المتهم حرة طليقة وقت الجريمة فقالت انه يجب على مأموري الضبط القضائي بمقتضى قانون الاجراءات الجنائية أن يقوموا بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق والدعوى . فيدخل في اختصاصهم اتخاذ ما يلزم من الاحتياطات لاكتشاف الجرائم وضبط المتهمين فيها ، ولا تثريب عليهم فيما يقومون به من التحري عن الجرائم بقصد اكتشافها ، ولو اتخذوا في سبيل ذلك التخفي وانتحال الصفات حتى يأنس الجاني لهم ويأمن جانبهم وليتمكنوا من أداء واجبهم . ما دام أن اراده الجاني تبقى حرة غير معوقة . فاذا كان الثابت من الحكم أن الطاعن قد اوما للضابط من بادىء الامر بما كان ينبغي عليه من التقدم اليه مباشرة دون تداخل المتهم الآخر ، انذى ارشده واوصله اليه لتذليل ما يعترض مرور السيارة من عقبات ، الامر الذي فسرتة المحكمة بحق بأنه ايماء من الطاعن باستعداده للتغاضي عن المخالفة الجمركية لقاء ما يبذل له من مال ثم المساومة بعد ذلك على مبلغ الرشوة وقبضه فعلا وضبط بعضه في جيبه ، وان ذلك كله حدث في وقت كانت ارادة الطاعن فيه حرة طليقة وكان انزلاقه الى ارتكاب الجريمة وليدة ارادة تامة ، فيكون صحيحا ما خلص اليه الحكم من أن تحريضا على الجريمة لم يقع من جانب رجل الضبط القضائي (٢٦) . والامر الصادر من النيابة لضبط المتهم متلبسا بجريمة الرشوة لم يقصد به المعنى الذي ذهب اليه الدفاع - وهو أن يكون الضبط مقيدا بقيام حالة التلبس كما هو معروف به في القانون - وواقع الحال أنه انما قصد بهذا الامر ضبط المتهم أثر تسلمه مبلغ الرشوة المتفق عليه بينه وبين المبلغ ، ذلك بأن جريمة الرشوة قد انعقدت بذلك الاتفاق الذي تم بين الراشي والمرتشى ، ولم يبق الا اقامة الدليل على هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسليم المبلغ ، وهو ما هدف اليه وكيل النيابة بالامر الذي أصدره (٢٧) .

وكما قلنا بالنسبة الى الطلب لا يشترط أن يقع في صورة معينة فالامر

(٢٥) نقض ١٩٥٣/٦/١٦ أحكام النقض س ٤ ق ٢٥٣ ، ١٩٦١/٦/١٣ س ١٢ ق ١٣٤ ، ١٩٦٧/٢/١٤ س ١٨ ق ٤١ .
(٢٦) نقض ١٩٥٩/١٢/١ أحكام النقض س ١٠ ق ١٩٩ .
(٢٧) نقض ١٩٥٩/١١/١٦ أحكام النقض س ١٠ ق ١٨٥ ، ١٩٦٠/١/١١ س ١١ ق ٦ ، ١٩٦٠/١٠/٢٤ ق ١٣٤ ، ١٩٦٨/٦/٢٤ س ١٩ ق ١٥٢ .

كذلك بالنسبة الى القبول . فقد يحدث بمجرد قول يصدر من المرتشى ، كما يصح تمامه بتصرف مادي من جانبه . ومثال هذا قبضه لمبلغ المال لقاء العبت بالوظيفة أو العمل . ولعل هذا ما دفع الشارع الى النص صراحة على صورة اخذ المقابل .

على أن الصعوبة تثور حين تقدير الموقف السلبي الذي يتخذه الشخص بصدد عرض يقدمه صاحب المصلحة ، وتندق المسألة حين يكون العرض بوعده ولا يكون في قيام الموظف أو من يجري مجراه بالعمل المطلوب منه أي بمخالفه للقانون ، فهل يعتبر السكوت قبولا منه ؟ في هذه الصورة تطبق القواعد العامة في الإثبات في المواد الجنائية ، بمعنى أن القاضي يستشف الحقيقة في كل واقعه على حدة ، على أنه ينبغي التحوط كثيرا اذا ما أريد اعتبار السكوت دليلا على القبول ، فعند أي شك يكون تفسير الواقعة لما فيه مصلحة المتهم فقد يحدث أن يعبر السكوت عن عدم الاعتداد بالتصرف الصادر من مقدم الرشوة .

واذا كنا قد قلنا انه لا يشترط أن يكون العرض من جانب الراشي جادا بل يكفي أن يتخذ مظاهر الجدية فالامر على العكس بالنسبة الى القبول الذي ينبغي أن يقوم الدليل على جديته ، فقد يجاري الشخص صاحب المصلحة في حديثه دون أن ينوي الاتجار في وظيفته أو عمله أو اقتضاء المقابل ، لا سيما في صورة الوعد ، فاذا كان الشخص الذي قدمت له الرشوة قد تظاهر بقبولها ليسهل على أولى الامر القبض على الراشي متلبسا بجريمته فان القبول الصحيح الذي تتم به الجريمة يكون منعما في هذه الحالة ولا يكون في المسألة أكثر من ايجاب من الراشي لم يصادف قبولا من الموظف (٢٨) .

محل الطلب والقبول :

الرشوة كما سلف القول هي اتجار بالوظيفة أو العمل فلا بد فيها من مقابل يتقاضاه الشخص وهو ما ذكره المشرع بقوله وعدا أو عطية أو الفائدة التي أشار إليها في المادة ١٠٧ عقوبات . والمقابل قد يتم على صورة من اثنتين فهو إما أن يكون معجلا أو مؤجلا ، فاذا كانت الرشوة معجلة فان هذا يعني أن

المرتشى يتقاضى المقابل قبل التصرف الذى يصدر منه متعلقا بأعماله ، وأما الرشوة المؤجلة فاقترضاء المقابل يحصل بعد أتمام التصرف . ويلاحظ فى هذا الصدد أن تقسيم الرشوة الى معجلة ومؤجلة لا يتعلق باتكاب الجريمة ذاتها وإنما بدليل الإثبات فقط ، فمجرد الطلب وحده - كما رأينا يكفى لتحقق جريمة الرشوة . وفى صورة القبول تتحقق الجريمة بمجرد التقائه بالايجاب وكل ما يحصل بعد هذا يعد من نتائج جريمة الرشوة (٢٩) .

والمقابل فى جريمة الرشوة - وإن عبر عنه المشرع بوعده أو عطية أو فائدة - قد يكون مالا أو منفعة . والمال هو كل شيء يمكن تقويمه ، فلا ينصرف اللفظ الى النقود وحدها . فيندرج تحته مثلا أنواع الهدايا المختلفة لأنها جميعا مما يمكن تقويمها . ويستوى أن تكون حيازة المال مشروعة أو غير مشروعة كقطعة مخدر مثلا ، ولا يهم مصدر هذا المال . ولذا قضى بأنه لا يغير من وصف فعل الموظف أنه ارتشاء أن يكون ما قبضه من مال حرام جزءا مما استولى عليه الراشى بدون وجه حق من مال الدولة ، علم بذلك أو لم يعلم ، أو أن يكون الراشى موظفا مثله ، لأنه لا ينظر وصف الوظيفة الا الى المرتشى وحده (٤٠) .

والمنفعة هى كل ما يعود بالفائدة على الشخص ، وهناك أنواع من المنفعة يمكن تقويمها وتبعا عدها من الاموال ، ومن هذا القبيل اعطاء تصاريح مجانية فى وسائل المواصلات . وعلى كل حال تعد منفعة كل ما يعود على المرتشى من ميزة ما كان يحصل عليها لولا اتجاره بوظيفته أو عمله ، على سبيل المثال الحاق ابنه بعمل من الاعمال .

ويعبر المشرع فى المادة ١٠٧ عقوبات عن المنفعة - التى يعتبرها من قبيل الوعد أو العطية - بأنها الفائدة التى يحصل عليها المرتشى أيا كان أسمها أو نوعها وسواء كانت هذه الفائدة مادية أو غير مادية . وقالت المذكرة الايضاحية وذلك ليقع تحت طائلة العقاب الموظف المرتشى الذى

(٢٩) يستوى الحال أن يكون العطاء سابقا أو معاصرا للامتناع أو الاخلال أو أن يكون لاحقا عليه ما دام الامتناع أو الاخلال كان تنفيذا لاتفاق سابق ، اذ أن نية الاتجار بالوظيفة فى هذه الحالة تكون قائمة منذ بداية الأمر بدلالة تعمد الاخلال بواجباتها (نقض ١٩٦١/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٢ ق ٤٢) .

(٤٠) نقض ١٩٦٧/٦/١٢ أحكام النقض س ١٨ ق ١٦٢ .

يقوم بعمل وظيفته أو يمتنع عن عمل من أعمالها مقابل حصوله على خدمة لا تقوم بمال ، كالحصول على توظيف أحد أقاربه أو السعى في ترفيته أو غير ذلك من صور الفائدة (٤١) .

وقد أثير البحث حول الواقعة الجنسية هل تعتبر من قبيل المنفعة التي يحصل عليها الشخص . فذهب رأى الى القول بأن انذى يواقع امرأة ليقضى لها حاجتها من أعمال وظيفته لا يجعل الرشوة متحققة فى حقه الا اذا كانت قابلة لان تقدر لها قيمة مادية . فى حين ذهب رأى آخر الى ان الواقعة الجنسية تعد فائدة بالمعنى الذى يحقق الرشوة ، لان القانون اذ جعل من الفائدة ركنا فى هذه الجريمة ترك النص عليها عاما بغير تخصيص ، فلا معنى لتحديد نوعها على نحو لا أساس له من القانون (٤٢) . وقد قضى بأنه يعتبر من قبيل الفائدة غير المادية اتفاق الموظف مع امرأة على ارتكاب الزنا معها ليقضى لها أمرا من الأمور أو ليخل بواجب من واجبات الوظيفة لصالحها (٤٤) .

ومن الطبيعى أن لا يشترط المشرع حدا معيناً لقدر المال أو المنفعة الذى يحصل عليه المرتشى ، حيث لا يعد التحديد ركنا فى الجريمة ، تاركا تقديره للقاضى حسبما يستخلصه من وقائع كل دعوى على حدة . وهو فى تقديره ينبغى أن يراعى مدى دلالة المقابل على الاتجار بالوظيفة أو العمل . فان كان ما أعطى وان أمكن تقويمه الا أنه ينتفى التناسب بينه وبين العمل

(٤١) وكانت المادة ١٠٥ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٣٧ تنص على أن « تعد من قبيل العطية والوعد الفائدة الخصوصية التي تحصل للموظف أو غيره من بيع متاع أو عقار بثمن أزيد من قيمته أو شرائه بثمن أنقص منها أو من أى عقد حصل بين الراشئ والمرتشى » . ولا شك فى الفائدة الخصوصية فى هذه الصورة يمكن عدّها مالا ، اذ يمكن تقويمها بقدر ما حصل عليه الموظف من ثمن زائد عند البيع وما توفر له من مبالغ عند الشراء ، وبالأقل يمكن أن تعد منفعة . ومع هذا كانت تبدو عناية المشرع بالنص عليها حتى لا يتذرع الموظف بأنه لم يتجر بوظيفته وإنما يباشر عملية البيع والشراء كائى فرد عادى ، على أنه يجب أن يثبت على ما سنرى توافر القصد الجنائى ، وإشارة المشرع الى أى عقد آخر حتى لا يحصر التجريم فى صور معينة ومن هذا القبيل عقود الايجار والمقايضة . ولم يعد هناك محل للنص بهذه الصورة بعد التعميم الذى جاء بالمادة ١٠٧ عقوبات . ويعبر البعض عن هذه الصورة بالرشوة غير المباشرة (الموسوعة الجنائية ج ٤ ص ١٦) .

(٤٢) راجع رمسيس ص ٢١ .

(٤٣) المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية ١٩٥٥/١١/٢ موسوعة التعليقات ، سيد

البحال ص ٣٠٠ .

الذى يباشره الشخص فلا يمكن عده مقابلا . ومثال هذا تقديم لفافة تبغ أو قطعة حلوى أو كوب شراب الى موظف على سبيل المجاملة (٤٤) .

فاذا كانت استجابة الموظف لصاحب المصلحة بغير مقابل ، فالاصل أن لا تقوم جريمة الرشوة ويكون قيام الشخص بالفعل أو الامتناع عنه نتيجة لرجاء أو توصية لا يشكل جريمة ، وهو أمر لا جدال في أنه يخل بالثقة التى يضعها الجمهور في الشخص وقد توجد الاضطراب في سير الاداة الحكومية . ولهذا نجد أن المشرع قد أدخل سنة ١٩٥٣ نصا يعاقب كل موظف عمومي قام بعمل من أعمال وظيفته أو امتنع عن عمل من أعمال وظيفته أو أخل بواجباتها نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة ، بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه (م ١٠٥ مكررا من قانون العقوبات) .

المقابل للمرئى أو لغيره :

انه وان كان الأصل أن اتجار الشخص بوظيفته أو عمله ينبغي به تحقيق نفع له شخصيا - على أية صورة كان - فانه مع هذا قد يهدف الى تحقيق نفع للغير ، ومن ثم وجب أن يلحقه العقاب على أية حال والا كان في مقدوره الافلات من حكم القانون . ولذا تساوى التشريعات عادة في التجريم والعقاب بين طلب الشخص الرشوة لنفسه أو لغيره ، ومن ثم فلا مصلحة للموظف من التحدى بأنه لم يطلب الرشوة لنفسه (٤٥) . وقد نص المشرع على هذا صراحة في المواد ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٤ مكرر من قانون العقوبات ، وكذلك صدر المادة ١٠٧ حيث نص على أن يكون من قبيل الوعد أو العطية كل فائدة يحصل عليها المرئى أو الشخص الذى عينه لذلك أو علم به أو وافق عليه .

ولا يشترط في هذا الغير أن يكون على علاقة خاصة بالمرئى كالقربة مثلا ، فقد يكون ابنا له أو زوجا أو صديقا أو شخصا لا تربطه به رابطة وانما

(٤٤) رمسيس ص ٢٢ .

(٤٥) نقض ١٩٥٨/١/٧ أحكام النقض س ٩ ق ٣ ، ١٩٦١/٥/٢٩ س ١٢ ق ١٢٠ ،

١٩٦٧/١١/٢٠ س ١٨ ق ٢٣٥ .

يهدف الى ان يحقق من ورائه نفعا معيناً . وكل ما فى الامر يتعين قيام الدليل على العلاقة بين التصرف الذى قام به المرتشى وأن الفائدة التى وصلت الى الغير كانت ثمنا له وأن يعلم المرتشى بذلك ، فقد تقبل الزوجه هديه وتخفى امرها على زوجها .

وقد يحدث الاتفاق سلفا بين الراشى والمرتشى على تحديد الشخص الذى يتقاضى الفائدة ، على أنه ليس ثمة ما يمنع من ان يعطى الفائدة لشخص معين ثم يعلم المرتشى بامرها ويسكت عليها فى مقابل تحقيق مصلحة الراشى ، على ان يقوم الدليل المقنع لدى القاضى بوجود الرابطة بين العبت بالوظيفة أو العمل وتسليم الغير للرشوة ، وهو ما أشار اليه المشرع فى نص المادة ١٠٧ سالف البيان .

أما الغير فانه ان انتفى لديه العلم اطلاقا بوجود الرابطة بين ما أعطى له وما قام به المرتشى فلا مسئولية عليه لانعدام القصد الجنائى ، كما اذا تسلم هديه من الراشى على أنها مرسلة اليه من المرتشى وكانت هناك مناسبة معينة تبررها . أما ان كان على علم بالامر ، فقد عد المشرع فعله جريمة خاصة بما نص عليه فى المادة ١٠٨ مكررا من قانون العقوبات فى قولها « كل شخص عين لاختد العطية أو الفائدة أو علم به ووافق عليه الراشى أو قبل شيئا من ذلك مع علمه بسببه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة مساوية لقيمة ما أعطى أو وعد به ، وذلك اذا لم يكن قد توسط فى الرشوة » .

أعمال الوظيفة :

لما كانت حكمة تجريم أفعال الرشوة هى مكافحة كل اتجار بالوظيفة أو العمل عملا على ابقاء الثقة فى أعمال الموظفين ومن فى حكمهم ، وكان ما يحصل عليه الشخص من مال أو منفعة أو وعد بذلك هو مقابل لتصرف يصدر من جانبه ، اقتضى هذا أن يكون الامر متعلقا بأعماله . ولما كان الأساس هو وضع الثقة فى أعمال الموظفين وغيرهم وأنهم ما تولوا أعمالهم الا خدمة لمصالح الجمهور ، وهم من أجل هذا يتقاضون فى الغالب أجرا لقاء ذلك ، فان أى مقابل يحصل عليه الشخص يزعزع تلك الثقة حتى ولو كان التصرف الصادر منه مطابقا للقانون ، وحتى ولو كان عازما على مباشرة التصرف على الوجه القانونى عند قبضة المقابل

وقد عرض المشرع لصورتين الاولى أن يدخل العمل في اختصاص الموظف والاخرى أنه لا يدخل في اختصاصه ولكنه يزعم أنه داخل فيه أو يعتقد ذلك خطأ ، وينطبق ذلك أيضا بالنسبة الى من يعد في حكم الموظف العمومي ، وكذلك من يعمل في محيط بعض الهيئات العامة ، أما بالنسبة الى المستخدمين الخصوصيين فالامر يقف عند الاعمال التي تدخل في اختصاصهم فقط والمكلفين بها (المادة ١٠٦ عقوبات) ، ولذا ان كنا نتكلم فيما يلي على الموظف الا أن كلامنا ينطبق بصدد المادة من ١٠٦ مكررا أو ١١١ من قانون العقوبات .

(ا) الاختصاص بالعمل :

تقضى طبيعة الامور وحسن انتظام سير العمل ان يحدد لكل موظف الاعمال التي تفرضها عليه الوظيفة وتبعاً يحق له مباشرتها ، فيسهل على كل صاحب مصلحة أن يتعرف السبيل الموصول الى انجاز اعماله ، ويمكن من ناحية أخرى وضع الضوابط لحدود مساءلة الموظف حين مباشرته لمهام الوظيفة ، على أن هذا لا يمنع من تعديل تلك الاختصاصات وفقاً لمتطلبات المصلحة فيما بعد .

ويستوى أن يكون اختصاص الموظف بالعمل قد استمدته من القانون مباشرة أو من رئيس أصدر به تكليفاً صحيحاً . فالقانون لا يحتم أن يكون تعيين أعمال الوظيفة بمقتضى قانون أو لائحة ، وليس في القانون ما يمنع من أن يدخل في أعمال الموظف العمومي كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من رئيس مختص (٤٦) ، ويكفى أن يصدر الموظف أمر شفوي من رئيسه للقيام بالعمل (٤٧) ، فإذا كان الحكم قد دليلاً سائفاً على

(٤٦) نقض ١٩٥٤/١١/٢ أحكام النقض س ٦ ق ٥٥ ، ولا يقدر في ذلك أن يكون هناك قرار وزاري بتنظيم توزيع العمل بين الموظفين لأن ذلك إجراء تنظيمي لا يهدر حق رئيس الإدارة في تكليف موظف بعمل خاص بإدارة أخرى ، فإذا كان الطاعنان لا يجحدان أن الموظف المعروض عليه الرشوة هو رئيس قسم الشئون الفنية الذي يدخل في اختصاصه التفتيش على قسم الملفات المعهود اليه باستخراج شهادات التأمين ، فإن هذا ما يجعل له اختصاصاً في إصدار استخراج هذه الشهادات (نقض ١٩٦٩/٦/٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧٣) .

(٤٧) نقض ١٩٥٨/١٠/٧ أحكام النقض س ٩ ق ١٨٩ .

أن عمل الساعى يقتضى التردد على المكسان الذى تحفظ به ملفات الممولين للمعاونة فى تصفيفها وانه يقوم بنقل الملفات بناء على طلب موظفى ماموريه الضرائب وهم رؤساؤه فان التحدى بانعدام أحد أركان جريمة الرشوة يكون على غير أساس (٤٨) . واذا استندت المحكمة فى تحديد اعمال الموظف منهم بالرشوة الى أقواله وأقوال الشهود وكتاب الوزارة التى يعمل بها فلا تثريب عليها فى ذلك (٤٩) .

ويسبى فى الاختصاص بالعمل أن ينفرد به شخص واحد أو أن يتعدد الاشخاص الذين يختصون به فيقع فى نصيب كل واحد منهم جزء من الاختصاص ، لان الاتجار بالوظيفة وفقدان الثقة بها متوافران فى كلتا صورتين ، وعلى هذا استقر القضاء . فقد قضى بأن القانون لا يتطلب لاعتبار العمل المتعلق بالرشوة داخلا فى اختصاص وظيفة المرتشى أن يكون وحده المختص بالقيام به ، بل يكفى أن يكون له نصيبا من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة (٥٠) . وأن يكون قد اتجر مع الراشئ فى هذا النصيب (٥١) . فاذا كان الحكم قد أدان الطاعن بالرشوة لانه بصفته موظفا عموميا (كونستبلا من رجال الضبط القضائى) قد أخذ مبلغا من النقود من متهم فى واقعة يباشر ضبطها وتحرير محضرها على سبيل الرشوة ليوذى عملا من أعمال وظيفته هو تنفيذ الامر الخاص باخلاء سبيله وتسليمه السيارة المضبوطة وتوجيه اجراءات الضبط فى الدعوى الى غاية مرسومة ، هذا الحكم لا يكون قد أخطأ فى شيء (٥٢) . واذا كان الحكم قد أثبت فى حق الطاعن أنه مختص بتجميع العطاءات ودراستها وعرضها على المختصين ومعاينة ما يتم استصناعه من الاعمال والتوقيع على سند الصرف ، فمقتضى ذلك ولازمه أن له نصيبا من الاختصاص بالعمل يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة (٥٣) . فاذا كان الثابت أن مفتش التأمينات هو الذى حرر المحضر الذى عرضت عليه الرشوة لتغييره ، وأن هذا المحضر لم يكن قد بت فيه نهائيا من جانب

(٤٨) نقض ١٩٥٩/١/٢٠ أحكام النقض س ١٠ ق ١٥ .

(٤٩) نقض ١٩٤٧/٣/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٢٨ .

(٥٠) نقض ١٩٥٨/١/٧ أحكام النقض س ٩ ق ٣ ، ١٩٦٣/٢/٥ س ١٤ ق ٢٠ .

١٩٦١/١٢/١٢ س ١٢ ق ٢٠٤ ، ١٩٦٧/٦/١٢ س ١٨ ق ١٦٢ .

(٥١) نقض ١٩٥٣/٦/١٦ أحكام النقض س ٤ ق ٣٥٣ ، ١٩٧٠/٤/١٩ س ٢١ ق ١٤٧ .

١٩٧٠/٢/١٠ ق ٤٩ ، ١٩٦٩/١/٩ س ٢٠ ق ٨ ، ١٩٦٩/٥/١٩ ق ١٥٣ .

(٥٢) نقض ١٩٥٣/٢/٢ أحكام النقض س ٤ ق ١٧٧ .

(٥٣) نقض ١٩٦٩/٦/١٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧٨ .

المصلحة التابع لها هذا الموظف وقت عرض الرشوة عليه ، وهو ما يتوافر به الاختصاص الذي يسمح له بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة ، فان الحكم المطعون فيه اذا قضى ببراءة المتهمين استنادا الى أن اختصاص الموظف قد انتهى بمجرد رفع محضره الى رئيسه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون (٥٤) .

ويكفي أن يكون اختصاص الموظف قاصرا على مجرد ابداء المشورة . لان كل ما اشترطه القانون هو أن يكون العمل من أعمال الوظيفة ، وما دامت كلمة عمل جاءت مطلقة فهي لا تقتيد بقدر العمل ولا بنوع مخصوص منه (٥٥) . ومن شرع في ارشاء طاه مستخدم في ملجا تابع لمجلس المديرية كيلا يبلغ عن الاغذية الرديئة التي يقدمها له يحق عقابه كراش ولو لم يكن هذا الطاهي عضوا في اللجنة المختصة بتسلم الاغذية ، لانه بحكم وظيفته اول من يتبين حالة تلك المواد من الجودة أو الرداءة ، وعليه أن ينبه اللجنة الى حقيقة الامر كلما اقتضت الحال (٥٦) .

ولقد ذهبت محكمة النقض الى أبعد من هذا فاكتفت بأن تكون للموظف علاقة بالعمل الذي باشره ، وقررت أنه ليس ضروريا في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخلة ضمن حدود وظيفته مباشرة ، بل يكفي أن تكون له بها علاقة (٥٧) . فاذا كان العمل قد جرى في المحاكم على أن يقوم الكاتب الاول بأمر رؤسائهم بتحديد الجلسات حتى ينتظم العمل في دوائر المحاكم المتعددة فان ادانته المتهم بجريمة عرض الرشوة على كاتب أول محكمة للاخلال بواجبات وظيفته بشأن تحديد الجلسات ولم تقبل منه أن يكون صحيحا في القانون (٥٨) .

ولم يرسم القانون طريقا معينا لتحديد اختصاص الموظف وانما يرجع في ذلك الى كل واقعة على حدة . ويجب على المحكمة أن تثبت من اختصاص

(٥٤) نقض ١٩٦٨/١/١٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٥ .

(٥٥) نقض ١٩٣٨/١٢/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٠٦ .

(٥٦) نقض ١٩٣٦/١/٦ المحاماة س ٦ ق ٣١٣ .

(٥٧) نقض ١٩٦٩/٦/٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧٣ ، ١٩٥٨/١٠/٦ س ٩ ق ١٨٤ ،

١٩٦١/٥/٢٩ س ١٢ ق ١٢٠ ، ١٩٦٧/٦/٢٦ س ١٨ ق ١٧٥ .

(٥٨) نقض ١٩٥٨/١٠/٧ أحكام النقض س ٩ ق ١٨٩ .

الموظف على الصورة أنفة البيان وأن تثبت ذلك في حكمها ، اذ هو ركن من أركان الجريمة (٥٩) ، لا سيما حينما تحصل المنازعة حوله (٦٠) . فعلى المحكمة اذا عاقبت موظفا ينكر اختصاصه بالعمل أن تبين الدليل الذي استمدت منه هذه الحقيقة القانونية وتذكر مضمونه ومؤداه والا كان حكما قاصرا (٦١) . وتوافر عناصر اختصاص الموظف بالعمل الذي عرضت عليه الرشوة من أجله يندرها القاضي على أن يكون تقديره سائغا مستندا الى أصل صحيح ثابت في الاوراق (٦٢) .

فاذا كان الثابت أن العمل الذي عرضت الرشوة من أجله لا يدخل في اختصاص الموظف انتفى أحد أركان الجريمة (٦٣) ، مهما كان التصرف بذاته منافيا للاخلاق ، هذا الا اذا كان هناك زعم بالاختصاص من جانب الموظف أو اعتقاد خاطيء بالاختصاص . ويستوى أن يكون عدم اختصاص الموظف مرجعه أن العمل لا يدخل أصلا في وظيفته أم بسبب انه هو - بمقتضى نظام تعيينه - ليس له أن يقوم به في الجهة التي يباشره فيها (٦٤) . فاذا كان دفع النقود من المتهم ليتناول المبلغ عن البلاغ بعد بدء التحقيق فيه بمخفر البوليس مما لا دخل فيه لوظيفة العسكري الذي قدمت اليه فان ادانة المتهم في جريمة الشروع في رشوة تكون خطأ (٦٥) .

واذا كان الغرض من دفع المال هو مجرد سعى الشخص لدى موظف لا شأن له بالعمل فلا قيام لهذه الجريمة (٦٦) . هذا الا اذا انطبقت شروط المادة ١٠٩ مكرر ثانيا من قانون العقوبات الخاصة بعرض أو قبول الوساطة في الرشوة والتي سيأتى الكلام عليها .

-
- (٥٩) نقض ١٩٤٦/٦/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٨٨ .
(٦٠) نقض ١٩٦٨/١/٢٩ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٠ .
(٦١) نقض ١٩٤٦/٥/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٧٢ .
(٦٢) نقض ١٩٦١/١٢/١٢ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٠٤ .
(٦٣) نقض ١٩٦١/٣/٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٥٥ .
(٦٤) نقض ١٩٤٥/٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٨٥ .
(٦٥) نقض ١٩٤٧/١٢/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٤١ .
(٦٦) نقض ١٩٤٧/١٠/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٨٢ .

الغرض من الرشوة :

تقتضى طبيعة عمل الموظف أن يباشر أعمالا معينة ، وفي احيان اخرى توجب عليه الامتناع عن بعض الأعمال ، وهذا وذلك يكون مطابقا للقانون .
والاصل في الرشوة أن تكون لارتكاب أمور مخالفة لما يتعين على الموظف ان يتصرف على أساسه ، بمعنى ان يخالف مقتضى واجبات وظيفته . ولكن الوقوف بالتجريم عند هذه الصورة لا يمنع مع الانحياز بالوظيفة اذ يستطيع الموظف تعطيل مصالح الجمهور بانخاذ الموقف السلبي في بعض الاحوال ، بل هو يستطيع ان يستغل هذه الوظيفة بالحصول على آية فائدة رغم انتفاء بيه في مخالفه واجبات الوظيفة . ولما كان من شأن هذه الصور العبت بالوظيفة واهدار الثقة فيها من جانب الجمهور ، عنى المشرع باعتبار هذه الصور جميعا داخله في نطاق الرشوة . فهو يعاقب على الرشوة في مقابل قيام الشخص بعمل من أعماله او الامتناع عن عمل من أعماله او الاخلال بواجباته ، وفي حالة الزعم بالاختصاص او الاعتقاد خطأ بالاختصاص . وكذلك في صورة انتواء عدم القيام بالعمل او عدم الامتناع عنه او عدم الاخلال بواجبات الوظيفة (م ١٠٣ و ١٠٣ مكررا و ١٠٤ و ١٠٤ مكررا عقوبات) ويستوى في هذا أن يكون العمل او الامتناع المطلوب حقا أو غير حق .

وأعمالا لاحكام السابقة قضى بأنه يكفي في بجريئة الرشوة أن يكون الدافع اليها عملا من أعمال الموظف ولو لم يكن فيه ما يتنافى مع الذمة وواجبات الوظيفة او يتعارض مع حقيقة الواقع ، فمن التسليم بأن عيقات اللبن المقدمة للتحليل والتي قدمت بشأنها الرشوة ليس فيها غش ، فذلك لا تأثير له في قيام الجريمة (٦٧) . وما دام الغرض الذي من أجله قبل الموظف (كونه متاعبا) المال هو عدم تحرير محضر لمن قدم اليه المال ، وما دام تحرير مثل هذا المحضر يدخل في اختصاص هذا الموظف ، فإنه يكون مرتشيا ولو لم يكن هناك أى واجب لتحرير المحضر الذى دفع المال لعدم تحريره (٦٨) .
فجريمة الرشوة تتحقق متى قبل المرتشى الرشوة مقابل الامتناع عن عمل من أعمال وظيفته ولو ظهر أنه غير حق (٦٩) . وتقع جريمة الرشوة تامة بمجرد

(٦٧) نقض ١٩٣٨/١٢/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٠٦ .

(٦٨) نقض ١٩٤٨/١/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥١١ .

(٦٩) نقض ١٩٦٠/١١/٧ أحكام النقض س ١١ ق ١٤٨ .

يجرى عليه وصف الاخلال بواجبات الوظيفة الذي عناه المشرع بالنص (٧٧) .
ومن هذا القبيل عبت الموظف المتهم بالاوراق المنوط به حفظها بسبب
وظيفته بأن انتزعها من مكانها (٧٤) . وعرض الرشوة على الموظف العمومي
للامتناع عن اداء واجب التبليغ عن الجريمة التي يعلم بها أثناء تأديته عمله أو
بسبب نأديته (٧٥) . وعرض مبلغ من النقود على حاجب النيابة لسرقه احدى
القضايا التي كان عمله يقتضى نقل القضايا ما بين الموظفين وهو قدر من
الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة (٧٦) .

وقد نصت المادة ١٠٤ عقوبات على عقاب «كل موظف عمومي طلب لنفسه
أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو
للاخلال بواجباتها أو مكافأة على ما وقع منه من ذلك» ، وصورة المكافأة قد
ورد النص عليها مرة أخرى في المادة ١٠٥ عقوبات ، وذهبت محكمة النقض
الى التفرقة بين الصورتين على أساس أن المكافأة في حالة المادة ١٠٤ عقوبات
تكون لاتفاق سابق بين الراشي والمرتشي، على عكس الحالة الاخرى الواردة
في المادة ١٠٥ حيث ينتفي الاتفاق وتأتى المكافأة بعد تصرف الموظف (٧٧) .
وهو ما تعرض له عند الكلام على المكافأة اللاحقة .

(٧٣) نقض ١٩٦٨/٤/١ أحكام النقض س ١٩ ق ٧٤ ، ١٩٥٨/١٠/٧ س ٩ ق ١٨٧
وفي الواقعة عرضت الرشوة على العسكري في سبيل حمله على ابداء أقوال جديدة غير ما سبق
أن ابداه في كيفية ضبط المتهمة أو ظروف هذا الضبط والميل به الى أن يستهدف من ذلك
مصلحتها لتنجو من المسؤولية . ١٩٧٠/٢/١ س ٢١ ق ٤٩ وفي الواقعة قبل الموظف رشوه
مقابل نقل قصب مملوك للمتهم بالسيارة الحكومية فيادته .

(٧٤) نقض ١٩٥٨/٥/١٣ أحكام النقض س ٩ ق ١٣٥ .

(٧٥) نقض ١٩٥٩/٦/١ أحكام النقض س ١٠ ق ١٣١ ، ١٩٦٧/١١/٢٠ س ١٨ ق ٢٥٣ .

(٧٦) نقض ١٩٦٣/٤/٢٢ أحكام النقض س ١٤ ق ٦٧ . ١٩٦٨/٤/١ س ١٩ ق ٧٤ .
١٩٧٥/١/٢٦ س ٢٦ ق ١٩ .

(٧٧) نقض ١٩٧٠/٣/١٦ أحكام النقض س ٢١ ق ٩٨ .

(٢) الزعم بالاختصاص أو الاعتقاد خطأ بذلك

جرمت المادة ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات رشوة الموظف اذا كان العمل الذى جعل المقابل لادائه او للامتناع عنه لا يدخل فى اختصاص وظيفته ، متى زعم أو اعتقد خطأ أنه داخل فيه . وهذه الفقرة تستبعد منها الصورة التى يكون للموظف فيها جزءا من الاختصاص ، فعلى ما رأينا يكفى أن يكون له فيه نصيبا صغير أكبر كبر حتى تتحقق مساءلته . كما أنها لا تنطبق اذا لم تكن للشخص صفة الموظف العام اطلاقا ، على أنه لا مانع من اعتبار الواقعة نصبا اذا توافرت أركانها . فقد اشترط الشارع أن يكون زعم الموظف باختصاصه بالعمل الذى طلب الجعل أو أخذه لادائه أو للامتناع عنه صادرا على أساس أن هذا العمل من أعمال وظيفته الحقيقية ، أما الزعم القائم على انتقال صفة وظيفية منبته الصلة بالوظيفة التى يشغلها الجانى فلا تتوافر فى هذا الزعم جريمة الرشوة (٧٨) .

والصورة المعروضة تتمثل فى موظف يوجد فى نطاق العمل الذى يراد منه أدائه أو الامتناع عنه ، ولكن لم يخول الاختصاص به سواء بموجب قانون أو لائحة أو أمر رئيس مختص ، فينتهز فرصة حاجة صاحب المصلحة ويدعى أن العمل المطلوب الامتناع عنه من اختصاصه أو يعتقد ذلك خطأ ، فهو الى جوار حصوله على الفائدة قد أفقد الثقة فى الوظيفة العامة بما يستوجب عقابه . وقد اعتبر المشرع هذا الفعل مكونا لجريمة ارتشاء من جانب الموظف ، وذلك حتى لا يجعل من عدم الاختصاص سبيلا للافات من العقاب ولا سيما مع احتمال عدم توافر أركان جريمة النصب .

ولا شك فى توافر هذه الصورة اذا كان هناك تصرف ايجابى من الموظف زعم به الاختصاص بالعمل ، كمن يتقدم من بين سائر الموظفين الى صاحب المصلحة طالبا جعلاً فى سبيل القيام بعمله . ولكن ما رأى بالنسبة الى الموقف السلبي من الموظف ، وصورته أن يتقدم صاحب المصلحة الى أحد الموظفين - معتقدا أنه الموظف المختص - عارضا عليه مبلغا من المال فيقبله هذا تاركا الاول . فى اعتقاده الخاطيء ؟ قد يوحى لفظ يزعم الوارد بالنص اشتراط التصرف الايجابى ولكننا نرى أن هذا تضييق لا مبرر له ولا يتفق

(٧٨) نقض ١٩٧٢/٥/٢١ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦٨ . وفى الواقعة انتحل المتهم وظيفة ملاحظ بالبلدية للاشراف على الاشتراطات الصحية والرخص الخاصة بالمحلات العامة . فى حين أن وظيفته الحقيقية هي رئيس كناسين بالمحافظة .

مع غاية المشرع من الحفاظ على الثقة بالوظائف العامة ، ولا مانع من أن يكون الزعم صراحة أو ضمنا وهو في الصورة الأخيرة يتوافر بمجرد انسكوت (٧٩) .

وقد قضى بأن الجريمة تتحقق ولو خرج العمل عن دائرة الوظيفة بشرط أن يعتقد الموظف خطأ أنه من أعمال وظيفته أو يزعم ذلك كذبا ، بصرف النظر عن اعتقاد الراشئ فيما زعم الموظف أو اعتقد ، والزعم بالاختصاص يتوافر ولو لم يفصح عنه الموظف أو يصرح به اذ يكفي مجرد ابداء الموظف استعداده للقيام بالعمل الذي لا يدخل في نطاق اختصاصه لان ذلك السلوك منه يفيد ضمنا زعمه ذلك الاختصاص (٨٠) . اذ هو حينئذ يجمع بين أمرين الاحتيال والارتشاء (٨١) . وزعم الاختصاص يكفي لقيام الجريمة لان تنفيذ الغرض من الرشوة بالفعل ليس ركنا في الجريمة ولان الشارع سوى في جريمة الرشوة بين ارتشاء الموظف وبين احتياله باستغلال الثقة التي تفرضها الوظيفة فيه وذلك عن طريق الإتجار فيها ، وان الشارع قرر أن الموظف لا يقل استحقاقا للعقاب حين يتجر في أعمال الوظيفة على أساس موهوم عنه حين يتجر بها على أساس من الواقع اذ هو يجمع بين ائمين هما الاحتيال والارتشاء (٨٢) .

(٧٩) ومع هذا يذهب رأى إلى ضرورة التنبه الإيجابي من جانب الموظف للايهام بأنه مختص . وهو يستند في هذا الى عبارة المادة ١٠٣ عقوبات التي ورد بها لفظا الطلب والاخذ دون القبول (على راشدين ص ٤٠٠ ، عمر السعيد ص ٢٥٠) . وقد قضى بأن الزعم بأن العمل الذي يطلب الجعل لادائه يدخل في أعمال وظيفة المتهم - هو مطلق القول - دون اشتراط اقترانه بعناصر أخرى أو وسائل احتيالية (نقض ١٩٧٠/١٠/٢٦ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٤٤) . وكل ما يطلب في هذا الصدد هو صدور الزعم فعلا من الموظف ودون أن يكون لذلك تأثير في اعتقاد المجنى عليه بهذا الاختصاص (نقض ١٩٦٦/٣/٢٩ أحكام النقض س ١٧ ق ٨ و ١٩٦٠/١/٢٤ س ١١ ق ١٣٤) . وقد ورد بالحكم الأخير أيضا « استحدث المشرع نص المادة ١٠٣ مكررا مستهدفا به الضرب على أيدي العابثين عن طريق التوسع في مدلول الرشوة وشمولها من يستغل من الموظفين العموميين والذين ألحقهم الشارع بهم في هذا الباب وظيفته للحصول من ورائها على فائدة محرمة ولو كان ذلك على أساس الاختصاص المزعوم » .

(٨٠) نقض ١٩٦٧/١٢/١٦ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٠٠ ، ١٩٦٧/٦/١٢ ق ١٦٢ .

(٨١) نقض ١٩٦٦/١١/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ٢١٢ .

(٨٢) نقض ١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ٨ ، ١٩٦٩/٤/٢٨ ق ١٢٥ .

٣ - الركن المعنوي : القصد الجنائي

جريمة الرشوة جريمة عمدية يتعين أن يتوافر فيها القصد الجنائي فهل يكفي قيام القصد الجنائي العام أو ينبغي أن يتوافر قصد خاص . والقصد العام هو توجيه الجاني لإرادته نحو ارتكاب فعل أو الامتناع عن فعل يعلم أن القانون يقرر من أجله العقاب . والقصد الخاص يشترط فيه فضلا عن توافر القصد العام ثبوت النية نحو تحقيق هدف معين يحدده القانون . وذهب رأى إلى وجوب توافر قصد خاص لدى المرتشي هو الاتجار بالوظيفة أو العمل ، فلا بد أن يكون الغرض من الطلب أو القبول هو العطية أو الوعد في مقابل ما سيقوم به أو ما سيمتنع عن القيام به من أعماله ، فالمشرع يلاحظ هذا الباعث القريب الذي حمل الشخص على التصرف أو بعبارة أخرى الغاية التي أرادها من هذا الطلب أو القبول (٨٣) .

وفي رأينا أنه يكفي في جريمة المرتشي توافر القصد الجنائي العام ، وذلك بتوجيه الجاني لإرادته نحو تصرف يعلم أن فيه معنى الاتجار بالوظيفة أو العمل ، وهو الأمر المعاقب عليه قانونا . وآية هذا أن المشرع لا يقيم وزنا لما ينتويه المرتشي في شأن عمله ، بل جرم فعله ولو كان العمل الذي يقوم به حقا أو كان العمل الذي يمتنع عنه غير حق ، بل أكثر من هذا يقوم الجريمة حتى لو كان عازما على عدم القيام بالعمل الذي وعد القيام به أو على عدم الامتناع عن العمل الذي وعده بالامتناع عنه . فقد نصت على ذلك المادة ١٠٤ مكررا عقوبات في قولها « كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لاداء عمل من أعمال وظيفته أو يعتقده خطأ أو يزعم أنه من أعمال وظيفته ، يعاقب بعقوبة الرشوة المنصوص عليها في المواد الثلاث السابقة حسب الأحوال ، حتى ولو كان يقصد عدم القيام بذلك العمل أو عدم الامتناع عنه أو عدم الإخلال بواجبات وظيفته » . وبهذا نصت المادة ١٠٦ / ١ مكررا في نهايتها .

وقد قضى بأن القصد الجنائي في الرشوة يتوافر بمجرد علم المرتشي عند طلب أو قبول الوعد أو العطية أو الفائدة أنه يفعل هذا لقاء القيام بعمل

(٨٣) القلبي شرح قانون العقوبات في جرائم الأموال ص ١١٥ ، خفاجي ص ٧٢ ، عبد المهيم بكر شرح قانون العقوبات القسم الخاص ١٩٦١ ص ٦١ ، على راشد ص ٤١ .

أو الامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة أو للاخلال بواجباتها وأنه ثمة من لا تجاره بوظيفته أو استغلالها ، ويستنتج هذا الركن من الظروف والملابسات التي صاحبت العمل أو الامتناع أو الاخلال بواجبات الوظيفة (٨٤) . والموظف الذي يخل بواجبات وظيفته مسئول جنائيا حتى ولو لم توجد لديه نية الاتجار بها ، لأنه يكفي مجرد استغلال الوظيفة للحصول على فائدة غير مشروعة من ورائها (٨٥) .

وعلى هذا الأساس يقوم القصد الجنائي في صورة الطلب بمجرد أن يبدي الشخص رغبته في مال أو منفعة أو وعد بشيء من ذلك عن علم بأنه مقابل الاتجار بالوظيفة أو العمل . فلو قيل بأن القصد الخاص هو نية الاتجار بالوظيفة أو العمل لدعا الأمر إلى التساؤل عن القصد العام الذي ينبغي توافره ابتداء ، فلا نجد إلا في مجرد طلب المال أو المنفعة وهو لا يعني شيئا .

والقصد الجنائي في صورة القبول يتوافر بدوره بكشف المرتشى عن موافقته على العرض الذي تقدم به الراشي علما أنه مقابل الاتجار بوظيفته أو عمله . وهو لا يقوم إلا إذا كان المرتشى جادا في قبوله ، أما إن كان هازلا أو متمشيا مع الراشي لكشف أمره ، فينتفى في حقه القصد الجنائي ، إذ لم تطابق موافقته العرض الذي تقدم به الراشي .

وفي صورة الزعم بالاختصاص يقوم القصد الجنائي بتوافر العلم لدى الجاني بأن التصرف الصادر منه بطلب أو قبول يتعلق بأعمال تخرج عن اختصاصه . وكذلك يتوافر القصد الجنائي متى ثبت أن المرتشى حين طلبه أو قبوله للرشوة كان يعتقد عن خطأ أن العمل أو الامتناع داخل في اختصاص وظيفته أو عمله .

وجريمة المرتشى هي من نوع الجرائم الوقتية ، ولهذا يجب أن يثبت قيام القصد الجنائي وقت مقارفة الجاني لنشاطه ، ويدعو الحال التعرض لعدة فروض . ففي صورة الطلب يجب أن يثبت في حق المرتشى وقت طلبه المال أو المنفعة أو الوعد علمه بأنه مقابل الاتجار بوظيفته أو عمله ، فإن ثبت أن

(٨٤) نقض ١٩٧١/٦/٢٠ أحكام النقض س ٢٢ ق ١١٩ .

(٨٥) نقض ١٩٦٠/٣/٩ أحكام النقض س ١١ ق ٤٥ .

طلبه للمال على سبيل القرض ثم عرضت مصلحة للدائن أمامه تتعلق بوظيفته أو عمله فأداه لا تقوم جريمة الرشوة حتى ولو كان العمل الذي قام به مخالفا للقانون . وفى حالة القبول أيضا يتعين أن يكون الشخص وقتذاك عالما بأن المال أو المنفعة أو ما وعد به هو مقابل الاتجار بالعمل . ولذلك ان جاء القبول غير مرتبط بهذا العلم وبأشرف الشخص عملا يتعلق بوظيفته أو عمله ، بغير علمه بسبب المال أو المنفعة لا تقوم الجريمة (٨٦) .

فالشخص الذي يقبل هدية - سواء لنفسه أو لغيره - معتقدا أنها مرسلة إليه من أحد ذوى قرباه ، ثم يتبين بعد أيام أن مرسلتها هو أحد الافراد الذي له مصلحة خاصة تتعلق بأعماله ويبقيها رغم هذا لديه لا يسأل عن جريمة الرشوة مهما كان التصرف الصادر منه في عمله . ذلك أنه لا يمكن القول بقيام الجريمة وقت قبول الهدية لانتفاء القصد الجنائي . ومن ناحية أخرى هو غير مكلف بردها الى من قدمها . والعيب بالوظيفة يعتبر نتيجة للرشوة ولذا يجب أن تتم قبل ذلك ، وتامها يكون بالقبول وهو هنا قد جاء على غير الإيجاب الحقيقي . وهناك رأى يذهب الى أنه اذا اكتشف الموظف بعد تقديم العطية له أن الغرض منها غير برىء وقام مع ذلك بالعمل أو الامتناع المطلوبين منه بنسأ عليها ومن أجلها وقعت منه الجريمة لتوافر ركنها المعنوى فور علمه بالغرض من العطية وإقراره هذا الغرض (٨٧) .

والزعم بالاختصاص بدوره يجب أن يتوافر فيه القصد الجنائي وقت حدوثه ، وكذلك ان كان المرشئ يعتقد خطأ انه يختص بالعمل الذي طلب منه ، وطلب الرشوة مقابل ذلك .

وقيام القصد الجنائي أو انتفاؤه مسألة مرجعها الى وقائع كل دعوى على حدة ، يستنتجها القاضى مما يعرض عليه ، على أن تكون مما يوصل الى المنطق المستمد من الوقائع المطروحة أمامه . ولم يرسم القانون طريقا

(٨٦) محمود مصطفى ص ٤٢ ، عمر السعيد ص ٢٨ ، فتحي سرور ص ١٠٢ .

(٨٧) رمسيس ص ٢٦ .

خاصا للوصول الى اقتناع القاضى (٨٨) .

الشروع فى جريمة المرتشى

قد تقع جريمة الرشوة تامة وقد تقف عند حد الشروع . ولم يضع المشرع نصا خاصا بالنسبة الى المرتشى فى حالة شروعه فى الجريمة ، كما فعل بالنسبة الى الراشى فى المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات ، وهو بهذا قد ترك الأمر للقواعد العامة فى الشروع المنصوص عليها فى المادتين ٤٥ و ٤٦ من قانون العقوبات . وهذا ومما ينبغى مراعاته ان الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٦ عقوبات هى من نوع الجنىح ولم ينص المشرع على عقوبة الشروع فيها .

والركن المادى فى الشروع هو البدء فى التنفيذ ، وهو بهذا يتصل بالركن المادى فى جريمة الارشاء (٨٩) . وقد قلنا ان النشاط الذى يصدر من المرتشى يكون على صورة من اثنتين الاولى الطلب والاخرى القبول . ولا شك ان الطلب بمجرد ابدائه تتم به الجريمة ، وكبل ما سبقه من تصرفات لا تخرج عن دور التفكير فى الجريمة . على انه يمكن تصور الشروع اذا حرر المرتشى ما يبغي الحصول عليه من مال أو منفعة فى محرر ، ويستتسب من الوقائع الملائسة له أن الطلب فى مقابل الاتجار بالوظيفة او العمل ، وعندما اراد تسليمه لصاحب المصلحة قبض عليه ، وهى صورة الجريمة الموقوفة . وقد يتوافر الشروع فى الطلب فى صورة جريمة خائبة اذا ارسل المحرر بطريق البريد وفقد قبل وصوله الى الشخص المقصود (٩٠) .

(٨٨) نقض ١٩٦١/١٢/١٢ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٠٤ . وعلم الشهود بأنهم يدفعون للمتهم أموالا غير واجبة الأداء لا يعفيه من المسئولية ، بل هو ما يتحقق به جريمة الرشوة ما دام المطاء لم يكن الا لحمله على الاخلال بواجبات وظيفته (نقض ١٩٦١/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٢ ق ٣٩) .

(٨٩) لا صحة لما تضمنه الطعن من أنه يشترط للعقاب اختصاص الموظف بالعمل موضوع المساومة فى حالة الشروع فى الرشوة ، لأن الشروع هو بدء فى تنفيذ الجريمة بأركانها المعرّثة بها فى القانون وما دام الاختصاص أو الزعم به شرطا فى الجريمة التامة فالأمر لا يختلف فى حالة الشروع (نقض ١٩٦١/٣/٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٥٥) .

(٩٠) يذهب رأى الى القول بأن الشروع فى الجريمة التى تقع من جانب الموظف المرتشى لبس له سوى صورة واحدة وهى أن يطلب الرشوة الى نفسه فلا يجاب الى طلبه (أحمد أمين ص ٢٣) .

وقد قلنا أن القبول يتم بأية صورة ونيس له شكل معين ، فقد يحدث شفاهة أو بتصرف يدل عليه وهو أن تم شفاهة لا يتصور فيه الشروع (٩١) . ولكن في الصور الأخرى يمكن تصور الشروع صورتيه الجريمة الخائبة والجريمة الموقوفة . والاولى مثالها ان يقدم الراشي مطروفا الى المرتشى على أنه يحوى مالا فيتسلمه الأخير واذ يفضله لا يجد به سوى أوراق بيضاء . والاخرى مثالها أن يتم القبض على المرتشى وهو يمد يده لاختد المال الذي يقدمه الراشي .

العقوبة

إذا ثبتت الجريمة في حق المرتشى حقت عليه العقوبة ولا يؤثر في هذا ندمه أو عدوله ، كرد الهدية أو العطية للراشي أو عدم أنجازه ما وعده به (٩٢) . كما لا يؤثر في قيام أركان جريمة الرشوة عدم ضبط الراشي ما دام الموظف قد قبل الرشوة منتويا الغبت بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشي (٩٣) .

وقد جعل المشرع عقوبة الموظف المرتشى هي الاشغال الشاقة المؤبدة وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به في حال أداء عمل من أعمال الوظيفة (م ١٠٣) أو الزعم والاعتقاد الخاطيء بأنه من أعمالها (م ١٠٣ مكررا) ، وتضاعف الغرامة المشار اليها آنفا في حالة الامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة أو الاخلال بواجباتها أو المكافأة على ما وقع من الموظف (م ١٠٤) . وتحيل على العقوبات انفة البيان المادة ١٠٤ مكررا في حالة عزم الموظف عدم القيام بالعمل أو عدم الامتناع عن العمل أو عدم الاخلال بواجبات الوظيفة .

(٩١) جريمة الارتمشاء من الموظف هي قبول الوعد أو أخذ الهدية لأداء عمل من أعمال وظيفته . وفي هذا الدلالة على أن الجريمة تتم بمجرد ذلك ولا يلتفت الى ما يقع بعده من رد العطية الى الراشي ، كما لا يلتفت الى عدم أداء العمل الذي من أجله أخذت العطية ، فلا يعفى من العقاب الحبير الذي بعد أخذ مبلغ مائة جنيه رشوة ليقدم تقريره لمصلحة الراشين قدم تقريره ضدهم ورد المتهم هذا المبلغ (نقض ١٩١٧/١/٨ المجموعة الرسمية س ١٨ ص ٦٧) .

(٩٢) نقض ١٩٣٧/١/٨ المجموعة الرسمية س ٣٨ ق ١٨ ، ١٩١٧/١/٨ س ١٨ ص ٦٧

السالفة الاشارة اليه في الهامش السابق .

(٩٣) نقض ١٩٦٩/٤/٢١ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٠٤ .

والغرامة التي يحكم بها في جريمة الرشوة تسمى بالغرامة النسبية .
أي هي تنسب في قدرها الى ما أعطى للمرششي أو ما وعد به (٩٤) . فإذا تعدد
المرتشون تحدد الغرامة حسب ما استولى عليه كل منهم (٩٥) . ومن السهل
تحديد هذه الغرامة متى كان المقابل مبلغا محددا من المال . على أن الأمر
يدق في الصور الأخرى ، ولا شك أن على القاضى تحديدها لأنها نوع من
الجزاء لا يجوز لغيره تقديره .

وقد أشرنا عند الكلام على صفة المرتشي الى من يعتبر في حكم الموظف
العمومي ، والى ما أضافه المشرع بالمادة ١٠٦ مكررا أ في شأن رشوة أعضاء
مجالس الإدارة والمديرين والمستخدمين بإحدى الشركات المساهمة أو إحدى
الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقا للأوضاع المقررة قانونا أو بإحدى
المؤسسات أو الهيئات الاعتبارية قانونا ذات نفع عام . وقد جعل المشرع العقاب
في هذه الحالة في كل الصور هو السجن لمدة لا تزيد على سبع سنين .
وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به .

ونزل المشرع بنوع الجريمة الى مرتبة الجنحة في حال رشوة المستخدم
الخاص المنصوص عليها في المادة ١٠٦ عقوبات ، وجعل العقوبة الحبس مدة
لا تزيد على سنتين وغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة
جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين .

وقد نصت المادة ١٠٨/١ من قانون العقوبات على أنه « اذا كان الغرض
من الرشوة ارتكاب فعل يعاقب عليه القانون بعقوبة أشد من العقوبة المقررة
للمرشوة ، فيعاقب الراشي والمرششي والوسيط بالعقوبة المقررة لذلك الفعل
مع الغرامة المقررة للمرشوة » .

وتنص المادة ١١٠ عقوبات على أن « يحكم في جميع الأحوال بمصادرة
ما يدفعه الراشي أو الوسيط على سبيل الرشوة طبقا للمواد السابقة » .
وتطبق هذا النص مرتبط بالمادة ٣٠ من قانون العقوبات . ولذا قضى بأن
حكم المادة ١١٠ من قانون العقوبات يجب أن يفهم في ضوء ما هو مقرر في

(٩٤) الغرامة الواجب الحكم بها على مقتضى صريح النص هي غرامة نسبية تحدد حسب
مقدار ما استولى عليه كل من المرتشين (نقض ١٩٥١/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٢٥) .
(٩٥) نقض ١٩٥١/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٥ .

الفقرة الأولى من المادة ٣٠ منه التي توجب كأصل عام حماية حقوق الغير حسن النية • ويندرج تحت معنى الغير كل من كان أجنبياً عن الجريمة • ويجب نصيحة الحكم بالمصادرة أن يكون موضوعها شيئاً وقع ممن يصدق عليه وصف الراشى أو الوسيط (٩٦) •

(ثانياً)

جريمة الراشى والوسيط

لما كان الأساس في تجريم الرشوة هو الاتجار بالوظيفة أو العمل بما يترتب على هذا من أخلال الثقة فيها ، كان منطقياً أن تمتد يد القانون الى كل من ساهم فيها ، وسبق أن أشرنا الى أن للرشوة طرفين المرتشى والراشى ، وقد يوجد بينهما شخص يجمع بين الرغبةين سماه القانون الوسيط • فتنص المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات على أن « يعاقب الراشى والوسيط بالعقوبة المقررة للمرتشى » •

١ - جريمة الراشى

يشترط لتوافر هذه الجريمة ركنان الأول منهما وهو المادى يقوم بتقديم مال أو منفعة أو وعد الى المرتشى للقيام بعمل من الأعمال المكلف بها أو الامتناع عن عمل من الأعمال المذكورة أو الاخلال بواجباتها • والثاني هو الركن المعنوي أي القصد الجنائي •

أ - الركن المادى

يتمثل الركن المادى للجريمة الراشى في نشاط يصدر منه هو تقديم مال أو منفعة أو وعد الى المرتشى • فهو كما يتحقق في صورة من يقدم لآخر مظروفاً به مبلغ من المال يتم أيضاً في حالة الوعد الشفوى بدفع المبلغ عند اجراء ما يتفق عليه أو بتحقيق أية منفعة أخرى •

وقد سبق لنا بيان المقصود بالمال أو المنفعة أو الوعد عند بحث جريمة

المرتشى . ولم يذكر المشرع الغرض الذى من أجله تقدم الرشوة للمرتشى ، على أن هذا أمر واضح من المواد التى بينت أن الرشوة مقابل القيام بعمل من أعمال وظيفة الموظف أو من يجرى مجراه أو الامتناع عن عمل من الأعمال المذكورة أو الإخلال بواجباتها ، ذلك أن المادة ١٠٧ أشارت إلى المرتشى ، وهو لا يكون إلا بتوافر حالة مما سلف لنا بيانه عند الكلام على المرتشى .

ولابد أن يحصل القبول من جانب المرتشى ، بمعنى أن هذه الجريمة لا تتم إلا إذا التقى الإيجاب من الراشى مع القبول من المرتشى ، فإن لم يتحقق القبول وقت الجريمة عند حد الشروع الذى وضع له المشرع نصا خاصا هو المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات التى سيأتى الكلام عليها . ويحصل قبول المرتشى بأية صورة من الصور التى ذكرناها عند الكلام على جريمة المرتشى ويقوم الدليل عليه من وقائع الدعوى وفق ما يستخلصه القاضى على أن يكون استنتاجه مبنيا على الواقع ومتفقا مع المنطق (٩٧) .

ولما كانت الجريمة لا تتم إلا بالقبول من جانب المرتشى استوجب هذا أن يكون جادا ، بمعنى أن يعبر القبول عن انعقاد ارادتى الراشى والمرتشى على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بينهما (٩٨) . ففى الحالة التى يتظاهر بها الموظف مثلا بالقبول ابتغاء تسهيل القبض على الراشى لا تتحقق الجريمة كاملة ولكن تقف عند حد الشروع الذى وضع له المشرع حكما خاصا فى المادة ١٠٩ مكررا عقوبات . ويتضح من هذا أن المشرع جعل عقاب الراشى فى هذه الصورة هو عقاب المرتشى لما يودى إليه هذا التصرف من الاتجار بالوظيفة أو العمل .

ولذا فانه عندما ينتفى هذا المعنى - أى عذر عدم وجود أى عبث بالعمل الوظيفى نزل بعقاب الراشى ولم يترك الأمر للاحكام العامة فى الشروع .

ولقد قضى بأن جريمة الرشوة لا تتم قانونا إلا بإيجاب من الراشى وقبول من جانب المرتشى ، ايجابا وقبولا حقيقين ، فإذا كان الشخص الذى قدمت إليه الرشوة قد تظاهر بقبولها ليسهل على أولى الأمر القبض على الراشى متلبسا بجريمته ، فإن القبول الصحيح الذى تتم به الجريمة يكون

(٩٧) قضى بأن جريمة الرشوة تنعقد بالاتفاق الذى يتم بين الراشى والمرتشى . ولا يبنى بعد ذلك الا اقامة الدليل على هذا الاتفاق وتنفيذ مقتضاه بتسليم المبلغ (نقض ١٩٦٨/٦/٢٤ احكام النقض س ١٩ ق ١٥٢) .

(٩٨) لا تتحقق جناية الرشوة بالنسبة للراشى الا فى حالة قبول الموظف قبولا جديا دون حالة تظاهره بالقبول ، وهو غير جاد فيه (نقض ١٩٤٣/٤/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ص ٧١٠) .

منعدما في هذه الحالة ولا تكون المسألة أكثر من إيجاب من الراشي لم يصادف قبولاً من الموظف فهو شروع في رشوة (٩٩) .

ب - القصد الجنائي

جريمة اتراشي جريمة عمدية ولذا وجب أن يتوافر فيها القصد الجنائي . وقد رأينا أن القصد الذي يتطلبه القانون بالنسبة إلى المرتشي هو القصد العام ، وهو الحال أيضاً بالنسبة إلى الراشي (١٠٠) . فيكفي فيه أن يوجه إرادته نحو نشاط يعلم أن من شأنه اتجار المرتشي بأعمال وظيفته . ولا تعتبر الرغبة في قيام المرتشي بعمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عن عمل من أعمالها قصداً خاصاً ، ولكنه أتباعاً على ارتكاب الجريمة ولا أثر له على توافر أو عدم توافر القصد الجنائي (١٠١) .

عرض الرشوة

تنص المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ على أن « من عرض رشوة ولم تقبل منه يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه وذلك إذا كان العرض حاصلًا لموظف عام . فإذا كان العرض حاصلًا لغير موظف عام تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه » . وبهذا النص تناول المشرع صورة الشروع في الإرتشاء . ولولا هذا النص لطبقت المادتان ٤٥ و ٤٦ من قانون العقوبات الخاصتين بالشروع . ولكن المشرع رأى أن الجريمة في حالة الشروع ليست من الخطورة التي تستوجب تطبيق الأحكام العامة ، ومن ثم نزل بالعقاب إلى الحد المشار إليه . وفيما عدا هذا تطبق

(٩٩) نقض ١٩٣٣/٤/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١١٠ .

(١٠٠) يتحقق القصد الجنائي في جريمة الرشوة بمجرد علم الراشي بصفة المرتشي ، وإن الرشوة التي عرضها أو قدمها إليه مقابل اتجار الأخير بوظيفته (نقض ١٧٠/٢/١ أحكام النقض س ٢١ ق ٤٩) .

(١٠١) يرى أحمد أمين أن الذي يدفع جماله ليتخلص من عمل ظالم قام به موظف أو شرع في القيام به لا يبغى بذلك جر مغنم ولا شراء ذمة موظف وإنما يريد التخلص من شر محقق ودفع مضرة لا يبررها القانون فهو جدير بالرافة والعطف ولا محل لعقابه إذا لم يستطع دفع الأذى عن نفسه إلا برشوة الموظف (ص ٢٧) .

الأحكام العامة في الشروع من ناحية أركانه فيشترط البدء في التنفيذ والقصد الجنائي وعدم تمام الجريمة لسبب لا دخل لإرادة الفاعل فيه .

١ - البدء في التنفيذ : يأخذ القضاء في تعريفه للركن المادي في الشروع بالمذهب الشخصي الذي يبنى أساسا على خطورة الجاني التي يستدل عليها بالأفعال الصادرة منه وبمختلف الظروف المحيطة بالواقعة وبشخصه . ويعتبر بدء التنفيذ متوافرا إذا كان من شأن النشاط أن يؤدي مباشرة إلى ارتكاب الجريمة .

وعلى هذا يتوافر الركن المادي بالنسبة إلى الراشي بكل فعل من شأنه أن يؤدي إلى عرض الرشوة على الموظف أو غيره . فمثلا يتحقق البدء في التنفيذ إذا قدم الراشي في يده إلى الموظف مظروفا يجوى مالا أو أسقط في درج مكتبه مبلغا من المال أو أرسل هدية إلى زوجته أو ابنه (١٠٢) . ولا يشترط القانون لتحقيق جريمة عرض الرشوة أن يكون صاحب الحاجة قد عرض الرشوة على الموظف العمومي بالقول التصريح ، بل يكفي أن يكون قد قام بفعل الاعطاء أو العرض دون أن يتحدث مع الموظف ما دام قصده من هذا الاعطاء أو العرض - وهو شراء ذمة الموظف - واضحا من ملائسات الدعوى وقرائن الأحوال فيها (١٠٣) . وإذا كان المتهم هو الذي سعى بنفسه إلى مكتب الموظف المبلغ تم إلى منزله وعرض وقدم مبلغ الرشوة بناء على اتفاق سابق بينهما فإن مفاد ذلك أنه هو بنفسه الذي انزلق إلى مقارفة الجريمة وكان ذلك عن إرادة حرة طليقة . ولا يغدو ما يثيره في شأن استدراجه إلى منزل الموظف بقصد خلق الجريمة أن يكون دفاعا متعلقا بموضوع الدعوى (١٠٤) .

والشأن في الشروع في الرشوة كالشأن في الجريمة التامة ، فلا بد أن تقدم إلى شخص مختص بالعمل الذي يطلب منه العبث به . وقد قضى بأنه يجب في الرشوة وفي الشروع فيها أن يكون الغرض منها أداء الموظف

(١٠٢) وسبق أن أشرنا إلى ما قضى به من أنه يجب لتحقيق الركن المادي لجريمة الشروع في الرشوة أن يكون العرض جديا ، فإذا وعد شخص موظفا بإعطائه كل ما يملك تقدير قيامه بعمل له ، فإن هذا القول لا يفيد أن هناك شروعا منه جديا في إعطاء رشوة بل مرضه مسر أشبه بالهزل منه بالجد (نقض ١٩٣٤/٤/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٥٢٥) .

(١٠٣) نقض ١٩٧٢/٣/٥ أحكام النقض س ٢٢ ق ٦٥ ، ١٩٧٣/١١/٢٦ س ٢٤ ق ٢٢٣ .

(١٠٤) نقض ١٩٧٠/١/١٨ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٤ .

عملا من أعمال وظيفته أو الامتناع عن عمل من هذه الأعمال . فإذا كان الواضح من الحكم أن دفع النقود من المتهم إنما كان ليتنازل المبلغ عن البلاغ يعد بدء التحقيق فيه بمحضر البوليس ، مما لا دخل فيه لوظيفة العسكرى الذى قدمت إليه فإن أدانة المتهم فى جريمة الشروع فى رشوة تكون خطأ (١٠٥) .

على أنه لا يشترط فى جريمة عرض رشوة أن يكون الموظف ومن فى حكمه جادا فى قبولها ، إذ يكفي لقيام تلك الجريمة عرض الرشوة ولا تقبل (١٠٦) ، ولا يؤثر فى قيام جريمة عرض الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها وأن يكون المرتشى جادا فى قبوله الرشوة ، متى كان عرضها جديا فى ظاهره وكان الغرض منها العبث بمقتضيات الوظيفة لمصلحة الراشى (١٠٧) . وقضى بأنه يكفي لتوافر الركن المادى لجريمة عرض الرشوة أن يصدر وعدا من الراشى الى الموظف أو من فى حكمه بجعل أو عطاء له متى كان هذا العرض جديا ، لا يهم فى ذلك نوع العطاء المعروض ، وبقطع النظر عن الصورة التى قدم بها . وتقديم العطاء الى المجنى عليه يعتبر عرضا للرشوة ولو تم بعد تمام العمل الذى قدمت الرشوة من أجل تحقيقه ، وهى إبلاغ المجنى عليه للمسئولين بمخالفة الطاعن لأحكام قانون الإصلاح الزراعى ، لأن هذا أمر خارج عن ارادة الطاعن ولا ارتباط له بجريمته (١٠٨) .

٢ - القصد الجنائى : الشروع لا يكون الا فى الجرائم العمدية ولهذا يتعين أن يتوافر فى حق الجانى القصد الجنائى على الصورة التى سبق لنا بيانها ، أى القصد العام وهو ما يقدره القاضى من وقائع الدعوى التى تطرح عليه (١٠٩) . وكما يمنع انتفاء القصد الجنائى من قيام الجريمة فإنه يمنع كذلك من توافر الشروع فيها .

(١٠٥) نقض ١٩٤٧/١٢/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٤١ ، وقد سبقت الإشارة إليه .

(١٠٦) نقض ١٩٦٧/٤/٢٥ أحكام النقض س ١٨ ق ١١٤ .

(١٠٧) نقض ١٩٦٩/٥/١٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٥٣ .

(١٠٨) نقض ١٩٦٧/٤/٢٥ أحكام النقض س ١٨ ق ١١٤ .

(١٠٩) لا يشترط قانونا لقيام جريمة عرض الرشوة أن يصرح الراشى للموظف بقصده من هذا العرض وبأنه يريد شراء ذمته ، بل يكفي أن تدل ظروف الحال على توافر هذا القصد ، ذلك بأن الركن المعنوى لهذه الجناية شأنه شأن الركن المعنوى لاية جريمة أخرى قد يقوم فى نفس الجانى وغالبا ما يتكتمه . ولقاضى الموضوع - إذا لم يفصح الراشى عن مقصده بالقول أو

٣ - عدم تمام الجريمة : الشروع فى الجريمة يعنى عدم تمامها ، وقد عبر المشرع عن ذلك بالنسبة الى جريمة الرشى فى قوله عن الرشوة « ولم تقبل منه » . ومثال الجريمة الموقوفة التى يستنفذ الجانى فيها النشاط الذى اعدده لارتكاب الجريمة أن يلقى القبض على المتهم أثناء تقديمه المال الى الموظف ، ومثال الجريمة الخائبة التى استنفذ فيها الجانى النشاط الذى اعدده أن يرسل الرشى هدية الى الموظف فى منزله فيرفضها ويعيدها اليه (١١٠) .

ولما كانت القاعدة العامة فى الشروع أن العدول الاختيارى من المساءلة الجنائية فانها تنطبق أيضا بالنسبة لجريمة الرشوة ان دلت الوقائع على ذلك . وعلى هذا قضى بأن التسليم بأن عرض مبلغ الرشوة قد تم من جانب الطاعنين وأن الرفض قد وقع من جانب المبلغ يمنع من القول بإمكان حصول عدول اختيارى بعد ذلك ، وليس ينقض ما تم أن حصل الضبط أثناء المهلة التى طلبها الطاعنان للتشاور بعد خلافهما مع المبلغ على مقدار الرشوة ورفض قبول المبلغ المعروض (١١١) .

وتطبق هنا الأحكام العامة بالنسبة الى الشريك حيث لم يرد نص خاص فى شأنه ، ولهذا قضى بأنه ليس ثمة ما يمنع قانونيا من معاقبة المتهم بالاشتراك فى الشروع فى رشوة اذا توافر لديه القصد الجنائى مع عدم معاقبة الفاعل الاصلى اذا لم يتوافر لديه القصد الجنائى (١١٢) .

موقف الوسيط من الشروع

قصر المشرع الكلام على الشروع بالنسبة الى الرشى فى المادة ١٠٩ مكررا

الكتابة-أن يستدل على توافره بكافة طرق الاثبات وبظروف المعطاء وملايسانه (نقض ١٢/١٢/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٠٤) .

(١١٠) تقديم نقود الى طبيب المركز بعد شروعا فى رشوة ولو حصل ذلك بعد الكشف على المصاب وتقديم التقرير الى النيابة ، لأن هذا الطرف خارج عن ارادة المتهم فلا يمكن ان يستفيد منه ما دام قد قام بكل ما فى وسعه من الأعمال المكونة للجريمة ، ولا يمكن الاحتجاج بأنه بتقديم التقرير أصبحت جريمة الرشوة مستحيلة . لأنه فضلا عن أن أعمال الطبيب لا تنتهى بتقديم التقرير فان هذه الاستحالة مع فرض التسليم بها هى استحالة نسبية لا تمنع من العقاب (شبين الكوم الجزئية ١٠/٥/١٩٢٨) عبد الوهاب مصطفى ص ٢٨ .

(١١١) نقض ١٩٥٩/١/٢٠ أحكام النقض س ١٠ ق ١٥ .

(١١٢) نقض ١٩٤٣/٦/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٠٩ .

عقوبات ، وتطبق الاحكام العامة فى الشروع بالنسبة الى الموظف المرتشى .
أما الوسيط فقد عرض له فى المادة ١٠٧ مكررا بالنسبة الى جريمة الرشوة
التامة ، فما هو موقفه وما هو مدى مساءلته بالنسبة الى الشروع فى جريمة
الرشوة وعرض الرشوة ؟ ليس هناك من حال غير تطبيق الاحكام العامة
فى الشروع . والوسيط فى الرشوة يكون رسول الراشى او رسول
المرتشى .

فاذا كان الوسيط رسول الراشى فهو شريك بالاتفاق والمساعدة معه ،
ولولا نص المادة ١٠٧ مكررا الذى تنال الجريمة لصحت مساءلته على
الاساس السابق . وتمشيا مع نفس القاعدة يسأل فى حالة انشروع فى
الرشوة من جانب الراشى بوصفه شريكا . فاذا كان الوسيط رسول الراشى
سئل بوصفه شريكا له فى حالة اسناد الشروع فى الجريمة الى الآخر . ويؤدى
هذا الى نتيجة تبدو فى الظاهر غير منطقية اذ يكون عقاب الوسيط فى الحالة
الاولى بموجب المادة ١٠٩ مكررا فى حين انها فى الأخرى بموجب المادة ١٠٣
مع أن النشاط المادى الصادر منه لم يتغير ، ولكن الواقع أن الشريك يستمد
اجرامه من اجرام الفاعل ، ولا شك فى أن الشروع فى الجريمة من جانب
الموظف المرتشى أخطر منه اذا وقع من الراشى .

٢ - جريمة الوسيط

أشارت المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات الى عقاب الوسيط ، فقد
رأى الشارع أن الدور الذى يلعبه الوسيط فى جريمة الرشوة لا يقل خطورة
فى احداثه النتيجة التى يهدف الى محاربتها وهى الاتجار بالوظيفة أو العمل .
ففى كثير من الاحوال يتردد صاحب المصلحة قبل أن يجرؤ على تقديم الرشوة
الى الموظف ومن فى حكمه خشية أن يرفضها الأخير وينتهى الى كشف أمره
وعقابه . ولكن عندما يوجد الوسيط فانه يسهل العملية ويرفع الخشية من
قلب الراشى والمرتشى . اذ لن يظهر أى منهما فى مواجهة الآخر ، فضلا عما
تقدم فان وجود الوسيط من شأنه أن يضعف فرص كشف المرتشين ،
وتضيق الحكمة التى ابتغاها المشرع . ومن أجل هذا لم يكن غريبا أن يكون
اجرام الوسيط مساويا فى نظر المشرع لاجرام الراشى والمرتشى فيجعل
العقاب لهم جميعا واحدا .

وجريمة الوسيط تتطلب ركنين ، الاول المادى وهو فعل الوساطة
والآخر المعنوى وهو القصد الجنائى .

١ - الركن المادى

يتحقق الركن المادى فى جريمة الوسيط بكل نشاط يبذله الجانى ويكون من شأنه العمل على تلاقى الايجاب الصادر من الراشى أو المرتشى مع القبول الصادر من المرتشى أو الراشى ، ذلك أن الوسيط كما يجوز أن يتقدم بالعرض من جانب الشخص طالب الرشوة الى صاحب المصلحة يصح أن يكون عرضه من جانب الأخير على الموظف ومن فى حكمه ، فلا ينصرف معنى الوساطة الى صورة منهما دون الأخرى .

فالوساطة كل فعل يتصل به عرض الرغبات بين الراشى والمرتشى تهيئدا للجمع بينهما ، ولا يشترط فيه أن يتم بشكل معين ، والصورة العادية له هو نقل الأقوال والرغبات شفاهة ، على أنها قد تنعز بمستندات تسلم الى الوسيط . وقد تتحقق الوساطة بمجرد الإشارة ، كمن يدخل بين الموظف وصاحب المصلحة مشيرا خفية بيده الى الأخير بما يعنى دفع مبلغ من المال فيوميء له بموافقته ، فيقوم الوسيط بعرض المقابل بإشارة من يده على المرتشى ، والمسألة على كل حال رهيئة بقيام الدليل عليها (١١٣) . ويجب أن ينتهى نشاط الوسيط الى التقاء رغبتى الراشى والمرتشى ، بمعنى أن يتحدد ما اتفق عليه بينهما من ناحية تصرف الموظف والمقابل الذى يدفعه الراشى ، ولا أهمية بعد هذا لتنفيذ أو عدم تنفيذ ما اتفق عليه ، أى لا أهمية لعبث الشخص بأعمال وظيفته أو عمله من عدم العبث بها أو أداء الراشى للمقابل أو النكوص عما اتفق عليه .

ولا يشترط لتوافر هذا الركن أن يتلقى الوسيط مقابلا عن تصرفه ، بل يستوى الامر لأن هدف المشرع هو حماية الأعمال التى أراد لها الحماية من العبث بها .

وكأنت طبيعة الأمور تقضى باعتبار نشاط الوسيط مكونا لأفعال الاشتراك سواء بطريق التحريض أو الاتفاق أو المساعدة ، ولكن المشرع أراد أن يجعل من فعله جريمة مستقلة .

(١١٣) يستوى لتكامل أركان جريمة الرشوة أن يكون دفع مبلغ الرشوة قد تم مباشرة الى المجنى عليه أو عن طريق وسيط (نقض ٢٥/٤/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١١٤) .

ب - الركن المعنوي

جريمة الوسيط جريمة عمدية يشترط فيها توافر القصد الجنائي ،
ويكفي لقيامه انقصد العام ، أى توجيه الجاني ارادته نحو نشاط يعلم بأنه
يجمع بين رغبتين احدهما للمرتشى والآخرى للراشئ بمصالح المصلحة .^{١٠}

فيجب أن يتوافر لدى الوسيط العلم بأن المرتشى له اختصاص فى
عمل يتعلق بمصلحة الطرف الآخر - الراشئ - وأن تصرفه يؤدى الى التقاء
رغبتيهما فى أن يتلقى المرتشى مقابلا من الراشئ للعبث بأعمال وظيفته . وعلى
هذا اذا عمل على الجمع بينهما فى تعارف بناء على طلب أيهما ثم حصل الاتفاق
بين المرتشى والراشئ دون علم منه تنتفى مساءلته لانتفاء القصد الجنائي

كذلك لا يسأل الشخص عن جريمة الوساطة فى رشوة اذا زعم بأنه
سيقوم بتوصيل المال الذى تسلمه من صاحب المصلحة الى الموظف المختص
ثم يغتاله ولا يحدث الموظف فى شأنه ، وان وجد احتمال مساءلته عن جريمة
النصب اذا ما توافرت أركانها (١١٤) .

وقيام الدليل على توافر القصد الجنائي أو انتفاؤه يقدره القاضى من
وقائع الدعوى انتهى تطرح عليه . وينبغى التحرز عند اثباته ، فقد تنصرف
نية الوسيط الى مجرد تحقيق مصلحة الطرف الثالث لدى الموظف دون أن
يتقاضى هذا الأخير أى مقابل ، فلا يعدو الأمر صورة الوساطة العبادية أو
الرجاء . ولا تقوم الجريمة اذا كان هناك اتفاق بين صاحب المصلحة والوسيط
ليقوم هذا الأخير لقاء مبلغ من المال برجاء الموظف العمومى تحقيق مصلحة
الأول ، الا اذا توافرت صورة الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٥ مكررا
من قانون العقوبات الخاصة بقيام الموظف بعمل من أعمال وظيفته
أو الامتناع عنه أو الإخلال بواجباتها نتيجة لرجاء أو توصية أو وساطة .

(١١٤) متى كان الأمر بالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية لم يورد مؤدى الأدلة التى
استخلص منها عدم وجود مرتش حقيقى وانصراف نية المطعون ضدهما الى الاحتفاظ بمبلغ
الرشوة لنفسيهما ، فان الأمر يكون معيبا بالقصور (نقض ١٩٧٠/١١/٢ أحكام النقض
س ٢١ ق ٢٥٤) .

هذا ومساءلة الوسيط عن الجريمة المسندة اليه لا تدور وجودا وعدمها مع جريمة من توسط لحسابه . فمن القواعد المقررة أن كلا يسأل عن فعله المجرم متى ثبتت ادانته .

عرض الوساطة أو قبولها

تنص المادة ١٠٩ مكرر ثانيا من قانون العقوبات المعدل بانفانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ على أنه « مع عدم الاخلال بأية عقوبة أخرى يقضى بها قانون العقوبات أو أى قانون آخر ، يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تزيد على خمسمائة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من عرض أو قبل الوساطة فى رشوة ولم يتعد عمله العرض أو القبول . فاذا وقع ذلك من موظف عمومى فيعاقب الجانى بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ١٠٤ . واذا كان ذلك بقصد الوساطة لدى موظف عمومى يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة ١٠٥ مكررا » .

وهذه الجريمة استحدثها المشرع بمقتضى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ وجاء بالمذكرة الايضاحية أنه قد دلت أحوال التطبيق أن ذلك الفعل يكون بمنجاة من العقاب اذا لم تتوافر فيه أركان جريمة أخرى فى القانون ، فرؤى تجريمه فى كل الصور للملاحقة جريمة الرشوة فى مهدها الأول . كما ورد بالمذكرة الايضاحية ثلقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ أنه غلظت العقوبة بشأن جريمة عرض الوساطة أو قبولها لملاحقة لجريمة الرشوة فى مهدها الأول كبها للدوافع التى تدعو لها وتمهد الطريق اليها ، وحتى تلائم روح العهد وتحقق أهدافه بشأن انقضاء على الفساد والافساد . وقد لوحظ فى النص أن يفرق فى العقوبة بين حالة الوساطة من فرد عادى لدى موظف عمومى وحالة الوساطة من موظف عمومى لدى آخر » .

والجريمة المشار اليها تقابل فى صدرها جريمة عرض الرشوة الذى لم يقبل ، ولذا فهى تتطلب نشاطا ماديا من جانب الجانى يتمثل فى تقدمه لصاحب المصلحة عارضا عليه الوساطة فى الرشوة . والصورة الأخرى أن يعرض عليه صاحب المصلحة تلك الوساطة فيقبلها . ويقف النشاط عند هذا الحد فى الصورتين .

ولقد قضى بأن جريمة عرض الوساطة فى رشوة المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ عقوبات تتحقق بتقدم الجانى الى صاحب الحاجة عارضا عليه

التوسط لمصلحته لدى الغير في الارتشاء (١١٥) • ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن - وهو موظف عمومي - قد عرض على المجنى عليه أن يتوسط لدى الموظف المختص بمكتب السجل الجنائي ليرشوه في مقابل تسليم البطاقة المحفوظة لديه وتسليم من المجنى عليه جنيهين ليُدفعهما إلى الموظف وهو ما تتحقق به الجريمة ، فلا حاجة للمحكمة بعد هذا للوقوف على اسم الموظف الحافظ لتلك الأوراق (١١٦) •

ولأن عرض الوساطة أو قبولها لا يكون إلا في صورة رشوة الموظف أو من في حكمه ، فلا بد أن تكون هناك صورة من إحدى الصور التي تنوافر للمرتشي . ولعل هذا هو ما حدا بالمشرع إلى الإحالة في العقوبات إلى المواد ١٠٤ و ١٠٥ مكررا من قانون العقوبات • ولقد قضت محكمة النقض بأن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكرر ثانيا من قانون العقوبات لا تقوم من جانب العارض أو القابل للوساطة إلا إذا كان ثمة عمل يدخل أصلا في اختصاص الموظف المعلوم الذي عرض أو قبل الجاني الوساطة في رشوته اختصاصا حقيقيا أو مزعوما أو مبنيا على اعتقاد خاطئ منه بالذات وبالقدر المنصوص عليه في المادة ١٠٣ وما بعدها من قانون العقوبات وذلك بصرف النظر عما يزعمه أو يعتقد الوسيط في هذا الخصوص ، إذ لا أثر لزعمه أو الاعتقاد الشخصي على عناصر الرشوة (١١٧) •

وفي حكم حديث لمحكمة النقض قررت أنه يلزم لقيام الجريمة المستحدثة أن يأتي الجاني فعله في المهد الأول للرشوة ، وهو يعلم بوجود حقيقى لموظف عام أو من في حكمه ، وبوجود عمل حقيقى أو مزعوم أو مبنى على اعتقاد خاطئ لهذا الموظف يراد منه أدائه أو الامتناع عنه ، وبوجود حقيقى لصاحب حاجة لهذا العمل ، ويلزم فوق ذلك أن تكون إرادة الجاني - على هذا الأساس قد اتجهت في الحقيقة وليس بمجرد الزعم إلى إثبات فعل عرض الرشوة أو قبول الوساطة فيها ، وذلك بأنه لو أراد الشارع من التأثيم في هذه الجريمة إلى مجرد الزعم ، لعمد إلى الإفصاح عن ذلك في صراحة ، على غرار سنته في المادة ١٠٤ مكررا من تأثيمه زعم الموظف أن العمل من أعمال

(١١٥) نقض ١٩٦٨/٢/١٩ أحكام النقض س ١٩ ق ٤٣ •

(١١٦) نقض ١٩٦٦/١١/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ٢١٠ •

(١١٧) نقض ١٩٦٧/٦/٢٦ أحكام النقض س ١٨ ق ١٧٥ •

وظيفته ، وليس يجوز القياس أو التوسع في التفسير لأنه في مجال التأنيم
محظور (١١٨) .

عقوبة الراشي والوسيط

جعل المشرع عقوبة الراشي والوسيط هي ذات العقوبة المقررة بالنسبة
الى المرتشى . وقد سبق لنا بيان العقوبة في صورة عرض الرشوة المنصوص
عليها في المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات .

وقد نصت المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات في نهايتها على انه
« ومع ذلك يعفى الراشي والوسيط من العقوبة اذا أخبر السلطات بالجريمة
أو اعترف بها » . فقد لاحظ المشرع ان جريمة الرشوة تتم في خفاء شديد
وأن كشف أمرها ليس بالشئ اليسير وأن انتشارها يؤدي الى افساد الاداة
الحكومية والأعمال التي تتصل بمصالح الجماهير ، ولذلك عملا على افتضاح
تلك الأفعال وحماية للثقة في موظفي الدولة ومن في حكمهم عمد الى تشجيع
الراشي والوسيط على الكشف عن أعمال الرشوة . من أجل هذا كان النص
السابق الذي يقرر صورة من صور الاعفاء من العقاب . وقد قصره المشرع
على الراشي والوسيط للحكمة السابقة . أما اعتراف المرتشى فانه ان كان قبل
وقوع الجريمة فلا محل للمساءلة وتقع المسؤولية على الراشي ، وان تم الاعتراف
بعد وقوع الجريمة فلا تتحقق الحكمة من الاعفاء .

وقد ورد نص المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات عاما في عبارته
يشير الى الراشي والمرتشى مما يؤدي الى سريانه على كل صور اترشوة السابقة
عليه بما فيها الرشوة في حالة الاعمال الخاصة المنصوص عليها في المادة ١٠٦
عقوبات . ولا شك في أن الصورة الأصلية للمادة ١٠٧ عقوبات ما كانت
تتناول الا رشوة الموظفين ولم يكن في ذهن المشرع نص المادة ١٠٦ عقوبات ،
ولكن مع صراحة النص لا مجال للاجتهاد ، بمعنى سريان المادة ١٠٧ عقوبات
على كل صور الرشوة .

(١١٨) نقض ١١/١١/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٩٢ ، وقد سبق أن أشرنا الى هذا
الحكم عند الكلام عن الركن المعنوي في جريمة الوسيط ، وقد طعن فيه للمرة الثانية فصدر
حكم محكمة النقض الراجع .

ولقد قررت محكمة النقض بحق أن العذر المعفى من عقوبة الرشوة مقصور على حالة وقوع جريمة المرتشى بقبوله الرشوة المعروضة عليه دون حالة امتناع الموظف عن قبول الرشوة (١١٩) . ذلك ان الراشى أو الوسيط يؤدي فيها خدمة للمصلحة العامة بالكشف عن جريمة الرشوة بعد وقوعها والتعريف عن الموظف الذي ارتكبها وتسهيل اثبات الجريمة عليه . وهذه العلة التي أدت الى الاعفاء من عقاب الراشى أو الوسيط منتفية في حالة عدم قبول الموظف للرشوة (١٢٠) .

والاعفاء قد يكون بالنسبة الى الراشى وحده اذا اعترف بالجريمة ، سواء أكان هناك وسيط أم لم يكن . وقد يقتصر الاعفاء على الوسيط حتى ولو لم يعترف الراشى بالجريمة ، فموقف كل واحد من المهتمين مستقل عن غيره ولا يتأثر به من ناحية الاعفاء (١٢١) .

وقد علق المشرع الاعفاء بالنسبة الى الراشى والوسيط على اخبار السلطات بالجريمة أو الاعتراف بها . وعبارة اخبار السلطات في عمومها تسمح بالتوسعة في التفسير لما تحققه من المصلحة . وعلى هذا ينصرف لفظ الاخبار الى الاعتراف ، لأنه لا يصدر الا من شخص له يد في ارتكاب الجريمة ، وهو انذى تقرر له الاعفاء من العقاب . وكذلك الراشى ان كان الاعتراف من الوسيط . فان كان الاعتراف من الراشى فانه يتضمن الاخبار عن المرتشى والوسيط ان وجد . ولا محل لانطباق الاعفاء ان جاء الاعتراف بالواقعة جزئيا لانه لا يحقق هدف المشرع ، ولعل هذا ما يلاحظ من استعمال المشرع للفظ الجريمة أي كما وقعت بكل ظروفها (١٢٢) .

ولم يحدد المشرع جهة معينة تختص بتلقي الاخبار ، بل استعمل عبارة

(١١٩) نقض ١٩٦٩/٦/١٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٨٢ .

(١٢٠) نقض ١٩٦٨/١٢/١٦ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٢٤ ، ١٩٦١/٤/١٨ س ١٢ ق ٨٨ .

(١٢١) منح المشرع الاعفاء للراشى باعتباره طرفا في الجريمة ، ولكن يصح وصفه بأنه وسيط سواء كان يعمل من جانب الراشى - وهو الغالب - أو يعمل من جانب المرتشى وهو ما يتصور وقوعه أحيانا . (نقض ١٩٦١/٥/٢٩ أحكام النقض س ١٢ ق ١٢٠ ، ١٩٦٩/٣/٣١ س ٢٠ ق ٨٨) .

(١٢٢) يشترط في الاعفاء الذي يؤدي الى اعفاء الراشى أو الوسيط من العقوبة أن يكون صادقا كاملا يغطي جميع وقائع الرشوة التي ارتكبها الراشى أو الوسيط دون نقص أو تحريف . (نقض ١٩٧٠/٢/١ أحكام النقض س ٢١ ق ٤٩) .

السلطات ، وذلك حتى يفسح المجال أمام الراشى أو الوسيط في أية مرحلة من مراحل الاجراءات ليستفيد من الاعفاء ويكشف أمر الجريمة . ولذلك يصح أن يقع الاخبار أمام الشرطة أو النيابة العامة أو المحكمة أثناء نظر الدعوى .

فاذا كان الاخبار والدعوى الجنائية في مرحلة التحقيق الابتدائي فان النيابة العامة تصدر أمرا بحفظ الأوراق بالنسبة الى من اعترف . وان كانت الدعوى قد طرحت على القضاء أصدرت المحكمة حكما بالاعفاء من العقاب أخذا من صريح النص فلا يقضى بالبراءة لأنها تعنى أن التهمة غير ثابتة أو أن القانون لا يعاقب عليها أصلا أو أن أركانها غير متوافرة ، ولا تتحقق هنا أية صورة من هذه الصور .

وقد اشترطت محكمة النقض أن يكون الاخبار حاصلا لدى جهة الحكم حتى تتحقق فائدته ، فاذا حصل الاعتراف لدى جهة التحقيق ثم عدل عنه لدى المحكمة فلا يمكن أن ينتج الاعفاء أثره (١٢٢) . وهو أمر يتماشى مع المحكمة من الاعفاء وان كان من رأينا أنه لا يمنع من انتاج أثره اذا وقف الامر بالراشى أو الوسيط عند مرحلة التحقيق الابتدائي .

وقد سبق أن أشرنا الى ما تنص عليه المادة ١٠٨/١ عقوبات من أنه اذا كان الغرض من الرشوة ارتكاب فعل يعاقب عليه القانون بعقوبة أشد من العقوبة المقررة للرشوة ، فيعاقب الراشى والمرتشى والوسيط بالعقوبة المقررة لذلك الفعل مع الغرامة المقررة للرشوة ، ونصت الفقرة الثانية منها على أن « يعفى الراشى أو الوسيط من العقوبة اذا أخبر السلطات بالجريمة طبقا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٨ من هذا القانون » . والفرق بين أساس الاعفاء من العقاب في هذه الصورة وما نص عليه في المادة ١٠٧ عقوبات على الوجه آنف البيان ، هو أن الاخبار يتم أساسا عن جريمة أخرى مع جريمة الرشوة .

ولما كانت جريمة الرشوة قد أتمها القانون لكونها صورة من صور اتجار الموظف بوظيفته أو اخلاله بواجب الأمانة التي عهد بها اليه ، ولما كان الراشى هو أحد أطراف هذه الجريمة يساهم فيها بتقديم الرشوة الى الموظف لكي يقوم أو يمتنع عن القيام بعمل من أعمال وظيفته فانه لا يصح أن يترتب له

حق في المطالبة بتعويض عن جريمة سساهم هو في ارتكابها . ولا يؤثر في ذلك ما نص عليه القانون من اعفاء الراشي والمتواسط اذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها واذن فالحكم للراشي الذي أعفاه القانون من العقاب بتعويض مدني وبمبلغ الرشوة الذي قدمه يكون مجانباً للصواب (١٢٤) .

المبحث الثاني

المكافأة اللاحقة

قلنا ان أساس التجريم في الرشوة هو حماية بعض الأعمال من ان يفقد الجمهور ثقته فيها ويدب الفساد الى أوجه النشاط في الدولة . فالمرتشي يتجر بعمله والراشي يسعى الى ذات الغرض . ولكن وقائع الحياة لا تقف عند هذا الحد ، بل فيها من الصور ما قد يبعث في نفس الجمهور انشك حول تصرفات الموظفين العموميين أو غيرهم رغما عن عدم مخالفتهم لأحكام القانون . ومن هذا القبيل تلقى الموظف المكافأة من صاحب الشأن لتصرف قام به . فان الواقعة في ظاهرها تثير الشكوك وليس لدى الأفراد امكانية البحث حول سلامة تصرف الموظف أو مخالفتة لواجباته . وحتى لو تأكدت صحة أعمال الموظف ومطابقتها للقانون فان هذا لا يمنع من احساس الجمهور بأن هناك خدمة خاصة أدت لصاحب الشأن ، واذن فهناك فرق بين من يستطيع أن يكافئ وبين من ليست لديه القدرة على ذلك .

ولهذا كان من المقبول أن يكافح المشرع هذه الصبورة من التصرف فنصت المادة ١٠٥ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ على أن « كل موظف عمومي قبل من شخص أدى له عملا من أعمال وظيفته او امتنع عن أداء عمل من أعمالها أو أخل بواجباتها ، هدية أو عطية ، بعد تمام ذلك العمل أو الامتناع عنه أو الإخلال بواجبات وظيفته بقصد المكافأة على ذلك وبغير اتفاق سابق يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة » . وبموجب المادة ١٠٦ مكرر أ/٢ يعاقب الجاني بالسجن لمدة لا تزيد على سبع سنين وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا

تزيد على ما أعطى أو وعد به إذا كان الطلب أو القبول، أو الأخذ لاحقاً لأداء العمل أو للامتناع عنه للاخلال بواجبات الوظيفة وكان بقصد المكافأة على ذلك وبغير اتفاق سابق .

ويبين من هذا النص أن جريمة قبول الموظف العام ومن في حكمه لمكافأة عن عمله تتطلب ركنين الأول منهما مادي هو قبول الموظف الهدية أو العطية والآخر المعنوي وهو القصد الجنائي .

١ - الركن المادي

النشاط المادي الذي يصدر من الجاني في هذه الجريمة هو القبول للهدية أو العطية ، وهو يقع من موظف عمومي أو من في حكمه ، ولقد سبق أن عرضنا للمراد بالموظف العمومي ، ويقتصر الأمر هنا على حالة الاختصاص بالعمل دون الزعم به ، وآية هذا أنه يتلقى المكافأة عن عمل قام به فعلاً أو امتنع عن أدائه أو أخل بواجبات وظيفته .

وقد يثير نص المادة ١٠٥ عقوبات التساؤل عند مقابله بنص المادة ١٠٤ عقوبات التي نصت على أن « كل موظف عمومي طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ أو وعد أو عطية للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته أو للاخلال بواجباتها أو بمكافأته على ما وقع منه » ، حيث أن في كل من انبصين صورة قبول المكافأة عما وقع من الموظف . وقد أوضحت محكمة النقض الفرق بين الصورتين في قولها أنه إذا توافر اتفاق بين الموظف وصاحب المصلحة على امتناع الموظف عن أداء عمل أو للاخلال بواجبات وظيفته ، انطبقت المادة ١٠٤ عقوبات ، يستوى في ذلك أن يكون العطاء سابقاً أو معاصراً للامتناع أو الاخلال أو أن يكون العطاء لاحقاً عليه ، ما دام الامتناع أو الاخلال كان تنفيذا لاتفاق سابق ، إذ أن نية الاتجار بالوظيفة في هذه الحالة تكون قائمة منذ بداية الأمر بدلالة تعمد الاخلال بواجبات الوظيفة . أما إذا أدى الموظف عمله أو امتنع عنه أو أخل بواجبات وظيفته دون أن يسبقه اتفاق مع الراشي على أداء العمل أو الامتناع عنه أو الاخلال ثم طالب بمكافأة انطبقت المادة ١٠٥ عقوبات (١٢٥)

وليس للقبول صورة معينة فقد يقع في عبارة صريحة أو يتصرف يفيد معناه ، كما إذا وضع الشخص بعض المال في درج الموظف فأغلقه هذا فور ذلك . ولا يشترط في القبول أن يكون بمن مال يعطى للشخص الموظف بل يصح أن يكون لغيره ما دام قد ارتضاء عالما بسببه . ومثال هذا أن تصل هدية الى زوجته من صاحب الشأن فيسكت عنها . والقبول بغير هذا يؤدي الى سهولة الافلات من أحكام القانون . وهذا ما يدل عليه اتجاه المشرع بوجه عام في جرائم الرشوة حيث أورد عبارة صريحة في المادة ١٠٧ عقوبات .

ويجب ان ينصب القبول على ما يقدم من هدية أو عطية - بصريح النص - من الشخص صاحب المصلحة في التصرف . ومع هذا يدخل تحت حكم النص قبول الوعد بهدية أو عطية لاتحاد الحكمه في هذه الصور جميعا ، وهو ما اتجه اليه المشرع في المادة ١٠٧ من قانون العقوبات . وبما اقتضاه النص على الهدية أو العطية إلا أخذنا بالغالب من الامور . ومن هذا القبيل أن يعد شخص الموظف بأنه سيرسل اليه كمية من سلعة ينتجها أو يتجر فيها عندما يتوافر لديه صنف معين منها .

واذا كان موضوع القبول هدية أو عطية فان أى قدر منها يكفي حتى تأتى الحلول واحدة بالنسبة الى جميع الوقائع ، ومحاوثة وضع مقياس لقدر معين تتحقق به المكافأة ينافي العدالة بسبب اختلاف درجات الموظفين وأهمية الاعمال التي يقومون بها ومقدرة دافع المكافأة ، الأمر الذى يؤدي تبعا الى اختلاف في التطبيق من شخص الى آخر . على أنه في الصورة التي تقطع فيها ظروف الحال بانتفاء معنى المكافأة لا تقوم الجريمة ، كمن يقدم لفافة تبغ الى موظف اذ هي لا تحمل سوى معنى التحية (١٢٦) .

٢ - الركن المعنوي

جريمة قبول المكافأة اثلاحة جريمة عمدية ، يجب أن يتوافر فيها القصد الجنائي العام ، فلا يشترط قصد خاص . ويتحقق القصد الجنائي

(١٢٦) كما لو قدمت تعبيرا عن الاعتراف بالجميل أو اظهارا للتقدير والاعجاب على نحو يحفز الهمم ويشجع سائر الموظفين على الاقتداء بالموظف المشكور على حسن ما صنع . وبناء على ذلك لا تنوافر الجنائية في حق سائق للقطار منحه الركاب قلادة ، لانه كان على مهارة فائقة في القيادة أنقذت حياتهم من كارثة شبه محققة (رمسيس ص ٣٠) .

م ٥ - العقوبات الخاضعة

بتوجيه الجاني لارادته نحو قبول هدية أو عطية يعلم أنه مكافأة على تصرفه في أعمال وظيفته ، أى يجب أن يثبت فى حقه العلم بالعلاقة بين ما قبله والأعمال التى باشرها فى وظيفته (١٢٧) . *

فإن انتفى أى الأمرين فقدت الجريمة أحد ركنيها كما إذا كان قبوله فى الظاهر فقط ابتغاء كشف أمر من يقدم له المال وتسهيل ضبطه ، أو قبل المال - لا سيما ان كان فى صورة سلعة - معتقدا أنه مما اعتاد اهداءه إياه لعلاقة بينهما ، فانتفت من ذهنه الرابطة بينه وبين العمل . *

وقيام القصد الجنائى على هذه الصورة أو انتفاؤه مسألة يقدرها القاضى من وقائع كل دعوى وملابساتها الخاصة ، على أن يكون استنتاجه متفقا مع المنطق ، ومستمدا مما طرح عليه من أدلة . *

(١٢٧) يذهب رأى الى أنه يلزم أن يقوم لدى كل من الموظف ومقدم الهدية أو العطية غاية خاصة هى أن يجعل من الهدية أو العطية مقابلا للثمن أو للامتناع (رمسيس ص ٣٢) . *

المبحث الثالث

استعمال النفوذ

أراد المشرع أن يتمشى مع الحكمة التي من أجلها جرم فعل الرشوة ، ذلك بحماية ثقة الأفراد بأعمال السلطات العامة وما يأخذ حكمها حتى تستقيم أمورهم في هدوء واطمئنان فادخل بعض الأفعال في نطاق التجريم عندما تناول جريمة الرشوة ، ولم يعطها هذا الوصف ولكنه جعلها في حكم الرشوة ، والذي يميز تلك التصرفات عن الرشوة هي أنها لا تحوى عنصر الاتجار بالوظيفة أو العمل الذي هو الأساس في تجريم فعل المرتشى ، ولكنها تتشابه مع الرشوة فيما تؤدي إليه من نتيجة هي اخلال الثقة بأعمال السلطات العامة في حكمها . وهذا ما دعا محكمة النقض الى القول بأن الشارح قدر أن الجاني حين يتجر بالنفوذ على أساس موهوم لا يقل استحقاقا للعقاب عنه حين يتجر به على أساس من الواقع ، اذ هو حينئذ يجمع بين الغش والاحتيال والاضرار بانثقة الواجبة في السلطات العامة او الجهات الخاضعة لاشرافها ، ولا يلزم ان يكون الزعم بالنفوذ صريحا بل يكفي أن يكون سلوك الجاني منظويا على زعم بذلك النفوذ (١٢٨) . وأن الاركان والعناصر القانونية للجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكرر عقوبات الخاصة باستغلال النفوذ تختلف عن جريمة الرشوة القائمة على الاتجار بالوظيفة المنصوص عليها في المادتين ١٠٣ و ١٠٣ مكرر عقوبات مما يقتضى تنبيه المتهم الى التغيير ومنحه أجلا لتحضير دفاعه بناء على التعديل الجديد (١٢٩) .

فتنص المادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات على أن « كل من طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لاستعمال نفوذ حقيقى أو مزعوم للحصول أو لمحاولة الحصول من أية سلطة عامة على أعمال أو أوامر أو أحكام أو قرارات أو نيساشين أو التزام أو ترخيص أو اتفاق توريد أو مقاوله أو على وظيفة أو خدمة أو أية مزية من أى نوع يعد في حكم المرتشى ، ويعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من هذا القانون ان كان

(١٢٨) نقض ١٩٦٧/١١/٢٠ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٢٥ .

(١٢٩) نقض ١٩٦٨/١٠/٧ أحكام النقض س ١٩ ق ١٥٨ .

موظفنا عموميا ، وبالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط في الاحوال الأخرى . ويعتبر في حكم السلطة العامة كل جهة خاضعة لإشرافها » .

وقد وضعت هذه المادة أساسا بموجب القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٩ وإبانت المذكرة الإيضاحية حكماتها في قولها أنه قد عرضت منذ انشئ النظام البرلماني في مصر أحوال لم تكن معهودة من قبل كان بعض أعضاء البرلمان فيها يتجرون بنفوذهم لقضاء مصالح خاصة فيتقاضون أجرا عن بعض ما هو منوط بهم من أعمال النيابة أو عن السعي لتحقيق منافع خارجا عن دائرة تلك الأعمال أو يتقاضون فيما هو من شئون مهنتهم أجرا يزيد عن الأجر المألوف لفاء النفوذ المستمد من النيابة . والعقاب على هذه الأعمال من شأنه أن يصون الحياة النيابية من العبث ويحول دون مظالم ومفاسد تهدد الحياة العامة بالاضطراب . وقد أصبح النص المشار إليه آنفا منذ عام ١٩٥٣ عاما يتناول دل فرد دون تخصيصه بأعضاء الهيئات النيابية .

وتتطلب جريمة استعمال النفوذ ركنين ، الأول مادي يتمثل في الطلب وما في حكمه ، والآخر معنوي هو القصد الجنائي .

١ - الركن المادي

النشاط المكون للركن المادي يتمثل فيما يصدر من الجاني من طلب أو قبول أو أخذ للوعد أو للعطية (١٣٠) . وقد سبق لنا بيان مفاد الطلب أو القبول عند الكلام على جريمة المرتشى . أما الأخذ فهو عبارة عن حركة مادية يتلقى بها الشخص العطية المقدمة إليه وهو يتضمن القبول حتما ، وكان المشرع في غنى عن ذلك .

ويجب أن ينصب الطلب أو القبول على وعد أو عطية أما الأخذ فموضوعه عطية دائما ، ويفيد الوعد حصول الجاني على ما ينبغي من مال أو منفعة مستقبلا أي بعد فترة ، أما العطية فيتلقاها الجاني معجلا .

(١٣٠) ساوى المشرع في هذه الجريمة (م ١٠٦ مكرر عقوبات) بين قبول العطية وأخذها وبين طلبها ، فلا يشترط لتحققها قبول العطية أو أخذها فحسب ، بل أن مجرد طلب العطية تنوفاً بها هذه الجريمة تامة ، ولا يعتبر هنا في صحيح القانون بلها في تنفيذها أو تنوعا فيها نقض ١٤/١٠/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٦٤)

ويستوى أن يكون الجانى موظفا أو غير موظف ، والمشرع قد جعل من جريمة الأول جنائية والآخر جنحة ، ويستوى أن يكون من ذوى النفوذ حقيقة من عدمه ، لأن التجريم يمتد لمن ليس له نفوذ حقيقى (١٢١) . والفاعل هنا يتاجر بنفوذه الحقيقى أو المزعوم لا وظيفته ، وسيان أن يبغي الفائدة لنفسه أو لغيره كابنه أو زوجته .

وقد قضى بأن الشارح استهدف بما نص عليه فى المادة ١٠٦ مكرر عقوبات التوسع فى مدلول الرشوة حتى تشمل استعمال النفوذ الحقيقى أو المزعوم للحصول أو محاولة الحصول فى مقابلها على مزية ما من أية سلطة عامة ، وبذلك تتحقق المساءلة حتى ولو كان النفوذ مزعوما (١٢٢) . والنزعم هنا هو مطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر أخرى أو وسائل احتيالية (١٢٣) . ومن قبيل استعمال النفوذ المزعوم زعم الطاعن - وهو كاتب بهيئة التليفونات - للمجنى عليه أنه يستطيع بوسائله الخاصة ان يحقق رغبته فى النقل الى القاهرة ، وأنه على استعداد لاتخاذ الاجراءات التى توصل الى نقله دون علم المهندس المختص ، وبأمر من الجهات العليا ، وأنه طلب لقاء ذلك من المجنى عليه مبلغ خمسة جنيهاات أخذه بالفعل وتم ضبطه اثر كمين أعد له (١٢٤) .

٢ - الركن المعنوى

جريمة استعمال النفوذ من الجرائم العمدية يتعين أن يتوافر فيها القصد الجنائى وهو من النوع الخاص فيوجه الجانى ارادته نحو نشاط يعلم أنه مقابل

(١٢١) راجع نقض ١٩٦٧/١١/٢٠ أحكام النقض س ١٨ ق سألقة الاشارة اليه .

(١٢٢) نقض ١٩٦٨/٢/١٩ أحكام النقض س ١٩ ق ٤٣ .

(١٢٣) نقض ١٩٧٠/١٠/٢٦ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٤٤ .

(١٢٤) نقض ١٩٧٠/١/١١ أحكام النقض س ٢١ ق ١١ .

استعمال نفوذ حقيقى أو مزعوم بهدف الحصول أو محاولة الحصول من أية سلطة عامة على منفعة ما (١٣٥) .

فيجب أن يتوافر العلم لدى الجانى بأن ما يتلقاه من وعد أو عطية هو مقابل استعماله نفوذا سواء أكان حقيقيا أو مزعوما (١٣٦) . ولم يحدد المشرع مراده بلفظ النفوذ ، ويمكن القول بأنه يعبر عن كل امكانية لها تأثير لدى السلطة العامة مما يجعلها تستجيب لما هو مطلوب ، سواء أكان مرجعها مكانة رئاسية أو سياسية أو اجتماعية . وهو أمر يرجع فيه الى وقائع كل دعوى على حدة حسبما يقدره القاضى . ويصح أن يكون النفوذ مزعوما أى غير حقيقى ولا جدال فى انطباق النص اذا كان منبت هذا الوهم هو تصرف من جانب الجانى ، لأنه فضلا عن فقدان الثقة لأعمال السلطات العامة ينطوى على خديعة ، ولكن اذا كان الاعتقاد بالنفوذ قد نبت لدى صاحب المصلحة تلقائيا لا ينطبق النص لأنه قد تهاون فى شأنه وما ينبغى عليه من التحوط فلا يلزم من الا نفسه .

ويتعين أن يكون الباعث لدى الجانى بـ وهو القصد الخاص بـ هو الحصول أو محاولة الحصول من أية سلطة عامة على منفعة أو مزية أيا كانت . على ما أشار إليه النص الذى وان أشار الى بعض الصور فإنما على سبيل المثال ، ولا أهمية بعد هذا لما إذا كان الجانى قد نجح فى مسعاه أو انتهى الى الفشل لأن الأمر يدور حول استعمال نفوذ فى سبيل التأثير فى ارادة آخرين ، وهو ما لا يستطيع الجانى أن يقطع به سلفا . واستعمال النفوذ — حقيقيا أو مزعوما — ينبغى به الحصول على أيا منفعة ، يستوى أن تكون مشروعة أو غير مشروعة لأن التجريم أساسه الاخلال بالثقة فى أعمال السلطات

(١٣٥) يذهب رأى الى أن القصد المطلوب هو من النوع العام ، وآية ذلك أن المشرع قد ساوى بين النفوذ الحقيقى والمزعم بما يعتبر ضمنا أنه تستوى لديه أن تتجه نية الجانى الحقيقية الى استعمال نفوذه الحقيقى أو الا تتجه الى ذلك ، كما فى حالة التذرع بالنفوذ المزعم ، يضاف الى ذلك أن الاستعمال الفعلى للنفوذ ليس عنصرا فى الركن المادى (محمود مصطفى ص ٢٦ ، فتحى سرور ص ١٤١) .

(١٣٦) فاذا أخذ الفاعل عطية نظير سعيه فى الحصول لصاحب الحاجة على المزية المطلوبة دون أن يتذرع فى ذلك بأن له نفوذ لدى السلطة العامة تمكنه من تحقيق هذه المزية فإنه لا يرتكب جريمة (رمسيس ص ٣٩) .

العامة . والسلطة العامة في هذا المجال هي كل جهة تتولى الدولة ادارتها عن طريق موظفيها ، بل لقد أدخل المشرع في حكم السلطات العامة كل جهة خاضعة لاشرافها كبعض المؤسسات العامة .

فاذا كانت نية الفاعل قد انصرفت ابتداء الى الاستيلاء على بعض مال صاحب المصلحة ولم ينتو اطلاقا ولو مجرد محاولة الحصول على المنفعة ، انتفى القصد الجنائي في الجريمة وان جازت مساءلته عن جريمة النصب ان توفرت أركانها(١٣٧) .

(١٣٧) يذهب رأى الى أنه لا يحول دون قيام الجريمة أن يكون الفاعل غير قاصد استعمال نفوذه فعلا في الحصول على المزية المطلوبة (رمسيس ص ٣٨) .

الفصل الثاني

اختلاس الأموال العامة

والاستيلاء عليها بغير حق

تحت عنوان « اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر » تناول المشرع في انبأب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات فى المواد من ١١٢ حتى ١١٩ مكررا الجرائم التى يراد بها ان يلحق العقاب كل من يتجارى على اختلاس أو اخفاء الأموال العامة أو ما يجرى مجراها . أو من أدخلها فى ذمته أو حصل على نفع عن طريقها . وقد صدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٢ معدلا النصوص الخاصة بالرشوة واختلاس الأموال الأميرية والغدر لما روى من أن النصوص القائمة وقتذاك لا تحقق الغرض المقصود من الضرب بشدة على ايدى العابثين وتترك صورة كثيرة من الاجرام والفساد بغير عقاب . وقد ألغيت المواد من ١١٢ الى ١١٩ واستعوض عنها بمواد أخرى جديدة . ثم صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ معدلا بعض نصوص قانون العقوبات ، بعد أن صدرت فى يوليو سنة ١٩٦١ عدة قوانين بتأميم بعض الشركات والمنشآت وبإسهاام الحكومة فى بعضها على الآخر ، وذلك ليساير التشريع النهج الجديد وليقوم بدور فعال فى سبيل تحقيق هذه الأهداف وتأميم الحماية الكافية لها ، وبموجب القانون المشار اليه استحدثت المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات . وأخيرا عدلت أحكام الباب الرابع كه بموجب القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ المنشور فى الجريدة الرسمية فى ٣١ يولية سنة ١٩٧٥ .

ونتناول من بين الجرائم المذكورة فى الباب المشار اليه جريمتى اختلاس الأموال العامة وما فى حكمها والاستيلاء بغير حق عليها . وهو ما تناولته المواد ١١٢ و ١١٣ و ١١٣ مكررا و ١١٨ و ١١٨ مكررا أ ، ب و ١١٩ و ١١٩ مكررا من قانون العقوبات .

(أولا)

اختلاس الأموال العامة

تنص المادة ١١٢/١ من قانون المعاقبات المعدلة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ على أن « كل موظف عام اختلس أموالا أو أوراقا أو غيرها وجدت في حيازته يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة » . وينص صدر المادة ١١٣/١ مكررا من قانون العقوبات المضافة بموجب القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ والمعدلة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ على أن « كل رئيس أو عضو بمجلس إدارة إحدى شركات المساهمة أو مدير أو عامل بها اختلس أموالا أو أوراقا أو غيرها وجدت في حيازته بسبب وظيفته » (١) .

ويبين من اتبصين آنفي البيان أن جريمة اختلاس الأموال العامة تقضي توافر ثلاثة أركان أولها الصفة الخاصة بالفاعل وهي ما يطلق عليه أحيانا الركن المفترض ، والثاني النشاط الذي يصدر من الجاني وهو فعل الاختلاس الذي ينصب على مال من بين ما حدده النص وجد في حيازة الموظف ، والأخير هو انقصد الجنائي . وتتكلم فيما يلي عن كل من الأركان الثلاثة .

١- الركن الأول : الصفة الخاصة للجاني

لما كانت غاية المشرع من نصوص المواد ١١٢ و ١١٣ و ١١٣ مكررا من قانون العقوبات هي حماية الأموال التي توجد بين يدي الأفراد الذين يعملون في خدمة الدولة أو في شركة مساهمة ، فقد اقتضى الأمر أن يكون الخائن للأموال هو واحد ممن قد توجد تلك الأموال بين يديه بسبب عمله ، وعلى هذا الأساس أشارت المادة ١١٢ عقوبات إلى الموظف العام ، كما ذكرت المادة ١١٣ مكررا رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرين والعاملين في شركات المساهمة .

(١) الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات تختلف في أركانها وعناصرها عن جريمة التسهيل للغير الاستيلاء بغير حق على مال للدولة أو إحدى الشركات المساهمة المنصوص عليها في المادة ١١٣ من ذلك القانون (نقض ١٩٧٤/٣/٢٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ٧٠) .

ولقد كانت المادة ١١٩ عقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ تنص على أن « يعد موظفون عموميون في تطبيق أحكام هذا الباب الأشخاص المشار اليهم في المادة ١١١ من هذا القانون » ، والذين سبق الكلام عليهم عند تناول جريمة الرشوة . وبموجب المادة ١١٩ مكررا من قانون العقوبات الصادرة بالقانون المشار اليه نص على أن « يقصد بالموظف العام في حكم هذا الباب : (ا) القائمون بآعباء السلطة العامة والعاملون في الدولة ووحدات الادارات المحلية (ب) رؤساء وأعضاء المجالس المحلية والوحدات والتنظيمات انتشعبيه وغيرها ممن لهم صفة نيابية عامة سواء كانوا منتخبين أو معينين . (ج) افراد القوات المسلحة (د) كل من فوضته السلطات العامة في القيام بعمل معين وذلك في حدود العمل المفوض فيه (هـ) رؤساء وأعضاء مجالس الادارة والمديرون وسائر العاملين في الجهات التي اعتبرت أموالها أموالا عامة طبقا للمادة السابقة (و) كل من يقوم بأداء عمل يتحمل بالخدمة العامة بناء على تكليف صادر ائيه بمقتضى القوانين أو النظم المقررة ، وذلك بالنسبة للعمل الذى يتم التكليف به . ويستوى أن تكون الوظيفة أو الخدمة دائمة أو مؤقتة أو باجر أو بغير أجر طواعية أو جبيرا . ولا يحول انتهاء الخدمة أو زوال الصفة دون تطبيق أحكام هذا الباب متى وقع العمل اثناء الخدمة أو توافر الصفة » .

واكمالا لما جاء فى البند (هـ) بورد نص المادة ١١٩ عقوبات التى تقضى بأن « يقصد بالاموال العامة فى تطبيق أحكام هذا الباب ما يكون كله أو بعضه مملوكا لاجدى الجهات الآتية أو خاضعا لاشرافها أو لإدارتها : (ا) الدولة ووحدات الإدارة المحلية (ب) الهيئات العامة والمؤسسات العامة ووحدات القطاع العام (ج) الاتحاد الاشتراكي والمؤسسات التابعة له (د) النقابات والاتحادات (هـ) المؤسسات والجمعيات الخاصة ذات النفع العام (و) الجمعيات التعاونية (ز) اشركات والجمعيات والوحدات الاقتصادية والمنشآت التى تساهم فيها احدى الجهات المنصوص عليها فى الفقرات السابقة (ح) أية جهة أخرى ينص القانون على اعتبار أموالها من الاموال العامة » .

وقد أراد المشرع أن يدخل فى نطاق التجريم ما يقع من اختلاس على أموال شركات المساهمة ، فنص عليها صراحة فى نص المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات . وبديهي أنه اذا كانت احدى الجهات المنصوص عليها فى البنود من أ الى ح ومن المادة ١١٩ عقوبات تساهم فى الشركات المساهمة فان النص الذى يتعين اعماله هو المادة ١١٣ عقوبات .

فلقد دع المشرع على اتجاهه الى التوسع فى تحديد مدلول الموظف العام

واراد معاينة جميع فئات العاملين في الحكومة والجهات التابعة لها فعلا والملحقة بها حكما مهما تنوعت أشكالها وأيا كانت درجة الموظف أو من في حكمه وأيا كان نوع العمل المكلف به (٢) . ولا فرق بين الموظف الدائم وغير الدائم وبين ذي الحق في المعاش ومن لا حق له فيه (٣) . فالعاملون في هيئة الإصلاح الزراعي من الموظفين العموميين لأن العلاقة التي تربطهم بالدولة علاقة تنظيمية لا تحية إذ تسرى عليهم القوانين واللوائح المنظمة للموظائف العامة (٤) . والعامل في أحد المصانع الحربية يعتبر من عمال الحكومة الذين تربطهم بها علاقة تنظيمية عامة وبالتالي يدخل في طائفة المستخدمين العموميين (٥) . والجندى في القوات المسلحة يعتبر من المكلفين بالخدمة العامة ويصبح مسئولا عما يكون تحت يده من أموال أو مهمات سلمت إليه بسبب وظيفته (٦) . والحفير بنك التسليف التعاوني يعد في حكم الموظفين العموميين (٧) .

وعرضت وقائع عديدة على القضاء قبل صدور القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ - ثار فيها ابحاث حول العاملين بالقطاع العام ومدى انصوانهم تحت نصوص جريمة الاختلاس ، وانتهى فيها الى تطبيق المواد ١١٢ و ١١٩ و ١١١ من قانون العقوبات عليهم . فالمؤسسات العامة تلي ما يبين من قوانين اصداؤها رقم ١٢ لسنة ١٩٥٧ و ٦ سنة ١٩٦٣ و ٣٢ سنة ١٩٦٦ . هي مرافق عامة يديرها أحد أشخاص القانون العام (٨) . وهي تخرج بطبيعة تكوينها عن نطاق تطبيق المادة ١١٣ مكررة عقوبات لأن المؤسسات بحسب الأصل اجهزة إدارية لها شخصية اعتبارية مستقلة وتنشؤها الدولة لتباشر عن طريقها بعض فروع نشاطها العام ، وتتبع في ادارتها أساليب القانون العام ، وتتمتع في ممارستها بقسط من حقوق السلطة العامة بالقدر اللازم لتحقيق أغراضها (٩) .

-
- (٢) نقض ١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٨ .
 - (٣) نقض ١٩٦٨/٦/١٠ أحكام النقض س ١٩ ق ١٣٨ .
 - (٤) نقض ١٩٦٩/٢/١٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٥٧ .
 - (٥) نقض ١٩٥٩/٣/٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٦٢ .
 - (٦) نقض ١٩٦٣/٤/٢٢ أحكام النقض س ١٤ ق ٦٦ ، ١٩٥٨/١١/١٧ س ٩ ق ٢٢٦ .
 - (٧) نقض ١٩٦٧/١/٣٠ أحكام النقض س ١٨ ق ١٨ .
 - (٨) نقض ١٩٦٩/١/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٤٤ ، وقد اعتبرت الموظف بالمؤسسة العامة للمطاحن والمخابز في حكم الموظفين العموميين .
 - (٩) نقض ١٩٦٩/١/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٤ .

وبقاء الشخصية المعنوية للشركة بعد ضمها للقطاع العام لا يمنع من أن تكون أموالها من أموال الدولة التي قصد الشارع حمايتها بالمادة ١١٣ عقوبات (١٠) .
فانعمل في شركة تابعة للقطاع العام المملوك للدولة يعد في حكم الموظف العمومي (١١) . ولا يقدح في انطباق م ٦/١١١ أنها لم تتضمن النص صراحة على موظفي الجمعيات التعاونية ، ذلك بأنه فضلا عن أن الجمعية التعاونية ان هي الا منشأة وفد نص القانون على موظفي المنشآت فان النصوص تكمل بعضها بعضا (١٢) .

ويشترط أن تكون صفة انوظيفة قائمه لم تزل عن الجاني وقت ارتكاب الحادث بعزل أو نحوه . واستمرار الجاني في مباشرة اعمال وظيفته بالفعل بعد انتهاء عقد عمله لا يدرجه في عداد المتكفين بخدمه عامه ما لم يثبت أنه كلف بالعمل ممن يملك هذا التكليف ، اذ لا يكفي أن يكون الشخص قد ندب نفسه لعمل من الأعمال العامة (١٣) .

فاذا لم تكن للشخص صفة مما سلف بيانه انتفى أحد اركان هذه الجريمة . فاذا كان الجاني قد استلم المال بوصفه عميلا للبنك لا موظفا في المشروع الخاص ، فانه يكون مدينا بهذا المال فحسب ، ولا يتحقق بتسليمه له جناية الاختلاس (١٤) .

ولما كانت صفة الجاني تعتبر ركنا أساسيا في الجريمة وجب على المحكم أن يستظهرها والا كان معيبا (١٥) . وتمسك المتهم في جريمة الاختلاس بانحسار صفة الوظيفة عنه في تاريخ معين يعد دفاعا جوهريا بالنسبة لما تلا هذا التاريخ من وقائع أسندت اليه ، وعلى المحكمة عند قيام التضارب بالأوراق في هذا الشأن أن تجري تحقيقا تستجلى به حقيقة

-
- (١٠) نقض ١٩٦٩/٤/٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٠٠ .
(١١) نقض ١٩٦٩/١٠/٢٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٢٨ .
(١٢) نقض ١٩٦٨/١/٢٣ أحكام النقض س ١٩ ق ١٨ .
(١٣) نقض ١٩٦٧/١/٩ أحكام النقض س ١٨ ق ١٠ .
(١٤) نقض ١٩٦٨/٥/١٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١١٠ .
(١٥) نقض ١٩٦٨/١١/١١ أحكام النقض س ١٩ ق ١٩٣ . وعدم استظهار الحكم أن عمل المتهم واختصاصه الوظيفي تفتيش نزلاء الحجز وتسليم أموالهم الخاصة والتصرف فيها على نحو معين طبقا للأنظمة الموضوعة يعيب الحكم بالقصور (نقض ١٩٦٠/٣/٨ أحكام النقض س ١١ ق ٤٦) .

الأمر (١٦) • على أنه لما كانت صفة الجاني أو صفة الوظيفة بالمعنى الواسع هي الركن المفترض في جنائية الاختلاس تقوم بقيامه في المتصف بها ، فإنه لا يشترط أن يثبت الحكم توافر العلم بها لدى الجاني كيما يكون مستأهلاً للعقاب ، اعتباراً بأن الشخص يعرف بالضرورة ما يتصف به من صفات (١٧) •

٢ - الركن الثاني : فعل الاختلاس

الركن المادي في جريمة اختلاس الأموال العامة يتمثل في النشاط الذي يصدر من الشخص ، وهو فعل الاختلاس الذي يشترط أن ينصب على أموال معينة مسلمة إلى الفاعل بسبب وظيفته •

١ - فعل الاختلاس

استعمل المشرع في المادتين ١١٢ و ١١٣ مكرراً من قانون العقوبات لفظ اختلس ، ولم يكشف عن مراده منه الأمر الذي يوجب تحديد معناه • ولقد استخدم المشرع مصطلح اختلس في صدد جرائم المال عند الكلام على جريمة السرقة وخيانة الأمانة ، حيث نصت المادة ٣١١ من قانون العقوبات ، على أن « كل من اختلس منقولا مملوكا غيره فهو سارق » • كما جاء في صدر المادة ٣٤١ منه عند الكلام على الجريمة الأخرى « كل من اختلس أو استعمل أو يدد » •

وسوف نرى فيما بعد عند الكلام على جريمة السرقة أن خلافا قد ثار حول تعريف الاختلاس بين تفسير موسع لمعنى هذه الكلمة والآخر مصيق استنادا إلى حجج مختلفة ، ويكود يكون من المستقر عليه قضاء أن الاختلاس هو الاستيلاء على الحيازة الكاملة لمال الغير بغير رضا حر من جانبه أخذاً من تقسيم جارسون للحيازة إلى ثلاثة أنواع ، الحيازة الكاملة التي يتوافر فيها لدى الحائز الجانبان المادي والمعنوي والحيازة الناقصة أو المؤقتة وللشخص فيها الجانب المادي دون المعنوي ، فليس من حقه التصرف في المال

(١٦) نقض ١٩٦٧/١١/٢٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٤٣ •

(١٧) نقض ١٩٦٨/٦/١٠ أحكام النقض س ١٩ ق ١٣٨ •

الموجود بين يديه تصرف الملاك . والحيازة لمجرد تمكين اليد العارضة ، وليس للشخص فيها لا الجانب المادى ولا الجانب المعنوى .

وينصرف لفظ اختلاس الوارد فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الى تغيير الحائز للمال لصفته من حائز حيازة مؤقتة الى حائز حيازة كاملة أى يتم الاختلاس بتغيير نيته من مجرد حائز حيازة مؤقتة ليس له حق التصرف فى المال ، الى مالك له أن يتصرف فيه .

ولما كانت هناك مطابقة بين صورتى الجريمتين الواردتين فى المادتين ٣٤١ و ١١٢ من قانون العقوبات من ناحية وجود مال بين يدي الفاعل سبق تسليمه اليه ليبقى فى حيازته بصفة مؤقتة دون أن يكون له حق التصرف فيه تصرف الملاك ، فإن فعل الاختلاس فى صدد جريمة اختلاس الأموال العامة يتوافر بتغيير الحائز للمال لنيته من حائز حيازة مؤقتة الى حائز حيازة كاملة .

فتتحقق جناية الاختلاس بأن يضيف الجانى مال الغير الى ملكه وتتجه نيته الى اعتباره مملوكا له بأى فعل يكشف عن نيته فى تملك هذا المال (١٨) . كما اذا انصرفت نية الجانى الى التصرف فيما يحوزه بصفة قانونية من مال سلم اليه أو وجد فى عهدته بسبب وظيفته (١٩) . حتى وان لم يتم التصرف فيه فعلا (٢٠) . ومن هذا القبيل تسليم سكرتير النيابة - بحكم وظيفته وبصفته كاتباً للتحقيق - من المحقق المادة المخدرة لتحرizها فاختلسها بأن استبدل بها غيرها بغير علم من المحقق ، تتحقق به جناية اختلاس حرز المادة المخدرة (٢١) .

(١٨) نقض ١٩٧٢/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٨٤ ، ١٩٦٨/٦/١٠ س ١٩ ق ١٣٨ .

(١٩) نقض ١٩٦٩/١/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٤ .

(٢٠) وهذه الصورة من الاختلاس هى صورة خاصة من صور خيانة الأمانة لا شبيهة بينها وبين الاختلاس المنصوص عليه فى المادتين ٣١٧ و ٣١٨ عقوبات الذى يتم بانتزاع المال من حيازة شخص آخر خلصة أو بالقوة بنية تملكه (نقض ١٩٦٦/٦/٢٠ أحكام النقض س ١٧ ق ١٦٠ ، ١٩٥٨/١١/١٧ س ٩ ق ٢٢٦ ، وراجع بوجه خاص نقض ١٩٧٤/٦/٣ أحكام النقض س ٢٥ ق ١١٧) .

(٢١) نقض ١٩٦٠/١/١٢ أحكام النقض س ١١ ق ٩ .

وليست هناك صور محددة يتوافر بها فعل الاختلاس (٢٢) ، لانه امر يقوم على مجرد ائنية ، وهى امر داخلى فى النفس ، وانما يتأتى الدليل من أى تصرف يكشف عن تلك النية يستخلصه القاضي من وقائع الدعوى التى تعرض عليه . ولذا لا يتطلب الأمر سبق مطالبة الحائز للمال برده والامتناع عن ذلك .

ومجرد وجود عجز فى حساب الموظف العمومى لا يمكن أن يكون دليلا على حصول الاختلاس ، لجواز أن يكون ذلك ناشئا عن خطأ فى انعمليات الحسابية او لسبب آخر (١٢) . والعجز فى محتويات المخزن الذى اوتمن عليه المتهم لا يعد قرين الاختلاس بما يتضمنه من اضافة المال الى ذمة المختلس بنية اضاعته على ربه (٢٤) .

ب - موضوع الاختلاس

لا بد وأن ينصب نشاط الفاعل على موضوع معين أشارت اليه المادة ١١٢ عقوبات فى قولها أموالا أو أوراقا أو غيرها ، واستعملت المادة ١١٣ مكررا عقوبات نفس العبارة . ولقد كانت المادة ١١٢ عقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ تشير الى الأموال الاميرية أو الخصوصية والأوراق الجارية مجرى انقود أو غيرها من الأوراق والسندات والعقود والأمتعة . وبعد القانون المشار اليه أموالا أو أوراقا أو أمتعة أو غيرها ، ورفقت عبارة الأمتعة بموجب النص الرأهن . وليس ثمة خلاف بين النصوص سوى الإيجاز فى النص الرأهن ، بل انه قد استعمل لفظ « غيرها » ليحيط بكل ما يوجد بين يدي الفاعل بسبب وطيفته . ولقد سبق أن أوردنا نص المادة ١١٩ عقوبات التى بينت المقصود بالأموال العامة .

وفى رأينا أن موضوع جريمة اختلاس الاموال العامة لا يختلف عن موضوع جرائم السرقة والنصب وخيانة الأمانة - الذى يشترط فيه أن يكون مالا منقولاً .

(٢٢) لا يشترط لاثبات جريمة الاختلاس طريقة خاصة من طرق الاستدلال العامة . ومن ثم فإن القرار المطعون فيه يكون قد أخطأ فيما استلزمه من تطبيق قواعد الاثبات المقررة فى القانون المدنى على الواقعة المادية المكونة لجريمة الاختلاس وفيما رتبته على هذا النظر من قبول الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة لتجاوز قيمة المال المدعى باختلاسه بالنصاب النهائى بها (نقض ١٩٦٧/١/٢ أحكام النقض س ١٨ ق ٦) .

(٢٣) نقض ١٩٧٣/١/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٧ ، ١٩٧٢/١١/١٢ س ٢٣ ق ٢٦٨ ، ١٩٦٦/٤/٢٦ س ١٧ ق ٩٤ .

(٢٤) نقض ١٩٦٨/٢/١٢ أحكام النقض س ١٩ ق ٣٣ .

فيجب أن يكون موضوع الجريمة مالا ، ومن ثم يخرج الانسان عن هذا النطاق . ولا أهمية لمشروعية أو عدم مشروعية حيازة المال (٢٥) . فيجوز أن يكون المال قطعة من مخدر أو سلاح بغير ترخيص ، لان التجريم في هذه الحالة له نصوص أخرى تجكبه ولا تنفي عنه صفة المال . كما لا أهمية لقيمة المال كبرت أم صغرت ، فالخطابات الخصوصية تعتبر مالا يمكن أن يكون موضوعا لجريمة الاختلاس ، والمسألة مرجعها وقائع كل دعوى على حدة .

ويتعين أن يكون المال منقولا ، وهو أمر مستفاد من نص المادة ١١٢ عقوبات سواء بعد تعديلها أم قبل ذلك ، ويتفق مع الحكمة من التجريم وهي المحافظة على ما بين يدي الأمين بحكم وظيفته أو عمله ، وهو ما لا يتحقق إلا بالنسبة الى الأموال المنقولة . أما الأموال العقارية فلها في ثباتها الحماية الكافية . والعبرة في التفرقة بين المال المنقول والمال الثابت هي القابلية للنقل من مكان الى آخر بدون تلف ، بصرف النظر عن اعتباره في نظر قانون المدني ، ومن ثم فان العقار بالتخصيص يعتبر من وجهة نظر جريمة الاختلاس مالا منقولا .

ولا أهمية لمعرفة مالك المال ، بل قد يكون مالك المال مجهولا . لأن المسألة لا تتعلق بحماية ملكية الفرد لماله ، وانما هي المحافظة على المال الذي يوجد بين يدي الموظف بحكم وظيفته .

ولقد استقر القضاء على أنه يستوي أن يكون المال أميريا أو مملوكا لأحد الافراد لأن إعيرة هي بتسليم المال الى الجاني ووجوده في عهده بسبب وظيفته (٢٧) . وأموال الدولة الخاصة وأموال الدولة العامة هي في الحالتين من أموال الدولة التي قصد الشارع حمايتها بما نص عليه في الباب الخاص باختلاس الأموال الاميرية والغدر (٢٨) . ولا يعتبر المال أيا كان وصفه الذي يصدق عليه في القانون قد دخل في ملك الدولة إلا اذا كان قد آل

(٢٦) نقض ١٩٦٠/١/١٢ أحكام النقض س ١١ ق ٩ سابقة الاشارة اليه .

(٢٧) نقض ١٩٧٢/٣/٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦٧ ، ١٩٧٢/٥/٨ ق ١٥٤ ، ١٩٦٩/١/١٣٠٠

س ٢٠ ق ٢٤ ، ١٩٦٩/٢/٣ ق ٤٦ ، ١٩٦٩/٢/١٧ ق ٥٧٠ .

(٢٨) نقض ١٩٦١/١/١٧ أحكام النقض س ١٢ ق ١٧ .

اليها بسبب صحيح ناقل للملك ، فاذا خلا الحكم من استظهاره كان قاصر
البيان (٢٩) .

ويثور التساؤل عن فعل الموظف الذي يستولى على مال هو أصلا له .
ولكنه قد سلم اليه بسبب وظيفته للمحافظة عليه ، فهل يمكن أن تسند اليه
جريمة الاختلاس ، وعلى سبيل المثال أمين مخزن ضبعت لديه بعض الادوات
المماثلة لما هو موجود في عهده ، وذكر أنها في ملكيته ويوجد كثير منها في
السوق ، فأبقيت تديه الى حين تمام جرد الأدوات الموجودة لديه ، فاذا تصرف
في الادوات المضبوطة هل يسأل عن جريمة اختلاس ، وفي عبارة أخرى هل
تؤثر ملكيته للمال في انتفاء ركن الجريمة ؟ نحن نرى أن العقاب لابد وأن
يرتبط بالحكمة من التجريم وهي المحافظة على المال الموجود بين يدي الشخص
بسبب عمله والذي سلم اليه بصفته هذه ، وهو ما يوجب القول بقيام
الجريمة في الفرض المطروح ، ولذا فنحن لم نشترط أن يكون المال مملوكا
تغير الفاعل .

ج - التسليم للمال بسبب الوظيفة

جريمة الاختلاس لا تختلف في طبيعتها عن جريمة خيانة الأمانة ،
ويشترط في هذه الأخيرة سبق تسليم المال الى الجاني على وجه من أوجه
الأمانة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وقد ذكر المشرع
أن وجود المال مع الفاعل يكون بسبب وظيفته وذلك في المادتين ١١٢ و ١١٣
مكررا من قانون العقوبات . ومن ثم فإنه يشترط أمران ، الأول التسليم
السابق للمال والآخر أن يكون ذلك انتسليم بسبب الوظيفة .

١ - التسليم السابق : اذا كان الأساس في جريمة الاختلاس هو تملك
المال فإنه بطريق اللزوم العقلي لابد أن يكون المال بين يدي الجاني بسبب
سبق تسليمه اليه ، فاذا انتفى التسليم انتفى تبعا لهذا أحد أركان
الجريمة (٣٠) .

وقد يكون تسليم المال ماديا بطريق مناولته من يد الى يد ، وهو الأمر

(٢٩) نقض ١٩٦٨/١١/١١ أحكام النقض س ١٩ ق ١٩٠ .

(٣٠) ركن التسليم بسبب الوظيفة لا تقوم جريمة المسادة ١/١١٢ عقوبات الا بتوافره

(نقض ١٩٦٨/٤/٢٩ أحكام النقض س ١٩ ق ٩٤) .

الغالب . ولكن قد يتوافر التسليم حكما بكل تصرف يفترض فيه وجود المال بين يدي الشخص على سبيل الحيازة المؤقتة ويستشف هذا من أن المشرع استعمل عبارة « وجد في حيازته » ، بدلا من عبارة « سلم اليه » ، وذلك في التعديل الذي تم بموجب القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ . وقيام الدليل على حصول التسليم حقيقة أو حكما مسألة يرجع فيها الى وقائع كل دعوى على حدة .

٢ - التسليم بسبب الوظيفة : حكمه العقاب على اختلاس الاموال العامة وما يأخذ حكمها هي حمايتها ورعايتها من كل اعتداء عليها ممن توجد بين يديه ، وتلك يشترط أن يكون وجود المال بين يدي الشخص بسبب وظيفته .

وقد استخدم المشرع عبارة « بسبب وظيفته » لحكمة مفهومة ، هي انه لم يرد ان يعبر العقاب على الصورة التي يوجد فيها المال بين يدي الموظف لدخوله فقط في اختصاصه الوظيفي المحدد بالقوانين واللوائح ، فتنتفي هذه الجريمة اذا لم يكن مختصا اصلا بابقاء المال بين يديه . ولكن الشارع قد ابتغى توسعة مقصودة لتشمل الحماية كل مال يصل الى يد الموظف تتوافر صفة الوظيفة فيه ، وانه ما كان يصل اليه لولا تلك الصفة ، ولأن هذه الصفة هي التي تعطى الاطمئنان للأفراد بوجود المال بين يديه دون تكليفهم جهدا بحث ما اذا كان الأمر يدخل في اختصاصه من عدمه .

فاذا كان وجود المال بين يدي الشخص بسبب اختصاصه الوظيفي المحدد قانونا فالمسألة واضحة . أما اذا لم يكن وجود المال بين يدي الشخص بسبب اختصاصه الوظيفي ، ولكن حدث هذا بتكليف ممن يملكه ولو لم يكن اصلا في نطاق اختصاصه الوظيفي فان هذا الشرط يعد متوافرا في الجريمة ، وقد سبق أن أشرنا الى هذا عند الكلام على جريمة الرشوة ، وبصريح نص المادة ١١٩ مكررا عقوبات .

فالجريمة لا تتحقق الا اذا كان تسليم المال المختلس من مقتضيات العمل ويدخل في اختصاص المتهم الوظيفي استنادا الى نظام مقرر أو أمر اداري صادر ممن يملكه أو مستمدا من القوانين والسوائح (٣١) . ويتحقق ركن

التسليم بسبب الوظيفة متى كان المال قد سلم الى الجاني بأمر من رؤسائه حتى يعتبر مسئولاً عنه ولو لم يكن في الأصل من طبيعة عمله في حدود الاختصاص المقرر للوظيفة (٢٢) ، وتحقق جناية الاختلاس متى كان المال المختلس مسلماً الى المتهم بسبب وظيفته ، ولو لم يثبت ذلك في دفاتره (٢٣) . فالمبانع التي تسلم لصراف القرية بسبب وظيفته لتوريدها الخزانة سداداً للأموال الأميرية يقع اختلاسها تحت المادة ١١٢ عقوبات ، ولو كان تسليمها لم يحصل الا بمقتضى ايصالات عرفية ولم تورد قيمتها في الاوراق الرسمية (٢٤) . أو لم يعط وصولات لمن سلموها (٢٥) .

ولا بد أن يبين الحكم أن وجود المال بين يدي المتهم كان بمقتضى وظيفته لا بمناسبة فحسب ، وأنها طوعت له تسلم الغرامة التي نسب اليه اختلاسها . ولا يعتبر الشرط في المركز عاملاً بغير التحصيل من تلك مقتضيات ، وإنما هي مناسبة لا شأن لها في ذاتها باقتضاء الغرامة ، ويكون ما وقع من المتهم - اذا انتفى مقتضى الوظيفة - خيانه أمانة معاقبا عليها بالمادة ٣٤٩ عقوبات (٢٦) .

٣ - الركن الثالث : القصد الجنائي

جريمة الاختلاس جريمة عمدية ، ولذا يجب أن يتوافر فيها القصد الجنائي ، ويكفي فيه القصد العام ، وهو يقوم بعلم الجاني أن من شأن تصرفه إضافة المال للملك وهو يعلم أنه قد وجد في حيازته حيازة مؤقتة بسبب وظيفته

فيجب أن يعلم الجاني أن المال قد وجد لديه بسبب وظيفته وذلك لحيازته حيازة مؤقتة ، فإن دلت وقائع الدعوى على إتيان هذا العلم فقدت الجريمة ركنها المعنوي أي القصد الجنائي .

-
- (٢٢) نقض ١٩٧٢/٥/٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٥٤ ، ١٩٦٦/١١/١٤ س ١٧ ق ٢٠٧ ، ١٩٦٩/١٢/١٩ س ٢٠٠ ق ٣٠٦ ، ١٩٦٨/١١/٤ س ١٩ ق ١٨٦ .
- (٢٣) نقض ١٩٥٧/١٢/٣١ أحكام النقض س ٨ ق ٢٨٠ .
- (٢٤) نقض ١٩٣٨/١٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣١٨ .
- (٢٥) نقض ١٩٥٥/٥/٣١ أحكام النقض س ٦ ق ٣٠٩ .
- (٢٦) نقض ١٩٦٨/١١/١١ أحكام النقض س ١٩ ق ١٩٠ ، ١٩٣ ق ١٩٣ .

والجريمة لا تقوم الا اذا انصرفت نية الجاني الى اضافة المال الى ملكه أى تغيير حيازته من حيازة ناقضة الى حيازة كاملة . ولهذا فان اقتصر الأمر على مجرد استعمال المال فى أمر معين ثم رده لا تقوم جريمة الاختلاس

واذا كانت جريمة الاختلاس تقوم بتغيير الجاني لنيته من حيازة المال حيازة مؤقتة الى حيازة كاملة ، وكان قيام النية أمرا يتم فى لحظة واحدة ولا يتصور فيه التدرج ، فان الشروع فى هذه الجريمة لا يتحقق ؛ أى ان الجريمة أما أن تقع تامة أو لا تقع اطلاقا حيث لا تخرج عن نطاق التفكير .

ولا يستطيع المتهم أن يدفع مسئوليته بأن يطيع أمر رئيس له ، ذلك لأنه ليس على المرءوس أن يطيع الامر الصادر له من رئيسه ، بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه . ومتى كان فعل الاختلاس واشتراك المتهم فيه الذى أسند اليه وأدانتة المحكمة به هو عمل غير مشروع ونية الاجرام فيه واضحة فلا يشفع له ما يدعيه من عدم مسئوليته طبقا للمادة ٦٣ عقوبات (٣٧) .

ولقد قضى بأن القصد الجنائي يتحقق بانصراف نية الحائز الى التصرف فى المال (٣٨) . فى الاختلاس يكون الشيء المختلس فى حيازة الجاني بصفة قانونية ثم تنصرف نية الحائز الى انتصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له ومتى تغيرت هذه النية لدى الحائز على هذا الوضع بما قارفه من أعمال مادية وجدت جريمة الاختلاس تامة ولو كان التصرف لم يتم فعلا (٣٩) . ويكفى لتوافر القصد الجنائي أن يكون الموظف المتهم قد تصرف فى المال الذى يعهدته على اعتبار أنه مملوك له (٤٠) ، وأن الاختلاس بطبيعته يقتضى اضافة المختلس للمال المعهود اليه الى ملكه بنية اضاعته على مالكة (٤١) . وأن

(٣٧) وفى الواقعة انصاع الطاعن لأمر رئيسه ونقل الحديد بالسيارة من مخزن الشركة الى مخزن المتهم (نقض ١٩٧٢/٧/١٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨٦ ، ١٩٦٩/١/٦ س ٢٠ ق ٦) .

(٣٨) نقض ١٩٥٥/٤/٢٦ أحكام النقض س ٢٦ ق ٢٦٨ .

(٣٩) نقض ١٩٦٣/٤/٢٢ أحكام النقض س ١٤٠ ق ٦٦ ، ١٩٦٢/١/٢٩ س ١٣٠ ق ٢٥ .

(٤٠) نقض ١٩٦٧/١٠/٣٠ أحكام النقض س ١٨ ق ٢١٥ ، ١٩٧٤/١٢/١٦ س ٢٤

فى ١٨٨ .

(٤١) نقض ١٩٦٨/١١/٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٨٦ .

القانون فرض العقاب في المادة ١١٢ عقوبات على عبث الموظف بما يؤتمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته بشرط انصراف نيته باعتباره حائزاً للمال الى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له . وهو معنى مركب من فعل ماضى - هو اتصرف فى المال - ومن تعامل معنوى يقترب به وهو نية اضاءة المال على ربه (٤٢) .

وتتم جريمة الاختلاس بمجرد تصرف الموظف فى المال المعهود اليه تصرف المالك له بنية اضاءة عليه (٤٣) . ومن هذا القبيل اخراج الامين ما هو مؤتمن عليه من مهمات ومواد من المخزن أو المكان المخصص لحفظها بنية اختلاسها (٤٤) . واذا شاهد الطبيب الممرض بالمستشفى وهو يحمل بين يديه لفافتين فى طريقه نحو باب الخروج فاستراب فى أمره وأمره بفتحهما فوجد بداخلهما بعض الادوات والمهمات الطبية فان جريمة الاختلاس تكون قد تمت (٤٥) .

وقيام الدليل على توافر القصد الجنائى العبرة فيه بها يقتنع به اتقاضى . ولذا لا تكون المطالبة شرطا لتحقيق الجريمة (٤٦) . ولا يلزم ان يتحدث الحكم استقلالاً عن نية الاختلاس ، مادامت الواقعة الجنائية التي أثبتها الحكم تفيد بذاتها أن المتهم قد قصد بفعلته اضافة المال الى ملكة (٤٧) . واذا كان الحكم قد دلت على وقوع الاختلاس من المتهم وأثبت فى حقه التصرف فى الكسب الذى أوتمن عليه تصرف المالك فان ذلك حسبه بيانا لجناية الاختلاس (٤٨) .

• العقوبة •

اذا توافرت أركان الجريمة على اتوجه آنف البيان حق العقاب على الفاعل . وليس من شأن رد المبلغ المختلس أن يؤثر فى مسئوليته عن

(٤٢) نقض ١٩٦٦/٤/٢٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٩٤ .

(٤٣) نقض ١٩٦٩/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٠٦ .

(٤٤) نقض ١٩٦٦/١١/١٤ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٠٧ ، ١٩٥٨/١٢/٢ س ٩ ق ٢٤٧ .

(٤٥) نقض ١٩٥٨/٦/٢٤ أحكام النقض س ٩ ق ١٨٢ .

(٤٦) نقض ١٩٥٢/١/١٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٦٠ .

(٤٧) نقض ١٩٦٩/٤/٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٠٠ ، ١٩٦٩/٥/١٩ ق ١٤٨ ،

و ١٩٦٧/١٠/٣٠ س ١٨ ق ٢١٥ ، ١٩٧٤/١٢/١٦ س ٢٥ ق ١٨٨ ، ١٩٧٣/١٢/٢٤ س ٢٤

ق ٢٥٩ .

(٤٨) نقض ١٩٦٧/١٢/٢٥ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٧٦ .

الجريمة (٥٩) • لان الظروف التي تعرض بعد وقوع الجريمة لا تنفي قيامها (٥٠) •
وحصول البلدي للضرائب مرة اخرى من الممولين على اساس انهم لم يقوموا
بسدادهما لا يغير من طبيعة الجريمة انني ارتكبت فعلا ولا ينقلها من جنائية
اخذاس الى جنحه حيانه امانه (٥١) •

ويجب أن تتوافر الصفة للفاعل - سواء كركن في الجريمة أو كظرف
مشدد - وقت تسليمه للمال اذ العبرة في تحقق الجنائية هي بالوقت الذي
سلم فيه المال على هذا الاساس ، فاذا كان قد تسلمه اثناء قيامه بالخدمة في
جهة معينة ، تم نقل منها فاختلس ما كان حصله لصالح الوظيفة المذكورة
كان فعله جنائية مغلفة في الحالتين بنص المادة ١١٢ عقوبات ، الا اذا كانت
يد المتهم قد تغيرت بعد ذلك من كونه امينا عاما الى كونه امينا خاصا فمثلا
يتدرج فعله عندئذ تحت هذا الوصف (٥٢) • واذا اقحم المتهم نفسه فيما هو
خارج عن نطاق اعمال وظيفته فلا يمكن أن تضاف عليه صفة مأمور التحصيل
او المندوب لها مهما استطال به الزمن وهو موغل في غيه (٥٣) •

وقد اعتد المشرع بظروف مشددة نص عليها في المادة ١١٢/٢ عقوبات
المعدنة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ بقوله « وتكون العقوبة الاشغال الشاقة
المؤقتة في الاحوال الاتية :

(أ) اذا كان الجاني من مأموري التحصيل أو المندوبين له أو الامناء على
الودائع او الصيارفة وسلم اليه المال بهذه الصفة •

(ب) اذا ارتبطت جريمة الاختلاس بجريمة تزوير أو استعمال محرر مزور

(٤٩) نقض ١٩٧٢/١١/٣٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٨٤ •

(٥٠) نقض ١٩٦٧/١٠/٣٠ أحكام النقض س ١٨ ق ٢١٥ • وقضى بأنه لا يؤثر في مسئولية
المتهم في جنائية الاختلاس مبادرته بسداد العجز ، كما لا يفيد الاستناد الى ما ورد في لائحة
النقل المشترك - وهي لائحة تنظيمية - من اذار المختلس ومنحه مهلة ، لا يفيد الاستناد الى
ذلك لانه ليس من شأن ما جاء في تلك اللائحة أن يؤثر في مسئولية المتهم الجنائية عن الجريمة
التي ارتكبها متى توافرت عناصرها القانونية في حقه (نقض ١٩٥٨/٥/٥ أحكام النقض س
٩ ق ١٢٣) •

(٥١) نقض ١٩٣٧/٢/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٧ •

(٥٢) نقض ١٩٦٩/١١/٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٤٢ •

(٥٣) نقض ١٩٥٩/٢/١٧ أحكام النقض س ١٠ ق ٤٧ ؛ ١٩٥٠/٣/٢٠ س ١ ق ١٤٢ •

ارتباطه لا يقبل التجزئة .

(ج) إذا ارتكبت الجريمة في زمن حرب وترتب عليها اضرار بمركز البلاد الاقتصادي بمصلحة قومية لها .

وتتحقق صفة مأمور التحصيل متى كان تسليم المال للموظف حاصلا بمقتضى وظيفته لتوريده بحساب الحكومة (٥٤) . ولا يشترط فيه أن يكون من الموظفين المثبتين الذين يسرى عليهم قانون الموظفين (٥٥) . ولا أن يندب بأمر كتابي بل يكفي عند توزيع الاعمال في المصلحة الحكومية أن يقوم الموظف بعملية التحصيل (٥٦) . وتتوافر الصفة ولو كان الموظف في أجازة مرضية (٥٧) .

ويشمل مندوب التحصيل كل شخص يوكل اليه عادة أو عرضا تحصيل الاموال (٥٨) . ومن هذا القبيل مندوب الحجز بمصلحة الضرائب (٥٩) .

ويراد بالأمناء على الودائع كل شخص من ذوى الصفة العمومية أو تمن بسبب وظيفته أو عمله على مال . ولا يشترط أن تكون في وظيفة الشخص حفظ الامانات والودائع ، وإنما يكفي أن يكون ذلك من مقتضيات أعمال وظيفته ، أو كان مكلفا بذلك من رؤسائه ممن تخولهم وظائفهم التكليف به أو أن تكون عهده التي يحاسب عنها قد نظمت بأمر كتابي أو اداري (٦٠) . ويعتبر من هذا القبيل أمين شونة بنك التسليف (٦١) ، وكاتب قيودات مصلحة الضرائب بالنسبة الى الاوراق التي يتسلمها بمقتضى عمله (٦٢) . وإذا كان المتهم يقوم فعلا بمهمة الامين على المخزن وكان مكلفا بمقتضى اللوائح بتسليم ما يرد للمخزن من مخدرات ويقوم بحفظها فتبقى في عهده الى أن يتم

(٥٤) نقض ١٩٦١/٤/٤ أحكام النقض س ٣٢ ق ٧٩ ، ١٩٥٨/٣/٢٤ س ٩٠ ق ٩١ .

(٥٥) نقض ١٩٥٧/٢/١١ أحكام النقض س ٨ ق ٤٠ .

(٥٦) نقض ١٩٦١/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٢ ق ٤٥ ، ١٩٥٧/٤/١٥٠٠٠٤٥ س ٨ ق ١١٤ .

(٥٧) نقض ١٩٧٢/١٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٣١ .

(٥٨) نقض ١٩٥٨/٣/٢٤ أحكام النقض س ٩ ق ٩٠ .

(٥٩) نقض ١٩٦٩/٢/٣ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤٦ .

(٦٠) نقض ١٩٦٠/١٠/٢٥ أحكام النقض س ١١ ق ١٣٨ ، ١٩٤٩/١٠/٢٢ س ١ ق ٣٣ .

(٦١) نقض ١٩٦٨/٣/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ٥٨ ، ١٩٥٩/١٠/٦ س ١٠ ق ١٦٣ .

(٦٢) نقض ١٩٥٧/٢/٢٦ أحكام النقض س ٨ ق ٥٦ .

مطلبها والتصرف فيها فهو من الامناء على الودائع . ولا يغير من هذه البصقة مخالفة قانون المخدرات الذي يمنع وجودها الا في عيادة طبيب أو صيدلي (٦٣) .
صيدلي (٦٤) .

والصيارفة هم الموطون بحساب النقود . وجنايه الاختلاس تتحقق متى كانت الاموال قد سلمت الى الصراف بصفته هذه ولو لم يقيد بها في دسار ، ثم يعط عنها وصولات لمن سلموها اليه (٦٥) . ويسرى النص على مساعد الصراف فلا يصح الاحتجاج لمصلحته بأنه لم يضر له امر كتابي بتدبه لتأديه عمل الصراف ولا بأنه لم يقدم الضمان المالي الذي اوجب القانون المالي تقديمه بما يجعل اعتباره كصراف اعتباراً غير صحيح ، بل هو ما دام موظفاً مذهباً اليه بحساب النقود - مستول جنائياً عما يكون تحت يده من اموال بموجب المادة ١١٢ عقوبات (٦٥) .

وغالباً ما يرتبط الاختلاس بجريمة تزوير في الاوراق أو استعمال محرر مزور ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، وهو ما يستوجب تطبيق المادة ٢٢ / ٢ من قانون العقوبات بأعمال العقوبة المقررة لأشد الجريمتين . وعمومية عبارة الورقة المزورة تنصرف الى الورقة الرسمية أو الورقة العرفية ومؤدى هذا أن أعمال الاحكام العامة في قانون العقوبات يجعل أقصى العقوبات هو الاشغال الشاقة المؤقتة ، باعتبارها العقوبة الأشد في جريمتي الاختلاس والتزوير أو الاستعمال . وهو ما دعا المشرع الى رفع العقاب المقرر في صورة الارتباط المشار اليها بأن جعله الاشغال الشاقة المؤبدة ، نظراً لما رآه من خطوت النشاط الاجرامى فيها .

وتضمنت الفقرة ج من المادة ١١٢ ظرفاً مشدداً كان وارداً في المادة ٩ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الاموال العامة قبل الغائه . ويتوافر هذا الظرف اذا وقع الاختلاس في زمن حرب ، ولكن بشرط أن يترتب عليها اضرار بمركز البلاد الاقصادى أو بمصلحة قومية لها ، ومعنى هذا أن وقوع الجريمة في زمن حرب وحده لا يكفي . وليس هناك مقياس محدد للاضرار بمركز البلاد الاقصادى أو بالمصلحة القومية ، الأمر الذي قد يختلف من واقعة الى أخرى ومن وقت الى آخر ، ومن ثم فإن التقدير فيها لقاضى الموضوع .

(٦٣) نقض ١٩٥٤/١٠/٢٦ أحكام النقض س ٦ ق ٤٥ .

(٦٤) نقض ١٩٥٥/٥/٣١ أحكام النقض س ٦ ق ٣٠٩ .

(٦٥) نقض ١٩٣٦/٥/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٧٧ .

العقوبات التكميلية :

نص المشرع على عقوبات تكميلية وجوبية في المادة ١١٨ من قانون العقوبات ، بمعنى انه يتعين على القاضي الحكم بها والا كان قضاؤه معيبا . كما نص على عقوبات تكميلية جوارية نص عليها في المادة ١١٨ مكررا وترك للقاضي الاحيـار في الحكم بها من عدمه .

فتنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ على انه « فضلا عن العقوبات المقررة للجرائم المذكورة في المواد ١١٢ ، و ١١٣ فقرة اولى وثانيه ورابعه ، ١١٣ مكررا فقرة اولى ، ٨١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٦ مكررا ، ١١٧ فقرة اولى يعزل الجاني من وظيفته او تزول صفته . كما يحكم عليه في الجرائم المذكورة في المواد ١١٢ ، ١١٣ فقرة اولى وثانيه ورابعه و ١١٢ مكررا فقرة اولى ، ١١٥ ، ١١٤ بالرد وبغرامة مساوية لقيمه ما اختلسه او استولى عليه او حصله او طلبه من مال أو منفعة على ألا تقل عن خمسمائه جنيه » .

والعزل على ما عرفت المادة ٢٦/١ من قانون العقوبات هو الحرمان من الوظيفة نفسها ومن المرتبات المقررة لها . ويلاحظ بالنسبة الى جريمة الاختلاس انه اذا وقعت المحكمة عقوبة الجنائية كان العزل عقوبة تبعية عملا بالمادة ٢٥ من قانون العقوبات . فذا استعملت المحكمة ظروف الرأفة وظيفت عقوبته الجنحة فانه كان يتبين أعمال المادة ٢٧ من قانون العقوبات التي تجعل العزل موقوتا بمدة محددة . حيث نصت على أن « كل موظف ارتكب جنائية مما نص عليه في الباب الثالث والرابع والسادس والسادس عشر من الكتاب الثاني من هذا القانون عومل بالرافة لحكم عليه بالحبس يحكم عليه أيضا بالعزل مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه » . والتوفيق بين أحكام هذه المادة وما جاء بالمادة ١١٨ سالفه البيان يوجب القول بأن العزل من الوظيفة - حتى لو حكم على المتهم بعقوبة الجنحة - هو دائم فلا يؤقت بمدة معينة .

ومع هذا قضى في شأن جريمة الاستيلاء على مال الدولة انه اذا عومل المتهم بجنائية الاستيلاء على مال الدولة بالرافة وقضى عليه بالحبس وجب أن تؤقت مدة العزل المقضى بها عليه اتباعا لحكم المادة ٢٧ عقوبات (١٥ مكررا) .

(٦٥ مكرر) نقض ١٩٦٧/١/٢٣ أحكام النقض س ١٨ ق ١٦٠ ، ١٩٦٧/٦/١٩ ق ١٧١ ،

١٩٧٣/٥/٢٨ س ٢٤ ق ١٤١ .

وفضلا عن العقوبة الساتبة للحرية المنصوص عليها في المادتين ١١٢ و ١١٣/١ مكررا من قانون العقوبات أوجب القانون على القاضى توقيع عقوبة الغرامة النسبية التى تساوى قيمة المال المختلس بحد أدنى ، فلا ينقص عن خمسمائة جنيه . وإذا كان المال المختلس غير محدد تعين على القاضى تقدير قيمته فى سبيل النطق بالغرامة .

والغرامة المنصوص عليها فى المادة ١١٨ عقوبات غرامة نسبية يتضامن المتهمون فى الجريمة الواحدة بالإلتزام بها طبقا للمادة ٤٤ عقوبات فاعلين كانوا أم شركاء دون تقييد بأن يكون من حكم عليه بها موظفا أو ميسر فى حكمه (٦٦) . وضبط الاشياء المختلسة لا شأن له بالغرامة النسبية الواجب القضاء بها (٦٧) . ومتى كان الحكم المطعون فيه اذ دان المطعون ضدهما - وهما غير موظفين - بجريمة اخفاء اشياء متحصلة من جناية اختلاس وعاقبهما بعقوبة الجنائية الواردة بالمادة ١١٢ عقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من القانون المذكور ولم يحكم عليهما بالغرامة النسبية التى نصت عليها المادة ١١٨ فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا (٦٨) .

ولا يحكم بالغرامة النسبية اذا وقفت الجريمة عند حد الشروع ، فلقد قضى بأن شرعية العقاب تقتضى بأن لا عقوبة بغير نص ، ولم تنص المادة ٤٦ عقوبات التى طبقتها المحكمة على عقوبة انغرامة النسبية التى يحكم بها حالة الجريمة التامة فى جرائم الاختلاس والحكمة من ذلك ظاهرة وهى ان تلك الغرامة يمكن تحديدها فى الجريمة التامة على أساس ما اختلسه الجانى أو استولى عليه من مال أو منفعة أو ربح وفقا لنص المادة ١١٨ عقوبات ، اما فى حالة الشروع فان تحديد تلك الغرامة غير ممكن لذاتية الجريمة (٦٩) .

وعلى العكس مما تقدم فان الشروع فى جريمة الاختلاس يستوجب تطبيق عقوبة العزل كالشأن بالنسبة الى الجريمة التامة (٧٠) .

وإذا كان الرد يعتبر إعادة الشيء الى أصله قبل الجريمة وانه لنم يشرع للعقاب أو الزجر فان الزام المطعون ضده برد قيمة ما استولى عليه

(٦٦) نقض ١٩٧٢/٣/٢٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٠٩ ، ١٩٧٠/٤/٦ س ٢١ ق ١٢٨

١٩٦٩/٥/١٩ س ٢٠ ق ١٤٨ .

(٦٧) نقض ١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ٨٠ .

(٦٨) نقض ١٩٧٢/٣/٢٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٠٩ .

(٦٩) نقض ١٩٦٥/١٠/٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٢٨ ، ١٩٦٠/١٠/١٣ س ١١ ق ١٤٠ ،

١٩٥٨/١٢/٢ س ٩ ق ٢٤٧ .

(٧٠) نقض ١٩٥٨/٦/٢٤ أحكام النقض س ٩ ق ١٨٢ .

عن إعادة الحال الى ما كانت عليه قبل الجريمة تعويض الدولة عن ما لها اتى
أضاعه المتهم عليها ، وان كان ظاهره يتضمن معنى العقوبة ، ومن ثم فأن
الحكم المطعون فيه اذ أمر بوقف التنفيذ بالنسبة لجميع العقوبات الجنائية
المقتضى بها يكون قد أخطأ في صحيح القانون (٧١) .

والحكم بالتزدد يفترض أن المال المختلس لم يضبط ويجب على المحكمة
أن تحدد قيمته . فجزاء الرد يدور مع موجبه من بقاء المال المختلس في ذممة
المتهم باختلاسه حتى الحكم عليه ، فاذا كان الثابت من مدونات الحكم نفسه
أن الطاعن رد ما اختلسه في اليوم السابق على محاكمته ، فإن الحكم اذ قضى
بالرد يكون معيبا (٧٢) . واذا كان الحكم قد أثبت أن البنزين بعد تفرغه قد
ضبط فانه يكون قد أصابه ان تطبيق القانونى انسلیم - بعدم الحكم برد المال
المختلس (٧٢) . والحكم برد المبلغ المختلس - على اعتبار أنه عقوبة من العقوبات
المقررة قانونا للجريمة التى أدين الطاعن بارتكابها تقتضى من الحكم تحديده -
وسكوت الحكم عن بيان مقدار المبلغ الذى يقضى برده يكون قد جهل احدى
العقوبات التى أوقعها مما يقتضى نقضه (٧٤) .

ولما كان الرد يعتبر من بين العقوبات التكميلية فانه لا يمنع المضرور
من الجريمة من المطالبة بتعويضه عما حاق به من ضرر . وتذا قضى بأن الحكم
على المختلس برد ما اختلسه وبدفع غرامة مساوية لقيمة ذلك لا تمنع الحكومة
بصفقتها مجنيا عليها من الادعاء بحق مدنى للمطالبة بالمصاريف التى تكبدتها
بسبب فعله المتهم للحصول على المبلغ المختلس ، ولا يمنع من الحكم بهذه
الطلبات بعد التثبت من صحتها ، لان الغرامة التى نصت عليها تلك المادة
هى عقوبة جنائية ، أما المصاريف المطلوبة فهى من قبيل التعويض المدنى ،
ومن ثم فلا غبار على الحكم اذ قضى للحكومة على المتهم بقيمة ما تكبدته من
المصاريف (٧٥) .

وبموجب القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ استحدث المشرع بعد جناية
العقوبات التكميلية الجوازية - وان كان قد أطلق عليها لفظ تدابير ، فنصت

(٧١) نقض ١٩٧٠/٣/١ أحكام النقض س ٢١ ق ٨٠ .
(٧٢) نقض ١٩٦٧/٥/٢٢ أحكام النقض س ١٨ ق ١٣٧ .
(٧٣) نقض ١٩٦١/٤/٢٤ أحكام النقض س ١٢ ق ٩٠ .
(٧٤) نقض ١٩٦٧/١/٢٠ أحكام النقض س ١٨ ق ٤ .
(٧٥) نقض ١٩٣٦/٥/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٧٧ .

المادة ١١٨ مكررا من قانون العقوبات على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة يجوز فضلا عن العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها في هذا الباب الحكم بكل أو بعض التدابير الآتية :

- ١ - الحرمان من مزاولة المهنة مدة لا تزيد على ثلاث سنين .
 - ٢ - حظر مزاولة النشاط الاقتصادي الذي وقعت الجريمة بمناسبةه مدة لا تزيد على ثلاث سنين .
 - ٣ - وقف الموظف عن عمله بغير مرتب أو بمرتب مخفض لمدة لا تزيد على ستة أشهر .
 - ٤ - العزل مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنين تبدأ من نهاية تنفيذ العقوبة أو انقضائها لأي سبب آخر .
 - ٥ - نشر منطوق الحكم الصادر بالادانة بالوسيلة المناسبة وعلى نفقة المحكوم عليه .
- ويلاحظ أن التدابير المنصوص عليها في الأربعة بنود الأولى كلها مؤقتة، ولم ينص المشرع على حد أدنى لها فيما عدا البند الرابع .
- ولكن التدابير المشار إليها آنفا قد يحكم بها وحدها ، أي دون أن تكون مسبقة بعقوبة أصلية فتكملها . فقد نصت الفقرة الأولى من المادة ١١٨ (أ) على أنه « يجوز للمحكمة في الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب وفقا لما تراه من ظروف الجريمة وملابساتها إذا كان المال موضوع الجريمة أو انضرار الناجم عنها لا تجاوز قيمته خمسمائة جنيه أن تقضى فيها - بدلا من العقوبات المقررة لها - بعقوبة الحبس أو بواحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها في المادة السابقة » .

وأعمال هذه الفقرة تتطلب ابتداء أن لا تجاوز قيمة المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها خمسمائة جنيه ، ثم ترى المحكمة من ظروف الجريمة وملابساتها أنه من الأنسب عدم توقيع أى من العقوبات المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، وعلى سبيل المثال صغر سن المتهم وقلة خبرته أو ظروف خاصة مرت به . وحيث أن يكون للمحكمة وفقا لتقديرها أن تحكم إما بعقوبة الحبس في حدودها العادية أو بواحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها في المادة ١١٨ مكررا من قانون العقوبات ، على أنه مع هذا يتعين على المحكمة وجوبا « أن تقضى فضلا عن ذلك

بالمصادرة والرد ان كان لهما محل : وبغرامة مساوية لقيمة ما تم اختلاسه والاستيلاء عليه من مال أو ماثم تحقيقه من منفعة أو ربح » (م ١١٨/٢ مكررا أ من قانون العقوبات) .

الاعفاء من العقاب :

ان الكشف عن جرائم اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر ليس من الامور انسيطة ، حيث لا تبدو للعيان بسبب عدم وجود مجنى عليه محدد يمكن أن يضار منها في غالبية الصور ، هذا فضلا عن أنها تتسم بمساهمة أكثر من فرد في ارتكابها ومحاولة ستر أمرها .

ولذلك كان طبيعيا أن يغري المشرع لنبعض المساهمين فيها للكشف عن أمرها بتقرير ميزة لهم هي الاعفاء من العقاب عن الجريمة التي ساهموا فيها . ولقد اهتمدى المشرع بالفكرة الواردة في المادة ٤٨ من قانون العقوبات الخاصة بالاتفاقات الجنائية ، بيد أن حالتها في بعض أحكامها على ما تعرض له . وقد استحدثت هذه الاحكام بموجب القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ .

تنص المادة ١١٨ مكررا (ب) من قانون العقوبات على أن « يعفى من العقوبات المقررة لتجرائم المنصوص عليها في هذا الباب كل من بادر من الشركاء في الجريمة من غير المحرضين على ارتكابها بإبلاغ السلطات القضائية أو الادارية بالجريمة بعد تمامها وقبل اكتشافها » .

ويجوز الاعفاء من العقوبات المذكورة اذا حصل الإبلاغ بعد اكتشاف الجريمة وقبل الحكم النهائي فيها » .

ويستلقت النظر في هذا النص أن المشرع ذكر عبارة « الشركاء في الجريمة من غير المحرضين على ارتكابها » . ومؤدى هذا أن لا يستفيد من الاعفاء الفاعل الاصلى في الجريمة ، لأن لفظ الشريك لا ينصرف الا لمن كان دوره ثانويا في الجريمة بتحريض أو اتفاق أو مساعدة ، فاذا كان المشرع قد استبعد من الاعفاء المحرضين على ارتكاب الجريمة ، فإن أعمال النص يتصرف فقط الى الشركاء بطريقتي التحريض أو الاتفاق . ولعل ما يؤيد هذا النظر أن المشرع لم يعلق الاعفاء في الفقرة الثانية على القبض على المساهمين في الجريمة ، كما هو الشأن مثلا في جريمة الاتفاق الجنائي .

ومن ناحية أخرى جعل المشرع الاعفاء وجوبا في الفقرة الاولى وجوازا في الفقرة الثانية ، لعلها هي مقدار الفائدة التي يحصل عليها من الابلاغ ، ففي الفقرة الاولى يكون الاعفاء من العقاب تلابعا عن الجريمة بعد تمامها وقبل اكتشافها ، أما في الثانية فيكون بعد اكتشاف الجريمة وقبل صدور الحكم النهائي فيها . والابلاغ على أي الصورتين يؤدي الى سهولة الوصول الى الجناة وتوقيع العقاب عليهم .

على أن المشرع علق الاعفاء في الحالتين السابقتين على تحقق رد المال موضوع الجريمة . فنصت الفقرة الثالثة من المادة ١١٨ مكررا (ب) على أنه لا يجوز اعفاء المبلغ بالجريمة من العقوبة طبقا للفقرتين السابقتين في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٣ مكررا اذا لم يؤد الابلاغ الى رد المال موضوع الجريمة .

وتمشيا مع ذات الهدف الذي يبغيه المشرع من اعادة المال موضوع الجريمة نصت الفقرة الاخيرة من المادة ١١٨ مكررا (ب) على أنه يجوز أن يعفى من العقاب كل من أخفى مالا متحصلا من إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب اذا أبلغ عنها وادى ذلك الى اكتشافها ورد كل أو بعض المال المتحصل عنها .

(ثانيا)

الاستيلاء على المال العام

تنص المادة ١١٣/١ ، ٤ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ على أن « كل موظف عام استولى بغير حق على مال أو أوراق أو غيرها لاحدى الجهات المبينة في المادة ١١٩ ، أو سهل لغيره بأية طريقة كانت يعاقب بالسجن المؤقتة أو السجن . ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرات السابقة حسب الاحوال كل موظف عام استولى بغير حق على مال خاص أو أوراق أو غيرها تحت يد إحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ أو سهل ذلك لغيره بأية طريقة كانت » . وتنص المادة ١١٣ مكررا المعدلة بالقانون المشار اليه آنفا على أن « كل رئيس أو عضو مجلس إدارة إحدى شركات المساهمة أو مدير أو عامل بها اختلس أموالا ، أو أوراقا أو غيرها وجدت في حيازته بسبب وظيفته أو استولى بغير حق عليها أو سهل ذلك لغيره بأية طريقة كانت يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين » .

وتتطلب جريمة الاستيلاء على مال الدولة بغير حق توافر أركان ثلاثة،

الاول الصفة الخاصة في الفاعل ، والثاني الركن المادي الذي يتمثل في النشاط الذي يصدر من الفاعل ، والاخير هو القصد الجنائي

ولقد سبق لنا الكلام على الركن الاول وهو الصفة الخاصة في الجاني عند الكلام على جريمة اختلاس الاموال انعاما ؛ فلاحظ هنا أن الجريمة تتوفر ولو لم يكن المال في حيازة الفاعل أو لم يكن الجاني من العاملين في الجهات المذكورة قانونا (٧٦) . ويكفي لتأثير استيلاء الموظف على مال مملوك للدولة باعتباره جناية مجرد توافر الصفة العمومية في الجاني وكونه موظفا عاما أو من في حكمه بصرف النظر عن الاختصاص الذي يخوله الاتصال بالمال موضوع الاستيلاء (٧٧) .

ونتكلم فيما يلي على الركنين المادي والمعنوي

١ - الركن المادي :

يتمثل الركن المادي في جريمة الاستيلاء على مال الدولة في صورتين ، الاولى هي الاستيلاء والاخرى هي تسهيل الاستيلاء .

١ - الاستيلاء

استعمل المشرع لفظ الاستيلاء في المادة ١١٣ عقوبات ، ولم يستعمل لفظ الاختلاس الذي ورد في المادة ١١٢ ، واستعمل لفظ الاختلاس والاستيلاء في المادة ١١٣ مكررا عقوبات ، بما يفيد انه ينبغي من الاستيلاء معنى مغايرا للاختلاس : واذا كان المشرع قد اُردف بعد الكلام على الاستيلاء في المادتين ١١٣ و ١١٣ مكرر من قانون العقوبات صورة ما اذا كان الاستيلاء غير مصحوب بنية التملك وخفف فيها العقاب ، فان مفاد هذا بالضرورة أن فعل الاستيلاء تتوفر فيه أساسا نية التملك .

(٧٦) نقض ١٩٦٧/١/٣٠ أحكام النقض س ١٨ ق ١٨ ، ١٩٦٩/١١/١٠ س ٢٠ ق ٢٤٤
(٧٧) نقض ١٩٦٧/٦/١٢ أحكام النقض س ١٨ ق ١٦٢ ، ١٩٦٤/٥/٢ س ١٢ ق ٩٨ .
والخفي في شركة تابعة للقطاع العام المملوك للدولة يعُد من الموظفين العموميين ، يستوى في ذلك أن يكون عقد عمله محدد المدة أو غير محدد لها (نقض ١٩٧٣/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤١) .

ويمكن تعريف الاستيلاء بأنه كل نشاط يصدر من الشخص ويؤدي إلى إدخال المال موضوعه في حيازته . ويستوى أن تكون الحيازة بعد ذلك كاملة ناقصة ، حيث لا يفترق الاثنان إلا في مقدار العقاب . ولا بد أن تنتفي من هذا المال واقعة سبق تسليمه إلى الشخص بسبب وظيفته . والا دخلنا في نطاق تطبيق المادة ١١٢ عقوبات أو صدر المادة ١١٣ مكرراً منه .

ولقد ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ أنه « لا تقوم جريمة المادة ١١٣ من القانون القائم إلا إذا كان الاستيلاء على المال مصطحباً بنية تملكه ، وفي قصر العقاب على هذه الحالة ما يتهدد أموال الدولة ، الأمر الذي اقتضى تعديل النص بما يضمن عدم استعمال الموظفين العموميين لمال الدولة في مصالحهم الخاصة ولو استعمالاً مؤقتاً منوياً فيه الرد مع تقرير عقوبة الجنائية في الحالة الأولى (الواردة في الفقرة الأولى) والاكتفاء بعقوبة الجنحة في حالة عدم توافر نية التملك (الواردة بالفقرة الثانية من المادة) . وواضح أنه إذا كان محل الجريمة نقوداً وتم الاستيلاء عليها بنية انفاقها في مصلحة خاصة ثم ردها بالتالي ، فإن الاستيلاء في هذه الصورة يكون محققاً للتملك بالنسبة لمن استولى عليها ، وبالتالي مدرجاً تحت الفقرة الأولى من المادة دون الفقرة الثانية منها ، وكذلك الشأن في غير النقود من

الأشياء الأخرى القابلة للاستهلاك أي التي تملك بمجرد استعمالها » والاستيلاء لا يتصور إلا بفعل إيجابي يصدر من الشخص ، وذلك بتناوله المال أو وضع اليد عليه ، يستوى في هذا أن يكون الأمر قد تم بتصرف منه أو بآخر اتخذته آلة في يده . على أن الاستيلاء يتوافر أيضاً في الصورة التي يتم فيها تسليم المال إلى الشخص بشرط أن لا يكون هذا التسليم بسبب وظيفته ، كمن يترك السيارة الحكومية التي يتولى قيادتها في حراسته زميل له فينتهز الفرصة وينهي بها بعض مصالحه .

ولقد قررت محكمة النقض أن الاستيلاء على مال الدولة يتم بانتزاع المال خلسة أو حيلة أو عنوة بقصد ضياع المال على ربه (٧٨) ، أما اتصial الجاني أو الجناء بعد ذلك بالمال المستولى عليه فهو امتداد لهذا الفعل وأثر من آثاره (٧٩) . ولا يشترط لقيام هذه الجريمة ما يشترط في جريمة الاختلاس

(٧٨) مكرر) نقض ١٣/١٠/١٩٧٤ أحكام النقض س ٥ ق ١٤٥ .

(٧٩) نقض ٦/٤/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٨ .

المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات أن يكون المال مسلما للموظف بسبب الوظيفة (٨٠) وأنه يكفي لتحقيق الأركان القانونية للجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٣ عقوبات أن يستولي الموظف بغير حق على مال للدولة قاصدا حرمانها منه ولو لم يكن هذا المال في حيازته (٨١) . فسرقة موظف عمومي للتيار الكهربائي الذي تنتجه إدارة الغاز والكهرباء يعتبر (اختلاسا) لاموال أميرية منظويا تحت المادة ١١٣ عقوبات (٨٢) . وإذا كان الثابت أن الدعوى الجنائية رفعت على انطاعن بتهمة اختلاس المواد البترولية المسلمة اليه بسبب وظيفته ، وانتهت المحكمة الى أن الطاعن بصفته موظفا عموميا استولى بغير حق على المواد البترولية المملوكة للجمعية التعاونية طبقا للمادة ١١٣ عقوبات ، لما بأن لها أن المواد المختلسة لم تكن قد سلمت للطاعن بحكم وظيفته ، فإن الوصف الذي دين به لم يبين على وقائع جديدة غير التي كانت أساسا للدعوى المرفوعة ، دون أن تضيف المحكمة اليه جديدا مما يستأهل لفت نظر الدفاع (٨٣)

فجنائية الاستيلاء تقضى وجود المال في ملك الدولة أو إحدى الجهات المذكورة في المادة ١١٩ عقوبات ثم قيام موظف عام أو من في حكمه بانتزاعه منها خلسة أو حلية أو عنوة . ولا يعتبر المال أيا كان الوصف الذي يصدق عليه قد دخل في ملك الجهة إلا إذا كان قد آل اليها بسبب صحيح ناقل للملك ومن ثم فإن ملكية الدولة أو ما في حكمها للمال يجب على المحكمة أن تحسم أمره وخاصة عند المنازعة فيه (٨٤) . والتحدث استقلالا عن ملكية المال ليس شرطا لازما لصحة الحكم بالإدانة في جريمة الاستيلاء بغير حق على مال للدولة ، ما دامت مدونات الحكم تكشف عن ذلك بما يتحقق به سلامة التطبيق القانوني انتهى خلص اليه وما دامت تلك الملكية لم تكن محل منازعة يلتزم الحكم بمواجهتها (٨٥) .

وقد استحدث المشرع الفقرة الرابعة من المادة ١١٣ عقوبات بموجب القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ ، وهي لا تفرق عن الفقرة الأولى منها إلا في أن هذه الأخيرة تتطلب ملكية الدولة أو إحدى الجهات المبينة في المادة ١١٩ عقوبات

(٨٠) نقض ١٩٧٥/١١/٢٤ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٦٩ ، ١٩٧٤/٣/٣١ س ٢٥ ق ٧٦ .

(٨١) نقض ١٩٦٢/٤/١٧ أحكام النقض س ١٣ ق ٩٦ .

(٨٢) نقض ١٩٥٩/٦/٢ أحكام النقض س ١٠ ق ١٣٦ .

(٨٣) نقض ١٩٧٠/١٠/٥ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٢٨ .

(٨٤) نقض ١٩٧٠/٦/٢٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٢١٨ .

(٨٥) نقض ١٩٦٥/١٠/٢١ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧٠ .

للمال موضوعها ، فى حين أن الفقرة الرابعة تقتصر على الصورة التى تنتقى فيها الملكية ولكن المال يوجد تحت يد تلك الجهات لاي سبب كان . . ومثال هذا مال متنازع عليه أودع لدى المحقق ، فيستولى عليه أحد الموظفين .

ولا يشترط فى المال موضوع الجريمة أن يكون مالا منقولاً بل يتصور أن يكون عقاراً وآية هذا أن المشرع أطلق لفظ المال دون قيد ، وهو بهذه الصورة ينصرف الى المنقول والى العقار (٨٦) . وسياق المادة ١١٢ عقوبات يشعر بأنه ينبغى حماية الاموال المنقولة حيث يحصل فيها انتسليم ، خلافاً لعمومية نص المادة ١١٣ عقوبات . وفضلاً عن هذا فإن المشرع فى المادة ١١٣ مكرراً التى جمعت صورتى الاختلاس والاستيلاء بغير وجه حق على مال بعض الهيئات ذكر عند الكلام على الاختلاس ذات العبارات التى وردت فى المادة ١١٢ عقوبات - التى يفيد سياقها الاموال المنقولة - ثم أزدف عند الكلام على الاستيلاء على المال بغير وجه حق عبارة « مال لها » ، بما يفيد التعميم . وعلى هذا الاساس فإن من يستولى على قطعة أرض أو عقار مبنى فى ملكية الدولة ينطوى فعله تحت نص القانون . .

وقد سبق لنا القول بأن الشروع لا يتصور عملاً فى جريمة اختلاس الاموال العامة ، حيث يقوم بمجرد تغيير نية الحيازة من مؤقتة الى كاملة ، وعلى العكس من هذا تطبق القواعد العامة فى الشروع على جريمة الاستيلاء على مال الدولة أو الهيئات الأخرى ، مع مراعاة أن الحالة المنصوص عليها فى المادة ١١٣ / ٣ من قانون العقوبات هى من نوع الجنب التى لم يعاقب على الشروع فيها .

فتتم جريمة الاستيلاء بغير حق على مال للدولة بمجرد اخراج الفاعل للمال من المكان الذى يحفظ فيه بنية امتلاكه . فإذا كانت واقعة الدعوى التى أثبتها الحكم قد دلت على أن القماش والادوات موضوع الجريمة ضبطت مخبأة فى ماكينة السيارة قيادة المتهمة عند خروجه من باب الشركة فإن الجريمة تكون قد تمت (٨٧) . وإذا كان المتهمة قد أحضر الموتورات الثلاثة الى جوار فتحة سور المصنع الذى يعمل به تمهيداً لالخارجها من تلك الفتحة وأنه انتوى

(٨٦) قضى بأن عسكرة الاموال أو الأوراق أو الامتعة أو غيرها الواردة بالمادة ١١٢ مكرراً من قانون العقوبات صيغت باللفظ عامة يدخل فى مدلولها ما يمكن تقويمه بالمال وما تكون له قيمة ادبية أو اعتبارية (نقض ١٩٧٤/٣/٣١ أحكام النقض س ٢٥ ق ٧٦) .

(٨٧) لنقض ١٩٦٨/١٠/٣١ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧٠ .

سبرقتها ، فانه بذلك يكون قد دخل فعلا في دور التنفيذ بخطوة من الخطوات المؤدية حالا الى ارتكاب الجريمة وبالتالي فان ما ارتكبه سابقا على ضبطه يعد نبروعا في جنايه الاستيلاء على المال المملوك للدولة (٨٧) مكرر .

ب - تسهيل الاستيلاء

استعمل المشرع في المادتين ١١٣ و ١١٣ مكررا من قانون العقوبات عبارة « سهل ذلك لغيره » ، وذلك حتى لا يفلت الموظف من حكم القانون اذا لم يصدر منه شخصيا فعل الاستيلاء ، لانه حينئذ يغير العبارة المشار اليها تقتصر مساءلته على مجرد الاشتراك مع الفاعل في الجريمة التي قد تسند اليه (٨٨) .

ويقصد بتسهيل الاستيلاء على المال كل فعل من شأنه أن يمكن شخصا آخر من وضع يده على المال الذي يستوى فيه - كما سلف القول - أن يكون عقارا أو منقولا . وعلى هذا يعتبر من أفعال التسهيل مباشرة بعض الاجراءات لاثبات وضع يد شخص على أرض مملوكة للدولة .

وقد قضى بأنه اذا كان الثابت أن المال المستولى عليه بغير حق هو قيمة الفرق بين ما ورد المتهم الثالث بالفعل وما التزم بتوريده للدولة فإن ما يثبته المتهم الثاني بشأن ملكية هذا المال للمتهم الثالث غير سديد ، سيما وقد أثبت الحكم استيلاء المتهم الثالث على قيمة المبيع كاملا من مال الدولة وهو لا يستحق سوى قيمة ما ورد بالفعل منه ، ويكون الفرق مالا خالصا لها سهل المتهم الثاني للمتهم الثالث الاستيلاء عليه بغير وجه حق بما تتوافر معه جريمة تسهيل الاستيلاء على مال الدولة (٨٩) .

٢ - الركن المعنوي

جريمة الاستيلاء على المال بغير حق أو تسهيل ذلك للغير تعتبر جريمة

(٨٧) مكرر) نقض ١٩٦٨/١١/١١ أحكام النقض س ١٩ ق ١٩١ .

(٨٨) يتحقق الاشتراك بالمساعدة بتدخل الشريك مع الفاعل تدخلا مقصودا يتجاوز صده مع فعله ويتحقق فيه معنى تسهيل ارتكاب الجريمة الذي جعله الشارع مناعا لعقاب الشريك (نقض ١٩٦٩/١/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٤) .

(٨٩) نقض ١٩٦١/٢/٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٩ .

عمدية ، ومن ثم يجب أن يتوافر فيها القصد الجنائي ، الذي يتحقق بعلم الجاني أن من شأن فعله غرمان الجهة صاحبة المال منه ، سواء بصفة دائمة أو صفة مؤقتة ، وسواء كان ذلك لمصلحته الخاصة أو لمصلحة الغير . والقصد الجنائي في هذه الجريمة من نوع القصد العام . ولا يغير من هذا النظر مغايرة المشرع للعقاب حين توافر نية تملك المال أو انتفائها ، لان هذا أمر خارج عن نطاق الجريمة ويقتصر أثره على قدر العقاب .

ويشور التساؤل عن مراد الشارح بالعبارة التي أوردها في نص المادتين ١١٣ و ١١٣ مكررا من قانون العقوبات ، وهي « بغير حق » . وفي رأينا أن المشرع قد أراد أن ينفي بها صورة الجريمة اذا ثبت أن لمن استولى على المال حقا في ذلك برغم أن المال أساسا لم يكن يملكه . وعلى سبيل المثال من يده على أرض من طرح البحر ويقوم بزراعتها ويقوم الموظف المختص بحصرها وربط الضريبة عليها ، ويكون هذا مستندا له فيما بعد لتمليك الأرض بعد دفع قيمتها .

ومن قبيل الاستيلاء على مال الدولة بغير حق ما قضى به من أنه اذا استمر الطاعنان - وهما من الموظفين العموميين - رغم وفاة والدتهما فسي صرف المعاش الذي كان مستحقا لها من وزارة الخزانة فان هذا الفعل يكون جريمة الاستيلاء على مال الدولة بغير حق (٩٠) وان جناية الاستيلاء بغير حق على مال تتحقق بمجرد الحصول عليه خلسة أو عنوة أو حيلة بقصد ضياع المال على ربه ، وما أتاه الطاعن للحصول على العلف المستولى عليه من اصطناع المجررات المزورة قد انطوى على حيلة توصل بها الى الاستيلاء عليه وحرمان الجمعية المجنى عليها منه ، ولم يكن ادأؤه الثمن - في خصوص واقعة الدعوى - الا وسيلة للوصول الى الاستيلاء على العلف بغير حق (٩١) .

ويجب على الحكم أن يستظهر في مدوناته توافر القصد الجنائي وقت ارتكاب الفعل المادي ، ذلك - على ما قضت به محكمة النقض - أن الجريمة لا تقع الا اذا انصرفت نية الجاني وقت الاستيلاء على المال الى تملكه وتضييعه على ربه ، فاذا قصر الحكم في استظهار هذه النية فانه يكون معيبا بالقصور (٩٢) . ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد

(٩٠) نقض ١٩٦٩/٣/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٧٧ .

(٩١) نقض ١٩٦٩/٥/٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٥٢ .

(٩٢) نقض ١٩٦٩/١٠/٢٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٢٩ .

الجناثى فى جريمة تسهيل الاستيلاء بغير حق على مال للدولة ، بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه (٩٣) .

العقوبة

اعتبر المشرع جريمة الاستيلاء على مال للدولة أو إحدى الجهات المذكورة فى المادة ١١٩ عقوبات أو موضوع تحت يدها جناية ، ويعاقب عليها بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن . ويعاقب على جناية الاستيلاء المنصوص عليها فى المادة ١١٣ مكررا عقوبات بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين ، وهى خاصة بشركات المساهمة . فاذا كان الاستيلاء بغير نية التملك كانت العقوبة فى الصورة الاولى هى الحبس والغرامة التى لا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين (م ١١٣/٣ عقوبات) . وفى الصورة الأخرى العقوبة هى الحبس مدة لا تزيد على سنتين والغرامة التى لا تزيد على مائتى جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين « (م ١١٣/٢ مكررا عقوبات) .

وقد اعتد المشرع بظروف مشددة سبق لنا بيانها عند الكلام على جريمة اختلاس المال العام . فنصت المادة ١١٣/٢ عقوبات على أن « تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة اذا ارتبطت الجريمة بجريمة تزوير أو استعمال محرر مزور ارتباطا لا يقبل التجزئة أو اذا ارتكبت الجريمة فى زمن حرب وترتب عليها اضرار بمركز البلاد الاقتصادى أو بمصلحة قومية لها » .

الفصل الثالث

التزوير في المحررات

تناول المشرع التزوير بصفة عامة في الباب السادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات في المواد من ٢٠٦ الى ٢٢٧ ، وتكلمت على تزوير المحررات الرسمية والعرفية المواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٤ مكررا و ٢١٥ و ٢٢٥ وهو ما نتناوله فيما يلي . فتكلمت المادة ٢١١ عن التزوير المادي في محرر رسمي يقع من موظف عمومي ، والمادة ٢١٢ عن التزوير في المحرر المشار اليه الذي يقع من أفراد الناس ، والمادة ٢١٣ عن التزوير المعنوي الذي يقع في محور رسمي من موظف عمومي ، والمادة ٢١٤ عن استعمال الاوراق المشار اليها آنفا ، والمادة ٢١٤ مكررا عن التزوير والاستعمال لمحررات لجهات خاصة ، والمادة ٢١٥ عن التزوير في المحررات العرفية والمادة ٢٢٥ عن حكم بصمة الاصبع في صدد التزوير . ولقد وردت في المواد من ٢١٦ الى ٢٢٤ صور خاصة لجرائم التزوير قرر لها المشرع عقوبة أقل مما جاء في الاحكام العامة ، ومن ثم فهي استثناء لا يصح التوسع في تطبيق احكامها على وقائع لا تتناولها نصوصها أو بما يمتد به حكمها الى نوع آخر من أنواع التزوير الغير منصوص عليه فيها (١) .

ويمكن تعريف التزوير في عبارة مختصرة بأنه تغيير الحقيقة في محرر بقصد الغش . وبهذا يبدو أن هناك تقاربا بين جريمتي التزوير والنصب ، ذلك لان مبناهما الباس أمور غير حقيقية ثوبا يوهم بأنها صادقة ، أي انهما تقومان على الكذب . ومع هذا فبينهما عدة أوجه للخلاف ، فالكذب المجرد وحده لا يقوم به الركن المادي في جريمة النصب في حين أنه قد يكفي في جريمة التزوير ، وهذه الجريمة الاخيرة لا بد أن تقع على محرر وهو أمر غير لازم في جريمة النصب بل انها تتم في الغالب عن طريق الاقوال ، وقد حدد المشرع الطرق التي يتم بها تغيير الحقيقة في جريمة التزوير وأطلقها بالنسبة

(١) نقض ١٩٧٢/٣/٢٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ٩٦ .

الى جريمة النصب وذلك بسبب الاختلاف فى طبيعة الجريمتين وقدر ما يمثلان من خطورة على أمن الجماعة تدعو الى تدخل المشرع . ولكن هذه التفروق لا تمنع من أن تجتمع أحيانا فى نشاط واحد جريمتا النصب والتزوير .
وحينئذ تطبق أحكام التعدد المقررة قانونا .

ولجريمة التزوير ركنان مادي ومعنوي ، والاول يتطلب تغيير الحقيقة فى محرر باحدى الطرق التى نص عليها القانون تغييرا من شأنه أن يحدث ضررا والركن الاخر هو القصد الجنائي .

الركن الاول : تغيير الحقيقة فى محرر

ان مبنى جريمة التزوير هو تغيير الحقيقة ويجب أن يحصل التغيير فى محرر باحدى الطرق التى نص عليها القانون ويكون من شأنه ترتيب الضرر ، وهذه كلها شروط يقتضى الركن المادي توافرها لقيامه ، ونتكلم على كل منها فيما يلى .

١ - تغيير الحقيقة

ان الاساس فى التزوير هو تغيير الحقيقة بمعنى اظهار أمر معين فى غير الصورة التى يجب ان يكون عليها ، فهو من هذه الناحية مخاف للتحالة الواقعية التى ينبغى أن تكون نه لو لم يتدخل نشاط الجاني فيه . والعبرة بوجود التغيير من عدمه هى بمقارنة الصورة التى انتهى اليها نشاط الشخص بالصورة التى كانت تقوم لو لم يحدث هذا التصرف ، فان كانت مغايرة لها وجد تغيير الحقيقة ، أما ان كانت مطابقة فلا تغيير وتبعاً لا تزوير . ومؤدى هذا الاعتداد بواقع الامر بصرف النظر عما يدخل فى عقيدة الشخص .

وعلى هذا الاساس ان غير الشخص بياانا فى محرر بقصد غش صاحب المصلحة فيه ثم تبين أن ما أجراه كان مطابقا للواقع فلا جريمة . فاذا تمت محاسبة بين شخصين وتبين أن أحدهما يداين الآخر فى مبلغ معين وأراد إدراجه فى محرر فأثبت المدين به فى غفلة من الدائن مبلغا أقل ، وكان هذا المبلغ يمثل حقيقة الدين لان التقدر المتفق عليه عند المحاسبة جاء نتيجة خطأ حسابى فلا يوجد تغيير فى الحقيقة وتبعاً لا تزوير بصرف النظر عن سوء نية

المدين ، ذلك أن توافر أحد ركني التزوير لا يغنى عن توافر الركن الآخر ، ولا يعد تغييرا في الحقيقة التوقيع على محرر باسم شخص آخر متى كان هذا في حدود اذن صادر من الاخير (٢) . ولا يرتكب تزويرا من يستبدل بورقة مخالصة صادرة منه بخطه وامضائه وتوقيع شاهدين ورقة أخرى ، متى كانت هذه الورقة الثانية قد حررت بخطه هو نفسه وتوقيعه وأمضى عليها الشاهدان الموقعان على المخالصة الاولى بنفسيهما . ولكنه يعد مغيرا للحقيقة اذا كانت المخالصة الثانية تخالف الاولى بأن كان توقيع الشاهدين ليس بخطهما ولكن بخط المتهم وذلك رغم كونها صورة مطابقة للمخالصة الاولى ، وتغيير الحقيقة في هذه الصورة هو تزوير بوضع امضاءات مزورة بقصد تشويه دليل صاحب المخالصة وإيقاع الضرر به (٣) .

ولا يعتبر كل تغيير في الحقيقة تزويرا ، ففي الصور التي يحق للشخص قانونا اجراء التغيير لا يمكن اعتبار ما وقع منه جريمة لا سيما حين لا يتعلق بالورقة حق للغير . ومن هذا القبيل ما حكم به من أن عريضة الدعوى المدنية ملك لصاحبها له أن يمحو ويثبت فيها ما يشاء ولو حصل بعد تقديمها تكاتب المحكمة لتقديم الرسم والاعلان ، ولا يعتبر هذا تزويرا لا في ورقة رسمية مادام التغيير قد حصل قبل الاعلان ورسمية هذه الورقة لا تثبت الا باعلانها فعلا ، ولا في ورقة عرفية لان هذا التغيير انما حصل أخذا بحق ، اذ كاتب الجلسة ليس من وظائفه التحكم على ذوى الشأن في تحديد الجلسات بل هو اذا صار توسيطه في هذا فعليه أن يحدد تاريخ الجلسة الذي يمليه عليه الطالب (٤) . بعكس ما اذا كان تعلق بثلثك الورقة ولو قبل اعلانها حق لغير المعلن اليه ، كالحق الذي يثبت للحكومة فيما يتعلق بمقدار الرسم المستحق على الاشياء المطلوب استردادها ، فلا شك أن كل عبث بالعريضة بزيادة الاشياء الواردة بها عن أصلها وجعل التقدير الذي سبق التأشير به كأنه ينسحب على هذه الزيادة ، مثل هذا العبث بالبيان الوارد في صلب العريضة يكون بغير شك تزويرا في محرر رسمي (٥) .

(٢) الموسوعة الجنائية ج ٢ ص ٣٦٣ ، ج ٤ بند ١٣٦٠ .

(٣) نقض ١٩٣٣/٥/٢٢ ، مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٢٤ .

(٤) نقض ١٩٣٠/١٠/٣٠ ، مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٨٠ .

(٥) نقض ١٩٣٤/٦/٤ ، مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١١٣ ، ١٩٣٩/٣/١٣ ج ٤

ولما كان من حق الشخص أن يغير في الحقيقة ما دامت قاصرة عليه وحده ولا يتعلق بها حق للغير ، فقد درج الفقه على بحث حالتى الصورية فى العقود والقرارات الفردية لتبيان نطاق التغيير الذى لا يدخل تحت أحكام التزوير . والذى دعا الى هذا البحث أن التغيير يتم بصدد أمور منسوبة الى من يقوم به فهى غير مسندة الى أشخاص آخرين .

أ - الصورية فى العقود

العقد وليد ارادة المتعاقدين وهو دليلهما فيما ارتضياه عن العلاقة بينهما والاصل فيه أن يكون معبرا عن حقيقة ما تم الاتفاق عليه بينهما ، ومع هذا قد تدخل بعض الحالات العملية الى أن يتم الاتفاق بين طرفى العقد على ادراج أمور بالمحرر لا تطابق الواقع ابتغاء تحقيق غاية نهما . ومن هذا القبيل أن يرفع المتعاقدان ثمن الأرض المبيعة حتى يتقاعس الجار عن المطالبة بأخذها بالشفعة ، وكم يهب ماله لاحد أولاده ويفرغ الهبة فى صورة عقد بيع ، كذلك من يصطنع مع آخر بتاريخ متأخر عقد بيع منقولات ابتغاء افلات بها من التنفيذ عليها جبرا . فكل ما أثبت فى المحررات بالامثلة السابقة يغير الحقيقة ، فهل يعد هذا تزويرا مستوجبا للعقاب ؟ وأساس البحث هو تعرف نطاق التغيير فى الحقيقة الذى يعتبر غشا فيتدرج تحت جريمة التزوير .

قد يتردد النظر بين وجهتين ، الاولى منهما اعتبار تغيير الحقيقة تزويرا فى كل الحالات لان من شأنه أن يمس بحقوق الغير ولو بطريق غير مباشر ، وتتسع عبارة القانون فى عموميتها لهذا التفسير دون أن يكون فيه خروج على النص (٦) . على أن هذا الرأى وان بدا منطقيا وظاهر الوجهة الا أن هناك مسألتين يجب أخذهما فى الاعتبار ، اولاهما أن العقد ملك لمتعاقدين لهما أن يتفقا بمطلق حريتهما على ما يريدان ادراجه به ولو جاء مغايرا للواقع مادامت مصلحتهما وفقا لتقديرهما تقتضى ذلك ، والا فاننا نضعهما فى الحرج بين اثبات الحقيقة وفيه ضرر لهما أو تغييرها فيلاحقهما قانون العقوبات (٧) . والمسألة الاخرى أن التزوير فى أساسه كذب فى محرر ، والمشرع لا يتدخل عادة بالنسبة الى الكذب الا حينما يصل الى درجة تمثل

(٦) راجع بلانش دراسات فى قانون العقوبات ج ٣ بند ٣٥ .

(٧) جارو عقوبات ج ٤ بند ١٣٧٦ .

خطورة على أمن المجتمع ونظامه وهو أمر منتف في الصورة المطروحة . هذا فضلا عن أن هناك من السبل التي ~~رسمها المثلثون~~ ما يمكن صاحب المصلحة من الدفاع عنها . وهذه هي وجهة النظر الأخرى التي تتفق ولا شك مع مفهوم التزوير في المحررات .

وقد عرضت عدة وقائع على القضاء اعتبر تغيير الحقيقة فيها تزويرا ، على أنه يلاحظ فيها أن التغيير قد تم بعد أن تعلق حق للغير بالعقود المحررة بين المتعاقدين . فقد قضى بأن تغيير حدود الأرض المبيعة وكميتها الحاصل باتفاق المتعاقدين في عقد بيع عندما يكون ثابت التاريخ ثبوتا رسميا والمراد من ذلك مع سوء القصد حرمان الغير من حقه في الشفعة ، يعد تزويرا في أوراق عرقية (٨) . وإذا عمد صاحب العقد العرفي إلى تغيير الثمن بعد أن أثبت تاريخ العقد بقصد الإضرار بالخزانة عد ذلك تزويرا في ورقة عرقية لاحتمال وقوع الضرر من هذا التغيير ، لأن من حق قلم الكتاب أن يستند في تقدير الرسوم إلى الثمن الوارد في العقد إذا رأى أن من مصلحة الخزانة الأخذ به (٩) . وإذا أثبت المتهم - وهو وكيل فرع لبنك التسليف الزراعي - بتواطئه مع آخر في استثماره من استثمارات البنك المعدة لأقراض المزارعين نقودا مقابل رهن محصولاتهم عنده ، أنه استلم على خلاف الحقيقة مقداراً من القمح وأدخله شونة البنك ليتمكن من قبض سلفة عليها فهذه جريمة تزوير منهما ، ولا يجدي هذا المتهم القبول بأن ما وقع منه ليس إلا من قبيل الصورية التي لا عقاب عليها ، فإن الإقرار الذي يكتبه المستخدم في حدود ما له من اختصاص على خلاف الحقيقة إضرارا بمخدومه بالزامه بأمر يعد تزويرا (١٠) .

ب - الاقرارات الفردية

يستعمل مصطلح الاقرارات الفردية للدلالة على الأحوال التي يكون فيها ما أثبت بالمحرر خاصا بالشخص ومتعلقا به وحده ، ولا يستطيع غيره أن يباشره بسبب المعلومات المتعلقة به . ومن هذا القبيل اثبات المدين لقدر الدين بما يقل عما في ذمته أصلا ، وتقديم اقرارات لمصلحة الجمارك أو

(٨) نقض ١٩٠٣/٥/٩ المجموعة الرسمية س ٤ ق ٩١ .

(٩) نقض ١٩٣٨/١٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٩٦ .

(١٠) نقض ١٩٤١/١/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٨٨ .

الضرائب فيها مخالفة للحقيقة ، والابلاغ عن ميلاد شخص أو وفاته على غير الواقع . وتغيير الحقيقة في القرارات الفردية قد يقع في محرر عرقي أو في ورقة رسمية .

وتقضى القاعدة العامة بأن لا يعد تغيير الحقيقة في القرارات الفردية تزويرا لأنها تخضع لمراقبة من صدرت لصالحه أو لفحص ومراجعة من قدمت له . فمن حرر الأقرار لصالحه يجب عليه أن يعنى بمراقبة صحة ما ورد به والا تحمل النتيجة وحده ، فليس من المقبول أو يبسط المشرع الحماية الجنائية حول كل أوجه نشاط الافراد في الحياة العادية . والحكمة واحدة بالنسبة الى القرارات الفردية المقدمة الى الموظفين العموميين ، لان مقتضى ان الوظيفة توجب عليهم مراجعتها والتحقق من مطابقتها للواقع وقد منحهم القانون السبل الموصلة لذلك . ونتيجة لهذا فانه في الحالات التي يستحيل فيها على الموظف أن يتحرى الحقيقة - وهي التي يعتبر فيها المقر في مقام الشاهد لانه المصدر الوحيد للمعلومات المطلوبة - يعتبر تغيير الحقيقة تزويرا ، وهو لا يكون الا بالنسبة للاوراق الرسمية ، ومن هذا القبيل الابلاغ عن المواليد والوفيات .

وقد أخذت محكمة النقض بهذه القواعد مقررّة أن تحرير المدين على نفسه سندا بالدين الذي في ذمته لدائنه لا يعدو أن تكون اقرارا فرديا من جانب محرره وهو خاضع في كل الاحوال لرقابة من حرر لمصلحته وهو الدائن ، وفي هذه اترقابة الضمانة الكافية للمحافظة على حقوق ذلك الدائن ، فان قصر هو في حق نفسه بأن أهمل مراقبة مدينه عند تحرير سند المديونية فلا يجوز له أن يستعدي القانون عليه بحجة انه ارتكب تزويرا في سند الدين بتغيير الحقيقة فيه ، اذ ليس فيما يقع من المدين من هذا القبيل شيء من معنى التزوير ذلك بأن تغيير الحقيقة في الاقارير الفردية لا يعد تزويرا الا في احوال خاصة كأن يكون المحرر رسميا ويكون مركز المقر فيه كمركز الشاهد ، لأن الحقيقة المراد اثباتها في ذلك المحرر الرسمي لا يمكن اثباتها فيه على وجهها الصحيح الا عن طريق ذلك المقر . في مثل هذه الاحوال يفرض القانون على المقر التزام الصدق فيما يثبتته في المحرر الرسمي ، فاذا غير الحقيقة في اقراره حق عليه العقاب باعتباره مزورا . ومثال ذلك ما يقع من الاقارير في دفاتر قيد المواليد والوفيات وقسائم الزواج والطلاق . فمن يقر كذبا في دفتر المواليد أن طفلا ولد له من امرأة وهي ليست أمه الحقيقية

عد مزورا ووجب عقابه على ما اقترفه من تغيير الحقيقة (١١) . والبول بأن
الاقراءات الفردية - على اطلاقها - لاقاب على تغيير الحقيقة فيها هو تقرير
قانونى خاطئ (١٢) . وأن الطلب المقدم لتسجيل ميلاد ساقط القيد لا يعدو
كونه مجرد اقرار فردى لا جناح على المقر اذا عمد الى الكذب فيما يشبهه من
بيانات فيه ، ولا يعد فعله تزويرا فى صحيح القانون وانما هى من قبيل
الدعوى التى تخضع للتحقيق والتى لا يعتبر انكذب فيها تزويرا (١٣) . وأن
المتفق عليه اجماعا أن تغيير الحقيقة فى مثل هذا الاقرار لا يعد من قبيل
التزوير فى القانون ، لان الاصل هو عدم اعتباره أو التعويل عليه الا بعد
التثبت من صحة بياناته ولانه ليس فيه نسبة أمر بعينه الى شخص آخر كما
انه لا يصلح أن يكون سندا يحتج به على الغير (١٤) .

٢ - المحرر

الشرط الثانى من شروط اركان المادى هو أن يقع التزوير فى محرر ،
والمحرر هو كل مكتوب ينتقل به الفكر من شخص لآخر . فقد أراد المشرع
أن يضمن الحماية على المحررات باعتبارها فى الغالب دليل اثبات لمعاملات
الأفراد ومصالحهم . وتمشيا مع هذه الحكمة لا توجد قيود خاصة أو شروط
معينة بالنسبة الى المحرر الذى يستوى فيه أن يكون عرفيا أو رسميا .

وكل مادة تصلح لاثبات الكتابة عليها يجوز أن يدخل عليها التزوير ،
فيمستوى ان تكون من ورق أو خشب أو جلد ، ومهما كان شكلها أو
مساحتها أو طريقة صنعها . ولا أهمية للمادة المستعملة فى الكتابة فسيان
كونها حبرا عاديا أو حبرا جافا أو مكتوبة بالقلم الرصاص ، وان كان هذا
قد يكون له أثره بالنسبة الى اثبات واقعة التزوير بذاتها فى بعض الصور .
وما دامت الكتابة قد أثبتت فى محرر فقد تكون مجررة بخط اليد أو على
الآلة انكابة أو مطبوعة فى مطبعة ، بل قد يكون المحرر كله مطبوعا وبه

-
- (١١) نقض ١٩٣٢/٦/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٦٣ ، ١٩٥٩/١٠/٢٦ احكام
النقض س ١٠ ق ١٧٢ .
- (١٢) نقض ١٩٦٧/٤/٢٥ احكام النقض س ١٨ ق ١١٣ .
- (١٣) استئناف عيسى الكويت ١٩٦٨/٦/١١ الطعن رقم ١٤٣ سنة ١٩٦٨ جناسيات
مستأنفة .
- (١٤) استئناف عيسى الكويت ١٩٦٨/٢/٢١ الطعن رقم ١٤ سنة ١٩٦٨ جناسيات مستأنفة .

بعض الفراغات التي تملأ بخط اليد أو بالآلة الكاتبة ٠٠ وإذا كانت الكتابة قد حرزت بخط اليد فلا يؤثر في صفتها كمحرر أن يكون الخط رديئا أو على درجة من الجودة ٠ وأية لغة تستخدم في المحرر لا تمنع من صلاحيته لأن يرتكب فيه تزوير ، وإنما يجب أن تكون اللغة موجودة فعلا وان تعذرت قراءتها بالنسبة الى بعض الافراد ٠ ويجوز أن يقع التزوير في بعض الرموز التي تعطى معاني معينة اذ أن من شأن التغير فيها اخراج المحرر عن المضمون الذي أريد له ، ومن هذا القبيل محو التأشير الوارد في تذكرة ترام واثبات غيره (١٥) ، وعلى هذا فالقطع المعدنية التي يتخذها بعض التجار أساسا للمحاسبة مع عمالهم لا تعد محررا ولا يعد العبث فيها تزويرا ٠

والصورة الغالبة أن يوجد المحرر أصلا ثم يقع التغير فيه ، ولكن يجوز أن لا يكون للمحرر وجود أصلا فيصطنعه المزور أى يقوم بإنشاء المحرر ابتداء ولا يمنع هذا من قيام جريمة التزوير ٠

ولا يشترط أن تكون الورقة التي يحصل التغير فيها سنداً مثبتاً لحق أو لصفة أو لحالة قانونية ، فكل محرر تغير الحقيقة فيه يصح أن يكون موضوعاً لجريمة التزوير متى كان التغير الذي حصل فيه ينشأ عنه ضرر أو احتمال ضرر للغير (١٦) ٠ ويتصور حصول التزوير في الرسائل البرقية أو التليفونية ، وفي الحالة الاولى قد يكون تغير الحقيقة في البرقية بمعرفة من قدمها الى الموظف المختص ، وقد يكون التغير من الموظف الذي أرسل البرقية أو الموظف الذي تلقاها بصرف النظر عن الطريقة التي تنتقل بها البرقية لأنها تنتهى في النهاية الى صورة المحرر ، والأمر واحد بالنسبة للرسائل التليفونية (١٧) ٠

وعلى أساس ما تقدم اذا نصب تغير الحقيقة على جزء من المحرر لا يعد كتابة فيه لا تقوم جريمة التزوير ٠ فقد قضى بأنه اذا وضع شخص صورته الشمسية على رخصة رسمية ليست له محل صورة صاحب الرخصة الحقيقية فهذا الفعل وإن كان يترتب عليه تغير حتمى في معنى الرخصة إلا أنه تغير غير مباشر لم يقع على نفس المسطور ولم يحصل باحدى

(١٥) الاسكندرية الابتدائية ١٩٢٧/٥/٢٩ المخاطة س ٨ ق ٣٢٨ ٠

(١٦) نقيض ١٩٤٣/٥/٣ مجوعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٧٨ ٠

(١٧) أحمد أمين س ١٨٩ ٠

انطرق المبينة في القانون للتزوير المادى اذ ان المتهم لم يمس كتابة الرخصة ولم يدخل عليها أى تغيير مادى ، فهو اذن تغيير من نوع خاص بعيد عما رسمه القانون في باب التزوير وتذلك لا يمكن اعتباره تزويرا جنائيا لعدم جواز التوسع في تأويل أحكام قانون العقوبات ، ولا يصح أن يقاس التغيير الذى يحصل بوضع صورة شمسية مكان أخرى بالتغيير الذى يحصل في علامة واردة بالمحرر أو في رقم أو ترقيم فيه اذ العلامات والارقام والترقيم ليست الا أجزاء من المحرر فالتغيير فيها تغيير في ذات المحرر ، أما الصورة الشمسية فلا يمكن اعتبارها جزءا من المحرر لانها ليست من نوع الكتابة المعروفة ولا يمكن ادخالها تحت نص من نصوص التزوير (١٨) . ويختلف الحال لو وضعت على الصورة بصمة ختم سواء أكان مزورا ام حقيقيا اذ تتوافر للورقة صفة المحرر .

وفي واقعة اسند فيها الى المتهم اصطناع صحيفة اقامة لمدة خمس سنوات في جواز سفر بأن دفع لآخر مبلغا من المال مقابل صحيفة من جواز سفر يتضمن تأشيرة الاقامة ثم الحق هذه الورقة بالجواز المضبوط ليوحى بأنها من الاصل من أوراقه ، قررت المحكمة أنه لما كان ما أتاه المتهم في هذا الشأن انه ضم الورقة التي تشمل تأشيرة الاقامة والحقا بجوازه ليوحى بأنها من صفحاته وكان التزوير لا يكون بغير الكتابة فكل فعل لا يعد منها لا يكون هذه الجريمة ، وكان التزوير بالاصطناع فضلا عن ذلك لا يقع الا اذا اصطنع الفاعل محررا ونسبه الى شخص لم يصدر منه ، وهو ما لم يتحقق في صورة هذه الدعوى فان دعوى التزوير بالاصطناع كما جاء في وصف التهمة لا يكون لها من سند في القانون (١٩) . وقضى بالبراءة في واقعة اسند فيها الى المتهم أنه ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو جواز سفر ، فأدخل تغييرا عليه بحذف بعض ألفاظه بأن نزع منه بعض الصفحات المثبت فيها ابعاده عن البلاد بقصد استعماله على نحو يوهم بأنه مطابق للحقيقة وكان المحرر بعد تغييره صالحا لان يستعمل على هذا النحو (٢٠) .

ولا يعد تزويرا تغيير الحقيقة الذى يحدث بقول أو فعل وان قام احتمال انطواء النشاط تحت نصوص أخرى في التجريم ، كجريمة الشهادة زورا

(١٨) نفس ١٩٢٤/١/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٨٧ .

(١٩) استئناف عليا الكويت ١٩٦٨/٦/٢٥ الطعن رقم ١٤٣ سنة ١٩٦٨ جناسيات

مستأنفة .

(٢٠) استئناف عليا الكويت ١٩٦٨/٦/٢٥ الطعن رقم ١٩٦ سنة ١٩٦٨ جناسيات

مستأنفة .

أو جريمة النصب أو تزيف المسكوكات . فإذا كانت الواقعة موضوع
الدعوى محصلها ان ادارة الجيش البريطانى قد اصدرت تصريحاً بدخول
المعسكرات البريطانية باسم زيد وسلم الى بكر بناء على تقديمه ايصال
تحقيق الشخصية الصادر باسم زيد ، فهذه الواقعة لا عقاب عليها باعتبارها
ورقة عرفية ما دام أنه ليس هناك اقرارات قبل أثبتت على غير الحقيقة فبى
أوراق أعدت لهذا الغرض (٢١) .

ولا يشترط للقضاء بالادانة فى جريمة التزوير أن يضبط المحرر أو أن
يكون مطروحا تحت نظر المحكمة عند الفصل فى الدعوى ، اذ تنطبق القواعد
المقررة للاثبات فى المواد الجنائية وتقوم اساسا على اقتناع القاضى واطمئنانه
الى حصول الواقعة بشرط أن يكون استخلاصه مستمدا من أوراق الدعوى
ومتفقا مع المنطق . فاتلاف الورقة أو انعدامها لاي سبب كان لا يبرر فى
حد ذاته القول بصفة عامة باستحالة تحقيق التزوير المدعى به اذ أن التزوير
ممكّن اثباته ولو كانت الورقة لم يعد لها وجود (٢٢) . وعدم وجود المحرر
المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير والامر فى هذا مرجعه
الى امكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته الى المتهم . وللمحكمة أن
تكون عقيدتها فى ذلك بكل طرق الاثبات ولها أن تأخذ بالصورة الشمسية
للورقة كدليل فى الدعوى اذا ما اطمأنت الى صحتها (٢٣) .

٣- طرق التزوير

رسم المشرع طرق التزوير فى المحررات وهى تجمع فى نوعين الاول
التزوير المادى والاخر التزوير المعنوى ، والفرق بين الاثنين يتمثل فى أن
أولهما يدرك بصورة مادية ملموسة بينما الاخر على العكس منه يكون قاصرا
على مضمون المخرر ، على أنهما يجتمعان فى كونهما يشملان على تغيير
للحقيقة (٢٤) . وطرق التزوير التى نص عليها ندرج كلها تحت مطلق

(٢١) نقض ١٩٥٢/٢/١٨ أحكام النقض س ٣ ق ١٨٤ .

(٢٢) نقض ١٩٤١/٥/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٢ . ١٩٥٢/٤/٢٩ أحكام
النقض س ٣ ق ٣٢٢ .

(٢٣) نقض ١٩٦٤/١١/٢٣ أحكام النقض ج ١٥ ق ١٣٧ . ١٩٤٣/١٢/٢٧ مجموعة القواعد
القانونية ج ٦ ق ٢٨٠ .

التعبير بتغيير الحقيقة الذي يعاقب عليه القانون . ولم يميز الشارع بين طريقة وأخرى من هذه الطرق بل سوى بينها جميعا فى الحكم (٢٥) .

ويكون اثبات انتزوير بأى طريق من الطرق التى نص عليها القانون ويخضع للقواعد العامة للاثبات فى المواد الجنائية فلم يرسم القانون طريقا خاصا لاثباته (٢٥ مكرر) وذلك بصرف النظر عن قيمة المال موضوع الجريمة (١١) . والعبرة فى ذلك بما تطمئن إليه المحكمة وهى لا تلزم قانونا بأن نعين خبيرا فى دعوى التزوير متى كان الأمر ثابتا لديها مما يقدم فى الدعوى من ادته أخرى (٢٧) . وليس فى القانون ما يمنع من اتخاذ الصور الشمسية أساسا للمضاهاة (٢٨) . والمحكمة غير ملزمة بالإطلاع على الإحراز ما دام المتهم لم يطلب منها ذلك (٢٩) . ومع ذلك قضى بأن اغفال المحكمة الإطلاع على الورقة محل التزوير عند نظر الدعوى يعيب إجراءات المحاكمة لأن إطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة فى جرائم التزوير يقتضيه واجبها فى تجميع الدليل الأساسى فى الدعوى على اعتبار أن تلك الورقة هى الدليل الذى يجعل شواهد التزوير . ومن ثم يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة فى حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويطمئن الى أن الورقة موضوع الدعوى هى التى دارت مرافعته عليها ، الأمر الذى فأت محكمة أول درجة إجراءه وغاب على محكمة ثانية درجة تداركه مما يعيب حكما بما يبطله ويوجب نقضه . ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد أشار الى إطلاع المحكمة على الصورة الشمسية للسند المدعى بتزويره لأن إطلاع المحكمة على تلك الصورة لا يكفى الا فى حالة فقد أصل السند المزور (٣٠) . ولا تنقيد المحكمة الجنائية عند نظرها لجريمة التزوير

(٢٤). استئناف مصر ١٨٩٩/١١/٢٣ المجموعة الرسمية س ١ ص ٤٣ .

(٢٥) نقض ١٩٥٥/٣/٢١ أحكام النقض س ٦ ق ٢١٨ .

(٢٥ مكرر) نقض ١٩٦٧/١/٩ أحكام النقض س ١٨ ق ٩ ، ١٩٦٨/٢/٥ س ٢٩ ق ٢١ .

١٩٦٩/١/١٢ س ٢٠ ق ١٤ .

(٢٦) نقض ١٩٦٩/١/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٥ .

(٢٧) نقض ١٩٦٧/٥/٩ أحكام النقض س ١٨ ق ١٢٢ .

(٢٨) نقض ١٩٥٠/٥/٢٩ أحكام النقض س ١ ق ٢٢٩ .

(٢٩) نقض ١٩٦٣/٢/٥ أحكام النقض س ١٤ ق ٢٢ ، ١٩٦٦/٢/١ س ١٧ ق ١٣ ،

١٩٦٦/٣/١٥ س ١٧ ق ٦٠ .

(٣٠) نقض ١٩٦٧/٤/٢٤ أحكام النقض س ١٨ ق ١٢٢ .

بالحكام الصادرة من المحكمة المدنية ، فاذا قضت الاخيرة برد وبطلان سند لتزويره ثم رفعت دعوى التزوير الى المحكمة الجنائية فعلى الاخيرة أن تقوم ببحث جميع الادلة التي تبني عليها عقيدتها في الدعوى . أما اذا اكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنت حكمها على ذلك دون أن تتحرى بنفسها أدلة الادانة فان ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب (٣١) . على أنه لا يوجد ما يمنع المحكمة من أن تأخذ في ادانة المتهم بتقرير خبير سبق تقديمه للمحكمة المدنية متى اطمأنت اليه واقتنعت به (٣٢) .

ونتكلم فيما يلي على نوعي التزوير

(أ) التزوير المادى

التزوير المادى هو الذى يتم فيه تغيير الحقيقة بشكل يمكن ادراكه بالحنس فى المحرر ، وهو بهذه المثابة يقتضى وجود المحرر ابتداء ثم يحدث فيه التغيير ، ومع هذا يتحقق التزوير المادى فى الصورة التى يخلق فيها محرر لم يكن له وجود من قبل ويعبر عنها بالاصطناع .

ويقع التزوير المادى فى صورة من اثنتين الاولى اصطناع المحرر والاخرى التغيير فى المحرر . ولم يجد المشرع داعيا للنص على التقليد كطريق من طرق التزوير المادى ، ذلك لانه يدخل حتما فى اصطناع محرر أو مجرد التغيير فيه ، والتقليد هو جعل الاتفاظ المراد ادخالها مشابهاة لمثبتها الصحيحة وهو أمر غير مشروط فى جريمة التزوير على ما سنرى .

١ - اصطناع المحرر

اصطناع المحرر معناه أنه لم يكن موجودا من قبل وانما خلق بكامله بتصرف من الفاعل بشكل يوحي بأنه صادر ممن نسب اليه . وهو بهذه الصورة قد يكون مطابقا لمحرر سابق صادر من شخص معين أى أنه تقليد لمحرر موجود فعلا ، كما يتحقق الاصطناع اذا لم يكن للمحرر أصل سابق

(٣١) نقض ١٩٦٧/٣/١٢ . احكام النقض س ١٨ ق ٢٧٧ ، ١٩٦٧/٣/٦ س ١٨ ق ٦٥ .

(٣٢) نقض ١٩٧١/١١/١ احكام النقض س ٢٢ ق ١٤٤ .

ليرسم على أساسه (٢٣) . وعلى أى من الصورتين لا يشترط أن يكون هناك تقليد فى الخط أو فى طريقة التحرير يصل الى حالة المطابقة أو فريبه منها . بل يكفي أن يدل المحور فى ظاهره على نسبته الى شخص معين . وبناء على هذا يستوى ان يكون متضمنا لتوقيع أو ختم أو بصمة أو لا يحمل أيا منها . وفى صورة التقليد لا يشترط أن يكون ذلك بشكل خاص أو بالغا حد الاتقان بحيث يصعب على الشخص الفنى تمييزه بل يكفي ان يكون التقليد بحيث أنه يكفل رواج الشيء المقلد فى المعاملة دون اقتضاء أى شيء آخر (٢٤) . ولا يلزم فى التزوير المعاقب عليه تمامه خفية أو استلزام دراية خاصة لكشفه، فيستوى أن يكون التزوير واضحا لا يستلزم جهدا لكشفه أو انه متقن مادام ان تغير الحقيقة فى كلتا الحالتين يجوز أن ينخدع به بعض الناس (٢٥) .

والاصطناع ينصب على محرر بكامله فهو ايجاد لمحرر من العدم يتضمن معنى معيناً ، ومع هذا فليس ثمة ما يمنع من أن ينصب الاصطناع على جزء من محرر أى خلق لجزء من محرر يمكن الافادة منه فيما بعد كمبدأ ثبوت بالكتابة . على أن هذا لا يعنى إضافة عبارات لمحرر قائم من الاصل لان هذا يدخل فى مضمون الطريقة الاخرى وهى التغير فى المحرر .

ومن التطبيقات العملية ما قضى به من أن يعاقب بعقوبة التزوير من يصطنع حكماً على أنه صدر من محكمة معينة ويضع عليه ختم هيئة أميرية (٢٦) . واصطناع شهادة إدارية والتوقيع عليها بأعضاء من ورى للهيئة وشيخ البلد المختصين بحكم وظيفتهما بتحرير الشهادات الإدارية لتقديمها الى اقسام التسجيل ذلك يعد تزويراً فى أوراق أميرية . ولا يغير من ذلك أن تكون الواقعة التى أثبتت فى الشهادة صحيحة اذ لا تزال ثمة واقعة غير صحيحة هى نسبة الشهادة كذا الى الموظف المختص بتحريرها واعطائها بذلك الصفة الرسمية (٢٧) . واذا رغب شخص فى استخراج شهادة

- (٢٣) الاصطناع باعتباره طريقاً من طرق التزوير المادى هو انشاء محرر بكامل أجزائه على غرار أصل موجود أو خلق محرر على غير مثال سابق ما دام المحرر فى أى من الحالتين متضمناً لواقعة يترتب عليها آثار قانونية وصالحاً لان يحتج به فى اثباتها (نقض ١٩٦٨/٥/٦ أحكام النقض س ١٩ ق ١٠٥ ، ١٩٧١/١٢/٢٧ س ١٩ ق ٢٠٠) .
- (٢٤) نقض ١٩٥٧/٥/٢٠ أحكام النقض س ٦ ق ١٤٢ .
- (٢٥) نقض ١٩٦٨/٥/٦ أحكام النقض س ١٩ ق ١٠٥ ، ١٩٦٤/١٢/٢٨ س ١٥ ق ١٧١ ، ١٩٧٢/٦/١٩ س ٢٣ ق ٢١٠ .
- (٢٦) نقض ١٩٣٧/٣/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٦٣ .
- (٢٧) نقض ١٩٤٥/٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٩٨ .

رسمية بتاريخ ميلاد ابنه فكلف عامل تليفون البلدة باستخراج هذه الشهادة فاستخرج نسخة من الاورنيك المعد لمثل هذه الشهادات ودون في صلبها بخطه البيانات اللازمة ووقع عليها بخطه بامضاءين مزورين نسبهما الى العمدة والى مفتش الصحة فهذا تزوير في أوراق رسمية (٣٨) . واذا كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم هي أن الطاعن وزملاءه قد اتفقوا مع مجهول على اصطناع قرار هدم منزل والتوقيع عليه بامضاء مزور لمهندس التنظيم وان مهندس التنظيم الذي زور امضاءه كان قد ندب للخدمة في دائرة القسم الذي يقع فيه المنزل الذي زور القرار بهدمه ، وان مظهر قرار الهدم يدل على أنه اصطنع على غرار القرارات الصحيحة فهذا يعد تزويرا في ورقة رسمية (٣٩) . ومجرد اصطناع المتهم سندا بدين له على آخر يعد تزويرا متى توافر باقى أركان الجريمة ولا يغير من ذلك أن يكون الدين الوارد بالسند صحيحا في الواقع ؛ إذ أن ذلك فيه تغيير للحقيقة من ناحية الطريقة القانونية التي تثبت الحقوق بها (٤٠) . فهو يخلق لإثبات دينه دليلا لم يكن له وجود الامر الذي يسهل الوصول الى حقه ويجعل هذا الحق أقل عرضه للمنازعة وهذا من شأنه الاضرار بالمدين (٤١) .

وقد بحثت الصورة التي يجمع فيها الشخص أجزاء سند مزقه صاحبه ويستفيد منه بعد هذا ، هل يعد هذا اصطناعا للمحرر أو لا تزوير في الأمر ؟ واختلف الرأي بين اثنين الاول يرى اعتبار الواقعة تزويرا تأنيضا على أن الفعل يعتبر انشاءا لسند لم يكن موجودا بسبب اعتدائه (٤٢) ؛ بينما ذهب آخر الى أن الأمر لا جريمة فيه فالسند لم يصطنع وهو في أصله صحيح (٤٣) .

٢ - التغيير في المحرر

يفترض التغيير في المحرر بداءة وجود المحرر ذاته ثم العبث به بصورة تعطى له مضمونا مغايرا للمضمون السابق على ذلك العبث . والتغيير في

(٣٨) نقض ١٩٥١/١٢/٢٤ أحكام النقض س ٣ ق ١٢٠ .

(٣٩) نقض ١٩٥٣/٤/١٣ أحكام النقض س ٤ ق ٣٤٦ .

(٤٠) نقض ١٩٤١/١٠/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٩٦ .

(٤١) نقض ١٩٤١/١١/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٠٨ .

(٤٢) جارسون م ١٤٥ بند ٢٨٩ .

(٤٣) جارو ج ٤ بند ١٣٦١ .

المحرر بوصفه طريقاً للتزوير المادى يرد على الورقة بعد تحريرها أثناء التحرير ، وقد ينصب على جزء من المحرر أو على المحرر كله على أن لا يصل الى صورة الاضطناع التى سلف الكلام عليها . وقد ذكر المشرع صور التغيير فى المحرر فى قوله فى المادة ٢١١ عقوبات « سواء كان ذلك بوضع امضاءات أو اختتام مزورة أو بتغيير المحررات أو الاختتام أو الامضاءات أو بزيادة كلمات أو بوضع أسماء أشخاص آخرين مزورة » . ولا شك أن هذه الصور قد وردت على سبيل الحصر ، وإن كانت قد أحاطت بغالبية الصور ومن ثم لا يمكن اتقياس عليها وعلى القاضى أن يبينها فى حكمة . وليس ثمة ما يمنع من أن يجتمع فى محرر واحد أكثر من صورة من الصور آنفة البيان .

وفيما يلي بيان لكيفية التغيير فى المحرر

(أ) وضع امضاء مزور

جاء ذكر هذه الطريقة فى قول المشرع وضع امضاءات أو اختتام مزورة ، هذا وتنبنى مراعاة ما تنص عليه المادة ٢٢٥ من قانون العقوبات من أن « تعتبر بصمة الأصبع كالامضاء فى تطبيق أحكام هذا الباب » . فالمشرع سوى بين الامضاء والختم والبصمة فكل منها تقوم فى الأصل دليلاً على صدور المحرر ممن نسب اليه . والامضاء هو التوقيع بخط اليد ، والختم يراد به بصمة ما يختتم به سواء شمل نموذجاً لتوقيع أو مجرد الاسم ، والبصمة هى للأصبع وهى من أكبر المميزات للأشخاص وتغنى فى كثير من الأحوال عن التوقيع بالختم (٤٤) .

ومجرد وضع الامضاء أو الختم أو البصمة ونسبته الى شخص معين كاف لتوافر هذه الصورة ، ومن أجل هذا لا يشترط التقليد أو المحافظة لما كان صحيحاً من تلك العلامات ويكفى أن يدل ظاهرها على صدورها من الشخص المسندة اليه . فالتزوير يقع بتوقيع الجانى على محرر بامضاء ليس له ، ولا يشترط اذا كان الامضاء لشخص حقيقى أن يقلد المزور امضاء المزور عليه بل يكفى وضع الاسم المزور (٤٥) ، ولو بطريقة عادية لا يقلد فيها ما دام

(٤٤) الاقصر الجزئية ٢٤/٢/١٩١٣ الشرائع س ٣ ق ١٧١ .

(٤٥) نقض ١١/٤/١٩٥٥ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٢٥٠ .

فصده الايهام بأن ذلك المحرر صادر عن ذلك الشخص المزور عليه (٤٦) . بل ان من ينتزع امضاء صحيحا موقعا به على محرر ويلصقه بمحرر آخر يرتكب تزويرا ماديا بطريقة تغيير المحرر لانه بفعلته انما ينسب الى صاحب الامضاء واقعة مكذوبة هي توقيع على المحرر الثاني (٤٧) . وفي حالة التوقيع بختم مزور لا يهم أن يكون التوقيع قد حصل بختم اصطنع خصيصا لهذا الغرض أو انه كان خلسة بالختم الحقيقي للشخص عليه . لأن المؤدى واحد وليس على المحكمة في الحالة الأخيرة أن تحقق كيفية حصول المتهم على الختم ما دامت قد اقتنعت من وقائع الدعوى وأدلتها بتزوير التوقيع (٤٨) . فيتوافر الركن المادى فى التزوير ما دام التوقيع لم يتم برضاء صاحبه (٤٩) .

ولكن هل يشترط أن يكون التوقيع لشخص موجود فعلا أم تقع جريمة التزوير حتى ولو كان الشخص الذى أسند اليه التوقيع موهوما ؟ هذا استسأول يثير امرين أولهما علاقته بمدى حجية الورقة للاثبات وما يترتب على هذا من وجود الضرر أو انتفائه ، والآخر التفرقة بين وقوع التزوير فى ورقة رسمية أو عرفية . أما بالنسبة للامر الأول فانه يتعلق بمبحثين آخرين هما صلاحية المحرر للاحتجاج به وتوافر الضرر من عدمه وهو ما نتناوله فيما بعد . أما عن الورقة الرسمية والورقة العرفية فقد ثبت قضاء محكمة النقض على اعتبار الواقعة تزويرا اذا اكتسبت الورقة صفة الرسمية . فالتوقيع على المحرر بامضاء مزور يعد تزويرا معاقبا عليه ولو كان الامضاء لشخص لا وجود له فى الواقع ، فمن اصطنع عريضه دعوى حجز ما للمدين لدى الغير ناسبا صدورهما الى شخص موهوم وقدمها بعد التوقيع عليها باسم ذلك الشخص الى قلم المحضرين فاعلنها فانه يكون قد ارتكب جناية التزوير (٥٠) .

أما اذا كانت الورقة عرفية فقد فرقت محكمة النقض بين صورتين ،

-
- (٤٦) نقض ١٩٣٥/٤/٨٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٥٦ . ١٩٤٤/٤/١٠ ج ٦ ق ٣٣٣ . ١٩٦٨/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ٤٧ .
- (٤٧) نقض ١٩٣٧/١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٧ .
- (٤٨) نقض ١٩٤٥/١/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٤٥ .
- (٤٩) نقض ١٩٥٥/٤/٨ مجموعة الرسمية س ٧ ق ٢ .
- (٥٠) نقض ١٩٣٦/١٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٦ . ١٩٥٠/١/٢ أحكام النقض س ١ ق ٧٤ .

الاولى اذا كانت الأوراق عرفية سندت أو عقود التزام فلا يوجد التزوير الا اذا كان نفس الشخص الصادر منه السند أو انعقد يمضيه باسم لا وجود له سواء أكان ذلك باسم خيالي مذكور في صلب الورقة أو غير مذكور فيه اسم ما ، بل كان الاسم مذكور في الامضاء فقط ، أو كان الاسم الخفي مذكور في الصلب والوهمي هو المذكور في الامضاء . ففي هذه الأحوال يكون من صدرت منه الورقة قد غش في المعاملة وأضر بمن تعامل معه اذا انتحل لنفسه اسما غير اسمه الحقيقي وغير اتوقع في الامضاء ليغر من السدين أو الالتزام اضرار بعميله . والصورة الأخرى اذا اصطنع انسان ورقة بدين أو التزام على شخص خيالي لمصلحه نفسه أو لمصلحه اى انسان آخر وامضى هذه الورقة باسم خيالي لا وجود له ، سواء أكان هذا الاسم خيالي مذكور في صلب الورقة أم غير مذكور فيه ، فان مثل هذه الورقة قد خلقت معدومة لان كل تعهد أو التزام يقتضى حتما وبطبيعة الحال وجود تعاهد نكون الورقة دليلا عليه ووجود متعهد هو احد طرفى العقد . فاذا كان العقد لا وجود له فى الواقع وكان المتعهد شخصا لا وجود له فى الواقع ، فالورقة - وهى الاداة اندالة على وجود هذا العقد وعلى التزام هذا الملتزم - هى ورقة يستحيل أن ينشأ عنها بذاتها وبمجرد اصطناعها جريمة يعاقب عليها القانون ، كل ما فى الأمر أن هذه الورقة اذا ادعى صانعها أنها حقيقة وقدمها للغير موهما اياه بصحتها وابتز منه شيئا من ثروته ، أو حاول بهذا الايهام أن يبتز شيئا من ثروته كان هذا الابتزاز أو محاولته الابتزاز نصبا أو شروعا فى نصب وسنيلته الايهام بواقعة مكدوبة ، أما الورقة ذاتها فلا يمكن قطعاً اعتبارها ورقة مزورة (٥١) .

والأصل أن توقيع الشخص لورقة من الأوراق يدل على أنه قد علم بمحتواها وافر ما ورد بها ، وهذا ما ينتهى الى معاملته على أساس ما ورد بها ، الأمر الذى توجبه طبيعة المعاملات واستقرارها والا لو قيل بالعكس لكان فى مقدور كل شخص أن يعمل على التخلص من الالتزام الذى وقع عليه . على أنه من الناحية الأخرى قد يحدث عمل أن يوقع الشخص على ورقة دون أن يكون عالما بمحتواها أو راضيا لما ورد بها ، ولا سيما فى الأحوال التى لا يعرف فيها الشخص القراءة والكتابة .

من أجل هذا يعتبر من طرق التزوير حمل شخص عن طريق التدليس

على وضع امضائه أو خاتمه أو بصمته على المحرر دون علم بمحتوياته أو دون رضا صحيح بها (٥٢) * ومن هذا القبيل أن يتلى على من يراد الحصول على توقيعه بيانات مغايرة لما حوته الورقة ، أو أن تدس الورقة بين أوراق أخرى يجرى التوقيع عليها عادة بدون مراجعة فيتم التوقيع عليها على هذا الأساس . وقضى بأنه يعد من قبيل الامضاء المزور الامضاء الصحيح متى حصل عليه التجاني بطريق المتاعنة ؛ كما إذا دس المحرر بين أوراق أخرى فوقعه المجنى عليه ضمن هذه الأوراق دون أن يلتفت إلى ما فيه (٥٣) . وإذا انتهز المدعى فرصة فقد بصر المجنى عليه وأمية الشهود وحصل على توقيع المجنى عليه بختمه مباغتة على عقد بيع عد ذلك تزويرا (٥٤) . والمسألة بعد هذا تتعلق بتوافر دليل الاثبات من عدمه .

ب - تغيير المحررات

في هذه الصورة توضع الفاظ مكان الفاظ أخرى على أن يتم هذا بعد تحرير المحرر ، وقد يسبقه حذف بعض الالفاظ بأية طريقة أو إضافة الفاظ أخرى على أن هذا ليس بشرط فمجرد التغيير وحده كاف لتوافر هذه الحالة ، ومثاله من يغير في حروف كلمة تغييرا طفيفا تعطى معنى آخر ، كالتغيير في لفظ خمس وجعله خمسين وهكذا .

ويستوى أن يقع التغيير على كلمات المحرر ذاتها أو على الامضاءات والاختتام الموجودة عليها .

وقد قضى بأنه متى كان الثابت بالحكم أن الأسماء المزورة التي وضعت
نهيته بشتة رة يركه ريم يجهتصم اءسمه كمه رة يركه ريم يجهتصم اءسمه
كمه يجهتصم اءسمه يركه ريم يجهتصم اءسمه كمه رة يركه ريم يجهتصم اءسمه
المطلع على الصورة أن هذه الأسماء موجودة بأصل الاخطار فانه يعتبر تغييرا
للحقيقة تتحقق به جريمة التزوير (٥٥) . ويعتبر تزويرا تغيير بعض أرقام

(٥٢) راجع نقض ١٩٠٥/٤/٨ المجموعة الرسمية س ٧ ق ٢ .

(٥٣) نقض ١٩٤٠/١/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٥١ .

(٥٤) نقض ١٩٢٧/٥/٢ الطعن رقم ٧١٤ سنة ٢٤ قضائية .

(٥٥) نقض ١٩٥٧/١/٧ أحكام النقض س ٨ ق ٣ .

الرسوم الموجودة على الأصل المأخوذة عنه هذه الصور الشمسية (٥٦) * ونغير اسم من سحب له اذن البريد (٥٧) *

ويدخل في مضمون تغيير المحررات حذف بعض الألفاظ الواردة بها ، أى استبعاد بعض الألفاظ المثبتة بالمحرر بما من شأنه أن يغير مضمونه ويجرى هذا بعد التحرير ، إذ لو تم أثناء كتابته لكانت الواقعة تروا من نوع التزوير المعنوي * وقد يكون الحذف للفظ واحد أو أكثر من لفظ وهو أمر لا أثر له فى توفر هذا الركن * ولا أهمية للطريقة التى يتم بها الحذف ، فقد يكون ذلك محوًا للكتابة أو شطبًا أو طمسًا لها ببقعة من الحبر ، ويكفى مجرد الحذف وحده دون اشتراط وضع كلمات أخرى بدلا من المحذوفة * وقد قضى بأن طمس الامضاء الصحيح الموضوع على العقد ووضع أختام بدلا منها لمنع مضاهاة الامضاءات على ورقه أخرى * ذلك عبث ماذى فى العقد يتوافر به التزوير لما فيه من تغيير لحقيقة الطريقة التى تم بها التوقيع على العقد (٥٨) * ومتى كان صاحب الحق فى اذن البريد - مرسله أو من أرسل اليه - قد أثبت فيه اسم المكتب الذى يجب أن يصرف منه فإن محو هذا الاسم ووضع اسم مكتب آخر بدله يكون تزويرا فى محرر رسمى (٥٩) *

واعدام جزء من المحرر - الذى يشمل التوقيع أو الالتزام - يعد أيضا من قبيل حذف الألفاظ * فلقد قضى بأن اعدام جزء من المحررات بقصد تغيير الحقيقة يعتبر تزويرا ، لأن كلمة تغيير الواردة فى باب التزوير تشمل المحو ، وهذا المحو يكون باعدام جزء من المحررات أو يكون بأية طريقة كانت (٦٠) * ولكن ما رأى بالنسبة الى اعدام المحرر كله هل يعتبر هذا تزويرا ؟ فى رأينا أن الفاعل يسأل عن جريمة اتلاف تأسيسا على أن حذف بعض الألفاظ يقتضى بقاء المحرر بذاته قائما ، وهو الأمر المنتفى فى حالة

(٥٦) نقض ١٩٣٥/٦/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٨٨ *

(٥٧) نقض ١٩٤٨/١١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٩٠ *

(٥٨) نقض ١٩٤٠/١١/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٤٨ *

(٥٩) نقض ١٩٤٧/١١/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٣٠ *

(٦٠) نقض ١٩٢٦/١٢/٦ المحاماة س ٧ ق ٤٦١ * الازالة كما تحدث بالمحو تحدث بواسطة مادة كيماوية ويصح أيضا أن تحدث بالقطع أو التمزيق لانه لا عبرة بالطريقة التى تستعمل للوصول الى ذلك ما دامت تؤدى الى احداث التغير المطلوب (نقض ١٩١٨/١/٥ الشرائع س ٥ ق ٤٤) *

الاتلاف . ويدخل فى معنى الاتلاف طمس جميع ما يحويه المحرر من عبارات
بأى مادة (١١) .

(ج) زيادة الكلمات

زيادة كلمات يراد بها كل ادخال للفظ أو ألفاظ على المحرر بعد
تحريره من شأنها أن تغير فى مضمونه لأن جوهر التغيير فى الحقيقة ينبغى أن
يكون متوافرا ، وعلى هذا اذا أضاف شخص بيانا لمبلغ الدين بالحروف وهو
تابت فى نفس الوقت بالارقام لا يعد هذا تزويرا ، لأنه رغم اضافة الألفاظ
فلا تغير للحقيقة . ولا يدخل فى هذا وضع امضاء مزور على المحرر ، إذ
ذكر المشرع هذه الصورة صراحة على ما سبق ، وعلى هذا لا يشترط التوقيع
على الألفاظ المضافة ، ويكفى أن توهم بأنها غير دخيلة على مضمون المحرر .
ويدخل فى مضمون زيادة الكلمات وضع اسماء لأشخاص آخرين لم تكن
مدرجة أصلا بالمحرر .

ولقد قضى بأن أى اثبات أو اضافة أية عبارة أو بيان مخالف للحقيقة
على ورقة ونسبتها الى موظف مختص لا يصدر مثل هذا البيان الا منه يعتبر
تغييرا للحقيقة فى محرر رسمى ويكفى لتكوين جريمة التزوير ولو كانت هذه
الاضافة غير موقع عليها من الموظف المختص ، إذ لا يشترط أن تكون العبارة
المضافة موقعا عليها ممن قصد المتهم نسبته اليه ، بل يكفى أن تكون مؤهمة
بذلك (٦٢) . وزيادة عدد الاشياء المطلوب استردادها فى عريضة دعوى استرداد
بعد تقدير الرسم عليها وبعد التأشير بذلك من الموظف المختص ودفع الرسم
فعلا (٦٣) . ويعد تزويرا اضافة شخص فى طلب عريضة دعوى استئناف
اسم شخص آخر بصفته مستأنفا ثانيا فى القضية ، ولو كان موضوع
القضية المستأنفة غير قابل للتجزئة وفيه تضامن جدي بين المستأنف الحقيقي
والشخص الذى أضيف اسمه فى عريضة الاستئناف (٦٤) .

(٦١) نقض ١٩١٨/١/٥ الشرائع نس ٥ ق ٤٤ السابقة الاشارة اليه .

(٦٢) نقض ١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ١٠٢ .

(٦٣) نقض ١٩٣٤/٦/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٨٥ ، ١٩٣٩/١/١٣ ج ٤

ق ٣٤٥ .

(٦٤) نقض ١٩٣٣/٦/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٤٦ .

(ب) التزوير المعنوي

يتضمن التزوير المعنوي كالتشأن في التزوير المادي تغيير الحقيقة ، على أنه ان كان التغيير الأخير يترك أثرا ملموسا يدل عليه فهو على العكس بالنسبة للتزوير المعنوي ، ذلك ان التزوير المادي يقع بعد تمام التحرر ، أما التزوير المعنوي فلا يكون الا أثناء اجراء ذلك التحرير ، وعلى هذا الأساس يقع التزوير من الشخص المكلف بكتابة المحرر . وقد عرض المشرع له في المادة ٢١٣ من قانون العقوبات في قوله « . . . غير بقصد التزوير موضوع السندات أو أحوالها في حال تحريرها المختص بوظيفته سواء كان ذلك بتغيير اقرار أولى الشأن الذي كان الغرض من تحرير تلك السندات ادراجه بها أو جعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها أو جعله واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها » .

فقد يعهد الى موظف أو غيره تحرير بعض الأوراق - والأصل فيه أن يثبت الحقيقة فيما يحرره ، سواء تلك اتى شهادتها بنفسه أو التي أراد صاحب المصلحة اثباتها على لسانه ، ومع هذا فإنه قد يثبت وقائع مغايرة لها أو يغفل اثباتها اطلاقا . ولا شك في أن هذا التصرف من جانبه يفقد المحرر المعنى الذي يفترض أن يعطيه فهو يغير فيه ومن ثم يعتبر تزويرا .

وقد توحى عبارات النص أن تصرف المكلف بالكتابة لا يكون الا بطريق ايجابى ، فان اتخذ موقفا سلبيا بأن أغفل اثبات بعض البيانات التي كان يتعين ذكرها لا تقع جريمة التزوير ، على ان هذا يفتح بابا للهرب من احكام القانون ويفقد الحماية التي ارادها المشرع للمحررات، ولهذا نجد أن محكمة النقض تقرر أن التزوير بطريق الترك يجب أن لا يقتصر النظر فيه على الجزء الذي حصل تركه بل ينظر الى ما كان يجب أن يتضمنه المحرر في مجموعه . فاذا ترتب على الترك تفسير في مؤدى هذا المجموع اعتبر الترك تغييرا للحقيقة (٦٤ مكرر) .

وقد أورد المشرع صورا ثلاثا لطرق التزوير المعنوي يتم فيها تغيير الحقيقة بواسطة من يتولى التحرير وأثناء قيامه بذلك بناء على اختصاص له ، وهى تغيير اقرار أولى الشأن ، جعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، جعل واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها . ويلاحظ أن الصورة الثانية يمكن أن تنطوى داخلها الصورتان الأخريان ، ومع هذا فقد عنى المشرع بذكرهما زيادة في الحيلة وملاحقة مرتكب التزوير حتى لا يحاول

الافلات من المساءلة • ويمكن وضع ضوابط تقريبية بين الصور الثلاث •
فيراد بتغيير اقرار أولى الشأن الذى كان الغرض من المحرر ادراجه به الحالة
التي يراد فيها اثبات التزام فى حق المزور عليه • وجعل واقعة غير معترف
بها فى صورة واقعة معترف بها أكثر ما يتحقق فيما يدلى به المتهم من أقوال •
وأخيرا فان جعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة يمكن أن يندرج تحتها
كل تغيير فى الحقيقة يتم أثناء التحرير غير ما ابتغاه أصحاب الشأن •

والأمثلة التي يقع فيها التزوير بهذه الطريقة عديدة ونذكر بعض
ما طرح منها فعلا على القضاء • من هذا القبيل أن يتقدم شخص الى أومباشي
البوليس طالبا تحرير مذكرة فى دفتر الأحوال عن شكوى فى جريمة فيغير
الأومباشي فى أقوال الشاكي أثناء اثباتها بالدفتر (٦٥) • وإذا كان الواضح
مما أثبتته الحكم أن المتهم (وهو وكيل مكتب بريد) لكى يستتر الاختلاس
الواقع منه لفق فى البيانات التي دونها فى الأوراق والدفاتر الخاصة بعملية ،
فزاد فى بيان عدد الطوابع والأذون وأوراق التمغة على ما هو موجود لديه
بالفعل منها وأنقص فى بيان النقدية المتحصلة ما يقابل تلك الزيادة اتنى
اثبتها ، فانه لا يقبل منه القول بأن عدم اثباته ما باعه هو عمل سلبي لا يقع
به تزوير ، اذ أنه بما وقع منه جملة يكون قد أثبت فى الأوراق والدفاتر
الواجب عليه أن يدون بها على صحة النقدية المتحصلة والباقى لديه من
الطوابع والأذون وأوراق التمغة لامكان مراجعة عمله ومراقبته فيه واقعة
مزورة فى صورة واقعة صحيحة (٦٦) • وإذا وكل الدائن الى المدين تحرير
ايصال بمبلغ قبضه ادائن من المدين أى أن ما كان مطلوبا من المدين فى هذه
الحالة هو أن يحرز على لسان الدائن اقرارا بقيمة ما قبضه من الدين ، فغير
المدين فى هذا الاقرار بأن أثبت فيه واقعة على غير حقيقتها بأن وصف مثلا
بالجنبيات المبلغ الذي دفعه الدائن بالقروش ووقع الدائن الاقرار والايصال
يغير أن يلحظ ما فيه من مخالفته للحقيقة فيعتبر هذا تزويرا بتغيير اقرار
أولى الشأن الذى كان الغرض من تحرير تلك السندات ادراجه بها (٦٧) •

وقد يقوم الشخص المكلف بكتابة المحرر باثبات ما كلف بكتابته تماما ،
بمعنى أن لا يحدث فيه أى تغيير ومع هذا تكون تلك البيانات التي أدرجت
فى المحرر مغايرة للحقيقة فهناك من البيانات ما يستقيه كاتب المحرر من
صاحب الشأن ، وهذا الأخير قد يعلى عليه بيانات كاذبة ، ولا شك فى اعتبار

(٦٥) نقض ١٩٤١/١٢/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣١٦ •

(٦٦) نقض ١٩٤٣/٥/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٨ •

(٦٧) نقض ١٩٣٢/١٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٦٩ •

المحرر على هذه الصورة مزورا * واذا أردنا تطبيق القواعد العامة في المسألة الجنائية نجد أن كاتب المحرر يعتبر فاعلا في جريمة التزوير ولا يمكن مساءلته لانتفاء القصد الجنائي ، على أن هذا لا يمنع من مساءلة من أملى البيانات باعتباره شريكا له في الجريمة (٦٨) *

ومما يتصل باستغلال حسن النية لدى المكلف بالكتابة وإملاء بيانات كاذبة عليه مع الإيهام بأنها صحيحة أن ينتحل الفرد شخصية آخر فيثبت هذه الأخيرة في المحرر ، ولا شك في أن هذا يعتبر تغييرا للحقيقة مستوجبا للعقاب إذا توافرت أركان التزوير الأخرى * ويستوى في هذا أن يكون الاسم المنتحل لشخص حقيقي أو لشخص موهوم ، فهو في الصورة الأولى يرتب الضرر قطعا وفي الأخرى يحتمل توافر الضرر بما يفقده من ثقة في المحرر * على أنه ينبغي التنبيه إلى أن الاسم الذي يشتهر به الشخص يتساوى مع اسمه الحقيقي لأن كلا منهما يعتبر إسما له ، على أن الاسم الحقيقي قد يعتبر غير حقيقي إن دلت ظروف الواقعة على أن الفاعل أراد الإيهام بأنه شخص سمي له * فيرتكب تزويرا من ينتحل اسم شاهد في قضية مطروحة أمام القضاء ويدلي بشهادته في محضر الجلسة بالاسم المنتحل (٦٩) * ومن تتسمى أمام المأذون باسم الزوجة (٧٠) * ومن يدخل الامتحان بذلك طالب آخر ويتسمى باسمه في كل الإجراءات الرسمية السابقة على الامتحان من تحرير طلب ودفع رسم وفي أوراق الامتحان ومحاضر جلسات لجنة الامتحان (٧١) * ومن يدعى أنه مسلم وهو مسيحي ويعقد زواجا على مسلمة ويتسمى في وثيقة الزواج باسم غير اسمه الحقيقي (٧٢) * وقد يوقع الشخص على المحرر في حالة انتحال اسم الغير فيكون فعله تزويرا بالطريقين المادي والمعنوي على أن هذا لا يمنع من اعتبار الفعل تزويرا حتى في حالة عدم التوقيع *

(٦٨) إذا كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه مثل أمام المحكمة المدنية وانتحل صفة ليست له بادعائه كذبا الوكالة عن المدعى عليهم بموجب توكيلات ذكر أرقامها وتبين أنها منقطعة الصلة تاما بموضوع النزاع ولا تخول الحضور أمام المحكمة وتمثيلهم في الدعوى فأثبت كاتب الجلسة حضوره بتلك الصفة بمحضر الجلسة فإن في هذا ما يكفي لتوافر أركان جريمة الاشتراك في ارتكاب التزوير في محرر رسمي التي دين بهما المتهم (نقض ١٩٦٧/٦/١٢ أحكام النقض س ١٨ ق ١٥٧) *

(٦١) نقض ١٩٣٨/٦/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٤ *

(٧٠) نقض ١٩٤٤/٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٠٦ *

(٧١) نقض ١٨٩٧/٢/٧ القضاء س ٤ ص ١٩٦ *

وقد أثير البحث بالنسبة الى ما يجرى عادة من تغيير المتهم لاسمه فى تحقيق جنائى يجرى ضده ، ذلك أنه فى هذا الموقف يسلك كل سبيل يوصله الى رفع الاتهام من على عاتقه وأول ما يتبادر الى ذهنه هو التجهيل بشخصيته فيذكر اسما ليس له ، وقد لا يكون هذا الاسم لشخص موجود فعلا وقد يكون لصاحب الاسم وجود ولكن المتهم لا يعلم به أو حتى اذا علم به فقدورد الاسم الى ذهنه عفوا دون أن يتمثل صاحبه فى ذاكرته وأخيرا فانه قد يعرف صاحب الاسم ويهدف الى تحويل اتجاه الاتهام اليه أو لا يقصد الى ذلك . ووجه اندقة فى الأمر أن المتهم فى موقف توجب العدالة أن يمكن من كل سبل الدفاع كيفما كانت ، على أنه مع التسليم بهذه القاعدة ينبغى أن لا يؤدي الأمر الى الاضرار بآخرين . وعلى هذا لا يعد تسمى المتهم فى تحقيق باسم غير اسمه تزويرا الا فى الصورة التى يكون فيها الاسم لشخص معين يعرفه المتهم وقت أن أدلى به .

ومع هذه القاعدة التى تملئها العدالة وحقوق الدفاع أخذ بها القضاء ، فقضى بأن محاضر التحقيق قد تصلح دليلا يحتج به فى اثبات شخصية من يسألون فيها فان أسماء هؤلاء تعد من البيانات الجوهرية فى المحضر ، فاذا ما حصل التغيير فيه بانتحال الشخصية صبح عد ذلك تزويرا فى ورقة رسمية . وما قد يقال فى هذا انصدد من أن تغيير المتهم اسمه فى محضر التحقيق يدخل فى عداد وسائل الدفاع التى له بوصف كونه متهما أن يختارها لنفسه ، ذلك لا يصح اذا كان المتهم قد انتحل اسم شخص معروف لديه ، لأنه فى هذه الحالة كان ولا بد أن يتوقع أن هذا من شأنه الحاق الضرر بصاحب الاسم المنتحل بتعريضه اياه لاتخاذ الاجراءات الجنائية قبله . كذلك لا يقبل فى هذه الحالة التمسك بانتفاء القصد الجنائى قولا بأن المتهم انما كان همه التخلص من الجريمة المنسوبة اليه ، فانه لا يشترط فى التزوير أن يقصد الجنائى الاضرار بالغير بل يصح العقاب ولو كان لا يرمى الا الى منفعة نفسه ، وكذلك لا يجدى المتهم أن يكون قد عدل وذكر الحقيقة قبل انتهاء التحقيق فان العبدول لا يجدى رفع المسئولية بعد وقوع الفعل (٧٢) .

(٧٢) نقض ١٩٢٣/١٢/٤ المحاماة س ٤ ق ٥٥٢ .

(٧٣) نقض ١٩٤٨/١١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٧٢ ، ١٩٦٢/٥/٢٢ احكام

النقض س ١٣ ق ١٢٥ .

٤ - الضرر

الأصل فى تجريم المشرع لبعض الأفعال أنه يرى فيها من الخطورة ما يمثل ضررا بالجماعة ، فيقرر العقاب الذى يراه مناسبا ومن شأنه أن يحمل الفرد عن طريق الجريمة . وهذه القاعدة هى التى اتبعها المشرع بالنسبة الى التزوير اذ يفترض للعقاب عليه أن يكون من شأنه احداث ضرر ما والا فلا محل لتجريمه .

والنتيجة المنطقية لهذه القاعدة أنه حيث يوجد تغيير فى الحقيقة ، ولكن لا يترتب عليه ضرر لا تقوم الجريمة ، فليس من المصلحة أن يلاحق المشرع كل تصرف مناف للسلوك السليم بالعقاب متى كان لا يترتب ضررا ، وقد يكون هناك طريق آخر يمكن الالتجاء اليه فى مواجهة ذلك التصرف غير انجزاء الجنائى . وعلى هذا اذا كان التغيير الحاصل فى ورقة عرفية مدعى بتزويرها من شأنه أن يعدم ذاتية الورقة وقيمتها فهذا التغيير لا يصح اعتباره تزويرا مستوجبا للعقاب اذ لا يمكن أن يترتب عليه ضرر ما (٧٤) . واذا اتهم شخص بتزوير فى عقد بيع باضافة عبارة اليه وكانت العبارة المزیدة مظاهر لتزويرها بحيث لا يمكن أن تجوز على من اراد خدعهم بها وكانت هذه العبارة المضافة عديمة الجدوى فى الواقع اذا لم يكن فى الامكان أن تزيد فى قيمة العقد شيئا من حيث جعله صالحا لاثبات الواقعة المزورة فمثل هذا التزوير المفضوح من جهة والعديم الجدوى من جهة أخرى لا عقاب عليه (٧٥) . ويلاحظ بالنسبة الى هذا الحكم الاخير أنه قد تعرض لصوره التزوير المفضوح وهو بطبيعة الحال لا يمكن أن يترتب عليه أى ضرر .

وعلى هذا الاساس ان كان المحرر مقرررا لحق ثابت قانونا انتفى الضرر المشترك فى جريمة التزوير . فاذا حرر الزوج عقد بيع لزوجته يوم زواجه ليكون تأمينا للمهر الذى حرر به سنداً على حدة ثم دفع المهر وأخذ عنه مخالصة ولكن الزوجة لم تقبل بيع الاطيان اليه ثانية فحرر عقد بيع منها اليه ، فلا يكون مرتكباً لجريمة التزوير قانونا لانه لم يفعل سوى تقرير حقيقة واقعة ثبتت للمحكمة صحتها وكان حسن النية فيما فعل ولم ينتج عن

(٧٤) نقض ١٩٣٣/٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٩٢ .

(٧٥) نقض ١٩٣٣/١١/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٥٤ .

بعله ضرر أو احتمال حصوله (٧٦) .

وما دامت اتغاية من العقاب على التزوير هي حماية الثقة التي يمنحها المحرر فإن أثر توافر الضرر يستوى فيه أن يكون واقعاً على شخص من أسند إليه السند المزور أو أى شخص آخر ، فالمشرع يكتفى بصلاحية المحرر لأن يستعمل على النحو المزور ، وعلى هذا قضاء النقض (٧٧) .

وجريمة التزوير من الجرائم الوقتية بمعنى أنه ينبغي توافر شروطها وقت النشاط الذي يباشره الجاني ، فالضرر ينظر فيه وجوداً أو عدماً وقت وقوع فعل تغيير الحقيقة من الجاني (٧٨) . فإذا رأى أن الضرر كان وقت مقارفة الجريمة محتمل الوقوع ولم يكن مستحيل التصور وكانت الأركان الأخرى متوافرة في ذلك الوقت كان فعل التزوير مستحق العقاب مهما طرأ بعد ذلك من الظروف التي يمكن أن تحول دون وقوع الضرر أو تمتع احتمال وقوعه ، لأنها إما أن تكون قد وقعت بأسباب خارجه عن ارادة الجاني فلا يمكن أن يكون لها أثر في محو جريمته ، وإما أن يكون الجاني نفسه هو الذي أراد أن يتلافى الأمر ويحول دون وقوع الضرر أو يصلح ما أفسده بسابق فعله ، والمتفق عليه في هذه الصورة أن فعل الجاني اللاحق لا يمكن أن يمحو سابق جرمه وبخاصة في جريمة التزوير حيث يكفي فيها أن يكون ركن الضرر وقت ارتكابها محتمل الوقوع مجرد احتمال (٧٩) . فإذا اتهم شخص بأنه ارتكب تزويراً في سند دين بأن غير تاريخ الاستحقاق ثم سدد الدين للمجنى عليه قبل تقديم انفضية للجلسة فلا أهمية لهذا التسديد بعد ارتكاب جريمة التزوير فعلاً (٨٠) . ويعاقب على التزوير ولو وافق صاحب الأمضاء

(٧٦) نقض ١٩٢٢/١٢/٤ المجموعة الرسمية س ٢٦ ق ١٠٩ .

(٧٧) نقض ١٩٦٦/١٢/٥ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٢٧ . فمجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفى باحدى الطرق المبصوح عليها في القانون يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير ، سواء كان المزور عليه أم أى شخص آخر ، ولو كان هذا الضرر محتملاً ، وتقدير ذلك من علاقات محكمة الموضوع متى كان سائفاً وهو ما لا يحتاج الى تدليل خاص متى كانت مكونات الحكم تشهد على توافره (نقض ١٩٦٨/٥/٢٧ أحكام النقض س ١٩ ق ١٢٣ ، ١٩٦٨/٢/٢٠ س ١٩ ق ٤٧ ، ١٩٧١/١١/١٧ س ٢١ ق ٢٣٠ ، ١٩٣٦/٢/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٤٧ ، ١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٧ .

(٧٨) نقض ١٩٦٥/٢/١٥ أحكام النقض س ١٦ ق ٢٩ .

(٧٩) نقض ١٩٣٣/٥/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٢٦ .

(٨٠) نقض ١٩٣٣/٦/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٣٦ .

بعد تحرير امضائه على ما جاء بالشكوى (٨١) . ومتى وقع التزوير أو الاستعمال فإن التنازل عن السند المزور ممن تمسك به في الدعوى المدنية المرددة بين طرفيها لا أثر له على وقوع الجريمة (٨١ مكرر) .

والضرر نوعان مخقق ومحتمل الوقوع ، ولا شك في أنه في انصورية الاولى يكفي للعقاب على التزوير وهو الحال أيضا في حالة الضرر المحتمل . ذلك أن طبيعة جريمة التزوير تقتضي ذلك ، فتغيير الحقيقة في محرر يكون بقصد استعماله في أمر معين بعد ذلك التزوير ، وهذا الاستعمال قد يحدث وقد لا يتم أي أنه محتمل ، والثقة الواجب توافرها في المحررات تجعل هذا الاحتمال كافيا لتقرير العقاب (٨٢) . ولذا نقضت محكمة النقض حكما قضى بأن استعمال الاوراق المزورة شرط في العقاب على التزوير (٨٢) .

وقد سبق القول بأن تغيير المتهم لاسمه في تحقيق جنائي لا يعد تزويرا على أن لا يكون هذا انتحالا لاسم شخص معروف لديه والا وجد احتمال الاضرار بالآخر ، ومن غير المقبول حماية المتهم الى الدرجة التي قد يضر فيها بالغير . فاذا كان محضر البوليس صالحا لان يحتج به ضد من ينتحل اسمه فيه ، فإن تبرئة من ينتحل اسم شخص معروف له في محضر تحقيق على أساس عدم حصول ضرر بالفعل للشخص المنتحل اسمه اعتبارا بأنه لا يكفي في هذه الحالة احتمال حصول الضرر يكون قد أخطأ في القانون (٨٤) .

ويستوى في اشتراط أن يكون الضرر محققا أو محتمل الوقوع ان تكون الورقة المزورة عرفية أم رسمية (٨٥) . فالتوقيع على شكوى في حق انسان بامضاء لغير مقدمها للايهام بأنها مقدمة من صاحب التوقيع من شأنه الاضرار بصاحب التوقيع وبالمشكو ، ذلك لان الشكوى الخالية من التوقيع ليس لها أثر الشكوى الموقع عليها بامضاء شخص معين والشكوى الموقع

(٨١) نقض ١٩٤٣/٥/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٧٨ .

(٨١ مكرر) نقض ١٩٧١/١١/١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٤٤ .

(٨٢) نقض ١٩٦٥/٢/١٥ أحكام النقض س ١٦ ق ٢٩ ، ١٩٦٦/١٢/٥ س ١٧ ق ٢٢٧ .

(٨٣) نقض ١٨٩٧/١٢/١١ القضاء س ٥ ص ٦٤ .

(٨٤) نقض ١٩٤٩/٢/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٠٧ .

(٨٥) نقض ١٩٤٤/٣/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣١٨ ، ١٩٧١/١٢/٢٧ .

أحكام النقض س ٢٢ ق ٢٠٠ .

عليها يختلف تأثيرها عند من يطلع عليها باختلاف صاحب التوقيع (٨٦) .
والفرق في الضرر بين المحرر العرفي والمحرر الرسمي يرجع الى
وجوب اقامة الدليل عليه أن جقياً أو احتمالياً في حالة المحرر العرفي ،
وهو متوافر دائماً بالنسبة الى المحرر الرسمي ، على أنه لا يشترط أن يكون
العلم بالضرر علماً واقعياً فعلياً ، بل من المتفق عليه أنه يكفي لامكان القول
بتوافر هذا العنصر أن يكون في وسع الجاني أن يعلم من شأن تغييره
للحقيقة أن يترتب عليه ضرر سواء علم ذلك فعلاً وتصور الضرر مشخصاً
أمام بصيرته أم لا . ولا يقبل من الجاني أن يعتذر بعدم ادراكه وجه الضرر
بل من واجبه عند مقارفته تغيير الحقيقة أن يقلب الامر على كل وجوهه وأن
يتروى ويتبصر فيما قد يمكن أن يحدث من الضرر من أثر فعله ، فان قصر
في هذا التوجب فان تقصيره لا يرفع عنه المسؤولية (٨٧) . ومن المستقر عليه
قضاء أن مجرد تغيير الحقيقة في الورقة الرسمية يتحقق به ركن الضرر ،
وكل عبث بها يقلل من الثقة والاحترام الواجبين لها قانوناً (٨٨) . وهذه
الخاصية التي للضرر في الأوراق الرسمية جعلت محكمة النقض تعبر عنه
بأنه ضرر اجتماعي يقلل من الثقة في الأوراق الرسمية (٨٩) للفرقة بينه
وبين الضرر الذي يلحق الافراد ويطلق عليه الضرر الفردي أو الخاص .

ويستوى أن يكون الضرر الناشئ عن التزوير مادياً وأدبياً ، والاول
هو الذي يصيب ثروة الشخص ومثاله تزوير مستند دين لاقتضائه قضاء ،
أما الآخر فلا يؤدي الا الى المساس بالنواحي الاعتبارية للشخص ومن هذا
القبيل التوقيع باسم لشخص معين على شكوى على ما سبق بيانه .

وتقدير الضرر وجوداً وعدمه محققاً أو احتمالياً أمر يقدره القاضي

-
- (٨٦) نقض ١٩٤٣/٥/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٢٧ .
(٨٧) نقض ١٩٣٣/٦/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٤٩ .
(٨٨) نقض ١٩٣٧/١/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣١ ، ١٩٥١/٥/١٠ أحكام
النقض س ٢ ق ٣٨٩ ، ١٩٥٣/١/١٢ س ٤ ق ١٤٢ .
(٨٩) نقض ١٩٤٤/٤/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٣٨ . وتحقق جريمة
التزوير في الأوراق الرسمية ولو لم ينتج عنها ضرر يلحق شخصاً بعينه (نقض ١٩٦٦/١٢/١٩
أحكام النقض س ١٧ ق ٢٤٣) ، لأن هذا التغيير ينتج عنه حتماً حصول ضرر بالمصلحة العامة
اذ يترتب عليه العبث بالورقة الرسمية والنقض مما لها من قيمة في نظر الجمهور باعتبارها مما
يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ به (نقض ١٩٦٨/٦/١٠ أحكام النقض س ١٩ ق ١٣٧ ،
١٩٦٨/٣/٢٥ س ١٩ ق ٦٧ ، ١٩٦٧/٦/١٩ س ١٨ ق ١٦٧) .

مما يطرح عليه من وقائع كل دعوى (٩٠) : على أن يكون رأيه مبنيا على ما جاء بأوراق الدعوى ومتفقا مع المنطق والمعقول (٩١) . ولا يشترط لصحة الحكم بالادانة أن يكون صريحا في بيان توافر ركن الضرر بل يكفي أن يكون ذلك مستفادا من مجموع عباراته (٩٢) . فإذا كانت الورقة عرفية تعين على المحكمة أن تبين في حكمها ما إذا كانت لها قيمة قانونية أم هي لا يمكن أن يترتب عليها أي أثر قانوني أو ضرر لحد (٩٣) . أما الورقة الرسمية فيكفي فيها أن يبين الحكم أن الورقة التي حصل فيها التزوير من الاوراق الاميرية ، فان هذه الاوراق من شأن كل تغيير لحقيقة فيما أعدت لاثباته حصول الضرر بأضعاف الثقة بها وبقوتها التدليلية باعتبارها ذات طابع خاص تحمل بذاتها الدليل على صدق ما دون فيها من جانب الموظف العمومي الذي حررها (٩٤) .

حجية المحررات

يشير اشتراط الضرر في التزوير التساؤل عما إذا كان توافره يتطلب أن تكون للمحرر حجية خاصة بمعنى أنه يمكن الاستناد اليه بالنسبة لحق من الحقوق (٩٥) ، ويستتبع هذا تعرف أثر بطلان المحرر أو قابليته للإبطال في توافر أركان جريمة التزوير .

وفي صدد السؤال الاول سبق القول بأن قيام الضرر أو انتفائه مسألة يقدرها القاضي من واقع ما يطرح عليه وأنه يكفي في الضرر أن يكون محتملا فلا يشترط أن يكون محقق الوقوع ، ويؤدي هذا الى الاستغناء عن جعل

(٩٠) نقض ١٩٦٧/٥/٩ أحكام النقض س ١٨ ق ١٢٢ .

(٩١) نقض ١٩٥٥/١١/٢٩ أحكام النقض س ٦ ق ٤١٣ .

(٩٢) نقض ١٩٦٤/٥/٢٥ أحكام النقض س ١٥ ق ٨٥ ، ١٩٤٠/٥/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١١٥ ، ١٩٦٧/١/٢٣ أحكام النقض س ١٨ ق ١٦ ، ١٩٧١/١٢/٢٧ س ٢٢ ق ٢٠٠ ، ١٩٧٤/١٢/١٦ س ٢٥ ق ١٨٨ .

(٩٣) نقض ١٩٣٢/٥/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٥٥ . متى كان الحكم المطعون فيه لم يورد الأدلة التي استخلص منها مخالفة البيانات الواردة في الأوراق المقبول بتزويرها للحقيقة ولا ما يستفاد منه وقوع ضرر أو احتمال وقوعه وقت مقارفة جريمة التزوير المحرر العرفي المسندة اليه فانه يكون معيبا (نقض ١٩٦٨/٢/٢٦ أحكام النقض س ١٩ ق ٥١) .

(٩٤) نقض ١٩٤٥/١١/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤ ، ١٩٦٨/٥/٦ أحكام

النقض س ١٩ ق ١٠٥ ، ١٩٧١/١/١١ س ٢٢ ق ١٢ .

(٩٥) راجع نظرية جازو في ركن الضرر في جرائم التزوير ج ٤ ق ١٣٦٤ .

حجية المحرر الخاصة فى الاثبات مقياسا لتوافر الضرر أو انتفائه * على أنه تنبغى هنا مراعاة التفرقة بين المحررات العرفية والمحررات اترسمية ذلك أن تغيير الحقيقة فى المحررات العرفية - على ما سبق القول - قد لا يرتب ضررا اطلاقا ولو محتملا ، وهو حينئذ يغير من صلاحيته لان يتخذ دليلا لمن أراد الاستناد اليه (٩٦) .

ويختلف الامر بالنسبة الى المحررات الرسمية ، فقد قلنا ان الرأى السارى هو اعتبار أى تغيير فيها مرتبا بضرر على أساس أنه يفقد الثقة الواجب توافرها فى المحرر ، الامر الذى كان يستتبع بدوره عدم بحث مدى حجية الورقة للاستعانة بها كمستند * ولكن هذا الرأى على اطلاقه كشف عن نتائج غير مقبولة من الناحية العملية ، ذلك أن هناك من التغيير فى بعض بيانات المحرر مالا يؤثر فيه اطلاقا ولا يفقد الثقة فى المحرر وباقى البيانات المدرجة بالمحرر هى التى أريدت منه وما عداها فلا يعدو استكمالا لاطار خارجى لا يؤثر فى الجوهر * وهذه المسألة هى التى دعت قضاء النقض الى أن يفرق بالنسبة الى بيانات المحرر بين الجوهرية منها وغير الجوهرية ، وعرف الاولى بأنها التى أعد المحرر لاثباتها فيه والتغيير فيها هو الذى يوفر التزوير ، أما البيانات الاخرى فهى غير جوهرية وتغيير الحقيقة فيها لا يعد تزويرا (٩٦ مكرر) * وأكثر الصور العملية التى أثير فيها هذا البحث هو عقده الزواج .

فقد قضى بأن التزوير فى المحررات لا تكتمل أركانه الا اذا وقع تغيير الحقيقة على بيان مما أعد المحرر لاثباته ، ومناطق العقاب على التزوير فى وثيقة الزواج هو أن يقع تغيير الحقيقة فى اثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك ، والقول بأن الزوجة بكر لم يسبق لها الزواج يستوى فى النتيجة مع القول بأنها مطلقة طلاقا يحل به العقد الجديد ،

(٩٦) تغيير الحقيقة فى محرر بوضع امضاء مزور يعد تزويرا ماديا اذا كان المحرر صالحا لان يتخذ أساسا لرفع دعوى أو مطالبة بحق وكان من الممكن أن يترتب عليه ضرر بالغير (نقض ١٩٦٤/٣/٢٢ أحكام النقض س ١٥ ق ٤٢ ، ١٩٦٤/٥/٢٥ ق ٨٥) *
(٩٦ مكرر) لا يكفى للعقاب أن يكون الشخص قد قرر غير الحقيقة فى المحرر ، بل يجب أن يكون الكذب قد وقع فى جزء من أجزاء المحرر الجوهرية التى من أجلها أعد المحرر لاثباته (نقض ١٩٧٤/١٢/٨ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٧٨) *

فالأمران يلتقيان مع الواقع في الدلالة على خلو الزوجية من الموانع الشرعية عند العقد (٩٧) . وحضور المتهم أمام المأذون وتقريره أن زوجته خالية من الموانع الشرعية على خلاف الحقيقة مع علمه بذلك يعد تزويرا (٩٨) . والشهاد بالطلاق معد أصلا لاثبات الطلاق بالحالة التي وقع بها كما اثبتته المطلق وبفساد الألفاظ التي صدرت منه وغير معد لاثبات حالة الزوجية من حيث الدخول أو عدم الدخول ، وهذا البيان غير لازم في الاشهاد لان الطلاق يسمح شرعا بكونه فهو ادعاء مستقل خاضع لتتمحيص والتثبيت وليس - حتى ان ذكر في الاشهاد - حجة على الزوجة ولا يؤثر في حقوقها الشرعية التي لها ان تطالب بها أمام القضاء (٩٩) . وتغيير الحقيقة في دفتر المواليد في اسمى والذى الطفل أو احدهما يعد في القانون تزويرا في ورقة رسمية لوروده على بيان مما أعد دفتر المواليد لتدوينه فيه مهما يكون مدى حجية هذا الدفتر في اثبات نسب الطفل (١٠٠) .

المحررات الباطلة والقابلة للبطلان

يحدث أحيانا أن يكون المحرر الذي أدخل عليه التغيير مشوبا بعيب يبطله من أساسه أو يؤدي الى ابطاله بإجراءات لاحقة ، فهل يؤثر هذا أو ذاك في قيام جريمة التزوير ؟ واضح أن هذه المسألة مرتبطة بصلاحيات المحرر للاحتجاج به أو التمسك به من صاحب المصلحة ، ورأينا أن ضابط العقاب هو توافر انضرار حقيقة أو محتملا وقت وقوع التغيير في المحرر ، وهي القاعدة بالنسبة الى المحررات الباطلة أو القابلة للبطلان . فإذا انتفت في المحرر الصلاحية للاستعمال اطلاقا ولو من ناحية الظاهر لانعدام ركن الضرر وتبعاً لا تقوم جريمة التزوير . أما اذا كان المحرر رغم العيب الذي لحقه يصلح لاستعماله ويوهم بأنه مطابق للحقيقة فان في هذا الكفاية لتوفر الضرر ويكون تغيير الحقيقة تزويرا معاقبا عليه .

وهذه القاعدة استقر عليها قضاء النقض ، فقد تقرر أن تغيير الحقيقة في المحررات الباطلة أو إنقابلة للإبطال يعتبر من قبيل التزوير المعاقب عليه ،

(٩٧) نقض ١٩٦٣/٤/٩ أحكام النقض س ١٤ ق ٦٣ ، ١٩٦٤/٣/٩ س ١٥ ق ٣٦ .

(٩٨) نقض ١٩٦٨/٥/١٧ أحكام النقض س ١٩ ق ١٤٨ .

(٩٩) نقض ١٩٥٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ١٠ ق ١١٢ .

(١٠٠) نقض ١٩٥٣/٦/٨ أحكام النقض س ٤ ق ٣٣٩ .

لأنه لا يشترط للعقاب على التزوير أن تكون الورقة التي يحصل التغيير فيها سنداً مثبتاً لحق أو لصفة أو حالة قانونية بل كل ما يشترط القانون لقيام هذه الجريمة هو أن يحصل تغيير الحقيقة بقصد الغش في محرر من المحررات بأحدى الطرق التي نص عليها القانون وأن يكون هذا التغيير من شأنه أن يحدث ضرراً للغير (١٠١) . والتزوير الذي يقع من المحضر في إعلان صورة تنفيذية لحكم لا يمنع من العقاب عليه كون المحضر لم يتبع في هذا الإعلان الاجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات (١٠٢) . وإذا كان البطلان اللاحق بالمحرر - بسبب عدم اختصاص من نسب إليه تحريره - مما تفوت ملاحظته على كثير من الناس فإن العقاب على التزوير واجب في هذه الصورة على اعتبار أن المحرر رسمى لتوقع حلول الضرر بسببه على أى حال (١٠٣) . والتزوير في الاوراق الرسمية يعاقب عليه ولو كان حاصلاً في محرر باطل شكلاً لاحتمال حصول الضرر منه للغير أو للجميع إذ أن المحرر الباطل وإن جرده القانون من كل أثر فإنه قد تتعلق به ثقة الغير ممن لا يتضح أمامهم ما يشوبه من عيوب ، ويصح أن يخدع فيه كثير من الناس الذين يفوتهم ما فيه من نقص وهذا وحده كاف لتوقع حصول الضرر بالغير بسبب هذا المحرر (١٠٤) .

الركن الثانى : القصد الجنائى

أركان الثانى فى جريمة تزوير المحررات هو الركن الادبى ، ولما كانت هذه الجريمة من الجرائم العمدية تعين أن يتوافر فيها القصد الجنائى ، والقصد الجنائى يكتفى فيه المشرع أساساً أن يكون قصداً عاماً وفى جرائم معينة قد يشترط توافر القصد الخاص . وإذا رجعنا إلى جريمة التزوير نجد أنها تتطلب توافر القصد الخاص ، والقصد الخاص بطبيعته يفترض ابتداءً توافر القصد العام .

وقد عرفت محكمة النقض القصد الجنائى فى جريمة التزوير بصورة واضحة فى قولها أنه ينحصر مبدئياً فى أمرين الأول علم الجانى بأنه يرتكب الجريمة بجميع أركانها التى تتكون منها أى إدراكه أنه يغير الحقيقة فى محرر

(١٠١) نقض ١٩٦٢/٢/٥ أحكام النقض س ١٣ ق ٢٣ .

(١٠٢) نقض ١٩٥٢/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣٦ .

(١٠٣) نقض ١٩٥٩/٦/٢٣ أحكام النقض س ١٠ ق ١٥٠ ، ١٩٦٨/٥/٦ س ١٩ ق ١٠٥ .

(١٠٤) نقض ١٩٦٨/٦/١٠ أحكام النقض س ١٩ ق ١٣٧ .

بأحدى الطرق المنصوص عليها قانونا (١٥٥) وأن من شأن هذا التغيير للحقيقة - لو أن المحرر استعمل - أن يترتب عليه ضرر مادي أو أدبي أو محتمل الوقوع يلحق بالافسراد أو بالصالح العام ، والثاني اقتران هذا العلم بنية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله (١٠٦) . وفي حكم حديث لها قررت أن القصد الجنائي يتحقق متى تعمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع انتواء استعماله في الغرض الذي من أجله غير الحقيقة فيه (١٠٧) .

فيشترط أولا أن يوجه الجاني ارادته نحو نشاط يعلم بأنه يغير به الحقيقة في محرر ، فإن اعتقد بأسباب يقبلها القاضي أن التغيير الذي يجريه يطابق الحقيقة والواقع اختفى القصد الجنائي . كما يتعين أن يتوافر العلم بأنه يغير الحقيقة بطريقة من الطرق التي نص عليها القانون على سنبل الحضرة ، وإن من شأن هذا التغيير أن يسبب ضررا حقيقيا أو احتماليا للمزور عليه أو غيره . وهذا العلم لا يمكن افتراضه في حق الجاني وإنما يجب أن يقوم الدليل على توافره . على أن هذه القاعدة لا تعمل بالنسبة لاشتراط الضرر الذي ينبغي على من يغير الحقيقة أن يتوقع ويقدر ما إذا كان من شأنه فعله أن يترتب الضرر فعلا أو احتمالا من عدمه .

وقد قضى بأنه يلزم في التزوير توفر علم المتهم بأنه يغير الحقيقة ، والحقائق القانونية في المواد الجنائية لا يصح أخذها بالظنون وانفروض بل يجب أن تكون قائمة على يقين فعلي ، والحكم الذي يقام على القول بأن المتهم من واجبه أن يعرف الحقيقة أو أنه كان في وسعه أن يعرفها فيفترض بذلك علما بها وإن كان يعلمها بالفعل يكون معيبا (١٠٨) . وإثبات وقوع التزوير من الطاعن يلزم عنه أن يتوفر في حقه ركن العلم بتزوير المحرر الذي اسند إليه تزويره واستعماله (١٠٩) . والعلم المشروط توافره مبدئيا لتحقيق الركن

(١٠٥) ان القصد الجنائي في جريمة التزوير لا يتحقق الا اذا قصد الجاني تغيير الحقيقة في محرر باثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة ، وذلك مقتضاه أن يكون علما بحقيقة الواقعة المزورة وأنه يقصد تغييرها في المحرر (نقض ١٩٧٠/١٢/٢٨ أحكام النقض س ٢١ ق ٣٠٧) .

(١٠٦) نقض ١٩٣٣/٦/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٩ ، ١٩٦٣/١٢/٣٠ أحكام النقض س ١٤ ق ١٨٦ ، ١٩٧١/١/١١ س ٢٢ ق ١٢٠ .
(١٠٧) نقض ١٩٦٨/٥/١ أحكام النقض ١٩ ق ١٠٥ ، ١٩٦٨/٦/١٠ ق ١٣٧ .
(١٠٨) نقض ١٩٤٩/٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٢٥ .
(١٠٩) نقض ١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٣١٠ ، ١٩٦٧/١٢/١٢ س ١٨ ق ٢٦٧ .

الإداعي لجريمة التزوير والذي يتطلب منه الاضطلاع بجميع أركان الجريمة يكفي فيه في بعض الاحوال أن يكون علما فرضيا وبخاصة فيما يتعلق بالاساطة بركن الضرر ، فإنه لا يشترط أن يعلم المتهم علما فعليا واقعيا بأن تغيير الحقيقة الذي ارتكبه من شأنه أن يحدث ضررا بل من المتفق عليه أنه يكفي أن يكون في وسعه ومن واجبه أن يعلم ذلك . ويستوي في هذا أن يكون علمه ناشئا عن جهل بالقانون أو جهل بحقيقة الواقع ، إذ أنه يجب أن يتحمل جميع النتائج المترتبة على تغيير الحقيقة والتي كان من واجبه وفسي وسعه أن يتحرى احتمال حصولها (١١٠) . وإذا كان القرار المطعون فيه نفى عن المطعون ضده تعدم تغيير الحقيقة في البيان الذي أثبتته في صحيفة افتتاح الدعوى المدنية وفي محضر الحجز واستظهر أن ثمة مبررات سابقة دعتة الى الاعتقاد بصحة ذلك البيان فقد انتفى القصد الجنائي في جريمة التزوير (١١١) .

ولما كانت جريمة التزوير من الجرائم العمدية فلا يقوم الاهمال في تحري الحقيقة مقام العلم الفعلي الذي يتطلبه القانون . فاذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة غير ثابت بالفعل فإن مجرد اهماله في تحريتها مهما كانت درجته لا يتحقق به ركن القصد الجنائي (١١٢) . فشيخ البلد الذي وقع على الشهادة المحررة عن تاريخ وفاة تيس هو شيخ حصة المتوفى ولا قريبا له ، وأنه وقع على الشهادة المذكورة لثقة بشيخ الحصة وأخيه الموقعين عليها قبله فلا تصح ادانته في جريمة التزوير على أساس مجرد القول بأنه لم يعن بتعرف تاريخ الوفاة والتحرى عن حقيقة ما كان لديه من الوسائل التي توصله الى ذلك ، وأن هذا منه اهمال متعمد يجعل التزوير داخلا في قصده الاحتمالي (١١٢) .

ويتوافر القصد الخاص بقيام الدليل على اتجاه نية مرتكب الجريمة الى استعمال المحرر المزور ، فان انتفى القصد الخاص انتفت تبعا جريمة التزوير ، فالشخص الذي يقلد توقيع آخر لاطهار براعته في التقليد لا يسأل عن جريمة التزوير حتى لو وقعت الورقة الموقع عليها في يد آخر واستطاع أن يستعملها في أمر ما . ولا أثر في قيام القصد الخاص للدافع الذي يريد الفاعل تحقيقه

(١١٠) نقض ١٩٣٣/٥/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١١٢ .

(١١١) نقض ١٩٦٧/٤/٢٥ أحكام النقض س ١٨ ق ١١٣ .

(١١٢) نقض ١٩٦٨/٢/٢٦ أحكام النقض س ١٩ ق ٥١ ، ١٩٧٠/١١/٢٢ س ٢١ ق ٢٧٠ .

(١١٣) نقض ١٩٤٢/٣/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٦٩ .

من وواء التزوير لان الباعث لا يعد ركنا من أركان الجريمة (١١٤) ، كما لا أهمية لما إذا كانت هناك فائدة قد تحققت من التزوير من عدمه . فلا يجوز استخلاص عدم توفر القصد الخاص لدى المتهم بتزوير محرر عرقي من أنه ثم يقصد الاضرار بصاحب الاسم الذي انتحله لنفسه (١١٥) . ولا يجدي المتهم قوله انه لم يحصل على فائدة ما من التزوير الذي ارتكبه (١١٦) .

وجريمة التزوير من الجرائم الوقتية (١١٧) ، وتذا ينبغي أن يثبت توافر القصد الجنائي بقسميه العام والخاص وقت مقارفة الفعل المادي . وهو أمر يستخلصه القاضي من وقائع الدعوى التي تطرح عليه (١١٨) . ويقسم عبء الإثبات كالقاعدة العامة في المواد الجزائية على عاتق الادعاء ، وعلى المتهم أن إنكر توافره أن يقدم الدليل على دفاعه .

ولما كان القصد الجنائي ركنا في جريمة التزوير فانه يتعين بيانه في الحكم ، على أنه لا يلزم التحدث عنه صراحة واستقلالاً متى كان في وقائع الدعوى ما يدل على قيامه (١١٩) .

العقوبة

فرق المشرع في العقاب على تزوير المحررات بين ما اذا كان المحرر ورقة عرقية وبين ما اذا ارتكب التزوير في محرر رسمي أو في ورقة من أوراق جهات معينة نص عليها ، وجعل الجريمة في الحالة الاولى من نوع الجنح وقرر لها عقوبة الحبس مع الشغل (مادة ٢١٥ من قانون العقوبات) . أما في الحالة

(١١٤) نقض ١٩٥٨/٦/١٦ أحكام النقض س ٩ ق ١٦٨ . والمصلحة لا تعدو أن تكون الباعث على ارتكاب الجريمة . وهو ليس ركنا من أركان جريمة التزوير ولا تلزم المحكمة بالتحدث عنه استقلالاً وإيراد الأدلة على توافره (نقض ١٩٦٤/٥/٢٥ أحكام النقض س ١٥ ق ٨٥ ، ١٩٧٥/٢/٣٠ س ٢٦ ق ٦٨) .

(١١٥) نقض ١٩٥٠/٢/٧ أحكام النقض س ١ ق ١٠٣ .

(١١٦) نقض ١٩٤٤/٤/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٣٣ .

(١١٧) نقض ١٩٦٣/٦/١٠ أحكام النقض س ١٤ ق ٩٨ .

(١١٨) نقض ١٩٤١/٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٠٨ . ١٩٦٩/١/١٣ أحكام

النقض س ٢٠ ق ٢٤ .

(١١٩) نقض ١٩٦٨/٥/٦ أحكام النقض س ١٩ ق ١٠٥ ، ١٩٧١/١/١١ س ٢٢ ق ١٢ ،

١٩٦٩/١/١٣ س ٢٠ ق ٢٤ ، ١٩٧٤/١٢/١٦ س ٢٥ ق ١٨٨ .

الأخرى فالجريمة جنائية والعقوبة المقررة لها هي الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن. في حالة التزوير المادى أو المعنوى الذى يقسح من الموظف العمومى (م ٢١١ و ٢١٣ عقوبات) ، والاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن مدة أكثرها عشر سنين اذا وقع التزوير المادى من غير الموظف العمومى (م ٢١٢ عقوبات) ، وهى السجن مدة لا تزيد على عشر سنين فى حالة التزوير الذى يقع فى محررات لجهة تساهم الدولة بجزء من مائها فى رأس مالها . وهى السجن مدة لا تزيد على خمس سنين عن تزوير المحررات الخاصة بالهيئات الأخرى (م ٢١٤ مكرراً عقوبات) . ويتعين تعريف ماهية المحررات الرسمية وما فى حكمها لتمييزها عن الأوراق العرفية ، وتحديد الأولى يستتبع بداهة المختار كل نماذجها من المحررات عرفية (١٢٠) .

المحرر الرسمى

لم يعرف المشرع المحرر الرسمى وتكنه أشار فى المادتين ٢١١ و ٢١٣ عقوبات الى ارتكاب التزوير فى المحرر من الموظف العمومى ، وهذا ما يفيد أن المحرر الرسمى هو الذى يصدر فعلاً - أو ينسب صدوره - الى موظف عمومى مختص بتحريره اتباعاً لما تقضى به القوانين واللوائح . وقد قررت محكمة النقض أن المحرر يعد رسمياً متى صدر من موظف عام مختص بمقتضى وظيفته بتحريره أو التداخل فى هذا التحرير ، كما قد يستمد رسميته من ظروف انشائه أو من جهة مصدره أو بالنظر الى البيانات التى تدرج به ولزوم تدجّل الموظف لاثباتها أو لاقرارها (١٢١) . وفى حكم حديث قالت يعتبر المحرر رسمياً متى صدر أو كان فى الامكان صدوره من موظف عام مختص بتحريره بمقتضى وظيفته أو التداخل فى هذا التحرير (١٢١ مكرر) .

والموظف العام هو كل من يعهد اليه بنصيب من السلطة يزاوله فى أداء العمل الذى نيط به أداؤه سواء كان هذا النصيب قد أسبغ عليه من السلطة التشريعية فى الدولة أو السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية ، يستوى

(١٢٠) يشترط للادانة فى جرائم تزوير المحررات أن يعرض الحكم لتعيين المحرر المقول بتزويره وما انطوى عليه من بيانات والا كان باطلاً ، وذلك للكشف عن ماهية تغيير الحقيقة (نقض ١٩٦٥/١/٤ أحكام النقض س ١٥ ق ٣) .

(١٢١) نقض ١٩٦٨/٥/٦ أحكام النقض س ١٩ ق ١٠٥ ، ١٩٦٧/٦/١٩ س ١٨ ق ١٦٧ .

(١٢١ مكرر) نقض ١٩٦٩/١٢/٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٤٦ .

فى ذلك أن يكون تابعا مباشرة الى هذه السلطات أو أن يكون موظفا بمصلحة تابعة لاحداها (١٢٢) . والشرط الآخر فى رسمينة الورقة أن يكون الموظف العام مختصا بتحريرها ، وهذا الاختصاص يستثمه الموظف من القوانين واللوائح ومن أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به تكلفا صحيحا (١٢٢ مكرر) ، أو من طلبات الجهات الرسمية التى تستلزم ممارسة اختصاصه الوظيفى (١٢٢) . كما قد يستثمه المحرر رسميته من ظروف انشائه أو من جهة مصدره أو بالنظر الى البيانات التى تدرج به ولزوم تدخل الموظف لإثباتها أو لإقرارها (١٢٤) . وكون الورقة مما يدخل تحريرها فى اختصاص الموظف مسألة يقدرها القاضى من الوقائع التى تطرح عليه ، وعليه أن يبينها فى حكمه لا سيما حينما يثور النزاع حولها والا كان حكمه قاصرا (١٢٥) .

وتقتصر عبارة الموظف العام هنا على معناه الخاص ، فلا محل للاعتداد بمن يعتبر فى حكم الموظف العام والذي ورد ذكره فى المادة ١١١ من قانون العقوبات ، اذ لو أراد المشرع هذا المعنى لأحال عليه كما فعل بالنسبة للمادة ١١٩ التى جاءت فى باب اختلاس الاموال الاميرية والغدر ، لا سيما وأنه حين ادخاله التعديلات على قانون العقوبات عامى ١٩٥٣ و ١٩٦٢ كان يتناول الأبواب الثلاثة ، الرشوة والاختلاس والتزوير . وفضلا عن هذا فإن المشرع أضاف المادة ٢١٤ مكررا الى قانون العقوبات بموجب القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ، وتناول فى الفقرة الثانية منها الحالة التى وردت فى المادة ١١١/٦ من قانون العقوبات ، وما كان أغناه عن هذه الاضافة لو أراد سريان أحكام التزوير على الموظفين العموميين حكما .

وقد تكون الورقة محررة أصلا بمعرفة موظف عام ثم يدخل عليها أى تغيير فيعتبر تزويرا ماديا حتى ولو لم توقع من جانب الموظف أو ينسب اليه توقيع فيها . فأى اثبات أو اضافة الى أية عبارة أو بيان مخالف للحقيقة فى

(١٢٢) نقض ١٩٦٠/٢/١٦ أحكام النقض س ١١ ق ٣٣ ، ١٩٦٧/٤/٢٤ س ١٨ ق ١١٠ .

(١٢٢ مكرر) نقض ١٩٦٩/٢/٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٤٦ .

(١٢٣) نقض ١٩٦٨/٥/٦ أحكام النقض س ١٩ ق ١٠٥ .

(١٢٤) نقض ١٩٥٩/٦/٢٣ أحكام النقض س ١٠ ق ١٠٥ ، ١٩٦٩/٢/٣ س ٢٠ ق ٤٦ .

(١٢٥) نقض ١٩٥٣/٢/١٠ أحكام النقض س ٤ ق ١٩٢ .

ورقة ونسبتها إلى موظف مختص لا يصدر هذا البيان إلا منه بعد تغييره للتحقيق في محرر رسمي ويكفي لتكوين جريمة التزوير ولو كانت هذه الإضافة غير موقعة عليها من الموظف المختص (١٢٦) . فيكفي أن يتضمن المحرر ما يفيد حتما تدخله في تحرير واعداده وأن يحتوي من البيانات على ما يورث بآله هو الذي باشر إجراءاته في حدود اختصاصه بحيث يتوفر له من المظهر ما يكفي لأب يصدق به الناس (١٢٧) .

والاصطناع بعد من بين طرق التزوير المادي ويمكن تحقيقه بالنسبة إلى المحرر الرسمي ، فيعتبر محررا رسميا الورقة التي تعطى شكل الأوراق الرسمية وينسب كذبا انبثاؤها إلى موظف عمومي مختص للإيهام برسميتها ولو أنها لم تصدر منه في الحقيقة (١٢٨) .

ويتبادر إلى الذهن الصورة التي تنسب فيها الورقة المزورة إلى موظف عام ثم يتبين أنه غير مختص بالتدخل في تحرير مثل هذه الورقة فهل تعتبر هذه الورقة محررا رسميا ؟ لقد عرضت محكمة النقض لهذه الحالة فقررت أنه إذا كان الموظف المنسوب إليه المحرر المزور غير مختص بتحرير أمثاله فلا يمكن إعطاء هذا المحرر حكم المحررات الرسمية لا إذا كان البطلان اللاحق بالمحرر بسبب عدم اختصاص من نسب إليه تفوت ملاحظته على كثير من الناس ، ففي هذه الصورة يجب انعقاب على التزوير الحاصل فيه باعتباره محررا رسميا لتوقع حلول الضرر بسببه على كل حال (١٢٩) .

(١٢٦) نقض ١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ١٠٢ .

(١٢٧) نقض ١٩٦٢/٤/٣ أحكام النقض س ١٣ ق ٧٦ ، ١٩٧١/١/١٢ س ٢٢ ق ١٢ .
فالبيان الخاص بمحل إقامة المدعى عليه في ضعيقة افتتاح الدعوى يعد تغييره تزويرا في أوراق رسمية باتخاذ إجراءات الإعلان على يد المحضر (نقض ١٩٦٦/١٢/١٩ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٤٣) .

(١٢٨) نقض ١٩٦٢/٤/٣ أحكام النقض س ١٣ ق ٧٦ ، ١٩٦٨/٥/٦ س ١٩ ق ١٠٥ .
وانشاء تقرير طبي لم يصدره أى طبيب على الإطلاق وإعطاؤه شكل ورقة رسمية تتضمن بيانا على خلاف الحقيقة ، يعتبر تزويرا في ورقة رسمية ولا محصل لتطبيق العقوبات المخففة المنصوص عليها في المادتين ٢١٧ و ٢٢٢ عقوبات (نقض ١٩٧٢/٦/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢١٠) .
(١٢٩) فالتزوير الذي يقع في إشارة تليفونية منسوب بدورها إلى رئيس مصلحة ما يتضمن سؤال الموظف عن سبب تخلفه عن الاشتراك في الانتخابات لا يعتبر تزويرا في أوراق رسمية وإنما هو تزوير في ورقة عرفية (نقض ١٩٣٢/٤/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤٤) .

واذا كان الاصل فى الورقة الرسمية أن تكون كلها نتیجته لتدخل الموظف العام فى تحریرها ، فهناك أحوال تكون الورقة فيها من بین الاوراق العرفية التى یحررها صاحب المصلحة ثم تنقلب الى ورقه رسمیه بالتدخل فى جانب الموظف المختص وتنسحب رسمیه. المحرر على ما سبق ذلك من اجراءات (١٣٠) . فصحيته الدعوى وان كانت تظل ورقة عرفية طالما هى فى يد صاحبها الا انها تنقلب الى محرر رسمى بمجرد قيام المحضر باعلانها ويصبح ما فيها من تغيير فى ورقة رسمية (١٣١) .

ومن قضاء النقض فيما يعد من الاوراق الرسمية ، السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الاحوال المدنية ، وانتحال شخصیه الغير واستعمال بطاقة ليست لحاملها يخضع للقواعد العامة فى قانون العقوبات ويخرج عن نطاق المادة ٥٩ من القانون المذكور (١٣٢) ، وكشف العائله الذى يحرر للاعفاء من الخدمة العسكرية ويوقع عليه من المختص ويعتمد من مأمور المركز أو البندر أو القسم ويختتم بخاتم الجهة يكتسب صفة الاوراق الرسمية (١٣٣) . ويكفى لاعتبار المحرر لاحدى الجمعيات التعاونية فى حكم المادة ٢١٤ مكرر عقوبات أن تحوى الورقة ما يفيد تدخل الموظف المختص فى تحریرها ووقوع تغيير الحقيقة فيما أعدت الورقة لاثباته (١٣٤) . ولا يقدر فى اعتبار المحررين من محررات المؤسسة العامة خلوهما فى ذاتهما كورقتين من علامة تشهد أو تشير الى أنهما كذلك بعد أن أثبت اتحكم توقيع المفوض عليهما قبل أن ينال مضمون صلبهما التغير الذى دين به الطاعن (١٣٥) . ويعتبر دفتر الاشتراك الكيلومتري الذى يخول السفر بقطارات هيئة السكة الحديدية من المحررات الرسمية (١٣٦) .

(١٣٠) نقض ١٩٦٧/٢/٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٣٣ ، ١٩٦٧/١/١٩ ق ٩ ، ١٩٧٣/١/٨

س ٢٤ ق ١٧ .

(١٣١) نقض ١٩٥٢/٤/١٤ أحكام النقض س ٣ ق ٨٠٧ .

(١٣٢) نقض ١٩٧٢/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٤٠ .

(١٣٣) نقض ١٩٧٢/٣/٢٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ٩٦ .

(١٣٤) نقض ١٩٧١/١٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٢ ق ٢٠٠ .

(١٣٥) نقض ١٩٦٩/٤/٢١ أحكام النقض س ٢٠ ق ١١٠ .

(١٣٦) نقض ١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٣١ .

جريمة استعمال محرر مزور

يشترط في جريمة التزوير أن يتوافر القصد الجنائي الذي يتطلب فيه نية استعمال المحرر المزور فيما زور من أجله ، ولهذا يكون من المنطقي في سبيل تحقيق نفس الغاية التي يهدف إليها الشارع وهي مكافحة كل عبث بالاوراق أن يجرم فعل استعمال المحرر المزور . فنصت المادة ٢١٤ من قانون العقوبات على أن « من استعمل الاوراق المذكورة في المواد الثلاث السابقة يعاقب بالاشغال الشاقة أو بالسجن من ثلاث الى عشر سنين » . وفي صدد المحررات العرفية تنص المادة ٢١٥ عقوبات على أن كل شخص ... استعمال ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالحبس مع الشغل ... وأشارت المادة ٢١٤ مكررا من قانون العقوبات الى العقاب على استعمال المحررات المزورة الخاصة بالجهات المبينة بها وسوت في العقاب بينه وبين تزوير تلك المحررات . وجريمة استعمال المحرر المزور تتطلب ركنين الاول النشاط المادي وهو استعمال المحرر المزور والاخر هو القصد الجنائي .

١ - استعمال المحرر المزور

النشاط المادي في جريمة استعمال المحرر المزور هو فعل الاستعمال ، على أنه ينبغي أن يثبت ابتداء أن المحرر المستعمل مزور ويستوى أن يكون التزوير ماديا أو معنويا . ويلاحظ أن من يرتكب تزويرا في ورقة ثم يستعملها يعتبر نشاطه مكونا لجريمتين بينهما ارتباط غير قابل للتجزئة ، الامر الذي يستوجب تطبيق العقوبة المقررة لاشد الجريمتين وفقا للقواعد المقررة بالنسبة الى تعدد الجرائم .

وينبغي أن يثبت لدى المحكمة أن الورقة مزورة ، وتقييم الدليل على هذا وفقا للقواعد العامة في الاثبات بمعنى أن لا يشترط أن يصدر حكم بذلك أو يقضى بإدانة مرتكب التزوير . وعلى هذا حتى لو كان الفاعل في جريمة التزوير مجهولا فانه لا يمنع من العقاب على جريمة الاستعمال متى توافرت أركانها . بل ان عدم وجود الورقة ذاتها لا يمنع من القضاء بالإدانة متى تيقنت المحكمة أن هناك ورقة مزورة وقد تم استعمالها .

والاستعمال هو استخدام الورقة المزورة فيما تصلح لان تستخدم فيه

(١٢٦ مكرر) ويؤدى هذا الى أنه قد تختلف غاية مرتكب فعل التزوير عن غاية مستعمل الورقة : فان كان المزور قد ارتكب التزوير بنية استعمال المحرر فى أمر ما ، فقد تقع الورقة لاي سبب فى يده آخر يحاول الافادة منها باستخدام آخر غير ذلك الذى قصد به أولا . فلم يربط المشرع بين نية المزور ونيته المستعمل ، ولا يجمع بينهما الا صلاحية المحرر المزور لان يستخدم فى اى الهدفين . واثبات الاستعمال ليس له طريق خاص اذ العبرة فيه بما تظمن اليه المحكمة من الادلة السائغة (١٢٧) .

ولقد قضى بأن استعمال الورقة المزورة هو استخدامها فيما أعدت له (١٢٨) . وأن فعل الاستعمال يتحقق بمجرد تقديم الورقة المزورة والتمسك بها (١٢٩) وتقديم عقد البيع المزور للتسجيل يعد استعمالا له لان التسجيل تتحقق به الاستفادة من العقد بنقل الملكية وشهر البيع ونقل التكاليف الى المشتري (١٤٠) . واثبات الحكم تقديم المتهم الاعلام الشرعى المزور الى البلدية مع علمه بتزويره تتحقق به العناصر القانونية لجريمة استعمال محرر مزور ، ولا ينفي مقارفته الجريمة التى دين من أجلها وكالته عن زوجته (١٤١) . ويعتبر استعمالا تقديم البطاقة الشخصية المزورة لتوثيق عقد زواج مع العلم بأنها مزورة (١٤٢) .

والغالب فى جريمة استعمال المحرر المزور أن تكون من نوع الجرائم المستمرة ، يبدأ النشاط فيها بمجرد استخدام الورقة المزورة وتنتهى عند التنازل عن التمسك بها . واستقر قضاء النقض على أن جريمة الاستعمال

(١٢٦ مكرر) يقوم الركن المادى فى جريمة استعمال الأوراق المزورة باستعمال المحرر المزور فيما زور من أجله ويتم بمجرد تقديم ورقة تكون فى ذاتها مزورة تزويرا يعاقب عليه القانون (نقض ١٩٧٣/١١/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٨٥) .

(١٢٧) نقض ١٩٧٠/٣/٣٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١١٩ .

(١٣٨) نقض ١٩٤٨/١١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٩٠ ، ١٩٦٧/٦/٥ أحكام

النقض س ١٨ ق ١٥٥ .

(١٣٩) نقض ١٩٤٣/١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٨٥ .

(١٤٠) نقض ١٩٤٢/٣/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٦٨ .

(١٤١) نقض ١٩٦٦/٢/١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٣ .

(١٤٢) نقض ١٩٧٢/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٤٠ .

بطبيعتها جريمة مستمرة. تبدأ بتقديم الورقة لاية جهة من جهات التعامل والتمسك بها وتستمر ما دام مقدم الورقة متمسكا بها (١٤٢ مكرر) . فالقضاء ابتدائيا برد وبطلان الورقة المطعون فيها واستئناف التمسك بها هذا الحكم طالبا الغاء والحكم بصحتها لا تبدأ مدة انقضاء الدعوى فيها الا من تاريخ التنازل عن التمسك بالورقة أو القضاء نهائيا بتزويرها (١٤٣) . على أن هذا لا يمنع من تصور بعض الفروض التي تعتبر فيها جريمة الاستعمال جريمة وقتية اذا كان استخدام الورقة المزورة لا يحتاج الى وقت ، كمن يقدم الى آخر ايصالا مزورا ويقبض قيمته فورا .

ومجرد تقديم الورقة المزورة للفادة منها يتحقق به ركن الاستعمال يصرف النظر عما يطرأ بعد هبذا من وقائع ، فلا يؤثر في قيام جريمة الاستعمال التنازل عن السند المزور ممن تمسك به في الدعوى المدنية ولا وقف السير في دعوى التزوير أمام المحكمة المدنية (١٤٤) .

٢ - القصد الجنائي

جريمة استعمال المحرر المزور جريمة عمدية ولذا يجب أن يتوافر فيها القصد الجنائي ، وهو علم الفاعل بأن المحرر الذي يستخدمه مزور بصورة يعاقب عليها القانون ، بمعنى أنه لا يكفي العلم بأن المخزر تغييرا للحقيقة بل يتعين أن يعلم بكون هذا التزوير معاقبا عليه . فالاستعمال المعاقب عليه قانونا هو استعمال ورقة تكون في ذاتها مزورة تزويرا يعاقب عليه القانون ، أما تغيير الحقيقة في ورقة هي من صنع من غير فيها وليس لها من الحجية ما يجعلها صالحة لان تكون أساسا للمطالبة بحق واستعمال هذه الورقة بعد ذلك فلا عقاب عليه (١٤٥) .

ويجب أن يقوم الدليل على أن من استعمال المحرر المزور يعلم بتزويره ، وهذه المسألة يستخلصها القاضي من وقائع وملابسات الدعوى التي تطرح

(١٤٢ مكرر) نقض ١٩٧٣/١١/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٨٥ .
(١٤٣) نقض ١٩٦٣/٦/١٠ أحكام النقض س ١٤ ق ٩٨ .
(١٤٤) نقض ١٩٦٦/٣/١٥ أحكام النقض س ١٧ ق ٦٠ .
(١٤٥) نقض ١٩٣٥/٦/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٩١ .

عليه . ولا يجوز افتراض العلم في حق الشخص بل يجب أن يقوم الدليل على ثبوته باعتباره ركنا في الجريمة (١٤٦) . ولكن متى ثبت وقوع تزوير المحرر من الجاني فإنه يلزم عن ذلك أن يتوافر في حقه العلم بتزويره واستعماله (١٤٧) . ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن العلم في جريمة استعمال المحرر المزور ما دامت مدوناته تغني عن ذلك .

(١٤٦) ولقد قضى بأن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت العلم بل يلزم إقامة الدليل على أن الطاعن هو الذي قارف التزوير أو اشترك فيه (نقض ١٩٦٧/٣/١٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٧٧ ، ١٩٧١/١١/٨ س ٢٢ ق ١٥٣) .

(١٤٧) نقض ١٩٧٠/٣/٣٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١١٩ .

الفصل الرابع

القتل العمد

تهتم التشريعات جمعا بحياة الافراد وسلامتهم ، فتتنبى على تجريم الافعال التي من شأنها المساس بهم . وتشفاوت العقوبات التي تقررها لكن عدوانا وفقا لجناساته او النتيجة التي تترتب عليه ، فالاعتداء على الحياة الكبر جسمامة من مجرد الايذاء البسيط والضرب الذي يفضى الى الموت أخطر من الجرح الذي ينشأ عنه عاهة مستديمة .

وقد تناول المشرع فى الباب الاول من الكتاب الثالث من قانون العقوبات جرائم القتل والجرح والضرب فى المواد من ٢٣٠ الى ٢٥١ مكررا . ويبين من مراجعة هذه المواد أنها تتضمن من الجرائم ما يعد من الجنائيات وبعضها من نوع الجنح ، وقد تكون الجريمة فى طبيعتها واحدة ولكن العقاب يختلف الى الدرجة التى يتغير فيها نوع الجريمة من جناية الى جنحة ، كما هو الحال فى القتل العمد مع سبق الاصرار المنصوص عليه فى المادة ٢٣٠ ، وقتل الزوج لزوجته ومن يزنى بها حال تلبسهما بالزنا فى المادة ٢٣٧ .

والقتل هو ازهاق روح التبان وهو على نوعين قتل عمد وقتل غير عمد ، والنوع الاخير اما أن يقع عن خطأ باى صورة يكون الخطأ أو بغير خطأ ويسمى حينئذ قضاء وقدر . والقتل العمد هو الذى يرتكب فيه الجانى فعلا من شأنه أن يرتب الوفاة متى قصد الى هذه النتيجة ، وينطوى تحت هذا التعريف جميع صور القتل العمد بصرف النظر عما يقدره المشرع من عقاب وفقا لظروف معينة يرى فيها اما تشديد العقاب أو تخفيفه .

المبحث الأول

أركان الجريمة

ورد ذكر الفعل المعاقب عليه في جريمة القتل العمد بصدور المادة ٢٣٠ عقوبات بقولها كل من قتل نفساً عمداً ، ويبين من هذه العبارة أن أركان جريمة القتل ثلاثة ، الأول موضوع الجريمة ويجب أن يكون إنساناً حياً ، والثاني فعل يؤدي إلى الوفاة والثالث انقصد الجنائي . ونتكلم على كل من هذه الأركان .

أولاً - موضوع الجريمة

قصد المشرع من العقاب على جريمة القتل العمد حماية أرواح الناس من الاعتداء عليها ولهذا فإن استعماله للفظ نفس ينصرف إلى الإنسان . على أن الأمر لا يخلو مع ذلك من حاجة إلى تفصيل ، لأن الفرد يمر بمرحلة أطوار منذ بدء تكوينه إلى ما بعد وفاته ففي أي فترة يمكن أن يعد إنساناً ويعتبر الاعتداء عليه مكوناً لجريمة القتل ؟ لا جدال حول أن الجنين في بطن أمه لا يعد إنساناً وفيها لا يصلح أن يكون موضوعاً لجريمة القتل ، على أنه أنزل الجنين عد الفعل أجهاضاً يعاقب عليه إذا توافرت أركان الجريمة وفقاً لما تنص عليه المادة ٢٦٠ وما بعدها من قانون العقوبات . وهذا بصرف النظر عما قد ترتبه الشريعة الإسلامية أو القانون من أحكام تتعلق على وجه الخصوص بالذمة المالية للجنين ، لأنها تخرج عن نطاق جريمة القتل التي تستوجب ازهاق الروح لكائن على قيد الحياة وهو ما لا يتوافر إلا بالولادة .

واذن فقبل الولادة لا يعتبر التخلص من الجنين مكوناً لجريمة القتل ، أما بعد الولادة فيعد الفعل قتلاً ما دام المولود كان على قيد الحياة حينذاك . بيد أن المسألة مثار البحث هي معرفة حكم التخلص من الجنين حال الولادة هل يلحق بالحالة الأولى أم الثانية ، أي حكم التخلص من المولود وقت خروجه من الرحم أو حتى بعد خروجه من الرحم ولكن قبل قطع الحبل السرى الذي يوصله بالأم . وأهمية هذه المسألة تبرز في أن وصف الجريمة قد يتغير من أجهاض إلى قتل أو العكس وفقاً للرأى الذي يصح الانتهاء إليه

بما يستتبع هذا من اختلاف فى قدر العقوبة المقررة قانونا . وفى رأينا أن الجنين بمجرد أن يفارق الرحم يعتبر كائنا مستقلا ومن ثم انسانا ويكون أى فعل يقصد به التخلص منه الركن المادى فى جريمة القتل ، اذ أصبح له كيان ملموس فى الحقيقة والواقع . ولا يقدح فى هذا اتصاله بالام بالحبل السرى لان هذا السبيل هو طريقه للتغذية فى هذه الفترة من حياته ولا يعد بسببه جزءا منها ، وسبيل الغذاء لا يغير من حقيقته فلا شك أن الطفل حديث الولادة يتغذى بلبن الام ومع هذا فلم يقل أحد أنه لا يعد منفصلا عنها .

وتبقى الصورة التى يكون فيها الاعتداء قد وقع على نجثة بعد أن فارقتها الروح ، وهذا أمر يدخل فى بحث الجريمة المستحيلة التى نعرض لها فيما بعد .

ومتى كان الجنين قد انفصل عن أمه ودبت فيه الحياة فان ازهاق روحه يعد مكونا لجريمة القتل حتى لو ثبت بطريق القطع أنه مقضى عليه بالموت لاي سبب كان كالمرض ، ذلك لانه فضلا عن أن للحياة حرمتها التى ابتغى القانون المحافظة عليها فان العلم الى اليوم مهما وصل به التقدم لا يستطيع أن يتنبأ بما يأتى به المستقبل سواء عن طريق تقدمه أو من عند الله . ومما يتصل بهذا الفرض القضاء على المولود المشوه هل يعد قتلا ؟ والحال فى هذا لا يخرج عن صورة من اثنتين ، أما أن يكون المولود قابلا للحياة رغم ما فيه من تشويه فالتخلص منه بلا جدال يعتبر قتلا ، لانه فضلا عن أن التشويه لا يبرر القضاء عليه فقد يكون من الميسور علاج تلك الحال فى يوم من الايام . وكذلك ان كان استمرار حياة المولود غير محتمل بسبب ما به من تشويه فان هذا أيضا بدوره لا يجيز التخلص منه لما سبق من أسباب .

وعلى هذا الاساس يكون ازهاق روح مريض شفقة عليه بسبب الآلام التى يتحملها من مرض أصابه يقضى عليه بالموت حتما وفقا للرأى الطبى مكونا لجريمة القتل حتى لو حدث الفعل تلبية لرغبة المجنى عليه .

ويستطرد هذا الى القول بأن الفعل يعد قتلا ولو وقع على محكوم عليه بالاعدام حتى لو تم قبل تنفيذ الحكم بدقائق قليلة ، لان للروح فى جسم الانسان حصانتها منذ الميلاد الى الوفاة ولا يجوز ازهاقها الا فى الاحوال التى ينص عليها القانون صراحة . ومثل هذا أيضا من يشاهد شخصا على

وشك الانتحار فيتقدم هو ويقتله عملا على تحقيق رغبته فليس فى نصوص القانون ما يحميه من العقاب .

وما دام القانون لا يتطلب فى موضوع الجريمة الا أن يكون انسانا فلا أهمية لجنسه أو سنه أو أصله أو ديانتته ، وتبعاً لا يهم معرفة شخصية المجنى عليه . ومن ثم ان وجه شخص نشاطه لازهاق روح انسان معين ثم تبين أنه قد أخطأ الموضوع وكان بمكان الحادث آخر غير المقصود فان الفاعل يسأل عن جريمة قتل تامه . كذلك الحال ان ابتغى الجانى أن يوجه نشاطه قبل شخص معين فيتعدى الفعل هدفه ويصيب آخر سواء أصاب نفس الوقت الشخص المقصود بالاعتداء أو لم يصبه ، فلا يؤثر فى المساءلة الغلط فى الشخص أو الخطأ فى الشخصية .

ومتى ثبت أن نشاط الفرد موجه نحو ازهاق روح انسان وتم هذا الفعل فقد تحققت الجريمة ، حتى ولو لم يعثر على جثة القتيل لان هذا أمر يتعلق بدليل الاثبات (١) . ويكفى للدانة أن يتحقق القاضى ويطمئن الى وقوع الفعل المادى من الجانى وأنه قد حقق النتيجة المقصودة ، فله مثلا أن يأخذ باعتراف المتهم وحده متى اطمأن اليه أو بأقوال شهود سمعوا ذلك الاعتراف أو شاهدوا الحادث بأنفسهم أو نقلوه عن غيرهم .

ثانيا : فعل يؤدي الى الوفاة

الركن المادى فى جريمة القتل هو النشاط الذى يبذله الجانى فى سبيل الوصول الى تحقيق النتيجة التى يجرمها القانون . أى اتيان الجانى لفعل او امتناع من شأنه أن يؤدي الى الوفاة . وهذا يدعونا الى الكلام على الفعل والنتيجة أى ازهاق الروح وعلاقة السببية بين الفعل والنتيجة .

(- فعل القتل)

يتوافر فعل القتل بكل سبيل يسلكه الجانى ويوصل الى ازهاق الروح ،

(١) تنص المادة ٢٣٩ عقوبات على أن «كل من أخفى جثة قتيل أو دفنها بدون اخبار جهات الاقتضاء وقبل الكشف عليها وتحقيق حالة الموت وأسبابه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا » .

وهذا السلوك غالبا ما يكون ايجابيا بيد أنه قد يكون سلبيا أى تتحقق النتيجة بطريق السلب أو الترك .

(١) الفعل الايجابى هو كل نشاط للجانى يبدو مظهره بتصرف من جانبه فى العالم الخارجى ، والامثلة عليه كثيرة وتتنوع باختلاف ظروف الحياة وملابس الواقعة وما يستعين به الجانى فى ارتكاب الجريمة ، فقد يستعين فى سبيل تنفيذ غرضه بوسيلة معدة بطبيعتها لتنفيذ فعل القتل كما قد يستخدم وسيلة مما يستعمل فى شئون الحياة اليومية . وآله القتل ليست من الاركان الجوهرية فى الجريمة (٢) ، ومن ثم لا اهمية لنوعها ما دامت تحدث القتل (٢) ولا تعتبر طريقة القتل ذاتها من البيانات الجوهرية التى تلتزم المحكمة بالتحدث عنها فى الحكم ما دام قد ثبت وقوع القتل فعلا (٤) .

فقد يلجأ الفاعل فى سبيل ازهاق روح المجنى عليه الى استخدام سلاح قاتل كبندقية يطلق منها رصاصة او قنبلة يلقيها فى جمع من الناس بينهم المجنى عليه أو غاز سام يطلقه فى غرفة المجنى عليه أثناء نومه أو مواد سامة توضع فى طعامه . ولا شك أن استخدام أى من تلك الوسائل من شأنه أن ييسر الوصول الى دليل على قيام القصد الجنائى فى جريمة القتل ، وإن كان هذا لا يمنع من الثبات عكس ما قد يستدل من ظاهره كما فى حالة استعمال السلاح .

وأحيانا يستخدم الفاعل وسيلة مما يستعمل فى شئون الحياة العادية وتوصل الى ازهاق روح المجنى عليه ومثالها سكين أو عصا أو حتى اليدين كما فى صورة الخنق فتقوم جريمة القتل متى توافر القصد الجنائى ، كل ما فى الامر أن هذه الصور تختلف عن السابقة عليها فى الجهد اللازم لاقامة الدليل على نية القتل . وتبدو أهمية هذه المسألة فى أنه فى الاحوال التى لا تتحقق فيها المحكمة من وجود نية القتل مع ثبوت وقوع الفعل من المتهم فإنها تجعل وصف الجريمة بالضرب المفضى الى موت بدلا من القتل العمد . وقد قضى بأن تعجيز شخص عن الحركة بضربه ضربا مبرحا وتركه فى مكان

(٢) نقض ١٩٦٣/١٢/٩ أحكام النقض س ١٤ ق ١٦٣ ، ١٩٦٧/٢/١٣ س ١٨ ق ٢٨ ،

١٩٧١/٣/٢٩ س ٢٢ ق ٧٧ .

(٣) نقض ١٩٦١/١٠/٩ أحكام النقض س ١٢ ق ١٥٠

(٤) نقض ١٩٥٨/١/١٤ أحكام النقض س ٩ ق ٩ .

منعزل محروما من وسائل الحياة يعتبر قتلا عمدا متى اقترن ذلك بنية القتل وكانت الوفاة نتيجة مباشرة لتلك الافعال (٥) .

ويبين من الصورتين السابقتين أن الوسيلة المستخدمة في ازهاق الروح هي عبارة عن جسم مادي ملموس ، ولكن هناك من الحالات ما يمكن بها ازهاق الروح بدون المساس بجسم المجنى عليه ويتم هذا باحداث انفعالات للمجنى عليه من شأنها أن تؤدي الى وفاته ، والمثال الذي يضرب في هذا الصدد أن يلقي شخص بخبر مزعج الى آخر مريض أو مسن وهو يعلم بأن من شأن تصرفه بالصورة التي يقدم بها الخبر أن تؤدي الى احداث الوفاة . والرأى الغالب في هذه الحالة هو اعتبار الفعل قتلا عمدا لان الوسيلة ليست ركنا في الجريمة ، على أنه يجب أن تقوم علاقة السببية بين الفعل والنتيجة ، ولعل الذي أثار النقاش هو صعوبة اقامة الدليل على توافر تلك العلاقة .

وفي غالبية الحالات يوجه الفاعل بنفسه الى المجنى عليه الوسيلة المستخدمة في القتل ومع هذا يجوز أن يعد هو تلك الوسيلة ثم يترك لسير الامور الطبيعي في الحياة أن يوصل الى النتيجة المقصودة ، ومثالها من يحفر حفرة في الطريق الذي يمر فيه المجنى عليه عادة فيسقط فيها وتزهق روحه أو يضع سماً في طعام معد لتناوله أو قنبلة في طرد يرسله اليه فينفجر عند فتحه وهكذا .

(ب) الفعل السلبي

جريمة القتل في صورتها العبادية جريمة ايجابية بمعنى أن الركن المادي فيها يتحقق بنشاط خارجي ملموس يصدر من الجاني ، بيد أن البحث قد أثير فيما اذا كان يمكن وقوع القتل بفعل سلبي وبمعنى آخر هل يكفي لتحقيق الركن المادي في هذه الجريمة أن يتخذ الجاني من جانبه موقفا سلبيا وتتحقق مع هذا النتيجة التي يروم الوصول اليها وهي ازهاق روح المجنى عليه ، ويسمى شراح القانون هذه الصورة بالجريمة الايجابية التي ترتكب بطريق السلب . وتنبغي في هذه الحالة مراعاة افتراض توافر القصد الجنائي لدى الفاعل - وهو الامر الذي تدل عليه وقائع الدعوى - أي انصراف نيته للوصول الى النتيجة وهي ازهاق روح المجنى عليه ، وكل ما في الامر أن الخلاف ينحصر في الوسيلة المستعملة فهي ذات نشاط خارجي في

العمل الايجابي وهي حالة سلبية في الصورة الاخرى . والامثلة على هذا عديدة منها الام التي تمتنع عن ربط الحبل السرى لوليدها قاصدة مونه فيموت ورجل المطافىء الذي يمتنع عن انقاذ انسان من خطر الحريق ليحترق فيموت وعامل انشباطىء الذي لا يقوم على انقاذ الغريق ابتغاء تحقيق غرقه فيغرق ومن يرى آخر على وشك الغرق وفي مقدوره انقاذه فلا يحرك ساكنا ابتغاء التخلص منه فيغرق .

ولقد أثارت هذه المسألة نقاشا طويلا بين الشراح ، فقد رأى البعض أن النتيجة التي تحققت تتفق وقصد الفاعل ومن ثم فهي مؤثمة ولا ينبغي أن يغفل الشخص في هذه الصورة من العقاب ، لأن مثل هذا الفعل مما لا ترضى عنه الجماعة والمشرع ينص عادة في قوانين العقوبات على عقاب من يزهد روح آخر فيعده قاتلا دون أن يحدد الوسيلة المستعملة في ذلك أى يسئوى أن تكون ايجابية أو سلبية . ومن جهة أخرى ذهب رأى الى العكس ذلك أن الموقف السلبي يعتبر عدما والعدم لا يتصور أن يوصل الى نتيجة ما ، ومتى كان الامر كذلك فلا تأثيم ولا عقاب .

ويسترعى الانتباه في الامثلة التي ضربناها أنها تنقسم الى نوعين ، الاول منهما يقع فيه التزام - قانونى أو تعاقدى - على عاتق الشخص بأن يتحرك لانقاذ المجنى عليه والا اعتبر مقصرا بالنسبة الى ذلك الالتزام . والنوع الآخر لا يتوافر فيه مثل هذا الالتزام وانما توجب القواعد الاخلاقية أن يبذل الشخص جهده ليمنع النتيجة المتوقعة . فالمرضى الذى يقود كفيفا يقع على عاتقه التزام تعاقدى بأن يرشده عند عبور الطرقات ويقيه مخاطرها وعامل المزلقان الذى يقوم على حراسته يقع على عاتقه التزام بغلقه عند مرور قطار السكة الحديد ليمنع المرور ، أما الشخص العابر الذى يشاهد آخر على وشك الغرق وفي مكنته أن ينقذه فان قواعد الاخلاق وحدها توجب عليه انقاذه .

واذا أردنا تحليل الفروض المختلفة فى ضوء المنطق والواقع لوجدنا أن القانون لا يتطلب فى الفرد الشهامة ، ومن ثم فلا يمكن مؤاخذته ولا تجريم فعله حتى ولو ثبت بطريق القطع أنه قد ابتغى الوصول للنتيجة التي تحققت وهي الوفاة . أما فى الصورة الاخرى حيث يكون هناك واجب قانونى أو اتفاقى فان تصرف الفرد فى هذه الحالة مما ينبغي تأثيمه لانه فى الواقع قد استغل الظروف القائمة واستعملها كوسيلة لتحقيق غرضه ، بل انه بموقفه كان مشاركا فى خلقها ، ولا تختلف هذه الصورة كثيرا عن حالة الشخص الذى يحفر حفرة فى طريق عدوه أثناء مروره ثم يتركها الى أن يقع فيها فيموت .

٢ - النتيجة ، الوفاة

يجرم المشرع فى القتل ازهاق روح انسان حى ، ومن ثم حتى يستحق الفاعل العقاب من أجل النشاط الذى أتاه ينبغى أن تتحقق النتيجة وهو وفاة المجنى عليه . على أن هذا بطبيعة الحال لا يمنع من عقاب الجاني ولو لم تحدث النتيجة أى موت الشخص المقصود وتقف الجريمة حينئذ عند حد الشروع وهو بدوره معاقب عليه . وتبدو أهمية ذكر النتيجة فى أمرين أولهما أنها ما لم تتحقق تقتصر المساءلة على الشروع على ما سلف . والامر الآخر هو أن انتواء الجاني الوصول الى هذه النتيجة هو الذى يوفر القصد الجنائي المطلوب فى جريمة القتل . لان الشرط الاساسى فيه على ما سنرى هو توفر نية الفاعل فى ازهاق روح المجنى عليه . وقد لا يكون من الممكن بآية حال تحقيق النتيجة لسبب من الاسباب وهو ما يوصل الى بحث الجريمة المستحيلة التى نتكلم عنها عند بحث الشروع فى جريمة القتل .

وكيفى للدانة على ما سبق القول أن تتحقق المحكمة من وفاة المجنى عليه من مختلف الأدلة التى تطرح عليها حتى ولو لم يعثر على الجثة ، ذلك بأنه لا يلزم للدانة فى جريمة القتل ان يكون موت المجنى عليه قد ثبت بدليل معين عن طريق الكشف على الجثة وتشريحها (٦) .

٣ - علاقة السببية

قلنا ان الركن المادى فى جريمة القتل هو فعل يؤدي الى الوفاة ، ومن ثم ينبغى أن تتوافر علاقة السببية بين نشاط الجاني وبين النتيجة التى تتحقق حتى فى الصورة التى ترتكب فيها جريمة القتل بطريق السلب . فاذا كان فعل الجاني قد أوصل الى ازهاق روح المجنى عليه سئل عن جريمة قتل تامة أما اذا لم تتحقق النتيجة المرجوة وقف الامر عند حد الشروع .

(٦) وفى كثير من الحالات تعقب الوفاة نشاط الجاني مباشرة أو يفشل الجاني فى تحقيق النتيجة بصفة فورية ، وهى صور لا تثير أى خلاف .

(٦) نقض ١٩٤٨/١٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٥٠ . ١٩٦٠/٥/٢١ أحكام

النقض س ١٢ ق ١٠٠ .

بيد أن وقائع الحياة العملية لا تحدث دائما بهذه البساطة ، فكثيرا ما تتداخل عوامل مختلفة بين نشاط الجاني والنتيجة التي تحققت وترجع الى أسباب عديدة سواء بفعل المجنى عليه نفسه أو آخر غير المجنى عليه أو ظروف خارجية عن هذا وذاك . ومن صورها أن يهمل المجنى عليه في علاج نفسه بعد إصابته بما يؤدي الى وفاته أو يجهز ثالث على المجنى عليه بعد إصابته أو يساعد ضعف صحة المجنى عليه على موته أو يقوم بحرق في المستشفى الذي نقل اليه أو تصطدم السيارة التي تنقله وينتهي الأمر الى موته . وفي هذه انصور جميعا يثور التساؤل عن مدى مسئولية الفاعل الاصلى عن الجريمة هل يسأل عن جريمة القتل التامة أم يقف الامر عند حد الشروع ؟ وبعبارة أخرى هل الاحداث التي وقعت بين نشاط الجاني وبين النتيجة التي تحققت من شأنها أن تقطع علاقة السببية فتقتصر مساءلة الجاني على الشروع أو لا أثر لها على توافر علاقة السببية فيسأل الجاني عن الجريمة التامة ؟

لقد تعددت آراء الشراح في تحديد مقياس توافر علاقة السببية بوجه عام . فذهب ذهب رأى الى القول بأن العبرة في تحمل النتيجة إنما تكون للسبب الفعال أى السبب الذى يعتبر أساسيا فى احداث الجريمة ويعتبر باقى الاسباب بالمقياس له ظروفها مهينة لها . واتجه آخر الى مساءلة الجاني عن النتيجة التي حدثت ما دام نشاطه هو الذى أدى ببدايته الى غيره من الاسباب الموصلة للنتيجة ، هذا الا اذا كان السبب الجديد كان لا بد من وقوعه واحداث النتيجة وتعرف هذه النظرية بنظرية تعادل الاسباب . ورأى ثالث يرى مساءلة الجاني عن النتائج التي تحدث ما دامت هي مما يوصل اليه سير الامور العادي فى الحياة ، وهذه هي نظرية السبب الملازم .

والمقياس الاخير هو الغالب بين الشراح اذ يعتد بواقع الامر فى الحياة والنظر الى سير الامور الطبيعى فيها ، فاذا كان السبب العارض مما تجرى به شئون الحياة فإنه من المتعين على الفاعل أن يتوقعه ومن العدل والمنطوق أن يتحمل نتيجة فعله . أما اذا كان العكس وتم يكن ذلك السبب مما يتوقع حدوثه وفقا لمجرى الامور كل يوم فان مسئولية الفاعل تقف عند حده وفروع هذا السبب . والفيصل فى توافر المسئولية عن الجريمة التامة أو الشروع فيها وفقا لهذا المقياس هو وقائع الدعوى وما يستخلصه الفاضل منها ، فهو الذى يقدر بمطلق سلطانه مدى ما يتفق أو لا يتفق مع السبب العارض وشئون الحياة . ومن ثم اذا عجل كبر سن المجنى عليه فى وفاته فان هذا لا يمنع من مساءلة الجاني عن الجريمة الكاملة ، والحال كذلك اذا ما

نشأت الوفاة عن إهمال المجنى عليه في العلاج متى كان هذا الإهمال متوقعا
ممن كان في مثل حالة المجنى عليه الاجتماعية : أما إذا كانت الوفاة ناتجة
عن حريق بالمستشفى أو اصطدام السيارة التي تحمل المجنى عليه فإن هذا
الحادث ليس مما يعرض كل يوم في الحياة ، ومن ثم من شأنه قطع علاقه
السببية وتقف مساءلة الجاني عند حد الشروع .

وقد استقر قضاء النقض على أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة
مادية تبدأ بالفعل الضار وترتبط معنويا بما يجب على الجاني أن يتوقعه من
النتائج المألوفة بفعله العمدى (٧) . فيسأل المتهم عن جميع النتائج المحتملة
حصولها من الإصابات التي أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراحي
في العلاج أو الإهمال فيه ما تم إثبات أنه كان متعمدا ذلك لتجسيم
المسئولية (٨) . فإذا كان الثابت من التقرير الطبي أن الوفاة نشأت عن
الإصابة فإن إهمال العلاج أو حدوث مضاعفات تؤدي إلى الوفاة لا يقطع علاقه
السببية بين الإصابة والوفاة وهي النتيجة المباشرة التي قصد إثباتها المتهم
حين طعن المجنى عليه عمدا بنية قتله (٩) . ويقطع خطأ المجنى عليه رابطة
السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لحدوث
النتيجة (١٠) . ويقدر القاضي من وقائع الدعوى توافر السببية أو عدم
توافرها (١١) .

ولما لعلاقة السببية بين النشاط والنتيجة من الأهمية في مدى تحميل
الجاني للمسئولية الجنائية يتعين على المحكمة أن تعنى بيانها والا كان حكمها
مشوبا بالقصور . فإذا كان الحكم الصادر بإدانة المتهم لم يبين كيف انتهى
إلى أن الإصابات الواردة بتقرير الصفة التشريحية هي التي سببت
وفاة المجنى عليه فإنه يكون قاصرا (١٢) . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد
اقتصر على نقل ما أثبتته تقرير الصفة التشريحية من الإصابات التي حدثت
بالتفصيل ولم يعن ببيان رابطة السببية بين هذه الإصابات والوفاة من واقع
الدليل اتفنى فإنه يكون قاصرا (١٣) .

(٧) نقض ١٩٦٦/٦/١٤ أحكام النقض س ١٧ ق ١٥٠ .

(٨) نقض ١٩٦٥/٣/٨ أحكام النقض س ١٦ ق ٤٦ ، ١٩٥٦/٣/١٩ س ٧ ق ١١٣ .

(٩) نقض ١٩٦١/١٠/٩ أحكام النقض س ١٢ ق ١٥ .

(١٠) نقض ١٩٦٦/٤/٢٥ أحكام النقض س ١٧ ق ٩٠ .

(١١) نقض ١٩٦٦/١٢/٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٤٨ .

(١٢) نقض ١٩٦٠/١١/٢٢ أحكام النقض س ١١ ق ١٥٦ .

(١٣) نقض ١٩٦٢/٤/٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٧٢ .

الشروع في الجريمة

الكلام على الشروع في جريمة القتل هو اعممال للاحكام العامة في الشروع ، بيد أنه لما كانت تلك الجريمة من أهم الجرائم وجب بيان مدى اعمال تلك الاحكام عليها والتعرض بصفة خاصة الى الجريمة المستحيلة ومدى مسالة الفاعل في صورتها .

عرفت المادة ٤٥ من قانون العقوبات الشروع في جريمة بقولها « الشروع هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة اذا أوقف أو خاب أثره لاسباب لا دخل لارادة الفاعل فيها ، . والركن المادي في الشروع هو البدء في التنفيذ . ولقد اختلفت الآراء حول توافره بين المذهبين المادي والشخصي ، فالمذهب المادي الذي يعتمد على جسامه الفعل المرتكب لا يعتبر بدء التنفيذ متوافرا الا اذا أتى الجاني نشاطا يعتبر داخلا في الاركان المكونة للجريمة ، فهو في القتل يكون باطلاق العيار الناري أو الطعن بالسكين . وقد أدى هذا المذهب الى افلات كثيرين من العقاب رغم ما يبدو من خطورة فعلهم ، ومن ثم نجد بعض أنصاره قد حاولوا التخفيف من عيوبه واكتفوا بالقول بأن الشروع يعتبر متوافرا اذا ما أتى الجاني فعلا يعتبر مكونا لطرف من الظروف المشددة للجريمة . وكان النقد الذي وجه الى هذا التعديل هو ان بعض الظروف المشددة قد تتوافر دون أي نشاط من جانب الجاني كالشأن في طرف سبق الاصرار بالنسبة لجريمة القتل . أما المذهب الشخصي فيقوم أساسا على خطورة الجاني ، فكلما دل الجاني بتصرفه على خطورته عد فعله مكونا لبدء التنفيذ . وقد عرف هذا الفعل بأنه المؤدى مباشرة الى ارتكاب الجريمة بمعنى أنه لو ترك الجاني على حاله لا تنتهي به الامر الى اتمام ارتكاب الجريمة . فلا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل في تنفيذ جزء من الاعمال المكونة للركن المادي للجريمة بل يكفي لاعتبار أنه شرع في ارتكاب الجريمة أن يبدأ في تنفيذ فعل ما سابق مباشرة على تنفيذ الركن المادي ومؤد اليه حتما ، وبعبارة أخرى يكفي أن يكون الفعل الذي باشره الجاني هو الخطوة الاولى في سبيل ارتكاب الجريمة وأن يكون بذاته مؤديا حالا عن طريق مباشر الى ارتكاب الجريمة ما دام قصد الجاني من مباشرة هذا الفعل معلوما ثابتا (١٤) . وقد ساد هذا المذهب في محيط الفقهاء وفي دور القضاء .

(١٤) تقض ١٩٣٤/١٠/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٨٢ .

ولتحديد النشاط الذي يتكون به بدء التنفيذ في المشروع أهميته ،
لأنه إذا لم يصل إلى هذا الحد فإنه لا يعدو العمل التحضيري الذي لا عقاب
عليه . والفصل في هذا الأمر مرجعه إلى تقدير القاضي لوقائع الدعوى وما
يستخلص منها .

وحتى يتحقق المشروع في الجريمة يتعين أن يوقف تنفيذ الجريمة أو
يجيب أثره لأسباب لا تدخل لإرادة الفاعل فيها . وتقدير كون الأسباب التي
من أجلها لم تتم الجريمة هل هي إرادية أم خارجة عن إرادة الجاني هو أمر
يتعلق باتقائهم . فإذا كان الثابت بالحكم أن الجاني عزم على قتل المجنى
عليه وهو نائم فوضع كمية من مادة السبرتو على فراشه ثم أشعل ورفسه
بمسد القائها على الفراش لأشعال النار فيه واستيقظ المجنى عليه على أثر
ذلك فاطفا الجاني النار وهرب وقدرت المحكمة أن عدل الجاني عن التمام
جريمته لم يكن إراديا بل كان بسبب خارج عن إرادته هو استيقاظ المجنى
عليه وخشية الجاني من ضبطه متلبسا فذلك تقدير موضوعي مقبول
عقلا (١٥) .

الجريمة المستحيلة

كما يثور بحث اشروع في القتل فالشأن كذلك بالنسبة إلى الجريمة
المستحيلة ، فقد ينوي شخص قتل آخر فيستعمل وسيلة الأصل فيها أن
تكون قاتلة تؤدي إلى ازهاق الروح بيد أن الجريمة لا تتحقق وما كان لها أن
تتحقق أبدا لأسباب لا علم للجاني بها . ومن أمثلتها أن يطلق شخص على
آخر عيارا ناريا منتويا قتله ثم يبين أن الأخير قد فارق الحياة قبل ذلك . أو
يصوب سلاحه القاتل إلى المكان الذي يعتقد وجوده فيه بيد أنه يكون قد
فارقه قبيل فعل الجاني ، أو يطلق بندقية صوب المجنى عليه فلا يخرج
المقذوف بسبب فساد مادته أو قطريرة البندقية ، وكم ينضج مادة سامة
في طعام لآخر لا تحدث الوفاة أبدا بسبب ضآلتها ، أو يخلط الطعام بمادة
يعتقد أن من شأنها أحداث الوفاة وواقع الحال على العكس من ذلك ففي هذه
الصور جميعا يثور التساؤل عن إمكان مساءلة الفاعل جنائيا عن النشاط
الذي صدر من جانبه ، ومن الطبيعي أن المسئولية إن قيل بقيامها في هذه
الحالات فإنها تقف عند حد اشروع لأن الجريمة لا تتحقق أبدا لوجود سبب
يستحيل معه الوصول إلى ازهاق الروح .

ولقد انقسم الرأي في صدد الجريمة المستحيلة - كالشأن بالنسبة إلى انشروع - إلى مذهبين أحدهما المذهب المادى والاخر المذهب الشخصى .
فيذهب أنصار المذهب المادى إلى القول بعدم العقاب على الجريمة المستحيلة لأنه مادام بحث العقاب فيها يكون بوصفها شروعاً فى جريمة وكانت الجريمة يستحيل تحققها فكذلك الشأن بالنسبة إلى انشروع الذى يعد فعلاً سابقاً على الجريمة التامة فإنه لا يلحقه العقاب لأنعدام يولد عندما .

على أن النتيجة التى انتهى إليها هذا المذهب من عدم العقاب فى جميع صور الجريمة المستحيلة كانت مجافية للعدالة فى بعض الحالات لأنها تؤدى إلى إغلات الجانى من تحت طائلة القانون فى أحوال ثم تتحقق فيها الجريمة بسبب يجهله هو ولولا وجوده لتمت الجريمة ، ومع خطورة مثل هذا الشخص لا ينبغى أن يفلت من العقاب . فالشخص الذى يطلق على آخر عياراً نارياً ثم لخطوبة فى البارود لا ينطلق اتعيار لا مبرر لعدم عقابه ، وكذلك الشأن بالنسبة إلى من يطلق سلاحه القاتل نحو مكان وجود المجنى عليه ويكون هذا قد غادره قبيل ذلك . وقد أدى هذا النقد إلى أن أدخل أنصار المذهب المادى تعديلاً على نظريتهم لتفادى تلك الانتقادات فقسموا الاستحالة إلى نوعين الاستحالة المطلقة والاستحالة النسبية ، وقانوا بعدم العقاب فى الأولى والعقاب فى الأخرى . وكل من نوعى الاستحالة قد يرجع إما إلى موضوع الجريمة أو إلى الوسيلة المستخدمة لتحقيقها . فتكون الاستحالة مطلقة من ناحية الموضوع إذا انعدم الموضوع اطلاقاً أو انعدمت الصفة الإنسانية اللازمة فيه ، وصورتها اطلاق عيار نارى على جثة شخص توفي قبل اطلاق النار . وتكون الاستحالة نسبية من ناحية الموضوع إذا كان فى حد ذاته قائماً ولكنه غير موجود فى المكان الذى اعتقد الجانى وجوده فيه ، كمن يطلق عياراً على سرير خال معتقداً أن غريمه ينام فيه . وفى الصورة الأولى لا يتصور حدوث الوفاة اطلاقاً أما فى الأخرى فكان من الممكن حدوثها لو أن المجنى عليه كان موجوداً فى الغرفة . أما الاستحالة المطلقة بالنسبة إلى الوسيلة فتتوافر حينما تكون الوسيلة بذاتها من شأنها أن لا تحدث الوفاة اطلاقاً ، وتكون الاستحالة نسبية إذا كان عدم تحقيق النتيجة راجعاً إلى الكيفية أو الكمية التى استخدمت بها الوسيلة . فهى مطلقة فى صورة من يضع لآخر سيكراً فى طعامه معتقداً أن من شأنه إحداث الوفاة وتكون نسبية إذا وضع الجانى مادة سامة فى طعام المجنى عليه ولكنها كانت من القلة بدرجة لا تحدث منها الوفاة أبداً .

بيد أن هذا التعديل للنظرية المادية بدوره لم يخل من نقد لأنه من

الناحية العملية ومن ناحية درجة خطورة الجاني ليس هناك فرق ملحوظ بين من يطلق عيارا ناريا على جثة دون أن يعلم بوفاة صاحبها ومن يطلق النار على فراش خال من صاحبه دون علم منه . ومن ثم أراد أنصار النظرية مع التمسك بها إدخال تعديل جديد عليها ، فقسموا الاستحالة الى نوعين قانونية ومادية . وقالوا بعدم العقاب على الاولى دون الاخرى . وفرقوا بين النوعين على أساس أن الاستحالة تكون قانونية اذا انعدم ركن قانونى ففى الجريمة وتكون مادية اذا توافرت الاركان القانونية ولكن ظروف خارجة عنها لم تحقق النتيجة . فهى استحالة قانونية عند اطلاق النار على جثة لانعدام ركن الانسان الحي ففى جريمة القتل ، وهى مادية فى حالة وضع جزء صغير من مادة سامة فى طعام المجنى عليه . والواقع من الامر أننا اذا تمعنا ففى هذه الصور جميعا لوجدنا أن نوعى الاستحالة القانونية والمادية لا تعدو ففى الحقيقة تقسيم الاستحالة الى مطلقة وأخرى نسبية وأن الخلاف إنما يتخصر فى التسمية فقط .

وفى الناحية الاخرى ذهب أنصار المذهب الشخصى فى الشروع الذى يبنى على خطورة الجاني ذاته بصرف النظر عن جسامة الافعال الصادرة منه الى العقاب على الشروع بصفة مطلقة فى كل صور الجريمة المستحيلة لأن العبرة ليست بالنتيجة التى تحققت بقدر ما هى بخطورة الجاني على المجتمع والتى يستبدل عليها بالافعال الصادرة عنه .

ونستطيع القول بأن اتجاه المشرع فى المادة ٤٥ عقوبات المشار اليها هو الاخذ بالمذهب الشخصى فى الشروع واذا كانت الجريمة المستحيلة تعد نوعا من الجريمة الخائبة فان هذا يؤدى الى القول بأن اتجاه المشرع هو العقاب على الشروع فى الجريمة المستحيلة على أساس المذهب الشخصى .

ومن التطبيقات العملية فى صدد الجريمة المستحيلة أنه متى ثبت أن المتهم وضع مادة سلفات النحاس فى الماء المعد لشرب غريمه متعمدا قتله ولم يشم له قصده فان فعله يكون شروعا فى القتل بالسسم وذلك لأن سلفات النحاس من المواد السامة التى تحدث الوفاة ، أما مجرد كونها مما يندر حدوث الوفاة بها لما تحدثه من قيء يطردها من جوف من شربها فلا يفيده استحالة ارتكاب الجريمة بها لانه ظرف خارج عن ارادة الجاني قد يحول دون

اتمامها (١٦) . واذا كان الثابت بالحكم أن المتهم انتوى قتل المجنى عليه واستعمل لهذا الغرض بندقية ثبتت صلاحيتها إلا أن المقتول لم ينطلق لفساد كبسولته وقد ضبطت معه طلقة أخرى كبسولتها سليمة ولكن الفرصة لم تسنح له لاستعمالها فإن قول الحكم باستحالة الجريمة استحالة مطلقة استنادا الى فساد كبسولة الطلقة التي استعمالها المتهم هو قول لا يتفق وصحيح القانون (١٧) . ولا تعتبر الجريمة في عداد الجرائم المستحيلة إلا اذا لم يكن في الامكان تحقيقها مطلقا كأن تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة البتة لذلك . أما اذا كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها ولكن لم تتحقق بسبب ظرف آخر خارج عن ارادة الجاني فانه لا يصح القول البتة بالاستحالة (١٨) .

وتنبغي مراعاة التفرقة بين تكوين الفعل لجريمة خائبة أو لجريمة مستحيلة ، ويبين هذا مما قضى به من أنه ما دام الحكم قد أثبت على المتهم أنه أطلق العيارات النارية على المجنى عليه بقصد قتله وأنه أصابه فعلا ولكن العيارات لم تقتله لانه أخطأ تقدير المسافة بينه وبين المجنى عليه الذي انتوى قتله بحيث أن قوة المقذوفات التي أطلقها ضعفت بسبب طول المسافة فلم تحدث اصابات قاتلة فذلك لا يفيد أن الجريمة مستحيلة ، بل ذلك يفيد أنها جريمة شروع في قتل خاب لسبب خارج عن ارادة الجاني لانه لو لم يخطئ في تقدير المسافة لما كان هناك ما يحول دون وقوع جريمة القتل التي قصدها ، وليس هذا شأن الجريمة المستحيلة التي تتميز عن الشروع المعاقب عليه بأن ما يقصد الفاعل الى تحقيقه لا يمكن أن يتم ماديا بسبب عدم صلاحية الوسيلة التي استخدمها بالمرّة أو بسبب انعدام الهدف الذي قصد أن يصيبه بفعله (١٩) . واذا كان السلاح صالحا بطبيعته لاجداث النتيجة التي قصدها المتهم من استعماله وهي قتل المجنى عليه فان عدم تحقق هذا القصد - اذا كان لأسباب خارجة عن ارادة المتهم - لا يكون الفعل جريمة مستحيلة ، بل هو جريمة خائبة فاطلاق الرصاص على سيارة بقصد قتل

(١٦) نقض ١٩٣٦/٥/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٦٩ .

(١٧) نقض ١٩٦٣/١/١ أحكام النقض س ١٣ ق ٢ .

(١٨) نقض ١٩٧٠/٥/٣١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٧٩ . وفي الواقعة أطلق المتهم النار

على المجنى عليه من بندقية خرطوش عيار ١٦ قاصدا قتله فأصابه في أذنه اليسرى .

(١٩) نقض ١٩٣٨/٦/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٤٦ :

من فيها وعدم تمام هذه الجريمة بسبب أن السيارة كانت مسرعة في سيرها ومغلقة نوافذها هي شروع في قتل (٢٠) .

ثالثا : القصد الجنائي .

سبق أن عرفنا القتل بأنه ازهاق روح انسان على قيد الحياة ، ومفارقة الروح للجسم قد تكون بتصرف صادر من الجنائي قصد به الوصول الى تلك النتيجة وهي صورة القتل العمد ، وقد يهدف الجنائي الى مجرد المساس بجسم المجنى عليه دون ازهاق الروح ولكن ينتهي الامر الى الموت فيسأل عن جريمة ضرب أو جرح أفضى الى موت . كما يحدث أن تكون الاصابة ناشئة عن خطأ من جانب الجنائي ينتهي بالوفاة فتقتصر مسئوليته على القتل الخطأ . وأخيرا قد ترجع الوفاة الى سبب عارض دون اسناد العمد أو الخطأ لشخص معين وحينئذ تكون قضاء وقدر لا تستوجب عقابا .

والقصد الجنائي بوجه عام توجيه الفاعل لارادته نحو تحقيق النتيجة المحرمة التي يقرر القانون من أجلها عقوبة ، وهي ركن أساسي يتطلب في جميع الجرائم العمدية وبغيره تنتفي الجريمة بهذا الوصف . وقد ينطوي الفعل تحت جريمة بوصف آخر اذا ما تكاملت اركانها كجرائم الخطأ او الإهمال . ويقسم الشراح عادة القصد الجنائي الى قسمين قصد عام وقصد خاص ، والقصد الجنائي العام ، الذي يتطلبه القانون في كل الجرائم العمدية ، هو توجيه الارادة اختياريا لنشاط يؤدي الى نتيجة يعلم الفاعل أن القانون يجرمها . والقصد الخاص يتضمن ابتداء القصد العام ويزيد عليه بأن الفاعل يهدف الى تحقيق غاية معينة ينص عليها المشرع وبغير انصراف النية اليها لا تقوم الجريمة . فمثلا في جريمة الحريق يكفي أن توجه الارادة الى وضع النار في المال المراد احراقه وفي جريمة الضرب يكفي توجيهها نحو المساس بجسم المجنى عليه ، أي أن يعلم الجنائي أن وضع النار في المال من شأنه أن يؤدي الى احراقه وأن القانون يحرم هذا الفعل ويوجه ارادته رغم هذا عليه وفي الجريمة الاخرى لا يتطلب القانون سوى معرفة الفاعل أن توجيه ارادته على نحو معين من شأنه أن يمس بجسم المجنى عليه وأن هذا الفعل يجرمه المشرع . أما القصد الجنائي الخاص فمثاله جريمة التزوير حيث

يشترط لتوافر القصد الجنائي أن تنصرف نية المزور الى استعمال المحرر المزور ، وعلى هذا اذا اقتصر شخص على تقليد توقيع لآخر لمجرد اظهار براعته في ذلك فانه لا يمكن اسناد جريمة اليه لانتفاء القصد الجنائي ، أما ان هدف من التقليد الى الاستفادة من المحرر المزور فحينئذ تتوافر في حقه الجريمة .

وبعد هذا البيان يتعين تحديد القصد الجنائي في جريمة القتل ، هل يكفي فيه القصد العام أم يشترط فيه القصد الخاص ؟ وللإجابة على هذا السؤال نعود الى تعريف جريمة القتل وقد قلنا انها ازهاق روح انسان حي واذن فهي لا تتحقق الا بازهاق الروح أى بالوفاة ، وبغير هذا لا يمكن القول بقيام الجريمة أى لابد أن تنتج ارادة الجاني نحو موت المجنى عليه ، فان مات كانت الجريمة قتلا تاما وان لم يمت وقفت الجريمة عند حد انشروع ، فهل ارادة الموت للمجنى عليه تعتبر قصدا عاما أم قصدا خاصا ؟ لقد سبق القول بأن القصد الخاص يتضمن ابتداء القصد العام ، فاذا قيل بأن نية ازهاق روح المجنى عليه هي قصد خاص لدعا هذا الى التساؤل عن القصد العام ، وحينئذ لا نجد الا في انصراف الارادة الى تحقيق موت المجنى عليه ، أى أن مجرد تحقق هذه النية - وبها يتوافر القصد العام وحده - يتوافر القصد الجنائي . ولا يمكن القول بأن مجرد ارادة المساس بجسم المجنى عليه هو القصد العام في جريمة القتل لان هذا الفعل بذاته دون نية ازهاق الروح يكون القصد الجنائي في جرائم الضرب والجرح .

والاكتفاء بالقصد الجنائي العام في جريمة القتل يقتضى لتوافره وجود العناصر التالية :

(أ) توجيه الجاني لارادته مختارا نحو تصرف يهدف للنتيجة التى يحرمها القانون ، ومن ثم ان فقد عنصر الاختيار انعدم القصد الجنائي .
فالمكره على قتل آخر لا يسأل عن جريمة القتل وانما قد تسند المسؤولية الى من أكرهه واعتبره بمثابة الاداة في يده .

(ب) أن يعلم الجاني أن من شأن تصرفه تحقيق ازهاق الروح . وانتفاء هذا العلم ينفى بدوره المسؤولية عن جريمة القتل العمد ، وان كان قد يسأل عن جريمة أخرى - كقتل خطأ - لو توافرت أركانها . وعلى هذا فمن يطلق بندقية على آخر معتقدا أنها خالية من المقذوف فاذا بها عن جهل منه كانت محسوة فيموت المجنى عليه لا يسأل عن قتل عمد ، ومن يطلق عيارا ناريا

فى الهواء لتفريق جمهور من المتشاجرين فيصيب العيار واحدا منهم ويقتله
لا يسأل عن جريمة القتل العمد .

(ج) أن ينبغي الفاعل بنشاطه الارادى ازهاق روح انسان حى أى
ينبغي أن يقوم الدليل على علمه بأن تصرفه موجه الى شخص على قيد الحياة .
فمن أطلق عيارا ناريا على آخر معتقدا أنه قد توفى ويمثل بجثته لا يسأل عن
جريمة القتل العمد . وان وجه نشاطه الى انسان حى ولكنه ثم يبع ازهاق
روحه وانما أراد مجرد المساس بجسمه وانتهت الاصابة بوفاة فانه لا يسأل
عن جريمة القتل العمد وانما تقف مسئوليته عند جريمة الجرح المفضى الى
الموت .

واذا تتبعنا أحكام محكمة النقض نجدها تتطلب فى جريمة القتل
توافر قصد جنائى خاص ، وفى بعض الاحيان لا تشير الى هذا القصد
صراحة وانما تعتبر أن نية ازهاق الروح هى ما يميز جريمة القتل عن
غيرها من الجرائم . فمن احكامها أن جريمة القتل تتميز عن باقى جرائم
الاعتداء على النفس بضرورة توافر قصد جنائى خاص لدى المتهم هو انتواؤه
بالاعتداء على المجنى عليه ازهاق روحه (٢١) . ويتطلب القانسون فى جنائية
القتل العمد توافر قصد القتل وهو قصد خاص يستلزم فوق أن يكون
الفاعل قد أتى فعلا من شأنه احداث الموت أن ينتوى ازهاق روح المجنى عليه
ولا يجرىء عن هذه النية الخاصة أن يصدر الفعل الجنائى فى جنائية القتل
عن مجرد العمد أو باستعمال سلاح قاتل بطبيعته (٢٢) . وأن جريمة القتل
العمد تستلزم قانونا توافر قصد جنائى خاص بها هو الذى يميزها عن غيرها
من جرائم الاعتداء على النفس التى لا تبلغ مبلغها فى الجسامة . واذن فاذا
أدان الحكم متهما فى جنائية الشروع فى القتل العمد ولم يتحدث بصفة
خاصة فى جلاء ووضوح عن توافر نية القتل لديه ونم يبين فى ذات الوقت
الاسانيد التى اعتمد عليها فيما انتهى اليه من أنه كان ينوى قتل المجنى عليه
فانه يكون قد قصر فى بيان الاسباب التى أقيم عليها (٢٣) . ولكنها فى
احكامها الحديثة لا تذكر القصد الخاص صراحة وانما تشير الى عنصر خاص
فتقول ان القصد الجنائى فى جريمة القتل العمد يتميز عن القصد الجنائى

(٢١) نقض ١٩٥١/١٢/٣١ أحكام النقض س ٣ ق ١٣٤ .

(٢٢) نقض ١٩٥٥/١٢/٥ أحكام النقض س ٦ ق ٤٢٤ .

(٢٣) نقض ١٩٤٢/٦/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٢٧ .

العام في سائر جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل ازهاق روح المجنى عليه . ولما كان هذا العنصر بطبيعته أمرا داخليا في نفس الجاني فإنه يجب لصحة الحكم بإدانة المتهم أن تعني المحكمة بانتحدث عنه استقلالاً وأن تورد الأدلة التي تكون قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المادى المسند اليه كان في الواقع يقصد ازهاق روح المجنى عليه (٢٤) .

وينبغي التدليل على قيام القصد الجنائي وقت مقارفة الفعل المادى . بمعنى أن تثبت المحكمة أن الجاني قد ابتغى من فعله وقت مباشرته لنشاطه ازهاق روح المجنى عليه ، فان ثبت هذا الأمر فلا يؤثر على قيام القصد عدول الجاني عن متابعة نشاطه أو ندمه ومحاولة اصلاح الاضرار التي أحدثها فعله . وبهذا لا يعد القصد الجنائي متوافرا في جريمة القتل اذا أراد الجاني مجرد ايداء المجنى عليه بضربات وجهها له ثم انتهى الأمر الى موته وانما تقف مساءلته عن جريمة الضرب المفضى الى الموت حتى ولو تمنى موته بعد أن أوقف نشاطه المادى . ويسأل الفاعل عن القتل اذا هـدف الى ازهاق روح المجنى عليه وقت مباشرة النشاط ثم ندم على فعله وتمنى عدم موته وحاول اسعافه بالعلاج . واذا لم يصبه العيسار النارى الذى أطلقه وكان فى مقدوره متابعة الطلقات وتوقف رغم ذلك فإنه يسأل عن شروع فى قتل .

ويشور عند الكلام على القصد الجنائي في جريمة القتل بحث أثر الخطأ فى الشخص والغلط فى الشخصية على قيام القصد الجنائي أو انتفائه . ذلك أن الشخص قد يوجه نشاطه الارادى ابتغاء ازهاق روح انسان معين فيصيب الهدف المقصود ويتجاوز الى هدف آخر أو قد يخطئ الهدف المراد ويصيب هدفا آخر ، وتطلق على هذه الصورة عبارة الخطأ فى الشخص . وقد يوجه الفاعل نشاطه الى انسان ما على أنه آخر غير المقصود بالتصرف، وهو ما يسمى بالغلط فى الشخصية . فهل يؤثر الخطأ فى أى من الصورتين فى مساءلة الفاعل ؟

(٢٤) نقض ١٩٦١/٥/١٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٢ ، ١٩٦٤/١١/١٦ س ١٥ ق ١٢٣ ، ١٩٦٥/١/٤ س ١٦ ق ٥ ، ١٩٦٥/٣/٢ س ١٦ ق ٤٤ ، ١٩٧٢/٣/٢٧ س ٢٣ ق ١٠٨ ، ١٩٧٢/١١/١١ ق ٣٦٦ . ١٩٧٤/٢/٢٤ س ٢٥ ق ٣٩ .

لقد قلنا ان جريمة القتل في نظر القانون هي ازهاق روح انسان حي على قيد الحياة ومن ثم فلا اعتداد بشخص المجنى عليه ، فالمرجع يحمي حياة الانسان دوما وكل مساس بها ينطوي تحت نص القانون مهما كانت شخصية المجنى عليه . وعلى هذا الاساس يسأل الفاعل في الحالة الاولى عن قتل شخصين أحدهما من هدف اليه الجاني والاخر من أصيب في ذات الوقت ، وفي الحالة الثانية يسأل الجاني عن شروع في قتل من قصده وعن قتل من لم يقصده ، وفي الصورة الاخيرة يسأل عن قتل من أخطأ في شخصيته .

من أجل هذا قضى بأنه يكفي للعقاب على القتل العمد أن يكون المتهم قد قصد بالفعل الذي قارفه ازهاق روح انسان ولو كان القتل الذي انتواه قد أصاب غير المقصود سواء أكان ذلك ناشئا عن الخطأ في شخص من وقع عليه القتل أو عن الخطأ في توجيه الفعل فان جميع العناصر القانونية للجناية تكون متوافرة في الحالتين ، كما لو وقع الفعل على ذات المقصود قتله (٢٥) . فمتى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم أطلق عيارا ناريا بقصد قتل الزوجة فأخطأها وأصاب امرأة أخرى معها فانه يكون مستولا جنائيا عن الشروع في قتل زوجته وعن قتل المصابة ، ذلك لانه انتوى القتل وتعمده فهو مسئول عنه بغض النظر عن شخص المجنى عليها (٢٦) .

ويقسم القصد الجنائي أيضا الى قصد محدد وقصد غير محدد ، والقصد المحدد هو ما تنصرف فيه ارادة الفاعل الى تحقق نتيجة معينة بالذات سواء تعدى نشاطه هذه النتيجة الى أخرى غير مقصودة أم وقف عندها ، أما القصد غير المحدد فهو الذي يبذل فيه الجاني نشاطه دون أن يقصد الى تحقيق نتيجة معينة وان كان يتقبل سلفا جميع ما قد يسفر عنه ذلك النشاط من النتائج . ومثال القصد المحدد أن ينتوى شخص قتل آخر فيطلق صوبه عيارا ناريا ويستوى حينئذ أن يصيبه وحده أو يصيبه ويصيب غيره ، ومثال القصد غير المحدد أن يلقي شخص قنبلة على جمع من الناس دون أن يهدف الى إصابة شخص معين وان كان يقبل مقدما إصابة كل من تلحقه شظية منها . ويستوى القصدان المحدد وغير المحدد عند توافر أيهما في تكامل أركان جريمة القتل ما دامت ارادة الجاني قد انصرفت الى ازهاق روح

(٢٥) نقض ١٩٥٧/٣/٢٥ أحكام النقض س ٨ ق ٧٩ .

(٢٦) نقض ١٩٤٤/٤/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٣٢ .

انسان حي ، لانه كما سبق القول لا تهم شخصية المجنى عليه في قيام الجريمة . وقضى بأن عدم تحديد القصد بشخص معين بذاته أو تحديده وانصراف أثره الى شخص آخر لا يؤثر في قيامه ولا يدل على انتفائه ما دامت واقعة التدعوى لا تعدو أن تكون صورة من صور القصد غير المحدد أو من حالات الخطأ في الشخص ، فاذا كانت الاولى فالمسئولية متوافرة الاركان وان كانت الثانية فالجاني يؤخذ بالجريمة العمدية حسب النتيجة التي انتهى اليها فعله (٢٧) .

والقصد الاحتمالي هو أساسا من موضوعات القسم العام من قانون العقوبات ، ولكن غالبية الامثلة التي تضرب في مجال مناقشة هذا الموضوع تدور حول جريمة القتل . والفكرة الاساسية في القصد الاحتمالي تقوم على افتراض توجيه الجاني لنشاطه ابتغاء تحقيق نتيجة يجرمها القانون فيتعدى هذا انشباط أثره ويؤدي الى نتيجة أخرى يستوى لدى الجاني سلفا وقوعها أو عدم وقوعها . وتعتبر محكمة النقض عن القصد الاحتمالي بقولها « انه نية ثانوية غير مؤكدة تختلج بها نفس الجاني الذي يتوقع أن قد يتعدى فعله الغرض المعنوي بالذات الى غرض آخر لم ينو من قبل اصلا فيمضي مع ذلك في تنفيذ الفعل فيصيب به الغرض غير المقصود ، والاصل في هذا القصد أن نوافره يؤدي الى مساءلة الجاني عن النتيجة التي تحققت على أساس أنه قصد اليها وهدف الى وقوعها (٢٨) » .

والامثلة التي تضرب في هذا الصدد عديدة وفي ذكر بعض منها ايضاح لفكرة القصد الاحتمالي وتفيد في ذات الوقت في مناقشة تلك الفكرة . شخص يضرب آخر ضربات عديدة على رأسه دون أن ينوى قتله وتسفر اصابته عن وفاته ، شخص يلقي قنبلة في جمع من الناس قاصدا الى قتل شخص معين فيموت أشخاص آخرون سواء قتل المراد بالتخلص منه أم لم يمت ، شخص يشعل النار في مبنى مسكون ويؤدي اشتعال النار الى وفاة بعض الاشخاص ، شخص يضع السم في الطعام الذي يعتاد آخر على تناوله قاصدا قتله فيتناول ثالث هذا الطعام ويموت سواء أكان معتادا مؤاكلته أم لا . في كل هذه الغروض توجد وفاة وفي ذات الوقت يوجد نشاط من

(٢٧) نقض ١٩٥٧/١٢/٣ أحكام النقض س ٨ ق ٢٥٨ .

(٢٨) نقض ١٩٣١/١٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٣٥ ، وسوف نعرض لهذا

الحكم تفصيلا عند الكلام على التسميم .

جانب الجاني وهذا النشاط اذا نظرنا اليه نجد أنه لا يخرج عن عدة فروض أولها أن يستبعد الجاني من ذهنه اطلاقا امكان حدوث الوفاة ، وثانيها أن يتوقع الجاني حدوث الوفاة ولكنه يرجو ألا تقع ، ثالثها أن يتوقع الجاني حدوث الوفاة ومع هذا يستوى في نظره حدوثها أو عدم حدوثها فما هو مدى مسألته في كل من هذه الصور ؟

١ - استبعاد الجاني امكان تحقيق النتيجة : اذا وجه الجاني نشاطه نحو نتيجة محرمة واستبعد بشكل مطلق امكان حدوث الوفاة ، فانه لا يمكن أن يسأل عن قتل عمد لا انتفاء القصد الجنائي الذي يشترط فيه الرغبة في ازهاق الروح . فمثلا من يضرب آخر لمجرد الايذاء ثم تتضاعف الاصابة لاي سبب كان وينتهي الامر بالمجنى عليه الى الوفاة لا يسأل عن قتل عمد وانما عن جريمة ضرب افضى الى موت ، كذلك من يشعل النار في مكان مسكون هو على يقين بخلوه من الناس ثم يبين وجود شخص به يموت نتيجة الحريق لا يمكن مسألته عن قتل عمد وانما يسأل عن الحريق العمد ويعتبر موت الشخص ظرفا مشددا ولا يسأل عن هذا الفعل كجريمة مستقلة بذاتها .

٢ - توقع النتيجة والرغبة في عدم حدوثها : قد يوجه الجاني نشاطه لتحقيق نتيجة معينة هي ازهاق روح شخص محدد ولكنه يرى أن نشاطه قد يتعدى الغاية المقصودة ويعمل جاهدا على تلافيها ورغم ذلك تفج ، كمن يطلق النار على شخص في جماعة فيصيب هدفه ويصيب غيره لذلك او يصيب الغير دون ان يصيب الهدف . وفي هذه الصورة يكون الجاني قد انصرف نيتة الى ازهاق روح انسان معين ، وفي هذه الكفاية لمسألته عن كل نتيجة تحدث تبعا لذلك النشاط . وقد سبق أن راينا أن الخطأ في الشخص لا ينفي المسألة عن جريمة القتل ، ولن يغير من الامر رغبة الجاني في تلافي النتيجة ، كما لا يمكن مساءلته عن قتل خطأ لان هذا يتطلب صورة من صور الخطأ والفرض هنا أن نشاطه ارادى عمدا .

٣ - توقع النتيجة وعدم الاهتمام بها : في هذه الصورة يوجه الجاني نشاطه الى هدفه ويتوقع ان يتعدى نشاطه الى نتائج أخرى ومع ذلك فهو يقبلها سلفا . كمن يرغب في قتل آخر في جماعة فيلقى عليه قبلة وتصيب آخرين معه ، فهو بلا جدال يعلم أن تصرفه سوف يودي بأشخاص آخرين غير المجنى عليه ، ومع هذا فهو يرضى بالنتيجة ولا يعمل على تلافيها . وفي هذه الحالة لا جدال في مساءلة الجاني عن جمينغ النتائج التي تحدث ، من باب أولى اذا قيس بالصورة السابقة .

واذا نظرنا الى الصورة آتفة البيان والنتائج التي خلصنا اليها فى ضوء علاقة السببية لوجدنا أن فكرة السببية تغنى عن فكرة انقصد الاحتمالى ، ذلك أن مساءلة الشخص عن نتائج نشاطه وفقا لعلاقة السببية تستند الى سير الامور الطبيعى فى الحياة ، أى أنه اذا كان المشاهد فى الحياة العملية يوصل الى النتيجة التى انتهى اليها نشاط الجانى فانه يسأل عنها والا وقفت مسئوليته عند السبب الذى تدخل وغير مجرى سير الامور طبيعيا فى الحياة . وعلى هذا ففى الصورة الاولى التى يستبعد فيها الجانى النتيجة التى حدثت لا يمكن أن يسأل عنها كأنه قصد اليها . وفى الصورتين الآخريين حيث تمنى أن لا تحدث النتيجة أو تساوى لديه حدوثها أو عدم حدوثها يسأل عن النتيجة لان ذلك مما يوصل اليه سير الامور فى الحياة . وعلى هذا فمختلف الامثلة التى قد ترد فى قانون العقوبات ويردها الشراح الى نظرية القصد الاحتمالى كالضرب المفضى الى الموت لا تعتبر تطبيقا للنظرية وانما هى جرائم خاصة جعل لها المشرع اركاناً معينة وعقوبات محددة وفقاً لما ينتهى اليه نشاط الجانى فى واقع الحياة العملية .

ولا يتبقى بعد هذا الا مساءلة الفاعل مع غيره والشريك عن نتائج نشاط الفاعل الاصلى والتى نصت عليها المادة ٤٣ من قانون العقوبات فى قولها « من اشترك فى جريمة فعلية عقوبتها ولو كانت غير التى تعمد ارتكابها متى كانت الجريمة انتهى وقعت بالفعل نتيجة محتملة للتحرير أو الاتفاق أو المساعدة اننى حصلت » . وهل يعد الحكم الذى ورد بالنص اعمالاً لفكرة القصد الاحتمالى أو انه اعمال لعلاقة السببية ؟ ان الذى يشير بحث فكرة القصد الاحتمالى هو ورود عبارة نتيجة محتملة فى النص . وفى رأينا أن هذا لا يكفى لتبرير نظرية القصد الاحتمالى ، بل ان علاقة السببية - وهى الامر الذى يلزم توافره فى جميع الجرائم العمدية - هى العماد فى حكم النص ، لان العبارة كاملة هى « محتملة الوقوع عادة » وهذا اللفظ الاخير مفاده ما تسير عليه الامور فى الحياة بشكل عادى . وهو على ما رأينا المقياس فى علاقة السببية ، وبهذا نخلص الى أنه لا محل اطلاقاً لوجود فكرة القصد الاحتمالى .

قلنا ان القصد الجنائى فى جريمة القتل هو توجيه الجانى لنشاطه ابتغاء ازهاق روح انسان حى ، وهو ركن أساسى فى هذه الجريمة وبغيره لا يمكن مساءلة الشخص عن قتل عمد وان قام امكان توافر جريمة أخرى كالقتل الخطأ أو الضرب المفضى الى الموت ، أما الباعث فهو الشعور الباطنى والانفعال النفسانى الذى يدفع بالشخص الى مقارفة الجريمة . ويختلف النظر الى الباعث وفقاً للمقاييس الاجتماعية المحيطة به . فقد يعده المجتمع شريفاً كما

إذا كان الدافع على القتل هو محو عار وقد يعده شريرا كما في القتل ابتغاء السرقة ، وهو على أية صورة من الصور لا يؤثر في قيام جريمة القتل أو توافر أركانها (٢٩) . وقد يكون له أثر في تقدير العقوبة سواء في نظر المشرع نفسه الذي ينزل بالعقوبة الى حد معين بناء عليه ، أو في نظر القاضى عند تطبيقه للعقاب المقرر قانونا بين الحدين الأدنى والاقصى .

ولما كان القصد الجنائي في جريمة القتل يتميز بنية ازهاق روح المجنى عليه فإنه يلزم قيام الدليل على توافره ، وهو أمر يستخلصه قاضى الموضوع من مختلف وقائع الدعوى التى تعرض عليه ، وقد يدق الأمر فى بعض الصور ولكنه يهتدى الى قيام نية ازهاق الروح بما يطمئن اليه ضميره . فقصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يكون ادراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى وتتم عما يضمره فى نفسه واستخلاص هذا القصد مرجعه الى تقدير القاضى (٣٠) . وقول بعض شهور الاثبات انهم لا يعرفون قصد المتهم من اطلاقه النار على المجنى عليهما وقول البعض الآخر انه لم يكن يقصد قتلا لا يقيد حرية المحكمه فى استخلاص قصد القتل من كافة ظروف الدعوى وملايساتها (٣١) .

وقد يتعدد المجنى عليهم بالنسبة الى متهم واحد أو يتعدد المتهمون بالنسبة الى مجنى عليه واحد وحينئذ ينبغى أن يثبت القصد الجنائي فى حق كل منهم بالنسبة الى كل مجنى عليه وفقا لما يستخلصه القاضى من وقائع الدعوى ، فليس ثمة ما يمنع من توافر نية القتل لدى المتهم بالنسبة الى أحد المجنى عليهما وعدم توافرها لديه بالنسبة الى المجنى عليه الآخر (٣٢) . على أنه تنبغى مراعاة القواعد العامة للمساهمة الجنائية بالنسبة الى تعدد المتهمين (٣٣) .

(٢٩) الباعث على الجريمة ليس ركنا فيها ، ومن ثم لا يقدح فى سلامة الحكم الخطأ فيه أو ابتناؤه على الظن أو اغفاله جملة (نقض ١٩٧٠/١١/٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٤٩ ، ١٩٧٥/٦/٨ س ٢٦ ق ١١٥) .

(٣٠) نقض ١٩٦٤/٥/١١ أحكام النقض س ١٥ ق ٧٢ ، ١٩٦٥/٦/٧ س ١٦ ق ١١ .
١٩٦٧/١٠/٣٠ س ١٨ ق ٢١٢ ، ١٩٧٢/٤/٩ س ٢٣ ق ١٢٣ ، ١٩٧٥/١/١٩ س ٢٦ ق ١٣ .
(٣١) نقض ١٩٦١/١/١٦ أحكام النقض س ١٢ ق ١٣ .
(٣٢) نقض ١٩٥٧/٢/١٨ أحكام النقض س ٨ ق ٤٥ .

(٣٣) توافر طرفى سبق الاصرار والترصد فى حق المتهمين يرئب فى صحيح القصاصون تضامنا بينهما فى المسئولية الجنائية ، وإن كلا منهما يكون مسئولا عن جريمة القتل التى وقعت

وفى بعض الوقائع قد يستخدم الجاني سلاحا قاتلا بطبيعته ولكنه لا ينوى ازهاق روح المجنى عليه ، كما أن الجاني قد يستخدم سلاحا غير قاتل ومع ذلك تنصرف نيته الى موت غريمة . فالسلاح المستخدم وحده ولو مع تحقق الوفاة قد لا يكفي لتبيان قيم القصد الجنائي أو انتفاؤه ، ذلك لأن الأفعال التي تقع من الجاني في جرائم القتل العمد والضرب المفضي الى الموت والقتل الخطأ تتحد في مظهرها الخارجي وإنما الذي يميز جريمة من هذه الجرائم عن الأخرى هي النية التي عقدها مقارف الجريمة عند ارتكاب الفعل المكون لها (٢٤) . وأنه وإن كان صحيحا أن مجرد استعمال سلاح قاتل واصابة المجنى عليه في مقتل وإن نشأ عن ذلك جرح خطير لا يكفي لثبوت نية القتل لدى الجاني إلا أن محل ذلك أن يكون من المحتمل معه حصول الاصابة عن غير قصد أو بقصد آخر غير قصد القتل وازهاق الروح (٢٥) . ومتى ثبت أن المتهم ضرب المجنى عليه بسكين قاصدا قتله وأن الوفاة حصلت من آثار بعض الضربات وتسببت عنها فهذا المتهم يكون قاتلا ، ولا محل لما يعتصم به المتهم من وقوف مسئوليته عند أخذه بالقدر المتيقن باعتبار أن ما ارتكبه هو جنحة ضرب منطبقة على المادة ١/٢٤٢ عقوبات (٢٦) . وإطلاق مقذوف من سلاح ناري لا يكفي وحده في إثبات أن مطلقه كما يقصد به القتل ولو كان قد أطلقه عن قصد ، واصابة انسان في مقتل لا يصح أن يستنتج منها نية القتل إلا إذا كان مطلق العيار قد وجهه الى من أصيب به وصوبه الى جسمه في الموضع الذي يعد مقتلا (٢٧) . فإطلاق مسدس على عضد المجنى عليه لا يتضمن دليلا على وجود هذه النية لأن العضد ليس بمقتل (٢٧ مكرر) . ويصح في العقل أن تكون نية القتل عند الجاني منتفية ولو كان قد استعمل في أحداث الجرح بالمجنى عليه قصدا آلة قاتلة بطبيعتها (مسدسا) وكان المقذوف قد أصاب من جسمه مقتلا من مسافة قريبة ، إذ النية أمر داخلي

تنفيذا لقصدهما المشترك الذي يتنا النية عليه باعتبارهما فاعلين أصليين ؛ يستوى في هذا أن يكون محدث الاصابة التي أدت الى الوفاة معلوما ومعينا من بينهما أو غير معلوم (نقض ١٩٧٢/٤/٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٢٣) .

(٣٤) نقض ١٩٣٨/١٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٠٩ .

(٣٥) نقض ١٩٥٦/١٠/١١ أحكام النقض س ٧ ق ٢٨٥ .

(٣٦) نقض ١٩٧٢/٣/١٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨٤ .

(٣٧) نقض ١٩٥٧/٢/١٥ أحكام النقض س ٨ ق ١١١ .

(٣٧ مكرر) نقض ١٩٥٨/١/٢١ أحكام النقض س ٩ ق ٢٠ ، وفخذ الانسان ليس من المقاتل

(نقض ١٩٧٠/١٠/٢٦ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٤١) .

يضممره الجاني ويطويه في نفسه ويستظهره اتقاضى عن طريق بحث الوقائع المطروحة أمامه وتقصى ظروف الدعوى وملاستها (٣٨) .

ولما كان القصد الجنائي في جريمة القتل - كما سبق البيان - يقتضى نية ازهاق الروح ، فانه يتعين على القاضى أن يستظهره في حكمه . ويكفى أن تكون الاسباب التى اعتمد عليها القاضى مؤدية للنتيجة التى خلص اليها فى العقل والمنطق وليس فيها ما يخالف ما تضمنته أوراق الدعوى (٢٨ مكرر) فاذا كانت المحكمة لم تبين فى حكمها موضع الاصابة من جسم المجنى عليه مقتصرة على القول بأن اصابته كانت من مقذوف محشو بالرصاص الصغير أطلق على مسافة تزيد على خمسة أمتار فانها تكون قد أغفلت بيان توافر نية القتل لدى المتهم (٣٩) . ولا يكفى أن يقول الحكم أن المتهم قد استعمل فى اعتدائه سلاحا ناريا فان مجرد استعمال هذا السلاح لا يفيد حتما انه كان يقصد من ذلك ازهاق روح المجنى عليه (٤٠) . فان أغفل الحكم التحدث عن نية القتل اغفالا تاما فانه يكون قاصر البيان (٤١) .

ولا حرج على المحكمة من أن تستخلص نية القتل من نوع الآلة التى استعمالها الجاني في الجريمة ومن اقدامه على طعن المجنى عليه فى موضع خضر طعنة شديدة ، لأن ذكر هذين الامرين معا كاف فى اثبات قيام نية القتل لدى الجاني (٤٢) . واذا استخلص الحكم توفر نية القتل لدى المتهم من استعماله آلة قاتلة (سكين) وطعنه المجنى عليه بها عدة طعنات فى مقتل من جسمه ومحاولته طعنه مرتين فى بطنه ، فليس فيما استنتجه فى هذا الشأن شطط ولا مجافاة للوقائع (٤٣) . ولا سبيل على محكمة الموضوع اذا هى استخلصت توفر نية القتل من استعمال المتهم منجلة كبيرة وتصويبها الى المجنى عليه فى مقتل بطعنه اياه بها فى ظهره طعنة نفذت الى التجويف الصدرى (٤٤) . ويكفى للتدليل على توافر نية القتل لدى المتهم قول المحكمة

-
- (٣٨) نقض ١٩٥٥/٥/١٠ أحكام النقض س ٦ ق ٢٨٨ .
- (٣٨ مكرر) نقض ١٩٧٥/٦/٨ أحكام النقض س ٢٦ ق ١١٥ .
- (٣٩) نقض ١٩٤٣/١٠/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٤٦ .
- (٤٠) نقض ١٩٦٥/١/٤ أحكام النقض س ١٦ ق ٥ .
- (٤١) نقض ١٩٥٤/١/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٨١ .
- (٤٢) نقض ١٩٣٢/١٠/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٧٧ . ١٩٧٥/٦/١٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٢٠ .
- (٤٣) نقض ١٩٣٣/٦/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٣٨ .
- (٤٤) نقض ١٩٥٦/٢/٢٧ أحكام النقض س ٧ ق ٨٠ .

فى حكمها « ان نية القتل مستفادة من استعمال المتهم آلة حادة مدببة فى الاعتداء على المجنى عليه وضربه بها فى مقتل من مقابل القلب والرئة اليسرى وبشكل جعل الضربة تغور فى جسم المجنى عليه الى مسافة عشرة سنتيمترات حتى أصابت الرئة وشريان القلب (٤٥) . ولا مانع قانونا من اعتبار نية القتل انما نشأت لدى الجانى أثر مشادة وقتية (٤٥ مكرر) .

ولا جدال فى أن الاستغزاز فى حد ذاته لا ينفى نية القتل . ولا تناقض بين قيام نية القتل عند المتهم وبين كونه قد ارتكب فعلته تحت تأثير الغضب لان الغضب يبعد سبق الاصرار فقط (٤٦) ولا تلازم بين قيام القصد الجنائى وسبق الاصرار فقد يتوفر القصد الجنائى مع انتفاء الاصرار السابق الذى هو مجرد ظرف مشدد (٤٧) . وعدم توفر ظرف الترصّد لا يترتب عليه انتفاء نية القتل ، كما أنه ليس ثمة ما يمنع من أن تتغير نية المتهم من مجرد الاعتداء الى ارادة القتل ما دامت وقائع الدعوى وأدلتها تؤيد ذلك (٤٨) . ولا تؤثر فى توافر نية القتل طول مدة علاج المجنى عليه أو قصرها (٤٩) . كما لا ينفى توفر هذه النية القول بشفاء المجنى عليه بغير علاج (٥٠) .

-
- (٤٥) نقض ١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٨٠ .
(٤٥ مكرر) نقض ١٩٧٥/٦/٨ أحكام النقض س ٢٦ ق ١١٥ .
(٤٦) نقض ١٩٤٢/٣/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٤٠ ، ١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٣٠ .
(٤٧) نقض ١٩٧٢/٥/٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٥٢ .
(٤٨) نقض ١٩٦٢/٥/٧ أحكام النقض س ١٣ ق ١٠٩ .
(٤٩) نقض ١٩٥٧/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٨ ق ٢٧٩ .
(٥٠) نقض ١٩٥٦/٥/٢١ أحكام النقض س ٧ ق ٢١٠ .

المبحث الثاني

عقوبة القتل

إذا وقعت جريمة القتل أو الشروع فيها حقت العقوبة على فاعلها وعلى كل المشاركين فيها أن وجدوا ، ولا يؤثر في استحقاق العقاب ندم الجاني بعد ارتكبه جريمته أو محاولته اصلاح الاضرار الناجمة عنها . وانه وان كان القتل يتمثل في ازهاق روح انسان حي ، والناس متساوون جميعا أمام القانون مما كان يتعين معه أن تكون العقوبة المقررة لجريمة القتل واحدة ، الا أن المشاهد دائما في مختلف التشريعات أن المشرع يضع عقوبات متعددة لجريمة القتل ، وهو في هذا يعتد بظروف مختلفة سواء أكانت تؤدي الى تشديد العقوبة أم الى تخفيفها . وهذه صورة من صور تفريد العقاب .

ولقد تناول المشرع عقوبة القتل العمد البسيط غير المصحوب بظروف مشددة أو مخففة في المادة ٢٣٤/١ من قانون العقوبات . وبالنسبة الى الظروف المشددة لجريمة القتل تناول سبق الاصرار والترصد والقتل بالسم . والقتل المقترون بجناية والمرتبطة بجنحة (م ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤/٢) . وأما الظرف المخفف فهو القتل في حالة التلبس بالزنا (م ٢٣٧) .

وتنص المادة ٢٣٤/١ من قانون العقوبات على عقوبة القتل العمد البسيط بقولها « من قتل نفسا عمدا من غير سبق اصرار ولا ترصد ، يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة » وبناء على هذا النص يكون تلقاضي أن ينطبق باحدى العقوبتين ، وله أن ينزل بها اذا وجدت ظروف تدعو لاستعمال الرأفة تطبيقا لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات التي تنص على أنه « يجوز في مواد الجنايات اذا اقتضت أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية رأفة القضاء بتبديل العقوبة على الوجه الآتي : عقوبة الاعدام بعقوبة الاشغال المؤبدة أو المؤقتة . عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن . عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة السجن أو الحبس الذي لا يجوز أن تنقص مدته عن ستة شهور . عقوبة السجن بعقوبة الحبس الذي لا يجوز أن تنقص مدته عن ثلاثة شهور » .

أولا

الظروف المشددة

اعتد المشرع ببعض الظروف المشددة ورفع عند توافرها العقوبة في جريمة القتل فجعلها تصل الى الاعدام ، وذلك في حالات سبق الاصرار والترصد والقتل بالسسم والقتل المقترون بجناية . وهي الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة في حالة القتل المرتبطة بجنحة . هذا وتكون العقوبة في الحالة الاخيرة هي الاعدام اذا ارتكبت الجريمة أثناء الحرب على الجرحى حتى ولو كانوا من الاعداء ، عملا بما تنص عليه المادة ٢٥١ مكررا من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٠ حيث تنص على أنه « اذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل أثناء الحرب على الجرحى حتى من الاعداء فيعاقب مرتكبها بنفس العقوبات المقررة لما يرتكب من هذه الجرائم بسبق الاصرار والترصد » . والحكمة من هذا أن الجاني لم يعتد بالجانب الانساني في الجريح وعدم قدرته على المقاومة فارتكب الجريمة . ولا يعنى رفع العقاب في هذه الصور أنه متى ثبتت واحدة منها يتعين على القاضي أن يحكم بالعقوبة المشددة ، فليس ثمة ما يمنع من اعمال أسباب الرأفة كما اذا كان الجاني صغير السن وان تعدى مرحلة الاحداث .

وقد نصت المادة ٤١ من قانون العقوبات في صدرها على أن « من اشترك في جريمة فعلية عقوبتها ، الا ما استثنى قانونا بنص خاص » . وجاء نص المادة ٢٣٥ مقررًا أن « المشاركون في القتل الذي يستوجب الحكم على فاعله بالاعدام يعاقبون بالاعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة » . وقد اوضحت محكمة النقض حكمته في قولها ان عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة قد شرعت على وجه الاستثناء للشريك في جريمة القتل المستوجب لعقوبة الاعدام وشرعتها جاءت في باب غير باب الاشتراك لاعتبارات لصيقة بنفس عقوبة الاعدام وهي أن لا تكون العقوبة اثفادحة قضاء محتما على الشريك (٥١) .

١ - سبق الاصرار

تنص المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات على أن « كل من قتل نفسا عمدا مع

سبق الاصرار على ذلك أو التردد يعاقب بالاعدام » . وعرفت المادة ٢٣١ منه الاصرار السابق بقولها « الاصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جريمة أو جناية يكون غرض المصمم منها إيذاء شخص معين أو أي شخص غير معين وجده أو صادفه سواء كان ذلك القصد معلقا على حدوث أمر أو موقوفا على شرط » .

والحكمة التي تذكر عادة عن تشديد العقوبة حين توافر سبق الاصرار هي أن هذا الطرف ينبئ عن خطورة في الجاني ، إذ يتضمن اقدامه على معارفة الجريمة بعد تفكير وروية وهدوء ، لا عن اندفاع وتهور . ورغم هذا فإنها محل جدال بين الفقهاء ، لا سيما أنصار المدرسة الوضعية . فيرى البعض اعتبار سبق الاصرار أحيانا ظرفا مخففا لا داعيا للتشديد . فالجاني الذي تستبد به عاطفة الانتقام ويعتبر ارتكاب القتل فرضا عليه فيدبر امر الجريمة لا يقاس بمن يتخذ القتل حرفة له مقابل أجر فتتساوى العقوبة لكل منهما ، بل هو أجدر بتخفيف العقاب لا تشديده . ولقد اعتد المشرع بظرف سبق الاصرار كسبب للتشديد وعرفه في المادة ٢٣١ سالفه البيان ، وهي في تعريفها لسبق الاصرار جاءت قاصرة لأنها لم تأت بجديد بالنسبة له يزيد به على القصد الجنائي العادي ، فلا جدال في أن كلا منهما سابق على تنفيذ الفعل . والتصميم على انقضاء هو مرحلة في كل الجرائم العمدية لا يقتصر على ظرف سبق الاصرار .

ويتعين تعريف سبق الاصرار على ضوء الفكرة العامة التي هدت الى اعتباره ظرفا مشددا في جريمة القتل ، وقد قلنا انها استقرار الجاني على معارفة الجريمة بعد تفكير هادئ ، فينبغي أن يكون قد أعمل فكره وانتهى رأيه الى ارتكاب الجريمة غير متأثر بأي اضطراب سابق على تنفيذها . ولا يعنى عدم وجود الاضطراب انتفاء الانفعال أو الدوافع العاطفية فإن أيهما لا ينفي سبق الاصرار ، بل أن كلا منهما قد يكون باعشا على ارتكاب الجريمة والا لانتهى الامر الى أن جميع الجرائم تتم بناء على اصرار سابق . فيتميز سبق الاصرار اذن بالهدوء والروية المصاحبين للتفكير السابق على ارتكاب الجريمة .

ولا خلاف في أن سبق الاصرار ينبغي توافره قبل ارتكاب الفعل ، لأنه يتطلب ابتداء توافر القصد الجنائي العادي في القتل ، وهو ركن ضروري في

قيام الجريمة (٥٢) ، بيد أن مثار التساؤل هو ما إذا كان ينبغي مرور فترة من الزمن بعد استقرار الفكر على الجريمة وقبل تنفيذها ، وبمعنى آخر هل يكون لطول أو قصر فترة الوقت المشار إليها أثر على توافر ذلك الظرف ، الأمر الذي يوصل بنا إلى القول بأن المميز الفعلي لسبق الإصرار هو الهدوء والروية المصاحبان لاستقرار الرأي على الجريمة . ولقد قررت محكمة النقض أن مناط قيام الإصرار السابق هو أن يرتكب الجاني الجريمة وهو هادئ البال بعد أعمال فكر وروية (٥٣) . فإذا لم يتيسر للجاني التدبر والتفكير وارتكب الجريمة تحت تأثير عامل من الغضب والهياج فلا يكون سبق الإصرار متوافرا (٥٤) . فمن أودى واهتيج ظلما وطغيانا وأزعج من توقع تحديده ويقاع الأذى به فاتجهت نفسه إلى قتل معذبيه ، فهو فيما اتجه إليه من هذا الغرض الإجرامي الذي يتخيله قاطعا لشقائه يكون ثائرا مندفعاً لا سبيل له إلى التبصر والتروي والناة ، فلا يعتبر ظرف الإصرار متوافرا لديه إذا هو قارف القتل الذي اتجهت إليه إرادته (٥٥) .

وإذا كان المقياس الحقيقي هو أعمال التفكير في هدوء وروية فإنه لا محل للاعتداد بطول فترة التفكير أو قصرها (٥٦) ، وإن كان القاضي قد يستشف منها اقتناعه بما يوفر سبق الإصرار من عدمه . ولهذا قررت محكمة النقض

(٥٢) لا تلازم بين قيام القصد الجنائي وسبق الإصرار . فقد يتوافر القصد مع انقضاء الإصرار السابق الذي هو مجرد ظرف مشدد في جرائم الاعتداء على الأشخاص (نقض ١٩٦٧/١٠/٣١ أحكام النقض س ١٨ ق ٢١٧ ، ١٩٧٠/١/٢٦ س ٢١ ق ٤٤ ، ١٩٧٤/٤/٢١ س ٢٥ ق ٨٨) .

(٥٣) نقض ١٩٥٥/٥/١٧ أحكام النقض س ٦ ق ٣٠٠ .
(٥٤) نقض ١٩٣٧/٦/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٩٦ .
(٥٥) نقض ١٩٣٢/١٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٤٦ . وفي حكم حديث قررت محكمة النقض أن سبق الإصرار يتحقق بأعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيداً عن سورة الانفعال ، مما يقتضي الهدوء والروية قبل ارتكابها ، لا أن تكون وليدة الدفعة الأولى من نفس جاشت بالاضطراب وجمع بها الغضب حتى خرج صاحبها عن طوره ، وكلما طال الزمن بين الباعث عليها وبين وقوعها صح افتراض قيامه ، وهو يتحقق كذلك ولو كانت خطة التنفيذ معلقة على شرط أو ظرف ، بل ولو كانت نية القتل لدى الجاني غير محددة ، قصد بها شخصاً معيناً أو غير معين صادفه حتى ولو أصاب بفعله شخصاً وجده غير الشخص الذي قصده ، وهو بالآتي ينبغي المصادفة أو الاحتمال ، وسبق الإصرار بهذا المعنى ظرف مستقل عن نية القتل التي تلبس الفعل المادي المكون للجريمة (نقض ١٩٧٠/١/٢٦ أحكام النقض س ٢١ ق ٣٨) .
(٥٦) مجموعة دالوز ج ٢ ص ١٥٦ .

أن العبرة في توافر ظرف سبق الاصرار ليست بمضى الزمن لذاته بين التصميم على الجريمة ووقوعها طال هذا الزمن أو قصر (٥٧) . فكل ما يستلزمه سبق الاصرار هو أن تسبق الجريمة فترة من التفكير تكفي لأن يدبر الجاني أمر ارتكاب الجريمة في هدوء وروية ، ويقلب الرأي فيما عقد العزم عليه مقدرا خطورته ناظرا الى عواقبه (٥٨) . وإذا استخلصت المحكمة توافر هذا الظرف من مرور بضع ساعات على المتهم وهو يفكر في أمر الجريمة ويعمل على جميع عشيرته واعداد عدته في سبيل مقارفتها ومن سيره مسافة كيلومترين حتى وصل لمكان الحادثة فلا يقبل من المحكوم عليه منازعة أمام محكمة النقض في شأن توافر هذا الظرف (٥٩) . وإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم عند رؤيته المجنى عليه مارا بمنزله أخذ السكين وتعقبه الى المكان الذي وقف فيه يتكلم وهو لا يبعد عن منزله أكثر من خمسة وثلاثين مترا ثم انقض عليه وطعنه بالسكين فان هذا لا يبرر القول بأن المتهم كان لديه الوقت الكافي للتدبير فيما أقدم عليه (٦٠) .

ولما كان مناط توافر سبق الاصرار هو ارتكاب الجريمة في هدوء بال بعد اعمال فكر وروية فلا أهمية اذن لما يعده الجاني من وسائل وتدابير لارتكاب الجريمة ، بل أنها قد تقع دون اتخاذ أي تدبير خاص ، كما اذا عقد شخص عزمه على ايداء آخر أو قتله ان صادفه ثم يلتقي به ويضربه بعصا معه أو يخنقه بيديه وهكذا . بيد أن هذا لا ينفي امكان الافادة بما قد يعده الجاني لاتمام الجريمة في سبيل الاستدلال على توافر سبق الاصرار . فتجهيز الجاني لسلاح قاتل وترقب وصول المجنى عليه واعداد سم ووضعه في الطعام الخاص به أو حفر حفرة في طريقه كل هذا قد ينبئ عن عقد نيته على القتل .

وينبغي التنبيه الى أن ظرف سبق الاصرار يستقل بطبيعته عن ظرف الترسد ، وتوافر أحدهما لا يعنى بالضرورة وجود الآخر ، كما أن تخلف أي من الطرفين لا يفيد عدم وجود الظرف الآخر (٦١) ، وان كان يحدث كثيرا أن

(٥٧) نقض ١٩٣٨/١٠/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٥٨ .

(٥٨) نقض ١٩٥٣/٦/٨ أحكام النقض س ٢ ق ٣٤١ .

(٥٩) نقض ١٩٤٠/١٠/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٣٧ .

(٦٠) نقض ١٩٤٢/١٢/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤١ .

(٦١) نقض ١٩٧١/١٠/٣١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٤٢ .

يتوافر كل من الطرفين في جريمة القتل ، ومن ثم فثبوت سبق الاصرار كاف وحده لتطبيق المادة المشددة للعقوبة بغير حاجة الى اقترانه بظرف التربص (١٢) .

ولما كانت حكمة تشديد العقوبة بسبب ظرف سبق الاصرار هي ما ينبىء عنه من خطورة في الجاني ، فان توافره يستتبع توقيف العقوبة المشددة في حالتى الخطأ في الشخص والغلط في الشخصية ، أى في الصورة التى يصيب فيها الجاني هدفاً آخر غير المقصود سواء أصاب الهدف الاصلى أم أخطأ وكذلك في الصورة التى يصيب فيها هدفاً ما معتقداً انه من قصد اليه ثم يتبين أنه شخص غيره (١٢) . ويستشف هذا من العبارة التى وردت في المادة ٢٣١ فى قولها « يكون غرض المضر منها ايداء شخص معين أو أى شخص غير معين وجده أو صادفه » . ولقد قضى بأن سبق الاصرار حالة قائمة بنفس الجاني ملازمة له ، فمتى قام بتنفيذ الجريمة التى أضر على ارتكابها فيعتبر هذا الظرف متوافراً في حقه ولو كان الفعل الذى ارتكبه لم يقع على الشخص الذى كان يقصده بل وقع على غيره (١٤) . فلا يشترط لتوفر ظرف سبق الاصرار أن يكون غرضه المضر هو العدوان على شخص معين بالذات ، بل يكفي أن يكون غرضه المصمم عليه منصرفاً الى شخص غير معين وجده أو التقى به مصادفة (١٥) .

ولا يؤثر في قيام سبق الاصرار تحديد شخصية المجنى عليه في الجريمة من عدمه ، لان حكمة العقاب هي ما يدل عليه توافر هذا الظرف من خطورة في الجاني . واعمالاً لهذا قضى بأنه ما دام الحكم قد أثبت في جلاء أن الطاعن وأخاه كانا مبيتين النية على قتل من يصادفانه من غمائهما أو أقاربهم أو من يلوذ بهم ، وأن المجنى عليه من أقاربهم ويسكن وسط مساكنهم واعتاد الجلوس في السوق حيث قتل في المكان المخصص لهم ، فذلك مفاده أن هذا المجنى عليه ممن شملهم التصميم السابق ، ويكون هذا القتل وليد اصرار سابق (١٦) .

(٦٢) نقض ١٩٣٢/١١/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٧ .

(٦٣) موسوعة دالوز ج ٢ ص ١٥٦ ، روسيليه ص ٣١٩ .

(٦٤) نقض ١٩٤٢/٥/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤١٠ .

(٦٥) نقض ١٩٦٣/١١/١٨ أحكام النقض ص ١٤ ق ١٤٨ .

(٦٦) نقض ١٩٥٣/١/٦ أحكام النقض ص ٤ ق ١٧١ .

وكثيرا ما تقع جريمة القتل في أعقاب خلاف بين الجاني والمجني عليه أو أى سبب يثير الفاعل فيصر على ارتكاب الجريمة ، ولكنه تحت تأثير الخلاف النفائم يجعل تنفيذها معلقا على حدوث تصرف من المجني عليه . فمثلا قد يعتقد الجاني ائنية على ايداء شخص معين اذا خافه في التجارة أو استخدم خصما له ، أو قد ينفذ جريمته اذا حصل على السلاح اللازم لذلك ، ولا ينفي هذا قيام سبق الاصرار ما دام القاضي قد استخلص أن الجاني توصل إلى تصميمه في هدوء وروية . وهذا ما أشار اليه المشرع في قوله « سواء كان ذلك القصد معلقا على حدوث أمر أو موقوفا على شرط » .

وتطبيقا لما تقدم قضى بأن ظرف سبق الاصرار لا يتأثر بتوافره قانونا بأن يكون الاذى الذي أوقع فعلا كان معلقا على حدوث أمر أو موقوفا على شرط (٦٧) . فاصرار المتهم على استعمال القوة مع المجني عليهما اذا منعاه من ازالة السد وتصميمه على ذلك منذ اليوم السابق ثم حضوره فعلا الى محل الحادثة ومعه السلاح ، ذلك يدل على توافر سبق الاصرار عنده (٦٨) . ولا يمنع توافر سبق الاصرار تعليق تنفيذ ما اتفق عليه المتهمان من قبل على سنوح الفرصة للظفر بالمجني عليه حتى اذا سنحت الظروف التي تصادف وقوعها ثيلة الحادث قتلاه تنفيذا لما عقدا ائنية عليه من قبل (٦٩) .

ويثور البحث عند توافر سبق الاصرار من عدمه في حالة تعدد الجناة في الجريمة سواء كان أساس هذه الصورة تعدد الفاعلين أو وجود فاعلين وعدة شركاء ، فهل لقيام هذا الظرف بالنسبة الى واحد من المساهمين في الجريمة أثره على غيره أم لا ؟ ما دما قد قلنا ان مناط سبق الاصرار هو تصميم الجاني على مقارفة القتل بعد روية وفي هدوء ، استتبع هذا امكان قيام الظرف بالنسبة لواحد من المتهمين دون غيره . فقد يكون لاحدهم من ضبط الاعصاب وحكم النفس ما يمكنه من التفكير وعقد العزم في هدوء ، في حين يكون آخر غيره مضطرب الاعصاب لا يستقر على حال (٧٠) . ولكن تبقى الصورة التي يساهم فيها أحد الاشخاص في الجريمة مع علمه بتوافر الظرف

(٦٧) نقض ١٩٣٩/١٠/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤١٤ .

(٦٨) نقض ١٩٤١/٤/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٤٧ .

(٦٩) نقض ١٩٥٢/٤/١٤ أحكام النقض س ٣ ق ٤١٤ .

(٧٠) مرسوعة دالوز ج ٢ ص ٥٦ . نقض ١٩٧٤/٦/١٧ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٢١ .

الأصوار عليه ، قضت محكمة النقض بأنه متى أثبت الحكم توفر سبق لدى آخر من المساهمين معه ، كمن يحرض آخر في هدوء على ارتكاب جريمة القتل فيندفع الى ارتكابها . ان القاعدة الاصلية بالنسبة الى سبق الاصرار هي اعتباره طرفا شخصيا بمعنى أنه يقتصر على من توافر في حقه ، ولا يتعدى هذا الى من لا يثبت لديه ولو كان يعلم بقيامه في حق الآخر .

واذا قام الدليل على توافر سبق الاصرار بين المتهمين فانه يتضمن قطعاً قيام الاتفاق السابق بينهم على ارتكاب الجريمة ، ومن ثم فوقوع الفعل المادى المكون لها من واحد منهم يجعل الباقيين مسئولين عنها بوصفهم شركاء بطريق الاتفاق . ومن أجل هذا لا تكون المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لفائدة الاتفاق غير ما بينته من الوقائع المفيدة لسبق الاصرار (٧١) . وقضى بأن سبق الاصرار المبني على ثبوت اتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه يجعل كلا منهم مسئولاً عن نتيجة الضرب الذى حصل الاتفاق عليه سواء ما وقع منه أو من زملائه (٧٢) .

هل توافر سبق الاصرار لدى المتهم ينفي قيام حالة الدفاع الشرعى ، وبمعنى آخر ألا يمكن تصور وقوع قتل في حالة الدفاع الشرعى مع سبق الاصرار عليه ؟ قضت محكمة النقض بأنه متى أثبت الحكم توفر سبق الاصرار ، كان معنى ذلك أن المحكمة استبعدت ما دفع به المتهم من أنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس (٧٣) وأنه من المقرر فى صحيح القانون أنه متى أثبت الحكم التدبير للجريمة ، سواء بتوفر سبق الاصرار أو انعقاد الاتفاق على ايقاعها ، أو التحيل لارتكابها ، انتفى حتماً موجب الدفاع الشرعى الذى يفترض رداً حالاً لعدوان حال دون الاسلاس واعمال الخطة فى انفاذه ، هذا ولأن انتفاء الدفاع الشرعى لم يشرع للانتقام من الغرماء بل لكف الاعتداء (٧٤) . وهذا الاتجاه يدعو الى التمعن قليلاً لان الدفاع الشرعى مقتضاه رفع المسؤولية عن مرتكب الفعل اذا ما أتاه دفعا لاعتداء حال يقع اضرارا به أو بغيره . وليس فى هذا التعريف ما ينفي امكان ارتكاب فعل الدفاع مع سبق الاصرار ، فقد يحدث أن يقوم عداء بين شخصين ويتوقع

(٧١) نقض ١٩٣١/١١/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٨٩ .

(٧٢) نقض ١٩٤٤/٦/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٩٢ ، وراجع نقض

١٩٧٢/٤/٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٢٣ سالفه الإشارة اليه .

(٧٣) نقض ١٩٣١/١١/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٨٩ .

(٧٤) نقض ١٩٧٠/١/٢٦ أحكام النقض س ٢١ ق ٣٨ ، ١٩٦٩/١٢/١٥ س ٢٠ ق ٢٩١ ،

١٩٧٣/١١/١٨ س ٢٤ ق ٢١١ .

كل منهما اعتداء الآخر عليه فيصر أيهما على قتل الآخر دفاعا عن نفسه اذا ما بادره بالاعتداء ودعت الحال الى ذلك ، ويحمل سلاحه ترقيا لهذه اللحظة ، فاذا وقع الاعتداء فعلا وتوفرت شروط الدفاع الشرعي ، فقتل المدافع المعتدى ، فلا شك في قيام حالة الدفاع رغم توافر سبق الاصرار ومن ثم فلا تعارض بين الامرين .

ومناط ظرف سبق الاصرار هو التصميم على الفعل في هدوء وروية ، فهو حالة ذهنية تقوم في نفس الجاني (٧٥) والاستدلال على توافره يؤخذ من مختلف ظروف وملابسات الواقعة ، ومن ثم فلا يستطيع احد أن يشهد به مباشرة ، وانما هو يستفاد من وقائع خارجية يستخلصه القاضي منها استخلاصا سائقا (٧٦) . فللمحكمة أن تستنتج سبق الاصرار من اختفاء المتهمين في الجهتين المجاورتين للجانب الطريق الذي كان المجنى عليه سائرا فيه عند عودته من محل عمله ومفاجأته باطلاق الاية عليه عند اقترابه من مكمنهم ومن وجود الباعث على الانتقام (٧٧) ، ومن الضغينة الثابتة بين المتهم والمجنى عليه ومن مجيء المتهم من بلدته الى مكان الحادثة الذي يبعد عنها ثلاثين كيلو مترا ومن تربصه له بجوار الطريق الذي سيمر به حتى اذا ما رآه انقض عليه وطعنه تلك الطعنات التي أودت بحياته (٧٨) . فاذا كان الحكم حين ادان المتهم في جناية القتل العمد مع سبق الاصرار لم يذكر عن سبق الاصرار الا قوله انه ثابت من الضغائن التي بين عائلتي المجنى عليه والمتهم فانه يكون قاصر البيان اذ الضغائن وحدها لا تكفي بذاتها للقول بثبوت الاصرار (٥٩) . واذا كان ما أثبتته المحكمة في حكمها في صدد التدليل على توافر ظرف سبق الاصرار يفيد بذاته ان الاعتداء انما كان على أثر النقاش الذي وقع بين المتهم والمجنى عليه وبسببه ، فهذا يتنافى مع قولها ان الاعتداء كان بناء على اصرار سابق (٨٠) .

-
- (٧٥) نقض ١٩٧٢/٤/٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٢٣ .
(٧٦) نقض ١٩٤٨/١١/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٨٦ ، ١٩٦٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ١٤ ق ٤٧ ، ١٩٦٥/١١/١٩ س ١٦ ق ١٥٩ ، ١٩٧٥/٢/١٠ س ٢٦ ق ٣١ .
(٧٧) نقض ١٩٣٤/٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٠١ .
(٧٨) نقض ١٩٥٦/١/٣١ أحكام النقض س ٧ ق ٤٢ ، ١٩٦٣/٥/٢٧ س ١٤ ق ٨٨ .
(٧٩) نقض ١٩٤٦/٦/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٧٩ .
(٨٠) نقض ١٩٤٩/٤/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٧٩ .

٢ - الترصّد

اعتد القانون بظرف آخر وجعل من توافره سببا لتشديد العقوبة وهو الترصّد . وعرفته المادة ٢٢٢ من قانون العقوبات في قولها « الترصّد هو ربص الانسان لشخص في جهة أو جهات كثيرة مدة من الزمن طويلة كانت أو قصيرة ليتوصل الى قتل ذلك الشخص أو الى ايدائه بالضرب ونحوه » . والحكمة التي دعت الى تشديد العقاب في حالة الترصّد وفقا لرأى غالبية الشراح هي أن توافر هذا الظرف ينبىء عن خطورة في الجاني ، فهو يعد وسيلة لارتكاب الجريمة ثم يفاجئ المجنى عليه بعدوانه الذي لا يستطيع له دفعا ، فهو وسيلة تدل على نذالة الجاني وامعانه في ضمان نجاح فعلته ، وتشير الاضطراب في النفس يأتيها الهلاك من حيث لا تشعر . ومع ذلك فهناك من لا يرى حكمة واضحة في تشديد العقاب حين توافر ظرف الترصّد ، ذلك لانه اما أن يكون مصحوبا بالاصرار السابق وعندئذ يغنى عنه هذا الظرف الاخير ، واما أن لا يكون مصحوبا به ، أى يكون الجاني في حالة انفعال وعندئذ يكون التشديد لغوا لان الانفعال الذي يمنع الجاني من تدبير عاقبة فعل ازهاق الروح أولى أن يمنعه من تدبير العقوبة المشددة ، والانسان المنفعل غير جدير بالتشديد ، وأما ما يقال من أنه يشير الى توافر الغدر والمباغنة فالاصل في القتل العمد أنه غدر ومباغنة فلا يصلح بهذا سببا للتشديد (٨١) .

وكما سلف القول يعتبر كل من سبق الاصرار والترصّد طرفين مستقلين بمعنى أن وجود أحدهما يكفي لتطبيق العقوبة المشددة حتى ولو لم يوجد الآخر . كما أن توافر أحد الطرفين لا يعنى بالضرورة قيام الآخر وان لم يوجد مانع من اجتماعهما معا . فقد أفاد القانون أنه لا يعلق أهمية على ضرورة وجود سبق الاصرار مع الظرف الثاني وهو الترصّد ، بل يكفي في نظره ثبوت مجرد الترصّد ماديا (٨٢) . فاذا كان في الوقائع الثابتة بالحكم ما يدل على أن المتهمين ارتكبوا الجريمة التي اقترفوها مع الترصّد ، فإن استبعاد الظروف الدالة على سبق الاصرار من ذلك الحكم لا يؤثر في سلامته (٨٢) . وغالبا ما يتضمن الترصّد سبق الاصرار اذ يأتي بعد عقد

(٨١) رؤوف عبيد جرائم الاعتداء على الاشخاص والاموال سنة ١٩٦٥ ص ٥٠ .

(٨٢) نقض ١٩٣٢/١٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٦ .

العزم في روية وهدوء على ارتكاب الجريمة واعداد العدة لتنفيذها ، في حين ان الترصّد قد لا يتضمن ظرف سبق الاصرار ، اذا كان تفكير المتهم في ارتكاب الجريمة يقوم على أساس من الاضطراب النفسي .

وحتى يتوافر ظرف الترصّد يتعين على الجاني أن يعد عدته لمقارفة العدو وأن قبل غريمه بمجرد أن تسنح الفرصة لذلك ، فينتظره في أي موضع أو في عديد من الأماكن - ييسر له إمكان الظفر به وارتكاب جريمته . ويستوى في هذا المكان أن يكون المجنى عليه قد اعتاد المرور به أو يتوقع الجاني ذلك المرور ، بل يجوز أن يكون ذلك المكان خاصا بالجاني نفسه وانتظر به لاغتيال المجنى عليه أو إيذائه . وفي هذا تقول محكمة النقض ان العبرة في قيام الترصّد هي بتربص الجاني وترقبه المجنى عليه مدة من الزمن قصرت أم طالت في مكان يتوقع مقدمه اليه ليتوسل بذلك الى الاعتداء عليه دون أن يؤثر في ذلك أن يكون الترصّد في مكان خاص بالجاني نفسه (٨٤) . وهو يتحقق بانتظار الجاني للمجنى عليه في الطريق الذي يعرف انه سوف يأتي منه سواء كان ذلك بالتربص به في مكان معين منه أو بالسير في بعض الطريق انتظارا لقدم المجنى عليه من حقله ما دام الجاني مترقبا في الطريق مجيئه للفتك به (٨٥) .

ولا يفيد الترصّد اختفاء الجاني عن أعين المجنى عليه ثم مباغتته من خلفه ، بل قد يلقاه في مواجهته مباشرة في المكان الذي انتظره فيه . ولا أهمية كذلك لفترة الزمن التي تمضي في التربص ، فقد تطول توقعا لوصول المجنى عليه ، وقد تقصر الى درجة كبيرة اذا أمكن تحديد وقت وجوده في مكان معين بشكل دقيق فينتظره الجاني به لحظة وصوله ويباشر عدوانه عليه .

ولا يمنع من قيام ظرف الترصّد عدم تحديد المجنى عليه سلفا ، اذ من المتصور أن يتربص الجاني في مكان معين من أرضه معدا عدته للاعتداء على كل من يمر به . ولا ينفي قيام هذا الظرف الخطأ في الشخص أو الغلط في الشخصية ، لان هذا أو ذاك لا يغير من الحالة المادية التي كان عليها الجاني وقت أن قارف جريمته . وفي هذا كله لا يختلف الترصّد عن سبق الاصرار .

(٨٣) نقض ١٩٣٦/٤/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٣٠ .

(٨٤) نقض ١٩٦٤/١١/٢٣ أحكام النقض س ١٥ ق ١٤٢ .

(٨٥) نقض ١٩٦٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ١٤ ق ٥٠ ، ١٩٧٢/٤/٩ س ٢٣ ق ١٢٣ .

ويختلف ظرف سبق الاصرار عن الترصّد ، ففي حين أن الاول يعتبر في طبيعته ظرفا شخصيا ، فإن ظرف الترصّد يعتبر ظرفا عينيا ، بما يؤدي الى أنه يسرى على المساهمين في الجريمة جميعا من علم به ومن لم يعلم وهو في هذا يشابه ظرف حمل السلاح (٨٦) . فإذا اتفق شخص مع آخر على قتل ثالث فتربص له الجاني في طريق عودته حتى اذا ظهر به أطلق عليه النار عند مسئولا عن قتل مع الترصّد وسئل الشريك عن نفس الجريمة .

اثبات الترصّد

انه وان كان الدليل على قيام ظرف سبق الاصرار ليس بالامر الهين اذ يستدل عليه من مختلف الظروف والملابسات المحيطة بالواقعة ، لانه حالة نفسية لا يقوم عليها دليل مباشر ، فان قيام الدليل على توافر الترصّد ليس منه بكثير ، فهو من الوقائع المادية التي يمكن أن يوجد الدليل عليها مباشرة ، كشهادة الشهود والمعاينات . واثبات توافر الترصّد من اطلاقات القاضي ، على أن تكون الاسباب التي بنى عليها حكمه تتفق مع العقل والمنطق ولا تتناقض مع ما انتهى اليه (٨٧) . ومتى أثبت الحكم أن المتهم تربص للمجنى عليه في الطريق للفتك به ، فذلك يكفي في بيان توافر ظرف الترصّد ، ولا يغير من ذلك قصر فترة الانتظار (٨٨) . ويكفي لاستظهار ظرف الترصّد أن يقول الحكم انه متوفر من تربص المتهم للمجنى عليه في طريقه المعتاد الى زراعته حتى اذا اقترب من مكمنه أطلق اثنار عليه فخر صريحا (٨٩) .

٣ - التسميم

تنص المادة ٢٣٣ من قانون العقوبات على أن « من قتل أحدا عمدا بجواهر يتسبب عنها الموت عاجلا أو آجلا يعد قاتلا بالسم أيا كانت كيفية استعمال تلك الجواهر ويعاقب بالاعدام » . ويستلقت النظر في هذا النص انه يتضمن جريمة القتل في صورتها العادية بما يستتبع ضرورة توافر

(٨٦) الترصّد ظرف عيني مشدد وصفة لاصقة بذات الفعل المادى المكون للجريمة (نقض ١٩٦٥/١١/٩ أحكام النقض س ١٦ ق ١٥٩) .

(٨٧) نقض ١٩٧٢/٤/٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٢٣ ، ١٩٣٢/١٠/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٧١ .

(٨٨) نقض ١٩٤٢/١١/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٠ .

(٨٩) نقض ١٩٥٢/٣/١٣ أحكام النقض س ٣ ق ٢١٤ .

(٩٠) نقض ١٩٣٦/١/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٣٥ .

أركانها الثلاثة ، وهي وجود انسان حي وفعل من شأنه أن يؤدي الى الوفاة ونية ازهاق روح المجنى عليه . وهذا هو ما عبرت عنه محكمة النقض بقولها « إن جريمة القتل بالتسميم هي كجريمة القتل بأية وسيلة أخرى يجب أن تثبت فيها محكمة الموضوع من أن الجاني كان في عمله منتويا القضاء على حياة المجنى عليه ، فاذا سكنت الحكم عن إبراز هذه النية كان مشوبا بالقصور (١٠) . وكل الفرق في جريمة القتل بالتسميم وجريمة القتل العادية هي في الوسيلة التي يستعملها الجاني في سبيل ازهاق روح المجنى عليه . وقد سبق أن رأينا أن الوسيلة في ذاتها ليست بذات أثر على توافر أركان الجريمة .

بيد أن المشرع قد اعتد في جريمة القتل بالتسميم بالوسيلة التي يستخدمها القاتل وجعل منها طرفا مشددا يرفع العقوبة الى الاعدام ، وذلك لما تشتمل به من غدر وخيانة لا مثيل لهما في صور القتل الأخرى (١١) . ومن أجل هذا يذهب الشراح الى أن حكمة التشديد في العقاب في هذه الصورة من صور القتل يرجع الى سهولة اعداد السم وتقديمه للمجنى عليه وصعوبة كشف الأخير له ، فضلا عن أن الغالب من الأمر أن من يقوم باستخدام السم في القتل يكون على صلة بالمجنى عليه تسمح له بالثقة فيه ، فالعقوبة المشددة اذن تقابل الغدر والخيانة . وفي غالب الأحيان يلبس طرف القتل بالتسميم ظرف سبق الاصرار ، اذ يعد الجاني المادة السامة وسيلته في القتل بعد أن يكون أمعن الفكر ودبر أمر الجريمة في هدوء ، بيد أن هذا لا ينفي امكان وقوع القتل بالتسميم بغير توافر سبق الاصرار ، كمن ينتوي قتل آخر أثر نزاع مفاجيء فيقدم له سما كان في متناول يده .

واعمال المادة ٢٣٣ من قانون العقوبات - على ذلك الاساس - رهين باستخدام مادة يتسبب عنها الموت عاجلا أو آجلا ، أي يشترط في المادة أن تكون سامة بطبيعتها ، وهو ما يبين من وصف المشرع لفاعل الجريمة بأنه يعد قاتلا بالسم . وعلى هذا ان استخدم الجاني مادة لا تعد من بين المواد السامة ولكنها أدت الى وفاة المجنى عليه فإن الجريمة تعتبر قتلا عاديا ، وان أمكن أعمال ظرف سبق الاصرار لو ثبت قيامه ، فمن يضع في طعام آخر مسحوق زجاج أو أجزاء مدببة صغيرة من الحديد ابتغاء قتله لا يعد قاتلا بالسم ان

تحققت النتيجة • وهناك رأى لا يشترط أن تكون المادة سامة بطبيعتها وإنما تكفى أن تكون كذلك فى الظروف التى أعطيت فيها (٩٢) •

وكون المادة المستخدمة سامة أو غير سامة هى مسألة موضوعية يفصل فيها القاضى حسبما تتبين له حقيقتها ، ومن الطبيعى فى هذا المجال أن يستعين بأهل الخبرة وبمعلوماتهم الفنية • ويكفى حينئذ أن تثبت الطبيعة السامة للمادة مع علم الجانى بذلك ليؤاخذ بالعقوبة المشددة ، أما كون تحقيقها للوفاة يحتاج الى قدر معين منها أو ظرف خاص فى المجنى عليه فإن هذا لا يؤثر عند انتفائه فى قيام الجريمة إذ تعد نوعاً من الجريمة الخائبة لا المستحيلة • وإذا قضى بأنه متى كانت المادة المستعملة للتسميم سالحة بطبيعتها لأحداث النتيجة المبتغاة فلا محل للاخذ بنظرية الجريمة المستحيلة ، لأن مقتضى القول بهذه النظرية ألا يكون فى الامكان تحقق الجريمة مطلقاً لانعدام الغاية التى ارتكبت من أجلها الجريمة أو لعدم صلاحية الوسيلة التى استخدمت لارتكابها • أما كون هذه المادة (وهى فى القضية سلفات النحاس) لا تحدث السم إلا إذا أخذت بكمية كبيرة وكونها يندر استعمالها فى حالات التسمم الجنائى لخواصها الظاهرة فهذا كله لا يفيد استحالة تحقق الجريمة بواسطة تلك المادة ، وإنما هى ظروف خارجة عن ارادة الفاعل ، فمن يضع مثل هذه المادة فى شراب ويقدمه لآخر يعتبر فعله - إذا ثبت اقترانه بنية القتل - من طراز الجريمة الخائبة لا المستحيلة (٩٣) • كما قضى بأن وضع الزئبق فى أذن شخص بنية قتله هو من الاعمال التنفيذية لجريمة القتل بالسم ما دامت تلك المادة المستعملة تؤدى فى بعض الصور الى النتيجة المقصودة منها ، كصورة ما إذا كان بالاذن جروح يمكن أن ينفذ منها السم الى داخل الجسم ، فإذا لم تحدث الوفاة عد العمل شروعاً فى قتل لم يتم لسبب خارج عن ارادة الفاعل ووجب العقاب على ذلك لان وجود الجروح فى الاذن أو عدم وجودها هو ظرف عارض لا دخل له فيه • ولا محل للقول باستحالة الجريمة ما دام أن المادة المستعملة تصلح فى بعض الحالات لتحقيق الغرض المقصود منها (٩٤) •

ولا يهم عند أعمال حكم المادة ٢٣٣ من قانون العقوبات أن تستخدم المادة السامة على نحو معين ، فلقد ورد بالنص صراحة « أيا كانت كيفية

(٩٢) محمود مصطفى ض ٢٠٩ •

(٩٣) نقض ٢٩٣٢/٥/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٥٤ •

(٩٤) نقض ١٩٣٥/٤/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٥٧ •

استعمال تلك المواد ، وبهذا لم يشأ المشرع أن يقيد القاضى بصور معينة قد يترتب على تحديدها انتفاء امكان تطبيق الظرف المشدد ، فقد يتم القتل بالتسميم بوضع المادة السامة فى الطعام أو فى حقنة تسرى فى الدم أو فى جرح بالجسم أو عن طريق الاستنشاق .

وعنى المشرع بأن يذكر لفظ « عمدا » فى المادة ٢٣٣ من قانون العقوبات وهو بهذا يتطلب أن يثبت فى حق الجانى أمرين ، الاول العلم بأن المبادء المستخدمة سامة ، والثانى أن يستخدم هذه المادة رغم ذلك العلم لتحقيق النتيجة المجرمة وهى الموت . فان انتفى علم الجانى بأن المادة اتى يستخدمها سامة رفعت عنه المسألة عن جريمة القتل بالتسميم وإن وجد احتمال لامكان مساءلته عن جريمة القتل الخطأ ، فالصيدلى الذى يخطئ أثناء اعداد الدواء ويضع قدرا من مادة سامة معتقدا انها غيرها لا يمكن مساءلته عن جريمة القتل العمد وإنما قد يسأل عن القتل الخطأ . وكذلك ان استخدم الفاعل قليلا من مادة سامة معتقدا ان من هذا القدر كفاية لشفاء علة من العلل ثم انتهى الامر بوفاة المريض فإنه لا يسأل عن جريمة القتل بالتسميم لانتهاء القصد الجنائى وتوقف مسؤوليته عند القتل الخطأ . ويبدو من هذا أن كلمة عمدا لم تأت بجديد فى شأن الاركان الخاصة بجريمة القتل العادية .

وكما سبق القول بالنسبة الى طرفى سبق الاصرار والترصد من أنه لا يؤثر فى توقيع العقوبة المشددة أن يكون قصد الجانى محسدا أو غير محدد ، فذلك الشأن بالنسبة الى القتل بالتسميم . وعلى هذا من يعد طعاما ساما ابتغاء قتل كل من يتناوله من فريق معاد له يعد قاتلا بالسم وإن لم يتحدد سلفا من من القوم سيتناول هذا الطعام ، وكذلك من يضع السم فى ماء قد يشرب منه أشخاص غير معروفين مقدما .

وتبدو دقة المسألة فى حالتى الخطأ فى الشخص والغلط فى الشخصية ، فقد رأينا أن أى الامرين لا يؤثر فى توافر طرفى سبق الاصرار والترصد ولا من قيام القصد الجنائى فى جريمة القتل ، ومع هذا فان المسألة دعت الى نقاش بالنسبة الى القتل بالتسميم ، ولعل أساس الخلاف هو الجدل حول توافر أو عدم توافر علاقة السببية بين الفعل والنتيجة . ولقد عرضت هذه المسألة على القضاء وكان مدار البحث فيها حول القصد الاحتمالى ، ونحن وإن كنا قد تعرضنا لفكرة هذا القصد عند الكلام على القصد الجنائى فى جريمة القتل عامة إلا أن ذكر وقائع الدعوى فى هذا المجال أنسب .

عزم متهم على قتل أخته «هانم» نظرا لسوء سلوكها فوضع زرنیخا في قطعة حلوى ثم انتهر فرصة وجودها معه في الغيط فأعطاه الحلوى لتأكلها فاستبقتها معها وعادت الى المنزل . وفي الصباح عثرت ابنة عمها « ندا » على تلك الحلوى فأكلت جزءا منها وسألت « هانم » عنها فأخبرتها هذه أن أخاها أعطاها لها ، كما عرضت عليها أن تأخذها لتأكلها هي وأختها الطفلة «فهيمة» وبعد ذلك أكلت منها فهيمة أيضا وما لبثت أن ظهرت أعراض التسمم على البنيتين فماتت «فهيمة» وشفيت «ندا» قدم المتهم للمحاكمة فبرأته محكمة الجنايات من تهمة قتل فهيمة عمدا والشروع في قتل «ندا» ومحكمة النقض أقرتها على ذلك وقالت « حيث أن الفصل في هذا الطعن يقتضي ابتداء معرفة ماهية القصد الاحتمالي ، ذلك القصد الذي حكمه في الجرائم العمدية أنه يساوي القصد الاصيل ويقوم مقامه في تكوين ركن العمد ، وحيث أن القصد الاحتمالي لا يمكن تعريفه الا بأنه نية ثانوية غير مؤكدة تختلج بها نفس الجاني الذي يتوقع أن يتعدى فعله الغرض المنوي بالذات الى غرض آخر لم ينو من قبل أصلا ، فيمضي مع ذلك في تنفيذ الفعل فيصيب الغرض غير المقصود . ومظنة وجود تلك النية هي استواء حصول النتيجة وعدم حصولها لديه . والضابط العملي الذي يعرف به وجود القصد الاحتمالي وانتفاؤه هو وضع السؤال الآتي والاجابة عليه : هل كان الجاني عند ارتكابه فعلته المقصودة بالذات مريدا تنفيذها ولو تعدى فعله غرضه الاجرامي الى الامر الاجرامي الآخر الذي وقع فعلا ولو لم يكن مقصودا له في الاصل أم لا ؟ فان كان الجواب نعم فهنا يتحقق وجود القصد الاحتمالي ، أما ان كان لا فهناك لا يكون في الامر سوى خطأ يعاقب عليه حسب توفر شروط جرائم الخطأ وعدم توفرها . ثم ان الاجابة على هذا السؤال تبني طبعا على أدلة الواقع من اعتراف وبيانات وقرائن (٩٥) .

والذي يدعو الى دراسة هذه المسألة هنا هي أنها تفترق عما سبق عن الخطأ في الشخص والغلط في الشخصية . بأن هناك ارادة أخرى تتدخل فتحقق النتيجة ، كما أنها تختلف عن دراسة علاقة السببية في اختلاف المجنى عليه في حين أنه في علاقة السببية لم يتغير المجنى عليه ولكن تعددت العوامل الموصلة الى النتيجة .

ولقد أثار حكم النقض المشار اليه دراسة طويلة وتعليقات مستفيضة بين الشراح . فذهب رأى الى أنه كان يجب مساءلة المتهم عن وفاة فهيمة ولو

بوصف القتل الخطأ على الأقل لقيام صلة السببية بين فعله وبين هذه الوفاة ،
اذ كان ذلك الفعل يتضمن في ذاته خطر وقوع الطعام المسموم في يد شخص
آخر غير من قدم له هذا الطعام (٩٦) . ويذهب رأى آخر متفقاً مع حكم النقض
الى عدم قيام مسئولية الجاني عن قتل فهيمة وندا لانقطاع علاقة السببية بين
فعلة واصابة احدهما ووفاة الاخرى ، وذلك بتدخل ارادة المجنى عليه
المقصودة ، هذا التدخل وان كان ممكناً وفقاً لما تجرى عليه الامور عادة الا
انه غير محتمل ، وبالاختمال دون الامكان تقوم علاقة السببية (٩٧) . واتجه
لرأى ثالث الى أن الواقعة لا تخرج عن كونها حالة من أحوال الخطأ في شخص
المجنى عليه ، ويسأل الجاني عن قتل الطفلة التي ماتت والشروع في قتل
أخته والبنت الصغرى الثانية ، وقام هذا الرأى على الاهتمام بقواعد
السببية (٩٨) . ونحن نميل الى الرأى الأخير لأنه كما سبق لنا القول يسأل
الجاني عن جميع النتائج التي يسفر عنها نشاطه ما دامت مما يؤدي اليه سير
الامور العادى في الحياة . ولا شك في أن البيئة التي حصلت فيها الحادثة
كثيراً ما يقع أن يقدم الفرد الأكبر في العائلة الى من هو أصغر منه بعضاً من
الحلوى التي معه ، ومن ثم فليس هناك سبب طارئ غير عادى من شأنه أن
يقطع علاقة السببية . أما القول بالمسائلة على الأقل عن قتل فهيمة خطأ -
كما ذهب الرأى الاول - فانه يغفل اطلاقاً توافر القصد الجنائى لجريمة القتل
عمداً في حق الجاني ، وليست هذه من صور الخطأ التي يمكن مساءلته
عنها .

وفى قضية تتلخص وقائعها في أن شخصاً أراد قتل آخر بالسسم فأعطاه
قطعة من الفطير بها زرنبيخ ليأكلها فأكل جزءاً منها ثم داخله الشك في أمرها
فعرضها على والد المتهم وأخبره بذلك فأكل جزءاً منها بدون علم ابنه قاصداً
إزالة ما عند المجنى عليه من شك وشفى المجنى عليه ومات والد المتهم ، وقد
حكمت محكمة الجنايات بإدانة المتهم لشروعه في قتل المجنى عليه وعدم ادانته
لقتل والده لان المتهم لا يمكن أن يعتبر مسئولاً قانوناً عن موت أبيه بالسسم
لان السسم لم يحصل منه مباشرة (٩٩) . ويبدو أن هذا الحكم قد بنى على انقطاع
علاقة السببية ، اذ أن وقائع الحادث على الصورة التي تمت بها ليس مما يجرى
في الحياة العادية .

(٩٦) رمسيس ص ١٧٥ .
(٩٧) محمود مصطفى ص ٢١٢ .
(٩٨) القلبي ، المسئولية الجنائية ص ٢١٢ .

ولا خلاف في أن مجرد اعداد السم دون تقديمه للمجنى عليه يعد عملا تحضيريا لا يقع تحت طائلة العقاب ، كما لا جدال في أن الشروع يعد متوافرا اذا ما أعطيت المادة السامة الى المجنى عليه ولكنها لم تؤد الى وفاته بسبب اسعافه بالعلاج . ولكن مثار البحث هو في الصورة التي يقدم فيها السم الى المجنى عليه فيتناوله ثم يندم الجاني على فعلته ويبادر الى انقاذ صحته فيتناوله ترياقا يزيل اثر السم ، هل يعد شارعا في القتل أم لا ؟

ينذهب الفقه الى أن عدول الجاني عن اتمام الجريمة بإرادته يرفع المسؤولية والعقاب سواء أكان العدول قبل تقديم السم أو بعد تناول المجنى عليه اياه (١٠٠) . وهذا الرأي لا يتفق في الواقع مع تعريف الشروع الذي يتطلب البدء في التنفيذ ، وهو الفعل الذي يؤدي مباشرة الى اتمام الجريمة وفقا للمذهب الشخصي السائد . ويتمثل في جريمة القتل بالتسميم بتقديم انطعام المسموم الى المجنى عليه ، ويكون العدول عن اتمام الجريمة والذي يرفع المسؤولية هو ما يحصل قبل تناول الطعام المسموم ، أما ازالة أثر السم بعد تناوله ، فانه محاولة لازالة نتائج النشاط بعد أن تحقق الشروع كاملا ، ذلك لان الركن المادي في جريمة القتل بالتسميم هو باعمال الوسيلة السامة أما تحقيقها للهدف أو عدم تحقيقها فهو أمر تال للنشاط الذي باشره الجاني ، وتكون مساءلته وفقا للنتيجة التي تحدث . ولا تفترق الصورة عن حالة من يطعن آخر بسكين قاصدا قتله ثم يبادر الى اسعافه بالعلاج فلا يموت ، فيعد شارعا في القتل باجماع الشراح .

ومقياس العدول الاختياري الذي يرفع المسؤولية في حالة الشروع هو أن يكون الجاني قد بدأ في التنفيذ فعلا وانما يتوقف اتمام التنفيذ على تدخل ارادي من جانبه ، وحينئذ يكون عدوله راقعا للمسؤولية عن الشروع . أما إذا كان ما أعده الجاني من نشاط يوصل مباشرة الى النتيجة ولا يحتاج الى تدخل ارادي من جانبه فان عدوله بعد هذا لا يؤثر على توافر الشروع . فمن يصوب سلاحه القاتل الى آخر لا يعد مسئولا عن الشروع في القتل اذا عدل بإرادته عن اطلاق النار لان اتمام الجريمة كأن يحتاج الى تصرف ارادي من جانبه هو اطلاق العيار . ومن يمسك بآخر ليلقى به في البحر ليموت ثم

(٩٩) جنايات الاسكندرية ١٩١٠/٤/١ المجموعة الرسمية من ١١ ق ١١٢ .

(١٠٠) أحمد أمين من ٣٢٧ ، الموسوعة الجنائية ج ٥ من ٧٤٧ ، رؤوف من ٥١ ، محمود

مصطفى من ٢١٠ .

يعدل عن هذا لا يسأل عن الشروع ، أما اذا رماه ثم أنقذه فانه يسأل عن الشروع في القتل . وكذلك من يخفر حفرة في طريق آخر توقعاً لمرور المجنى عليه فانه اذا منع المجنى عليه قبل السقوط فيها لا يسأل عن الشروع لأن ارادة المجنى عليه في هذه الصورة تقوم مقام نشاط الجاني في اتمام الجريمة . أما اذا انتشله بعد ان وقع في الحفرة فهذا ندم يتم بعد حدوث الشروع فليس الجريمة .

ولكن هل يتوفر الشروع اذا ما أعد الفاعل المادة السامة لتقديم على أية صورة ثم سلمها الى ثالث لتوصيلها الى المجنى عليه ، أم لابد من أن يتناولها الأخير ؟ والحال لا يخلو من فرضين الاول أن يكون الوسيط حسن النية لا يدري شيئاً عن المادة السامة ، والاخر أن يعلم بأمر المادة السامة وعنى اتفاق مع من أعدها . وفي الحالة الاولى لا يمكن مساءلة الوسيط حسن النية لانعدام القصد الجنائي ، وانما هو بمثابة الآلة التي استخدمها الجاني لتحقيق النتيجة وبناء على هذا يكون فعل الجاني مكوناً للشروع اذا ما قدمت المادة السامة الى المجنى عليه وتم تناولها بعد ، فقد استنفذ النشاط الذي أعده لارتكاب الجريمة ، أما قبل هذا فلا يعدو الأمر المرحلة التحضيرية . ولكن محكمة النقض اعتبرت مجرد تحضير السم بدءاً في التنفيذ معاقباً عليه (١٠١) ، ونعتبر صانع المادة المسمومة فاعلاً أصلياً في كل الاحوال ولو كان مقدمها الى المجنى عليه يعلم أنها مسمومة (١٠٢) . فاذا كان الوسيط سيئ النية فانه يعد فاعلاً أصلياً في الجريمة ، ويعتبر من قام باعداد السم فاعلاً كذلك ، لان كلا منهما قد أتى عملاً تنفيذياً في الجريمة اذا قسمت الى مراحل قسام كل منهما بجزء منها . بيد أنه في هذه الصورة ان عدل من معه السم عن تقديمه للمجنى عليه فلا يعد بدء التنفيذ متوافراً ويستفيد بهذا من أعد السم ، ويعتبر التصرف المسند اليهما من الاعمال التحضيرية بمعنى أن صفة العمل تحضيرياً أو تنفيذياً انما تنصرف الى ما بأمره فعلاً باعتباره وحدة متكاملة .

ومتى كان انشراط الاساسي لاعمال حكم المادة ٢٣٣ من قانون العقوبات هو أن تكون المادة سامة ويهدف بها الجاني الى وفاة المجنى عليه وجب أن يعنى الحكم بالتدليل على الامرين ، فان ثبت أن المادة غير سامة دخلنا في بحث الجريمة المستحيلة ، واذا كانت المادة سامة ولكن الفاعل لم يقصد الا مجرد

(١٠١) نقض ١٩١٦/٦/٢٤ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ١٣ .

(١٠٢) نقض ١٩١٢/١٠/٢٦ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ٢ .

أيذاء المجنى عليه أو الاضرار به - وهو ما يستشفه القاضي من مختلف ظروف الدعوى - فإنه لا يمكن مساءلته عن جريمة قتل بالتسميم ولو انتهى الأمر بموت المجنى عليه .

٤ - اقتران القتل بجناية وارتباطه بجنحة

تنص المادة ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات على أنه: «ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجناية بالاعدام إذا تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى . وأما إذا كان القصد منها التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالاعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة » . فتتناول هذه الفقرة صورتين شدد فيهما المشرع العقاب هما اقتران القتل بجناية وارتباطه بجنحة ، وهو قد اعتد بهما نظرا لما يدلان عليه من خطورة في الجاني وهو أمر ظاهر الوضوح في صورة اقتران القتل بجناية أخرى كما أنه جلي إذا ما استهان الجاني بالحياة وارتكب جريمة القتل بسبب جنحة .

(أ) اقتران القتل بجناية

يشترط لتطبيق هذه الصورة أن تقع من الجاني جناية أخرى غير جناية القتل وأن توجد رابطة زمنية بين الجريمتين .

فيجب أن يسفر نشاط الجاني عن جنايتين واحدة منهما على الأقل جناية القتل ، كما يتعين أن تكون كل جناية متكاملة الأركان ومستقلة عن الثانية استقلالاً كاملاً . ولا يشترط في الجناية الأخرى أن تكون غير القتل ، بل يستوى أن تكون قتلا أو غيره لأن حكمة العقاب تتوافر بتعدد الجنايات في حد ذاته بصرف النظر عن نوعه ، وقد ذكر لفظ جناية أخرى بنص المادة لا جناية من نوع آخر (١٠٣) .

وتنبغي مراعاة الفرق بين وجود جنايتين مستقلتين وهو ما يتطلبه المشرع وبين تعدد النتائج بسبب نشاط واحد ففي الصورة الأخيرة لا يتوافر

(١٠٣) نقض ١٩٤٢/١١/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦ ، ١٣/٤/١٩٥٩ أحكام

النقض س ١٠ ق ٩٢ .

الظرف المشدد . فمن يطلق عيارا ناريا على شخص فيصيبه ثم يعاود الاطلاق في نفس الوقت على آخر يتوافر في حقه الظرف المشدد . أما اذا اطلق الجاني عيارا ناريا على شخص فأصابه وأصيب آخر أو لم يصبه وأصاب آخر فيعتبر أنه قد ارتكب جنايتي قتل أو قتل وشروع فيه وإنما نتيجة لنشاط واحد . وهذه الصورة تعتبر تعددا يترتب عليه توقيع عقوبة الجريمة الاشد وفقا لنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات (١٠٤) . وأما الفرض المطروح فيقرر القانون فيه عقابا أشد من العقاب المقرر لاحدى الجريمتين .

ومع هذا فقد يوجد تعدد في النشاط بقصد الوصول الى نتيجة معينة وتطبق العقوبة المشددة رغم امكان تطبيق نص المادة ٣٢ عقوبات ، وذلك اذا وجد بين الجريمتين ارتباط غير قابل للتجزئة ، فالمادة ٣٢ تقضي حينئذ بتوقيع العقوبة الاشد وقد كان يكفي بها لو لم يوجد نص المادة ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات . فالمرجع يعاقب بالعقوبة المشددة في جميع الاحوال التي يرتكب فيها الجاني تلاوة على فعل القتل أى فعل مستقل متميز عنه مكون في ذاته لجناية أخرى مرتبطة مع جناية القتل برابطة الزمنية ولو كانت الافعال قد وقعت أثناء مشاجرة واحدة ، بل ولو كانت لم ترتكب الا لغرض واحد أو بناء على تصميم جنائي واحد أو تحت تأثير ثورة اجرامية واحدة (١٠٥) . فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم وقف على سطح منزل حاملا بندقية صوبها نحو الجمع الحاشد في اتحارة بالجهة التي كان واقفا فيها المجنى عليه وأطلق منها عيارين ناريين متعاقبين أصاب أحدهما المجنى عليه فأحدث به الاصابات المبينة بالكشف الطبى ، فان هذا المتهم يكون قد ارتكب فعلين مستقلين كل منهما يكون جريمة مستقلة ، وقد تكون هاتان الجريمتان مرتبطتين احدهما بالآخرى لوحدة القصد مما يدخل تحت حكم المادة ٢/٣٢ عقوبات ، ولكن هذا لا ينفي وجوب تطبيق المادة ٢/٢٣٤ عقوبات على هاتين الجريمتين على أساس أن جناية القتل اقترنت بجناية أخرى هي جريمة الشروع فيه لان حكم هذه الفقرة جاء على سبيل الاستثناء ومخالفا للقواعد العامة فيحق مراعاة تطبيقها دون غيرها من النصوص (١٠٦) .

ولما كان نص المادة صريحا - حتى تطبق العقوبة المشددة - في اشتراط أن

(١٠٤) نقض ١٩٣٧/٤/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٧٠ .

(١٠٥) نقض ١٩٣٩/١٠/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٢٣ .

(١٠٦) نقض ١٩٣٥/١٠/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٩٢ .

تكون هناك جناية أخرى تتقدم أو تقترن أو تتلو جناية القتل استوجب هذا أن تكون كل جناية مستقلة عن الأخرى بأركانها ، بمعنى أن لا تعد إحدى الجنايتين ركناً في الجناية الأخرى ، أي أنه لو استبعدت الجناية الأولى لترتب على هذا أن تفقد الواقعة الثانية وصفها كجناية . وأكثر النصوص التي يثور فيها هذا البحث من الناحية العملية هي اقتران جناية القتل بجناية السرقة بالإكراه ، فكثيراً ما يحدث أن يهاجم شخص آخر ابتغاء سرقة ما معه وفي سبيل تحقيق غرضه يقتل المجنى عليه أو بالاقبل يشرع في قتله ، فهل تتوافر شروط تطبيق حالة الاقتران عندئذ ؟ اننا في الواقع لو استبعدنا واقعة القتل أو الشروع فيه لبقيت واقعة السرقة بغير ظرف مشدد أي لا يتوافر فيها عنصر الإكراه ولا أصبحت جنحة ، وبناء عليه يمتنع تطبيق نص المادة ٢٣٤ / ٢ عقوبات لفقدانها أحد أركانها ، أما لو وقعت السرقة بالإكراه - كما لو استولى الجاني على مال المجنى عليه مستعملاً العنف معه ، ثم تلاها مباشرة جريمة القتل أو الشروع فيه ، فحينئذ يتعين القول بتوافر الاقتران ، لأنه لو أخذ كل من نشاطي الجاني على حدة لعد مكوناً لجناية متكاملة الأركان .

وقد استقر قضاء النقض على هذه القاعدة ومن أحكامه أنه إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم ارتكبوا جناية الشروع في قتل المجنى عليه باطلاق البقرة نارية أصابته ، وانهم في الوقت نفسه ارتكبوا جناية سرقة أمتعته ليلاً ، فليس للمتهمين أن يعيبوا على الحكم بزعم أن ما وقع منهم لا يكون إلا جريمة واحدة هي جريمة السرقة بالإكراه (١٠٧) . وإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم وآخرين معه قتلوا المجنى عليها بطريق الخنق وسرقوا منها قرطها وباقي مصوغاتها وأمتعتها ، وقضت المحكمة بمعاقبته على أساس أن الفعل اقترنت به جناية سرقة بالإكراه باعتبار أن الإكراه هو فعل القتل فإنها تكون قد أخطأت ، لأن هذه السرقة وإن كان يصح في القانون وصفها بأنها بالإكراه إذا ما نظر إليها مستقلة عن جناية القتل العمد ، إلا أنه إذا نظر إليهما معاً كما هو الواجب فإن فعل الاعتداء الذي يكون جريمة القتل يكون هو الذي يكون في ذات الوقت ركن الإكراه في السرقة ، والقانون إذ غلظ عقوبة القتل العمد متى ارتكبت معه جناية أخرى إنما أراد بدهاءة أن تكون الجناية الأخرى غير مشتركة مع جناية القتل في أي عنصر من عناصرها ولا في أي ظرف من ظروفها الاعتبارية قانوناً عاملاً مشدداً للعقاب ، فإذا كان القانون لا يعتبرها جناية إلا بناء على ظرف مشدد وكان هذا الظرف هو المكون لجناية القتل العمد وجب

عند توقيع العقاب على المتهم ألا ينظر إليها الا مجردة من هذا
الظرف (١٠٨) .

قلنا ان حكمه انتشديد بموجب نص المادة ٢/٢٣٤ عقوبات هي دلالة
أفعال الجاني على خطورته ، ويقتضى هذا أمرين الاول أن تكون إحدى الواقعتين
المسندتين الى المتهم هي جريمة قتل تامة ينطبق عليها نص المادة ١/٢٣٤ من
قانون العقوبات ومن ثم لا ينطبق النص اذا وقف النشاط للقتل عند حد
الشروع أولا لصراحة النص وذكره القتل التام وثانيا لان حكمه التشديد
لا يبدو ظهورها اذا شرع في القتل فقط . والامر الاخر أن تكون جريمة
القتل غير مصحوبة بظروف مشددة أى سبق الاصرار أو الترصد أو التسميم .
وانما القتل العمد المنطوى تحت الفقرة الاولى من المادة ٢٣٤ عقوبات . والحكمة
في هذا أنه متى صاحب القتل أى ظرف من الظروف المشددة المنصوص عليها
فإن العقوبة المقررة له فيها التشديد الكافي فهي في كل الصورة السالفة
الاعدام .

ومع هذا قضت محكمة النقض بأن توافر أكثر من ظرف مشدد واحد
في جناية القتل العمد لا يمنع من تطبيق المادة ٢/١٩٨ (عقوبات مصرى قديم
المقابلة للمادة ٢/٢٣٤ الحالية) وتوقيع عقوبة واحدة على مقتضى الظرف
المشدد المنصوص عليه فيها . فاذا وقعت من متهمين جريمة قتل مع سبق
الاصرار والترصد تلتها جريمة قتل أخرى وقعت منهما من غير سبق اصرار
ولا ترصد ، فمن الخطأ في تطبيق القانون توقيع عقوبة عن كل واقعة من
الواقعتين على أساس أنهما قارفا جريمتين مستقلتين فاستحقا عقوبة عن كل
منهما (١٠٩) . وانه ليس في القانون ما ينفي أن يكون القتل المرتكب قد
حصل الاصرار عليه لتسهيل السرقة (١١٠) .

بيد أنه يستفاد ضمنا من حكم حديث لمحكمة النقض انها تأخذ بما نذهب
اليه من أن جريمة القتل لا ينبغي أن يلبسها ظرف مشدد يرفع العقوبة

(١٠٨) نقض ١٩٤٢/١١/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٢ ، ١٩٦٠/٤/٢٥ أحكام
النقض س ١١ ق ١٧٢ .
(١٠٩) نقض ١٩٣٩/١/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٣٦ .
(١١٠) نقض ١٩٥٠/٤/٢٤ أحكام النقض س ١ ق ١٧١ . وراجع الموسوعة الجنائية ج ٥
ص ٧٦٧ .

الى الاعدام . فقد قررت أن قانون العقوبات اذ تعرض للحالات المشار اليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٣٤ لم يجر على بهجه في المادة ٣٢ من اعتبار الجرائم التي تنشأ عن فعل واحد وتكون مرتبطة ارتباطا يجعلها غير قابلة للتجزئة جريمة واحدة والحكم فيها بالعقوبة المقررة لاشدها . بل خرج على قواعد وحدة الجرائم وارتباطها ووجب في تلك الحالات بدلا من الحكم بالعقوبة المقررة لاشدها أن يحكم بعقوبة واحدة ولكنها تزيد عن الحد الاقصى المقرر لاشدها وذلك بما نص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ من انه اذا كان القصد من ارتكاب جريمة القتل العمد من غير سبق اضراء ولا قرصه هو التهايب بفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة فيحكم بالاعدام أو بالإشغال الشاقة المؤبدة (١١١) .

ولكن يختلف الامر بالنسبة الى الجريمة الاخرى غير جريمة القتل فلا يشترط فيها أن تكون جريمة تامة بل ينطبق النص ولو وقفت عند حد الشروع ما دام وصف الجنائية ما يزال منطبقا عليها ، اذ لم يتطلب القانون أن تكون الجريمة المقترنة بالقتل تامة . ولا يشترط أن تكون الجنائية الاخرى من نوع آخر غير القتل اذ النص انما ذكر جنائية أخرى لا جنائية من نوع آخر ، فيصبح أن تكون الجنائية المقترنة بالقتل جنائية قتل أيضا (١١٢) .

ويثور البحث في نقطتين هامتين هو التساؤل عما اذ كان النص ينطبق في صورة ما اذا كانت الجريمة الاخرى غير معاقب عليها لاي سبب كان ، وفي صورة ما اذا كان القانون يعلق تحريك الدعوى الجنائية في الجريمة الاخرى على ارادة غير النيابة العامة .

والامر الاول يتصور في حالة ما اذا كان قد صدر عفو عن الجريمة الاخرى أو انقضت الدعوى الجنائية عنها بالتقادم أو شرع في جنائية لا عقاب على الشروع فيها ، ولا محل حينئذ لتطبيق المادة ٢/٢٣٤ عقوبات لانتفاء حكمتها ، اذ الاصل فيها أن تطبق عقوبة أعلى من أشد العقوبتين المقررتين للجريمتين ، ومتى كان لا وجود لاحدى العقوبتين فلا محل للعقوبة المشددة . وفي هذا تقول محكمة النقض « ان المشرع قد قدر أن الجاني ارتكب جريمتين

(١١١) نقض ١٩٥٤/٥/٤ أحكام النقض س ٥ ق ١٩٩٠ .

(١١٢) نقض ١٩٤٢/١١/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦ .

لكل منهما عقوبتها بالنسبة اليه فقرر لهما معا عقوبة واحدة مغلظة ينطوى فيها عقابه عن الجريمتين . ومقتضى ذلك أنه اذا كانت الجناية الاخرى لا عقاب عليها لسبب خاص بالمتهم فان التغليظ لا يكون له مبرر . واذن فاذا قتل الابن اباة لسرقة ماله فلا يصح الحكم بالعقوبة المغلظة عليه ، اذا الحكم بهذه العقوبة معناه أنه قد عوقب أيضا على السرقة في حين أن القانون لا يعاقب عليها (١١٢) . ومن هذا القبيل أيضا توافر سبب من أسباب الاباحة أو مانع من موانع العقاب (١١٤) .

وأما الحالة الاخرى فتتوافر في صورة ما اذا سرق ابن بعض مال أبيه بطريق الاكراه ثم أطلق عليه عيارا نازيا لم يقض عليه من فوزه ولكن مات بعد عدة أيام ، فاذا كان الاب لم ينبغ رفع الدعوى الجنائية على ابنه للسرقة باكراه فلن تستطيع النيابة العامة تحريكها بعد وفاته ولا يتبقى حينئذ امامها الا جنائية القتل العمد وحدها ، ومن ثم لا يكون هناك محل لاعمال حكم المادة ٢٣٤/٢ عقوبات (١١٥) . ومع هذا يذهب رأى الى أن قيود رفع الدعوى الجنائية تتعلق بشكل القانون الجنائي لا موضوعه ، فلو أن ابنا ارتكب سرقة باكراه على والده وبعد بضع ساعات من ارتكابها قتل والده اذ هدده بابلأغ السلطات عن السرقة فانه يستحق عقوبة الاعدام رغم أن جنائية السرقة باكراه لم يبلغ اعنها الوالد (١١٦) .

والشرط الثانى لتطبيق صورة الاقتران هو وجوب توافر رابطة الزمنية وعبر المشرع بقوله عن الجنائية الاخرى أن تتقدم أو تقترب أو تلى جنائية القتل ، وذكر هذه الصور الثلاث يستفاد منه أن تكون الجنائيات قريبة من بعضها بشكل يمكن أن تعد معه حركة اجرامية تنفيذا لمشروع اجرامى واحد . فالاقتران أمره معروف وهو المصاحبة الزمنية ، واذا يجب أن يكون تقدم الجنائية الاخرى أو لحاقها بالقتل مؤديا الى نفس المعنى . ومن غير الميسور وضع حدود مرسومة لهذه الرابطة وانما هي مسألة رهينة بظروف كل دعوى على حدة يقدرها القاضى من مختلف الوقائع التى تعرض عليه ، وهو في هذا

(١١٢) قبل تعديل المادة ٣١٢ عقوبات ، نقض ١٩٤٥/٥/٢١ مجموعة القواعد القانونية

ج ٦ ق ٥٧٨ .

(١١٤) رمسيس ص ١٧٩ ، الموسوعة الجنائية ج ٥ ص ٧٦٥ .

(١١٥) محمود مصطفى ص ٢٦٥ هامش ٢ .

(١١٦) رمسيس ص ١٧٩ ، رؤوف ص ٦٢ .

لا يخضع لرقابة محكمة النقض ما دامت الاسباب التي يعتمد عليها توصل الى النتيجة التي انتهى اليها .

ومتى كان الامر ما قدمنا فانه لا يشترط أن يكون قد مضى بين جناية القتل عمدا والجناية الاخرى التي تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها قدر معين من الزمن (١١٧) . بل ان النص على تغليط العقاب متى كانت جناية القتل العمدا قد تقدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى يدل على انطباقها ولو لم يكن قد فصل بين الفعلين فاصل زمني محسوس لتحقيق معنى الاقتران في هذه الصورة على أشده (١١٨) . ولا يلزم أن يكون بين الجريمتين رابطة أخرى كاتحاد الغرض أو السبب (١١٩) .

ومتى أسند الى المتهم ارتكابه لجريمة القتل مقترنة بجريمة أخرى فانه لا يشترط حين رفع الدعوى عنها أن ترفع عن الجريمة الاخرى دعوى على حدة ، ما دام وصف القتل قد شمله الاقتران . وعلى هذا ان لم تثبت جناية القتل فان للمحكمة أن تدين المتهم عن الجناية الاخرى (١٢٠) . ولا محل للنص في منطق الحكم على الجريمة المقترنة اذ العبرة بالجريمة الاصلية التي اقترنت بها ذلك بأن الجريمة الاولى هي ظرف مشدد للجريمة الثانية وان كانت تسترد استقلالها متى انعدمت هذه الاخيرة لعدم ثبوتها أو لسبب آخر ، وفي هذه الحالة وحدها يتعين الحكم في موضوعها استقلالاً (١٢١) .

وقد يتعدد الجناة في حالة الاقتران سواء أكانوا جميعا من الفاعلين أو بعضهم من الفاعلين والبعض الآخر من الشركاء . فاذا تعدد الفاعلون في الجنايتين المقترنتين وكان بينهم اتفاق على ارتكاب الجريمتين عد كل منهم مسببولا عن جناية قتل مقترنة بجناية أخرى وتطبق العقوبة المشددة ، كما

(١١٧) نقض ١٩٣٤/١٠/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٨٤ ، ١٩٥٥/٣/٢٨ أحكام النقض س ٦ ق ٣٢٧ .

(١١٨) نقض ١٩٣٩/١٠/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤١٨ .

(١١٩) نقض ١٩٣٨/٤/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٠٨ ، ١٩٤٢/١١/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦ .

(١٢٠) نقض ١٩٤٧/١٢/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٧٦ .

(١٢١) نقض ١٩٥٥/٥/١٦ أحكام النقض س ٦ ق ٢٩٥ .

إذا اتفق بعض الأشخاص على ارتكاب جنایات قتل وجنایات من السرقات (١٢٢) .
وإذا تعدد الفاعلون في الجنایتين المقترنتين دون اتفاق سابق بينهم سئل
كل منهم عما وقع منه ولا تطبق العقوبة المشددة الخاصة بالاقتران لان حکمة
التشديد غير متوافرة . فإذا قتل شخص خفياً وانتهن آخر هذه الفرصة
وارتكب سرقة باكرام سئل الاول عن جريمة القتل فقط واقتصرت مسئولية
الثاني على السرقة باكرام . وإذا كان مع فاعل الجنایة في الصورة الاولى
شريك بدلي عن الجنایة التي انصب عليها الاشتراك كما يسأل عن الجنایة
الاخرى المقترنة اذا كانت نتيجة محتملة لاشتراكه . وإذا كان مع فاعل
احدى الجنایتين شريك في الصورة الثانية سئل عن الجريمة التي وقعت من
الفاعل وحدها .

(ب) ارتباط القتل بجنحة

تطلب المشرع لتطبيق العقوبة المغلظة المنصوص عليها في حالة ارتباط
القتل بجنحة أن يكون هدف الجاني من القتل هو صورة مما جاء بها أي التآهب
لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم
على الهرب أو التخلص من العقوبة . ففي حين أن المشرع اشترط في حالة
الاقتران توافر الرابطة الزمنية دون اعتداد بالرابطة السببية فانه في هذه
الحالة اعتد بالرابطة السببية دون الرابطة الزمنية ، وقد رأى أن الجاني الذي
يرتكب جريمة القتل بسبب جنحة أيا كانت يستحق عقوبة مشددة .

فيتعين إذن أن تتوافر علاقة السببية بين جنایة القتل وبين الجنحة ،
بمعنى أن لابد من أن تكون الغاية من ارتكاب جريمة القتل الوصول الى أحد
الاهداف التي بينها المشرع في الحالة الثانية من الفقرة الثانية للمادة ٢٣٤
عقوبات . وعلى هذا اذا قتل شخص آخر ثم خطر له بعد اتمام جريمة القتل
أن يسرق ماله فلا يتوافر الظرف المشدد . ومتى توافرت هذه الرابطة فلا

(١٢٢) قضى بأن اتفاق المتهمين في القتل من معيّنهم في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهم
ومصدر الجريمة عن باحث واحد واتجاههم جميعاً وجهة واحدة في تنفيذها وان كلا منهم قصد
قصد الآخر في ايقاعها بالإضافة الى وحدة الحق المعنوي عليه يجعلهم فاعلين أصليين في جنایة
القتل العمد المقترن بجنایة قتل أخرى . ويرتب بينهم في صحيح القانون تضامناً في المسئولية
الجنائية ، عرف محدث الاصابة أو لم يعرف (نقض ١٩٧٠/١/٢٥) أحكام النقض س ٢١ ق

أهمية الوقت الذي يمضي بين الجريمتين أى لا اعتداد بالاقتران الزمني كما هو الشأن بالنسبة للحالة المنصوص عليها في صدر الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات ، كما لا يشترط اطلاقا ارتباطا مكانيا أى وحدة مكان كل من جناية القتل والجنحة المرتبطة بها .

ويجب أن يعنى الحكم ببيان الواقعة بيانا صريحا ينكشف معه غرض المتهم من ارتكاب جريمة القتل ، مثلا هل كان للتأهب للجنحة أو لتسهيلها وإن لم تتم ، أو كان لتنظيم ارتكابها بالقتل أم أن الجنحة كانت قد تمت أو شرع فيها قبل القتل وكان القصد منه تمكين المتهم من الهرب ، إذ أن تبسوت القتل لاحد المقاصد المذكورة شرط أساسى لاستحقاق العقوبة المغلظة (١٢٣) .

فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من عبارة التهديد التى صدرت من المتهم أنه حقد على زوج المجنى عليها وانتوى إلحاق الأذى بالكيفية التى يراها ، وأنه قد نفذ وعيده فقتل زوجته وسرق مصوغاتها ، مما يفيد أن قتل الزوجة كان مقصودا لذاته وإن سرقة المصوغات كانت مقصودة لذاتها . وأن القتل والسرقة كليهما كانا من الأذى الذى انتوى المتهم إلحاقه بزوجة المجنى عليها ، فهذا الحكم يكون قاصرا لعدم بيان أن جريمة القتل التى أوقع من أجلها العقوبة المغلظة قد ارتكبت لاحد المقاصد المبينة بالمادة ٢/٢٣٤ (١٢٤) .

ولا ينطبق النص إذا كان سبب الجنحة هو جناية القتل ، كصورة من يقتل آخر وفى أثناء هربه يجرح ثالثا بلا تعمد من جانبه أو يقتله خطأ بسيارته أثناء هروبه . وكحالة ما إذا كان ارتكاب الجنحة لتسهيل القتل ، كمن يسرق سلاح عدوه حتى لا يقاومه أثناء الاعتداء على حياته . أما إذا كانت الجنحة هى سبب القتل فإن النص ينطبق كمن يقتل آخر خطأ بسيارته ثم يقتل عمدا رجل الشرطة الذى حضر للقبض عليه .

وقد ذهب رأى إلى أن العقوبة المشددة تطبق إذا كان القتل قد ارتكب بسبب جناية من باب أولى ، ولأن مسلك الجانى يدل على خطورة خاصة تبدو فى اتخاذه القتل وسيلة لتنفيذ جرائم أخرى وإصراره على المضى فى مشروعه

(١٢٣) نقض ١٩٣٢/١١/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٨ .

(١٢٤) نقض ١٩٤٩/١١/٢٩ أحكام النقض س ١ ق ٤١ .

الاجرامى ولو كلفه ذلك ازهاق الارواح (١٢٥) . ولان القول بغير ذلك يؤدى الى نتائج غير مقبولة ، فمن يقتل بقصد التمهيد لسرقة بسيطة يعاقب بالاعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة فاذا قتل بقصد ارتكاب سرقة من السرقات المحدودة من الجنايات ولم تطبق فى حقه صورة اقتران القتل بجناية فلا يمكن أن يعاقب بأكثر من الاشغال الشاقة المؤبدة ، وليس هذا مما يقبله النظر السليم (١٢٦) . وفى رأينا ان النص يقتصر على حالة ارتباط القتل بجناية دون جناية ، وذلك لصراحة النص أولا ولامتناع القياس ثانيا فى مسائل تجريم اذ يترتب عليه تشديد العقاب . وهذا النص مستقى من المادة ٣٠٤ عقوبات فرنسى التى ذكرت الجناية وحدها (وقد كان قانون العقوبات المصرى الصادر سنة ١٨٨٣ ينص على الجناية أو الجناية ثم لما عدل سنة ١٩٠٤ اقتصر النص على الجناية مستندا الى القانون الفرنسى والى واضع القانون المصرى سنة ١٨٨٣) . ولا يعنى هذ التفرقة بين من يرتكب القتل فى سبيل الجناية ومن يرتكبه فى سبيل الجناية ، اذ غالبا ما تطبق عقوبة مشددة فى الضورة الاخيرة اما لتوافر ظرف سبق الاصرار أو التردد أو الاقتران . وقد يؤدى هذا الى نتائج قد تكون غير مقبولة فى بعض الأحيان ، ولكن هذا عيب فى القانون ذاته ولا محل للاجتهاد مع صراحة النص .

ويشعير أن تكون الجناية مستقلة عن جريمة القتل/أى ناشئة عن نشاطين مختلفين ، ومن ثم أن تعددت النتائج مع وحدة النشاط لا ينطبق الظرف المشدد كما هو الحال بالنسبة الى ظرف الاقتران (١٢٧) . ويجب ألا تكون الجناية المرتبطة أثرا من آثار جناية القتل ، فمن يقتل آخر ويخفى جثته يعد قاتلا فقط لأن اخفاء جثة القتيل هنا تعد أثرا لجناية القتل ، ولكن يتوافر الارتباط اذا قتل شخص آخر يقوم على حراسة جثة انقتيل فى سبيل اخفائها .

وكما هو الشأن بالنسبة الى حالة الاقتران يشترط أن تكون الجناية المرتبطة بالقتل متى وقعت يعاقب عليها القانون ، فلا يتوافر سبب من أسباب الاباحة أو مانع من موانع العقاب (١٢٨) . وعلى هذا لا يقوم الارتباط اذا

(١٢٥) عمر السعيد ص ٥٨ .

(١٢٦) أحمد أمين ص ٣٣٦ ، الموسوعة الجنائية ج ٥ ص ٧٧١ .

(١٢٧) أحمد أمين ص ٣٣٦ .

(١٢٨) الموسوعة الجنائية ج ٥ ص ٧٦٩ .

ارتكب أحد ذوى القربى القتل فى سبيل تسهيل فرار الجانى من العدالة .
ولا محل لتطبيق المادة ٢٢٤/٢ عقوبات اذا كان يشترط لرفع الدعوى
الجنايية تقديم شكوى ولم يباشر هذا الاجراء (١٢٩) . ولذلك لا ينطبق النص
اذا كانت الجنحة قد وقعت بالفعل وانقضت الدعوى الجنايية فيها بمضى
المدة (١٣٠) وكذلك من باب أولى اذا مضت مدة انقضاء الدعوى الجنايية
بالتقادم فى مواد الجنح فى صورة التأهب لارتكاب جنحة (١٣١) .

وتشير عبارة التأهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل الى
ارتكاب جريمة القتل فى سبيل جنحة فى أى مرحلة من مراحلها . وفى صورة
التأهب يكون القتل اعدادا لارتكابها كمن يقتل حارسا حتى لا يشاهده ويبلغ
عنه فى أثناء اتلاف مال لغريم له . والقتل لتسهيل الجنحة صورتها أن يقتل
شخص آخر حتى لا يقف فى طريقه عند وضع النار فى مال عدوه . وتمثل
صوره القتل لارتكاب الجنحة بمن يتلف مال آخر فيتعرض له ثالث فيقتله
ليتم جريمته . ولا شك فى أن هذه الصور الثلاث تحيط بمختلف الفروض
التي ترتكب فيها جريمة القتل وتكون هناك رابطة سببية بينها وبين الجنحة
سواء انتوى الجانى ارتكابها أو كان فى سبيل ارتكابها أو يرتكبها فعلا وهى
متقاربة لدرجة أن الفاصل بينها يكاد يكون غير ملموس .

ولا يشترط أن تقع الجنحة بالفعل أو يشرع فى ارتكابها وهذا ما يدل
عليه استعمال المشرع تلفظ التأهب وهو التفسير الذى يتفق وروح التشريع
لأنه متى قامت الرابطة بين القتل وبين التأهب لارتكاب الجنحة فقد دل هذا
على خطورة الجانى بما يستتبعه من توقيع العقوبة المغلظة . وليس بالمستغرب
أن يتخذ المشرع من هذا سببا للتشديد ، فلقد سبق أن أخذ بمثله فى سبق
الاضرار الذى يعتبر حالة ذهنية تتصل بالجانى (١٣٢) . ويذهب رأى السى
اشتراط أن تكون الجنحة المرتبطة بالقتل قد وقعت فعلا اما فى صورة تامة
أو فى صورة الشروع المعاقب عليه ، وذلك لان الارتباط الذى ينص عليه
القانون كظرف مشدد للقتل لا يتصور قانونا الا حيث توجد حالة تعدد حقيقى

(١٢٩) راجع ما سبق ذكره بشأن الاقتران ، وعكس هذا رسميس من ١٨١ .

(١٣٠) محمود مصطفى من ٢١٧ .

(١٣١) عكس هذا رؤوف من ٦٢ ، حيث يرى أن الحكمة فى التشديد هى توافر الباعث

الدنى الذى كان متوافرا وقت ارتكاب الجنايية بطبيعة الحال - راجع أحمد أمين من ٢٢٧ .

(١٣٢) رؤوف من ٦٠ .

للجرائم بأن كان الجاني قد ارتكب الى جانب القتل جريمة أخرى تستوجب إذا ما نظر إليها مجردة عن القتل توقيع عقوبة عليه إما بصفته فاعلاً لها أو شريكاً فيها (١٣٢) .

وقد تقع جريمة إقتل لمساعدة مرتكبى الجنحة أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة . وحالة الهرب تتوافر بكل فعل من شأنه أن يوصل الى عدم محاكمة مرتكبى الجنحة ومن هذا القبيل قتل شاهد الإثبات الوحيد أو قتل حارس حتى يفلت المتهم من القبض . أما التخلص من العقوبة فيكون بعد صدور حكم الإدانة على المتهم ومثاله قتل السجين في سبيل هرب السجين

ويستوى في أعمال هذا النص أن يكون مرتكب القتل - في حالة المساعدة على الهرب أو التخلص من العقوبة - هو بذاته مرتكب الجنحة أو شخصاً آخر غيره ، رغم ما قد يدل عليه ظاهر عبارة النص من مساعدة مرتكبى الجناية واقتصرها على غير مرتكبى القتل ، بل الواقع أن عمومية النص تنصرف الى التحالين . وكذلك لا أهمية لكون المجنى عليه في جريمة القتل والجريمة المرتبطة واحداً أو يتعدد المجنى عليهم . وبهذا ينطبق النص في صورة ما اذا شرع شخص في سرقة مال آخر ففاجاه خفير فبادر للهرب ثم قتل الخفير الذى يلاحقه ، أو أن يقوم زميل له بقتل الخفير ، أو أن يقوم هو أو زميل له بقتل صاحب المال اذا ما حاول مطاردتهما . وينطبق النص حتى ولو لم يوجد اتفاق سابق بين مرتكب القتل ومن وقعت منه الجنحة ، وذلك لتوافر حكمة التشديد بدلالة فعل القاتل على استهائته بالروح في سبيل جنحة . ومع هذا يذهب رأى الى اشتراط مساهمة القاتل في الجنحة بوصفه فاعلاً أصلياً أو شريكاً والا فان القول بخلاف ذلك يعني في الواقع مؤاخذه الجاني على جريمة هو غير مسئول عنها قانوناً نظراً لعدم مساهمته فيها بأية صورة من الصور (١٣٤) .

ويتطلب في هذه الصورة وقوع الجنحة بالفعل ، لان الهرب والتخلص من العقوبة لا يتصور توافرها الا بعد وقوع الجريمة ، فلقد قضى بأن الرابطة التى يجب توافرها تنحصر في أن يكون القتل قد وقع بقصد المساعدة على

(١٣٢) عمر السعيد ص ٢٥٨ ، الموسوعة الجنائية ج ٥ ص ٧٦٨ .

(١٣٤) عمر السعيد ص ٥٩ .

الهرب بعد ارتكاب جنحة أو بقصد التخلص من العقوبة (١٣٥) . وقيام علاقة السببية أو عدم قيامها ، وكذلك قيام الارتباط السببي هو فصل في مسألة موضوعية (١٣٦) .

ثانيا

الظرف المخفف

القتل في التلبس بالزنا

تناول المشرع حالة تلبسها ظروف اعتد بها كسبب لتخفيف العقاب ، هي جريمة قتل الزوجه الزانية ومن يزنى بها في حالة التلبس بالزنا المنصوص عليها في المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات . فالمشرع قد راعى البسوات والاسباب التي تدفع بالجاني الى مقارفة القتل ، وهي ان مقترف الجريمة ليس على تلك الدرجة من الخطورة التي تتوافر لدى شخص تدفعه الى القتل عوامل تمت الى مسائل لا تتناول العرض كالانتقام والسرقة . فتنص المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات على أن « من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزنى بها يعاقب بالعقوبات المقررة في المادتين ٢٣٤ و ٢٣٦ » فقد جعل المشرع من الغضب الذي يملأ نفس الزوج عنرا مخففا في هذه الحالة (١٣٧) .

ويشترط لاعمال حكم المادة ٢٣٧ أن تتوافر الاركان العامة لجريمة القتل ، وهي وجود انسان حي وفعل من شأنه أن يؤدي الى الوفاة والقصد الجنائي ، فضلا عن ما تقدم ينبغي توافر الشروط التالية : صفة خاصة في فاعل الجريمة ، المفاجأة في حالة التلبس ، والقتل في الحال على التفصيل التالي :

١ - الصفة الخاصة في فاعل الجريمة

اشترط المشرع تلاستفادة من العذر المخفف المنصوص عليه في المادة

(١٣٥) نقض ١٩٣٥/٤/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٦٥ .

(١٣٦) نقض ١٩٦٠/٥/١٠ أحكام النقض س ١١ ق ٨٤ .

(١٣٧) نقض ١٩٤٣/١٠/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٤٢ .

٢٣٧ من قانون العقوبات أن يكون الفاعل رجلا ، ولعله قد راعى في هذا العرف الذى يقضى بأن الدفاع عن العرض والشرف لا يقع الا على عاتق الرجال ، وان كانت الحياة العملية لا تمنع من أن تندفع الى القتل فى هذه الحالة امرأة ، وهذه من الصور التى يحايب فيها القانون الرجال دون النساء .

ومن الناحية الأخرى لم يفتح المشرع باب العذر لكل رجل فى الاسرة يندفع الى الجريمة بدافع المحافظة على الشرف الذى مست به الجريمة ، وانما تخير أقرب الناس الى الزوجة الزانية تمشيا مع الحكمة من العذر القانونى ، فضلا عن أن التوسع فيه أمر غير محمود وقد يؤدي الى نتائج ضارة لا يمكن الاهتداء الى الحقيقة فيها . وعلى هذا اشترط أن يكون الفاعل زوجا ، وهذه الصورة لا تتوافر الا اذا كان الزنا واقعا من الزوجة . وكما قلنا لا تستفيد المرأة من هذا العذر بمعنى أنها لو فاجأت زوجها فى حالة زنا وقتلته هو ومن يزنى بها لا ينطبق نص ، وانما للقاضى ان ينزل بالعقوبة الى الحدود المنصوص عليها فى المادة ١٧ من قانون العقوبات الخاصة بالظروف المخففة . وفى الحقيقة لا مبرر لهذه التفرقة ما دام الاستفزاز الدافع للقتل والمبرر لتخفيض العقوبة يتوافر بالنسبة الى الزوج والزوجة .

ووفقا لقواعد الشريعة الاسلامية قد يقع الطلاق بين الزوجين ويكون رجعيا أو بائنا ، فان كان رجعيا كان للزوج أن يراجع زوجته أثناء العدة دون حاجة الى عقد ومهر جديدين ومن ثم يعتبر الزواج قائما حكما ، أما فى الطلاق البائن فان رابطة الزوجية تنفصم ولا تحل الزوجة لزوجها الا بعقد ومهر جديدين فلا يكون هناك زواج قبل هذا . فان وقعت جريمة الزنا من المرأة أثناء الطلاق الرجعى وقتلها الرجل انطبق العذر المخفف لانها ما زالت زوجته أما الاتصال الجنسى بعد الطلاق البائن فتتنفى فيه صفة الزوجية وان ارتكب الرجل جريمة انقتل طبقت فى حقه القواعد العامة .

وعلى أساس ما تقدم أيضا لا ينطبق النص اذا كان الفاعل أبا أو أما وكانت مرتكبة الزنا هى الابنة ، أو كان القاتل أخا للقتيلة ، وتنطبق فى حق أى منهم النصوص العامة .

٢ - المفاجأة فى حالة التلبس :

أوجب المشرع لتوافر العذر المنصوص عليه فى المادة ٢٣٧ ان تكون جريمة الزنا فى حالة التلبس وأن يتوافر عنصر المفاجأة للزوج .

ان أول ما يستلقت النظر في نص المادة ٢٣٧ أنها تستعمل عبارة التلبس بالزنا ، ويلاحظ عليها أمران ، الأول منهما أن التلبس حالة لا تلازم مرتكب الفعل وإنما هو وصف يلحق بتجريمة ذاتها ذلك أن المسلم به ان الجريمة قد تكون في حالة تلبس دون أن يعرف الفاعل لها بعد . وهذا هو ما ادعا المشرع الى استعمال عبارة تكون الجريمة متلبسا بها في المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية بعد أن كان يستعمل عبارة تلبس الجاني بالجناية في المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات الاهلي . والامر الاخر أن المشرع استعمل لفظ التلبس في المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات ، تاركا تعريفه الى قانون الاجراءات الجنائية وهذه مسألة منطقية .

وتنص المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية على أن « تكون الجريمة متلبسا بها حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة . وتعتبر الجريمة متلبسا بها إذا تبع المجنى عليه مرتكبها ، أو تبعه العامة مع الصياح أثر وقوعها ، أو إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملا آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراقا أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها ، أو إذا وجدت به في هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك » .

وإذا أردنا تطبيق نص المادة ٣٠ من قانون الاجراءات بصدد جريمة الزنا لوجدنا أنه من النادر تحقق احدي صوره ، ولذلك فالتلبس في تلك الجريمة يتوافر متى وجد المتهم في ظروف تقطع بحصول فعل الزنا منه وتتخذ من واقع الحال . من ذلك مفاجأة الجاني خالعا ملابسه الخارجية ولباسه ومختفيا تحت مقعد في غرفة مظلمة بينما كانت الزوجة في حالة اضطراب وكانت تتظاهر بادىء الامر بالنوم عند دخول زوجها ومفاجأته (١٢٨) . وإذا كان الثابت بالحكم أن المحكمة تبيننت من شهادة الشهود أن زوج المتهمه وهو مسلم حضر لمنزله في منتصف الساعة العاشرة ليلا ، ولما قرع الباب فتحت زوجته وهي مضطربة مرتكبة وقبل أن يتمكن من الدخول طلبت اليه أن يعود للسوق ليحضر لها حاجات أخرى ، فاشتبه في أمرها ودخل غرفة النوم فوجد

(١٢٨) نقض ١٩٣٢/٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤٣ .

المتهم فيها مختفيا تحت السرير ، وكان خالعا حذاءه وكانت زوجته عند قدومه لا شيء يستترها غير جلابية النوم فأتخذت المحكمة من هذه الحالة التي ثبتت لديها دليلا على الزنا فهي على حق في اعتباره كذلك (١٣٩) .

ومن المفهوم بداهة أن حالة التلبس بالزنا تطبق في حق من كان طرفا في عقد زواج وهذا أمر طبيعي بالنسبة الى الزوجة .

اشتراط المشرع في صورة التلبس عنصر المفاجأة وعبر عن هذا بقوله من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا « . وهذا ما يستدعي التساؤل عما اذا كانت المفاجأة توجب مشاهدة الواقعة بغير توقع سابق أم من الممكن أن تحصل المفاجأة رغم هذا التوقع ، بمعنى هل ينطبق النص بالنسبة الى الزوج اتذى يجد نفسه دون مقدمات سابقة ازاء حالة تلبس بالزنا من زوجته ، وكذلك في حالة من تشكك في اخلاق زوجته فأخذ يتحين الفرص لمراقبتها ثم يتيقن من مشاهدة الواقعة أمامه ؟ في رأينا أن النص ينطبق في الصورتين لان هذا امر ظاهر في الحالة الاولى ، وعنصر المفاجأة متوافر في الحالة الثانية بمشاهدة الواقعة التي كان مشكوكا في امكان حدوثها . وهذه الصورة تختلف عن أخرى يتأكد فيها الجاني من وقوع الجريمة ولكنه يتحين الفرص لضبط المرأة والاعتداء عليها .

٣ - القتل في الحال

ان الحكمة اتى من أجلها خفف الشارع العقاب على جريمة القتل ونزل بنوع الجريمة الى درجة الجنحة هي أن الفاعل وقد فوجئ بمشاهدة حالة التلبس بالزنا يفقد في غالب الاحيان السيطرة على أعصابه ويندفع الى ارتكاب الجريمة دفاعا عن شرفه . ومن ثم كان من المنطقي اشتراط المشرع أن تقع جريمة القتل في الحال ، لانه لو انقضى وقت بعد مشاهدة الواقعة لأمكن للزوج أن يتروى ويعمل فكره فان أقدم على الجريمة لكان دافعه اليها الانتقام .

بيد أن عبارة في الحال تثير التساؤل هل تعنى الفورية ، بمعنى أن ترتكب جريمة القتل فور المشاهدة أم يصح أن يمتد هذا الوقت . فان قيل بامتداده فالى أى مدى ؟ ان الفيصل في هذه المسألة يجب أن يستند الى الحكمة التشريعية من النص والتي سبق بيانها واعمالها - في رأينا - يؤدي الى وجوب أن يتم القتل فورا ، لأنه بهذا السبب وحده يكون من المقبول أن

ينزل المشرع بالعقوبة الى مصاف الجنح ويكاد يكون الجاني وليس له اختيار في ارتكاب الجريمة . أما اذا ظل مضطربا بعد المشاهدة الى أن ارتكب الجريمة فتطبق عليه العقوبة العادية لجريمة القتل ، وللقاضي أن شاء أن يعمل أحكام الظروف المخففة . ويذهب رأي إلى أن الشرط لا ينعدم بمضي زمن استغرقه الزوج في البحث عن سلاح أو أداة لتنفيذ مقصده ، ولكن لا ينعدم اذا صرف الزوج النظر عن القتل ولو مؤقتا (١٤٠) .

ويدعونا هذا البحث ما اذا كان يمكن تصور العذر المخفف مع توافر سبق الاصرار لدى الجاني . لقد سبق لنا القول بإمكان توافر المفاجأة فيمن يتشكك في سيرة زوجته مثلا ثم يفاجأ بارتكابها لجريمة الزنا ، ولا يمنع من هذه الصورة أن يكون قد أصر على قتلها لو تأكد من الأمر . وحينئذ ينطبق النص ، أي تطبق العقوبة المخففة ، لأن الاصرار السابق لن يغير من المفاجأة ومن ظرف الاستفزاز . وعلى هذا طبق العذر على من أحس بوجود صلة غير شريفة بين المقتول وزوجته فأراد أن يقف على جليلة الأمر فتظاهرها أنه ذاهب الى السوق وكم في المنزل حتى اذا ما حضر المقتول واختلى بالزوجة وأخذ يراودها ويداعبها الى أن اعتلاها برز الزوج من مكنه وانهاه على المقتول طعنا بالسكين حتى قتله (١٤١) .

العقوبة :

اذا توافرت الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات تعين على القاضي أن ينزل بالعقوبة الى الحبس اثنى لا تجاوز مدته ثلاث سنوات ، ومن حق القاضي أيضا أن يوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات اعمالا لحكم المادة ٥٥ من قانون العقوبات .

هذا وقد أوجب المشرع تطبيق عقوبة الحبس بدلا من تطبيق عقوبة القتل العمد والضرب المفضى الى الموت المنصوص عليهما في المادتين ٢٣٤ و ٢٣٦ من قانون العقوبات . ولقد استبعد المشرع الاشارة الى المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات ، لتنافي طرفي سبق الاصرار والترصد مع حالة المفاجأة في غالبية الاحوال . وتطبيق المشرع لعقوبة الحبس في حالة الضرب المفضى الى

(١٤٠) محمود مصطفى ص ٢٢٤ .

(١٤١) نقض ١٩٢٥/١١/٣ المحاماة س ٦ ق ٢٩٦ .

الموت أمر بديهي ، لانه أولى من صوزة القتل .

ولقد أثر بحث ما اذا كانت طبيعة الجريمة تتغير في هذه الحالة فتقلب من جنائية الى جنحة أم أنها تبقى على طبيعتها الاصلية ، وأهمية الامر تبدو في الآثار التي تترتب على الأخذ بأى الرايين لا سيما فيما يتعلق بأحكام التقادم والرأى الغالب هو اعتبار الواقعة جنحة لان النزول بالعقوبة الى الحبس لا يرجع الى محض تقدير القاضى وانما هو حكم المشرع نفسه .

وتختص بنظر الدعوى في هذه الحالة محكمة الجنايات وإن كانت ملزمة قانونا متى توافرت الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات بأن تطبق عقوبة الجنحة ، ذلك لان وصف الواقعة أصلا جنائية ولا يعمل حكم المادة المشار اليها الا بعد التحقق من توافر شروطها . والقول في توافر هذه الشروط أو عدم توافرها يكون لمحكمة الجنايات ، فإن رأت قيامها أوقعت عقوبة الجنحة والا فانها توقع عقوبة الجنائية . وينذهب رأى الى أن الاختصاص بالحكم كجنحة يكون للمحكمة الجزئية لا لمحكمة الجنايات (١٤٢) .

الفصل الخامس

الجرح والضرب

تكلم المشرع في المواد ٢٣٦ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ من قانون العقوبات على التوالي على جرائم الجرح والضرب المفضي الى الموت ، والذي نشأ عنه عاهة مستديمة ، والذي يعجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما ، والذي يحصل من عصابة أو تجمهر . وهو يجرم كل الأفعال التي من شأنها أن تمس بسلامة جسم الانسان أو بالوظائف الطبيعية لأعضائه . وقد جعل المشرع الجريمة في بعض الأحوال من نوع الجنايات وفي صور أخرى من نوع الجناح معتدا في هذا بالنتيجة التي يسفر عنها الاعتداء .

المبحث الأول

ركن جرائم الجرح والضرب

تتطلب جرائم الجرح والضرب بوجه عام توافر ركن مادي هو فعل الإيذاء سواء تمثل في جرح أو ضرب ، وركن معنوي هو القصد الجنائي .

أولاً : الركن المادي : فعل الإيذاء

يستعمل المشرع في المواد التي تناولت المناس بـجـمـد الانسان لفظي الجرح والضرب وأضاف اليهما في المادة ٢٣٦ عقوبات إعطاء مواد ضارة ، ويمكن أن نطلق على الركن المادي بصفة عامة فعل الإيذاء ، الذي يتمثل إما في جرح أو ضرب .

(١ - الجرح) هو كل مسام مادي بجسم المجني عليه من شأنه أن يؤدي الى تغيرات ملموسة في أنسجته ، وقد يتمثل هذا في تمزق تلك الأنسجة أو حدوث انسكابات دموية يتسبب عنها أورام . والجروح ما دامت تمزقات في أنسجة الجسم سواء خارجية أم داخلية تعد أمراضاً قد تحتاج الى علاج . فمن قبيل الجرح العمد قيام شخص غير مرخص له في مزاولة

مهنة الطب بخلع ضريس المجنى عليه يسبب له وربما بالفك فلا يعد هذا اصابة خطأ (١) . ولا يشترط ان يباشر الجاني فعل الجرح بنفسه بل قد يستعمل آخر كاله في يده كما في حالة المكره والمجنون . وقد يستخدم الفاعل حيوانا في هذا السبيل كمن يحرس كلبه على عض احد المارة فيعقره (٢) . وقد يتخذ الجاني من جانبه نشاطا معيناً لم يترك لسير الامور العادي اتمام الجريمة ، كمن يضع عائقا في طريق كفيف يؤدي الى وقوعه على الارض وجرحه أو يحفر حفرة في طريق غريمه بحيث يعودته فيتزددى فيها ويضرب . والاداة المستعملة في الاعتداء ليست من الاركان الجوهرية للجريمة ، ولا فرق بين اتمكين والمطواة في احداث الجرح الطعن (٣ مكرر) .

(٢ - الضرب) : هو صورة من صور العدوان المادي على جسم المجنى عليه والذي يسبب له المآ ، وله مظهر خارجي ملموس حين يباشره الفاعل على أنه لا يسبب خلا في أنسجة الجسم أو تركيبه ، وبهذه الخاصية يتميز الضرب عن الجرح . وعلى هذا يعد ضرباً الصفع باليد والركل بالقدم والضغط على الرقبة ودفع المجنى عليه لطرحه على الارض واللكم والقرص بالأصابع . ويكفي لتوقيع عقوبة الضرب ان يثبت حصوله ولو لم تختلف عنه آثار أصلا (٢) . فلا يشترط في فعل التعدي أن يحدث جرحاً أو ينشأ عنه مرض أو عجز بل يكفي أن يعلا الفعل ضرباً ولو كان حاصلاً باليد مرة واحدة (٤) . ويستوى أن يتم الضرب دون استعانة من جانب الجاني بأداة خارجية أو أن يستعين بمثل تلك الأداة ، كعصا أو قطعة من الخشب .

ويلحق بالضرب النشاط الذي يباشره الفاعل ويكون من شأنه احداث الألم بالجسم دون المساس به مباشرة . ومن هذا القبيل إعطاء مولا ضربة للمجنى عليه ، كما اذا كانت المادة مقيمة .

ولما كانت صور الضرب والجرح هي بطبيعتها أساسا من الماديات المحسوسة فإن مؤدي هذا التساؤل عن الأفعال غير المادية التي تصدر من الجاني ويكون من شأنها أن تؤدي الى اذاء الجسم بصورة محسوسة . ومن

-
- (١) نقض ١٩٥٢/٢/١٨ أحكام النقض س ٣ ق ٢٦٠ .
 (٢) نقض ١٩٤٧/٣/٢٠ المجموعة الرستمية س ١٨ ق ٤٠ .
 (٣ مكرر) نقض ١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٤ .
 (٣) نقض ١٩٤٤/٥/١٥ مجموعة القواعد القانونية سج ٦ ق ٣٥٢ ، ١٩٧٤/٦/١٧ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٣١ .
 (٤) نقض ١٩٥٧/٤/١٥ أحكام النقض س ٨ ق ١٠٩ ، ١٩٦٨/٤/١٥ س ١٩ ق ٨٥ .

هذا القليل - تقل عدوى مرض إلى المجنى عليه أو ازغاجه بهنورة مستمرة إلى درجة تجهد الجهاز العصبي ونفسية بالأمراض أو تخويفه أو ارهابه بشكل يجعله في رعب دائم خشية الاعتداء عليه وإطلاق عيار نارتي إلى جوار المجنى عليه بقصد ارهابه . وقد اعتبر القضاء الفرنسي هذه الصورة الأخيرة من بين صور الايذاء . والقول المجرد قد يتطوّر تحت هذه الصورة في بعض الأمثلة كمن يلقي إلى شخص مرهق الأعصاب بخبر مزعج يؤدي إلى مرضه .

ثانياً : الركن المعنوي من القصد الجنائي

جرائم الجرح والضرب بغير من الجرائم بالمعدية ومن ثم يتعين أن يتوافر فيها القصد الجنائي . وهو من نوع القصد الجنائي إتمام (د) . ويتوافق بتوجيه الجنائي لإرادته منجمو المسامين بجسم المجنى عليه وأهراكه . من شأن نشاطه الوصفون إلى تلك النتيجة . وقد قضى بأن ركن القصد الجنائي في جرائم الضرب عموماً يتحقق بارتكاب الجنائي فعل الضرب . عن علم بأن فعله يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه (١) ، أو بصحته (٧) ، وبأن تعمد الضرب يكفي لمساءلة الضارب عن العاهة التي تحدث عنه ولو لم يكن قد قصد إليها ، وذلك على أساس أنها نتيجة محتملة لفعل الضرب . كان عليه أن يتوقعها (٨) . فإذا كانت الواقعة هي أن المتهم دفع المجنى عليها بيده فوقعت على الأرض وأصيب بكسر في عظم الفخذ وتخلفت عنه عاهة مستديمة ، فإنه يحق عقابه عنها (٩) .

وقد يتوقع الجنائي حدوث النتيجة التي وقعت ويرغب فيها كمن يفكر عين آخر . ولكن في كثير من الصور بل في غالبيتها قد لا يستطيع الجنائي سلفاً تحديد مدى نتيجة تصرفه ومع هذا فهو يسأل عنها وفقاً لجسامتها استناداً إلى أنها متوقعة وفقاً لسير الأمور العادية ، ويعتبر البعض أن أساس المسؤولية هنا هو القصد الاحتمالي . ولذا قضى بأن الأصل أن المتهم يسأل

-
- (٥) نقض ١٩٧١/١٠/١١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢٨ .
 (٦) نقض ١٩٦١/١٠/١٦ أحكام النقض س ١٢ ق ١٥٩ .
 (٧) نقض ١٩٥٣/١٠/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٥ .
 (٨) نقض ١٩٤٣/٥/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٩٠ .
 (٩) نقض ١٩٥٣/١/٦ أحكام النقض س ٤ ق ١٣٨ .

من الفعل الذي ارتكبه أو اشترك في ارتكابه متى وقع ذلك الفعل . لا أن التشريع وقد توقع حصول نتائج غير مقصودة لذاتها وفقا للمسعى العادى للأمور خرج عن ذلك الأصل وجعل المتهم مسئولاً عن النتائج المحتملة لفعله متى كان في مقدوره أو كان من واجبه أن يتوقع حصولها على أساس أن إرادة الفاعل لا بد وأن تكون قد توجهت نحو الفعل ونتائجه الطبيعية (١٠) . فإذا كان التقدير الطبي قاطعاً في أن ما صاحب الحادث من أفعال نفسانية ومجهود جسماني قد أدى إلى تسببه في الموت أو الإصابة الجسيمة بما ألحقه بها على حالة القلب والدورة الدموية التي كانت متوترة بالحالة المرضية المزمنة مما مهد وعجل بظهور نوبة هبوط القلب التي انتهت بالوفاة . فإن هذا كاف لإثبات توافر رابطة السببية (١١ مكرر) . وأن أحكام القانون في تعليل العقاب على المتهم بسبب نتيجة فعله إنما لوحظ فيها قيام حسن ائمة ليسى المجنى عليه ومراعاته في حق نفسه ما يجب على الشخص العادى مراعاته . فإذا كان المجنى عليه قد تعمد تسويء مركز المتهم لأهمل متعمداً أو كان قد وقع منه خطأ جسيم سواء نتيجة تلك الفعلة ، فعندئذ لا تصبح مسألة المتهم عما وصلت إليه حال المجنى عليه بسبب ذلك (١١) .

ومن أجل ما تقدم يجب أن يعنى الحكم ببيان توافر علاقة السببية بين الضرب أو الجرح الذي وقع من الجاني والنتيجة التي حدثت لا سيما حينما تعدد الأسباب الموصلة إليها أو حينما ينكر المتهم قيام تلك العلاقة . وقد سبق القول - عند الكلام على جريمة القتل - بأن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بفعل التسبب وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا أتاه عمداً أو خروجه فيما يرتكبه بخطئه عن دائرة التبصر بالعواقب العادية لسلوكه والتصور من أن يلحق عمله ضرراً بالغاً . وهذه العلاقة مسألة موضوعية يقدرها القاضي (١٢) . فيسأل المتهم عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى ما لم تتدخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة . ولو كانت تلك النتائج قد حدثت عن طريق غير مباشر كالترأخي في العلاج أو الإهمال الا إذا ثبت أن المجنى عليه كان

(١٠) نقض ١٩٥٧/٦/٢٥ أحكام النقض س ٨ ق ٨٩٤ .

(١٠ مكرر) نقض ١٩٧٣/٢/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٥ .

(١١) نقض ١٩٤٥/١٠/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦١٤ .

(١٢) نقض ١٩٦٠/١٢/١٢ أحكام النقض س ١١ ق ١٧٦ ، ١٩٧٤/٤/٨ س ٢٥ ق ٨٥ .

متعمدا ذلك لتجسيم المسئولية (١٤) . ومرضى المجنى عليه هو من الأمور التي لا تقطع رابطة السببية بين الفعل المسند إلى المتهم والنتيجة التي انتهى إليها أمر المجنى عليه بسبب إصابته (١٤) .

وقصور الحكم في بيان علاقة السببية وبيانها على أسباب تؤدي إليها يستفرد عن عيبه (١٤ مكرر) . فإذا كان الحكم بإدانة المتهم في العادة التي حدثت بالمجنى عليه ، وبمى فقد الطحال لم يورد للدليل على استناد العادة إليه إلا ما نلته عن التقرير الطبي من الكشف على المجنى عليه ، وكان هذا التقرير وإن أثبت استئصال طحال المجنى عليه وما يترتب على ذلك من العادة لم يستظهر الصلة بين تمزيق الطحال الذي أدى إلى استئصاله وبين الضرب الذي أثبت الحكم وقوفه ، فإنه يكون حكما قاصرا في بيان رابطة السببية بين الفعل الذي أدان المتهم به ، وبين النتيجة التي رتب القانون العقاب على نشوئها عن ذلك الفعل (٢١٥) .

ولا يؤثر في قيام القصد الجنائي لدى الفاعل خطأ في الشخص أو الخطأ في الشخصية ، كما هو الشأن في جريمة القتل ، إذ يهدف الشارع إلى حماية حق الإنسان في سلامة جسمه أي كان الشخص ، ويكفي أن يوجه الجاني إرادته للمساس بهذا الجسم . فمتى كان الجاني قد ارتكب فعلا الضرب متعمدا إصابة شخص معين ، فهو مسئول عن تضرب العمد سواء أصاب من انتوى ضربه أو أصاب غيره ، فإن الخطأ الحاصل في شخص المجنى عليه لا قيمة له في توافر أركان الجريمة (١٦) . فالعمد يكون باعتبار الجاني وليس باعتبار المجنى عليه (١٧) وتوجيه المتهم ضربة واجدة إلى امرأة هي وابنتها وإصابتهما بها هي وابنتها الصغيرة التي كانت تحملها ولو لم تكن مقصودة بالأيذاء تجعله مسئولا عن إصابة البنت وعن مضاعفات الإصابة على أساس أنها متعمدة (١٨) .

(١٣) نقض ١٩٦٣/١٢/١٦ أحكام النقض س ١٤ ق ١٧٠ ، ١٩٦٨/٤/٢٩ س ١٩ ق ٩٧ و ١٩٧٤/٣/١١ س ٢٥ ق ٥٩ .

(١٤) نقض ١٩٦٥/٣/٨ أحكام النقض س ١٦ ق ٤٦ ، ١٩٧٤/٤/٨ س ٢٥ ق ٨٥ .
(١٤ مكرر) خلو الحكم من بيان إصابات المجنى عليهم وإغفاله إيراد مؤدى التقارير الطبية الموقعة عليهم وكذلك الدليل على قيام رابطة السببية بين إصابة أحدهم وإفائه استنادا إلى دليل فني يجعله قاصرا (نقض ١٩٧٣/١١/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٨٨) .

(١٥) نقض ١٩٥٦/١/١٦ أحكام النقض س ٧ ق ٢٣ .
(١٦) نقض ١٩٦٣/٦/٢٤ أحكام النقض س ١٤ ق ١٠٨ .
(١٧) نقض ١٩٧٠/١٢/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٧٩ .
(١٨) نقض ١٩٤٦/٢/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٥ .

ويستوى قى توافر القصد الجنائي أن يكون مخططاً أو غير مخطط ، فمن يلقى اخباراً على جمع من الناس فيضيق البعض منهم بجراح يعد مرتكباً لجريمة الجرح عمدا ولو لم يعرف شخصية المجنى عليهم سلفاً .

ولا يؤثر الباعث على النشاط في توافر أو انتفاء القصد الجنائي ولو كان شريفاً (١٩) ، وإنما قد يكون له أثر في تقدير القاضي للعقاب ، فإذا كان المجنى عليه قد استغفر الجاني لأحد الأضرب فلا تأثير لهذا الاستغفار على قيام الجريمة التي ارتكبت تحت هذا العامل (٢٠) . كما لا يؤثر في قيام الجريمة رضا المصاب بما وقع عليه من ضرب أو جرح (٢١) ، والجرح الذي يحدثه حلاق بجهن المجنى عليه بأجرائه نه عملية إزالة الشعر غير المرخص له بأجرائها يكون جريمة الجرح العملي ولا ينفي قيام القصد الجنائي رضا المجنى عليه بأجراء العملية أو ابتغاء شفائه (٢٢) . وإذا كان الفعل المادي الصادر من المتهم هو تمرير مرود بعيني المجنى عليها ولم يكن مقصوداً به أحداث جرح وأن استعمال المرود على هذا النحو ليس من طبيعته أحداث الجرح ، وإنما نشأ عن خطأ فلا يمكن القول بعد ذلك أن القصد الجنائي في الجرح المحدث للعاهة متوافر لدى المتهم ، وكل ما تصح نسبته إليه في هذه الحالة هو أنه تسبب بخطئه في أحداث هذا الجرح (٢٣)

بيد أنه رغم توافر أركان الجريمة قد ترتفع المسئولية عن الفاعل لسبب من أسباب الإباحة ، كالجزاحة التي يقوم بها الشخص المرخص له بمباشرة مهنة الطب ، وإذا كانت أسباب الإباحة قد جاءت استثناء للقواعد العامة التي توجب معاقبة كل شخص على ما يقع منه من جرائم ، فإنه يجب عدم التوسع فيها ولا ينتفع بها إلا من قصرها القانون عليهم ، فالحلاق الذي يجرى لشخص عملية حقن تحت الجلد يسأل جنائياً عن جريمة أحداث الجرح العمدية رغم رخصة الجراحة الصغرى التي بيده ، إذ هي على حسب القانون انذى أعطيت بمقتضاه لا تبيح له إجراء هذا الفعل (٢٤) .

(١٩) نقض ١٩٣٥/٥/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٨٢ .

(٢٠) نقض ١٩٤٣/١٠/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٤٢ ، ١٩٥٨/١٢/٢٨ أحكام

النقض س ٩ ق ٢٥٢ .

(٢١) نقض ١٩٣٩/٦/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٠٧ .

(٢٢) نقض ١٩٣٧/١/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٤ .

(٢٣) نقض ١٩٥٧/٤/١٦ أحكام النقض س ٨ ق ١١٦ .

(٢٤) نقض ١٩٣٩/١٠/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤١٧ ، ١٩٧٤/٣/١١ أحكام

النقض س ٢٥ ق ٥٩ .

ويكفي لإثبات توافر القصد الجنائي أن يكون العمد في ارتكاب الفعل
مفهوما من عبارات الحكم ومستفادا من وقائع الدعوى كما أوردها (٢٥) ،
فتعبر الحكم بأن المتهم ضرب المحدث عليه يفيد حتما أن الفعل الإيجابي الذي
وقع من المتهم قد صدر عن عمد منه (٢٦) . ولا حاجة بالمحكمة إلى أن تتحدث
في حكمها عن هذا القصد على استقلال (٢٧) .

(٢٥) نقض ١٩٧١/١٠/١١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢٨ .
(٢٦) نقض ١٩٣٧/١٠/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٠٤ .
(٢٧) نقض ١٩٦١/١٠/١٦ أحكام النقض س ١٣ ق ١٥٩ .

المبحث الثاني

العقوبة

نوع المشرع العقاب في جرائم الجرح والضرب وفقا لجسامة النتيجة التي تحدث ، وهي تتدرج تنازليا من الجرح أو الضرب الذي يفضي إلى الموت ، ثم العامة المستديمة ، ثم الذي ينشأ عنه مرض أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد من عشرين يوما ، ثم ما يؤدي إلى هذا مدة لا تزيد على عشرين يوما . هذا وقد جعل المشرع من ظرفي سبق الاصرار والترصد سببا لتشديد العقوبة (٢٨) . وبموجب المادة ٢٥١ مكررا من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤٠ ، والسالبة الإشارة إليها عند الكلام على عقوبة القتل ، إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في هذا الفصل أثناء الحرب على الجرحى حتى من الأعداء فيعاقب مرتكبوها بنفس العقوبات المقررة لما يرتكب من هذه الجرائم بسبق الاصرار والترصد . وعلى هذا يكون توقيع أى عقوبة من عقوبات جرائم الجرح والضرب المتدرجة في التغليف مبنيا على التثبت من مقدار الضرر المقدر لها في القانون ومن اتصال ذلك الضرر بفعل الإيذاء اتصال السبب بالمسبب وفيما يلي بيان العقاب على كل من الجرائم التي سلف بيانها .

أولا

الضرب المفضي الى الموت

تنص المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات على أن « كل من جرح أو ضرب أحدا ، عمدا أو إعطاء مواد ضارة ولم يقصد من ذلك قتله ولكنه أفضى الى الموت يعاقب بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات الى سبع سنوات ، وأما إذا سبق ذلك اصرار أو ترصد فتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو السجن » . ويبين من هذا النص أن أركان الجريمة ثلاثة ، الأول فعل مادي هو ضرب أو جرح أو إعطاء مواد ضارة ، والثاني القصد الجنائي والآخر هو

(٢٨) لا يتدرج في قيام ظرف سبق الاجترار في جنائية اجدات عامة ، كون الفهل لم يتسرع الا تلبية لطلب المصاب أو بعد رضاه منه (نقض ١١/١٢/١٩٧٠ أحكام النقض من ١١ ق ٢٢٩) .

موت المجنى عليه نتيجة للتنبأ على أى توافق علاقة السببية بين الفعل والموت .
ونتكلم فيما يلي على كل من هذه الأركان .

١ - الركن المادى

يشتمل الركن المادى فى هذه الجريمة فى مسورة من ثلاث ، جرح أو ضرب أو إعطاء مادة ضارة . ولقد سبق أن عرفنا الضرب والجرح ، والفرق بين الأمرين أن الضرب يصيب الجسم دون أن يترتب عليه تمزيق أنسجته ، فى حين أن الخاصية المميزة للجرح هى تمزيق أنسجة الجسم ، ويستوى أن يصيب التمزيق الأنسجة الداخلية أو الخارجية . وعلى كل حال سواء وصف الفعل بأنه جرح أو ضرب فإنه يستوى فى تكوين الركن المادى لهذه الجريمة .

ولم يعرف المشرع المواد الضارة التى أشار إليها فى المادة ٢٢٦ ، ويراد بها كل مادة من شأنها أن تحدث خللاً فى وظيفة أعضاء الجسم ، سواء أدى ذلك إلى آلام للمجنى عليه أم لا . ولم يحدد المشرع طريقة إعطاء المادة الضارة ابتغاء ترك الأمر لظروف كل واقعة على حدة بمعنى أن أية وسيلة تؤدي إلى توصيل المادة الضارة إلى جسم المجنى عليه تصلح فى تكوين الركن المادى . ويستوى أن يكون إعطاء المادة الضارة قد تم بيد الجانى مباشرة أو تدخلت إرادة المجنى عليه بناء على تقديم الجانى تلك المادة أو وضعها تحت تصرفه ابتغاء تناولها .

٢ - القصد الجنائى

جريمة الضرب أو الجرح المفضى إلى الموت هى من الجرائم العمدية ومن ثم ينبغى أن يتوافر فيها القصد الجنائى ، وهو يتحقق بتوجيه الجانى لإرادته نحو الفعل المادى السالف البيان مع العلم بأن من شأنه المسبب بجسم المجنى عليه أو وظائف أعضائه . ولقد أورد المشرع لفظ عمدا بعد عبارة جرح أو ضرب ، ولا شك فى أن العمد لازم أيضاً بالنسبة إلى إعطاء مادة ضارة .

وإذا انتفى القصد الجنائى أى تعمد الفعل المادى وانتهى الأمر إلى وفاة المجنى عليه لا يسأل الفاعل عن جريمة ضرب أو جرح أفضى إلى الموت ، وإنما قد يسأل عن قتل خطأ إن توافرت فى حقه أركان هذه الجريمة . فإذا اندفع شخص فى جريه واصطدم بآخر لم يره وسقط الأخير على الأرض وأصيب فى رأسه مما أدى إلى وفاته لا يسأل الجانى عن ضرب أو جرح أفضى

الى الموت . ومن أعطى لآخر بعض مواد مخدرة معتقدا أن من شأنها شفاؤه من مرض يشكو منه ولكنها أصابته بأضرار وآلام وانتهى الأمر إلى وفاته . فانه لا يسأل عن اعطاء مادة ضارة أدت الى موت لانتفاء القصد الجنائي .

والفرق في القصد الجنائي بين جريمة الضرب أو الجرح أو اعطاء مادة ضارة أدت الى الموت وبين جريمة القتل يتصل في الضرورة توفر نية ازهاق الروح في الجريمة الأخيرة ، فربما أن النتيجة في الجريمتين واحدة إلا أن الفرق بينهما هو في نية الجاني : وتوافر القصد الجنائي أو عدمه . وتوافره مسألة يفصل فيها القاطع من واقع الأدلة التي تعرض عن عليه . وهذا يستخلص منه . كما سلف القول عند الكلام على القصد الجنائي في جريمة القتل .

ولا أثر للباعث في قيام الجريمة كما هو الشأن بالنسبة لمختلف جرائم الأيذاء ، ويتطرق إليها هذا إلى بحيث مدى مسئولية من يقوم بجريمة لآخر ابتغاء شفاؤه ويؤدي الأمر إلى وفاته إذا لم يكن مرخصا له . فإجراء تلك الجراحة ، هل يسأل عن جريمة عمدية بأم جريمة غشيرة عمدية ؟ لا شك في مسئولية من جريمة عمدية بصرف النظر عن الباعث أو عن رضا المصاب لانه بفعله قد تعمد إحداث الجرح ، أي تمزيق الأنسجة (٢٩) . وقد قضى بأنه إذا ثبت من الوقائع أن الجاني لم يتعمد الجرح وأنه أتى فعلا لا يترتب عليه عادة حصول الجرح ثم نشأ من هذا الفعل جرح بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر ، فلا يمكن اعتباره محدثا لهذا الجرح عن عمد وإرادة ، وكفى ما تصح نسبته إليه في هذه الحالة هو أنه تسبب بخطئه في إحداث هذا الجرح . واذن فإذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هو أن المجنى عليه شعر بالآلم عند التبول فقصده إلى منزل المتهم الذي كان يعمل تمورجيا بعيادة أحد الأطباء ، فتولى هذا المتهم علاج المجنى عليه وتفاقمت حالته إلى أن توفي وظهر من الكشف التشريحي أنه مصاب بجرحين بالمثانة وبمقدم القبل نتيجة لإيلاج قسطرة معدنية في مجرى البول بطريقة غير فنية ، وقد نشأ عن هذا الجرح نسم دموي عفن أدى إلى الوفاة فهذه لا تكون جريمة إحداث جرح عمد لم يقصد به القتل ولكنه أفضى إلى الموت وإنما تكون جريمة القتل الخطأ (٣٠) . ويذهب رأي أن هذا الحكم محل نظر وذلك لانه مع التسليم بأن الجروح التي أحدثها الجاني بالمجنى عليه لم تكن مقصودة من جانبه إلا أن ادخال قسطرة معدنية بالقبل وبمجرى البول هو في ذاته فعل

(٢٩) نقض ١٥/١٠/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ٢١١ .

(٣٠) نقض ٢٧/٥/١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٨٢ .

من أفعال الضرب ، وقد كان هذا الفعل مقصودا من جانب الجاني الذي كان ينبغي تبعا لذلك أن تحدد مسئوليته على أساس إقترافه لجناية الضرب المفضى الى الموت (٢١)

٣ - علاقة السببية بين النشاط والنتيجة

يعتد المشرع بالنتيجة التي ينتهي اليها نشاط الجاني والتي من أجلها يشدد العقوبة في مختلف جرائم الايذاء وهو الشأن أيضا بالنسبة الى جريمة الضرب أو الجرح المفضى الى الموت ، ومن ثم فمن بين أركانها أن يسفر نشاط الجاني سواء تمثل في ضرب أو جرح أو اعطاء مواد ضارة عن موت المجنى عليه ، ويتعين أن تتوافر علاقة السببية بين نشاط الجاني والنتيجة التي حدثت ، ولقد سبق لنا الكلام على علاقة السببية في جريمة القتل .

ومن المقرر أن الجاني لا يسأل بصفته فاعلا في جريمة الضرب المفضى الى الموت الا اذا كان هو الذي أحدث الضربة أو الضربات التي أفضت الى الوفاة أو ساهمت في ذلك (٢١ مكرر) ، أو أن يكون قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا لغرضه الاجرامى الذى اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة ، بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذي أحدثها (٢٢)

وقد قضى بأنه يجب في جريمة الضرب أن يحمل المتهم المسئولية عن كل ما كان في مقدوره أو ما يكون من واجبه أن يتوقع حصوله من النتائج ، فإذا كانت فعلية المتهم هي العامل الأول في إحداث النتيجة التي وقعت ولم تكن لتقع تولا تلك الفعلية فإنه يسأل عنها ولو كانت هناك عوامل أخرى ساعدت عليها كضعف صحة المجنى عليه أو وجود أمراض به أو إهمال في العلاج متى كان يسيرا (٢٢) . وفي جريمة الضرب المفضى الى الموت يكون المتهم مسئولا ما دامت الوفاة قد نشأت عن الإصابة التي أحدثها ولو عن طريق

(٢١) عمر السعيد ص ٩٤ .

(٢١ مكرر) نقض ١٩٧٣/٢/١٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤٧ .

(٢٢) نقض ١٩٧٢/١/١٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٥ .

(٢٣) نقض ١٩٤٢/٣/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٦٣ .

غير مباشر كالترأخي في العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أن ذلك كان متعمدا لتجسيم المسؤولية (٢٤) . وإذا كان الحكم قد أثبت أن جذب المتهم لتحقيقه من يد المجنى عليها بعنف هو الذي أوقعها من الترام فأصيببت بجروح وأصيببت أثناء علاجها بالتهاب رئوي حدث بسبب رقادها على ظهرها أثناء مدة العلاج وانتهى بوفاتها ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يتوافق به ظرف الإكراه في جناية السرقة ، كما يجعل المتهم مسئولا عن جناية أحداث جرح عمدي أفضى إلى الموت (٢٥) . ومتى ثبت أن الضرب الذي وقع من المتهم هو السبب الأول المحرك لعوامل أخرى تعاونت - وإن تنوعت - على أحداث وفاة المجنى عليه ، سواء آكان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر ، فالمتهم مسئول جنائيا عن كافة النتائج التي تترتب على فعلته مأخوذا في ذلك بأن قصد الجنائي ، إذ كان عليه أن يتوقع كل هذه النتائج الجائرة الحصول (٢٦) . وإن قول المتهم بأنه قصد إبعاد المجنى عليها من مكان المشاجرة خوفا عليها فدفعها بيده ووقعت على الأرض إنما يتصل بالبائع ولا يؤثر في قيام الجريمة ولا عبرة به في المسؤولية (٢٧) . والأصل أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة لسلوكه الإجرامي ما لم تتدخل عوامل أجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجاني والنتيجة (٢٨) . فمتى كانت الوفاة حصلت نتيجة هبوط القلب المفاجيء عقب إعطاء حقنة البنسلين بسبب حساسية خاصة بجسم المجنى عليها كأمنة فيه وليس هناك أية مظاهر خارجية تنم عنها أو تدل عليها . ولم يحوط لها الطب حتى اليوم ولا سلطان عليها فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت إن هي لم تحمّل المتهم المسؤولية عن وفاة المجنى عليها (٢٩) . وإثبات الحكم لاعتداء المتهمين على المجنى عليه وأحداث جميع إصاباته وعدم اشتراك أحد غيرهما في ضربه وأن جميع الإصابات قد مناهمت في الوفاة كاف ومناخ في مساءلتهم عن الجريمة الضرب المفضى إلى الموت وإطراح دفاعهما بمسؤولية كل منهما فقط عما أحدثته

(٢٤) نقض ١٩٤٩/١١/٨ أحكام النقض س ١ ق ١٨ ، ١٩٧٠/٥/٢٤ س ٢١ ق ١٧١ .

(٢٥) نقض ١٩٥٣/٦/٨ أحكام النقض س ٤ ق ٢٤٠ .

(٢٦) نقض ١٩٣٨/٣/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٨٥ .

(٢٧) نقض ١٩٥٨/١٢/٨ أحكام النقض س ٩ ق ٥٤ .

(٢٨) نقض ١٩٧٠/٦/١ أحكام النقض س ٢١ ق ١٨٣ .

(٢٩) نقض ١٩٥٧/٦/٢٥ أحكام النقض س ٨ ق ١٩٤ .

(٣٠ مكرر) نقض ١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٣ .

من اصابات ، وكون بعض الاصابات أشد من غيرها جسامة لا ينال من سلامة الحكم ما دامت الاصابات كلها قد تسببت في الوفاة (٢٩ مكرر) .

وتقدير قيام علاقة السببية هو من إطلاقات القاضي ، على أنه ينبغي أن تكون النتيجة التي خلص اليها تتفق مع المنطق والواقع .

الشروع في الجريمة

هل يتصور الشروع في جريمة الجرح أو الضرب المفضي إلى الموت ؟
أن قيام الشروع يتطلب توافر قصد ارتكاب جناية أو جنحة معينة ، وإذا حاولنا أعمال هذا الشرط بالنسبة إلى تلك الجريمة نجسد أنه لا يمكن أن يقوم في حق الجاني قصد إحداث النتيجة التي وقعت أي قصد الوصول إلى وفاة المجنى عليه ، والا لأصبحت قتلًا عمدا لا ضربا أو جرحا أفضى إلى الموت .

وعلى هذا فوقع الضرب أو الجرح أو إعطاء مادة ضارة يعاقب عليه وفقا للنتيجة التي وقعت بالفعل وعلى قدر خطورتها ، وما دام لا يتصور فشي حق الجاني إلا توافر القصد الجنائي العام في جرائم الضرب والجرح أي الرغبة في المساس بجسم المجنى عليه فإنه لا يمكن تصور توفر الشروع في تلك الجريمة .

ثانيا

العاهة المستديمة

تنص المادة ٢٤ من قانون العقوبات على أن « كل من أحدث بغيره جرحا أو ضربا نشأ عنه قطع أو انفصال عضو أو فقد منفعته أو نشأ عنه كبت البصر أو فقد إحدى العينين أو نشأت عاهة مستديمة يستحيل برؤها يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى خمس سنين . أما إذا كان الضرب أو الجرح صادرا عن سبق اصرار أو ترصد فيحكم بالإشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى عشر سنين » .

وهذا النص يستوجب للعقاب فضلا عن الركنين المادي والمعنوي السالفة الإشارة اليهما وجوب تحقق نتيجة معينة ، وهي إصابة المجنى عليه بعاهة مستديمة . وقد رفع المشرع العقاب في هذه الحالة إلى درجة تجعل من

الجريمة جنائية . وحسبامة النتيجة هنا لا تدل حتما على خطورة الجاني لان الاعتداء قد يكون في بدايته بسيطا ولكنه يتطور لظروف غير متعلقة بإرادة الجاني ، وان كان يوصل اليها سير الامور العادي في الحياة ، وتصبح عاهة مستديمة . على أنه من الناحية للاخرى يستطيع القاضي أن ينزل بالعقوبة الى الحد الذي يسمح به اعمال ظروف البرأفة .

والعاهة المستديمة تعنى فقد أحد الاعضاء أو الأطراف أو الجواس أو فقد منفعتة أو اضعافه اضعافا مستديما (٢٩ مكرر) ، وأنه وان أشار المشرع في المادة ٢٤ : عقوبات الى : صور منها : الا أنه أردفها بعبارة عامة هي « عاهة مستديمة يستحيل برؤها » . والاستدامة تعنى أن العاهة باقية على الدوام والاستمرار يستحيل برؤها والتخلص منها (٤٠) . فيعتبر عاهة مستديمة فقد اليد ، والقدم ، والشناق وانعدام البصر بسبب اصابة في العين وانعدام السمع لاصابة في الاذن ، واستئصال انطحان رغم اصابته بالمرض عاهة مستديمة . هي فقد هذا العضو وبالتالي فقد منفعتة للجسم (٤٠ مكرر) . وفقد جزء من الضلعين التاسع والعاشر الايسرين مع بعض الضيق في التنفس يعتبر عاهة مستديمة (٤٠ مكرر ١) . أما الاضعاف ففيه يقوم العضو أو الحاسة بأداة الوظيفة التي أعد لها وانما بكفاءة أقل مما كانت عليه قبل الإيذاء . وليست هناك نسبة مئوية معينة - سواء صغيرة أم كبيرة - للنقص الواجب توافره لتكوين العاهة ، فأي قدر يكفي (٤١) . ولا يؤثر في قيام العاهة ذاتها كونها لم يمكن تقديرها بنسبة مئوية (٤٢) .

وبالنسبة الى اصابات العين بالذات وهي كثيرة الوقوع في العمل لا يؤثر عدم امكان تحديد قوة ابصار العين قبل الاصابة في قيام العاهة المستديمة . فاذا اثبت الحكم أن العين كانت تبصر قبل الحادث ثم فقدت معظم ابصارها بسبب الاصابة فان التجدد حول معرفة مدى قوة ابصار العين قبل

(٣٩ مكرر) يتحقق وجود العاهة بغير أحد الاعضاء أو الأجزاء أو تقليل قوة مقاومته الطبيعية (نقض ١٩٧٥/٦/٢٢ - أحكام النقض - س ٢٦ ق ٣٧) .

(٤٠) نقض ١٩٦٦/١١/١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٩٩ .

(٤٠ مكرر) نقض ١٩٧٤/٤/١٠ أحكام النقض س ٢٥ ق ٢٤ ، ١٩٧٤/٤/٨ ق ٨٥ .

(٤٠ مكرر) نقض ١٩٧٣/١١/١٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢١ .

(٤١) نقض ١٩٤٤/١٠/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٧٧ .

(٤٢) نقض ١٩٤٥/١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٧٧ .

الاصابة لا يكون له محل (٤٢) . واذا أثبت الحكم أنه تخلف من الجرح الذي أحدثه الطاعن بيد المجنى عليه عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي اعاقة في حركة ثنى الاصبع الوسطى للكف الايسر مما يقلل من كفاءته عن العمل بحوالي ٣٪ فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا (٤٤) . فاعاقة ثنى مفصل لسلاحية من سلاميات أحد أصابع اليد يعتبر عاهة مستديمة متى كانت تقلل بصفة مستديمة من منفعة الاصبع واليد (٤٥) . وكذلك فقد جزء من عظم قبوة رأس المجنى عليه نتيجة لعملية تربنة أجريت له بعد الإصابة بما يعرض حياته للخطر حيث يقلل من مقاومته للتغيرات الجوية والاصابات الخارجية ويعرضه لاصابة المخ مستقبلا (٤٦) . ويعد عاهة مستديمة استئصال طحال المجنى عليه بعد تمزقه من ضربة أحدثتها المتهم (٤٧) ، واستئصال احدي كليتي المجنى عليه بعد تمزقها من ضربة أحدثتها به المتهم (٤٨) .

وقد قضى بأن فقد الاسنان لا يعتبر عاهة مستديمة لانه لا يؤثر في منفعة الفم بطريقة دائمة ولانه يمكن استبدالها بأخرى صناعية (٤٩) . ويذهب رأى الى أن هذا القضاء محل نظر لان نفع الاسنان الصناعية خصوصا اذا تعددت ليس كالاسنان الطبيعية (٥٠) . ولا شك في أن فقد الاسنان يعتبر فقد ا ل احد الاعضاء .

ويعتبر من العاهات المستديمة - وقد نصت عليه بعض التشريعات صراحة - فقد القدرة على التناسل والصعوبة المستديمة في الكلام والتي تتمثل في كل صورة لا يتحدث فيها الشخص طبيعيا كباقي الناس .

ويتعين لاشناد جريمة احداث العاهة المستديمة الى الشخص أن تكون.

-
- (٤٣) نقض ١٥/٣/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٦١ ، ٢٣/١٠/١٩٦٧ س ١٨ ق ٣٠٦ ، ٢٧/١/١٩٧٥ س ٢٦ ق ٢٢ .
- (٤٤) نقض ٢٣/٣/١٩٥٣ أحكام النقض س ٤ ق ٢٣٤ .
- (٤٥) نقض ٢٨/١٢/١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٨ .
- (٤٦) نقض ٢٧/١١/١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٦٩ ، ١٣/٢/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٦ .
- (٤٧) نقض ٣/٣/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٢٢ .
- (٤٨) نقض ٣/١/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٤ .
- (٤٩) نقض ١٩/٦/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٦٨ .
- (٥٠) رؤوف ص ٢٩٣ رمسيس ص ٢٠٣ .

(م ١٥ - العقوبات الخاص)

النتيجة النهائية للإصابة قد استقرت ، فإن وجد احتمال تطورها تعين على المحكمة التريث حتى ذلك الحين ، فالمفروض على المحكمة أن تبحث الفعل الذى ارتكبه الجانى بكافة أوصافه القانونية التى يحتملها وأن تتيقن من استقرار نتيجة الاعتداء حتى يتهىأ لها اعطاؤه الوصف القانونى الصحيح . فإذا فصلت فى الدعوى قبل أن تتيقن من استقرار حالة المجنى عليه وأنه لم يتخلف لديه عاهة مستديمة من الفعل الذى حدث به تكون قد تعجلت الفصل فى الدعوى وأخطأت فى القانون (٥١) .

ولا يعد عاهة مستديمة العيب أو التشويه الذى ينشأ عن الإيذاء ما دام لا يؤدي إلى فقد أعضاء الجسم أو فقد منفعة أو تقليلها . ومثال هذا فقد جزء من الأنف أو إجراء جراحة فى الخد أو الحاجب تقتضى إزالة أحدهما . وكذلك فقد جزء من صيوان الأذن كزوال الثلث العلوى أو فقد حلقة الأذن مع جزء صغير من الحافة الخلفية للصيوان لأن العضو باق يودى وظيفته (٥٢) . أما انتزاع صيوان الأذن بأكمله فيعتبر عاهة مستديمة (٥٣) . وهذا هو ما تودى إليه صراحة النص فى مفهوم العاهة المستديمة ، مع أن هناك من الصور ما يعتبر فيها التشويه نتيجة خطيرة بالنسبة إلى المجنى عليه كجرح غائر فى الوجه بالنسبة إلى سيدة يقتضى عملها الاتصال الدائم بالجمهور كالطبيبة والمدرسة والممثلة . وقد جعلت بعض التشريعات صراحة - كالشريع الليبى - هذا الفعل مساو فى خطورته للعاهة المستديمة وقررت له ذات العقاب الخاص بها .

وقد أثير البحث حول إجراء جراحة من شأنها أن تزيل العاهة المستديمة فهل يكون لهذا الأمر أثره بالنسبة إلى الجريمة المسندة إلى الجانى ، وبعبارة أخرى إذا كان فى المقدور الآن عن طريق الجراحة التى تتقدم بدرجة كبيرة جدا إزالة صفة الاستدامة التى كانت توجد لولا هذه الجراحة : فهل يودى هذا إلى تغيير وجه المسألة ؟ ولهذه النقطة أهمية قصوى ، ذلك لأن الحل الذى ينتهى إليه البحث قد يودى إلى تغيير نوع الجريمة واعتبارها جنحة أو تبقى كما هى بوصف الجنائية . وهذه المسألة بدورها تدعو إلى بحث ما إذا كان المجنى عليه يلتزم بأن يخضع للجراحة لتنتفى صفة الاستدامة عن نتيجة

(٥١) نقض ١٩٧٠/٣/٢٩ أحكام النقض س ٢١ ق ١١٦ .

(٥٢) نقض ١٩٢٥/٢/٣ المحاماة س ٦ ق ٨٣ .

(٥٣) نقض ١٩٦٦/١١/١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٩٩ .

الإصابة أو له أن يرفض إجراء تلك الجراحة ، وما الأثر الذي يترتب على ذلك في كل من الفرصتين .

عرضت المسألة على محكمة النقض فقررت أنه إذا كان المجنى عليه في الضرب أو نحوه مطالباً بتحمل المداواة المعتادة المعروفة ، فإنه إذا رفضها فلا يسأل المتهم عما يترتب على ذلك لأن رفضه لا يكون له ما يسوغه ، ولكنه لا يضح أن يلزم بتحمل عملية جراحية يكون من شأنها أن تعرض حياته للخطر أو تحدث له آلاماً مبرحة ، وإذا رفض ذلك فإن رفضه لا يكون ملحوظاً فيه عنده أمر المتهم ، في هذه الحالة يجب أن يتحمل المتهم النتيجة باعتبار أنه كان عليه وقت ارتكاب فعلته أن يتوقعها بما يلابسها من الظروف (٥٤) .

وان القول بقيام العاهة مع احتمال شفاء المجنى عليه منها بعملية جراحية دقيقة تجرى له لا يكون صحيحاً في القانون إلا إذا كانت هذه العملية قد عرضت على المجنى عليه ورفضها بناء على تقديره أن فيها تعريضاً لحياته للخطر . فإذا أدانت المحكمة متهما في تهمة إحداثه عاهة بالمجنى عليه مع قول الطبيب الشرعي أن هذه العاهة يمكن أن تتحسن وتشفى بإجراء عملية جراحية دقيقة لها ، دون أن تحدث في حكمها عن عدم رضا المجنى عليه بإجراء العملية فذلك يكون قصوراً في حكمها بعينه بما يستوجب نقضه ، إذ أن المجنى عليه لو قبل العملية ونجحت وانتهت ببرئته فإن إدانة المتهم على أساس العاهة لا تكون صحيحة ، بل يكون من المتعين معاقبة المتهم على جنحة إحداث الضرب فقط (٥٥) . وإذا كانت المحكمة قد أسست إدانة المتهم في إحداث عاهة على أن العاهة حصلت واستقرت وأن الجراحة التي أشار إليها الطبيب لو نجحت لا ينتظر أن تنفى قيام العاهة ، فكل ما يثيره المتهم في صدد مسئولية المجنى عليه عن حدوث العاهة لرفضه إجراء الجراحة لا يكون له محل (٥٦) . ورفض المجنى عليه إجراء الجراحة لما يقدره من خطرها على حياته هو من خالص حقه ، وإذا انتفى عنه سوء القصد فقد تعينت مساءلة المتهم عن العاهة باعتبارها نتيجة عمله (٥٧) .

(٥٤) نقض ١٥/١٠/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٩٦٤ .. ١٧/٣/١٩٦٩ أحكام

النقض س ٢٠ ق ٧٤ .

(٥٥) نقض ٨/٢/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٣٢ .

(٥٦) نقض ١٠/٦/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٤٠٢ .

(٥٧) نقض ٢٠/٢/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ٤٣ .

وفى رأينا أنه بالنسبة الى جراحة التجميل - على وجسه الخصوص - لا يمكن إلزام الشخص بالخضوع لها لما قد يتكلفه من مخاطر ، وعلى هذا فتتحدد مسؤولية الجانى وفقا للنتيجة الطبيعية للعلاج والمعتادة فى الاصابة دون الاعتداد بإمكان اجراء جراحة التجميل من عدمه .

وتحدد توافر العاهة المستديمة من عدمه يرجع فيه الى تقدير القاضى الذى له أن يستعين بأهل الخبرة . وبيان مدى العاهة أو عدم بيانها فى الحكم لا يؤثر فى سلامته ما دام أنه قد بين واقعة الدعوى وأثبت على المتهم أنه أحدث تلك العاهة (٥٨) . فمدى جسامته العاهة ليس ركنا من أركان الجريمة (٥٩) .

ويجب أن تكون العاهة نتيجة لفعل الايذاء الصادر من الجانى ، أى لابد من توافر علاقة السببية بين الفعل والنتيجة - على ما سبق القول - وهذه المسألة يقدرها القاضى ويستند فى تقديره الى ما تبينه حائسة المضارب وما يستخلصه من تقرير الطبيب (٦٠) . وللقاضى الجزم بضحة ما عجز الطبيب عن الوصول اليه بشأن حالة الحاسة كإبصار العين قبل الاصابة (٦١) . وفى الصورة التى تتعدد فيها اصابات المجنى عليه وينشأ عن واحدة منها عاهة مستديمة ويتعدد المتهمون ولا يعرف من من بينهم أحدث الاصابة التى نشأت عنها العاهة المستديمة ، فإن المتهمين يؤخذون بالقدر المتيقن فى حقهم وهو الضرب المنصوص عليه فى المادة ٢٤٢/١ عقوبات (٦٢) . ولكن من المقرر أن يسأل الجانى بصفته فاعلا أصليا فى جريمة احداث عاهة مستديمة اذا كان قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا لهذا الغرض الاجرامى الذى اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التى سببت العاهة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو ائذى أحدثها (٦٢ مكرر) .

(٥٨) نقض ١٩٥٢/١١/١٠ أحكام النقض س ٤ ق ٤٢ .

(٥٩) نقض ١٩٥٤/٥/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٢١١ .

(٦٠) نقض ١٩٣٨/٥/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٢٨ . ١٩٧٤/٣/١١ أحكام النقض س ٢٥ ق ٥٩ .

(٦١) نقض ١٩٥٢/٢/٦ أحكام النقض س ١٠ ق ٨٩ .

(٦٢) نقض ١٩٧٢/٤/٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ١١٥ .

(٦٢ مكرر) نقض ١٩٧٣/١٢/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٣٥ .

الشروع فى احداث العاهة

جرائم الجرح والضرب هى من الجرائم العمدية ومن ثم يتصور الشروع فيها جميعا ، على أنه لما كان المشرع يأخذ بالعقاب على الشروع فى الجنايات بصفة عامة الا ما استثنى ولا يعاقب على الشروع فى الجنح الا بنص خاص ، وكانت جريمة الضرب أو الجرح الذى تنشأ عنه عاهة مستديمة تعد جنائية ، فقد حق التساؤل عن موقف القانون من الشروع فيها .

وتبدو دقة المسألة فى أنه قد سبق القول بأن القصد الجنائى يتوفر بتوجيه الارادة نحو المساس بجسم المجنى عليه وأن العقاب يتقرر وفقا للنتيجة التى ينتهى اليها الاعتداء . وهناك من الصور ما يستطاع فيها تحديد الجريمة وتبعها الشروع فيها ، ومن هذا ثبوت قصد الجانى فى احداث عاهة مستديمة للمجنى عليه ، كمن يضع أصبعه فى عين آخر ابتغاء اتلافها ولكن المجنى عليه يتفادى الاصابة أو يشفى وفى هذه الحالة يعاقب الجانى عن جنائية الشروع فى احداث عاهة مستديمة .

ولكن الصعوبة تشوّر حينما لا تكشف وقائع الدعوى عن مدى الايذاء الذى كان الجانى ينوى ايقاعه بالمجنى عليه ، فمثلا فى الصورة السابقة يثبت توجيه الجانى لأصبعه نحو عين المجنى عليه ولكنه يتفاداه أو أن أصيب أمكن شفاؤه . فى هذه الصورة وأمثالها يجب التسليم بأنه فى حالة عدم تحديد قصد الجانى لا تجوز مساءلته عن نتيجة أكثر من تلك التى وقعت فعلا والا لوجد احتمال لان تشدد عليه المسئولية بغير سند من الواقع أو القانون . وإن كان الثابت مع هذا أن هناك قدرا من الاعتداء قد وقع على المجنى عليه ، فهذا القدر هو المتيقن فى حق الجانى ومن ثم يجب أن يؤخذ عليه فقط . وقد يكون هناك احتمال لان يفر بعض الجناة من مسئولية أكيدة ، ولكن التحوط نحو عدم مساءلة الشخص عن جريمة أشد يقتضى الاقتصار على مساءلته عما وقع منه فعلا (٦٢) .

ثالثا

العجز عن الاشغال الشخصية

تناول المشرع فى المادتين ٢٤١ و ٢٤٢ من قانون العقوبات الجروح

والضربات التي ينشأ عنها مرض أو عجز عن الاشغال الشخصية ، والفرق بينهما أن الأثر في المادة الأولى يتجاوز العشرين يوما ، وهو في الأخرى لا يصل الى هذه الدرجة ، وواضح أن الإذى في المادتين لا تنشأ عنه عاهة مستديرة والا طبقت المادة ٢٤٠ عقوبات .

وتحسب مدة المرض أو العجز عن الاشغال الشخصية من تاريخ الإصابة ويقدرها القاضى وفقا للظروف المطروحة عليه ، وانه أن يستعين بأهل الخبرة ، وإن كان رأى الخبير - كما هي القاعدة العامة - لا يقيده (٦٤) ، والذي يحصل عملا هو أن يذكر في الكشف الطبى الذى يوقع على المجنى عليه بعد الإصابة المدة التى تلزم لعلاج وتعجزه عن أعماله بصورة طبيعية . على أنه إذا ثبتت مخالفة ما جاء فى التقرير الطبى للواقع على القاضى الاعتداد بالحقيقة ، بمعنى أنه لو تقرر مدة للعلاج تجاوز عشرين يوما ثم ثبت شفاء المجنى عليه قبل ذلك طبقت المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات .

وإذا فرض أن التقرير الطبى قد أثبت حاجة المجنى عليه للشفاء من العجز الذى أصابه لمدة تزيد على عشرين يوما ، ثم بعد عدة أيام توفي المجنى عليه بسبب عارض لا شأن له بالإصابة ، فهل يسأل الجانى وفقا للمادة ١/٢٤١ أو المادة ١/٢٤٢ عقوبات . فى هذا الغرض تنبغى التفرقة بين صورتين ، الأولى إذا كان التقرير الطبى لا يقطع بأن الإصابة تعجز المجنى عليه مدة تزيد على عشرين يوما يؤاخذ الجانى على أساس المادة ٢٤٢ عقوبات ، أخذا بالقدر المتيقن فى حقه . أما إذا ثبت العكس - بطريق تلمس إليه المحكمة - فانه يعامل على أساس المادة ٢٤١ عقوبات . وقد قضى بأنه لا مانع من تشديد العقاب متى تبين القاضى أن التقرير الطبى مبنى على أسباب يقينية لا على مجرد الظن أو الترجيح (٦٥) .

وانه وإن كان من الميسور تعريف المرض بأنه كل ما من شأنه أن يؤدى الى اختلال فى وظائف أعضاء الجسم ، يستوى أن يكون مصحوبا بالأم من عدمه

(٦٤) إذا كان الحكم المطعون فيه لم يورد فى أسبابه ما يفيد تحقيق النتيجة التى يستقيم بها انزال حكم المادة ٢٤١ عقوبات على واقعة الدعوى ، فانه يكون قاصرا عن بيان تطبيق حكم المادة المذكورة (نقض ١٩٦٠/٣/١ أحكام النقض س ١١ ق ٣٨) .
(٦٥) نقض ١٩٣٥/١٢/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤١٥ .

على أية درجة كانت تلك الآلام (٦٦) ، إلا أن الدقة تبدو في تحديد المراد بالعجز عن الاشغال الشخصية .

فهل يعتد في العجز عن الاشغال الشخصية بالوظائف العادية للجسم أم العمل الخاص بالمجنى عليه ، ذلك أن هناك من صور الايذاء ما قد يمس جسم المجنى عليه وتصيبه بالآلام ولكنها لا تعطله عن القيام بأشغاله الخاصة . فمثلا إصابة المجنى عليه في قدمه قد لا تمنعه من مباشرة عمله الكتابي في إحدى الوظائف مهما طالت مدة علاجها ولكنها تعوقه عن السير على القدم ، ويختلف الحال لو أن إصابة المجنى عليه كانت في يده . وبصورة أخرى اذا قيل أن العبرة بالوظائف العادية للجسم لاوجب هذا التسوية بين الصورتين السابقتين في مدى المسؤولية ، أما اذا كان المقياس مرجعه العمل الخاص بالمجنى عليه لاختلفت درجة المساءلة فيهما . وفي رأينا أنه لا ينبغي التفرقة بين الصورتين ويجب اعتبار العجز عن القيام بالاعمال الطبيعية هو الذى يؤدي الى تعطيل الجسم على أية صورة من القيام بوظائفه العادية . فالاعمال الشخصية لا تكون قاصرة على الاعمال التى يباشر فيها الشخص شئون معاشه بالمعنى الضيق بل يعتبر عجزا كل اختلال في فسيولوجية الجسم من شأنه تعريض أى عضو للمجنى عليه للعجز عن القيام بالوظيفة التى خلق من أجلها . وبهذا نضع مقياسا موحدا لمختلف الصور التى قد تعرض في الحياة .

العقوبة

اعتبر المشرع الجرائم الواردة في المادتين ٢٤١ و ٢٤٢ من قانون العقوبات من نوع الجنح ، واعتد بظرفي سبق الاصرار والترصد - كما هو الشأن بالنسبة الى الضرب المفضى الى الموت أو الذى تنشأ عنه عاهة مستديمة - وجعل من شأن توافر أيهما تشديد العقاب .

فتنص المادة ٢٤١ عقوبات على أن « كل من أحدث بغيره جروحا أو

(٦٦) ويعتبر الانسان مريضا ما دامت الآلام تعاوده ، أى يستوى أن تكون الآلام وقيية بمعنى أن يتم شفاء المجنى عليه منها نهائيا ، أو تعاوده من وقت لآخر ، على أن لا يصل الامر الى مرحلة العاهة المستديمة . وهذا أمر يختلف فيه الاشخاص تبعا لحالتهم الصحية والسن والنوع ومختلف الظروف التى تحيط بهم .

ضربات نشأ عنها مرضى أو عجز عن الاشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما (٢١ مكرر) يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيها مصريا . أما اذا كان الضرب أو الجرح صادرا عن سبق اصرار أو ترصد فتكون العقوبة الحبس « . وتنص المادة ٢٤٢ منه على أنه « اذا كانت الجروح أو الضربات لم تبلغ درجة الجسامة المذكورة فى المادتين السابقتين يعاقب فاعلها بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية . فان كانت صادرة عن سبق اصرار أو ترصد فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .

الايذاء عن عصبية

تنص المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات على أنه « اذا حصل الضرب أو الجرح المذكوران فى مادتي ٢٤١ و ٢٤٢ بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى من واحد أو أكثر ضمن عصبية أو تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص على الاقل توافقوا على التعدى والايذاء فتكون العقوبة الحبس « .

فلقد قرر المشرع أن وجود عدة أشخاص على مسرح الجريمة دون اتفاق سابق بينهم على التعدى والايذاء من شأنه أن يشد أزرهم فى أحداث الضرب والجرح ، ويوجد احتمال انتفاء امكانية المجنى عليه لرد الاعتداء ، هذا فضلا عن ما فى هذه الصورة بذاتها من معنى الاخلال بالامن ، فرفع العقوبة الى الحبس .

واعمال المادة ٢٤٣ عقوبات تتطلب ابتداء وقوع فعل الضرب أو الجرح على الوجه الآنف البيان ، وأن يكون ذلك قد تم باستعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى ، أى بالاستعانة بكل ما من شأنه يؤدي الى افعال الضرب

والجرح ، وما ذكر المشرع للأسلحة والعصى إلا على سبيل المثال ، وآية هذا أنه أردفها بعبارة آلات أخرى • ولا ينصرف لفظ الإلة الى معنى فنى معين بل يشمل كل أداة تحقق غرض الجانى •

ويتعين أن يكون المعتدى أو المعتدين من أفراد عصابة أو تجمهر يصل عددهم الى خمسة أشخاص على الأقل - حتى يساءلوا جميعا عن فعل الضرب أو الجرح - اذ من شأن هذا العدد فى نظر المشرع ما يمثل خطورتهم • والفرق بين العصابة والتجمهر ، أن أفراد الفريق الاول يكون بينهم تعارف يتيح للفرد منهم معرفة باقى زملائه ، أما التجمهر فانه يجمع بين الافراد دون اشتراط سبق معرفة بعضهم للبعض الآخر •

وانعصر المميز للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٤٣ عقوبات هو أن يكون الاعتداء الذى وقع بالمجنى عليه جاء نتيجة لتوافق افراد العصابة أو التجمهر على التعدى والايذاء ، أى توارد خواطرهم نحو ذلك دون اتفاق سابق (٦٧) • ولقد قررت محكمة النقض أن توافق الجناة هو توارد خواطرهم على ارتكاب فعل معين ينتويه كل واحد منهم فى نفسه مستقلا عن الآخرين ، دون أن يكون بينهم اتفاق سابق ، ولو كان كل منهم - على حدة - قد أصر على ما تواردت الخواطر عليه • وهو لا يستوجب مؤاخذه سائر من توافقسوا على فعل ارتكبه بعضهم الا فى الاحوال المبينة فى القانون على سبيل الحصر ، كالشأن فيما نصت عليه المادة ٢٤٣ عقوبات ، أما غير تلك الاحوال فانه يجب لمعاقبة المتهم عن فعل ارتكبه غيره أن يكون فاعلا فيه أو شريكا بالمعنى المحدد فى القانون (٦٨) •

ولما كان توافر انشروط آئفة البيان يستوجب تطبيق عقوبة الحبس على جميع أفراد العصابة أو التجمهر ، من ساهم منهم فى الاعتداء ومن لم يساهم ،

(٦٧) لا يشترط للعقاب أن يكون لدى المتهمين سبق اصرار على الضرب أو بينهم اتفاق عليه (نقض ١٧/٦/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٢٦) •

(٦٨) نقض ٢٨/٣/١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٤٧ •

فانه ليس من الضروري أن يبين الحكم من اعتسدى من المتهمين المتجمهرين.
بالذات على المجنى عليه (٦٩) .

الاعتداء على العاملين بوسائل النقل العام

تنص المادة ٢٤٣ مكررا من قانون العقوبات المضافة بموجب القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ على أن يكون الحد الأدنى للعقوبات في الجرائم المنصوص عليها في المواد الثلاث السابقة خمسة عشر يوما بالنسبة الى عقوبة الحبس وعشرة جنيئات بالنسبة الى عقوبة الغرامة اذا كان المجنى عليه فيها عاملا بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام ووقع عليه الاعتداء وقت عمله أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات . وقد أوضحت المذكرة الايضاحية حكمة استحداث هذا النص وأنها حماية وسائل المواصلات مما قد تتعرض له من تعطيلات ناشئة عن ما يقع على موظفي تلك المواصلات من اعتداء .

ومن الواضح أن تطبيق المادة ٢٤٣ مكررا من قانون العقوبات يستوجب قيام جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ منه ، وتوافر صفة خاصة في المجنى عليه هي التي دعت المشرع الى وضع حد أدنى للعقاب لا يستطيع القاضى النزول عنه ، على ما هو مذكور بالنص .

وتحقيقا للغاية التي هدف اليها من حماية وسائل النقل العام ، تطلب المشرع في المجنى عليه أن يكون ممن يعملون بالسكة الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام ، وهذه العبارة الأخيرة تنصرف الى جميع وسائل النقل العام سواء ما كان منها معدا للخدمة داخل المدن أو خارجها ، لتحقيق الحكمة في الصورتين . وهذا ما دعا المشرع الى اشتراط أن يكون الاعتداء وقت الخدمة وقيده بأن يكون أثناء سير وسيلة النقل أو في حال توقفها بالمحطات . وفي غير هاتين الصورتين تطبق القواعد العامة الواردة في قانون العقوبات والتي اشارت اليها المذكرة الايضاحية في قولها « اذ كان المجنى عليه عاملا بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام وكان من غير الاشخاص الذين تحميهم نصوص المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ » .

الايذاء الخفيف

تنص المادة ٣٩٤ من قانون العقوبات على أن «يجازى بغرامة لا تزيد على جنيه واحد مصرى أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا ..

تانيا : من وقعت منه مشاجرة أو تعد أو ايذاء خفيف ولم يحصل ضرب أو جرح » . وقد جعل المشرع هذه الجريمة من نوع المخالفات ، حيث لا يصل الحال فيها الى حد الضرب أو الجرح . ويعد من قبيل الايذاء الخفيف جذب شخص لآخر بعنف من ملابسه ، وقص شعر المجنى عليه أو البصق عليه .

الفصل السادس

القتل والايداء خطأ

تنص المادة ٢٣٨/١ من قانون العقوبات بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ على أن «من تسبب في موت شخص آخر بأن كان ذلك ناشئاً عن إهماله أو رعونته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والانظمة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين» . وتنص المادة ٢٤٤/١ منه المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ على أن «من تسبب خطأ في جرح شخص أو إيدائه بأن كان ذلك ناشئاً عن إهمائه أو رعونته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين واللوائح والانظمة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين» .

وهاتان المادتان تناولتا جرائم القتل والايداء خطأ أو غير العمدية ، وهي بهذا تفترق عن الجرائم العمدية التي يتطلب فيها القانون توافر القصد الجنائي ، أي توجيه الإرادة نحو الفعل الذي يحرمه القانون عن علم به وبنتيجته . كما أنها تفترق عن الجرائم التي تقع قضاء وقدر أي التي لا يتوافر فيها لا القصد الجنائي ولا الإهمال أو عدم العمد ، فتقع لأسباب بعيدة عن إمكان مساءلة أي فرد عنها جنائياً . وتقع جرائم القتل والايداء خطأ موقعا وسطا بين الجرائم العمدية والحوادث التي تقع بالقضاء والقدر ، فبينما لا يعاقب القانون على الأخيرة ، فإنه يقرر عقوبة شديدة مختلفة الدرجات

عن الأولى ، أما الجرائم موضوع بحثنا فإنها تعتبر من نوع الجنح . ويتبين من مراجعة نص المادتين ٢٣٨/١ و ٢٤٤/١ من قانون العقوبات أن أركان جريمتي القتل والايداء خطأ واحدة ، وكل ما في الأمر أن المشرع وضعهما في نصين مختلفين بسبب اختلاف النتيجة في كل منهما ، فهي في الأولى الوفاة وفي الأخرى الجرح أو الايداء . وأركان هذه الجرائم ثلاثة :

١ - نشاط صادر من الجاني يسفر عن وفاة أو جرح أو إيداء شخص .

٢ - خطأ يسند إلى الجاني .

٣ - علاقة سببية بين النشاط والنتيجة (١) .

ونتكلم على كل من الاركان الثلاثة .

أولا - الركن المادى

يتمثل الركن المادى في جرائم الخطأ فى نشاط يصدر من الجانى يؤدي إلى الوفاة أو الجرح أو الأذى ، وفى هذا تتفق هذه الجرائم مع الجرائم العمدية كما سلف القول ، على أنه إذا وقعت الوفاة أو الجرح أو الأذى دون أى نشاط صادر عن الشخص فإنه لا يسأل عنه ، ويكون الحادث مرجعه القضاء والقدر أو تصرف من جانب المجنى عليه .

والقتل أمره معروف وهو ازهاق روح انسان على قيد الحياة ، وكذلك سبق تعريف الجرح . أما عبارة الأذى فتحتاج الى بعض الايضاح ، ذلك لان الأذى متعدد الدرجات حتى أنه يصل الى العباهة المستديمة ، وقد أورد المشرع لفظ الأذى - عند تعديله لبعض مواد قانون العقوبات بموجب القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ لينطوى تحته كل مساس بالجسم وإن لم ينطو تحت لفظ الجرح . وأساس المسؤولية هنا لا يبنى على خطورة فى الجانى تتمثل فى مدى ما يقصد اليه ، وإنما مبناها خطأ وقع منه أيا كان هذا الخطأ ، وهو واحد وإن اختلفت درجاته فى بعض الاحيان . وكل ما فى الامر أن المشرع اعتد بالنتيجة ، فإن كانت الوفاة شدد العقاب عما لو كانت جرحا أو اذى . وقد يقال لم لا تعدد درجات العقاب بقدر تعدد درجات الخطأ أخذا بمقياس النتيجة ، كما هو الشأن فى جرائم الأذى العمدية بمختلف أنواعها . والواقع أن الفرق بين النوعين هو فى أساس التجريم ، فهناك عمد فى واحدة أخطر من الأخرى التى يتمثل فيها الخطأ ، وعلى كل حال يستطيع اتقاضى متبعسا سياسة تفريد العقاب أن يقدر العقوبة فى نطاق الحدود التى رسمها المشرع وفقا لكل حالة على حدة .

ويشور التساؤل عما إذا كان ينطوى تحت نص المادة ١/٢٤٤ من قانون

(١) قضى بأن جريمة القتل الخطأ تقتضى لادانة المتهم أن يبين الحكم الخطأ الذى قارفه المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ ، كما تتطلب رابطة السببية اسناد النتيجة الى خطأ الجانى ومساءلته عنها طالما كانت تتفق مع السير العادى للامور (نقض ١٩٧٤/١١/٣ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٥٣ ، ١٩٧٤/١٢/٢ ق ١٧٠) .

العقوبات حالة الفعل الخاطئ الذي ينشأ عنه ضرب . ولقد سبق أن عرفنا الضرب بأنه كل مساس بجسم المجنى عليه لا يترك به أثرا ويمكن تصور هذا الفرض بحالة من يقود دراجة بحالة ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور فيصطدم بآخر يوقعه على الأرض دون أن يحدث به أية إصابة . والذي يثير التساؤل هو أن المشرع ذكر الجرح في النص المشار إليه ، ولكنه من ناحية أخرى أورد لفظ الايذاء ويدخل فيه الضرب على التعريف سالف البيان ، ولعل المشرع أراد بعدم استعمال لفظ الضرب استبعاد ما يتبادر الى الذهن من النشاط العمدى .

وإذا كان أساس المسئولية في الجرائم الخطئية هو وقوع الفعل أو الجرح أو الأذى فإنه يجب أن يعنى الحكم ببيان النتيجة لا سيما بالنسبة الى الجروح . فإذا كان الحكم قد أدان المتهم بجريمة القتل الخطأ وبين الخطأ الذي وقع منه واتخذ من توافره دليلا على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية فى حقه دون أن يبين الاصابات التي حدثت بكل من المجنى عليهم وسبب وفاتهم أو يشير الى التقارير الطبية الموضحة لها ولما أدت اليه ، فإن ادانة المتهم على اعتبار ان وفاة المجنى عليهم قد حدثت نتيجة الخطأ الواقع منه لا تكون قائمة على أساس (١ مكرر) .

ثانيا - الخطأ

عبر المشرع عن ركن الخطأ فى جريمتى القتل والجرح والايذاء خطأ فى المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات بقوله : « بأن كان ذلك ناشئا عن اهماله أو رعونته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة » . ويتعين الكلام على صور الخطأ المختلفة المشار اليها . ولما كان الخطأ هو أحد أركان جريمة القتل أو الجرح الخطأ فإنه يجب أن يبين الحكم ما وقع من المتهم من خطأ منظويا تحت إحدى الصور التي نص عليها القانون . والحكم الصادر بالعقوبة يجب أن تذكر فيه وقائع الحادثة وكيفية حصولها وكنه الاهمال وعدم الاحتياط المنسوبين الى المتهم وما كان عليه موقف كل من المجنى عليه والمتهم حين وقوع الحادثة ، فان خلا الحكم من هذه البيانات كان معيبا (٢) . فيجب أن يذكر الخطأ الذي وقع من المتهم وكان سببا فسي

(١ مكرر) نقض ١٩٥٤/٦/٢٨ أحكام النقض س ٥ ق ٢٦٦ .

(٢) نقض ١٩٦٤/١١/٢ أحكام النقض س ١٥ ق ١٢٥ ، ١٩٧٣/١٢/٩ س ٢٤ ق ٢٣٧ .

حصول الاصابة ثم يورد الأدلة التي استخلصت المحكمة منها وقوعه ، والا كان
مشنوباً بالقصور (٣) .

صور الخطأ

لو أننا تعمقنا في الصور التي أوردها المشرع لوجدناها تحيط بمختلف
أنواع النشاط الذي يؤدي الى نتائج مجرمة غير مقصودة من الفاعل . وهذه
الصور قد تتداخل في بعضها أحيانا ، على أن هذا لا يمنع من وضع بعض
الضوابط لها . وعلى كل حال يكفي أن تتوافر واحدة منها ليقوم ركن الخطأ
في الجريمة ، فائشاع اذا عدد صور الخطأ اعتبر كل صورة من هذه الصور
خطأ قائما بذاته تترتب عليه مسئولية فاعله ولو لم يقع منه خطأ
آخر (٤) .

وتوافر صورة من صور الخطأ أو عدم توافرها مسألة يقدرها القاضي (٥)
ويهتدى في تقديره بمقياس الرجل العادي في الحياة واضعا نصب عينيه
الظروف المختلفة التي تحيط بالواقعة ، سواء تعلقت بها بذاتها أو بشخص
الجاني أو المجنى عليه .

ونتكلم فيما يلي عن كل صور الخطأ

١ - الاهمال : يتمثل الاهمال في تقصير الجاني في ادراك مدى ما يترتب
على تصرف صادر من جانبه من نتائج في وقت يتطلب فيه بعض الحصر
والحيطة ، فالإنسان في حياته العادية - لا سيما في مباشرته لبعض شئون
عمله - ينبغي عليه أن يقدر نتائج أي نشاط له ، خصوصا ما كان يحتمل
أن يضر بالغير ، فيوجه ارادته بشكل يستبعد معه حصول النتائج الضارة .
فالشخص الذي يلقي من نافذة مسكنه بجسم صلب الى الطريق العام
فيصيب شخصا مارا به قد وجه ارادته نحو نشاط أسفر عن نتيجة هي

(٣) نقض ١٩٦٤/١/٢٧ أحكام النقض س ١٥ ق ١٩ .

(٤) نقض ١٩٦٠/٦/٢٨ أحكام النقض س ١١ ق ١٢١ ، ١٩٦٩/٢/٣ س ٢٠ ق ٤٤ ،

١٩٧٣/٢/١١ س ٢٤ ق ٤٠ .

(٥) تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها

محكمة الموضوع بغير معقب ما دام تقديرها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة لها أصل في الأوراق .

(نقض ١٩٧٢/٤/٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١١١ ، ١٩٧١/٥/٢٤ س ٢٢ ق ١٠٣ ، ١٩٧٥/١/٢٠

س ٢٦ ق ١٨ ، ١٩٧٥/٤/٢٠ ق ٧٩) .

اصابة المجنى عليه ولو كان لم يتوقعها أو ان توقعها لم يرغب فيها ، وهو قد أهمل في التحقق من خلو الطريق من المارة قبل القاء ما ألقاه فيسأل عن نتيجة تصرفه .

فاذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم كان معه طفل لا يجاوز السنين من العمر ، فأهمل في المحافظة عليه وتركه بمفرده بجوار موقد نار مشتعل عليه ماء فسقط عليه الماء فحدثت به حروق أودت بحياته فان هذا المتهم يصح عقابه عن جريمة القتل الخطأ على أساس أن التقصير الذي أسند اليه يستوجب ذلك سواء أكان هو والد الطفل أم لم يكن (١) .

وقد يتمثل الإهمال في تفريط وفيه يقف الانسان موقفا سلبيا ازاء اجراء معين كان ينبغي عليه مباشرته ويسفر هذا الموقف عن احداث ضرر بالغير يستوجب المساءلة الجنائية . ومثال هذا أن يحفر انسان حفرة أمام منزله ، ولا يضع مصباحا لتنبيه المارة اعتقادا منه بندرتهم في هذا الوقت من الليل ، ثم يحدث أن يتردى فيها عابر سبيل وتحدث له بعض الاصابات ، فهو على بينة مما يجب فعله ولكنه يسكت عنه عامدا وغير راغب أو متوقع النتيجة . ويتوافر الخطأ في حق المتهم في أنه رغم علمه بوجود خلل في أبواب المصعد لم يتخذ الاحتياطات اللازمة لمنع تشغيله حتى يتم اصلاحه مما أدى الى وقوع الحادث ، ولا يقترح في ذلك دفاعه بأنه عهد الى شركة فنية بصيانة المصعد لان تعدد الاخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها أيا كان قدر الخطأ المنسوب اليه ، يستوى في ذلك أن يكون سببا مباشرا أو غير مباشر في حصوله (٦ مكرر) .

٢ - الرعونة تتميز الرعونة من بين صور الخطأ بالدفاع الجسائي بنشاط بشكل يؤدي الى نتائج مؤثمة ، فاذا كان تصرف الانسان العادي ازاء موقف معين يتطلب منه نوعا من الروية والحذر لتقدير نتائج ذلك التصرف ، نجد الجاني في حالة الرعونة يندفع عند أول خاطر يجول بذهنه دون اعمال ذلك التقدير . فالشخص الذي يقود سيارة قد يعن له الاسراع بها فسى طريق مزدحم معتمدا على مهارته في القيادة ، واعتقادا منه بإمكان تفسادي

(٦) نقض ١٩٤١/١١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٩٦ .

(٦ مكرر) نقض ١٩٧٥/١/٢٠ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٨ .

(م ١٦ - العقوبات الخاص)

المصادمة ولكن الامر يخرج عن تقديره فيصطدم ببعض الافراد ويحدث بهم اصابات . وقد تعتبر الرعونة بذاتها نوعا من الاهمال ، لانها على كل الاحوال تصرف من التجاني على نحو ينبغى فيه الحرص والحيطه ، ومع هذا فانه يتميز بعامل الاندفاع التى تعبر عنه بعض التشريعات بالطيش .

فاذا كان الحكم قد آخذ المتهم فى جريمة الاصابه الخطأ على تجاوزه الحد الذى يمكنه من ايقاف سيارته وتقادى الاصطدام بالسيارة التى تتقدمه فلا محل للنعى عليه أن القانون لم يقر سرعة معينة فى الجهة التى وقع فيها الحادث حتى تصح مساءلته عن تجاوزها (٧) . ومن المقرر أن السرعة التى تصلح أساسا للمساءلة الجنائية فى جريمة الموت والاصابة الخطأ هى التى تجاوز الحد الذى تقتضيه ملائسات الحادث وظروف المرور مكانه ، فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجراح . وتقدير السرعة كعنصر من عناصر الخطأ يرجع الفصل فيه الى قاضى الموضوع (٨) .

٣ - عدم الاحتراز | يفترض فى صورة عدم الاحتراز أن يباشر الفاعل نشاطا بالنسبة الى أمر معين يتطلب نوعا خاصا من المعرفة أو الخبرة أو الحيطه وبغيره قد يؤدى التصرف الى نتائج ضارة ولو أنها غير مقصودة من الفاعل . وتتمثل هذه الحالة غالبا عند استعمال أو الانتفاع ببعض الاجهزة والآلات والأدوات التى تتطلب فنا خاصا فى أعمالها ، ويستوى فيها أن تكون مما يعد فى الصناعة أو التجارة أو حتى فى حياة الافراد اليومية . ولا شك فى أن محاولة الافادة من شئ يحتاج الى دراية دون توافرها فى الشخص تعد نوعا من الاهمال لانه يدل على عدم تحريه لمدى ما يحتاجه الامر من خبرة أو بران على الأقل ، ورغم علمه يحاول التصرف تلقائيا غير مقدر عواقب فعلته . ولا يوجب هذا أن ينصرف الذهن الى استخدام الادوات دون غيرها ، فيتوافر عدم الاحتراز فى صورة من يعهد الى طفل بحيوان لا يقدر على أن يسلنس قياده ويصيب الغير أو يقتله .

٤ - عدم مراعاة القوانين وما اليها : تتضمن هذه الصورة من صور الخطأ أمرين أولهما عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والانظمة والآخر

(٧) نقض ١٩٥١/١٢/٤ أحكام النقض س ٣ ق ٩٠ .

(٨) نقض ١٩٦٧/٣/٦ أحكام النقض س ١٨ ق ٦٦ ، ١٩٦٩/٥/١٩ س ٢٠ ق ١٤٧ .

١٩٧٣/١٢/١٠ س ٢٤ ق ٢٤٦ .

هو وقوع الحادثة نتيجة لذلك . وبالنسبة الى الامر الاول قد تشكل المخالفة جريمة في ذاتها وقد لا تعد كذلك وعلى كل الاحوال فان مجرد هذه المخالفة يعتبر سببا كافيا لقيام ركن الخطأ دون حاجة الى توافر أية صورة أخرى من صورته . فالمشرع قد اعتبر عدم مراعاة القوانين وما في حكمها خطأ قائما بذاته تترتب عليه مسؤولية المخالف عما ينشأ من الحوادث بسببه ولو لم يقع منه خطأ آخر (٩) . بيد أنه لا يكفي عدم مراعاة اللوائح لترتيب المسؤولية الجنائية وانما ينبغي توافر علاقة السببية بين تلك المخالفة وبين النتيجة وهي شرط أساسي في المساءلة . فقد قضى بأنه من المقرر أن عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والانظمة وان أمكن اعتباره خطأ مستقلا بذاته في جرائم القتل الخطأ الا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها (١٠) .

الخطأ المشترك

قد يقع الخطأ المؤدى الى النتيجة المجرمة من الفاعل وحده وحينئذ يكون

(٩) نقض ١٩٦٦/١/٢٥ أحكام النقض س ١٧ ق ٩٠ . والانحراف الى اليسار بالسيارة بقصد مجاوزة أخرى يجب أن يحصل مع التبصر والاحتياط وتبذر العقاب كيلا يحدث تصادم يودي بحياة الغير ، وعدم مراعاة ذلك يوجب مؤاخذة قائد السيارة ، وهو ما أكدته قرار وزير الداخلية الخاص بتنفيذ قانون السيارات وقواعد المرور اذ أوجب على قائد السيارة أن أراد أن يسبق سيارة أخرى تتقدمه أن يكون ذلك تدريجيا ومن يسارها وبعد التأكد من أن حاله الطريق تسمح بذلك ، (نقض ١٩٧٢/٦/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠٦) والتحقق من تمام ركوب الركاب ، وبالدات من السلم الإمامي المجاور للسائق ، يقع الالتزام به أساسا على عاتقه . واطلاق المحصل لصنارته لا تعفى السائق من القيام بهذا الواجب ولا يجب التزامه به (نقض ١٩٧٠/٣/٢٣ أحكام النقض س ٢١ ق ١٠٧) . وتزويد السيارة بمرآة عاكسة توجبها قواعد المرور ، والسير بالسيارة على الافرين أو الى الخلف يوجب على قائدها الاحتراز والتبصر ، واستعائته في ذلك بآخر لا يغنى عن ذلك الواجب (نقض ١٩٧٥/٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٦ ق ٤١) (١٠) نقض ١٩٧٣/١٢/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٣٧ ، ١٩٧٢/١٢/٣١ س ٢٣ ق ٣٣٢ . فدلالة الوقائع التي أوردها الحكم على أن العيار الذي انطلق من بندقية المتهم لم يكن ليصيب أحد لولا انفجار ماسورتها وأن اصابة المجنى عليه حدثت من شظايا الماسورة المنفجرة بسبب عيب في صناعتها لا يد للمتهم فيه ولم يكن في استطاعته توقعه ، وكانت مخالفة اللوائح وان أمكن اعتباره خطأ مستقلا بذاته في قضايا القتل والاصابة الخطأ ، الا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث ، بحيث لا يتصور وقوعها لولاها وعدم تحقيق ذلك يجعل رابطة السببية بين الخطأ والاصابة غير متوافرة (نقض ١٩٦٣/٦/١١ أحكام النقض س ١٤ ق ١٠٢)

من اليسير تجديد مسئوليته ، بيد أنه يحدث في بعض الأحيان أن يساهم أكثر من شخص واحد في الخطأ الذي نشأ عنه الحادث وحينئذ قد يتعدد المساهمون بوصفهم فاعلين ، كما قد يكون الخطأ منسوباً للمجنى عليه معاً ، فكيف تتحدد مسئولية كل هؤلاء ؟

من المقرر أن تعدد المساهمين في الجريمة يجعل كلا منهم مسئولاً عنها ، كما أن خطأ المجنى عليه لا يجب خطأ الجاني ، وكل ما في الأمر أن القاضي قد يأخذ في اعتباره هذه الظروف عند تقديره العقوبة وبوجه خاص عند تقديره التعويضات المستحقة للمجنى عليه . ولقد قضى بأنه يصح في القانون أن يقع الحادث بناء على خطأ شخصين مختلفين ولا يسوغ في هذه الحالة القول بأن خطأ أحدهما ينفي المسئولية عن الآخر (١١) . وتعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها أياً كان قدر الخطأ المنسوب إليه ، يستوى في ذلك ما يكون سبباً مباشراً أو غير مباشر في حصوله (١٢) . وأنه ما دامت المحكمة قد أوردت في حكمها بادانة المتهم في الإصابة الخطأ الأدلة على ثبوت الواقعة واستظهرت رابطة السببية بين ما وقع منه من الخطأ وبين إصابة المجنى عليه فإن إشارتها في حكمها إلى مساهمة المجنى عليه في الخطأ لا تسقط مسئولية المتهم (١٣) . ومن المقرر أن الخطأ المشترك في نطاق المسئولية الجنائية لا يخلو المتهم من المسئولية بمعنى أن خطأ المجنى عليه لا يسقط مسئولية المتهم ما دام هذا الخطأ لم يترتب عليه انتفاء الأركان القانونية لجريمة القتل والإصابة الخطأ المنسوبة للمتهم (١٤) .

على أنه يحدث أحياناً أن يصل خطأ المجنى عليه إلى الدرجة التي تجعله كافياً بذاته لأحداث النتيجة ، ولا يكون لخطأ المتهم بجواره أي أثر . وقد عرضت محكمة النقض لهذه الصورة وقضت بأن من المقرر أن خطأ المجنى عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لأحداث النتيجة (١٥) . وتقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها من

(١١) نقض ١٩٤٨/١/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٠٠ ، ١٩٧٠/٤/٢٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١٤٨ ، ١٩٧٥/٤/١٣ س ٢٦ ق ٧٦ .
 (١٢) نقض ١٩٥٠/٤/٣ أحكام النقض س ١ ق ٥٧ .
 (١٣) نقض ١٩٥٠/٤/٣ أحكام النقض س ١ ق ٥٧ .
 (١٤) نقض ١٩٦٦/٣/٧ أحكام النقض س ١٧ ق ٤٩ ، ١٩٧٢/٦/١٢ س ٢٣ ق ٢٠٦ .
 ١٩٧٥/٢/٢٤ س ٢٦ ق ٤١ .
 (١٥) نقض ١٩٧٠/١١/٨ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٥٧ ، ١٩٦٩/١١/١٧ س ٢٠ ق ٢٥٧ .
 ١٩٧٣/١٢/٩ س ٢٤ ق ٢٣٧ .

المسائل الموضوعية (١٦) . وأن الاصل أن خطأ المضرور لا يرفع مسئولية المسئول وإنما يخففها ، ان كان ثمة خطأ مشترك بمعناه الصحيح ، ولا يعفى المسئول استثناء من هذا الاصل ، الا اذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور هو العامل الاول في احداث الضرر الذي أصابه وأنه بلغ من الجسامة درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول (١٧) .

ثالثاً - علاقة السببية

لا يكفي لمساءلة الشخص عن جريمة القتل أو الايذاء خطأ تحقق هذه النتيجة وثبوت الخطأ في جانب الجاني متمثلاً في احدى الصور سالفة البيان ، وإنما ينبغي أن تتوافر علاقة السببية بين النشاط الخاطئ والنتيجة ، أي أن يكون هذا النشاط هو العامل الاساسي المحرك لغيره من العوامل التي انتهت بالوفاة أو الجرح .

وينظر في تحديد علاقة السببية وتوافرها من عدمه الى السير الطبيعي للأمور في الحياة (١٨) ، فمتى كانت العوامل المتعددة المتتالية الموصلة الى النتيجة هي أمور طبيعية بالنسبة الى مختلف الظروف الواقعة سئل الفاعل عن تلك النتيجة . أما ان طرأ من العوامل ما يمكن أن يخرج بالتسلسل السببي عن مألوف الحياة فان علاقة السببية تنقطع وتقف مساءلة الجاني عند السبب الذي أدى الى انقطاعها (١٩) .

وفي هذا تقول محكمة النقض أن جريمة القتل الخطأ أو الاصابة الخطأ لا تقوم قانوناً الا اذا كان وقوع القتل أو الجرح متصلاً بحصول الخطأ من المتهم . اتصال السبب بالسبب بالمسبب بحيث لا يتصور حدوث القتل أو الجرح لو لم يقع الخطأ (١٩ مكرر) فإذا انعدمت رابطة السببية انعدمت الجريمة لعدم توافر أحد العناصر القانونية المنسوبة لها (٢٠) . ويكفي لقيام رابطة السببية في جرائم:

-
- (١٦) نقض ١٩٦٦/٤/٢٥ أحكام النقض س ١٧ ق ٩٠ .
(١٧) نقض ١٩٦٤/٤/٣ أحكام النقض س ١٥ ق ٢٣ ، ١٩٧٤/٥/١٩ س ٢٥ ق ١٠٤ .
(١٨) تتطلب رابطة السببية اسناد النتيجة الى خطأ الجاني ومساءلته عنها ، طالما كانت تنفق والسير المادي للأمور (نقض ١٩٧٠/١١/٨ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٥٧) .
(١٩) نقض ١٩٦٤/١٠/١٢ أحكام النقض س ١٥ ق ١١١ .
(٢٠ مكرر) ومن اليقين على الحكم اثبات قيام رابطة السببية استناداً الى دليل فني ، لكونها من الامور الفنية البحتة وعليه أن يستظهر في مدوناته ماهية الاصابات وعلاقتها بالوفاة (نقض ١٩٧٥/١٢/٨ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٨٢) .
(٢٠) نقض ١٩٦٦/٦/١٣ أحكام النقض س ١٧ ق ١٥١ ، ١٩٧٥/٤/١٣ س ٢٦ ق ٧٦ .

القتل والجرح خطأ أن يكون القتل أو الجرح مسببا عن خطأ سبوا كانست السببية مباشرة أم غير مباشرة ما دام الضرر لا يمكن تصور حدوثه نولا وقوع الخطأ (٢١) . فإذا كان الالتهاى الذى سبب الوفاة قد نتج عن الاصابة التى أحدثها المتهم بالمجنى عليه فمسألة المتهم عن الوفاة واجبه ، ولا يرفع مسئوليته أن المجنى عليه أو ذويه قد رفض أن تبتتر ساقه وأن هذا البتر مما يحتمل معه نجاته ، اذ لا يجوز له وهو المحدث للاصابة أن يتذرع باحجام المجنى عليه من تحمل بتر ساقه ، وهى عملية جراحية عظيمة الخطر فضلا عما تسببه من آلام مبرحة (٢٢) .

ويستخلص النقاضى توافر علاقة السببية أو انتفاءها من مختلف وقائع الدعى والادلة فيها ، على أن يبنى قضاءه على أسباب تؤدى اليه فى المنطبق والواقع (٢٣) . ولما كانت تلك أهمية علاقة السببية لما تؤدى اليه من تحديد نطاق مساءلة الجانى فان حكم الادانة يجب أن يعنى ببيان توافرها بمعنى أن يقيم الدليل على أن الوفاة أو الجرح قد نشأ عن نشاط الجانى الخاطى . فإذا كان الحكم لم يذكر شيئا عن أن حصول اصابات بالمجنى عليه نشأت عن التصادم بالسيارة التى كان يقودها المتهم وأن الوفاة حدثت نتيجة لتلك الاصابات فانه يكون بهذا قد اغفل الاستدلال عن ركن جوهرى من أركان جريمة القتل الخطأ هو رابطة السببية بين الخطأ وبين الضرر الواقع ، وهذا قصور يعيبه (٢٤) واذا اغفل الحكم بيان اصابات المجنى عليه نشأت عن الحادث ونوعها وكيف أنها أدت الى وفاة المجنى عليه من واقع التقرير الطبى فانه يكون قاصرا فى استظهار رابطة السببية (٢٥) . واذا كانت المحكمة قد أدانت المتهمين (سائقى سيارتين) فى قتل المجنى عليه خطأ قائمة فى حكمها - بناء على ما قدمته من الادلة - بوقوع الخطأ من كل منهما ، فذلك منها مفادة بالبداهة أن الخطأ المسند الى كل واحد منهما قد ساهم مباشرة فى حصول الحادث ، ولا يقبل الطعن فى هذا الحكم بقوله انه لم يبين أى الخطأين كان السبب فى وقوع الحادث (٢٦) . ويتوافر ركن الخطأ فى اعدم تحقق المتهم من سلامة المارين فى الطريق العام حال قيادته لسيارة نقل تقطر سيارة أخرى ثقيلة دون اعتبار أو حيطة منه لتحركها ، فلم يوفر المسافة للعربة النقل

(٢١) نقض ١٩٤٤/٦/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٧٠ .

(٢٢) نقض ١٩٤٦/١٠/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢١٤ .

(٢٣) نقض ١٩٦٤/٢/٣ أحكام النقض س ١٥ ق ٢٣ ، ١٩٧٢/٥/١٥ س ٢٣ ق ١٦٤ .

(٢٤) نقض ١٩٥١/٦/٤ أحكام النقض س ٢ ق ٤١٥ ، ١٩٧٢/٦/١٢ س ٢٣ ق ٢٠٦ .

(٢٥) نقض ١٩٦٩/١١/١٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٥٧ ، ١٩٧٣/١١/٤ س ٢٤ ق ١٨٨ .

(٢٦) نقض ١٩٥٠/٥/٢٢ أحكام النقض س ١ ق ٢٢٣ .

التي تسير في نفس اتجاهه عند اجتيازها لها ، فاصطدمت بالسيارة المقطورة مما أدى الى وقوع الحادث (٢٧) .

العقوبة

اعتبر المشرع جريمة القتل الخطأ أو الاصابة الخطأ جنحة ، وقرر عقاباً للاولى الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر (٢٧مكرر) وغرامة لا تجاوز مائتي جنيه أو احدى هاتين العقوبتين ، وقرر للآخرى الحبس مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تجاوز خمسين جنيهاً أو احدى هاتين العقوبتين . وقد رفعت هذه العقوبات بموجب القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ، تحقيقاً للردع الكافي على ما ورد في المذكرة الايضاحية من القانون .

ولقد عدلت المادتان ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات بموجب القانون سالف البيان الذي اعتد ببعض الظروف المشددة ورفع عند توافرها العقاب ، وذلك - على ما أشارت مذكرته الايضاحية - نظراً لتطور أسباب الحوادث في العصر الحديث بسبب كثرة الآلات الصناعية ولتعدد نواحي النشاط الاقتصادي في الحياة اليومية حتى وصلت الحوادث في بعض الاحيان الى ما يشبه الكوارث لكثرة عدد الضحايا ، هذا دون تغيير طبيعة الجريمة من جنحة الى جنائية لان وصف الجنائية لا يتلاءم مع حصول الحادث عن الخطأ .

١ - فتنص المادة ٢٣٨/٢ ، ٣ عقوبات على أن « تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو احدى هاتين العقوبتين اذا وقعت الجريمة نتيجة اخلال الجاني اخلالاً جسيماً بما تفرضه عليه اصول وظيفته أو مهنته أو حرفته أو كان متعاطياً مسكراً أو مخدراً عند ارتكابه الخطأ الذي نجم عن الحادث ، أو نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سبع سنين اذا نشأ عن الفعل وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص ، فاذا توافر ظرف آخر من الظروف المشددة الواردة في الفقرة السابقة تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على عشر سنين » .

والظروف المشددة الواردة في هذه المادة تتمثل في أربعة ، هي الاخلال،

(٢٧) نقض ١٩٧١/٥/٢٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٠٣ .
(٢٧مكرر) نقض ١٩٧٣/٢/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٥ .

الجسيم بأصول المهنة ، وتعاطى المسكر ، والنكول عن المساعدة ، وتعدد المجنى عليهم ، وفقا للبيان التالى :

أ - الاخلال الجسيم بأصول المهنة : يتطلب المشرع لتوافر الظرف المشدد أن تقع الجريمة نتيجة اخلال الجانى اخلالا جسيما بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته ، وليس من اليسير وضع تعريف لما يريد المشرع من الاخلال الجسيم ، لان الامر يرتبط بأصول عمل الجانى الذى تختلف قواعده من حالة الى أخرى ، ومع هذا فانه يمكن وضع مفهوم لهذه العبارة يرتبط بالحكمة من التشديد فى العقاب ، وهو أن تصل صورة الخطأ المسند الى الجانى بارتكابه الى درجة يشعر القاضى معها أن العقاب المقرر قانونا لجريمة القتل الخطأ لا تتناسب مع ما وقع من المتهم .

ب - تعاطى المسكر : جعل المشرع من ارتكاب الجانى للخطأ الذى أسفر عن الحادث وهو فى حالة تعاطى مسكر أو مخدر ظرفا مشددا - هذا وان كون تعاطى المادة المخدرة بذاته جريمة مستقلة - ذلك لقيام الاحتمال بأن تؤدي به هذه الحالة الى عدم تبصر بعواقب تصرفاته ، وثبوت التعاطى رهين بوقائع الدعوى .

ج - النكول عن المساعدة : لا شك أن الواجب الانسانى يقضى بمد يد المساعدة والعون لكل من يصاب فى حادث ، والنكول عن هذا الواجب وان كان لا يشكل جريمة بذاته ، الا أنه يعد ظرفا مشددا متى كان فى مقدور الشخص القيام بذلك الواجب ، ولعل ما كشف عنه العمل من محاولة هرب الجانى للإفلات من المسئولية بعد وقوع الحادث نتيجة لخطئه هو ما دفع المشرع الى الاعتداد بهذا الظرف .

د - تعدد المجنى عليهم : تمثل حالة تعدد المجنى عليهم عند زيادة عددهم عن ثلاثة أشخاص صورة لكارثة - على ما أشارت اليه المذكرة الايضاحية - فكان حريا بالمشرع أن يرفع العقاب ارضاء لجانب العدالة (٢٨) . بل لقد زاد فى رفع العقاب اذا ما توافر هذا الظرف الاخير مع واحد من الظروف الثلاثة السابقة .

(٢٨) لا تتطلب المادة ٢٢٨/٣ عقوبات أكثر من ثبوت وقوع خطأ من جانب المتهم وأن ينجم عن هذا الخطأ وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص (نقش ١٩٧١/٣/٢٨ أحكام النقض س ٢٢ ق ٦٩ ، ١٣٠/٥/١٩٧٣ س ٢٤ ق ١٢٩) .

وغنى عن القول بأن توافر ظرف من الظروف المشددة السالفة البيان.
لا يلزم انقاضي بتشديد العقاب ، فلا يقيد الا الحدود الدنيا والقصى المقررة.
قانونا . وعلى سبيل المثال قد يكون المجنى عليه قد ساهم بخطته مع خطأ
الجاني الذى أدى الى وقوع الحادث .

٢ - وتنص المادة ٢٤٤/٢ ، ٣ عقوبات على أن « تكون العقوبة الحبس
مدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تجاوز مائتى جنيه أو احدى هاتين العقوبتين
إذا نشأ عن الإصابة عاهة مستديمة أو إذا وقعت الجريمة نتيجة اختلال
الجاني اختلالاً جسيماً بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته أو حرفته، أو
كان متعاطياً مسكراً أو مخدراً عنه ارتكابه الخطأ الذى نجم عنه الحادث أو نكل
وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة مع
تمكنه من ذلك . وتكون العقوبة الحبس إذا نشأ عن الجريمة إصابة أكثر من
ثلاثة أشخاص . فإذا توافر ظرف آخر من الظروف المشددة الواردة فى الفقرة
السابقة تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين» .
وتطابق الظروف الواردة فى هذه المادة ما سبق أن أوضحناه عند الكلام
على القتل الخطأ المنصوص عليه فى المادة ٢٣٨ عقوبات ، وقد أضاف المشرع
فيما نحن بصددده فى الفقرة الأولى الصورة التى تنشأ فيها عن الإصابة عاهة
مستديمة ، وقد سبق أن تعرضنا لبيانها .

الفصل السابع

السرقه

تناول المشرع جريمة السرقه فى الباب الثامن من الكتاب الثالث من قانون العقوبات تحت عنوان « السرقه والاغتصاب » . ٠ فى المواد من ٣١١ الى ٣٢١ ، واكمل الباب ببعض جرائم أخرى ألحقها بالسرقه فى المواد من ٣٢٣ الى ٣٢٧ ، فتناولت المادة ٣٢٣ اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائيا أو اداريا ، والمادة ٣٢٣ مكررة اختلاس المنقولات المرهونة ، والمادة ٣٢٤ تقليد المفاتيح والآلات مع توقع استعمالها فى جريمة ، والمادة ٣٢٤ مكررة تناول طعام فى مطعم أو شغل حجرة بفندق أو استئجار سيارة دون أداء الثمن أو الأجرة ، والمادة ٣٢٥ اغتصاب السندات والتوقيعات بالقوة أو التهديد ، والمادة ٣٢٦ الحصول على نقود بالتهديد ، والمادة ٣٢٧ التهديد الشفهي والكتابي .

ودراسة جريمة السرقه تشمل : ١ - أركان السرقه . ٢ - عقوبة السرقه : وهى تدعو بداءة لبيان متى تعتبر جريمة السرقه قد تمت ، ومتى يعلق تحريك الدعوى الجنائية على شكوى ، ثم دراسة عقوبة السرقات الموصوفة بظروف مشددة والسرقات البسيطة والسرقات الموصوفة بظروف مخففة . ٣ - الجرائم الملحقه بالسرقه .

المبحث الأول

أركان السرقه

تنص المادة ٣١١ من قانون العقوبات على أن « كل من اختلس منقولا مملوكا لغيره فهو سارق » . ويبين منها أن أركان جريمة السرقه ثلاثة الركن الأول هو فعل الاختلاس ، والركن الثانى موضوع الجريمة ويجب أن يكون مالا منقولا مملوكا لغير الفاعل ، والركن الأخير هو القصد الجنائى . وتتناول فيما يلى كل ركن من أركان جريمة السرقه .

أولا : الاختلاس

تعريف الاختلاس

الركن المادى فى جريمة السرقه كما يبين من صدر المادة ٣١١ من قانون العقوبات هو فعل الاختلاس ، ولم يضع المشرع تعريفا له ، فقد نقل نص المادة

٣٧٩ من قانون العقوبات الفرنسي نقلا يكاد يكون مطابقا . وكلمة الاختلاس غير دقيقة المعنى بما يعرف المقصود منها . ونجد أن أصلها التاريخي - في القانون الروماني والفرنسي القديم - يعطى تفسيرا واسعا ، إذ كانت تتناول كل صور الاستيلاء على مال الغير بل وسرقة المنفعة (١) . وهو توسع لا يتفق مع الاتجاهات التشريعية الحديثة التي تحدد الجرائم والعقوبات بشكل يجعل كل فرد على علم يقيني بالأفعال المحرمة وبما قرر لها من عقاب . ولقد أدى عدم تحديد الشارح للمراد من كلمة الاختلاس مع وجود ذلك الأصل التاريخي إلى اختلاف آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في هذا الصدد .

فقد اتجه البعض إلى التوسع عند تفسير المراد بكلمة الاختلاس فقالوا إنه يتوافر في كل صورة يكون فيها اغتيال مال الغير بلا رضا منه . واستندوا في رأيهم إلى الأصل التاريخي لكلمة الاختلاس في القانون الروماني ، إذ أنها كانت تتضمن ذلك المعنى ، الذي بقى ولم يتغير مع مرور الوقت إلى أن قطن تشريع العقوبات الفرنسي في سنة ١٨١١ ، فلم يرد في أعماله التحضيرية ما يفيد أن المشرع ابتغى مخالفة ما كان متعارفا عليه لتحديد كلمة الاختلاس .

على أن فريقا آخر من الفقهاء استند بدوره إلى الأصل التاريخي ، وقال إن الاتجاه التشريعي وقت تقنين قانون العقوبات الفرنسي كان يذهب إلى تحديد الجرائم والعقوبات بشكل دقيق ، حتى يعرف كل مواطن الأفعال المحرمة وما قرر لها من عقاب ، وبذلك تصان الحرية الفردية من المساس بها لأفعال ما كان يدرى مرتكبوها بأنها من الجرائم ، الأمر الذي كان محسلا للشكوى قبيل الثورة الفرنسية . والمقصود بالاختلاس معنى ضيق ، هو نزع مال الغير دون رضا منه . وليس أدل على رأيهم من أن المشرع قد قسم الجرائم التي ترمى إلى الاستيلاء على مال الغير إلى ثلاثة أنواع ، سرقة ونصب وخيانة أمانة ، بعد أن كانت في القانون الروماني تنطوي جميعا تحت جريمة واحدة (٢) .

والاتجاه الأخير في تعيين المراد بالاختلاس بتفسير ضيق هو الذي ساد في الفقه والقضاء .

فالاختلاس هو الاستيلاء على الحيازة الكاملة للمال الغير بغير رضا حر من مالكه أو حائزه . وتعرفه محكمة النقض بقولها أن الاختلاس في باب السرقة

(١) كان القانون الروماني يعتبر اختلاس المال واختلاس المنفعة سرقة ، ولكنه كان يشترط

أن يكون باعث الفاعل هو الكسب (جارسون م ٣٧٩ بند ٥) .

يتم بانتزاع المال من حيازة شخص آخر خلسة أو بالقوة بنيسة تملكه (٢) .
والاختلاس يفترض أن حيازة الفاعل للمال هي حيازة كاملة ، وقد توصل
اليها بعمل من جانبه حرم به مالك المال أو حازره من تلك الحيازة بصفة
نهائية ، وكان ذلك بغير رضا معتبر من أيهما (٤) . فإذا كانت حيازته للمال
عارضية أو مؤقتة فلا اختلاس . ومتى كان برضا المالك أو الحائز فلا
اختلاس أيضا . ويشترط على ما سنرى أن يكون الفاعل على علم بعدم رضا
المجنى عليه باستيلائه على المال والا فلا مسئولية .

ويضيف الشراح عادة الى التعريف السابق كون الاستيلاء قد تم بغير
علم من المجنى عليه . ولكننا نرى أن عدم الرضا فيه الكفاية لتيسام ركن
الاختلاس ، إذ قد يتوافر العلم ومع ذلك يقوم الاختلاس متى كان بغير
رضا (٥) . وقد قضت محكمة النقض بأن التسليم الذي ينفي ركن الاختلاس
في جريمة السرقة هو ما يكون عن رضا حقيقي من المالك أو واضع اليد .
فدخول الشيء ليد المتهم عن طريق التغافل لايقاعه وضبطه لا يمنع من قيام
جريمة السرقة ، لأن الاختلاس هنا يكون حاصلا بعلم المجنى عليه لا بناء على
رضا منه ، وعدم الرضا - لا عدم العلم - هو الذي يهيم في جريمة
السرقة (٦) .

ويتم الاستيلاء على الحيازة بأي طريق فليس له سبيل محدد ، فكل
وسيلة توصل الى حيازة المال كاملة يتوفر بها ركن الاختلاس . ويستوى أن
يختلس الجاني المال بنفسه أو يستعمل غيره كآلة في تحقيق غرضه (٧) .

(٢) جارسون م ٣٧٩ بند ٢٢ وما بعده .

(٣) نقض ٢٢/٤/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٤ ق ٦٦ .

(٤) يعرف جاور الاختلاس بأنه أخذ الشيء ونقله ونزعه من حيازة المجنى عليه (ج ٦ بند

٢٣٧٣) .

(٥) أحمد أمين ص ٦١٢ .

(٦) نقض ١٢/١/١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٣٧ ، ٢/٣/١٩٧٥ أحكام

النقض س ٢٦ ق ٤٤ فإذا أثبت الحكم أن أمين المخزن لم يقصد بتسليم المراسير الى المتهم
التخلي عن ملكيتها أو حيازتها بل كان توصلا لضبطه بما شرع في سرقة ، فإن ما ذهب اليه
من توافر ركن الاختلاس يكون صحيحا في القانون (نقض ٨/٤/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤
ق ١٠٢) .

(٧) أي سواء أي كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر (الشاوي ص ٢٨) . وهو يذهب

الى أنه إذا كان دور الشخص سلبيا محضا فلا يعتبر مختلسا ولو ثبت أن الحيازة قد انتقلت
اليه فعلا بغير فعله ، ومثال ذلك انتقال الشيء بقوة قاهرة كالريج التي تنقل الملابس أو الثمار
من منزل الغير الى منزله ، أو بفعل حيوان سواء أكان له أو لغيره ، ولو بسبب إهمال ما دام
هو لم يخرضه (ص ٢٩) . ونرى أن هذه الواقعة تعد سرقة استنادا الى ذكره الاشياء
الفاقدة لسنة ١٨٩٨ على ما سنرى فيما بعد .

فقد يتم الاستيلاء على الحيازة بيد الجاني ، كمن ينشل حافظة نقود أو يدخل منزلاً ويسرق مصوغات منه . وقد يستعمل الجاني حيواناً لمقارفة الجريمة كمن يدرب قورداً على النشيل ويسلمه ما تصل إليه يده . وقد يرتكب الجاني فعلاً معيناً ثم يؤدي سير الأمور الطبيعي إلى اتمام الاختلاس كمن يحول مجرى مياه من أرض غيره إلى أرضه (٨) ، وكمن يوصل سلكاً بأسلاك إدارة الغاز والكهرباء فيسري فيه التيار (٩) . ومتى تم الاختلاس فإن عدم استبقاء السارق ما اختلسه في حوزته لا ينفي ركن الاختلاس (١٠) .

ويفترق الاختلاس في جريمة السرقة بتعريفه سالف الذكر عنه في جريمتي النصب وخيانة الأمانة . فانتقال المال إلى حوزة الجاني في الجريمة الأولى يكون بغير رضا المجنى عليه وهو في جريمة النصب يتم بموافقة مثنوبة بالخداع . ويختل تسليم المال في جريمة خيانة الأمانة برضاء من المجنى عليه ولكن بموجب وجه أمانة تنتقل به الحيازة إلى الجاني بصفة مؤقتة (١١) .

شرطان لقيام الاختلاس

حتى يتوفر ركن الاختلاس وفقاً للتعريف السابق الذكر يشترط أمران : الأول منهما أن يخرج المال المختلس من حوزة المجنى عليه فلا يكون في حوزة الفاعل من قبل ، والأمر الآخر أن يكون ذلك الإخراج بغير رضا حر من المجنى عليه (١٢) . ونبحث كلا من الشرطين فيما يلي .

(١) إخراج المال من حوزة المجنى عليه

عرفنا الاختلاس بأنه الاستيلاء على الحيازة الكاملة لمال الغير ، الأمر الذي يستفاد منه أن المسروق كان في حيازة آخر غير الجاني ثم أتى الأخير من جانبه فعلاً أخرج به المال من حوزة المجنى عليه . فإذا كان المال موضوع

(٨) أحمد أمين ص ٦١٠ .

(٩) وقد قضى بأنه إذا كان المتهم بشركة تيار كهربائي ، وأن استعان بآخر في تركيب الأسلاك على الوجه الذي ييسر له سرقة التيار الكهربائي ، إلا أنه هو في الواقع المقارف للفعل المادى المكون للسرقة ، وهو إدارة المفتاح الذي يعطل سير السداد رغمًا عن استمزاز سحب الكهرباء المستعملة في الإضاءة ، فإن المتهم يكون هو الفاعل في جريمة سرقة التيار الكهربائي (نقض ٨/١٢/١٩٥٢ أحكام النقض س ٤ ق ٨١)

(١٠) نقض ١٩/٢/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٣٧٠ .

(١١) الموسوعة الجنائية ج ٤ ص ١٦٢ .

(١٢) ويكفى أن تستخلص المحكمة وقوع السرقة للمكي يستفاد توافق فعل الاختلاس دون حاجة للتحدث عنه صراحة (نقض ٢٨/٤/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ١١٩) .

جريمة السرقة في حيازة الجاني أصلاً برضاء المجنى عليه ، ثم انصرفت نيته الى تملكه وامتنع عن رده عند المطالبة به ، فلا يعتبر فعله مكوناً للركن المادي في جريمة السرقة وهو الاختلاس لان التسليم السابق يمنع من توافر الاختلاس ، بانتفاء الاستيلاء على الحيازة باخراج المال من حوزة المجنى عليه .

فمن يعير آخر كتاباً ثم يمتنع المستعير عن رده عند مطالبته به ، لا تتوافر في حقه جريمة السرقة لفقد ركن الاختلاس بانعدام اخراج المال من حيازة صاحبه ، وقد تتوافر في حق الجاني جريمة خيانة الأمانة اذا تكاملت أركانها . ومن يقعد عن تسليم أموال تحت يده كانت محل نزاع الى من صدر الحكم بأحقية لها لا يعد سارقاً لانتهاء فعل الاختلاس . والبائع الذي يرفض تسليم المبيع للمشتري بعد أن دفع الأخير ثمنه لا تسند اليه جريمة سرقة المبيع (٢٢) ، وكذلك المشتري الذي يمتنع عن دفع ثمن المبيع بعد أن يسلمه البائع إياه لا يكون سارقاً للنقود فكلاهما يحاسب مدنياً عن فعله ولا يسأل جنائياً ، لان المال كان في يده من قبل ولم ينتزع حيازته من الطرف الآخر .

(٢) انعدام رضاء المجنى عليه

يشترط لتوفر ركن الاختلاس أن يكون المال من حوزة المجنى عليه بغير رضاء منه ، فاذا كان دخول المال في حوزة الشخص بتسليمه اليه من آخر برضائه انتفى الاختلاس المكون لجريمة السرقة ، اذا تم يقيم المستلم من جانبه بفعل يخرج المال من حوزة صاحبه (١٤) . ويستوى في التسليم الذي يمنع من توافر ركن الاختلاس أن يكون الغرض منه هو نقل الحيازة الكاملة للمال الى المستلم كالمشتري ، أو نقل الحيازة المؤقتة اليه كالمقترض . وانما يشترط في التسليم حتى يمنع من قيام الاختلاس أن يكون صادراً عن ارادة حرة مميزة من مالك المال أو من له عليه حق في الحيازة (١٥) ، ويستوى حينئذ أن يكون التسليم قد تم عن خطأ أو بناء على غش .

(١٢) القلبي ص ١٣ . الموسوعة الجنائية ج ٤ ص ١٦٥ ، وقد اشارت الى عدة احكام فرنسية . ولكن لو سلم البائع المال الى المشتري ثم عاد واسترده عد فعله اختلاسا ، لانه بفعله الأخير قد أخرج من حيازة المشتري بعد أن تسلم المال (نقض فرنسي ١٨٧٥/٦/٢٦ دالوز ١٨٧٧ - ١ - ٩٥) .

(١٤) نقض ١١/١٤ - ١٩٢٩ قضاء النقض ق ٥٩٤ ، جارسون م ٣٧٩ بند ٥٥ .

(١٥) أحمد أمين ص ٦١٣ .

(أ) التسليم من شخص حر مميز له صفة فيه

فالتسليم الحاصل من شخص غير حر الإرادة لا يمنع من قيام الاختلاس لأن هذا يتنافى مع الرضاء بالتسليم (١٦) فالمكره الذى يعطى المال تحت تأثير الاكراه والخشية من الضرر الذى قد يحقق به عند الامتناع عن التسليم لا يعتد بتسليمه لانتفاء ركن الاختلاس ، بل ان القانون يجعل من الفعل عندئذ جريمة سرقة موصوفة بظرف مشدد على ما سنرى (١٧) .

ولا يعتد بتسليم الصغير غير المميز أو المجنون أو السكران لأن أى واحد من هؤلاء ليست له ارادة مدركة لما يأتيه من أفعال . وهو فى الحقيقة لا يعدو مجرد آلة يستعملها الجانى فى يده لاختلاس المال (١٨) .

ويشترط أيضا فى التسليم المانع من قيام الاختلاس أن يقع من شخص له صفة للتصرف فى المال المسلم . وهاء الصفة قد تتوافر بما له من حق حيازة كاملة كالمالك ، أو حيازة ناقصة كالمستأجر والمستعير فتسليم أى واحد من هؤلاء للمال ينتفى معه قيام ركن الاختلاس . وقد تتوافر جريمة خيانة الأمانة قبل المسلم اذا كان المال تحت يده بموجب وجه من أوجه الأمانة وتصرف فيه . وكذلك قد تصح مساءلة المتهم عن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٤٤ مكررة من قانون العقوبات اذا كان يعلم بأن من سلمه المال قد تحصل عليه من جريمة ، ولكنه على أى حال لا يسأل عن جريمة السرقة (١٩) .

فان لم تكن لمسلم المال فى الأصل أية حيازة فهو حينئذ يعتبر مجرد آلة فى يد الجانى وقد استعملها فى اختلاس المال . فانشخص الذى يكلف خادما بمطعم أو بمقهى تسليمه معطفا موضوعا على مقعد مدعيا كذبا أنه له فيسلمه اليه الخادم ، يتوافر قبله ركن الاختلاس فى جريمة السرقة ، ولا ينفى ذلك التسليم ركن الاختلاس لأن الخادم فى هذه الحالة كان وسيلة للجانى فى ارتكاب الجريمة (٢٠) .

ومما يتصل بالتسليم ويدعو للتساؤل الحصول على سلعة من أجهزة كهربائية تعد على نحو خاص من شأنه أن يقدم للفرد السلعة اذا وضع فى ثقب بالجهاز قطعة نقد معدنية ، فاذا تم ذلك الاستيلاء بسغير طريقه المشروع باستعمال معدن لا قيمة له أو العبث بالجهاز لخراج السلعة دون دفع الثمن فهل ينطوى مثل هذا الفعل تحت وصف السرقة أم لا جريمة فيه ؟ يبين من

(١٦) نقض فرنسى ١٨٩٩/٨/٣١ سبرى ١٩٠١ - ١ - ٤٧٨ .

(١٧) الموسوعة الجنائية ج ٤ ص ١٩٩ .

(١٨) نقض فرنسى ١٨٧٦/٥/١٨ دالوز ١٨٨٨ - ١ - ٩٥ ، ١٨٩٩/٨/٣١ - ١٩٠٢ - ١ -

٣٣١ .

(٢٠) جارو ج ٦ بند ٢٣٨١ .

(١٦) جارسون م ٣٧٩ بند ٨٠ .

التمتع في هذه الصورة انعدام أى تسليم ، وإنما يتوافر الاستيلاء على المال بغير رضا مالكة ، فهنا قد علق رضاه على دفع محدد من النقود ووسيلة الجاني في الحصول على السلعة هو سبيل غير مشروع لا يرتضيه المالك وبمثابة آلة يستعين بها لتحقيق غرضه كمفتاح مضطبع يفتح به خزانة (٢١) .

ومما يثور عملاً الاستيلاء على التيار الكهربائي الذي تقوم بتوصيله ادارة الغاز والكهرباء ، فمتى يعتبر الفعل اختلاساً ومتى لا يكون كذلك اى متى يمنع التسليم من قيام الاختلاس ؟ يتم الاستيلاء على التيار الكهربائي بأحدى صور ثلاث : الاولى استهلاك الكهرباء قبل مرور التيار بالعداد . والثانية ايقاف العداد عن السير أثناء الاستهلاك كلياً او تعطيله جزئياً . والاخيرة العبث بالعداد وتغيير ما أثبت به بما لا يطابق الحقيقة . وقد قيل ان الاختلاس الذي يكون الركن المادى فى جريمة السرقة يتوافر فى الصورتين الاولى والثانية فقط (٢٢) ، وأنه لا يقوم فى الحالة الثالثة أى لا سرقة ان اقتصر الأمر على تغيير أرقام العداد الى اثبات أقل مما استهلك فعلاً ، لأن التيار الكهربائي قد سلم الى المشترك بعلم ورضا ادارة الغاز والكهرباء بعد أن مر بالعداد ، وأما التغيير فيه فهو مجرد عبث بدليل الاثبات فقط (٢٣) .

ونحن نرى أن تسليم التيار الكهربائي يتم فى ادارة الغاز والكهرباء وليس بعد مروره بالعداد ، وأن الرضاء بالتسليم معلق على صحة ما يثبتته العداد . فمتى كان ما يدل عليه العداد لا يتفق مع ما يستهلكه فعلاً من التيار فلا يمكن القول بوجود رضا من ادارة الغاز والكهرباء ، وبهذا يكون كل فعل من شأنه جعل ما استهلك من التيار الكهربائي يخرج عن علم ادارة الغاز والكهرباء قد تم بغير رضائها ، ويعد اختلاساً مكوناً للركن المادى فى جريمة السرقة . فمناطق الاختلاس فى جريمة السرقة كما قالت محكمة النقض هو

(٢١) جارسون م ٣٧٩ بند ١٥٠ ، القللى ص ٢٠ .

(٢٢) وضع المتهم قطعة قش فى عداد الكهرباء بكيفية توقف سير الطارة فلا تكتب الأرقام أثناء اضاءة النور أو استعمال المكواه الكهربائية بعد شروعاً فى سرقة (نقض ١٩٣١/٤/١٦ المحاماة س ١٢ ق ١٠٩) . وتعطيل العداد ليس بذاته الفعل المكون لجريمة سرقة. التيار الكهربائي بل هو مؤد إليها حتماً بمجرد مرور التيار بعد توقفه ، فلا يغير من موقف المتهم أن يستعين فى اتلافه بمن له خبرة فى ذلك أو أن يقوم به بنفسه ما دام هو الذى يختلس التيار فهو السارق له (نقض ١٩٦١/١٠/١٠ أحكام النقض س ١٢ ق ١٥٣) .

(٢٣) القللى ص ٥٤١ . رؤوف ص ٢٥٩ . الشاوى ص ١٦ . بور سعيد الجزئية فى ١٩٣٠/٦/٣٠ المحاماة س ١١ ق ٢٧٩ . فستان هيلي ص ٤٩٢ . وقد اعتبرت محكمة النقض الفرنسية الواقعة مجرد غش فى مقدار الشئ المبيع لأن ما استهلك قد تم بطريقة مشروعة (نقض فرنسى ١٨٩٩/٢/١٩ ، دالوز ١٨٩٩ - ١ - ٢٠١) .

(م ١٧ - العقوبات الخاص)

عدم الرضاء لا عدم العلم (٢٤) واذن ففي الصور الثلاث آنفة البيان يعتبر الفاعل سارقاً للتيار الكهربائي .

(ب) التسليم عن خطأ أو بناء على غش

قلنا ان تسليم المال يمنع من قيام الاختلاس ولو كان منطويا على خطأ أو مبنيا على غش .

(١) التسليم عن خطأ

قد يكون تسليم الشخص للمال نتيجة لخطأ وقع فيه من سلمه اياه ، وفي هذه الصورة ينتفى ركن الاختلاس لأن التسليم يتعارض مع الاستيلاء على الحيازة بغير الرضاء ، فلم يتخذ المتسلم من جانبه أى تصرف يخرج المال من حيازة صاحبه (٢٥) ، فضلا عن أن المشرع لا يتدخل لحماية الأفراد الا بانقدر الذى يراه ضروريا ، فما دام الشخص متمتعا بإرادة حرة مميزة يتعين عليه أن يكون حريصا في تصرفه والا وقع على عاتقه عبء تصرفه .

ويستوى في انتفاء ركن الاختلاس أن يكون متسلم المال يدري بخطأ من سلمه أو يجهله وذلك لوحدة السبب في الحالتين .

والتسليم عن خطأ يمنع من توفر الاختلاس سواء أكان الخطأ منصبا على المال أم متعلقا بالشخص . فاذا سلم شخص لآخر عشرة جنيهات بسبب خطأ في العدد وكان مقصده أن يسلمه تسعة جنيهات فقط ، لا يعد متسلم المبلغ مختلسا للجنيه ، حتى ولو كان سييء النية يعلم هذا الخطأ ويمتنع عن رده عند المطالبة به (٢٦) . أو اذا سلم شخص لآخر ورقة من فئة الخمسة جنيهات على أنها ورقة من فئة الجنيه (٢٧) . وكذلك الكواء الذى يختلس مالا نسيه صاحبه في ملابس أرسلها اليه لكيها (٢٨) . وكذلك قد يقع الخطأ في الشخص

(٢٤) نقض ١٩٤٢/١/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٣٧ .

(٢٥) جازو ج ٦ بند ٢٣٧٩ ، جارسون م ٣٧٩ بند ١١٨ .

(٢٦) جارسون م ٣٧٩ بند ١١٩ . وعكس هذا قضى بأن من يستلم نقودا من آخر دفعها اليه خطأ دون أن يكون مستحقا لها واحتفظ بها عبدا بقصد تملكها ، فانه يكون بذلك قد ارتكب عملا ترافرت فيه جميع أركان السرقة (نقض ١٩١٨/٥/١١ المجموعة الرسمية س ٢٠ ص ١) .

(٢٧) الاسكندرية الابتدائية ١٩١٧/٣/٨ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٤٧ .

(٢٨) وهذه الصورة محل بحث وخلاف وسوف نمود اليها عند الكلام على جريمة خيانة الامانة .

— فإذا أعطى شخص مالا لآخر معتقدا أنه المرسل اليه في حين أنه غيره لا يعد متسلما المال سارقا . وعامل البريد الذي يسلم رسالة الى شخص معتقدا أنه صاحب الرسالة لا يعتبر من تسلمها سارقا لانتفاء ركن الاختلاس بحصول التسليم رغم أنه قد شابه الخطأ (٢٩) .

(٢) التسليم بناء على غش

ينتفى ركن الاختلاس اذا كان تسليم المال من حائزه قد تم بناء على غش أى الصورة التى يتخذ فيها الجانى من جانبه نشاطا يخدع به المجنى عليه فيسلمه المال ، لأن التسليم فيه معنى التخلي عن الحيازة بالارادة أو الاختيار ، فلا يوجد استيلاء عليها بغير الرضاء . ولذا لا يقوم ركن الاختلاس الذى هو شرط تقيام السرقة (٣٠) . فلا يعد سارقا من يطلب الى بائع أو محصل فى سيارة عامة مبلغا من المال زاعما كذبا انه باقى ورقة مالية قد سلمها اليه فيعطيه المبلغ . ومن يتقدم الى موزع بريد زاعما أنه صاحب الرسالة التى معه فيسلمها له لا يعد سارقا . وكذلك من يغش اللاعبين معه فى القمار فيستولى بذلك على بعض مالهم .

بيد أن التسليم عن غش أو خداع وان انعدم به ركن الاختلاس فى جريمة السرقة الا أنه قد يكون جريمة انصب اذا ما تكاملت أركانها (٣١) فان لم يكن فى الغش أو الخداع ما يعد احتيالا خرج الفعل عن نطاق التجريم ولا عقاب عليه لا بوصفه سرقة ولا باعتباره نصبا ، فالقانون لا يحمى ذا الغفلة الذى لا يتيقظ لما يصدر عنه من تصرفات .

التسليم الضرورى أو الاضطرارى

قلنا ان التسليم يمنع من قيام الاختلاس حتى لو كان منظويا على خطأ أو مبنيا على غش ، وسواء أكان المتسلم حسن النية أم سيئها ، ونظرة الى هذه النتيجة والى اعمالها فى الحقيقة والواقع يكشف عن قصورها . ففى بعض الحالات يتم التسليم عن ارادة حرة مميزة غير مشوبة بخطأ أو غش واعتبار

(٢٩) جارو ج ٦ بند ٢٣٨٠ .

(٣٠) جارسون م ٣٧٩ بند ١٣٢ .

(٣١) الموسوعة الجنائية ج ٤ ص ١٦٤ .

التسليم - على أساس القاعدة سالفة الذكر - نافيا للاختلاس يساعد على افلات كثير من المجرمين من العقاب مع أن مقتضيات الحياة توجب العكس . فالبائع قد يعرض بضاعته على شخص ليفحصها فيغناقله ويهرب بها . وقد يطلب شخص من آخر صرف ورقة مالية فيسلمه النقود الصغيرة ولكنه يفر هاربا دون اعطاء الورقة الكبيرة . ففي كل من الصورتين قام المجنى عليه بتسليم المال فعلا ولم يكن في مقدوره أن يفعل غير ذلك والا تعطل عمله . فان قيل بأن التسليم يمنع من قيام الاختلاس لما أدى هذا لصالح المجتمع ، لما يسفر عنه من تعطيل للمعاملات اذ لا حماية للمجنى عليهم حين يفلت المجرمون من العقاب .

وهذا النقض وما أسفر عنه من ضرر دعا الى ايجاد سند يرجع اليه لتكييف الواقعة قانونا على أنها سرقة يتوافر بها ركن الاختلاس ، وتمثل هذا السند فيما سمي بنظرية التسليم الضروري أو الاضطراري . فقول انه اذا كانت ضرورة التعامل في الحياة توجب تسليم المال للجاني فان هذا التسليم لا يمنع من توافر ركن الاختلاس عند الاستيلاء على المال .

وسادت هذه النظرية في الفقه والقضاء لفترة طويلة (٢٢) . وقد قضت محكمة النقض بأنه اذا طلب شخص من بائع فاكهة آلة موز وأن يبذل له ورقة من ذات الخمسة جنيهات ، فأعطاه الفاكهي باقيها بعد خصم ثمن الموز ولم يسلم هو الورقة الى البائع وانتهز فرصة انشغاله مع عميل آخر وفر هاربا ، فان هذه الواقعة تتحقق بها جريمة السرقة ، ذلك أن تسليم النقود كان تسليما ماديا واضطراريا جر اليه العرف الجاري في المعاملة فنقله للحيازة مقيد بشرط واجب التنفيذ في نفس الوقت ، وعدم تحقق هذا الشرط يجعل الحيازة غير منتقلة (٢٢) .

بيد أن النظرية سائفة الذكر كانت مثارا للنقد ، فاعترض عليها بأنه ليست هناك في الواقع أية ضرورة قهرية توجب تسليم المال ، بل ان المفروض في تسليمه أن يتخذ من الوسائل ما يراه كافيا للمحافظة على ماله . والأخذ بتلك النظرية يقصر عن عقاب بعض حالات يتعين توقيع الجزاء فيها ، فضلا

(٢٢) جارسون م ٣٧٩ بند ١٥٣ .

(٢٣) نقض ١٩٣٤/١١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٢ . ١٩٢٣/٥/٨ قضاء ،

النقض ق ٦٠٠ . وراجع نقض ١٩٢٧/٤/١١ المحاماة س ٨ ق ١٢٣ . ١٩١٣/٥/١٠ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ١٠١ .

عن أن هناك صوراً تقضى فيها الضرورة بتسليم المال للفرد ، ومع ذلك لا ينطوى الاستيلاء عليه تحت فعل الاختلاس كتقديم الأكل فى المطاعم (٣٤) .

نظرية جارسون

أراد الفقيه جارسون أن يضع للتسليم المانع من قيام ركن الاختلاس ضوابط قانونية محددة ، فربطه بنظرية الحيازة فى القانون المدنى . فقال ان الحيازة فى القانون المدنى على ثلاثة أنواع ، حيازة كاملة وحيازة ناقصة وحيازة لمجرد تمكين اليد العارضة . ويتعين تعرف الغرض من التسليم وتحت أى نوع من الثلاثة ينطوى ، وحينئذ لا يعتد بالتسليم كمانع من قيام ركن الاختلاس الا اذا كان القصد منه نقل الحيازة الكاملة أو الناقصة .

فالحيازة الكاملة هى التى يتوافر فيها عنصران أحدهما مادى والآحر معنوى . والعنصر المادى هو وجود المال بين يدى الشخص أى المظهر المادى للحيازة بحبس الشئ أو باستعماله بأى وجه . والعنصر المعنوى هو انصراف نية الحائز الى أن من حقه التصرف فى الشئ أو الانتفاع به بأية وسيلة بضفته ماله . والحيازة الناقصة ، هى التى يتوافر فيها العنصر المادى دون العنصر المعنوى ، أى يوجد المال فى حوزة الشخص فيتوفر المظهر المادى دون وجود النية والاعتقاد بأن من حقه التصرف فى الشئ كمالك . ويكسبون ذلك فى الصورة التى يكون فيها المال بين يدى الحائز بموجب وجه من أوجه الأمانة كالوديعة أو الاجازة أو عارية الاستعمال . وأما الحيازة المادية لمجرد تمكين اليد العارضة فلا يتوافر فيها لا الجانب المادى ولا الجانب المعنوى للحيازة ، وإنما يوجد المال بين يدى الشخص بصفة عارضة فليس له عليه أى حق يجيز له حبسه لا باسمه شخصياً كمالك أو باسم غيره كوكيل .

وعلى أساس تقسيم الحيازة آنف البيان حدد جارسون التسليم الذى يمنع من قيام الاختلاس بأنه ما كان يقصد به نقل الحيازة الكاملة أو الحيازة الناقصة ، أى ما كان الغرض منه نقل الملكية أو وضع المال بين يدى المتسلم مؤقتاً مع بقاء الملكية على ذمة صاحب المائ الأصيل ، أما إذا كان الغرض من التسليم هو مجرد تمكين اليد العارضة مع بقاء المال تحت اشراف صاحبه ورقابته ، فإن الاستيلاء عليه حينئذ يعتبر اختلاسا مكونا للركن المادى فى

جريمة السرقة ، فالاختلاس هو اغتيال الحيازة بركنيها المادى والمعنوى معا (٣٥) . فتقوم جريمة السرقة ضد من يغافل البائع الذى يعرض عليه بضاعته ويهرب بها . ومن يتسلم كتابا فى مكتبة ليطلع عليه فيها وعلى رأى من أمينها ثم لا يرده يعد فعله اختلاسا مكونا من الركن المادى فى جريمة السرقة ، لأن أمين المكتبة لم يقصد نقل الحيازة الكاملة ولا المؤقتة للمستلم وإنما مجرد تمكينه ماديا من مطالعة الكتاب فى المكان المعد لذلك تحت اشرافه ورقابته (٣٦) . ولا يغير من هذا أن يحرر أمين المكتبة ايصالا عند دخول الفرد الى المكتبة بتسلمه للكتاب ، لأن الغرض من ذلك هو مجرد تنظيم وترتيب الاطلاع لا التسليم على وجه الأمانة .

وقد سادت هذه النظرية بين الفقهاء وطبقتها المحاكم . وقد قضت محكمة النقض بأن المتهم يعتبر سارقا للشيء المسلم اليه اذا كانت حيازة الشيء باقية لصاحبه بحيث يظل مهيمنا عليه مراعىا له بحواسه كأنه فى يده هو على الرغم من التسليم (٣٧) . وبأنه اذا تسلم المدين سند الدين ليطلع عليه وليؤشر بالمبلغ الذى سيدفعه ويرده الى الدائن بنفس المحل واحتفظ به رغم ارادة الدائن أو تصرف فيه بأى وجه من الوجوه فانه يعد سارقا (٣٨) . وإذا تسلم المدين سند الدين ليطلع عليه وخرج به من المجلس متظاهرا بأنه ينادى ولده وانصرف بالسند ثم أنكر تسلمه فيما بعد فانه يعد سارقا (٣٩) . وأنه اذا سلم شخص آخر مبلغا من النقود وسندا محررا لصالحه على المستلم على أن يحرر له المستلم فى نفس مجلس التسليم سندا بمجموع المبلغين ، الذى تسلمه عينا والمبلغ الوارد بالسند المسلم اليه ، ثم رضى المسلم بأن ينصرف عنه المستلم بما تسلمه الى خارج المجلس فان رضاه هذا يعتبر تنازلا عن كل رقابة على المال المسلم منه ويجعل يد المستلم بعد أن كانت عارضة يد حيازة قانونية لا يصح فيها اعتباره مرتكبا للسرقة اذا ما حدثته نفسه أن يمتلك ما تحت يده ، فان القانون فى باب السرقة لا يحمى المال الذى يفرط صاحبه فى حيازته على هذا النحو (٤٠) . وأنه اذا كانت الواقعة الثابتة

(٣٥) جارسون م ٣٧٩ بند ٤٧ .

(٣٦) رؤوف ص ٢٥٢ ، الشاوى ص ٣٣ .

(٣٧) نقض ١٩٤٥/١٠/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٢٥ .

(٣٨) نقض ١٩٤٥/٣/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٢٤ ، ١٩٣٤/٤/٣٠ قضاء

النقض ق ٦٠٢ ، ١٩٢٨/٥/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٣٧ .

(٣٩) نقض ١٩٣٨/٢/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٧٧ .

(٤٠) نقض ١٩٤٠/١/١٥ قضاء النقض ق ٥٩٩ .

بالحكم هي أن المتهمة دخلت منزل المجنى عليها وأخبرتها أنها تعرف في أمور الحمل وطلبت اليها أن تخلع كبدانها وحلقها وتضعهما في صحن به ماء وكلفتها أن تمر على الصحن سبع مرات ثم طلبت منها دقيقا عجنته ووضعت المصوغات به وكلفتها بالخروج لاحضار بعض آخر من الدقيق ثم حذرتها من العبت بالعجينة حتى تعود في الصباح ، فلما استبطأتها المجنى عليها بحثت عن المصوغات فلم تجدها ، فأخذت المتهمة المصوغات بعد خروج المجنى عليها هو سرقة لا نصب لأن المجنى عليها لم تسلم المصوغات الى المتهمة لتحوزها ولكنها أبقته في الصحن وخرجت لتحضر الدقيق ثم تعود (٤١) . ومتى كان المازوت موضوع الجريمة لم يخرج من حيازة الشركة المجنى عليها ولم تكن يد المتهم عليه بوصف كونه عاملا عندها الا يدا عارضة ليس من شأنها أن تنقل الحيازة اليه فلا محل للقول بأن الجريمة في حقيقة تكييفها القانوني لا تعود أن تكون جريمة خيانة أمانة ، ويكون الحكم اذ دان المتهم في جريمة الشروع في سرقة لم يخطئ القانون في شيء (٤٢) . وثبت أن المال المختلس لم يكن مسلما للمتهمين بل كان مودعا في المكان المعد له بالشركة التي يعملون بها وأن اتصالهم به كان بصفة عرضية بحكم عملهم يجعل الواقعة سرقة (٤٢ مكرر) .

ولقد اختلف فيما يطلق عليه السرقة بالطريقة الامريكانية ، وهي الاستيلاء على مال الغير واعطاؤه بدلا عنه مالا لا قيمة له . فيحدث كثيرا أن يقابل شخص فتاة صغيرة ثم يطلب اليها تسليم قرطها على أن يضعه في منديلها خشية سرقة فتسلمه اياه فيتظاهر بإيداعه في المنديل ، وبعد أن ينصرف تبين أنه قد استولى على القرط ووضع مكانه قطعة معدنية لا قيمة لها . فقد ذهب رأي الى اعتبار الواقعة نصبا اذا تكاملت أركانها ولا تعتبر سرقة لأن التسليم يمنع من قيام الاختلاس (٤٣) ونحن نرى أن هذه الواقعة تعد اختلاسا مكونا للركن المادي في جريمة السرقة ، لأن تسليم المال لم يقصد به مجرد تمكين اليد العارضة بغرض ايداع القرط داخل المنديل وهو لا يزال تحت رقابة واشراف مالكة ، فلم يقصد بالتسليم لا نقل الملكية ولا

(٤١) نقض ١٩٢٨/١/١٧ قضاء النقض ق ٦٠٣ .

(٤٢) نقض ١٩٥٦/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٧ ق ٣٦٣ .

(٤٢ مكرر) نقض ١٩٦٥/٥/٤ أحكام النقض س ١٦ ق ٨٧ .

(٤٣) جارسون م ٣٧٩ بند ١٤٧ ، روسليه ص ٤١٤ .

الحيازة المؤقتة (٤٤) *

تطبيقات عملية

رغم تحديد معنى الاختلاس الذي يتوافر به الركن المادي في جريمة السرقة وربطه بنظرية الحيازة المعروفة في القانون المدني على الوجه سالف الذكر ، فهناك بعض صور تدعو للتريث قليلا لمعرفة مدى انطباق النظرية آنفة البيان عليها وفق ما سنرى *

(١) المنقولات الزوجية

يشارك الزوجان في معيشة واحدة وقد توجد نتيجة لهذا بعض الأموال التي تخص أحدهما بين يدي الآخر ، فإن تصرف فيها بوصفه مالكا لها هل يعد فعله جريمة أم لا ، وإن اعتبر كذلك فما هو التكييف القانوني للجرم الذي يسند إليه ؟

إن الإجابة على هذا السؤال تقتضي تعرف بصفة يد الزوج على مال الآخر ، فهل تعد يد كل من الزوجين على مال زوجه مجرد يد عارضة وحيازته مادية ومن ثم يكون اختلاسه مكونا لجريمة السرقة ، أم أن وجود المال في يد أحد الزوجين يعتبر على وجه الأمانة الذي تتوفر باغتياله جريمة خيانة الأمانة؟ والفرض محل البحث في هذه الصورة أن المال الذي بين يدي أحد الزوجين وتصرف فيه هو ملك الزوج الآخر * والمرجع في إثبات هذه الملكية هو حكم القانون ، فمثلا من المسلم به شرعا وعرفا أن منقولات مسكن الزوجية تعتبر ملكا للزوجة حتى يقوم الدليل على العكس *

إن اغتيال منقولات الزوجية لا يعدو - في رأينا - فرضا من ثلاثة يختلف التكييف القانوني في كل منهما *

إذا كان المال ملكا خالصا لأحد الزوجين وقد سلمه الى زوجه بموجب ونجه من أوجه الأمانة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، ففي هذه الحالة يمنع التسليم من قيام الاختلاس المكون للركن المادي في

(٤٤) وقد اعتبرت محكمة النقض في حكم قديم لها الواقعة سرقة ، في قضية تخلص في أن مشتريا قدم في الظلام ورقة فرنسية غير صالحة للاستعمال للبائع وأوممه أنها ورقة مصرية من فئة الخمسين قرشا وأخذ منه الفرق بعد خصم قيمة ما اشتراه (نقض ١١/٥/١٩١٨ المجموعة الرسمية س ٢٠ ص ١) *

جريمة السرقة ، لأن به ينتفى الاستيلاء على الحيازة بغير رضا المالك ولكن يتكون به ركن الاختلاس في جريمة خيانة الأمانة ويسأل الزوج متسلم المال عن فعله على هذا الاساس ، فالزوجة التي تسلم زوجها مصوغاتها لحفظها في خزانته ، والزوج الذي يعهد الى زوجته حفظ مستنداته لديها ، يعد كل منهما مرتكبا لجريمة خيانة الأمانة ان غير نيته في وضع يده على المال واعتبره ملكا له وجعل حيازته للمال حيازة كاملة بعد أن كانت حيازته ناقصة بموجب عقد الوديعة .

واذا كان المال ملكا لاحد الزوجين واحتفظ به في حيازته هو واستولى عليه زوجه بغير رضا منه أى من الزوج عد فعله سرقة . فالزوجة التي تحفظ مصوغاتها في دولاب لها والزوج الذي يحفظ ماله في درج بمكتبه ، كل منهما يعد سارقا ان اختلس مال الآخر لأنه بفعله هذا قد استولى على حيازة المال كاملة . وليس للزوج في هذه الصورة حيازة كاملة أو ناقصة أو حتى مجرد تمكين اليد العارضة واستيلائه على المال هو اخراج له من حيازة مالكة .

وقد يكون المال ملكا لأحد الزوجين ويستعمله زوجه في مسكن الزوجية ، كالمنفذات والمفروشات فهي تعتبر ملكا للزوجة ، وكأدوات المطبخ التي تعتبر عرفا في ملك الزوج . فان استولى أحدهما على حيازة المال كاملة بغير رضا من الآخر المالك له ، هل يعد فعله سرقة على أساس أن حيازته للمال كانت لمجرد تمكين اليد العارضة ، أو أن التسليم كان على وجه عارية الاستعمال أو الوديعة أى حيازته ناقصة فيعتبر الاختلاس مكونا لاحد أركان جريمة خيانة الأمانة ؟ ذهب رأى الى القول بأن يد كل من الزوجين على مال الآخر هي يد أمانة بموجب عقد وديعة ، ويعد اختلاس المال مكونا لأحد أركان جريمة خيانة الأمانة (٤٥) ونحن نرى أن التمعن في هذه الصورة يجعلنا نقول ان حيازة المنقولات وما اليها ما زالت باقية كاملة للزوج المالك ، وأن استفادة الزوج الآخر منها انما تتم بمجرد تمكين اليد العارضة . فالمال لم يخرج من حوزة مالكة وهو في المسكن تحت اشرافه ، أى أن فعل الاستيلاء من جانب الزوج يعد مكونا لركن الاختلاس في جريمة السرقة . ولهذا فان نرى أن ما درج عليه العرف من تحرير قائمة بالمنقولات الزوجية وتوقيع الزوج عليها بأنه قد تسلمها على وجه الأمانة ، لا يجعل من القائمة عقد وديعة ، لأن الحيازة الناقصة بناء على عقد الوديعة تفيد تخلي المالك عن الركن المادي للحيازة دون

(٤٥) محمود مصطفى ص ٣٦٤ ، رؤوف ص ٢٥٤ .

الركن المعنوى كما سلف البيان ، وفى الصورة الماثلة لم تتخل الزوجة عن
الركن المادى للحيازة فالمال لا يزال بين يديها وتستعمله مع زوجها .

(٢). المعيشة المشتركة

قد يشترك أكثر من شخص فى معيشة واحدة فى مكان واحد ويقتضيهم
الحال الى اقتناء مال يساهم كل منهم بنصيب فى ملكيته ويعهد لاستعمالهم
جميعا فى المسكن ، فان تصرف أحدهم فى ذلك المال فهل يوصف الفعل من
جانبه بأنه سرقة أم خيانة أمانة ؟ فى هذه الصورة نرى أن حيازة كل فرد
بالنسبة لما يخص الآخر فى المال المشترك هى حيازة مادية لمجرد تمكين اليد
العارضة - شأنها شأن المنقولات الزوجية - ومن ثم يكون الاختلاس الواقع
عليها مكونا للركن المادى فى جريمة السرقة . ولا يعتبر الفعل خيانة أمانة
إذا لم يقصد أحد المشاركين فى المال التخل عن الركن المادى فى الحيازة ونقله
الى شريكه .

بيد أن الأمر يختلف لو ترك الشريك المال جميعه لمشاركة مدة طالت
أم قصرت للانتفاع به بمفرده ، فهو عندئذ يكون قد فقد الاشراف على المال
الذى هو شرط الحيازة المادية المجردة ، ويعتبر تسليمه للمال قد تم على وجه
الامانة لان الشريك قد تخل عن الركن المادى فى الحيازة . ويكون فعل الاختلاس
فى هذه الصورة مكونا للركن المادى فى جريمة خيانة الأمانة فالشريك الذى
يترك أدوات المنزل المملوكة لشريكه فى فترة يتغيب فيها لسفر مثلا ، يعد تركه
للمال قد تم على وجه الامانة بموجب عقد عارية الاستعمال (٤٦) .

ويحصل عملا أن يستضيف شخص آخر فيغافله الأخير ويختلس بعض
ماله الذى كان معدا لاستخدامه ويفر هاربا ، وهذا الفعل من جانب الضيف
يعتبر سرقة لان تسليم المال له لم يكن إلا لمجرد تمكين اليد العارضة ولم
يقصد به نقل حيازة المال كاملة أو ناقصة (٤٧) .

(٣). الخدم والعمال

يقتضى تنفيذ عقد العمل أحيانا تسليم بعض أموال رب العمل للمستخدم
يستعين بها على أداء العمل الذى عهد اليه القيام به ، فالخادم فى المنزل

توضع تحت يده بعض الأدوات التي يستخدمها في أداء الأعمال المنزلية ، والطباخ يستعين بأدوات الطبخ على اعداد الطعام ، والعامل في المتجر قد يعهد اليه نقل بعض البضائع لتسليمها الى العملاء . فاذا اختلس أحد هؤلاء المال المسلم اليه هل يعتبر فعله سرقة تأسيسا على أن يده على المال هي لمجرد الحيازة المادية المجردة ، أم هي يد أمين بموجب وجه من وجوه الأمانة ويعتبر اختلاسه للمال مكونا للركن المادى فى جريمة خيانة الأمانة . ان الغرض من تسليم المال فى أية صورة من الصور السالفة وأشباهاها هو لمجرد تمكين واضع اليد من أداء العمل الذى نيط به ، فلم يقصد بالتسليم نقل الحيازة الكاملة أو المؤقتة اليه ، فالحيازة بركنيها المادى والمعنوى لا تزال باقية للمالك . ومن ثم فان الاختلاس فى تلك الحالة يجعل الواقعة منطوية تحت وصف السرقة لا خيانة الأمانة (٤٨) .

ويشترط أن يكون الاشراف والرقابة للمسلم نفسه أى لصاحب المال ، بيد أن هذا لا يعنى أن يكون مشاهدا لماله دائما وواقعا تحت بصره ، فالطباخ يباشر عمله فى المطبخ ، والعامل فى المتجر يقوم بنقل البضائع الى العملاء ، وأيهما يعد قائما بعمله تحت اشراف مخدومه (٤٩) . ولكن اذا عهد الى العامل أو الخادم بأمر غير داخل فى نطاق عمله فلا يعد اختلاسه للمال سرقة ، فالطباخ الذى يعهد اليه صاحب المنزل صرف ورقة مالية فيختلسها لنفسه لا يعد سارقا ، لأن تسليم المال فى هذه الحالة قد نقل الحيازة المؤقتة الى الطباخ بوصفه وكيلا عن مخدومه لاستعمالها فى أمر معين لمنفعته وقد تخلى المالك عن مظهرها المادى دون المعنوى ولم يقصد بها مجرد الحيازة العارضة (٥٠) .

(٤) الحرز المغلق

إذا قام شخص بتسليم حرز مغلق الى آخر بداخله بعض المال فانه قد يسلمه أيضا مفتاح الحرز أو قد يحتفظ به لنفسه وفى أى الصورتين قد يختلس المسلم اليه بعض مال الحرز أو الحرز بأكمله ، فبما هو الوصف القانونى لمثل هذا الفعل ، هل يعتبر اختلاسا مكونا للركن المادى فى جريمة

(٤٨) جارسون م ٣٧٩ بند ١٩٨ .

(٤٩) اذا كانت الحيازة لم تنقل بالتسليم بل بقيت على ذمة صاحب الشيء ، كما هي الحال فى التسليم الحاصل الى الخادم أو العامل ، وكان الغرض من التسليم مجرد القيام بعمل مادى ، مما يدخل فى نطاق عمل المستلم باعتباره خادما أو عاملا كتنظيف الشيء أو نقله من مكان الى آخر ، فان الاختلاس الذى يقع من الخادم أو العامل فى الشيء المسلم اليه يعد سرقة لا تبديدا (نقض ١٩٣١/١١/٢١ قضاء النقض ق ٦١٠ ، ١٩٧٤/٢/١١ س ٢٥ ق ٣٠) .

(٥٠) جارسون م ٣٧٩ بند ١٩٥ ، أحمد أمين ص ٦١٥ .

السرقه أم هو اختلاس يكون الركن المادى فى جريمة خيانة الأمانة ؟ ان سلم المفتاح مع الحرز تجب التفرقة بين حالة من ثلاث تكشف عن توافر احداها وقائع الدعوى . حالة ما اذا كان التسليم لنقل الحيازة كاملة بركنيها المادى والمعنوى فلا يعتبر الفعل مكونا لجريمة (٥١) . وصورة ما اذا كان الغرض من التسليم نقل حيازة الحرز مؤقتا الى المستلم فيكون الاختلاس ركنا فى جريمة خيانة الأمانة . وأخيرا ان كانت الغاية من التسليم هى مجرد تمكين اليد العارضة عد استيلاء المستلم على المال مكونا لركن الاختلاس فى جريمة السرقه (٥٢) . ويستوى فى الحالات السالفة جميعا أن يقع الاستيلاء على المال جميعه أو على جزء منه . فالمالك الذى يسلم مفتاح مخزنه للمشتري منه لنقل لغلل فيه باعها اياه لا يكون استيلاء المشتري عليها موفرا لركن الاختلاس ، حتى ولو كان التسليم معلقا على أداء الثمن ولم يقم به ، لأن الغرض من تسليم لغلل هو نقل الملكية كاملة ، ويعد تسليم المفتاح قرينة على تنازل البائع عن الشرط الموقوف فهو تمكين للمشتري من الحيازة والانتفاع وفقا لنص المادة ١/٤٣٥ من القانون المدنى . واذا سلم مالك لمسكن مفتاحه لمستأجر للانتفاع بالشقة المؤجرة ومفروشاتها اعتبر هذا التسليم ناقلا للحيازة الناقضة ، واختلاس المنقولات التى بالشقة يكون الركن المادى فى جريمة خيانة الأمانة أما لو كان تسليم المفتاح بقصد مشاهدة مفروشات المسكن فاختلس بعضها فان فعله يعتبر مكونا للركن المادى فى جريمة السرقه ، اذ لم يقصد بالتسليم الا مجرد تمكين اليد العارضة .

وأما اذا سلم الحائز الحرز المغلق لآخر واحتفظ بمفتاحه فاختلسه هذا الأخير ، سواء وقع الاختلاس على الحرز كله أو بعض محتوياته بعد كسره ، عد الفعل خيانة أمانة متى توافرت باقى أركانها . فالمسلم لم يقصد نقل الحيازة الكاملة للمال والا لما احتفظ بالمفتاح معه ، ولا يتصور فى هذه الحالة أنه قصد بالتسليم مجرد تمكين اليد العارضة بعد أن خرج المال من رقابة حائزه واشرافه وهما شرطا اليد العارضة ، بل ان الغرض من التسليم هو نقل

(٥١) كانت المادة ٢٧٢ من القانون المدنى القديم تنص على أن « تسليم المنقولات يكون بالناولة من يد الى يد أو بتسليم مفاتيح المخازن الموضوعة فيها تلك المنقولات » . ونصت المادة ١/٤٣٥ من القانون المدنى الراهن على أن « يكون التسليم بوضع المبيع تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به دون عائق ولو لم يستول عليه استيلاء ماديا ما دام البائع قد أعلمه بذلك » . ويحصل هذا التسليم على النحو الذى يتفق مع طبيعة المبيع المبيع به .

الحيازة الناقصة أى أنه فى حقيقته وديعة (٥٢) .

وقد قضى بأن تسليم الظرف المغلق أو الحقيبة المقفلة - بموجب عقد من عقود الائتمان - لا يدل بذاته على أن المستلم قد أؤتمن على المظروف أو على ما بداخل الحقيبة من أمتعة ، كما أؤتمن على ذات الظرف أو الحقيبة لأن تغليف الظرف وما يقتضيه من حظر فتحه على المستلم أو اقفال الحقيبة مع الاحتفاظ بمفتاحها قد يستفاد منه أن صاحبها اذ حال ماديا بين يد المستلم وبين ما فيهما لم يشأ أن يأتمنه على ما بداخلها ، واذن فاختلاس المظروف بعد فسخ الظرف لهذا الغرض ثم إعادة تغليفه يصح اعتباره سرقة ، اذ رأت المحكمة من وقائع الدعوى أن المتهم لم يؤتمن على المظروف وأن صاحبه انما احتفظ لنفسه بحيازته ولم يشأ بتغليفه الظرف أن يمكنه من هذه الحيازة (٥٤) . فمحكمة النقض فى هذه الواقعة قد أقرت محكمة الموضوع فى تكييفها للواقعة على أنها سرقة استنادا على أنه قد ثبت للأخيرة من وقائع الدعوى أن المتهم لم يؤتمن على المظروف ، فهى لم تضع قاعدة عامة وانما ردت حكمها الى الوقائع التى أثبتتها قاضى الموضوع ، ومن ثم لا يصح الاستناد الى ذلك الحكم باعتباره مقررا لمبدأ عام .

(٥) المصارفة

يقصد بالمصارفة مبادلة نقد بنقد ، وقد يكون التبادل خالصا أو يكون من المتفق عليه خصم مبلغ من المال لأى سبب ، كاستئجار ثمن بضاعة مشتراه فاذا سلم شخص لآخر ورقة مالية لصرفها فأخذها وامتنع عن تسليم مقابلها ، أو اذا سلم شخص مبلغا من المال مصروفا ولم يدفع لمن سلمه مقابله ورقة كبيرة ، فما هو التكييف القانونى لهذا الفعل ؟ ظاهر أن التسليم فى كل من الحالتين قصد به نقل حيازة المال كاملة أى نقل الملكية ، والنتيجة الطبيعية هى أن مثل هذا التسليم مانع من قيام الاختلاس . ولقد قضى بأنه اذا توجه

(٥٢) جارسون م ٣٧٩ بند ١٠٢ وما بعده .

(٥٣) القللى ص ٣٢ . وعكس هذا محمود مصطفى ص ٣٦٤ ، رؤوف ص ٢٥٤ ، جارسون

م ٣٧٩ بند ١١٤ و ١١٥ ويرى أن الواقعة سرقة اذ لم تنتقل الحيازة الكاملة أو الناقصة لما بداخل الخزانة الى مستلمه ، فان اختلس الحقيبة كلها كانت الواقعة خيانة أمانة . وراجع جاريو ج ٦ بند ٢٦٢٧ .

(٥٤) نقض ١٩٤٠/١٠/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٢٩ .

شخص الى آخر فى دكان يشتغل به وأعطاه ورقة مالية بخمسة جنيهاً ليصرفها له ، فخرج ثم عاد وأخبره أنه بحث عن نقود يستبدلها بالورقة فلم يوفق ورد له ورقة بجنيه واحد على اعتبار أنها هى الورقة التى سلمت اليه ، فليس فى هذه الواقعة معنى الاختلاس الذى اراده القانون فى جريمة السرقة لأن المستلم لم يأخذ الورقة ذات الخمسة جنيهاً فى غفلة من المسلم ويدون علمه أو رضاه ، كما أن تسليم الورقة لم يكن تسليمًا اضطراريًا جرت اليه ضرورة المعاملة (٥٥) .

على أن الحاجة العملية لا تتفق وهذه النتيجة وتوجب ضرورة العقاب على مثل تلك الأفعال . وقد دعت الفقه والقضاء الى اعتبار أن التسليم فيها غير بات ، وإنما معلق على شرط موقف ضمنى هو تسليم المقابل فتسليم المال صحيحاً أو مصروفاً يعتبر أنه قصد به مجرد تمكين اليد العارضة الى أن يتم تسليم المقابل ، وعنده فقط تنتقل الحيازة الكاملة أى الملكية ، فالاختلاس إذن فى حالة المصارفة يجعل الفعل منطوياً تحت وصف السرقة (٥٦) .

وقد قضى بأنه إذا طلب المتهم باقى قطعة من النقود (ريال) فسلمه المجنى عليه هذا الباقي ليأخذ منه الريال وبذا يستوفى دينه منه ، فهذا التسليم مقيد بشرط واجب تنفيذه فى نفس الوقت وهو تسليم الريال للمجنى عليه ، فإذا انصرف المتهم خفية بالنقود التى تسلمها فقد أحل بالشرط وبذا ينعدم الرضاء بالتسليم وتكون جريمة السرقة متوافرة الأركان (٥٧) .

فإن دلت وقائع الدعوى على أن التسليم قصد به من الأول نقل الملكية الكاملة دون تعليق على شرط تسليم المقابل فإن الفعل لا يعد اختلاساً . ولذا قضى بأن تصرف المتهم فى المال المقدم من المجنى عليه بناء على عقد مصارفة دون تسلمه للورقة محل الصرف إذا كان برضاء المجنى عليه فقد يستفاد منه أن

(٥٥) نقض ١٩٣٢/١١/٢١ قضاء النقض ق ٥٩٢ .

(٥٦) القلى ص ٣٦ .

(٥٧) نقض ١٩٣٢/١/٤ قضاء النقض ق ٦٠٦ ومع ذلك راجع نقض ١٩٣٢/١١/٢١

السابقة الاشارة اليه ، وجاء به أنه إذا كان المسلم أعطى الورقة للمستلم ليعرفها له ، وتركه يخرج ليجت من أوراق أو نقود صغيرة لبادلها بها ، فظاهر المفهوم من هذا أن المسلم ائتمن المستلم على الورقة ليجت له فى الخارج عن مقابلها نقداً صغيراً ، على شرط رد هذا المقابل أو إعادة الورقة بذاتها اليه ، فهذا المعنى تتحقق به جريمة خيانة الأمانة إذا لم يتم المتهم بأحد الأمرين ، ذلك على اعتبار أنه اختلس مالا سلم اليه بصفته وكيلًا مجاناً بقصد استعماله فى أمر معين لمنفعة المالك .

المجنى عليه قد تغلى عن حيازة المال ، واذا ترك المجنى عليه الفاعل يتصرف في المال بعيدا عن رقابته فانه في أى الصورتين لا تعد الواقعة سرقة (٥٨) ، واذا كانت الواقعة على الصورة التى أثبتتها القرار المطعون فيه أن المجنى عليه سلم مبلغ الخمسة جنيهات للمتهم لاستعماله فى أمر لمصلحته اذ كلفه باحضار مقابله ورقة صحيحة من مكان بعيد ، فذهب ولم يعد فاقتلس هذا المبلغ لنفسه فان هذه الواقعة تكون خيانة امانة (٥٩) . ويذهب رأى الى القول بأن عقد المصارفة لا يعتبر من العقود الرضائية التى تتم بمجرد توافق الارادتين حتى نحتاج الى القول بتعليق تنفيذه على شرط موقف توصلا الى اعتبار الفعل سرقة عند عدم دفع المقابل ، ولكنه عقدا عينى لا يتم الا بالتسليم الذى يقع من الطرفين ، وأما ما يقع قبل التسليم من الناحيتين فليس الا مقدمات قصد بها أن يتأكد كل من الطرفين من أن عرض الطرف الآخر له يوافق رغبته ومقصوده (٦٠) .

(٦) البيع بالنقد

ينعقد البيع بالايجاب والقبول بين طرفى العقد ، فاذا ما عرض البائع على المشتري سلعة بثمن معين وقبل الأخير شراءها فقد انعقد العقد قبل تسليم المال ، فان غافل المشتري البائع بعد هذا وهرب بالسلعة فانا نجد أن أعمال القانون ينتهى الى أن هذا الفعل لا جريمة فيه فلا يعد سرقة ، وأما حقوق البائع فهى حقوق مدنية صرفه . ولكن هذه النتيجة لا تتفق والحياة العملية شأنها شأن المصارفة ، ولذا قيل أن عقد البيع يعتبر معلقا على شرط موقف هو أداء المشتري لثمن المبيع وقبل هذا لا تنتقل الملكية وتبقى على ذمة البائع وتكون يد المشتري على المبيع يدا عارضة ، ومن ثم فاقتلاسه للمال يعتبر بغير رضا من البائع ويكون مكونا للركن المادى فى جريمة السرقة (٦١) .

وقد ذهب رأى الى أن حل هذه المسألة يرجع فيه الى نية المتعاقدين ،

(٥٨) نقض ١٩٤٨/١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٩٠ .

(٥٩) نقض ١٩٦٠/١٠/٢٤ أحكام النقض س ١١ ق ١٣٣ .

(٦٠) الشاوى ص ٤٥ .

(٦١) القلى ص ٣٤ . المنصورة الجزئية ١٩٢٦/٣/١٦ المحاماة س ٧ ق ١٧٠ . جارسوز . ٦٣١ - ١ - ٦٦٧١ ، ٦٨٧١/٦/٦٨٧١ ، ٦٨٧١/٦/٦٨٧١ .

فاذا. بان أن تسليم المال قد أريد به نقل الحيازة الكاملة فان الاستيلاء عليه لا يعد جريمة ، وأما اذا ظهر من الوقائع أن التسليم كان فى مرحلة الفرجة أو المفاوضة أو العرض فانه يكون الغرض منه مجرد تمكين اليد العارضة (٦٢) .

ومما يثور فيما نحن بصدده حالة ما اذا دخل شخص مطعما وتناول وجبة ثم انصرف دون أن يؤدي ثمن ما أكله ، فانه اعمالا للقاعدة آتفة البيان يعد فعله سرقة لأن رضاء صاحب المطعم بتسليم الطعام يفترض أنه معلق على شرط موقف هو دفع الثمن (٦٣) . وقد ارتأى المشرع الفرنسى ازاء كثرة تلك الأفعال أن يضع لها حدا وقرر العقاب عليها فى عام ١٨٧٣ وجعل من الفعل جريمة خاصة (٦٤) . وفى مصر صدر القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٦ فى الأول من أبريل سنة ١٩٥٦ وأضاف الى قانون العقوبات مادة جديدة برقم ٣٢٤ مكررا ونصت على أنه « يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين كل من تناول طعاما أو شرابا فى محل معد لذلك ولو كان مقيما فيه أو شغل غرفة أو أكثر فى فندق أو نحوه أو استأجر سيارة معدة للإيجار مع علمه أنه يستحيل عليه دفع الثمن أو الأجرة أو امتنع بغير مبرر عن دفع ما استحق من ذلك أو فر دون الوفاء به . »

وقد جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون « تقصر نصوص قانون العقوبات الحالى عن عقاب من تناول طعاما أو شرابا فى محل معد لذلك وهو يعلم أنه يستحيل عليه دفع الثمن - كما تقصر عن عقاب من يشغل غرفة فى فندق أو نحوه أو يستأجر سيارة وهو يعلم أنه يستحيل عليه دفع الأجرة - الا اذا كان قد توصل الى الاستيلاء على الطعام أو الشراب أو الإقامة بالفندق باستعمال احدى الطرق الاحتياطية الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٣٦ ع والتي لا تتوافر فى غالبية الأحوال . ولما كان أصحاب الفنادق ومحال الطعام والشراب وأصحاب السيارات لا تسمح لهم طبيعة أعمالهم بأن يطالبوا عملاءهم مقدما بالثمن أو الأجرة ، ولولا الثقة منهم فى العملاء لما قدموا لهم شيئا ما أو خدمة ما قبل أداء الثمن أو مقابل الخدمة لذلك كان لابد من تدخل المشرع

(٦٢) الشاوى ص ٤٧ .

(٦٣) عكس هذا أحمد أمين ص ٦٢٢ .

(٦٤) راجع المادة ٤٠١ ع ٠ ف المعدلة فى ١٩٣٧/١/٢٨ .

لحمايتهم لما يترتب على فعل أولئك العملاء من أضرار فضلا عن مخافاته لمبادئ الأخلاق والسلوك .

ويلاحظ أن القانون قد ضمن ذلك النص اختلاس المنفعة عند شغل حجرة في فندق أو نحوه أو استئجار سيارة ، وهي حالة بخلاف فيها المبدأ الذي أخذ به في عدم اعتبار اختلاس المنفعة جريمة . وهو من ناحية أخرى قد جعل عقوبة هذه الجريمة أخف من عقوبة جريمة السرقة .

ثانيا : موضوع السرقة

الركن الثاني من أركان جريمة السرقة هو موضوعها ، ويشترط فيه أن يكون مالا منقولا مملوكا لغير الفاعل . ونتكلم عن كل من هذه الشروط .

٨ - المال

تعريفه - لقد ابتغى المشرع بتقريره العقاب على الجرائم التي ترتب ضد المال عامة وجريمة السرقة خاصة حماية ثروة الفرد المنقولة من الاعتداء عليها ، فالطبيعي أن يكون موضوعها مالا . ولذلك فالإنسان لا يصح أن يكون موضوعا لجريمة سرقة وإنما يصلح محلا لجريمة خطف أو حبس بغير وجه حق (٦٥) . والمال هو كل شيء يمكن تقويمه (٦٦) . ولقد نصت المادة ٨١ من القانون المدني على أن « كل شيء غير خارج عن التعامل بطبيعته أو بحكم القانون يصلح أن يكون محلا للحقوق المالية » والأشياء التي يخرج عن التعامل بطبيعتها هي التي لا يستطيع أحد أن يستأثر بحيازتها ، وأما الخارجة بحكم القانون فهي التي لا يجيز القانون أن تكون محلا للحقوق المالية .

ولا أهمية لقيمة المال في جريمة السرقة ، فان قل أو كثر فلا أثر لذلك على قيام الجريمة أو انتفائها (٦٧) ، وان كانت قيمة المال قد يدخلها القاضي

(٦٥) الموسوعة الجنائية ج ٤ ص ٢٠٦

(٦٦) فتنازع الشيء المسروق لا تأثير لها في قيام جريمة السرقة ما دام هذا الشيء هو في

نظر القانون مالا (نقض ١٩٤١/٥/١٩ قضاء النقض ق ٦٢٣) .

(٦٧) قضى بأنه لا يعد سرقة ولا خيانة أمانة اختلاس تقرير مزفوع من أعضاء اللجان حزب

الى مدير ادارة هذه اللجان متى ثبت أن هذا التقرير ليس بورقة جديده ذات حرمة ولا يمكن اعتبارها متاعا للحزب يحرض عليه ، وإنما هي انشئت لغرض خاص لا ارتباط له بأعضاء الحزب ، وكانت أثر خدعة وأداة الخس البست أثوب ورقة لها شأن (نقض ١٩٣٢/٣/٣١ قضاء النقض ق ٦١٧) .

في اعتباره. عند تقديره للعقوبة . وقد قررت محكمة النقض أن الشيكات - ولو أنها غير موقع عليها - من الأشياء التي يمكن أن تكون محلا للسرفة والاختلاس ، لأنها وإن كانت قليلة القيمة في ذاتها إلا أنها ليست مجردة من كل قيمة (٦٨) . وعدم ذكر قيمة المال المسروق في الحكم لا يجعله قاصر البيان ، لأنها ليست ركنا من أركان الجريمة (٦٩) .

وليس بشرط أن يكون للمال قيمة مادية أي يقوم بمبلغ من النقود ، بل يكفي أن تكون له قيمة أدبية في نظر مائكة . فالخطابات والأوراق الخاصة تعتبر مالا وإن كانت قيمتها بالنسبة لحائزها أدبية فقط (٧٠) .

واعتبار الشيء مالا له قيمة يعتد بها صاحبه مسبالة يقدرها قاضي الموضوع من وقائع الدعوى المطروحة عليه . فإذا كانت للشيء قيمة ولكن قام الدليل على أن صاحبه قد تخلى عنه نهائيا فلا قيام لجريمة السرقة ، كملابس قديمة ولكنها صالحة للاستعمال التي بها صاحبها في الطريق ، على ما سئرى عنه الكلام على الأشياء المفقودة . فإذا كان التخلي عن الشيء مرجعه عدم الاستفادة منه وانعدام نقصان شيء من ذمة صاحبه المالية بذلك التخلي ، فاستطاع شخص أن يستفيد منه بما ينقص ذمة صاحبه المالية بغير رضائه ، عادت للمال قيمته في نظر صاحبه إذ لا يفترض أن إرادته قد انصرفت إلى التخلي عنه وهو على هذه الصورة الجديدة (٧١) .

ولا يغير من صلاحية المال كموضوع للجريمة السرفة أن تكون حيازته غير مشروعة ، لأن هذه الحيازة وإن كونت جريمة خاصة فإنها لا تنفي عن المال صفته وقيمته . فالمواد المخدرة والأسلحة غير المرخصة يعتبر القانون

(٦٨) نقض ١٩٥١/١٢/١٠ أحكام النقض س ٣ ق ١٠٦ ، ١٩٤٤/٢/٢٨ قضاء النقض ق ٦٢٢ وكان موضوع السرقة كورونات كيروسين ، ١٩٣٠/٢/٢٧ ق ٦١٥ . وطوابع الدفعة المستعملة يجوز أن تكون محلا للسرقة (نقض ١٩٦٤/١١/٣٠ أحكام النقض س ١٥ ق ١٤٩) . (٦٩) نقض ١٩٣٥/٥/٦ قضاء النقض ق ٦٢٤ .

(٧٠) جارسون م ٣٧٩ بند ٢٤٦ .

(٧١) . وقد قررت محكمة النقض أن اختلاس إيصال من سلة المهملات بعد أن مزقه صاحبه وإلقاه فيها يعد سرقة إذا كان المتهم قد حاول الانتفاع به بأن قدّمه إلى المحكمة على أنه إيصال صحيح . وطلب خصم قيمته من الدين المطلوب منه . والقول بأن هذا الإيصال أعدم بالتمزيق وأصبح لا قيمة له ينفيه أن المتهم قد وثق إلى محاولة الانتفاع به وهو ممزق (نقض ١٩٢٧/٥/٢٥ قضاء النقض ص ٣٣٥ هامش ١) .

حيازتها جريمة في غير الاحوال المصرح بها قانونا ومع ذلك فهي ذات قيمة مادية وتعتبر مالا يصلح لأن يكون موضوعا لجريمة سرقة (٧٢) ولهذا لا يصلح الاستناد في دفع تهمة سرقة عن متهم الى أن حيازة المجنى عليه للمال غير مشروعة .

٣ - المال المنقول

أضفى المشرع حمايته في جريمة السرقة على المال المنقول فقط ، لأنه هو الذى يصلح لنقل حيازته من شخص لآخر على عكس العقارات ، والمال المنقول في نطاق القانون الجنائي أوسع مدلولاً منه في القانون المدني . فقد نصت المادة ٨٢/١ من القانون المدني على أن « كل شيء مستقر بحيزه ثابت فيه لا يمكن نقله منه دون تلف فهو عقار » وكل ما عدا ذلك من شيء فهو منقول . ولكن الأمر يختلف في نطاق القانون الجنائي وتتسع دائرة المنقول ، فيعد كذلك العقارات بالتخصيص وهي المنقولات التي يضعها صاحبها في عقار يملكه رصدا على خدمة هذا العقار أو استغلاله (م ٨٢/٢ مدني) : كالآلات الزراعية بالنسبة للأرض وكالثوابذ والأبواب بالنسبة للمنازل ، بل إن ذات العقار قد يصبح محلا للسرقة إذا هدم واستولى الفاعل على بعض أجزاء منه .

فالمال المنقول في جريمة السرقة هو كل ما يمكن نقله من مكان الى آخر ، أى المال القابل للنقل (٧٣) ، فإذا لم يكن في المقدور نقل المال فلا يصح أن يكون محلا للسرقة ، فالحقوق والالتزامات لا يجوز أن تكون موضوعا للسرقة لأنها تترتب في الذمة ولكن ان أثبتت في أوراق جاز سرقة المستندات المحررة بها اذ تصبح في هذه الصورة مالا منقولاً له قيمته (٧٤) .

وأما القوى الطبيعية كالصوت والضوء والحرارة والبرودة فقد قيل انها لا تصلح لأن تكون موضوعا لجريمة سرقة لأنها تدخل في حكم الأشياء

(٧٢) وقد قضى بأنه اذا دفع المقاتر الشيء يخسره الى من كسب أصبح ذلك المال ملكا لمن دفع له ولا يجوز لمن خسره أن يسترده ، فإذا استرده بطريق الاكراه عذرت كجريمة السرقة باكراه (نقض ١٩٠٩/٩/١ المجموعة الرسمية س ١١٠ ق ١٤٠ : ٢٩٢٧/٢/٧٠٠ المجموعة الرسمية س ٢٨ ق ٢٨) .

(٧٣) الموسوعة الجنائية ج ٤ ص ٢٠٠ .

(٧٤) نقض ١٩٤٥/٣/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٢٤ .

المعنوية (٧٥) . فمن ينتفع بصوت مذياع آخر أو يستضيء بمصباحه أو يتدفأ بمدفأته الكهربائية أو يحفظ أغذية في ثلاجة له لا يعد سارقا في كل هذه الصور ، لأن الفعل فيها يعتبر سرقة منفعة وسرقة المنفعة لا عقاب عليها بموجب النصوص القانونية الراهنة (٧٦) . ولكننا نرى أنه ينبغي التفرقة بين صورتين ، الأولى إذا كان تحريك القوى الطبيعية للاستفادة منها على الوجه سالف الذكر مرجعه فعل الجاني عد ما وقع منه اختلاسا مكونا للركن المادي في جريمة السرقة ، لأن الفاعل وإن كان قد انتفع بها إلا أنه حتى يتيسر له هذا الانتفاع قد أتى فعلا سابقا هو اختلاس التيار الكهربائي الذي أوصله إلى الاستفادة من تلك القوى (٧٧) . والصورة الأخرى إذا كان المالك هو الذي حرك القوى الطبيعية فاستفاد منها شخص آخر فالأمر لا جريمة فيه ، لأن المالك لم ينقص من ماله شيئا وسيان لديه أن استفاد غيره من تلك القوى أو لم يستفد . واذن فأخذ المنفعة على هذه الصورة لا يعد جريمة .

٣ - ملكية الغير للمال

يشترط أن يكون المال المنقول مملوكا لغير الفاعل . فإن كان مملوكا له فلا جريمة في الفعل حتى ولو اعتقد أن المال في ملكية غيره ، فالعبرة بالحقيقة - وهذه مسألة مردها وقائع الدعوى - لأن المشرع قد هدف إلى حماية ملكية الأفراد من الاعتداء عليها (٧٨) . ويصح أن يكون المال ملكا للحكومة (٧٩) سواء ملكية خاصة أم ملكية عامة كالأشجار والأتربة في الشوارع (٨٠) .

(٧٥) جارسون م ٣٧٩ بند ٢٥٨ ، أحمد أمين ص ٦٢٦ .

(٧٦) القلبي ص ٤٠ ، محمود مصطفى ص ٣٧٢ .

(٧٧) والتيار الكهربائي هو ما تشاؤله كلمة منقول الواردة بالمادة ٣١١ : إذا المنقول طبقا لأحكام القانون باليدني هو كل شيء ذي قيمة مالية يمكن تملكه وحيازته ونقله ، وهذه الخصائص متوافرة في الكهرباء . ولا يشترط في المنقول أن يكون جسما متجيزا قابلا للوزن (نقض ١٩٣١/٤/١٦ قضاء النقض ق ٦١٨ ، ١٩٣٧/٤/٥ قضاء النقض ق ٦١٩) .

(٧٨) جارسون م ٣٧٦ بند ٣١٨ . وقد قضى بأنه إذا ضبط رجال الحفظ سلاحا يحمله بعض الأفراد بدعوى أنه غير مرخص به ، فإن ملكيته لا تنتقل بمجرد هذا الضبط ، ولذلك أن استرده هؤلاء ولو بالقوة فإن فعلهم هذا لا يعد سرقة ولا يجوز عقابهم كسارقين (بجلايات بنى سويف في ١٠/١٢/١٩٢٥ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ٤٢) .

(٧٩) راجع القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الأموال العامة .

(٨٠) نقض ١٩١٣/٥/١٠ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ١٠٢ .

وليس بشرط أن يعرف مالك المال فقد يكون مجهولا (٨١) ، فلا يؤثر في قيام جريمة السرقة عدم الاهتمام إلى معرفة شخص المالك للمسروقات (٨٢) .
فإن خطأ الحكم في اسم المالك لا يؤثر على صحته ما دام الثابت أن المال موضوع الجريمة لم يكن ملكا للمتهم (٨٣) .

وعند بحث وجوب أن يكون المال المختلس مملوكا لغير الفاعل تثور ثلاث صور يختلف الحكم بالنسبة لكل منها على التفصيل الآتي :

أ - إذا كان المال مملوكا لمن استولى عليه فلا سرقة ، حتى ولو كان للغير حقوق على ذلك المال كالدائن المرتهن لمنقولات المدين أو الدائن الحاجز على منقولات المدين . فاختلاس المالك للمال لا يكون جريمة سرقة لانتفاء شرط ملكية الغير للمال . ولذا اعتبرهما المشرع في حكم السرقة بموجب نص المادتين ٣٢٣ و ٣٢٣ مكررة من قانون العقوبات .

ب - إذا كان المال مملوكا للغير وكان لمن اختلسه بعض الحقوق عليه تقوم قبل هذا الأخير جريمة السرقة كالدائن الذي يستولى على مال مرهون في يد مدينه بنية امتلاكه استيفاء لدينه . ولذا قضى بأنه إذا كان المتعاقدان قد وقعا على عقد بيع وأودع العقد مؤقتا لسبب ما لدى أمين ثم استولى عليه البائع بأن خطفه من المودع لديه فانه يعد مرتكبا لجريمة السرقة ، لأن هذا الايداع ليس من شأنه في حد ذاته أن يزيل عن المشتري ما له من حق في ملكية العقد ، واذن فلا يجدى البائع احتجاجه بأن هذا العقد لا يدخل في ملكية المشتري الا بعد قيامه بدفع المبلغ المتفق عليه كما هو شرط الايداع (٨٤) .

ج - إذا كان المال مملوكا على المشاع بين من استولى عليه وغيره تقوم جريمة السرقة قبل الشريك الذي يستولى على المال من شريكه الآخر لأن كل جزئية من جزئيات المال المسروق تعتبر في ملكية كل منهما (٨٥) ، وذلك

(٨١) أحمد أمين ص ٦٣٩ ، جaro ج ٦ بند ٢٣٨٤ ، هيلي ص ٣٩٤ ويقول انه يكفي أن يعرف الشخص أنه لا يستطيع أن يدعى أى حق له على الشيء .

(٨٣) نقض ١٩٤٣/١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٨٤ ، ١٩٦٣/١٠/٨ أحكام النقض س ١٣ ق ١٥٣ .

(٨٤) نقض ١٩٣٩/١١/٦ قضاء النقض ق ٦١٣ ، هيلي ص ٣٩٣ .

(٨٥) نقض ١٩٣٢/٥/٩ المحام ص ١٣ ق ٩ . جارسون م ٢٧٩ بند ٢٧٢ وما بعده .

بصرف النظر عن استنباط الملكية انشائية ميراثا أو شركة (٨٦) • ولكن إذا كان من المستولى على المال هو الشريك الذي يحوزة أصلا ، فلا تقوم قبله جريمة السرقة لانقضاء ركن الاختلاس (٨٧)

ولما كانت ملكية الغير للمال هي أحد أركان جريمة السرقة فإنه يتعين بيانها في الحكم وإقامة الدليل عليها • وقد قضت محكمة النقض بأنه إذا كان الحكم قد أدين المتهم في سرقة بزامل غائبة في البحر قد اكتفى بالقول بأنه ساهم مع آخرين في إخراجها من البحر إلى الشاطئ بالاستيلاء عليها دون أن يتحدث عن ملكيتها ، حتى يمكن معرفة أنها مملوكة لأحد فتتوافر شروط الجريمة فإنه يكون قاصر البيان واجبا نقضه (٨٨)

صور تدعو للبحث

يشور البحث في بعض الصور العملية لتعرف ما إذا كان المال في ملكية أحد فيتوافر الشرط سالف الذكر وتقوم جريمة السرقة بتكامل باقي أركانها ، أم يعتبر المال غير داخل في ملكية أي فرد ومن ثم لا سرقة في الاستيلاء عليه • وتتكلم في هذا الصدد على المال المباح والمتروك والفاقد والكنز المدفون •

(١) المال المباح

المال المباح هو المال الذي لا مالك له ويصح أن يكون ملكا لأول واضح يد عليه • وقد نصت المادة ٨٧٠ من القانون المدني على أن « من وضع يده على منقول لا مالك له بنية تملكه ، يملكه » • ومن المال المباح الطيور في الهواء والأسماك في البحار ، فهي ليست في ملكية أحد ولكنها تصبح ملكا لمن يصيدها ويضع اليد عليها • فإن خرجت عن حيازته بعد هذا وعادت إلى حالتها الطبيعية أصبحت مالا مباحا وصحت لأن تكون ملكا لمن يضع اليد عليها ، فإن عاد الطير إلى الجو أو الأسماك إلى البحار رجعت لها

(٨٦) نقض ١٩٠٤/٧/٢١ المجموعة الرسمية س ٦ ص ٣ •

(٨٧) المجموعة الجنائية ج ٤ ص ١٦٦ •

(٨٨) نقض ١٩٤٧/١٠/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٨٦ •

صفة الإباحة (٨٩) * ويعتبر الماء في الأنهار والشرع من الأموال المباحة فإذا رفع منها بغضها دخل في الملكية الخاصة ، وعلى ذلك فالماء الذي تقوم بإيصاله إدارة المياه مثلا للمستهلكين يعتبر مملوكا لها فمن يخلطه بغير رضا منها يعتبر سارقا (٩٠) *

وقد تعطى الحكومة لبعض الأفراد امتيازاً لصيد الأسماك أو الطيور في منطقة معينة ، فهل تصبح جميع الأسماك أو الطيور في المنطقة الممنوح عنها الامتياز ملكاً لأولئك الأفراد بمقتضى الامتياز وتبعاً يكون الصيد فيها محرماً ومن يأتيه بعد مرتكباً لجريمة السرقة ؟ ان منح الامتياز لصيد الأسماك أو الطيور لا يرفع الإباحة عن المال إنما هو تنظيم لكيفية الاستيلاء عليه دون تغيير في صفته . ولذا فإن الصيد في المناطق الممنوح عنها الامتياز لا يعد سرقة ، وإن صح أن يكون محلاً لمسئولية مدنية للتعويض عن كسب فات الشخص الممنوح له حق الامتياز (٩١) *

وتعتبر رمال وأحجار الصحراوات مالا مباحا يصبح تملكها لمن يضع يده عليها ، بيد أنه ان اختصت الحكومة بعضه بمظاهر وضع اليد عليها فانهما تصبح مالا عاما تملكه الحكومة ويكون اختلاسها مكوناً لجريمة السرقة . ولا يمنع من قيام الجريمة اعتبار الفعل مكوناً لجريمة أخرى تنطوي تحت نص آخر وهو الشأن في المحاجر والمناجم . وقد استقر القضاء عندنا على ذلك ، فقررت محكمة النقض أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ الخاص بالآثار فضلاً عن أن له نطاقاً خاصاً به لا يصح أن يعطل أحكام القانون العام ، وأنه متى توافرت عناصر جريمة السرقة من محجر من المحاجر المملوكة للحكومة فانه لا يؤثر على قيام هذه الجريمة كون المحجر كله أو بعضه داخلاً في منطقة الآثار التي

(٨٩) جارسون م ٣٧٩ بند ٤٠٠ وما بعده . ويعتد سارقاً من اختلاس أسماكاً من شباك غيره حتى ولو كانت الشباك ملقاة في مياه بحيرة معتبرة من الأملاك العامة (كفر الشيخ الجزئية ١٩١٩/٢/٢٦ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ٤٩) وإذا دفع المتهم بأن المال المشتد إليه سرقته من الأموال المباحة وجب على المحكمة الرد على هذا الدفاع والا كان حكمها قاصراً مستوجباً للنقض (نقض ١٩٤٥/٢/٥ قضاء النقض ق ٦٣١) *

(٩٠) كما إذا ركب ماسورة قبل العداد . استئناف مصر ١٨٩٤/٨/٢٨ القضاء س ٢ ص ٣٤١ . *

(٩١) نقض ١٨٩٧/١/١٦ القضاء س ٤ ص ١٣٣ . *

وضع حمايتها ذلك القانون بل يحق اتعاقب عليها بقانون العقوبات (٩٢) . كما قضت بأن أحجار الجبل من غير المناطق المخصصة للمهاجر تعتبر من الأموال المباحة وأن ملكية الحكومة لها هي من قبيل الملكية السياسية العليا لا الملكية المدنية التي يعد اختلاسها سرقة . ولا عقاب على أخذ هذه الأحجار إلا إذا ثبت أن الحكومة وضعت يدها عليها وضعا صحيحا يخرجها عن أن تكون مباحة إلى أن تكون داخلة في ملكها الحر المخصص للمنفعة العامة (٩٣) .

(٢) المال المتروك

المال المتروك هو الذي يتخلى صاحبه عنه متنازلا عن ملكيته ، كالملابس القديمة والأمتعة البالية وبقايا الطعام وقاذورات المنازل (٩٤) وروث الحيوانات وهو حينئذ يلحق في الحكم بالمال المباح ويصبح ملكا لمن يضع اليد عليه لأنه غير مملوك لأحد وقت أخذه .

وتعرف ما إذا كان المال متروكا من عدمه مسألة مردها وقائع الدعوى . فإذا كان المال ذا قيمة كبيرة نهض هذا دليلا على أنه غير متروك ، على أن بعض المال قد تكون له قيمة ومع ذلك يتركه صاحبه كملابس قديمة صالحة للاستعمال . وقد نصت المادة ١/٨٧١ من القانون المدني على أن « يصبح المنقول لا مالك له إذا تخلى عنه مائكه بقصد النزول عن ملكيته » . وقد قضى بأنه إذا تراهن شخصان بسبب نزاع بينهما على القاء نقود في البحر وفعلا ألقى كل منهما ورقة بعشرة جنيهاً ، فانه يكون قد تنازل بمحض اختياره عن

(٩٢) نقض ١٩٤٨/٦/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٢٤ ، واستخراج الرمال بغير ترخيص من مهاجر في أرض مملوكة للمتهم لا يعد سرقة (نقض ١٩٥٤/١/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٨٢) .

(٩٣) نقض ١٩٣٢/٣/١٤ قضاء النقض ق ٦٣١ . وقد قضى بأن الزبرجد الموجود في باطن الجزيرة المسماة بجزيرة الزبرجد لا يمكن اعتباره مالا مباحا لأن الجزيرة ملك للحكومة ، فما يوجد في بطنها من الكنوز يكون ملكا لها بالتبع ، والعقد الصادر من الحكومة للخاصة يدل على ميلها إلى المحافظة على كنوز الجزيرة ، إذ هي اشترطت أن ما يستخرجها الخاصة يكون ملكا لها . وهذه كلها أحوال تثبت أن الزبرجد المسروق له مالك معروف هو الحكومة وانها لم تهمل مطلقا في ترك حقها لكل طارق للجزيرة (نقض ١٩٠٤/٩/٢٢ الاستقلال س ٤ ص ١٥) .

(٩٤) تعتبر القمامة مالا متروكا ولو كان هناك حق لشخص معين في جمعها والانتفاع بها ، إذ أنها لا تدخل في حيازته إلا بالاستيلاء عليها فعلا (أسيوط ١٩٢٥/٥/٥ المحاماة س ٥ ق ٥٦٤) ، هيل س ٣٩٤ .

ملكيتها وتعتبر ملكاً لأول واضح يد عليها فاذا التقطها شخص آخر ولم يرددها لصاحبها الأصلي فلا يعد سارقاً (٩٥) . والشئ المتروك هو الذي يستغنى عنه صاحبه باستقاط حيازته وبنية انتهاء ما كان له من ملكية عليه ، فيغدو بذلك ولا مانك له ، والعبرة في ذلك بواقع الأمر من جهة المتخلى ، وليس بما يدور في خلد الجاني ، وهذا الواقع يدخل استقصاء حقيقته في سلطة قاضي الموضوع ، ولا يكفي لأعتبار الشئ متروكاً أن يسكت المالك عن المطالبة به أو يقعد عن السعي لاسترداده ، بل لابد أن يكون تخليه واضحاً من عمل إيجابى يقوم به مقرونًا بقصد النزول عنه (٩٦) .

ويثور التساؤل عن الاستيلاء على مصوغات وأكفان الموتى ، هل يعتبر مبالاً متروكاً ومن ثم لا جريمة في الأمر أم أن لها مالكا والاستيلاء عليها يعتبر سرقة ؟ الاستيلاء على الجثة ذاتها لا عقاب عليه باعتبار سرقة ، وإنما قد ينطوي الفعل تحت وصف آخر كإخفاء جثة القتل المنصوص عليها في المادة ٢٣٩ من قانون العقوبات ، أو انتهاك جريمة القبور المنطوية تحت نص المادة ١٦٠ منه (٩٧) . ولكن اذا وضعت بعض أجزاء الجثة في متحف أو معهد علمى للدراسة ، فانه يصبح مملوكاً للجهة الحائزة لها ويصح أن تكون موضوعاً لجريمة السرقة (٩٨) .

وأما الاستيلاء على الأكفان والمصوغات كالأسنان الذهبية والخواتم ، فنحن نرى أنها وان كانت تعد أموالاً يمكن تقويمها إلا أن ورثة المتوفى قد تخلوا عن ملكيتها وانصرفت نيتهم يقيناً الى تركها فأصبحت مالا متروكاً (٩٩) ، فالأكفان سوف تتلف ولن يفكر الورثة فى الحصول على ما بالجثة من مصوغات ، ولا يعترض بأن لهذه الأموال قيمة فلا تعتبر متروكة فقد قررت محكمة النقض أنه لا يشترط فى الشئ المتروك أن يكون معدوم القيمة بل يجوز فى القانون أن يعد الشئ متروكاً فلا يعتبر من يستولى عليه سارقاً ولو كانت له قيمة تذكر (١٠٠) ، فضلاً عن صراحة نص المادة ٨٧١/١ من القانون المدنى السالفة الإشارة اليه .

(٩٥) سمالوط الجزئية ١٦/١٢/١٩٢٠ المحاماة س ٦ ق ٣٥ .

(٩٦) نقض ٢٧/٤/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٠٨ .

(٩٧) أحمد أمين ص ٦٣١ .

(٩٨) القتل ص ٤٩ .

(٩٩) وبهذا الرأى أخذت محكمة نابل فى إيطاليا وأشير الى ذلك فى الموسوعة الجنائية

ج ٤ ص ٢١٤ ، ويميل اليه أحمد أمين ص ٦٣١ .

(١٠٠) نقض ٢١/١٠/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٠٨ .

ولكن هذه النتيجة وإن كانت توصل إليها القواعد القانونية إلا أنها تنطوي على مساس بشعور الورثة ، ولذا نجد أن محكمة النقض قررت أن الاستيلاء على الأكفان والحلي يعتبر سرقة فقالت « أن الأكفان والملابس والحلي وغيرها من الأشياء التي اعتاد الناس أيداعها في القبور مع الموتى إنما هي مملوكة لورثة هؤلاء ، وقد خصصوها لتبقى مع جثث أهلهم لما قدر في نفوسهم واستقر في ضمائرهم من وجوب اكرامهم في أجداثهم على النحو الذي رأوه موقنين بأنه لا حق لأحد في العبث بشيء مما أودع ، ولذا فإن هذه الأشياء لا يمكن بحال ما عدها من قبيل المال المباح يسوغ لكل شخص تملكه والاستيلاء عليه » (١٠١) . ويبدو أن التعليل الذي اتجهت إليه محكمة النقض قد تأثرت فيه بعاطفة الورثة والشعور الديني ، لأن القول بتخصيص الورثة للمال في غرض معين يعني أن لهم استعادة ذلك المال وهو أمر لا يحدث إطلاقاً . فإن تكفين الجثة أمر يوجب الدين ولا يصح عندئذ القول بأن الورثة قد احتفظوا بملكية الكفن وهم لا يستطيعون استعادته ، كما أن حرمة الموتى لا تجيز العبث بالجثة للحصول على ما قد يكون بها من مصاغ . فإذا كانت تلك هي أحكام الدين فلا يصح بعد هذا القول بأن المال ما زال في ملكية الورثة . ولقد كان الأسلم للمشرع أن يجعل من هذا الفعل جريمة خاصة وإن شاء يقرر لها عقاباً مشدداً .

(٣) المال المفقود

قد يفقد الفرد بعض ماله ويبحث عنه فلا يجده ثم يعثر عليه آخر فيلتقطه ، وقد تصاحب الالتقاط نية امتلاكه أو قد ينوي ملتقط الشيء رده ثم يرجع عن عزمه ويضيفه إلى ملكه . فما هو حكم القانون بالنسبة للفعل الذي صدر من ملتقط الشيء ؟ يجب ابتداءً أن يكون المال فاقداً فعلاً أي خرج عن حيازة مالكه مادياً دون انصراف نيته إلى التخلي عنه ، وهي مسألة مردها وقائع الدعوى . وعلى هذا فالخادم الذي يجد مالا ضائعاً من سيده في منزله لا يمكن القول بأنه عثر على مال فاقده ، لأن المنزل في حيازة السيد وإن لم يستطع تحديد أين ماله الفاقده على وجه الدقة (١٠٢) .

ويثور البحث بالنسبة للحيوانات المنزلية والطيور الداجنة إذا اختلست هل تعتبر مالا فاقداً أم أنها تصبح مالا مباحاً فتصير ملكاً لمن يضع

(١٠١) نقض ١٩٣٦/٤/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٥٧ .

(١٠٢) محمود مصطفى ص ٣٨١ .

اليدها عليها ؟ فى هذه الصورة العبرة بوقائع الدعوى وطبيعة المال . فمثلاً لا يتصور بالنسبة للطيور المنزلية الداجنة الا أن تكون فاقدة ويطبق بالنسبة لها حكم الأشياء الفاقدة . وأما الحيوانات المنزلية فالمنهاط فيها هو اعتقاد من عشر عليها فان بنى على أدلة مقبولة أنه اعتبرها مباحة فلا جريمة فى الأمر ، ولكن ان ثبت أن الظروف توحي بأنها فاقدة - كما اذا كانت ثمينة - طبق فى حق من استولى عليها حكم المال الفاقدة (١٠٣) . وقد نصت المادة ٢/٨٧١ من القانون المدنى على أن « تعتبر الحيوانات غير الليفة لا مالك لها ما دامت طليقة ، واذا اعتقل حيوان منها ثم أطلق عاد لا مالك له اذا لم يتبعه المالك فوراً ، أو اذا كف عن تتبعه ، وما روض من الحيوانات وألف الرجوع الى المكان المخصص له ثم فقد هذه العادة يرجع لا مالك له » .

واذا التقط الشخص المال الفاقد وهو ينتوى امتلاكه وقت الالتقاط أو انصرفت نيته الى ذلك بعد أخذه للمال ، فانه يصعب تصور قيام فعل الاختلاس لان الملتقط لم يأت من جانبه بعمل يخرج المال من حوزة صاحبه ومن ثم لا يمكن القول بقيام جريمة السرقة . ولكن هذه النتيجة لا تتفق مع مقتضيات الحياة العملية ووجوب رد الأموال الفاقدة الى أربابها . وقد لجأ الفقه والقضاء فى فرنسا الى القول بأنه وان فقد مالك المال المظهر المادى للحيازة الا أن العنصر المعنوى وهو انصراف نيته الى بقاء المال فى ملكيته لا يزال باقياً ، وانتهوا من هذا الطريق الى اعتبار الفعل اختلاسا مكونا للركن المادى فى جريمة السرقة (١٠٤) .

أما المشرع المصرى فقد أراد حل المسألة بنص تشريعى ، فصدر دكريتو الأشياء الفاقدة فى ١٨ من مايو سنة ١٨٩٨ ونصت المادة الأولى منه على أن « كل من يعثر على شيء أو حيوان ضائع وثم يتيسر له رده الى صاحبه فى الحال يجب عليه أن يسلمه وأن يبلغ عنه أقرب نقطة للبوليس فى المدن أو الى العمدة فى القرى » ويجب اجراء التسليم فى ظرف ثلاثة أيام فى المدن وثمانية أيام فى القرى . ومن لم يفعل ذلك يعاقب بدفع غرامة يجوز ابلاغها الى مائة قرش وبضياع حقه فى المكافأة المنصوص عليها فى المادة الثالثة . فاذا كان حبس الشيء أو الحيوان مصحوباً بنية امتلاكه بطريق الغش ، فتقام الدعوى الجنائية المقررة لمثل هذه الحالة ، ولا يبقى هناك وجه للمحاكمة على هذه

(١٠٣) أحمد أمين ص ٦٢٩ .

(١٠٤) جازو ج ٦ بند ٢٦٨٨ .

المخالفة « (١٠٥) »

بيد أن هذا النص لم يذكر نوع الدعوى الجنائية التي ترفع ، ولم يجد الفقه والقضاء تفسيراً لها إلا جريمة السرقة (١٠٦) ، ولعله اهتدى في هذا بالرأى السائد في فرنسا . وقد جرى العمل على وصف التهمة بجريمة السرقة وتطبيق مادة القانون الخاصة بها فيقال : سرق مالا مجهول بأن عثر عليه وحبسه بنية امتلاكه بطريق الغش ، الأمر المنطوق تحت نص المادتين ٣١٨ عقوبات والأولى من ذكريتو الأشياء الفاقدة لسنة ١٨٩٨ .

ولقد كان الفقه والقضاء يتطلبان أن تكون نية امتلاك المال مصاحبة لانتقاطه ، فإن لم تكن معاصرة وإنما أتت لاحقة للعثور على المال فالأمر لا جريمة فيه ، ولعل سند هذا أن جريمة السرقة وقتية ومن ثم يجب أن تتوفر نية التملك وقت الاختلاس (١٠٧) . بيد أن محكمة النقض أخيراً لم تفرق بين ما إذا كانت نية التملك مصاحبة أو لاحقة لانتقاط المال (١٠٨) . وهذا الرأي يتسق مع عبارة القانون التي تقرر : « إذا كان حبس الشيء أو الجيسوان مصحوباً بنية امتلاكه » ، دون أن تحدد ذلك بوقت العثور ، فالحبس يمتد ما دام المال في حيازة من عثر عليه . وفضلاً عن هذا فإن الغرض من تقرير العقاب على السرقة هو حماية مال الغير من الاستيلاء عليه بغير وجه حق . فإذا قلنا أن المال الفاقد لا يزال في حيازة مالكه حكماً من ناحية العنصر المعنوي لاقتضى هذا عقاب كل من يستولى عليه ، ولا يهم عندئذ تاريخ قيام النية . فبفرض أن شخصاً عثر على قطعة من الماس واعتقد وقت التقاطها أنها زجاج لا قيمة له ومع ذلك أبقاها في حوزته ثم قابل تاجر مجوهرات كشف

(١٠٥) ان قانون الأشياء الضائعة الصادر في ١٨/٥/١٨٩٨ يمد عدم التبليغ عن العثور على الشيء الفاقد مخالفة لمجرد عدم حصوله في الوقت المعين ، أما إذا كان حبس الشيء بقصد تملكه فإنه يكون اختلاساً لمال الغير معاقباً عليه بالمادتين ٣١٨ و ٣٢٢ ع (نقض ١٩٤٠/٦/٣ قضاء النقض ق ٦٣٧) .

(١٠٦) نقض ١٩١٥/٦/٢٦ المجموعة الرسمية ص ١٧ ق ٣٦ . وقد جاء به « أن العثور على شيء ضائع وحبسه بنية امتلاكه بطريق الغش يعتبر سرقة بناء على ما أجمعت عليه المحاكم الفرنسية مع عدم وجود نص قانوني بذلك . فيصبح إذن في القطر المصري أيضاً اعتبار هذا الفعل سرقة بناء على الأسباب التي استندت عليها الأحكام الفرنسية » .

(١٠٧) أحمد أمين ص ٦٣٣ ، الموسوعة الجنائية ج ٤ ص ٢٢١ ، القليل ص ٤٩ . ونقض ١٩٣٥/١٢/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤١٦ .

(١٠٨) نقض ١٩٤١/٢/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٠٤ . ١٩٣٨/٢/١٤ قضاء ، النقض ق ٦٣٦ .

له عن حقيقتها فاحتفظ بها ملكا له ، هل يقال ان فعله لا جريمة فيه ، وهل العقاب لا يتفق والعدالة ؟ ان الحكمة من تشريع جريمة السرقة وتوقيع الجزاء عنها توجب اعتبار ذلك الفعل جريمة .

ويجب أن يكون ملتقط الشيء علما بأنه مال فاقد ، فاذا كان المسال فاقد واعتقد ملتقطه أنه متروك قد تخلى عنه مالكه فلا يعد فعله جريمة بسبب انتفاء القصد الجنائي لاعتقاده أن لا مالك لذلك المال ، ويستوى في هذا أن تنصرف نيته إلى تملك الشيء عند التقاطه أو بعد ذلك . واعتقاد ملتقط الشيء أنه مال متروك أم لا مسألة مردها وقائع الدعوى وما تستخلصه منها محكمة الموضوع بغير رقابة من محكمة النقض عليها . وغالبا ما يستدل على عقيدة الفرد بقيمة المال الملتقط .

ويستوى أن يكون التقاط المال قد قام به نفس المتهم أو غيره كأنه آله في يده . وقد قضى بأن عثور غلام من ركاب الاتوبيس على حافظة نقود في سيارة ومشاهدة الكمساري اياه في لحظة عثورة عليها وأخذها لها ، ولم يكن ذلك بقصد توصيلها للشركة بل كان يقصد اختلاسها لنفسه ، فان هذه الواقعة ينطبق عليها ذكريتو الأشياء الفاقدة ، اذ الكمساري باستيلائه على الحافظة في لحظة العثور عليها من الغلام يكون في الواقع هو الذي التقطها وحسبها بنية تملكها بطريق الغش ، والغلام لم يكن الا مجرد واسطة بريئة (١٠٩) .

وقيام نية التملك مسألة موضوعية يختص بها قاضي الموضوع ومتى ظهرت النية فلا أهمية لما اذا كان الميعاد الذي ضربه المشرع لتسليم المسال الى جهة الادارة فقد انقضى من عدمه (١١٠) . واذا فرض أن ملتقط الشيء قد انتوى امتلاكه ثم عدل بعد هذا وسلمه للشرطة خلال الموعد المضروب قانونا فان الجريمة تكون قد قامت ، وان كان هناك محل لاصدار أمر بحفظ الأوراق أو القضاء فيها بعقوبة مخخفة وفق تقدير القاضي .

(١٠٩) نقض ١٩٤٤/٢/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٠٠ ، ١٩٣٩/١٢/١١ قضاء النقض ق ٦٣٨ .

(١١٠) نقض ١٩٤٤/١/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٨٩ . فيجوز رفع الدعوى ولو لم تضر المدة المحددة للتسليم أو التبليغ متى وضحت نية الملك (نقض ١٩٥٠/١١/٢٧ قضاء النقض ق ٦٤٤) .

(٤) الكنز المدفون

نصت المادة ٨٧٢ من القانون المدني على أن « الكنز المدفون أو المخبوء الذي لا يستطيع أحد أن يثبت ملكيته له يكون لمالك العقار الذي وجد فيه الكنز أو لمالك رقبته » . والكنز الذي يعثر عليه في عين موقوفة يكون ملكا خاصا للواقف ولورثته » . فالكنز المدفون إما أن يكون له مالك وحينئذ يعد ملكا لمالك العقار الذي وجد فيه أو مالك رقبته . فإن كانت الأرض موقوفة فإنه - وقد ألغى الوقف الأهلي ولم يبق إلا الوقف الخيري - يعد ملكا للواقف وورثته من بعده ، فإن كان الوقف خيريا اعتبر المال ملكا للجهة الموقوفة عليها . ويكون الاستيلاء على الكنز في هذه الصورة اختلاسا اذ هو مال حدد القانون ماله ولا يعتبر مالا مباحا .

الأشياء الأثرية : وقد نصت المادة ٨٧٣ من القانون المدني على أن الحق في الأشياء الأثرية تنظمه لوائح خاصة ، وهي تعتبر ملكا للدولة ، والاستيلاء عليها . ويكون الاستيلاء على الكنز في هذه الصورة اختلاسا اذ هو مال حدد الخاص بحماية الآثار .

ثالثا : القصد الجنائي

جريمة السرقة جرمية عمدية فيجب أن يتوافر فيها القصد الجنائي والقصد الجنائي قد يكتفى بأن يكون قصدا عاما وقد يشترط قصدا خاصا .
فإن القصد ينطلب في جريمة السرقة ؟ لقد عرفت محكمة النقض القصد الجنائي في جريمة السرقة بأنه قيام العلم عند الجاني وقت ارتكابه بفعله بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكة بنية امتلاكه (١١١) . وهذا التعريف يتطلب توافر القصد العام والقصد الخاص .

(١) القصد العام

هو قيام العلم لدى الجاني وقت ارتكابه للجريمة أنه يختلس المبال المملوك للغير بلا رضا من مالكة . فيشترط :

(أ) علم الجاني بأنه يختلس مال الغير ، فالقانون قد حمى ملكية الفرد

(١١١) نقض ١٩٢٩/١٠/١٧ المحاماة س ١٠ ق ٥٨ ، ١٩٦٤/٦/٢٣ أحكام النقض س ١٥ ق ١٠١ ، ١٩٦٧/٦/١٩ س ١٨ ق ١٧٠ ، ١٩٧٥/٢/٢٤ س ٢٦ ق ٦٣ ، ١٩٧٤/٤/٢٢ س ٢٥ ق ٩١ .

لئله المنقول من الاستيلاء عليه . فان كان الفاعل يعتقد أن المال الذي استولى عليه ملكه وكانت حقيقة الأمر أنه في ملكية غيره لا يتوافر قبله القصد الجنائي في جريمة السرقة (١١٢) . وعلم الفاعل أن المال مملوك له أو مملوك لغيره هي مسألة مردها وقائع الدعوى تستخلصها محكمة الموضوع بغير رقابة من محكمة النقض عليها .

بيد أنه تجب مراعاة التفرقة بين الجهل بالقانون والجهل بالوقائع . فالجهل بالقانون لا يقوم عذرا لدى الجاني لارتكاب فعلته ، فالشخص الذي بعثر على مال مفقود ويعتقد أنه ماله بمجرد وضع يده عليه شأنه شأن المال المباح تتوافر قبله جريمة السرقة ، وخطؤه في حكم القانون لا يقوم عذرا يعفيه من المسؤولية . أما الجهل بالوقائع فإنه قد يؤدي إلى انعدام القصد الجنائي في جريمة السرقة ، فالشخص الذي يستولى على مال في منزل والده المتوفى اعتقادا منه أنه وقع في نصيبه بعد أن تقاسم الورثة التركة لا يعد هارسا للمال (١١٣) . وقد قضى بأنه إذا كان المتهم لم يقدم على أخذ الأثرية المدعاة سرقتها إلا بناء على بيع صادر له من آخر على اعتبار أنه مالك فلا يكفي في أدانته بسرقتها ثبوت ملكية هذه الأثرية لمصلحة الآثار ، بل يتعين لمسئلته جنائيا عن سرقتها أن تبين المحكمة أنه كان وقت استيلائه عليها يعلم أن من باعه إياها لا يملكها (١١٤) . والشريك الذي يأخذ بعض مال الشركة اعتقادا منه بأن شريكه قد قسم الأنصبة وخصه بذلك المال لا يعتبر سارقا . ويختلف الوضع لو استولى الشريك على بعض مال الشركة قبل القسمة فيعده مختلسا ولو كانت قسمة المال أقل من نصيبه الذي ساهم به في الشركة ، لأن شريكه يقاسمه كل جزئية من جزئيات ذلك المال حتى ولو وقع المال المختلس بعد القسمة في نصيبه لأنه عندما استولى على المال قد استولى أيضا على نصيب شريكه فيه . ولا يعتد هنا بحكم القانون المدني الذي يرجع أثر القسمة إلى وقت تملك الشركاء للمال إذ العبرة بالواقع وقت الاختلاس لا بالقواعد الحكمية التي يضعها القانون المدني (١١٥) .

(ب) أن يعلم الجاني أنه يستولى على المال بغير رضا مالكه . فنأزل

(١١٢) جارسون م ٣٧٩ بند ٢٧١ ، أحمد أمين ص ٦٤٢ .

(١١٣) نقض ١٩١١/٦/٣ المجموعة الرسمية ص ١٢ ق ١٣٦ .

(١١٤) نقض ١٩٤٨/١١/٨ قضاء النقض ق ٦٤٨ .

(١١٥) الثقل ص ٥٤ ، رؤوف ص ٢٢٦ . عكس هذا محمود مصطفى ص ٣٧٥ ويرى أنه

لا جريمة في الأمر أعمالا لقواعد القانون المدني .

الحائز عن الحيابة الكاملة أو الناقصة للمال لا يجعل من المستلم مخلصاً .
 وإذا كان الفاعل يعتقد بحسن نية أنه يأخذ المال برضاء المالك فلا يتوافر في
 حقه القصد الجنائي (١١٦) . ومتى وجد رضاء المجني عليه لا تقوم الجريمة
 حتى ولو كان مرتكب الفعل على جهل بالرضاء الصادر منه (١١٧) . ومسألة
 العلم بالرضاء مردها وقائع الدعوى يستخلصها قاضي الموضوع من الأدلة
 التي تطرح بين يديه .

وينبغي عدم الخلط بين رضاء الحائز بالتنازل عن حيازته ، وبين تغافله
 عند الاستيلاء على المال . فرجل الشرطة الذي يبتغي اكتشاف لصوص في
 إحدى وسائل المواصلات ويجعل ماله في متناول أيديهم ليستطيع القبض
 عليهم لا يقال أنه قد تخلى عن الحيابة برضاءه ، وإنما هو يتغافل عن ماله
 ليقبض على الجناة .

(ج) أن يقوم ذلك العلم وقت مقارفة الفاعل للجريمة . فجريمة
 السرقة جريمة وقتية تتم بمجرد اختلاس المال وإخراجه من حوزة مالكه ولذا
 يتعين أن يتوافر القصد الجنائي وقت ارتكاب فعل الاختلاس (١١٨) . فإن
 استولى شخص على مال معتقداً أنه ملكه ثم بان له بعد فترة من الوقت أنه
 مملوك لغيره فاحتفظ به لا تقوم قبله جريمة السرقة (١١٩) . وفي واقعة قام
 المتهم بسرقة تيار كهربائي قررت محكمة النقض أن جريمة السرقة وإن كانت
 جريمة وقتية تتم وتنتهي بمجرد ارتكابها ، إلا أنها في صورة الدعوى جريمة
 متتابعة الأفعال ، يقتضي المضي فيها تدخل ارادة الجاني في الفعل المعاقب عليه
 كلما أقدم على ارتكابه (١٢٠) .

(١١٦) أحمد أمين ص ٦٤١ .

(١١٧) أحمد أمين ص ٦٤١ ، ويشير إلى رأى عكس لشفير وميل ج ٥ بند ١٩٣٣ يذهب
 إلى قيام الجريمة استناداً إلى أن الرضاء طرف خارجي لم يدخل في علم المتهم قط ولا تأثير له
 على القصد الجنائي .

(١١٨) القلي ص ٦٠ .

(١١٩) جارسون م ٣٧٩ بند ٣٠٥ ، هيجيني ص ١٢٦ و ١٢٧ ، روسليه ص ٤١٦ .

(١٢٠) نقض ١٩٥٩/١١/٢٣ أحكام النقض ص ١٠ ق ١٩٣ .

(٢) القصد الخاص

هو انصراف نية الجاني الى امتلاك المال المختلس (١٢١) . فالعقاب على السرقة يقصد به حماية الملكية الفردية ، فان كانت الملكية لا تزال باقية لصاحب المال لا يتدخل القانون الجنائي . فسرقة المنفعة لا عقاب عليها (١٢٢) ، فمثلا من يأخذ كتابا لجاره ليطالعه ويرده اليه ثانية لا يعد مرتكبا لجريمة السرقة ، ومن يركب سيارة غيره ليقوم بنزعة بها ثم يعيدها الى صاحبها لا يعتبر مختلسا لها (١٢٣) . بيد أنه في هذه الصورة الأخيرة يسند الى الفاعل جريمة سرقة البنزين المستهلك في تشغيل آلات السيارة وغيرها (١٢٤) . ولا يتغير الوضع لو كان ذلك الشخص قد وضع بنزيننا في خزان السيارة قبل السير بها ، لأن هذا السائل قد اختلط بما كان موجودا بها من قبل وأصبح تحكما حكم المال المشترك ، فالفاعل قد اختلس بعض جزئيات المال الذي يخص مالك السيارة ولا يبقى الا فرض واحد لا يسفر عن جريمة سرقة هو أن لا يكون بالسيارة بنزين اطلاقا فيضع الفاعل بعضا منه فيها .

وقد قضت محكمة النقض بأنه اذا كان الحكم مع تسليمه بأن المتهم لم يستول على أدوات الطباعة بقصد الاستعانة بها على طبع منشورات لسب مدير المطبعة والقذف في حقه ، وقد اعتبر عناصر جريمة السرقة متوافرة

(١٢١) جارسون م ٣٧٩ بند ٢٦٦ . وقد قضى بأنه اذا عطل المدين اختفاؤه بالسند على زعم ارادة الدائن بأنه لم يقصد تملك السند ، بل قصده بالاستيلاء عليه كتهديد الدائن لحمله على أن يخضه كذا جنيتها بدعوى انه غش في البيع الذي كان من نتيجته تحرير ذلك السند ، فإن هذا لا يخليه من المسؤولية الجنائية لأن طلبه الخصم هو تحكيم منه في الدائن لا يستند الى أساس واستبقاء السند ومساومته على الحصول على هذا المبلغ الذي لا يجيز له فيه يعد اختلاسا فيه سلب المال المختلس وهي النية الواجب توافرها قانونا في جريمة السرقة (نقض ١٩٣٤/٤/٣٠ قضاء النقض ق ٦٠٨) . وإذا ضبط ضابط مباحث شخصا معه مواد مخدرة ثم انقض جماعة من تبعة حيازة الأفيون واستعملوا القوة والأكراه فلا يعتبر عملهم سرقة باكراه ، لا أخذ المتهمين للمخدر من الضابط لم يكن مقصودا به تملكه (١٩٢٧/٢/٧ المحاماة س ٨ ق ١١) . ومن يختلس المتاع المسروق ليرده الى مالكه الاصل لا يعد سارقا لانتهاء القصده الجنائي لديه ولعدم وجود نية التملك (أحمد أمين ص ٦١١) .

(١٢٢) راجع المادة ٣٢٤ مكرر ١ ع المضافة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٦ .

(١٢٣) يعاقب القانون الايطالي من يستولى على المال بقصد استعماله استعمالا وقتيا ثم

يرده بعد ذلك (م ٦٢٦ عقوبات) .

(١٢٤) القلبي ص ٥٩ هامش ٤ ، هيجيني ص ١٢٧ .

(م ١٩ - العقوبات الخاص)

بمقولة أن القصد الجنائي فيها يتحقق باستيلاء الجاني على مال يعلم أنه غير مملوك له بنية حرمان صاحبه منه ولو مؤقتا ، فانه يكون قد أخطأ لأن الاستيلاء بقصد الاستعمال المؤقت لا يكفي في القصد الجنائي اذ لابد فيه من وجود نية التملك (١٢٥) .

وقد سبق لنا القول بأن جريمة السرقة جريمة وقتية ، يجب أن يتوافر القصد الجنائي وقت وقوع فعل الاختلاس . ومع هذا فقد ذهب رأى الى انه يستتوي في توافر القصد الجنائي أن يكون معاصرا للاختلاس أو لاحقا له أي سواء أقامت نية التملك وقت الاختلاس أم قامت هذه النية بعد ذلك ، فمن يستولي على منقول لآخر للانتفاع المؤقت مع نية رده ثانية ينبغي أن يعد سارقا متى طرأت لديه نية تملكه أيا كان وقت طروئها ، وكذلك الحال في صنورة الخلل المانع من قيام الجريمة اذا زالت أسبابه ، وكذلك اذا توافر سبب من أسباب الإباحة كالدفاع الشرعي ثم زالت تلك الحالة فعندئذ يتعين القول بتوافر المسئولية والعبرة كلها بأثبات النية . فاستيلاء الجاني على سلعة بغير نية تملكها دون موافقة مالئها أمر لا يعطيه عليها سوى اليد العارضة ، فاذا قامت نية التملك في أية مرحلة من مراحل هذه اليد العارضة زال كل حائل قانوني دون القول بقيام أركان الجريمة (١٢٦) .

وتوافر نية التملك من عدمه مسألة موضوعية يستقل قاضي الموضوع باستخلاصها من وقائع الدعوى (١٢٧) . وتعتبر نية التملك قائمة في الصورة التي يستولي فيها الشخص على بعض المال ثم يعلق رده على دفع مبلغ من المال « كحلوان » ، لأن الفرض يقتضي أن يختلس المال قد اعتبره في ملكيته ولن يقوم برده الا بعد دفع المطلوب فما لم يدفع يرد المال الى صاحبه ويبقى في ملكية مختلسة (١٢٨) .

وتنبغي مراعاة الفرق بين القصد والباعث في جريمة السرقة ، فالقصد

(١٢٥) نقض ١٩٤٣/١٠/١٨ مجموعة القواعد ج ٦ ق ٢٣٩ .

(١٢٦) رؤوف ص ٢٧٥ .

(١٢٧) نقض ١٩٧٥/١١/٣٠ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٧٣ ، ١٩٥٤/٥/٣ قضاء النقض

ق ٦٥٦ ، وعلم المتهم بالسرقة مسألة نفسية لا تستفاد من أقوال الشهود بل للمحكمة ان تبينها من ظروف الدعوى (نقض ١٩٥١/٤/٢ قضاء النقض ق ٦٦٣) .

(١٢٨) راجع نقض ١٩٣٤/٤/٣٠ سالفه الإشارة اليه .

قد سبق لنا بيانه بشطريه العام والخاص وفقده لعدم الجريمة فلا قيام لها .
وأما الباعث فلا أثر له على وجود الجريمة (١٢٩) ، وإن كان قد يؤثر على تقدير
القاضي للعقوبة في بعض الاحيان كمن يسرق رغيفا من الخبز بدافع جوع
أولاده الصغار (١٣٠) .

ومن ينتزع شيئا مملوكا لغيره من مكانه ويعيده فورا لا يعد سارقا
وانما مرتكبا لجريمة الاتلاف . أما اذا استولى على الشيء بعد انتزاعه من مكانه
بنية تملكه والتصرف فيه تصرف المالك فانه يعد سارقا ولو لم يكن غرضه
الانتفاع بالشيء لأن هذا متعلق بالباعث وهو أمر لا يعتمد به في تكوين
الجريمة (١٣١) .

وان كان استظهار نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة في
جريمة السرقة (١٣٢) ، فانه ليس بشرط أن تحدث المحكمة عن توافر القصد
الجنائي صراحة ما دامت الواقعة تدل بذاتها على توافره (١٣٣) . هذا ما دامت
نية التملك ليست محل نزاع ، أما اذا دفع المتهم بانعدام القصد الجنائي
لديه - كما اذا دفع بأن قصده من الاستيلاء على المال هو الانتفاع به بعض
الوقت ورده ثانية الى صاحبه - فانه يتعين على المحكمة أن ترد على هذا الدفاع
وتدلل على وجود القصد الجنائي والا كان حكمها معيبا . وقد قضت محكمة
النقض بأنه اذا كان المتهم قد نازع في قيام نية التملك بقوله انه ما قصد
بأخذ البطانية محل دعوى السرقة الا مجرد الالتفاح بها اتقاء البرد ، فانه
يكون من الواجب على المحكمة أن تتحدث عن قصده الجنائي وتقيم الدليل على
توافره ، فاذا هي لم تفعل كان حكمها قاصرا قصورا معيبا بما يستوجب
نقضه (١٣٤) .

(١٢٩) جارسون م ٣٧٩ بند ٢٥٩ .

(١٣٠) وقد يصبح في حالة الجوع أو البرد تطبيق حالة الضرورة المنصوص عليها في المادة
٦١ من قانون العقوبات لو توافرت شروطها (زوسليه ص ٤١٦) .

(١٣١) سوهاج الجزئية ١٩٣٠/١٢/٣١ المحظاة س ١١ ق ٢٨٢ : أحمد أمين ص ٦٠٨ ،

القليل ص ١٢ ، محمود مصطفى ص ٣٥٤ .

(١٣٢) نقض ١٩٦٣/٥/٢٠ أحكام النقض س ١٤ ق ٨٤ .

(١٣٣) نقض ١٩٥٢/١٢/٢ أحكام النقض س ٤ ق ٧٧ ، ١٩٥٢/٥/٤ ق ٢٧٩ ،

١٩٦٠/١٠/٣١ س ١١ ق ١٤٢ ، ١٩٧٥/١١/٣٠ س ٢٦ ق ١٧٣ ، ١٩٧٣/٤/١٦ (س ٢٤

ق ١٠٩) .

(١٣٤) نقض ١٩٥٠/١١/٢ أحكام النقض س ٢ ق ٤٧ ، ١٩٥٦/٢/١٤ س ٧ ق ٦١ ،

١٩٦٤/٦/٢٣ س ١٥ ق ١٠١ ، ١٩٧٥/٣/٢٤ س ٢٦ ق ٦٣ ، ١٩٧٤/٢/١٠ س ٢٥ ق ٢٣ .

المبحث الثاني

عقوبة السرقة

إذا تمت جريمة السرقة أو وقفت عند حد الشروع استحق الفاعل العقوبة المقررة في القانون ، ولا يؤثر في هذا أن يكون المال المسروق قد ضبط أم لا (١٣٥) ، أو أن يقوم الجاني برد المال المسروق إلى صاحبه فإن هذا لا يؤثر في قيام الجريمة وإن كان يدعو القاضي إلى استعمال البرأفة (١٣٦) .

ولم يوجب المشرع عقوبة السرقة ، فهو قد جعلها متى كانت الجريمة بسيطة أقل منها إذا ما اقترنت بظروف مشددة ، وهو فوق هذا جعل من أثر بعض الظروف - غير تغليظ العقوبة - تغيير نوع الجريمة ورفعها من الجنحة إلى الجناية . وقد قدر عقوبة الشروع دائما بأقل من عقوبة الجريمة التامة . واعتد أحيانا بموضوع الجريمة وأخذ منه دلالة على قلة خطورة الجاني وسببا للنزول بالعقوبة من الحبس إلى الغرامة . وقد اعتد القانون ببعض الظروف وجعل تحريك الدعوى الجنائية في جريمة السرقة متوقفا على شكوى المجنى عليه .

ونتكلم فيما يلي على الشروع في السرقة ، ثم تعليق تحريك الدعوى الجنائية على شكوى ، ثم عقوبة السرقة الموصوفة بظروف مشددة والسرقة البسيطة والسرقة ذات الظروف المخففة .

أولا

الشروع في السرقة

تتجلى أهمية دراسة الشروع في جريمة السرقة أكثر منها في أية جريمة أخرى لأنها أكثر الجرائم وقوعا في العمل . والشروع فيها يعاقب عليه دائما ففي الجنايات بنص المادة ٤٦ من قانون العقوبات والجنح يفتضى نص المادة ٣٢١ منه ، وعقوبة الشروع دائما أخف من عقوبة الجريمة التامة . وقد عرفت

(١٣٥) إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم اختلس سندا محررا عليه للمجنى عليه فإن ادانته من أجل سرقة السند تكون صحيحة ولو كان السند لم يضبط (نقض ١٩٤٥/٣/١٩ قضاء النقض ق ٦٦٤) .

(١٣٦) نقض ١٩٤٥/١٢/١٧ قضاء النقض ق ٦٦٥ .

المادة ٤٥ من قانون العقوبات الشروع ، وائرکن المادى فيه هو البدء فى التنفيذ . وتدق التفرقة فى جريمة السرقة بين الفعل التحضيرى وبين البدء فى التنفيذ الذى يعد شروعا وبين الجريمة التامة لتدخل الافعال المكونة للمشروع الاجرامى . وقد اختلف فى تعريف ماهية الافعال التى تعد بدءا فى التنفيذ ، وانقسم الراى الى مذهبين المادى والشخصى وأخذ الفقه والقضاء فى مصر بالمذهب الشخصى .

ومن أحكام القضاء أنه لا يشترط لتحقيق الشروع فى السرقة أن يبدأ فى تنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادى للجريمة ، بل يكفي أن يبدأ فى تنفيذ فعل سابق على تنفيذ الركن المادى ومؤد إليه حالا ومباشرة (١٣٧) . ولا يلزم وجود المال فعلا لقيام الشروع فى جريمة السرقة ما دام أن نية الجانى قد اتجهت الى ارتكاب السرقة (١٣٨) . وأن أتيان الجانى شطرا من الأفعال المكونة للظروف المشددة يكفي لاعتباره شارعا فى جريمة السرقة بظروف مشددة (١٣٩) . وضبط المتهم وهو يحاول افراغ بنزين خلسة من طلمبة أحد باعة البنزين دون علم الشركة يجعل الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر المكونة لجريمة الشروع فى السرقة (١٤٠) . وإذا كان المتهم قد دخل الى منزل مسكون وكان يحمل معه أدوات مما تستعمل فى فتح الابواب وكسرها وضبط قبل أن يتمكن من ارتكاب السرقة فان تلك الأفعال على ما سلف بيانه تعتبر من الأفعال المؤدية مباشرة الى ارتكاب جريمة السرقة وتعتبر الواقعة بذلك شروعا فيها (١٤١) . وأنه متى كانت المحكمة قد أثبتت على المتهمين بناء على اعتبارات ذكرتها أن نيتهم كانت معقودة على السرقة وأن الأفعال المادية التى وقعت منهم من شأنها أن تؤدي مباشرة الى الجريمة وأنه لم يحل بينهم وبين اتمام مقصدهم الا سبب لا دخل لارادتهم فيه بينته فى حكمها فانها تكون قد

(١٣٧) نقض ١٩٦٣/٣/١١ أحكام النقض س ١٤ ق ٣٧ ، ١٩٦٦/١٠/٤ س ١٧ ق ١٦٨ .

(١٣٨) نقض ١٩٦٦/١٠/٤ أحكام النقض س ١٧ ق ١٦٨ ، ١٩٦١/١٠/٢٣ س ١٢ ق ١٦٤ .

(١٣٩) نقض ١٩٥٤/٥/٢ أحكام النقض س ٥ ق ١٨٧ . واقعة الدعوى أن المتهم وآخر

شرعا فى سرقة نقود المجنى عليه بطريق الاكراه اذ توجهوا اليه بعيادته وادعى الآخر أنه مريض فوقع الكشف عليه ، ثم لما اتجه الطبيب الى مكتبه لكتابة التذكرة الطبية فاجاه المتهم ممسكا اياه بكتفيه من الخلف ووضع قطعة من القطن مبللة بمادة الاثير المخدرة ومادة الاسيتون على فمه وأنفه بالقوة لتعطيل مقاومته ثم ضربه بمقبض مطواه على رأسه ، وخاب أثر الجريمة لمقاومة المجنى عليه واستغاثته . ونقض ١٩٣٢/٥/٢٨ قضاء النقض ق ٧٤٢ ، ١٩٣٩/٥/١٥ ق ٧٤٦ .

(١٤٠) نقض ١٩٥٣/٦/٨ أحكام النقض س ٤ ق ٣٢٨ .

(١٤١) نقض ١٩٥٢/٥/٢٠ أحكام النقض س ٣ ق ٣٦٥ .

أثبتت عليهم جريمة الشروع في السرقة بجميع عناصرها (١٤٢) . ولا تشريب على محكمة الموضوع إذا هي اعتبرت الشروع في جريمة السرقة متوافراً من اقتحام المتهمين لسور أخذ المصانع وهو من الأسلاك الشائكة ووجودهما داخل حرم المصنع على بعد أمتار من بنائه وعلى مقربة من نافذة قال أحد الشهود بسبق حصول سرقة عن طريقها ومن ضبط آلات مع أحدهما مما يستعمل في الكسر (١٤٣) . وإن ادخال المتهم يده في جيب المجنى عليه بقصد سرقة ما به يعتبر شروعا في سرقة (١٤٤) . ولو لم يجد شيئا به (١٤٥) . وأنه متى كان المتهم قد فتح الباب العمومي للمنزل بواسطة كسره من الخارج ثم كسر كذلك باب قاعة فيه بقصد السرقة منها ، ولكنه فوجئ قبل أن يتم مقصده فإن ذلك يعد في القانون شروعا في سرقة المنقولات التي بالقاعدة ولو لم يكن قد دخلها ولم يمس شيئا مما قصد سرقة (١٤٦) . وأن جذب قفل باب إحدى الغرف بقوة والتوصل إلى فتحه ثم فتح الباب ذلك كسر من الخارج ، ويجب عليه بدءا في تنفيذ جريمة السرقة متى ثبت أن مقارفا هذا الفعل كان يقصد السرقة (١٤٧) . وأن فك الصواميل المربوط به الموتور لسرقته يعتبر بدءا في التنفيذ مكونا لجريمة الشروع في السرقة (١٤٨) . ولا يشترط لتحقيق الشروع في السرقة أن يتمكن السارق من نقل الشيء من حيازة صاحبه إلى حيازته الشخصية ، بل يتوفر الشروع في السرقة ولو لم تمس يد السارق شيئا مما أراد سرقته (١٤٩) .

-
- (١٤٢) نقض ١٩٤٧/١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٩٠ .
 (١٤٣) نقض ١٩٤٧/٢/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٠٣ . ١٩٣١/١/١٨ قضاء
 النقض ق ٧٤١ .
 (١٤٤) نقض ١٩٤٨/٣/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٥٦ .
 (١٤٥) نقض ١٩٢٤/١١/٣ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ٢٥ .
 (١٤٦) نقض ١٩٤٣/٤/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٦٢ .
 (١٤٧) نقض ١٩٤٣/٣/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٣١ .
 (١٤٨) نقض ١٩٤٣/٦/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٢٩ . وقد قضى بأنه إذا كان المتهم قد سرق قرطا على أنه من الذهب في حين أنه من النحاس ، لأن المجنى عليها كانت قد استبدلت بقرطها الذهبي قرطا من النحاس الذي سرق فإن الواقعة تكون بالنسبة لقرط النحاس سرقة وبالنسبة للقرط الذهبي شروعا في سرقة (نقض ١٩٤١/٥/١٩ قضاء النقض ق ٧٤٨) . وهو قضاء محل نظر من ناحية اعتبار الواقعة شروعا في سرقة بالنسبة للقرط الذهبي . لأن نشاط الفاعل كله كان موجها للقرط الذي مع المجنى عليها ولا يؤثر في ذلك الخطأ الذي وقع في ماهيته .
 (١٤٩) نقض ١٩٣٦/١/١٦ قضاء النقض ق ٧٤٠ .

ولقد أوجبت محكمة النقض لصحة الحكم بالإدانة أن يتضمن بيان أركان الجريمة المنسوبة الى المتهم والدليل على توافرها في حقه . فإذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمة الشروع في سرقة اطار سيارة ولم يقل في ذلك الا « أنه حاول أن يركب سيارة النقل من الخلف وكان بها اطار » فإنه يكون معيبا اذ هو لم يأت بما يعتبر توافره بدءا في التنفيذ وقصد السرقة وهما من الأركان التي لا تقوم جريمة السرقة الا بهما (١٥٠) .

تمام جريمة السرقة

انه وان تيسرت معرفة الأفعال المكونة للشروع في جريمة السرقة بفضل المقياس الذي وضعه أنصار المذهب الشخصي ، ألا أن الاهمية تبرز في معرفة وقت تمام الجريمة اذ على أساسها يتوقف قدر العقوبة التي يستطيع القاضي توقيعها . ولقد عرفنا الاختلاس وهو الركن المادي في جريمة السرقة بأنه الاستيلاء على الحيازة الكاملة لمال الغير بغير رضا حر منه ، فمتى يعتبر هذا الركن قد توافر حتى اذا تكاملت معه باقى الأركان اعتبرت جريمة السرقة أنها تامة؟

ان المتتبع لأحكام محكمة النقض يراها تأخذ بقاعدة مقتضاها اعتبار أن جريمة السرقة تتم متى خرج المال من حوزة واضع اليد عليه ودخل في حوزة الجاني (١٥١) . وهي قاعدة سليمة تتفق وتعريف الاختلاس السالف الذكر (١٥٢) . فقد قضت محكمة النقض بأنه اذا كان الثابت بالحكم أن بعض الأشياء المسروقة وجد بمنزل خرب مجاور لمنزل المجنى عليه وبعضها على حائط هذا المنزل الخرب فان هذه الواقعة تكون جريمة السرقة ومن الخطأ عدّها شروعا ما دامت تلك الأشياء قد نقلت من داخل منزل المجنى عليه الى خارجه فخرجت بذلك من حيازة صاحبها (١٥٣) . وبأنه اذا كانت الواقعة المثابرة بالحكم هي أن صراف المديرية تسلم بعض رزم الأوراق المالية من صراف البنك الأهلي ووضعها على منضدة بجواره وشغل بتسليم باقى الأوراق ، فاغتنم المتهم هذه الفرصة وسرق رزمة منها وأخفاها تحت ثيابه ،

(١٥٠) نقض ١٩٤٨/١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٨٤ .

(١٥١) راجع القلبي ص ٦٦ ، محمود مصطفى ص ٣٦٨ .

(١٥٢) يرى الشاوى أنه لا يمكن وضع معيار عام وأن هذه مسألة موضوعية تختلف

باختلاف كل حادث . (س ٦١) .

(١٥٣) نقض ١٩٤٢/١٢/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٣ .

ولما افترضت السرقة ألقاها خلف عامود يبعد عن محل وقوفه حيث وجدها أحد عمال البنك ، فهذه الواقعة تعتبر سرقة تامة لأن المال قد انتقل فعلا من حيازة الصراف الى حيازة المتهم بطريق الاختلاس وبنية السرقة (١٥٤) .

ينبغي أن التطبيق العملي قد أسفر عن أن أعمال تلك القاعدة ليس بالأمر اليسير دائما ، فهي تشترط أمرين لتتام الجريمة الأول خروج المال من حوزة واضع اليد عليه والآخر دخوله في حيازة سارقه ، وهما أمران متلاصقان متلازمان لأنه فور خروج المال من حوزة صاحبه يدخل في حوزة الجاني ، أي لا توجد فترة من الوقت طويلة أم قصيرة يكون فيها المال في غير حيازة أحد وعلى هذا يتعين معرفة متى يخرج المال من حوزة المجنى عليه فيدخل في حوزة الفاعل وتتم جريمة السرقة .

نحن نرى أن خروج المال من حوزة واضع اليد يكون بفقدانه سيطرته عليه ماديا وحكميا ، فالسيطرة المادية تكون في وجود المال معه أو في المكان الذي وضعه فيه ملموسا ، والحكمية هي وجود المال في نطاق سلطان المجنى عليه وفي مقدرة السيطرة عليه ، فاختطاف حافظة نقود من جيب شخص يخرجها من سيطرته المادية ، فإذا كان المجنى عليه قد تنبه للسياق ولاحقه لضبطه ومعه الحافظة فإنها تعتبر في سيطرته الحكمية ويكون الفعل عنده في مرحلة الشروع ، وإنما إن لم يتنبه المجنى عليه حتى ولو كان اللص لا يزال وإقفا الى جواره فيعتبر أنه قد فقد سيطرته الحكمية على المال وتكون جريمة السرقة قد تمت .

وإذا نقل الفاعل المال من المكان الذي وضعه فيه حائزه الى مكان آخر لا يعرفه فإنه يترتب على ذلك أن يفقد المجنى عليه السيطرة الحكمية ، لأن المال هنا من الأصل ليس بين يديه ملموسا فالسيطرة المادية منتفية وإنما وجود المال في المكان الذي حفظه به يجعل السيطرة الحكمية قائمة ، وفقدان هذه السيطرة يقوم بمجرد نقل المال من مكان لاخر غير معلوم للجائز ، وبهذا الفعل تتم جريمة السرقة ولو كان كل من المكانين في وضع يد الجائز ، فالخادم الذي يختلس مال سيده من مكتبه ويضعه في طيات ملابسه يعد مرتكبا لجريمة السرقة التامة ، لأن المال قد خرج فعلا من حيازة السيد فليست له عليه لا سيطرة مادية ولا سيطرة حكمية ، وهو في حيازة غير المجنى عليه وهو الخادم

فى هذه الحالة • وليس بهمهم عندئذ أن يبقى الخادم بعد فعلته بمسكن سيده أو يبرحه ، وسواء أكان هذا الخروج بعد وقوع الجريمة مباشرة أم بعد فترة طويلة • ويستوى فى ذلك أن يضبط معه المال المسروق فور الخروج مباشرة أو على مسافة بعيدة من المنزل ، لأنه فى هذه الصورة جميعا كانت جريمة السرقة باخفاء جسمها (١٥٥) •

ومع ذلك فقد قضت محكمة النقض بأنه « ما دام الحكم قد أثبت أن الخادم بعد أن أخذ ما أخذه من الصيدلية التى يعمل بها ووضعها فى مكان آخر بها ، وأن الطاعن حين أخذ ما أخذه من الخادم أخذه فى الصيدلية أيضا ، وهذا مفاده أن الأشياء التى أخذها الخادم بقيت فى حيازة صاحبها حتى جاء الطاعن وأخذها من الخادم — ما دام الحكم قد أثبت ذلك فإن ما وقع من الخادم قبل حضور الطاعن إليه لم يكن الا شروعا فى سرقة ، والسرقة لا تتم الا بأخذ الطاعن بعض المسروقات وخروجه من الصيدلية ففعل الطاعن اذن سرقة كما قال الحكم لا اخفاء أشياء مسروقة كما يزعم هو » (١٥٦) • كما قضت بأنه « اذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الطاعن كسر قفل باب مخزن المستشفى الأميرى المسلمة أمتعته الى معاون المستشفى بوصفه أميناً عليه وأخذ بعض البطاطين المحفوظة فى ذلك المخزن وحملها الى العنبر الذى يشتغل هو ممرضا به حيث أخفى بعضها فوق أسرة المرضى والبعض الآخر تحت فراش تلك الأسرة وذلك بقصد اختلاسها ، لما كان ذلك وكان نقل البطاطين من المخزن الذى كانت محفوظة به الى العنبر الذى يشتغل به الطاعن وأخفاؤها فيه على النحو الذى أثبتته الحكم هو من الأعمال التنفيذية لجريمة السرقة وقد تحقق به اخراجها من حيازة الأمين عليها وجعلها فى قبضة الجانى تمهيدا لاجراجها بالكلية من المستشفى فان اتواعة التى دين بها الطاعن يتوافر فيها أركان جريمة الشروع فى سرقة » (١٥٧) •

والرأى الذى انتهت اليه محكمة النقض فى هذين الحكمين فى نظرنا لم يصادفها التوفيق ، لأن اقرارها بأن المال قد خرج من حيازة مالكه يفيد حتما وبالضرورة انه قد دخل فى حوزة الجانى • فخرج البطاطين من حيازة

(١٥٥) يرى أحمد أمين أن العبرة فى تمام جريمة السرقة ليست بخروج السارق من المنزل بل هى بالاستيلاء على الشيء استيلاء يجعله فى قبضة السارق وبمكتبته (ص ٦١٠ و ٦٤٦) •
(١٥٦) نقض ١٩٤٢/١٢/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٥ •
(١٥٧) نقض ١٩٥٢/٥/١٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣٤١ •

الأمين عليها يدخلها في حوزة الجاني وتكون الجريمة قد تمت ، وكذلك نقل الأدوية من مكانها يخرجها من السيطرة الحكيمة للمالك ويجعلها في حوزة الجادم وتتم الجريمة بفعل الأخير . فضلا عن هذا فمما لا جدال فيه أن السرقة التامة تقوم قبل الخادم الذي يختلس بعض الطعام من منزل سيده ويأكله وهو لم يبارح المنزل ، ولا فرق بين هذه الحالة وصورة اختلاس خادم الصيدلية للأدوية ووضعها في جيبه أو في مكان آخر من الصيدلية ، فالأول قد حاز الطعام في المعدة والثاني قد حاز الأدوية في جيبه أو في المكان الآخر . وبذا يبدو جليا أن محكمة النقض لم تضع مقياسا عاما يطبق في جميع الحالات وأما القاعدة التي سبق لنا بيانها فهي تصل بنا الى نتائج غير متضاربة وتصلح مقياسا لجميع الصور .

وتبدو أهمية التفرقة بين الرأيين في بعض الأحيان ، من ذلك ما قضت به محكمة النقض من أنه اذا نقل المتهم كمية من القمح من مخازن السكة الحديد الى مكان آخر في دائرة المحطة بعيدا عن الرقابة ثم حضر ليلا يحمل سلاحه ومعه آخرون وحملوا القمح خارج المحطة حتى ضبطوا به ، فان هذه الواقعة تكون جنائية سرقة بالنسبة للمتهم وزملائه ، ولا يصح أن تعتبر جنحة لأن القمح عندما نقله المتهم بمفرده قد خرج من حوزة السكة الحديد فلا يعتبر اختلاسا تاما الا عندما نقله المتهمون معا من دائرة المحطة في الظروف التي نقلوه فيها ، والسرقة في هذه الحالة تكون جنائية (١٥٨) . وفي رأينا أن الجريمة قد تمت بمجرد أن خرج المال المسروق من حوزة السكة الحديد لأنه يدخل فورا في حوزة الجاني والواقعة تقف عند حد الجنحة أما ما حدث بعد هذا فهو من آثار السرقة بعد تمامها ، ولكن محكمة النقض ترى في الواقعة جنائية تأسيسا على أن السرقة لم تكن تمت حتى حضر المتهم ومعه زملاؤه وهو يحمل سلاحا .

ومن المسلم به أن وقوع السرقة من شخص يجعل بقاء المال موضوعها بين يديه أثرا من آثارها ولا يشكل جريمة أخرى ، وعلى هذا يستوى أن يبقى المال المسروق مع الجاني أو يتم التصرف فيه . وكل اتصال لاحق للجاني بالمسروق يعتبر أثرا من آثار السرقة وليس سرقة جديدة ما دام سلطانه مبسوطا عليه (١٥٩) .

(١٥٨) نقض ١٩٤٢/٥/١٨ قضاء النقض ق ٥٩١ .

(١٥٩) نقض ١٩٦٢/٤/٢٤ أحكام النقض س ١٣ ق ١٠٧ .

وذهبت محكمة النقض الى أن جريمة السرقة وجريمة اخفاء الأشياء المسروقة جريمتان مستقلتان تختلف طبيعتهما كل منهما عن طبيعة الأخرى ومقوماتها ، وهما كذلك لا يتصور وقوعهما من شخص واحد . ومن ثم فإن عقاب المتهم عن جريمة السرقة يمنع من عقابه عن جريمة الاخفاء ، والعلة في ذلك أن وجود المسروق في خيابة سارقه انما هو أثر من آثار السرقة ونتيجة طبيعية لها (١٦٠) .

ثانيا

تحريك الدعوى الجنائية

القاعدة هي أن النيابة العامة تختص بتحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها وفقا لنص المادة الأولى من قانون الاجراءات الجنائية ، بيد أن هذه الحرية قد يقيدها المشرع في بعض الصور ابتغاء تحقيق غرض خاص فيعلق الدعوى الجنائية على إرادة أخرى غير النيابة العامة هي إرادة المجنى عليه أو غيره ويتطلب شكوى منه أو من وكيله الخاص اذا ما أراد تحريك الدعوى الجنائية ضد المتهم . وجريمة السرقة الشأن فيها شأن أية جريمة أخرى تختص النيابة العامة برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ، فمتى وقعت الجريمة واتخذت بصدد الاجراءات التي يخولها قانون الاجراءات الجنائية للمأموري الضبطية القضائية وللنيابة العامة ، فإن الأخيرة بعد هذا ان رأت أن الأدلة التي جمعت كافية لرفع الدعوى تقيمها أمام المحكمة أو تحيلها على مستشار الاحالة لاجاليتها على محكمة الجنايات ان كانت الواقعة جنائية ، فإن لم تر السير في الدعوى أو أن الأدلة كافية فانها تصدر أمرا بحفظ الأوراق بناء على محضر جمع الاستدلالات أو قرارا بأن لا وجه لاقامة الدعوى بعد التحقيق الذي تجريه .

على أن المشرع قد اختص جريمة السرقة بأحكام خاصة . فقد كانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٣٧ تنص على أن « لا يحكم بعقوبة ما على من يرتكب سرقة اضرارا بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعهم » . فكانت الزوجية والقرابة فيما بين الأصول والفروع تعتبر مانعا من موانع العقاب ، وحكمة ذلك أن الشارع رأى أن يغتفر ما يقع بين أفراد الأسرة الواحدة من عدوان بعضهم على مال البعض الآخر حرصا على سمعة

(١٦٠) نقض ١٩٦٢/١/٢٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٨ ، ١٩٦٣/١/٢٩ س ١٤ ق ١٠ ،

١٩٦٥/٣/٢٢ س ١٦ ق ٥٨ .

الأسرة واستبقاء لصلات الود القائمة بين أفرادها (١٦١) . ثم رأى المشرع بعد ذلك أن أصل تلك المادة هو القانون الفرنسي الذي استقى تشريعه من القانون الروماني وهذا الأخير كان يأخذ بمبدأ الملكية الشائعة بين أفراد الأسرة الواحدة ولا يتصور توافق أركان جريمة السرقة بين أولئك الأفراد ، وهذه المبادئ لا محل لها بعد أن انتفت الملكية الشائعة وأصبح كل فرد من أفراد الأسرة يحق له أن يستقل بملكية بعض المال . ولكنه مع ذلك قدر أن صالح الأسرة والروابط العائلية قد تدعو إلى عدم طرح موضوع السرقة أمام القضاء ، فعُدل نص المادة ٣١٢ من قانون العقوبات بالقانون رقم ٦٤ الصادر في ١٥ من يونيو سنة ١٩٤٧ على هدي ما تقتضيه (١٦٢) . وأصبح بصيغته الراهنة « لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة اضراراً بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعاً الا ابتداء على طلب المجنى عليه ، وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك في أية حالة كانت عليها ، كما له أن يقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أي وقت شاء » . وتبحث أحكام هذه المادة عادة عند دراسة القيود التي ترد على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية في قانون الإجراءات الجنائية ومع هذا فنحن نعرض لها هنا بإيجاز .

يشترط لتحريك الدعوى الجنائية وفقاً لنص المادة ٣١٢ من قانون العقوبات شرطان : الشرط الأول هو شكوى المجنى عليه أو وكيله الخاص . وانه وإن ورد في نص المادة لفظ الطلب إلا أن المراد هو الشكوى . وهذه الشكوى يجب أن تكون صريحة في طلب إقامة الدعوى الجنائية على المتهم بالسرقة ، فإذا كان الغرض منها التحقيق لمعرفة مكان المال المسروق فقط فلا يجوز في هذه الصورة تحريك الدعوى الجنائية . وإذا علق تحريك الدعوى الجنائية على شرط فإنه يترتب على هذا بطلان الشكوى ومن ثم لا يجوز تحريكها ، كما إذا علق والد رفع الدعوى ضد ابنه على عدم رده المال المسروق فالشكوى يجب أن تكون باتة (١٦٣) . والشرط الآخر هو أن تكون السرقة اضراراً بزوجه أو زوجة أو أصول أو فروع ، فيكون السارق زوجاً للمجنى عليه أو أباً قماً فوق أو ابناً قماً تحت على عمود النسب الواحد . فإن لم يكن الفاعل من الأصول أو الفروع جاز للنيابة العامة تحريك الدعوى الجنائية دون تعليقها على شكوى المجنى عليه ، كما إذا سرق شخص مالا لعمه أو خاله

(١٦١) نقض ١٩٣٢/٦/٢٧ قضاء النقض ق ٧٧٦ .

(١٦٢) المذكرة الايضاحية لذلك القانون .

(١٦٣) راجع مؤلفنا أصول الإجراءات الجنائية بند ١١٣ .

أو العكس . ولكن إذا كانت السرقة بين أصول وفروع وموضوعها مالا مشتركاً بين المجنى عليه وآخر فإنه يجوز للنيابة العامة تحريك الدعوى الجنائية ضد الفاعل بالنسبة لمال المجنى عليه الآخر غير الأصل أو الفرع . ولذا قضى قبل تعديل المادة ٣١٢ عقوبات بأن نصها لا ينطبق على من سرق شيئاً مملوكاً لعمه وأبيه ، لأن المأذون ما دام غير متخصص للملكية الوالد يمل له فيه شريك فالإعفاء لا يمكن الإخذ به (١٦٤) .

ويقتصر فيه تحريك الدعوى الجنائية على الزوج أو الزوجة أو الأصل أو الفرع ولا ينتج أثره إلا بالنسبة لهم ، ولذا فإنه إذا كان يترتب على وجود الفاعل تغيير وصف الجريمة أو نوعها بالنسبة لشخص آخر معه بصفته فاعلاً أو شريكاً ، فإن عدم تحريك الدعوى الجنائية لا تتفاء الشكوى ضد من شملهم القيد لا يمنع من رفعها ضد الآخر بالوصف الحقيقي كما لو كان الأول معاقباً (١٦٥) .

واتباماً للحكمة من نص المادة ٣١٢ من قانون العقوبات وهي رعاية الاستقرار العائلي أجاز للمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك في أية حالة كانت عليها ، كما له أن يقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أى وقت شاء . وهذا التنازل لا يمتد إلى الشريك ، ويختلف معنى التنازل في المادة ١٠ إجراءات عنه في المادة ٣١٢ عقوبات فهو في أولاهما ذو أثر عيني مطلق يمحو الواقعة ذاتها وينبسط على كافة المتهمين ، بينما هو في المادة ٣١٢ عقوبات ذو أثر شخصي يقتصر على شخص الجاني الذي قصد به وقصر عليه لا اعتباراً شتخصية وأوضاع عائلية تربط بين المجنى عليه والمتهم - ولا تمتد إلى سواه من المتهمين (١٦٦) .

(١٦٤) نقض ١٩٣١/٢/٢٢ قضاء النقض ق ٧٧٧ .

(١٦٥) نقض ١٩٣٥/٥/٢١ قضاء النقض ق ٧٧٨ .

(١٦٦) نقض ١٩٥٦/١٠/٨ أحكام النقض ص ٧ ق ٢٧٣ .

ثالثا

السرقه الموصوفه بظروف مشدده

غالبا ما يلحق بجريمة السرقة بعض الظروف التي توجب تغليظ العقاب لما فيها من دلالة على خطورة الجاني . وقد اكتفى المشرع بالنسبة لبعض الظروف برفع الحد الأقصى للعقوبة دون تغيير نوعها ، وبصدد البعض الآخر اعتبر القانون توافر تلك الظروف ينبيء عن خطورة الفاعل لدرجة أنه يقلب الجريمة من جنحة إلى جناية . وتتكلم على كل نوع من النوعين .

١ - جنح السرقة

أبانت المادة ٣١٧ من قانون العقوبات الظروف التي يغلظ توافرها عقوبة الحبس فيرفع حدها الأقصى من سنتين إلى ثلاث سنوات وتتناول كلا من تلك الظروف بالبيان .

(١) « السرقات التي تحصل في مكان مسكون أو معد للسكنى أو في ملحقاته أو في أحد المحلات المعدة للعبادة » (م ٣١٧ / ١ ع) : وهذه الفقرة تتناول أربع صور .

(أ) المكان المسكون : هو المكان الذي يقيم فيه الشخص فيعتبره محلا لراحته وهدوئه ومستودعا لسره وأهم مظاهره النوم . وليس بذى أهمية شكل المكان فالقصر والشقة والحجرة والحيمة والكوخ تستوى في قيام الظرف المشدد (١٦٧) . ولا يشترط استمرار الإقامة فالنوم ليلة واحدة في مكان معين يجعله مسكنا للشخص ، كما لا يتعين أن يكون المجنى عليه هو صاحب المكان المسكون . وعلة تشديد العقاب أن للمسكن حرمة ينبغي صيانتها ، ومن بين الوسائل الموصلة إلى ذلك أن المشرع قد رفع العقوبة على سرقة المال منه .

ويذهب الفقه إلى القول بأن المتاجر والمصانع والمدارس والمحاكم وما شابهها تعتبر أمكنة مسكونة إذا كان يقوم على حراستها شخص يبيت فيها

ليلا لأنها عندئذ يكون قد توافر لها مظهر السكنى (١٦٨) . ولكننا نرى أنه تتبعاً للفرقة بين صورتين ، الأولى إذا كانت الجريمة واقعة في المكان الذي يجعل منه الحارس محلاً لنومه فحينئذ ينطبق الظرف المشدد لأن هذا المكان يعد مسكناً تتوافر فيه مظاهر السكنى للحارس . والآخرى إذا كان وقوع الجريمة في غير ذلك المكان أى على مال ذات المصنع أو المتجر أو المحكمة أو المدرسة فلا يتوافر ظرف السكنى المشدد . لأن حكمته التشديد - وهي حماية حرمة المسكن - منتفية هنا ، ولا يقبل إطلاق القول بأن المتجر كله أو المصنع كله يعد مسكناً للحارس . وتبدو أهمية هذا الرأي عندما تتوافر ظرف المكان المسكون مع غيره من الظروف المشددة فيجعل الواقعة جناية بعد أن كانت جنحة .

ويذهب بعض الفقه أيضاً إلى عدم اعتبار عربات السكة الحديدية المعدة للنوم مكاناً مسكوناً (١٦٩) . ولكننا نرى أن حكمته الظرف المشدد تتوافر بالنسبة لها لأن ذلك المكان قد اتخذته الشخص موضعاً لنومه واطمئن فيه إلى راحته وهو لا يفترق عن حجرة على ظهر باخرة تعد مسكناً (١٧٠) ، فإذا كانت رحلة المركب تستغرق ليالى عديدة فإن هذا لا يفرقها عن قطار به عربة نوم تستغرق رحلته ليلة واحدة ، فطول فترة الإقامة أو قصرها لا يؤثر في صفة المكان .

(ب) **المكان المعد للسكنى** : هو المكان الذى يصلح بحالته للإقامة فيه ولكن لا يقيم به ساكنوه مؤقتاً ، أى أن الإقامة فيه تكون لفترات خلال السنة كالمنازل فى المصايف والمشاتى وقت خلوها من ساكنيها (١٧١) . وتحديد ما إذا كان المكان يعتبر معداً للسكنى من عدمه هو تخصيص صاحبه له (١٧٢) .

ولقد اختلفت الرأى بشأن المساكن الحالية كالمنازل التى تم بناؤها حديثاً أو المسكن المعد للإيجار ، فذهب البعض إلى اعتبارها أمكنة معدة

(١٦٨) ج ٦ بند ٢٤٤٠ ، القللى ص ٧٠ ، محمود مصطفى ص ٣٩٦ ، رؤوف ص ٢٩٣ .

(١٦٩) ج ٦ بند ٢٤٤٠ ، القللى ص ٧٢ ، رؤوف ص ٢٩٣ .

(١٧٠) حكم بأن السفن الكبرى معتبرة فى أحوال معينة كالمنازل المسكونة إذا توافرت فيها

شروط المنزل المسكون (استئناف مصر ١٦/٣/١٨٩٧ القضاء س ٤ ص ١٩٩) .

(١٧١) الموسوعة الجنائية ج ٤ ص ٢٦١ . نقض ١٩٣٥/٢/١١ قضاء النقض ق ٦٦٦ .

(١٧٢) هبلى ص ٤١٣ .

(١٧٣) ج ٦ بند ٢٤٤٠ . ويذهب رأى إلى اعتبار المكان المخصص للسكنى والمهجور

مكاناً معداً للسكنى (رؤوف ص ٢٩٤) .

للمسكني (١٧٢) ، ولكنني أرى أن حكمة الظرف المشدد - وهي الاعتداء على حرمة المسكن وكونه محلا لأطمئنان الفرد - لا تتوافر في هذه الصورة ومن ثم فهي لا تعتبر مكانا معدا للمسكني (١٧٤) .

(ج) ملحقات المكان المسكون : أضفى المشرع على ملحقات المكان المسكون ذات الحماية التي منحها للمسكن فاعتبر أن السرقات التي تقع فيها يتوافر لها الظرف المشدد . وملحقات المكان المسكون هي التي تعتبر متممة ومحملة له بحيث يمكن أن تعتبر جميعا كأنها مكان واحد . ويعرفها الفقه عادة بأنها هي التي تحاط مع المكان بسور واحد (١٧٥) ، بيد أننا نرى أن اشتراط وحدة أسور لا لزوم له وإنما يكفي أن تعتبر جزءا منه ، فمثلا إذا وجدت حجرة على بعد خطوات من مسكن في قرية وكانت معدة لا يواء الماشية دون أن يحوطهما سياج واحد فإنها تعتبر ملحقة بالمسكن (١٧٦) . وتعتبر من ملحقات المكان المسكون غرف الخدم وغرف الغسيل وحظيرة الغربات والمطابخ وغرفة البستاني والبواب . والمسألة مردها الوقائع ، فالغرفة التي تقع في نهاية حديقة منزل ويكون بابها من الخارج وأعدت مكانا لبيع مواد البقالة لا تعد ملحقة بمسكن إذ لا رابطة بين الاثنين تجعل حماية المسكن تضيىء على الدكان .

ويستوى في صدد توافر الظرف المشدد أن يكون الفاعل قد دخل المكان المسكون أو المعد للمسكني أو أحد ملحقاته خلسة ^{بغير علم من صاحبه} أو من كان موجودا فيه من قبل بعلمه . لأن حكمة التشديد متوافرة في أي الصورتين (١٧٧) . فالتص الذي يدخل المسكن تحت جناح الظلام بغير أن يراه أحد والخادم الذي يعمل بداخل المنزل إذا ارتكب كل منهما سرقة قام الظرف المشدد . ويتوافر أيضا هذا الظرف حتى ولو وقعت السرقة من صاحب البيت على مال ضيف لديه لأن الضيف قد أطمئن إلى ماله بوجوده داخل مسكن له حرمة .

(د) المحلات المعدة للعبادة : إن قدسية الأماكن المعدة للعبادة كالمساجد والكنائس والمعابد تقتضي أن كل من يدخلها يشعر بالأطمئنان ، فنفوس

(١٧٤) ، القلبي ص ٧١ ، محمود مصطفى ص ٣٩٦ .

(١٧٥) جارو ج ٦ بند ٢٤٤١ ، أحمد أمين ص ٦٢٢ ، القلبي ص ٧٢ .

(١٧٦) راجع رؤوف ص ٢٩٥ .

(١٧٧) روسليه ص ٤٢٣ ، هيلي ص ٤١٣ .

الانسان بين يدي ربه تتطهر من كل نوازع الشر في الحياة ، وقد كان من الطبيعي أن تشدد العقوبة على من يختلس مال غيره فيها لما في هذا الفعل من عدم الاعتداد بحرمة المكان .

ويستوى في توافر الظرف المشدد أن يكون اتفاعل يدين بدين المخل الذي ارتكب فيه السرقة أم لا ، أو تكون السرقة ارتكبت اضرازا بمكان العبادة أو أحد المترددين عليه ، ولا فرق بين كون محل العبادة مسموحا لأي فرد من الجمهور أن يدخله أو هو قاصر على أشخاص معينين كمسجد في مدرسة أو غرفة مخصصة لأداء شعائر الدين في مبنى جمعية دينية (١٧٨) . ويشترط أن يكون المحل معدا للعبادة فعلا فان أصبح مجرد أثر لا يتوافر بالنسبة له انظرظ المشدد (١٧٩) .

(٢) « السرقاات التي تحصل في مكان مسور بحائط أو بسياج من شجر أخضر أو حطب يابس أو بخنادق ، ويكون ذلك بواسطة كسر من الخارج أو تسور أو باستعمال مفاتيح مصطنعة » (م ٣١٧ / ٢ ع) .

يذهب الفقه الى أن من أسباب التشديد في هذه الحالة أن المجنى عليه في الجريمة قد اتخذ من جانبه كل وسائل الاحتياط للمحافظة على ماله (١٨٠) . ولكننا نرى أن الحكمة مرجعها فقط الوسيلة التي استعان بها الجاني على مقاومة السرقة ودلالاتها على خطورته لأن محافظة الانسان على ماله أمر مفروض ، فطبيعى أن يحيط الشخص خديقه أو مسكنه بسور وأن يحفظ نقوده بوضعها في جيبه ، ومع أن كل فرد قد حافظ على ماله في الصورتين السابقتين إلا أن المشرع قد شدد العقوبة في واحدة منهما فقط وهو ما ينفي أن علة التشديد هي وسيلة محافظة المجنى عليه على ماله وإنما هي أمر آخر هو طريقة الجاني في ارتكاب السرقة الدالة على خطورته .

ويشترط لتوافر انظرظ المشدد أمران :

(أ) مكان مسور : المكان المسور هو المكان الذي لا يجعل صاحبه منفذاً :

(١٧٨) القلى ص ٧٣ ، محمود مصطفى ص ٣٩٧ ، الشاوي ص ٦٧ . ويرى أحمد أمين

ص ٦٦٣) أن النص لا ينطبق بالنسبة لمحال العبادة الخاصة .

(١٧٩) القلى ص ٧٣ .

(١٨٠) جارسون م ٣٨١ بند ١٢٥ ، محمود مصطفى ص ٣٩٨ .

(م ٢٠ - العقوبات الخاص)

للدخول اليه الا من جهة معينة أعدها لذلك فيشترط أن يحيط به السور من كل الجهات فالمنزل الذي يقع على النيل مباشرة ويحيطه مالكة يسور من الثلاث جهات الباقية لا يعد مسورا بالنسبة لمن يدخله عن طريق قارب من جهة النيل ، اذ أن طريق الماء يعد عاما لكل من يعبره وليس هناك سور اقترحه الجاني للوصول الى المنزل (١٨١) .

وقد ذكر المشرع بعض أنواع السور فقال حائط أو سياج من شجر أخضر وحطب يابس أو خنادق ، وورودها جاء على سبيل المثال فقد يكون السور عبارة عن أسلاك شائكة أو مجرد صفائح خاوية تعد كسور كما يحصل بالنسبة لبعض مخلفات الجيش . المهم أن يكون هذا السور - أيا كان نوعه - من شأنه أن يمنع الدخول الى المكان الذي يحيط به الا عن طريق محدد رسمه بصاحب المكان ويكون ولوج المكان بغير ذلك السبيل يحتاج الى شيء من مجهود . فمجرد رسم خطوط تحيط بأرض لا يجعل منها سورا . ووضع بعض أحجار تمثل حدودا حول المكان لا قيمة لها في صدد السور (١٨٢) . ولقد ذكر المشرع الخندق وهو أمر نادر الحصول عملا وان وجد فيجب أن يكون تخطيطه مما يدعو لبعض المجهود ، فحفر قناة صغيرة حول مكان معين لا يعتبر خندقا يتوافر بتخطيطه الظرف المشدد .

(ب) وسيلة الدخول الى المكان المسور : حدد المشرع وسيلة الدخول الى المكان المسور - وهي علة التشديد في رأينا - بأن تكون كسرا من الخارج أو تسورا أو استعمالا لمفاتيح مصطنعة .

١ - الكسر من الخارج : كسر السور من الخارج هو استعمال العنف في سبيل التغلب على حمايته للمكان الذي يحيط به . وقد قررت محكمة النقض أن الكسر المعتبر ظرفا مشددا للسرقة يتحقق باستعمال الجاني أية وسيلة من وسائل العنف لفتح مدخل معد للاغلاق (١٨٣) . وتتعدد الصور التي يحدث بها الكسر من الخارج فمنها فتح فجوة في الجدار وجذب قفل الغرفة بقوة والتوصل بذلك الى فتحه (١٨٤) ، وكسر زجاج نافذة في المنزل وثقب في

(١٨١) الموسوعة الجنائية ج ٤ ص ٢٦٣ ، القلي ص ٧٤ .

(١٨٢) جارسون م ٣٨١ بند ١٠٨ وما بعده . القلي ص ٧٤ .

(١٨٣) فاذا كان الحكم قد أثبت أن السارقين قد استعملوا العنف في فتح باب مخزن ليلا

باستخدام مسطرة في نزع الشمع دون المساس بالحتم واعادته عقب السرقة فانه لا يكون قد

أخطأ في تطبيق القانون (نقض ١٨/٥/١٩٥٣ أحكام النقض س ٤ ق ٢٩٥) .

السقف ، فيجب بذل شيء من المجهود في سبيل الوصول الى داخل المكان ، لذلك لا يعد كسرا من الخارج مجرد جذب الجاني لحبل مدلى بالبواب الخارجى لفتح ترباس يستعمله جميع السكان (١٨٥) .

ويجب أن يكون الكسر فى السور الخارجى وهو أمر مستفاد من أن المشرع ربط هذه الوسيلة بالسور بصريح النص (١٨٦) ، فان وقع الكسر على أبواب داخلية أو دواليب أو خزائن انعدم الظرف المشدد (١٨٧) . ولكن اذا كان باب السور الخارجى لحديقة المنزل مفتوحا بينما كان باب المنزل نفسه مغلقا فكسره الجاني عدت السرقة بكسر من الخارج لان صاحب المنزل وقد جعل بابه مغلقا قد اعتبره سور المكان . ونرى أن كسر السور من الخارج كما يتوافر بالنسبة للأماكن المسكونة كمخازن الحبوب والحدائق ، فإنه يوجد كذلك بالنسبة للأماكن المسكونة والمعدة للسكنى أى يقوم لهذه الأخيرة طرفان مشددان ينطويان تحت نص المادة ٣١٧ عقوبات فى فقرتيها الأولى والثانية (١٨٨) . ولما كانت علة التشديد هى خطورة الوسيلة التى لجأ اليها الجاني ، فإنه يستوى فى قيام الظرف المشدد أن يكون الكسر قد حدث بغرض الدخول الى المكان أو لمبارحته والهرب بعد ارتكاب الجريمة فهو قد أعان الجاني على الغرض الذى ابتغى تحقيقه (١٨٩) .

ويدعو الى التساؤل سرقة بعض أجزاء السور الخارجى هل تعد السرقة بواسطة الكسر من الخارج أم لا يتوافر الظرف المشدد فى هذه الضورة ؟ اذا أمعنا النظر نجد أن حكمة التشديد غير متوافرة لأن الجاني لم يأت من جانبه

(١٨٤) نقض ١٩٤٣/٣/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٣٦ .

(١٨٥) جارسون م ٣٨١ بند ٢٣١ .

(١٨٦) القللى ص ٧٥ .

(١٨٧) الشاوى ص ٦٨ .

(١٨٨) وراجع نقض ١٩٣٩/٥/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٩١ وقد جاء به « ان الواقعة التى اثبتها الحكم بالكيفية المتقدمة تفيد ان الطاعنين وصلوا الى سطح منزل المجنى عليه بواسطة التسلق » ورتبت المحكمة على ذلك ان التسلق باعتباره ظرفا ماديا ترتكب السرقة بواسطته فان فعله يعد بدءا فى التنفيذ ، فجمعت بين ظرفى المكان المسكون والتسلق . ويوجب جازو أن لا يكون بالمكان المسور بناء أو مأوى أو معد للسكن ولا يكون ملحقا به والا دخل فى حكم الفقرة الأولى (ج ٦ ق ٢٤٤٢) ، القللى ص ٧٤ .

(١٨٩) القللى ص ٧٥ ، محمود مصطفى ص ٣٩٩ ، عكس هذا روسليه ص ٤٢٤

وجارسون م ٣٨١ بند ١٣٦ وهيلى ص ٤١٨ وأحمد أمين ص ٦٧٤ .

يفعل يتغلب به على الحماية التي أراد صاحب المكان أضعافها على ما بداخله ،
فأجزاء السور تستوى مع أى مال يتركه صاحبه فى مكان غير مسور (١٩٠) .

٢ - التسور : هو اعتلاء السور أيا كانت الوسيلة المستعملة فى ذلك
كالقفز أو الاستعانة بسلم أو بحبل أو الصعود فوق مواسير أو فوق أكتاف
شخص آخر . وقد عرفت محكمة النقض بأنه دخول الأماكن من غير أبوابها
ويستوى فى ذلك استعمال سلم أو الصعود على الجدار أو الوثب الى الداخل
من نافذة أو الهبوط من أية ناحية (١٩١) . ويستوى فى التسور أن يكون
الغرض منه الدخول الى المكان أو مبارحته بعد اتمام الجريمة (١٩٢) . أما
التسور داخل المكان المسور للانتقال من جزء الى آخر فلا يكون الظرف
المشدد (١٩٣) .

٣ - استعمال مفتاح مصطنع : المفتاح المصطنع هو كل أداة يستعان
بها على فتح قفل انسور الخارجى دون اتلافه أى دون كسره (١٩٤) ويكون غير
المفتاح الذى يستعمله صاحبه لفتحه ، فيعد كذلك المفتاح الذى يصنع مثابها
للمفتاح الاصل وقطعة السلك التى تعين على فتح القفل (١٩٥) . ونرى أن
المفتاح الحقيقى يأخذ حكم المفتاح المصطنع فى صورتين ، الاولى اذا فقد مسن
صاحبه وعثر عليه الفاعل أو حصل عليه بطريقة غير مشروعة كسرقة (١٩٦) .
والاخرى اذا كان نسخة ثانية من المفتاح الذى يحتفظ به شاغل المكان ، كما
هو الحال فى اللوكاندات وانبنسيونات . فاستعمال المفتاح فى أى الحالتين
يصبغه بطابع الاصطناع اذ لم تعد له الصفة الحقيقية فى ذهن صاحبه
الاصلى (١٩٧) . ولا فرق بين استعمال المفتاح المصطنع للدخول الى المكان

(١٩٠) القللى ص ٧٦ ، الشاوى ص ٦٨ ، هيلى ص ٤١٩ .

(١٩١) نقض ١٩٣٩/٥/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٩١ .

(١٩٢) القللى ص ٧٧ . عكس هذا جارسون م ٣٨١ ص ١٩٣ ، ج ٦ بند ٢٥٦٤ .

(١٩٣) روسليه ص ٤٢٤ ، هيلى ص ٤٢٢ .

(١٩٤) ويذهب رأى الى أن الظرف المشدد يتوافر اذا كان استعمال المفتاح المصطنع للدخول

الى المكان المسور أو استعمال لفتح بعض الأجزاء الداخلية كالدواليب (هيلى ص ٤٢١) .

(١٩٥) القللى ص ٧٧ . عكس هذا الشاوى ص ٦٩ .

(١٩٦) محمود مصطفى ص ٤٠٠ . وقد قضى بأنه يجب أن تشدد العقوبة على من يسرق من

المكان المسور يستوى فى ذلك أن يكون المفتاح الذى استعمال هو المفتاح الحقيقى الذى وصل

الى يد الجانى عن طريق غير قانونى أو استعمال مفتاح مصطنع ، والنص على ذكر المفتاح المصطنع

هنا مسببه أن هذه هى الحالة الغالبة (سمالوط الجزئية ١٩٤٨/٤/٣ التشريع والقضاء ص ٣

ق ٣٨) .

(١٩٧) ج ٦ بند ٢٤٧٠ ، روسليه ص ٤٢٥ . عكس هذا جارسون م ٣٨١ بند ٢١١ .

الذى تقع فيه الجريمة أو الخروج منه بعد تمامها . ويشترط أن يكون الكسر أو التسور أو استعمال المفتاح المصطنع بقصد السرقة لانه بهذا فقط يتوافر الظرف المشدد ، أما اذا كان ذلك لسبب اخر كلقاء امرأة ثم بدت فـكـسـرة السرقة فلا يقوم الظرف المشدد .

ولا ينفي قيام أى صورة من الصور الثلاث سالفه الذكر وجود سبيل آخر كان فى مكنة الجانى استعماله فى الدخول أو الخروج . فالحديقة المسورة اذا كان بابها مفتوحا ولجأ الجانى لدخولها الى اعتلاء السور يتوافر قبله الظرف المشدد (١٩٨) .

(٣) « السرقات التى تحصل بكسر الاختام المنصوص عليه فى الباب التاسع من الكتاب الثانى » (م ٣١٧/٣ ع) .

الاختام المشار اليها فى الفقرة الثالثة من المادة ٣١٧ هى الموضوعات لحفظ محل أو أوراق أو أمتعة بناء على أمر صادر من إحدى جهات الحكومة أو إحدى المحاكم فى مادة من المواد (م ١٤٧ ع) . ولتعرف مقصد المشرع من كسر الختم الذى يشدد عقوبه السرقة ينبغى تعرف حكمة التشديد فى هذه الحالة وهى على ما نرى الصالح العام وتحقيق العدالة . فوضع الاختام يقصد به المحافظة على أشياء معينة يهم بقاؤها على ما هى عليه حتى يتم التصرف فيها أو آثار جريمة أو أموال متنازع عليها حتى تصدر بشأنها كلمة القضاء فكسر الختم والاستيلاء على محتويات الخرز يعطل الغرض من التحريز .

ويذهب الفقه عادة الى أن كسر الختم يكون بفكه أو إتلافه أو إزالته (١٩٩) . ونحن نذهب الى أكثر من هذا ونرى أن الظرف المشدد يتوافر اذا حصلت السرقة من خرز مختوم أيا كان حتى لو بقى الختم سليما ، فمن يقطع صرة من أسفلها وبها أدوات استعمال فى جريمة ومحرزة بناء على أمر النيابة العامة ويستولى على بعض محتوياتها مع بقاء الختم سليما يعد مرتكباً لجريمة سرقة . منظوية تحت المادة ٣/٣١٧ ع . وقياسا أيضا على ذلك من يسرق بعض منقولات من محل مغلق ومختوم بأمر من المحكمة ولو كان ذلك باعتلاء نافذة فيه مع بقاء ختم الباب سليما ، وبرغم انطباق المادة ٢/٣١٧ ع .

(١٩٨) القلى ص ٦٦ ، رؤوف ص ٢٩٨ . عكس روسليه ص ٤٢٥ .

(١٩٩) جaro ج ٦ بند ٢٤٦٦ ، هيلى ص ٤٢٠ .

(٤) « السرقات التي تحصل ليلا » (م ٣١٧/٤ ع) .

ان الحكمة في تغليظ العقاب اذا ما ارتكبت جريمة السرقة في الليل هي ان هذا الوقت هو الذي يركن فيه الناس الى الهدوء والاطمئنان فضلا عن ان تخيير الظلام يسهل للجاني اتمام فعلته تحت ستاره (٢٠٠) . ولقد اختلف في تحديد قيام ظرف الليل فهل يعتبر متوافرا من وقت غروب الشمس الى شروقها في اليوم التالي (٢٠١) حتى ولو لم يخيم الظلام بعد ولا سيما في فصل الصيف حين يستمر الضوء ساطعا لمدة طويلة بعد غروب الشمس أم لا يعد الليل متوافرا الا بتخيم الظلام فعلا ؟ وتبدو أهمية تحديد هذا الظرف - كما سنرى - في جنايات السرقة لان توافره أو عدم توافره قد يغير نوع الجريمة من جنحة الى جناية أو قد تبقى جنحة .

نحن نرى أنه ينبغي عند تحديد ظرف الليل أن نسترشد بالحكمة التي حدث بالمشروع الى تشديد العقوبة وهي تؤدي الى القول بعدم قيام ظرف الليل الا بالاظلام (٢٠٢) ، أي تعسر الرؤية واحتياج الفرد الى الاستعانة بالضوء الصناعي . ولا يمنع من توافر ظرف الليل ظهور القمر حتى ولو كان بدرا . مكتملا ذا ضوء ساطع لان الهدوء والدعة في الليل لا يزالان قائمين .

وقد ذهبت محكمة النقض في بعض أحكامها الى أن الليل يعتبر متوافرا في الفترة بين غروب الشمس وشروقها فقالت « ان قانون العقوبات اذ نص على ظرف الليل كظرف مشدد للسرقة (م ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧) ولقتل الحيوان والاضرار به (م ٣٥٦) ولاتلاف الزراعة (م ٣٦٨) ولانتهاك حرمة ملك الغير (م ٣٧٢) . الخ دون أن يحدد بدايته ونهايته قد أفاد أنه إنما يقصد بالليل ما تواضع عليه الناس من أنه الفترة بين غروب الشمس وشروقها ، اذ لو كان الشارع قد قصد معنى آخر لافصح عنه كما فعل في المادة ٢١ من قانون المرافعات ، وكما فعلت بعض التشريعات الأجنبية مثل قانون العقوبات البلجيكي الذي عرف الليل بأنه الفترة التي تبدأ بعد غروب الشمس بساعة وتنتهي قبل شروقها بساعة ، ومما يؤيد هذا النظر ان القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم والمرسوم بقانون رقم

(٢٠٠) جازو ج ١ بند ٢٤٣٥ ، هيل ص ٤١٢ .

(٢٠١) مذكرة لجنة المراقبة القضائية رقم ٤٦٨ سنة ١٩٠٢ .

(٢٠٢) جارسون م ٣٨١ بند ٣٥ و ٣٦ .

٩٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بمراقبة البوليس قد اعتبر الليل الفترة بين الغروب وبين الشروق وأن الشارع قد أخذ أحكام انتهاك حرمة ملك الغير عن القانون السوداني الذي نص على أن الليل هو عبارة عن الفترة بين غروب الشمس وشروقها . ومع ذلك فإن التفرقة بين ما يقع على أثر الغروب وقبل الشروق وبين ما يقع في باقى الفترة التى تتخللهما ليس لها فى الواقع وحقيقة الامر ما يبررها « (٢٠٢) » .

ويؤخذ على هذا القضاء أن المحكمة ذهبت الى أن المشرع قد قصد مسا تواضع عليه الناس بالليل من أنه الفترة بين غروب الشمس وشروقها وهو غير صحيح لان الظلام هو أول ما يتوارد الى الذهن وذكر عبارة الليل وفق المتعارف عليه .

وأما الاستناد الى قانون المرافعات وقانون المتشردين والمشتبه فيهم ومراقبة البوليس فهو استدلال فى غير محله لان تحديد الليل فى تلك القوانين إنما يحقق حكمة خاصة فيها ليست بعينها الحكمة التى تحدد الى تشديد العقوبة فى جريمة السرقة . ولا محل للكلام على جرائم انتهاك حرمة ملك الغير ومصدرها فى القانون السودانى ونحن فى صدد الكلام على جريمة السرقة التى تختلف فى موضوعها وغايتها عن الاولى . وأخيرا فإن محكمة النقض فى حكم حديث قررت أن توافر ظرف الليل مسألة موضوعية (٢٠٤) أى أنها عدلت عن اعتباره مسألة قانونية تخضع لرقابتها ، فقاضى الموضوع يفصل فيها وفق ما يتبينه من ظروف الدعوى مهتديا بالحكمة من توافر ظرف الليل .

(٥) « السرقات التى تحصل من شخصين فأكثر » (م ٣١٧ / ٥ ع) .

ان تعدد الجناة عند ارتكابهم للجريمة لما يقوى عزمهم ويزيد فى بأسهم وجراتهم على اتيان الامر المحرم ، ولذا كان اجماعهم على أمر ومقارفتهم

(٢٠٣) نقض ١٩٤٧/١١/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٠٧ ، ١٩٤٨/١١/٦ ج ٦

ق ٤٨٢ .

(٢٠٤) نقض ١٩٥٠/١/٣٠ أحكام النقض س ١ ق ٩٠ . وبهذا كان قضاء النقض قسدا

جرى ، راجع نقض ١٩١٠/١/٢٢ المجموعة الرسمية س ١١ ق ١٣ ، ١٩١٥/٦/٢٦ س ١١

ق ٢٥ . وقضى بأنه يكفى للتشديد الاشارة الى وقوع السرقة ليلا دون ضرورة بيان الساعة التى

وقعت فيها (نقض ١٩٢٤/٢/٥ المحاماة س ٥ ص ١٠٥) .

له ينبىء عن خطورتهم ويتعين اذن تغليظ العقوبة عليهم (٢٠٥) . ولقيام ظرفه التعدد الذى يشدد العقوبة يجب أن يكون الجناة فاعلين أصليين فى الجريمة (٢٠٦) ، لان خطورة التعدد تبين من وجود الاشخاص المتعددين على مسرح الجريمة (٢٠٧) . ويعتبر فاعلا فى الجريمة - وفقا لقضاء محكمة النقض - من يوجد فى مكان الحادث وعلى مسرحه كمن يرقب الطريق وقت قيام زميله بالسرقة (٢٠٨) .

وقد قضى بأنه متى كان المتهمون فى الجريمة قد ساهم كل منهم بفعل من الافعال المكونة لها فذلك يكفى لاعتباره فاعلا أصليا ، فاذا كان المتهمون فى سرقة قد قام بعضهم بتلهية سكان المنزل وبعضهم بدخوله والاستيلاء على المسروقات وتمت الجريمة بناء على ذلك فأنهم جميعا يكونون فاعلين أصليين (٢٠٩) . واذا كان الثابت بالحكم أن المتهمين اتفقا على سرقة سوار من المجنى عليها وعلى أثر سقوط السوار منها التقطه أحدهما وسلمه فى مكان الحادث للآخر فإن المتهمين كليهما يكونان سارقين للسوار (٢١٠) . وجلوس أحد المتهمين بالسرقة يتكلم مع حارس الشئ الذى سرق لكى يسهل لزميله سرقة يعد عملا من الاعمال المكونة للجريمة فيعد فاعلا فيها متى تمت الجريمة بأخذ المسروق وإخراجه من حيازة صاحبه (٢١١) .

ويعتبر ظرف التعدد متوافرا حتى ولو وقفت الجريمة عند حد الشروع . وظرف التعدد تستخلصه محكمة الموضوع مما يطرح عليها ، وليس بشرط أن يعرف كل من ساهم فى الجريمة أو يقدم للمحاكمة أو يقضى بإدائته بل يكفى أن يقتنع القاضى بأن المتهم قد ارتكب الجريمة بمؤازرة غيره (٢١٢) .

(٢٠٥) جارسون م ٣٨١ بند ٣٨ .

(٢٠٦) يرى أحمد أمين أن الظرف المشدد يتوافر بوجود فاعل أصلي وشريك ص ٦٦٤ .

(٢٠٧) جارو ج ٦ بند ٢٤٨٠ ، القلى ص ٨٠ ، محمود مصطفى ص ٤٠١ ، رؤوف ص ٣٠٢ ، هيجنى ص ١٢٩ .

(٢٠٨) نقض ١٩٤٠/١/٨ قضاء النقض ق ٦٧٨ .

(٢٠٩) نقض ١٩٤٢/١/٥ قضاء النقض ق ٦٧٠ .

(٢١٠) نقض ١٩٤٣/٦/٢١ قضاء النقض ق ٦٧٤ ، ١٩٥٢/١٢/٥ ق ٦٧٣ .

(٢١١) نقض ١٩٤٧/١٢/١ قضاء النقض ق ٦٨٠ .

(٢١٢) نقض ١٩٢٨/١١/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٩ . ولكن يجب أن يكون

هناك تفاهم بين الفاعلين على ارتكاب جريمة السرقة ، انما ان انتفى ذلك التفاهم ، وتصادف وجود الجانين معا فى محل الحادث ، كحالة رعاى هاجموا محلا لسرقته وقت اضطراب ، فلا يتوافر الظرف المشدد .

(٦) « السراقات التي تحصل من الخدم بالاجر اضارا بمخدوميهم أو من المستخدمين أو الصناع أو الصبيان في معامل أو حوانيت من استخدموهم أو في المحلات التي يشتغلون فيها عادة » (م ٣١٧ / ٧ ع) .

ان علة التشديد في هذه الحالة هي أن طبيعة العمل الذي يقوم به الجاني تدعو الى وجود بعض مال المجنى عليه تحت يده ومن المستحيل أن يعطى الاخير وقته في سبيل رقابة من استخدمه ، واذن فهو قد أولاه ثقته فان أساء الخادم استعمال هذه الثقة واستولى على مال المجنى عليه حقت عليه العقوبة المشددة (٢١٢) . ونص الفقرة السابعة من المادة ٣١٧ يتناول فريقين :

(أ) الخدم بالاجرة : يقصد بالخدام من يقوم على أداء بعض الشئون المنزلية للمجنى عليه لقاء أجر معلوم ، فيعتبر كذلك السفرجى والطباخ والمربية . ويذهب الفقه والقضاء الى اشتراط أن ينقطع الخادم لخدمة المجنى عليه (٢١٤) ، فلا يدخل في فريق الخدم الغسالة التي تمر لاداء عملها يوما في الاسبوع أو الجنايني الذي يمر ساعة كل يوم (٢١٥) . ولكننا نرى أنه لا محل لايجاب هذا الشرط ويقوم الظرف المشدد في الصورتين السالفتين ، ذلك أولا لاطلاق النص الذي يتسع لهذا التفسير ولا يقتضى ذلك الاشتراط . وثانيا لان طبيعة عمل هؤلاء الخدم تدعو الى أداء اعمالهم في أوقات محددة فقط ، وأخيرا فان حكمة التشريع تتوفر هنا فالغسالة بحكم عملها يوجد بين يديها مال المخدم وليس في مقدوره مراقبتها أثناء العمل والشأن كذلك بالنسبة للبستاني .

ويجب أن يقوم الخادم بعمله لقاء أجر سواء أكان نقدا أم عينا مقابل

(٢١٣) جارسون م ٣٨١ بند ٢٢٠ ، هيلي ص ٤٠٦ .

(٢١٤) الموسوعة الجنائية ج ٤ ص ٢٨٢ ، القلبي ص ٨٤ ، محمود مصطفى ص ٣٩١ ،

برؤوف ص ٣٠٩ .

(٢١٥) قضى بأن المادة ٧/١٧ ع لا تطبق على السرقة التي يرتكبها الزبال ، لانه لا يعد من الخدم المعنيين بها ، لانه يشترط في الخدام أن يكون ملحقا بخدمة من يدفع له الاجر . ومنقطعاً لهذه الخدمة . أما الشخص الذي يكلف من وقت لآخر بقضاء بعض الحاجات المنزلية لقاء عطاء أو مكافأة فلا يعد خادما في حكم هذه المادة (نقض ١٨٩٧/١/٣٠ مجلة الحقوق ص ١٢ ص ٢٢٥) .

المأكل والملبس والسكن ، فالضيف الذي يؤدي بعض الخدمات لمضيفه لا تتوافر فيه هذه الصفة (٢١٦) . ومسألة قيام عقد الاستئجار يرجع في إثباتها للقواعد العامة عند الاختلاف وليس بشرط أن يكون ثابتا بالكتابة .

ويذهب بعض رجال الفقه الى أن الظرف المشدد يتوافر سواء أوقعت السرقة داخل المنزل أم خارجه (٢١٧) ، ونحن نرى أنه لا يتوافر بالنسبة للسرقات التي تقع خارج المنزل الا اذا كانت من مقتضيات عمل الخادم ، فان لم تكن كذلك انعدم قيام سبب التشديد . فالطاهي الذي يستولى على بعض اللحوم والخضر التي يختص باشتياؤها أثناء عودته في الطريق تطبق في حقه المادة ٧/٣١٧ من قانون العقوبات ، ولكن بفرض أن هذا الطباخ التقى بابنة مخدمه الصغيرة في الطريق وسرق منها قرطا أو نقودا تخض والدها لا يتوافر في حقه الظرف المشدد لان المخدم في الصورة الاولى قد أولى الطباخ ثقته بتسليمه اياه المال ووضعه بين يديه وهي حكمة التشديد التي لا تراها متوافرة في الحالة الثانية ، ولا يقدح في هذا كون السرقة قد أضرت بالمخدم أو اعتبار أن السارق يقوم على خدمة الصغيرة كذلك .

ويشترط أن تقع السرقة اضارا بالمخدم فيكون موضوعها ماله ، وقد تقع على مال أي واحد من أولاده أو زوجه ، فالسرقة التي تقع على مال أي من هؤلاء فيها اضار برب الاسرة وهو المخدم فضلا عن أن الخادم يقوم على شئون أفراد الاسرة جميعا . وكذلك ان وقعت السرقة على مال ضيف مقيم بالمنزل يتوافر الظرف المشدد لان هنا ضررا يلحق بالمخدم ولو كان أدبيا فائنص مطلق من كل قيد (٢١٨) .

(ب) المستخدمون والصناع والصبيان : يقصد بهؤلاء من يقوم بعمل معين لقاء أجر معلوم لدى أرباب الاعمال . فالمستخدمون كعمال المتاجر ، والصناع هم من يقومون بأعمال يدوية في المصانع الكبيرة أو الصغيرة ، وأما الصبيان فهم الصغار الذين يقومون بالعمل في بعض الحوانيت ابتغاء تعلم الحرفة (٢١٩) .

(٢١٦) جارسون م ٣١٨ بند ٢٤٩ .

(٢١٧) أحمد أمين م ٦٧٨ ، رؤوف م ٢٠٩ .

(٢١٨) روسليه م ٤٢١ ، هيلي م ٤٠٧ ، عكس هذا أحمد أمين م ٦٧٨ . وقارن .

الشواوي ويرى توافر الظرف المشدد اذا كان المال في حيازة الغير .

(٢١٩) جارسون م ٣٨١ بند ٢٥٤ .

ويذهب رأى الى أنه يدخل فى هذا الفريق أرباب الوظائف الحكومية
استنادا الى أن عبارة المادة الفرنسية جاء بها لفظ employés (٢٢٠) .
لكننا نرى مع الفريق الآخر قصر النص على غير موظفى الحكومة لان سياقه
يشعر بهذا المعنى عندما تكلم عن المعامل والحوانيت والمحلات التى يشتغلون
فيها عادة (٢٢١) . كما ذهب رأى الى النص ينطبق على الصيارفة فى المحلات
التجارية (٢٢٢) ، ونحن نرى أن يد الصراف تعتبر يد أمين فهو وكيل عن
صاحب المحل فى استلام النقود من المشترين ومن ثم فاختراسه للمال ينطوى
تحت خيانة الامانة لا السرقة (٢٢٣) .

والفرق بين هذا الفريق وفريق الخدم أن الاخيرين يدهم تكون ممتدة الى
جميع المال الموجود بالمنزل فى حين أن الصناع والعمال تقتصر يدهم على جزء
فقط من المكان الذى يقومون بالعمل فيه (٢٢٤) .

ويشترط لقيام الظرف المشدد أن تقع السرقة فى المكان الذى يشتغل
فيه المستخدمون والصناع والصبيان عادة بصريح النص ، والا فلا ينطبق حكم
الفقرة السابقة من المادة ٣١٧ ع (٢٢٥) .

ويذهب فريق من الفقه الى أنه يستوى أن تقع السرقة على مال المخدم
أو على مال غيره ما دامت فى محل العمل (٢٢٦) . ولعلمهم يستندون فى هذا
الى أن عبارة « اضرار بمخدوميهم » جاءت لاحقة للنص على الخدم ولم تقيد
الحالة الاخرى الخاصة بالصناع والمستخدمين . ولكننا نرى أن تلك العبارة
تسرى أيضا على السرقات التى تحصل من المستخدمين والصناع والصبيان أى
يشترط أن ترتكب السرقة اضرارا بالمخدوم ، اذ لا تتحقق حكمة التشديد
عندما يسرق أحد العمال مال زميل له فى المصنع الذى يعملان به معا .
وأخيرا فان هذا التفسير الضيق فيه صالح المتهم .

(٧) « السرقات التى تحصل من المحترفين بنقل الاشياء فى العربات أو

(٢٢٠) القللى ص ٨٥ .

(٢٢١) جارسون م ٣٨١ بند ٢٨١ ، أحمد أمين ص ٦٧٧ ، رؤوف ص ٣١٠ .

(٢٢٢) رؤوف ص ٣٠٩ .

(٢٢٣) القللى ص ٣٠ ، أحمد أمين ص ٦١٥ .

(٢٢٤) هيل ص ٤٠٨ .

(٢٢٥) أحمد أمين ص ٦٧٨ .

(٢٢٦) جارسون م ٣٨١ بند ٢٤٢ ، جارو ج ٦ بند ٢٤١٩ ، القللى ص ٨٥ . مخمود

مصطفى ص ٣٩٢ ، رؤوف ص ٣١٠ .

المراكب أو على دواب الحمل أو أى انسان آخر مكلف بنقل أشياء أو أحد اتباعهم اذا سلمت اليهم الاشياء المذكورة بصفتهن السابقة » (م/٣١٧/٤٨) •

هذه الحالة تعد فى الاصل جريمة خيانة أمانة منطقية تحت نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات اذ يتسلم المكلف بالنقل المال بصفته وكيلا بأجر ممن عهد اليه به ، ولكن المشرع أدخلها تحت نص السرقة لغير حكمة مفهومة • وقد قضى بأنه اذا اختلس محترف النقل الشيء المسلم اليه فإنه يعد سارقا بحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٤٧ ع (٨/٣١٧) • وقد يعترض على هذا النص بأنه شذ عن القواعد العامة للسرقة اذ لم يعتد بالتسليم الحاصل فى هذه الحالة الذى من شأنه أن ينقل حيازة الشيء المسلم الى متسلمه فاذا اختلسه عد خائنا للامانة لا سارقا ، قد يعترض بهذا غير أنه لا محل للاجتهاد فى مقام النص الصريح (٢٢٧) •

ويذهب رأى الى أن اعتبار الواقعة سرقة فى حكم المادة ٣١٧ / ٨ يقتصر على هذه الصورة فقط • فاذا اجتمع فى الواقعة ظروف أخرى تجعل وصفها جنائية فإن هذا الوصف لا يصح فى حق المتهم ، بل يجب الرجوع فى هذه الحالة الى الوصف الحقيقى للفعل الجنائى الذى وقع منه مادام لا يدخل فى متناول ما استثناه القانون (٢٢٨) • وهو رأى نقره ، فاذا فرض أن المال فى سبيل الانتقال بطريق عمومى واغتاله محترف النقل وكان ذلك ليلا ومعه سلاح وشخص آخر ساهم معه فى الفعل فإنه يصعب تصور انصراف نية الشارع الى اعتبار هذه الواقعة جنائية سرقة منطقية تحت نص المادة ٣١٣ من قانون العقوبات •

والفقرة الثامنة من المادة ٣١٧ تتناول كل شخص يعهد اليه نقل الاشياء من مكان الى آخر بأجر سواء أكان هذا هو عمله الوحيد أو أنه تعهد القيام بهذا العمل بصفة عارضة • وينطبق حكمها بالنسبة لاتباع المكلف بالنقل كعماله ومساعديه ، فالشرط اذن أن يكون تسليم المال للشخص

(٢٢٧) نقض ١٩٣١/١٢/٢١ قضاء النقض ق ٦٨٥ • ومتى كانت الواقعة هي أن المتهم بوصفه قائد سيارة نقل استلم من المجنى عليه مائة شيكارة أسمنت بمقتضى بوليصة لتوصيلها الى آخر فلم يسلم منها الا ٤٧ شيكارة ، فإن الحكم اذا انتهى الى اعتبار الواقعة سرقة لا يكون قد أخطأ القسانون فى شيء (نقض ١٩٥٧/٣/١٢ أحكام النقض س ٨ ق ٧١) •

(٢٢٨) قضاء النقض ص ٣٧٠ هامش (١) •

بصفته متعهدا للنقل (٢٢٩) . ولا اعتداء بالوسيلة التي يستعملها من كلف بالنقل . وقد أوردت المادة ٨/٣١٨ أمثلة لذلك حين قالت عربات أو مراكب أو دواب الحمل ، ويجوز أن تحمل الاشياء بمعرفة شخص من تعهد بنقلها .

(٨) « السرقاات التي ترتكب أثناء الحرب على الجرحى حتى من الاعداء »
(م ٩/٣١٧ ع) .

هذه الفقرة مضافة بموجب القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٥٠ والصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٠ تنفيذا لمعاهدة تحسين حال الجرحى والمرضى في الحروب المعقودة في سنة ١٩٢٩ . ونص المادة ٩/٣١٧ ع عام فينطبق على السرقاات التي تقع على جرحى الحروب سواء أكانوا من القوات المحاربة أم من المدنيين وسواء أكان الجرحى في ميدان القتال أم بعيدا عنه . ولا يستفاد من عبارة « حتى من الاعداء » الواردة في النص أن السرقاات لا يتوافر لها الظرف المشدد الا اذا وقعت في الميدان أو على الجنود المحاربين لان حكمة اضافة هذه العبارة هي الخشية من انصراف الذهن الى أن أموال الاعداء وقت الحروب تعتبر مباحة . ولكن لا تنطبق المادة ٩/٣١٧ ع على القتل لصراحة النص على الجرحى ، ولأن حكمة التشديد هنا مرجعها أن الجريح اذا وقع عليه اعتداء بالسرقة لا يستطيع دفعه وهو اعتداء يدل على خسة وجراة من الجاني .

(٩) السرقاات المنصوص عليها في المادة ٣١٦ مكررا ثالثا

تنص المادة ٣١٦ مكررا ثالثا - المضافة بموجب القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ على أن « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات أولا : على السرقاات التي ترتكب في احدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية . ثانيا : على السرقاات التي تحصل في مكان مسكون أو معد للسكنى أو أحد ملحقاته اذا تم دخول المكان بواسطة التسور أو الكسر أو استعمال مفاتيح مصطنعة أو انتحال صفة كاذبة أو ادعاء القيام أو التكليف بخدمة عامة أو غير ذلك من الوسائل غير المشروعة . ثالثا : على السرقاات التي تقع ولو من شخص واحد يحمل سلاحا ظاهرا أو مخبأ » . هذا وقد ألغى القانون المشار اليه الفقرة سادسا من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات . وقد تناول أنواعا ثلاثة من السرقاات هي السرقة في احدى وسائل النقل ، والسرقة في

(٢٢٩) الموسوعة الجنائية ج ٤ ص ٢٨٦ . ووجود المال تحت يد سارقيه يخضع لقواعد

الاثبات في المواد الجنائية (نقض ١٩٥١/١٠/٢٩ قضاء النقض ق ٦٨٨) .

أو الكسر أو استعمال مفاتيح مصطنعة يعاقب عليها بموجب الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣١٧ عقوبات بالجس إلى مدة أقصاها ثلاث سنوات .
ومذاك القانون يقتصر تطبيق الفقرتين الأولى والثانية المشار إليهما على الصور التي لا ينطبق عليها البند الثاني من المادة ٣١٦ ثالثاً .

ج - السرقة مع حمل السلاح :

يكاد يجمع الشراح على أن حكمة تشديد عقوبة جريمة السرقة مع حمل السلاح مرجعها أمران ، الأول أنه يدل على خطورة الجاني وبشدته أزره لاتمام مشروعه الإجرامي والامر الآخر أن مرأى السلاح يوقع الرعب في نفس المجنى عليه وقد يمنعه من مقاومة مختلس ماله . ولكننا نرى أن الحكمة تتمثل في خطورة الجاني فقط وأما أثر السلاح في نفسية المجنى عليه فلا دخل له في ذلك فالمشرع يشدد العقوبة حتى ولو كان السلاح مخبأ لم يره المجنى عليه ، وقد تقع الجريمة - وهو الغالب - في غفلة منه أو في غيبته .
ولذا نجد أن محكمة النقض قد قررت أن حمل أحد السارقين سلاحاً وقت السرقة ظاهراً أو مخبأً يكفي لتشديد العقاب وكون ظروف الحادثة مما لا يحتمل معه استعمال السلاح لا عبرة به (٢٣١) ، وأن من يحمل سلاحاً هو في ذاته شر ممن لا يحمل (٢٣٢) .

وموطن البحث معرفة السلاح الذي يقوم بوجوده الظرف المشدد ، إذ لم يتناول قانون العقوبات بتعريف ، على أن الفقه والقضاء ساراً على أن ذلك الظرف يتوافر في إحدى الصور الآتية :

(أ) الأسلحة بطبيعتها ، وقد تكون نارية أو بيضاء ، فيدخل فيها البنادق والمسدسات والسيوف والخناجر ، فحملها أثناء جريمة السرقة يتوافر به الظرف المشدد .

(ب) قد يكون السلاح من الآلات التي يستعملها الإنسان في حياته العادية وحيازته مباحة ، ولكن الجاني يحمله معه للاستعانة به على اتمام جريمة السرقة كالسكين العادية والعصا والمذبة ، فإنه لا جدال في قيام الظرف المشدد عندئذ ، إذ أن نية الجاني بانصرافها إلى هذا الغرض قد دلت على خطورته وتدعو إلى مؤاخذه بشيء من الشدة .

(٢٣١) نقض ١٩٣٨/١٠/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٥٧ .

(٢٣٢) نقض ١٩٣٢/١١/١٤ قضاء النقض ق ٧٠٣ .

وقد قضت محكمة النقض بأنه إذا كان القانون لم يرد فيه تعسيف السلاح الذي يعد حمله ظرفاً مشدداً في جريمة السرقة ، ولما كانت الاسلحة على نوعين أسلحة بطبيعتها وهي المعينة للقتل ويدل حملها بذاته على أن هذا هو المقصود بها كالبنادق والحراش والسيوف والملاكم الحديدية وغيرها مما هو معاقب على احرازه وحمله ، وأسلحة يمكن أن تحدث الوفاة ولكنها معدة لأغراض بريئة ولا يدل حملها بذاته على أن المقصود منها الاعتداء على الأنفس كالساكنين العادية والبلط والفؤوس الخ ، مما يستخدم في الشئون المنزلية أو الصناعية أو الزراعية وغيرها . لما كان ذلك فإنه يجب بمقتضى القواعد العامة اعتبار كل ما هو من النوع الاول سلاحاً يتحقق بحمله الظرف المشدد ولو لم يكن ذلك لمناسبة السرقة . أما النوع الثاني فمجرد حمله لا يكفي في ذلك بل يجب أن يقوم الدليل على أنه إنما كان لمناسبة السرقة ، وهذا يستخلصه قاضي الموضوع من أى دليل أو قرينة في الدعوى كاستعمال السلاح أو التهديد به أو عدم وجود مقتضى لحمله في الظروف التي حمل فيها ، وعندئذ يحق عده سلاحاً بالمعنى الذي قصده القانون لتحقيق العلة التي دعت الى تشديد العقاب (٢٣٣) .

(ج) وقد يكون السلاح مما يستعمل في الحياة العادية وحيازته مباحة ولم تنصرف نية الجاني الى استعماله عند مقارفته للجريمة فلا يقوم الظرف المشدد بسببه الا باستعماله فعلاً ، فان لم يستعمل كانت السرقة بغير ظرف حمل السلاح ، ومثالها المديّة في جيب الجاني فهي لا تعد سلاحاً الا اذا استعان بها على ارتكاب جريمته .

ويذهب رأى الى أن السلاح اذا كان مما يستعمل في شئون الحياة العادية كـ كـمدية في جيب الشخص - فإنه لا يعتبر ظرفاً مشدداً لجريمة السرقة وهو ان استعماله اعتبرت السرقة باكره (٢٣٤) . ويتميز هذا الرأى بأنه مقياس بسيط لمعرفة الظرف المشدد من عدمه دون تغلغل وتقصى لنية الجاني التي قد لا يتيسر اثباتها على وجه الدقة ، ولكن يؤخذ عليه أن الجاني قد يكون خطراً بحمله للسلاح وانتوائه استعماله عند الحاجة اليه ، ولكن ظروف الواقعة لا تستدعي ذلك الاستعمال فلا ينطبق الظرف المشدد بالنسبة

(٢٣٣) نقض ١٩٤٣/٣/٨ . مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٢٦ ، ١٩٤٣/٣/٢٩ في ١٤٩ ، ١٩٦٠/٥/٢ أحكام النقض س ١١ ق ٨٠ ، ١٩٧٢/٥/٨ . س ٢٣ ق ١٥٢ .
(٢٣٤) هيجنى ص ١٣٠ .

له ، فى حين أن حكمة التشديد متوافرة وهى خطورة مرتكب الفعل بحمله
للسلاح .

ووجود السلاح وقت ارتكاب الحادث أو عدم وجوده مسألة يستقل
بتقديرها قاضى الموضوع ويستخلصها من ظروف الدعوى ، وليس بشرط أن
يضبط السلاح المستعمل فى الجريمة (٢٣٥) .

ويتوافر الظرف المشدد سواء أكان السلاح ظاهرا أم مخبأ لانه يكشف
عن خطورة الجانى ، ومن ثم يكفى أن يذكر فى الحكم أن الجانى كان يحمل
سلاحا دون بيان محدد لما اذا كان ظاهرا أو مخبأ (٢٣٦) .

وخطورة الجانى تجعل الظرف المشدد قائما ولو كان السلاح غير صالح
للاستعمال فقد يستعمله الفاعل فى تهديد المجنى عليه الذى لن يكون فى
مقدوره معرفة صلاحية السلاح من عدمه ، وعدم الصلاحية أو خلو السلاح
النارى من المقذوف لا يمنع من اعتبار السلاح آلة صالحة للاستعمال تساعد
على اتمام الجريمة (٢٣٧) ، وهو يدل بذاته على خطورة الجانى ، ويلقى الرعب
فى نفس المجنى عليه (٢٣٨) .

وقد ذهب القضاء الى اعتبار ظرف السلاح المشدد متوافرا حتى ولو
كان حمل الفاعل له بسبب عمله ، لان الاصل فى وجود السلاح معه هو أنه
للدفاع أو لاداء واجب الوظيفة ، فاتيانه للجريمة رغم هذا يدل على خطورته
واستهانته بحقوق الأفراد واستعداده لاستعمال سلاحه ان دعت الحاجة الى
ذلك . وقد رددت محكمة النقض مذهب الفقه فى علة التشديد وأنها ترجع
الى ما يوقعه السلاح فى نفس المجنى عليه من الرعب ، فقالت فى صدد جنائية
السرقه بحمل السلاح المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ ع أنها تتحقق قانونا بالنسبة
الى ظرف حمل السلاح كلما كان أحد المتهمين حاملا سلاحا ظاهرا أو مخبأ ،
ولا يهم أن يكون حمل السلاح راجعا الى سبب برىء لا اتصال له بالجريمة ،
كالعمل الرسمى الذى يتطلب حمل السلاح وقت القيام به ، لان العلة التى

(٢٣٥) نقض ١٩٣٩/١/١٦ قضاء النقض ق ٧٠٠ .

(٢٣٦) نقض ١٩٢٦/١٢/٧ المحاماة س ٧ ق ٤٠٥ .

(٢٣٧) نقض ١٩٢٢/١/٢٠ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ٨٥ . وعكس هذا جنايات

بنى سرييف فى ١٩٢٣/٢/١٤ المجموعة الرسمية س ٢٥ ق ١٤ .

(٢٣٨) نقض ١٩٦٣/٣/١١ أحكام النقض س ١٤ ق ٣٧ ، ١٩٦٠/٢/٨ س ١١ ق ٣١ ،

(م ٢١ - العقوبات الخاص)

من أجلها غلظ الشارع العقاب على السرقة إذا كان مرتكبها وقت مقارفتها يحمل سلاحا ظاهرا أو مخبأ هي أن مجرد حمل السلاح من شأنه أن يشد أزر الجاني ويلقى الرعب في قلوب المجنى عليهم ، إذا وقع بصرهم ولو مصادفة على السلاح ، وأن ييسر للجاني فضلا عن السرقة التي قصد إلى ارتكابها سبيل الاعتداء - إذا ما أراد - على كل من يهيم بضبطه أو يعمل على الحيلولة بينه وبين تنفيذ مقصده مما لا يهيم معه أن يكون السلاح ملحوظا في حملته ارتكاب السرقة أو غير ملحوظ (٢٣٩) .

وحمل السلاح في جريمة السرقة ظرف مشدد مادي يقضى بتشديد العقوبة على باقي الفاعلين والشركاء ولو لم يعلموا بوجوده مع رقيقهم (٢٤٠) . وليس من الظروف الشخصية التي لا يتعدى أثرها غير صاحبها (٢٤١) . كما يسرى على الشريك أيضا ولو لم يعلم به (٢٤٢) .

هذا وتنبغي مراعاة الإحكام الخاصة بالاستيلاء على مال الدولة وبعض جهات معينة التي سلف الكلام عليها .

٢ - جُنَايَاتُ السَّرْقَةِ

قدر المشرع أنه إذا توافرت بعض الظروف المشددة في سرقة من السرقات فلا يكفي عندئذ مجرد تغليظ العقوبة مع بقاء الجريمة على نوعها ، بل أن تلك الظروف إذا وجدت يجب أن يكون من شأنها تغيير نوع الجريمة

(٢٣٩) نقض ١٩٤٥/٣/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٢٢ ، ١٩٦٦/١١/١٤ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٠٤ ، ١٩٣١/٣/٢٩ قضاء النقض ق ٦٩٣ . وراجع نقض ١٩٤٧/٣/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٣٩ . وفي حكم قديم لمحكمة النقض قررت أنه يلزم في جريمة السرقة المنصوص عليها في المادة ٢٧٣ ع أن يكون هناك ارتباط بين السرقة وحمل السلاح حتى يتوفر بذلك الظرف المشدد . فإذا كان المتهم وقت ارتكاب الجريمة يحمل سلاحا يمتنعه وجب على المحكمة أن تبحث عن درجة علاقة حمل السلاح بالسرقة ، فإذا لم يوجد ثمة ارتباط بينهما كانت السرقة جنحة فقط (نقض ١٩١٠/٣/٢٦ المجموعة الرسمية س ١١ ق ٨٠) .

(٢٤٠) نقض ١٩٦٥/٦/٧ أحكام النقض س ١٦ ، ١١١ ، ١٩٦٠/٥/٢ س ١١ ق ٨٠ ، ١٩٧٥/١/١٢ س ٢٦ ق ٨ .

(٢٤١) نقض ١٩٣٨/١٠/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٠٦ ، ١٩٣٤/٥/١٤ قضاء النقض ق ٦٩٤ .

(٢٤٢) نقض ١٩٥٥/١٢/٢٧ قضاء النقض ق ٦٩٩ ، ١٩٧٢/٥/٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٥٢ .

من جنحة الى جنائية . وقد تناولت بيان هذه الجنايات المواد ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ من قانون العقوبات . فتناولت الاولى السطو على الامكنة المسكونة والمعدة للسكنى والثانية السرقات بالاكراه وتكلمت الثالثة على السطو فى الطرق العمومية والاخيرة السرقة من شخصين أو أكثر ليلاً مع حمل السلاح . وقد أضيف الى جنایات السرقة مادتان الاولى برقم ٣١٦ مكرز بالقانون رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٥٤ وتعاقب على السرقات التى تقع على أسلحة الجيش وذخيرته ، والاخرى برقم ٣١٦ مكرز ثانية بالقانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٦ وتعاقب على السرقات التى تقع على مهمات أو أدوات مستعملة أو معدة للاستعمال فى المواصلات التليفونية والتلغرافية ، أو توليد أو توصيل التيار الكهربائى .

ونتكلم عن كل هذه الجنایات مبتدئين بالسرقة باكراه ، اذ الكلام فيها يتناول فى ذات الوقت بعض صور الجنایات الاخرى على ما سنرى .

١ - السرقة باكراه

نصت المادة ٣١٤ من قانون العقوبات على أن « يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة من ارتكب سرقة باكراه ، فاذا ترك الاكراه أثر جروح تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة » . فقد تناولت المادة ٣١٤ عقوبة جنائية السرقة باكراه وهى أهم جنایات السرقة وأكثرها وقوعاً ، والمتتبع لاحكام القضاء يجد أنها الغالبة فيه من بين جنایات السرقات . والحكمة التى دعت الى تشديد عقوبة السرقة باكراه هى أن الاكراه يتضمن الى جانب الاستيلاء على مال الغير الاعتداء على الانسان سواء أكان هذا الاعتداء مادياً أم معنوياً بالتهديد باستعمال السلاح . فالفاعل فى سبيل السرقة لم يتورع عن المساس بشخص المجنى عليه فأصابه بضرر فى ماله ونفسه ، ومجرم هذا شأنه يكون جزاؤه الحق عقوبة مشددة .

والاكراه فى صدد السرقة معناه وجود قوة مادية أو معنوية تقهر ارادة المجنى عليه أو غيره وتشلها عن مقاومة الجاني أو تعطلها عن تلك المقاومة ويكون من شأنها استسلام الواقع تحت تأثيرها فيتخلى عن المال الذى فى حيازته (٢٤٣) .

(٢٤٣) وقد عرفت محكمة النقض بأنه كل وسيلة قسرية تقع على الاشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهلاً للسرقة (نقض ١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٨) .

ويبين مما تقدم أنه يشترط لقيام الاكراه في جريمة السرقة توافر
الامور الآتية :

(١) أن يقع الاكراه على الانسان ، فهو الكائن ذو الارادة التي تصلح
لان تكون محل تأثير نسلها أو يضعفها اذا ما وقع الاكراه عليها . فاذا وقع
الفعل على الحيوان أو الجماد فلا يتوافر ظرف الاكراه ، فقتل كلب أثناء سرقة
المجني عليه أو طعن ماشيته بسكين أثناء سرقتها أو تحطيم منزل باب المجني
عليه أو خزانته ، كل هذه الافعال لا تكون ظرف الاكراه في جريمة
السرقة (٢٤٤) .

وكما يقع الاكراه على المجني عليه في السرقة يصح أن يقع على غيره ،
فالنص قد تكلم على السرقة التي ترتكب باكراه بعبارة عامة فضلا عن أن
خطورة الجاني - وهي مبحث التشديد - تتوافر في صورتين ، فالشخص الذي
يخطف حافظة نقود ويشاهده آخر غير المجني عليه ويحاول القبض عليه
فيضربه الجاني بغية الفرار بالمسروق يجعل من الجريمة سرقة باكراه ،
وكذلك الاعتداء الذي يقع على خفير لمنزل المجني عليه أو حارس لزراعته أو
أحد أولاده أو أقاربه في مسكنه يكون ركن الاكراه في جريمة السرقة متى
كان الغرض منها اتمامها أو الفرار بالمسروقات .

(٢) أن يكون الاكراه ماديا أي واقعا على الجسم سواء في هذا جسم
المجني عليه أو غيره . ويستند الشراح الى وجوب توافر هذا الشرط الى عبارة
النص التي جاء بها « اذا ترك الاكراه أثر جروح » ، مما مفاده أنه يقع على
الجسم وقد يترك جروحا أو لا يتركها .

ولا اعتبار لجسامة الاكراه المادي أو درجته فأي قدر من العنف يقع على
الجسم يتكون به الاكراه (٢٤٥) . والامثلة على هذا كثيرة في قضاء المحاكم .
فقد قضى بأنه اذا قذف أحد الجناة المجني عليه في وجهه بالرمال ومد يده
يريد سرقة الحقيبة فأمسك بها المجني عليه ولم يتخل عنها وأخذ يستغيث
حتى حضر أحد زملاء الجاني متظاهرا بالعمل على انقاذ المجني عليه وأخذ يجذب
الحقيبة ، الا أنه ظل يقاوم ويستغيث حتى أقبل الجمهور على صياحه وعندها

(٢٤٤) جارو ج ٦ بند ٢٤٨٦ .

(٢٤٥) القلي ص ٨٨ .

فر اللصان فتعتبر الواقعة سرقة بالاكراه (٢٤٦) . وأنه إذا كان المجنى عليه قد قاوم المتهم وقت اقترافه الجريمة ولكن المتهم تمكن من انتزاع الساعة كرها من يده وثبت وجود جرح بيده فإن هذا يتحقق به ظرف الاكراه (٢٤٧) . وأنه إذا وقع من الجاني عنف مادي عطل قوة المقاومة التي تنبعت عند المجنى عليه أثناء محاولة الاختطاف منه وانتهاء هذه المقاومة بتغلب الجاني على المجنى عليه يكون الاكراه في السرقة / أما مجرد اختطاف الشيء المسروق والفرار به قبل تنبه قوة المقاومة عنده فلا يتحقق به ظرف الاكراه (٢٤٨) . وأنه إذا كان التظاهر مما أورده الحكم أن المحكمة حصلت من ظروف الدعوى والادلة المقدمة فيها أن الجناة كان غرضهم ابتزاز مال المجنى عليهما عن طريق حبسهما والاستيلاء على ما يكون مع كل منهما من نقود وأمتعة وقت القبض عليهما ، ثم أخذ قذية لاطلاق سراحهما وان هذين الغرضين هما غرضان أصيلان عندهم ، وأن الاعتداء الذي وقع على المجنى عليهما وحبسهما إنما كان في سبيل تحقيق هذين الغرضين معا ، فكل من هؤلاء الجناة يكون مسئولاً عن السرقة بالاكراه التي وقعت منهم على المقبوض عليهم (٢٤٩) . وأنه يعد من الاكراه المادي اعطاء مواد مخدرة للمجنى عليه تفقده شعوره تسهيلاً للسرقة ، لان اعطاء المواد المخدرة هو من الوسائل القسرية التي تعطل أو تعدم قوة المقاومة عند المجنى عليه وتمكن الفاعل من ارتكاب جريمة السرقة (٢٥٠) . وأنه إذا كان الحكم قد استخلص من وقائع الدعوى وأدلتها أن المتهمين وقت محاولتهما الخروج بسيارة وفيها القماش المسروق من الدار التي حصل فيها الاحتمال (دار الجمر) أي وقت مشاهدتهما متلبسين بجريمة السرقة ، قد عملا على الفرار بالمسروق والتخلص من الجندي الذي هم بضبطهما حين رآهما على هذا الحال ، بأن فرا بالسيارة بسرعة كبيرة وفي طريق وعر ، ولم يكن قصدهما من ذلك إلا أن يرغما الجندي المذكور وهو متعلق بالسيارة نصفه العلوي الى داخلها.

(٢٤٦) نقض ١٩٥٠/١١/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٥٦ .

(٢٤٧) نقض ١٩٥١/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣٧ .

(٢٤٨) نقض ١٩٢٩/١٠/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٨٧ .

(٢٤٩) نقض ١٩٤٩/٤/١٢ قضاء النقض ق ٧٣٤ .

(٢٥٠) نقض ١٩١٢/٥/٢٥ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ١٠١ . وإذا كان الحكم قد

استخلص من التقرير الطبي أن السكران هو نبات غني بالاتروبين وأنه يستعمل في التخدير بقصد السرقة وأن مفعوله يؤدي الى تخدير الجهاز العصبي وأن التأثير الذي يحدثه هو شلل أطراف الأعصاب وأن المتهم وضع تلك المادة وهو عالم بتأثيرها في شراب تناولته المجنى عليها ، وأنه هدف من ذلك الى تعطيل مقاومتها حتى يتمكن من ارتكاب السرقة فإن الاكراه الذي يتطلبه

القانون يكون متحققاً (نقض ١٩٦٧/١٢/٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٥٧) .

والنصف الآخر في خارجها على تركهما بسيارتهما وما فيها مع علمهما بأنه لا بد سترك السيارة ولا بد يصيبه الأذى من جراء ذلك فإن هذه السرقة تكون قد وقعت بطريق الإكراه (٢٥١) .

وإذا أثبت الحكم مساهمة المتهم بنصيب في الأفعال المادية المكونة للجريمة ومنها دفعه المجنى عليه بدراجته وانتزاعه حافظة نقوده فإنه يكون قد بين ظرف الإكراه والرابطة بينه وبين فعل السرقة (٢٥١ مكرر) .

ولقد ذكر بعض رجال الفقه أن جذب قرط من أذن فتاة بعنف يكون جريمة سرقة بالإكراه (٢٥٢) . ولسنا من هذا الرأي لأن الأصل في الإكراه هو استعمال القوة القسرية التي تؤثر على إرادة المكره فتشيل أو تضعف مقاومته بعد أن تنبهت لديه - كما قالت محكمة النقض (٢٥٣) - وفي الصورة الراهنة ما دام الجذب كان مفاجأة ولم تنبه قوة المقاومة لدى المجنى عليها لا يقوم ظرف الإكراه . ولا يؤثر في هذا كون الفعل قد ترتب عليه جرح كما إذا تمزقت أذن الفتاة ، وإنما تنطوي الجريمة تحت وصف السرقة البسيطة والاصابة العمدية أي المادتين ٣١٨ ، ٢٤٢ من قانون العقوبات . ولذا نجد أن السرقة من شخص نائم لا تعد سرقة بإكراه لأنه لم يقع أي اعتداء على جسم المجنى عليه ولم تنبه قوة المقاومة عنده فأراد الجاني التغلب عليها (٢٥٤) .

ولا يشترط أن يترك الإكراه إصابات بالمجنى عليه فأي درجة من العنف تكفي ، ولكن وجود إصابات بالمجنى عليه يترتب عليه تغليظ العقاب فقط وفقاً للمادة ٣١٤/٢ من قانون العقوبات (٢٥٥) . كما أنه لا يشترط ضبط الأسلحة والأدوات التي استعملت في الإكراه ، ذلك لأن مادام أن الحكم قد اقتنع من الأدلة السائغة التي أوردها بأن الطاعنين كانا يحملان أسلحة وأدوات استعملها في الإكراه فهذا يكفي للتدليل على توافر ظرف

(٢٥١) نقض ١٩٤٤/١٢/٤ قضاء النقض ق ٧٤٧ .

(٢٥١ مكرر) نقض ١٩٧٥/١/١٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ٨ .

(٢٥٢) محمود مصطفى - ص ٤٠٧ .

(٢٥٣) نقض ١٩٢٩/١٠/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٨٧ .

(٢٥٤) نقض ١٩٥٥/١/١٤ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٧٢ .

(٢٥٥) نقض ١٩٣٩/١٠/٣٠ قضاء النقض ق ٧٢٠ .

الاكراه (٢٥٦) .

والاكراه الادبي الذي لا يقع على الجسم لا يتوافر به ظرف الاكراه وفق نصوص التشريع الراهن ، فمن يهدد غيره بافتشاء سر له لا يعد سارقا باكراه ان تمت جريمة السرقة بناء على هذا التهديد ، وكذلك اذا ما هدد الجاني المجنى عليه بايذاء أحد أفراد عائلته (٢٥٧) .

ويختلف الامر بالنسبة للتهديد باستعمال السلاح ، فقد أدخله الشراح وكذلك المحاكم في حكم الاكراه المادي ، اذ هو لا يقل تأثيرا عن الاكراه الواقع على جسم المجنى عليه (٢٥٨) . وقد قضى بأنه اذا كان القانون لم ينص في باب السرقة بالمادة ٣١٤ على التهديد باستعمال السلاح وعلى عدة بمنزلة الاكراه كما فعل في بعض المواد الاخرى ، الا أنه مادام التهديد باستعمال السلاح هو في ذاته ضربا من ضروب الاكراه ، لان شأنه شأن الاكراه تماما من حيث اضعاف المقاومة وتسهيل السرقة ، وما دام القانون لم يخصه بالذكر في المواد التي ذكره فيها مع الاكراه الا لمناسبة ما اقتضاه مقام التحدث عن وجود السلاح مع الجاني ، ولم يقصد التفريق بينه وبين الاكراه بل قصد تأكيد التسوية بينهما في الحكم ، فلا محل للقول بأن الاكراه لا يكون الا باعتداء مادي ، وأنه لا يكفي فيه التهديد باستعمال السلاح ، فان هذا التهديد لا يقل تأثيره عن تأثير الاعتداء المادي وعلّة تشديد العقوبة متوافرة فيه كما هي متوافرة في الاعتداء المادي (٢٥٩) . وان القانون لم ينص في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات على نوع معين من أنواع الاكراه ، ولما كان تعطيل المجنى عليه كما يصح أن يكون بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسمه يصح أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح ، فانه اذا كان الجاني قد اتخذ التهديد باستعمال السلاح وسيلة لتعطيل مقاومة المجنى عليه في ارتكاب جريمة

(٢٥٦) نقض ١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س. ١٩ ق ٢٨ .

(٢٥٧) أحمد أمين من ٦٦٦ ، القلبي من ٨٩ ، جازو ج ٦ بند ٢٤٨٥ ، جارسون م ٣٨١

بند ١٢ .

(٢٥٨) عكس هذا أحمد أمين من ٦٧٢ ، القلبي من ٨٩ ويقول ان النص على استعمال الأسلحة في المادتين ٣١٣ و ٣١٥ دون المادة ٣١٤ ينهض حجة عند الرأي الآخر ، وأن المحاكم اندفعت في رأيها لاعتبارات عملية . وراجع محمود مصطفى من ٤٠٦ .

(٢٥٩) نقض ١٩٤٣/٥/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٩٧ ، ١٩٣٠/١/٢ قضاء

النقض ق ٧٢٢ .

السرقه فان الاكراه الذى يتطلبه القانون فى تلك المادة يكون متحققا (٢٦٠) .

(٣) أن توجد رابطة بين الاكراه الذى يقع على المجنى عليه وبين جريمة السرقه ، أى أن يكون الغرض من الاكراه شل قوة المقاومة عند المجنى عليه او ضعافها لتمكين الجانى بذلك من ارتكاب الجريمة أو الفرار بالمسروقات (٢٦١) لان هذه الرابطة هى التى تبرز خطورة الجانى باعتدائه على النفس للوصول الى الاستيلاء على المال . فاذا لم توجد تلك الرابطة كما اذا كان الاعتداء الذى وقع من الجانى الغرض منه هو هروبه فقط والنجاة بنفسه بعد كشف أمره دون أن يحمل معه المسروقات فلا يعد ظرف الاكراه متوافرا وانما هو جريمة قائمة بذاتها (٢٦٢) .

وقد استقر القضاء عندنا على ذلك النظر . فقضى بأنه لا يلزم فى الاكراه الذى يعده القانون ظرفا مشددا فى السرقه أن يكون سابقا أو مقارنا لفعل الاختلاس ، بل انه يكون كذلك ولو أعقب فعل الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة أثناء مشاهدة المتهم متلبسا بالجريمة ، وكان الغرض منه الفرار بالشئ المختلس (٢٦٣) . وفى هذه الحالة يكون انقول بأن السرقه قد وقعت بالاكراه صحيحا اذ أن تمام استحواز المتهم على الشئ المسروق لم يكن الا بما ارتكب من الاكراه ، فاذا كانت الواقعة هى أن المتهم خطف شيئا ليسرقه مما كان يحمله المجنى عليه فجرى هذا وراءه وضبطه فضربه المتهم ليتمكن من الفرار بالمسروق فان هذه الواقعة سرقه باكراه (٢٦٤) . وقضى بأن استعمال القوة مع المجنى عليه أو غيره لمنعه من ملاحقة السارق عند هربه بالمسروق وهو متلبس بفعل السرقه يجعل السرقه باكراه (٢٦٥) .

(٢٦٠) نقض ١٩٥٢/١٠/٢٨ أحكام النقض س ٤ ق ٢٠ ، ١٩٦٢/١١/٢٦ س ١٣ ق ١٨٨ .
١٩٦٧/٦/١٩ س ١٨ ق ١٧٠ .

(٢٦١) جارسون م ٣٨٢ بند ١٧ .

(٢٦٢) نقض ١٩٤٩/٣/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٨٧ . وقد كان قضاء محكمة النقض السابق يعتبر الاكراه متوافرا فى هذه الصورة . من ذلك اعتداء اللص على امرأة فى دارها عندما حاولت القبض عليه . (نقض ١٩١٦/٢/١٢ المجموعة الرسمية س ٦٧ ق ٧٢) .

(٢٦٣) نقض ١٩٧١/١/١٨ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٧ ، ١٩٧٥/٣/٢ س ٢٦

ق ٤٤ .

(٢٦٤) نقض ١٩٤٣/٢/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٩٦ ، ١٩٤٣/١٠/٢٥ ج ٦ ق ٤٤ ، ١٩٤٥/٣/٥ ق ٥٢١ ، ١٩٣٨/٤/١٨ قضاء النقض ق ٧١٥ ، ١٩٥٨/٣/٣ أحكام النقض س ٩ ق ٦٢ ، ١٩٦٧/١٢/١٨ س ١٨ ق ٢٧٢ .

(٢٦٥) نقض ١٩٤٧/٤/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٥٠ .

وينتقد الفقه مذهب القضاء في توافر قيام الاكراه والجريمة في حالة تلبس متى كان غرض الجاني الفرار بالمسروق ، لان هذا التحديد لا يعتبر تطبيقا دقيقا للمبادئ القانونية وفقا للمذهب الراجح في تحديد فترة انتهاء الجريمة . ذلك ان الجريمة بمجرد خروج المال من حيازة صاحبه ودخوله في حيازة الجاني ، والاعتداء الذي يقع بعد هذا يكون قد جاء بعد تمام الجريمة والاصل أن الاكراه لا يعتبر ظرفا مشددا الا اذا كان من شأنه الاعانة على اتمام الجريمة ، وهو في صورة الفرار بالمسروق تكون الجريمة قد تمت فلا ارتباط بين الاكراه وبين ارتكاب جريمة السرقة (٢٦٦) . وهو رأى في نظرنا سليم بالنسبة لما بنى عليه من وقت تمام الجريمة . ولكن تسند قضاء النقض هو مذهب في تعريفه الشروع في السرقة ووقت تمامها ، فهو يرى أن الجريمة في حالة التلبس تعتبر في دور الشروع ولا تكون قد تمت بعد ومن ثم فكل اكراه يخلص يكون الغرض منه اتمامها وبه يتوافق ظرف الاكراه . (راجع رأينا في هذا الصدد) .

ولقد أوجبت محكمة النقض أن يبين في الحكم قيام الارتباط بين الاعتداء الذي وقع من المتهم على المجنى عليه وبين جريمة السرقة التي ارتكبت او الفرار المسروق ، وهو أمر ظني ليكون لمحكمه النقض امكان الاشراف على التطبيق القانوني السليم . على أن تحدث المحكمة عن ركن الاكراه في السرقة استقلالا غير لازم مادامت مدوناته تكشف عن توافر هذا الركن (٢٦٧) . واثبات الارتباط بين السرقة والاكراه من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب ما دام قد استخلصه مما ينتج (٢٦٨) . وعدم العناية ببيان تلك الرابطة في الحكم يجعله قاصرا بما يوجب نقضه (٢٦٩) . وقد قضى بأنه يكفي لبيان تحقق ظرف الاكراه في جريمة السرقة المنصوص عليها في المادة ٣١٤ ع أن يقول الحكم « ان المجنى عليها ذكرت أنها تمكنت من الامساك بالمتهم الذي اعتدى عليها وقاومها فترك بجسمها تلك الآثار المادية التي اثبت التقرير الطبى وجودها فحال بينها وبين الامساك بزملائه في السرقة ، فممكنهم من

(٢٦٦) القلبي ص ٩٠ ، محمود مصطفى ص ٤١٠ ، الشاوي ص ٨٦ وما بعدها ، هيجنى ص ١٢٣ ، هيل ص ٤٢٣ ، نقض فرنسي ١٨٨٢/٨/٢ دالوز ٨٤ - ١ - ٤٣٠ .

(٢٦٧) نقض ١٩٦٥/٣/٢٣ أحكام النقض س ١٦ ق ٦١ ، ١٩٦١/١٠/١٦ س ١٢ ق ١٥٦ .

(٢٦٨) نقض ١٩٦٧/١٢/١٨ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٧٢ .

(٢٦٩) نقض ١٩٥٤/٥/١٨ أحكام النقض س ٥ ق ٢٢٥ ، ١٩٤٨/١٢/٢١ قضاء النقض .

ق ٧٣٠ .

سلب النقود والمصوغات والفرار بها ، ومصادقا لهذا شهد سائر الشهود بأنهم وجدوا المجنى عليها وزوجها يستغيثان ويمسكان بالمتهم السدي كسان يستعمل العنف مع المجنى عليها محاولا الفرار بما سرقه هو وزملاؤه (٢٧٠) .

والاكراه في السرقة ظرف مادي عيني لا يصح بذات الجريمة ومن ثم
فيكون أثره لاحقا بكل من ساهم في الجريمة . وقد قضت محكمة النقض بأن ظرف الاكراه في السرقة ظرف عيني متعلق بالاركان المادية المكونة للجريمة وأنه من المقرر أن الظروف العينية لاصقة بنفس الفعل ، ولذلك فهي تسرى على كل من ساهموا في الجريمة المقترنة بها سواء أكانوا فاعلين أصليين أو شركاء وليس لاحد منهم أن يتنصل من المسؤولية عن النتائج المترتبة عليها (٢٧١) . كما قضى بأنه لا يشترط لمعاقبة المتهمين في جنائية السرقة بالاكراه أن يقع من كل منهم فعل الاكراه وفعل الاختلاس ، بل يكفي لعددهم فاعلين في هذه الجنائية أن يرتكب كل منهم أي الفعلين متى كان ذلك في سبيل تنفيذ السرقة المتفق عليها بينهم جميعا (٢٧٢) . والقاعدة أن كل من ساهم بفعل من الافعال المكونة للجريمة يعد فاعلا أصليا فيها سواء قام بالاستيلاء فعلا على المسروقات أو بقى على مسرح الجريمة للمراقبة والحراسة وقست ارتكابها (٢٧٣) . فظهور المتهم على مسرح الجريمة وإتيانه عملا من الاعمال المكونة لها مما يدخله في نطاق المادة ٢/٣٩ عقوبات ، وهو مظهرته وباقي المتهمين للمتهم الأول بالالتفاف حول سيارة المجنى عليه ومطالبته بالنقود ، يجعله فاعلا أصليا في جريمة السرقة باكراه التي دين بها (٢٧٤) .

(٢) السطو على الامكنة المسكونة والمعدة للسكنى :

نصت المادة ٣١٣ من قانون العقوبات على أن : يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدا من وقعت منه سرقة مع اجتماع البروط الخمسة الآتية (الأول) أن

(٢٧٠) نقض ١٩٥٤/١٠/٤ قضاء النقض ق ٧٢٧ .

(٢٧١) نقض ١٩٥٤/٣/٢ أحكام النقض س ٥ ق ١٣٣ ، ١٩٥٧/١١/١٩ س ٨ ق ٢٥٢ ،

١٩٦٤/١٢/٢١ س ١٥ ق ١٦٦ ، ١٩٦٧/٦/١٩ س ١٨ ق ١٧٠ ، ١٩٧٤/٣/١٨ س ١٥ ق ٦٨ .

(٢٧٢) نقض ١٩٤٥/١٠/٨ قضاء النقض ق ٧٣٢ ، ١٩٦٠/٢/٢٩ أحكام النقض س ١١

ق ٣٤ ، ١٩٦٥/٣/٢٣ س ١٦ ق ٦١ ، ١٩٦٧/٦/١٩ س ١٨ ق ١٨٠ .

(٢٧٣) نقض ١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ٧ .

(٢٧٤) نقض ١٩٦٩/٣/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٨٤ .

تكون هذه السرقة قد حصلت ليلا . (الثاني) أن تكون السرقة واقعة من شخصين فأكثر . (الثالث) أن يوجد مع السارقين أو مع واحد منهم أسلحة ظاهرة أو مخبأة . (الرابع) أن يكون السارقون قد دخلوا دارا أو منزلا أو أودة أو ملحقاتها منسكونة أو معدة للسكنى بواسطة تسور جدار أو كسر باب ونحوه أو استعمال مفاتيح مصطنعة أو بواسطة التزويى بزى أحد الضباط أو موظف عمومى أو إبراز أمر مزور مدعى صدوره من طرف الحكومة . (الخامس) أن يفعلوا الجناية المذكورة بطريق الاكراه أو التهديد باستعمال أسلحتهم . »

وقد سبق لنا بيان المقصد عن غالبية هذه الشروط ، فتكلمنا عن الليل والتعدد وحمل السلاح والمكان المسكون والمعد للسكنى والتسور والكسر واستعمال المفاتيح المصطنعة والاكراه والتهديد باستعمال السلاح . وانه وإن عُدَّت المادة بعض أنواع المكان المسكون والمعد للسكنى إلا أنه قد جاء على سبيل المثال فتعد كذلك الخيمة والكهف . ولم يبق إلا بحث التزويى بزى أحد الضباط أو موظف عمومى أو إبراز أمر مزور مدعى صدوره من طرف الحكومة .

والتزويى بزى أحد الضباط أو موظف عمومى يقصد به ارتداء ملابس الضباط الرسمية أو أى ملابس أخرى رسمية لاي من الموظفين العموميين الذين توحى ملابسهم للأفراد أن مرتديها له صفة حكومية . فى دخوله الى المكان ويتعين طاعته (٢٧٥) . ويكفى أن يكون أحد الجناة فقط مرتديا الزي الرسمى

ويعطى نفس الاثر بالاستسلام لدخول اللص الى المسكن تقديم أمر مزور يبيح ذلك الدخول ومثاله أمر التفتيش ، ومن الطبيعى أن يكون الامر ثابتا بالكتابة . ولكن ما رأى لو كان الامر صحيحا واستحصل عليه الجانى بطريق غير مشروع هل يتوافر الظرف المشدد ، فى رأينا انه مع صراحة النص لا ينطبق هذا الشرط ولكن كانت الحكمة التشريعية تقتضى التسوية بين الصورتين غير أن هذا لا يكون الا بنص صريح .

ويجب أن تتوافر الشروط الخمسة سألغة الذكر جميعا لانطباق المادة ٣١٣ عقوبات فاذا انتفى أحدها امتنع اعمال ذلك النص .

(٢٧٥) يذهب رأى الى ادخال زى الحجاب فى النص (محمود مصطفى ص ٤٠٤) . ولكن يلاحظ أن ذلك الزى ليس من شأنه الايحاء بحق لابسها فى دخول المنازل .

« (٣) السطو في الطرق العمومية »

نصت المادة ٣١٥ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ على أن : « يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على السرقات التي تتركب في الطرق العمومية سواء كانت داخل المدن أو القرى أو خارجها أو في إحدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية في الاحوال الآتية : (أولاً) إذا وقعت السرقة من شخصين فأكثر وكان أحدهم على الأقل حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً . (ثانياً) إذا وقعت السرقة من شخصين فأكثر بطريق الاكراه . (ثالثاً) إذا وقعت السرقة ولو من شخص واحد يحمل سلاحاً ، وكان ذلك ليلاً أو بطريق الاكراه أو التهديد باستعمال السلاح » . والحكمة التي حثت بالمشروع الى تشديد العقوبة في هذه الصورة هي تأمين المسافرين على أنفسهم وأموالهم في الطرق العمومية (٢٧٦) .

وحتى تنطبق هذه المادة يجب أولاً أن تقع السرقة في طريق عمومي وبعد هذا تتوافر أية صورة من الصور الثلاث المنصوص عليها في المادة ٣١٥ ع ، فليس بشرط أن تتجمع هذه الحالات مرة واحدة ، وقد سبق الكلام على كل هذه الظروف فيما سبق .

فالحالة الأولى يشترط فيها أن تقع السرقة في طريق عمومي مع تعدد الجناة أي تقع من شخصين أو أكثر ، ومع حمل السلاح الذي يستوي فيه أن يكون ظاهراً أو مخبئاً وسواء حملة كل من الجناة أو أحد منهم فقط .

ويجب لتوافر الحالة الثانية فضلاً عن الطريق العمومي تعدد الفاعلين وأن تكون وسيلة السرقة هي الاكراه سيان أكان مادياً أم معنوياً .

وتقوم الحالة الأخيرة بتوافر الشروط الآتية : الطريق العمومي . يكفي شخص واحد وينطبق النص من باب أولى اذا تعدد الجناة . حمل السلاح ويستوي فيه أن يكون ظاهراً أو مخبئاً لان حكمة التشريع تتحقق في أي من الصورتين بدلالتهما على خطورة الجاني فضلاً عن أن تلك هي طريقة المشروع دائماً في التشديد عند تقديره لحمل السلاح ، أن تقع جريمة السرقة مع

(٢٧٦) وتقول محكمة النقض ان الحكمة هي تأمين المواصلات (نقض ١٩٦٤/١٠/٥ أحكام

النقض س ١٥ ق ١٠٨) .

تتوافر أي ظرف من الظروف الآتية الليل أو الاكراه أو التهديد باستعمال السلاح .

ويقصد أصلا بالطرق العمومية المسالك الموصلة بين البلاد وبعضها التي تقع خارجها كتلك الموصلة بين قرية وأخرى أو بين قرية ومدينة أو بين مدينة وأخرى (٢٧٧) . فهذه الطرق هي التي تتحقق فيها أساسا حكمة التشريع ، إذ أن المسالك التي تقع بداخل البلدان تقوم عليها الحراسة التي تشمل المساكن في ذات الوقت وغالبيتها مضاعة ، ووجود الاهالي - ولو في مساكنهم - يشع نوعا من الاطمئنان في نفوس المجنى عليهم ويجعل اللصوص يترددون قبسلا الاقدام على فعلتهم (٢٧٨) . وأما الطرق التي أشرنا اليها فان الحراسة فيها تقوم على نظام الدوريات القليلة العدد ذات الفترات البعيدة ويزيد خلو المكان من الاهلين رباطة جأش المجرمين واقدامهم على اتيان فعلتهم . ومع هذا فان المشرع بالتعديل الذي أدخله على المادة ٣١٥ عقوبات بموجب القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ سوى في الحكم بين الطرق التي تكون داخل المدن أو القرى وبين تلك التي تقع خارجها ، وهو توسع منه أراد به مجابهة بعض الصور العملية لكثير من السرقات .

وقد اختلف في شأن الطرق المائية كالنيل والترع هل تعتبر طرقا عمومية أم لا ؟ فذهب رأى الى أنها لا تعد كذلك استنادا الى ما ذهب اليه رأى في فرنسا اذ اللفظ المستعمل هناك هو كلمة chemin يصدق على الطرق البرية فقط (٢٧٩) . واتجه فريق آخر الى سريان حكم المادة على الطرق المائية اعتمادا على أن لفظ الطرق في اللغة العربية متسع لان يشمل الطرق المائية والطرق البرية . ونحن من هذا رأى الاخير لان حكمة التشريع تتحقق في الصورتين بل انها قد تكون أكثر توافرا في الطرق المائية منها في الطرق

(٢٧٧) الطريق العام هو كل طريق مباح للجمهور المرور فيه في كل وقت بغير قيد سواء اكانت أرضه مملوكة للحكومة أم للأفراد ، فوقوع سرقة على جسر ترعة مباح المرور عليه يفتح تحت متناول المادة ٣١٥ ع سواء اكانت هذه الترعة عمومية مملوكة جسرهما للحكومة أم كانت خصوصية ولكن المرور عليها مباح (نقض ١٩٣١/١٢/١٤ قضاء النقض ق ٦٨٦) : جازو ج ٦ ق ٢٤٤٧ ، جارسون م ٣٨٣ بند ٤٥ .

(٢٧٨) جازو ج ٦ بند ٣٦٤٨ ، جارسون م ٣٨٣ بند ٤٧ .

(٢٧٩) قضى بأن البحر لا يعد طريقا عاما في حكم المادة ٣١٥ ع (جنائيات المنصورة ٢٣/٤/١٨٩٥ الحقوق س ١٠ ص ١٤٥) هيجنى ص ١٣٢ ، روسلية ص ٤٢٣ ، هيلي ص ٤١٥ ، أحمد أمين ص ٦٥٨ .

البرية (٢٨٠) . وبموجب التعديل الذى أدخله المشرع على المادة ٣١٥ عقوبات بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ يمتد حكم النص صراحة الى السرقات التى تقع فى احدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية .

ولا يهتم فى صدد اعمال المادة ٣١٥ ع بالنسبة الى الطرق البرية اتساع الطريق أو ضيقه ، كونه مرصوفا أو غير مرصوف ، مملوكا ملكية عامة أو كان فى ملكية الافراد ما دام لكل شخص أن يمر فيه فالمشى الضيق الذى يجعل على رؤوس حقول الافراد ومن ضمن ملكهم والموصل بين انبلاذ يعتبر طريقا عاما .

وكما يصح أن تقع السرقة من لصوص يهاجمون المجنى عليه أثناء انتقاله فى الطريق فانه يصح أن تحصل من المرافقين له فى الرحلة منذ بدايتها وبعد أن يقطع شوطا منها (٢٨١) . ولكن الظرف المشدد لا يتوافر اذا كان الجاني بمفرده كالعامل لدى مالك الارض الذى يحمل سلاحا ويقود الماشية ليلا لتعمل فى صباح اليوم التالى بأرض بعيدة للمالك فى زمام بلدة أخرى ، فاختلاس ذلك الشخص للماشية فى الطريق العمومى لا تطبق المادة ٣١٥ ع على فعلته لان الطريق هنا لم يكن له أدنى أثر فى قيام الجريمة أو تمامها وحكمة التشديد منتفية (٢٨٢) .

ويشترط أن تكون الاموال المختلسة فى سبيل الانتقال بالطريق العمومى ، لانه فى هذه الصورة فقط تتوافر حكمة الظرف المشدد وهى تأمين المسافرين على أموالهم فالاشجار القائمة على جانبي الطريق ، والماشية المربوطة على رؤوس الحقوق اذا كانت موضوعا لجريمة سرقة لا ينطبق عليها حكم المادة ٣١٥ من قانون العقوبات .

ويجب أن يعنى الحكم ببيان أن السرقة وقعت فى طريق عمومى ، فاذا ثار النزاع فى هذا الشأن وجب على المحكمة السرد على ما يثيره المتهم والا كان حكمها قاصرا بما يستوجب نقضه (٢٨٢) .

(٢٨٠) القلى ص ٩٥ ، الشاوى ص ٨٩ .

(٢٨١) جارسون م ٣٨٣ بند ٥٥ : نقض ١٩٦٤/١٠/٥ أحكام النقض س ١٥ ق ١٠٨

(٢٨٢) جارسون م ٣٨٣ بند ٥٣ ، هيل ص ٤١٥ ، القلى ص ٩٧ .

(٢٨٣) نقض ١٩٤٨/١٠/١١ قضاء النقض ق ٦٩٠ .

(٤) السرقه ليلا من شخصين فأكثر مع السلاح

نصت المادة ٣١٦ من قانون العقوبات على أن : « يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التي تحصل ليلا من شخصين فأكثر يكون أحدهم على الأقل حاملا سلاحا ظاهرا أو مخبأ » .

وشروط أعمال هذه المادة ثلاثة : ^(١) الأول الليل والثاني ^(٢) التعدد أن يكون الجناة شخصين فأكثر والثالث حمل السلاح فيحمله واحد منهم ، وطبيعي أن يتحقق الشرط أن حمل كل من الجناة سلاحا ، ويستوى أن يكون السلاح ظاهرا أو مخبأ .

وقد قضت محكمة النقض بأنه يكفي في القانون لمعاقبة المتهمين في جناية السرقه بحمل سلاح أن يكون حامل السلاح قد باشر عملا من الاعمال التي اتفق هو وزملاؤه على تنفيذ السرقه بها . ولا يشترط أن يكون قد باشر تلك الاعمال جميعا ، فاذا كان هو قد وقف لهم على مقربة من مكان الحادث يحرسهم حتى تمكنوا من نقل المسروق فانه يكون في هذه احواله فاعلا معهم في السرقه على أساس أن العمل الذي قام به هو من الاعمال التي اتفقوا بها على اتمام السرقه ولا يصح الاعتراض على ذلك بأن هذا الذي كان معه السلاح لم يتصل بالمسروق بل كان واقفا بل كان واقفا ينتظر زملاءه (٢٨٤) .

(٥) سرقه أسلحة الجيش وذخيرته

تنص المادة ٣١٦ مكررا من قانون العقوبات المضافة بموجب القانون رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٥٤ على أنه : « يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التي تقع على أسلحة الجيش أو ذخيرته وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة إذا ارتكبت الجريمة بطريق الاكراه أو التهديد باستعمال السلاح أو اذا توافر فيها ظرف من الظروف المشددة المنصوص عليها في المادة ٣١٧ » . وقد ورد بالمذكرة الايضاحية أن الباعث عليه كثرة حوادث سرقه أسلحة الجيش وذخيرته وضعف العقوبات العادية فقالت : « تكررت حوادث سرقات أسلحة الجيش وذخيرته واستهان الجناة بالعقوبات المنصوص عليها حاليا في القانون وخاصة عقوبات السرقات غير المقرنة بظروف مشددة الامر الذي أظهر بجلاء أن تلك العقوبات غير رادعة مما يتحتم معه النظر في تشديدها » . وغنى عن البيان أن النص

يتناول بالعقاب سرقة أسلحة الجيش بجميع أنواعها سواء أكانت من الأسلحة الصغيرة أو غيرها ، برية أو بحرية أو جوية ، كما يتناول بالعقاب سرقة الذخيرة على اختلاف أنواعها من كافة العيارات سواء أكانت صامته لأغراض التدريب أو حية لأغراض القتال وسرقة جميع أنواع الدانات والقنابل الخاصة بالمدافع بكافة العيارات وجميع أنواع المفرقات التي تستعمل فى النسف والتدمير ، وجميع أنواع الألغام سواء الأرضية أم البحرية » .

وهذه المادة تتناول السرقات التي يكون موضوعها أسلحة الجيش وذخيرته كما جاء بالمذكرة الايضاحية . وتحديد كون السلاح يخص الجيش أو لا مسألة مردها الوقائع . ويقتصر تطبيق المادة المشار إليها على أسلحة الجيش وذخيرته فلا يمتد حكمها الى أسلحة الشرطة وذخيرتها ، حيث لا محل للتوسع فى النص وقد جاء محدودا .

ويشترط أن يعلم الجانى أن السلاح أو الذخيرة فى ملكية الجيش وتدل ظروف الحال على قيام هذا العلم ، وعلى محكمة الموضوع استخلاص وجوده من عدمه بأدلة سائغة تخرج من رقابة محكمة النفض . فاذا أثبت الفاعل جهله بملكية الجيش بالسلاح أو الذخيرة فلا تطبق فى حقه حكم المادة ٣١٦ مكررا من قانون العقوبات . فالشخص الذى يسرق صندوقا للاعيرة النارية من محطة السكة الحديد دون أن يكون هناك ما يميزه بأنه للجيش ، لا يؤخذ بحكم المادة ٣١٦ مكررا من قانون العقوبات ، ولكن اذا كان الصندوق يحتوى على دانات القنابل ففى ذلك دليل كاف على علمه بملكية الجيش له .

ومتى ثبتت ملكية الأسلحة أو الذخيرة للجيش وقام العلم عند الجانى بذلك فلا أهمية لصلاحيية السلاح أو الذخيرة للاستعمال من عدمه لان هذا لا ينفى عن السلاح صفته ، فضلا عن أن الملحوظ فى تشديد العقاب هو خطورة الجانى لاستهائته بالاعتداء على المعدات الحربية ، ولانه من المتصور دائما الاستفادة بالسلاح غير الصالح فى أى وجه من الوجوه الحربية كقطع غيار مثلا ،

وتفرق المادة ٣١٦ مكررا من قانون العقوبات بين صورتين : الاولى اذا توافر فى جريمة السرقة أحد الظروف المشددة المنصوص عليها فى المادة ٣١٧ من قانون العقوبات ، أو ارتكبت جريمة السرقة بالاكراه أو التهديد باستعمال السلاح ، فحينئذ تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة . والاخرى اذا لم يتوافر أى ظرف مما أشير اليه فى الحالة السابقة فتكون العقوبة الاشغال

الشاقة المؤقتة . وللقاضى أن يستعمل الرأفة فى الصورتين بتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات .

(٦) سرقة المهمات التليفونية والتلغرافية

تنص المادة ٣١٦ مكررا ثانية من قانون العقوبات والمعدلة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ على أنه : « يعاقب بالسجن على السرقات التى تقع على المهمات أو الادوات المستعملة أو المعدة للاستعمال فى المواصلات التليفونية أو التلغرافية أو توليد أو توصيل التيار الكهربائى المملوك للمرافق العامة التى تنشئها الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها أو ترخص بإنشائها لمنفعة عمومية وذلك اذا لم يتوافر فى الجريمة ظرف من الظروف المشددة المنصوص عليها فى المواد ٣١٣ الى ٣١٦ عقوبات (٢٨٤ مكرر) . وقد أضيفت هذه المادة قبل تعديلها الأخير بموجب القانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٦ فى ٥ من أغسطس ١٩٥٦ . وجاء بمذكرته الإيضاحية أن العمل قد كشف عن أن الردع لم يعد كافيا فى العقوبات المقررة لجرائم السرقات المعدودة من الجنح والتى تقع على المهمات والادوات المتصلة بالمواصلات التلغرافية والتليفونية ، فزادت هذه السرقات حتى أصبحت خطرا يهدد المواصلات التلغرافية والتليفونية بضرر فادح ، وأنه أزاء ذلك أصبح من اللازم وضع عقوبة مغلظة على الجرائم المشار اليها ضمنا لسير الانتفاع بالمرفق على الوجه المطلوب . وتعاقب المادة ٣١٦ مكررا ثانية عقوبات بعقوبة السجن على السرقات التى تقع على المهمات أو الادوات الخاصة بالمواصلات المذكورة اذا لم يتوافر فيها ظرف من الظروف المشددة المنصوص عليها فى المواد من ٣١٣ الى ٣١٦ . ورؤى أن يعاقب بالعقوبة سواء وقعت على أدوات مستعملة فعلا فى المواصلات ويترتب عليها انقطاعها أو على أدوات أعدت للاستعمال فى هذا الغرض وان لم توضع بعد فى موضع الانتفاع المقصود به وذلك لتأمين امداد المرفق المذكور بحاجاته السريعة دون عائق .

وهذه المادة تشترط توافر الاركان العامة فى جريمة السرقة وتزيد عليها بأن يكون موضوعها مهمات أو أدوات مستعملة أو معدة للاستعمال فى المواصلات التليفونية أو التلغرافية أو توليد أو توصيل التيار الكهربائى . فيجب أن يتوافر ركن الاختلاس ، أى الاستيلاء على المال بغير رضا المالك . ولذا

(٢٨٤ مكرر) ومن هذا القبيل عداد الانارة التابع لاحدى وحدات الحكم المحلى والمخصص لمرفق الكهرباء .
(نقض ١٩٧٥/١١/٣٠ أحكام النقض س ٢٦ ق ٨١١) .

فإذا كان هناك تسليم سابق امتنع قيام الاختلاس ، فعمال مصلحة التليفونات ، إذا ما اختلسوا بعض الادوات المسلمة اليهم لاداء أعمالهم لا تعتبر الواقعة سرقة بالنسبة اليهم لانتهاء ركن الاختلاس . وهم لا يعتبرون من المستخدمين . فى حكم الفقرة السابعة من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات لانها لا تطبق بالنسبة لموظفى الحكومة ، ولا يعتبرون من الصناع اذ سياق المادة لا يشعر بإمكان تطبيق حكمها عليهم وهذا لا يمنع من توافر جريمة أخرى فى حقهم .

ويشترط أن يقوم علم الجانى بأن موضوع السرقة هو مهات تليفونية أو تلغرافية أو توليد أو توصيل التيار الكهربائى ، وهى مسألة يستخلصها قاضى الموضوع من ظروف الدعوى التى تطرح عليه ، ويكفى أن يذكر فى حكمه أن المسروقات هى من تلك المهمات ، بيد أنه اذا حصلت المنازعة فى قيام علم بالجانى بذلك فعين عليه أن يذكر فى أسبابه أدلة قيام العلم والا كان حكمه معيبا . والمال موضوع هذه الجريمة هو المهمات أو الادوات الخاصة بالمواصلات التليفونية أو التلغرافية أو الخاصة بتوليد أو توصيل التيار الكهربائى التى تنشئها الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها أو ترخص بإنشائها لمنفعة عمومية ، والعبرة فى تعرف ذلك هى بواقعة الحال ، وهى مسألة موضوعية يستقل بالفصل فيها قاضى الموضوع . وقد سوى المشرع بين المهمات والادوات المستعملة فعلا وبين الادوات المعدة للاستعمال لذلك الغرض حتى لا يتعطل المرقق العام .

وفرق المشرع فى العقاب بين حالتين : الاولى اذا توافرت شروط أعمال الظروف المشددة لاي نص من المواد ٣١٣ الى ٣١٦ من قانون العقوبات ، فحينئذ يطبق حكم هذه النصوص . والحالة الاخرى اذا لم تتوافر شروط أعمال أى مادة من تلك المواد تكون العقوبة هى السجن . وللقاضى الحق فى استعمال الرأفة وتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات .

رابعاً

السرقه البسيطة

تنص المادة ٣١٨ من قانون العقوبات على أن « يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين على السرقات التى لم يتوفر فيها شيء من الظروف المشددة السابق ذكرها » . وقد كان المنطق يقضى بالبده ببيان حكم القانون فى السرقة البسيطة ، على أن الامر أوجب بحثها بعد بيان الظروف المشددة لانه بانتفاء تلك الظروف جميعاً تعتبر السرقة بسيطة .

والحد الأقصى لعقوبة الحبس في جريمة السرقة البسيطة هو سنتان .
وحدها الأدنى هو أربع وعشرون ساعة . ويجوز للقاضي عند الحكم بالعقوبة
أن يأمر بوقف تنفيذها لمدة ثلاث سنوات أعمالا لنص المادتين ٥٥ و ١/٥٦ من
قانون العقوبات .

ويشور التساؤل عما إذا كانت جريمة الغشور على شيء فاقد وحسنة بنية
امتلاكه بطريق الغش المنطوية تحت ذكريتو الاشياء الفاقدة الصادر سنة ١٨٩٨ .
نعد سرقة بسيطة دائما أم يجوز أن يتوافر بالنسبة لها ظرف من الظروف
المشددة . ان اطلاق نص المادة الاولى من ذكريتو الاشياء الفاقدة ينتهي بنا الى
القول بتطبيق الظروف المشددة لجريمة السرقة قبل من يعثر على شيء فاقد
ويحسبه بنية تملكه . وهو أمر يستوقف النظر ، لان الاصل هو اتخاذ قاعدة
عمامة يمكن اعمالها في كل الحالات ، فاما أن يؤخذ بتطبيق الظروف المشددة واما
أنه لا محل لتطبيقها . فان قيل بالأخذ بتلك الظروف لوجدنا أنها توصلنا الى
اعتبار بعض صور التقاط المال الفاقدة جنائيات ، كغشور غفير يحمل سلاحه
الحكومي ومعه آخر على شيء فيحبسنائه بنية امتلاكه متى كان ذلك ليلا وتكون
العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، ولا يتصور أن ذهن المشرع قد
انصرف الى ذلك ، بل ان الظروف المشددة بالنسبة للجش والجنح والمنصوص عليها في
المادة ٣١٧ عقوبات تؤدي بنا الى نتيجة لا تستريح اليها العدالة ، مثل التقاط
المال الفاقدة ليلا (م ٣١٧ / ٤ ع) مع أن حكمة التشديد عند توافر ظرف الليل
هي أن الجاني يتخذ ستارا ليسهل عليه مقارفة جريمته ، أي أنه أمر قد
رتبته في ذهنه عند اعداده لمشروع الجريمة وهو بهذه الصفة غير متصور في حالة
الغشور على شيء فاقد . ونحن نرى أنه استنادا الى ما تقدم أن الظروف المشددة
لجريمة السرقة أيا كان نوعها لا تطبق بضدد الغشور على شيء فاقد
ويحسبه بنية امتلاكه بطريق الغش .

ونصت المادة ٣٢٠ من قانون العقوبات على أن « المحكوم عليهم بالحبس
لسرقة يجوز في حالة العود أن يجعلوا تحت مراقبة الشرطة مدة سنة على الأقل
أو سنتين على الأكثر » . فضلا عن تشديد العقوبة في حالة العود وفقا لنص
المادة ١/٥٠ من قانون العقوبات (٢٨٥) ، يجوز وضع المحكوم عليه تحت مراقبة

(٢٨٥) . ويجب على المحكمة أن تبين في حكمها الأحكام التي صدرت على المتهم والتي تعتبره
من اجلها عائدا فاذا لم تبين في الحكم سوابق المتهم تعين نقضه (نقض ١٧/١/٢٩٢٩ قضاء
النقض ق ٧٧٢) -

الشرطة ، وهو أمر اختياري للقاضي بمعنى أن له أن يأمر به وفقا لظروف الدعوى التي بين يديه . وقد حدد المشرع مدة المراقبة يحددين أدنى وهو سنة وأقصى وهو سنتان .

ويشترط أن يكون الحكم صادرا بالحبس ، فإذا كان صادرا بالغرامة تطبيقا لنص المادة ٣١٩ عقوبات فلا يجوز وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة . كما يشترط أن تكون الجريمة المحكوم فيها سرقة تامة فإذا كانت شروعا امتنع تطبيق نص المادة ٣٢٠ عقوبات (٢٨٦) . وسيان أكانت عقوبة الحبس المحكوم بها صادرة اعمالا لنص المادة ٣١٨ من قانون العقوبات أى فى سرقة بسيطة ، أم تطبيقا للمادة ٣١٧ منه أى فى سرقة موصوفة بظروف مشددة فإنه يصح تطبيق نص المادة ٣٢٠ من قانون العقوبات .

وقد كان القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ لا يجيز فى المادة ٣١ منه وضع النساء تحت مراقبة الشرطة واعتبرته محكمة النقض مخصصا لحكم المادة ٣٢٠ من قانون العقوبات (٢٨٧) ، ولكن المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ قد سوى من الرجال والنساء فى الحكم فيجوز وضعهن تحت مراقبة الشرطة اعمالا لحكم المادة ٣٢٠ من قانون العقوبات .

عقوبة الشروع

نصت المادة ٣٢١ من قانون العقوبات على أن « يعاقب على الشروع فى السرقات المحدودة من الجنح بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز نصف الحد الأقصى المقرر فى القانون للجريمة لو تمت فعلا أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيها » ، فإذا كان الشروع فى جنحة سرقة بسيطة كان الحد الأقصى لعقوبة الحبس سنة واحدة ، وإذا كانت السرقة ذات ظروف مشددة كان الحد الأقصى لعقوبة الحبس سنة ونصفا أو أكثر وفقا لقدر العقوبة الأصلية ، ولا تتجاوز الغرامة متى كان يقضى بها عشرين جنيها . ويستوى فى هذا أن تكون الجريمة لو تمت سرقة بسيطة أو ذات ظروف مشددة .

(٢٨٦) لأن النص لم يتكلم عن الشروع ، ولأن القانون فى أحكامه العامة لا يسوى فى العقوبة بين الجريمة التامة والشروع فيها (نقض ١٩٣٨/١/٣ قضاء النقض و ٧٧٢) .
١٩٣٨/١٢/١٢ ق ٧٧٣

(٢٨٧) نقض ١٩٢٩/١١/٧ قضاء النقض ق ٧٧٤ .

خامسا

السرقه الموصوفه بظروف مخففه

تناولت المادة ٣١٩ من قانون العقوبات نوعا خاصا من السرقات اعتبر
المشرع مقارفه أقل خطورة من غيره ، فأجاز أن توقع عليه عقوبة مخففه . وقد
نصت تلك المادة على أنه « يجوز ابدال عقوبة الحبس المنصوص عليها في المادتين
السابقتين بغرامة لا تتجاوز جنيهين مصريين اذا كان المسروق غلالا أو محصولات
أخرى لم تكن منفصلة عن الارض وكانت قيمتها لا تزيد على خمسة وعشرين قرشا
مصريا » . والحكمة التي حدثت بالمشرع الى أجازة النزول بالعقوبة الى الحد
المخفف في مثل تلك الجرائم هي أن فعل اللص وإن كان ينطوي تحت وصف
السرقه إلا أنه لا ينبئ عن خطورة فيه . فالشخص الذي يشاهد بعض
المحصولات أو الثمار الناضجة التي لم تكن بعد ، فيثب الى ذهنه عرضا فكرة
اختلاسها أثر رؤيته لها ليس بدرجة الخطورة التي للسارق الذي ينتوي سرقه
مال فيعد نفسه لمقارفة الجريمة ويتحين الفرصة المناسبة ويقوم بارتكابها .
ولذا فنحن لا نذهب مع من يقول ان حكمة التخفيف هي قلة قيمة المال
المسروق (٢٨٨) . واذا كان المشرع قد حدد القيمة بالبيان فلانه قد ارتأى وضع
مقياس يهتدى على ضوءه لمعرفة خطورة المجرم ، وهو لهذا أيضا قد جعل النزول
بالعقوبة اختيارا للقاضي ، فالشخص المتعدد السوابق في السرقات ينبغي أن
لا يعامل بنص المادة ٣١٩ من قانون العقوبات اذ ليس في حكمة التشريع
ما يوصل الى استفادته من حكمها .

ويشترط لعمال نص المادة ٣١٩ عقوبات توافر الامور الاتية :

- ١ - أن تكون الواقعة جنحة سرقه منطوية تحت نص أى من المادتين ٣١٧ و ٣١٨ عقوبات ، أى يستوى في هذا أن تعتبر جنحة سرقه بسيطة أم موصوفة
بظروف مشددة لا تغير من طبيعتها وإنما ترفع من عقوبتها فقط . فتطبق المادة
ولو كانت السرقه قد حصلت من شخصين أو بالليل مع حمل سلاح . وقد
أشار النص صراحة الى المادتين ٣١٧ و ٣١٨ عقوبات (٤٨٩) . وليس في تطبيق
نص المادة ٣١٩ عقوبات مجافاة لروح التشريع ولو مع توافر أحد الظروف

(٢٨٨) حسن أبو السعود ص ٦٠٢ .

(٢٨٩) فاذا كان الفعل يكون جنایة فلا يسرى الظرف المخفف (ينقض ١٩/١/١٩٥٩ أحكام

النقض س ١٠ ق ١٤) .

المشددة المنصوص عليها في المادة ٣١٧ ع ، لانه ان ارتكبت الجريمة في ظل هذه الظروف الا أنها - كما قلنا - جاءت فكرتها غارضة ولم تتخذ هذه الظروف وسيلة لاتمامها . ولهذا نرى أنه ان ثبت العكس أى مثلا اذا قام الدليل على أن الفاعل قد انتوى الجريمة واتخذ من الليل ستارا لفعلته فان على القاضي أن يمتنع عن تطبيق نص المادة ٣١٩ ع استنادا الى خطورة مثل هذا الجاني . .

ولقد ثار التساؤل عما اذا كان الشروع متصورا في هذه الحالة والذي نراه هو امكان قيام الشروع ، فمن يمر بخديقة تتدلى بعض ثمار اشجارها فيمده يده يمسك احداها وعندئذ يفاجئ بخفي الخديقة ويقبض عليه يتوافر قبله الشروع في الجريمة المنطوية تحت نص المادة ٣١٩ ع (٢٩٠) . ويراعى ألا تزيد العقوبة بأي حال عن تلك المنصوص عليها في المادة السالفة أى لا تزيد على غرامة قدرها جنيهاً .

(٢) أن يكون موضوع الجريمة غللا أو محاصيل أخرى لم تكن منفصلة عن الأرض ، ويقصد بالغلل والمحاصيل كل ما ينبت في الأرض من فعل الانسان ويكون قد أثمر ، فيدخل فيها القمح والذرة وثمار اشجار الفاكهة . ولا تندرج ضمنها الحشائش التي تنبت طبيعياً على أطراف المساقى وما إليها . ويجب أن تكون الغلال والمحاصيل غير منفصلة عن الأرض أى لم يجمعها مالكها بعد فاذا كانت المحاصيل أو الغلال قد جمعت ولا تزال باقية على الأرض لا ينطبق النص (٢٩١) . وليست هناك حكمة مفهومة لهذه التفرقة ولعل المشرع قد أراد التسوية بين هذه الصور الاخيرة وبين وجود المحصول في محل أو مكان معد للبيع .

(٣) أن لا تزيد قيمة موضوع الجريمة على خمسة وعشرين قرشاً ، وهذا المقياس قد وضعه المشرع ليكون من بين ما يستبدل به على عدم خطورة الفاعل .

(٢٩٠) القلبي ص ١٠٠ ، محمود مصطفى ص ٣٨٩ ، رؤوف عبيد ص ٣٢٩ ، الشاوي ص ٩٥ . ويذهب رأى الى أنه يجب لتطبيق النص أن تكون جريمة السرقة تامة لا مجرد شروع استنادا الى أنه في حالة الشروع لا يمكن تقدير قيمة ما سيسرقه الجاني وبذا يتخلف شرط من شروط تطبيق النص (أبو السعود ص ٦٠٢) .

(٢٩١) سوحاج الجزئية ١٩٠٣/٦/٣٠ المجموعة الرسمية ص ٤ ق ١٠٨ .

والعبرة فى تقدير قيمة المال هى بوقت ارتكاب الجريمة بصرف النظر عما اذا كانت تلك القيمة قد ارتفعت أو انخفضت وقت المحاكمة ، وتقديرها لقاضى الموضوع يستخلصها من أى دليل يطرح أمامه .

فاذا توافرت الشروط سالفة الذكر كان من حق القاضى – والامرجوازى له – أن ينزل بالعقوبة الى الغرامة التى لا يزيد حدها الاقصى على جنيهين .

الفصل الثامن

الجرائم الملحقه بالسرقه

تضمن ائباب الثامن من الكتاب الثالث من قانون العقوبات المعنون « السرقه والاغتصاب » جرائم أخرى غير السرقه ، فتكلمت المادة ٣٢٣ على اختلاس الاشياء المحجوز عليها قضائيا أو اداريا ، والمادة ٣٢٣ مكرر على اختلاس الاشياء المنقولة المرهونة ، والمادة ٣٢٤ على تقليد المفاتيح ، والمادة ٣٢٤ مكررا المضافه بموجب القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٦ على تناول طعام أو شراب أو شغل غرفة في فندق أو إستئجار سيارة دون أداء الثمن أو الاجر أو الامتناع عن ذلك ، والمادة ٣٢٥ على اغتصاب السندات والتوقيعات ، والمادة ٣٢٦ على الحصول على المال بالتهديد ، والمادة ٣٢٧ على التهديد . وسوف تقتصر هنا على تناول انجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٢٤ مكررا أو ٣٢٦ و ٣٢٧ من قانون العقوبات مرجئين جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها قضائيا أو اداريا المنصوص عليها في المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات الى حين الكلام على المادة ٣٤٢ الملحقه بباب خيانة الامانة . ونتناول في النهاية جريمة اخفاء الاشياء المتحصلة من جناية أو جنحة المنصوص عليها في المادة ٤٤ مكررا عقوبات لارتباطها عملا وتاريخيا بجريمة السرقه .

المبحث الاول

جريمة المادة ٣٢٤ مكررا عقوبات

تنص المادة ٣٢٤ مكررا من قانون العقوبات على أن « يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من تناول طعاما أو شرابا في محل معد لذلك ولو كان مقيما فيه ، أو شغل غرفة أو أكثر في فندق أو نحوه أو استأجر سيارة معدة للايجار مع علمه أنه يستحيل عليه دفع الثمن أو الاجرة أو امتنع بغير مبرر عن دفع ما استحق من ذلك أو فر دون الوفاء به » . وقد جاء بالمذكرة الايضاحية أنه : « تقصر نصوص قانون العقوبات الحالي عن عقاب من يتناول طعاما أو شرابا في محل معد لذلك وهو يعلم أنه يستحيل عليه دفع الثمن . كما تقصر عن عقاب من يشغل غرفة في فندق أو نحوه أو يستأجر سيارة وهو يعلم أنه يستحيل عليه دفع الاجرة - الا اذا كان قد توصل الى الاستيلاء على الطعام أو الشراب أو الاقامة بالفندق باستعمال احدى الطرق الاحتيالية الواردة على سبيل الحصر

في المادة ٣٣٦ ع والتي لا تتوافر في غالبية الاحوال . ولما كان أصحاب الفنادق ومحال الطعام والشراب وأصحاب السيارات لا تسمح لهم طبيعة عملهم أن يطالبوا عملاءهم مقدما بالثمن أو الاجر ، ولولا ثقة منهم في العملاء لما قدموا لهم شيئا ما أو خدمة ما قبل أداء الثمن أو مقابل الخدمة لذلك كان لابد من تدخل المشرع لحمايتهم لما يترتب على فعل أولئك العملاء من أضرار فضلا عن مجافاته لمبادئ الاخلاق والسلوك .

ويتضمن نص المادة ٣٢٤ مكررا من قانون العقوبات نوعين من الجرائم ، الاول اختلاس مال والثاني اختلاس منفعة . فاختلاس المال يتوافر في الصورة التي يتناول فيها الشخص طعاما أو شرابا في محل معد لذلك ولو كان مقيما فيه واختلاس المنفعة يكون بشغل غرفة في فندق أو نحوه أو استئجار سيارة معدة للايجار ، وفي الحالتين يستحيل دفع الثمن أو الاجرة أو يمتنع الشخص عن دفعها بغير مبرر أو يفر دون الوفاء بذلك .

(١) **الركن المادي** : يتوافر الركن المادي في إحدى صورتين ، أما اختلاس المال أو اختلاس المنفعة .

(١) **اختلاس المال** : قلنا عند الكلام على البيع بالنقد - في ركن الاختلاس لجريمة السرقة - ان الخلاف قدثار حول ما اذا كان فعل من يتناول طعاما في مكان معد لذلك ثم يتسلسل دون دفع الثمن يعد جريمة سرقة أم لا ، وقلنا أن الفقه قد رأى أن الرضاء بالتسليم في هذه الصورة معلق على شرط موقف هو أداء الثمن وانتهى الى اعتبار الواقعة سرقة . وقد عالج المشرع الفرنسي هذه الحالة واعتبر الفعل جريمة خاصة في ١٨٧٣/٧/٢٦ ، ونص عليها في المادة ٤٠١ من قانون العقوبات . ورأى المشرع المصري اهتداء بالقوانين الفرنسية والبلجيكية والبولونية أن يجعل من هذا الفعل جريمة خاصة الحقها بجرائم السرقة وجعل لها عقوبة مستقلة أخف من عقوبة السرقة البسيطة فاستحدث النص المشار اليه آنفا . والصورة الطبيعية لها أن يتناول شخص طعاما في مطعم أو شرابا في مقهى أو مشروبا روحيا في حانة (١) .

وقد استعمل المشرع عبارة « محل معد لذلك » ، وهي واضحة المراد

(١) في فرنسا يشترط بصريح نص المادة ٤٠١ ع بعد تعديلها في ١٩٣٧/١/٢٨ أن لا يزيد تقديم الطعام أو الشراب عن مرة واحدة ، لأنه ان استمر أكثر من مرة فإن هذا يعني أن صاحب المطعم أو محل الشراب قد ائتمن الفرد فلا تقوم الجريمة . وهو منتقد من الفقه في فرنسا لأن معنى هذا أن من يمكث مدة بفندق ويتناول به طعاما لعدة أيام ثم لا يدفع الحساب عند تقديم قائمته له لا يعاقب في حين أن من يمضي ليلة واحدة أو يتناول وجبة واحدة يؤخذ بحكم القانون (هيجنى ص ١٥٧ ، لامير ص ٣٧٥) .

في أن المقصود بها الامكنة التي أعدت على نحو خاص بأي شكل لان يتناول الافراد فيها أطعمة أو مشروبات لقاء ثمن (٢) • بيد أن تلك العبارة قد تثير التلبس في صورتين تعرض لهما • الاولى اذا كان الطعام أو الشراب يقدم في ناد خاص لافراده - كالنواذى الاجتماعية أو الرياضية - مقابل ثمن ، فهل ينطبق النص ؟ نرى أنه لا يصح اعمال حكم النص في هذه الحالة قرغم اطلاقه فان روحه تشعر بأنه ينطبق على الاماكن العامة التي يؤمها الجمهور دون تفرقة بين أشخاصهم وتقدم لهم المأكولات والمشروبات ممن امتنوا ذلك ، فقد جاء بالمذكرة الايضاحية أنه لما كان أصحاب الفنادق ومحال الطعام والشراب وأصحاب السيارات لا تسمح لهم طبيعة أعمالهم بأن يطالبوا عملاءهم مقدماً بالثمن أو الاجرة ، ولولا ثقة منهم في العملاء لما قدموا لهم شيئاً ما أو خدمة ما قبل أداء الثمن أو مقابل الخدمة (٣) •

والصورة الاخرى اذا كان الطعام والشراب يقدم في المقاصف التي تعد في بعض ابنية المصالح الحكومية يطبق حكم المادة ٣٢٤ مكرراً من قانون العقوبات ، لان تخصيص مكان بيع الطعام والشراب بمصلحة معينة أو في مبنى معين لا ينفي عنه صفته العمومية وحكمة التشريع تتوافر في هذه الصورة ، وكان المقصود في هذه الحالة يقع قريباً من المبنى الحكومي ولكن رؤى من باب التيسير السماح لصاحبه بأن يشغل مكاناً في ذلك المبنى •

وقد جاء بالنص صورة ما اذا تناول الشخص طعاماً أو شراباً في محل معد لذلك ولو كان مقيماً فيه ، حتى يتناول صورة الإقامة في الفنادق التي تقدم طعاماً في ذات الوقت •

(٢) اختلاس المنفعة : القاعدة العامة التي أخذ بها المشرع المصري هي عدم العقاب على اختلاس المنفعة ، بيد أنه بموجب المادة ٣٢٤ مكرراً من قانون العقوبات قد جعل من اختلاس المنفعة جريمة في صورتين أوردتهما ، وهما شغل غرفة في فندق أو نحوه أو استئجار سيارة معدة للايجار •

والصورة الاولى واضحة ، وتتمثل في الإقامة في فندق أو بنسيون لاية مدة طالت أو قصرت مقابل أجر عن تلك الإقامة •

واستئجار سيارة معدة للايجار صورتها من يركب سيارة أجرة ويطلب

(٢) فلا ينطبق النص بالنسبة لمن يتقدم لشخص في حقل أو منزل ويطلب طعاماً أو شراباً ويبدى استعداداً لدفع الثمن ثم لا يدفعه (لامير ص ٣٧٥) •
(٣) هيجي ص ١٥٧ • فلا يطبق الحكم بالنسبة لمن يقدم طعاماً أو يؤجر غرفة في منزله بطريق عارض •

الى سائقها توصيله الى مكان معين . ولكن هل يعمل بحسبكم النص بالنسبة للركوب في السيارات العامة ؟ نرى أن النص لا ينطبق في هذه الصورة (٤) ، لان ركوب السيارة العامة للانتقال بها من مكان الى مكان آخر ليس استئجارا لها ، انما الاجر هنا هو مقابل ارتفاع فقط وفقا لشروط محددة وملزمة وأهمها سير السيارة في طريق معين ، خلافا للحال في عقد استئجار سيارة الذي يخضع لاتفاق الطرفين وللمستأجر أن يوجهها الى حيث يشاء . ولو قلنا بعكس هذا لا نطبق النص بالنسبة لمن يركب الترام دون دفع الاجرة مع أن هناك نصوصا تعاقب على ذلك (٥) ، والمشرع قد استحدث النص الجديد لما رآه من قصور في النصوص القائمة في الحياة العملية .

الركن المعنوي : هو القصد الجنائي ويتوافر بعلم الشخص أنه يستحيل عليه دفع الثمن أو الاجرة أو امتناعه بغير مبرر عن دفع ما استحق من ذلك أو الفرار دون الوفاء به . فقد حدد المشرع صورا ثلاثا بتوافر واحدة يقوم الركن المعنوي .

(أ) العلم باستحالة دفع الثمن أو الاجرة . وقيام العلم من عدمه مسألة مردها وقائع الدعوى ، فالشخص الذي يتناول طعاما أو يستقل سيارة ثم يتبين أنه قد نسي نقوده في المنزل أو سرقت منه لا تتوافر في حقه هذه الجريمة ، واستعداده لاداء ائتمن فورا يدل على انتفاء القصد الجنائي لديه (٦) .

(ب) الامتناع بغير مبرر عن دفع ما استحق من ثمن أو اجرة . وحتى ينتفى القصد الجنائي في هذه الصورة يجب أن يكون مبرر عدم الدفع جديا وهي مسألة يقدرها قاضي الموضوع . فالشخص الذي يمتنع عن دفع كل ما أثبتته عداد سيارة الاجرة بحجة أنه أثبت أكثر من الحقيقة قد لا يتوافر في حقه القصد الجنائي لا سيما أن بانت صحة دفاعه ، وكذلك من يمتنع عن دفع جزء من أجر الفندق تأسيسا على أنه أكثر مما حدده القانون وأدرج بالقائمة اللحقة بباب الحجرة .

(ج) الفرار دون الوفاء بما استحق من ثمن أو اجرة ، وهذا الفعل بذاته يدل على توافر القصد الجنائي وليس من الميسور نفيه .

(٤) هيجنى ص ١٥٨ ، لامبير ص ٣٧٩ ، هيل ص ٤٠٠ .

(٥) راجع المادة ١٧٠٠ مكررا من قانون العقوبات الممدلة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ .

(٦) هيجنى ص ١٥٧ . ويظهر حسن النية من ذكر الشخص لاسمه واظهار بطاقته الشخصية

(لامبير ص ٣٧٤) .

العقوبة

جعل المشرع عقوبة هذه الجريمة الحبس من أربع وعشرين ساعة الى ستة أشهر ويضاف اليه غرامة تتراوح بين خمسة قروش وعشرين جنيها ، وللقاضي أن يحكم بأحدى العقوبتين فقط . ولا شروع في هذه الجريمة لانها جنحة ولم ينص على عقاب الشروع فيها ، ولعل مرجع هذا عدم سهولة اثبات قيام الشروع (٧) . ولما كانت المذكرة الايضاحية تشير الى اعتبار الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٤ مكررا من نوع خاص وليست سرقة ، فلذلك لا تعد مماثلة لجريمة السرقة في تطبيق أحكام العود .

المبحث الثاني

اغتصاب المال بالتهديد

أركانه

تنص المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات على أن « كل من حصل بالتهديد على إعطائه مبلغا من النقود أو أى شيء آخر يعاقب بالحبس ، ويعاقب الشروع في ذلك بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين » ويبين النص أن أركان جريمة اغتصاب المال بالتهديد ثلاثة ، حصول الجاني على مبلغ أو شيء آخر بغير وجه حق ، أن تكون وسيلته التهديد ، القصد الجنائي . وقد جاء في حكم المحكمة النقض « ان أركان جريمة الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود هي :

- ١ - الحصول على مبلغ من النقود أو أى شيء آخر .
- ٢ - أن يكون هذا الحصول بغير حق .
- ٣ - أن يكون التهديد هو الوسيلة اليه (٧ مكرر) ، وهذه الجريمة هي من جرائم القصد « (٨) . وتشكل على كل من الأركان الثلاثة .

(١) حتى تقوم جريمة اغتصاب المال بالتهديد يجب أن يتسلم الجاني من المجنى عليه ما أراد الحصول عليه نتيجة للتهديد وذلك ما لم تقف الجريمة عند حد الشروع ، وهو أمر مستفاد من لفظي حصل وإعطاء الواردين بنص المادة ٣٢٦ ع ، فإن انتفى هذا التسليم بأن أخذ المال الجاني بنفسه عدت الواقعة سرقة .

(٧) لامبير ص ٣٧٤ .

(٧ مكرر) نقض ١٩٧٤/٤/٢٢ . أحكام النقض ص ٢٥ ق ٩١ .

(٨) نقض ١٩٢٩/١/٢ . قضاء النقض ق ١٣٥ .

ويشترط أن يكون ما حصل عليه الجاني شيئاً مادياً . وقد قضى بأن كلمة شيء لا يراد بها الا الاشياء المادية فقط ، فلا عقاب بمقتضى المادة ٣٢٦ ع على من استعمل التهديد للاحاقه باحدى الوظائف (٩) . ولا عقاب بمقتضى تلك المادة على من يهدد رجلاً وامرأته بالقتل ان لم يفسق بهذه الاخيرة (١٠) . ولقد خص المشرع النقود بالذكر لانها الامر الغالب ، ولكنه اضاف عبارة « أى شيء آخر » وهى تنصرف الى كل منقول عدا النقود وتكون لسه قيمة كالحبوب والاقمشة والملابس والحلى ، ويستثنى من الاشياء المادية السندات والامضاءات فهى تنطوى تحت نص المادة ٣٢٥ من قانون العقوبات . ويكفى أن يكون للشيء قيمة أدبية فى نظر صاحبه فمن يستحصل على خطابات خاصة بطريق التهديد يعتبر مرتكباً للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات (١١) .

(٢) يتعين أن يكون ما أراد الجاني ان يحصل عليه بغير وجه حق (١٢) ، أى لا يستطيع أن يدعى حقاً على ما أعطى له والا افتفى هذا الركن (١٣) وتبعاً الجريمة ذاتها ، فمن يعير لآخر مالا ويمتنع عن رده فيهدده بإبلاغ البوليس وعندئذ يعطيه المستعير المال لا تبسده للمهدد جريمة اغتصاب المال بالتهديد لان ما حصل عليه هو صاحب الحق فيه (١٤) .

ويجب أن تكون وسيلة الجاني فى حصوله على مبلغ المال أو الشيء هو التهديد ، فلا ينطبق النص اذا كانت وسيلة اغتصاب المال هى القوة أى الاعتداء لانه عندئذ تنقلب الواقعة الى سرقة باكراه . ويقصد بالتهديد كل عمل ايجابى من شأنه القاء الخوف والخشية فى قلب المجنى عليه ليحملة على أن يعطى المال أو الشيء الذى يطلبه . ولقد عرفت محكمة النقض بقولها « يكفى فى التهديد المذكور فى المادة ٣٢٦ ع أن يكون من شأنه تخويف المجنى عليه وحمله على تسليم ماله الذى طلب منه . ولا أهمية للطريقة التى استعملها الجاني للوصول الى غرضه ، متى كانت فى ذاتها كافية للتأثير فى المجنى عليه الى ذلك الحد وكان

(٩) نقض ١٩٠٩/١٢/١٨ المجموعة الرسمية س ١١ ق ١٥٦ .

(١٠) استئناف مصر ١٩٠٤/٦/٤ الاستقلال س ٩ ص ٣١١ .

(١١) أحمد أمين ص ٧٠٢ ، القللى ص ١٤٣ ، محمود مصطفى ص ٤٢٥ .

(١٢) كمن يهدد بالتبليغ عن جريمة لم تقع عليه شخصياً ، ويتطلب لسكوته مبلغاً من

المال (جارسون م ٤٠٠ بند ٧٤) .

(١٣) نقض ١٩٣٨/٣/١٤ قضاء النقض ق ١٣٤ .

(١٤) جارسون م ٤٠٠ بند ٦٨ ، والزوج الذى يهدد من زنى بزوجته برفع دعوى الزنا

ان لم يدفع له مبلغاً من المال لا يعاقب بالمادة ٣٢٦ ع على هذا التهديد ، ولا على حصوله على المبلغ الذى اقتضاه لان له حقاً فى المطالبة بهذا التعويض أمام القضاء (أحمد أمين ص ٧٠٤) .

الجاني لا يقصد منها الا الحصول على مال لاحق له فيه « (١٥) . فاذا أثبت الحكم أن المتهم تمكن خلسة من التقاط صور للمجنى عليه وهو في وضع منافي للآداب ثم قابله بعد ذلك وهدده بنشر هذه الصور للتشهير به ان لم يدفع له مبلغ مائتي جنيه ، فان هذا يعد بيانا كافيا على أنه ارتكب الجريمة مع علمه بأنه يغتصب مالا لا حق له فيه قانونا مستوخيا من ذلك تعطيل ارادة المجنى عليه بطريق التهديد بالتشهير به بما من شأنه ترويع المجنى عليه بحيث يحمله على تسليم المال الذي طلبه منه ، وهو ما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة المسندة اليه (١٦) .

فاذا ثم يصدر من المتهم من الافعال ما يعد تهديدا لا تقوم الجريمة . ولذا قضى بأن التهديد لا يتوافر بمجرد شعور المجنى عليه في داخلية نفسه بالرهبة والخوف من المتهم لبطشه وسطوته وما اشتهر عنه من التعدي على النفس (١٧) . وكما اذا كان المجنى عليه هو الذي سعى بنفسه لدى المتهم للحصول منه على الرسائل الغرامية المرسلة اليه من زوجته مقابل مبلغ من المال (١٨) .

ويستوى أن يكون الامر المهدد به جريمة وقعت أو لم تقع فصحة الواقعة المهدد بالتبليغ عنها ليست شرطا لوجود جريمة اغتصاب المال بالتهديد (١٩) . فاذا هدد المتهم أحد الذين يقبلون المراهنة خفية على سباق الخيل بأن يبلغ البوليس عنه لضبطه ما لم يدفع له مبلغا من المال وحصل منه فعلا على المبلغ تطبق عليه المادة ٣٢٦ ع (٢٠) .

وكما يصح أن يكون اتهديد شفهيا فانه يجوز أن يتم كتابة (٢١) . ولا يشترط أن يكون التهديد بأمر حال ، بل يكفي التهديد بأمر مستقبل (٢٢) .

(٣) جريمة اغتصاب المال بالتهديد جريمة عمدية ، ومن ثم يجب أن

(١٥) نقض ١٩٤١/١٢/١٥ قضاء النقض ق ١٢٨ .

(١٦) نقض ١٩٦٢/١١/٢٦ أحكام النقض س ١٣ ق ١٩٠ .

(١٧) نقض ١٩٣٧/١٢/١٣ قضاء النقض ق ١٢٧ .

(١٨) نقض ١٩٥٥/٤/٢٦ قضاء النقض ق ١٣٣ .

(١٩) نقض ١٩٤٥/١١/٢٦ قضاء النقض ق ١٢٩ .

(٢٠) نقض ١٩٤١/١٠/٤ قضاء النقض ق ١٣٠ .

(٢١) جارسون م ٤٠٠ بند ١٥٢ .

(٢٢) أحمد أمين ص ٧٠٥ .

(٢٣) مكرر نقض ١٩٧٤/٤/٢٢ أحكام النقض س ٢٥ ق ٩١ .

يتوافر فيها القصد الجنائي ، وهو يقوم بتوافر العلم عند الجاني بأن ما يطلبه من المجنى عليه لا حق له فيه وتنصرف نيته الى الحصول عليه عن طريق اربابه وتخويله (٢٢مكزن) . وقد قضى بأنه اذ كان الواضح من الحكم أن المتهمين حصلوا من المجنى عليها على ما كانت تتحلى به من المصوغات مقابل عدم تبليغهم في حقها عن سرقة ادعوا حصولها في متحر أحدهم ، ولم يكن ذلك الا بدافع الطمع في مالها فهذا يدل على أنهم أساءوا استعمال حقهم في التبليغ للحصول على مال لا حق لهم فيه قانونا ، وهو يكفي لتحقيق القصد الجنائي لديهم (٢٣) .

ومتى قام القصد الجنائي فلا أهمية للباعث ويستحق الجاني العقاب ولو لم يكن قد ارتكب الجريمة الا لمجرد الرغبة في الانتقام والثار لنفسه من الاهانة التي لحقت به (٢٤) . ولا يشترط أن يحقق الجاني منفعة لنفسه (٢٥) .

• العقوبة

متى تمت الجريمة بتسليم الجاني لمبلغ النقود أو الشيء الذي طلبه تحت تأثير التهديد وجب عقابه ، ولا يؤثر في هذا قيامه برد ما أخذه بعد ذلك وان جاز أن يدخله القاضي في اعتباره . والعقوبة المقررة للجريمة هي الحبس من أربع وعشرين ساعة الى ثلاث سنوات .

ويدعو الامر لبحث ما اذا كان يمتد حكم المادة ٣١٢ من قانون العقوبات الى جريمة اغتصاب المال بالتهديد ، بمعنى أنه اذا كان المجنى عليه فيها زوجا أو زوجة أو اصلا أو فرعاً للجاني هل يتوقف رفع الدعوى الجنائية فيها على شكوى المجنى عليه ؟ نحن نرى أن حكمة التشريع تدعو الى أعمال نص ٣١٢ بالنسبة للجرائم التي ترمي الى سلب المال بين الأزواج والاصول والفروع لان المشرع يهدف الى صالح العائلة ويغلبه على صالح المجتمع ، ومتى كان الامر كذلك فيجب تحقيقا لتلك الحكمة أن يترك للمجنى عليه حق تقدير ما اذا كان من الانسب للروابط العائلية اقامة الدعوى الجنائية ضد الجاني من عدمه ، وعلى ذلك يجب أن يتقدم المجنى عليه بشكوى حتى يجوز للنيابة العامة تحريك الدعوى الجنائية .

وجريمة اغتصاب المال بالتهديد جنحة ، وقد نص القانون على عقاب الشروع فيها مقررا عقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين . ويتوافر الشروع متى

(٢٣) نقض ١٩٥٥/١١/٩ مضاء النقض ق ١٣١ .

(٢٤) نقض ١٩٤١/١٢/٢٢ قضاء النقض ق ١٢٢ .

(٢٥) جارسون م ٤٠٠ بند ٦٦ .

أتى الجاني فعلا يوصله مباشرة الى اعطائه الشيء المقتصب ثم يوقف أو يخيب أثره لسبب لا دخل لأرادته فيه (٢٦) . وقد سبق لنا الكلام على المذهبين المادى والشخصى فى الشروع عند الكلام على الشروع فى السرقة .

وجاء بتعليقات الحقانية أن التهديد يعد ركنا من أركان جريمة الغصب بانتهاك واذن فارتكابه يعد بدءا فى التنفيذ (٢٧) . وقضى بأنه اذا قدم المجنى عليه بلاغا للجهات المختصة ذكر فيه ما وقع من المتهم وتحوفه منه وطلب سماع شهوده ، فما كان من البوليس بعد أن سمع أقوال المجنى عليه والوسيط الذى أقره على أقواله الا أن وضع خطة انتهت بضبط المتهم بعد أن أخذ من المجنى عليه خمسة جنيهاً ، فهذه الواقعة يتكون منها جريمة الشروع فى التهديد بقصد الحصول على مال المجنى عليه (٢٨) ٤٠

المبحث الثالث

التهديد

التهديد هو كل قول أو كتابة من شأنه القاء الرعب والخوف فى قلب الشخص المهدد من ارتكاب الجاني لجريمة ضد النفس أو المال أو افشاء أو نسبة أمور مخدشة للشرف ، وقد يحمله التهديد تحت تأثير ذلك الخوف الى اجابة الجاني الى ما ابتغى متى اصطحب التهديد بطلب (٢٩) . وللتهديد أثر خطير فى نفوس الافراد بما يوقعه من خشية فى قلوبهم واضطراب فى حياتهم وقد يترتب عليه تعطيل أعمالهم .

ولم يكن التهديد منظوياً تحت نص من نصوص قانون العقوبات حتى سنة ١٩١٠ حين رأى المشرع اعتباره جريمة وايقاع العقوبة على من يصدر منه ، وذلك بموجب القانون رقم ٢٨ الصادر فى ٢٦ من يونيو سنة ١٩١٠ (٣٠) .

(٢٦) نقض ١٩٥٩/١١/١٧ أحكام النقض س ١٠ ق ١٨٦ .

(٢٧) تعليقات الحقانية على المواد من ٢٨٢ الى ٢٨٤ .

(٢٨) نقض ١٩٤٥/٤/٢ قضاء النقض ق ١٣٦ ، وفى القضية كان التهديد بواسطة شخص

آخر وهو يصح لاكمال أركان الجريمة .

(٢٩) جاء بالموسوعة الجنائية ج ٢ ص ٧٥٥ تعريف التهديد بأنه فعل الشخص الذى

يبتدر آخر بخطر يريد ايقاعه بشخصه أو بماله .

(٣٠) وقد جاء بتقرير المستشار القضائى لسنة ١٩١٠ « كان قانونا العقوبات الصادران

فى سنة ١٨٨٣ وسنة ١٩٠٤ لا يعاقبان على التهديد الا اذا كان الغرض منه سلب المال ، وكان التهديد حتى بالكتابة غير معاقب عليه . مهما بلغت درجة خطورته ، فتنبهت الخواطر الى هذا النص لما تكاثرت خطابات التهديد وأصبح من المهم تداركه . ولا شك أن هذه الخطابات اذا

(م ٢٣ - العقوبات الخاص)

وتنص المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات والمعدلة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٤٨ على ما يأتي : « كل من هدد غيره كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال معاقب عليها بالقتل أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بإفشاء أو نسبة أمور مخدشة بالشرف ، وكان التهديد مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر يعاقب بالسجن • ويعاقب بالحبس اذا لم يكن التهديد مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر • وكل من هدد غيره شفهيًا بواسطة شخص آخر بمثل ما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تزيد على خمسين جنيهًا سواء أكان التهديد مصحوبا بتكليف بأمر أم لا • وكل تهديد سواء أكان بالكتابة أم شفهيًا بواسطة شخص آخر بارتكاب جريمة لا تبلغ الجسامة المتقدمة يعاقب عليه بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيهًا » •

وقد وردت المادة ٣٢٧ من قانون العقوبات في الباب الخاص بالسرقة والاغتصاب أي في الباب الخاص بالجرائم التي ترتكب ضد المال ، وينتقد شراح القانون مكانها ويقولون أن وضعها الطبيعي هو بين الجرائم التي ترتكب ضد النفس لان العقاب عليها سببه ما توقعه في النفس من فزع واضطراب (٣١) •

ركن جريمة التهديد

لجريمة التهديد ركنان ، أحدهما مادي والآخر أدبي • فالركن المادي هو موضوعها ويتمثل في النشاط الذي يكشف به الجاني عما يهدد به ، وقد يكون جسيما وعندئذ يختلف حكم التهديد الكتابي عن التهديد الشفهي ، وقد يكون غير جسيم وتستوى فيه وسيلتا التهديد • والركن الادبي هو القصد الجنائي •

الركن المادي : موضوع جريمة التهديد

فرق المشرع بصدد جريمة التهديد بين أمرين وكان مناطه في تلك التفرقة موضوعها ، فهو أما أن يكون جسيما بالتهديد بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال معاقب عليها بالقتل أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بإفشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف ، وأما أن يكون الموضوع غير جسيم بالتهديد بارتكاب جريمة غير ما سلف ذكره • ولما لهذه التفرقة من

رسلت الى أشخاص عصبي المزاج مهددة اياهم بالقتل تحدث عندهم رعبا وقلقا وقد تلفتهم - اذا كانوا من الموظفين - عن القيام بواجباتهم • ويستحيل عادة معرفة أصحاب هذه الخطابات لانها دائما بلا توقيع ، ولكن على الحكومة أن تتخذ من القانون سلاحا لمحاربة مثل هذه الأحوال •

(٣١) أحمد أمين ص ٧١٠ ، القلبي ص ١٣١ •

أثر في تحديد العقاب فانه يتعين على المحكمة بيان موضوع التهديد في قضائها للاستيثاق من توافر اركان جريمة التهديد والا كان حكمها معيبا (٢٢) .

أولاً - اذا كان موضوع التهديد جسيما : اعتبر المشرع موضوع التهديد جسيما في حالتين :

(أ) التهديد بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال معاقب عليها بالقتل أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة (٢٣) . من ذلك بالنسبة للجرائم ضد النفس جريمة القتل العمد سواء اقترنت به ظروف مشددة كسبق الاصرار والترصد أم لم يقترن به ظرف من تلك الظروف ، وهتك العرض بالقوة واغتصاب الاناث . ومن الجرائم ضد المال الحريق العمد والسرقات المعدودة من الجنايات .

(ب) افشاء أو نسبة أمور مخدشة بالشرف . وقد جعلها المشرع في مستوى الجرائم المشار اليها في الصورة السالفة من حيث أثرها في نفس الشخص المهدد ، اذ قد يترتب عليها في بعض الاحوال أضرار باثغة في شخص المجنى عليه أو روابطه العائلية .

ولم يعرف القانون المقصود بتلك الامور ، ويربطها الفقه عادة بشعريف القذف الذي تضمنته المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات بأنها الامور التي لو كانت صادقة لوجب عقاب من أسندت اليه بالعقوبات المقررة لذلك قانونا أو أوجب احتقاره عند أهل وطنه (٢٤) . فيعد كذلك التهديد بافشاء سر علاقة غير مشروعة أو اختلاس وقع من المهدد أو جريمة أخرى . وقد قضى بأنه يعتبر تهديدا بافشاء أمور خادشة بشرف مصرف توجيه عبارات الى بعض موظفي هذا المصرف فيها اشارة الى حصول خسائر في أعماله والى فضائح ارتكبتها ادارته واشارة الى أن مديريين للمصارف في البلاد الاجنبية قد أودعوا السجن

(٢٢) نقض ١٩٢٩/٤/١١ قضاء النقض ق ١٩٢ . وراجع نقض ١٩٥٥/٤/٢٦ قضاء النقض ق ١٩٤ .

(٢٣) يقتصر القانون الفرنسي على تجريم التهديد بارتكاب جريمة ضد النفس دون المال في المواد من ٣٠٥ الى ٣٠٨ من قانون العقوبات ، ومع ذلك توجد بعض نصوص أخرى تعاقب على أنواع معينة من التهديد ضد المال (راجع المادة ٤٣٦ ع . ف .) .

(٢٤) جارسون م ٤٠٠ بند ٤٥ ، أحمد أمين ص ٧١٥ ، محمود مصطفى ص ٤٣٠ ، رؤوف ص ٣٤٩ . وقد قضى بأن المقصود بالتهديد افشاء أو نسبة أمور مخدشة بالشرف ، هو افشاء أمور أو نسبة أمور لو كانت صادقة لوجب عقاب من أسندت اليه أو أوجب احتقاره عند أهل وطنه ، وهي الامور التي أشير اليها في جريمة القذف ، والتهديد في هذا المعنى يشمل التبليغ عن جريمة سواء كانت صحيحة وقعت بالفعل أو كانت مختلفة (نقض ١٩٥٦/٥/٢١ أحكام النقض س ٧ ، ٢١٣) .

وتلخيص الى أن مديري هذا المصرف ليسوا حيرا من أوثك المدينين ، إذ أن هذه العبارات أشد ما يمس سمعة البنك ويهز ثقة الجمهور في كفاءته ، لأن المضارف المالية بطبيعتها حساسة وقد تضار بأقل تعريض لسمعتها مهما كان شأن المهاجم ضئيلا وحجته واهية (٣٥) .

ويستوى أن تكون الامور المهددة بإفشائها أو نسيتها صحيحة أو غير صحيحة ، لأن الاثر الذي يتركه التهديد في أى الصورتين بالمجنى عليه واحد ، فهو يوقع الاضطراب في نفس الشخص المهدد ، وقد يكون أكثر خطورة وظهورا في حالة التهديد بإفشاء أو نسبة أمور غير صحيحة (٣٦) . ولا يمنع من قيام جريمة التهديد أن يكون من حق الجاني أن يبلغ عن الجرم الذي وقع من المجنى عليه ، لأنه ان كان هذا حقه بموجب المادة ٦٠ من قانون العقوبات إلا أنه لم يقصد المشرع بمنحه اياه أن يستعمل كوسيلة لارتكاب جريمة ، إذ هو قد ورد استثناء على فعل هو فى الاصل يعد جريمة قذف (٣٧) .

ويكفى فى الافشاء مجرد الاخبار عن الامور المخدشة للشرف لفرد يهم المجنى عليه أن لا يعلم عنها شيئا ، فليس بشرط أن يكون الافشاء علانية بوسيلة مما نص عليه فى المادة ١٧١ من قانون العقوبات (٣٨) . ويستوى أن تكون الامور المخدشة بالشرف والمهدد بإفشائها تتعلق بذات الشخص المهدد أو المجنى عليه أو بغيره ممن تربطه به علاقة (٣٩) . فمن يهدد شخصا بالتبليغ عن جرم ارتكبه ابنه تتوافر فى حقه جريمة التهديد (٤٠) . وهذه مسألة مردها وقائع الدعوى .

فاذا لم يكن التهديد بارتكاب فعل يعد جريمة أو بإفشاء أو نسبة أمور مخدشة بالشرف فلا جريمة ، كمن يهدد غيره بالانتصار عليه فى مسابقة أو بالوساطة فى عدم تعيينه فى عمل يسعى اليه أو يسعى فى فصله من عمله . وقد قضى بأنه اذا كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم هى أن المتهم هدد المجنى عليه شفويا بواسطة شخص ثالث بالفاظ يفهم منها إيذاؤه فى أمنه ومعاشه فان الجريمة لا تكون متوافرة الاركان (٤١) . وكذلك لا يعد مرتكبها

(٣٥) نقض ١٩٣٢/٢/٢٢ قضاء النقض ق. ١٨٠ .

(٣٦) القلى من ١٣٢ . ونقض ١٩٥٦/٥/٢١ سالف الإشارة اليه .

(٣٧) نقض ١٩٥١/٢/٢٧ أحكام النقض من ٢٠ ق. ٣٠٨ .

(٣٨) أحمد أمين من ٧١٣ ، القلى من ١٣٢ .

(٣٩) القلى من ١٣٣ ، محمود مصطفى من ٤٣٠ ، رؤوف من ٢٤٨ .

(٤٠) أحمد أمين من ٧١٥ .

(٤١) نقض ١٩٥٢/٢/١٩ قضاء النقض ق. ١٨٢ . وكمن يهدد غيره برفع دعوى تبويض

لجريمة من يهدد غيره بتسليط الجان عليه وان كاث الفعل قد يكون له أثر في نفس المجنى عليه (٤٢) .

التهديد الكتابي والتهديد الشفهي : فرق المشرع في التهديد الجسيم بين ما اذا كان كتابيا وما اذا كان شفهيًا على التفصيل الآتي .

(أ) **التهديد الكتابي :** هو الذي يحرق كتابة ويتضمن معناه - سواء صراحة أم ضمنا - دلالة التهديد بارتكاب انجريمة أو افشاء السر أو نسبة الامور المخذشة بالشرف . ولا تهم اللغة المحرر بها خطاب التهديد سواء أكان المرسل اليه يعرفها أم يجهلها ، فهو في الصورة الاخيرة سوف يلجأ الى من يعرفه بمعناها ، وبذا يتحقق الغرض من التهديد .

والاصل أن يوجه خطاب التهديد الى المجنى عليه مباشرة ، ومع ذلك يجوز أن يوجه الى شخص آخر غير المجنى عليه وتكون بينه وبين الاخير من الصلة ما يجعله ينقل الى المجنى عليه مضمون الخطاب (٤٣) . وقد قررت محكمة النقض أن القانون لم يعرف نوع العلاقات التي يجب أن تكون موجودة بين المرسل اليه خطاب التهديد والشخص المقصود بالتهديد ، بل ان المبادئ والاحكام القضائية تقضى فقط بأنه يجب أن يكون للتهديد تأثير بسبب وجود الروابط بين الاثنين ، وقاضى الموضوع هو الذى ينظر فيما اذا كانت هذه الروابط موجودة ماديا وقضائيا أم لا (٤٤) . ولا يشترط أن يكون خطاب التهديد موقعا عليه من مرسله ، وحينئذ لقاضى الموضوع أن يستنتج من وقائع الدعوى معرفة مرسل الخطاب . ولقد أشار تقرير المستشار القضائي لسنة ١٩١٠ الى أنه يستحيل عادة معرفة أصحاب هذه الخطابات .

وسيان أكانت ألفاظ التهديد صريحة دالة على الجريمة انتهى يشير المهدد اليها كالموت أو الحريق أو افشاء سر علاقة غرامية ، أو كانت الالفاظ غير صريحة ، ولكن يفهم من مراميها دلالة نوع الجريمة ، كمن يهدد آخر بأنه لن يكون الا ذكرى بعد اليوم (٤٥) . ولا عبرة بالاسلوب أو القالب الذى تصاغ

عليه (نقض ١٩٢٧/١/٤ المحاماة س ٨ ق ٣) .

(٤٢) القلى ص ١٣٤ رؤوف ص ٣٤٧ .

(٤٣) القلى ص ١٣٥ ويقول انه اذا لم يكن أمر المهدد بالأذى يهم المرسل اليه شخصيا ، فعلى الأقل يجب أن يكون المرسل اليه على صلة بالمجنى عليه يجعل اطلامه على خطاب التهديد محتملا . وراجع جارسون م ٣٠٥ - ٣٠٨ بند ٢٥ وما بعده .

(٤٤) نقض ١٩١٠/١٢/١٧ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ١٧ ، وفي القضية اتهم مستخدم مفصول من شركة التلغراف بأنه هدد كتابة مدير الشركة بأن يعيده الى الخدمة والا قتل المتهين الذى دفعه . ونقض ١٩١٥/٢/١٣ مجلة الشرائع س ٢ ص ١٧٧ .

(٤٥) ان التهديد الغامض فى شكله والمتضمن تلميحات يقهها الشخص المهدد وحده يجوز

فيه عبارات التهديد متى كان المفهوم منها أن الجاني قصد ترويع المجنى عليه وحمله على أداء ما هو مطلوب (٤٥ مكرر) .

ويأخذ حكم التهديد بالكتابة التهديد الرمزي وهو الذي يحرر على هيئة رموز تعطى معنى معيناً ، فمن يرسل الى آخر خطاباً رسم به قلب طعن بخنجر أو شخص ميت الى جواره مسدس يترك بمثل هذه الرموز ذات أثر الكتابه في نفس الشخص المهدد ، ولذا يدخلها الفقه تحت التهديد الكتابي (٤٦) .
وأما الرموز المجسمة ذاتها كجمجمة أمام باب المنزل أو خنجر يرشق فيه فلا جدال بين الفقه والقضاء في عدم الاعتداد بها في التهديد لتعذر انطواء هذا الفعل تحت الكتابة ، وهو قصور في التشريع يحسن تداركه لان ايقاعه للرعب والفرع في نفس المجنى عليه قد يكون أشد من انكتابة ذاتها (٤٧) .
والاستدلال على نوع الجريمة المهدد بها من واقع الكتابة أو الرسوم التي يتضمنها خطاب التهديد هو مسألة موضوعية يختص بها قاضي الموضوع ويستخلصها من وقائع الدعوى التي بين يديه (٤٨) .

وقد يكون التهديد الكتابي مصحوباً بطلب أو تكليف بأمر ، أو لا يكون كذلك . واطلب أو التكليف يأمر يكون باتيان عمل ايجابي أو الامتناع عن فعل معين ، كمن يرسل الى آخر خطاباً يهدده فيه بالقتل ان لم يمتنع عن التكلم في حق آخرين (٤٩) . وليس بذات أهمية أن يكون الطلب أو التكليف مشروعاً أو غير مشروع ، لان التهديد ليس من الوسائل التي يلجأ اليها للحصول على الحقوق ، فلا يحق لدائن مثلاً أن يطلب الى مدينة سداد دينه والا فانه سوف يستولى على ماله بالاكراه (٥٠) . ولا فرق بين صورة ما اذا كان الطلب أو الامر

أن يكون لها من التأثير ما هو أشد تأثيراً من التهديد البلي الصريح . وقد تقرر دائماً بهذا الصدد أن الشرط الحقيقي للتهديد المماقب عليه هو أن يكون التهديد جدياً أي من شأنه أن يؤثر على الشخص المهدد . وهذه المسألة من المسائل الموضوعية التي يقرها قاضي الموضوع (نقض ١٩١٤/٣/١٤ الشرائع س ١ ص ١١٧) . جارسون م ٣٠٥ - ٣٠٨ بند ٢٧ .

(٤٥ مكرر) . نقض ١٩٧٤/١١/١٧ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٦١ .

(٤٦) جارسون م ٣٠٥ - ٣٠٨ بند ٢١ ، القلبي ص ١٣٤ ، رؤوف ص ٣٤٧ .

(٤٧) جارسون م ٣٠٥ - ٣٠٨ بند ٢١ وما بعده ، القلبي ص ١٣٥ ، محيود مصطفى

ص ٤٩٣ .

(٤٨) راجع نقض ١٩١٤/٣/١٤ الشرائع س ١ ص ١١٧ والسابقة الاشارة اليه .

(٤٩) نقض ١٩٢٢/١/٣١ المحاماة س ٢ ق ١٥١ .

(٥٠) نقض ١٩٢٩/١٠/٣١ المحاماة س ١٠ ق ٦٤ .

الحاصل التكليف به خاصا لشخص المجنى عليه أو المتهم وصورة ما اذا كان خاصا بغيرهما (٥١) .

(ب) التهديد الشفهي : هو الذى يتم بواسطة الاقوال ، ويعد أقل خطورة من التهديد الكتابي ويحصل عادة باندفاع أثر غضب أو نقاش ، ولذلك لم يعتد به المشرع فى مثل هذه الحالة ولم يجعل منه جريمة الا متى دل على خطورة الشخص المهدد ، وهى تتمثل حينما يصدر منه التهديد بعد أن يتوافر له نوع من الهدوء بعيدا عن ثورة الغضب . فاعتبر المشرع التهديد الشفهي جريمة اذا ما وصل للمجنى عليه عن طريق شخص آخر غير المهدد ، فشرط العقاب على التهديد الشفهي أن يكون تبليغه للمجنى عليه بواسطة شخص ثالث (٥٢) .

وقد كان مشروع القانون رقم ٧ لسنة ١٩٤٨ يتضمن العقاب على التهديد الشفهي المباشر وجبئا بمذكرته الايضاحية « انه اذا كان وجه التفرقة أن التهديد المواجه أغلب ما يقع لا يكون جديا لانه انما يجيء اندفاعا فى صورة الانفعال النفساني فان العلة فى العقاب على التهديد وهى الانزعاج غير متخلفة فى هذه الصورة ، بل ربما كان الانزعاج من هذا التهديد أوقع فى النفس أثرا . ذلك فضلا عن أن التهديد بالواسطة قد يكون هو الآخر صادرا عن انفعال أيضا ، وعلى أن القول بعدم التهديد الذى يكون مباشرا ليس له من محل ما دام من المقرر فى القانون أنه لا يشترط للعقاب على التهديد أن يكون جديا أو أن يحصل التصميم على تنفيذه ، وما دام السبب المباشر الذى يقع فى سورة الغضب معاقبا عليه ، والشأن فى الأمرين واحد . ثم أن التهديد المباشر مهما هون من أمره فانه على أقل اعتبار سبب ، وهذا مما يوحى بضرورة رفع ذلك القيد بحذف عبارة « بواسطة شخص آخر » ليحق العقاب على التهديد الشفهي مباشرا كان أو غير مباشر كما هى الحال فى المادتين ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات الفرنسى » . وعند نظر المشروع أمام مجلس الشيوخ وجهت عدة اعتراضات على التهديد الشفهي المباشر فأحيل الى لجنة العدل التى قدمت تقريرا أبقت فيه على الوضع القائم فى القانون الراهن ، وجاء فى تقريرها المؤرخ

(٥١) نقض ١٩٣٠/١٠/٣٠ المحاماة بس ١١ ق ١٣٤ .

(٥٢) أضيفت عبارة بواسطة شخص آخر بساء على طلب مجلس شورى القوانين ليمنع العقاب على التهديدات الناتجة عن الانفعالات النفسية ، ويصبح حكم المادة ملائما لاخلاق وعوائد البلاد (الموسوعة الجنائية ج ٢ ص ٧٦٥) .

١٠ يونيه سنة ١٩٤٧ ردا على المذكرة الايضاحية سالفة الذكر أنها «تسلم بأن التهديد الشفهي المباشر أغلب ما يقع لا يكون جديا ألا أنه على كل حال يحدث انزعاجا في نفس الشخص المهدد ، ولكن الواقع أنه اذا كان التهديد الشفهي المباشر ليس في الغالب جديا وغير مقصود بل هو نتيجة انفعالات نفسيه كما تسلم المذكرة ، وأن هذا على وجه العموم من إجلاق الناس وعوائدهم في هذه البلاد كما قال مجلس شوري القوانين فإنه لا يمكن أن ينتج عنه الانزعاج في نفس المجنى عليه لأنه يعلم كسائر الناس أن مثل هذا التهديد في حالة الغضب هو تهديد غير جدى وغير مقصود ، وقد بقى غير معاقب عليه من سنة ١٩١٠ لآن ولم يظهر العيل ضرورة العقاب في مثل هذه الحالة » .

ولا يشترط أن يكلف الجاني شخصا آخر ينقل عبارات التهديد الى المجنى عليه ، بل ان الجريمة تعد متوافرة متى كانت تلك العبارات قد قيلت في ظروف من شأنها أن تنقل الى المجنى عليه ، كمن يهدد بقتل شخص أمام والده أو أمام صديق مقرب اليه (٥٣) . ويذهب رأي الى أنه ينبغي دائما أن يكون هناك توسيط صريح أو بالاقل ضمنى من الجاني لهذا الشخص الثالث ، وأنه لا يكفى لتحقيق هذا المعنى وجود علاقه بين الشخص الثالث والمجنى عليه تجعل اتصال التهديد اليه أمرا محتملا بسبب هذه العلاقة (٥٤) . ويذهب رأي آخر الى أنه لا يشترط أن يكون المتهم قد كلف اتوسيط صراحة بايصال عبارات التهديد الى المجنى عليه بل تقوم الجريمة متى كان وصول عبارات التهديد أمرا محتملا نظرا للعلاقة التي تربطه بذلك الوسيط (٥٥) . ونحن من هذا الرأي الاخير لان حكمة العقاب على التهديد هي ما يوقعه من اضطراب في نفس المجنى عليه ، وهذا الاضطراب يقع فعلا سواء قصد انجاني أن تصل

(٥٣) يكفى أن تشير وقائع الدعوى الى أن الجاني قد قصد اتصال التهديد الى المجنى عليه عن طريق الشخص الآخر (نقض ١٩٣٥/١/٢٨ قضاء النقض ١٨٦ ، ١٩٤٢/١٢/٧ ، ق ١٨٨ ، ١٩٥٥/٤/٢٦) . وفي القضية أرسل المتهم رسالة التهديد الى زوج المجنى عليها . وفي حكم قديم اعتبرت محكمة النقض المادة ٣٢٧ منطبقه على متهم قال أمام حاجب النيابة « والله العظيم اذا كان وكيل النيابة رايح يقبض على فيروحه واعدامه ورفته » (نقض ١٩١٨/٤/٢٠ المجموعة الرسمية ص ١٩ ق ١٠٨) .

(٥٤) رؤوف ص ٣٦١ . ويقول أيضا أنه اذا كان الوسيط سييء النية متواطئا مع الجاني على ارتكاب الجريمة فيحتمل ينبغي أن يعد فاعلا مع الفاعل الأصلي باعتباره قد أتى عمدا عملا من الأعمال المكونة للجريمة (ص ٣٦٣) .

(٥٥) جارسون م ٣٠٥ - ٣٠٨ بند ٢٥ وما بعده ، القلى ص ١٣٦ .

عبارات التهديد صراحة الى المجنى عليه أو ضمنا أو ثم يقصد متى كانت الظروف تدعو لاحتمال توظيفها ، ولذلك فالاقرب الى روح التشريع أن تترك لكل واقعة ظروفها يقدرها القاضى . والرأى ان السايقان يقتربان من بعضهما عملا ، لان التهديد الضمنى يتوافر فى الغالب متى قامت علاقة بين المجنى عليه والشخص الثالث الذى تنتقل اليه عبارات التهديد .

ولقد سوى المشرع فى التهديد الشفهي إذا كان موضوعه جسيما بين ما إذا كان مصحوبا بطلب أو غير مصحوب بطلب بصريح الفقرة الثالثة من المادة ٣٢٧ ع .

ثانيا - إذا كان موضوع التهديد غير جسيم : عبر المشرع عن التهديد غير الجسيم بقوله « ارتكاب جريمة لا تبلغ الجسامة المتقدمة » (م ٣٢٧ / ٤ ع) . فيشترط أن يكون الامر المهدد به جريمة وبذا يخرج افشاء أو نسبة أمور مخدشة بالشرف أو الاعتبار من هذه الصورة . ويجب أن تكون الجريمة المهدد بها من غير الجرائم المعاقب عليها بالقتل أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . فتدخل فيها مختلف الجنايات المعاقب عليها بالنسجن وجميع الجنح والمخالفات .

والجريمة غير الجسيمة المهدد بها فى هذه الجناية يجوز أن تكون ضد النفس أو المال ، فلم يخص المشرع صورة منها . وقد كان نص الفقرة الرابعة من المادة ٣٢٧ ع قبل تعديلها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٤٨ ينص على أن « يعاقب على التهديد كتابة بالتعدى والايذاء الذى لا يبلغ درجة الجسامة المتقدمة بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيها مصريا » . وقد أثارت عبارة التعدى والايذاء خلافا ، فذهب رأى الى أن المقصود بها هو التعدى على الأشخاص فقط (٥٦) . ولكن محكمة النقض قضت بأنها تشمل الأشخاص والأموال ، فقررت أنه من الخطأ القول بأن الفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٤ (٣٢٧) من قانون العقوبات لا تنطبق الا فى صورة ما يكون التهديد بالتعدى على الأشخاص أو بايذائهم بل الصحيح أنها تنطبق على جميع الجرائم التى يهدد بها ضد النفس كانت أو ضد المال ما دامت تلك الجرائم لا تبلغ فى الجسامة درجة الجرائم المشار اليها فى الفقرات الثلاث الاولى من تلك المادة (٥٧) . ولم يصبح هناك محل للخلاف بعد أن رفعت العبارة التى كانت مثارا له بموجب

(٥٦) أحمد أمين ص ٧١٤ .

(٥٧) نقض ١٩٣١/٣/١٩ قضاء النقض ق ١٨١ .

القانون سالف الذكر (٥٨) .

ولم تفرق المادة ٢/٣٢٧ ع بعد تعديلها بموجب القانون رقم ٧ لسنة ١٩٤٨ بين أحكام التهديد الكتابي والتهديد الشفهي اذا كان موضوع التهديد غير جسيم ، فاشتترطت أن يكون التهديد في أى من الصورتين بواسطة شخص آخر أى لا يكون مباشرة فى المواجهة . وانه وان كان يصعب تصور التهديد الكتابي فى المواجهة الا انه ليس من المستحيل وقوعه كمن يكتب لآخر ورقة تحوى تهديدا ويسلمها له . كما أنه لا عبرة بما اذا كان التهديد مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر أم لا .

الركن المعنوى : القصد الجنائى

عرفت محكمة النقض القصد الجنائى فى جريمة التهديد فقالت انه يتوافر متى ثبت لدى المحكمة أن الجاني ارتكب التهديد وهو مدرك أثره من حيث ايقاع الرعب فى نفس المجنى عليه ، وأنه يريد تحقيق ذلك الأثر بما يترتب عليه أن يدعئ المجنى عليه راغما الى اجابة الطلب ، وذلك بغض النظر عما اذا كان الجاني قد قصد الى تنفيذ التهديد فعلا ومن غير حاجة الى تعرف الأثر الفعلى الذى أحدثه التهديد فى نفس المجنى عليه (٥٩) .

فیشترط حتى يتوافر القصد الجنائى فى جريمة التهديد أمران ، الأول أن يكون الفاعل مدركا أن تهديده للمجنى عليه من شأنه أن يوقع الرعب فى نفسه ، وهذه هى حكمة العقاب على التهديد . والأمر الآخر أن ييغى المهدد ايقاع هذا الأثر فى نفس الشخص الذى هدده . وليس بهم بعد هذا أن يتأثر المجنى عليه بخطاب التهديد أو لا يكون لذلك الخطاب أدنى أثر ، فالواقعة لا ينظر اليها من ناحية المجنى عليه إنما ينظر اليها من ناحية الجاني نفسه وما هدف اليه من فعلته . ولا يشترط أن تقوم لدى الجاني نية تنفيذ الجريمة التى

(٥٨) جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون سالف الذكر أنه نظرا الى أن مدلول عبارة « التمدى والايداء » الواردة بالفقرة الرابعة قد تتيح مجالا للظن بأنها لا تفيد غير ما يقع على الاشخاص ، مع أن التهديد بالاعتداءات الأخرى قد لا يقل عن ذلك أثرا ، لذلك يكون من الواجب ابدال الفقرة الرابعة بالنص المقترح ليتناول العقاب على التهديد فى صورته التى لم يرد ذكرها فى الفقرة السابقة .

(٥٩) نقض ١٩٧٤/١١/١٧ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٦١ ، ١٩٥١/٣/٢١ س ٤ ق ٢٠٨ ، ١٩٥٦/٣/١٩ س ٧ ق ١١٢ ، ١٩٦٣/٦/١١ س ١٤ ق ١٠١ ، ١٩٦٧/١٢/١٨ س ١٨ ق ٢٦٨ .

هدد بها ، لأن العقاب على التهديد ابتغى به ما يحدثه من رعب فى نفس المجنى عليه (٦٠) .

وقيام القصد الجنائي لدى الفاعل أو عدم قيامه مسألة مرددها وقائع الدعوى تستخلصه محكمة الموضوع من عبارات التهديد والظروف التى صدرت فيها ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها إلا اذا كان فى استدلالها قصور ، كما اذا كانت العبارات ظاهرة فى معنى التهديد ثم تنتهى المحكمة الى العكس دون بيان ما تستند اليه فى رأيها (٦١) . ولا يلزم التحدث استغلالا عن القصد الجنائي فى جريمة التهديد ، بل يكفى أن يكون مفهوما من عبارات الحكم وظروف الواقعة كما أوردها (٦٢) .

ومتى توافر القصد الجنائي على الوجه سالف الذكر فإنه لا عبرة بالبواعث التى دفعت الى الجريمة (٦٣) . فيستوى أن يكون الجاني قد هدف الى تحقيق منفعة من التهديد أيا كان نوعها كعدم عقد زواج أو اتمام عقد بيع ، أو لا يقصد شيئا من ذلك (٦٤) كما اذا أراد فقط مجرد اللقاء الرعب فى قلب المجنى عليه انتقاما منه .

وقد ينبغي المهذب من تهديده مجرد المزاح مع المجنى عليه ، فهل لهذا أى تأثير فى قيام القصد الجنائي لديه ؟ لما كان القصد الجنائي فى جريمة التهديد هو قصد عام يكفى فيه مجرد علم الشخص بأن تهديده من شأنه أن يلقى الرعب فى قلب المجنى عليه فهو يتوافر فى هذه الصورة . أما المزاح فهو باعث الجاني على ارتكاب الجريمة ولكنه لا يؤثر على قيامها كما سلف القول . على أنه اذا كان المجنى عليه يدرك للوهلة الاولى أن المتهم يمزح معه فحينئذ لا توجد الجريمة لانعدام أحد أركانها واستحالة قيامه وهو اشتراط أن يكون فعل التهديد من شأنه اللقاء الرعب فى قلب المجنى عليه . والمسألة مرددها وقائع الدعوى . فاذا افترضنا مثلا أن صديقين اعتادا المزاح بخطابات تحوى طلبات مقرونة بالتهديد

(٦٠) جارسون م ٣٠٥ - ٣٠٨ بند ٣٠ .

(٦١) نقض ١٩٥٤/٥/١٨ أحكام النقض س ٥ ق ٢٢١ .

(٦٢) نقض ١٩٥٦/٣/١٩ أحكام النقض س ٧ ق ١١٢ ، ١٩٦٣/٦/١١ س ١٤ ق ١٠١ .

(٦٣) نقض ١٩٣٠/١٠/٣٠ قضاء النقض ق ١٨٩ .

(٦٤) نقض ١٩٤٥/١/١٦ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٤ .

فلا يتصور وقوع الجريمة من أى منهما (٦٥) .

العقوبة

متى تكاملت أركان جريمة التهديد حق العقاب عليها ولو كان الفعل ذاته يكون جريمة أخرى . ولذا قضى بأنه ليس للمتهم أن يتذرع بأن نشره عبارات التهديد لا يعاقب عليه إذا هو ممكن من اثبات وقائعها ، لأن التهديد بإفشاء الأمور الخادشة بالشرف بطريقة نشرها إنما هي جريمة مستقلة بذاتها تتم بمجرد صدور التهديد سواء أحصل الإفشاء فعلا أم لم يحصل (٦٦) .

وتختلف عقوبة التهديد وفقا لما إذا كان كتابيا أو شفهيًا ، مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر من عدمه على التفصيل الآتى . التهديد الكتابي إذا كان جسيما ومصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر عقوبته السجن . التهديد الكتابي الجسيم غير المصحوب بطلب أو بتكليف بأمر عقوبته الحبس . التهديد الشفهي الجسيم عقوبته الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تزيد على خمسين جنيها ، ويستوى هنا أن يكون مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر من عدمه . التهديد الكتابي أو الشفهي غير الجسيم عقوبته الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو غرامة لا تزيد على عشرين جنيها .

(٦٥) رؤوف ص ٣٥٢ ويقول إن هذه الجريمة تفترض وقوع ضرر مباشر شأنها شأن أى جريمة أخرى ، وفي صورة المزاح يمكن تصور عدم وقوع الضرر . راجع القللى ص ١٣٧ . وقارن جارسون م ٣٠٥ - ٣٠٨ بند ٣٤ وما يفهمه .

(٦٦) نقض ١٩٣٢/٢/٢٢ قضاء النقض ق ١٨٣ .

المبحث الرابع

إخفاء أشياء متحصلة من جناية أو جنحة

ارتأى المشرع المصرى أن يؤثم فعل من يخفى أشياء متحصلة من جريمة وقدّر أنه مساهمه فى ارتكابها يوجب العقاب عليها . ولذلك نص فى المادة ٦٩ من قانون العقوبات الصادر فى سنة ١٨٨٢ على أن « كل من أخفى كل أو بعض الأشياء المسلوبة أو المختلسة أو المأخوذة بواسطة ارتكاب جناية أو جنحة يعد مشاركا لفاعل تلك الجناية ، ويعاقب بمثل العقوبة التى يحكم بها عليه إن كان يعلم بذلك » (٦٧) . وهذا النص كان يجعل من فعل المخفى اشتراكا فى الجريمة الأصلية التى تحصلت منها تلك الأشياء ، وهو بهذا قد أهدر القاعدة الأساسية للاشتراك فى الجريمة ووجوب أن يكون بفعل سابق على ذات الجريمة أو معاصر لها ، وبناء على اتجاه ارادة الفاعل والشريك الى النتيجة المجرمة ، وأن يكون فعل الشريك بوسيلة من الوسائل التى نص عليها المشرع .

ولما لهذا الوضع من شذوذ بالنسبة للقواعد القانونية نجد أن المشرع قد عدل ذلك النص فى قانون العقوبات الصادرة فى سنة ١٩٠٤ وجعل من إخفاء الأشياء جريمة مستقلة على حدة ، بيد أنه قصرها على إخفاء الأشياء المسروقة فقط ، فنص فى المادة ٢٧٩ منه على أن « كل من أخفى أشياء مسروقة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على سنتين ، وإذا كان الجانى يعلم أن الأشياء أخذت بواسطة سرقة عقوبتها أشد فيحكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه السرقة » . وعندما عدل قانون العقوبات سنة ١٩٣٧ أصبحت المادة ٢٧٩ هى المادة ٣٢٢ منه وبقيت صياغتها السابقة .

ثم عاد المشرع بعد هذا واعتبر إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية أو جنحة أيا كانت جريمة خاصة ولم يقصر ذلك على السرقات فقط ، فنص فى المادة ٤٤ مكررة من قانون العقوبات والصادرة بالقانون رقم ٦٣ فى ١٥ من يونية

(٦٧) وقد اقتبس هذا النص من القانون الفرنسى ولكن سنة ١٩١٥ عدل نص المادتين ٤٦٠ و ٤٦١ ع.ف. وجعل إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة قسلا محرما قائمسا بذاته (هيل بلد ٦٨٢) .

سنة ١٩٤٧ على أن « كل من أخفى أشياء مسروقة أو متحصلة من جناية أو جنحة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على سنتين ، وإذا كان الجاني يعلم أن الأشياء التي يخفيها متحصلة من جريمة عقوبتها أشد حكما عليه بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة » . وقد جاء بالمذكرة التفسيرية لمشروع القانون « أن الجرائم التي تقع على المال تتفق في الأثر وإن اختلفت الوسيلة إليها ، فليس من المقبول قصر العقاب على من يخفي الأشياء المسروقة وحدها دون الأشياء المتحصلة من سائر الجرائم وخصوصا أن قواعد الاشتراك العامة لا يمكن معها معاقبة من يؤول إليه المال المتحصل من الجريمة مع علمه بذلك » . ويلاحظ أن المشرع ذكر في نص المادة ٤٤ مكررة الأشياء المسروقة وقد كان في غنى عن ذلك بما جاء في العبارة التالية لها أي الأشياء المتحصلة من جناية أو جنحة .

وأركان جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية أو جنحة ثلاثة - ١ - فعل الإخفاء . ٢ - أشياء متحصلة من جناية أو جنحة . ٣ - القصد الجنائي . ونتكلم على كل ركن منها (٦٨) .

الركن الأول : فعل الإخفاء

الإخفاء لغة هو حجب الشيء عن الأعين فلا يراه أحد . والاختفاء بالمعنى اللغوي في صدد الجريمة المنصوص عليها في المادة ٤٤ مكررة من قانون العقوبات يضيق دائرة العقاب بما لا يتفق مع المصلحة العامة . ولذا فإن الذي لا خلاف فيه بين الفقه والقضاء أن الإخفاء عبارة عن حيازة الشيء بأي شكل كان ، يستوي أن تكون الحيازة مستترة أو أن لا تكون كذلك (٦٩) . ومن قضاء النقض أنه لا يشترط في جريمة إخفاء الأشياء المسروقة أن يكون الجاني قد أخفاها في مكان بعيد عن الأنظار وعن متناول الناس ، ولا أن تحصل هذه الحيازة بغير طريق الشراء أو بغير قصد التملك ما دام هو حين حازها كان عالما بسرقتها (٧٠) ، وأن الإخفاء في اصطلاح انقانون معناه الاتصال المادي بالشيء

(٦٨) قضى بأن جريمة إخفاء الأشياء المسروقة تتكون من : «١» فعل الإخفاء وهو يتحقق بتسليم الشيء المسروق ودخوله في حيازة المتهم . «٢» وكون الشيء المتسلم متحصلا من طريق السرقة . «٣» وعلم المتهم بأن الشيء مسروق أو متحصل من طريق السرقة نقض ١٩٤٢/٦/١٥ قضاء النقض ق ٥٨ .

(٦٩) قنا في ١٨٩٦/١٢/١٥ القضاء س ٤ ص ٥٩ .

(٧٠) نقض ١٩٥٤/١/١٨ أحكام النقض س ٥ ق ٨٧ .

واحتجازه (٧١) ولو علنا أو بطريق الشراء بثمن المثل سواء أكان بين السارق وبين المتهم بالاخفاء علاقة أم لم يكن ، وشراء الشيء المسروق ممن يتجر فيه وبشمن مناسب لا يمنع من تحقق الاخفاء (٧٢) . ويكفى لاعتبار الجاني مخفيا لشيء مسروق أن نتصل يده به وأن يكون سلطانه مبسوطا عليه ولو لم يكن في حوزته الفعلية (٧٣) .

فكل فعل يأتيه الشخص ويدخل في حوزته المال المتحصل من جنابة أو جنحة يعد اخفاء له (٧٤) ، وقد تكون حيازة الشخص تلمال حيازة كاملة وقد تكون مجرد حيازة مؤقتة أو ناقصة . فالشخص الذي يمتلك شيئا متحصلا من جنابة أو جنحة بشراء (٧٥) أو مقايضة أو هبة يعد مرتكبا للجريمة متى توافرت باقى أركانها ، وكذلك من يبقى الشيء في حوزته حيازة مؤقتة كالمودع لديه أو المستأجر أو المستعير (٧٦) . ولكن مجرد الحيازة المادية لتمكين اليد العارضة هل يكون الجريمة أم لا ؟ أى هل الحيازة المادية المجردة انثى تمنع من تكون ركن الاختلاس في جريمة السرقة تكفى لفد الشخص مخفيا ؟ لقد قلنا ان الحيازة المادية تفترض أن المال لا يزال تحت رقابة وإشراف صاحبه ، فإذا فرض أن شخصا أراد شراء مال متحصل من جنابة أو جنحة فرضه عليه فاعل الجريمة أو غيره وكلاهما يعلم بمصدر المال فأخذه المشتري لفحصه هل يعد فعله اخفاء له ؟ ما دمننا قد قلنا الاخفاء عبارة عن ادخال الشيء في حوزة الشخص فلا شك أن المال في الصورة المطروحة لم يدخل في حوزة المشتري بعد ، ومن ثم لا يمكن اسناد فعل الاخفاء اليه (٧٧) .

-
- (٧١) اتصال يد المتهم اتصالا ماديا بالشيء المسروق واخفاؤه في المكان الذي أراد اخفائه فيه يوم ركن الاخفاء (نقض ١٩٥٦/١/٣١ أحكام النقض س ٧ ق ٢٧) .
- (٧٢) نقض ١٩٤٥/٥/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٧٣ ص ٧١٠ .
- (٧٣) نقض ١٩٦٦/١/٣ أحكام النقض س ١٧ ق ١ .
- (٧٤) فالركن المادى في جريمة اخفاء الأشياء المسروقة لا يتحقق الا بإتيان الجاني فصولا ماديا ايجابيا يدخل به المسروق في حيازته (نقض ١٩٥٥/٢/٨ أحكام النقض س ٦ ق ١٦٦) .
- (٧٥) شراء المتهم للاسلاك المسروقة التى وجدت في حيازته يحقق ركن الحيازة على ما هو معروف به فى القانون (نقض ١٩٥٧/٦/١٠ أحكام النقض س ٨ ق ١٧٥) .
- (٧٦) نقض ١٩٤٤/٥/١٠ قضاء النقض ق ٧١ ، الشاوى ص ١٨٩ .
- (٧٧) عكس هذا لامبير ص ٥٧٠ ويرى أن الفعل لا يتوافر بوجود المال بين يدي الشخص مهما قصرت الفترة ، وراجع رؤوف ويقول « يكفى مجرد حيازة الشيء سواء أكانت حيازة قانونية بمنعها الصحيح أو مجرد حيازة مادية ، وانما يلزم الاحتفاظ بالشيء ولو لفترة قصيرة أو مساعدة الجاني على هذا الاحتفاظ ، وأما مجرد امساك الشيء أو لمسه بطريقة عابرة سريعة

ويقوم فعل الاخفاء ولو كان المال ظاهرا (٧٧ مكرر) ، كمن يرفع علما مسروقا على محله ومن يرتدى ملابس مسروقة ، كما قد يكون اخفاء المال باستهلاكه كصرف نقود متحصلة من جناية أو جنحة أو تناول طعام مسروق (٧٨) .

وقد قضى بأنه لا يشترط في جريمة اخفاء المسروق أن يكون فعل الاخفاء قد وقع على ذلك المسروق بل يكفي أن يقع على أى شيء آخر يكون قد جاء عن طريق السرقة ، فمن يستولى على جزء من ثمن المسروق مع علمه بسرقة يكون مخفيا لمسروق (٧٨ مكرر) .

ومجرد علم الشخص بوجود مال متحصل من جناية أو جنحة في المكان الذي يقيم فيه لا يجعل له يدا في الاخفاء ولا يعد مرتكبا للجريمة ، فالزوجة أو الابن أو الخادم ، أى واحد من هؤلاء اذا علم أن بالمنزل مثل ذلك المال وهو لصاحب الدار لا مسئولية عليه اذا لم يقع من جانب الفعل المسمى في الجريمة (٧٩) . ولكن ان أعانه على الاخفاء أدى هذا الى قيام الجريمة بالنسبة له (٨٠) . ولذا قضى بأن الركن المادى في جريمة اخفاء أشياء مسروقة لا يتحقق الا باثبات الجاني فعلا ماديا ايجابيا يدخل به المسروق في حيازته ، ومجرد علم المتهم بأن شيئا مسروقا موجود فى منزله لا يكفي لاعتباره مخفيا (٨١) .

بدافع حب الاستطلاع مثلا فلا يعد اخفاء (ص ٥٠) . وقد قضى بأنه اذا توسط المتهم في عرض أشياء مسروقة للبيع بغير أن تكون يده قد وصلت الى هذه الأشياء لا يعد اخفاء لها لعدم توافر العنصر المادى للجريمة . (نقض ١٩٣٨/١١/٢٨ قضاء النقض ق ٥٩) . وراجع نقض ١٩٤٣/١٢/٢٧ قضاء النقض ق ٦٠ ، وفيه قررت المحكمة أن مجرد توسط المتهم فى رد المسروق مقابل جعل تقاضاه لا يكفي لاعتباره مخفيا له . ونرى أنه يمكن اعتباره مخفيا لما حصل من جناية أو جنحة اذا حصل على الجمل كما سيأتى ذكره .

(٧٧ مكرر) نقض ١٩٤٣/٥/٢٤ قضاء النقض ق ٦١ .

(٧٨) القللى ص ١١٠ ، الشاوى ص ١٨٨ ، هيلى بند ٦٨٤ ، روسليه بند ٧٢٠ ، لامبير ص ٥٧٣ .

(٧٨ مكرر) نقض ١٩٤٣/٦/٢١ قضاء النقض ق ٧٠ .

(٧٩) نقض ١٩٣٦/٣/٢ قضاء النقض ص ٣٦ هامش ١ ، القللى ص ١١٣ ، هيلى بند ٦٨٤ ، روسليه بند ٢٧٠ .

(٨٠) رؤوف ص ٥٩ ، الشاوى ص ١٩٠ .

(٨١) نقض ١٩٤٢/٦/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٣١ ، ١٩٥٧/٦/١٧ أحكام النقض ص ٨ ق ١٨٠ .

ويسنوي في وجود ركن الاخفاء أن يكون المخفي قد حصل على الشيء من مرتكب الجريمة مباشرة كالسارق مثلا أو من شخص غيره كوسيط ، وسواء أكان الثالث حسن النية أو سيئا ما دام العلم بأن المال قد نتج عن جناية أو جنحة متوافرا في حق المخفي (٨٢) .

ويقوم ركن الاخفاء ولو كان حائز المال لا يعلم بأنه متحصل من جناية أو جنحة ثم يتوفر له العلم بعد ذلك ، ورغم هذا يبقى المال في حوزته . ولذا قضى بأن جريمة اخفاء الاشياء المسروقة تتحقق متى استمر المخفي على حيازتها بعد أن اتضح له أنها متحصلة عن طريق السرقة ولو لم يكن عالما بذلك من قبل (٨٣) . ذلك أن فعل الاخفاء يعد فعلا مستمرا ولذا فهو يبقى قائما ما دام المال في حوزة الجاني (٨٤) ، ولا رابطة بينه وبين الجريمة الأصلية . ويترتب على هذا أنه اذا انقضت اندعوى الجناية في الجريمة الأصلية بالتقادم فلا يمنع هذا من العقاب على جريمة الاخفاء ، وكذلك فإن العقاب على جريمة الاخفاء يمنع من العقاب على كل فعل سابق لذلك ولو لم يطرح على المحكمة ، وتختص أي المحاكم التي وقع في دائرتها فعل الاخفاء بنظر الجريمة ، واجمالا تترتب على هذه الجريمة جميع الآثار التي تترتب على الجريمة المستمرة (٨٥) .

ولا يؤثر في قيام الجريمة تخلي الجاني عن المال ، بل أن هذا الفعل يقتصر أثره على مجرد بدء سريان مواعيد التقادم .
الركن الثاني : موضوع الجريمة

موضوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٤٢ مكررة من قانون العقوبات هو أشياء مسروقة أو متحصلة من جناية أو جنحة .
١ - فيجب أن يكون محل الجريمة مالا ، ولقد أشارت المذكرة التفسيرية الى ذلك .

٢ - ويجب أن يكون ذلك المال منقولاً ، وهو أمر مستفاد من أصل تلك المادة (٣٢٢) كان في باب السرقة والاعتصاب الذي هدف به المشرع الى حماية

(٨٢) القليل ص ١١٢ ، الشاوي ص ١٨٩ ، هيلي بند ٦٨٤ .

(٨٣) نقض/١٩٥٤/٢ أحكام النقض س ٥ ق ١٠٤ ، ١٩٢٩/٥/٢٣ قضاء النقض قد

٦٧ ، هيلي بند ٦٨٤ .

(٨٤) القليل ص ١١٢ ، هيلي بند ٦٨٣ .

(٨٥) نقض ١٩٤٢/٦/١٥ قضاء النقض ق ١٢٥ ، ١٩٣٤/٤/٣٠ ق ١٢٦ .

(م ٢٤ - العقوبات الخاص)

الأموال المنقولة. ولا يقدح في هذا أنها جعلت في الباب الرابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات احصاءاً باشتراك عدة أشخاص في جريمة واحدة اذ أنها غير متضمنة في غير الاموال المنقولة.

٣ - ويجب أن يكون المال متحصلاً من جناية أو جنحة فخرجت بذلك الأموال المتحصلة من المخالفات ، لان غالبيتها جرائم إهمال والجرائم العمدية. أمثها لا يتحصل منها على أموال وان أمكن تصور هذا الامر فانه في ذات الوقت ينطوي تحت وصف آخر في القانون ، ولا يهم نوع الجناية أو الجنحة (٨٦) .
ولقد سبق أن قلنا إن النص على الأشياء المسروقة لا معنى له مع وجود العبارة العامة في النص. ونعلل المشرع خشى أن ينصرف الذهن الى عدم العقاب على إخفاء الأشياء المتحصلة من السرقة فأبقاها على ما هي عليه . ومن المقرر أن جريمة الإخفاء جريمة قائمة بذاتها منفصلة عن الجريمة المتحصلة منها الأشياء. وتختلف طبيعة كل منهما ومقوماتها عن الجريمة الأخرى ، فلا يعتبر الإخفاء اشتراكاً في الجريمة أو مساهمة فيها ولا يتصور وقوعها من نفس شخص واحد ، ويجوز أن يكون فعل الإخفاء واحداً وموضوعه أشياء متحصلة من جرائم عدة (٨٧) .

وقد قيدت محكمة النقض من عمومية لفظ جنائية أو جنحة ، وقصرتها على الجرائم الواقعة على المال ، فقررت بأن قضاءها قد جرى في تفسير المادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك على أن المراد بالتهريب الجمركي هو إدخال البضاعة في إقليم الجمهورية أو إخراجها منه على خلاف القانون ، وهو لا يقع فعلاً أو حكماً الا عند اجتياز البضاعة للدائرة الجمركية . وعلى ذلك فإن حيازة السلعة فيما وراء هذه الدائرة - من غير المهرب لها فاعلاً كان أو شريكاً - لا يعد في القانون تهريباً ، كما لا يعد إخفاء لأشياء متحصلة من جريمة في حكم المادة ٤٤ مكرراً من قانون العقوبات ، لان البين من نص المادة المذكورة ومن مذكرتها التفسيرية وأصلها التشريعي أنها تفترض وقوع جريمة سابقة على مال تنتزع حيازته من صاحبه ، فيكون المال المنتزع حصيلة

(٨٦) سبق لنا القول بأن العثور على شيء فاقد وحبيه بنية امتلاكه بطريق الفتن يعتبر جريمة سرقة. وبقا لما استقر عليه الفقه والقضاء في تفسير دكرينو سنة ١٨٩٨ . ولذا فأخفاء مال من هذا القبيل يعد إخفاء لأموال مسروقة (نقض ١٩٥٦/١٢/١٨ أحكام النقض س ١٧ قد ٣٥٢ ، ١٩٤٣/٥/٢١ قضاء النقض ق ٧٢ ، ١٩٤٤/١٢/١١ ق ٧٣ - القليل س ١٩١٠ .
(٨٧) نقض ١٩٧٨/٣/٢٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٠٩ ، ١٩٧٤/٣/٣١ س ١٣٥ ق ١٧٤ .

للجريمة ، ولا كذلك جريمة التهريب . ومن ثم فإن حيازة البضاعة مجردة وراء الدائرة الجمركية لا جريمة فيه ولا عقاب (٨٨) .

وليس بذات أهمية أن يكون فعل الاخفاء منصبا على ذات المال المتحصل من الجناية والجنحة المرتكبة ، بل تقوم الجريمة ولو كان المال متحصلا عن فعل لاحق لذلك الاخفاء ، كمن يحوز ثمن مبيعات مسروقة أو يشارك في انفاق نقود مسروقة . كما يستوى أن يكون المال بين يدي المخفي بسبب مشروع أو غير مشروع ، فمن يشتري مالا متحصلا من جناية أو جنحة ولو بثمن المثل يعد مرتكبا للجريمة إذا ما توافرت باقي أركانها (٨٩) . ومن يسرق مالا يعلم بأنه مسروق تستند اليه الجريمتان معا وتطبق في حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات (٩٠) .

ويجب أن يثبت أن المال موضوع الجريمة قد استحصل عليه من جناية أو جنحة (٩١) . فإذا أصبح الفعل الذي استحصل الجاني منه على المال مباحا بعد أن كان القانون جنائية أو جنحة أو إذا صدر عنه عفو شامل ، فإن فعل الاخفاء يصبح ولا عقاب عليه ، لأنه بذلك تنتفي عن المال صفة أنه مستحصل عليه من جناية أو جنحة (٩٢) .

رد المال بجلوان : يثور البحث حول رد الأشياء المخفأة بجلوان وتكيف الوصف القانوني للفعل الذي يقع من حائز المال ومن الوسيط ، هل ينطوي تحت نص المادة ٤٤ مكررا ع تأسيسا على أنه مال متحصل من جناية أو جنحة أو لا يعد كذلك ؟

يفرق في هذا الفرض بين الحائز الاصل والوسيط . فبالنسبة لحائز المال أن كانت حيازته له بسبب ارتكاب الجريمة مباشرة كسرقة مثلا فإنه يسأل عن الجريمة فقط ، لأن الحيازة حينئذ تكون أثرا من آثارها وليست جريمة قائمة بذاتها . وأما إذا كانت حيازته للمال هي في ذاتها جريمة اخفاء أشياء متحصلة من جنائية أو جنحة ولم يكن مرتكبها أو مشاركا في ارتكابها فإنه يسأل بمقتضى المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات .

(٨٨) نقض ١٩٦٧/١٠/٣٠ أحكام النقض س ١٨ ق ٢١٣ ، ١٩٦٧/٣/٧ ق ٦٨ .

(٨٩) نقض ١٩٦٣/٦/٢١ قضاء النقض ق ٦٢ ، ١٩٤٥/١/٨ ق ٦٣ .

(٩٠) رؤوف ص ٥٠٩ ، الشاوي ص ١٨٩ .

(٩١) هيلي بند ٦٨٤ .

(٩٢) القليل ص ١١٠ ، رؤوف ص ٥٠٥ .

وأما من يتوسط في رد المال المسروق فانه اذا كان المال قد بقى تحت يده
وفى حيازته لفترة مؤقتة مع المساومة في رد المال ، فلا جدال في توافر الجريمة
في حقه ووجوب مساءلته . ولقد قضي بأنه اذا كانت محكمة اول درجة قد
أدانت المتهم في جريمة اخفاء أشياء مسروقة (حمارين) ، وبينت الواقعة في أن
المتهم طلب من المجنى عليه خلوانا مقابل رد الحمارين ، ولما تسلم المبلغ وجد
الحمارين في الصباح مطلقين خلف مبنى القرية ، وكان الحكم الاستثنائي قد
أضاف لذلك قوله أن استيلاء المتهم على الخلوان وإعادة الحمارين المسروقين
للمجنى عليه في الدليل القاطع على أنه أتى قطعاً فعلاً مادياً ايجابياً أدخل به
المسروقات في حيازته ، فإن هذا الحكم يكون قاصراً في بيان فعل الاخفاء إذ
أنه لم يبين ما اذا كان المتهم قد أتى فعلاً غير ما أثبتته عليه الحكم الابتدائي ، كما
أن ما قاله ذلك الحكم ليس فيه الفعل الايجابي الذي قال بوجوده (٩٣) . واذا
كان الوسيط قد تحصل على بعض المال من المجنى عليه فان فعله ينطوي تحت
نصي المادة ٤٤ مكرراً ع ، ذلك لان المال يعد متحصلاً من جناية أو جنحة .
ولفظ « تحصل » الذي جاء بالنص يتسع لهذا التفسير فضلاً عما فيه من فائدة
عملية تهدف الى منع أمثال هذه الجرائم والضرب على أيدي من يسعى الى كسب
حرام . واذا كان الوسيط قد تحصل على مقابل من مخفي المال ، فان فعله أيضاً
يعاقب عليه بالمادة ٤٤ مكرراً ع ، بصرف النظر عما اذا كان المال الذي تسلمه
هو الذي دفعه المجنى عليه أو أنه بعض مال المخفي ، وذلك لانه على أي الفرضين
يعد مالاً متحصلاً من جناية أو جنحة ، أو هو بعبارة أخرى مرجعه وسببه جناية
أو جنحة (٩٤) .

الركن الثالث : القصد الجنائي

جريمة اخفاء الاشياء المتحصل عليها من جناية أو جنحة جريمة عمدية
ومن ثم يجب أن يتوافر القصد الجنائي فيها ، ولقد أفصح المشرع عن هذا بقوله
«مع علمه بذلك» . والقصد الجنائي الذي يتطلبه المشرع بالنسبة لهذه الجريمة
هو القصد العام (٩٥) ، أي يكفي مجرد العلم بأن الاشياء التي في حوزة الجاني
متحصلة من جناية أو جنحة ، فلا محل لقصد خاص كما هو الشأن في جرائم

(٩٣) نقض ١٩٥٠/١٢/١٨ أحكام النقض س ٢ ق ١٤٢ .

(٩٤) ويفرق رأى بين ما اذا كان الوسيط يتناول جلاً معيناً من المال فلا جريمة ولا

كان يعلم بأمر السرقة ومكان المسروقات ، أما اذا كان على اتفاق مع السارق يتناول أجره جزءاً

من المبلغ (الخلوان) فانه يعاقب بتهمة الاخفاء (القليل ص ١١٣) .

(٩٥) القليل ص ١١٢ .

السرقه والنصب وخيانة الامانة ، أى لا ضرورة لتوافر نية التملك ، فالجريمة تقوم كما قلنا حتى ولو كانت خيانة المصطفى للمال هي خيانة مؤقتة (٩٦) .

ويقع على عاتق النيابة العامة اقامة الدليل على توافر القصد الجنائي (٩٧) . واستخلاص القصد الجنائي مرده لوقائع الدعوى وما ينتهي اليه قاضي الموضوع من مختلف الظروف والملايسات التي تطرح عليه (٩٨) . وركن العلم مسأله نفسيه لا تستفاد من أقوال الشهود فحسب ، بل للمحكمة أن تبينها من ظروف الدعوى ، وما توحى بها من ملايساتها (٩٩) . فقد يأخذ القاضي من قلته الثمن الذي ابتاع به المتهم المال ما يدل على علمه بأن المال متحصل من جناية أو جنحه ، وكذلك المكافئ الذي اشترى منه المال وأنه ليس من الامكنية التي يباع فيها أو من ذات شخص البائع أو من أنه لم يحصل على اتصال من البائع رغم أن المال يعد ثميناً .

وتشترط محكمة النقض أن تبين محكمة الموضوع في حكمها أن المال قد تحصل من جناية أو جنحه وأن يعلم المخفى بذلك (١٠٠) . فمن ذلك ما قضى به أنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة في جريمة اخفاء الاشياء المسروقة أن يبين علم المتهم بالسرقه ويورد الأدلة التي يعتمد عليها في صحة هذا البيان ، ولا يكفي أن تقول المحكمة أن المتهم كان يعلم بأن الأشياء التي وجدت عنده غير مملوكة لمن سلمها اليه ، إذ هذا لا يفيد علمه بأن هذه الاشياء لابد أن تكون قد تحصلت من السرقه دون غيرها من الطرق المختلفة المشروعة وغير المشروعة (١٠١) . وأنه اذا كان الحكم قد اكتفى في صدد بيان الدليل على علم

(٩٦) يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاخفاء أن يكون المتهم عالماً بأن الشيء الذي يخفيه مسروق بغض النظر عن الباعث الذي يكون قد دفعه الى الجريمة ، فمضى أثبت الحكم على المتهم أنه حاز المسروق مع علمه بسرقة فلا يجدي ما يدعيه من أنه لم يقصد غشاً أو اضراماً بالغير (نقض ١٩٤٣/٣/٢٢ قضاء النقض ق ٨٠) .

(٩٧) روسليه بند ٧٢٠ .

(٩٨) ميل بند ٦٨٤ .

(٩٩) نقض ١٩٧٢/١١/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٧٧ ، ١٩٧٢/١٠/٣٠ ق ٢٤٩ ،

١٩٧٥/١٢/٨ ص ٢٦ ق ١٨١ ، ١٩٧٣/١٢/٩ س ٢٤ ق ٢٤٠ .

(١٠٠) نقض ١٩٧٢/١٢/١٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٠٥ . وأن يكون علمه علماً يقينياً

نقض ١٩٦٦/٤/١٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٨٤ .

المتهم بالسرقة بقوله « ان الثمن الذي اشترى به يقل عن ثمن المثل » وكان هذا وحده - مع عدم بيان فرق الثمنين - لا يكفي بذاته لان يستخلص منه العلم بالسرقة فانه يكون واجبا نقضه (١٠٢) . وأن من أركان جريمة اخفاء الاشياء المسروقة أن يعلم المتهم بأن ما يخفيه متحصل من السرقة ، فإذا كان الطاعن قد أقام دفاعه على أنه لم يكن يعلم بأن ما ضبط بمنزله مسروق وكان الحكم المطعون فيه مع تنويهه بهذا الدفاع قد اقتصر على تأييد الحكم المستأنف لاسبابه دون أن يستظهر علم الطاعن بأن ما ضبط عنده كان مسروقا ، فانه يكون مشوبا بالقصور ويتعين نقضه (١٠٣) . وأن من أركان جريمة اخفاء شيء مسروق أن يكون الشيء قد سرق ، واذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة اخفاء مستند مسروق مع علمه بسرقة دون أن يعين الأدلة على أن المستند قد سرق فعلا فانه يكون قاصرا (١٠٤) . وأنه اذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في جريمة اخفاء أشياء مسروقة (مضخات حريق) بانية قولها بعلم المتهم بأن هذه الاشياء مسروقة على أنها مما لا يباع في الاسواق ، فهذا منها قصور يستوجب نقض حكمها ، اذ أن ما قلته في ذلك لا يدل على أن المتهم كان يعلم بأن تلك الاشياء متحصلة من سرقة (١٠٥) . وأنه يكفي للتدليل على علم المتهم بسرقة الادوات المدرسية التي ضبطت معه أن يقول الحكم « ان المتهم ضبط في الخامنسة صباحا يحمل كتبا تبين أنها مسروقة من مدرسة وليس في الأوراق ما يقطع بسرقة اياها من المدرسة المذكورة ، ومن ثم كان ادعاؤه بفرض صحته ببيع الفراش له هذه الكتب والاتفاق على تسليمها في الرابعة صباحا مما يقطع بعلمه بسرقة هذه الكتب وعدم الحصول عليها بطريق مشروع الامر الذي تنتفي معه جريمة السرقة من جانب المتهم لعدم ثبوتها عليه من باب القطع والجزم ، وثبوت تهمة الاخفاء من جانبه لثبوت أن الكتب التي يحملها مسروقة وأن ظروف استلامها وما قرره العسكري من كثرة تلفته وما ورد على لسانه من أنه يحملها لناظر المدرسة ثم القول بأنه اشتراها لبيعها لحاجته مما يقطع بعلمه بسرقتها (١٠٦) . وقضى بأن حيازة الشيء المسروق مع

(١٠٢) نقض ١٩٤٧/١٠/١٤ قضاء النقض ق ١٠٦ .

(١٠٣) نقض ١٩٥٣/٥/١٨ احكام النقض س ٤ ق ٢٩٦ ، ١٩٤٢/٤/٣٠ قضاء النقض .

ق ١٠١ .

(١٠٤) نقض ١٩٥٣/٢/١٠ احكام النقض س ٣ ق ١٨٨ ، ١٩٤٩/١١/٢٠ قضاء النقض .

ق ١٠٢ .

(١٠٥) نقض ١٩٥٠/٣/٢١ احكام النقض س ١ ق ١٤٦ .

(١٠٦) نقض ١٩٥٤/١٠/٤ احكام النقض س ٦ ق ٩ .

عدم امكان اثبات مصدره بطريقة معقولة لا يمكن أن يعتبر في حد ذاته دليلا على ارتكاب جريمة اخفاء أشياء مسروقة ، ولكن لا يمكن اعتباره دليلا على السرقة الا اذا كانت هناك وقائع أو ظروف أخرى يمكن بواسطتها ايجاد رابطة بين المتهم والسرقة (١٠٧) . على أن عدم تحديث الحكم بالادانة في جريمة اخفاء أشياء مسروقة صراحة وعلى استقلال عن عدم علم المتهم بالسرقة لا يعيبه ما دامت الواقعة الجنائية التي أثبتتها الحكم تفيد بذاتها توفر ركن العلم بالسرقة (١٠٨) .

العقوبة

متى تكاملت أركان الجريمة فلا أهمية لما اذا كان الفاعل الاصل للجرime التي استحصل منها على المال معاقبا أو غير معاقب حوكم أو لم يحاكم بعد (١٠٩) .
وقد فرق المشرع في العقاب على اخفاء الاشياء المتحصلة من جناية أو جنحة بين حالتين :

- ١ - اذا اقتصر علم المتهم على أن المال الذي يخفيه متحصل من جناية أو جنحة كانت عقوبته هي الحبس مع الشغل مدة حدها الأدنى أربع وعشرون ساعة ، والحد الأقصى سنتان وذلك بصرف النظر عن عقوبة الجريمة الاصلية .
- ٢ - أما اذا كانت العقوبة المقررة للجريمة هي أكثر من الحبس لمدة سنتين ، وكان الجاني يعلم بالجريمة التي استحصل منها على الشيء فان العقوبة حينئذ هي المقررة للجريمة ، وهو ما يترتب عليه في بعض الاحوال رفع جريمة الاخفاء من جنحة الى جناية ، كما اذا أخفى شخص مالا ناتجا عن جناية سرقة بالاكراه مع علمه بذلك (١١٠) . والعلم بالسرقة لا يستلزم حتما العلم بالظروف المشددة التي اقترنت بها (١١١) . ولذا يستلزم محكمة النقض دائما توافر

(١٠٧) نقض ١٩٢١/١١/٢٧ . المخامة س ٢ .

(١٠٨) نقض ١٩٥٦/١/٣١ أحكام النقض س ٧ ق ٣٧ ، ١٦٧٢/٣/٥ س ٢٣ ق ٦٣ .

(١٠٩) القلبي ص ١١٠ . وقضى بأن حكم المادة ٤٨ عقوبات مثبت الصلة بجريمة اخفاء

الاشياء المختلسة ولم يقرر القانون ثمة حالات للاعفاء منها (نقض ١٩٦٧/٦/١٩ أحكام النقض س ١٨ ق ١٧١) .

(١١٠) اذا كان الحكم قد أدان المتهم باخفاء أشياء مسروقة متحصلة من جناية قتل بالظروف التي أورد بيانها استنادا الى أدلة واعتبارات من شأنها أن تؤدي اليها ، ثم أخذه بالرافة وطبق لمصلحته المادة ١٧ من قانون العقوبات ، ونزل بالعقوبة الى الاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات فإنه لا يقبل من هذا المتهم الجدل في ذلك أمام محكمة النقض (نقض ١٩٥٠/٤/١٤ أحكام النقض س ١ ق ١٧١) .

(١١١) نقض ١٩٦٨/٥/٢٧ أحكام النقض س ١٩ ق ١٢٠ .

ثبوت علم الجاني بالظروف المشددة للجريمة التي كانت مصدرا للمال الذي يخفيه (١١٢) . وان تبين الجناية التي تخلفت عنها الأشياء موضوع جريمة الاخفاء على وجه اليقين هو مناط العقاب بمقتضى المادة ٢/٤٤ مكررا ، ولا يكفى فى هذا الصدد مطلق القول بأن المتهم اشترى الأشياء موضوع جريمة الاخفاء مع علمه بأنها مملوكة للدولة لأن حاصل هذا القول مجردا هو اعتبار تلك الأشياء متحصلة من جناية ويكون اخفاؤها جنحة منطبقة على المادة ١/٤٤ مكررا عقوبات (١١٣) .

والشروع فى هذه الجريمة كجنحة لا عقاب عليه لعدم النص على ذلك . ولكن هل يتصور الشروع اذا كانت الواقعة جنائية ، أى اذا كان المال متحصلا عن جناية ومخفى المال يعلم بهذه الظروف وتطبق حينئذ بالنسبة له المادة ٤٦ من قانون العقوبات ؟ نحن نرى أنه من الممكن تصور البدء فى تنفيذ هذه الجريمة ، بفرض أن شخصا قدم لآخر مالا متحصلا من جناية لاخفائه وهو يعلم بذلك وأثناء مناولته اياه ضبطت الواقعة ، فلا شك أن الحركة التي أتاها الجاني لادخال المال فى حوزته تؤدى مباشرة الى اتمام الجريمة وتكون الركن المادى فى الشروع (١١٤) .

وللمجنى عليه صاحب المال المتحصل من جناية أو جنحة أن يدعى مدنيا للمطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر نتيجة لاحتجاز المال عنه ، ويقيم دعواه بهذا الشأن قبل مخفى المال وكذلك قبل مرتكب الجريمة الاصلية ، ويطالب القضاء قبلهما بطريق التضامن على أساس أن كلا منهما قد عمل على احتجاز المال عنه (١١٥) . وقد قضى بأن القانون لا يشترط فى الحكم بالتضامن على المسئولين عن التعويض أن يكونوا قد ساهموا فى الجريمة الواحدة بصفة فاعلين أو شركاء أو أن يكون الخطأ الذى وقع منهم واحدا ، بل انه يكفى أن يكون قد وقع من كل منهم خطأ متى كانت أخطاؤهم مجتمعة قد سببت للمضروب ضررا واحدا ولو كانت لم تقع فى وقت واحد ، واذن فما دام الخطأ الذى يقع من السارق بفعل السرقة يتلاقى فى نتيجة مع الخطأ الذى يقع ممن يخفى

(١١٢) نقض ١٩٦٧/٤/٢٥ أحكام النقض س ١٨ ق ١١٥ .

(١١٣) نقض ١٩٦٦/١٢/٥ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٢٦ .

(١١٤) القللى ص ١١٤ .

(١١٥) نقض ١٩٤٢/١١/١٦ قضاء النقض ق ٨٢ .

المسروق بالنسبة للمال الذي وقع عليه فعل الاخفاء من حيث الضرر الذي يصيب المضرور بحرمانه من ماله ، فان الحكم اذ الزم المنخفي لكل ما سرق بأن يدفع مبلغ التعويض بالتضامن مع السارق يكون قد أصاب ولم يخطئ (١١٦) .

— 117 —

الفصل التاسع

النصب

النصب هو الاستيلاء على الحيازة الكاملة للمال الغير بوسيلة يشوبها الخداع تسفر عن تسليم ذلك المال . وتفترق جريمة النصب عن جريمة السرقة بأن الاستيلاء على الحيازة الكاملة للمال يتم في الجريمة الأخيرة بغير رضا حر من المالك أو الحائز ، وهو يحصل في النصب بتسليم مشوب بالاحتيال . وتتميز جريمة النصب عن جريمة خيانة الأمانة بأن تسليم المال في الأخيرة يبغي به نقل الحيازة المؤقتة على وجه من أوجه الائتمان المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات (١) . ولم يكن النصب متميزا عن السرقة وخيانة الأمانة في القانون الروماني والفرنسي القديم بل كانت جميعا تنطوي تحت جريمة واحدة ، تم فرق بينها التشريع الفرنسي الحديث وحدد لكل جريمة أركانها المستقلة .

وتبدو أهمية دراسة جريمة النصب بين الجرائم التي ترتكب ضد المال في أنه بسبب تطور الحياة الاقتصادية واتجاه الافراد نحو زيادة ثرواتهم وتنوع أساليب ذلك النشاط ، عمد المحتالون الى تصيد هذه الفرص واستغلال تلك الرغبة في المجنى عليهم لاعمال ذكائهم ومهارتهم للاستيلاء على بعض ثرواتهم لا سيما من تتوافر فيهم الطيبة وحسن الطوية ، فكان حريا بالمشروع أن يوليها عنايته حفظا منه على ثروة الأفراد من أن تتناولها أيدي المحتالين (٢) .

(١) جريمة النصب وخيانة الأمانة وإن كان يجمعهما انهما من صور جرائم الاعتداء على المال، إلا أن الفارق بينهما أن تسليم المال في جريمة النصب يحصل تحت تأثير ما يرتكبه الجاني من طرق احتيالية أما في جريمة خيانة الأمانة فإن المال يكون مسلما الى الجاني على سبيل الأمانة بتمتع ان العقود المنصوص عليها في م ٣٤١ ح فيغير الجاني حيازته من حيازة مؤقتة أو ناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك (نقض ١٩٦٨/٥/٢٧ أحكام النقض س ١٩ ق ١٢٢) .

(٢) نجد المشرعين في مختلف الدول يتوسعون في الأفعال التي يكون الغرض منه استيلاء على مال الغير وتعد نصبا . فالمادة ٦٤٠ من القانون الايطالي الصادر سنة ١٩٣٠ تنص على أن « كل من أفاد لنفسه أو لسواه فائدة غير مشروعة على حساب الغير وكان ذلك بطريق

وقد أخذ التشريع المصري أحكام جريمة النصب عن القانون الفرنسي وضمنها نص المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات (٢) التي قررت أنه « يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط من توصل الى الاستيلاء على نقود أو عروض أو سندات دين أو سندات مخالصة أو أى متاع منقول ، وكان ذلك بالاحتيال لسلب كل ثروة الغير أو بعضها ، اما باستعمال طرق احتيالية من شأنها ايهام الناس بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو احداث الأمل بحصول ربح وهمي أو تسديد المبلغ الذى أخذ بطريق الاحتيال ، أو ايهامهم بوجود سند دين غير صحيح أو سند مخالصة مزورة ، واما بالتصرف فى مال ثابت أو منقول ليس ملكا له ولا له حق التصرف فيه ، واما باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة . أما من شرع فى النصب ولم يتمه فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا . ويجوز جعل الجاني فى حالة العود تحت ملاحظة الشرطة مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر » .

أركان جريمة النصب

أبانت المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات أركان جريمة النصب وهى ثلاثة :
أولها الركن المادى وهو وسيلة النصب ، والثانى موضوع الجريمة ، والثالث هو الركن الادبى أى القصد الجنائى (٤) . ونتكلم على كل ركن منها .

الحيلة أو الخديعة يعاقب بالحبس من ستة شهور الى ثلاث سنوات وبالعرامة من خمسمائة الى عشرة آلاف ليرة » . راجع المادة ٢٦٤ من قانون العقوبات البولونى ، والمادة ١٤٨ من قانون العقوبات السويسرى .

(٣) وهى تقابل المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٠٤ ، والنص المصرى أصله هو المادة ٤٠٥ من قانون العقوبات الفرنسى .

(٤) قضى بأن جريمة النصب تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية هذا الاحتيال الذى يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة أو بالتصرف فى ملك الغير ممن لا يملك التصرف (نقض ١٩٦٩/١/٢٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٤٠ ، ١٩٦٣/٢/١٩ س ٢٤ ق ٥٠) .

(أولا)

وسيلة النصب

(١) الطرق الاحتيالية

الركن المادى فى جريمة النصب هو الوسيلة التى يلجأ اليها الجانى فى سبيل تحقيق الغرض الذى يهدف اليه وهو الاستيلاء على منقول مملوك للمجنى عليه . وتلك الوسيلة يجب أن تكون احتيالا أى تنطوى على معنى الغش والخديعة . بيد أنه لا يصلح كل غش أو خديعة لتوافر وسيلة النصب وقيام الجريمة ، لأن المشرع لا يتدخل فى العلاقات بين الأفراد الا بقدر ما توجبها ضرورة المحافظة على أمن المجتمع . ولذلك نجد قد حدد وسيلة النصب بوحدة من ثلاث نص عليها صراحة ، فهى اما أن تكون طرقا احتيالية واما تصرفا فى مال ثابت أو منقول واما اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة . ونتناول بالبيان كل وسيلة على حدة .

لم يعرف المشرع مراده بالطرق الاحتيالية واقتصر على ذكر أن الاستيلاء على مال المجنى عليه يتم بالاحتيال لسلب كل أو بعض ثروة المجنى عليه ، وأردف ببيان صور الاستعانة بها . وليس من السهولة بمكان تعريف الطرق الاحتيالية بشكل محدد ، ولكن هذا لم يمنع الفقه والقضاء من وضع الضوابط لها ، بيانا لما ينطوى تحت النص القانوني ويكون موجبا للعقاب . وان الذى يتبادر الى الذهن للوهلة الاولى عند تعرف المراد بالطرق الاحتيالية هو تصوير الجانى لأمور غير صحيحة والباسها ثوب صدق لتخدع المجنى عليه (٥) ، أى أن الطرق الاحتيالية تفترض الكذب وتؤسس عليه فعلا . ولكن هل يعتبر الكذب اذا كان مجردا عاريا وأيا كانت قوته ودرجته فى الإيهام مكونا للطرق الاحتيالية فيوفر الركن المادى لجريمة النصب فان سلم المجنى عليه ماله تحت تأثيره وقام القصد الجنائى تمت الجريمة ، أم ينبغى أن يتوافر لدى الفرد بعض اليقظة ليتمنع فيما يلقي اليه من أكاذيب فان أهمل وقعت نتيجة على عاتقه وحده ؟

من المسلم به بين الفقهاء وفى محيط القضاء أن الكذب المجرد لا يكفى لتوفر الطرق الاحتيالية مهما صاغه قائله فى صورة منمقة مرتبة توحى

(٥) هيلى بند ٧١٢ . والعبارة الفرنسية تبرز هذا المعنى فهى

manoeuvres frauduleuses

يتصديقها والاستسلام لآثارها . وعلة هذا أن القانون الجنائي لا يتدخل في العلاقات والمعاملات بين الافراد إلا بقدر ما يراه لازما للمحافظة على سلامة المجتمع ، ومتى كان الامر كذلك فإنه ليس من المقبول أن يتدخل الى جانب شخص يصدق كل ما يقال له من قول ، فلكل فرد قدر من العقل والتفكير يوجب عليه أن يزن ما يلقي اليه من أقوال ليتصرف على ضوء ما ينتهي اليه من تصديق أو غدم اطمئنان لها . فمجرد ادعاء شخص قدرته على رد الاشياء المسروقة واستيلائه بذلك على نقود المجنى عليه لا جريمة فيه (٦) . ولا يعد نصابا من أوهم المجنى عليه بأنه يريد شراء حمارة وأخذه للفرجة عليه ولم يردده (٧) .

فالكذب المجرد لا يكفي لتوافر الطرق الاحتيالية التي يوجبها القانون مهما تكررت وتنوعت صيغة ما دام صادرا من شخص الفاعل ، وانما يتطلب الامر أن يحاط ذلك الكذب بما يؤثر في عقيدة المجنى عليه ويدعوه الى الاستسلام والتخلي عن حيازته للمال (٨) . وقد قضت محكمة النقض بأن جريمة النصب لا تتحقق بمجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة ولو كان قائلها قد بالغ في تأكيد صحتها حتى تأثر بها المجنى عليه ، بل يجب أن يكون قد اضطرب بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته (٩) .

وفى هذا الصدد يفترق الاحتيال في القانون الجنائي عنه في القانون المدني فهو في الاخير أوسع نطاقا (١٠) . فمثلا مجرد الكتمان قد يعد مفسدا للعقد ويترتب عليه بطلانه ، ولكنه لا يعتبر طريقة احتيالية في جريمة النصب . وكذلك الحال لو كان ما صدر من الجاني هو اتخاذ موقف سلبي ازاء عقيدة خادعة ثارت في ذهن المجنى عليه (١١) .

(٦) نقض ١٩١٤/٦/٦ المجموعة الرسمية س ١٦ ص ٥ .

(٧) نقض ١٩١٤/٥/٢ الشرائع س ١ ص ١٩٩ ، ١٩٣٨/٣/٢١ قضاء النقض ق ٨٤٠ ، وفي الواقعة اتفق متهمان على الحصول على سند دين من شخص ثالث للاضرار بموكلة الاخير المحرر لصالحها السند فادعى أحدهما لدى الوكيل أن السند لازم لاجراء صلح بين موكلته وأخرى وتسلم السند ثم سلمه بدوره الى المتهم الآخر .

(٨) جارسون م ٤٠٥ بند ١٧ ، القلبي ص ١٦١ ، أبو السعود ص ٦٣٠ ، رؤوف ص ٣٦٩ ،

الشاوي ص ١٠٥ .

(٩) نقض ١٩٤٤/٤/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٣١ ، أبو السعود ص ٦٥٢ .

(١٠) هيلي بند ٧٢٨ .

(١١) هيلي ص ٤٥٢ .

ويستوى أن تكون الأكاذيب الصادرة من الفرد شفوية أم كتابية ، لأن درجتهما في الإيهام واحدة وهي لا تعدو مجرد ذكر أمر غير صحيح بطريقتين مختلفتين (١٢) . فمن يطلب من مدينه مبلغا أكبر من الدين الذي في ذمته زاعما أنه القدر الحقيقي للدين ، فيسلمه المدين المبلغ المطالب به مصدقا لأقواله لا يعد اندائن مرتكبا لجريمة نصب . كما لا يعتبر كذلك من يرسل إلى عميله فاتورة أو إيصالات ثبت بأيهما مبلغ غير مستحق أصلا فقام المدين بسداده ، لأنه مجرد قول كاذب أدرج في محرر (١٣) . وقد قضى بأنه إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم صادف المجنى عليهما في الطريق العام وعرض عليهما شراء تذكرتين من تذاكر الملاهي باعتبار أنهما صالحتان للاستعمال مع أنه سبق استعمالهما ، وكان كل ما وقع منه في سبيل التأثير فيهما لا يعدو الكذب المجرد من أي مظهر خارجي يؤيده فلا عقاب (١٤) . وهو قضاء محل نظر ، فانه وإن كان الجاني قد أدلى بواقعة كاذبة هي كونه على استعداد لبيع تذكرتين للملهي صالحتين للاستعمال إلا أن هذا الكذب لم يكن مجردا بل قد دعمه الجاني بشيء خارجي هو تقديمه لتذكرتين للملهي . والكذب المكتوب الذي لا يعد من الطرق الاحتيالية هو ما يسند إلى الشخص على اعتباره أنه قول الكاذب محررا . فإذا كان صادرا من الغير فانه يدعم الكذب ويوفر الطرق الاحتيالية (١٥) . والحال في الدعوى الراهنة أن التذكرتين لم تصدرا من المتهم شخصيا ولكن من إدارة الملهي .

وكما أن الأكاذيب المجردة لا تتوافر بها الطرق الاحتيالية إذا كانت صادرة من الجاني فانها لا تتوافر أيضا لو كان قائلها هو وكيل الجاني ، بشرط أن لا يعدو دوره ترديد أقوال موكله (١٦) ، فان أيد تلك الأكاذيب بقول من عنده أدى هذا إلى توافر الطرق الاحتيالية بتدخل شخص آخر . فان توجه الوكيل إلى المجنى عليه يطالبه بلسان موكله بالمبلغ الذي سبق أن اقترضه منه فيسلمه إليه فلا جريمة ، ولكن بفرض أن الوكيل قد أضاف إلى ذلك أنه على يقين من واقعة الاقتراض إذ كانت بحضوره ففي هذه الصورة تتم الجريمة .

(١٢) القلبي ص ١٥٨ ، نقض فرنسي ١٩٣٣/٨/٤ ، سيري ١٩٣٥ : ١ - ١٥٩ .

(١٣) أبو السعود ص ٦٤٠ .

(١٤) نقض ١٩٤٥/٦/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٥٣ .

(١٥) نقض ١٩٣٩/١١/٢٧ قضاء النقض ق ٨٢٧ .

(١٦) جاوسون م ٤٠٥ بند ٢١ .

كذب مؤيد : ويتمين حتى تتوافر الطرق الاحتمالية أن يوجد الى جوار الكذب ما يؤيده ويوحى بصدقه فتعمل الأكاذيب أثرها في استسلام المجنى عليه وتحمله على التخلي عن حيازة المال موضوع جريمة النصب (١٦ مكرر) ، والاسباب التي تؤيد الكذب تنحصر في نوعين فهي إما أن تكون أشياء خارجية أو تدخلا من جانب شخص آخر (١٧) . وتكلم عن الأمرين .

(١) الأشياء الخارجية

لا تدخل الأشياء الخارجية التي تؤيد الأكاذيب تحت حصر ولذا فليس من المستور وضع تعريف لها . ولكن يشترط فيها أن يكون من شأنها تقوية تلك الأكاذيب والباسها ثوب الصديق . وهي تشبه عادة بالمناظر المسرحية الخادعة ، ولذا يطلق عليها في الاصطلاح الفرنسي عبارة mise en scène ومن ذلك التظاهر بمظاهر العظماء من ملابس وخدم وسيارات أو الاتصال بذوى المناصب الهامة في الدول ومصاحبتهم وزيارتهم (١٨) وكلما تقدمت المدنية وتشعبت كلما زاد تفنن المحتالين في اصطيات ضحاياهم لاغتتيال أموالهم ، ولذا نجد أن القضاء يتوسع في تفسير المراد بالأشياء الخارجية ليساير الهدف الذي ابتغى المشرع تحقيقه بتجريم النصب (١٩) .

ويذهب بعض رجال الفقه في فرنسا وكذلك القضاء الى اشتراط أن تكون الأشياء الخارجية منفصلة عن شخص الجاني ، فإشارة المدين الى جيبه الخالي للايهام بأن داخله من النقود ما يكفي لسداد الدين ليصل بذلك الى الحصول على مخالصة من الدائن لا تكفي لتوافر الطرق الاحتمالية (٢٠) ، بعكس ما لو استعان الجاني على كذبه بإبراز محفظة يدل ظاهرها على أنها مسلاى

(١٦) مكرر) نقض ١٩٧٥/١/١٩ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٢ .

(١٧) القلبي ص ١٥٧ .

(١٨) أحمد أمين ص ٧٢٤ .

(١٩) اذا كان مؤدى ما استخلصه الحكم أن المتهم لم يكن يبغى السداد وانما أوهم الدائن برغبته فيه ودفع تأييدا لزعمه مبلغا ووقع سندات بما يوازي قيمة باقى الدين ، وذلك بقصد الحصول على مخالصة بكل الدين وبالتنازل عن الحيز ، حتى اذا تم له ما أراد تحت تأثير الحيلة أخذ صورة فوتوغرافية لهذه المخالصة ليتمسك بها عندما تحين الفرصة التي يعد لها ما اتخذ له ليحصل على المخالصة فان هذا يكفي بذاته لأن يعتبر من الأعمال المادية المؤيدة لمزاعمه بما تتوافر به الطرق الاحتمالية (نقض ١٩٥٨/٦/١٠ أحكام النقض س ٩ ق ١٦٥) .

(٢٠) جارو ج ٦ ص ٣٤٤ ، لاسبير ص ٤٤٢ ، روسليه بتد ٦٥٤ .

بالنقود (٢١) . ولكننا في مصر لا نجد مثل هذا الشرط سواء في محيط الفقهاء أو في دور القضاء (٢٢) .

وقد تكون الأشياء الخارجية أمورا أعدها الجاني سلفا لتأييد مزاعمه الكاذبة والباسها ثوب صديق ليصل بها إلى غايته وهي الاستيلاء على مال الغير . ومثال ذلك ما قضى به من أن، تقديم الجاني للمجنى عليه زجاجة موهبة أيام أن بداخلها خمرا في حين أنها كانت تحوى ماء ملونا ودعوى هذه الإكاذيب بتقديمه زجاجة حاملة البيانات الدالة على نوع تلك الخمر يعتبر مكونا للطرق الاحتمالية (٢٣) . وإدعاء المتهم أن، في استطاعته شفاء الأمراض وتأييد زعمه بنشر إعلانات عن نفسه ووضع لوحة على بابه وارتداء ملابس بيضاء (٢٤) . وأيضا إذا تظاهر المتهم باتصاله بالجن والتخاطب معهم واستخلافهم في أغراضه واتخذ لذلك عدنه من كتابات وبخور ثم أخذ يتحدث إلى بيضة ويرد على نفسه بأصوات مختلفة ليلقى في روع المجنى عليهم أنه يتخاطب مع الجن حتى حصل بذلك منهم على مالهم بدعوى مساعدتهم في قضاء حاجاتهم فإنه يعد مرتكبا لجريمة النصب (٢٥) . ومن هذا القبيل حكم أدان المتهم بجريمة النصب تأسيسا على أنه وضع النار عمدا في محل تجارته المؤمن عليها وتوصل بذلك إلى الاستيلاء على جزء من قيمة التأمين ، وعنده قالت محكمة النقض « أما عن عدم توافر أركان جريمة النصب فقد قالت المحكمة أن الطاعن تمكن بإشعال النار في دكانه من الحصول على مبلغ ٩٩١ جنيها من شركة التأمين وذلك بطريق النصب إذ أوهمها أن النار اشتعلت بدكانه قضاء وقدرا وتمكن بذلك من الاستيلاء على قيمة التأمين أي أنه أوهم المجنى عليها شركة التأمين بوجود واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة » (٢٦) .

(٢١) نقض فرنسي ١٩٢٤/٢/٢٢ جازيت دي باليه ٢٤ - ١ - ٦٠٣ .

(٢٢) أبو السعود من ٦٥٥ هامش ٢ .

(٢٣) نقض ١٩٥٢/١/٨ أحكام النقض س ٣ ق ١٥٣ .

(٢٤) نقض ١٩٣٤/٥/٢٨ قضاء النقض ق ٨٢١ .

(٢٥) نقض ١٩٤٢/٤/١٣ قضاء النقض ق ٨٢٣ ، ١٩٣٧/٤/٢٦ ق ٨٢٦ .

(٢٦) نقض ١٩٣٧/٤/٢٦ قضاء النقض ق ٨٣٢ . وينتقد الدكتور القللي بحق هذا الحكم

(ص ١٩٠ هامش ٢) قائلا أن المحكمة الموضوعية لم تبين الطرق الاحتمالية التي أدت إلى إيهام الشركة ، فالحريق في ذاته حقيقة واقعة لا كذب فيها ، وموضوع الكذب هو مجرد ادعاء كاذب لا يكفي لقيام جريمة النصب . وكان من المستطاع أن يقال بيانا للطرق الاحتمالية بأن ادعاء المتهم قد حمل على الثقة به تقديمه بلاغا للبوليس وما ترتب عليه من التحقيق الذي انتهى أولا بالحفظ لعدم معرفة سبب الحريق ، وفاقلا ، وكان من أثر ذلك تصديق الشركة لما يدعيه المتهم .

(م ٢٥ - العقوبات الخاص)

وقد تكون الاشياء الخارجية أوراقا. استعان بها المتهم على تأييد أكاذيبه (٢٦ مكرر) . من ذلك ما قضى به من أنه اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم أوهم المجنى عليه بأن من سلطته تعيينه بوظيفة في أحد البنوك وأيد دعواه بأوراق تشهد بإطلا بأنها صادرة من هذا البنك وبأن له بمقتضاها أن يعين الموظفين فيه ، فانخدع المجنى عليه بذلك وسلمه المبلغ الذي طلبه منه ليكون تأميننا ، فهذه الواقعة تكون جريمة النصب لأن ما ادعاه المتهم للتأثير في المجنى عليه من المقدرة على تعيين الموظفين بالبنك انما كان غير صحيح، والأوراق التي قدمها ليدعم بها دعواه انما كانت مزورة وبهذا تتحقق طريقة الاحتيال كما عرفها القانون (٢٧) . فاذا كانت الأوراق مزورة فانه عندئذ تطبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات اذا توافرت شروطها (٢٨) . ومن ذلك أيضا طمس رقم ثابت بكمبيالة أو شيك ببقعة من الحبر للتوصل بهذا الى الحصول على قيمة أكبر من الحقيقة (٢٩) .

وقد قضى في فرنسا بتوافر جريمة النصب قبل شخص اقام دعوى على آخر واستعمل فيها طرقا احتيالية للحصول على مبلغ من المال (٣٠) . وهو قضاء محل نقد من الفقهاء (٣١) . فالنصب هو اغتيال مال الغير بطريق الحيلة ، أى أن المجنى عليه يسلم ماله الى الجاني تحت تأثير ائوسيلة الاحتيالية التي استعملها المجنى عليه في صورة التقاضي هو المدعى عليه وهو يعلم بيقين كذب الجاني فلم يتخدع به ، وانما ان سلم المال كان ذلك خضوعا لحكم القضاء . ولا يقال ان الطرق الاحتيالية قد وجهت الى القاضي لان وظيفته هي البحث عن الحقيقة والا لو جاز القول بذلك لانتهيينا الى أن كثرة من المتقاضين نصابين .

ومما يتصل بتأييد ائكذب بأشياء خارجية بحث صورة النشر في الصحف عن المشروعات الكاذبة . فبفرض أن شخصا زعم تكوين شركة لمباشرة

لامبير ص ٤٤٥ وهو يضع قاعدة عامة بأن مجرد الاعلان الكاذب لشركة التأمين لا يوفر الطرق الاحتيالية وانما يجب أن يتأيد ذلك بمظاهر خارجية أخرى .

(٢٦ مكرر) نقض ١٩٧٣/٣/٢٥ ، أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٩ .

(٢٧) نقض ١٩٣٩/١٢/٤ قضاء النقض ق ٨٣٧ .

(٢٨) روسليه ص ٤٣٤ .

(٢٩) لامبير ص ٤٣١ .

(٣٠) نقض فرنسي ١٩٣٦/٦/١٩ سيري ١٩٣٧ - ١ - ٣١٣ .

(٣١) القليل ص ١٩٤ هامش ١ وص ١٩٩٨ ، الشاوي ص ١٣٩ .

نوع معين من النشاط وأنه يطلب موظفين للعمل بها على أن يقوموا بإرسال مبلغ معين كتأمين قبل التحاقهم بالعمل وينشر عن ذلك المشروع الكاذب من أساسه في الصحف ، فهل يعتبر هذا الاعلان مجرد كذب مكتوب صادر من ذلك الشخص ومن ثم لا عقاب على الواقعة أم يتوافر بانشور ركن الطررق الاحتيالية لان الاكاذيب قد صببت فى قالب معين منح الثقة بتصديقها وكان تسليم المال نتيجة مباشرة لها ؟ اذا فرض أن الاكاذيب لم تتأيد بأشياء خارجية واقتصر الحال على النشر فى الصحف ، أى لا توجد مثلا مكاتب للشركة المزعومة وموظفين وما الى ذلك فالواقعة قد تبدو فى الظاهر لا جريمة فيها (٣١) . ولكن يلاحظ أن النشر فى الصحف يعطى الاكاذيب ثقة تحمل المجنى عليه على تسليم ماله ولذا يعتبر مجرد النشر هو الشيء الخارجى الذى أيد مزاعم الجانى لا سيما اذا روعى فى أوقاتنا أنه سبيل كثير من المعاملات وتخصص له الصحف أمكنة واسعة على صفحاتها (٣٢) . وقد قضى بأنه يعد من الطرق الاحتيالية استعانة المتهم فى تأييد مزاعمه بنشر إعلانات عن نفسه وعن مشروعه ونشره عن فتح حساب فى أحد البنوك تودع به الاموال التى يساهم بها فى مشروعه واسباغه أهمية ضخمة على الشركة التى أنشأها ويتولى ادارتها ، وذلك بتعدد أوجه نشاطها واعداد مقر فخم لها ، لان مثل هذه المظاهر مما يؤثر فى عقلية الجمهور (٣٤) . ولكن يراعى أن مجرد المبالغة فى أمر معين لا يكفى لتوافر الطرق الاحتيالية ، اذ أنها تعتبر من الدعاية والاعلان ، كمن يعلن فى الصحف عن رخص أسعار بضائعه أو عدم وجود شريك له للتجار فيها ، اذ لا يقصد بذلك الاستيلاء على مال الغير وانما الترويج لبيع السلع .

وقد سبق لنا الكلام — عندما تناولنا ركن الاختلاس فى جريمة

(٣٢) فاذا تأيد الكذب بأشياء خارجية أو تدخل شخص آخر فلا جدال فى توافر الطرق الاحتيالية (القللى ص ١٧١) .

(٣٣) نقض ١٣/١٢/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٩٤ .

(٣٤) نقض فرنسى ٢٧/١١/١٩٥٢ بلتان ق ٢٧٤ ، لامبير ص ٤٦٨ . ويذهب رأى الى أنه يجب أن يكون عنصر الاحتيال من الجسامة بحيث يكون هو الذى دفع المجنى عليه الى تسليم المال محل النصب (الشاوى ص ١١٤) . ويذهب رأى آخر الى أن النشر فى الجزء الذى يخص عادة فى الجرائد للاعلانات الصغيرة لا يدعم الادعاء الكاذب بشيء واذن فلا تتكون به الطرق الاحتيالية (القللى ص ١٧ هامش ١) . ونحن لا نرى موجبا لذلك القيد . ويذهب رأى الى أن مجرد النشر ولو فى الصحف لا يغير من طبيعته الكذب الا فى بعض الاحوال حين يهدف الجانى الا لايهام بوجود مشروعات كاذبة (أبو السعود ص ٦٥٠) .

السرقه - على ما يسمى السرقه بالطريقه الامريكانيه ، وقلنا اننا نرى أن الواقعة تعد سرقه حين يعتبرها بعض الفقهاء نصباً . ويذهب رأى الى أن الشخص الذى يعرض ورقه مالينه من فئة كبيره على آخر لضرفها وبعد استلام المقابل يسلمه ورقه من فئة صغيره غير التى عرضها عليه يعتبر مرتكباً لجريمه النصب (٢٥) .

وقد تتوافر الطرق الاحتياليه فى بيع بعض السلع اذا ما توصل بها الجانى الى رفع قيمه المبيع عما يقدر له عادة غشياً وخداعاً . كمن يغير لون الماس من أصفر الى أبيض بوسائل كيمياويه أو يحضر منقولات قديمه ويضعها فى قصر عتيق للزعم بانها من مخلفات أصحابه فى الزمن القديم (٢٦) .

وقد يجيز الجانى الظروف الخارجيه ليؤيد مزاعمه الكاذبه ، أو يعدها شخص آخر غيره حسن النية . فقد يدعى شخص كذباً علاجاً للأمراض المستعصيه ويفتح عيادته لهذا الغرض ويأتى بمرضى ليساعده على اعداد ما يزعم انه دواء ، وهذا الممرض قد يذهب فى ظنه الى أن الجانى يقوم حقيقه بالعلاج ، وهو عندئذ يكون من بين الاشياء الخارجيه التى اعددها الجانى لاثباس مزاعمه ثوب الصندق ما دام ذلك الممرض لا يؤيد من جانبه تلك المزاعم . وقد قضى بأن اداره المتهم مستوصفاً للعلاج وظهوره - وهو غير مرخص له فى مزاوله مهنة الطب - أمام المرضى الذين يؤمنون المستوصف بمظهر طيب وانتحاله شخصيه دكتور أجنبى وتكلمه بلهجه اجنبية للايهام بأنه هو ذلك الدكتور ، ثم انتحاله اسم دكتور آخر وارتداؤه مغطفاً أبيض كما يرتدى الأطباء وتوقيعه الكشف على المرضى بسماعه يحملها لايهامهم أنه يفحصهم واستعانتهم بامرأة تستقبلهم وتقدمهم اليه على أنه هو الدكتور ، ذلك يصح اعتباره من الطرق الاحتياليه اذ هو من شأنه أن يوهم المرضى بأنه دكتور فيدفعوا له أتعاباً ما كانوا ليدفعوها لولا اعتقادهم بأنه حقيقه طبيب (٢٧) . أما اذا كان الشخص الآخر سىء النية فانه يعتبر شريكاً للجانى بطريقتى الاتفاق والمساعدة ، ففي الصورة السالفه اذا كان الممرض سىء النية أى يعلم بحقيقه الامر وأكاذيب الجانى فانه يعد شريكاً له .

(٢٥) لامبير ص ٤٣٦ .

(٢٦) لامبير ص ٤٣٧ .

(٢٧) تقض ١٩٤٢/٦/٢٢ قضاء النقض ق ٨٧٦ ، ويلاحظ أن المتهم فى هذه القضية قد

انتحل أيضاً صفة كاذبة وهى وحدها كافيه لتوافر وسيلة النصب .

وقد تكون الأشياء الخارجية مجرد ظروف قائمة من قبل واستغلها الجاني في تحقيق الغرض الذى يهدف اليه . على أنه يشترط فى هذه الصورة أن يكون الجاني قد استعان فعلا بتلك الاشياء الخارجية لالباس أكاذيبه صورة الحق . أما اذا كانت الاشياء الخارجية قد أوحى للمجنى عليه من تلقاء نفسه وعقيدته بتصديق الجاني دون تدخل من جانب الاخير فلا تتوافر الطرق الاحتمالية . فالشخص الذى ينبغي ايهام المجنى عليه بثرائه ليمنحه ثقته ويسلمه بعض ماله فيقف الى جوار سيارة ليست له زاعما أنها فى ملكيته تتوافر قبله الطرق الاحتمالية ، ولكنها لا تتوافر اذا اعتقد المجنى عليه أن السيارة فى ملكية من استولى على ماله لمجرد وقوفه الى جوارها دون أن يحاول الاخير الايهام بأنها له . وقد قضى بأنه متى ثبت أن المتهم كان يحضر للمجنى عليهم - وهم تجار فى بيع الدقيق - بوصفه مخبرا بالتموين وكان يركب سيارة يطلق عليها « بوكسفورد » وهى فى شكل السيارات التى يركبها عادة موظفو الحكومة الاداريون ، فهذا فيه ما يكفى لبيان الطرق الاحتمالية (٣٨) .

ويدعو الى البحث الصورة التى يتوصل فيها الشخص للاستيلاء على مال الغير ويكون ذلك نتيجة لصفة صحيحة له فيخدع بمظهرها المجنى عليه ، هل يعتبر التوصل بتلك الصفة مكونا للطرق الاحتمالية أم أن قول الفاعل لا يعدو مجرد الكذب ؟ عرضت المسألة على قضائنا المصرى . وفى واقعة تخلص فى أن المتهم وهو موظف بالسكة الحديد زعم للمجنى عليه امكان الحاقه بعمل فى هندسة السكة الحديد واستطاع بذلك أن يستولى على بعض ماله ، ارتأت محكمة الموضوع توافر الطرق الاحتمالية استنادا الى أن صفة من صدر عنه الكذب تحمل على الثقة به وتصديق أقواله لان المتهم يستعين فى الواقع فى هذه الحالة على تأييد أقواله بأمر خارج عنها وهو المركز الذى يشغله أو الصفة التى يتصف بها . فنقضت محكمة النقض ذلك الحكم استنادا الى أن استخدام الموظف وظيفته التى يشغلها حقيقة فى الاستيلاء على مال الغير لا يضح عنه نصبا الا على أساس أن سوء استعمال وظيفته على النحو الذى وقع منه يعتبر من الطرق الاحتمالية كما هو معروف بها فى باب النصيب فاذا كانت المحكمة قد جرت فى حكمها على قاعدة عامة هى أن مجرد استخدام الموظف وظيفته فى الحصول على المال يعتبر نصبا وأن ذلك من شأنه أن يؤدي

يذاته الى تحقيق مقصده في التأثير على المجنى عليه حتى يخرج ما وقع من دائرة الكذب الى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية ، فان قضائها يكون مخطئا واجبا نقضه (٣٩) .

ومع ذلك قضى بأن استعانة الموظف بوظيفته العمومية من شأنه ان يعزز أقواله ويخرجها من دائرة الكذب الى ذلك المؤيد بأعمال خارجية فاذا كان الحكم في ايراده وقعه الدعوى فد قال ان المتهم وهو نمورجي في المعزل الطبي الذي نزل فيه اخو المجنى عليه قد توصل بهذه الصفة الى الاستيلاء منها على مبلغ ٥٢ قرشا على زعم أنه ثمن للحقن اللازمة لعلاج أخيها فهذا القول يكفي لبيان الطرق الاحتيالية (٤٠) . وفي رأينا أن الحكم الأخير هو الاسلم لأن صفة الجاني في عمله قد دعمت أكاديبه ومن شأنها حمل المجنى عليه على تسليم ماله (٤١) فلو كان غير الموظف هو الذي ادعى مقدرته على الحاقه بالعمل لما قامت الطرق الاحتيالية ولما استسلم المجنى عليه لاكاذيبه . والشأن في هذا شأن رجل الدين الذي يدعى شفاء الامراض فان الثقة فيه بسبب المنصب انذى يشغله هي التي ترفع أكاذيبه الى مستوى الطرق الاحتيالية . فقد قضى بأن من أوهم امرأة بان في مكانه أن يسحر لها ليصلحها مع زوجها وكانت صفة المتهم الدينية من شأنها توليد الاعتقاد لدى المجنى عليها بصدق المتهم فيما ادعاه يعد مرتكبا للنصب (٤٢) . وما قضى به من أنه يعد مرتكبا لجريمه نصب من كان مشهورا بالورع وأدخل في نفس الام الامل في شفاء ابنها من مرض خطير فقدمت له أجر صلوات يتلوها لهذا الغرض

(٣٩) نقض ١٩٤٨/١٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٥٢ . وراجع ١٩٢٩/٢/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٥٧ ، ١٦٩٥/١١/٣ أحكام النقض س ١٦ ق ١٥٤ . وفي حكم حديث قالت محكمة النقض أن مجرد استخدام المتهم لوظيفته التي كان يشغلها حقيقة في الاستيلاء على مال الغير وان كان لا يصبح عنه نصبا ، إلا أنه متى استعان بها وإساء استخدامها ، فان ذلك من شأنه أن يعزز أقواله ويخرجها عن دائرة الكذب المجرد الى الكذب المؤيد بأعمال خارجية (نقض ١٩٧٢/١١/٢٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٨٩ ، وراجع نقض ١٩٧٢/٢/٢٧ ق ٥٦ ، ١٩٧١/٦/٢ ق ٢٢) .

(٤٠) نقض ١٩٤٥/١٠/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦١٥ . وراجع نقض ١٩٣٢/١٠/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٩ . وفيه قضى بادانة رجل بوليس استولى على مبلغ من المال بعد تنفيذ حكم شرعي بدعوى انه رسم تنفيذ الحكم .

(٤١) أحمد أمين ص ٧٣٦ ، روسليه ص ٤٣٢ ، لاميير ص ٤١٨ ، ٤٤٢ .

(٤٢) نقض ١٩٢٥/١٢/٧ المحاماة س ٦ ق ٧٧ .

وأعطاهما طرفا به تعاويذ لتضعه تحت رأس المريض (٤٣) .

(٣) تدخل شخص آخر

إذا كانت الأقوال التكاذبية المجردة إذا أيدتها المظاهر الخارجية تسفر عن توافر الطرق الاحتمالية ، فكذلك توجد تلك الطرق لو تعززت تلك الاكاذيب بتدخل من جانب شخص آخر غير الجاني . فلا يتطرق شك الى أن قيام فرد - يدل ظاهر الحال على أن لا يصلح له في الامر - بتأييد مزاعم الجاني يكون من شأنه بث الطمأنينة والثقة في نفس المجنى عليه ويحملة على تسليم ماله (٤٤) ، وذلك بغير مظاهر خارجية أخرى سواء من الجاني أو الشخص الآخر (٤٥) .

وقد اعتبرت محكمة النقض بأن استعانة المتهم بشخص آخر على تأييد أقواله يعد من الاعمال الخارجية (٤٦) . فقد قضى بأنه إذا كان الوعد الصادر من المتهم الاول قد صحبه توكيد من المتهم الثاني بصحة مزاعم الاول وتأيدا لما ادعاه من المقدرة على رد المواشى المسروقة ، فان مثل هذا التوكيد يعتبر قانونا من قبيل الاعمال الخارجية التي تساعد على حمل المجنى عليه على تصديق المتهم فيما يزعمه من الادعاءات ، وبهذه الاعمال الخارجية يرقى كذب المتهم الى مرتبة الطرق الاحتمالية التي تقوم عليها جريمة النصب (٤٧) .

وانما يشترط أن يكون تدخل الشخص الآخر بايعاز من جانب الجاني أى أن يكون له يد في ادلاء ذلك الآخر بما يؤيد أقواله (٤٨) . وقد قضى بأنه لا يغير من قيام جريمة النصب أن يكون المتهمان فاعلين أصليين أو أن يكون أحدهما فاعلا والآخر شريكا أو أحدهما فاعلا والآخر حسن النية ، الا انه يشترط دائما لوقوع الجريمة بهذه الطريقة أن يكون الشخص الآخر قد تدخل بسعى الجاني وتدبيره وإرادته لا من تلقاء نفسه بغير طلب أو اتفاق ، كما يشترط أن يكون تأييد الشخص الآخر في التظاهر لادعاءات الفاعل تأييدا صادرا من شخصه لا مجرد ترديد لاكاذيب الفاعل (٤٩) . وبأن التدخل

(٤٣) نقض فرنسي ١٩٣٤/١٢/٢٨ داللون الأسبوعي ، ١٩٣٥ من ١٠١ ، ١٩٢٦/٣/٢٠ ، بلتان ق ٣٦ ، ١٩٣٥/٢/١٧ ، بلتان ق ٢١ .

(٤٤) القلل ص ١٦٢ .

(٤٥) نقض فرنسي ١٩٤٦/١/٢٤ ، بلتان ق ٣٥ .

(٤٦) نقض ١٩٦٧/١٢/١٨ أحكام النقض س ٨ ق ٢٧١ ، ١٩٧٢/١١/٢٦ ، س ٢٣ ق ٢٨٩ .

(٤٧) نقض ١٩٣٥/٥/٣٠ قضاء النقض ق ٨٢٥ .

(٤٨) القلل ص ١٦٣ ، رؤوف ص ٣٧٨ ، نقض ١٩٧٥/٣/١٧ أحكام النقض س ٢٦ ق ٥٧٠ .

(٤٩) نقض ١٩٤٤/١٢/٤ . مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٥ .

للاستيلاء على مال الغير بأكاذيب من المتهم دعمها بمظاهر خارجية خلقتها وكان لها أثر في خدع المجنى عليه حتى صدقه ، تتوافر بها أركان الجريمة ولو كان من تدخل معه في هذه المظاهر غير ضالع معه في الجريمة ، بل كان مجرد مردد لمزاعمه (٥٠) . وقضى بأنه إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المجنى عليه كانت بيده ورقة ياتصيب فذهب عند صدور نتيجة السحب إلى أحد القائمين ببيع هذه الأوراق ليستعلم منه عما إذا كانت ورقته رابحة أم لا فتناول البائع كشوفاً وأخذ يقلبها ثم أخبره بأنها ربحت ثمانين قرشاً ، وكان يرافق البائع وقتئذ شخص آخر أيد قوله بعد أن تظاهر هو أيضاً بالكشف عن رقم الورقة ، وبناء على ذلك سلم ذلك الشخص الورقة التي معه مقابل ٧٥ قرشاً مع أنها كانت رابحة في الواقع مائة جنيه ، فهذه الواقعة تتوافر فيها أركان جريمة النصب ، لأن الطرق التي سلكها البائع اقترنت بمظاهر خارجية وهي تناول كشوف الإرقام الزائفة والتقليب فيها والاستعانة بالغير في اقتناع صاحب الورقة بصحة الواقعة المذكوبة حتى انخدع فسلم الورقة اليه (٥١) .

فإذا كان تدخل الشخص الآخر من تلقاء نفسه دون أن تكون لارادة الجاني دخل في ذلك فلا تتوافر الطرق الاحتمالية ، إذ المعقول أن لا يسأل الجاني إلا عما ياتيه من أفعال لارادته تدخل فيها وهو هنا لم يلق إلا الأكاذيب المجردة . فلا يحمل مسئولية أعمال الآخرين مهما ترثب عليها من نتائج (٥٢) . فلا توجد الطرق الاحتمالية في صورة ما إذا تصادف أثناء ادلاء الجاني بمزاعمه الكاذبة أن من آخر وأيد تلك الأقوال برأى من عنده دون سبق اتفاق بينهما أو دعوة من الجاني لادلائه برأيه . وتعرف ما إذا كان تدخل الشخص الآخر بايعاز من الجاني أو من تلقاء نفسه هو مسألة موضوعية يفصل فيها القاضي بما يستخلصه من وقائع الدعوى (٥٣) .

ويستوى في توافر الطرق الاحتمالية عند تعزيز الأكاذيب بتدخل شخص آخر أن يكون هذا الأخير حسن النية أو سيئها (٥٤) . وهو في

(٥٠) نقض ١٩٣٨/٣/١٤ قضاء النقض ق ٠٠٩١٦

(٥١) نقض ١٩٤٧/٤/٢٦ قضاء النقض ق ٠٠٨٣٦

(٥٢) جارسون م ٤٠٥ بند ٢٠

(٥٣) القليل ص ١٦٣

(٥٤) نقض فرنسي ١٩٤٨/٧/٨ بطلان ق ١٩١ ، روسليه ص ٣٠٤٥

الصورة الاولى لا تقوم المسئولية قبله (٥٥) . وأما ان كان سييء النية فانه يعد شريكا للفاعل بطريق الاتفاق والمساعدة : فان عزز كل منهما أكاذيب الآخر وتوصلا بذلك الى الاستيلاء معا على مال المجنى عليه عد كل منهما فاعلا في جريمة النصب (٥٦) .

ومن الامثلة الشائعة الادعاء بالعلم بالتنويم المغناطيسى والاستيلاء بهذه الطريقة على اموال الافراد (٥٧) . فالجاني في هذه الصورة يزعم ان في مقدوره اداء خدمة للمجنى عليه لقاء مبلغ معين وهو يستعين في البأس مزاعمه ثوب الحق بشخص آخر هو المنوم : وقد يكون الاخير ضالعا مع المتهم في الجريمة أى سييء النية فيسأل معه عنها ، وقد يكون حسن النية فلا مسئولية عليه . وقد يعتقد الفاعل ان في مقدوره حقيقة الاستعانة بالتنويم المغناطيسى على قضاء الحاجات وحينئذ لا تتوافر في حقه جريمة النصب لانتفاء القصد الجنائي ، والمسألة مردها وقائع الدعوى .

وقد يتفق عدة أشخاص على اقامة مزاد صوري لبيع بعض المنقولات فاذا تقدم أحد المشترين زادوا في الثمن بغية الايقاع به حتى اذا وصل الثمن الى ارتفاع مبالغ فيه توقف المشاركون في المشروع عن المزايدة فيقع البيع على المشتري . وفي هذه الصورة تعتبر الطرق الاحتيالية متوافرة لان تدخل هؤلاء الافراد هو الذى عزز أكاذيب القائم بالمزاد بأن المنقول المعروض للبيع تبلغ قيمته أضعاف ما هي عليه فعلا (٥٨) .

-
- (٥٥) لا يكفي لتأيم مسلك الوسيط أن يكون قد أيد البائع فيما زعمه من ادعاء الملك اذا كان في الحقيقة يجهل الواقع من أمره أو كان يعتقد بحسن نية أنه مالك للعقار الذى نصرف فيه (نقض ١٩٦٩/١/٢٧ أحكام النقض من ٢٠ ق ٤٠ ، وكان المتهم سمسارا) .
- (٥٦) نقض ١٩٤٥/٣/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥١٩ . جارسون م ٤٠٥ بند ٢٠ . وقد قضى بأن الطرق الاحتيالية من العناصر الأساسية الداخلة في تكوين الركن المادى لجريمة النصب واستعمال الجنائي لها يعد عملا من الأعمال التنفيذية ، فاذا كان الحكم المطعون فيه اذ استخلص أن الطاعنة الثانية قد قامت بدور فيها لتأييد مزاعم زوجها - الطاعن الثاني - وأدى ذلك بالمجنى عليه الى دفع مبلغ من النقود له ، فان الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما اذ عد الطاعنة فاعلة أصلية في الجريمة (نقض ١٩٦٢/٥/٧ أحكام النقض من ١٣ ق ١١٢ ، ١٩٧١/٦/٢ من ٢٢ ق ١١٨) .
- (٥٧) جارسون م ٤٠٥ بند ٦٩٢ .
- (٥٨) المنصورة الابتدائية ٢٧ / ١ / ١٩٢٩ المحاماة من ٤ ص ٢٤٧ ، جارسون م ٤٠٥ بند ٢٣١ .

وليس بشرط أن يكون تدخل الشخص الآخر حسيا بمعنى أنه ليس من الضروري أن يؤيد بنفسه مزاعم الجاني ، وإنما يكفي أن يسند هذا الأخير إليه ما يؤيد أكاذيبه كخطاب مزور يزعم صدوره منه ، وكذلك يستوى أن يكون الشخص الآخر شخصا حقيقيا أو شخصا خياليا زعمه الجاني . ولذلك قضى بأن اصطلاح انسان ورقة بدين أو التزام ما على شخص خيالي لمصلحة نفسه أو لمصلحة غيره وامضاؤه هذه الورقة باسم خيالي لا وجود له ، سواء أكان هذا الاسم الخيالي مذكورا في صلب الورقة أم غير مذكور فيه ، وإدعاء صانعها أنها حقيقية وتقديمتها للغير موهما إياه بصحتها وابتزازة منه مالا يكون جريمة النصب (٥٩) . وأنه يدخل في عداد الأعمال الخارجية التي يتطلب القانون توافرها ليكون الكذب من الطرق الاحتمالية المعاقب عليها استعانة الجاني في تدعيم مزاعمه بأوراق أو مكاتيب متى كان ظاهرها يفيد أنها صادرة من الغير بغض النظر عما إذا كان لهذا الغير وجود أم لا (٦٠) .

ومما يتصل بما تقدم النصب في ألعاب القمار ، فقد يحدث فيها غش يغية اغتيال مال المجنى عليه ويكون ذلك بمساعدة شخص آخر غير الجاني . وعندئذ يتوافر ركن الطرق الاحتمالية . ومن الصور المشاهدة عملا لعبة الثلاث ورقات ولعبة السير الجلب (٦١) .

صور الطرق الاحتمالية

لم يكتف المشرع بمجرد تطلب الطرق الاحتمالية لتوافر الركن المادي في جريمة النصب ، ولكنه أوجب أن تكون صورتها أمرا محددًا مما تضمنته المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . وتلك الصورة إما أن تكون إيهام الناس بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو تسديد المبلغ الذي أخذ بطريق الاحتيال أو إيهامهم بوجود سند دين غير صحيح أو سند مخالصة مزورة . والعنصر الذي يجمع بين هذه الصور جميعا

(٥٩) نقض ١٩٣٢/٥/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٥٥ .

(٦٠) نقض ١٩٣٩/١١/٢٧ قضاء النقض ق ٨٢٧ ، ١٩٤٤/١٢/٤ ق ٨٢٨ ، ١٩٣٩/١٢/١٤

ق ٨٢٧ . وقد قضى بأنه يعد مرتكبا لجريمة النصب المتهم الذي يكتب عريضة في حق المجنى عليه ويضع عليها ختم شخص غير حقيقي ويوهم المجنى عليه بأن ذلك الشخص كلفه بكتابتها لإرسالها لنائب ملك بريطانيا العظمى ، ولكنه امتنع عن إعطاء العريضة لصاحبها حتى لا يرسلها إلى الجهة المختصة وقد توصل بذلك إلى الاستيلاء على مبلغ ٢٠٠ قرش من المجنى عليه (نقض ١٩١٧/١/٨ الشرائع ص ٤ ص ٢٦٦) .

(٦١) القتل ص ١٩٩ ، لامبير ص ٤٣٢ وقد تناول بافاضة مختلف وسائل النصب في

ألعاب القمار .

هو الكذب أى عدم صحة الامر الذى يزعمه الجانى . ويلاحظ أن من بين الصور التى عددها المادة ٣٣٦ ع حاة يمكن أن تنطوي تحتها كل الصور الكاذبة هى الايهام بوجود واقعة مزورة ، اذ أن كل الصور تفيد أن هناك واقعة مزورة يبغي الجانى بطرقه الاحتمالية الباسها ثوب الصدق (٢٢) . ولقد قررت محكمة النقض أنه لا يعيب الحكم ايراده أن يستعمل الطرق الاحتمالية كان من شأنه الايهام بمشروع كاذب ، ما دامت الواقعة كما أثبتتها ولا ينازع فيها الطاعن من شأنها الايهام بواقعة مزورة (٦٢) . ومع هذا فالذى يبين من ظاهر النص أن تحديد صور الطرق الاحتمالية قد جاء على سبيل الجسر ، وهو ما أخذت به محكمة النقض (٦٤) .

ولقد وردت بالنص عبارة أن يكون من شأن الطرق الاحتمالية « ايهام الناس » الامر الذى يدعو للسؤال عن المقياس الذى ابتغاه المشرع أن يتخذ معيارا للتفرقة بين ما يؤدي الى الايهام من عدمه ، فهل المراد أن يكون من شأن الطرق الاحتمالية ايهام المجنى عليه ذاته مع مراعاة ظروفه وأحواله وذكائه وشخصيته ، أم يشترط أن تكون الطرق الاحتمالية على درجة من الحيك الذى يسمح بخداع الشخص متوسط الذكاء ؟ نحن نرى وجوب اسناد المقياس الى الحكمة من تشريع جريمة النصب فهى المحافظة على مال الناس من شرور المحتالين ، وهؤلاء عادة قوم مهرة أذكيا يتصيدون فرائسهم ممن يتوسمون فيهم الطيبة والسذاجة وما دام هذا هو شأنهم وتلك هى غاية التشريع واذن فأولى الناس بالحماية هم أولئك المجنى عليهم وأمثالهم (٦٥) . وأما الشخص المتوسط أو الحاد الذكاء فله من عقليته وفطنته ما يستطيع به أن يفضح الأعياب الجناة .

فالمقياس الذى يعول عليه القاضى عند تقديره لتوافر الطرق الاحتمالية

(٦٢) أحمد أمين ص ٧٣٠ .

(٦٣) نقض ١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٩٢ .

(٦٤) نقض ١٩٥٣/٤/١٤ أحكام النقض س ٤ ق ٢٥٨ ، ١٩٥١/٢/٦ س ٢ ق ٢٢٨ .

١٩٧٢/٦/٢٦ س ٢٣ ق ٢١٣ ، ١٩٧٣/٢/١٩ س ٢٤ ق ٥٠ .

(٦٥) فقد قضى بأنه اذا كان فى اجراءات المجنى عليه مع المتهم ما يدل بسلطة فلا يصح أن يكون ذلك سببا لحرمانه من حماية القانون لأن البسطة أحوج من غيرهم الى هذه الحماية (استئناف مصر ١٨٩٥/١٠/٣ المجموعة الرسمية س ٦ ص ٨٨) .

من عدمه. انما يكون المجنى عليه نفسه وفق كل واقعة وظروفها (٦٦). • بيد أنه يجب ألا يكون من السذاجة والغفلة لدرجة أن يصدق كل ما يلقى اليه من أكاذيب مهما كانت فاضحة في كذبها (٦٧). • ولذلك قضى بأنه اذا كان المجنى عليه في تهمة نصب هو من رجال الدين وقد دفع المبلغ للمتهم على أن يقدمه رشوة لموظف لتأدية عمل ، فإن أخذ المتهم لهذا المبلغ لا يعتبر جريمة معاقبا عليها ، لان رجال الدين مفروض فيهم أنهم يعلمون أن الرشوة حرام • فالمجنى عليه هو الذي يكون قد تساهل في شأن نفسه وفيما يقتضيه مركزه من عدم تصديق ما قد يكون المتهم أوعمه به ولا يكون ذلك من المتهم سوى كذب غير منتج للاجرام قانونا (٦٨) •

توجيه الطرق الاحتيالية لغير المجنى عليه

والاجمل أن توجه الطرق الاحتيالية الى المجنى عليه ذاته ابتغاء اغتيال ماله (٦٩) ، ومع هذا فيجوز القاء شباكها حول وكيل المجنى عليه فيخدع بها ، ونتيجة لتلك الحيلة يسلم المجنى عليه المال بناء على رأى وكيله • كصورة ما اذا احتال شخص على آخر زاعما إمكان الحاقه بعمل معين فيقوم والد الاخير بدفع مبلغ من المال الى الجاني (٧٠) •

ونتناول فيما يلي بيان كل من صور الطرق الاحتيالية التي وردت بنص المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات •

(٦٦) أحمد أمين ص ٧٢٨ ، القلبي ص ١٧٤ ، محمود مصطفى ص ٤٤٣ ، رؤوف ص ٣٧٢ •
وراجع جارسون م ٤٠٥ بند ٤٤. ويرى أن العبرة ليست بأن الطرق الاحتيالية قد أحكمت بحيث تخدع رجلا متوسط الذكاء ولا بأنها كانت تخدع المجنى عليه ، بل العبرة هي بقصد الجاني نفسه ، فاذا ما ثبت أنه كذب وأيد كذبه بمظاهر خارجية وكان غرضه أن يوقع المجنى عليه في غلط يحبله على تسليم المال فانه بهذا يتوافر ركن الاحتيال • وراجع أبو السعود ص ٦٨٦ •

(٦٧) أحمد أمين ص ٧٢٨ ، القلبي ص ١٧٦ ويرى أن هذه الصورة من صور الاستحالة المطلقة المتعلقة بالوسيلة ولا غتاب عليها باعتبارها شروعا في نصب •

(٦٨) نقض ١٩٣١/٣/١٢ قضاء النقض ق ٨٤٥ وكذلك ق ٨٤٤ •

(٦٩) قضى بأن الطرق الاحتيالية التي بينها القانون يجب توجيهها الى خدع المجنى عليه وغشيه (نقض ١٩٦٣/١٠/١٤ أحكام النقض س ١٤ ق ١١٣) •

(٧٠) أحمد أمين ص ٧٢٢ ، القلبي ص ١٧٦ • وراجع في هذا المجنى جارسون م ٤٠٥ بند

٢٣ ، ميلي بند ٧١٦ •

(١) **المشروع الكاذب :** يقصد بالمشروع الكاذب الزعم بوجود نشاط معين يتطلب التعاون بين عدة أفراد على القيام به حتى يعود بالربح أو الفائدة على المشاركين فيه أو غيرهم ، كالزعم بقيام شركة للاتجار في مواد معينة (٧١) ، أو لاستغلال مورد معين يدر ربحاً أو قيام جماعة من الأفراد بجمع تبرعات إغاثة لجهة بر معينة . وكما كان يحصل قديماً في فرنسا إذ كان المحتالون يلقون بعض أطنان من الفحم في فجوة للأيهام بوجود منجم من الفحم والحصول بهذا على أموال بعض الأثرياء بدعوى المساهمة في استغلال المنجم (٧٢) .

فاذا كان المشروع الذي عرضه الفاعل وحصل من أجله على المال حقيقياً وجدياً ولو لم يتحقق الربح أو لم يتم بتنفيذه فلا تقوم جريمة النصب لانتفاء الأساس الذي تبنى عليه وهو الكذب (٧٣) . ولكن لو كان الجاني رغم جسدية المشروع وحقيقته ينتوى من الأصل اغتيال مال المجنى عليه تقوم قبله جريمة النصب ، لأنه في هذه الصورة لم يقصد استغلال المال في المشروع وانما هدف الى مجرد الاستيلاء عليه (٧٤) . ولا يمتنع من قيام الجريمة تحقق الربح من المشروع من غير طريق الجاني ما دام أن غرضه كان منصرفاً الى الاستيلاء على مال المجنى عليه (٧٥) .

(٢) **الواقعة المزورة :** وهي تتسع لجميع صور الطرق الاحتيالية ، وينصرف معناها الضيق الى أن ينصب الكذب على أمر واحد محدد غير صحيح ولا يكون من بين الحالات الباقية التي عدتها المادة ٣٣٦ ع ، كالزعم بالمقدرة على شفاء الأمراض (٧٦) . فمن ذلك ما قضى به من أنه إذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم أوهم المجنى عليه وزوجته بقدرته على الاتصال بالجن وإمكانه شفاء الزوجة من العقم وأخذ يحدث أصواتاً مختلفة يسميها بأسماء الجن في غرفة مظلمة يطلق فيها البخور ويقرأ التعاويذ وتمكن بهذا من سلب خمسة جنيهاً على عدة دفعات فهذه الأفعال يتوالت بها ولكن الطرق

(٧١) نقض ١٩٥٧/٦/٣ أحكام النقض س ٨ ق ١٦١ .

(٧٢) هيجنى ص ١٥٢ .

(٧٣) هيجنى ١٩٥٣/٤/١٤ أحكام النقض س ٤ ق ٣٥٨ ، ١٩٧٢/٢/٦٦ س ٢٣ ق ٢١٣ ،

١٩٣١/٣/١٢ قضاء النقض ق ٨٥ .

(٧٤) نقض ١٩٧٠/١٢/١٣ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٩٤ . القلبي ص ١٧٨ ، محمود

مصطفى ص ٤٤٥ ، رؤوف ص ٣٨٦ ، جبارو ٦ بنسب ٢٥٥٨ ، نقض فرنسي ١٩٥٣/٦/١٦

بيلتان ق ٢٠٣ .

(٧٥) هيلي بند ٧١٥ ، روسليه بند ٦٥٥ .

(٧٦) وليس لهذه الصورة ما يقابلها في المادة ٤٠٥ ع.ق .

الاحتمالية (٧٧) . وأنه اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم كان يحضر أقراصا من مادة أخرى خلاف المادة التي تعمل منها أقراص « اسبرين باير » الحقيقية وأقل منها بكثير في الأثر وتسكين الآلام والأوجاع ، ثم يضع هذه الأقراص في غلافات من الصفيح عليها علامة باير ثم يوزعها على الجمهور بواسطة شخص آخر كان يقرر للمشتريين أن المتهم وكيل شركة باير . وتمكن المتهم بهذه الطرق والأساليب من بيع كمية كبيرة من الاسبرين الذي حضره واستولى على مبالغ بسبب ذلك فهذه الواقعة تتحقق فيها جريمة النصب المعاقب عليها بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات (٧٨) . وكذلك صورة ما اذا كان الحكم قد أيقن بأن الطاعن لم يكن يبتغي من البداية الوفاء الكامل بالمبلغ الذي اتفق عليه مع المجنى عليه ثمنا لبيع سيارة وأنه استعان بحقيقة أوري أنها ملائمة بأوراق نقدية تعادل كامل الثمن بما يعتبر من قبيل المظاهر الخارجية التي تساعد على حمل المجنى عليه على تصديق تلك الادعاءات والتي ترقى بالكذب الى مرتبة الطرق الاحتمالية ، وقد تمكن بذلك من الحصول على توقيع المجنى عليه على عقد بيع السيارة أمام موثق الشهر العقاري بما تضمنه هذا العقد من أن المجنى عليه أقر بقبضه الثمن كاملا ، وبعد أن حصل الطاعن على العقد بهذه الصورة استمسك به قبل المجنى عليه وطالبه بتسليم السيارة (٧٩) .

(٣) أحداث الأمل بحصول ربح وهمي : في هذه الحالة يستغل الجاني طمع المجنى عليه فيضور له بطرق الاحتمالية قدرته على أن يحقق له أرباحا طائلة بما يستولى عليه من أموال . كأن يزعم الجاني أن في مقدوره تحويل النحاس الى ذهب أو استخراج كنز مدفون في باطن أرض منزل للمجنى عليه . فقد قضى بأنه اذا أوهم شخص آخر بأنه قادر على استحضار التيجن الذين يستخدمهم لمعونته في قضاء ما يحتاج اليه من الارشاد الى الكنوز وكان يستعين في اقناعه باستعمال أشياء ظاهرة كأحداث أصوات وتحريك أدوات واستخدامه بعض الأشياء فانخدع المجنى عليه بذلك واقتنع بصحتها لبساطة عقله وتولعه بمثل هذه المسائل فاعتقد أن الكنز القائل عنه المتهم مدفون حقيقة في بيته ودفع له تحت هذا التأثير ما طلبه من النقود فان هذه

(٧٧) نقض ١٩٥٢/١٢/١ أحكام النقض س ٤ ق ٦٩ ، ١٩٤٩/٥/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٩١٤ ، ١٩٤٢/٤/١٣ ج ٥ ق ٣٨١ .
(٧٨) نقض ١٩٣٧/٣/٢٢ قضاء النقض ق ٨٥٤ .
(٧٩) نقض ١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٩٢٠ .

الواقعة تعد نصيبا (٨٠) .

(٤) تسليده المبلغ الذى أخذ بطريق الاحتيال : وصورة هذه الحالة أن يتوصل الجانى الى استيلاء على مال للمجنى عليه محدثا عنده أمل الحصول على مقابلة ، وليس بشرط أن يكون المستولى عليه مبلغ من النقود بل يجوز أن يكون أى مال (٨١) . ومثالها ما يحصل كثيرا فى العمل من أن يشتري شخص بضاعة من بائع ويترك لديه طفلا ريثما يحضر الثمن زاعما أنه ابنه ثم يختفى وينكشف الأمر عن أن لا علاقة بينه وبين الطفل (٨٢) .

ومن ذلك ما قضى به من أنه اذا قدم المتهمان للمجنى عليهما تمثيلين من النحاس الأصفر وأدعيا كذبا انهما من الذهب الخالص وأيد كل منهما الآخر فى هذا الادعاء الكاذب وأودعا التمثالين على هذا الاعتبار لدى المجنى عليهما كرهينة عن المبلغ الذى أخذهما منهما وتمكنا بذلك من الاستيلاء عليه فإن جريمة النصب تكون متوافرة قبلهما (٨٣) ، وبني الحكم على أن الطرق الاحتيالية قد توافرت بتعزيز انكذب بتدخل شخص آخر . وقد جاء به أيضا أنه اذا رهن المتهم تمثالا من النحاس على أنه من الذهب وحصل من المرتهن على مبلغ أعلى بكثير من قيمة التمثال ففي هذه الصورة لا يتوافر ركن الاحتيال اذا كان الامر فى ذلك لم يتجاوز أن كان عرضا من المتهم الراهن وقبولا من المرتهن . وهذا الفرض فى رأينا محل نظر لان المتهم قد كذب على المجنى عليه اذ زعم أنه سيسلمه رهينة للمبلغ الذى يقترضه منه هى تمثال من الذهب وتأيد هذا انكذب بتقديمه لتمثال من النحاس ، ومن ثم تتوافر الطرق الاحتيالية حتى ولو كان الجانى بمفرده ولم يتدخل شخص آخر لتأييد اكاذيبه (٨٤) . كما قضى أيضا بأنه اذا استولى المتهمان على مبلغ من المال من

(٨٠) نقض ١٩١٧/١/١٨ الشرائع س ٤ ص ٢٦٤ .

(٨١) رؤوف ص ٣٨٤ .

(٨٢) أحمد أمين ص ٧٣١ .

(٨٣) نقض ١٩٥٠/١١/٢٧ أحكام النقض ص ٢ ق ٨٢ .

(٨٤) راجع نقض فرنسى ١٩٠٤/٢/١١ دالوز ١٩٠٤ - ١ - ٢٤٩ ، لامبير ص ٤٥٥ .

ويذهب رأى الى أن الراجع أن الطرق الاحتيالية لا تتوافر فى هذه الحالة لأن ما صدر من المتهم مجرد كذب لم يدغم بشئ آخر (القليل ص ١٩٢ ومن رأيه روسنليه ص ٤٣٦ هامش ٢) .
وأما وضع تمثة مصوغات صحيحة للذهب أو الفضة على قطعة حلى من النحاس أو ما أشبهه وتقديمها للزمن كقطعة ذهب صحيحة فقد تعزز ادعاء المتهم بالتمفة الصحيحة التى اصطنعها بقطعة الحلى ، وهذا ما يزيل الشك الذى ساور الدائن (ص ١٩٣) .

المجنى عليه أن قدما له قطعا نحاسية مطلاة بقشرة من الذهب وأوهماه أنها قطع ذهبية ورهناها لديه ضمانا للوفاء بالمبلغ سالف الذكر ، فهذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة الغش ، وما دام القانون ينص على أنه إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد ، وما دام لا يوجد أى مبرر للقول باستثناء أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس من الحكم المتقدم المقرر فى القانون العام ، فإنه يكون من الخطأ اعتبار هذه الواقعة غشا تجاريا فقط (٨٥) .

(٥) وجود سند دين غير صحيح : وصورتها أن يزعم الجانى مداينته للمجنى عليه بموجب سند تحت يده ثم تتوافر الطرق الاحتيالية بتدعيم الكذب بتدخل شخص آخر أو بأشياء خارجية ويكون من نتيجة هذا تسليم المجنى عليه المال تحت تأثير ذلك الايهام (٨٦) . وقد قضى بأنه إذا تقدم المدين الى الدائن بسند دين مزور مهور بتوقيع المدين وتوقيع شخص آخر وابهامه بصحته وبأنه حرر بأصل الدين والفوائد ليحل محل السند الاصلى الذى تحت يده وحصل بهذه الطريقة على السند الصحيح عد هذا منه نصبا (٨٧) .

(٦) وجود سنة مخالصة مزور : وهى حالة تماثل الصورة السابقة وتفترق عنها فى أن ما يبيد الجانى هو سند مخالصة غير حقيقى أو يزعم الجانى وجوده وهو غير موجود اطلاقا .

(٢) التصرف فى مال ثابت أو منقول

الوسيلة الثانية من وسائل النصب هى التصرف فى مال ثابت أو منقول ليس ملكا للمتهم ولا له حق التصرف فيه (٨٨) . وهذه الوسيلة تقوم

(٨٥) نقض ١٩٤٨/٤/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٨١ ، ١٩٢٨/١١/٢٢ قضاء النقض ق ٨٥٥ .

(٨٦) أحمد أمين ص ٧٣٤ ، القللى ص ١٧٨ . ويرى أبو السعود (ص ٧٠٢) أنه لا يشترط وجود أوراق بل يكفي أن يهدف الجانى بطرقه الاحتيالية الى أن يقنع المجنى عليه بوجود التزام أو بوجود تبخالص غير حقيقيين كليا أو جزئيا سواء أوجدت أوراق تثبت الالتزام أو التخالص أو لم توجد .

(٨٧) نقض ١٩٣٩/٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٥٠ ، ١٩٥٦/٥/٢١ أحكام النقض ص ٧ ق ٢١١ .

(٨٨) وهذه الوسيلة لا مقابل لها فى التشريع الفرنسى ، وقد أدخلت فى التشريع المصرى فى سنة ١٩٠٤ بناء على طلب مجلس شورى القوانين « حتى يدخل فى العقوبة أولئك المحتالون

مستقلة بذاتها بمعنى أن مجرد توافرها يكفي نفيام الركن المادي في جريمة
النصب دون اشتراط تأييدها بأشياء خارجية أو بتدخل من جانب شخص
آخر (٨٩) . وسبب ذلك أن الزعم بملكية المال هو في ذاته كاف لان يتولد لدى
المجننى عليه الاعتقاد بان من يتصرف له هو المالك ذو الحق في اتخاذ ذلك
الاجراء . ويشترط لتوافر هذه الوسيلة امران (أ) ان تصرف في مال ثابت
او منقول (ب) أن يكون ذلك المال غير مملوك للجاني وليس له حق التصرف
فيه .

أ - التصرف في مال ثابت أو منقول

قد يلجأ الجاني في سبيل سلب مال المجنى عليه الى التصرف في مال
ثابت أو منقول ويحقق بذلك غرضه بالاستيلاء على المال ، فلا تنتقل ملكية
المال الثابت أو المنقول الى المتصرف اليه حين يكون الجاني قد تحصل فعلا
على المال ، هذا ما لم تقف الجريمة عند حد الشروع ، ويقصد بالتصرف ما كان
منه ناقلا للملكية كالبيع والمقايضة بمنقول (٩٠) والهبة يعوض وكل تصرف
يقرر على المال الثابت حقا عينا كحق الارتفاق والرهن (٩١) ، أما أعمال الإدارة
كالتأجير واجراء الاصلاحات وغير ذلك فلا يعتبر تصرفا بصدد جريمة
النصب (٩٢) .

فاذا كان التصرف بالبيع واردا على مال ثابت فإن المجنى عليه هو
المتصرف اليه الذي يسلم المال للجاني ، وتقوم وسيلة النصب عندئذ بلا
شبهة إذ لن يستطع الجاني أن يزعم أنه كان ينشئ تسليم المبيع للمجننى
عليه . وأما مالك المال الثابت فلن يضار من تصرف الجاني لان الملكية لا تنتقل
الا بالتسجيل وهو أمر ليس في مقدور الأخير عمله الا اذا لجأ الى التزوير .

الذين يبيعون عقارهم الى شخص آخر ثم قبل أن يسجل العقد أو بعده يبيعونه أو يرهونونه الى
شخص آخر ، ويأكلون بذلك ما يأخذونه ثمنا أو دينا . فاذا أراد أحد المتعاقدين أن يرجع
عليهم بما دفع لا يجد في أيديهم شيئا ويضيع عليه ما دفع ف هؤلاء من أشد النصابين نصبا
الذين يجب عقوبتهم » . القلبي ص ٢٠٦ هامش ٢ .

(٨٩) نقض ١٩٤٩/١٢/١٩ أحكام النقض س ١ ق ٥٦ .

(٩٠) نقض ١٩١٦/٧/١ الشرائع س ٣ ص ٦١٤ .

(٩١) نقض ١٩٦٦/١/٢٢ أحكام النقض س ١٧ ق ١٢٤ ، ١٩٣٦/٦/١٥ مجموعة القواعد

القانونية ج ٣ ق ٤٨٤ ، أحمد أمين ص ٧٣٣ ، القلبي ٢٠٧ .

(٩٢) أحمد أمين ص ٧٣٦ .

(م ٢٦ - العقوبات الخاص)

أما إذا كان التصرف محله منقولاً فإن الأمر يدق ، فقد يكون المنقول معيناً بنوعه كصنف معين من الحبوب كالقمح أو الثمار كالفاكهة ، كما قد يكون محله معيناً بالذات كدابة أو سيارة محددة بأوصافها .

ففى الحالة الأولى - أى متى كان المنقول معيناً بالنوع - يتم العقد بمجرد تلاقى الإيجاب والقبول بغير توقف على التسليم . ولهذا السبب يدق الأمر لمعرفة ما إذا كان التصرف عندئذ يكون الركن المادى لجريمة النصب أم لا ، وهو أمر يرجع فيه إلى نية المتصرف وتستخلصها محكمة الموضوع من وقائع الدعوى المطروحة عليها . فإن هى رأت أن نية الجانى هى الاستيلاء على المال ولم ينصرف قصده إلى تسليم المنقول ، كان فعله هذا مكوناً للركن المادى فى جريمة النصب . أما إذا كانت نية المتصرف هى تسليم المنقول فعاد أى لم يكن منتوياً اغتيال مال المجنى عليه ، فلا يتوافر فى حقه الركن المادى فى جريمة النصب حتى ولو عجز بعد هذا عن تسليم المال . فليس ثمة ما يمنع من بيع منقول معين بالنوع ولو لم يكن تحت يد البائع وقت التعاقد كمن يبيع لآخر عشرة أرادب من القمح ولا يوجد فى حيازته شئ منها ، إذ يستطيع أن يحصل عليها من السوق ويسلمها للمشتري . فإن هو تسلم الثمن ثم عجز عن تسليم القمح المبيع لعدم وجوده فى الأسواق مثلاً لا تقوم جريمة النصب وتكون العلاقة بين البائع والمشتري مدنية للمطالبة بالمبلغ المدفوع . أما إذا كان البائع ينتوى عدم التسليم من وقت التعاقد تقوم جريمة النصب ، وقد تستفاد النية مثلاً من وجود قمح فى السوق من نفس النوع المتعاقد عليه ثم يمتنع البائع عن التسليم بغير مبرر .

وفى الحالة الثانية أى إذا كان المبيع المتصرف فيه معيناً بذاته كماشية أو سيارة محددة بأوصافها فانا نجد أن جريمة النصب تقوم متى تمكن الجانى من الاستيلاء على مال المجنى عليه ، كصورة ما إذا شاهد شخص سيارة مسح آخى وتوجه إلى الجانى معتقداً أنه مالها يبغي شرائها منه ، فأبدى الأخير استعداداً لبيعها مؤكداً أنها ملكه واتفق على تسليمها له بعد تحرير العقد وقبض الثمن ، وإذا تم هذا اختفى البائع قبل التسليم . وقد يقف عند حد المشروع كما إذا اكتشف المشتري أن السيارة ليست ملكاً للجانى قبل تسليم الثمن (٩٢) .

وفى الصورة التى نحن بصدددها قد تقوم الى جوار جريمة النصب جريمة أخرى اذا سلم المال للمجنى عليه . فالقاعدة القانونية أن الحيازة فى المنقول سند الملكية ، والفرض فى الصورة الراهنة أن المال ليس فى ملك الجانى وهو حينئذ تحميه نصوص العقاب على جريمة السرقة أو خيانة الأمانة ، بمعنى أنه متى استولى الجانى على ذلك المال من حائزه بغير رضاه عند فعله مذكونا لجريمة السرقة . وإن كان المال تحت يد الجانى بموجب وجه من أوجه الائتمان وتصرف فيه كمالك كان فعله جريمة خيانة أمانة منطوية تحت نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وقد قضى بأن أمين شونة بنك التسليف وخفيها اذا ما باع شيئا من الارز المودع بالشونة لحساب وزارة الزراعة الى شخص وتسلم منه بعض الثمن واضرا عربة لنقله وضبط الارز قبل اتمام نقله من الشونة فان جريمة خيانة الأمانة تكون متحققة بالنسبة اليهما . وهذه الفعلة يتوافر فيها أيضا أركان جريمة النصب بتصرف المتهمين فى مال غير مملوك لهما ولا لهما حق التصرف فيه وحصولهما بذلك من المشتري حسن النية على الثمن ، اذا التصرف على هذا النحو تتحقق به هذه الجريمة ولو لم يقترن بطرق احتيالية (٩٤) .

ولقد ذكرت تعليقات الجقائية عن الصورة السالفة التى أدخلت فى قانون العقوبات سنة ١٩٠٤ ما يأتى « أما من حيث الاعيان المنقولة فالغالب أن تطبيق هذه المادة نادر الحصول لان الفعل المكون لجريمة النصب بالنسبة للمشتري يكون معاقبا عليه عادة كسرقة أو اختلاس وقع اضرارا بالمالك الحقيقي . ومع ذلك فمن الممكن ذكر حالتين تنطبق فيهما هذه المادة وهما : أولا اذا كانت السرقة وقعت اضرارا بوالد المتهم فانها تكون غير معاقبة عليها بمقتضى حكم المادة ٢٦٩ (٣١٢) ولكنه من حيث النصب الواقع من السارق اضرارا بالمشتري الحسن النية لا ينجو من العقوبة بمقتضى هذه المادة (٩٤ مكرر) . ثانيا اذا باع المؤمن الاشياء المسلمة اليه على سبيل الأمانة فان هذا يعد خيانة أمانة ونصبا وشروعه فى هذا البيع غير معاقب عليه بوصفه شروعه فى

(٩٤) نقض ١٩٤٥/٢/١٩ قضاء النقض ق ٨٤٢ .

(٩٤ مكرر) قضى بأن الابن الذى يسرق متاعا لوالده ثم يبيعه لشخص حسن النية على انه مالك لما باع اذا كان ينجو من العقاب عن السرقة بحكم المادة ٢٦٩ (٣١٢) من قانون العقوبات فان فعلته الثانية وهى البيع للخير حسن النية يعتبر نصبا معاقبا عليه بالمادة ٢٩٣ ع (٣٣٦) باعتبار انه باع ما لا يملك وتوصل بذلك الى قبض مبلغ من المشتري حسن النية على انه ثمن المتاع المبيع (نقض ١٩٣٢/٤/٢٥ قضاء النقض ق ٨٦٠) .

خيانة أمانة لكنه يجوز أن يعاقب عليه كشروع فى نصب » . ويلاحظ أن ما أورده التعليقات لم يعد له محل الآن إذ لا إعفاء بالنسبة للسرقات بين الأصول والفروع ، وإنما علق تحريك اننيابة العامة للدعوى الجنائية على شكوى المجنى عليه . وأما المثل الثانى فانه يكون جريمة خيانة أمانة تامة ، لأن مجرد تغيير نية الحائز للمال من حيازة مؤقتة الى حيازة دائمة يوفر القصد الجنائى فى تلك الجريمة ، وتعتبر تامة دون حاجة للتصرف فى المال .

ب - كون المال غير مملوك للجانى ولا له حق التصرف فيه

ابتغى المشرع بالعقاب على جريمة النصب - شأنها شأن باقى الجرائم التى ترتكب ضد المال - حماية ثروة الافراد من اغتيالها بطريق الحيلة ، لذا كان من الطبيعى أن يكون المال موضوع التصرف غير مملوك للجانى لانه عندئذ فقط يستطيع باحتياله أن يسلب المجنى عليه بعض ثروته .

(١) فاذا كان المال ملكا للمتصرف وله حق التصرف فيه فلا جريمة فى الامر لان الملكية عندئذ سوف تنتقل الى من تصرف نه ولو كان المتصرف يعتقد ان المال ليس فى ملكه أو ليس له حق التصرف فيه . ولذا قضى فى واقعة باع فيها شخص عقارا لآخر وقبل تسجيل عقد البيع باع العقار مرة ثانية لثالث ، أنه لاجل أن يكون البيع الثانى مكونا لجريمة النصب يجب أن يثبت أن هناك تسجيلا مانعا من التصرف مرة أخرى ، اذ بهذا التسجيل وحده الحاصل طبق أحكام قانون التسجيل تزول أو تقيد حقوق البائع بحسب طبيعة التصرف موضوع التسجيل (٩٥) .

وقد قضت محكمة النقض بأنه اذا كانت الواقعة الثابتة هى أن المتهم - مستعينا ببعض السماسرة - أوهم المجنى عليهم برغبته فى أن يبيع لكسل منهم المنزل المملوك له ولوالدته ولاحوته وقدم الى كل منهم مستندات الملكية والتوكيل الصادر اليه من شركائه ، وكان فى كل مرة يحصل على مبلغ يدفع مقدما على سبيل العربون ويحرر بالبيع عقدا ابتدائيا ثم يمتنع عن تحرير عقد نهائى قابل للتسجيل ، فانه استعانته بسمسار لايجاد مشتر للمنزل وتقديمه مستندات الملكية وعقود الايجار وعقد الوكالة من والدته ولاحوته ، واحضار هؤلاء وتقريرهم بالموافقة على البيع ، كل هذا لا يكون طرقا احتيالية

بالمعنى القانونى . فان الوقائع المتعلقة به صحيحة ، وعقود البيع الابتدائية الصادرة للمجنى عليهم السابقين لا تعتبر مشروعات كاذبة بالنسبة للاحقين ، لان المتهم كان يملك وقت كل عقد منها حق التصرف بسبب عدم انتقال الملكية الى أحد المشتريين لعدم تسجيل العقود ، ثم ان كان المتهم قد بيت النية على عدم اتمام أية صفقة فلم يكن لها من تأثير فى حمل المجنى عليهم على دفع المبالغ التى استولى منهم عليها (٩٦) . ونحن وان كنا نتفق مع الحكم السالف فيما ذهب اليه من عدم توافر وسيلة الاحتيال بالتصرف فى عقار ليس ملكا للجانى ولا له حق التصرف فيه ، الا أننا نرى أن ماصدر من الجانى يعد كذبا تأييد بتدخل شخص آخر هو السمسار ومن شأنه ايها المجنى عليه بواقعة مزورة . فالبائع وقد عقد النية على عدم اتمام أية صفقة قد زعم كذبا أنه يرغب بيع المنزل وفى سبيل تأييد هذا الكذب استعان بآخر هو سمسار ليؤيد تلك المزاعم ولالباسها ثوب الصدق والجدية قدم مستندات الملكية للمشتريين ، ومن ثم يكون الركن المادى قد توافر باستعمال الطرق الاحتيالية .

(٢) ولا تقوم جريمة النصب اذا كان المال غير مملوك للمتصرف ولكن له حق التصرف فيه ، فالوكيل الذى يقوم بالتصرف فى مال موكله بناء على عقد الوكالة الذى يفوضه فى بيعه لا يرتكب جريمة نصب (٩٧) . حتى ولو بأن من يعد أن الوكالة كانت قد انتهت ولم يكن الوكيل قد علم بذلك .

(٣) قد يكون المال مملوكا للمتصرف ولكن ليس له حق التصرف فيه ، كالمال المنقول المحجوز عليه قضائيا أو اداريا فانه يبقى فى ملكية مالكة ولكن لا يجوز له التصرف فيه والا عذرتكبا للجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٢٣ أو ٣٤٢ ع . والرأى السائد فى هذه الصورة هو عدم العقاب على الفعل بوصفه نصبا تأسيسا على أن نص المادة ٣٣٦ يتطلب اجتماع الشرطين معا ، عدم ملكية الجانى للمال وكونه لاحق له فى التصرف فيه فان انتفى أحدهما فقدت جريمة النصب أحد اركانها (٩٨) . وقد قضى فى صدد التصرف فى عقار بالبيع بأن قانون المرافعات الأهلى لم ينص على أن تسجيل تنبيه نزع الملكية يمنع المدين من التصرف فى العقار المراد نزع ملكيته ،

(٩٦) نقض ١٩٤١/٥/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٦٨ .

(٩٧) أحمد أمين ص ٧٣٣ .

(٩٨) رؤوف ص ٣٨٩ ، الشاوى ص ١٢٢ .

فحرية المدين في التصرف في العقار المنزوعة ملكيته باقية له حتى بعد تسجيل تنبيه نزع الملكية . وعلى ذلك فمن باع لآخر أطيانا محجوزا عليها. وتمت اجراءات نزع الملكية لا يمكن أن يؤخذ على ذلك جنائنا ، وكل ما يمكن أن ينسب اليه هو أنه ارتكب تدليسا مدنيا لا يعاقب عليه (٩٩) .

ويذهب رأى الى أن عبارة « ولا له حق التصرف فيه » قد وضعت خصيصا لمعاقبة المالك الذي ليس له حق التصرف في ماله والذي يحتال بواسطة الايهام باستعمال ذلك الحق الذي سلب منه ، فهو لا يرى ضرورة لاجتماع الشرطين المشار اليهما آنفا . ويقول ان حرف الواو بالنص يراد به التنويع لا العطف ، وأن عقد البيع يتراخى فيه نقل الملكية الى حين التسجيل ، ولكن يترتب على العقد العرفي التزام البائع بنقل الملكية بالتسجيل ويجب ألا يصدر من جانبه أى عمل يعرقله ، واذن فهو ممنوع من التصرف بالبيع بعد ذلك والا فهو يعرقل التسجيل ومن ثم ان باع العقار مرة ثانية قبل تسجيل المشتري الاول لعقده ثم سجل هذا المشتري العقد ، فيعتبر استيلاء البائع على الثمن من المشتري الثانى مكونا للركن المادى فى جريمة النصب بالتصرف فى مال مملوك ليس له حق التصرف فيه (١٠٠) .

(٤) والصورة الاخيرة هى الفرض الذى لا يكون المال ملكا للجاني ولا له حق التصرف فيه ، وهى بلا شك الصورة الاصلية لتوافر الركن المادى فى جريمة النصب بهذه الوسيلة . ومثالها أن يبيع شخص لآخر مالا ثابتا أو منقولاً لا يملكه ولم يكن موكلا من المالك فى التصرف فيه . فالثمن الذى قبضه البائع يكون قد استولى عليه بطريق النصب . من ذلك ما قضى به من اتفاق المتهم وزوجه على الادعاء كذبا بملكية منزل وتصرفهما بالبيع فى أنقاضه وفى جزء من أرضه تتكون به جريمة النصب وليس بشرط حينئذ أن يعرف المالك الحقيقى (١٠١) . وأيضا قضى بأن الشارع اذ جعل تصرف المتصرف فى غير ملكه نوعا من الاحتيال قائما بذاته ومستقلا عما يقع بالطرق الاحتيالية الاخرى المبينة بالمادة ٢٩٣ ع ٣٣٦ ، قد اشترط لاعتبار هذا التصرف

(٩٩) نقض ١٩٣٤/٣/١٩ قضاء النقض ق ٨٦٣ .

(١٠٠) القللى ص ٢١٧ وما بعدها .

(١٠١) نقض ١٩٣٨/٤/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٩٣ ، ١٩٣٨/١١/١٤ ج ٤

ق ٢٦٩ .

نصباً معاقباً عليه بهذه المادة أن يكون المال الذي حصل على التصرف فيه ليس مملوكاً للمتصرف ولا له حق التصرف فيه . فإذا تصرف شخص في عقار كان مملوكاً له وسبق التصرف فيه لشخص آخر فيختلف الحكم على حسب ما إذا كان حق الملكية السابق التصرف فيه قد انتقل قانوناً إلى المتصرف أو لم ينتقل إليه . فإذا كان قد انتقل بالتصرف الأول وقع التصرف الثاني في غير ملكه ووجب عقابه عليه بعقوبة النصب والا فلا . وجريمة النصب في صورة البيع مرتين لا تتحقق إلا في جانب المشتري الثاني ، وفي صورة ضياع ماله بسبب غش البائع له من جهة وحرمانه من العين المتصرف له فيها من جهة أخرى ، وأما المتصرف له الأول فلا يتصور قيام أية جريمة في حقه . وتوجد حالة أخرى غير ما ذكر يمكن فيها تصور وقوع جريمة النصب وهي حالة ما إذا اتفق البائع مع المشتري الأول بعقد لم يسجل بعد ثم أوهم المشتري الثاني فباع له وهو يعلم أن المشتري الأول على وشك تسجيل عقده قبل أن يدرك المشتري الثاني تسجيل عقده هو ، وإن هذا المشتري الثاني ستضيع عليه العين حتماً . في مثل هذه الصورة يكون البائع قد نصب على المشتري الثاني ، ولكن جريمته لا تكون مما تنطبق عليه العبارة الثانية من المادة ٢٩٣ وهي الخاصة بالتصرف في غير المملوك ، بل تكون من جرائم النصب العادية المنصوص عليها بالعبارة من المادة ولا بد فيها من اثبات الطرق الاحتيالية (١٠٢) .

وشرط بدهي أن يجهل المجنى عليه أن المال ليس في ملكية الجاني وليس له حق التصرف فيه ، والا انعدمت جريمة النصب لانتفاء الكذب اطلاقاً . ولذا قضى بأنه إذا كان دفاع المتهم قوامه عدم توافر عنصر الاحتيال في الدعوى لأن المجنى عليه حين تعاقد معه كان يعلم أنه غير مالك لما تعاقد معه عليه فإن الحكم إذا أدانته في جريمة النصب على أساس أن التصرف في مال لا يملكه المتهم التصرف فيه هو طريقة من طرق النصب قائم بذاته لا يشترط فيه وجود طرق احتيالية يكون قاصر البيان في الأسباب التي ينشأ عنها (١٠٣) .

(١٠٢) نقض ١٩٣١/٢/٥ قضاء النقض ق ٨٥٩ ، ق ٨٥٨ ، وراجع رؤوف ص ٣٩١ .

(١٠٣) نقض ١٩٤٤/١٢/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٢٠ ، ١٩٦٦/٥/١٦ .

أحكام النقض س ١٧ ق ١١٤ .

(٢) الاسم الكاذب أو الصفة غير الصحيحة

تقوم هذه الوسيلة الاحتيالية باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة وحدها بركن مادي في جريمة النصب دون حاجة لما يؤيدها شأنها في هذا. شأن الوسيلة السابقة ، وإن كان الغالب أن يوجد إلى جوار الاسم الكاذب أو الصفة غير الصحيحة تدخل شخص آخر أو أشياء خارجيه مما يوفر وسيلة الطرق الاحتيالية (١٠٤) . وقد قضى بأنه يكفي لتكوين جريمة النصب أن يتسمى الشخص الذي يريد سلب مال الغير باسم كاذب يتوصل به إلى تحقيق غرضه دون حاجة إلى الاستعانة على اتمام جريمته بأساليب احتيالية أخرى (١٠٥) . كما قضى بأن ادعاء المتهم كذبا الوكالة عن شخص آخر ثم استيلاءه على مال المجنى عليه لتوصيله إلى موكله المزعوم يعد في القانون اتخاذاً لصفة كاذبة بالمعنى المراد في المادة ٣٣٦ ع ، ويكفي وحده لتكوين ركن الاحتيال ولو لم يكن فيه استعمال لأساليب الغش والخداع المعبر عنها بالطرق الاحتيالية ، فإن النصب بمقتضى هذه المادة كما يحصل باستعمال طرق احتيالية من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب يحصل باتخاذ صفة كاذبة ولو لم يكن مقرونا بطرق احتيالية (١٠٦) .

ومع هذا فقد قضى بأنه متى كانت الواقعة هي أن المتهم لم يتجاوز في فعلته اتخاذ اسم كاذب دون أن يعمل على تثبيت اعتقاد المجنى عليه بصحة ما زعمه ، وأن المجنى عليه اقتنع بذلك لأول وهلة ، فإن ذلك لا يكون من المتهم إلا مجرد كذب لا يتوافر معه المعنى المقصود قانوناً من اتخاذ الاسم الكاذب في باب النصب ، وذلك لأن القانون وإن كان لا يقتضى أن يصحب اتخاذ الاسم الكاذب طرقاً احتيالية بالمعنى الذي جاء به نص مادة النصب ، إلا أنه يستلزم أن تحف به ظروف واعتبارات أخرى يكون من شأنها أن تحمل المجنى عليه على تصديق مدعى المتهم ، وتقدير هذه الظروف والاعتبارات من شأن قاضي الموضوع (١٠٧) . ويؤخذ على هذا الحكم أن مجرد انتحال الاسم

(١٠٤) لامبير ص ٤٠٩ .

(١٠٥) نقض ١٩٣٦/٢/٣ قضاء النقض ق ٨٧١ ، ١٩٥٥/١٠/٢٤ ق ٨٧٨ . ونقض فرنسي.

١٩٣١/٥/١٨ بلتان ق ١٤٣ ، وجارسون م ٤٠٥ بند ٦٣ .

(١٠٦) نقض ١٩٤٣/٢/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٩٣ ، ١٩٧٤/٢/١٤ أحكام.

النقض س ٢٥ ق ٤١ .

(١٠٧) نقض ١٩٤٨/٢/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٣٢ . وقضى أيضاً بأنه إذا

ادعى شخص أنه مخبر في البوليس واستولى بهذا الادعاء على مبلغ من شخص آخر بدون أن

الكاذب يكفى فى ذاته لتوفر وسيلة الاحتيال دون أى اشتراط آخر كتدخل من جانب شخص غير الجانى ، وانما يجب أن يكون ذلك الاسم هو السبب الذى حمل المجنى عليه على تسليم المال تحت ايهامه ، فإذا تبين أن الاسم الذى تسمى به الجانى لم يكن ذا أثر على المجنى عليه ، ومع هذا قام بتسليم المال الى الجانى فلا تتوافر علاقة السببية بين فعل الجانى وتسليم المجنى عليه للمال ومن ثم تنتفى جريمة النصب (١٠٨) .

والحكمة فى الاكتفاء باتخاذ الاسم الكاذب أو الصفة غير الصحيحة كوسيلة فى جريمة النصب أن فى ذلك ما يوحى بصدق الأكاذيب التى يدل بها الجانى ويجعلها جديرة بالثقة وتحمل المجنى عليه على تسليم المال تحت تأثير ذلك الايهام ، لا سيما وأنه ليس فى مقدور الشخص أن يلجأ الى سبيل يتحقق به من صدق ما يزعمه الجانى من اسم كاذب أو صفة غير صحيحة ، فيطالب بتقديم ما يثبت حقيقة اسمه أو أن يدل له على الصفة التى ينسبها الى نفسه ، فلم يجر العرف اذا تقدم شخص لآخر على أنه فلان أن يطلب اليه تقديم بطاقته الشخصية ، ومن يزعم كذباً أنه محامى أو طبيب لا يسأل عن الشهادة الجامعية التى نالها للاطلاع عليها . ولذا لا يحق للمتهم أن يدفع انتهمه بأن المجنى عليه قد أهمل فى التحرى عن صحة أقواله (١٠٩) .

ويستوى فى الاسم الكاذب أو الصفة غير الصحيحة كوسيلة للنصب ان يكون شفهيًا أو يتخذ الجانى محرراً (١١٠) ، وهو فى الصورة الاخيرة قد يكون جريمة تزوير (١١١) .

ويشترط فى أى صورتين أن يكون الاسم الكاذب أو الصفة غير الصحيحة بتصرف ايجابى من جانب المتهم ، فإذا كان المجنى عليه قد أخطأ فى شخص المتهم معتقداً أنه آخر وسلمه ماله على هذا الاساس فلا تقوم هذه الوسيلة من وسائل النصب لانه لا يفترض فى المستلم أن ينبه المسلم

يقترن ادعائه بأفعال مادية أخرى من شأنها التأثير فى المجنى عليه ، فمجرد هذا الادعاء الكاذب لا يكفى لتكوين جريمة النصب ، اذ ليس فى مجرد اتخاذ ذلك الشخص لصفة المخبر فى البوليس ما يحمل المجنى عليه على اعطائه مالا (نقض ١٧/٤/١٩٣٠ قضاء النقض ق ٨٧٥) .

(١٠٨) محمود مصطفى ص ٤٤٩ هادش ٣ ، رؤوف ص ٣٩٩ .

(١٠٩) استئناف اسكندرية ١٧/١١/١٩٠٨ المجموعة الرسمية ص ١٠ ق ٩٦ .

(١١٠) نقض فرنسى ١٩٢٥/٢/٥ بلتان ق ٣٧ . روسليه ص ٤٣١ .

(١١١) لامير ص ٤١١ .

الى خطئه (١١٢) ، وقد سبق أن ذكرنا عند الكلام على جريمة السرقة أن التسليم عن خطأ يمنع من قيام الاختلاس .

(أ) الاسم الكاذب :

الاسم الكاذب هو كل اسم ينتحله الجاني ويكون غير اسمه الحقيقي . ويستوى أن يكون الاسم المنتحل اسماً خيالياً أصلاً أو اسماً حقيقياً لشخص آخر غير الجاني نسبة الى نفسه ليوهم الغير بأنه صاحب الاسم ، وقد يكون بعض الاسم حقيقياً وبعضه خيالياً ، ويتوافر الاسم الكاذب كذلك اذا استعمل الجاني اسمه وكان له سمياً فأراد أن يستغل هذا التشابه في الأسماء بالايهام بأنه سميّه (١١٣) . فلا يعتبر اسماً كاذباً الاسم الذي اشتهر به المتهم (١١٤) ، ولا اسمه الحقيقي المدرج في شهادة الميلاد متى كان غير الاسم المشهور به ، لأن كلا الاسمين يعتبر صحيحاً (١١٥) .

ويجب أن يكون الاسم الكاذب هو الذي حمل المجنى عليه على تسليم ماله ، أى أن تتوافر علاقة السببية بين تسمى المتهم بالاسم الكاذب وتسليم المال ، فان لم يكن الاسم المنتحل هو الذي أدى بالمجنى عليه الى تسليم المال فلا تتوافر هذه الوسيلة من وسائل الاحتيال (١١٦) .

(ب) الصفة غير الصحيحة

الصفات غير الصحيحة كثيرة ومتنوعة ، وهى كل ما يسنده الجاني الى نفسه فيضيف على شخصيته معنى آخر مستمداً من تلك الصفة التى يزعمها . وقد تكون الصفة درجة علمية كشهادة فى القوانين لمن يزعم أنه محام . وقد تكون مهنة لمن يدعى أنه طبيب أو سمسار (١١٧) . وقد تكون الصفة الكاذبة عملاً يزعم الجاني الاشتغال به ، من ذلك ما قضى به من أن

(١١٢) القللى ص ٢٠١ . نقض فرنسى ١٩١٤/١/٢٢ دالوز ١٩١٤ - ١ - ٢٥٦ ، ٥/٨ / ١٩٢٥ بلتان ق ٢١٧ .

(١١٣) محمود مصطفى ص ٤٥٠ ، نقض فرنسى ١٩٠٣/١١/٢٠ دالوز ١٩٠٤ - ١ - ٤١٥ .

(١١٤) جارسون م ٤٥٥ بند ٦٩ .

(١١٥) القللى ص ٢٠١ ، أبو السعود ص ٧١٥ ، رؤوف ص ٣٩٦ .

(١١٦) روسليه بند ٦٥٢ .

(١١٧) جارسون م ٤٥٥ بند ٧٨ وما بعده . راجع لامبير ص ٤١٣ وقد ذكر أمثلة عديدة

من قضاء المحاكم .

اتخاذ المتهم صفة تاجر وحصوله بناء على ذلك على جهازات الراديو التي استولى عليها ، فيه وحده ما يكفي لتكوين ركن الاحتيال الذي تتطلبه المادة ٣٣٦ ع ، لان ذلك منه يعد اتخاذا لصفة غير صحيحة ، اذ المراد من الصفة غير الصحيحة هو انتحال لقب أو وظيفة أو مهنة أو قرابة أو ما شاكل ذلك (١١٨) . ومما يدخل في انتحال الصفة الكاذبة المنوه عنها بالمادة ٢٩٣ ع ٣٣٦ ادعاء شخص أنه موظف كبير بأحد فروع الحكومة في حين أنه موظف صغير ، لان عبارة « موظف كبير » تحمل في ثناياها الايهام بالنفوذ وعلو الكلمة ومضاء الرأي الى غير ذلك من الصفات والمزايا التي لا يتمتع بها الموظف الصغير فادعاء كل ذلك بغير حق يعد اتصافا بصفات غير صحيحة (١١٩) وينطوي تحت فعل النصب استعمال المتهم لصفته الحقيقية اذا استعان بها كوسيلة للادعاء كذبا بأن له من السلطة ما يمكنه من أداء خدمة للمجنى عليه (١٢٠) . ويعد كذلك من الصفات الكاذبة ادعاء علاقة خاصة بالاحوال الشخصية كالابوة أو البنوة أو الزوجية أو القرابة أو المصاهرة ، متى كانت تلك الصفة هي التي حملت المجنى عليه على تسليم المال (١٢١) ، كمن تدعى أنها زوجة لشخص وهي في الواقع خليلته (١٢١) .

وأما العلاقة القانونية فانها لا تعد وسيلة نصب لانها ليست صفة ولو كانت كاذبة كمن يدعى الملكية ، أو أنه يداين المجنى عليه (١٢٢) . ولكن تستثنى حالة الوكالة . فمن يدعى كذبا أنه وكيل عن آخر في استلام مال معين فيعطيه المجنى عليه المبلغ تحت الايهام بتلك الصفة الكاذبة يعد مرتكبا لجريمة النصب . وقد قضى بأن ادعاء الوكالة كذبا عن شخص يعد اتخاذا لصفة كاذبة ولو أن بعض الاحكام جرت على أن ادعاء حالة قانونية أو علاقة تكسب حقا قانونيا لا يكون صفة كاذبة ، الا أن أغلب الاحكام قد استثنت بالذات

(١١٨) نقض ١٩٤٤/٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٠٧ ، ١٩٥٠/٣/٦ احكام النقض س ١ ق ١٢٩ ص ٣٨٣ وفيه اتخذ المتهم لنفسه صفة تاجر ووسيط .
(١١٩) نقض ١٩٣٥/٤/١ قضاء النقض ق ٨٧٤ .
(١٢٠) هيلي ص ٤٤٨ .

(١٢١) هيجنى ص ١٥١ . وقد قضى في فرنسا بأن ادعاء الشخص أن له ثلاثة اولاد ليستولى على اعانة العاطلين ذوى الاولاد يوفر الصفة غير الصحيحة في جريمة النصب (جازو حد ٦ ص ٣٢٥) . وكذلك ادعاء صفة الأمومة عن جندي قتل في الحرب للحصول على اعانة (نقض فرنسي ١٩٢٦/١٢/١٠) داللو الأسبوعي سنة ١٩٢٧ ص ٦٧ . وراجع احكاما عديدة أشار إليها هيلي ص ٤٤٨ .

(١٢٢) روسليه ص ٤٣١ هامش ٥ .
(١٢٣) هيلي ص ١٥١ ، روسليه ص ٤٣١ ، لامبير ص ٤١٦ ، أحمد أمين ص ٧٣٨ .

ادعاء الوكالة وعينت على الاخص حالة من يذهب لزوجة آخر ويدعى كذبا أنه كلف يأخذ أشياء منها لتوصلها اليه . فاذا ذهب شخص الى امرأة وادعى أنه موفد من قبل زوجها لأخذ شيء عينه لها فصدقته وأعطته إياه اعتبر هـذا الشخص متخذا لصفة غير صحيحة وحق عقابه بمقتضى المادة ٢٩٣ ع (١٢٤) . وتعتبر صفة غير صحيحة استمرار الشخص فى انتحال صفة كانت له حقيقة ثم زالت عنه ، كمن كان وكىلا عن آخر ثم انتهى عقد الوكالة ورغم علم الجانى بذلك استولى على مال بعض الافراد تحت صفة الوكالة (١٢٥) .

وادعاء الحالة القانونية لا يوفر الصفة الكاذبة فى جريمة النصب كادعاء القاصر أنه رشيد أو ادعاء المحجوز عليه أنه رفع عنه الحجر ، لان الاصل فيمن يتعامل معه أن يتحقق من صفته وأهيته فى التعامل (١٢٦) .

ويجب فى الصفة غير الصحيحة - شأنها شأن الاسم الكاذب أن تكون هى السبب الذى حمل المجنى عليه على تسليم ماله ، فان لم يكن لها ذلك الاثر فلا تقوم وسيلة الاحتيال باتخاذ صفة غير صحيحة ، ولذا يجب أن تبين المحكمة فى حكمها أن الاتصاف بالصفات الكاذبة من جانب المتهم كان مقصودا به التأثير فى المجنى عليه وخدعه والا كان حكمها معيبا بالقصور متعين النقض (١٢٧) .

علاقة السببية

لما كان مبنى جريمة النصب هو الغش والخديعة لسلب ثروة المجنى عليها كلها أو بعضها ، فان المنطلق يقضى بأن يكون المجنى عليه قد تخلى عن حيازته للمال وسلمه الى الجانى نتيجة لاستعمال وسيلة الاحتيال وتحت تأثيرها ، فيجب أن تكون وسيلة الاحتيال سابقة على تسليم المال (١٢٨) . ولذا قضى

(١٢٤) نقض ١٩٣١/١٢/٢٨ قضاء النقض ق ٨٨٦ ، ١٩٤٣/٥/٣١ ق ٨٩٠ ، ١٩٦٧/٦/١٢
احكام النقض س ١٨ ق ١٥٧ .

(١٢٥) لاميير ص ٤١٧ . ولكن اتخاذ اجراءات قضائية ركنا الى صفة وكالة زالت قبل اتخاذها ، يؤدى الى عدم قبول تلك الاجراءات لرفضها من غير ذى صفة ، ولكنه لا يشكل جريمة نصب (نقض ١٩٧٥/١/١٩ احكام النقض س ٢٦ ق ١٠) .

(١٢٦) جازو ج ٦ بند ٢٥٤٦ .

(١٢٧) نقض ١٩٤٦/٣/١٢٠ قضاء النقض ق ٨٨٢ ، ١٥٣/٤/١٤ ق ٨٨٥ .

(١٢٨) يجب أن تكون الطرق الاحتيالية من شأنها تسليم المال الذى أراد الجانى الحصول عليه . مما يقتضى أن يكون التسليم لاحقا لاستعمال الطرق الاحتيالية (نقض ١٩٦٤/٣/٢٣
احكام النقض س ١٥ ق ٤٢) .

بأنه اذا لم يكن ظاهرا من الحكم أن كانت طريقة الاحتيال سابقة على الاستيلاء على المال كما يقضى به القانون بحيث لولاها لما حصل الاستيلاء أم أن هذه الطرق لاحقة على التسليم تعين نقض الحكم (١٢٩) .

فاذا لم يكن الامر كذلك ، أى اذا لم تكن الوسيلة الاحتيالية التى لجأ اليها الجانى أدنى أثر فى تسليم المال وأنه سواء اتخذها الجانى أو لم يتخذها سيسلم المجنى عليه المال ، فان جريمة النصب تنتفى (١٣٠) ، لان العقاب يلحق النصب باعتباره اعتداء على ثروة الافراد بطريق الخديعة . وقضى بأنه لا يعتبر نصبا تسمى شخص باسم ابن عم مأمور المركز واستجدائه بهذا الاسم من أحد أعيان المركز متى اتضح أن هذا الاحسان هو مما اعتاده المجنى عليه وأمثاله نحو الفقراء وأنه حتى مع عدم تسمى المتهم بهذا الاسم فما كان يتأخر عن الاحسان اليه ، لانه يجب فى جريمة النصب أن تكون التسمية هى الأساس لا ابتزاز أموال المجنى عليهم والدافع لهم على ما أخذ منهم (١٣١) .

ويتعين على المحكمة اذن أن تبين فى حكمها وسيلة الاحتيال التى لجأ اليها الجانى وأنها من بين الوسائل التى حددها المشرع فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات وهى السبب الذى حمل المجنى عليه لتسليمه ماله ، وذلك حتى تستطيع محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق النصوص القانونية ، فان هى قصرت فى ذلك كان حكمها معيبا مستوجبا للنقض (١٣٢) .

وتقدير محكمة الموضوع لوقائع الدعوى يخرج من نطاق رقابة محكمة النقض ، فما ينتهى اليه قاضى الموضوع من توافر علاقة السببية بين وسيلة الاحتيال وعدم توافرها هو مطلق سلطانه . ومن أحكام النقض عن علاقة السببية ما قضى به من أنه اذا كانت المحكمة قد اعتبرت ما وقع من المتهمين نصبا بناء على أنهما توصلا الى الاستيلاء على المال من المجنى عليها عن طريق

(١٢٩) نقض ١٩٢٥/١١/٤ المحاماة س ٦ ق ١٧٩ ، جارسون م ٤٠٥ بند ٦٠ .

(١٣٠) اذا لم يكن ثمة احتيال بل كان تسليم المال ممن سلمه عن بيعة بحقيقة الامر فلا جريمة (نقض ١٩٤٠/١/٢٠ قضاء النقض ق ٨٦٩) .

(١٣١) منوف الجزئية ١٩١٤/١٠/١٤ المجموعة الرسمية س ١٦ ص ٦٩ .

(١٣٢) نقض ١٩٣٨/٣/١٤ قضاء النقض ق ٩١٦ ، ١٩٣١/٤/١٧ مجموعة القواعد القانونية

ج ٢ ق ٣٣ ، ١٩٧٢/١/٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦ .

إيهاهما باختتمال مهاجمة اللصوص لها وسلب أموالها والاستعانة فى ذلك بذكر حادث معين من حوادث السرقات التى وقعت فى الجهة وكانت قد قالت فى حكمها ما يفيد أن الحادث المشار إليه وقع فعلا وأن المجنى عليها كانت تعلم بوقوعه وقت أن ذكره لها المتهمان ، فذلك لا تتوافر به الطرق الاحتمالية كما هى معرفة به فى القانون (١٣٣) . كما فضت بأنه اذا كانت المحكمة قد أسست ادانة المتهم فى النصب على أنه استعمل طرقا احتمالية من شأنها ايها المجنى عليه بوجود واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة بأن أخرج من جيبه خطابا يخبره فيه مرسله بأن يرسل اليه مبلغا من المال ليرسل اليه سمنا ، وكلف شخصا بقراءته فى حضور المجنى عليه وعلى مسمع منه ثم طلب الى المجنى عليه أن يقدم له المبلغ المذكور ليرسله الى مرسل الخطاب على أن يقاسمه الربح ، ثم ذكرت المحكمة فى حكمها أن المتهم يتجر حقيقة فى السمن وأن المجنى عليه يعرف ذلك ، ومع هذا لم تعرض للخطاب المشار اليه والذي قالت انه ترتب عليه الحصول على مال المجنى عليه هل كان صحيحا أم مزورا وهل رمى المتهم من تلاوته الى سلب مال المجنى عليه أو لا ، فهذا منها قصور فى بيان الواقعة يعيب حكمها (١٣٤) . وقضى بأنه من القصور الذى يعيب الحكم فى ادانة المتهم القول بأن الواقعة تخلص فيما ورد بصحيفة المدعى بالحق المدنى وما شهد به فى الجلسة من أن المتهم أوهمة أن فى استطاعته الحاقه للعمل بمصلحة السكة الحديد وان المصلحة تشترط لامكان التعيين وجوب دفع تأمين لخزائنها ضد اصابات العمل قدره كذا ، وعلى هذا الاساس استولى على المبلغ من المجنى عليه (١٣٥) . وأن الحكم الذى يدين متهمين فى جريمة النصب والشروع فيه دون أن يستظهر الصلة بين الطرق الاحتمالية التى استخدمها وبين تسليم المال اليهما هو حكم مشوب بالقصور ويتعين نقضه اذ لا يتسنى لمحكمة النقض فى هذه الحالة أن تراقب تطبيق القانون على واقعة الدعوى (١٣٦) . وقضى بأنه متى كان الحكم قد أثبت على المتهم ادعاءه أنه ضابط مباحث وتقديمه للمجنى عليه بطاقة شخصية لتأييد هذا الادعاء الكاذب مما انخدع به المجنى عليه فسلمه المبلغ الذى طلبه فانه يكون قد بين بما فيه الكفاية ركن الاحتيال فى جريمة النصب باتخاذ صفة غير صحيحة (١٣٧) .

(١٣٣) نقض ١٩٤٦/٦/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٩٤ .

(١٣٤) نقض ١٩٥٠/٣/٢١ أحكام النقض س ١ ق ١٤٩ .

(١٣٥) نقض ١٩٥١/٢/٦ قضاء النقض ق ٩٢٢ .

(١٣٦) نقض ١٩٥٥/١١/١٦ قضاء النقض ق ٩١٥ .

(١٣٧) نقض ١٩٥١/١/٢٢ أحكام النقض س ٢ ق ٢٠١ .

والمحكمة ليست ملزمة ببيان مدى تأثير الطرق الاحتيالية على المجنى عليه بالذات وانخداعه بها ما دام أن الجريمة قد وقعت عند حد الشروع وما دامت الطرق الاحتيالية التي استعملها الجاني من شأنها أن تخدم شخص معتاد في مثل ظروف المجنى عليه (١٣٨) .

ثانيا

موضوع النصب

قلنا أن الجرائم التي ترتكب ضد المال عامة قد هدف بها المشرع الى حماية ثروة الافراد المنقولة ، وهو الحال في جريمة النصب فقد ابتغى القانون بالعقاب عليها أن يحمى أموال الافراد المنقولة من الاستيلاء عليها بطريق الحيلة . ولذا يشترط أن يكون موضوع جريمة النصب مالا منقولاً مملوكاً لغير الجاني .

(١) المال

يجب أن يكون هدف الجاني هو الاستيلاء على مال ، ومن ثم لا يصلح الانسان لان يكون محلاً لجريمة النصب ، وإنما يصح أن تكون الحيلة وسيلة لجريمة الخطف . وكذلك لا يعد نصبا من يحصل بوسيلة احتيالية الى أن يقسط الدائن له الدين أو يؤجله (١٣٩) .

وليس بذات أهمية تقدير قيمة المال فان ارتفعت أو انخفضت فهي لن تؤثر في قيام الجريمة ، وان كان القاضي قد يدخلها في اعتباره عند تقدير العقوبة . ولقد ذهب رأى الى القول بأن المال اذا كانت له مجرد قيمة أدبية ، فانه لا يصلح لان يكون موضوعاً لجريمة النصب ، كالخطابات والمذكرات الخاصة (١٤٠) . ونحن نرى العكس لأن نص المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات قد ذكر الاحتيال لسلب ثروة الغير كلها أو بعضها ، وفما لا جدال فيه أن المذكرات والخطابات الخصوصية تعد من ثروة الشخص . والمشاهد أن البعض منها تصل أثمانها الى مبالغ كبيرة لاهمية شخصيات أصحابها . وفضلاً عن

(١٣٨) نقض ١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٩٢ .

(١٣٩) نقض ١٩٣٤/٤/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٣٣ .

(١٤٠) أحمد أمين ص ٧٤٢ ، محمود مصطفى ص ٤٥٣ ، جازو ج ٦ بند ٢٥٦٦ ، روسليه

هذا فان هدف الشارع من العقاب على الجرائم التي ترتكب ضد المال هي حماية ثروة الافراد المنقولة ، فلا معنى اذن للقول بأن المال ذو اقيمة الادبية يصلح لان يكون موضوعا لسرقة ولا يصلح أن يكون موضوعا لجريمة نصب (١٤١) .

ويستوى في صلاحية المال لأن يكون موضوعا لجريمة نصب أن تكون حيازة المجنى عليه للمال مشروعة أو غير مشروعة ، فمن يتوصل بالاحتيال الى الاستيلاء على مواد مخدرة من آخر يعد مرتكباً لجريمة النصب اذا توافست أركانها ، وكذلك الحال فيمن يستولى على سلاح غير مرخص بحيازته .

ويعرض رأى للحصول على وظيفة أو عمل بطريق الحيلة هل يعتبر الفعل جريمة نصب تأسيساً على أن الغرض من وسيلة الاحتيال هو الحصول على مبلغ من المال هو أجر الوظيفة أو لا جريمة في الامر ، وينتهي بحق الى ان الواقعة لا تعد نصبا لان الشخص لم يأخذ المال بغير حق ولكنه مقابل عمل قام بأدائه فعلا (١٤٢) . ومن المسائل التي يمكن أن تثور هو استعمال الحيلة في الزواج . وفي هذه الحالة تنبغى التفرقة بين صورتين ، الاولى اذا كانت بغية الجاني من وسيلة الاحتيال هي اتمام عقد الزواج فعلا فلا جريمة في الامر لان قصد الاستيلاء على ثروة للمجنى عليه لا يقوم في هذه الحالة (١٤٣) . وأما اذا كان قصد الجاني منصرفاً الى الاستيلاء على ثروة المجنى عليه فقط ، أي أنه قد اتخذ الزواج وسيلة توصله الى ذلك الغرض فانه يعد نصاباً ويحق عقابه بموجب المادة ٣٣٦ عقوبات .

(٢) المنقول

تضمنت المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات النص على الاستيلاء على نقود أو عروض أو سندات دين أو سندات مخالصة (١٤٤) أو أى متاع منقول .

(١٤١) القلى ص ٢٢٧ ، أبو السعود ص ٧٩٣ .

(١٤٢) الشاوى ص ١٢٨ .

(١٤٣) حتى ولو كان الباعث هو الطمع في ثروة الزوجة . نقض ١٩٣٧/١٢/١٣ مجموعة

القواعد القانونية ج ٤ ق ١٢٢ ، ج ٦ بند ٢٥٦٤ ، القلى ص ٢٢٥ ، محمود مصطفى

ص ٤٥٢ ، أبو السعود ص ٧٨٢ ، رؤوف ص ٣٧٧ .

(١٤٤) ومن هذا القبيل حصول الطاعن على عقد بيع نتيجة لطرق احتيالية (راجع هذه

الصورة في نقض ١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض ص ٢٣ ق ١٩٢ ، ومشار اليه عنده الكلام في الواقعة المزورة .

وأما العقارات فان أحكام نقل ملكيتها فيها الحماية الكافية لها (١٤٥) ، اذ لا بد من تسجيل التصرف فيها ، وهذا لا يمنع من أن يكون التصرف فيها وسيلة نصب ، ولكن موضوع الجريمة هو المال الذي يستولى عليه الجاني من المتصرف اليه (١٤٦) . والاشياء التي عددها المشرع فى المادة ٣٣٦ عقوبات جاءت على سبيل التمثيل لا الحصر ، أى أن كل مال منقول يصلح لأن يكون موضوعا لجريمة نصب . ولقد ذكر فى نهاية العبارة التي عدت بعض الاموال « أى متاع منقول » مما مفاده التمثيل لا الحصر ، وقد كانت تغنى عما سلف من البيان .

وينطبق ما سبق أن ذكرناه عند الكلام على المال المنقول فى جريمة السرقة بالنسبة لجريمة النصب أيضا ، فالمال المنقول هنا هو كل مال قابل للنقل فتدخل المنقولات بطبيعتها والعقارات بالتخصيص كالنوافذ والابواب والآلات الزراعية .

والاستيلاء على المنفعة فقط لا يكفى ثقيام الموضوع فى جريمة النصب كمن يتوصل بطريق الحيلة الى الركوب فى وسائل المواصلات العامة بغير أجر تحت الزعم بأنه من رجال البوليس أو يحصل على وعد بالشهادة لصالح شخص معين أو تأجيل دفع دين (١٤٧) . واذا تلاعب سائق سيارة أجرة فى العداد حتى تمكن من الاستيلاء على أكثر من الاجرة المستحقة له ، فهذه الواقعة تعتبر نصبا بالاستيلاء على مال لا مجرد منفعة (١٤٨) .

(٣) المملوك للغير

يجب أن يكون هدف الجاني هو الاستيلاء على مال غسير مملوك له . والعبرة فى هذا بالحقيقة والواقع ، فاذا كان المال من ملكية من يستولى عليه

(١٤٥) اذا كان الغرض من وسيلة الاحتيال الاستيلاء على عقار فلا تقوم جريمة النصب .
نقض ١٩١٦/٧/١ الشرائع س ٣ ص ٦١٤ . وينتقد الشاوى هذه النتيجة ويرجعها الى الاصل التاريخى لجرائم المال فى القانون الرومانى ، ويرى وجوب تدخل المشرع للعقاب على كل نصب ما دام يترتب عليه ضرر للغير (ص ١٢٩) .

(١٤٦) محمود مصطفى ص ٤٥٢ .

(١٤٧) هيجنى ص ١٥٣ ، هيلى بند ٧١٦ ، رؤوف ص ٤٠٣ . وسنعرض للموضوع ثانية عند الكلام على القصد الجنائى الخاص .

(١٤٨) لامبير ص ٤٤٩ . نقض فرنسى ١٩٢٨/١٢/٢ داللو الأسبوعى ١٩٢٦ ص ١١٧ .
رؤوف ص ٤٠٤ ، الشاوى ص ١١٠ .

(م ٢٧ - العقوبات الخاص)

فلا جريمة في فعله ولو كان يعتقد وقت استيلائه على المال أنه مملوك لغيره .
فاذا كان المال في ملكية من يحتال لاخذه وهو يعلم بملكيته له ، وقد التجأ الى
تلك الوسيلة في سبيل الحصول عليه فلا تسند اليه جريمة ، وانما يجب أن
يكون الاحتيال للحصول على مال معين بذاته وأوصافه ، فاذا كان الغرض هو
الحصول على مقابل مال في ذمة المجنى عليه فانه عندئذ تتوافر جريمة النصب ،
كالشخص الذي يداين المجنى عليه بمبلغ من المال ويحتال عليه لتسليمه سلعة
تساوى قيمتها قدر الدين (١٤٩) .

ويكفى أن يكون المال موضوع جريمة النصب مملوكا لغير الجاني ،
يستوى في هذا أن يكون مالكة هو الشخص الذي وجهت اليه وسيلة الاحتيال
مباشرة أو آخر غيره قصده الجاني واستعمل ثالث كأداة لتحقيق غرضه .
ولذا قضى بأنه اذا كانت المحكمة قد استخلصت من وقائع دعوى النصب
التي أوردتها في حكمها أن المتهم لم يقصد بفعله الا الوالد الذي دفع من
ماله المبلغ المحول به الطرد لا ولده الذي كانت محررة باسمه البوليصا
فذلك من سلطتها ولا تقبل المجادلة فيه أمام محكمة النقض . ودفع المبلغ
المحول به الطرد الى مصلحة البريد هو بمثابة دفعه الى شخص المحول فيعتبر
المحول أنه استولى على هذا المبلغ ولو كان المحول اليه قد أوقع الحجز عليه
تحت يد مصلحة البريد قبل أن يستلمه المحول (١٥٠) .

الضرر في النصب

يثور التساؤل لمعرفة ما اذا كان يشترط أن يلحق بالمجنى عليه ضرر
من استيلاء الجاني على بعض ماله ، أو أن الجريمة تتوافر حتى ولو لم يسفر
عنها ضرر .

اختلف الرأي في هذا الصدد ، فذهب بعض رجال الفقه الى أنه لا
يشترط وجود الضرر فالمشرع لم يتطلبه في جريمة النصب ، وأن عبارة سلب
ثروة الغير كلها أو بعضها لا تفيد أكثر من أن الجاني تحصل على مال المجنى
عليه ولو كان حصوله عليه بمقابل أي ولو لم يترتب على النصب نقص في
الذمة (١٥١) ، وأن القانون قد حدد النتيجة المعاقب عليها بأنها الاستيلاء على

(١٤٩) روسليه ص ٤٤١ ، الشاوي ص ١٣٠ .

(١٥٠) نقض ١٩٤٢/٦/٢٢ قضاء النقض ق ٩٠١ .

(١٥١) القلبي ص ٢٣١ ، محمود مصطفى ص ٤٥٣ .

مال الغير بطريق الحيلة وهذا هو الضرر الذى يعاقب عليه القانون (١٥٢) .
وذهب فريق آخر الى أنه يشترط وجود الضرر لقيام جريمة النصب (١٥٣)
وبالاقول يكون محتمل الوقوع (١٥٤) ، لانه مالم يحصل أى ضرر فلا يكون
هناك سلب لثروة الغير أو لجزء منها .

ويؤخذ من أحكام محكمة النقض عندنا أنها تشترط الضرر ، وتكتفي
منه بالضرر المحتمل . فقد قضت بأن مجرد الاستيلاء على نقود عن طريق
التصرف فى مال ثابت أو منقول ليس ملكا للمتصرف ولا له حق التصرف فيه
يعتبر نصبا معاقبا عليه بمقتضى المادة (٢٩٣ ، ٣٣٦) من قانون العقوبات
بغض النظر عما اذا كان الضرر الحاصل عن هذا التصرف قد وقع فعلا على
الطرف الاخر فى العقد أو على صاحب الشئ الواقع فيه التصرف ، فمن رهن
منقولا ليس له ولا له حق التصرف فيه مقابل مبلغ من المال استولى عليه من
المرتهن ، يحق عليه العقاب بمقتضى المادة المذكورة ولو لم يلحق المرتهن ضرر
بسبب اقتضائه قيمة الرهن من صاحب هذا المنقول (١٥٥) . كما قضت بأنه
يكفى لتحقيق جريمة النصب أن يكون الضرر محتمل الوقوع (١٥٦) .

وهذا الاتجاه من المحكمة العليا محمود ، لانه اذا انعدم الضرر اطلاقا
فليس من الصالح أن يتدخل القانون الجنائى ، وتكفى قواعد القانون المدنى
لتنظيم العلاقة القائمة ، على أنه يكفى فى الضرر أن يكون محتملا وهو أمر
تستقل بتقديره محكمة الموضوع .

(١٥٢) الشاوى ص ١٢٩ . والى هذا رأى تميل الأحكام الفرنسية .
(١٥٣) أبو السعود ص ٧٨٥ و ٨٧٩ ، جازر ج ٦ بند ٢٥٧١ ، جارسون م ٤٠٥ بند
١٠٧ ، روسليه بند ٦٥٧ .
(١٥٤) أحمد أمين ص ٧٤٣ .
(١٥٥) نقض ١٩٣٦/٦/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٨١ ، وفى الواقعة يلاحظ
أن الضرر محتمل الوقوع .
(١٥٦) نقض ١٩٤٥/١٢/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٩ ، ١٩٢٤/١١/٥
المحامية س ٤ ص ٦٤١ ، ١٩١٠/١١/٢٠ المجموعة الرسمية س ١٧ ص ٧٧ وفيه قررت أنه
يجب فى جريمة النصب أن يبين بالحكم بيانا تاما الأفعال والظروف التى اعتبرتها المحكمة مكونة
للضرر والا تعذر على محكمة النقض أن تراقب وجود الضرر وعدم وجوده .

ثالثا

القصد الجنائي

جريمة النصب جريمة عمدية ، ومن ثم لا بد أن يقوم الدليل على توافر القصد الجنائي لدى الفاعل حتى اذا تكاملت معه باقى الاركان حـق عليه العقاب . ولا يكفى فى جريمة النصب أن يتوافر القصد العام الذى يتطلبه المشرع فى كل الجرائم العمدية ، وانما يجب أن يقوم الى جواره القصد الخاص ، فاذا انعدم القصد انعدمت الجريمة بالتالى . والقصد الجنائي العام فى جريمة النصب هو توافر العلم عند الجاني بأن الافعال التى يأتىها يعدها القانون وسائل احتيال ومن شأنها حمل المجنى عليه على تسليم ماله . والقصد الخاص فى تلك الجريمة هو انصراف نية الجاني الى الاستيلاء على الحيازة الكاملة لثروة المجنى عليه أو على جزء منها .

(١). القصد الغشام :

يتعين أن يتوافر لدى الجاني العلم بأن ما يأتىه يعد فى القانون من وسائل الاحتيال التى نص عليها المشرع فى المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات وأن من شأن تلك الوسائل حمل المجنى عليه على تسليم المال . فان كان الفاعل يعتقد صحة الامر الذى أدلى به ، ولو كان فى حقيقته - عن جهل منه - غير صحيح انعدم لديه القصد الجنائي وبالتالي لا قيام لجريمة النصب . فالشخص الذى يقول أن فى مقدوره شفاء الامراض ويعتقد فعلا أن لديه الوسائل الكفيلة بشفاء المرض لا يعد مرتكبا لجريمة نصب ، وان صح أن تسند اليه جريمة مزاولة مهنة الطب بغير ترخيص متى توافرت أركانها (١٥٧) وكذلك من يتصرف فى مال منقول أو ثابت معتقدا انه أصبح فى ملكيته بطريق الميراث وهو فى الواقع لم يرثه بعد ، لا تتوافر فى حقه جريمة النصب . والوكيل الذى يبيع بعض المال الموكل لبيعه فى وقت كان الموكل قد عزله فيه من الوكالة وهو لا يدري لا يعد مرتكبا لجريمة النصب بالنسبة لما استولى عليه من المشتري .

وقيام العلم الذى يوفر القصد العام عند الفاعل مردد وقائع الدعوى وما تستخلصه منها محكمة الموضوع ، التى يتعين عليها التحرز عند اثباته

(١٥٧) قضى بأنه لا مسؤولية على خادم الطبيب الروحاني اذا كان لا يعلم بأن مخدمه يستعمل طرقا احتيالية (نقض ١٩٢٣/٣/٦ المحاماة س ٥ ق ٩)

ونفيه لان النصابين عادة أشخاص أذكيا يحكون شباكهم فى مهارة ليهربوا بها من أحكام القانون •

٢ - القصد الخاص

فضلا عن وجوب توافر القصد الجنائي العام على الصورة المتقدمة فانه يتعين أن تكون لدى الجاني نية خاصة هي الاستيلاء على الحيازة الكاملة لكل ثروة المجنى عليه أو جزء منها أى تملكها (١٥٨) • ولقد سبق لنا أن قلنا أن العقاب على النصب أريد به حماية ثروة الفرد المنقولة (١٥٩) •

فاذا لم يكن قصد الفاعل منصرفا الى تملك المال الذى تحصل عليه من حائزه بطريق الحيلة انتفى قيام القصد الجنائي الخاص وانعدمت تبعا جريمة النصب • فمن يتوصل بوسائل الاحتيال الى الحصول على منفعة من آخر لا يعد مرتكبا لجريمة النصب • كمن يستطيع ايهام البائع بما يجعله يوافق على تقسيط ثمن مبيع ولو عجز فيما بعد عن سداد بغض الاقساط ، فالعلاقة بين البائع والمشتري لا تعدو أن تكون علاقة مدنية بحثة (١٦٠) • وكذلك من يلجأ الى الحيلة ليحصل على كتاب ليطالع فيه ثم يردده الى صاحبه • ومن يزعم أنه من رجال البوليس ويتوصل بذلك الى ركوب الترام دون دفع الأجرة لا يعد فعله نصبا (١٦١) • ومن يوهم صاحب ملهى بأنه مفتش بإدارة الملاهي ويستطيع بذلك أن يشاهد عرضا به ، ولا يؤثر فى عدم قيام الجريمة فى هذه الصورة أن يكون صاحب الملهى قد خسر أجزء المقعد الذى شغله الفرد ، لان العبرة هي بالاستيلاء على مال المجنى عليه لا مجرد الحاق خسارة به (١٦٢) • ولكن اذا توافرت وسيلة الاحتيال واستطاع الجاني أن يحصل على بطاقة

(١٥٨) وذلك بصرف النظر عما اذا كانت الفائدة تعود على الجاني أو على غيره • القلبي ص ٢٢٧ ، روسليه بند ٦٥٨ •

(١٥٩) يرى أبو السعود أنه لا محل لاشتراط قصد خاص وأن القصد الجنائي فى النصب هو قصد عام ونية التملك هي جزء منه (ص ٨١٤) •

(١٦٠) نقض ١٩٣٤/٤/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٣٣ • وقضى بأنه ما دامت المحكمة قد أثبتت أن المتهم لم يكن جادا وقت التعاقد المدعى وإنما كان يعمل على سلب المجنى عليه ثروته فلا وجه للقول بأن هزم الواقعة هي اخلال بعقد مدنى (نقض ١٩٤٩/٥/٢٣ قضاء النقض ق ٨٩١) •

(١٦١) راجع استئناف الاسكندرية ١٩٠٧/١١/١٧ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ٩٩ •

(١٦٢) راجع النقض ١٩١٣/١٢/٢٧ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ٣٠ وجاء به أن جريمة

النصب تستلزم الاستيلاء على شيء بطريق الاحتيال •

تبيح له دخول الملهى تقوم قبله جريمة النصب ، لان البطاقة تعد حينئذ من الاموال انتى يصح أن تكون موضوعا لجريمة النصب ، أى مالا مملوكا للغير وقابلا للتملك (١٦٣) .

وجريمة النصب كجريمة السرقة جريمة وقتية ، ولذا يجب أن يعاصر القصد الجنائى بقسميه العام والخاص وقت الاستيلاء على المال ، فتتصرف نية الجانى عند اتخذه الوسائل الاحتمالية الى تملك مال المجنى عليه . فان كان غرضه وقت ذاك هو مجرد الاستيلاء على منفعة ثم قامت لديه بعد ذلك نية التملك فلا يقوم القصد الجنائى وتنعدم جريمة النصب . فالشخص الذى يلجأ الى الحيلة لاستعارة كتاب لمطالعة ثم يعن بعد ذلك أن يملكه لا تتوافر فى حقه جريمة النصب .

ويذهب رأى الى أنه لا أهمية فى النصب لما اذا كان التسليم بقصد نقل الحيازة التامة أو المؤقتة أو حتى مجرد اليد العارضة فحسب . واذا كان التسليم بقصد نقل الحيازة التامة للمال فالواقعة تعد نصبا مجردا ، واذا كان التسليم لنقل الحيازة المؤقتة للمال كإيجار أو عارية استعمال فالواقعة تعد نصبا وفى نفس الوقت خيانة أمانة ، واما اذا كان التسليم لتمكين اليد العارضة فحسب فالواقعة تعتبر نصبا وفى نفس الوقت سرقة (١٦٤) . ونحن نرى أن النصب لا يتوافر فى الصورتين الأخيرتين لانتفاء القصد الجنائى الخاص فى جريمة النصب وهو نية الاستيلاء على الحيازة الكاملة لمال المجنى عليه . ففى الصورة الأولى اذا كان قصد الجانى منصفا من أول الأمر الى الاستيلاء على المال تقوم جريمة النصب ولا محل لقيام جريمة خيانة الأمانة لان التسليم هنا لم يكن بناء على وجه أمانة وانما كان نتيجة وسيلة احتيال بصرف النظر عن قصد المجنى عليه ، والعبرة بالواقع وهو العدم عقد الأمانة لان نية الجانى لم تنصرف الى ذلك على الاطلاق . وأما اذا انصرفت نية الجانى منذ البداية الى مجرد الحيازة المؤقتة ثم غير نيته واستولى على المال ولو كان سبيله وسيلة احتيال فلا تقوم جريمة النصب ، لانه كما رأينا يشترط أن يقوم القصد الجنائى وقت الاستيلاء على المال من المجنى عليه . وكذلك الحال اذا كان التسليم لمجرد اليد العارضة لا يتوافر النصب لانه يشترط أن يكون المجنى عليه قد نزل عن حيازة المال كاملة نتيجة لوسائل الاحتيال وهو أمر لم يحدث فى الواقعة المطروحة .

(١٦٣) جارسون م ٤٠٥ بند ٦٢٠ .

(١٦٤) رؤوف ص ٤٠١ .

وينبغي التحرز عند بحث توافر القصد الخاص لدى الجاني واقامة الدليل عليه ولا سيما فيما يتعلق بالمشروعات الكاذبة ، ذلك أن بعض هذه المشروعات قد تكون حقيقة وقد تسيير في انطريق الطبيعي لامثالها في أول الامر ولكن نية بالنسبة لما يجد من الاموال ، فجدية المشروع أو حقيقته لا يعد على الدوام نية الجاني تكون منصرفة الى الاستيلاء على ثروة الغير سواء من البداية أو فيما بعد بالنسبة لما يجد من الأموال ، فجدية المشروع أو حقيقته لا يعد على الدوام دليل انعدام القصد الجنائي ، بل ان غالبية المشروعات قد تبدو في أولها جدية ثم تكشف الايام عن حقيقتها ، وأنها كانت تخفى وراءها وسيلة من وسائل النصب .

ولاهمية الركن الادبي وهو القصد الجنائي في قيام جريمة النصب أو انعدامها يتعين على محكمة الموضوع أن تبين بأسبابها توافره في حق الجاني عند الحكم بإدانتة (١٦٥) ، وهي في استخلاصها لقيامها أو عدم توافره لا تخضع لرقابة محكمة النقض ، اذ هو مطلق سلطانها في تقدير وقائع الدعوى . ومتى ثبت القصد الجنائي بشطريه في حق الجاني مع باقي أركان الجريمة حقت عيه العقوبة ، ولا عبرة بالباعث الذي دفعه الى مقارفة الجرم ، وانما قد يكون له أثره في قدر العقوبة (١٦٦) . ولكننا نجد أن محكمة النقض قد قضت بأنه لا يرتكب نصبا من توصل الى الاستيلاء من مدينه على مبلغ من المال بطريق الاحتيال بأن أرسل اليه طردا به أحجارا واشترط عدم تسليمه اليه الا بعد دفع القيمة موهما أنه نحاس ، لان جريمة النصب لا تتوفر الا اذا كان القصد منها سلب ثروة الغير كلها أو بعضها ولم يكن عند المتهم هذا القصد ، لانه انما أراد بالطريقة التي اتبعها الحصول على دينه الذي ما طله فيه المدين كثيرا ، وهي طريقة مقاصدة جبرية ممقوتة وغير مشروعة ولكنها على كل حال لا تكون جريمة النصب (١٦٧) . وهو حكم منتقد لان الجاني قد صدرت من جانبه وسيلة احتيالية توصل بها الى الحصول على المبلغ من المجنى عليه ، ولا ينفي من قيام الجريمة انشغال ذمته بمبلغ من المال ، فالقصد الجنائي متوافر

(١٦٥) قضى بأنه اذا عبر الحكم عن القصد الجنائي في جريمة النصب بعبارة « بقصد النصب » فهذا التعبير وان كان يصح أن يكون موضع انتقاد الا أنه لا يصلح وجها للطعن على الحكم ما دام مراد الحكم ظاهرا وهو أن المتهم ارتكب الجريمة بقصد سلب مال المجنى عليه وحرمانه منه (نقض ١٩٣٣/١١/٢٠ قضاء النقض في ٨٩٢) ، وأنه لا محل للطعن على الحكم بحجة عدم ذكره سوء القصد اذا كان مفهوما بالبداية من الوقائع التي بينها الحكم بيانا كافيا (نقض ١٩٢٩/٤/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٢٥) .

(١٦٦) نقض فرنسي ١٩٤٣/١٢/١٥ بيلتان ق ١٥٣ ، روسليه بند ٦٥٨ .

(١٦٧) نقض ١٩١٢/٦/٢٢ الحقوق س ٢٨ ص ١٢ .

ولكن باعث التخالص لا شأن له في وجود الجرم (١٦٨) ، مثل الدائن الذى يسرق من مال مدينه ما يعادل دينه .

ويستوى في عدم الاعتداء بالبائع مشروعيته أو عدم مشروعيته حتى ولو كان عدم المشروعية متوافرا في حق المجنى عليه ، كمن يسلم ماله تحت تأثير وسيلة احتيال زعم بها الجاني امكان تحقيقه بغرض غير مشروع (١٦٩) .

الشروع في النصب

قلنا عند كلامنا على الشروع في جريمة السرقة ان الرأى الذى استقر عليه الفقه والقضاء في مصر في تعريف بدء التنفيذ - وهو الركن المادى في الشروع - هو الاخذ بالمذهب الشخصى والذى يعرفه بأنه الفعل الذى يؤدي مباشرة الى ارتكاب الجريمة فيكشف بذلك عن نفسية خطيرة في الجاني ولقد قرر المشرع العقاب على الشروع في جنحة النصب بقوله « أما من شرع في النصب ولم يتممه ... » .

ويتوافر الشروع في جريمة انصب اذا ما ألقى الجاني بوسيلة الاحتيال التى أعدها للاستيلاء على مال المجنى عليه فاكشف الأخير تلك الحيلة ولم يسلمه المال وهى صورة الجريمة الخائبة (١٧٠) ، أو لم يكتشفها وضبطت الجريمة وقت تسليم المال وهى صورة الجريمة الموقوفة (١٧١) . ومن المقرر أن

(١٦٨) القللى ص ٢٣٨ ، الشاوى ص ١٣٥ . وقد قضى بتوافر جريمة النصب فى حالة دائن أرسل برميلا بالسكة الحديدية وأوهم مدينه أن به زيتا فى حين أن ما به كان ماء وسلم بوليصة الشحن للمدين وقبض منه الثمن بقدر الدين (تلا الجزئية ١٠/٩/١٩١٦ المجموعة ائرسية س ١٧ ص ٢٠٥) .

(١٦٩) أحمد أمين ص ٧٤٧ ، الشاوى ص ١٣٥ . ونقض ١٩٢٣/٢/٦ المحاماة س ٣ ق ٣١٩ وجاء به أن تلوث المجنى عليه بالجريمة التى استعان بها المتهم على الاحتيال عليه وسلب ماله لا يعفى مرتكب النصب من العقاب ، فاذا كان الجاني قد أوهم المجنى عليه بأن له نفوذا لدى القضاء وحصل بواسطة هذا الايهام وما ارتكب من الطرق الاحتيالية على مبلغ من المال بدعوى أنه سيدفعه الى القضاء على سبيل الرشوة واغتاله لنفسه فكل ما يمكن أن ينجم عن تلوث المجنى عليه بجريمة الرشوة أنه يصبح غير محق قانونا فى مطالبة الوسيط رد ما أخذه منه على ذمتها لأن سبب التعاقد محرم قانونا .

(١٧) نقض ١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٩٢ .

(١٧١) يذهب جازو الى أنه لا يتصور وجود الجريمة الخائبة مجرد تسليم المال للمجاني . يجعل الجريمة تامة (ج ٦ بند ٢٥٧٢) .

الطرق الاحتمالية من العناصر الاساسية الداخلة في تكوين الركن المبادى لجريمة النصب وان استعمال الجاني اياها يعد من الاعمال التنفيذية (١٧٢) .
وكل الأفعال التي يمهّد ويستعد بها الجاني لمقارفة الجريمة تعد من الاعمال التحضيرية . فالرجال الذي يؤثث مكانا من الداخل والخارج على شكل عيادة طبية ويعين فيها ممرضا ، تعد أعماله هذه أعمالا تحضيرية لجريمة النصب .
أما من يتقدم الى المجنى عليه بمزاعمه الكاذبة ويتدخل شخص آخر لتأييد تلك الأكاذيب فيعد ما صدر منهما من أعمال التنفيذ المكونة للشروع . والشأن كذلك فيما تسمى باسم كاذب أو اتصف بصفة غير صحيحة لدى المجنى عليه فهو بفعله قد خرج من دور النية الى مرحلة التنفيذ ، وان لم توجد مرحلة تحضيرية .

وقد اعتبرت محكمة النقض شروعا في نصب حالة شخص أرشلت الى آخر مبلغ أربعين جنيها فبعث المرسل اليه برسالة ثبت فيها استلامه للمبلغ دون تحديد قدره ، فانتهر المرسل هذه الفرصة وحرر على ظهر الرسالة خطابا صادرا منه يفيد أنه يرسل للمرسل اليه مبلغ أربعمئة جنية ، وجعل تاريخه يوما سابقا على ذلك اليوم الذي أثبتته المرسل اليه ، ثم رفع المرسل دعوى ضده يطالبه بمبلغ أربعمئة جنية . وثبتت الوقائع على الوجه سالت الذكر ، ولم تر محكمة النقض في الواقعة تزويرا ولكن شروعا في نصب تأسيسا على أن كتابة المتهم على ظهر الخطاب بحيث يفهم منه خطأ أن الكتابة الثانية هي رد على الاولى هي من طرق الاحتيال وتوجب الاعتقاد بوجود واقعة هي في الحقيقة مزورة (١٧٢) . ونحن نرى أن هذه الواقعة لا يتوافر فيها الشروع في النصب لان مبنى الجريمة هو الاستيلاء على مال المجنى عليه بحيلة يخدع بها وتؤدي الى تسليم المال للجاني ، ووسيلة الجاني هنا موجهة الى القاضى ، أما المجنى عليه فهو أول من يعلم بكذب الجاني ولن ينخدع به .

هل يتوافر الشروع في جريمة النصب اذا كان تمام الجريمة مستحيلا .
أى هل يقوم الشروع اذا كان الغرض الذي يهدف اليه الجاني يستحيل تحقيقه سواء أكان مرجع الاستحالة هو انعدام موضوع الجريمة أو عدم

(١٧٢) نقض ١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٩٢ ، ١٩٦٩/١/١٣ س ٢٠ ق ١٤ .
« ان طرق الاحتيال مجردة عن كل فعل يراد به الاستيلاء على الشيء المراد سلبه تعد أعمالا تحضيرية فقط ، ولا يبدأ الشروع الا اذا سعى مرتكب الاحتيال الى حمل المجنى عليه على التسليم . »
أحمد أمين ص ٧٤٨ ، القللى ص ٢٤١ ، أبو السعود ص ٨٠٥ .
(١٧٣) نقض ١٩٠٢/٤/١٩ المجموعة الرسمية س ٤ ص ٢٦ .

• صلاحية الوسيلة ؟ • انتوى شخص مثلا الاستيلاء على بعض مال المجنى عليه بطريق الحيلة وكان الأخير لا يملك مالا ، أو التجأ الجاني الى وسيلة مفضوحة للاستيلاء على بعض مال الغير • كمن يزعم أنه طبيب حكومي ويلبس جلبابا ومعطفا أبيض ، أو اذا تقدم شخص بمزاعمة الكاذبة التي تتوفر بها الطرق الاحتيالية الى شخص حاد الذكاء لا تنطوي عليه الاعيب المحتاتين ، أو الى رجل من رجال البوليس يعرف أمر المحتال سلفا فهل يمكن القول بتوافر الشروع في هذه الصور وأشباهاها ؟

لقد عرضنا للخلاف حول العقاب على الجريمة المستجيبة في أكثر من موضوع بهذا المؤلف • والرأى الغالب هو التفرقة بين الاستحالة المطلقة والاستحالة النسبية ، والعقاب على الثانية دون الأولى • ففي صورة من يزعم أنه طبيب بمظاهر فاضحة لا يقوم الشروع في جريمة النصب لعدم صلاحية الوسيلة اطلاقا (١٧٤) • وأما الاحتيال على شخص حاد الذكاء أو على رجل بوليس يعلم سلفا بخداع الجاني له يجعل الشروع متوافرا اذ يجوز أن ينخدع غير المجنى عليه بالنصب (١٧٥) ، وكذلك في صورة انعدام المال لدى المجنى عليه (١٧٦) •

العقوبة

متى توافرت أركان جريمة النصب حق العقاب على مرتكبها ولا يؤثر في هذا قيام المجنى عليه بارتصالح مع الجاني ، أو استرداده المبلغ الذي استولى عليه المتهم بطريق الاحتيال (١٧٧) • وإنما يصح أن يكون سببا للتخفيف فقط وهو أمر يرجع الى تقدير محكمة الموضوع (١٧٨) •

-
- (١٧٤) رؤوف ص ٣٧٣ • تعتبر الجريمة مستجيبة اذا لم يكن في الامكان تحققها ، كان تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض الذي يقصده الفاعل (نقض ١٩٦٥/٣/٢٩ أحكام النقض س ١٦ ق ٦٦) •
- (١٧٥) نقض ١٩١٣/١٢/١٣ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ١٩ • ومع ذلك قضى على العكس بأن الغش المستوجب للعقاب في جريمة النصب هو الذي ينخدع به المجنى عليه ، فإذا كان المجنى عليه عالما بحقيقة ما وقع من أساليب فهذا ينفي وقوع الجريمة بهذه الأساليب (نقض ١٩٣٨/٨/١٤ قضاء النقض ق ٨٤٦) • وراجع نقض ١٩٦٩/١/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٤ (١٧٦) القلي ص ٢٤٤ •
- (١٧٧) نقض ١٩٢٩/٦/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٧٧ ، ١٩٤٤/٢/٢٨ ج ٦ ق ٣٠٧ ، جارسون م ٤٠٥ بند ١٢٠ •
- (١٧٨) نقض ١٩٣٤/٤/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٣٨ •

ويشور التساؤل عما إذا كان تحريك الدعوى الجنائية في جريمة النصب يتوقف على شكوى من المجرى عليه أو وكيله الخاص في صورة ما إذا كانت الجريمة قد وقعت بين زوج وزوجته أو بين أصول وفروع قياسا على حكم المادة ٣١٢ من قانون العقوبات والتي سلف الكلام عليها عند دراسة جريمة السرقة ، تأسيسا على وحدة الحكمة وهي مراعاة صالح العائلة ، أم لا ينطبق حكم المادة ٣١٢ بناء على أن ما جاء بالنص هو استثناء من القواعد العامة لا يصبح القياس عليه .

قضت محكمة النقض بأن انحرافا من الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٢٦٩ (٣١٢) من قانون العقوبات في باب السرقة هي أن الشارع أراد أن يغتفر عما يقع بين أفراد الأسرة الواحدة من عدوان بعضهم على مال بعض الآخر ، وذلك حرصا على سبعة الأسرة واستبقاء لصلات السود القائمة بين أفرادها . وإذا كانت جريمة النصب مماثلة لجريمة السرقة وحكمة الاعفاء واحدة في كل الأحوال ، فيجب أن يمتد الاعفاء المنصوص عنه في تلك المادة الى هذه الجريمة (١٧٩) . ونحن نرى أن هذا القضاء قد اقيم على أسس مقبولة لأنه يهدف الى مصلحة الأسرة التي يهتم المجتمع رعاية الروابط بين أفرادها .

وقد قرر المشرع لجريمة النصب عقوبة الحبس والغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا أو إحدى هاتين العقوبتين . وقرر العقاب على شروع في جريمة النصب فقال « أما من شرع في النصب ولم يتممه فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا »

وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات على أنه « يجوز جعل الجاني في حالة العود تحت ملاحظة الشرطة مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر » . فضلا عن حق القاضي الاختياري في تشديد عقوبة النصب في حالة العود اعمالا لنص المادة ١/٥٠ من قانون العقوبات ، فقد أجاز له المشرع أن يأمر بوضع الجاني تحت مراقبة الشرطة وهو حق اختياري كذلك . ومدة المراقبة ذات حدين ، أدنى وقدره سنة واحدة وأقصى ومقداره سنتان ، شأنه شأن المراقبة المنصوص عليها بالنسبة للعود في جريمة السرقة المنصوص عليه في المادة ٣٢٠ من قانون العقوبات .

ويجب أن يبين في الحكم يوم بدء المراقبة . ولذا قضى بأنه اذا كان الحكم قد رأى تطبيق المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات بفقرتها على متهم وحكم عليه بالمراقبة الخاصة المنصوص عليها في المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ ولم يعين تاريخ بدء المراقبة فانه يكون قد أخطأ اذ المراقبة المشار اليها في هذه الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ انما هي المراقبة انعامية المشار اليها في المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ . ومقتضى ما نصت عليه المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ انتى لا يزال العمل ساريا بها من أن مدة المراقبة تبدأ من اتيوم المحدد في الحكم هو وجوب تحديد بدء المراقبة التى تقضى بها المحكمة حتى يؤدى اغفال هذا التحديد الى عدم تنفيذ عقوبة المراقبة المقضى بها (١٨٠) .

ويلاحظ أن الفرق بين جريمتى السرقة والنصب بصدد المراقبة التى قد يقضى بها هو أنه فى جريمة السرقة لا تصح الا اذا كانت الجريمة تامة كما سلف البيان ، وأما فى جريمة النصب فيصح اتقضاء بها ولو وففت الجريمة عند حد الشروع لاطلاق النص (١٨١) .

وجريمة النصب تعد مماثلة للسرقة وخيانة الامانة عند تطبيق أحكام العود .

(١٨٠) نقض ١٩٥٢/١/٨ قضاء النقض ق ٩٠٦ .

(١٨١) رؤوف ص ٤١٣ .

الفصل العاشر

جرائم الشيك

أصبحت للشيكات أهمية باتغة فى هذه الايام نظرا لمايسره للافراد فى المعاملات ، فبدلا من أن يحمل الشخص معه مقدارا كبيرا من النقود ليوفى بها التزاماته فيكون عرضة للسرقه والضياع ، يستطيع أن يعطى شيكا بالمبلغ المطلوب ، وبمقدور المستفيد من هذا الشيك أن يستوفى مقداره ويسلمه لمن يشاء ، فالشيكات تعتبر كائنقود وتقوم مقامها (١) . وتلك الخاصية التى للشيكات جعلت بعض الأفراد يسيئون استعمالها ويتوصلون بها الى الاستيلاء على بعض أموال الغير ، فيحررون شيكات بما أخذوا من مبالغ ، وعندما يروم المستفيد الحصول على المال المثبت قدرة بالشيك المسحوب عليه لا يجد لديه شيئا منه .

فاذا انتوى شخص اغتيال مال آخر وكان سبيله الى هذا الغرض اعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب لدى المسحوب عليه ، فيصيح التساؤل عما اذا كان هذا العمل يعد جريمة أم لا .

اتجه رأى الى القول بأن هذا الفعل قد تعدى مرحلة الأكاذيب المجردة الى تلك المؤيدة بأشياء خارجية وتوفرت بذلك الطرق الاحتيالية وهى الركن المادى فى جريمة النصب ، ذلك لانه وان كانت الأكاذيب المكتوبة لا تعد طرقا احتيالية الا أنه فى البصورة الراهنة قد خرجت الواقعة عن دائرة الكذب المجرد الى ذلك المؤيد بتدخل شخص آخر هو المسحوب عليه الذى أسند اليه الجانى وجود رصيد قائم وقابل للوفاء بقيمة انشيك ، وعلى هذا متى توافر القصد الجنائى فقد قامت جريمة النصب وحق العقاب على هذا الاساس . وقد ذهبت بعض أحكام القضاء أول الامر الى هذا الرأى (٢) . وعلى العكس من الرأى

(١) روسليه بند ٧١٣ .

(٢) نقض ١٩٠٥/١١/١٨ . الاستقلال س ٥ ص ١٤ . استئناف مصر ١٩١٣/١/١١ الحقوق

س ٢١ ص ٥ .

السابق ذهبت أحكام بعد هذا الى اعتبار فعل المتهم فى هذه الصورة لا يعد نصبا تأسيسا على أن الشيك مجرد كذب مكتوب ، ولا يكفى تلعقساب على جريمة النصب اعطاء شيك لا يقابله رصيد ، بل يجب أن يستعمل الجانى لاغتيال المال ما يؤيد الكذب المحرر — أى الشيك — أما بتدخل شخص آخر أو بأشياء خارجية حتى يمكن القول بأن ما صدر من الجانى يدخل فى نطاق الطرق الاحتيالية (٣) .

ولما للشيكات من أهمية بالغة لا سيما فى الأعمال التجارية ، فقد تضمنت غالبية التشريعات نصوصا تعاقب بعض صور اعطاء الشيك ورأى المشرع المصرى أن يقطع الخلاف السالف البيان ، وأضاف نصا يعاقب من يعطى شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب والحقه بجريمة النصب مقررًا ذات عقوبتها ، لما رآه من أنه من المتعذر قانونا ادخاله فى مادة النصب . وقد اقتبس النص من مشروع قانون العقوبات الفرنسى وأدخله فى قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٣٧ (٤) . فتنص المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات على أن «يحكم بهذه العقوبات كل من أعطى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، أو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك أو سحب بعد اعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث أصبح الباقي لا يفنى بقيمة الشيك ، أو أمر المسحوب عليه بعدم الدفع » .

ويبين من نص المادة ٣٣٧ أن أركان الجريمة المنصوص عليها فيها ثلاثة . اعطاء الشيك ، لا يقابله رصيد كاف ، القصد الجنائي (٤ مكرر) .

(٣) نقض ١٩٣٧/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٣٠ . وجاء به أن مجرد تقديم شيك لا يقابله رصيد قائم والاستيلاء على قيمة الشيك ليس فى ذاته جريمة معاقبا عليها .
(٤) المذكرة الايضاحية لقانون العقوبات . وفى فرنسا أشير فى القانون الصادر سنة ١٨٦٥ الى أن اصدار شيك لا يقابله رصيد يعاقب عليه بعقوبة جريمة النصب اذا توافرت شروطها ، ولم يجعل منه جريمة خاصة خشية عدم تعميم استعمال الشيك . ولكن نادرا ما كانت تتوافر أركان جريمة النصب . ولذا جعل قانون ١١٧/٨/٢ اصدار شيك لا يقابله رصيد اذا كان الساحب سيىء النية جريمة خاصة . وبموجب القانون الصادر فى ١٩٢٦/٨/١٢ أضيفت حالتا عدم كفاية الرصيد وقيام الساحب بأمر المسحوب عليه بعدم السداد ثم نقلت الأحكام الى القانون الصادر فى ١٩٣٥/١٠/٣٠ عندما قننت أحكام الشيك .

(٤ مكرر) يشترط لتحقيق جريمة اصدار شيك بدون رصيد توافر أركان ثلاثة هى اصدار ورقة تتضمن التزاما مصرفيا معينًا هى الشيك واعطاؤه أو تناولته للمستفيد وتمثلت الرصيد الثانى القابل للصرف أو تجميده ، ثم سوء النية (نقض ١٩٧٥/٢/١٧ أحكام النقض س ٢٦ ق ٣٦) .

ونتكلم على كل من هذه الأركان .

أولا

الركن الأول : اعطاء شيك

يجب أن تكون الورقة التي يعطيها انجاني شيكا . ولم يتضمن القانون التجاري نصا بتعريف الشيك ، وانما تكلم على أوراق الحوالات الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها والاوراق المتضمنة أمرا بالدفع ، وذلك في المادة ١٩١ في الفصل السابع منه (٥) . وقد أثار هذا الوضع خلافا بين الشراح حول ما اذا كان المشرع يدخل الشيك بين تلك الاوراق من عدمه . وأما محكمة النقض فقد ذهبت في قضائها الى أن الشيك يدخل ضمن الاوراق التي نص عليها في المادة ١٩١ من القانون التجاري فقالت « ان الشيك هو في عرف القانون أداة وفاء يقوم فيه ائورق مقام النقد ، ومن ثم يجب أن يكون مستحق الدفع لدى الاطلاع ، وهو المعبر عنه في المادة ١٩١ من قانون التجارة بالحوالة المستحقة الدفع بمجرد الاطلاع عليها ، وجاءت المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات حماية لصاحب الحق فيه (٥ مكرر) .

ويمكن تعريف الشيك بما عرفه به القانون الفرنسي الصادر في ١٤ يونية سنة ١٨٦٥ في المادة الاولى منه ، بأنه « محرر مكتوب في شكل أمر بالدفع يتمكن بمقتضاه الساحب أو الغير من قبض كل أو بعض النقود المقيدة لذمة الساحب في حسابه لدى المسحوب عليه » . ويتعين علينا تناول نوعين آخرين من الصكوك هي ما يطلق عليها شيكات البريد وشيكات السياحة أو شيكات المسافرين ، لنرى هل يطبق عليها قواعد التجريم الخاصة بالشيكات العادية من عدمه .

شيكات البريد : هي عبارة عن أمر بالدفع لدى الاطلاع يتمكن الساحب بمقتضاه من قبض كل أو بعض النقود القائمة والمقيدة لحسابه لدى

(٥) تنص المادة ١٩١ من القانون التجاري على أن أوراق الحوالات الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها والاوراق المتضمنة أمرا بالدفع يجب تقديمها في ظرف خمسة أيام محسوبا منها اليوم المؤرخة فيه اذا كانت مسحوبة من البلدة التي يكون فيها الدفع . وأما اذا كانت مسحوبة من بلدة أخرى فيجب تقديمها في ظرف ثمانية أيام محسوبا منها اليوم المؤرخة فيه لخلاف مدة المسافة .

(٥ مكرر) نقض ١٩٤٧/١/٢ مجموعة القواعد القانونية (نمدنى) ج ٥ ص ٢٨٤ .

مصلحة البريد أو دفعها الى من يعينه من الغير . وقد نظمها فى مصر القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٠ الخاص بإنشاء فرع لحساب الامانات بمصلحة البريد وأذونات الخصم . وقد اختلف الراى فى مدى انتوائها تحت النصوص التى تجرم بعض صور التعامل بالشيكات . فذهب رآى الى عدم دخولها تحت نصوص التجريم ، لأنها تختلف طبيعتها عن الشيكات العادية ، وليست قابلة للتداول اذ لا يجوز التنازل عنها ولا تحويلها ولها أحكامها الخاصة بها (٦) . وذهب رآى الى العكس لأنها عبارة عن أمر بالدفع يصدر من صاحب الحساب الى مصلحة البريد بدفع مبلغ معين من رصيده الدائن بمجرد الاطلاع على الاذن ، وأن شروط الاذن من عدم القابلية للتداول وعمل البروتستو ليست من مستلزمات الشيك (٦ مكرر) وهو الراى الراجح فى فرنسا (١) وترى أنه ما دام من الممكن أن يصدر الشيك لمصلحة شخص غير المودع ، فكانه بذلك يحل محل النقود فى كونه أداة وفاء ، وتلك هى حكمة تشريع تجريمه اصدار شيك لا يقابله رصيد ، وما دامت متوافرة فى هذه الصورة فتمتد اليها أحكام التجريم .

شيكات المسافرين : هى عبارة عن أوامر تسحبها مؤسسه على فروعهها فى الجهات المختلفة من العالم ويقصد بها تمكين السائح من الحصول على النقود اللازمة لهم فى البلاد التى يقومون بزيارتها دون أن يضطروا الى حمل نقودهم معهم فيتعرضون لمخاطر ضياعها ، فيستطيع حامل الشيك التوقيع عليه لدى البنك فى الخارج ويتسلم النقود فوراً ، وهى تصدر عادة من بنوك كبيرة لها ثقة عالمية . وقد اختلف الراى فى تحديد طبيعتها وما اذا كانت تأخذ حكم الشيكات العادية من عدمه . فذهب رآى الى أنها فى الواقع سندات اذنية أو هى خطابات اعتماد (٨) . ولكن الراى الغائب يعدها شيكات صحيحة استنادا الى الفوائد العملية التى تتحقق منها (٩) . ولقد حاول الشراح تبرير هذا الراى من الناحية النظرية بالقول أن من الواجب الاعتراف لكل المؤسسات المملوكة لذات الشخص بنوع من الذاتية والاستقلال ، فاذا سحب احداهما

(٦) القلى ص ٢٥٩ .

(٦ مكرر) محسن شفيق ، القانون التجارى المصرى ، الاوراق التجارية ١٦٥٤ ، ص ٨٩٩ .

(٧) روسليه ص ٧١٤ ، لامبير ص ٤٩٣ .

(٨) القلى ص ٢٥٨ .

(٩) قضى بأن الشيك السياحى اذا حمل توقيعين لم يعد بين وبين الشيك العادى أى .

فارق (نقض ١٩٦٩/٥/١٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٤٣) .

شيكات على الاخرى ، وجب اعتبار الشيك كما لو كان مسحوبا بين شخصين.
منفصلين (١٠) .

بيانات الشيك

يجب أن يتوافر للصك عدة بيانات حتى تتحقق له صفة انشيك وتوضح خاصيته في كونه أداة وفاء تقوم مقام النقود .
ويقتضى الأمر بداءة التعرض لوجوب أن يكون الشيك محررا ، ذلك أن مختلف البيانات التي تتطلب في الشيك توصل الى كونه صكا محررا ، لأن تعرف طبيعة ورقة معينة وما اذا كانت تعتبر شيكا من عدمه يقتضى التحقق من بيانات خاصة وردت بها ، الامر الذي يفترض بالضرورة تحرير الصك (١١) . فالامر الصادر تليفونيا من شخص الى بنك يتعامل معه بدفع مبلغ من المال الى شخص آخر معين يتقدم لاستلامه لا يقوم بها الشيك ، فالمحرر المكتوب وحده هو الذي يكون أداة وفاء وصالحا للتداول بين الناس شأنه شأن النقود .

ولا يهم شكل المحرر انذى أثبت به أمر الدفع ما دامت بياناته تؤدي معنى الشيك . فلا يشترط في الشيك أن يتم تحريره على نموذج معين (١٢) . فيستوى أن يكون ورقة بيضاء يحررها الساحب أو نموذجا مطبوعا من الشيكات التي تعدها المصارف . فقد قضى بأنه لا يشترط لزاما أن يكون الشيك محررا على نموذج مطبوع وماخوذ من دفتر الشيكات الخاص بالساحب (١٣) . فمتى حرر على أية ورقة واحتوى على ابيانات التي تفيد انه شيك ، كان في هذا الكفاية لتريب مختلف الآثار القانونية للتعامل بالشيكات . وعملا تسحب الشيكات على نماذج مطبوعة تعدها البنوك المسحوب عليها وتسلمها الى عملائها لهذا الغرض .

ومتى كان انشيك محررا فلا أهمية بعد هذا لان يقوم بتحريره الساحب نفسه أو وكيل عنه أو أحد موظفيه أو حتى المستفيد ما دام التوقيع عليه

(١٠) محسن شفيق ص ٧٥٢ .

(١١) محسن شفيق ص ٧٥١ .

(١٢) مصطفى طه ، الأوراق التجارية ، ١٩٥٨ ، ص ٢٣٥ .

(١٣) نقض ١٩٥٧/٦/١٩ أحكام النقض سن ٨ ق ١٨٧ .

للساحب (١٤) . كما أنه لا أهمية للمادة التي يحرر بها الشيك سواء المداد العادى أو الحبر الجاف أو الاقلام الكوبيا ، وان كان من الافضل استعمال المواد غير سهلة المحو أو التزوير دفعا لمظنة التلاعب بالشيكات . ويجوز تحرير الشيك بأية لغة ما دامت معروفة لاطراف العلاقة القانونية الناشئة عن الشيك ويستطيعون بهذا طرحه للتداول فى المعاملات (١٥) .

ولا يشترط ذكر لفظ شيك كتابة فى متن الصك . ويذهب اتفقـه والقضاء الى أن اغفال كتابة لفظ شيك لا يترتب عليه فقدان الصك لصفته هذه فى تقرير أحكام المسؤولية الجنائية ، أى حينما تتوافر إحدى جرائم الشيك (١٦) . وفى رأينا أن اشتراط ذكر كلمة شيك فى الصك لا تخلو من فائدة عملية ، اذ يكشف بمجرد الإطلاع عليه عن حقيقة . على أنه من الناحية الجنائية ينبغى الاعتماد على الامر الواقع ، فما دامت الورقة تحمل مقومات الشيك وتؤدى وظائفه ولو لم تحمل لفظ الشيك ، يتعين منحها الحماية الجنائية عملا على انتشارها وتعزيزا للثقة فيها . والا لو قيل بالعكس لكان فى مقدور بعض الاشخاص سيئى النية الافلات من المسؤولية الجنائية باغفال لفظ الشيك وتضييع الحكمة من التجريم (١٧) .

٢ - تاريخ انشاء الشيك

الاصل أن يذكر فى الشيك تاريخ اصداره فيكون ضمن بياناته . ونهـدا البيان أهميته ، اذ على أساسه يتحدد الوقت الذى كان ينبغى أن يوجد فيه مقابل الوفاء - بافتراض أنه حرر فى التاريخ الثابت به - لتحديد المسؤولية الجنائية . ولكن هل يؤثر على صحة الشيك عدم اثبات تاريخ له ؟ يذهب القضاء الى أنه يكفى وجود تاريخ على الشيك قبل تقديمه للمسحوب عليه فلا يؤثر على صحة الشيك عدم اثبات تاريخ له ، ففى مقدور المستفيد أن يحرر التاريخ يوم تقديمه للمسحوب عليه . فقد قضى بأنه اذا كان الثابت بالحكم أن الشيك موضوع الدعوى كان به تاريخ قبل تقديمه للمسحوب عليه ولم يكن يقابله رصيد ، فان تبرئة مصدر الشيك بقوله انه وقت تحريره لم يكن

(١٤) نقض ١٩٧١/٤/٢٥ أحكام النقض س ٢٢ ق ٩٠ ، ١٩٧٣/٣/١٩ س ٢٤ ق ٧٦ .

(١٥) حسن المرصفاوى ، جرائم الشيك ، ١٩٦٣ ، ص ٤٦ .

(١٦) كتابرياك الشيك ١٩٤٩ ص ٤٦ .

(١٧) حسن المرصفاوى ص ٤٧ .

به تاريخ ، ذلك يكون خطأ في القانون ، فان اعطاء الشيك الصادر لمصلحته
بغير تاريخ يفيد أن مصدره قد فوض المستفيد في وضع التاريخ قبل تقديمه
الى المسحوب عليه (١٨) .

ولكن ما الرأى اذا حرر الشيك في تاريخ معين وكان مستحق الوفاء في
يوم لاحق على اليوم الذى حرر فيه ، هل تفقد الورقة صفات الشيك فلا تعد
أداة وفاء وانما مجرد أداة ائتمان ، أو لا أثر لهذا الامر وتبقى للورقة
خصائص الشيك ؟ وفي هذه الحالة اما أن يكون الساحب قد أثبت تاريخ
السحب وتاريخ الوفاء على الشيك واما أن يكون قد اكتفى بإثبات التاريخ
الاخير فقط .

ففي الصورة الاولى اذا حرر تاريخا على الورقة فانها تفقد صفة
الشيك ولا تصبح محلا لتوقيع العقاب ، لان الشيك يقوم مقام النقود أى أنه
أداة وفاء يجوز لحامله أن يتعامل به كائنقود في تسديد الديون ، وفي الصورة
الماثلة تنتفى هذه الصفة من الورقة (١٩) . وقد قضى بأن طبيعة الشيك كأداة
وفاء تقتضى أن يكون تاريخ السحب هو نفسه تاريخ الوفاء ، بمعنى أن يكون
مستحق الاداء بمجرد الاطلاع عليه بغض النظر عن وقت تحريره . واذ كان
الشيك بعد التأشير عليه باستنزال ما دفع من قيمته الاصلية قد حمل
تاريخين فقد بذلك منذ هذه اللحظة والى حين تقديمه للبنك مقوماته كأداة
وفاء تجرى مجرى النقود وانقلب الى أداة ائتمان ، فخرج بذلك عن نطاق
تطبيق المادة ٣٣٧ عقوبات التى تسبغ حمايتها على الشيك بمعناه المعروف
به قانونا (٢٠) . وأنه لا عقاب على الورقة الصادرة في تاريخ معين على أن
تكون مستحقة الدفع في تاريخ آخر وتحمل هذين التاريخين (٢١) .

وفي الصورة الاخرى اذا حرر الشيك في تاريخ معين لم يثبت به ،
وكان تاريخ الوفاء لاحقا له فان هذا لا يؤثر على صحة الشيك ، ومهما ثبتت
هذه الواقعة فانها لا تنفى امكان عقاب مصدر الشيك ان لم يوجد مقابل الوفاء

(١٨) نقض ١٩٧٤/٣/١٠ احكام النقض س ٢٥ ق ٥٥ ، ١٩٧٣/٣/١٩ س ٢٤ ق ٧٦ ،
١٩٧١/٤/٢٥ س ٢٢ ق ٩ ، ١٩٥٢/٦/١٠ س ٣ ق ١٠ ، القللى ص ٢٥٦ .
(١٩) محمد صالح ، شرح القانون التجارى ، ج ٢ ، ١٩٤٠ ص ٢٨٦ .
(٢٠) نقض ١٩٦٣/٤/٩ احكام النقض س ١٤ ق ٦٤ ، ١٩٧٥/٦/٩ س ٢٦ ق ١١٨ .
(٢١) نقض ١٩٤١/١١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٠٠ .

قائم وقابل للسحب وحتى لو كان المستفيد يعلم بذلك (٢٣) . والحكمة في هذا أن الشيك يعد أداة وفاء لا سيما في الأعمال التجارية ، ومن الأهمية بمكان حماية الغير الحسن النية (٢٣) .

فمتى كان الشيك يحمل تاريخا واحدا فإنه يعتبر صادرا في التاريخ المثبت فيه (٢٤) . ولا يقبل من صاحبه القول بأنه في حقيقة الأمر صدر في تاريخ سابق (٢٥) . وطلب تحقيق ذلك لا يكون مستأهلا ردا صريحا (٢٦) . وإذا حرر شخص عدة شيكات تصرف في تواريخ مختلفة وكان كل شيك منها لا يحمل التاريخا واحدا فإنه يكون قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات (٢٧) . ولا يجوز اثبات ما يخالف ظاهر الشيك ولا الاعتداد في هذا الصدد بتاريخ التحويل (٢٨) . أو أنه حصل اتفاق بين المتهم وبين المجنى عليه على استبدال الدين وسداده على أقساط (٢٩) . وإذا كان الحكم الصادر بأشهار افلاس المتهم قد صدر قبل التاريخ الذي يحمله الشيك وجب أن ينظر الى هذا الشيك على أنه أعطى بعد اشهار الافلاس في وقت لم يكن له فيه رصيد قائم وقابل للسحب (٣٠) . والدفع بأن الشيك يحمل تاريخين هو من الدفع الموضوعية التي لا تجوز اثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض (٣١) .

وفي حكم حديث محكمة النقض قررت أنه لا يغير من قيام جريمة اعطاء شيك بدون رصيد أن يكون تاريخ استحقاق الشيك مغاير لتاريخ اصداره الحقيقي طالما أنه لا يحمل الا تاريخا واحدا ، اذ أن تأخير تاريخ الاستحقاق ليس من شأنه في هذه الحالة أن يغير من طبيعة الشيك ومن قابليته للتداول واستحقاقه الدفع في تاريخ السحب بمجرد الاطلاع . فاصدار شيك على هذا الوضع يكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات ما دام الساحب

(٢٢) نقض ١٩٥٢/٣/٤ قضاء النقض ق ٩٤١ .

(٢٣) مصطفى طه ، ص ٢٤١ .

(٢٤) نقض ١٩٥٤/١٢/٦ أحكام النقض س ٦ ق ٨٦ .

(٢٥) نقض ١٩٥٢/١٠/٢٨ أحكام النقض س ٤ ق ٣ .

(٢٦) نقض ١٩٤٨/٦/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦١٤ .

(٢٧) نقض ١٩٥٠/١١/١٤ أحكام النقض س ٦ ق ٣٨٧ .

(٢٨) نقض ١٩٥٠/١١/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٥٤ .

(٢٩) نقض ١٩٥١/١٢/١٠ أحكام النقض س ٣ ق ٩٩ .

(٣٠) نقض ١٩٥٨/١/٢٠ أحكام النقض س ٩ ق ١٥ .

(٣١) نقض ١٩٧١/٦/٢٧ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢١ ، ١٩٧٤/١٢/٩ س ٢٥ ق ١٨١ .

يعلم بعدم وجود رصيد قائم فى التاريخ المثبت بالشيك ، وبذلك يندمج ميعاد الاصدار فى ميعاد الاستحقاق وتنتقل ملكية مقابل الوفاء الى المستفيد بمجرد اصدار الشيك وتسليمه اليه . أما تقديم الشيك الى البنك فلا شأن له فى توافر أركان الجريمة ، بل هو اجراء ماضى يتجه الى استيفاء مقابل الشيك ، وما افادة البنك بعدم وجود الرصيد الا اجراء كاشف للجريمة التى تحققت باصدار الشيك واعطائه للمستفيد من قيام القصد الجنائى ، سواء عاصر هذا الاجراء وقوع الجريمة أو تراخى عنها (٢٢) .

وهناك رأى يذهب الى القول بأن الورقة بوضعها الذى أشرنا اليه لا تصلح شيكا وانما هى مجرد وعد بالدفع ، وجعل فى حكمها الشيك الذى لم يثبت له تاريخ (٢٣) .

٢ - مكان انشاء الشيك

يذكر عادة فى نماذج الشيكات المطبوعة بيان مكان سحب الشيك ، وهذا البيان وان كانت له أهمية فى تحديد الاختصاص ، الا أنه لا أثر اطلاقا لاغفانه أو ذكره على طبيعة الورقة وكونها شيكا ، لان أى الامرين لا يؤثر على وظيفتها (٢٤) . ولذا قضى بأن مكان سحب الشيك ليس من البيانات الجوهرية التى يترتب عليها فقدان الشيك لصفته فى القانون التجارى (٢٥) .

٣ - اسم من يلزمه الوفاء (المسحوب عليه) :

المسحوب عليه فى الشيك هو من يلتزم بأداء قيمته الى المستفيد ، أى من أصدر اليه الساحب الامر بالوفاء . ويشترط أن يكون المسحوب عليه محددا بشكل ناف لكل تجهيل حتى يتمكن الحامل من الاهتداء اليه واستيفاء قيمة الشيك (٢٦) . فاذا لم يحدد المسحوب عليه فقد الصك صفته كشيك وصلح لتحديد علاقة المديونية بين الساحب والمستفيد (٢٧) . ويستوى أن

(٢٢) نقض ١٩٦٢/١٢/١٧ أحكام النقض س ١٩٢ ق ٢٠٤ ، وصورة أخرى فى نقض

١٩٧٢/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٤ .

(٢٣) أشار اليه القلى ص ٢٥٥ .

(٢٤) محسن شفيق ص ٧٢٨ .

(٢٥) نقض ١٩٥٧/٦/١٩ أحكام النقض س ٨ ق ١٨٧ .

(٢٦) مصطفى طه ص ٢٣٠ .

(٢٧) محسن شفيق ص ٧٩٧ .

يكون المسحوب عليه مصرفاً أو فرداً من الافراد ، وان كان الغالب أن يكون مصرفاً . وتشتترط بعض التشريعات أن يكون المسحوب عليه مصرفاً . ولكن هل يلزم أن يكون الساحب والمسحوب عليه شخصين مختلفين أو يجوز أن يكون الساحب هو المسحوب عليه ؟ الأصل في الشيكات أنها أوامر بالدفع تصدر من شخص الى آخر بما يقتضى تباينهما ، ومنع هذا فليس ثمة ما يمنع من أن يصدر الساحب أمره الى بعض فروعها ، كما هو الشأن بالنسبة الى شيكات السياحة أو شيكات المسافرين (٣٨) .

٤ - اسم المستفيد

المستفيد من الشيك هو من صدر لمصلحته ، أى من أريد له ابتداء اقتضاء قيمة الشيك من المسحوب عليه . ويجب تعيين المستفيد بشكل محدد سواء أكان لشخص معين أو لامره أو لحامله ، فقد يرفض المسحوب عليه الوفاء بقيمة الشيك عند التباس الامر عليه .

ويجوز أن يكون المستفيد هو الساحب ، فإذا فرض أنه عند تقديمه البنك للمسحوب عليه لم يكن له مقابل وفاء ، فهل تقوم الجريمة في هذه الصورة . ذهب رأى الى أنه يجوز للنيابة العامة اقامة الدعوى الجنائية على الساحب (٣٩) . واتجه رأى الى القول بأن الورقة لا تعتبر شيكاً بالمعنى الصحيح ، ولا تتحقق الجريمة الا اذا أطلق الساحب الشيك للتداول ، والمادة ٣٢٧ عقوبات لا تعاقب على انشاء شيك بدون رصيد وانما على اعطائه أى إصدار وإطلاقه فى التداول ، ولا تبدأ هذه العملية الا منذ اللحظة التى يخرج فيها الشيك من حيازة الساحب الى حيازة الغير (٤٠) . والرأى الاخير هو الاسلام فى نظرنا ، لان حكمة العقاب على اصدار شيك لا يقابله رصيد هي حماية اغير الحسن النية . وفى هذه الصورة اما أن الساحب لا يعلم بأن لا رصيد له ومن ثم لا محل ليبحث قيام الجريمة لانتفاء القصد الجنائي ، واما أن يعلم بذلك وعندئذ لا يتصور وجود شخص يضار من اصدار مثل هذا الشيك ، وليس معنى هذا اشتراك الضرر فى الجريمة ، وانما انتفاء التحكمة يعنى انتفاء الجريمة على الوجه الذى صورها به القانون وعندئذ سواء يرد المسحوب عليه الشيك الى الساحب دون صرف قيمته .

(٣٨) محسن شفيق ص ٧٢٥ - مصطفى طه ص ٣٠٦ .

(٣٩) محمد صالح ص ٣٥٨ ، اذ قد يقدم الساحب الشيك الى المسحوب عليه حتى اذا امتنع

عن الدفع حرر بروتستو عدم الدفع .

(٤٠) محسن شفيق ص ٧٩٧ .

٥ - الامر بالدفع

يصدر الامر بالدفع من الساحب الى المسحوب عليه ، وبموجبه يقوم الأخير بأداء قيمة الشيك الى المستفيد فيه من النقود المقيمة لديه لخدمة الساحب . وبهذا الامر تتحقق فائدة الشيك في أنه يقوم مقام النقود في الوفاء . وأداء انشيك لوظيفته في القيام مقام النقود يقتضى أن ينصب الامر على مبلغ محدد من النقود (٤١) ، فيقال ادفعوا مبلغ كذا ، فان كان الامر بالدفع منصبا على غير النقد فقد الصك صفته كشيك . فلا يعد كذلك من يحرر سنداً ويأمر فيه آخر بأن يدفع الى ثالث قيمة المنقولات التي لديه . كذلك يفقد انشيك خاصيته اذا لم ينصب على مبلغ محدد من النقود ، فلا يصح القول ادفعوا الدين الذي في ذمتكم ، أو ادفعوا الباقي من الحساب طرفكم أو المبلغ المتفق عليه بيننا لان تجهيل المبلغ المستحق الوفاء ليس من طبيعة التعامل بالنقود ذاتها (٤٢) .

واذا حرر المبلغ ائوارد بالشيك بالحروف والارقام ووجد خلاف بينهما تعين الاعتداد بالاول ، وذلك لانتفاء مظنة الخطأ فيه . أما ان حرر المبلغ عدة مرات بالكتابة والارقام أو بواحد منهما كان الاعتبار لأقل المبالغ قيمة لان هذا في صالح الساحب ، لا سيما ان روى ما قد يترتب على أى النظرين من المسؤولية الجنائية (٤٣) .

وحتى يحقق الشيك اثغاية منه يجب أن يكون الامر بالدفع منجزاً ، أى غير معلق على شرط ، سواء أكان واقفاً أو فاسخاً ، لان هذا التعليق من شأنه عدم الوفاء بقيمة الشيك الا عند تحقق الشرط ، وهو ما ينافى طبيعة هذا الصك (٤٤) . فاذا ذكر في الشيك أن الدفع يكون عند حلول أجل معين أو تحقق شرط خاص فقدت الورقة صفتها كشيك واجب الدفع لدى الاطلاع عليه (٤٥) . وان اشترط البنك اخطاراً سابقاً من الساحب فان مؤدى هذا تعليق أمر الدفع على شرط بما ينفي عن الصك صفته كشيك (٤٦) .

(٤١) حتى ولو كان قوام الشيك نقداً أجنبياً (نقض ١٩٥٩/٥/١٩ أحكام النقض س ٢٠

ق ١٤٣) .

(٤٢) محمد صالح ص ٣٤٧ ، أمين بدر ، الأوراق التجارية ، ١٩٥٣ ، ص ٤٥٣ .

(٤٣) كابريراك ص ٢٠ .

(٤٤) محمد صالح ص ٣٤٧ ، محسن شفيق ص ٧٩٨ .

(٤٥) القلبي ص ٢٥٥ .

(٤٦) محسن شفيق ص ٧٥١ .

ويصح أن يوقع الساحب الشيك على بياض فلا تدرج فيه القيمة التي يحق للمستفيد تسلمها من المسحوب عليه ، ويعتبر الشيك صحيحا (٤٧) وقد أصدر من جانب الساحب بمجرد خروجه من يده ، فاذا حرر المستفيد بالشيك المبلغ المتفق عليه وتبين أنه لا يوجد للساحب مقابل وفاء لدى المسحوب عليه قامت الجريمة . أما إذا ثبت أن المبلغ الذي أدرجه المستفيد يزيد عما اتفق عليه فلا يسأل الساحب عن ذلك لانتفاء قصده الجنائي ، إلا إذا كان المبلغ الموجود لدى المسحوب عليه أقل من ذلك المتفق عليه أصلا بين الساحب والمستفيد . وقد قضى في فرنسا بأنه يرتكب الجريمة من يعطى شيكا على بياض دون رصيد (٤٨) .

ولا ضرورة لأن يذكر في الشيك بيان وصول القيمة نقدا ، وإن ذكر هذا فإنه لا يبطل الشيك ، وإنما يجب على القضاء بحث قصد المتعاملين ، وهل أراد انشاء كمبيالة أو شيك (٤٩) .

٦ - توقيع الساحب

يجب أن يكون الشيك موقعا من الساحب ، لأنه بغير هذا التوقيع لا يعدو الأمر مشروعا لشيك مجردا من كل قيمة بوصفه شيكا (٥٠) . ولا يشترط أن يكون التوقيع محررا بذات المادة التي حرر بها صلب الشيك ، على أنه ينبغي أن يكون بيد الساحب فلا يجوز استعمال الآلة الكاتبة لسهولة التزوير فيها . ويصح أن يكون التوقيع بلغة أخرى غير التي كتب بها الشيك ، فإذا كان محررا باللغة العربية جاز أن يكون التوقيع بلغة أجنبية والعكس صحيح . ويوقع الساحب على الشيك في أي جزء بنهاية الكتابة الواردة به ، إذ يفيد هذا صدورها منه وموافقته عليها .

ويحدث كثيرا أن يلزم أكثر من توقيع للساحب على الشيك حتى يقوم المسحوب عليه بأداء قيمته ، ويتحقق هذا غالبا في الأحوال التي يمثل فيها

(٤٧) فهذا يعتبر أن مصدر الشيك قد فوض المستفيد في وضع بيان القيمة قبل تقديمه إلى المسحوب عليه (نقض ١٩٧١/٤/٢٥ أحكام النقض س ٢٢ ق ٩٠ ، ١٩٧٤/٣/١٠ س ٢٥ ق ٥٥) .

(٤٨) باريس ، دالوز الأسبوعي ١٩٢٥ ص ٢٠٥ .

(٤٩) محسن شقيق ص ٨٩٦ ، نقض ١٩٦٧/٤/١٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٠٣ .

(٥٠) موسوعة دالوز ج ١ ص ٣٧٤ بند ١٢ .

الساحب بعض الهيئات أو المؤسسات أو غير ذلك من الجهات ، وحينئذ ينطبق على كل توقيع ما سلف بيانه من ناحية المادة المحرر بها التوقيع واللغة .

والاصل أن يوقع الساحب على الشيك بنفسه (٥١) ومع هذا فإن القواعد العامة تجيز التوكيل فى التوقيع ، وهذا التوكيل قد يكون عاما أو خاصا بشيك معين . وفى حالة التوكيل الخاص يستطيع الوكيل التوقيع على الشيك ويذكر صفته كوكيل ، وللمسحوب عليه أن يتحقق من هذه الصفة قبل صرف قيمة الشيك . فاذا كان التوكيل عاما - وهو ما يجرى عليه العمل لا سيما بالنسبة الى الشخص المعنوى اذ يعتبر الممثل له بمثابة الوكيل - فإن الموكل يخطر المسحوب عليه باسم الوكيل الذى يحق له التوقيع على الشيكات وبنموذج من التوقيع ، وحينئذ يقوم المسحوب عليه بالوفاء بقيمة الشيكات متى تحقق من صدورها من ذكر الوكيل .

والقواعد العامة تجعل من الوكيل ممثلا للموكل بمعنى أنه يتصرف باسمه ويأتمر بأمره ، وهو ما يدعو الى الاستطراد وبحث المسؤولية الجنائية لكل منهما عن جرائم الشيك . وأول الصور التى تعرض هى خروج الوكيل عن حدود الوكالة بمعنى أن يعطى شيكا بغير مقابل وفاء أو يمنع من صرفه أو يسترد بعض مقابل الوفاء دون موافقة الموكل أو خلافا لتعليماته . ومن الطبيعى أن لا يسأل الاخير عن أية جريمة لانتفاء قصده الجنائى . أما الوكيل فانه الساحب الفعلى للشيك - ولو بصفة الوكالة - وهو يعلم بكل تصرفاته وآثارها ووجه ارادته نحوها ، ومن ثم فانه يتحمل نتائجها وتحقق عليه المسؤولية الجنائية .

والصورة الاخرى يلتزم فيها الوكيل بحدود الوكالة ، ومع هذا ترتكب احدى جرائم الشيك ، وحينئذ لا شك فى مساءلة الموكل بوصفه شريكا فى الجريمة متى توافرت أركان الاشتراك وأهمها القصد الجنائى . أما الوكيل فتختلف مسؤوليته وفقا لتوافر القصد الجنائى أو عدم توافره حسب كل حالة على حدة . وقد قضى بأنه متى كان الثابت أن الطاعن هو الذى أصدر

(٥١) الدفع بالتوقيع على الشيك تحت تأثير الاكراه ، هو دفع جوهري لما يترتب عليه ان ثبتت صحته ان اثر تحديد المسؤولية الجنائية للساحب (نقض ١٧/٤/١٩٦٧ احكام النقض س ١٨ ق ١٠٠) .

الشيك بوصفه وكيلًا عن زوجته - صاحبة الحساب - دون أن يكون له رصيد قائم وقابل للسحب ، فإنه يكون مسئولًا ويحق عقابه بوصفه فاعلاً أصلياً للجريمة ، لأن وكالته عن زوجته صاحبة الحساب لا تنفى أنه هو الذى فارق الجريمة التى دين من أجلها (٥٢) .

ويجرى العرف فى المصارف على أن يودع الساحب نموذجاً للتوقيع الذى يعتاد استعماله فى الشيكات ، وعلى أساسه تجرى المضاهاة فور تسليم الشيك فإن تبينت المطابقة بين التوقيعين تم صرف قيمته ، أما إذا وجد خلاف أو ثار شك امتنع المسحوب عليه عن الوفاء بقيمة الشيك .

فاذا رفض المسحوب عليه الوفاء بقيمة الشيك بسبب الاختلاف بين التوقيع الموجود عليه والنموذج الاصلى ، فهل يترتب على هذا مسئولية الساحب جنائياً ؟ ان حل هذه المسألة يرجع فيه الى توافر أو عدم توافر القصد الجنائى لدى الساحب ، والى وقائع كل دعوى على حدة . فاذا تبين أنه قد تعمد المغايرة فى التوقيع فكأنه قد أعطى شيكاً ليس له مقابل وفاء قابل للصرف . أما ان كان العكس - أى ان كان حسن النية لاهمال أو خطأ - فان مسئوليته الجنائية تنتفى ، وان كان هذا لا يمنع من ترتيب المسئولية المدنية ان توافرت شروطها .

السبب فى الشيك

المراد بالسبب فى الشيك هو أساس الالتزام الوارد به ، أى العلاقة القانونية التى من أجلها حرر الساحب الشيك لمصلحة المستفيد . والقاعدة أنه يتعين حتى تجوز المطالبة بقيمة الشيك أمام المحكمة المدنية أن يكون سبب الالتزام فيه مشروعاً ، فان اتسم بعدم المشروعية كان مصير الدعوى الرفض ، ومثالها المديونية بسبب دين قمار أو لعلاقة غير مشروعة . ومتى كان الأمر كذلك من الناحية المدنية فهل ، يؤثر عدم مشروعية السبب على المساءلة الجنائية اذا توافرت احدى جرائم الشيك ؟ انه ما دام غرض المشرع من التجريم هو حماية التعامل بالشيكات على أساس أن الصك يعتبر أداة وفاء تحل محل النقود فى الدفع استوجب هذا أن لا يؤثر عدم مشروعية سبب اعطاء الشيك فى امكان المساءلة الجنائية ، ويتعين

العقاب عند عدم وجود مقابل كاف وقابل للسحب أو غير ذلك من صور التجريم . ويقتصر عدم المشروعية في السبب على العلاقة بين صاحب الشيك والمستفيد منه .

وقد اضطرد القضاء على هذه القاعدة ، فحكم بأنه إذا كان مظهر الشيك وصيغته يدلان على أنه مستحق الاداء بمجرد الاطلاع وأنه أداة وفاء لا أداة ائتمان فإن ما يقوله المتهم عن حقيقة سبب تحريره الشيك لا أثر له على طبيعته ، ذلك أن المسؤولية الجنائية لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك (٥٣) . وأن الشيك المسحوب وفاء لدين قمار لا يعفى صاحبه من العقاب إذا لم يكن له رصيد مقابل فإن المادة ٣٣٧ عقوبات تعاقب كل من سحب شيكا ليس له مقابل وفاء مهما كانت حقيقة المبلغ المحرر به . أما الدفع بأن الشيك قد سحب وفاء لدين قمار فلا يعتد به إلا عند المطالبة بقيمته (٥٤) . وأنه لا عبرة في قيام الجريمة بسبب تحرير الشيك والغرض من تحريره (٥٥) .

أثر الاخلال بالبيانات السابقة

بعد أن ذكرنا البيانات التي ينبغي توافرها لاعتبار الصك شيكا يتعين التعرف الاثر القانوني تلاخلال باحداها ، فإن كن يسفر عن بطلان الورقة بوصفها شيكا هل يؤدي هذا الى انتفاء المسؤولية الجنائية ، وهل يترتب هذا الاثر بالنسبة الى الاخلال بأي واحد من تلك البيانات أم يقتصر الامر على البعض منها دون البعض الآخر ؟

لقد اتجه رأى الى القول بأن القانون الجنائي قصد الى حماية الشيك بوصفه أداة وفاء وذلك عن طريق حماية حامل اتشيك من عيب خفى لا يملك الوسيلة لادراكه بمجرد الاطلاع عليه ، وأما العيوب الظاهرة التي تخرج المحرر عن اعتباره شيكا ، فلا حاجة بالحامل الى الحماية منها ، بل ان في هذه الحماية ضررا محققا بمقاصد التشريع ، اذ أنها تغرى الغير للخروج بالشيك عن وظيفته واستعماله عوضا عن الاوراق التجارية أو استعماله وسيلة للضغط

(٥٣) نقض ١٩٦٢/٢/٦ أحكام النقض س ١٣ ق ٣٣ .

(٥٤) نقض ١٩٤٨/٢/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٤١ .

(٥٥) نقض ١٩٦٠/١٠/١٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٢٦ ، ١٩٧٤/٢/١١ س ٢٥ ق ٢٨ ،

١٩٧٤/٣/١٠ ق ٥٥ ، ١٩٧٣/٣/١٩ س ٢٤ ق ٧٦ .

والارهاب (٥٦) .

وفى رأينا أن تعرف أثر تخلف أحد البيانات فى الشيك ينبغى أن يرتبط بالحكمة من التجريم والفائدة المرجوة من التعامل بالشيكات . وذلك أن المشروع قد هدف الى حماية الثقة فى ذلك انصك ليسهل تداوله . وفى هذه المسألة بالذات يبدو استقلال القانون الجنائى عن القانون التجارى لاختلاف غاية تنظيم الشيكات فى كل منهما (٥٧) . ومن ثم فالبيانات التى ينبغى توافرها فى الشيك هى التى من شأنها أن تجعل منه أمرا بالدفع بمجرد الاطلاع عليه . وكل بيان ناقص لا يغير من هذه النصفة فى الورقة لا أثر له فى اعتبارها شيكا يصلح للمسائلة الجنائية مهما كان نظر القانون التجارى اليها . فضلا عن أن القول بغير هذا يؤدى الى هروب كثير من الجناة الذين يستخدمون الشيك وسيلة للنصب بوضع عيوب شكلية فيه عند تحريره . والرأى الذى نقول به هو الذى يذهب اليه غائبية شراح القانون حيث يرون أن عدم استجماع الشيك للشروط القانونية أى عدم انتظامه لا يجرده من قيمته القانونية ويظل معتبرا شيكا تسرى على صاحبه عقوبه الشيك الذى ليس له مقابل وفاء (٥٨) .

وقد قضى بأنه اذا كانت الورقة التى أدين المتهم على اعتبار أنها شيك لا يدل مظهرها على أنها شيك بالمعنى المعروف قانونا ، اذ هى صيغت فى صورة خطاب الى مدير البنك مشفوع بعبارات التحية وتدل الفاظها على أنها صدرت فى يوم سابق على تاريخ استحقاقها مما لا يجعلها أمرا بالدفع مستحق الاداء لدى الاطلاع فهى لا يصح اعتبارها شيكا ، والحكم الذى يعتبرها كذلك يكون مخطئا فى تطبيق القانون (٥٩) . وكانت الورقة محررة كما يأتى : « جناب المحترم وكيل بنك مصر فرع طنطا - تحية طيبة واحتراما ، فى يوم عشرون ديمسبر سنة ١٩٤٩ ادفعوا لحضرة . . مبلغ عشرة جنيهات مصرية من حسابى الجارى بالبنك رقم وتفضلوا بقبول أسمى احترامى » . وفى رأينا أن عبارة التحية التى جاءت بالورقة لاتنفى عنها صفة الشيك فهى من باب التزييد ، وليس أدل على ما نقول من أن امتناع البنك عن الدفع كان

(٥٦) أمين بدر ، معنى الشيك فى خصوص المادة ٣٣٧ عقوبات ، مصر المعاصرة س ٤٥

عدد ٢٧٥ .

(٥٧) دى فابر ، مجلة العلم الجنائى سنة ١٩٤٠ ص ٤٦ .

(٥٨) كابرياك ص ٥١ ، محمد صالح ص ٣٥٨ .

(٥٩) نقض ١٩٥٣/١/٦ أحكام النقض س ٤٠ ق ١٣١ .

مرجعه عدم وجود مقابل الوفاء أى أنه لو كان موجودا لقام بسداد قيمة الشيك الى المستفيد .

اثبات وجود الشيك

تطلب بعض البيانات فى الشيك لا يعنى ضرورة وجوده ماديا لامكان الحكم بالعقوبة فى احدى جرائم الشيك ، لانه وان كان الصك فى ذاته يعد جسم الجريمة وأحد أدلتها المادية ، الا أن اتلافه أو عدم امكان تقديمه أمام المحكمة لا يمنع من القضاء بالادانة متى توافرت أركان الجريمة واطمأنت المحكمة الى وجود الشيك فعلا وان لم يضبط أمامها (٦٠) . وقد قضى بأن عدم تقديم أصل الشيك لا ينفى وقوع الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ عقوبات . وللمحكمة أن تكون عقيدتها فى ذلك بكل طرق الاثبات ، فلها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل فى الدعوى اذا اطمأنت الى صحتها (٦١) .

ولما كان الشرط الاساسى لجرائم الشيك هو كـون الصك موضوعا شيكا اقتضى هذا من القاضى أن يبينه فى حكمه ، فاذا نازع المتهم فى كـون الصك موضوع الاتهام شيكا تعين على القاضى الرد على هذا الدفاع الجوهرى لان من شأنه ان صح أن يؤدى الى عدم مساءلته . وقد قضى بأنه اذا كان الحكم المطعون فيه لم يعن بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى الذى لو صح لتغير وجه الرأى فى الدعوى ولم يرد عليه - وكان المتهم قد دفع بأن الشيك موضوع الدعوى لا تتوافر فيه الشروط الشكلية والموضوعية للشيك - وكان الحكم المستأنف المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه وان ذكر أن بيانات الشيك مثبتة بمحضر الشرطة الا أنه ثم يتضمن ما يفيد أن المحكمة قد تحققت من أن السند موضوع الدعوى قد استوفى الشروط اللازمة لاعتباره شيكا ، فان الحكم يكون مشوبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع (٦٢) .

(٦٠) نقض ١٩٧٤/١٢/٩ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٨١ ، ١٩٧١/١/٤ س ٢٢ ق ٧ ، ١٩٦٦/١٠/٢٤ س ١٧ ق ١٨٨ .
(٦١) نقض ١٩٦٣/١١/١١ أحكام النقض س ١٤ ق ١٣٨ .
(٦٢) نقض ١٩٦٢/١٠/١ أحكام النقض س ١٣ ق ١٤٦ ، ١٩٧٢/٢/١٤ س ٢٣ ق ٣٧ ، ١٩٧٣/٢/١١ س ٢٤ ق ٣٢ .

اعطاء الشيك

اعطاء الشيك يتحقق طرحه للتداول ، أى بخروجه من حوزة الساحب لانه حينئذ فقط تتحقق الحكمة من الحماية الجنائية (٦٣) . فلا يكفي مجرد عرض الشيك على الدائن دون تسليمه اليه (٦٤) . وقد قضى بأن الجريمة تتم بمجرد اعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء للسحب ، اذ يتم بذلك طرح الشيك فى التداول فتطبق على الحماية القانونية التى أنشأها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداء وفاء تجرى مجرى النقود فى المعاملات (٦٥) . أما الافعال السابقة على ذلك من تحرير الشيك وتوقيعه فتعد من قبيل الأعمال التحضيرية ما دام الشيك لم يسلم بعد الى المستفيد (٦٦) . وخروج الشيك من حوزة الساحب وطرحه للتداول واقعة مادية يقوم عليها الدليل بكافة وسائل الاثبات .

واذا قام الساحب بإرسال الشيك المستفيد عن طريق البريد ، فانه الى أن يتسلم المستفيد الخطاب الذى يحتوى على الشيك يعتبر هذا أنه لم يخرج من حوزة الساحب ، ذلك أنه من المقرر فى أحكام القانون المدنى أن الرسالة بمحتوياتها تبقى على ملكيته المرسل الى أن يتسلمها المرسل اليه .

واذا سلم الساحب الشيك الى وكيله لتسليمه الى المستفيد فهل يتحقق فعل الاصدار ؟ قد يقال ان مجرد خروج الشيك من حوزة الساحب يعتبر طرحا للتداول ، حتى ولو كان من تسلمه وكيلًا للساحب ، وحكمة الحماية القانونية للشيكات وكونها أداة وفاء تقتضى اعتبار الشيك أنه قد طرح للتداول . ومن ناحية أخرى قد يقال ان الوكيل يمثل الموكل ، ومن ثم يعتبر الشيك كأنه ما يزال باقيا فى حوزة الساحب ولا يتحقق فعل الاصدار . ونحن نميل الى رأى الأول ، ذلك لأن المشرع قد اكتفى بالاصدار المادى دون القانون أى بخروج الشيك من حيازة الساحب ماديا بانتقاله الى يد الوكيل وان كان من الوجهة القانونية لا يزال على ملك الساحب ، ولان وجهة النظر هذه هى التى تتحقق فيها حكمة التشريع ، والا فيكتفى أن يسلم الساحب سىء النية الشيك الى وكيل ثم يزعم بعد هذا أن الأخير قد

(٦٣) محمد صالح ص ٣٠٨ .

(٦٤) موسوعة دالوز ج ١ ص ٣٧٤ .

(٦٥) نقض ١٧/١٢/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٢٠٤ ، ١٠/٣/١٩٧٤ س ٢٥ ق ٥٥ .

(٦٦) نقض ٢٢/١١/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٥٥ .

تصرف فيه دون موافقته أو اذن منه ليفلت من المسئولية وهي أمور عسيرة
الاثبات .

وإذا سلم صاحب الشيك لشخص آخر لمناولته للمستفيد وعلق المناولة
على شرط ما ، هل يتم الاصدار بمجرد التسليم الى ذلك الوسيط ، أم أنه
لا يقع الا اذا سلم الوسيط الشيك الى المستفيد ؟ قضى في فرنسا بأن
الشيك لا يتم اصداره الا بتسليمه للمستفيد (٦٧) . وهو حكم منتقد لأن
اصدار الشيك يتم بمجرد طرحه للتداول ، وما دام قد استوفى شروطه
الشكلية فهو أداة وفاء ، فحماية الغير حسنى النية الذين يحتمل أن يقع
الشيك في أيديهم قبل تسليمه للمستفيد توجب القول بالعقاب في مثل هذه
الصور (٦٨) .

ومتى خرج الشيك من حوزة الساحب فلا يهم ان كان قد سلم الى
المستفيد أو لوكيله . فمتى كانت المحكمة قد استظهرت أن تسليم الشيك
لم يكن على وجه الوديعة وإنما كان لوكيل المستفيد وأنه قد تم على وجه
تخلي فيه الساحب نهائيا عما سلمه لهذا الوكيل ، فإن الركن المادى للجريمة
يكون قد تحقق (٦٩) . وتقديم الشيك الى البنك لا شأن له في توافر أركان
الجريمة ، بل هو اجراء مادي يتجه الى استيفاء مقابل الشيك ، وما أفادة
البنك من عدم وجود الرصيد الا اجراء كاشف للجريمة (٧٠) .

يحدث أن يكون خروج الشيك من حوزة الساحب قد تم جبرا عنه أو
نتيجة لتصرف مشوب بالغش ، فهل يعتبر الركن المادى قد توافر في حق
محرره ؟ ان الواجب في هذه الصورة هو تطبيق القواعد العامة في المسئولية
الجنائية وهي تتطلب لتوافرها تدخل ارادى من جانب الساحب لاعطاء
الشيك ، فحيث تنتفى هذه الارادة ينعدم الركن المادى فليست هذه الجريمة
من جرائم الاهمال ، ومن ثم فلا مسئولية عليه . وفى حكم حديث المحكمة
النقض قررت أن تقديم الطاعن مذكرة الى المحكمة ضمنها ظروف اصداره
الشيك ومنعه من صرفه وحصول المدعى بالحق المدنى عليه بطريق النصب

(٦٧) استئناف ليمرج ١٩٣٨/٦/٣ جازيت ١٩٣٨ - ٢ - ٣٤٠ .

(٦٨) القلى ص ٢٦٠ .

(٦٩) نقض ١٩٥٨/٥/٢٧ احكام النقض س ٩ ق ١٤٩ .

(٧٠) نقض ١٩٦٤/١٢/٢٨ احكام النقض س ١٥ ق ١٦٩ .

هو دفاع جوهري ، وعلى المحكمة أن تعرض له استغلالا وتمحص عناصره وترد عليه بما يدفعه ان رأت اطراحه (٧١) .

واذا ظهر الشيك بمعرفة حامله ولم يكن له رصيده قائم وقابل للسحب ، فلا يسأل المظهر عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات ، ويستوى في هذا أن يكون حسن النية أو سيئها . وهو أمر لا شك فيه في الحالة الاولى ، أى اذا كان المظهر حسن النية ، وهو في هذه الصورة الثانية لم يصدر شيكا (٧٢) . ولكن يصح أن يعد مظهر الشيك شريكا للساحب اذا كان على اتفاق معه على تحريره وهو يعلم بأن لا رصيده له ليتمكننا بهذه الوسيلة من الاستيلاء على بعض مال المظهر اليه (٧٣) ، أو حتى اذا لم يكن غرضهما هو الاستيلاء على مال اتغير (٧٤) . وهي الحالة التي يلجأ فيها المرابون الى التهديد بالتبليغ ضد الساحب في حالة عدم الوفاء بالدين فهم يرتضون أن تحرر لهم شيكات ولو بغير رصيده ويكون ضمانهم هو التهديد سالف الذكر ، فاعتبارهم شركاء في الجريمة يجعلهم يترددون عند سحب المدينين لهذه الشيكات (٧٤ مكرر) .

ولا يحول تظهر الشيك دون وقوع الجريمة من الساحب والمنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات ، بل تقع الجريمة في هذه الحالة على المظهر اليه طالما أنه قد أصابه ضرر ناشئ منها ومتصل بها اتصالا سببيا مباشرا (٧٥) . وعلى هذا فان صفة المدعية بالحقوق المدنية باعتبارها المظهر اليها الأخيرة في المطالبة بالتعويض الناشئ عن الجريمة تكون قائمة لوقوع الضرر المباشر عليها، ولا يكون الحكم معيبا اذا هو اكتفى عن الرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن لكونه قانونيا ظاهر البطلان (٧٥ مكررا) .

(٧١) نقض ١٩٦٥/١١/١ أحكام النقض س ١٦ ق ١٤٣ .

(٧٢) مصطفى طه ص ٢٣٣ .

(٧٣) القلبي ص ٢٦٢ .

(٧٤) القلبي ص ٢٧٦ .

(٧٤ مكرر) محمد صالح ص ٣٨٨ .

(٧٥) نقض ١٩٧٣/١/٧ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨ .

(٧٥ مكررا) نقض ١٩٧٣/١١/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٩١ .

ثانيا

الركن المادى : عدم وجود رصيد كاف

ضمن المشرع المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات صور الركن الثانى فى الجريمة ، بأن لا يكون للشيك رصيد قائم وقابل للسحب ، أو يقابله رصيد أقل من قيمة الشيك ، أو يسحب كل الرصيد أو بعضه بحيث لا يفى الباقي بقيمة الشيك ، أو يأمر الساحب المسحوب عليه الشيك بعدم دفع قيمته . ويتعين علينا ابتداء أن نعرض لمعنى الرصيد .

استعمل المشرع لفظ الرصيد والمقصود به مقابل الوفاء ، ذلك لان الرصيد هو ناتج العملية الحسابية بين جانبى الدائن والمدين للساحب فى ذمة المسحوب عليه . ومقابل الوفاء فى الشيك عبارة عن دين نقدى للساحب فى ذمة المسحوب عليه لاى سبب كان ، قابل للتصرف فيه ، ومساو بالاكل قيمة الشيك ، وهو الذى يقتضى منه حامل الشيك أو المستفيد المبلغ المحرر به .

فيشترط فى مقابل الوفاء أن يكون نقديا ، أى مبلغا من النقود ، لان الشيكات تقوم مقامها فى الوفاء . ومن ثم فانه متى كان مقابل الوفاء أى نوع من الاموال غير النقود فقدمت الورقة صفتها كشيك . ومتى كان مقابل الوفاء موجودا فلا أهمية لمصدره ، أى يستوى أن يكون مديونية بين الساحب والمسحوب عليه أو تعهد من جانب الاخير أو فتح حساب جار (٧٦) .

ويجب أن يكون الدين النقدي موجودا وقت اعطاء الشيك لا وقت تقديمه فقط ، لان الشيك أمر بالدفع مستوجب الوفاء لدى الاطلاع فى أى وقت ، ولا تتحقق فيه هذه الخاصية بغير تطلب ذلك الشرط . وقد قضى بأنه لا عبء بما يدفع به المتهم من عدم استطاعته ائفاء بقيمة الشيك بسبب اشهار افلاسه ، اذ كان متعينا أن يكون هذا المقابل موجودا بالفعل وقت تحرير الشيك ، فدفاع المتهم المستند الى غل يده عن توفير مقابل الوفاء بسبب اشهار افلاسه هو مما لا يستأهل ردا لظهور بطلانه (٧٧) . وأن القول

(٧٦) حسن المرصفاوى ، جرائم الشيك ، ص ٨٥ .

(٧٧) نقض ١٩٥٩/٢/٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٣٨ .

بأن القانون لا يوجب وجود مقابل للشيك الا عند استحقاقه أو في وقت مواعيد دفعه لا في وقت إصداره مخالف لصريح النص الذي صدر به القانون (٧٨) .

ويشترط أيضا في الدين الذي يصلح لاعتباره مقابل وفاء في الشيكات أن يكون محقق الوجود ، بمعنى أن لا يكون معلقا على شرط واقف بعكس ما اذا كان معلقا على شرط شاسخ .

ويجب أن يكون مقابل الوفاء مستحق الاداء أى قابلا للتصرف فيه ، فان انتفت فيه هذه الصفة اعتبر الشيك بمثابة الصك الذي لا مقابل وفاء له ولو وجد اندين فعلا لدى المسحوب عليه . فلا يكون مقابل الوفاء مستحق الاداء اذا لم تتحقق بعد مديونية المسحوب عليه لاي سبب كان . ولا يكون مقابل الوفاء قابلا للتصرف فيه متى كان الساحب ممنوعا من التصرف حتى ولو وجد المقابل لدى المسحوب عليه . ومثال هذا أن يوقع الحجز على الرصيد قبل إصدار الشيك (٧٩) . ولكن ما الرأي في الصورة التي يوقع فيها الحجز على مقابل الوفاء في وقت لاحق لاعطاء الشيك فيمتنع عن صرف قيمته ؟ ينبغي التفرقة بين صورتين الاولى اذا ثبت أن الحجز كان صوريا لمنع صرف الشيك وفيها تقوم الجريمة اذ يعتبر الرصيد غير قابل للسحب ، والاخرى اذا لم يكن هناك اتفاق بين الحاجز والساحب بأن كان الحجز حقيقيا فعندئذ تنعدم مسئولية الساحب لانعدام القصد الجنائي . وقد قضى بأن الامر بوضع أرصدة شركات . . تحت التحفظ . . يوقر في صحيح القانون قوة قاهرة يترتب على قيامها انعدام مسئولية المتهمين جنائيا عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات التي تقع خلال الفترة بين من تاريخ العمل بالقانون حتى تاريخ الافراج عن أموال تلك الشركات (٨٠) .

ولما كان الاصل في الشيكات أنها تقوم مقام النقود ، بمعنى أن حامل الشيك يستطيع في أي وقت أن يقتضى قيمته نقدا ، استتبع هذا بالضرورة أن يكون لدى المسحوب عليه دوا ما مبلغ من المال مساو لقيمة الشيك ، فان كان أقل من القدر المحرر به الشيك اعتبر هذا بغير مقابل وفاء .

(٧٨) نقض ١٩٤٠/٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٦٣ .

(٧٩) نقض ١٩٧١/٦/٢٧ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٢١ .

(٨٠) نقض ١٩٧١/٦/١٦ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٢١ .

ويخضع اثبات وجود مقابل الوفاء بشروطه آنفة البيان للقواعد العامة المقررة للاثبات في المواد الجنائية ، بمعنى أن يستبقى القاضى قياس الدليل عليه بما يطمئن اليه من أدلة الإثبات ، مهما كانت قيمة مقابل الوفاء . وقد استقر قضاء محكمة النقض على أنه يتعين على الحكم بالإدانة فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد فى ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استغلالا للاوضاع فيه . فاذا كان الحكم لم يبحث أمر الرصيد فى المصرف وجودا وعدما واستيفائه شرائطه بل أطلق القول بتوافر الجريمة فى حق الطاعن ما دام البنك قد أفاد بتقديم الشيك مرة أخرى وبأن الحساب مقفل دون بحث علة ذلك ، ذلك يكون قد انطوى على قصور فى البيان مما يوجب نقضه (٨١) .

الصور المختلفة للركن الثانى

١ - عدم وجود الرصيد أو عدم كفايته

قيام الصورة الاولى من صور التجريم فى الشيكات يتطلب عند اصدار الشيك توافر أحد أمرين اما عدم وجود رصيد اطلاقا أو عدم كفايته بأن كان أقل من المبلغ المحرر ضد الصك .

ويتحقق الامر الاول حينما ينتفى الرصيد اطلاقا ، بأن كان الساحب غير دائن للمسحوب عليه وقت اصدار الشيك حتى لو أصبح دائنا فيما بعد ، وينبغى أن يوجد الرصيد بالشروط آنفة البيان لان اجتماعها يؤدى الى قيام الشيك بوظيفته فى التداول . وقد يكون الرصيد قائما لدى المسحوب عليه ومتمثلا فى مبلغ من النقود ، ومع هذا يكون غير قابل للمسحب ، كما اذا كان قد أوقع عليه حجز ما للمدين لدى الغير ، وتحقق الجريمة حينئذ متى أعطى الساحب شيكا رغم علمه بقيام هذا الحجز الذى يستغرق كل دينه لدى المسحوب عليه . فان اعتقد أن ما لم يحجز من مقابل الوفاء كاف لسداد قيمة الشيك فقدت الجريمة أحد أركانها وهو القصد الجنائي .

والامر الآخر ظاهر ، ويتحقق حينما يكون الرصيد أقل من قيمة الشيك ، أى أقل من المبلغ المقيّد فى ذمة المسحوب عليه لحساب الساحب وقت إعطاء

(٨١) نقض ١٩٧١/٢/١٥ أحكام النقض س ٢٢ ق ٣٧ ، ١٩٧١/١/٣١ ق ٢٩ ،

١٩٧٠/٦/٢٩ س ٢١ ق ٢٢١ ، ١٩٧٥/٢/١٧ س ٢٦ ق ٣٦ ، ١٩٧٣/٢/٣٩ س ٢٤ ق ٤٨ .

الشييك • ويشور إبتسأؤل عما اذا كان الالهمل فى التءقق من وجود الرصيد الكامل يؤدى الى المسألة الجنائية ؟ ان جرائم الشييك عامة من الجرائم العممية ، أى لابد من توافر القصد الجنائى فيها وتقوم المسألة عن الالهمل • ومن ثم ان ثبت الخطأ أو الالهمل بطريق قاطع تظمنن الىه المحكمة لانعدام أحد أركان الجريمة • وكذلك الحال اذا سحب شيك فى تاريخ معين وبقى لدى المستفيد مدة طويلة ، فان الجريمة لا تنتفى اذا أقدم للمسحوب عليه وتبين أنه ليس له رصيد كاف ، اللهم الا اذا أثبت الساحب أن مرور مدة طويلة وكثرة الشيكات الصادرة منه لم تمكنه من العلم بأن هناك شيكا لم تصرف قيمته بعد ، ويكون انتفاء الجريمة مرجعه انعدام القصد الجنائى •

٢ - استرداد مقابل الوفاء

عبر المشرع عن هذه الصورة بقوته سحب اعطاء الشييك كل الرصيد أو بعضه بحيث أصبح الباقى لا يفى بقيمة الشييك ، ويقصد بهذا أن يقوم مصدر الشييك فى الفترة بين تحريره وتقديمه للوفاء باسترداد كل الرصيد الموجود لدى المسحوب عليه أو بعض ذلك الرصيد ، بحيث اذا قدم المستفيد الشييك لا يتقاضى قيمته • وتفترق هذه الصورة عن السابقة عليها فى أن الرصيد كان موجودا وقت اعطاء الشييك وتم السحب فى تاريخ لاحق • ويجب أن يكون سحب الرصيد بمعرفة الساحب ، فلا جريمة اذا رد المسحوب عليه الرصيد للساحب بغير اخطار •

والعناية بذكر هذه الصورة هو الذى يمنع الشيكات الثقة المطلوبة لسهولة تداولها ، لانها تلزم الساحب بأن يراعى دواما أن يبقى فى حسابه لدى المسحوب عليه مبلغ من النقود يساوى بالاقل قيمة الشييك • وقد قضى بأن لا يعفى من المسئولية الجنائية من يعطى شيكا لا يقابله رصيد أو من يعطى شيكا لا يقابله رصيد أو من أعطى شيكا له مقابل ثم سحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقى غير كاف لسداد قيمة الشييك اذ على الساحب أن يراعى تحركات رصيده ويظل محتفظا فيه بما يفى قيمة الشييك حتى يتم صرفه (٨٢) • وان عدم تقديم الشييك فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ١٩١

(٨٢) نقض ١٩٦٢/١١/١٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٧٥ • وقضى بأن وفاة المستفيد لا تمنع من تداول الشييك معن آل اليه الحق الثابت به بطريق الميراث (نقض ١٩٦٧/٤/١٨ أحكام النقض س ١٨ ق ١٠٩) •

تجارى لا يترتب عليه زوال صفة (٨٣) .

ويجرى العمل فى كثير من البنوك على عدم أداء قيمة الشيكات متى مضت مدة معينة من تاريخ تحريرها كسنة أو ستة أشهر ، فهل يترتب على هذا جواز استرداد الساحب لكل أو بعض الرصيد ؟ ذهب رأى الى القول بأنه اذا مضت المدة فلا مانع من سحب الرصيد لان الشيك يكون غير قابل للصرف بطبيعته ، ولا محل بعدئذ للقول بالعقاب لانتفاء حكمته اذ لم يعد مثل هذا الشيك أداة وفاء بل انعدمت قيمته (٨٤) . والواقع أنه لا ينبغي هنا اغفال أمرين الاول منهما أن التعليمات التى تصدرها البنوك الى موظفيها ليست لها صفة الالتزام بالنسبة الى المستفيد بالشيك من ناحية ، وأنها لا يمكن أن تغير من طبيعة الشيك من جهة أخرى باعتباره يمثل نقدا قابلا للصرف فى كل وقت . والامر الآخر أن الغاية من تلك القواعد التى تجرى عليها البنوك هو الاطمئنان الى سلامة الشيك من جميع نواحيه لا سيما صدوره من الساحب الى المستفيد ، اذ لم تجر عادة الناس على ابقاء الشيكات فى حيازتهم دون صرف لمثل تلك المدد ، ولهذا فان الذى يحصل عملا هو اعتماد الشيك من جديد من جانب الساحب ويقوم البنك بصرفه ، وعلى هذا فانه يمتنع على الساحب أن يسترد الرصيد فى الفرض المطروح (٨٥) .

٣ - منع المسحوب عليه من الوفاء بقيمة الشيك

عبر المشرع عن هذه الصورة بقوله يأمر المسحوب عليه بعدم دفع قيمة الشيك ، والمراد هو حبس مقابل الوفاء لديه ، يستوى أن يصدر الامر قبل اعطاء الشيك أو بعده فاذا تقدم المستفيد ببغى صرف قيمة الشيك فانه يمتنع عن دفع قيمته رغم وجود مقابل الوفاء . والامر بعدم الدفع لا يصدر الا من الساحب صاحب مقابل الوفاء والدائن للمسحوب عليه أو من وكيل له ، فلا يتصور صدوره من أحد المظهرين للشيك .

نادا فرضنا أن الامر بعدم الدفع قد صدر من الساحب الى المسحوب عليه ورغم هذا قام الاخير بسداد قيمة الشيك الى المستفيد ، هل تتوافر المسئولية الجنائية فى حق الساحب ، قد يقال ان مراجعة مختلف صور التجريم

(٨٣) نقض. ١٧/١/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٣ .

(٨٤) رؤوف ص ٣٩٦ .

(٨٥) القللى ص ٢٦٣ .

تكشف عن أن المشرع لم يفصل بين وقوع الفعل المادى والاثـر المترتب عليه ، فـسحب شيك ليس له مقابل وفاء جزئيا لا يكفى فيه مجرد اعطاء الشيك وإنما يراعى فيه الاثر المترتب عليه وهو عدم سداد قيمة الشيك كله أو جزء منه . وفى صورة استرداد الرصيد كله أو بعضه يراعى كذلك أن من شأن الفعل عدم أداء قيمة الشيك . وعلى هذا الاساس لا يكفى مجرد الفعل المادى الذى يصدر من الساحب ما لم تتحقق النتيجة ، ومن ثم فلا جريمة فى الفرض المشار اليه . ولكن الحقيقة تخالف هذا لأن وقوع الضرر ليس ركنا فى جرائم الشيك ، بل هو مفترض دائما من مجرد وقوع الفعل المادى اذ من شأنه أن يزعزع الثقة فى التعامل بالشيكات ، وعلى هذا الاساس يكون الغاء الامر بعدم الدفع قبل أن يتقدم المستفيد الى المسحوب عليه للوفاء بقيمة الشيك ازالة لاثـر الجريمة بعد تمامها لا مجرد منع وقوعها .

ولا أهمية للبحث فى الاسباب الداعية لاصدار الامر بعدم الدفع ، ولا لاعتقاد الساحب بمشروعية أو عدم مشروعية إصداره ، فمثلا لا أثر لعدم مشروعية العلاقة التى يترتب عليها تحرير الشيك . ولقد قضى بأن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ عقوبات تتحقق بمجرد صدور الامر من الساحب الى المسحوب عليه بعدم الدفع ولو كان هناك سبب مشروع (٨٦) .

ويذهب الفقه والقضاء الى أنه يجوز للساحب أن يأمر بعدم الدفع فى حالتين الاولى افلاس الحامل للشيك حتى لا يدخل فى التفليس (٨٧) ، والاخرى حالة سرقة الشيك (٨٨) . ويقيس رأى على ما تقدم حالة ما اذا تبين أن دفع قيمة الشيك كان بناء على طرق احتيالية مما يعتبرها القانون نصبا (٨٩) . ولكننا نرى أن هذا النظر الاخير لا يتفق مع الحكمة التى أراد القانون تحقيقها من تشريعه للجريمة وهى حماية الحامل الحسن النية . فبفرض أن المستفيد الاول قد ظهر الشيك الى آخر ، وهذا الى ثالث فلا يجوز للساحب أن يأمر

(٨٦) نقض ١٩٥٤/٤/٨ أحكام النقض س ٣ ق ٢٩٦ .

(٨٧) نقض ١٩٦٦/٣/٧ أحكام النقض س ١٧ ق ٤٤ .

(٨٨) محمد صالح ص ٣٩١ ، محسن شفيق ص ٨١٤ ، ونقض ١٩٧١/٣/١ أحكام النقض

س ٢٢ ق ٤٤ . واحتفاظ المدعى بالحق المدنى (المستفيد) بالشيك بعد تخالسه مع الطاعن

(الساحب) لا يندرج تحت مفهوم حالة الضياع (نقض ١٩٦٨/٥/٦ أحكام النقض س ١٩

ق ١٠٠) .

(٨٩) رؤوف ص ٤٣١ .

بعدم الدفع • ويؤيد هذا أنه كان قد اقترح أثناء مناقشة المادة ٣٣٧ عقوبات أمام البرلمان اضافة عبارة بغير مبرر شرعى فى آخر المادة ولكن الاقتراح رفض (٩٠) •

والصور الثلاث التى وردت بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات جاءت على سبيل الحصر ، بمعنى أنه لا يمكن القياس عليها • ويؤخذ على هذا التحديد أنه يكون فى مقدور الساحب تعطيل صرف الشيك باجراء شكلى لا ينطوى تحت أية حالة مما ورد فى تلك المادة ، فلا يؤخذ بحكمها ، كأن يوقع بغير التوقيع المعتمد لدى البنك ، أو يحرر الشيك على ورق عادى مع علمه بأن تعليمات المسحوب عليه توجب الصرف بالنسبة الى الشيكات المحررة على النموذج المطبوع دون غيرها (٩١) •

ثالثا

الركن الثالث - القصد الجنائى

ان مختلف الصور التى وردت فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات هى من الجرائم العمدية التى يتطلب فيها القانون توافر القصد الجنائى ، وعلى هذا متى ثبت أن تصرف المتهم كان نتيجة لوقوع خطأ غير مقصود من جانبه لادى هذا لانتفاء مساءلته • كمن يصدر شيكا اعتقادا منه بوجود رصيد كاف لدى المسحوب عليه تحت تأثير أن المستفيد من الشيك قد قبض قيمته بسبب اعطائه اياه من مدة طويلة •

وقد اشترط المشرع للعقاب على صور التجريم الواردة فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات أن يكون تصرف الساحب بسوء نية ، وهو ما يدعو الى التساؤل عما اذا كان يكتفى بالقصد العام أم يشترط توافر القصد الخاص •

(٩٠) حسن المرصفاوى ، ص ١٠٥ ، ونقض ١٩٥٩/٦/٢٣ أحكام النقض س ١٠ ق ١٤٩ • ومع ذلك فيؤخذ من حكم حديث لمحكمة النقض أنها تدخل مع صورة الضياع حالات النصب والتبديد والحصول على الشيك بالتهديد أو تزويره (نقض ١٧٢/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٧ ، ١٩٧٤/٣/١٠ س ٢٥ ق ٥٥ •

(٩١) رؤوف ص ٣٩٦ • « وقد يقال ان تعمد ذلك يعد أمرا ضمنيًا. بعدم دفع الشيك ، الا أن هذا القول يؤخذ عليه أنه لا يتمشى مع طبيعة الامر بعدم الدفع وهو يكون لاحقا لاصدار الشيك ومستقلا عنه ، ولا مع ورود الأفعال المعاقب عليها على سبيل الحصر. لا المثال » •

اضطرت أحكام القضاء في فرنسا وفي مصر على أن القصد الجنائي في جرائم الشيك يكتفى بمجرد العام (٩٢) ، أى يكفي توافر القصد العام ، وأن عبارة سوء النية لا تحمل أكثر من هذا . فقد قضى بأن القصد الجنائي الذي يتطلبه القانون يتوافر لدى الجاني باعطاء الشيك مع علمه بعدم وجود رصيد قائم وقابل للسحب (٩٣) . وسوء النية في جريمة اصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ اصداره وهو علم مفترض في حق الساحب (٩٤) ، ولا يعفى من المسؤولية الجنائية من يعطى شيكا له مقابل ثم يسحب من الرصيد مبلغا بحيث يصبح الباقي غير كاف لسحب قيمة الشيك ، اذ على الساحب أن يرقب تحركات رصيده . ويظل محتفظا منه بما يفى بقيمة الشيك حتى يتم صرفه ، ولا يعفيه من ذلك الالتزام ما أشار اليه الحكم من كثرة معاملات المطعون ضده وتغير رصيده بين الصعود والهبوط (٩٥) . ولا يجدى الطاعن ما دفع به من أنه قد أوفى بقيمة الشيك الى المستفيد قبل تاريخ الاستحقاق ، ما دام هو بفرض صحة دفاعه لم يسترد الشيك من المجنى عليه (٩٦) . وتحقق جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات بمجرد صدور الامر من الساحب الى المسحوب عليه بعدم الدفع ولو كان هناك سبب مشروع ؛ ذلك أن مراد الشارع من العقاب هو حماية انشيك في التداول وقبوله في المعاملات على أساس أنه يجرى مجرد النقود (٩٧) .

ويستفاد علم المتهم وقت اصدار الشيك بعدم وجود رصيد له من مجرد اعطاء شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، وليست المحكمة ملزمة بالتحدث استقلالا عن هذا العلم لانه من المقصود الجنائية العامة (٩٨) .

-
- (٩٢) نقض ١٩٧٢/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٧ .
 (٩٣) نقض ١٩٦٠/١٠/١٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٢٦ ، ١٩٧٤/٣/١٠ س ٢٥ ق ٥٥ .
 (٩٤) نقض ١٩٧٢/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٤ .
 (٩٥) نقض ١٩٦٤/١١/٢٣ أحكام النقض س ١٥ ق ١٤١ . ولا محل لاعفاء الوكيل في المسحب من ذلك الالتزام بمجرد أنه لا يسحب على رصيده الخاص لأن طبيعة العمل الصادر بشأنه الوكالة يستلزم من الوكيل التحقق من وجود الرصيد فاذا أخل بهذا الالتزام وقعت عليه مسؤولية الجريمة (نقض ١٩٦٦/١٠/٣١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٩٣) .
 (٩٦) نقض ١٩٧٤/١٢/٩ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٨١ ، ١٩٧٢/٣/٥ س ٣ ق ٦٤ ، ١٩٦٤/١٠/٢٦ س ١٥ ق ١١٩ .
 (٩٧) نقض ١٩٥٩/١٠/٢٦ أحكام النقض س ١٠ ق ١٧٦ .
 (٩٨) نقض ١٩٧١/٦/٢٧ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢١ ، ١٩٦٠/١٠/١٠ س ١١ ق ١٢٧ .

ويذهب رأى الى أن فكرة مجلس النواب في تعديل النص واضحة وهي عدم الاكتفاء بمجرد العلم وضرورة انصراف ارادة الجاني الى التدليس ، أى عدم وجود رصيد قائم وقابل للسحب فى يوم استحقاق الدفع ، وأنه بناء على هذا فى صورة تأخير التاريخ يرجع فى تقدير القصد الجنائى الى التاريخ الحقيقى لسحب الشيك ، فاذا كانت نية المتهم منصرفه وقتئذ الى عدم الدفع ، أو يعلم أنه لن يكون نه فى تاريخ الاستحقاق رصيد كاف فانه يعد سىء النية ، أما اذا أثبت أنه كان يريد الدفع فى الميعاد وكان اعتقاده مبنيا على أسباب مقبولة تنمى حسن النية ولا تنهض قبله الجريمة . وكذلك الحال عند سحب الرصيد ، فمتى كان ذلك مع علم الساحب بعدم صرف قيمة الشيك عند سىء النية . ولكنه يرى أن القصد الجنائى يتوافر بمجرد الامر بعدم الدفع ، ولا عبرة بالاسباب التى دعت الى اصدار الامر ، لانها دوافع لا دخل لها فى قيام المسؤولية الجنائية (٩٩) .

واثبت قيام العلم لدى الساحب أو عدمه مرده الى وقائع الدعوى وما يستخلصه منها القاضى . فاذا أخطأ الساحب بحسن نية فى مقدار مقابل الوفاء ، فلا تقوم الجريمة لانتفاء القصد الجنائى . ويقع عبء اثبات توافر القصد الجنائى على عاتق الادعاء . وعلى المحكمة أن تثبت فى حكم الادانة توافر القصد الجنائى لدى المتهم .

ولا تتأثر المسؤولية الجنائية من الجرائم الواردة بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات بالسبب أو الباعث الذى من أجله صدر الشيك (١٠٠) . وقد قضى بأن مجرد اصدار الامر بعدم الدفع يتوافر به القصد الجنائى بمعناه العام فى جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد ، والذى يكفى فيه علم من أصدره بأنه انما يعطل دفع الشيك الذى سحبه من قبل ، ولا عبرة بالاسباب التى دفعته الى اصداره ، لانها من قبيل البواعث التى لا تأثير لها فى قيام المسؤولية الجنائية ، ولم يستلزم الشارع نية خاصة لقيام هذه الجريمة (١٠١) .

العقوبة

يثار التساؤل ابتداء عما اذا كان الشروع متصورا فى جرائم الشيك ، ومن ثم يعاقب عليه ، أم أن الامر على خلاف ذلك . ذهب رأى الى امكان قيام

(٩٩) القلى ص ٢٦٧ .

(١٠٠) نقض ١٩٦٣/١١/١١ أحكام النقض س ١٢ ق ١٢٨ ، ١٩٧٢/٢/١٤ ص ٢٣ ق ٣٧ .

(١٠١) نقض ١٩٦٤/٨/٢ أحكام النقض س ١٥ ق ١٢٤ .

الشروع في جريمة اصدار شيك بغير رصيد ، كما اذا ضبط الشيك أثناء ارساله بطريق البريد ، وهي صورة الجريمة الموقوفة أو اذا أمر الساحب المسحوب عليه بعدم الدفع بعد أن كان المستفيد قد قبض قيمة الشيك وهي حالة الجريمة الخائبة (١٠٢) . في حين ذهب فريق من الشراح الى أنه لا شروع في هذه الجريمة (١٠٣) .

اذا توافرت أركان احدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات استحق الجاني العقاب ، ولا يؤثر في ذلك الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ الاستحقاق ما دام الساحب لم يسترده من المجنى عليه (١٠٤) ، كما أن الوفاء اللاحق لا ينفي قيام الجريمة (١٠٥) . وقد حددت المادة ٣٣٧ العقاب بأنه الحبس والغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنيها أو احدى هاتين العقوبتين . ويجوز جعل الجاني في حالة العود وتحت مراقبة الشرطة مدة سنة على الاقل وسنتين على الاكثر ، وهي عقوبة جريمة النصب فقد أchant عليها المادة ٣٣٧ عقوبات .

وأثير البحث حول ما اذا كان يجوز للمستفيد من الشيك أن يدعى مدنيا أمام المحكمة الجنائية التي تنتظر الدعوى المرفوعة ضد المتهم لاصداره شيكا لا يقابله رصيد . فذهبت الاحكام الفرنسية الى عدم قبول مثل هذه الدعوى لان علاقة المديونية بين الساحب والمستفيد سابقة على وقوع الجريمة وليست أثرا منها ، ولذلك لا يحق تلمستفيد أن يطالب بقيمة الدين (١٠٦) . ولذلك رؤى أن يتدخل المشرع في هذه الحالة فعدل القانون في سنة ١٩٣٨ وأجيز للمستفيد أن يطالب بقيمة الدين عند دخوله مدعيا مدنيا في هذه الجريمة .

ونحن نرى أنه يجوز دخول المستفيد في الشيك مدعيا مدنيا أمام المحكمة الجنائية لان جريمة اصدار شيك بدون رصيد في طبيعتها جريمة نصب ، أي الغرض منها اغتيال مال الغير ، فالضرر الذي لحق المستفيد هو نتيجة فعل الساحب سواء اعتبر مباشرا بالنسبة الى المستفيد الاول أو غير مباشر بالنسبة لمن يعده ، ففي ذهن الساحب على أية حال عدم الوفاء بمقابل الشيك . وهذا هو اتجاه محكمة النقض ما دام مبنى دعوى التعويض هو الضرر الذي حصل للمدعى بالحق المدني ، وليس قيمة الشيك (١٠٧) .

(١٠٢) رؤوف ص ٤٠٠

(١٠٣) محمود مصطفى ، ص ٤٦٢ .

(١٠٤) نقض ١٩٥٨/٤/٢٩ أحكام النقض س ٩ ق ٢١٢ ، ١٩٧٣/٣/١٩ س ٢٤ ق ٧٦ .

(١٠٥) نقض ١٩٦٥/١١/٢ أحكام النقض س ١٦ ق ١٥١ .

(١٠٦) نقض فرنسي ١٩٣٩/١٢/١٢ جازيت ١٩٣٧ - ٣ - ٧٦١ .

(١٠٧) نقض ١٩٧١/١/١٨ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٩ ، ١٩٦٦/١٠/١٨ س ١٧ ق ١٨٦ .

الفصل الحادى عشر

خيانة الامانة

خيانة الامانة هي الاستيلاء على الحيازة الكاملة للمال منقول لآخر عليه حق الملكية أو وضع اليد اضاراً به متى كان المال قد سلم الى الجاني بوجه من وجوه الائتمان . ولقد سبق لنا القول بأن اتقانون الرومانى وكذلك القانون الفرنسى القديم كانا يعتبران جرائم السرقة والنصب وخیانة الامانة جريمة واحدة ، وأن التفرقة بين تلك الجرائم كانت من بين ما أدخلته تشريعات الثورة الفرنسية وقانون العقوبات الفرنسى انصافاً سنة ١٨١٠ .

وتتفق جريمة خیانة الامانة مع جريمة السرقة فى أن موضوعها هو المال المنقول المملوك للغير ، وانما تختلف الواحدة عن الاخرى فى أن الاستيلاء على الحيازة الكاملة للمال فى جريمة السرقة انما يكون بغير رضا صاحبه سواء تم خلسة بغير علمه أم قهراً عنه ورغم ارادته ، فى حين أن اغتيال المال فى جريمة خیانة الامانة انما يتم بعد تسليم المجنى عليه المال برضائه بوجه من وجوه الامانة فيغير الجاني حيازته الناقصة للمال الى حيازة كاملة . ويتم تسليم المال فى جريمة النصب وخیانة الامانة الى الجاني برضاء من المجنى عليه ، بيد أنه فى الجريمة الاولى يكون نتيجة لوسيلة احتيال وفى الاخرى يكون اعطاء المال بناء على وجه من وجوه الامانة وتتم جريمة النصب بمجرد تسليم المال بينما تتم جريمة خیانة الامانة باغتيال المال المسلم .

وقد تناول المشرع جريمة خیانة الامانة فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات التى نصت على أن « كل من اختلس أو استعمل أو بدد مبالغ أو أمتعة أو بضائع أو نقوداً أو تذاكر أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك اضاراً بمالكها أو أصحابها أو واضعى اليد عليها ، وكانت الاشياء المذكورة لم تسلم له الا على وجه الوديعة أو الاجارة أو على سبيل عارية الاستعمال أو ائرهن أو كانت سلمت له بصفة كونه وكيلًا بأجرة أو مجاناً بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها فى أمر معين لمنفعة المالك

لها أو غيره يحكم عليه بالحبس ، ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى « (١) » .

أركان خيانة الأمانة

ظاهر من مطالعة نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات أن أركان جريمة خيانة الأمانة خمسة : (أولا) موضوع الجريمة ويشترط فيه أن يكون مالا منقولاً مملوكاً للغير (ثانيا) استلام الجاني للمال على وجه من أوجه الأمانة التي تعدتها المادة ٣٤١ ع (ثالثا) الركن المادى للجريمة وهو الاختلاس أو التبيد أو الاستعمال (رابعا) الركن الادبى وهو القصد الجنائى (خامسا) ركن الضرر .

(أولا)

موضوع الجريمة

جريمة خيانة الأمانة - شأنها شأن السرقة والنصب - ولذا يشترط أن يكون موضوعها مالا منقولاً مملوكاً لغير الفاعل .

١ - المال

سبق لنا تعريف المال عند الكلام على موضوع جريمة السرقة بأنه كل شيء يمكن تقويمه ، وقد تكفلت ببيانه المادة ٨١ من القانون المدنى بأنه كل شيء غير خارج عن التعامل بطبيعة أو بحكم القانون . ولا أهمية لقيمة المال كبرت أم صغرت (٢) ، وسواء أكانت له قيمة مادية أم أدبية فقط (٣) . فالمذكرات والخطابات الخاصة تصلح لأن تكون محلاً لجريمة خيانة الأمانة ، ذلك أن المادة ٣٤١ ع بعد أن عدت بعض الاموال أردفت بعبارة أو غير ذلك

(١) وهذه المادة تقابل المادة ٤٠٨ من قانون العقوبات الفرنسى . وكان نصها قاصراً على حالتى الوديعة وتسليم الشيء الى عامل مأجور لاستعماله فى أمر معين ، وبموجب قانون سنة ١٨٢٢ أضيفت الاجارة والوكالة والعمل غير المأجور ، وفى سنة ١٨٦٣ أضيف الرهن وعارية الاستعمال .

(٢) نقض ١٩٦٨/٢/٢٠ أحكام النقض سن ١٩ ق ٤٧ .

(٣) نقض ١٩٦٦/١٠/٣٧ أحكام النقض سن ١٧ ق ١٩٢ ، أحمد أمين ص ٧٧٤ ، الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ٣٢٥ ، القلى ص ٣٢٥ ، محمود مصطفى ص ٤٨٨ ، رؤوف ص ٤٧٢ ، الشاوى ص ١٥٦ .

وهي تتسع لكل ما يصلح لأن يكون مالا (٤) . وفي واقعة ثبت فيها أن والدا باع لبنته عقارا بموجب عقد بيع عرفي ثم قام بعد هذا ببيع العين الى باقى أولاده بموجب عقد مسجل ، أرتأت محكمة الموضوع أن عقد البيع العرفي الاول أصبح لا قيمة له بعد البيع الثانى المسجل ومن ثم لا تقوم جريمة التبيد قبل من أسند اليه الاتهام من أولاد المورث . بيد أن المحكمة العليا نقضت ذلك الحكم وقررت أنه يكفي لقيام جريمة التبيد قانونا حصول العيب بملكية الشئ المسلم بمقتضى عقد الائتمان وأن يكون لهذا الشئ قيمة عند صاحبه ، فاذا كانت الطاعنة (المجنى عليها) قد تمسكت بصحة العقد الصادر لها وبأن له قيمة قانونية ، وكان الحكم قد أثبت أن الطاعنة لم تكن طرفا فى العقد اتلاحق المسجل ، وكان لا يمكن القول بانعدام حصول الضرر حتى يتقرر مصيره ، تكون المحكمة اذ قضت بالبراءة دون استظهار ذلك قد شاب حكمها القصور (٥) . كما قضت بأنه لا يعد سرقة ولا خيانة أمانة اختلاس تقرير مرفوع من أعضاء لجان حزب سياسى الى مدير ادارة هذه اللجان اذا ثبت أن هذا التقرير ليس بورقة جدية ذات حرمة يمكن اعتبارها متاعا للحزب يحرص عليه وانها أنشئت لغرض خاص لا ارتباط له بأعمال الحزب وانما هي أثر خدعة وأداة غش ألبيست ثوب ورقة لها شأن (٦) .

ويكفى أن يكون موضوع الجريمة مالا بصرف النظر عن كون حيازته فى ذاتها مشروعة أو غير مشروعة ، فمن يأتى بآخر على حفظ سلاح غير مرخص بحيازته أو مادة مخدرة ثم يخون الامانة يقع فعلة تحت طائلة القانون ، اذ ابتغى المشرع العقاب على الفعل فى ذاته وما يحويه من معنى اغتيال المال وخيانة الثقة الموضوعية فى المؤمن (٧) .

(٤) وعلى عكس هذا فى فرنسا اذ ليس من اليسير ادخال ما له قيمة أدبية فقط ضمن الاموال التى وردت بالنص (جارسون م ٤٠٨ بند ١٩٤ ، روسلية بند ٦٦٧ ، هيجنى ص ١٤٤ ، هيلى ص ٤٦٩) .

(٥) نقض ١٩٥٥/٣/٢٩ . أحكام النقض س ٦ ق ٢٣٣ . وقضى بأن التبيد يصح وقوعه على عقد مزور ، والشرط الوحيد اللازم فى حالة التبيد هو أن تكون الورقة صحيحة كانت أو مزورة لها قيمة مادية أو أدبية وأن تنزع من يد مالكة الشرعى ، فلا ينقض الحكم الذى يقضى بعقوبة التبيد على مبدد عقد دون أن يبحث ما دفع به من أن العقد المسند اليه تبديده مزور (نقض ١٩١٤/٤/٤ الشرائع س ١ ص ١٥٩) .

(٦) نقض ١٩٣٢/٣/٣١ قضاء النقض ق ٤١٢ .

(٧) جارسون م ٤٠٨ بند ١٩٣ ، هيلى ص ٤٧٣ ، القليل ص ٣٢٦ ، الشاوى ص ١٥٦ .

٢ - المنقول

نصت المادة ٣٤١ من قانون العقوبات فى صدرها على أن « كل من اختلس أو استعمل أو بدد مبالغ أو بضائع أو نقودا أو تذاكر أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك . . . » ويستفاد من هذا النص أمران : أولهما أن ما ذكر به من أموال الما ورد على سبيل البيان لا الحصر ، وآية هذا عبارة « أو غير ذلك » انتهى وردت بعد تعداد الأموال السابقة لها ، لأن المشرع وقد ابتغى أن يحيط المال المنقول بحمايته لم يرد أن يحصره فى دائرة معينة وإنما أبان فقط عن مراده فى هذا السبيل والامر الآخر الذى يؤخذ فى صدر النص هو أن يكون المال موضوع الجريمة منقولا ، الشبان فى هذا شأن جريمة السرقة والنصب ، ولأن المشرع قد كفّل للعقار حماية خاصة تناولتها نصوص القانون المدنى حين أجازت تتبعه فى أية يد كانت (٨) ، بينما يخضع المنقول لقاعدة « الحيازة فى المنقول سند الملكية » فكان أن وجبت له الحماية من عبث اليد التى يؤتمن عليه فيها .

والمال المنقول فى صدر جريمة خيانة الأمانة يتناول ما نصت عليه المادة ٨٢ من القانون المدنى حين قالت « كل شئ مستقر بحيزه ثابت فيه لا يمكن نقله منه دون تلف فهو عقار ، وكل ما عدا ذلك من شئ فهو منقول » . فالمشرع المصرى قد اكتفى فى القانون المدنى بتعريف المال الثابت واعتبر كل ما عداه منقولا . وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٨٢ من القانون المدنى على أنه « ومع ذلك يعتبر عقارا بالتخصيص المنقول الذى يضعه صاحبه فى عقار يملكه رسدا على خدمة هذا العقار أو استغلاله » . وقد نص المشرع على العقارات بالتخصيص فى صيغة عامة ، فهى لا تقتصر على الآلات اللازمة أو الضرورية للزراعة والمصانع بل تشمل كذلك كل منقول يضعه مالكه فى عقار مملوك له ويخصصه اما لخدمة العقار واما لاستغلاله ، كآلات الزراعة والصناعة ومفروشات الفنادق والرفوف والخزائن والمقاعد المخصصة لاستغلال المحال التجارية وكالتمائيل التى توضع على قواعد مثبتة . ولا يشترط أن يكون المنقول لازما أى ضروريا لخدمة العقار أو استغلاله ، بل يكفى تخصيصه لهذه الخدمة أو الاستغلال ولو لم تكن هناك ضرورة تقتضى ذلك (٩) . والأموال التى يضيف عليها المشرع صفة العقار بالتخصيص تصلح لأن تكون موضوعا لجريمة

(٨) جارسون م ٤٠٨ بند ١٩٠ ، أحمد أمين ص ٧٧٥ .

(٩) الاعمال التحضيرية للقانون المدنى .

خيانة الامانة وذلك باخراجها عن الغرض الذى خصصت له . فالآلات الزراعية أو الصناعية مثلا ان اختلسها المستأجر ذهبت عنها صفة العقار بالتخصيص وعادت الى حالتها الاولى - أى صارت منقولا - وذلك مجرد زوال السبب الذى خصصت من أجله وهو خدمة انعقار الملحقه به (١٠) .

ولا يكفي أن يكون المال موضوع جريمة خيانة الامانة منقولا بل يشترط فوق هذا أن يكون ماديا ، ومن ثم فالحقوق المالية المنقولة لا تكون موضوعا لجريمة خيانة الامانة ، وهى التى نصت عليها المادة ٨٣ من القانون المدنى حين قالت « يعتبر مالا عقاريا كل حق عينى يقع على عقار بما فى ذلك حق الملكية ، وكذلك كل دعوى تتعلق بحق عينى على عقار . ويعتبر مالا منقولا ما عدا ذلك من الحقوق المالية » . والتى جاء عنها بالاعمال التحضيرية للقانون المدنى « وعلى هذا النحو يعتبر مالا منقولا جميع الحقوق والدعاوى الشخصية المتعلقة بعقار ، والحقوق المتعلقة بشيء غير مادي أى حقوق الملكية الادبية والفنية والصناعية وما شابهها » . فمن أوتى على سر صناعى مثلا فأفشاه (١١) أو على خبر فأذاعه لا عقاب عليه . ولكن لو أثبت الحق فى سند كتابى صلح حينئذ لان يكون موضوعا لجريمة خيانة الامانة لأنه تمثل فى شيء مادي كعقد الملكية .

وقد ذكرت المادة ٣٤١ من قانون العقوبات المبالغ والامتعة والنقود والتذاكر وكتابات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك . ويبين منها أن موضوع جريمة خيانة الامانة يجب أن يكون مالا منقولا ماديا . ولم يصاحب المشرع التوفيق فى صياغة النص سالف الذكر ، لانه ضرب الامثلة وأرفها بعباراة عامة تتناول كل الصور التى ينبغى توقيع الجزاء على اغتيال المال فيها . وهو من ناحية أخرى ذكر المبالغ والنقود ولا فرق بين الصورتين فالمبالغ هى تعداد النقود . وقد قضى بأن ادانة المتهم فى تبديد مبلغ سلم اليه على سبيل الوديعة تأسيسا على ورقة ثابت فيها تسلمه إياه لا يؤثر فيها كون الوديعة واردة على عقود تتعين بالقيمة دون العين ما دام أنه لا يتبين من الحكم أن المجنى عليه قصد بالعقد اعطاء المودع لديه من التصرف فيها (١٢) . كما قضى بأن جريمة التبديد لا يشترط فيها أن تكون الكتابات التى يعاقب على اختلاسها

(١٠) جارسون م ٤٠٨ بند ١٩١ ، ميل ص ٤٧٠ .

(١١) نقض فرنسى ١٩٤٨/٤/٢٥ بلتان ق ١٣١ .

(١٢) نقض ١٩٥٠/١/٢ أحكام س ١ ق ٧٣ .

خاصة بعقود دون عقود (١٣) • ويقصد بالامتعة والبضائع كل الأشياء المنقولة التي تدخل في الذمة • ويقصد بالتذاكر والكتابات كل الاوراق التي تمثل جزءا من ذمة المجنى عليه المالية كأوراق البنوك والاوراق التجارية وخطابات الاعتماد (١٤) •

٣ - المملوك للغير

يشترط أن يكون المال موضوع جريمة خيانة الامانة مملوكا لغير الجاني اذ هدف المشروع بالعقاب على الجريمة - شأنها شأن السرقة والنصب - حماية ثروة الغير المنقولة • فاذا كان المال مملوكا للفاعل ، كما اذا كان تلقاه بالميراث ولكنه لا يعلم بذلك ، لا تقوم الجريمة قبله حتى ولو كان معتقدا ان المال في ملكية غيره • والفصل في ملكية الفاعل للمال وعقيدته وقت الاستيلاء على المال هو مسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضى الموضوع من وقائع الدعوى التي تطرح عليه • وكما هو الحال فى السرقة لا تهم معرفة مالك المال لقيام الجريمة ، كما لو كان غير معين بالذات ، كشخص يجمع تبرعات لافراد غير محددين بأشخاصهم ولكن بصفاتهم - كمشوهى الحرب أو منكوبى حادث معين - ثم يغتال الاموال الناتجة عن التبرع •

وقد استثنى المشرع مما تقدم الصورة التي يكون فيها المال مملوكا للفاعل وقد توقع عليه حجز وعين هو - أى المالك - حارسا عليه ، فانه قد عد اغتياله للمال جريمة خاصة نص عليها فى المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات وألحقها بجريمة خيانة الامانة •

(ثانيا)

تسليم المال على وجه الأمانة

نصت المادة ٣٤١ من قانون العقوبات على أن « ... وكانت الاشياء المذكورة لم تسلم له الا على وجه الوديعة أو الاجارة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الرهن أو كانت سلمت له بصفة كونه وكيلـا بأجرة أو مجانا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها فى أمر معين لمنفعة المالك

(١٣) نقض ١٩٤٣/٥/٣ قضاء النقض ق ٤١٣ ، والواقعة تبديد عقد موقع عليه من المتعاقدين جميعا ومورثة المدعية بالحقوق المدنية ووصف بأنه عقد بيع •

(١٤) روسلية بقد ٦٦٧ •

لها أو لغيره . . . » . ويبين من هذه المادة أنها تشترك في أن يكون هناك تسليم سابق للمال ، وأن يكون هذا التسليم قد تم على وجه من تلك الأوجه التي عدتها على سبيل الحصر .

١ - التسليم

سبق أن فرقنا بين السرقة والنصب وخيانة الأمانة ، وقلنا ان الركن المادى فى جريمة السرقة هو الاستيلاء على الحيازة الكاملة لمال الغير بغير رضاء حر منه ، وأن التسليم الذى يقوم ركن الاختلاس وغم وجوده هو ذلك الذى يجعل المستلم المال عليه يدا عارضة فقط . كما ذكرنا أن تسليم المال فى جريمة النصب انما يتم نتيجة لوسيلة احتيال اتخذها الجانى . وأما التسليم الذى يتوافق به الركن المادى فى جريمة خيانة الأمانة فهو الذى يتم بناء على وجه من أوجه الائتمان التى عددها المشرع فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . فالتسليم السابق غير المصحوب بالوسائل الاحتيالية بقصد نقل الحيازة المؤقتة لازم لقيام الجريمة (١٥) . وقد قضى بأن الاختلاس لا يمكن أن يعد تبديدا معاقبا عليه الا اذا كانت حيازة الشيء قد انتقلت الى المختلس بحيث تصبح يد الحائز يد أمانة ثم يخون هذه الأمانة باختلاس الشيء الذى أوثمن عليه ، أما اذا كانت الحيازة ثم تنتقل بالتسليم بل بقيت الحيازة على ذمة صاحب الشيء ، كما هو الحال فى التسليم الحاصل الى الخادم أو العامل ، وكان الغرض من التسليم مجرد القيام بعمل مادى مما يدخل فى نطاق عمل المستلم باعتباره خادما ، فان الاختلاس الذى يقع يعد سرقة لا تبديدا (١٦) . وأنه اذا كانت واقعة الدعوة التى استخلصها الحكم هى أن القماش المختلس لم يكن وقت اختلاسه مسلما للمتهمين تسليما بل كان مودعا فى المكان المعد له بدار الجمرك ويد المتهمين عليه ليست الا يدا عارضة فلا يصح اعتبار اختلاسها اياه خيانة أمانة (١٧) .

وقضى فى فرنسا بأنه اذا سلم مؤلف الى ناشر أصول كتاب لطبع عدة

(١٥) وتسليم المال يكون بارادة مسلمة لانتمائه المتسلم كما تفيد ذات عبارة « خيانة الأمانة » . هيجنى ص ١٤٠ ، ووسيله بند ٦٦٣ . ونرى أنه لا محل لعبارة التسليم الارادى لانه قد يتم بغير ارادة من جانب صاحب المال ، كبعض صور الوديعة الاضطرارية فى حالة الاصابة فى حادث على ما سئرى .

(١٦) نقض ١٩٣١/١٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٠٤ .

(١٧) نقض ١٩٤٤/١٢/٤ قضاء النقض ق ٤٢٥ .

محدد من التبسيط فقام بطبع ما يزيد على العدد المتفق عليه فانه لا يعد خائفاً للأمانة ، لان التسليم قد انصب على أصول الكتاب وهي قد ردت الى صاحبها (١٨) . وهو قضاء محل نظر ، فسرى فيما بعد أن هذا الفعل ينطوي تحت جريمة خيانة الأمانة باعتبار أن الركن المادي فيها هو الاستعمال ولعل مرد ذلك الحكم هو أن جريمة خيانة الأمانة في فرنسا تتحقق بموجب نص المادة ٤٠٨ ع في إحدى صورتين الاختلاس أو التبيد ، ولم يذكر الاستعمال كما هو الشأن في المادة ٣٤١ ع .

ومن الأحكام التي أوردتها جارسون ما قضى به من أن الراعي الذي يتفق مع بعض المزارعين لقاء مبلغ من المال ليترك قطيع الأغنام في أرضهم بدلا من أرض سيده وبذلك يحرم سيده من فائدة نزول الأغنام في الأرض وما ينتج ذلك من سماد وخلافه لا يعد فعلة خيانة أمانة (١٩) . ونرى أن تسليم الأغنام من السيد لحادمه في هذه الصورة كان بصفته وكيل عنه ، بقصد استعمالها في أمر معين لمنفعة المالك هو أن يراعى بها في حقله حتى يستفيد من السماد الذي يتخلف بالأرض . فالتسليم قد انصب على ذات الأغنام وكذلك ما قد تنتج من فضلات تصلح سمادا للأرض . وتشابه هذه الحالة تلك التي يتم فيها التسليم - على ما سنرى - بناء على عقد مشاركة الماشية فإن ناتج الماشية وإن لم يتص عليه في العقد يعتبر ملكا للشريكين ، فإذا تصرف فيه واضع اليد كمالك بمفرده عد فعلة خيانة أمانة .

وليس بشرط أن يقوم المجنى عليه شخصيا بتسليم المال ، بل يجوز أن يتم التسليم من غير المجنى عليه (٢٠) . ومن أمثلتها الأموال التي تسلم إلى وكيل المجنى عليه من بعض مداينى الأخير ، وكذلك ما يسلم إلى الوصى أو القيم الذي يدير ويحصل أموال من في وصايته أو تحت قوامته (٢١) .

ويجب أن يكون موضوع التسليم هو المال محل الائتمان . ويذهب البعض إلى القول بأن من يسلم إلى الكواء بسترته لكيها وبداخلها حافظة نقوده فيختلس الحافظة لا يعد فعلة خيانة أمانة لان التسليم انصب على السترة دون الحافظة ، ويعتبر ما وقع منه سرقة منطوية تحت المادة ٣١٨ من قانون العقوبات

(١٨) السنين ٢٨٩٢/٢/١٦ جازيت ١٨٩٢ - ١ - ٢٨٩ ، الشاوي ص ١٥٦ .

(١٩) نقض فرنسي ١٨٥٧/٣/١٩ دالوز ١٨٥٧ - ١ - ١٨٢ ، جارسون م ٤٠٨ - بند

١٩٦ .

(٢٠) روسليه بند ٦٦٨ ، فيكفي أن يكون المال بين يدي الحائز بصفة مؤقتة .

(٢١) القلي ص ٣٢٨ .

والمادة الاولى من دكريتو الاشياء الفاقدة الصادر سنة ١٨٩٨ (٢٢) . ونحن نرى أن هذا الفعل يعد خيانة أمانة ، فالحافضة لاتعد مالا فاقدا لأنها مادامت داخل السترة وهذه باقية في حوزة صاحبها فالحافضة تبعا تعد في حوزته وفرق بين نسيان الحافضة في السترة وفقدتها كلية . واذن وان لم يحصل الاتفاق بين صاحب المال والكواء على تسليم الحافضة ، الا أن هذا لا ينفي أن هناك تسليم مادي قد تم من جانب مالك المال بوجه من وجوه الامانة بالنسبة للسترة والحافضة ولا يقال أنه لم يقصد نقل الحيازة المؤقتة للحافضة الى الكواء ، بل الواقع أن التسليم كان لهذا الغرض أى لكى السترة واعادتها بالحالة التى كانت عليها .

ولا يشترط أن يتم التسليم بحركة مادية ينتقل بها المال من يد حائزه الى يد الامين ، بل يكفي مجرد وجود المال فى يد الشخص على وجه الامانة فكأنه قد سلم اليه اعتبارا (٢٣) . فيكفى مثلا أن تتغير حيازة الشخص للمال من مالك الى مستأجر أو الى مودع لديه كمن يبيع سلعة معينة الى شخص آخر وفى ذات الوقت يستأجرها منه أو يودعها لديه المشتري (٢٤) . فالمهم ان المال يصبح فى حوزة الفرد على وجه من وجوه الامانة التى سوف نذكرها . وقد قضت محكمة النقض بأنه لا يشترط لتطبيق المسادة ٣٤١ من قانون العقوبات حصول التسليم المادي من المجنى عليه الى الجاني ، بل يكفي فى بعض الاحوال وجود التسليم المعنوى اذا كان الجاني حائزا للشئ من قبل لسبب من أسباب الحيازة ، ومتى ثبت من عقد الايجار أن المتهم ليس له الا نصف المحصول الناتج من الارض ، كما تعهد بالحافضة على نصيب القاصر فى القطن الناتج من هذه الارض وعدم التصرف فيه ، ومن ثم يكون قد تسلم نصيب القاصر فى هذا القطن على وجه الوديعة ، فقيام المتهم ببيع هذا القطن بعد ذلك يعد تبديدا معاقبا عليه بالمادة ٣٤١ ع (٢٥) . وقضى فى فرنسا بأن المستأجر الذى يبيع القش الناتج من الزراعة لا يعد فعله خيانة أمانة رغم التزامه بموجب العقد باستعماله فى تسميد الارض ، وهو حكم بنى على عدم حصول تسليم سابق من المؤجر (٢٦) . ونحن نرى أن القش الذى نتج من الزراعة ما دام

(٢٢) أحمد أمين ص ٦١٧ .

(٢٣) جارسون م ٤٠٨ بند ٢٠٧ ، القلى ص ٣٢٨ ، محمود مصطفى ص ٤٩١ ، الشاوي

ص ١٥٧ .

(٢٤) ويسمى احيانا بالتسليم المعنوى ، أحمد أمين ص ٧٧٧ .

(٢٥) نقض ١٩٥١/١/٦ أحكام النقض س ٢ ق ١٩٤ .

(٢٦) نقض فرنسى ١٨٤٣/٨/١٧ سىرى ١٨٤٤ - ١ - ٨٢ و ١٩٣٤/٣/١١ جسايزيت

١٩٣٤ - ١ - ١٦٤ .

معتبراً في ملكية المؤجر ، فكأنه بإبقائه في يد المستأجر قد قام بتسليمه إليه حكماً لاستئمانه في أمر لمنفعته ، والتصرف فيه ينطوي تحت جريمة خيانة الأمانة (٢٧) .

ويعتبر التسليم قائماً في صورة ما اذا سلم الحائز مفتاح حوز مغلق يوجد به المال الى آخز بقصد نقل الحيازة مؤقتاً ، كالمؤجر الذي يسلم مفتاح مسكنه المفروش الى المستأجر ، فلو أن التسليم لم ينصب على منقولات المسكن بذاتها الا أن تسليم المفتاح يعد بذاته تسليماً للحوز أي للمسكن المفروش ، وقد سبق لنا بحث تسليم الحوز المغلق عند الكلام على جريمة السرفة .

وجلي أن تسليم المال للأمين يقصد به نقل الحيازة الناقصة إليه ، فهو ملزم دائماً بررد المال الى صاحبه عند طلبه أو انتهاء الغرض من التسليم ، أي أن نية المسلم والمستلم قد انصرفت الى نقل العنصر المادي للحيازة دون المعنوي ، فيوضع المال بين يدي الشخص بغير أن يجعل له عليه حق الملكية ، ولهذا ان انصرفت نيتهما الى نقل الحيازة الكاملة بالبيع أو الهبة أو المقايضة انتفى أحد أركان جريمة خيانة الأمانة ، فللحائز في هذه الصورة أن يتصرف في المال الذي انتقلت اليه حيازته كاملة على الوجه الذي يراه (٢٨) .

(٢) أوجه الأمانة

لا يكفي لقيام جريمة خيانة الأمانة أن يوجد المال بين يدي الجاني ، وإنما يجب أن يكون ذلك بناء على وجه الأمانة . ولقد عبر المشرع عن وضع المال بين يدي الأمين بقوله ، بأن يكون ذلك على وجه من الأوجه التي عددها أو بصفة من تلك التي ذكرها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات (٢٩) . فهو قد تحاشى ذكر ان التسليم قد تم بناء على عقد من العقود التي سردها ، وبهذا هدف الى أن يتناول كافة الصور التي يكون فيها المال بين يدي الشخص كأمين عليه ولو لم يكن هناك عقد فعلاً كما هو معروف به في القانون المدني (٣٠) ، كمن يقيم القضاة حارساً على أموال متنازع عليها . ومع هذا يذهب رأى الى أن جريمة خيانة الأمانة قاصرة على عقود الأمانة الواردة بالنص وأن الظروف العملية

(٢٧) راجع نقض ١٩٥١/١/٦ أحكام النقض س ٢ ق ١٩٤ السابقة الاشارة اليه .

(٢٨) القلبي ص ٣٢٩ .

(٢٩) القلبي ص ٣٣٠ ، هيجنى ص ١٤١ .

(٣٠) نقض ١٩٤٣/٢/٨ قضاء النقض ق ٤٥٦ .

هى التى دعت القضاء الى التوسع فى مدلول النص وتطبيقه على حالات ليس فيها عقد مطلقا كحالة الوكالة القانونية أو القضائية (٣١) . ويؤخذ على هذا الرأى أن المادة ٣٤١ ع لم تذكر قط لفظ العقد وانما قالت وجه ، وهو ما يستفاد منه أن القضاء لم يتوسع فى التفسير وانما أعمل النص صحيحا كما ذهب رأى آخر الى أنه اذا كان التسليم لم يحصل بناء على عقد بالمرّة فان الاستيلاء على المال لا يعد خيانة أمانة (٣٢) . ولكن هناك بعض الصور يعد اغتيال المال فيها خيانة أمانة رغم وجود عقد كحالة الوديعة الاضطرارية .

وتطبيقا لاشتراط أن يكون تسليم المال على وجه الإمانة قضى بأنه اذا

لم يكن تسليم السند تسليما اقتضته ضرورة وقتية لمجرد الاطلاع عليه ورده فورا وانما الملاحظ فيه نقل حيازة السند على سبيل الامانة فان تعمد عدم رد السند بمجرد طلبه اضرازا بالمجنى عليه يعد تبديدا (٣٣) ، وانه اذا تسلم المتهم من المجنى عليه ورقة مائية من فئة الخمسة الجنيهات لصرفها ثم أنكر تسلمه هذه الورقة وادعى انه لم يتسلم الا ورقة بجنيه واحد فهذه الواقعة تكون جريمة خيانة الأمانة (٣٤) . ولا يعتبر خيانة أمانة تسليم الدائن للمدين سند الدين اذا لم يكن قد تخلى عن حيازته القانونية بل كان تسليمه اياه تحت مراقبته (٣٥) . واذا كانت الواقعة كما أثبتها الحكم هى أن المتهم - وهو معلم ألعاب رياضية بمدرسة ما - أمر أحد الفراشين بأن يحمل عدة ألواح خشبية من المدرسة ويوصلها الى نجار ففعل وصنع النجار منها بوفيهها له فهذه الواقعة سرقة لا خيانة أمانة ، لان الاخشاب لم تكن مسلمة للمتهم بعقد من عقود الائتمان المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ ع (٣٦) . وأن الخادم الذى يختلس مال مخدمه يعد مرتكبا لجريمة خيانة الامانة اذا كان المال قد سلم اليه على سبيل الامانة ، أما اذا كانت يده على المال لا تكون الا مجرد حيازة عارضة غير مقصود فيها انتقال المال اليه فانه يكون مرتكبا لجريمة السرقة (٣٧) .

(٣١) الشاوى ص ١٦٢ .

(٣٢) محمود مصطفى ٤٩٢ .

(٣٣) نقض ١٩٥١/٥/١٩ القضية رقم ١٤٦١ س ٢١ ق .

(٣٤) نقض ١٩٣٣/٣/١٣ قضاء النقض ق ٤٠٨ .

(٣٥) نقض ١٩٣٤/٤/٣٠ قضاء النقض ق ٤١٥ .

(٣٦) نقض ١٩٤٣/٢/١٥ قضاء النقض ق ٤٢٤ .

(٣٧) نقض ١٩٤١/٥/١٢ قضاء النقض ق ٤٢١ .

والاوجه التى أوردها المشرع بنص المادة ٣٤١ ع ذكرت على سبيل الحصر (٣٨) ، فلا تصح زيادتها أو المقياس عليها ، ومن ثم تعين أن يتناول حكم الادانة بيان تسليم المال الى الجاني كان بناء على وجه من الواجه المحددة سالفة البيان حتى تستطيع محكمة النقض مراقبة تطبيق القانون على وجهه الصحيح (٣٩) . واعمالاً للقاعدة السابقة قضى بأنه يشترط لقيام جريمة خيانة الامانة أن يكون الشيء المبدد قد سلم الى المتهم بمقتضى عقد من عقود الائتمان المبينة فى المادة ٣٤١ ع (٤٠) ، فاذا كان الطاعن قد تمسك أمام المحكمة بأن المبالغ المنسوب اليه تبديدها لم يدخل فى ذمته بصفته أميناً لصندوق جمعية التعاون ، بل ان الأمين كان أخاه الذى توفى ، فقام هو مقامه وأعطى على نفسه إقراراً بقبول سداد ما عساه أن يكون بذمة أخيه الذى توفى ، ولكن المحكمة أدانته دون أن تعرض لهذا الدفاع بما يفنده فحكمها يكون مشوباً بالقصور (٤١) . كما قضى بأنه اذا كان الثابت بالحكم أن المجنى عليه أعطى خادمه (المتهم) حمارة وجحشاً لبيعهما فى السوق فبادل بهما حمارة أخرى لم يقبلها المجنى عليه فاضطر المتهم الى أن يأخذها ثم باعها بعد أسبوع بمائة قرش ، فان هذه الوقائع الثابتة بشهادة الشهود لا يمكن اعتبارها سرقة ، لأن الحمارة الأخيرة كانت فى حوزة المتهم بعد أن رفضها المجنى عليه ولأن الأخذ خلصة من أركان جريمة السرقة ، كما أنها لا تكون خيانة الامانة كما تدعى النيابة لأن من أركان هذه الجريمة أن يقع تسليم الشيء المبدد على وجه الوديعة أو الاجارة أو عارية الاستعمال أو الرهن أو الوكالة بأجر أو مجاناً بقصد عرضه للبيع أو بيعه أو استعماله فى أمر معين ، ولأن الحمارة التى أخذها المتهم بدلاً من الحمارة التى كلف ببيعها قد رفضها المجنى عليه فتصرف المتهم فيها بعد أن بقيت عنده عشرة أيام ، فلم تكن إذن قد سلمها المجنى عليه لغرض من هذه الأغراض حتى يكون بيعه اياها تبديداً . وإنما بقيت عنده لعدم قبول المجنى عليه اضافتها للملكه بدلاً من حمارته التى أذن المتهم ببيعها فلم يبيعها بل بادل عليها (٤٢) . ودفاع المتهم بأن علاقته بالمجنى عليه مدنية

(٣٨) نقض ١٩٧٢/٢/١٣ أحكام النقض س ٣٣ ق ٣٥ ، جارسون م ٤٠٨ بند ٢١١ ، القلى ص ٣٣٠ ، رؤوف ص ٤٤٩ ، الشاوى ص ١٦٤ .

(٣٩) نقض ١٩٤٨/١٠/١١ قضاء النقض ق ٤٥١ ، ١٩٢٨/٥/٢٣ المجموعة الرسمية س ٢٩ ص ٧٠٩ ، هيجنى ص ١٤٣ .

(٤٠) نقض ١٩٦٨/٦/٣ أحكام النقض س ١٩ ق ١٢٦ ١٢/١١/١٩٦٧ س ١٨ ق ٢٦٢ .

(٤١) نقض ١٩٥١/١٠/٤ القضية رقم ٤٣٨ س ٢١ ق .

(٤٢) نقض ١٩٢٩/١١/٢١ قضاء النقض ق ٤٤٢ . وقضى بأنه اذا كانت الواقعة الثابتة

بالحكم هى أن المتهم مع آخر اتفقا على الحصول على سندانين من المدعى بالحق المدنى لاختلاسهما اضراراً بموكلته المحرر لصالحها هذان السندان والمدعية معه هى أيضاً بالحق المدنى ، فادعى

وأنه مجرد ضامن وكفيل لمن تسلم المضبوطات هو دفاع جوهري ، وتعدو المحكمة عن تحقيقه يجعل حكمها مشوباً بالقصور (٤٢ مكرر) .

وتتجه بعض التشريعات الحديثة الى ادخال كل فعل ينطوي على خيانة الأمانة تحت نصوص هذه الجريمة ، دون تقييد بنوع انعقد بشكل محدد . ومن ذلك القانون البلجيكي الصادر سنة ١٨٧١ في المادة ٤٩١ ، والقانون الايطالي الصادر سنة ١٩٣٠ في المادة ٦٤٦ ، والقانون البولوني الصادر سنة ١٩٣٢ في المادة ٢٦٢/٢ (٤٣) .

وكون التسليم قد تم بناء على وجه من أوجه الأمانة المحددة هو من اختصاص قاضي الموضوع يستخلصه من وقائع الدعوى المطروحة أمامه . والعبرة في هذا الصدد هي بحقيقة وجه التسليم وأنه على سبيل الأمانة ، دون اعتبار لالفاظه اذا لم تكن تفصح عن ارادة المتعاقدين (٤٤) . فاذا ما انتهت محكمة الموضوع الى تقدير الوقائع واستخلصت الثابت منها ، فان تكييفها واعطائها الوصف القانوني الصحيح هو ما تخضع فيه لرقابة محكمة النقض (٤٥) .

ومما قضى به أنه لا تصبح اداة متهم بجريمة خيانة أمانة الا اذا اقتنع القاضي ان تسليم المال يعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في النص الخاص بهذه الجريمة ، وأن العبرة في القول بثبوت هذه العقود في صدد توقيع العقاب ، انما هي بالواقع حيث لا يصح تأثيم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابته متى كان ذلك يخالف الحقيقة (٤٦) . والمحكمة

هذا الشخص الآخر لدى الوكيل أن السندين لازمان في اجراء صلح بين موكلته وأخرى وبذلك تسلمهما منه ثم سلمهما بدوره الى المتهم ولم يردهما بعد ذلك ، فهذه الواقعة تتحقق بهيئة جريمة خيانة الأمانة لان المدعى المدعى سلم السندين للشخص الآخر لاستعمالهما في مصلحة جركته في أمر معين فاختمتهما (نقض ١٩٣٨/٣/٢١ قضاء النقض ق ٤٠٥) .

(٤٢ مكرر) نقض ١٩٧٤/٥/٢٠ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٠٦ .

(٤٣) راجع وثائق مؤتمر توحيد قانون العقوبات الذي عقد في القاهرة عام ١٩٣٧ .

(٤٤) نقض ١٩٧٢/٢/٢٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٥ ، جارسون م ٤٠٨ بند ٢١٥ ،

القليل ص ٣٣٢ ، رؤوف ص ٤٦٢ .

(٤٥) نقض ١٩٦٧/١٠/٢ أحكام النقض س ١٨ ق ١٧٩ ، ١٩٥٠/٣/٣١ س ١ ق ١٤٨ ،

ونقض فرنسي ١٩٣٦/١٢/٤ جازيت ١٩٣٧ ، ١ - ١٣٦ .

(٤٦) نقض ١٩٤٦/٦/٣ قضاء النقض ق ٤٤٧ ، ١٩٦٢/١٢/٨ أحكام النقض س ١٣

ق ٢٠٨ ، ١٩٧٥/٦/٨ س ٢٦ ق ١١٦ .

الموضوع سلطة تفسير العقود للوصول الى مقصود المتعاقدين منها المستعينة في ذلك بظروف الدعوى وملابساتها الى جانب نصوص تلك العقود (٤٧) . ومن ذلك أيضا أن محكمة النقض أيدت حكما اعتبر أن زجاجات المياه الغازية لا تسلم إلى العملاء من الشركة على سبيل الوديعة أو عارية الاستعمال ، رغم الاقرار الذي يؤخذ عليهم ، لان الشركة تتقاضى من عملائها مبلغ من النقود مقابل كل زجاجة لا ترد اليها (٤٨) . وقضى بأن النص في العقد على دفع قيمة الشيء محل التعاقد في حالة عدم رده لا ينفي أن نية العاقدین قد انصرفت الى اعتبار العقد إيجارا (٤٩) . وتحصيل المحكة أن العقد الذي سلم به القطن المدعى بتبديده هو عقد تمويل على القطن لا عقد رهن وتبرئة المتهم من تهمة التبديده بناء على ذلك هو من سلطة المحكمة في تفسير العقود والاتفاق على جعل ما لا يعاقب عليه جنائيا من الاخلال بتنفيذ العقود المدنية في متناول قانون العقوبات تدليس مخالف لقواعد النظام والآداب العامة مما يجوز اثبات حقيقة الامر فيه والكشف عما يستتره بجميع الطرق بما فيه البينة والقرائن مهما كانت قيمة العقد (٥٠) .

ويذهب رأى الى أن من حق محكمة النقض أن تراقب ما قرره محكمة الموضوع من حيث وجود العقد وتكييفه القانوني وتفسيره (٥١) . ونحن نرى أن وجود العقد وتفسير عباراته مسألة موضوعية لقاضى الموضوع الرأى الاعلى فيها ، أما تكييفه فهذا الذى يخضع لرقابة محكمة النقض .

العقد الباطل والقابل للإبطال

قد يتم التسليم بناء على وجه من أوجه الأمانة التى تناولتها المادة ٣٤١ ع بموجب عقد بين المجنى عليه والجانى ، فإن وجد مثل هذا العقد تعين أن يظل قائما الى وقت وقوع الجريمة . ولكن لا يشترط أن يكون العقد صحيحا . فان نشأ باطلا أو لحق به البطلان بعد قيامه صحيحا - سواء أكان باطلا أم قابلا للإبطال - فان هذا لا يخلو الامين من التزامه برد المال المؤمن عليه الا اذا حصل

(٤٧) نقض ١٩٥٤/٥/١٧ أحكام النقض س ٥ ق ٢١٣ ، ١٩٦٨/٤/١٥ س ١٩ ق ٩٠ -

(٤٨) نقض ١٩٥٢/٢/٢٦ أحكام النقض س ٣ ق ١٩٦ .

(٤٩) نقض ١٩٦٨/٤/١٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٩٠ .

(٥٠) نقض ١٩٣٩/١/٢ قضاء النقض ق ٤٨٥ ، ١٩٣٨/٣/٢٨ ق ٤٩٧ .

(٥١) الشاوى ص ١٦٤ .

على حكم من القضاء يبطلان ذلك العقد أو انتهى التعاقد بين المتعاقدين اتفاقا (٥٢) فالبطلان الناشئ عن العيوب الشكلية في العقد أو عدم أهلية المتعاقدين أو لعيوب من عيوب الرضا أو لعدم مشروعية السبب (٥٣) ، كل هذا لا يؤثر في قيام الجريمة . ومرجع هذا أن تقرير العقاب في جريمة خيانة الأمانة الغرض منه تقرير الحماية للملكية الفردية للاموال ، وليس المحافظة على الالتزامات المسندة التي تترتب على وجه الأمانة الذي سلم المال بمقتضاه (٥٤) . فالبطلان لا ينفي أن المال قد وصل الى يد المؤمن بتلك الصفة أى بصفة كونه أمينا عليه . وقد رأينا أنه حتى ولو كانت حيازة المال غير مشروعة فإن هذا لا يمنع من قيام جريمة خيانة الأمانة اذا توافرت أركانها .

ولذا اعتبرت محكمة النقض أن الوقائع التي أثبتتها الحكم تكون جريمة خيانة الأمانة ، وهى تخلص وتفيد أن المدعى سلم السندين للمتهم الآخر لاستعمالهما لمصلحة موكلته فى أمر معين هو اجراء ائصال بينهما وبين أخرى فاختلسهما ، وكان فى ذلك متفقا مع الطاعن ، ولا يؤثر فى هذا الاعتبار أن نية الطاعن وزميله لم تكن وقت الاستلام منصرفة الى تحقيق الغرض الذى قصده المدعى بالحق المدنى بل كانت منصرفة الى تملك السندين ، ذلك لان العبرة بما يقصده المجنى عليه من التسليم ، ولا يغير من ذلك أن يكون للجاني غرض آخر ، اذ لا يمنع من تطبيق حكم القانون فى هذه الحالة أن يكون العقد الذى سلم الشئ بمقتضاه قد وقع باطلا ، لان القانون لا يعاقب على الاخلال بتنفيذ العقد فى ذاته وانما يعاقب على العبث بملكية الشئ المسلم (٥٥) . كما قضى بأن انعقاب فى المادة ٢٦٩ ع (٣٤١) ليس هو الاخلال بتنفيذ العقد وانما هو العبث بملكية الشئ المسلم بمقتضاه ، واذن فعند مشروعية العقد أو بطلانه لا يعفى أيهما من رد ما استلمه من المال بمقتضاه (٥٦) .

(٥٢) نقض فرنسى ١٩٣٩/٢/١٨ سبرى ١٩٣٨ - ١ - ٢٢٩ ، جارسون م ٤٠٨ بند ٢٠٨ ر ٤٠٥ ، هيجنى ص ١٤٤ ، أحمد أمين ٧٨٦ ، محمود مصطفى ص ٤٩٤ .
(٥٣) كتبيد نقد مصدرها القمار (نقض فرنسى ١٩٠٩/١١/١٢ سبرى ١٩١٢ - ١ - ٢٨٥) .

(٥٤) القلى ص ٣٣٣ ، رؤوف ص ٤٦٨ .
(٥٥) نقض ١٩٣٨/٢/٢١ قضاء النقض ق ٤٤٥ .
(٥٦) نقض ١٩٣٨/٣/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٨٣ .

استبدال العقد

قد يحدث أن يستبدل عقد آخر بعقد الأمانة فإن كان العقد الجديد من بين عقود الأمانة وقعت على عاتق الأمين الالتزامات التي يفرضها ذلك العقد (٥٧) ويعتبر العقد الأول عدماً . كشخص يستأجر من آخر دراجة لمدة معينة ، فماذا ما انتهت الاجارة أبقي المؤجر الدراجة لدى المستأجر وديعة حتى يستردها . أما اذا لم يكن العقد الثاني من بين عقود الأمانة ، فإن جريمة خيانة الأمانة تفقد أحد أركانها وهو وجود المال بين يدي الشخص على وجه الأمانة ، كما اذا باع المؤجر الدراجة للمستأجر في الصورة السابقة (٥٨) .

وحتى يكون لاستبدال العقد أثره القانوني في انقضاء عقد الأمانة الاول يشترط أمران الاول أن يتم الاستبدال قبل وقوع الجريمة (٥٩) أى قبل اغتيال الأمين للمال الموجود بين يديه ، أما اذا تم بعدها فإنه لا يعدم مسئولية الفاعل وهو بمثابة رد المال المسروق بعد وقوع السرقة . وقد يحتمل أن يكون لمثل هذا الاستبدال أثر على تقدير القاضى للعقوبة . والآخر أن يكون الاستبدال حقيقياً أى يقصد طرفا العقد الى انشاء عقد ليحل مكان عقد آخر ، فاذا كان الغرض من الاستبدال مثلاً تقسيط المبالغ المبددة على أقساط حتى يستطيع المجنى عليه أن يحصل على حقوقه ، فإن هذا لا يمنع من قيام الجريمة (٦٠) . وقد قضى بأن الاستبدال لا يكون مانعاً من تطبيق المادة ٣٤١ ع ، الا اذا كان قد اتفق عليه قبل وقوع الجريمة ، أما اذا لم يلجأ الأمين الى طلب الاستبدال الا بعد وقوع التبيد منه وبقصد الهرب من المسئولية الجنائية أو كان الدائن لم يقبل الاستبدال الا كطريق لاثبات حقه أو على أمل تعويض ما ضاع منه بسبب التبيد ، فإن الاستبدال لا يمنع عندئذ من توقيع العقوبة الجنائية (٦١) .

واذا كان الاستبدال معلقاً على شرط موقف ، ولم يتحقق الشرط فيعتبر العقد الاصلى ما زال قائماً بكافة التزاماته والاخلال به باغتيال المال موضوعه يكون جريمة خيانة الأمانة (٦٢) . وقاضى الموضوع هو الذى يستخلص من

(٥٧) رومليه بند ٦٨٢ .

(٥٨) جارسون م ٤٠٨ بند ٢٨٨ ، القللى ص ٣٣٥ .

(٥٩) نقض فرنسى ١٩٤٥/١١/٣٠ بلتان ق ١٢٧ .

(٦٠) أحمد أمين ص ٨٨٦ ، القللى ص ٣٣٥ .

(٦١) نقض ١٩٣٤/٢/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٠٠ .

(٦٢) جارسون م ٤٠٨ بند ٣٠٤ .

وقائع الدعوى ومما بين يديه من أدلة ما اذا كان الاستبدال قد توافر له الشرطان المانعان من قيام المسؤولية الجنائية فى العقد المستبدل من عدمه (٦٣) . وهو يخضع فى تكييفه القانونى لما أثبتته من وقائع لرقابة محكمة النقض (٦٤) . والاستبدال لا يفترض ولذلك ان دفع به المتهم يجب عليه اقامة الدليل على ذلك بوسائل الاثبات فى القانون العام (٦٥) ، ولا يكون الاستبدال من جانب واحد وانما باتفاق بين المتعاقدين (٦٦) .

عقود محل بحث

عددت المادة ٣٤١ أوجه الامانة فذكرت الوديعة والاجارة وعارية الإستعمال والرهن والوكالة وقلنا ان بيانها قد جاء على سبيل الحصر ، ورغم هذا توجد بعض العقود ويتم فيها تسليم المال من شخص الى آخر ويثور البحث لتعرف كنهها وما اذا كان يترتب عليها نقل الحيازة الكاملة للمال فيكون الاستيلاء عليها لا جريمة فيه ، أم أن الغرض من التسليم هو نقل الحيازة المؤقتة ويكون اغتيال المال جريمة خيانة امانة متى توافرت باقى شروطها . ونعرض فيما يلى لاهم هذه العقود .

(١) عقد البيع

عرفت المادة ٤١٨ من القانون المدنى البيع بأنه « عقد يلتزم به البائع أن ينقل المشتري ملكية شيء أو حقا ماليا آخر مقابل ثمن نقدي » . فعقد البيع هو من العقود الناقلة للملكية وتنتقل الحيازة بناء عليه الى المشتري كامله ، ولا يتصور أن تكون يد الاخير على المال يد حائز حيازة مؤقتة . بيد أن هذا لا يمنع من وجود بعض الفروض التى يصورها ذلك العقد وتثير التردد فى معرفة ما اذا كان الاستيلاء على المال يعد جريمة خيانة امانة من عدمه . ونعرض لها فيما يلى .

(أ) اذا باع شخص لآخر منقولات من المثليات ولم يكن المال موجودا

(٦٣) الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ٣٤٧ ، وجاء بها ان الاستبدال قد يكون صريحا او ضمنيا ولكنه لا يفترض افتراضا ، وفى حالة الشك يجب اعتبار العقد القديم قائما .

(٦٤) جازسون م ٤٠٨ بند ٣٠٥ .

(٦٥) روسليه بند ٦٨٢ . . .

(٦٦) نقض فرنسى ١٩٣٦/٥/١ بلتان ق ٥٠ .

تحت يد البائع وقت العقد ثم عجز عن التسليم فيما بعد فلا تستند اليه أية جريمة ، سواء بالنسبة للمبيع أو للمال الذي تسلمه من المشتري لان عقد البيع يجعل عاتق البائع القيام بما هو ضروري لنقل الحق المبيع الى المشتري (م ٤٢٨) مدنى ، وتقصيره فى هذا يجعل حقوق المشتري قبله مدنية صرفه . فمن يبيع لآخر كتابا لا يوجد بين يديه ويتعهد بتسليمه اياه ثم يعجز عن ذلك لا يسأل عن جريمة خيانة أمانة .

(ب) اذا كان المال المبيع منقولاً من المثليات وموجوداً لدى البائع وتم عقد البيع على الصورة السابقة بيد أنه لم يسلم الى المشتري ولم يفرز على حده ، ففي هذه الصورة أيضاً لا جريمة فى الامر لان التزام البائع قاصر على مجرد نقل المبيع الى المشتري . ومثاله من يدفع مبلغاً من المال ثمناً لنسخة من كتاب لدى البائع منها كثير على أن يتسلمها بعد يوم ثم يمتنع البائع عن تسليمها للمشتري .

(ج) اذا كان المال المبيع منقولاً من المثليات ولكنه أفرز على حده فيعتبر أن المشتري قد اختص به ، ويكون بقاء المال تحت يد البائع بناء على وجه أمانة هو عقد الوديعة ، واغتياال البائع له يعد مكوناً لجريمة خيانة الأمانة حتى ولو كان ثمن المبيع لم يدفع بعد ، لان الملكية قد انتقلت فعلاً الى المشتري . وفى هذه الصورة يكون تسليم المال قد تم حكماً ، فتغيرت حيازة البائع من حيازة كاملة الى أخرى ناقصة ، أى من صفته كمالك الى صفته كمودع لديه (٦٧) .

(د) ولا يختلف الحل فى صورة بيع المال المنقول المعين بذاته فيأخذ حكم الحالة السابقة وكذلك المال المثلّى اذا بيع جملة واحدة ولو كان متوقفاً على كيله أو وزنه ما دام قد تحدد ثمن بين الوحدة (٦٨) .

(٦٧) روسليه بند ٦٦٩ ، هيلى ص ٤٧١ وراجع نقض ١٤/٣/١٩٥٠ أحكام النقض س ٦ ، ١٣٦ . وينذهب جارسون الى العكس فيقول ولو أن حيازة البالغ للمبيع فى هذه الصورة حيازة ناقصة الا انها لا تكفى وحدها لقيام جريمة خيانة الأمانة لانه يشترط أن تكون الحيازة بموجب عقد من عقود الأمانة التى نص عليها القانون ، وهو مختلف فى هذه الصورة (م ٤٠٨ بند ٢٣٢) . وراجع أحمد أمين ص ٧٨١ ، القللى ص ٢٧٥ .

(٦٨) الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ٣٣٣ . بعكس هذا القللى ص ٣٧٧ ، ويرى أنه يجب أن يثبت أن المبيع بقى تحت يد البائع بناء على عقد أمانة اتفق عليه المتعاقدان وهو ما لا يستنتج من الظروف .

(هـ) وإذا تم عقد البيع وتسليم المشتري المال المبيع وعلق البائع تملكه له على أداء الثمن ثم تصرف المشتري في المال فلا تنهض قبله جريمة خيانة الأمانة . ذلك أنه رغم نص المادة ٤٢٠/١ مدني على أنه « إذا كان المبيع مؤجل الثمن جاز للبائع أن يشترط أن يكون نقل الملكية الى المشتري موقوفا على استيفاء الثمن كله ولو تم تسليم المبيع » ، فان هذا لا ينفي أن المبيع تحت يد المستلم بصفته مشتريا فحيازته له الغرض منها حيازة المال كاملة وليس المقصود منها مجرد انحياز العارضة أو المؤقتة (٦٩) .

(٢) البيع بشرط التجربة

تكلمت المادة ٤٢١ من القانون المدني عن البيع بشرط التجربة ، ونصت في فقرتها الثانية على أنه « يعتبر البيع بشرط التجربة معلقا على شرط واقف هو قبول المبيع ، الا اذا تبين من الاتفاق أو الظروف أن البيع معلق على شرط فاسخ » . فمن ينتوى ابتياع مال منقول قد يروم تجربته ليرى ان كان يحوز قبوله من عدمه . والاصل أن بقاء المال مدة أنتجربة بين يدي المشتري يعتبر على وجه الأمانة هو عقد الوديعة ، فحيازته له ناقصة ولا زالت ملكية المال باقية للبائع اذا أن عقد البيع لم يتم بعد ، ومن ثم فاعتقال المشتري للمال يعد مكونا للركن المادي في جريمة خيانة الأمانة . ولقد قضى بأنه اذا كان الحكم قد أثبت أن تسليم المديعين للطاعن تم يكن الا لتجربتهما ، فالبيع هنا موقوف على التجربة ، ومتى كان الامر كذلك فالملكية باقية لصاحب المديعين ولا تنتقل الى من تسلمها الا بعد الاتفاق نهائيا على شرائهما . واذا كانت الملكية باقية للمجنى عليه وكان الطاعن لم يتسلم الجهازين الا لاختبارهما فان وجودهما لديه في هذه الفترة انما كان على سبيل الوديعة بحيث أن تصرف فيهما - اضرارا بالمجنى عليه يعد فعلة خيانة أمانة واقعة تحت طائلة العقاب (٧٠) . ولا يقال في هذه الحالة ان التسليم كان لمجرد تمكين اليد العارضة وأن الاختلاس بناء على ذلك يكون الركن المادي في جريمة السرقة لان الغرض في تلك اليد - كما قلنا عند الكلام على جريمة السرقة - انها تكون تحت اشراف صاحب المال ، كما قلنا عند الكلام على جريمة السرقة - انها تكون الرقابة وانتقلت الى الجاني الحيازة المؤقتة . على أن الوضع قد يتم بصورة أخرى وذلك بأن يعقد العقد فعلا وتنتقل الملكية الى المشتري ، ولكن البيع يكون معلقا على

(٦٩) روسليه ص ٤٥١ .

(٧٠) نقض ١٩٤٠/١١/٢٥ قضاء النقض ق ٢٥٣ .

شرط فاسخ أى يفسخ العقد ان لم يحز المبيع قبول المشتري بعد التجربة ،
وحينئذ يكون استسيلاء المشتري على المال لا جريمة فيه حتى ولو لم يسدد
الثمن .

(٣) البيع بالتقسيط

يحدث كثيرا فى العمل أن يجرى البائع الى اضافة صورة عقد الامانة على
عقد البيع الذى يتم بينه وبين المشتري وهو يبغي من وراء هذا أن يحصل
على ثمن المبيع فهو يهدد المشتري اذا ما تقاعس عن سداد الثمن بالمسئولية
الجنائية مثلا بائع ساعات يبيعك ساعة ويكتب معك محررا أنك تسلمت
الساعة على وجه عارية الاستعمال ، وذلك حتى تمام سداد الثمن . أو أن
يشترى شخص آلة حياكة من شركة وتحرر معه عقد ايجار يوضح فيه قدر
الاجرة الشهرية وتصبح الآلة عند انتهاء عقد الايجار ملكا للمشتري ، وواقع
الحال أن هذه الاجرة هي أقساط شهرية لثمن الماكينة . ويشترى فى هذا
أن يكون القسط الاول مبلغا أكبر من غيره من الاقساط أو مساويا له ، أو
أن يكون الحال كذلك فى القسط الاخير . هل يعتبر العقد فى الصورة السالفة
التيان عقد بيع ويكون استيلاء المشتري على المال لا جريمة فيه أخذا بالواقع
أو أن العقد عارية استعمال أو ايجار أخذا بظاهره ويكون استيلاء متسلم
المال عليه جريمة خيانة امانة ؟ قلنا أن العبرة فى تعرف وجه التسليم ان كان
الثمانا أو نقلا للملكية هي للحقيقة والواقع التي يستخلصها القاصى من وفائع
الدعوى المطروحة عليه . وفى أمثال هذه العقود ترى أن هدف المتعاقدين
هو نقل الملكية ، فنية المتسلم هي شراء المال ونية المتسلم هو بيع المال . وأما
ما عدا ذلك من شروط يخاطب بها العقد فانها لا يمكن أن تؤدي الى القول بأن
قصد المتعاقدين قد انصرف الى عدم نقل الملكية الا بتحقيق شرط معين هو دفع
الثمن أو الاقساط (٧١) .

(٧١) ان التكييف القانوني للمقصود المصطلح على تسميتها فى فرنسا باسم Location - Vente لا يزال موضع خلاف بين المحاكم والفهاء ، فاذا اعتبر قاضى الموضوع ان
لهذا من هذا الغبيل هو عقد بيع مستهديا فى ذلك بنصوص العقد مستظهرا منها حقيقة
قصد المتعاقدين بحيث لم يقع منه تحيف لاي نص من نصوصه ولا مفسخ لحكم من أحكامه
بل كان ما فعل انما هو تغليب لمعنى من المعانى الواردة به على معنى آخر ، فان محكمة النقض
لا تستطيع سوى اقرار ما ذهبت اليه (نقض ١٩٣٤/٥/٢١ قضاء النقض ق ٤٥٢ ، ونقض فرنسي
١٩٣٦/١٢/٤ جازيت ١٩٣٧ - ١ - ١٣٦) .

ولقد استحدث المشرع فى القانون المدنى نص المادة ٤٣٠ الذى يقرر أنه « اذا كان البيع مؤجل الثمن جاز للبائع أن يشترط أن يكون نقل الملكية الى المشتري موقوفا على استيفاء الثمن كله ولو تم تسليم المبيع ، فاذا كان الثمن اقساطا جاز للمتعاقدين أن يتفقا على أن يستبقى البائع جزءا منه تعويضا له عن فسخ البيع اذا لم توف جميع الاقساط ، ومع ذلك يجوز للقاضى تبعا للظروف أن يخفض التعويض عليه وفقا للفقرة الثانية من المادة ٢٢٤ . » واذ وفيت الاقساط جميعا فان انتقال الملكية الى المشتري يعتبر مستندا الى وقت البيع . وتسرى أحكام الفقرات الثلاث انسابقة ولو سمي المتعاقدان البيع ايجارا . فالمشرع يعتد بالحقيقة والواقع . ولذا جاء فى مذكرة المشروع التمهيدي للقانون المدنى « وقد حسم المشرع اشكالا بايراده هذا النص فقد جرت العادة أن اتبع الذى يبرم على هذا النحو يسميه المتعاقدان ايجارا معانا من البائع فى ضمان حقه اذ هو بذلك يستوفى الاقساط أجرة لا ثمنا ، واذا ما تصرف المشتري فى البيع عد هذا منه تبديدا فأقر المشروع الامور فى نصابها وسمى الاشياء بأسمائها حتى لو سميت باسم آخر ، فهذا العقد بيع لا ايجار ، ويعتبر معلقا على شرط واقف هو سداد الاقساط جميعا . فاذا ما سددت انتقلت الملكية الى المشتري منسحبة الى وقت المبيع » (٧٢) .

(٤) البيع بالعمولة

يقع فى العمل أن يسلم تاجر بعض ماله الى بائع متجول أو بائع تجزئة وتحرر بينهما ورقة يثبت فيها أن تسلم الاخير للبضاعة هو لبيعها على ذمة التاجر لقاء عمولة يتفاضها البائع ، أو أن من حقه أن يستولى على فرق الثمن المحدد بينهما وما بيع به المال فعلا . وقد ينص على أكثر من هذا بأن من حق البائع الجائل أو بائع التجزئة رد باقى البضاعة التى لم يتم بيعها الى التاجر ، فما هو حكم الاستيلاء الذى يقع من البائع سواء على البضاعة ذاتها أم على ثمن بيعها وهل ينطوى تحت المادة ٣٤١ من قانون العقوبات أم أن الامر لا جريمة فيه ؟

فى هذه الصورة ينبغي قصد العاقدين للاعتداد بالحقيقة والواقع (٧٢) ، فان كان قصدهما نقل الملكية على أن يقوم المشتري بسداد الثمن بعد بيعه للمال كان العقد عقد بيع ، ومن ثم اذا قعد المشتري عن

(٧٢) مجموعة الاعمال التحضيرية للقانون المدنى ج ٤ م ٤٣٠ . وراجع عقد الايجار

لسليمان مرقس ص ٦٦ .

(٧٣) نطش ١٠/٢١ / ١٩٦٣ أحكام النقض س ٤ ق ١٢١ .

السداد فلا جريمة في الامر حتى ولو نص في العقد على جواز اعادة المال الذي لم يتم بيعه ، لان مثل هذا الشرط لا يتنافى مع عقد البيع . ولكن اذا كان الذي يبين من وقائع الدعوى ان غرض العاقدين هو ان يقوم البائع الجائل او بائع التجزئة ببيع المال على ذمة التاجر أى انه مجرد وكيل بالعمولة فقط ، فحينئذ تطبق بالنسبة له المادة ٣٤١ من قانون العقوبات باعتبار ان تسليم المال له كان بموجب عقد وكالة على ما سنرى فيما بعد (٧٤) . ولا يقدر في ذلك ان يكون الموكل قد اشترط لحماية نفسه ضمان الوكيل للصفقة التي يعقدها من مخاطر الضياع والتلف ، اذ هو اتفاق لا يؤثر في طبيعة العقد كما حددها القانون (٧٥) .

ويحدث ان يطلب شخص الى بائع ان يسلمه سلعة مما يقوم ببيعها عرضها على ثالث يرغب في شرائها ، فاذا سلمه البائع السلعة ثم اغتالها المتسلم هل يعد فعله خيانة امانة أم سرقة أم لا جريمة فيه ؟ بالتمعن في هذه الصورة نجد ان البائع عندما سلم المال الى الوسيط فقد نقل اليه حيازة المال المؤقتة لا مجرد اليد العارضة ، اذ خرج المال عن رقابته واشرافه ، ومن ثم فاغتتيال المال لا يعد جريمة سرقة ، ولكن خيانة امانة باعتبار ان التسليم ثم بناء على عقد وكالة ضمنى بين البائع والوسيط مقتضاه قيام الاخير بعمل مصلحة الاول هو عرض البضاعة على راعب الشراء تمهيدا لعقد الصفقة (٧٦) .

ونتكلم فيما يلى عن كل وجه من أوجه الامانة .

أ - الوديعة

عرفت المادة ٧١٨ من القانون المدنى الوديعة بأنها «عهد يلتزم به شخص أن يتسلم شيئا من آخر على أن يتولى حفظ هذا الشيء وعلى أن يردده عينا» . فالوديعة عقد رضائي يتم بتقابل ارادتين وقبل تسليم المال الى المودع

(٧٤) اذا تسلم شخص من شركة أو من تاجر دخان سجائر ودخانا لبيعها على ذمة الشركة أو التاجر فاقتبس بعض ما حصله من ثمن المبيع كان مرتكباً لجريمة خيانة الامانة ؛ لانه يعتبر وكيلاً بالأجرة عن الشركة أو التاجر (نقض ١٩٢٩/١/٢١ قضاء النقض ق ٤٤٩ ، وجازسون م ٤٠٨ بند ٢٧٥) .

(٧٥) نقض ١٩٥٧/٦/٤ أحكام النقض س ٨ ق ١٦٨ .

(٧٦) روسليه ص ٤٥٣ ، القلى ص ٣٨٠ . ويذهب رأى الى أن العقد غير معين ولا تطبق

المادة ٣٤١ فى حالة عدم رد المال (أحمد أمين ص ٧٨٣) .

لديه (٧٧) • على أنها قد تكون قانونية أى يكون تسليم المال للمودع عنده بموجب نص القانون أو حكم من القضاء وهى حينئذ تسمى حراسة • والاصل فى الوديعة أن تكون اختيارية تتم باتفاق بين ارادتين حرتين ، وقد تكون اضطرارية تتم تحت ظروف خارجة عن ارادة طرفيها • ولا تختلف الواحدة منهما عن الاخرى الا من حيث طريق اثبات كل منهما • وهناك نوع من الوديعة يسمى بالوديعة الجارية وهى ايداع الامتعة فى الفنادق والمحال العامة على ما سنعرض له فيما بعد • ولا محل لتدخل القانون الجنائى اذا لم يكن المودع لديه قد تسلم المال بعد ، وانما يقتصر الامر فى حالة التعاقد على التزامات مدنية بين طرفيه • وقد اوجبت المادة ١/٧١٩ من القانون المدنى على المودع عنده أن يتسلم الوديعة ، وحينئذ - أى بعد التسليم - يبدأ نطاق القانون الجنائى • وعقد الوديعة لا ينقل الى المودع لديه الا الحيازة النافصة أو المؤقتة للشيء ، وهو لا يخول انحيازة الكاملة له ولا استعماله ولا استغلاله اذا بقى المال على حاله ورده المودع لديه بمجرد طلب المودع ، وان كان ذلك قد يرتب المسؤولية المدنية ، فالمرجع قد قرر العقاب على اغتيال مال الغير على ما سنرى (٧٨) •

ولا يشترط فى عقد الوديعة أن يكون المودع مالكا للمال المودع ، فهو عقد يلتزم به شخص أن يتسلم شيئا من آخر - سواء أكان هذا مالكا للشيء أم غير مالك - ليحفظه له ويرده عند طلبه • وقد كان نص القانون المدنى القديم صريحا فى أن الوديعة انما ترد على منقول (٧٩) تم استبدال القانون الجديد كلمة شيء بكلمة منقول فبدخل فيه العقار والمنقول ، فقد جاء فى مذكرة المشروع التمهيدى أنه « يتضح من هذا التعريف أن الوديعة عقد رضائى يلتزم الشخص بموجبه أن يتسلم شيئا منقولا أو عقارا ليتولى حفظه ثم يرده عينا » • بيد أن من الناحية الجنائية وعند بحث توافر أركان جريمة خيانة الامانة يتعين أن يكون المال موضوع الوديعة منقولا ، وقد سبق أن

(٧٧) ويذهب رأى الى اعتبارها عقد عيني استنادا الى نص المادة ٤٨٢ من القانون المدنى السابق (القللى ص ٣٣٩ ، محمد على عرفه فى أهم العقود المدنية ص ٩٨) • وفى فرنسا يذهب الفقه الى اعتبار الوديعة عقد عيني • روسليه بند ٦٧١ ، جارسون م ٤٠٨ بند ٢٠٧ •

(٧٨) كانت المادة ٤٨٢ من القانون المدنى الملقى تنص على أن « الايداع عقد يسلم به انسان منقولا لانسان آخر يتعهد بحفظه بدون اشتراط أجره كما يحفظ أموال نفسه ويرده بعينه عند أول طلب يحصل من المودع » •

(٧٩) القللى ص ٣٣٨ •

أوضحنا علة ذلك وهي أن المشرع يهدف بالعقاب على الجرائم التي ترتكب ضد المال حماية ثروة الافراد المنقولة . ولقد شملت نصوص القانون المدني التي تناولت عقد الوديعة (م ٧١٨ - ٧٢٨) بيان الالتزامات الخاصة بكل من المودع والمودع لديه . ولا تترتب المسؤولية الجنائية على الاخلال بكل تلك الالتزامات بل انها تقتصر على اغتيال المال المودع بتغيير الحيازة الناقصة الى حيازة كاملة . أى بانصراف نية المودع لديه الى اعتبار المال ملكا له يتصرف فيه تصرف المالك .

والمرجع في تعرف قيام وجه الوديعة من عدمه هو أحكام القانون المدني وقد أبانت أن أركان عقد الوديعة هي ثلاثة : الاول أن يسلم المال الى المودع لديه ، والثاني أن يتولى حفظ هذا المال ، والثالث أن يرد المال عينيا . ويستوى في قيام عقد الوديعة اذا توافرت أركانه أن يكون متفقا فيه على أجر للإيداع أو أن يكون بغير أجر كما هو الاصل :

(١) تسلم المودع لديه موضوع الوديعة :

وهو شرط أساسى فى بحث قيام المسؤولية الجنائية فى جريمة خيانة الامانة . ويذهب بعض شراح القانون المدني الى القول بأنه رغم أن عقد الوديعة له صفة العقد الرضائي الذي يكفي لانعقاده مجرد التراضي ، الا أنه لا ينعقد الا بالتسليم أى أنه عقد عينى « لان الالتزام الاساسى انذى ينشأ من الايداع هو التزام الوديع بحفظ الوديعة وردها عند اقتضاها من المودع . ولا يتصور أن يلزم انسان بحفظ شيء لم يتسلمه بعد » (٨٠) . على أنه مهما يكن من خلاف بين شراح القانون المدني حول تكيف العقد واعتباره رضائيا أم عينيا ، فانه بصدد أحكام القانون الجنائي لا يقوم عقد الوديعة الذي يرتب المسؤولية الجنائية عند توافر باقى أركان جريمة خيانة الامانة الا باستلام المودع لديه المال فعلا .

ويكفى لقيام عقد الوديعة أن يكون تسليم المال حكيميا ، وهي الحالة التى تكون فيها المال بين يدي المودع لديه من قبل باى صفة أخرى غير الوديعة . ثم يتفق صاحب المال على أن تستمر حيازة الوديع له على وجه الوديعة (٨١) ، كالشخص الذى يشتري سلعة من البائع ثم يستبقها لديه وديعة الى حين

(٨٠) محمد على عرفه ص ٩٨ .

(٨١) روسليه بند ٦٧١ ، جولى ص ٤٧٢ .

عودته بعد فترة من الوقت لاستلامها ، وكمن يستعير كتابا من آخر لمطالعة وعند رده بعد ذلك يتركه صاحبه لدى المستعير كوديعة حتى يطلبه منه عند حاجته اليه ففي أى من الصورتين وأشباههما يكون تسليم المال الى الوديع حكما . وقد قضى بأنه لا يشترط فى الوديعة أن يكون التسليم حقيقيا بل يكفى التسليم الاعتبارى اذا كان المودع لديه حائزا للشيء من قبل (٨٢) ، فاذا كان الظاهر مما أثبتته الحكم أن بيع المنقولات محل الدعوى قد تم وتعين المبيع وانتقلت ملكيته الى المشتري ، ولكنه بقى فى حيازة البائع على سبيل الوديعة لاتمام بعض الاعمال فيه فانه اذا ما تصرف البائع فيه بطريق الغش كان مستحقا للعقاب (٨٣) .

وقد سبق أن بحثنا عند الكلام على جريمة السرقة حالة المنقولات الزوجية وقلنا أن التسليم فيها لا يقصد به نقل الحيازة المؤقتة ولا يتم به عقد الوديعة ، وانما تعد يد الزوج على المنقولات الزوجية يدا عارضة ، واختلاس الزوج لها يعد سرقة لا خيانة أمانة (٨٤) ، وقد اختلف الرأى فى صورة ما اذا قام مدين بسداد مبلغ من الدين مستحق فى ذمته لدائن دون أن يعنى باسترداد سند الدين ، فيقوم الدائن رغم السداد باقامة دعوى بطالب فيها بقيمة الدين فهل يعد فعله خيانة أمانة أم لا ؟ (٨٥) . ذهب رأى الى القول بأنه لا عقاب على من أتى هذا العمل تأسيسا على أن العنصر المميز للوديعة هو الاحتفاظ بالمال ورده عند طلبه ، وانه لا يتصور فى الحائز المائلة انصراف ارادة الدائن والمدين الى هذا (٨٦) وادججه رأى الى القول بالعقاب اعتمادا على أن بقاء سند الدين تحت يد الدائن بعد وفاء لدين يعد تسليما حكما والمطالبة بقيمة الدين تعتبر خيانة أمانة . ونحن من هذا الرأى الاخير ، فانه فضلا عن اتجاه القضاء نحو اتوسع فى تفسير أوجه الامانة التى عددتها المادة ٣٤١ ع ابتغاء حماية الملكية الفردية للمنقولات من الاعتداء عليها . فالحقيقة أن المدين فور سداد الدين يقوم بذهنه أن السند قد أصبح مملوكا له ، وأن تركه بين

(٨٢) نقض ١١/١٢/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٦٢ .

(٨٣) نقض ١٤/٣/١٩٥٠ أحكام النقض س ١ ق ١٢٦ .

(٨٤) راجع نقض ٧/٦/١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٩٣٣ . وقد قضى بأن

جهاز الزوجية من القيميات واشترط رد قيمته عند هلاكه لا يكفى للقول بأن تسليمه كان على سبيل القرض وليس على سبيل الوديعة ، وتصرف الزوج فى الجهاز يكون جريمة خيانة أمانة

(نقض ٢٢/١٢/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٩٦) .

(٨٥) راجع فى هذا الصدد جارسون م ٤٠٨ بند ٢٤٤ وما بعده .

يدى الدائن انما ثقة فيه فهو قد تركه على وجه الامانة وعدم رد الدائن للسند مقتضاه قبول بقاء هذا الايداع ، أى أن التسليم قد تم حكما .

(٢) حفظ المودع لديه للمال :

يحصل أن يثور التنازع بين مسلم المال ومتسلمه حول الوصف القانوني للعقد الذى تم بينهما وتكييف يد المتسلم على المال هل هى يد حائز حيازة كاملة أو أن حيازته ناقصة أو تعتبر يده على المال لمجرد الحيازة المادية أى يدا عارضة . وتجبلى أهمية معرفة حقيقة العقد فى أنه اذا اغتيل المال بفعل من تسلمه فلا يعد الامر فى الحالة الاولى جريمة ولذلك وجب تعرف العنصر المميز لعقد الوديعة الذى يتوفر بوجوده أحد اركان جريمة خيانة الامانة ، وذلك العنصر هو التزام المودع لديه بحفظ المال للذمة المودع (٨٧) .

وابتات استلام الشخص ثل مال بغية المحافظة عليه أى حيازته حيازة ناقصة مرجعة وقائع الدعوى وملابساتها ، فمثلا الشخص الذى يدخل مطعما ويترك معطفه فى مقعد الى جواره أو على شماعة مثبتة فى الحائط فيقوم خادم فيه باختلاس لا يعد فعل الخادم خيانة أمانة بل سرقة ، اذ لا يتصور انصراف ارادة صاحب المعطف الى تركه وديعة بين يدى الخادم . ولكن اذا وجد بالمطعم أو المحل العام مكان معد لحفظ مثل هذا المعطف وتعطى ورقة برقم معين كايصال عنه كما يحصل عادة ، فإن اختلاس متسلم المال له يكون جريمة الامانة متى توافرت باقى الاركان تأسيسا على استلامه . للمعطف انما كان بناء على عقد وديعة التزم به الوديع بحفظه حتى يرده الى صاحبه . ولقد قضى بأنه اذا طلب المتهم الى المجنى عليه أثناء سيرهما فى الطريق أن يسلمه السوارين اللذين معه مخافة أن يسقطا منه فأجابه الى طلبه ، ولما وصلا الى محطة السكة الحديد أخبره المتهم بأنه يريد التكلم بالتليفون فاطمان اليه وتركه يدخل المحطة بمفرده وانتظر هو خارجها ، ولما ينس من حضوره عاد الى منزله وأبلغ الحادث الى أبيه ، فالوصف الصحيح لهذه الواقعة هى أن تسلم المتهم للسوارين كان على سبيل الوديعة (٨٨) . وعلى ضوء ما تقدم اذا كان تسليم المال الى المودع لديه لم يقصد به حفظه لديه وانما مجرد استعماله فى منفعة صاحبه فلا يعد العقد وديعة وانما هو عقد وكالة . فالوكيل — كالمحامى مثلا — الذى

(٨٦) القلى ص ٣٤٠ ، نقض فرنسى ١٨٦٣/٩/١٠ بلتان ق ٢٤٦ .

(٨٧) القلى ص ٣٤٠ .

(٨٨) نقض ١٩٠٤/٣/١٩ قضاء النقض ق ٤١٦ .

يتسلم بعض أوراق موكله لاستعمالها في دعوى مطروحة أمام القضاء لا تعتبر الأوراق بين يديه وديعة ، وإنما هو قد تسلمها بناء على وجه آخر من أوجه الأمانة هو عقد الوكالة .

ولا يجيز عقد الوديعة للمودع لديه استعمال المال المودع فالتزامه قاصر على حفظ المال ، فإن استعمله يكون قد خرج على حدود العقد الذي تم بينه وبين المودع ، ولكن لا تترتب على ذلك المسؤولية الجنائية ما دام المال باقيا على ملكية صاحبه . بيد أن تستثنى من تحريم الاستعمال صورتان : الأولى حين توجب الضرورة ذلك الاستعمال في سبيل المحافظة على المال ، كحالة ايدع سيارة لمدة طويلة اذ تدعو المحافظة عليها الى استعمالها في فترات متقطعة حتى لا تتعطل آلاتها . والصورة الأخرى اذا صرح المودع للمودع لديه باستعمال المال مع بقاء قصد العاقدين على ما هو عليه أى اعتبار عقد الوديعة قائما دون انصراف ارادتهما الى اعتبار العقد عقد عارية استعمال ، كمن يودع مكتبة له تحوى كتباً عدة لدى صديقه في فترة سفره ويسمح له بمطالعة بعض كتبها متى أراد (٨٩) .

٣ - رد المال عينا :

لما كان المودع لديه يلزم بالمحافظة على الشيء المسلم اليه اقتضى المنطق اشتراط رد المال بعينه للمودع عند طلبه (٩٠) ، لان حيازة المودع لديه للمال هي حيازة ناقصة أى حيازة مؤقتة ، فاذا امتنع الوديع عن رد المال فانه يخل بالتزامه وتحق عليه المسؤولية الجنائية بموجب المادة ٣٤١ ع فضلا عن المسؤولية المدنية بتعويض الضرر الذى لحق صاحب المال . وقد قضى بأن التزام المودع لديه برد الشيء بعينه عند طلبه هو شرط أساسى في وجود عقد الوديعة طبقا لاحكام المادة ٤٨٢ من القانون المدنى (الملغى) فاذا انتفى هذا الشرط انتفت معه الوديعة (٩١) . وان الشرط الاساسى فى عقد الوديعة كما هو معروف به فى القانون هو أن يلزم المودع لديه برد الوديعة بعينها . للمودع ، ومتى كان الثابت بالحكم أن المتهم والمجنى عليه اتفقا على أن يتبادلا ساعتيهما ، وأن يسلم أوتهما ساعتها للثانى تنفيذا لهذا الاتفاق ، فان التسليم على هذه الصورة يكون مبنيا على عقد معاوضة ، وهو ليس من العقود المنصوص

(٨٩) محمد على عرفه ص ١١٧ .

(٩٠) القللى ص ٣٤١ .

(٩١) نقض ١٩٣٢/٣/٢١ قضاء النقض ق ٢٥٤ .

عليها على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات (٩٢) .

ولا يمنع من قيام الجريمة أن يعرض الوديع رد مال مساو في القيمة للمال الذي كان مودعا لديه أو يقوم فعلا بمثل ذلك الرد ، لأن العقد انما انصب على مال معين ورد المال هو بمثابة محو الجريمة بعد وقوعها وتوافر أركانها فعلا فلا يؤثر في وجودها . وانه وإن كان الاصل أن يكون رد المال المودع الى ذات الشخص الذي قام بإيداعه ، الا أنه ليس تمة ما يمنع من أن يكون رد الوديعة الى غيره . ويتحقق هذا مثلا في حالة وفاة المودع أو اشتراطه أن يكون الرد لآخر غيره ، كمن يودع مالا لدى آخر قبيل سفره طالبا الى الوديع أن يبقيه لديه حتى يحضر شخص عينه ليتسلمه في غيبته .

ولا جدال في أنه إذا كان المنقول موضوع الوديعة معيناً ، التزم الوديع برده بذاته عند طلبه من المودع ، كآلة موسيقية أو ثوب أو سيارة . فإذا كان المال مثليا كنفوذ أو غلال أو أى نوع من المال يمكن أن يقوم بعضه مكان البعض الآخر ، فانه يحق انتساؤل عن تعرف مدى التزام الوديع برد المال عيناً في مثل هذه الصورة . ان الحل الذي يرجع اليه يرد الى قصد العاقدين ، فان ابتغيا أن يبقى المال بذاته لدى الوديع وتصرف فيه الاخير حقت عليه المسؤولية حتى ولو قدم مثله الى المودع ، كنفوذ مختلفة الاشكال يحتفظ بها صاحبها على سبيل التذكار أو أسهم وسندات تحمل أرقاما قد ترتب ربحاً سنوياً ولا يختلف الامر لو لم يكن للمال المثلي مميزات معينة . كما هو الشأن فيما يتعلق بالمثلين السابقين - كمبلغ من النقود عبارة عن أوراق من فئة الجنية ، أى أن التصرف في المال يوقر جريمة خيانة الأمانة مع قيام باقي الأركان الأخرى (٩٤) . ولذا قضى بأنه اذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في جريمة تبديد مبلغ سلم اليه على سبيل الوديعة معتمدة في ذلك عن ورقة وقعها المتهم جاء بها أنه تسلم هذا المبلغ من المجنى عليه بصفة امانة يردّها له عند طلبه ، وعلى ما قرره المجنى عليه في هذا الصدد ، فانها لا تكون قد أخطأت ، ولا يؤثر في ذلك مجرد ورود الوديعة على نقود تتعين بالقيمة دون العين ، ما دام أنه لا يبين من الحكم أن المجنى عليه قد قصد بالعقد اعطاء المودع تدينه حق التصرف فيها (٩٤) .

(٩٢) نقض ١٩٥٤/٥/٤ أحكام النقض س ٥ ق ١١٢ .

(٩٣) القلبي ص ٣٤٦ .

(٩٤) نقض ١٩٥٠/١/٢ أحكام النقض س ١ ق ٧٣ : ايراد الحكم استلام الطاعن لصديري

المجنى عليه وما يحويه من نقود للمحافظة على هذه النقود خشية ضياعها وافراد الطاعن لهذه

وعملا لن يظهر التصرف فى ذلك المال الا اذا عجز الوديع عن رد الوديعة وأما ان ردها حين طلبها المودع فلن يتصور قيام الجريمة (٩٥) . ولكن ان قصد العاقدان الى السماح للوديع بالتصرف فى المال عن أن يرد مثله عند الطلب ، فان الوديعة حينئذ تسمى بالوديعة الناقصة وهى لا تعد من بين أوجه الأمانة .

الامتناع عن الرد :

يشور التساؤل فى تعرف ما اذا كان يحق للوديع فى بعض الصور الامتناع عن رد الوديعة ، أم أن هذا ليس من حقه وان قعد عن اتسرد عد فعله خيانة أمانة مهما كانت الاسباب التى يتعلل بها لذلك الامتناع . مثلا اذا تبين الوديع بعد تسلمه للمال المودع أن حيازته محرمة ، أو اذا ادعى أن له بعض الحقوق على المال المودع .

(١) اذا كانت حيازة المال محرمة ، كما اذا كان مسادة مخدرة أو مالا متحصلا من جنائية أو جنحة أو سلاحا غير مرخص بحيازته ، فانه تنبغى التفرقة بين فرضين ، الاول منهما اذا كان الوديع يعلم وقت استلامه الوديعة بموضوع وظروف المال المودع عنده ، فلا شك فى قيام التزامه برد المال المودع رغم أن حيازة هذا المال تعد جريمة . وفى هذه الحالة فانه فضلا عن اسناد جريمة حيازة المخدرات أو اخفاء المال المتحصل من جنائية أو جنحة أو السلاح غير المرخص اليه ، فانه تصح مساءلته عن جريمة خيانة الأمانة . وقد سبق أن قلنا ان المال ولو كانت حيازته غير مشروعة فانه يصلح لان يكون موضوعا لجريمة خيانة الأمانة . والفرض الاخر اذا كان العلم بالحيازة المحرمة قد وصل الوديع بعد أن أودع المال لديه ، فهل يجوز له الامتناع عن رد المال ؟ نرى فى مثل هذه الصورة ان التزام المودع لديه برد المال يبقى قائما فلا يحق له الامتناع عن رده اذا ما طالبه به المودع ، فكشفه للحيازة غير المشروعة لا يتعارض مع التزامه بالرد .

ويحق للمودع لديه فى الصورة الاخيرة ابلاغ السلطات العامة عن هذه الجريمة عملا بحقه المقرر فى المادة ٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية التى تنص .

الرافعة مفاده قيام عقد الوديعة ما دام أن مبلغ النقود كان مقصودا بذاته بالايدياع (نقض)
١١/١١/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ١٤٤) .
(٩٥) القلل ص ٣٤٢ .

على أن « لكل من علم بوقوع جريمة يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها
بغير شكوى أو طلب أن يبلغ النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي
عنها » وهو أن قام بتسليم المال الى السلطات العامة لا تتوافر في حقه جريمة
خيانة الامانة لان هذا التصرف من جانبه هو استعمال لحق خوله القانون
اياها ، ومن ناحية أخرى لانتفاء القصد الجنائي في تلك الجريمة ، وهو انذى
يقوم بتغيير حيازة المال المودع من حيازة ناقصة الى حيازة كاملة أى بإضافة
المال الى ملكية الوديع . فاذا ضبط المال لدى الوديع بمعرفة السلطات العامة ،
ستواء أكان يعلم بالحيازة غير المشروعة أم لا يعلم بذلك وأبقى رغم هذا بين يديه
حتى التصرف فى الموضوع الذى حصل الضبط من أجله ، فانه يحق للوديع
أن يمتنع عن تسليم المال الى المودع ولا تتوفر في حقه جريمة خيانة الامانة
لانتفاء القصد الجنائي بتغيير الحيازة من ناقصة الى كاملة . ومثالها من يودع
ماشية مسروقة لدى آخر ثم تضبط لدى المودع لديه فتترك في حيازته
لرعايتها حتى يتم التصرف فى تهمة السرقة واخفاء الاشياء المتحصلة من
سرقة .

٢ - اذا كان تلوديع بعض الحقوق على المال المودع : أوجب المشرع فى
المادة ٧٢٥ من القانون المدنى على المودع أن يرد الى المودع لديه ما أنفقه فى
حفظ الشئ وعليه أن يعرضه عن كل ما لحقه من خسارة بسبب الوديع .
وقرر فى المادة ٢٤٦ حق الوديع فى حبس الوديعة لاستيفاء ما هو مستحق له
عند الكلام على حق الحبس . واذن يحق للمودع لديه أن يمتنع عن رد الوديعة
الى حين وفاء المودع بما هو مستحق له بسبب المحافظة على الوديعة (٩٦) ،
وامتناعه عن الرد حتى استيفاء تلك المصاريف لا يعد من جانبه اخلاا بما
يوجب القانون من رد المال المؤمن عليه . ولا تتوافر فى حقه جريمة خيانة
الامانة ، ففضلا عن استعماله لحق مقرر بالقانون ، فان قصده الجنائي منتف
اذ هو لم يقصد اضافة المال الى ملكه . بيد أنه يشترط أن يكون ما يدعيه
المودع لديه من حق جديا ، فلا يكون الادعاء مجرد سند للافلات من المسئولية
الجنائية . وجدية هذا الادعاء أو عدم جديته مسألة يختص بتقديرها قاضى
الموضوع ويستخلصها مما بين يديه من أدلة (٩٧) . ولذلك قضى بأنه لا يترتب

(٩٦) محمد على عرفه ص ١٣٩ .

(٩٧) نقض ١٥/١٠/١٩٧٢ أحكام النقض من ٢٣ ق ٢٣٨ .

على مجرد الامتناع عن الرد تحقق وقوع جريمة الاختلاس اذا كان سبب الامتناع راجعا الى وجود حساب بين الطرفين ، الا أنه يجب لذلك أن يكون هناك حساب حقيقى يطلب تصفيته (٩٨) . وقد يحدث أن يقوم أحد دائنى المودع بتوقيع حجز على المال المودع تحت يد الوديع ، وفى هذه الحالة يمتنع على الأخير رد الوديعة عند مطالبة المودع بها ، لانه يلتزم بالمحافظة على المال حتى صدور حكم بشأنه ورفع الحجز عنه ، وانتفاء المسؤولية الجنائية مرجعه انتفاء القصد الجنائى .

وفاة المودع لديه

اذا توفى المودع لديه فحينئذ تتعين معرفة التزام الوارث بالنسبة لعقد الوديعة وهل تقوم المسؤولية اتجنائية قبله اذا ما تصرف فى المال المودع أم لا محل لها ؟ ان القاعدة فى القانون المدنى هى أن التزام المودع لديه برد المال ينتقل منه الى ورثته من بعده ، والشأن فى هذا سائر التزامات المورث الأخرى . ولكن هذه القاعدة لا تصلح على اطلاقها فى ترتيب أحكام المسؤولية اتجنائية ، وتنبغى التفرقة بين صورتين .

(أ) اذا ثبت علم الوارث بأن المال كان فى حيازة مورثة بناء على عقد وديعة ومع هذا قام بالتصرف فيه تتوافر فى حقه - متى تكاملت باقى الاركان - جريمة خيانة الامانة اذ قد انتقل اليه التزام المورث بالمحافظة على الوديعة وردها عند الطلب وعلم بمضمون هذا الالتزام (٩٩) . ولذا قضى بأن الوارث الذى يتسلم العقود التى كانت مسلمة لابيه قبل وفاته على سبيل الوديعة وهو عالم بذلك يعتبر وجود هذه العقود لديه على سبيل الوديعة كذلك مادامت يده عليها بمقتضى حكم القانون يد امانة تتطلب منه أن يتعهد بها بالحفظ كما يحفظ مال نفسه ويردها بعينها عند أول طلب من صاحبها أو بعبارة أخرى تتطلب منه القيام بجميع الواجبات التى فرضها القانون فى باب الوديعة على المودع لديه . ولا يقلل من صدق هذا النظر أنه لم يباشر مع المجنى عليه عقد وديعة ، وأن العقد الذى انشاها انما كان مع أبيه فينتهى بموته . وذلك لان القانون حين عرف جريمة خيانة الامانة فى المادة ٣٤١ لم ينص على أن تكون الوديعة باعتبارها سببا من الاسباب التى أوردتها على سبيل.

(٩٨) نقض ١٩٣٨/٣/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٨٩ .

(٩٩) هبل من ٤٦٩ ، القلى من ٣٤٠ ، محمود مصطفى من ٤٩٥ .

الحصر لوجود المال المختلس لدى المتهم وليدة عقد ، بل اكتفى في ذلك بعبارة عامة هي أن يكون تسلم المال قد حصل على وجه الوديعة مما يستوى معه بالبداية ما يكون منشؤه التعاقد وما قد يكون مصدره القانون (١٠٠) .

ب - إذا كان الوارث يجهل أن المال الذي تلقاه عن المورث كان في الحقيقة مودعا لدى الأخير وظن أنه في ملكيته وقام بالتصرف فيه ، فإن مسئوليته جنائيا تنتفي لانعدام قصده الجنائسى أى علمه بأن ما تصرف فيه مملوك للغير (١٠١) .

وكما يكون الوارث واحدا وينتقل المال الى حوزته فقد يحصّل أن يتعدد الورثة ، وحينئذ تطبق بالنسبة لكل فرد منهم على حدة القواعد السابقة . فإذا كان المال المودع في حوزة الجميع بأن وكلوا واحدا منهم في حفظه ثم وكلوه بعد هذا في التصرف فيه فيقوم بهذا العمل أو قد يقومون به جميعا فحينئذ ينبغي أعمال حكم القانون على الواقع . فمن كان منهم يعلم بأن وجود المال في تركة المورث كان على وجه الوديعة قامت قبله المسئولية الجنائية ، ومن انتفى علمه بذلك انعدمت مسئوليته جنائيا . فإذا كان المال المودع قد اختص به واحد من الورثة ثم قام بالتصرف فيه فتطبق بالنسبة له القاعدة السابقة وفق علمه أو انتفاء علمه بوجود الوديعة .

صورة خاصة من الوديعة

قلنا أن الوديعة كما تتم بتوافق حر لارادتين فإنها قد تتم تحت ظروف طارئة لا مفر منها ، وهي صورة الوديعة الإضطرارية ، وقد يكون مصدر الوديعة القانون كالحراسة ، ويوجد نوع من الوديعة يقع في ظروف الحياة اليومية هو الوديعة الجارية ، ويدعو الأمر لبحث نوع آخر للوديعة هو الوديعة الناقصة .

١ - الوديعة الإضطرارية :

الوديعة الإضطرارية هي التي تتم في ظروف يكون من شأنها متى توافرت أن تجعل كلا من المودع والوديع ولا اختيار لهما في إبرام العقد . فالمودع يرى أنه لا خلاص لماله عند خطر داهم إلا بإيداع المال لدى الوديع ،

(١٠٠) نقض ١٩٤٣/٢/٨ قضاء ق ٤٥٦ .

(١٠١) جارسون م ٤٠٨ بند ١٦ .

والوديعة لا يجد من جانبه فكأ كما في مثل هذا الموقف من قبول الوديعة • ويبين
مما تقدم أن العقد رغم الظروف التي أحاطت به وقت انعقاده قد تم عن رضا
من الطرفين • ومثاله من تدهامه سيارة بالطريق وينقل على الفور للمستشفى •
وحينئذ يسلم أقرب الموجودين الى جانبه المال الذي معه لحفظه • وكذلك حالة
ما اذا اشتعل حريق في منزل فيلقى صاحبه بعض أمواله انقاذا لها من الحريق
الى جاره لحفظها حتى اطفاء النيران • وقد لا يوجد عقد بين صاحب المال والوديعة
ومع ذلك فيعتبر المال بين يدي الاخير وديعة ، كمن تصدمه سيارة ويغمى عليه
وينقل الى المستشفى ويحفظ ما كان معه من مال لدى أمين بها أو صديق للمجنى
عليه كان يرافقه وقت الحادث (١٠٢) •

والوديعة في الامثلة السابقة وديعة صحيحة تطبق عليها أحكام عقد
الوديعة وترتب الالتزامات المدنية فضلا عن المسؤولية الجنائية المنطوية تحت
المادة ٣٤١ من قانون العقوبات عند اغتيالها (١٠٣) • وانما الفارق الوحيد بين
هذا النوع من الايداع وذلك الذي يتم في الظروف العادية انما هو دليل
الاثبات وذلك لانه نظرا للظروف التي تمت فيها الوديعة الاضطرارية يجوز
أن يستدل على قيامها بكل طريقة من طرق الاثبات بالغة ما بلغت قيمة المال
المودع (١٠٤) • وتلك القضية بأنه اذا سلم شخص لآخر له به صلة عمل عند
مبيتها معا في غرفة واحدة باحدى القرى ما معه من النقود ليحفظه لديه الى
الصباح فأخذها المتسلم وفر ، فعمله هذا يعد خيانة للامانة متى ثبت أن ايداع
المجنى عليه نقوده لدى الجاني كان ايداعا اضطراريا الجأته اليه ظروف طارئة
فمن الجائز اثبات حصوله بالبينة (١٠٥) •

٢ - الحراسة

قد يتم ايداع المال بين يدي الوديعة بصورة تتميز بأن المودع لديه يقوم
على ادارة المال لمصلحة أصحاب الحق فيه حتى ينتهي خلاف ناشب بينهم ،
سواء تقاضى اجرا على عمله أو لم يتقاض ، وهو ما يطلق عليه الحراسة •
والحراسة على المال قد يكون مصدرها حكم من القضاء أو اتفاق وتراضى بين

(١٠٢) ويذهب رأى الى أن الوديعة الاضطرارية تستند في وجودها الى توافق إرادتين.
كما الوديعة العادية ، محمد على عرفه ص ١٥٤ •
(١٠٣) نقض ١٩٥٥/٦/١٤ أحكام النقض س ٦ ق ٣٣١ •
(١٠٤) محمد على عرفه ص ١٥٦ ، الاثبات لاحمد نشأت طبعة خامسة ج ١ ص ٣٩٧ •
(١٠٥) نقض ١٩٣٥/٥/٢٠ قضاء النقض ق ٤٩٢ •

الخصوم فاذا فرض ونسب نزاع بين عدة أفراد حول ملكية مال معين وطرح الامر على المحكمة ، فقد يرى القاضى صونا تلمال وحفظا لصاحب الحق فيه أن يعهد الى شخص من غير المتنازعين بالمحافظة عليه ورعايته وادارته ثم ايداع غلته فى المحكمة أو تسليمها بعضها أو كلها الى المستحقين حتى ينتهى النزاع (م ٣٧٠ من القانون المدنى) . كما أن الخصوم قد يختاروا من تلقاء أنفسهم شخصا يرونه جديرا بالقيام بهذه المهمة حتى تصفية النزاع الناشب فيما بينهم (م ٧٢٩ من القانون المدنى) . وهناك نوع من الحراسة يوجبها القانون عند توقيع الحجز على بعض الاموال ، فيعين شخصا للقيام بحراستها والمحافظة عليها وتقديمها لمن يعهد اليه ببيعها ان دعا الامر عند التنفيذ . وسوف نعرض لصورة خاصة منها عندالكلام على المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات .

والحراسة فى حقيقتها عقد وديعة بكامل أركانه ، مع ملاحظة ما سبق قوله من أن الحارس قد يتقاضى أجرا على حراسته أو يقوم بها بغير مقابل . وأن له حق المال واستغلاله لمصلحة من يكون أو يظهر أنه صاحبالحق . وكما يكفى التسليم الاعتبارى لقيام عقد الوديعة فهو أيضا اثنان بالنسبة للحراسة ، ولذا قضى بأن قول الطاعن أن الأشياء المحجوز عليها لم تسلم اليه من المحضر لانها كانت فى حيازته قبل الحجز غير منتج ، فسواء أكانت فى حيازته أو لم تكن فبعد توقيع الحجز عليها وتعيينه حارسا يصبح مسئولا عنها بهذه الصفة (١٠٦) .

وقد يكون موضوع الحراسة مالا منقولاً أو عقارا . ولكن لا تقوم جريمة خيانة الامانة الا اذا انصب الاغتياى على المال المنقول ، سواء أكان هو المال موضوع الحراسة بذاته أو كان المال المتحصل عن ادارة واستغلال المال المنقول أو العقار . أما اذا كان الاغتياى من الحارس موضوعه العقار بذاته فلا تقوم جريمة خيانة الامانة ، ولكن قد تقوم بجريمة النصب اذا تصرف الحارس فيه وتوافرت باقى أركانها .

ومما ينبغى مراعاته فى هذا الصدد ان استلام الحارس للمال يعتبر أنه قد تم على وجه الوديعة ، ويكون بين يديه بهذه الصفة . وأما ما قد ينتج عن استغلال وادارة المال موضوع الحراسة فان يد الحارس عليه تعد يد وكيل . سواء وكالة قانونية كوكالة ناظر الوقف أو قضائية ان كان الحارس قد عين

بحكم القضاء ، أو اتفاقية ان كان ذلك التعيين قد تم بناء على تراضى الخصوم ، ولعلنا نجد سندا لهذا فى نص المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالوقف الذى ينص على أن يعتبر الناظر أميناً على مال الوقف ووكيلاً عن المستحق .

٣ - الوديعة التجارية

يقصد بالوديعة التجارية الحالة التى يتم فيها ايداع بعض الاموال بصفة مؤقتة للمحافظة عليها فى بعض أماكن يوجد فيها أرباب المال المودع ويتعاملون عادة مع أصحاب ذلك المكان ، وهى الوديعة التى تتم فى الفنادق ونحوها كالبنسيونات والمطاعم والملاهى ، اذ تجرى عليها معاملات الناس ، ومثالها ايداع المسافر حقائبه فى فندق عند نزوله به ، أو متفرج لمعطفه فى مكان معد لذلك فى ملهى أو ملايس شخص يستحم فى المكان المعد لذلك على الشواطىء . ولكن لا تعد وديعة تجارية الاموال التى توجد مع هؤلاء الاشخاص اذا كانت تحت حراستهم واشرافهم ، كمعطف على مقعد بجوار صاحبه فى ملهى ، أو أمتعة معه فى حجراته بالفندق (١٠٧) . وايداع المال آنف البيان يتكون به عقد الوديعة وينطوى اغتيال المال المودع تحت نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ويخضع ذلك العقد فى اثباته للقواعد العامة ، أى تشترط فيه الكتابة أصلاً متى زادت قيمة المال على عشرين جنيهاً ، الا اذا جرى العرف بعدم الحصول على كتابه وهو ما يحصل عملاً ، كما سنرى عند الكلام على اثبات العقد .

٤ - الوديعة الناقصة

الوديعة الناقصة هى التى يقوم فيها المودع بتسليم المودع لديه مالا قابلاً للاستهلاك مع تصريحه له باستعماله فى مصلحة نفسه ومثالها السائى هو أن يودع شخص لدى آخر مبلغاً من النقود ويصرح له باستغلاله على أن يرد مثله عند أول طلب . وهذا هو الحال فى ايداع النقود فى صندوق التوفير بمصلحة البريد أو فى المصارف .

وقد اختلف الفقه فى تعريف كنه هذا العقد وطبيعته القانونية هل هو عقد وديعة بما يترتب عليه من التزامات ومسئولية مدنية وجنائية ، أم أنه يعتبر فى الحقيقة عارية استهلاك أى قرض وتقتصر آثاره على المسؤولية المدنية . لقد ذهب البعض الى اعتباره عقد وديعة بما يترتب عليه من التزامات ، بيد أنه لما فيه من اذن للوديعة باستغلال المال المودع فقد أطلقوا عليه اسم الوديعة

الناقصة أو انشادة ورأى فريق آخر أن ذلك العقد هو فى حقيقته عقد عارية استهلاك أى قرض فلا ينطبق عليه أحكام الوديعة ولا تقوم المسئولية الجنائية عند عدم الرد وإنما توجد فقط المسئولية المدنية (١٠٨) . ويتجه الفقه والقضاء فى مصر الى رأى الأخير ، وهو اتجاه سليم لانه تفسير يتفق مع طبيعة العقد وحقيقته فى الواقع اذ العنصر الأساسى فى عقد الوديعة المميز له هو التزام الوديع برد المال عينا أى بذاته عند المطالبة به وهو الامر الذى لا يتوفر فى الصورة الماثلة . وعلى هذا فان ما يسمى بعقد الوديعة الناقصة أو الشادة لا يعد من وجوه الامانة التى نص عليها المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . فاذا ما قام من تسلم المال بالتصرف فيه ثم عجز عن رده عند المطالبة به لا تقوم قبله جريمة خيانة الامانة وكل ما للمودع هو مقاضاته مدنيا .

ومما يتصل بالوديعة الناقصة أو الشادة وتشاهد كثيرا فى الحياة العملية ما يطلق عليه اصطلاحا لفظ « جمعيات » . ويتحصل نظامها فى أن يتفق عدة أفراد فيها بينهم - ولنفرض أن عدتهم عشرة - على أن يساهموا معا بأن يقوم كل فرد بدفع خمسة جنيهاً شهريا لمدة عشرة شهور ، وتكون حصيلة ما دفعه الجميع فى الشهر الواحد خمسين جنيهاً تسلم الى أحدهم ثم يتابع الدور الواحد بعد الآخر حتى انتهاء المدة المحددة . ومن يتسلم منهم المبلغ مبكرا أى قبل غيره من المشاركين يستمر فى سداد المبلغ الملتزم به شهريا وقدره خمسة جنيهاً ، ويستعان بمثل هذه الجمعيات للحصول على مبلغ من المال دفعة واحدة يسدد على أقساط وتعتبر نوعا من الادخار .

فاذا فرض أن أحد المشاركين فى مثل الجمعية آنفة البيان استلم مبلغ الخمسين جنيهاً وكان دوره فى الشهور الأولى ، ثم قعد عن الوفاء ببقاى الاقساط ، والفرض انه لم ولن يرد الخمسين جنيهاً التى تستلمها - أى أن هذا الفعل من جانبه تتوفر به نية تملك المال - فهل يعد حينئذ ما صدر منه خيانة أمانة تأسيسا على أن مبلغ الخمسين جنيهاً كانت تحت يده على وجه الوديعة ، ولا يعد مالكا لهذا المبلغ الا منذ انتهاء الاقساط ، أو أن ما وقع منه لا يكون جريمة وتقتصر المسئولية على الالتزام المدنى فقط ؟ ان الحل فى هذه الضورة يتوقف على بيان قيام أركان جريمة خيانة الأمانة من عدمه ، والشرط الأساسى فى هذه الجريمة هو أن يتم تسليم المال بناء على وجه من أوجه الامانة التى أشارت اليها المادة ٣٤١ من قانون العقوبات فهل من بين تلك الأوجه

(١٠٨) هيجنى ص ١٤٢ ، روسليه بند ٦٧١ ، محمود مصطفى ص ٤٩٥ ، محمد على عرفة:

ما يعد متوافرا في هذه الحالة ، واذا أردنا تحديد نطاق البحث نجد أن محل الدراسة هو وجه الوديعة ، فهل يتوافر قيام انعقد في الفرض المطروح ؟ لقد قلنا ان القانون لا يمنع من أن يكون موضوع الامانة مبلغا من المال سواء أكان التسليم بناء على وجه الوديعة أو غيرها ، وهو الحال في الصورة الراهنة . وقلنا أيضا مع ما تذهب اليه محكمة النقض ان العبرة في تعرف حقيقة العقد هي بقصد المتعاقدين ، وهي مسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضي الموضوع فما الذي يمكن أن نستخلصه من وقائع الصور الماثلة في تحديد قصد المتعاقدين ، هل انصرف ذلك القصد الى الاحتفاظ بالمال ورده عينا عند الطلب وهو الشرط الجوهرى في الوديعة أم أن العقد في حقيقته عارية استهلاك أى قرض وهو ما يسميه البعض بالوديعة الناقصة أو انشاذة ، لا جدال في أن المتعاقدين يعلمون في مثل هذه الاحوال أن من تسلم المبلغ سوف يتصرف فيه مع تعهده بالوفاء بالاقساط التى تستحق فى مواعيدها أى أن بقاء المال عينا لدى من تسلمه مع الاستعداد لرده عند الطلب لا يقوم بذهن المتعاقدين ، ومن ثم فإن مثل هذا الاتفاق لا يجعل المال بين يدي من تسلمه على وجه الوديعة . ولا يغير من هذا أن يتم اتفاق كتابى بين المتعاقدين يتضمن أن وجود المال بين يدي أحدهم على وجه الوديعة لحين وفاء الأقساط ، فقد سبق أن قلنا ان العبرة في العقود هي بحقيقتها وبقصد المتعاقدين لا ما قد يضيفانه عليها من صور . ولعل ما يؤيد رأينا أن المادة ٧٢٦ من القانون المدنى قد نصت على أنه « اذا كانت الوديعة مبلغا من النقود أو أى شئ آخر مما يهلك بالاستعمال وكان المودع عنده مأذونا له فى استعماله اعتبر العقد قرضا » .

ب - الاجارة

اقتصر نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات على ذكر لفظ « الاجارة » من بين عقود الائتمان التى تتطلبها قيام جريمة خيانة الامانة ، وهو ما يدعو للتساؤل عما اذا كان هذا اللفظ يؤخذ على اطلاقه ، بمعنى أنه يتضمن اجارة الاشياء واجارة الاشخاص - أى عقد الاستصناع - أم أنه قاصر على النوع الأول فقط ؟ ان الأمر الذى لا خلاف فيه بين الشراح هو أن اجارة الاشياء واجارة الاشخاص كلاهما ينطوى تحت المادة ٣٤١ من قانون العقوبات باعتبارهما من عقود الائتمان ، فاغتيال الاشياء المؤجرة أو الاموال المسلمة الى العامل يعد خيانة امانة ، ولما كانت العبارة الأخيرة التى وردت فى تعداد أوجه الامانة - وهى « كانت سلمت له بصفة كونه وكيلًا بأجرة أو مجانًا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها فى أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره » - تنطوى تحتها اجارة الاشخاص أى عقد الاستصناع فإن لفظ الاجارة

الوارد تعدادا بعد الوديعة يقصد منها اجارة المنقوت فقط (١٠٩) . ومع هذا فقد حكم بأنه اذا أخذ ترزى قطعة قماش ليصنعها ثوبا فلم يردها بل هرب وبدها ، فان هذه الواقعة تعتبر تبديدا بموجب المادة ٢٩٦ ع (٣٤١) ، لانها نصت على عقاب من بدد شيئا سلم اليه بمقتضى عقد اجارة ، وهذه الكلمة تقتصر على تأجير شيء بقصد الانتفاع به ، بل تشمل جميع أنواع الاجارة وعقد الاستصناع الذى هو عبارة عن استئجار الصانع لعمل معين على شيء معين تسلم للصانع ، انما هو أحد أنواع عقد الاجارة المدونة فى القانون المدنى (١١٠) .

وعرفت المادة ٥٥٨ من القانون المدنى عقد اجارة الاشياء بأنه « عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه أن يمكن المستأجر من الانتفاع بشيء معين مدة معينة لقاء أجر معلوم » . واذن حتى ينعقد الايجار لتقوم به - مع توافر الاركان الاخرى - جريمة خيانة الامانة يشترط ما يأتى .

(أ) أن يكون موضوع العقد مالا منقولاً . فالمشروع كما قلنا قد هدف بالعقاب على الجرائم التى ترتكب ضد المال حماية ثروة الافراد المنقولة . بيد أنه يصح أن يكون موضوع عقد الايجار عقارا ، ويفرق فيه بين صورتين : الاولى اذا اقتصر محل العقد على العقار كالأراضى الزراعية فحينئذ أن تصرف المستأجر فى الارض فلا تسند اليه جريمة خيانة الامانة وتكون العلاقة بين المستأجر والمؤجر علاقة مدنية يحكمها القانون المدنى ، وان كان من الممكن اسناد جريمة النصب للمستأجر بالنسبة لمن تصرف اليه فى العقار متى توافرت أركانها ، وأما الثمار التى تنتج من الارض فانها تعد ملكا للمستأجر (١١١) .

والصورة الثانية ان كان موضوع العقد العقار وما به من منقولات ، فانه يجوز وقوع الجريمة ويكون محلها تلك المنقولات . وهذا هو الحال بالنسبة للاماكن المؤجرة مفروشة فيصح أن يكون ما بها من مفروشات موضوعا لجريمة خيانة الامانة ، وكذلك الآلات الزراعية والماشية التى تؤجر

(١٠٩) الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ٣٥٥ . وراجع فيما بعد رأينا فى هذه الصورة عند الكلام على الوكالة .

(١١٠) ١٩١٥/٩/٢١ أبنوب الجزئية الشرائع س ٣ ص ١٠٣ .

(١١١) الشاوى ص ١٦٠ .

مع ذات الأرض فإنها تصلح جسما لجريمة خيانة الأمانة .

وكما قلنا يصدد جريمتي السرقة والنصب وفي الكلام عن موضوع جريمة خيانة الأمانة ، ان المال يعتبر منقولاً متى كان قابلاً للنقل - حتى ولو كان في نظر القانون المدني عقاراً بالتخصيص - وهو الشأن في الآلات الزراعية الملحقة بالأرض والنوافذ والأبواب بالنسبة للمساكن (١١٢) .

(ب) أن يكون تسليم المال للمستأجر للانتفاع به لقاء أجر ، فان كان الانتفاع بالمال بغير أجر كان العقد في حقيقته عارية استعمال . فالأجرة ركن أساسي في عقد التأجير ، على أنه ليس بشرط أن يحدد العاقدان مقدارها في العقد فيستطيع القاضي تحديدها ان سكت العاقدان عن ذلك .

(ج) أن يلتزم المستأجر برد المال محل التأجير عند انتهاء عقد الإيجار ، فحيازة المستأجر للمال حيازة مؤقتة أو ناقصة غايتها عند ما ينتهي عقد الإيجار . وقد قضى بأن المستأجر أمين على ما تسلمه من الآلات والأشياء الأخرى مسئول عن ردها عند انتهاء الإجارة ووكيله في ذلك يقوم مقامه ، فإذا فقد شيء أثناء مدة الإجارة فلا يمكن معاقبة أيهما باعتباره سارقاً لأن أخذه المال كان برضاء مالكة ، ولا يمكن اعتباره مبدداً لأنه مادامت مدة الإجارة لم تنته وهو مسئول عن رد ما تسلمه لصاحبه في نهاية الإجارة ، فلا يمكن القول بتوافر سوء النية عنده وسوء النية شرط ضروري في جريمة التبديد المنصوص عليها بالمادة ٢٩٦ (٣٤١ ع) (١١٣) .

ولكن مجرد التأخير من المستأجر في رد المال عند انتهاء العقد لا يجعل الجريمة متوافرة في حقه (١١٤) ، بل حتى ولو امتنع عن الرد بتاتا فتكون العلاقة بين المؤجر والمستأجر علاقة مدنية . . . فمثلاً حق الحبس يبيح بالامتناع عن رد المال حتى يستوفى أجر اصلاحه (١١٥) . . . وإنما يشترط أن لا تنصرف

(١١٢) القليل من ٣٤٦

(١١٣) نقض ١٩٢٩/٩/٤ قضاء النقض ق ٤٦٠ . ويعلق رأى على هذا الحكم بأنه لا يمكن قبوله على إطلاقه وان الأمر رهن بشبوت وقوع الاختلاس أو التبديد مع سوء النية ، وتوافر الضرر المحقق أو المحتمل ، فإذا أمكن إثبات العناصر المطلوبة قيل إن اتهام مدة الإيجار فليس ثمة مانع من إمكان القول بوقوع الجريمة . منذ تاريخ وقوع الفعل المادى « رؤوف ص ٤٤٥ ، وهي قاعدة سليمة ولكن غالباً لا تثبت الا بالامتناع عن الرد بغير تبرر عند انتهاء عقد التأجير . . .

(١١٤) هجنى ص ١٤٥ . رؤسله ص ٤٥٢ . نقض فرلى ٢٩٢٧/٧/٧ سبرى ٦٩٢٣

١ - ٤٦ ، القليل من ٣٤٧ ، محمود مصطفى من ٤٩٦ .

(١١٥) نقض ١٩٦٧/٥/٨ أحكام النقض س ١٨ ق ١١٧ .

(م ٣٢ - العقوبات الخاص)

نية المستأجر الى اغتيال المال المؤجر بتحويل حيازته له من حيازة مؤقتة الى أخرى كاملة (١١٦) .

فاذا ما رد المستأجر بعض المال المؤجر فقط الى صاحبه فيجوز التساؤل عما اذا كانت تتوافر في حقه جريمة خيانة الأمانة بالنسبة الى ما لم يقسم برده أم لا ؟ الحل في هذه الصورة يتوقف على اثبات توافر نية اغتيال المال أى توافر القصد الجنائي ، فان كانت النية قد انصرفت الى تملك ذلك المال قامت الجريمة ، ولكن ان انعدمت تلك النية فلا جريمة في الامر حتى ولو خضع ذلك المال أو تلف ، وعندئذ يحكم القانون المدني بحقوق المؤجر قبل المستأجر ومثاتها تلف بعض الامتعة المؤجرة فى مسكن مفروش .

وقد ذهب رأى مستندنا الى أحكام فرنسية الى أنه فى صورة تسليم الحيوانات للأمين على سبيل الاجارة يفرق بين فرضين الاول أن تكون مملوكة للمؤجر ملكية خالصة على أن يكون نتاجها مناصفة بينه وبين المستأجر ، فان اغتيل المستأجر الماشية موضوع عقد الايجار عد فعله خيانة للأمانة لانها سلمت اليه بناء على عقد ائتمان ، أما تبيد النتاج فلا جريمة فيه لأن حيازته كانت بناء على عقد شركة . وانفرض الآخر أن تكون الماشية مملوكة بالاشتراك مناصفة بين المؤجر والمستأجر ولكل منها النصف فى نتاجها ، ففي هذه الصورة تكون حيازة المستأجر لها بناء على عقد شركة واغتيالها أو نتاجها لا يعد خيانة أمانة (١١٧) . ونحن نرى أنه فى كل من الفرضين عندما يكون المال تحت يد أحد المشاركين فيه بناء على عقد شركة فان يده بالنسبة لنصيب الشريك الآخر تعتبر يد وكيل عنه ، واغتيال أحد الشركاء مال الشريك الآخر الذى يقوم هو باستغلاله وإدارته يعد خيانة أمانة وهو ما استقر عليه قضاء محكمة النقض عندنا ، فقد قضى بأنه اذا كان ثمة عقد مشاركة بين اثنين فأضاف أحدهما المحصول الناتج من الارض المؤجرة بهذا العقد الى ملكه وتصرف فيه بالبيع واستولى على كامل ثمنه لنفسه دون الآخر فذلك يعتبر تبديدا معاقبا عليه بالمادة ٣٤١ عقوبات (١١٨) . فاغتيال الماشية ذاتها فى الصورة الاولى يكون خيانة أمانة بناء على عقد الايجار ، واغتيال نتاجها كذلك اذ تعتبر أنها فى الحوزة للمستأجر بصفته وكيلًا عن المؤجر . وفى صورة

(١١٦) جارسون م ٤٠٨ بند ٤٨ و ٣١٠ . فان قام الدليل على العكس اعتبر المستأجر

خائنا للأمانة نقض فرنسى ١٩٣٤/١٢/٢٨ جازيت ١٩٣٥ - ١ - ٣٢٧ .

(١١٧) محمود مصطفى ص ٤٩٦ ، نقض فرنسى ١٩٠١/٥/١١ دالوز ١٩٠٢ - ١ - ١٤٦٤ .

١٩٣٢/١٠/٢١ دالوز ١٩٣٣ - ١ - ١١٦ .

(١١٨) نقض ١٩٥١/١٢/١٢ أحكام النقض ص ٢ ق ١٩٤ ، ١٩٥١/٢/١٢ ق ٢٢٣٦ .

المشاركة تعتبر يد الشريك يد وكيل بالنسبة للماشية ذاتها وبالنسبة لنتاجها
ويعتبر اغتيالها مكونا لجريمة خيانة أمانة .

ج - عارية الاستعمال

نصت المادة ٦٣٥ من القانون المدني على أن « العارية عقد يلتزم به
المعير أن يسلم المستعير شيئا غير قابل للاستهلاك ليستعمله بلا عوض لمدة
معينة أو في غرض معين ، على أن يردده بعد الاستعمال » . ويقتصر العقاب
في جريمة خيانة الأمانة على عارية الاستعمال دون عارية الاستهلاك وهي التي
تناولها القانون المدني تحت اسم القرض . وعقد عارية الاستعمال عقد
رضائي أي يتم بمجرد تلافي ارادتي المتعاقدين وتنشأ الالتزامات المدنية
المرتبة عليه ذاك الوقت (١١٩) . بيد أنه يشترط بالنسبة لجريمة خيانة
الأمانة أن يتم تسليم المال فعلا للمستعير سواء أكان التسليم حقيقيا أم
حكما ، كصورة ما إذا كان المال تحت يد المستعير لأي سبب آخر ثم يتم
التراضي بينه وبين صاحبه على اعارته إياه ، لأنه بغير هذا التسليم لا يتصور
قيام الالتزام يرد المال ولا اغتياله .

ويتميز عقد عارية الاستعمال بما يأتي :

أ - أن يكون المال موضوع العقد غير قابل للاستهلاك ، لأنه لو كان
قابلا لذلك اعتبر العقد عارية استهلاك أي قرضا لا يشترط فيه رد المال عينا .
ومع هذا فقد يكون موضوع العقد مالا قابلا للاستهلاك ويصلح موضوعا
لعارية الاستعمال متى انصرف قصد العاقدين إلى ذلك ، كاعارة بعض طوابع
البريد لوضعها في معارض أو أسهم وسندات لحاملها تقدم كضمان لالتحاق
شخص بعمل (١٢٠) . فالعبرة في تعرف ما إذا كان انعقد عارية استعمال أم
قرض مرجعه إلى ما رمى إليه العاقدان ، بصرف النظر عن طبيعة ذلك
المال (١٢١) .

ب - أن يكون استعمال المال بغير أجر ، فإن اشترطت الأجرة أصبح
العقد عقد اجارة أشياء وقد سبق الكلام عنه .

ج - أن يقوم المستعير برد المال بعينه بعد الاستعمال على أن تأخير

(١١٩) - كامل مرسى في العقود المسماة طبعة ثانية ج ٢ ص ٢٤٧ . وفي فريسيلا يعتبر عقد

عارية الاستعمال عقد عيني (ووسليه بند ٦٧٤) .

(١٢٠) - القلبي ص ٣٤٨ ، كامل مرسى ج ٢ ص ٢٥١ .

(١٢١) - بارسون م ٢٠٨ بند ٥١٦ .

المستعير في رد المال بعد المدة المتفق عليها أو تلف المال أو بعضه ، كل هذا لا يكون جريمة خيانة الأمانة ما دامت نية المستعير لم تنصرف الى الاستيلاء على الحيازة الكاملة للمال بعد أن كانت حيازته نه ناقصة ويده على المال يدا مؤقتة ، والشأن في هذا شأن عقد الايجار (١٢٢) .

غارية الاستهلاك

عقد غارية الاستهلاك هو عقد القرض * وقد عرفته المادة ٥٣٨ من القانون المدني بأنه عقد يلتزم به المقرض أن ينقل الى المقترض ملكية مبلغ من النقود أو أى شئ مثل آخر ، على أنه يرد اليه المقترض عند نهاية القرض شيئاً مثله في مقداره ونوعه وصفته * فالذى يبين من النص أنف البيان أن حيازة المقترض للمال المسلم اليه إنما هي حيازة كاملة وليست مؤقتة ، فيحق له أن يتصرف في المال على الوجه الذي يراه ، ولذا فعقد القرض أو غارية الاستهلاك لا ينطوى تحت العقود الواردة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات (١٢٣) . والاخلال بالعقد لا يترتب الا مجرد التزامات مدنية ، وليس من شأنه أن يترتب المسؤولية الجنائية (١٢٤) .

د - الرهن

نصت المادة ١٠٩٦ من القانون المدني على أن الرهن الحيازي « عقد به يلتزم شخص ضمانة لدين عليه أو على غيره أن يسلم الدائن أو الى أجنبي يعينه المتعاقدان شيئاً يرتب عليه للدائن حقاً عينياً يخوله حبس الشئ لحين استيفاء الدين وأن يتقدم الدائنين العاديين والدائنين التاليين مه في المرتبة في اقتضاء حقه من ثمن هذا الشئ في أى يد يكون » * فعقد الرهن الذى يصلح لان يكون أحد أركان جريمة خيانة الأمانة هو ما كان محله منقولا يقدمه شخص الى الدائن كضمان للوفاء بمقدار الدين وليس بشرط أن يكون منقولا ، في حكم القانون المدنى بل يكفى أن يكون منقولا بطبيعته كما سبق البيان * .

ويشترط أن يتم تسليم المال الى الدائن المرتهن لانه عندئذ فقط يمكن بحث باقى أركان جريمة خيانة الأمانة (١٢٥) ، أما قبل ذلك التسليم فان

(١٢٢) نقض ١٩٤٩/٦/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٩٣٩ .

(١٢٣) نقض فرنسى ١٩١٧/٣/١٥ سبرى ١٩٢٠ - ١١ - ٢٣٤ .

(١٢٤) القليل ص ٣٧٣ .

(١٢٥) القليل ص ٣٥٠ ويقول ان عقد الرهن عقد عينى .

استولى الدائن على المال بغير رضا مدينه كان فعله سرقة وان احتال لاخذه فقد يكون عملية جريمة نصب . وللدائن ان شاء الحصول على المال المرهون ان يلجأ الى الطريق المدنى . واذا تصرف المدين فى المال بعد تسليمه للدائن ، فالاصل أن لا يعد فعله جريمة لان المال فى ملكيته والغرض من العقاب على جرائم المال حماية ملكية الغير من الاعتداء عليها ، ولما كانت تلك النتيجة لها من الخطورة العملية مكانا فقد تدخل المشرع المصرى وأضاف الى قانون العقوبات نص المادة ٢٢٣ مكررة بموجب القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٩ الصادر فى ١٧ من أبريل سنة ١٩٣٩ والتي قررت فقرتها الاولى أنه « ويعتبر فى حكم السرقة كذلك اختلاس الأشياء المنقولة الواقع ممن رهنها ضمانا لدين عليه أو على آخر »

واذا اتفق المدين ائراهن والدائن المرتهن على ايداع المال بين يدي ثالث واغتاله واحد منهم فان الوضع يختلف وفق اليد التى استولت على المال . فان كان الفاعل هو المدين الراهن سرت فى حقه أحكام المادة ٣٢٣ مكررة من قانون العقوبات وان كان مغتال المال هو الدائن المرتهن انطوى فعله تحت جريمة السرقة وأخيرا فان فعل الثالث أى المودع لديه يعد خيانة أمانة منطويا تحت نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات (١٢٦) .

ولقد ثار التساؤل عن الصورة التى يضع فيها المستخدم مالا بين يدي رب العمل ضمانا لحسن قيامه بالعمل الذى يناط به ، فيقتضى الدائن من المبلغ ما قد يستحق له عند اخلال المستخدم بالتزاماته ، فهل يعتبر المال مرهونا لدى رب العمل فان تصرف فيه عند فعله خيانة أمانة ، أم أن هذا العقد لا يعد من بين الاوجه التى تضمنتها المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ؟ يسمى هذا العقد بعقد الرهن الناقص أو الشاذ ، ويذهب الفقه فى فرنسا الى عدم اعتباره من بين عقود الائتمان . أما محكمة النقض هناك ففى سبيل حماية العمال من التصرف فى أموالهم بواسطة أرباب الاعمال لا سيما قبل وضع التشريعات العمالية فقد مدت حكم عقد الرهن الى هذه الصورة (١٢٧) . وفى رأينا أنه لانتفاء نص تشريعى فى مصر ينبغى تعرف ما قصده المتعاقدان من العقد (١٢٨) والتفرقة بين حالتين ، الاولى اذا كان الغرض هو بقاء المال

(١٢٦) القلى ص ٣٥١ .

(١٢٧) هيجنى ص ١٤٢ ، هيل ص ٤٧٥ . وعكس هذا جازسون م ٤٠٨ بند ٥١٣ .

القلى ص ٣٥٤ .

(١٢٨) روسليه بند ٦٧٣ .

يعينه دون تصرف فيه فحينئذ يعد المال مرهونا ويدخل العقد تحت وصف الرهن وهو من بين الالوجه المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ ع . والصورة الاخرى أن يصرح العامل لرب العمل باستعمال المال بشرط رد مثله عند اقتضائه فان هذا العقد يعد شبيها بعارية الاستهلاك أى القرض ، ولكنه على أية حال لا يعد عقد رهن ومن ثم فلا محل لأعمال حكم المادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

ويجب على الدائن المرتهن الاحتفاظ بالمال المرهون ورده عند انتهاء العقد فلا يحق له التصرف فيه والا عد مبددا . فلا يجوز له مثلا أن يرهنه باسمه ضمانا لدين عليه وان فعل فلا يحتج بالعقد على المالك الحقيقى (١٢٩) .

هـ - الوكالة

نصت المادة ٣٤١ من قانون العقوبات فى نهاية تعدادها لالوجه الامانة على الاموال التى تسلم الى الجانى « بصفة كونه وكىلا بأجرة أو مجانا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها فى أمر معير لمنفعة المالك لها أو غيره » . ويضاف الى هذه المادة فى الترجمة الفرنسية للنص المصرى (١٣٠) وفى التشريع الفرنسى كذلك لفظ العامل بعد عبارة الوكيل ليدخل فى هذا عقد اجارة الاشخاص - وهو عقد الاستصناع - فتقتصر الوكالة على التصرفات القانونية بينما ما يؤديه العامل يقصد به العمل المادى لمصلحة الغير . والوكالة عقد رضائى ينقذ برضاء طرفيه على قيامها واثبات وجود العقد وعدمه المرجع فيه لاحكم القانون المدنى .

ويذهب بعض رجال الفقه فى مصر الى قصر عقد الوكالة على الحالة التى يقصد فيها قيام الوكيل بتصرف قانونى ويعتبرون تسليم المال لشخص لمجرد القيام بعمل مادى هى عقد عمل (١٣١) وكلا الأمرين يرتب المسئولية الجنائية عند اغتيال المال وتنطبق عليه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات اذا توافرت شروطها ، فتسليم المال للقيام بعمل مادى لمصلحة المالك أو غيره يعد

(١٢٩) نقض ١٩٣٩/٤/٣ قضاء النقض ق ٣٩٨ .

(١٣٠) عبر عن ذلك النص الفرنسى للقانون المصرى agent salarié ou non

(١٣١) أحمد أمين ص ٧٨٦ ، الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ٣٦١ . القلى ص ٣٥٦ و ٣٧١ .

رؤوف ص ٤٦٦ . الشاوى ص ١٦٢ .

تسليما على وجه الامانة .

ونحن نرى أن العبارة التي وردت في نهاية المادة ٣٤١ من قانون العقوبات والسالبة للإشارة إليها تنصرف إلى معنى واحد هو تسليم المال إلى المتسلم على وجه الوكالة للقيام بعمل لمصلحة صاحبه أو غيره ، يستوى في هذا أن يكون العمل تصرفا قانونيا أو أن يكون مجرد عمل مادي ، فيد المتسلم في أي من الصورتين تعتبر يد وكيل . فلا يصرف لفظ الوكالة الواردة في تلك المادة إلى التصرفات القانونية فقط ، ولا يربط بالمعنى الضيق الذي يضيفه شراح القانون المدني على هذا اللفظ . فهناك كثير من القواعد المدنية يخالفها القانون الجنائي مرجعا حكمه إلى الحقيقة والواقع . ولقد سبق أن رأينا أن عقود الوديعة وعارية الاستعمال والرهن عقود رضائية تتم بمجرد التراضي وترتب التزامات مدنية ، ومع هذا ففي صدد المسؤولية الجنائية لا يعتد بقيامها إلا بعد تسليم المال من المجنى عليه إلى الجاني . واذن على ضوء ما تقدم نستطيع أن نقول أن الوكالة من وجهة نظر قانون العقوبات في المادة ٣٤١ منه تنصرف إلى قيام ائوكيل بعمل قانوني أو بعمل مادي يحل فيه محل الموكل . ولعل ما يؤيد هذا الرأي أن المادة ٥١٢ من القانون المدني الملغى ، والذي كان معمولا به وقت وضع قانون العقوبات كانت تعرف الوكالة بقولها «التوكيل عقد به يؤذن الوكيل بعمل شيء باسم الموكل وعلى ذمته ، ولا يتم العقد إلا بقبول الوكيل» . فهذا النص لم يقتصر على التصرفات القانونية بل أطلق ، فأى عمل يقوم به الوكيل باسم الموكل وعلى ذمته يعد عقد وكالة . حقيقة كان هذا التعريف منتقدا من شراح القانون المدني تأسيسا على وجوب أن تنصب الوكالة على تصرف قانوني (١٢٢) ولكن هذا النقد لا يمنعنا من اتخاذ ذلك النص سندنا لنا في نطاق القانون الجنائي . ولقد جاء المشرع في القانون المدني الراهن ونص في المادة ٦٩٩ على أن «الوكالة عقد بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل» وأنه وإن كانت الوكالة تنطوي على فكرة ائنيابة عن الغير ، وهو الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى عدم إمكان وجودها إلا في التصرفات القانونية ، ومع ذلك فلا مانع في نظرنا من تصورهما افتراضا بالنسبة للقيام بأعمال مادية .

ولقد قضى بأنه إذا صح أن المجنى عليه أعطى الورقة للمتهم ليصرفها له وتركه وخرج ليجت من أوراق أو نقود صغيرة لابدالها بها فظاهر المفهوم

من هذا أن المجنى عليه اثبتن المتهم على الورقة ليبحت له فى الخارج عن مقابلته نقدا صغيرا على شرط رد المقابل أو إعادة الورقة بذاتها اليه . وهذا المعنى تتحقق به جريمة خيانة الأمانة اذا لم يقم المتهم بأحد الأمرين ، وذلك على اعتبار أنه اختلس مالا سلم اليه بصفته وكيلا مجانا بقصد استعماله فى أمر معين لمنفعة المالك (١٣٣) كما قضى بأنه اذا كانت واقعة الدعوى هي أن الطاعن وهو أو مباشرى بسلاح المدفعية يشتغل سائقا لأحدى سيارات الجيش شوهد يختلس بنزينا من خزان السيارة ، فهذا الاختلاس يقع تحت المادة ٣٤١ ع ، إذ الطاعن بوصفه جنديا من جنود الجيش ومكلف بقيادة اتسيارات لا يمكن اعتباره آمينا عليه بل لاستعماله فى أمر معين هو إدارة محرك السيارة (١٣٤) .

فكل عمل يقوم به الشخص نيابة عن شخص آخر ويسلم اليه المال لتكون يده عليه يد حائز حيازة مؤقتة ولذمة صاحبه يعد ما صدر منه من أعمال قد تم بوصفه وكيلا . ويستوى أن يكون الموكل شخصا طبيعيا أم شخصا معنويا كهيئة معينة أو شركة (١٣٥) . وقد قلنا ان الوكالة قد تكون فى التصرفات القانونية كقبض مبلغ أو إدارة مال (١٣٦) ، كما أنها قد تكون القيام بعمل مادي وهي تنطوي تحت عقد العمل كمن يسلم ساعة لآخر لأصلاحها أو قطعة قماش لتفصيلها وأشباه ذلك مما يقع فى الحياة كل يوم .

ومن أحكام النقض أنه اذا تسلم وكيل المؤجر مبلغا بدون إيصال من أحد المستأجرين لخصمه من الأيجار المطلوب منه لصاحب العين المؤجرة ثم اختلس هذا الوكيل المبلغ لنفسه ، وكان عقد الأيجار يقضى بعدم الدفع الا

(١٣٣) نقض ١٩٣٢/١١/٢١ قضاء النقض ق ٣٩٩ .

(١٣٤) نقض ١٩٥٢/٤/١ أحكام النقض س ٣ ق ٢٩٠ ، وهذا قبل تعديل نصوص قانون العقوبات الخاصة باختلاس الأموال العامة .

(١٣٥) هيجنى ص ١٤٢ .

(١٣٦) نقض ١٩٢٨/١٢/٢٠ قضاء النقض ق ٤٢٠ . وقضى بأنه اذا كانت الحوالة بالدين حوالة تحصيل فإن المحتال لا يمتلك بها المبلغ الذى حول به ، بل انه يكون وكيلا يسأل عن سديده ما تسلمه بصفته (نقض ١٩٤٩/١١/٢٧ قضاء النقض ق ٤٣٩) . روسليه بند ٦٧٢ . الموكل الذى يقبض بعض المال لذمة الموكل ويبدده ولو لم يكن للموكل حق فيه يعد مختلسا (نقض فرنسى ١٩٣٤/٧/٧ دالوز الاسيوى ١٩٣٤ ق ٥٠) . ويعد مختلسا الصراف الذى يخضم بعض أجور العمال ويحفظ المبالغ له .

يمقتضى ايصال فان هذا الدفع لا يمكن اعتباره أنه حصل على أساس عقد الايجار لمخالفته اياه وانما يعتبر أنه حصل بناء على عقد استثمار بين الدافع والوكيل ، ولا يمكن أن يترتب عليه انشغال ذمة الوكيل لحساب المؤجر بصفته وكيلا عنه الا بتسليم الايصال للدافع ، بل تبقى ذمته مشغولة بهذا المبلغ لحساب الدافع بمقتضى عقد من عقود ائذمة والامانة ، وسواء أكان هذا العقد عقد وكالة أو عقد وديعة فهو داخل على كل حال تحت حكم المادة ٢٩٦ ع (١٣٧) وقضى بأن تسليم الزوجة لزوجها قائمة منقولاتها لتوصيلها الى محام لرفع دعوى استرداد منها لصاها هذا يعد توكيلا من الزوجة لزوجها في استعمال القائمة المذكورة في أمر معين لمنفعتها (١٣٨) .

فاذا لم يكن تسليم المال الى الفرد لتكون يده عليه يد حائز حيازة مؤقتة فلا تنهض جريمة خيانة الامانة كما اذا سلم فرد لآخر بعض المال من حساب أجره لقاء عمل مادي يقوم به ثم يمتنع الاخير عن أدائه ويرفض رد الجزء الذي قبضه من الاجر ، فلا يعد فعله خيانة امانة لان تسليم المال له كان لنقل الحيازة الكاملة أى التملك (١٣٩) . واذا باع شخص توكيله مالا على أن يستعمله في أمر معين لمصلحة البائع ثم لا ينفذ المشتري هذا الشرط وتصرف في المال المبيع لا تقوم جريمة خيانة الامانة ، لان انتقال المال الى المشتري لم يكن بصفته وكيلا وعدم استعماله لمنفعة البائع يعد اخلاا بالعقد (١٤٠) .

تتم اوكالة باتفاق بين الطرفين ، وقد يكون مصدرها القانون (١٤١) أو حكم من القضاء . فالوكالة القانونية مثالها وكالة الوصي على أموال القاصر . وقد قضى بأن الوصي المعين من المجلس الحسبي يشغل ازاء الشخص

-
- (١٣٧) نقض ١٩٣١/٥/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥٧ .
 (١٣٨) نقض ١٩٥٥/١١/١٤ أحكام النقض س ٦ ق ٣٨٦ . وراجع أمثلة أخرى في نقض ١٩٥٩/٦/١ أحكام النقض س ١٠ ق ١٣٢ ، ١٩٦٧/١١/٧ س ١٨ ق ٢٢٦ . واذا سلم المجنى عليه مبلغ الخمسة جنيهاً للمتهم لاستعمالها في أمر لمصلحته ، اذ كلفه باحضار مقابلة ورقة مسجيحة من مكان بعيد فذهب ولم يعد واختلس هذا المبلغ لنفسه فان هذه الواقعة تكون جريمة خيانة امانة (نقض ١٩٦٠/١٠/٢٤ أحكام النقض س ١١ ق ١٣٣) .
 (١٣٩) جارسون م ٤٠٨ بند ٢٠٠ و ٥٣٩ ، هيجنى ص ١٤٣ ، هيل ص ٤٧٠ ، الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ٣٦١ ، القلبي ص ٣٢٩ و ٣٥٦ .
 (١٤٠) جارسون م ٤٠٨ بند ٢١٩ .
 (١٤١) هيجنى ص ١٤٢ .

الذي يدير أملاكه المركز الذي تنص عليه المادة ٢٦٩ ع (٣٤١) بعبارة « وكانت الأشياء المذكورة لم تسلم له بصيفته وكيلًا بالاجرة أو مجانًا » (١٤٢) وتقوم الجريمة حتى ولو كان الوصى مختارًا ، فلقد قررت محكمة النقض أن الوصى المختار لم يخرج عن كونه وصيًا كسائر الأوصياء العاديين وثم يعفه القانون من أى واجب من الواجبات التي فرضها عليهم جميعًا ، والفرق الوحيد بينه وبينهم هو أنه معين من قبل الميث وأولئك معينون من قبل المجلس ، وأما فيما عدا ذلك فالكل سواء في المعاملة لا فرق بين أحدهم والآخر ، فإذا ما اختلس أحدهم شيئًا من أموال محجوزة المؤمن عليها حقت معاقبته (١٤٣) . والوكالة القضائية مثالها تعيين الحارس القضائي ، وإن كان يمكن عدها وكالة قانونية إذ مصدرها عند تعيين القاضي للحارس على الأموال هو القانون نفسه ، ويلاحظ ما سبق أن قلناه من أن يد الحارس تعد يد وكيل بالنسبة للأموال الناتجة عن الإدارة ، وهي يد وديع بالنسبة لذات المال (١٤٤) .

والوكالة متى وجدت فلا أهمية لما إذا كان الوكيل يعمل باسم الموكل شخصيًا أى أن صفته كوكيل بادية للمتعاقد معه كحوالة التحصيل فلا يملك بها المحتال المبلغ المحول به بل يبقى وكيلًا يسأل عن تبديد ما استلمه بهذه الصفة (١٤٥) . كما لا أهمية لما إذا كان الوكيل يعمل باسمه شخصيًا وإنما

(١٤٢) نقض ١٩٢٨/١١/١٥ قضاء النقض ق ٤٠١ .

(١٤٣) نقض ١٩١٨/٥/١١ المجموعة الرسمية س ٢٩ ص ٨٨ .

(١٤٤) ومع هذا راجع نقض ١٩٢٦/٦/٧ المجموعة الرسمية س ٢٨ ق ٨٠ وجاء به « ان المادة ٢٩٦ (٣٤١ ع) ذكرت من بين الأشخاص الذين تجب معافبتهم الوكلاء إذا اختلسوا الأموال التي يتسلمونها بمقتضى صفتهم هذه . وحيث انه لمعرفة ما إذا كان ناظر الوقف تنطبق عليه صفة الوكيل أم لا يتعين الرجوع الى أحكام الشريعة السمحة في هذا الصدد . وحيث انه بالرجوع الى هذه الأحكام يتضح من مجموعها وجود فروق شتى بين ناظر الوقف والوكيل منها ان الاول لا يملك عزل نفسه وأما الثاني فله أن يعزل نفسه متى شاء . ومنها أن الاول له أن يوكل عنه من أراد في إدارة شئون الوقف ، وأما الثاني فلا يملك أن يوكل عنه أحداً الا اذا كان مصرحاً بذلك في صك وكالته . ومنها ان الواقف إذا عين ناظرًا على جزء من وقفه ولم يعين ناظرًا على الباقي وتوفى فيصبح الناظر المذكور ناظرًا على جميع الوقف وأما الوكيل فلا تتعدى وكالته ما بين في عقد وكالته - الى غير ذلك من الاحوال التي يستنتج منها بجملاء أنه لا يمكن اعتبار ناظر الوقف بمثابة الوكيل ومعاملته بهذه الصفة جنائياً ، وإنما تكون مسئوليته في إدارة شئون الوقف مسئولية مدنية محضة » .

(١٤٥) نقض ١٩٣٩/١١/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٧ . هيبنى ص ١٤٢ .

لحساب الموكل كما هو الحال بالنسبة للوكيل بالعمولة الذي يقوم بالعمل باسم نفسه وانما لزمة الموكل (١٤٦) . فالمادة ٣٤١ ع تنطبق في صورتين متى توافرت شروطها . وهو الحال أيضا في حالة اعادة الاسم . ولذا قضى بأن العقاب في المادة ٢٩٦ ليس هو الاخلال بتنفيذ العقد انما هو العبث بملكية الشيء المسلم بمقتضاه ، واذن فعدم مشروعية العقد أو بطلانه لا يعفي أيهما المتهم من رد ما استلمه من المال بمقتضاه . فاذا أرادت امرأة أن تتخذ منزلا للدعارة السرية ولعلمها أن مالكة المنزل لا تقبل تأجيرها لهذا الغرض ، لجأت الى شخص وأوقفته على غرضها وطلبت اليه أن يستأجر السكن باسمه لتتخذها هي لغرضها ، ودفعت له مبلغا من المال على ذمة الإجرة فلم يستأجر المحل واختلس المبلغ لنفسه ، ففعلته هذه يعاقب عليها بمقتضى تلك المادة . والقول بأن المتهم في هذه الصورة لم يتسلم المبلغ من المجنى عليها بصفته وكيلا عنها بل بصفته مؤجرا قول خاطيء ، لان قبول المتهم استئجار المحل باسمه ومسئوبيته قبل مالكة لا ينفيان أنه وكيل عن المجنى عليها وأنه انما يعمل لمصحتها واستئجاره المحل ظاهرا لتسكنه المجنى عليها فعلا انما هو اعادة لاسمه واعادة الاسم نوع من أنواع الوكالة (١٤٧) .

وتعد الوكالة قائمة وصحيحة سريان اشترط فيها أجر للوكيل أو كانت بغير أجر ، فيد الوكيل على أي الحالتين تعبد يد أمين على ما بهـا من أموال (١٤٨) . وليس بشرط أن يقوم اتوكيل بعمل لمصلحة الموكل نفسه ، فقد يكون أدائه للعمل لمصلحة الغير ، كمن يوكل غيره في ادارة مال له على أن يقوم بتسليم ايراده الى ابنه وكذلك من يسلم قطعة من القماش الى ترزى لعمله بدلة لابنه .

الفضولي :

ثار البحث حول المال الذي يوجد تحت يد الفضولي نتيجة لتصرف يصدر منه وهل يمكن عده بمثابة الوكيل ، ومن ثم أخذه بأحكام المادة ٣٤١ من قانون العقوبات اذا اختلس بعض ذلك المال ؟ الفضولي هو الشخص الذي يقوم بعمل توجبه الضرورة لمصلحة غيره كالشخص الذي يقبض دينا لآخر استحق ميعاد الوفاء به أثناء غيابه ، فهل اذا اختلس ذلك

(١٤٦) جارسون م ٤٠٨ بند ٤٧٣ . نقض ١٩٦٣/٣/١٩ أحكام النقض س ١٤ ق ٤٣ .

(١٤٧) نقض ١٩٣٨/٣/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٨٣ ، ١٩٣٧/٥/٢٤ قضاء

النقض ق ٤٤ ٤٤ .

(١٤٨) القلي ص ٣٥٥ .

الشخص المبلغ الذي قبضه يعد خائناً للأمانة ؟ قد يقال ان المال الذي تسلمه الفضولي في هذه الصورة لا يعتبر أنه وصل الى يده على وجه من وجوه الائتمان ، فليست هناك وكالة بينه وبين من أجرى العمل لمصلحته ومن ثم فلا جريمة في فعله وان جاز أن تترتب في حقه المسئولية المدنية (١٤٩) . ولكن بالتمعن في الصورة سالفة الذكر نجد أن الاقرب الى الواقع عد يد الفضولي على يد أمين بموجب وكالة مفترضة ، صدر الايجاب فيها من صاحب المال تغير شخص معلوم للقيام مقامه في حالة غيابه عندما توجب الضرورة ذلك ، ويتم العقد بتلقى القبول معه الذي يبدو في تصرف الفضولي . ومن ثم فالفضولي اذن انما يعمل لحساب الغير ، ويجب عليه أن يؤدي حساباً عن أعماله اثنى أجراها لمصلحته ، وهذا الرأي يتفق مع الفائدة العملية التي يمكن أن يحصل عليها في هذه الحالة (١٥٠) . هذا فضلاً عن امكان اعتبار الفضولي في بعض الصور وكيلًا عن قام بدفع المال .

الشريك :

ومن الصور التي تشور دائماً في العمل هي معرفة يد الشريك على أموال الشركاء معه ، هل تعد يد أمانة ويعتبر وكيلًا عن الباقيين ، حتى اذا ما اختلس بعض المال المشترك عد فعه خيانة أمانة اذا ما توافرت باقي شروطها أم لا ؟ ان المتتبع لاحكام محكمة النقض يرى أنها تعتبر يد الشريك على مال شريكه يد أمين على وجه الوكالة . فقد قضى بأن يد الشريك على مال شريكه تعتبر يد وكيل ، فهو مسئول على هذا الاعتبار اذا ما تصرف فيه على وجه يخالف الغرض الذي قامت الشركة من أجله (١٥١) . وقضى بأنه اذا كان ثمة عقد ايجار ومشاركه بين اثنين وأضاف أحدهما المحصول الناتج من الارض المؤجرة بهذا انعقد الى ملكه وتصرف فيه بالبيع واستولى على كامل ثمنه لنفسه دون الآخر فذلك يعتبر تبديلاً معاقباً عليه بالمادة ٣٤١ ع (١٥٢) . وبأن من اتفق مع آخر على شراء مواشي شركة بينهما وتسلم منه مبلغاً من المال لهذا الغرض ولم يشتر مواشى ولم يرد المبلغ الى صاحبه عند طلبه عد

(١٤٩) جارسون م ٤٠٨ بند ٣٨٨ ، الموسوعة الجنائية ج ٢ ص ٣٧٤ .

(١٥٠) القلي ص ٣٦١ ، الشاوي ص ١٦٣ .

(١٥١) نقض ١٩٥١/٢/١٢ احكام النقض س ٢ ق ٢٣٦ ، ١٩٥٦/٣/١٥ س ٧ ق ١٠٥ ،

١٩٦٧/٦/١٢ س ١٨ ق ١٦٤٠ .

(١٥٢) نقض ١٩٣٢/١١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٤ . وقضى بأن

١٩٤٨/١/١٩ قضاء النقض ق ٤٣٢ ، ١٩٤٠/٥/٢٠ ق ٤٣٣ .

مبددا لان تسليم المبلغ الى شريكه انما كان بوصفه وكيلا عنه لاستعماله في الغرض الذي اتفق عليه كلاهما ، فيده تعتبر يد أمين فاذا ما تصرف في المبلغ المسلم اليه بهذه الصفة وأضافه الى ملكه فهو مبدد وخائن للامانة (١٥٣) .

ومما يتصل بهذا وجود بعض مال المورث تحت يد أحد الورثة لادارته لحسابه وحساب باقي الورثة ، فانه في هذه الصورة يعتبر مودعا لديه بالنسبة لذات المال ، ووكيلا عن باقي الورثة في ادارة وتحصيل الغلة الناتجة عنه . ولذا اعتبرت المحكمة تبديدا الواقعة اثني اتهم فيها شخص بتبديد مصوغات سلمتها اليه أخته على سبيل الوديعة ، فدفع التهمة بأن المصوغات كانت ملكا لوالدته التي هي أيضا والددة المجنى عليها ، وبوفاة الام انتقلت ملكية المصوغات الى ورثتها ومنهم المتهم . وقالت المحكمة انه حتى مع التسليم بصحة هذا الدفاع فانه لا ينفي عن المتهم جريمة التبديد لأنه على أحسن الفروض يعد شريكا في ملكية المصوغات وأخذ نصيب شركائه مع نصيبه ثم انكاره عليهم وابطأه الرد يعد تبديدا (١٥٤) .

وفي جميع الصور سالفة الذكر متى قام عقد الوكالة وتوافرت باقى أركان المادة ٣٤١ ع ، أمكن تطبيقها بصرف النظر عما اذا كان العقد باطلا أم صحيحا ، ولكن اذا لم تكن هناك وكالة أصلا لا في الواقع ولا افتراضا ، ورؤمها الجاني ، فان فعله لا ينطوي تحت جريمة خيانة الامانة وإنما يؤخذ بحكم المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات باعتباره مرتكبا لجريمة النصب وكانت وسيلته في الاحتيال هي اتخاذ صفة غير صحيحة متى توافرت باقى شروطها .

الالتزام بالرد

يلزم الوكيل برد المال الذي حصله أو الذي وجد بين يديه بناء على

(١٥٣) نقض ١٣٢/١١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٤ . وقضى بأن الشريك الذي يتسلم من شريكه مبالغ لاستعمالها في أعمال تجارية معينة بالذات واقتسام الارباح التي تعود منها على الاثنين بنسبة خاصة ثم يستعمل المبلغ المسلم اليه في أغراض أخرى غير المتفق عليها يعتبر مبددا ويعاقب بالمادة ٢٩٦ (٣٤١) لان للشريك هنا صفة الوكيل المأجور . فان النصيب المخصص له من الارباح يعتبر اجرا حقيقيا عن أعماله في الشركة لا وكذلك عن قيامه بالوكالة . هذا فضلا عن أن الوكالة فيها تكفي وحدها ولو لم تكن بأجر (نقض ١٩٢٦/٦/١ المحاماة س ٧ ق ٤) .

(١٥٤) نقض ١٩٣٢/١١/٢١ قضاء النقض ق ٤٣٠ .

هذا الوجه من وجوه الائتمان . ويكون الرد الى صاحب الحق فيه ، سواء مالك المال أو غيره ، فان اغتال الوكيل المال قامت في حقه جريمة خيانة الأمانة متى توافرت باقى الأركان الأخرى . بيد أن مجرد تأخير الوكيل فى رد المال لا يكفى لقيام الجريمة اذا كانت نيته لم تنصرف الى تملكه ، أو اذا ادعى أن له حق الحبس حتى يستوفى حقا آخر له متى كان مدعاه حقيقيا . فالمرجع لا يتدخل فى عقد الوكالة - كما هو الشأن فى العقود الأخرى - عند الإخلال بالالتزامات المدنية المترتبة عليه .

ويستوى أن يقع الاختلاس من الوكيل - بعدم الرد - على كل المسال الموجود بين يديه على وجه الأمانة أو بعض المال فقط . ويكفى أن يكون المال المختلس مملوكا تغير الجانى وأن يد الأخير عليه يد حائز حيازة مؤقتة ، فمثلا اذا أوفد شخص وكيله لبيع مال معين بمبلغ محدد من النقود وتمكن الوكيل من بيعه بثمان أكثر من المتفق عليه واحتفظ بالفرق لنفسه ، فان فعله يصدد هذا الفرق يعد خيانة أمانة لان قبض ثمن المبيع جميعه كان لحساب موكله (١٥٥) . ولكن ما رأى فى الصورة انتهى يحصل فيها الوكيل على فائدة له ممن تعامل معه باسم الموكل هل يلزم بتسليمها للموكل فان امتنع عد فعله خيانة أمانة ؟ حل هذا الفرض رهين بتعرف الصفة التى تسلم بها المال ، فان كان قد تسلمه على ذمة موكله ولحسابه فاغتياله خيانة أمانة ، أما اذا سلم اليه كمكافأة عما بذله من مجهود فأخذه لا جريمة فيه لأن من سلم المال قد ابتغى أن ينقل اليه شخصا حيازته كاملة (١٥٦) .

انتهاء الوكالة

نصت المادة ٧١٤ من القانون المدنى على أن « تنتهى الوكالة باتمام العمل الموكل فيه أو بانتهاء الاجل المعين للوكالة ، وتنتهى أيضا بموت الموكل والوكيل » . كما تجيز المادة ٧١٥ انهاء ، الوكالة بعزل الوكيل . ونقصر كلامنا

(١٥٥) محمود مصطفى ص ٥٠٠ ولكن بيع المال بأقل من قيمته أو شراء المال بأكثر مما يقدر له لا تترتب عليه المسئولية الجنائية لما لحق الموكل من خسارة (ص ٤٩٩) ، وذلك ما لم يقد دليل التواطىء بين الموكل ومن تعامل معه .

(١٥٦) القللى ص ٣٦٩ . الا اذا ثبت الفس والتواطىء بين الوكيل ومن تعامل معه للاضرار بالموكل واغتيال بعض ماله فحينئذ تتحقق الجريمة (جارسون م ٤٠٨ بند ٤٤٣ وما بعده) وتعتبر المبالغ الصغيرة التى يدفعها بعض التجار للخدم فى المنازل من قبيل العطية والاستيلاء عليها لا جريمة فيه (الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ٣٧٤) .

فيما يأتي على وفاة الموكل والوكيل وعزل الاخير ، والاثر الذي يترتب على ذلك . أما اتمام العمل الموكل فيه أو انتهاء الاجل المعين للوكالة فانهمما يشابهان في آثارهما من الناحية الجنائية عزل الوكيل .

١ - وفاة الموكل : اذا توفى الموكل ظل التزام الوكيل قائما بتقديم حساب عن وكالته الى الورثة ، فكل مال وصل اليه بصفته وكيلا يعتبر في أمانته رغم انقضاء عقد الوكالة أى ولو تسلمه بعد وفاة الموكل متى كان من سلمه المال يجهل حصول الوفاة وقد سلمه اياه بناء على تلك الصفة وكذلك اذا كان من سلم المال يعلم بوفاة الموكل وسلمه لمن كان وكيلا فان هذا الاخير يعد مسئولا عن تسليم المال وهو تحت يده بوجه من وجوه الائتمان . أما اذا توصل الوكيل بعد وفاة الموكل وعلمه بذلك الى الاستيلاء على بعض المال تحت صفة الوكالة عد فعله عندئذ نصبا وسييلته اتخاذ صفة غير صحيحة (١٥٧) .

٢ - وفاة الوكيل : تنتهى الوكالة كذلك اذا توفى الوكيل ، ويختلف موقف ورثة الوكيل المتوفى وفق علمهم بما اذا كان المال الموجود مع اتركته ملكا للموكل من عدمه . فاذا كانوا على علم بذلك واغتالوا المال عد فعلهم خيانة أمانة (١٥٨) ، بعكس ما لو اعتقدوا أن المال فى ملكية المورث فلا محل لقيام الجريمة ، والشأن فى هذا هو الشأن فيما سبق أن ذكرناه عند الكلام على التوديع . وقيام العلم مسألة موضوعية مردها وقائع الدعوى وما يستخلصه قاضى الموضوع مما يطرح عليه .

٣ - عزل الوكيل : اذا عزل الوكيل من الوكالة انتهى العقد ، فان علم بهذا وسلم اليه بعض مال الموكل فان هذا العزل لا ينفى أن المال قد سلم اليه بالصفة السابقة أى بصفة الوكالة التى تلزمه بأداء حساب عنها رغم انتهاء الوكالة وأما اذا كان رغم عزله قد سعى الى الاستيلاء على بعض المال تحت ستار تلك الصفة فانه عندئذ تفسوم فى حقه جريمة النصب ان توافرت باقى أركانها (١٥٩) . وقد قضى بأنه اذا كان الثابت بالحكم أن المبلغ المختلس انما أرسله صاحبه الى الطاعن بصفته وكيلا ثلبنك بفرع مغاغة بقصد ارساله للبنك بمصر ، فانه وان كان الطاعن وقت هذا الارسال قد خرج من خدمة

(١٥٧) القلى ص ٣٦٦ و ٣٦٧ .

(١٥٨) جارسون م ٤٠٨ بند ٣٩١ ، القلى ص ٣٦٦ .

(١٥٩) القلى ص ٣٦٧ .

البنك فهذا الخروج لا يمنع من أن صاحب المبلغ أرسله إليه على اعتقاد منه أنه لا زال في خدمة البنك وأنه طلب إليه فعلا أن يستعمل المبلغ في أمر معين . هو إرساله للبنك بمصر فالطاعن في ذلك الوقت كان في هذا الصدد وكيلا عن المجنى عليه بلا أجره ، كما كان في اعتقاد هذا المجنى عليه وكيلا للبنك ، ولا شك أن اختلاسه للمبلغ سواء اعتبر وكيلا عن المجنى عليه أو عن البنك خيانة أمانة مما يعاقب عليه بالمادة ٢٩٦ ع (١٦٠) . وأن عزل الوصي من الوصاية لا ينفي مسئوليته عما تحت يده من أموال القاصر بوصفه أمينا عليها ما دام الحساب لم يصف (١٦٠ مكرر) .

اثبات العقد

تبني الادلة في المسائل الجنائية على الاقناع ، أي أن القاضي يصدر حكمه فيما يطرح عليه وفقا لما يطمئن إليه ضميره من أدلة يستظهرها من أوراق الدعوى وما يدور أمامه في الجلسة غير مقيد بطريق معين من طرق الاثبات ، وهو الامر الذي عنيت المادة ٣٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية بالنظر عليه حين قررت أن « يحكم القاضي في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حريته ، ومع ذلك لا يجوز أن يبنى حكمه على أي دليل لم يطرح أمامه في الجلسة » . وقد سبق القول بأن من أركان جريمة خيانة الأمانة تسليم المال الى الجاني بموجب وجه من وجوه الائتمان المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، ويشور البحث عندئذ لمعرفة ما اذا كان وجه الائتمان يخضع للقاعدة العامة في الاثبات المواد الجنائية أي حرية القاضي في تكوين عقيدته في الامر الذي يطرح عليه ، أو أنه يخضع لقواعد الاثبات في قانون الاثبات .

لم يكن قانون تحقيق الجنايات الاهل يتضمن نصا في هذا الصدد ، ومع ذلك فإن قضاء المحاكم كان قد جرى على اتباع القواعد المدنية عند اثبات وجوه الأمانة (١٦١) ، وكان القاضي الجنائي يختص بالفصل فيها تأسيسا على قاعدة أن قاضي الاصل هو قاضي الفرع ، فكل ما يشور أمام القاضي الجنائي ويتوقف الحكم في الدعوى الجنائية على الفصل فيه ، كان عليه أن يفضل فيه باستثناء المسائل الخاصة بالاحوال الشخصية . ولقد قضى بأن مجرد وجود

(١٦٠) نقض ١٩٣٤/١٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٠٥ .

(١٦٠ مكرر) نقض ١٩٧٤/١١/١١ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٥٨ .

(١٦١) نقض ١٩٤٥/٦/٤ قضاء النقض ق ٤٩٨ .

حساب بين الوكيل والموكل لا يستلزم حتما نفي جريمة التبيد ولا نية الاختلاس ، فالواجب على المحكمة التحقق من نتيجة الحساب وإن تقوم هي بنفسها بفحص الحسابات وتصفيته بالطرق القانونية حتى تستطيع بدلت أن تحكم في موضوع التهمة المرفوعة أمامها بالإدانة أو بالبراءة لأن قاضي الأصل هو قاضي انفرع (١٦٢) . وعندما صدر قانون الإجراءات الجنائية قنن المشرع القواعد السالفة ، فنص في المادة ٢٢١ على أن « تختص المحكمة الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ، ما لم ينص اتفاقان على خلاف ذلك » . ونصت المادة ٢٢٥ منه على أن « تتبع المحاكم الجنائية في المسائل غير الجنائية التي تفصل فيها تبعا للدعوى الجنائية طرق الاثبات المقررة في القانون الخاص بتلك المسائل » . اذن فالقاضي الجنائي عندما يروم معرفة قيام وجه من وجوه الامانة من عدمه عليه أن يتبع قواعد الاثبات المقررة في قانون الاثبات (١٦٣) . على أن المحكمة في حل من التقيد بقواعد الاثبات المدنية عند القضاء بالبراءة لأن القانون لا يقيدها بتلك القواعد الا عند الادانة في خصوص اثبات عقد الامانة (١٦٣ مكرر) .

والقاعدة العامة في الاثبات هي الكتابة اذا كانت قيمة العقد تزيد على عشرين جنيها فقد نصت المادة ٦٠ من قانون الاثبات على أنه « في غير المواد التجارية (١٦٤) اذا كان التصرف القانوني تزيد قيمته على عشرين جنيها أو كان غير محدد القيمة ، فلا تجوز شهادة الشهود في اثبات وجوده أو انقضائه ما لم يوجد اتفاق أو نص يقضى بغير ذلك » . وقد نصت المادة ٦٢/١ على أنه « يجوز الاثبات بشهادة الشهود فيما كان يجب اثباته بالكتابة اذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة » . وقررت المادة ٦٣ أنه « يجوز كذلك الاثبات بشهادة الشهود فيما كان يجب اثباته بدليل كتابي (أ) اذا وجد مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي (ب) اذا فقد الدائن سنده بسبب أجنبي لا يد له فيه » .

واذن فالاثبات أصلا يكون بالكتابة الا اذا كانت المادة تجارية ، أو

(١٦٢) نقض ١٩٣٦/١٠/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٨٨ .

(١٦٣) هجيني ص ١٤٣ .

(١٦٣ مكرر) نقض ١٩٧٤/٦/٩ أحكام النقض ص ٢٥ ق ١٢٣ .

(١٦٤) عقد الوكالة بالعمولة هو من العقود التجارية بنص القانون التجاري . وقد أجازت

المادة ٤٠٠ من القانون المدني اثبات قيامه بالبينة (نقض ١٣١/٦/٢٨ قضاء النقض ق ٤٩٦)

(م ٣٣ - العقوبات الخاص)

كانت قيمة العقد لا تزيد على عشرين جنيها ، أو وجد مانع أدبي أو مادي من الحصول على سند بالكتابة أو إذا فقد ذلك السند . وقد قضى بأنه لا يصح للمتهمين أن يحتجوا في القول بأن المحكمة قد أجازت إثبات صورية عقد اتبيع بغير دليل كتابي ولا وجود مبدأ ثبوت بالكتابة ، لأنه ما دامت المحكمة قد استخلصت استخلاصا سافحا أن هذا البيع كان صوريا ومن طريق التدليس فإن هذه الصورية التدليسية لا يلزم لإثباتها وجود كتابة أو مبدأ ثبوت بالكتابة ، بل يجوز لكل من مسه التدليس ولو كان طرفا في العقد أن يشبها بالقرائن ، ولا يؤثر في حق المجنى عليه في الإثبات أن موقفه يشوبه الرغبة في الأضرار بدائنة ، فإن هذا لا ينفي كونه مجنبا عليه في تدليس من جانب دينك المتهمين (١٦٥) . والدفع بصورية عقد التسليم الذي اعتمدت عليه المحكمة في ادانة المتهم بالتبديد هو من الأمور المتعلقة بالموضوع فلا يلزم له رد صريح خاص (١٦٦) .

ويعرف الفقه مبدأ الثبوت بالكتابة بأنه عبارة عن كتابة صادرة ممن يراد الإثبات ضده ، وهي ليست سندا كاملا بما يراد إثباته ، وتكتفي بجعله قريب الاحتمال . وقد عرفته المادة ٦٢/٢ من قانون الإثبات بأنه « كل كتابة تصدر من الخصم ويكون من شأنها أن تجعل وجود التصرف المدعى قريب الاحتمال » . ويشترط لوجود مبدأ الثبوت بالكتابة (أ) أن تكون هنالك كتابة (ب) صادرة من الخصم (ج) تجعل ما يراد إثباته قريب الاحتمال .

فكل كتابة - متى توافرت باقي الشروط - تصلح لأن تكون مبدأ ثبوت بالكتابة . ولقد جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون المدني ، أن لفظ كتابة يشمل كل ما يحرر دون اشتراط شكل أو وجود توقيع ، ولذلك استعمل النص عبارة « كل كتابة » ، وقد تكون هذه العبارة سندا أو مذكرة شخصية أو مجرد علامة ترمز للاسم أو توقيعاً أو غير ذلك ، وشرط بدهي أن تكون هذه الكتابة موجودة أمام القاضي حتى يستطيع الخصم أن يتم إثبات العقد بالشهادة .

ويجب أن تكون الكتابة صادرة من ذات الخصم أو في حيازته (١٦٧) ،

(١٦٥) نقض ١٩٤٤/٥/٢٩ قضاء النقض ق ٤٩١ .

(١٦٦) نقض ١٩٥٠/٥/٨ أحكام النقض س ١ ، ق ١٩٤ .

(١٦٧) قضى بأن الورقة التي توجد في حيازة المتهم يصح في القانون اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة إذا كان قد بدا منه ما يدل على أنه قبلها أو استعملها أو تملكها ، إذ في هذه الحالة يصح اعتبارها صادرة منه ، وإن كانت غير محررة بخطه (نقض ١٩٤٣/٦/٢٨ قضاء النقض ق ٥٠٥) .

لأنها بهذه الصفة فقط تعتبر حجة عليه . ويجوز أن تكون صادرة من وكيل الخصم ، لأنه يمثل ويجل محله . وتعتبر الورقة صادرة من الخصم إذا كانت محررة بخطه ولو غير موقعة منه ، أو كان قد وقع عليها وإن لم تكن محررة بخطه . وإنما هناك بعض أوراق لا تجمل خط الخصم أو توقيعهم ومع ذلك فإنها تصلح لأن تكون مبدءاً ثبوت بالكتابة كالعقود الرسمية والأوراق القضائية ، ومنها محاضر التحقيق ومحاضر الجلسات ولو امتنع الخصم عن التوقيع عليها . (١٦٨) .

ويجب أخيراً أن يكون من شأن الورقة أن تجعل ما يراد اثباته قريب الاحتمال ، لأن الفرض في مبدء الثبوت بالكتابة تكملة الدليل المستمد من الورقة الصادرة من الخصم وذلك بشهادة الشهود .

واعتبار الورقة صالحة لأن تكون مبدءاً ثبوت بالكتابة وتبعاً يجوز اتمام الدليل المستمد منها بشهادة الشهود مسألة موضوعية يختص بتقديرها قاضي الموضوع فلا تخضع لرقابة محكمة النقض ما دام ذلك التقدير قائماً على أسباب من شأنها أن تبرره من غير تعارض مع الثابت في الدعوى .

وقد قلنا أن قانون الاثبات أجاز في المادة ١/٦٣ منه الاثبات بالبينة إذا وجد مانع مادي أو أدبي من الحصول على الكتابة . وهي قاعدة عادلة لأنه ما دام لم يكن في مقدور الدائن لسبب معقول أن يستحصل على دليل كتابي ، فلا يصح أن يضيع حقه وهو في ذات الوقت لا يمكن اسناد الإهمال إليه .

(١٦٨) قضى بأنه إذا لم يكن الاعتراف الصادر من المتهم صريحاً في اثبات الوديعة أو الإمانة وكان في هذا الاعتراف أو في أقوال المتهم تناقض أن تباين يشعر بسوء نيته ، ففي هذه الحالة يكون للمحكمة المطروح أمام نظرها الفصل في القضية أن تعتبر هذا التباين في أقوال المتهم مكوناً لمبدء ثبوت بالكتابة ، ولها بناء على ذلك أن تأخذ بشهادة الشهود والقرائن (نقض ١٩١٩/١١/١٥ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ٢٨ ، ١٩٤٣/٦/٢١ قضاء النقض ق ٥٠٣) ، القول بعدم تجزئة الاعتراف في المواد المدنية لا يمنع من اعتباره مبدءاً ثبوت بالكتابة من جهة ما تضمنه من ناحية أو أكثر من نواحيه (نقض ١٩٤٥/٢/٥ قضاء النقض ق ٥٠٦ ، ١٩٤٥/١١/٢٦ ق ٥٠٧ ، ١٩٥٢/١/٢٨ أحكام النقض س ٣ ق ١٧٧ ، روسليه بند ٤٦٠) . وإن قاعدة عدم جواز تجزئة الاقرار إنما يؤخذ بها حيث يكون الاقرار هو الدليسل الوحيد في الدعوى (نقض ١٩٩١/١٠/٢٩ أحكام النقض س ٣ ق ٤٧) .

والمانع المادى من الحصول على كتابة سابقة لا يتصور وجوده بالنسبة لجريمة خيانة الأمانة المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ ع الا بالنسبة لعقد الوديعة فى صورة الوديعة الاضطرارية ، وهى التى تحصل فى احوال اضطرارية نتيجة لحوادث مفاجئة حيث لا يكون هناك وقت أو محل للاستحصال على اكتابة سلفا ، وهذا هو الشأن فى احوال الغرق والحريق والحوادث (١٦٩) . فالشخص الذى يصاب فى حادث وعند نقله الى المستشفى يودع حافظة نقوده لدى آخر وبها أكثر من عشرين جنيها من حقه اثبات الوديعة عندئذ بشهادة الشهود ، اذ لم يكن فى مقدوره فى الظروف التى وجد فيها ان يستحصل على كتابة لاثبات عقد الوديعة . ومن ذلك ما قضى به من أنه اذا أودع شخص لدى آخر صندوقا فيه مبلغ يزيد على ألف قرش معتقدا أن فيه مواد مخدرة ، وذلك أثناء تفتيش البوليس لمنزله لضبط مثل هذه المواد فان ذلك لا يعيب عقد الوديعة وبالتالي لا يستفيد منه المودع المتهم بالاختلاس . وأن ظروف هذا الايداع تمنع من الحصول على كتابة لاثبات انعقد ويجوز اثباته بالبينة (١٧٠) . وأنه يجوز قانونا فى حالة الوديعة الاضطرارية اثبات حصول التسليم بالبينة باللغة ما كانت قيمة الوديعة المسلمة (١٧١) .

وقد يقوم المانع المادى اذا أتلّف السند بقوة قاهر كحريق (١٧٢) وهذا ما أشارت اليه المادة ٦٣/٢ من قانون الاثبات فى قوتها اذا فقد الدائن سنده الكتابى بسبب أجنبى لا يد له فيه .

فاذا لم يكن من شأن الظروف أن تمنع المؤتمن من الحصول على كتابة ، فلا يجوز له أن يقيم الدليل على أن تسليم المال كان بوجه الائتمان بشهادة الشهود ، وتذا قضى فى واقعة خلاصتها أن أحد لاعبي القمار سلم شخص محفظته وبها نقود لحفظها حتى ينتهى من اللعب مع آخرين ثم ادعى أنه لما

(١٦٩) وقد كان مشروع القانون المدنى الاول ينص على انه اذا كان المودع قد اضطر ان يودع الشيء ذمرا لخطر نشأ عن حريق أو تهدم بناء على غرق أو اغارة او ما شابه ذلك من الحوادث ، جاز له أن يثبت الوديعة بجميع طرق الاثبات مهما بلغت قيمة الشيء المودع . وقد أغفل المشروع الاخير ذلك النص اكتفاء بالمادة ٤٠٣ السالفة الإشارة اليها .

(١٧٠) أسيوط ١٩٢٥/١١/١٠ المجموعة الرسمية سنة ١٩٢٧ ق ٣١ .

(١٧١) تقض ١٩٣٥/٥/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٧٨ . وكانت الواقعة أن مندوب أحد البنوك أودع لدى آخر يصل معه مبلغا من المال ليحتفظ به لديه حتى الضياع أثناء مبيتها معا فى غرفة واحدة فى قرية من القرى زيادة فى الاحتياط لما هو معروف عن عمله ، (١٧٢) روسليه بتد ٦٧٩ .

فتحتها بعد أن استردها وجد النقود التي بها ناقصة ، قالت محكمة النقض في هذه القضية أن الواقعة لا تنتج سوى أن تسليم المحفظة كان على سبيل الوديعة ، وهي وديعة اختيارية لا شيء فيها من الاضطرار ، فاقول فيها قول المودع لديه ، مالم يقم الدليل الذي يقبله القانون المدني على صحة دعوى المدعى ، فاذا كان المتهم لم ينكر استلامه للمحفظة ولكنه يقرر انه استلمها ورددها كما هي بدون أن يفتحها فلا يمكن أن يعتبر اعترافه مبدأ ثبوت بالكتابة ، مجيزا لاقامة الدليل بالبينة على مقدار ما كان بها من النقود (١٧٣) .

وفي خصوص الوديعة الجارية - أى وديعة من ينزل في الفندق والبنسيونات وبعض المحال العامة - يعتبر المال الذي يتركه المالك سواء لدى صاحب الفندق أو يسلمه لخدام وديعة لانه « ليس لدى صاحب النزل من الوقت ما يمكنه من جرد أمتعة كل قادم وذهاب وعمل قائمة بها والتوقيع عليها وعمل التعديلات اللازمة كلما دخل المسافر النزل وخرج منه وأضاف شيئا الى أمتعته أو أخذ منها شيئا ، وقد يكرر هذا في اليوم الواحد عدة مرات (١٧٤) . ونرى أنه في الحالات التي يعلن فيها صاحب الفندق نزلاءه بعدم مسئوليته عن ضياع بعض ما لهم مالم يسلموه اليه لا تقوم خيانة الأمانة قبله عند فقد المال ، لانه بذلك الاعلان قد أفصح عن عدم التزامه بحفظ المال الا باستلامه وذلك كله بافتراض أن باقى أركان الجريمة قد توافرت في حقه بصرف النظر عما يرتبه القانون المدني قبله من التزامات .

وكما يكون المانع من الحصول على الكتابة ماديا فانه قد يكون مانعا أدبيا ، ومن الأمثلة على هذا رابطة الزوجية فالعلاقة بين الزوجين تمنع عادة من اثبات المعاملات بينهما بالكتابة ، وكذلك الحال في التصرفات التي بين الآباء والأبناء ويقوم مانعا أدبيا أيضا صلة التبعية والمتبوعية بين السيد وخدام (١٧٥) . وقيام المانع الأدبي من عدمه مسألة موضوعية يقدرها قاضى الموضوع بما يستدل به عليها حسب وقائع كل دعوى بغير رقابة عليه من محكمة النقض . فقد تجرى المعاملات بين زوجين أو بين أب وأولاده دائما في محررات وحينئذ لا يتوافر المانع الادبي من الكتابة والذي يجيز الاثبات بالبينة . وقد قررت محكمة النقض أن قيام المانع الادبي الذي يحول دون

(١٧٣) نقض ١٩٣١/٥/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥٦ .

(١٧٤) الاثبات ل احمد نشأت ص ٣٩٨ .

(١٧٥) الاثبات ل احمد نشأت ج ١ ص ٤٠١ .

الحصول على كتابة عقد وتقدير قيام هذا المانع يدخل في نطاق الوقائع ،
وفصل فيه قاضى الموضوع بلا رقابة عليه من محكمة النقض (١٧٦) . فاذا
رأت المحكمة من ظروف الدعوى أن الرقابة بين الخصمين هي التي منعت
أحدهما من الحصول على سند الوديعة التي ائتمن عليها الآخر فأجازت له
الاثبات بالبينة فلا تثريب عليها في ذلك (١٧٧) . ولكن مجرد الذوق أو التخجل
والحياء لا يكفي لقيام المانع الادبي .

وقد يجرى العرف بالنسبة لبعض المعاملات على عدم تحرير كتابة ، ولو
زادت قيمة المال على عشرين جنيها ، وفي هذه الحالة يجوز اثبات العقد بكافة
طرق الاثبات ، كما هو الحال في عارية الاستعمال بالنسبة للادوات الخاصة
بالاراضى الزراعية أو اعارة المجوهرات بين الاصدقاء والجيران ، أو تسليم
أقمشة للعمال لاعداد ملابس .

وقد هدف المشرع من قواعد الاثبات المدنية مصلحة الخصوم ومن ثم
يجوز لهم التنازل عن تلك القواعد سواء صراحة أو ضمنا ، فلا تعتبر قواعد
الاثبات من النظام العام ، وبهذا جرى قضاء محكمة النقض (١٧٨) . ولقد قضى
بأن القيود التي جاء بها القانون في مواد الاثبات لم توضع للمصلحة العامة
وانما وضعت لمصلحة الافراد ، وما دام الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع
بعدم جواز الاثبات بالبينة بل ناقش أقوال الشهود الذين سمعوا في مواجهته
دون أن يبدى أى اعتراض على سماعهم مما يعد تنازلا منه عن التمسك بالدفع
بعدم جواز الاثبات بالبينة ، فلا يسوغ له التمسك أمام محكمة النقض بالدفع
المذكور (١٧٩) . والدفع بعدم جواز اثبات عقود المادة ٣٤١ عقوبات بالبينة
وان كان لا يتعلق بالنظام العام الا أنه من الدفوع الجوهرية التي يجب على

(١٧٦) نقض ١٩٤١/٣/١٦ قضاء النقض ق ٥٢٨ ، ١٩٥٠/١/٣٠ أحكام النقض س ١

ق ٩١ .

(١٩٧٧) نقض ١٩٣٥/٦/٣ قضاء النقض ق ٥٢٦ ، ١٩٤٠/٥/٢٧ ق ٥٢٧ .

(١٧٨) نقض ١٩٤٣/٦/٢١ قضاء النقض ق ٥٠٤ ، ١٩٥٠/١٢/١٧ أحكام النقض س ٢

ق ١٤٥ ، ١٩٥٥/١٢/١٢ س ٦ ق ٤٢٨ ، ١٩٥٤/١٢/٢٧ ق ١١٥ ، ١٩٥٧/١١/١٨ س ٨

ق ٢٤٩ ، ١٩٧٥/١/١٩ س ٢٦ ق ١١ ، ١٩٧٥/٥/١١ ق ٩٤ .

(١٧٩) نقض ١٩٤٢/١٠/٢٦ قضاء النقض ق ٥١٦ ، ١٩٢٨/١١/٨ ق ٥١٠ ، ١٩٢/٢٠/١٢

١٩٦٨ أحكام النقض س ١٠٦ ق ١٨٠٠ .

(١٧٩ مكرن) نقض ١٩٧٣/٤/٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٣ .

محكمة الموضوع أن تعرض له أو ترد عليه ما دام الدفوع قد تمسك به قبل البدء في سماع الشهود (١٧٩ مكرر) ويصبح اثبات العقود التي تزيد قيمتها على عشرين جنيها بالبينه اذا قبل ذلك المدعى عليه صراحة أو ضمنا (١٨٠) ، وبيان المحكمة لطريق الاثبات ليس من البيانات التي يجب ذكرها في الحكم لانها لا تتعلق بواقعة من وقائع الدعوى وانما هو خاص باجراءات الاثبات وليس على المحكمة أن تعلل اجراءات الدعوى في الحكم الا اذا قام بشأنها نزاع بين الخصام (١٨١) .

ثالثا

الركن المادى

الاختلاس والتبديد والاستعمال

عبرت المادة ٣٤١ من قانون العقوبات فى صدرها عن الركن المادى فى جريمة خيانة الامانة بقولها « كل من اختلس أو استعمل أو بدد » ، فيتحقق الركن المادى فى تلك الجريمة بواحد من الامور الثلاثة ، الاختلاس أو التبديد أو الاستعمال . ويجب قبل بيان مدلول هذه الصور للركن المادى أن لا يغيب عن البال أن الغاية من اتعاقب على جريمة خيانة الامانة هى حماية ملكية الافراد للمنقولات شأنها فى هذا شأن السرقة والنصب ، أى حماية مال المجنى عليه من اغتياله ، وفى السرقة يحمى المشرع المال من الاستيلاء على حيازته الكاملة بغير رضا حر من الجائز ، وفى النصب تبغى ائحماية ضد اغتيال المال بطريق الحيلة ، وفى خيانة الامانة يقع العقاب على تملك المال المسلم على وجه الامانة .

ويتوفر الركن المادى فى جريمة خيانة الامانة بكل فعل ينطوى على معنى تغيير الحائز لصفة يده على المال من يد امانة الى يد مالك بشرط أن لا يكون تغيير هذه النية بسبب قانونى ، كما اذا اشترى المسودع لديه المال ممن أودعه فأصبح مالكا له بعد أن كانت حيازته للمال مؤقتة بمقتضى عقد الوديعة . وقد قضى بأن جريمة خيانة الامانة تتحقق بكل فعل يدل على أن الامين اعتبر

(١٨٠) نقض ١٩٤٠/٢/١٩ قضاء النقض ق ٥١٢ .

(١٨١) نقض ١٩٣٢/١١/٢١ قضاء النقض ق ٥١١ .

للمال الذي ائتمن عليه مملوكا له يتصرف فيه تصرف المالك (١٨٢) ، ولا يشترط لتحقيق الجريمة خروج المال من حيازة الأمين بناء على التصرف الذي أوقعه (١٨٣) ؛ وكانت الواقعة أن أمين شونة بنك التسليف الزراعي وخفيته باع بعض الأرض المودع بالشونة لحساب وزارة الزراعة الى شخص وتسلما منه بعض الثمن وأحضرا عربة لنقله وضبطت الأرض قبل تمام نقله من الشونة .

وإثبات الركن المادي يخضع لقواعد الإثبات في القانون الجنائي ، أي أنه يجوز إقامة الدليل عليه بمختلف الطرق القانونية بما في ذلك البينة والقرائن ، أما وجه الأمانة ذاته فإنه يخضع لقواعد الإثبات المقررة في قانون الإثبات كما سبق القول (١٨٤) . ولا يشترط لإثبات الاختلاس مطالبة الأمين برد المال أو اعلانه على يد محضر ، وإن كانت تلك هي الوسيلة المؤكدة للإثبات (١٨٥) . ويقع على عاتق النيابة العامة إقامة الدليل قبل المتهم (١٨٦) .

ويجب أن يكون التصرف الصادر من الجاني يدل بصفة مؤكدة على أن نيته تغيير الحيازة المؤقتة الى حيازة دائمة ، فمجرد الإهمال ولو ترتب عليه تلف المال أو التأخير في رده لا يكون الجريمة (١٨٧) .

١ - الاختلاس

يقصد بالاختلاس انصراف ثنية الحائز للمال حيازة مؤقتة الى اعتبار حيازته له حيازة كاملة دون اخراج المال من حوزته ، فيتحقق بكل ما دل به الأمين على اعتبار الأمانة مملوكة له يتصرف فيها تصرف المالك (١٨٨) ، كمن

(١٨٢) نقض ١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٦ . وإذا سلم الوكيل الورقة التي في عهده للغير ليبيعها والحصول على ثمنها ، فهذا الفعل يتحقق به جريمة الاختلاس ولا يعتبر شروعا غير معاقب عليه (نقض ١٩٥٩/١٢/٢٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٢٢٠) .
(١٨٣) نقض ١٩٤٥/٢١٩ قضاء النقض ق ٤١٩ ، ١٩٣٥/٥/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٧٥ .
(١٨٤) نقض ١٩٧٤/٣/٢٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٠ ، ١٩٦١/١٠/١٦ س ١٢ ق ١٥٥ ، ١٩٣٥/٤/٨ قضاء النقض ق ٤٩٠ ، ١٩٣٦/٣/١٦ ق ٤٩٤ ، جارسون م ٤٠٨ بند ٥٨٠ ، روسليه بند ٦٧٩ .

(١٨٥) روسليه بند ٦٦٤ . نقض فرنسي ١٩٤٤/١/٧ ق ٢ .

(١٨٦) روسليه بند ٦٧٩ .

(١٨٧) روسليه ص ٤٤٧ .

(١٨٨) أحمد أمين ص ٧٧٠ . فالاختلاس في هذه الجريمة غيره في جريمة السرقة إذ هو في الأخيرة اخراج المال من حوزة صاحبه بغير رضاه حر منه كما سبق القول .

يستعير كتاباً ثم يكتب عليه اسمه فيدل هذا على نية تملكه .

فيتوافر الاختلاس بمجرد أن يعتبر الحائز المال ملكه ويقوم الدليل على ذلك (١٨٩) . ولقد قررت محكمة النقض ان الاختلاس في جريمة خيانة الأمانة يتم متى غير الحائز حيازته الناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك (١٩٠) ، وأن مناط العقاب ليس الاختلال بتنفيذ عقد الائتمان في ذاته وإنما هو العبث بملكية الشيء المسلم بمقتضى العقد (١٩١) . ومن أحكام القضاء أنه اذا تسلم تاجر جواهر مجوهرات لبيعها لحساب أصحابها بفائدة له أو ردها اليهم عينا ، فادعى أنها سرقت منه ثم لما لم تنظر حيلته اضطر الى اظهار المجوهرات ، فهذه الفعلة يستفاد منها أنه قد أخفى المجوهرات المسلمة اليه بنية امتلاكها اضرارا بأصحابها وبهذا يتحقق الاختلاس الذي يتطلبه القانون في المادة ٣٤١ ع . ولا يلزم أن تكون المجوهرات قد بددت فعلا ، اذ هذه المادة قد سوت بين الاختلاس والتبديد بإيرادها كلا الأمرين في ضمن ما أورده من أفعال التصرف المؤدية الى خيانة الأمانة (١٩٢) . وانه اذا سلم الوكيل بالأجرة الشيء الذي في عهده للغير لبيعه وشراء شيء بقيمته فهذا التصرف يعتبر بمثابة تصرف المالك في ملكه وبه تتحقق جريمة الاختلاس (١٩٣) .

٢ - التبديد

يقصد بالتبديد فضلا عن تغيير الحائز ليد على المال من حيازة ناقصة الى أخرى كاملة ، اخراج المال من حوزته بالتصرف فيه بأي نوع من التصرفات سواء أكان التصرف قانونيا كبيع أو مقايضة أو هبة أو نحوه (١٩٤) ، أم كان التصرف ماديا باستهلاك المال . فيتحقق التبديد بفعل ظاهر سواء أكان تصرفا ماديا أو قانونيا ليسهل اثباته (١٩٥) . ويستوى أن ينصب التبديد على كل المال موضوع الأمانة أو على جزء منه فقط . ولقد قضى بتوافر التبديد في واقعة حصلها أن سندا محررا باسم المتهم ولم يكن لمصلحته ، وأودع لديه

(١٨٩) نقض ١٩٤٥/٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٠٦ .

(١٩٠) نقض ١٩٥٦/٤/٢٤ أحكام النقض س ٧ ق ١٨٢ .

(١٩١) نقض ١٩٦٨/٣/١٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦٤ .

(١٩٢) نقض ١٩٢٩/١١/١٤ قضاء النقض ق ٤٠٠ .

(١٩٣) نقض ١٩٣٥/٥/١٠ قضاء النقض ق ٤٠٢ .

(١٩٤) جارسون م ٤٠٨ بند ١٢ .

(١٩٥) روسليه بند ٦٦٤ .

تأميننا لتنفيذ اتفاق يتم بين المودع وآخرين ، فيحول المتهم الى هؤلاء عند تحقق الشرط اضرازا بصاحب الحق فيه(١٩٦) .

والتبديد على الصورة سالفة البيان يتضمن بداءة قيام الاختلاس وقلنا انه عبارة عن تغيير نية الحائز من حيازة مؤقتة الى حيازة كاملة (١٩٧) . ولذلك كان لفظ الاختلاس يغني في قيام الجريمة عن لفظ التبديد ، لان اخراج المال من حوزة المؤمن عليه يفترض بداءة وبالضرورة أن نية الحائز قد انصرفت الى تملك ذلك المال . وقد قضى بأنه اذا كان التبديد لا يتحقق الا باستهلاك الامانة حقيقة أو بالتصرف فيها للغير والتخلي له عن حيازتها فالاختلاس يتحقق بكل ما دل به الأمين على اعتباره الامانة مملوكة له يتصرف فيها تصرف المالك ، وبعبارة أخرى يقع الاختلاس متى غير الحائز حيازته الناقصة الى حيازة كاملة بنية التملك . فالمقصود بالاختلاس في باب خيانة الامانة هو غير المقصود بالاختلاس في باب السرقة (١٩٨) .

ومع هذا قد يثور البحث اذا اقتصر المؤمن على مجرد اتلاف المال ، فهل ينطوي هذا الفعل على جريمة خيانة الامانة أم لا ؟ اذا نظرنا الى الواقع من الأمر نجد أن اتلاف المال بمعرفة المؤمن يفترض بالضرورة العقلية أن حائزه قد اعتبره دخل في ملكيته ، لأن هذا العمل لا يتأتى الا ممن له حق التصرف في المال كما يشاء ، أي لا يصدر الا ممن كان مالكا بداءة . ولا يقدر في هذا أن ذلك الفعل قد لا تعود به أية فائدة على الجاني لان كون فعل الجاني تعود به فائدة عليه أو لا يستفيد منه لا يؤثر في قيام الجريمة قبله (١٩٩) .

(٣) الاستعمال

أورد المشرع المصري لفظ الاستعمال عند بيانه للركن المادي في جريمة خيانة الامانة ، وهو بهذا قد خالف المشرع الفرنسي في المادة ٤٠٨ من قانون العقوبات الذي لم يأت بمثلها ، مما دعا الفقه عندنا الى الخلاف حولها(٢٠٠) .

(١٩٦) نقض ١٩٥٣/٤/٢٧ أحكام النقض س ٤ ق ٢٧٦ .

(١٩٧) أحمد أمين ص ٧٧٠ ، محمود مصطفى ص ٤٧٩ ، رؤوف ص ٤٧١ .

(١٩٨) نقض ١٩٢٩/١٢/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٥٧ .

(١٩٩) جارسون م ٤٠٨ بند ١٣ ، القلبي ص ٤٠٥ .

(٢٠٠) ذهب رأى الى أن لفظ الاستعمال زيد خطأ في نص المسادة ٣٤٢ ع ، جرانمولان

بج ٢ بند ١٩٣٩ .

بيد أن الذى لا جدال فيه بين الشراح أن مجرد استعمال المال محل وجه الامانة لا يعد فى ذلك جريمة (٢٠١) ، لان هدف المشرع - كما قلنا - من العقاب فى جرائم المال هو رعاية الملكية الفردية . فالاخلال بهذه الامانة لا يرتب المسؤولية الجنائية ما دامت ارادة التفاعل تنصرف الى تغيير حيازته من ناقصة الى كاملة ، ولكنه قد يرتب المسؤولية المدنية اذا توافرت شروطها . فالمستأجر الذى يتأخر عن رد المال لا يعد أيهما مرتكباً لجريمة خيانة الأمانة . اذن ما هو المقصود بالاستعمال بعد أن أخرجنا الصورة التى تنتفى فيها نية التملك ؟ واذا قلنا ان المقصود بذلك هو الاستعمال المصحوب بنية التملك فنحن فى غنى عن هذه الصورة بما يتضمنه معنى الاختلاس السابق الاشارة اليه ولا يكون فى الاستعمال أى معنى جديد .

ولقد قيل أن المقصود بالاستعمال هو استغلال الامين للمال المؤتمن عليه بغير أن تكون لديه نية التملك بما يترتب عليه فقدان ذلك المال أو قيمته (٢٠٢) . من ذلك أن يودع شخص لدى حفار ألواحاً منقوشاً عليها علامته التجارية ويتفق معه على استخراج صور محددة منها ، فيستخرج أكثر من العدد المتفق عليه ويبيعها الى تجار آخرين ، ومن يطلب الى مقاول تقديم رسم مبان فيسلمه الرسم كوديعة للاطلاع عليه ورده ، فينتقل المتسلم الرسم ويسلم الصورة الى مقاول آخر للقيام بالبناء ، بعد أن يرد الرسم الى صاحبه الاول الذى كان قد ائتمنه عليه . وكذلك انوكيل الذى يستعمل فى شئونه الخاصة بعض مال موكله بنية رده عند المحاسبة عن الوكالة ثم يعجز عن ذلك الرد (٢٠٢) .

ونحن نرى أن هذه الحالات التى تسرد تطبيقاً لصور الاستعمال من

(٢٠١) هيجنى ص ١٤٥ . كما اذا أودعت سيدة لدى أخرى حلية قيمة تحلت بها فى حفل حارسون م ٤٠٨ بند ٤٣ .

(٢٠٢) رؤوف ص ٤٧٠ « يقول ان الاستعمال الذى يعنيه النص ينصرف فحسب الى معنى ادارة المال اذا أساء الامين هذه الادارة بنية الغش ، وبما يقتضى خروجه من حيازته ولو مؤقتاً على نحو أو آخر ، بحيث يصبح تنفيذ الالتزام بالرد مستحيلاً أو بعيد الاحتمال . ويعرفه جندي عبد الملك (الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ٣٠٦) بأنه استعمال شئ ميسلم لفرض معين فى فرض آخر غير المتفق عليه .

(٢٠٣) قضى بأن صاحب المصرف الذى يخلط المال المودع لديه بماله الخاص ويستعمله فى معاملاته الخاصة يعتبر خائناً للامانة متى عجز عن الرد (نقض فرنسي ١٩٣٥/٢/٢٣ دالور الأسبوعى ١٩٣٥ ق ٢١٢) .

الميسور ادراجها تحت عبارة الاختلاس ، لان كل فعل منها يفترض فى حق من ارتكبه نية التملك . فالحفار مثلا وقد عهد اليه صاحب الرسم استخراج صورة محددة منه يعتبر أنه قد وكل للقيام بهذا العمل ، فان زاد فى عدد الصور فهو قد تصرف فى أصل الرسم تصرف المالك وأخرج عددا آخر من الصور ، وكذلك من يتسلم من المقاول مشروع رسم ثم ينقله ويرد الاصل الى صاحبه (٢٠٤) ، وهو بهذا قطعاً يفترض انصرف نيته الى تملك المال والتصرف فيه على هذا الاساس بالحصول على صورة منه ثم تعود نية التملك الى العدم باعادة الرسم الى صاحبه . وكذلك الوكيل الذى يتصرف فى مال موكله فى شئونه الخاصة لا يقال بأن نية التملك غير موجودة ، بل انها قائمة فعلا عند تصرفه فى المال ، وانما اعتقاده بإمكان رده للمال فى موعده اساسه ظنه أن باستطاعة ذلك الرد وعدم كشف أمره قبل الموعد المضروب . ويشبهه الجاني فى كل الصور السابقة السارق الذى تقوم فى حقه جريمة السرقة متكاملة الاركان ثم يرد المسروق الى المجنى عليه (٢٠٥) . وعلى أى حال فان هذه العبارة لا محل لها فى صدد جريمة خيانة الامانة وقد يؤدى وجسودها الى التوسع فى تفسيرها والخروج على ما ابتغاه المشرع من حماية ملكية الافراد المنقولات (٢٠٦) .

(رابعا)

القصد الجنائي

جريمة خيانة الامانة جريمة عمدية ومن ثم لا بد أن يتوافر فيها القصد الجنائي ، أى اتجاه الارادة نحو الفعل المحرم الذى يعاقب عليه القانون ، ولكن هل يكفى القصد الجنائي العام أم لا بد من وجود قصد أخص من ذلك ؟ قلنا ان المشرع هدف بالعقاب على الجرائم التى ترتكب ضد المال حماية الملكية الفردية من اغتيالها وازدانة المال الى ملكية الجاني ، ولهذا يجب أن تتوافر فى جريمة خيانة الامانة - شأنها شأن السرقة والنصب - نية خاصة هى نية

(٢٠٤) راجع القللى ص ٤٠٧ وقد أشار الى هذين الحكمين . أحمد أمين ص ٧٧١ .

(٢٠٥) الشاوى ص ١٦٩ ، ويضرب مثلا بحالة الناشر الذى يطبع نسخا من كتاب أكثر من العدد المتفق عليه مع المؤلف . وقد سبق له ذكر أن رأى الراجع هو عدم قيام جريمة التشديد .

(٢٠٦) أحمد أمين ص ٧٧٢ ، القللى ص ٤٠٨ ، محمود مصطفى ص ٤٨٠ .

التملك (٢٠٧) . ولقد استقر قضاء محكمة النقض على أن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق بمجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم إليه أو خلطه بماله ، وإنما يتطلب فوق هذا ثبوت نية تملكه إياه وحرمان صاحبه منه (٢٠٨) . ومن حكم حديث لها قالت « ان القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق الا اذا انصرفت نية الجاني الى التصرف في الشيء المسلم اليه بناء على عقد من العقود المبينة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، كمالو كان مالكا اضرارا بالمجنى عليه » (٢٠٩) . حتى مع بقاء عين ما تسلمه تحت يده (٢١٠) .

(١) القصد العام

يتوفر القصد الجنائي العام في جريمة خيانة الأمانة بعلم الجاني أنه يرتكب الجريمة بأركانها المعروفة بها في اتفاقون . فيجب أن يتوافر في حقه العلم بأن مال الغير سلم اليه بموجب وجه يخوله مجرد الحيازة الناقصة ومن شأن فعله أن يقلب هذه الحيازة الناقصة الى حيازة أخرى كاملة . فاذا كان المتهم يعتقد وقت اختلاسه للمال أنه في ملكيته فلا تتوافر في حقه الجريمة لانتهاء القصد الجنائي (٢١١) . ويحدث هذا في صورة ما اذا كان المال قد تلقاه الفاعل بالميراث وظن أنه في ملكية مورثه (٢١٢) . وكذلك في حالة ما اذا أرسل الفاعل الى صاحب المال المودع ثمنه طالبا شراءه ولم يصله الرد بالموافقة أو الرفض خلال مدة طويلة فاعتقد أن المودع قد ارتضى بيع المال . ففي مثل هاتين الصورتين تنفي جريمة خيانة الأمانة .

(٢٠٧) يطلق عليها جندى عبد الملك نية الغش أي نية تملك الشيء وحرمان صاحبه منه (الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ٣٠٨) . ويذهب رأى الى أنه يكفي وجود القصد العام وهو علم المتهم بأنه حيازته حيازة ناقصة مؤقتة ، وان التصرف الذي قام به من حق المالك وحده ويخرج عن حدود حقه المخول له بناء على عقد من عقود الأمانة ، وأنه يحتمل أن يترتب عليه ضرر للمالك أو واضع اليد (الشاوي ص ١٧٢ ، وراجع هيجنى ص ٤٧ ، جارسون م ٤٠٨ بند ١٥) ويذهب رأى الى أن القصد الجنائي في خيانة الأمانة يتحقق بنية التملك أي بنية حرمان صاحب المال منه أو بأحدهما دون الآخر ، فلا يلزم اجتماعهما معا . كحالة اتلاف المال عمدا أو إدارته بنية الغش (رؤوف ص ٤٧٩) .

(٢٠٨) نقض ١٩٥٠/١٢/١٨ أحكام النقض س ٢ ق ١٣٩ ، ١٩٥١/٤/١٦ ق ٣٦٦ .
١٩٦٨/٦/٣٠ ق ١٩ ق ١٢٦ .

(٢٠٩) نقض ١٩٦٦/١١/١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٩٨ .

(٢١٠) نقض ١٩٦٦/١١/١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٩٨ .

(٢١١) هيجنى ص ١٤٦ .

(٢١٢) أحمد أمين ص ٧٩٧ .

وقد قضي بأنه اذا كانت التهمة الموجهة الى المتهم هي أنه اختلس مبلغ كذا قيمة الايصال المسلم اليه لتحصيله على سبيل اتوكاله لشركة ما اضرازا بها فتمسك المتهم أثناء المحاكمة بأنه لم يتصرف في هذا المبلغ الا بناء على ما جرى به العرف في علاقاته هو وزملائه بالشركة من أنهم أثناء شهور الصيف حيث يكون العمل قليلا يحتجزون ما يحصلونه على أن يدفعوا قيمة ما يستحق لهم من عمولة بعد ذلك في اشهور الباقية من السنة ، وأنه لم يحرر السند الاذني للشركة الا بناء على طلب باشكاتها لغياب مديرها وأنه قد تجمد له فعلا عند حلول مواعيد الوفاء عمولة تكفى لوفاء ما سبق أن احتجزه وأنه لذلك امتنع عن الدفع بالمقاصة ثم ثبت أن دفاع المتهم في صدد العرف الجارى صحيح، وكان احتجازه لنفسه المبلغ الذى حصله يكون قد تم برضاء الشركة ولا يصح اعتباره مختلسا (٢١٣) .

(٢) القصد الخاص

القصد الخاص فى جريمة خيانة الامانة يقوم بانصراف نية الجانى الى تملك المال و اضافته الى ملكه (٢١٤) ، فاذا كان قصد الجانى منصرفا الى مجرد استعمال المال فقط فلا جريمة فى الأمر كمن يودع كتابا لدى آخر ليطالعه أو آلة موسيقية فيعزف بها ، لان العقاب يلحق الفعل باغتياال المال وحرمان صاحبه منه . فمجرد تسليم الامين للشيء المؤمن عليه الى غيره لا يكفى لاعتباره مبددا ما لم يثبت أنه قصد من وراء ذلك انتصرف فيه (٢١٥) .

ويتوسع الفقه والقضاء فى فرنسا فى مسألة القصد الجنائى ، فيعتبر متوافرا فى جريمة خيانة الامانة حتى ولو كان احتماليا . وصورة ذلك أن يرهن المودع لديه المال المودع اعتقادا منه أنه سوف يستطيع دفع مبلغ الرهن واسترداده وعندئذ سوف يقوم الدائن ببيع المال (٢١٦) . ويذهب رأى الى

(٢١٣) نقض ١٩٤٣/٣/٢٣ قضاء النقض ق ٤١٠ .

(٢١٤) أحمد أمين ص ٧٩٨ . فالقصد الجنائى لا يتحقق بمجرد تعود الجانى عن الرد ، وانما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملك الجانى اياه وحرمان صاحبه منه (نقض ١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٩) .

(٢١٥) نقض ١٩٥٧/١٠/٨ أحكام النقض س ٨ ق ٢٠٧ .

(٢١٦) هيجنى ص ١٤٧ ، جازسونق م ٤٠٨ بند ١٨ . فلا يستطيع الجانى أن يندفع أنه كان يعتقد أن بمقدوره رد المال فى الاجل المضروب لان حسن النية لا يكون الا باحترام حق الغير قبله (روسليه ص ٤٤٨ هامش ٦) . ونقض فرنسى ١٩٣٧/٢/١٨ داللو الاسيسوى ١٩٣٧ ق ٨٩ ، ١٩٤٣/١٢/٣٠ بلتان ق ١٦٨ .

العكس ويتطلب وجوب توافر نية الغش ، فاذا تصرف الامين في المال على نية رد مثله في الاجل المعين ثم لا يتمكن من ذلك لا تقوم الجريمة (٢١٧) .

وتوافر القصد الجنائي بقسميه العام والخاص مسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضي الموضوع بغير رقابة عليه من محكمة النقض (٢١٨) ، وهو يستطيع استخلاصه من تصرف الجاني ، فمثلا البيع والمقايضة والاستهلاك كل هذه انتصرفت تفيد أن المؤتمن قد اعتبر المال ملكا له وتصرف فيه على هذا الاساس (٢١٩) .

ويقوم الدليل غالبا بامتناع الجاني عن رد المال الى صاحبه ، على أن القانون لا يتطلب لقيام جريمة التبديد حصول المطالبة برد الامانة المدعى بتبديدها (٢٢٠) . بيد أنه مع هذا ينبغي عدم الخلط بين عدم الرد بسبب اغتيال المال ، وبين مجرد حبسه اخلا لا بعقد الامانة ، أو ادعاء قيام حق الحبس عليه ، فعدم الرد اغتيالا ثلما لا تتوافر به الجريمة ، وانما مجرد الاخلال بعقد الامانة كمجرد تسليم المنقول المؤجر أو المستعار بعد الاجل المتفق عليه لا تتوافر به الجريمة (٢٢١) .

ولا تقوم الجريمة اذا كان سبب عدم الرد قوة قاهرة كهلاك المال في حريق ، أو اذا كان السبب مرجعه اهمال من الحائز ترتب عليه هلاك المال دون

(٢١٧) شيفو وهيل ج ٥ ٢٢٧٣ .

(٢١٨) القلبي ص ٤١٢ ، نقض ١٩٦٨/٥/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ١١١ . وقضى بأنه من الثابت المقرر أن نية الغش - وهي أهم أركان جريمة التبديد - هي مسألة موضوعية بحثها لقاضي الموضوع تقديرها حسب ما يقوم لديه من الدلائل ، ومتى قرر انها حاصلة لاسباب بينها فلا رقابة لمحكمة النقض عليه الا اذا كان العقل لا يتصور امكان دلالة هذه الاسباب عليها (نقض ١٩٣٤/١٠/٢٢ قضاء النقض ق ٤٧٥) .

(٢١٩) ولذا قضى بأن تسليم المتهم السند الذي ائتمن عليه الى أحد الطرفين يعد خيانة امانة خلافا لما اتفق عليه متى كان تحت يده وديعة لتسليمه الى الطرف الآخر عند تنفيذ اتفاق معين ولا ينفي الجريمة ان التسليم حصل في الظاهر بناء على شكوى من الطرف الاول للبوليس ما دامت ظروف الحال شاهدة بأن التسليم كان توافيا (نقض ١٩٥٣/٤/٢٧ أحكام النقض س ٤ ق ٢٧٦) .

(٢٢٠) نقض ١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦ ١ .

(٢٢١) جارسون م ٤٠٨ بند ٢١ .

انصراف قصده الى اضافته للملكه (٢٢٢) . ولقد قضي بأنه اذا كان الحكم قد أدان المتهم في تبديد أشياء تسلمها من المجنى عليه بناء على مجرد قوله ان المتهم تسلم هذه الاشياء ثم لم يردّها ولم يثبت قيام القصد الجنائي لدى المتهم ، وهو انصراف نيته الى اضافة المال الذي تسلمه الى ملكه واختلاسه لنفسه اضراراً بصاحبه ، فذلك قصور يستوجب نقضه (٢٢٣) . وكذلك اذا ما حبس المودع لديه المال المودع بزعم أن له في ذمة المودع بعض الحقوق مصدرها المصروفات التي أنفقها لحفظ المال المودع لا تقوم قبله الجريمة ، شلى أنه ينبغي في هذه الحالة أن يكون الحساب جدياً ، فمجرد الزعم بوجوده لا يكفي لنفي انقصد الجنائي (٢٢٤) .

وقد يحدث أن يدفع المتهم الجريمة المسندة اليه حق المودع قبله قد انقضى بالمقاصة ، أى أنه قد اعتبر المال المودع في ذمته ملك له ، فهل لهذا الدفع أثر في قيام القصد الجنائي وتبعاً في وجود الجريمة ؟ . تنص المادة ١/٣٦٢ من القانون المدني على أن للمدين حق المقاصة بين ما هو مستحق عليه لدائنه وما هو مستحق له قبل هذا الدائن ولو اختلف سبب الدين اذا كان موضوع كل منهما نقوداً أو مثليات متجدة في النوع والجودة وكان كل منهما خالياً من النزاع مستحق الاداء صالحاً للمطالبة به قضاء . كما تنص المادة ٣٦٥ في فقرتها الثانية على أنه « يترتب على المقاصة القضاء الدين بقدر الأقل منهما منذ الوقت الذي يصبحان فيه صالحين للمقاصة » . واذن متى توافرت شروط المقاصة المنصوص عليها في القانون المدني انقضى حق كل من المودع والمودع تديه في مطالبة الآخر بما له في ذمته . ويعتبر هذا الانقضاء قد تم من وقت توافر شروط المقاصة . فمطالبة المودع للمال بعد ذلك وامتناع المودع لديه من الرد لا يجعل جريمة خيانة الامانة متوافرة قبل الاخير لانعدام موضوعها . ولقد قضي بأنه اذا لم يكن التأمين المودع من المتهم لدى الشركة المستخدم فيها (شركة سنجر) مستحق الوفاء طبقاً لشروط الاستخدام ، فليس للمتهم أن يتمسك بحصول المقاصة بينه وبين ما عليه للشركة ، بل

(٢٢٢) روسليه بند ٦٦٥ .

(٢٢٣) نقض ١٩٥٣/١/٦ أحكام النقض س ٤ ق ١٤٠ . وقضى بأنه يكفي لقيام جريمة الاختلاس أن يضيف المختلس الشيء الذي سلم اليه الى ملكه ويتصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له ولو لم يطالب به اذ المطالبة ليست شرطاً لتحقيق الجريمة (نقض ١٩٥٢/١/١٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٦٥) .

(٢٢٤) نقض ١٩٦٩/٦/٢٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٦٩ ، ١٩٥٧/٤/٢٠ س ٨ ق ٩٢ .

يجب عليه أن يرد لها كل ما حصله من ماتها بصفته وكيلا عنها ، فإن لم يفعل رغم مطالبته عد مختلسا لما حصله وحق عليه العقاب طبقا للمادة ٢٩٦ ع (٢٢٥) .
وأنه لا يجوز للمحكمة إذا كان أحد الدينين غير خال من النزاع أن تقرر وقوع المقاصة ما دام هذا الدين لم يصف . ولها أن تحكم باتدين الخالي من النزاع وتحفظ الحق لطالب المقاصة في رفع الدعوى بما يكون له على خصمه (٢٢٦) .
ويجب أن يكون هناك حساب حقيقى مطلوب تصفيته توصلا لاثبات وقوع مقاصة تبرأ بها الذمة (٢٢٦ مكرر) .

وتشترط محكمة النقض أن تبين محكمة الموضوع في حكمها توافر انقصد الجنائي (٢٢٧) . ولا يشترط أن يذكر صراحة في الحكم ما دام يؤخذ ضمنا من الوقائع التي أثبتتها القاضى فيه (٢٢٨) . ومن التطبيقات العملية ما حكم به من أنه إذا كان الحكم بادانة المتهم فى جريمة تبديد راديو قد أقيم على أن المتهم استبقى لديه جهاز الراديو المسلم اليه لاصلاحه وأنه رفض رده الى صاحبه ولم يرد على ما دفع به المتهم من أنه حجز الراديو عنده حتى يؤدى اليه صاحبه أجر اصلاحه ، ويعيد اليه الجهاز الذى كان قد تسلمه منه لاستعماله حتى يتم اصلاح جهازه الا بقوله انه لم يقم دليل على أن المجنى عليه قد تسلم منه جهازا آخر لاستعماله ، فإن هذا الحكم يكون قاصرا ، لان مجرد امتناع المتهم عن رد الجهاز مع الظروف التي أوردتها المحكمة عنه لا يكفى لاعتباره مبددا اذ لابد من ثبوت سوء النية (٢٢٩) . وأن القصد الجنائي فى جريمة خيانة الامانة لا يتحقق بمجرد تصرف المتهم فى الشيء المسلم اليه أو خلطه بماله ، وانما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه اياه وحرمان صاحبه منه (٢٢٩ مكرر) فاذا كانت المحكمة لم تستظهر هذا الركن الاساسى فى حكمها ، فإن الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه (٢٣٠) . وأنه لا يشترط لبيان انقصد الجنائي فى جريمة خيانة الامانة أن ينص عليه الحكم بعبارة صريحة

(٢٢٥) نقض ١٩٣٧/٦/١٤ قضاء النقض ق ٤٥٧ .

(٢٢٦) نقض ١٩٤٢/٣/٢٣ قضاء النقض ق ٤٥٨ .

(٢٢٦ مكرر) نقض ١٩٧٥/١/١٩ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٤ .

(٢٢٧) نقض ١٩٦٦/١٠/١٨ أحكام النقض س ١٧ ق ١٨٣ .

(٢٢٨) نقض ١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٢٦ .

(٢٢٩) نقض ١٩٥٢/٣/١٣ أحكام النقض س ٣ ق ٢٢١ .

(٢٢٩ مكرر) نقض ١٩٧٥/٥/٢٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٠٦ .

(٢٣٠) نقض ١٩٥٠/١٢/١٨ أحكام النقض س ٢ ق ١٣٩ .

«مستقلة» ، بل يكفي أن يكون مستفادا من ظروف الواقعة المبينة أن الجاني ارتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد وبنية حرمان المجنى عليه من الشيء المسلم اضرارا به (٢٢١) . وأن مجرد وجود حساب بين الوكيل والموكل لا يستلزم حتما انتفاء جريمة التبيد ولا نية الاختلاس عند الوكيل ، فيجب على المحكمة أن تقوم بفحص الحساب وتصفيته حتى تستطيع بناء على ما يظهر لها أن تحكم في موضوع تهمة انتبيد المرفوعة أمامها بالإدانة أو بالبراءة (٢٢٢) ، لأن قاضي الأصل هو قاضي الفرع أما أن تبرىء المتهم بالتبيد لمجرد أن هناك حساب بينه وبين المجنى عليه وأن هذا الحساب لم يصف بعد بينهما فهذا مخالف للقانون (٢٢٣) . وإذا كان الحكم قد أذن المتهمين في جريمة تبديد دون أن يثبت قيام القصد الجنائي لديهما ، وهو انصراف نيتهما الى اضافة المال ائذى تسلماه الى ملكهما اختلاسا وضرارا بالمجنى عليه ، فهذا الحكم يكون قاصرا البيان (٢٢٤) .

(خامسا)

ركن الضرر

من بين الشروط التي تطلبها المادة ٣٤١ من قانون العقوبات لقيام جريمة خيانة الامانة ركن الضرر ، فقد ورد بها أن اختلاس الاموال أو تبديدها أو استعمالها يكون « اضرارا بمالكها أو أصحابها أو واضعي اليد عليها » ، فإذا انعدم الضرر انتفى أحد أركان الجريمة . ويتعين إذن بيان المراد بالضرر في صدد هذه الجريمة ومعرفة ماهيته ومداه ، ثم تعرف من يلحق بهم الضرر .

لم يحدد المشرع الضرر الذي يتوافر باقى الاركان معه تقوم جريمة خيانة الامانة . وأي ضرر يلحق المجنى عليه يكفي في هذا الصدد . والمسألة موضوعية يختص بتقديرها قاضي الموضوع ، فعليه أن يبين الدليل الذي يوصل الى توافر هذا الركن حتى يخرج من رقابة محكمة النقض (٢٢٥) .

(٢٢١) نقض ١٩٥٠/٣/١٤ . أحكام النقض س ١ ق ١٣٦ ، ١٩٥٥/٦/١٤ س ٦ ق ١٣١ .
١٩٥٥/١٢/١٣ ق ٤٢٨ .

(٢٢٢) نقض ١٩٥٧/٤/٨ أحكام النقض س ٨ ق ١٠٠ ، ١٩٧٣/٥/٢٨ س ٢٤ ق ١٣٦ .

(٢٢٣) نقض ١٩٣٦/١٠/٢٦ قضاء النقض ق ٤٦٢ .

(٢٢٤) نقض ١٩٥٤/١٠/١١ أحكام النقض س ٦ ق ٢١ .

(٢٢٥) نقض ١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٦ جارسون م ٤٠٨ : يند ١٩٥٤ و ١٩٥٧ .

رؤوف م ٤٧٤ .

والضرر ان قل أو كثر يتوافر به هذا الركن لجريمة خيانة الامة ، فلا يشترط أن يكون على جسامه معينة (٢٣٦) . ويكفى أن يكون الضرر أدبيا (٢٣٧). لتبديد خطابات أو أوراق خاصة ليست لها قيمة مادية . وقد يكون الضرر محققا وقد يكون احتماليا (٢٣٨) ، وهو في أى الحالين يكفى لقيام هذا الركن . فقد قضى بأنه متى كان الحكم قد أثبت وجود عجز فى أكياس السماد التى سلمت الى مشتريها من الجمعية الزراعية ثم أدان أمين الشونة ومساعدته فى تبديد السماد فلا يجدى فى دفع التهمة عنهما القول بأن ركن انضرر غير متوفر فى الجريمة اذ أن الجمعية الزراعية قد حصلت على كامل حقها ، اذ هذا القول مردود بأنه يكفى لتحقيق الجريمة أن يلحق بالمشتريين من الجمعية ضرر حتى يتعدى الضرر اليها أيضا (٢٣٩) . وأنه لا يشترط فى جريمة خيانة الامة أن يلحق المجنى عليه ضرر بالفعل ، بل يكفى أن يكون الضرر محتمل . ان وقوع (٢٤٠) ، فاذا وقع فعل الاختلاس ثم حصل المجنى عليه على ماله عن طريق المتهم أو غيره ، فإن العقاب يكون واجبا (٢٤١) . وأن عدم وقوع ضرر للمالكين بسبب الرد لا تأثير له اذ يكفى أن يكون الاختلاس قد وقع بالفعل واحتمل وقوع الضرر لهذا السبب (٢٤٢) .

وتقدير الضرر يكون بالنظر الى المجنى عليه ، بمعنى أنه لا يشترط أن يحصل الجانى على فائدة له أو لغيره ، فمثلا اتلاف المال المؤتمن عليه يتوافر به ركن الضرر وان انعدمت الفائدة التى تعود على الفاعل كما سلف القول (٢٤٣) . وقد نصت المادة ٣٤١ على أن الضرر يلحق بمالك ائشء أو

-
- (٢٣٦) قضى بأن صورته الحكم التنفيذية هى كتابة مشتملة على الزام المحكوم عليه بالحق المحكوم به وفى تبديدهما ضرر على صاحبها ، فانه لا يحصل على صورة أخرى الا بإجراءات ومرافعات مخصوصة يتأخر معها التنفيذ والحصول على الحق فتبديدهما يعاقب عليه بالمادة ٢٩٦ (٣٤١ ع) . (نقض ١٩١٥/١١١٣ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٤٧) .
- (٢٣٧) هيجنى ص ١٤٥ ، القللى ص ٤١٠ ، رؤوف ص ٤٧٦ .
- (٢٣٨) أحمد أمين ص ٧٧٣ ، القللى ص ٤٠٩ ، نقض فرنسى ١٩٣٦/٣/١٨ . جازيت . ١٩٣٦ - ١ - ٨٨١ .
- (٢٣٩) نقض ١٩٥١/١/١٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٦٥ .
- (٢٤٠) نقض ١٩٤٠/٥/١٣ قضاء النقض ق ٤٨٧ ، ١٩٦٩/٤/٢٨ . أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٦ .
- (٢٤١) نقض ١٩٤٢/١٠/٢٦ قضاء النقض ق ٤٨٨ .
- (٢٤٢) نقض ١٩٢٩/١١/٢٤ قضاء النقض ق ٤٦٢ .
- (٢٤٣) جارسون س ٤٠٨ بند ١٦ ، أحمد أمين ص ٧٧٣ .

صاحبه أو واضع اليد عليه ، فهي تحمى كل من له حق المال المبدد (٢٤٤) . ولم يفصح المشرع عن المراد من صاحب الشيء ولعله ابتغى بهذا من كانت له شئى خياره مؤقتة كالمستأجر الذى يبدد أشياء سلمت اليه من المؤجر وكانت أصلا مودعة لدى هذا الأخير . فيتصد القانون حمايه كل فرد له حق أيا كان على المال ، كالمنتفع والمستعير والمستأجر (٢٤٥) . وليس بشرط أن يكون مالك المال أو صاحبه معروفا وقت التبديد . فمثلا ان جمعت أموال تبرعات المنكوبين حادث معين ، فان هؤلاء المنكوبين وان لم تعصر شخصياتهم بعبد ، الا أنهم فى الواقع من الامر محددين ، وقد تملكوا المال الذى جمع باسمهم ملكية شائعة حتى يقسم بينهم وفق قوائم التوزيع (٢٤٦) .

والصورة محل الخلف هي بحث امكان مساءلة المالك الذى يبدد مالا مملوكا له أضرارا بالجائز أو واضع اليد ، كالدائن المرتهن الذى يؤجر المال الى المالك الراهن فيبده . كمن يرهن جاموسة له لدى آخر ثم يفوم الدائن بتسليم الجاموسة للمدين المرتهن على وجه الاجارة فيبيعهها . ان ظاهر نص المادة ٣٤١ ع يكتفى بأن يلحق الضرر بواضع اليد على الشيء ، وفى الصورة المطروحة واعمالا للنص يتعين القول بتوافر ركن الضرر فيها ، وهو ما ذهب الىه احكام النقض (٢٤٧) . ذلك انه وان كان المال ملكا للجاني الا ان التسليم اليه قد تم بموجب عقد من عقود الامانة جعل يده على الماس يد حائز حيازة مؤقتة . ومع ذلك فقد ذهب رأى الى القول بعدم قيام الجريمة ، لان الضرر وحده لا يكفى لوجودها بل لابد من توافر باقى الاركان الاخرى ومن بينها أن تتحول يد الامين من حيازة ناقصة الى حيازة كاملة . وهى الفرض المطروح للمتصرف حق حيازة المال حيازة كاملة لانه مالك له . ولان جوهر خيانة الامانة هو انتهاك حق المالك بطريق خيانه الثقة (١٤٨) .

الشروع فى الجريمة وتامها

لم ينص المشرع على العقاب فى حالة الشروع فى جريمة خيانة الامانة ،

-
- (٢٤٤) ليس فى القانون ما يمنع من أن يكون المضرور من الجريمة شخصا آخر غير المجنى عليه ما دام أنه قد ثبت قيام هذا الضرر وحصوله عن الجريمة مباشرة (نقض ١٩٥٤/١٢/١٥
أحكام النقض س ٦ ق ١٠١) ، جارسون م ٤٠٨ بند ١٦٢ .
(٢٤٥) نقض فرنسى ١٩٤٨/٢/٥ سبرى ١٩٤٨ - ١ - ١٤٧ .
(٢٤٦) جارسون م ٤٠٨ بند ١٦٢ ، أحمد أمين ٧٧٣ ، القللى ص ٤١٠ .
(٢٤٧) نقض ١٩١٦/١٢/٢٣ الشرائع س ٤ ق ٦٨ .
(٢٤٨) القللى ص ٤١١ .

ومرد هذا أن الشروع غير متصور في تلك الجريمة (٢٤٩) ، لأنه متى كانت الجريمة تتم بمجرد اختلاس الجاني للمال الذي يتوافر بتغير الحائز لنيته من حيازته للمال حيازة ناقصة الى أخرى كاملة ، فإن هذا التغيير في النية يتم في لحظة واحدة ولا يتصور فيه البدء في التنفيذ ، وكل تفكير يسبق الانتهاء الى تغيير النية فعلا يعد من قبيل التفكير في الجريمة قبل ارتكابها . وقد قلنا ان الركن المادي في جريمة خيانة الامانة يتوافر وفق ما نصت عليه المادة ٣٤١ من قانون العقوبات بالاختلاس أو انتبذيد أو الاستعمال . ولما كانت تلك الجريمة تعد من الجرائم الوقتية فانها تتم بمجرد اتيان أحد هذه الافعال الثلاثة . وقد رأينا أن كل منها يفترض بداءة تغير نية الحائز للمال من حيازة مؤقتة الى حيازة كاملة ، اذن فمتى قام الدليل على ذلك اعتبرت الجريمة قد تمت (٢٥٠) .

واستخلاص وقت تمام الجريمة من وقائع الدعوى مسألة يختص بها قاضي الموضوع بغير رقابة من محكمة النقض (٢٥١) وقد قضى بأن تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموما ومنها جريمة خيانة الامانة هو من الامور انداخلية في اختصاص قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض ، اذا بنى عقيدته في هذا التعيين على الواقع الفعلي الذي يثبت لديه بالبينة أو يستنتجه من قرائن الدعوى وظروفها ، أما اذا بناها على اعتبارات قانونية أو نظرية بحثه ليس بينها وبين الواقع فعلا أي اتصال فانه يعرض عمله لمراقبة محكمة النقض (٢٥٢) .

ويثور التساؤل عموما اذا كان يشترط أن يطالب مسلم المال من تسلمه برده حتى يقوم الدليل على نيته في تملك المال ووجود الجريمة ، أو لا يشترط ذلك ؟ الواقع ان الرد على ذلك ميسور لان جريمة خيانة الامانة شأنها شأن غيرها من الجرائم يقوم دليل الادانة فيها على اقتناع القاضي ، فهو الذي يرى

(٢٤٩) هيجنى ص ١٤٥ ، نقض فرنسي ١٢/٤/١٩٣٠ سيري ١٩٣١ - ١ - ٧٣ .
(٢٥٠) تعتبر جريمة التبديد تامة بمجرد طرؤ التغيير على نية الحيازة وتحولها الى نية حيازة بقصد التملك بعد أن كانت حيازة وقتية لحساب الغير (نقض ٢٠/٥/١٩٣٥ قضاء النقض ق ٣٩٥) ، فاحتفاظ المتهم بالشئ المودع بحالته وعدم استعماله ايام لا يرفع عنه المسؤولية الجنائية مع تحول نية حيازته الى حيازة بقصد التملك (نقض ٢٩/٥/١٩٤٥ قضاء النقض ق ٣٩٦) .

(٢٥١) نقض ٧/١٢/١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢١ .

(٢٥٢) نقض ١٧/٤/١٩٣٠ قضاء النقض ق ٥٤٢ .

توافره أو عدم توافره مما يطرح عليه ، وكل ما فى الأمر أن المشع قيده فى اثبات أوجه الامانة بقواعد قانون الاثبات . ومتى كان الامر كذلك فلا محل لاشتراط مطالبة المؤتمن برد المال سواء مطالبة رسمية أو ودية . ولقد قضى بأن جريمة خيانة الامانة من الجرائم الوقتية التى تتم بمجرد اختلاس الشئ المودع تبديده ، فالיום التالى لحدوثها هو مبدأ سريان مدة سقوط الدعوى العمومية فيها ، وعلى قاضى الموضوع أن يحقق تاريخ حدوثها كما يحقق تاريخ حدوث جميع الجرائم الاخرى (٢٥٣) ، وله مطلق الحرية فى بحث كل ظروف الواقع الفعلى واستخلاص هذا التاريخ منها غير مرتبط فى ذلك لا بمطالبة رسمية ولا غير رسمية من المجنى عليه للجانى ، بحيث اذا هداه البحث فاعتقد أن الجريمة قد وقعت قبل أية مطالبة فله أن يقرر ذلك ومتى قام الدليل عليه فهو بمعزل عن كل رقابة (٢٥٤) . كما قضى بأن القواعد العامة فى سقوط الحق فى اقامة الدعوى العمومية هو أن يكون مبدأ هذا السقوط هو تاريخ وقوع الجريمة بالذات ، بحيث لا يؤثر فى ذلك جهالة المجنى عليه بوقوعها وليست جريمة خيانة الامانة بمستثناة من هذه القاعدة ، واذا ساء القول بأن عجز الأمين عن رد الامانة يعد مبدأ تسقوط الدعوى فذلك لا يرجع اليه الا اذا لم يقيم الدليل على حصول التبديد من قبل (٢٥٥) . على أن المطالبة رسمياً على يد محضر أو بواسطة خطاب موصى عليه ، ثم الامتناع عن اترد قد يكون دليلاً كافياً للقاضى لاثبات تمام الجريمة ، ومع هذا فيس ثمة ما يمنع من قيام الجريمة وتامها اعتماداً على أى دليل آخر يستقيه القاضى من وقائع الدعوى المطروحة عليه . كما اذا ما أثبت أن المؤتمن قد تصرف فى المال تصرف المالك (٢٥٦) .

(٢٥٣) وتحديد التاريخ الذى تمت فيه جريمة التبديد لا تأثير له فى ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد اطمانت بالدلة التى أوردتها على حصول الحادث فى التاريخ الذى ورد فى وصف التهمة دون ما اعتراض من جانب الطاعن (نقض ١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٦) .

(٢٥٤) نقض ١٩٢٩/١١/١٤ قضاء النقض ق ٥٤٠ ، ١٩٤٢/٦/٨ ق ٥٤٥ .
(٢٥٥) نقض ١٩٣٦/٥/٤ قضاء النقض ق ٥٤٣ . وقضى بأن عناصر جريمة تبديد نقود مسلمة على سبيل الوديعة تتحقق بالامتناع عن ردها عند طلبها (نقض ١٩٥٠/١/٢ أحكام النقض س ١ ق ٧٣) . وقضى بأن يسقط جريمة خيانة الامانة من تاريخ طلب الشئ المختلس والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عن رده (نقض ١٩٦٩/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٠٧ ، ١٩٧٥/١/١٩ س ٢٦ ق ١١) .
(٢٥٦) نقض ١٩٢٩/٥/٩ قضاء النقض ق ٤٧٦ .

تحريك الدعوى الجنائية

سبق أن بحثنا عند الكلام على جريمة النصب امتداد حكم المادة ٣١٢ من قانون العقوبات إليها ، وانتهينا إلى أن حكمة التشريع توجب ذلك فلا يجوز للنيابة العامة تحريك الدعوى الجنائية ضد المتهم إذا كان زوجا للمجنى عليه أو أحد أصوله أو فروعه إلا بناء على شكوى منه . والشأن أيضا فيما يتعلق بجريمة خيانة الأمانة أي يجب في هذه الحالة أن تقدم شكوى من المجنى عليه أو من وكيله الخاص حتى يجوز للنيابة العامة تحريك الدعوى الجنائية . ولقد قضى بأن الحكمة في الاعفاء المنصوص عليه بالمادة ٢٦٩ من قانون العقوبات في باب السرقة هي أن الشارع رأى أن يغتفر ما يقع من أفراد الأسرة الواحدة من عدوان بعضهم على مال البعض الآخر ، وذلك حرصا على سمعة الأسرة واستبقاء لصلات الود القائمة بين أفرادها . وجريمة النصب وخيانة الأمانة جريمتان مماثلتان لجريمة السرقة ، وحكمة الاعفاء واحدة في كل الأحوال ، فيجب أن يمتد حكم الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٢٩٦ ع في باب السرقة إلى تينيك الجريمتين (٢٥٧) . وفي غير هذه الصورة لا تدخل جريمة انتبديد في عداد الجرائم المشار إليها في المادتين ٣ و ٩ من قانون الاجراءات الجنائية التي لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية فيها إلا بناء على إذن أو شكوى من المجنى عليه (٢٥٧ مكرر) .

العقوبة

إذا تمت الجريمة بأركانها التي يتطلبها القانون حق العقاب ، ولا يمنع من ذلك رد الجاني للمال المختلس (٢٥٨) ، لأن هذا يعتبر من جانبه اصلاحا لآثار الجريمة بعد وقوعها ، كما لا يؤثر في ذلك الباعث على الجريمة ، وإن كان كل منهما قد يؤثر في قدر العقوبة (٢٥٩) .

ولقد قضى بأنه متى ثبت عدم استعمال المتهم للمبلغ المسلم له في الغرض المتفق عليه وإنما لم يرد ما استلمه إلا بعد الشكوى في حقه وثبت

(٢٥٧) نقض ١٩٣٢/٦/٢٧ قضاء النقض ق ٥٣٩ ، ووسيلة ص ٤٤٦ و ٦٤٧ ، رؤوف ص ٤٨٢ . وحديثا نقض ١٩٧٤/٦/١٦ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٢٧ .
(٢٥٧ مكرر) نقض ١٩٧٣/١/٧ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢ .
(٢٥٨) نقض ١٩٠٣/١١/١٤ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٧٣ ، ١٩٢٩/١١/١٤ قضاء النقض ق ٤٧٨ ، ١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٦ .
(٢٥٩) جارسون م ٤٠٨ بند ٣٤ .

قيام نية الاختلاس عنده ، فإن السداد لا يرفع الجرم ، بل قد يكون سببا للتخفيف (٢٦٠) . وانه بمجرد توفر الاركان المكونة للجريمة مما يترتب عليه وقوع التبديد وقع الفعل تحت طائلة القانون الجنائي بصرف النظر عن جميع الظروف التي قد تعرض بعد وقوع الفعل ، فرد المبالغ المبددة بأية كيفية حصل بها هذا الرد لا يمكن أن يكون له من قيمة أكثر من اعتباره ظرفا مخففا يمكن أن يؤثر على مقدار العقوبة المستحقة (٢٦١) . وأن التسوية انتهى تحصل بين المتهم بالتبديد وبين المجنى عليه لا تعفى المتهم من المسؤولية الجنائية بل هي بعكس ذلك تثبت عليه المسؤولية وما يترتب عليها من الحقوق المدنية (٢٦٢) . وإذا تسلم المتهم من المجنى عليه مبلغا لشراء بضاعة له ولما لم يفعل هم المجنى عليه بشكواه فرد جزءا من المبلغ وكتب على نفسه ايصالا بالباقي فالواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة الاختلاس (٢٦٣) .

وعقوبة جريمة خيانة الامانة هي الحبس . والحد الأدنى له هو أربع وعشرون ساعة والاقصى ثلاث سنوات . وتقد أجاز المشرع للقاضي أن يحكم مع الحبس بالغرامة التي لا تجاوز في حدها الاقصى مائة جنيه وحدها الأدنى هو خمسة قروش . ولم يضمن المشرع العقاب في جريمة خيانة الامانة - كما هو الشأن في السرقة والنصب - الحكم الخاص بوضع المتهم تحت مراقبة الشرطة في حالة العود ، واذن فلا تطبق الا القواعد العامة في العود (٢٦٤) .

(٢٦٠) نقض ١٩٢٩/١١/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٢٨ .

(٢٦١) نقض ١٩٣٠/٥/١ قضاء النقض ق ٤٧٩ .

(٢٦٢) نقض ١٩٢٩/٤/١١ قضاء النقض ق ٤٨٣ ، ١٩٣٢/١١/١٤ ق ٤٨٢ ، ١٩٦٣/٣/١٩ .

بحكام النقض س ١٤ ق ٤٣ .

(٢٦٣) نقض ١٩٤٤/١٠/٣ قضاء النقض ق ٤١٦ .

(٢٦٤) نقض ١٩٢٩/٥/٢٣ قضاء النقض ق ٥٣٧ ، ١٩٣٠/٥/١٥ ق ٥٣٨ .

الفصل الثاني عشر

الجرائم الملحقمة بخيانة الامانة

ضمن المشرع الباب العاشر من الكتاب الثالث من قانون العقوبات المعنون بالنصب وخيانة الامانة جريمتين الحقهما بخيانة الامانة ، اولاهما نص عليها في المادة ٣٤٠ وتتناول خيانة الائتمان في ورقة ممضاة أو مختومة على بياض ، والاخرى تناولتها المادة ٣٤٢ وتجرم فعل المالك المعين حارسا على أمواله المحجوز عليها اذا اختلس شيئا منها . ولما كانت جريمة اختلاس الاموال المحجوزة المنصوص عليها في المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات والملحقمة بجريمة السرقة تشابه في أركانها مع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤٢ ع ، لذلك فسوف نتناولها معا في مبحث على حدة .

المبحث الاول

خيانة الائتمان

في ورقة ممضاة أو مختومة على بياض

نصت المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات على أن « كل من ائتمن على ورقة ممضاة أو مختومة على بياض فخان الامانة وكتب في البياض الذي فوق الختم أو الامضاء سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات أو التمسكات التي يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الامضاء أو الختم أو لماله عوقب بالحبس . ويمكن أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصريا . وفي حامة ما اذا لم تكن الورقة الممضاة أو المختومة على بياض مسلمة الى الخائن ، وانما استحصل عليها بأى طريقة كانت يعد مزورا ويعاقب بعقوبة التزوير » . وتتضمن هذه المادة تجريم فعلين ، الأول خيانة الامانة في ورقة ممضاة أو مختومة على بياض ، والآخر هو التزوير في ورقة من هذا القبيل . وتعد الجريمة الاولى في التشريع انفرنسى نوعا مخففا من التزوير - وجريمة التزوير هناك جنائية دائما - اذ رأى أن المجنى عليه قد فرط في ثقته ووضعها في غير موضعها . ولذلك لم يكن المشرع المصرى متسقا مع المنطق اذ أورد هذه الجريمة وقرر لها عقوبة خاصة وجعلها أشد من عقوبة التزوير في المحررات .

العرفية ، ناسيا حكمة ذكرها في التشريع الفرنسى ، وأن جريمة التزوير عندنا فى ورقة عرفية تعتبر جنحة (١) .

ويبين من مطائعة المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات أن أركان جريمة خيانة الامانة فى ورقة ممضاة أو مختومة على بياض خمسة (١) التسليم على وجه الامانة (٢) موضوع التسليم (٣) خيانة الامانة وهى الركن المادى (٤) الضرر (٥) القصد الجنائى .

الركن الاول : التسليم على وجه الامانة

وردت المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات سابقة على المادة ٣٤١ التى تناولت جريمة خيانة الامانة ومع ذلك فهى تعتبر نوعا منها وملحقة بها ، ولذلك فالشرط الاول لقيام جريمة خيانة الائتمان فى ورقة ممضاة على بياض أن يكون تسليم سابق للورقة التى سياتى بيانها من المجنى عليه الى الجانى ، وأن تكون الغاية من التسليم هى اتمام تحرير الورقة على الوجه المتفق عليه بين المسلم والمستلم . فان لم يكن هناك تسليم أصلا انعدمت الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٤٠/١ ع . وقد يعد استحصال الجانى على الورقة سرقة اذا اختلسها بغير رضا حر من صاحبها ، واذا كان التسليم نتيجة لوسيلة احتيال عد الفعل جريمة نصب متى توافرت باقى شروطها ، ويعتبر ما تم فى الورقة التى استحصل عليها باقى الوسيطتين سالفتى الذكر تزويرا (٢) ، ويعاقب بالعقوبة المقررة لجريمة التزوير وفق ما تنص عليه المادة ٣٤٠ فى نهايتها .

ولا يكفى مجرد تسليم الورقة ، وانما يجب أن يكون هذا على وجه الامانة لغرض معين - كما سنرى عند الكلام على الركن الثالث - فان لم يكن الامر كذلك فلا يعد فعل متسلم الورقة خيانة امانة ، فمن يسلم لآخر ورقة ممضاة منه على بياض على سبيل التذكار فيقوم المتسلم بملئها بالتزام بدين أو مخالصة من شأنها الاضرار بالشخص الذى وقع على الورقة عد العمل تزويرا فى محرر عرفى لا خيانة امانة .

(١) أحمد أمين ص ٢٨٤ ، الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ٤١٣ ، القللى ص ٤٤٠ ، محمود مصطفى ص ٥٠٦ .

(٢) قضى بأن اختطاف ورقة ممضاة على بياض وملاها بسند دين أو مخالصة أو بغير ذلك عن الالتزامات التى يترتب عليها ضرر لصاحب الامضاء يعد تزويرا فى محرر عرفى (نقض ١٩٣٥/١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٢٦ ، أحمد أمين ص ٧٦٢ ، هيل ص ٤٦٦)

ويعتبر وجه الائتمان الذى سلمت بمقتضاه الورقة عقد وكالة بين الموقع بامضائه أو ختمه على الورقة ومن تسلمها منه ، فالاول قد خول متسلم الورقة بمقتضى هذا التوكيل أن يملأ بياناتها نيابة عنه على وجه متفق عليه بينهما . ولذا نحن نرى أن المشرع لم يكن بحاجة الى نص المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات لان الصورة اننى جا بها يمكن أن تنطوى تحت خيانة الامانة ، تأسيسا على أن الجريمة تقوم باستعمال كتابة سلمت الى الجانى بصفة كونه وكيلًا للمجنى عليه لاستعمالها فى أمر معين لمنفعته فخا ن الامانة اضرا را به ، والاستعمال كما جاء بنص المادة ٣٤١ ع هو صورة من صور الركن المادى فى جريمة خيانة الامانة . وتطبق حالة الاستعمال سالفه الذكر فى ان فرض المطروح تجعلنا نستغنى عن اثارة بحث ما اذا كان هناك محل لهذه العبارة فى جريمة خيانة الامانة .

هل يخضع تسليم الورقة البيضاء لقواعد الاثبات العامة فى قانون الاثبات أم تثبت بأى طريق من الطرق ؟ أى هل تطبق القواعد الخاصة باثبات العقد والتي سبق لنا الكلام عليها فى جريمة خيانة الامانة ، أم أن للقاضي أن يدلل على الواقعة من أى دليل يراه موصلا الى اقناعه . يذهب القضاء فى فرنسا الى أن هذه الجريمة الشأن فيها شأن جريمة خيانة الامانة ، فيجب أن تخضع لقواعد الاثبات الخاصة بها أى المقررة فى القانون المدنى تأسيسا على أنها نوع من الوكالة (٣) . حين يرى بعض الفقهاء - وهو ما رأينا - أن الرأى السابق منتقده فتسليم الورقة واقعة مادية تثبت بأى طريق ، فضلا عن أن فى استطاعة المتهم أن يتخلص من الجريمة بأن يثبت فى الورقة مبلغا أكبر مما يجوز اثباته بالبينة (٤) ، وهو ما ذهب اليه بعض رجال الفقه عندنا (٥) .

الركن الثانى : موضوع التسليم

يجب أن يكون موضوع الجريمة ورقة ممضاة أو مختومة على بياض ، فيشترط أن يكون على الورقة توقيع أو ختم لمن يفترض صدورها منه ، وليس

(٣) نقض فرنسى ١٩٣٦/٦/١ بـلتان ق ٦٧ .

(٤) روسليه بند ٦٩٢ ، هيلى ص ٤٦٧ .

(٥) الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ٤٢٠ .

بمهم أن يكون التوقيع كاملا ما دام هو الذى جرى به محرره فى معاملاته ويدل على شخصية صاحبه . وكذلك يصح أن يكون على الورقة بصمة للشخص ، كما اذا لم يكن يعرف الكتابة ولم يكن لديه ختم ، فلقد سوى المشرع بين البصمة والتوقيع فى المادة ٢٢٥ من قانون العقوبات ، وانه وان كانت هذه المادة قد وردت فى باب التزوير الا أننا نرى مد حكمها الى المادة ٣٤٠ ع .

ويجب أن يكون التوقيع أو الختم أو البصمة فى ورقة على بياض . فمثلا يطلب شخص من آخر أن يحرر له صيغة طلب أو شكوى لجهة معينة نظرا لإنشغاله أو لعدم احاطته بكيفية تحريرها ويأتمن من سلمه الورقة على أن يملأها لذلك الغرض بعد أن يوقع عليها ، فاذا انتهز المستلم الفرصة وحرر فى البياض سنداً أو أية كتابة أخرى غير ما اتفق عليه تقوم الجريمة متى توافرت باقى الاركان . وكذلك قد يحرر شخص سنداً أبيض ويوقع عليه ويترك بيان قيمة المبلغ الى وقت استلامه ثم يسلم السند الى آخر ليقبض المبلغ ويثبت قيمته فى السند ، فان أثبت به أكثر مما قبضه انطوى فعله تحت الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٤٠ ع . وكذلك الشأن بالنسبة لمن يوقع على عقد تأجير تاركاً ملء خاناته لوكيل عنه وفق معلومات أو رغبة أبدأها له فيثبت فى العقد ما يلزمه بأكثر مما اتفقا عليه .

ولا تنصرف عبارة « على بياض » كما يدل ظاهرها الى أن الورقة كلها بياض لا تحمل غير التوقيع أو الختم ، بل ينطبق النص وثو كان بالورقة بعض البيانات ما دام هناك فراغ فى بعض أجزائها قصد تكملته حتى تكون للورقة المعنى الذى قصده الموقع عليها (٦) . ولقد قضى بأنه لا يلزم لتحقيق جريمة حيانة الامانة فى الورقة الموقع عليها على بياض أن تكون هذه الورقة خالية من كل كتابة بل يكفى أن يكون قد ترك بها قصداً بعض الفراغ المثلث فيما بعد ثم ملئ الفراغ بالتزام يترتب عليه ضرر لصاحب التوقيع ، فاذا تسلم شخص سند دين بمبلغ معين وترك فيه اسم الدائن على بياض للبحث عن يقرض الموقعين على هذا السند المبلغ الوارد به لسداده لبنك معين حتى اذا وجد من يقبل الاقراض يضع اسمه فى الفراغ المتروك بالسند ، فبدلاً من أن يفعل ذلك وضع اسمه هو فى الفراغ مع أنه لم يسدد الدين للبنك ثم طالبهم بقيمة

(٦) الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ٤١٤ ، القللى ص ٤١ ٤ ، جارسون ٤٠٧ بند ٧ .

السند ، فهذه اواقعة تتحقق فيها جريمة خيانة الامانة المنطبقة على المادة ٣٤٠ ع (٧) .

والفرض فى هذه الورقة أن تكون موقعة أو مختومة على بياض لتملا على وجه معين ، فان كانت الورقة المختومة غير معدة لاي غرض محدد فلا تقوم الجريمة وانما قد تتوافر جريمة التزوير فى ورقة عرفية اذا تكاملت باقى أركانها ، كالمثل الذى سبق أن ضربناه بمن يوقع لآخر على ورقة بياض كتذكار لزيارة معينة ، أو كمن يكتب لآخر اسمه وعنوانه وعمله حتى يستطيع زيارته متى شاء فيحرر سندا أو تخالفا فوق هذه انكتابة أو ذلك التوقيع (٨) .

الركن الثالث : خيانة الامانة

هو الركن المادى فى هذه الجريمة ، وقد عبرت عنه المادة ٣٤٠ بقولها « فخان الامانة وكتب فى البياض الذى فوق الختم أو الامضاء سند دين أو مغانصة أو غير ذلك من السندات والتمسكات » . فخيانة الامانة فى هذه الجريمة لا تتم بتغيير نية الحيازة من ناقصة الى كاملة هو الشأن فى المادة ٣٤١ ع السابق اكلام عليها ، وانما يكون باثبات كتابة فى الورقة المضاة أو المختومة على بياض غير ما اتفق عليه مع صاحب الامضاء أو الختم ، وسيان أكان الاثبات بالكتابة باليد أم بآلة كاتبة أم بمطبعة . ويشترط أن تكون الكتابة بغير ما اتفق على تحريره فى البياض المتروك ، فاذا كانت الكتابة التى حررها المؤتمن هو ما تم الاتفاق عليها فلا جريمة فى الامر لانها تعتبر صادرة من صاحب التوقيع أو الختم (٩) .

واذا كانت انكتابة فى غير المكان المعد لان تحرر فيه خرج الفعل عن نطاق خيانة الامانة ودخل فى دائرة التزوير فى الاوراق العرفية متى تكاملت أركان هذه الجريمة . فمثلا سلم شخص لآخر سندا ليثبت فيه مبلغا من المال سوف يسلمه اليه دائن ، وكان المسلم قد وقع السند على بياض ، فاذا فرض أن الامين تسلم مبلغ مائة جنيه وحرر فى المكان الخالى مبلغ مائتى جنيه لصالح الدائن وقع فعله تحت طائلة المادة ٣٤٠ ع ، لانه بهذا قد خان الامانة فيما

(٧) نقض ١٩٣٧/٢/١٥ مجموعة القواعد القانونية ٤ ق ٤ .

(٨) أحمد أمين ص ٧٦١ ، الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ٤١٥ ، القللى ص ٤٤٢ ، محمود

مصطفى ص ٥٠٧ .

(٩) القللى ص ٤٤٣ .

يكتب فوق التوقيع . وأما اذا افترضنا أنه أضاف شرطا في السند بأن ذكر أن للمبلغ فوائد سنوية قدرها ٦٪ فإن هذا الفعل يعد تزويرا ، اذ أنه اضافة لمحرر قائم في الاصل ولم تكن هي موضوع الامانة التي خانها المتسلم (١٠) وانما لو كان أنشأ المحرر كله كاملا فوق الامضاء أو الختم ، فإن هذا الفعل ينطوي تحت المادة ٣٤٠ ع ، لان الاتفاق على أن يحمر فوق الامضاء كتابة تنطوي على معنى معين فحرر غيرها .

وقد ذكرت المادة ٣٤٠ ع بعض أنواع المحررات التي تثبت في البياض فوق التوقيع أو الختم ثم أردفها بعبارة « أو غير ذلك » مما مفاده أنها وردت على سبيل التمثيل لا الحصر . ومع أن المادة تكلمت على سندات ومخالصات الا أنها تنطبق أيضا لو حرر فوق الامضاء أو الختم أية كتابة يترتب عليها ضرر أدبي لشخص الموقع .

الركن الرابع : الضرر

تطلبت المادة ٣٤٠ ع أن يترتب على فعل الخيانة حصول ضرر لنفس صاحب الامضاء أو الختم أو لماله (١١) ذلك لان نص المادة ٣٤٠ ع مطلق لا محل لتخصيصه ، فمن يكتب فوق التوقيع كلاما من شأنه الاضرار بالشخص في عمله أو حياته الخاصة تتوافر في حقه الجريمة . ولا يشترط أن يكون الضرر محققا ، بل يكفي أن يكون محتملا وهذه مسألة يقدرها قاضي الموضوع . وتقد قضى بأن المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات تتناول بالعقاب كل من يكتب فوق التوقيع كتابة يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب التوقيع أو لماله أو يكون من شأنها الاضرار به كائنا ما كان هذا الضرر ماديا أو أدبيا ، محققا أو محتملا فقط ، كما هي الحال تماما بالنسبة الى ركن الضرر في جريمة التزوير مع فارق واحد هو أن الضرر أو احتمال له يجب أن يكون واقعا على صاحب التوقيع ذاته لا على غيره (١٢) .

(١٠) أحمد أمين ص ٧٦١ ، محمود مصطفى ص ٥٠٦ ، عكس هذا جندى عبد الملك ويرى أن العقد الذي سلمه كان مضيا أو مختوما على بياض وانه لما كان الجاني هو نفس الشخص الذي سلم اليه العقد فكل الشروط التي تشترطها المادة ٣٤٠ متوفرة (الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ٤١٦) ، القلبي ص ٤٢٤ .

(١١) جارسون م ٤٠٧ بند ١٥ ، روسليه بند ٦٩١ .

(١٢) نقض ١٩٤٣/٦/٢١ قضاء النقض ق ٥٩٠ .

فاذا لم يكن من شأن الكتابة أن ترتب ضررا سواء محققا أو محتملا فلا جريمة في الامر مع توافر القصد الجنائي لدى المتهم (١٣) ، ومثالها أن تكون الكتابة مرتبة لالتزام باطل بعكس ما لو كان الالتزام قابلا للإبطال اذ يعتبر الضرر محتملا (١٤) .

الركن الخامس : القصد الجنائي

الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤٠ ع هي جريمة عمدية ومن ثم يجب أن يتوافر فيها القصد الجنائي ويكتفى فيه بالقصد العام ، أى علم الجاني بالفعل الذي أتاه وبأركانها القانونية . وأهم ما فى الامر علمه بأن ما حرره فوق الامضاء أو الختم غير ما وكله صاحبه فى كتابته ، فإن كان يعتقد خطأ أن ما أثبتته هي رغبة الموقع على الورقة فلا تنهض قبله الجريمة لانتفاء القصد الجنائي . ويجب أن يعرف الفاعل أن من شأن فعله أن يؤدي إلى الاضرار بصاحب الامضاء أو الختم ولو ضررا محتملا (١٥) . ولا يشترط فى هذه الجريمة قصدا جنائيا خاصا ، فلا يتطلب انصراف نية الجاني الى استعمال الورقة ضد صالح من وقع أو ختم عليها (١٦) .

وجريمة خيانة ائتمان فى ورقة مختومة أو ممضاة على بياض جريمة وقتية ومن ثم يتعين توافر القصد الجنائي وقت ارتكاب الفعل المادى أى وقت تحرير البيانات المكمل للورقة . ولذا ان كان تحرير الكتابة فوق الامضاء أو الختم بقصد المزاح أى لم يكن هناك اتفاق على كتابة معينة توضع فى البياض فلا جريمة فى الامر حتى ولو احتفظ المحرر بالورقة واستعملها بعد ذلك ، وانما يعد الفعل حينئذ تزويرا (١٧) .

تمام الجريمة والعقوبة عليها

تتم الجريمة بمجرد تحرير الكتابة فى البياض بالورقة الموقع عليها أو المختومة . ويصعب تصور الشروع فى هذه الجريمة ، فكل فكرة تتردد فى الذهن هي من النيات التى لا عقاب عليها ، فلو ضبطت الجريمة قبل كتابة

(١٣) هيل ص ٤٦٧ .

(١٤) القليل ص ٤٤٥ .

(١٥) الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ٤١٨ .

(١٦) جارسون م ٤٠٧ بند ٢٩ ، هيل ص ٤٦٧ .

(١٧) نقض فرنسى ١٩٢٨/٨/٢ سبرى ١٩٣٠ - ١ - ١٥٣ .

أي كلمة فهي لا تعدو عملا تحضيريا لاحتمال العدول عنها في أية لحظة (١٨) .
ومع هذا فقد يتصور الشروع ، كما اذا ضبط الشخص بعد أن حرر جزءا من
الورقة فقط بحيث لا تصلح لأن تعد سند دين أو مخالصة . وعلى أي حال
فإن قيل بوجود الشروع فهو غير معاقب عليه لعدم النص على ذلك .

ويثور البحث في تكييف الوصف القانوني للصورة التي يقوم بتحريض
السند فيها شخص آخر غير من تسلمه ولكن بتحريض من هذا الأخير . وقد
ذهب رأى إلى اعتبار الفعل تزويرا من جانب المحرر واشتراكا من جانب من
تسلم السند (١٩) . وذهب رأى آخر إلى أن الفعل يعد خيانة أمانة ممن تسلم
السند واشتراكا بطريق المساعدة ممن حرره . وهو الاصول في نظرنا إذ
لم يشترط المشرع أن تكون كتابة البيانات بيد المؤمن نفسه ، وتقديم الورقة
من جانب المؤمن لتحريضها يعد عملا تنفيذيا في الجريمة (٢٠) .

وإذا استعملت الورقة بعد أن تكاملت أركان الجريمة على الوجه سالف
البيان ، فإن الرأى فى فرنسا هو اعتبار هذا الفعل خيانة للتوقيع أيضا على
أساس أن الجريمة تتجدد مع كل استعمال (٢١) . وأما الرأى فى مصر - وهو
الذى يتفق مع المبادئ القانونية فى رأينا - فإن الفعل لا جريمة فيه ، إذ لم
ينص على جريمة استعمال مثل تلك الورقة (٢٢) .

وعقوبة الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٤٠ ع هى الحبس لمدة حدها
الادنى أربع وعشرون ساعة والاقصى هو ثلاث سنوات ، ويجوز أن يزداد
على الحبس غرامة حدها الادنى خمسة قروش وحدها الاقصى خمسون جنيها .

(١٨) جارسون م ٤٠٧ بند ٥٦ .

(١٩) جارو ج ٦ بند ٢٦١ ، أحمد أمين ص ٧٦٢ ، محمود مصطفى ص ٥٠٨ .

(٢٠) جارسون ٤٠٧ بند ٣٤ ، روسليه بند ٦٩١ ، هيل ص ٤٦٧ .

(٢١) لأن القول بعكس هذا يؤدي إلى أن الفاعل يستطيع الاحتفاظ بالورقة إلى المسدة
المسقطه للدعوى الجنائية فى الجلسة ثم يظهرها للاستعمال (روسليه بند ٦٩٣ ، جارو ج ٦
بند ٢٦١١) .

(٢٢) أحمد أمين ص ٧٦٢ ، الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ٤٢٠ ، القلى ص ٤٤٦ ،
محمود مصطفى ص ٥٠٩ .

المبحث الثاني

اختلاس المحجوزات

يقتضى استيفاء الديون فى بعض الاحيان الاستعانة بالاجراءات القضائية أو الادارية لاكره المدين الممتنع عن السداد على دفع ما بذمته وبيع ماله واستيفاء الدين بعد ذلك . فاذا ما دعا الامر الى الالتجاء الى مثل هذا الطريق ووقع حجز بمعرفة السلطة القضائية او الادارية على أموال المدين تمهيدا لاستيفاء الاجراءات وبيع المحجوزات وعين شخص غير المالك حارسا عليها ثم قام مالك المال بالتصرف فيه ، فانه بفعله هذا يعرقل اجراءات البيع وتبعها يعطل تنفيذ أوامر السلطات العامة ، فضلا عن الاضرار بالدائن الحاجز سواء أكان الحكومة أم الافراد .

واذا وضعنا التصرف الذى أتاه المالك أو غيره فى بعض الصور موضع البحث القانونى لوجدناه لا ينطوى تحت أى نص من النصوص الجنائية وفقا للقواعد العامة . فالفعل من جانب المالك لا يعد سرقة لانتفاء ركن ملكية المال لغير المختلس ، ولا يعد سرقة أيضا من جانب غيره اذا كان على اتفاق معه لان الاختلاس يكون عندئذ برضاء المالك (٢٣) ، بل قد لا تتوافر نية التملك لديه اذا كان يقصد من فعله مجرد اخفاء المال مؤقتا مساعدة منه لصاحبه . ولا ينطوى فعل المالك تحت وصف خيانة الامانة لانتفاء التسليم بمقتضى وجه من أوجه الامانة المنصوص عليها فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات اذ الفرض فى الصورة الراهنة أن حراسة المال قد عهد بها لغير المالك . وجلى أن هذه النتيجة لا تتفق مع الصالح العام والعدالة ولذا عنى المشرع باعتبار هذا الفعل جريمة خاصة يأخذ حكم السرقة ، فنص فى المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات على أن « اختلاس الاشياء المحجوز عليها قضائيا أو اداريا يعتبر فى حكم السرقة ولو كان حاصلًا من مالها . ولا تسرى فى هذه الحالة أحكام المادة ٣١٢ (قبل تعديلها) من هذا القانون المتعلقة بالاعفاء من العقوبة » .

(٢٣) نقض ١٩٤٨/١٠/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٦٦ ، أحمد أمين س ٦٨٧ ،

القللى ص ١١٧ ، روسليه بند ٧٠٣ .

وقد قلنا عند الكلام على جريمة خيانة الأمانة انه يشترط أن يكون موضوعها مالا منقولاً مملوكاً للغير ، وأن يسلم المال إلى الجاني على وجه من وجوه الأمانة المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . فإذا فرضنا أن مالا منقولاً وضع تحت يد شخص على وجه الوديعة بناء على حجز قضائي أو إداري بصفته حارساً عليه ، وكان في ذات الوقت مالكا للمال موضوع الحجز ، فإنه إذا ما تصرف هذا المالك الحارس في المال المحجوز عليه سواء أكان تصرفه قانونياً بالبيع أو نحوه أم مادياً بالاستهلاك ، فإن فعله لا ينطوي تحت نص المادة ٣٤١ من قانون العقوبات لانتفاء أحد أركانها وهو كون المال مملوكاً للغير ، فالمشرع قد هدف بالعقاب على الجرائم التي ترتكب ضد المال المحفوظة على الملكية الفردية . وهذه النتيجة التي يوصل إليها تطبيق المادة ٣٤١ من قانون العقوبات لا تتفق مع المصلحة العامة . ولذا كانت الضرورة تقتضي بتجريم فعل المالك في هذه الصورة . وهذا هو ما دعا المشرع إلى النص في المادة ٣٤٢ ع على أن « يحكم بالعقوبات السابقة على المالك المعين حارساً على أشياء المحجوز عليها قضائياً أو إدارياً إذا اختلس شيئاً منها » (٢٤) .

(٢٤) جاء بتعليقات الحقايقية على قانون سنة ١٩٠٤ ، راجع المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات التي نصها « إذا اختلس المدين المحجوز على أمتعه أو غيره شيئاً من الامتعة المحجوز عليها قضائياً أو إدارياً يجازى جزاء السارق » . وأن المادة ٤٦٠ القديمة لم ينص فيها إلا عن اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائياً ومن ثم كان يمكن اعتبار موضعها في قانون المرافعات ، ثم صدر بعد ذلك أمر عال في ٩ مايو سنة ١٨٩٥ بوجوب تطبيقها على اختلاس الأشياء المحجوز عليها إدارياً ، فهذه إذن جريمة يجب عقاباً أن يكون موضعها في قانون العقوبات . والمادة بنصها التي هي عليه من سنة ١٨٩٥ قد أدت إلى خلاف كثير لمعرفة ما إذا كانت الجريمة تعتبر تعدياً على السلطة القضائية أم تعدياً على حق الملكية ، وهل كلمة الغير الواردة في هذه المادة تنطبق على كل شخص غير المحجوز عليه أو على من يرتكبون الجريمة لغائده فقط ، وهل المراد من قوله في المادة « يجازى جزاء السارق » أن من يقع منه الاختلاس المنصوص عنه في هذه المادة لا يعاقب في حال من الأحوال إلا بالمعقوبة المقررة للسرقة البسيطة ؟ ومما لا ريب فيه أن هذه الجريمة في كل الأحوال اعتداء على السلطة القضائية إلا أنه لم ينشأ عنها أشكال إلا في حالة ما إذا لم يتوفر فيها أركان السرقة المعاقب عليها أعني إذا كان المختلس هو مالك الأشياء المختلسة أو شخص آخر يعمل لصالحه أو قريب له لا يعاقب عليه بمقتضى أحكام المادة ٢٦٩ (٣١٢) . والنص الجديد جعل هذا الفعل جريمة من نوع خاص معاقباً عليها بالمعقوبات المقررة للسرقة على اختلاف أنواع هذه العقوبات . وأن اختلاس الأشياء المحجوزة بمسرفة مالكاها المسمين لحراستها ليس هو اختلاساً حقيقياً بالنظر لما تقسم ، وهذا الاختلاس هو جريمة خصوصية أيضاً ، ولذا أضيفت على القانون مادة جديدة هي المادة ٢٩٧ ، وهذه المادة مع المادة ٢٨٠ يزيلان كل أشكال تولد عن تطبيق المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات الحالي .

ومن المقابلة بين النصين سالفى الذكر يبين أن المادتين ٣٢٣ و ٣٤٢ ينطوى تحتتهما اختلاس المالك لماله المحجوز عليه قضائيا أو اداريا . والفرق بينهما أن المالك فى الصورة الاولى (٣٢٣ م) لم يعين حارسا على المال وانما غيره هو الحارس ، وهو فى الصورة الاخرى (٣٤٢) الحارس على المال واختلاسه للمال فى صورة المادة ٣٢٣ ع يعد فى حكم السرقة لانتفاء وجه الامانة ، وفى صدد المادة ٣٤٢ يعد خيانة امانة لقيام ركن الائتمان . وتفترق الصورتان أيضا فى أن الاختلاس فى المادة ٣٢٣ يجوز أن يقع من غير المالك للمال المحجوز ، وهو فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٤٢ لا يقع الا من المالك للمحجوزات .

ويبين من مطالعة نص المادتين ٣٢٣ و ٣٤٢ من قانون العقوبات أنهما تشتركان فى أركانهما ، فكل منهما تشترط :

- ١ - وجود مال وضع تحت الحجز القضائى أو الادارى .
- ٢ - أن ركن المادى هو الاختلاس .
- ٣ - القصد الجنائى .

الركن الاول : مال محجوز عليه :

الركن الاول فى هذه الجريمة هو وجود مال محجوز عليه . ويشترط أن يكون مالا منقولاً ، لان الشارع قد ابتغى رعاية أوامر السلطة العامة الخاصة بالحجز على الاموال المنقولة . أما العقارات فان اجراءات توقيع الحجز والتنفيذ عليها فيها الحماية الكافية لها ، فضلا عن أن المشرع فى باب السرقة والاغتصاب قد تناول حماية الاموال المنقولة فلا تنصرف عبارة الاشياء المحجوز عليها الواردة بنص المادتين ٣٢٣ و ٣٤٢ الا للمنقولات فقط .

ويجب أن يكون المال المنقول موضوعا تحت الحجز ، ويستوى فى هذا أن يكون الحجز قضائيا أو وقع المحضر بموجب أمر صادر من المحكمة ، أو أن يكون حجزا اداريا تم بمعرفة مندوب الجهة المختصة التى خولها القانون حق توقيع الحجز على منقولات الافراد استيفاء لحقوقها (٢٥) ، كالحجز الذى يوقع

(٢٥) فى فرنسا يذهب الرأى الى أنه لا يشترط الحجز بل يكفى أن يكون المال موضوعا تحت يد السلطة العامة كالأشياء المضبوطة على ذمة قضية أمام المحكمة ، والاموال الموضوعة تحت الحراسة القضائية ، ولكنها لا تنطبق على المضبوطات أثناء التحقيق الابتدائى اذ ليس للدولة أى حق على المال المضبوط ، بعكس الحالة الاولى فالمشرع يقصد حماية حقوق الافراد (روسيله ٧٠٤ ، هجنى ص ١٦٣ ، جارسون م ٤٠٠٠ بئد ١٤٩) . ولا محل لهذا عندنا مع صراحة النص واشترطه أن يكون المالك محجوزا عليه .

على المنقولات بمعرفة الصراف استيفاء للاموال الاميرية او الحجز الذى يوقعه موظفو مصلحة الضرائب بالنسبة للمبالغ المستحقة لها ، وكذلك الحجز الذى يوقع استيفاء للعوائد المقررة على المباني او تحصيل المبالغ المستحقة لبنك التسليف الزراعى (٢٦) . ويستوى ان يكون الحجز تحفظيا او تنفيذيا (٢٧) .

ومتى حجز على المال المنقول أصبح موضوعا تحت يد السلطة العامة واكتسب حرمة فلا يجوز انمساس به حتى يرفع من الجهة التى اصدرت الامر به او يتنازل عنه من وقع لمصلحته . واذا سلم الشئ المحجوز الى الحارس فانه يتعين بهذا الحجز والتسليم ولو كان من المثليات او له نظائر لدى الحارس ، فلا يحق لهذا الاخير ان يدعى جهالته وعدم تمييزه (٢٨) . وقد قضى بان توقيع الحجز على مال — مهما كان نوعه مثليا او قيميا — يترتب عليه ويجب ان يترتب عليه ان يبقى المال المحكى عنه فى محضر الحجز بعينه على ذمة السلطة التى امرت بالحجز ، اذ الحجز فى لغة القانون معناه وجوب ابقاء الشئ المحجوز كما هو بالحالة التى هو عليها وحظر تغييره ولو بمثله لتنافى ذلك مع الغرض الذى شرع الحجز من اجله (٢٩) . وكما ينصب الاختلاس على الاشياء المحجوز عليها يصح ان يكون موضوعها نتاجها ، فنتاج الماشية تعد محجوزة مثلها فى ذلك مثل الماشية ذاتها (٣٠) .

ويثور فى الذهن التساؤل عما اذا كان الحجز يكتسب الحماية حتى ولو شابته عيب يبطله ؟ فاذا فرض ان اجراءات الحجز قد وقعت مخالفة للقانون بما يترتب عليه بطلانها فهل اختلاس المال المحجوز عليه لا يكون الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٢٣ أو ٣٤٢ ع ، أم ان ذلك البطلان لا يؤثر فى قيام الجريمة وفى الحماية المقررة للحجز ، ما دام لم يقض بالبطلان ؟

(٢٦) راجع قانون الحجز الادارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

(٢٧) الحجز التحفظى متى اوقعه الموظف المختص يكون واجب الاحترام ولو لم يحكم بنسبته او لم يعلن به ذوو الشأن فى الميعاد القانونى ، وذلك ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه (نقض ١٩٥٤/١٢/٦ أحكام النقض س ٦٦ ق ٨١) ، احمد امين ص ٦٨٦ . الموسوعة الجنائية ج ١ ص ٣٩٨ ، القللى ص ١١٧ .

(٢٨) نقض ١٩٤٩/١٢/١٩ قضاء النقض ق ٢٥٣ .

(٢٩) نقض ١٩٤٣/٢/٢٢ قضاء النقض ق ٣٢١ .

(٣٠) محمود مصطفى ص ٤١٥ .

ان المرجع الذى يهتدى به فى هذه الصورة هو الحكمة من تقرير العقاب على اختلاس المحجوزات ، وتلك الحكمة تتمثل فى احترام أوامر السلطات العامة بعدم عرقلة التنفيذ على المال المحجوز عليه حماية لحقوق من تعلقت حقوقهم بالشيء المحجوز (٣١) ، وهى تقضى بانقول بأن الحجز لا يؤثر فى وجوده ما قد يلابسه من بطلان فهو حيز واجب الاحترام حتى يقضى ببطلانه (٣٢) .
والا لو فتح الباب لمثل هذا لكثرت المنازعات وافلت الكثيرون من العقاب وضاعت حكمة التشريع . فمخالفة الاجراءات المقررة للحجز أو لبيع المحجوزات لا تبيح اختلاس المحجوزات (٣٣) .

وقد قضى بأن اتقانون يوجب احترام الحجز ما دام قائما ولم يصدر حكم بإبطاله ذلك بأن الشارع قصد من النصوص التى وضعها للمعاقبة على جريمة اختلاس الاشياء المحجوزة أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها الاعتداء على السلطة العامة التى أوقعت الحجز قضائيا كانت أو ادارية . وانغرض من العقاب عليها هو ايجاب احترام أوامر السلطة المذكورة . ومن ثم تتعين معاقبة من يختلس متاعه المحجوز عليه ولو كان يعتقد بحق براءة ذمته من الدين المحجوز من أجله ، لان فى أخذ المالك حقه بنفسه وفى اختلاسه متاعه مع علمه بتوقيع الحجز عليه مخالفة صريحة لواجب الاحترام الذى يقتضيه الحجز واعتداء ظاهر على السلطة التى أوقعته (٣٤) . وقضى بأن منازعة الطاعن فى أصل الدين المحجوز من أجله لا تأثير لها فى مسئوليته المترتبة على توقيع الحجز الذى دين بالاشتراك مع الحارس فى عرقلة تنفيذه (٣٥) . وأن الحجز التحفظى واجب الاحترام ولو لم يحكم بتشبيته ما لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه (٣٦) وان البطلان طبقا للمادة ١/٥١٩ مرافعات - التى تعتبر

-
- (٣١) جارسون م ٤٠٠ بند ١٤٠ ، نقض فرنسى ١٨٩٠/٤/٢٥ داللون ١٨٩٠ - ١ - ٥٠ .
(٣٢) هيلى ص ٤٣٤ ، روسليه بند ٧٠٤ ، أحمد أمين ص ٦٨٩ ، الشاوى ص ١٨٠ .
نقض ١٩٣١/٣/١٩ قضاء النقض ق ٢٥٤ ، ١٩٣١/١١/٣٠ ق ٢٥٥ ، ١٩٣٨/٤/٣ ق ٢٥٨ ، ١٩٣٨/١١/٢١ ق ٢٥٩ ، ١٩٧١/١٢/١٩ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٨٣ ، ١٩٧٣/٢/٥ س ٢٤ ق ٢٩ .
(٣٣) نقض ١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٠ .
(٣٤) نقض ١٩٤٣/٢/١ قضاء النقض ق ٢٦٥ ، ١٩٧٥/٤/٧ أحكام النقض س ٢٦ ق ٧٥ .
(٣٥) نقض ١٩٥٣/٥/٢٥ أحكام النقض س ٤ ق ٣٢٠ ، ١٩٧٥/٢/١٠ س ٢٦ ق ٣٠ .
(٣٦) نقض ١٩٥١/٥/٢١ أحكام النقض س ٢ ق ٤٤١ . ولا يجدى فى دفع مسئولية المتهم عن تبديد الاشياء المحجوز عليها لصالح مصلحة الضرائب قوله بأن الضريبة التى أوقع الحجز من أجلها غير واجبة الأداء فورا (نقض ١٩٥٦/٥/٢١ أحكام النقض س ٧ ق ٢٠٦) .

الحجز كان لم يكن اذ لم يتم ابيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه - وان كان يقع بقوة القانون الا أنه لا يتعلق بالنظام العام فهو مقرر لمصلحة المدين ويسقط حقه في التمسك به اذ نزل عنه بعد اكتساب الحق فيه ، بأن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطالان الحجز (٣٧) . والدفع باعتبار الحجز كأن لم يكن لعدم اتمام البيع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيعه من الدفع الجوهري التي يتعين على محكمة الموضوع أن تحققها أو ترد عليها بأسباب سائغة لانه يتجه الى ركن عنصر أساسى من عناصر الجريمة (٣٧ مكرر) .

ولذات الحكمة السابقة الاشارة اتيها اذا كان العيب الذى لحق بالحجز لا يجعل له مظاهر الحجز الشكلية ، فلا يتصور أن يكون له حماية توجب معاقبة من يختلس المال المحجوز عليه فى هذه الصورة . فقد قضى بأنه لا عقاب على تبديد المحجوزات أو اختلاسها اذا لم يكن الحجز قد عمل به محضر ، لانه فى هذه الحالة لا يكون هناك حجز باطل بل ان الحجز يعتبر غير موجود (٣٨) .

والاصل أنه لا يكفي أن يوقع الحجز فى مال منقول حتى يتوافر الركن الاول فى الجريمة ، بل أن يودع ذلك المال فى يد أمين يسأل عنه كوديعه ويقع عليه عبء تقديمه لمدوب الحجز فى اليوم المحدد للبيع . وحارس المال فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٤٢ فالحارس هو المالك للمنقولات المحجوزة (٣٩) . وقد قضى بأنه اذا كان من أوقع الحجز لم يعين وقت الحجز حارسا على ما حجز عليه ولم يتخذ بعد الحجز الاجراء اللازم لاقامة الحارس ،

(٣٧) نقض ١٩٦٤/٥/١٩ أحكام النقض س ١٥ ق ٢ ٠٨ وراجع نقض ١٩٧٢/١٢/٣٠ س ٢٤ ق ٢٦١ فى شأن اعتبار الحجز كان لم يكن ، وكذلك نقض ١٩٧٣/١٢/٢ ق ٢٢٦ .

(٣٧ مكرر) نقض ١٩٧٣/٥/٧ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٥ .

(٣٨) مصر الابتدائية ١٩٣٨/٤/٩ المساماة س ٩ ق ٥٨ . وقضى بأنه اذا دفع المتهم بالتبديد بسقوط الحجز واعتباره كأنه لم يكن لان الحاجز لم يعلن محضر الحجز والامر الصادر به الى المحجوز عليه فى ظرف ثمانية أيام على الاكثر من تاريخ توقيعه ، كما هو حكم المادة ٦٠٥ من قانون المرافعات ، فانه يكون واجبا على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع أو ترد عليه بما يبرر رفضه والا كان حكمها مشوبا بالقصور متعين النقض (نقض ١٩٥٥/١/١١ أحكام النقض س ٦ ق ١٤٨ ، الشاوى ص ١٨١) . ودفع المتهم بانعدام محضر الحجز والتبديد ، يوجب على المحكمة أن تمحص وتستظهر مدى جديته وترد عليه بما يدفعه (نقض ١٩٧٢/١/١٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٦) .

(٣٩) دفع المتهم بأن له شركاء فى الدين المحجوز من أجله ليس من شأنه أن يؤثر فى مسئوليته عن فعله ما دام هو المحجوز ضده الوحيد والحارس على ما حجز عليه (نقض ١٩٥٦/٣/٥٠ أحكام النقض س ٧ ق ٨٥) .

فان هذه الاشياء طيلة بقائها من غير حارس لا تعتبر محجوزة ، وتصرف مالكيها فيها لا يقع تحت طائلة العقاب (٤٠) .

فاذا لم يكن المدين هو الحارس فانه لا يسأل بمقتضى المادة ٣٤٢ ع ، ويكون تقديم المحجوزات لمدوب البيع فى اليوم المحدد لبيعها فيه تنفيذاً لمقتضى الحجز من واجب الحارس ، فمجرد عدم تقديمها لا يصلح دليلاً بالنسبة له وحده (٤١) . وقضى بأن وجود انحارس لا يمنع من عقاب المالك بمقتضى المادة ٣٢٣ ع اذا كان هو الذى تصرف فى الاشياء المحجوزة برغم وجود الحارس ولم يقدمها يوم البيع (٤٢) ، وأنه لا يكفى لادانة شخص مالك فى تهمة اختلاس بالمادة ٣٢٣ ع الاعتماد على عدم تقديمه الاشياء المحجوزة للمحضر يوم البيع ، لانه ما دام الواقع أن هذا المالك المتهم لم يكن حارساً على الاشياء المحجوزة فلا يمكن أن يكون مطالباً بتقديمها الى المحضر يوم البيع بحيث يعد عدم تقديمها من جانبه اختلاسا لها ، اذ الاصل أنها حيازة الحارس وعليه هو يقع واجب تقديمها للمحضر يوم البيع ، بل ان هذا المالك لا يمكن أن يؤاخذ بمقتضى المادة الا اذا ثبت عليه أنه تصرف فى اثنى المحجوز أو أخفاها بقصد منع التنفيذ عليه (٤٣) .

بيد أن قانون المرافعات الجديد عدل القاعدة سالفة الذكر ونص فى المادة ٥٠٨ منه على أن الاشياء تصبح محجوزة بمجرد ذكرها فى محضر الحجز ولو لم يعين عليها حارس (٤٤) . وفى هذا تقول المذكرة التفسيرية « عدل القانون الجديد عن اعتبار تعيين الحارس شرطاً لصحة الحجز واجداته آثاره واعتبر أن الاشياء المحجوزة تحت يد القضاء بمجرد ذكرها فى محضر الحجز ، وذلك على تقدير أن تعيين الحارس ليس الا اجراء اضافياً لمجرد حماية الاشياء المحجوزة من التبدية » . ومن ثم فالمال يعد محجوزاً ولو لم يعين له حارس ما دام المحضر قد أثبت فى محضر الحجز أنه أوقع عليه حجزاً ، فاختلاس المال فى هذه الصورة يعتبر جريمة مما نص عليه المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات متى توافرت

(٤٠) نقض ١٩٤٥/١/١٦ . قضاء النقض ق ٢٢٨ .

(٤١) نقض ١٩٤٥/١٢/٣ القضية رقم ٣٦ س ١٦ ق ، ١٩٢٩/١١/٢٨ قضاء النقض .

ق ٢٢١ .

(٤٢) نقض ١٩٣١/١/٢٥ قضاء النقض ق ٢٢٦ .

(٤٣) نقض ١٩٣١/٣/٢٩ . قضاء النقض ق ٢٢٨ .

(٤٤) أبو الوفا فى اجراءات التنفيذ ص ٢٧٤ .

شروطها • ولا محل لأعمال المادة ٣٤٢ ع ، لأنها تشترط تسليم المال للحارس فتكون يده عليه يد أمين وهو الأمر المنتفى في الصورة الراهنة •

ويحدث في بعض الأحيان أن لا يجد المحضر من يقبل حراسة المال المحجوز عليه وكذلك قد يرفض المالك قبول الحراسة ، ومن ثم لا يكون المال قد أودع كأمانة بين يدي شخص معين يعد مسئولا عنه • ولقد تدارك المشرع هذه الصورة فنص في صدر المادة ٥١٢ من قانون المرافعات على أنه « إذا لم يجد المحضر في مكان الحجز من يقبل الحراسة وكان المدين حاضرا كلفه بالحراسة ولا يعتد برفضه إياها » (٤٥) بمعنى أن مجرد تكليف المدين بالحراسة يلزمه بالمحافظة على المال وتقديمه للمحضر في اليوم المحدد للبيع دون حاجة لقبول من جانبه •

وتوجب المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في فقرتها الأولى والثانية بشأن الحجز الإداري على مندوب الحاجز أن يعين عند توقيع الحجز حارسا أو أكثر على الأشياء المحجوزة ، ويجوز تعيين المدين حارسا (٤٦) • وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة عهد بها مؤقتا إلى أحد رجال الحفظ المحليين • واذن فبالنسبة للحجز الإداري لا تقوم جريمة الا إذا كان المال المحجوز في يد أمين هو الحارس عليه خلافا للحجز القضائي ويؤدي نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ أنه يشترط لانعقاد الحجز وجوب تعيين حارس لحراسة الأشياء المحجوزة ، الا إذا كان المدين أو الحائز حاضرا كلف الحراسة ولا يعتد برفضه إياها ، ومقتضى ذلك أن مناط الالتزام بالحراسة في حالة رفضها أن يكون من نيطت به مدينا أو حائزا (٤٦ مكرر) •

(٤٥) وفي هذه الحالة يكون التزام المحجوز عليه بالحراسة إجباريا غير معلق على قبوله إياها فليس في تحميله واجب المحافظة على ماله اعنات له (المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات) •
نقض ١٩٧٠/٣/٢٢ أحكام النقض س ٢١ ق ١٠٤ •

(٤٦) إذا كان الثابت من محضر الحجز أن مندوب الحجز خاطب الطاعن حالة توقيع الحجز بوصفه المدين ، وأنه ترك المحجوزات في حراسته كما أشار في نهاية المحضر إلى أن الطاعن امتنع عن الحراسة فتركها مندوب الحجز في حراسته ، فإن النعي على الحكم عدم تعويله على محضر الحجز رغم عدم حضوره وقت اجرائه وعدم توقيع على محضره غير سديد (نقض ١٩٧٢/٦/٤٠ أحكام س ٢٣ ق ١٩٧ ، ١٩٧٥/٢/١٠ س ٢٦ ق ٣٠) •
(٤٦ مكرر) نقض ١٩٧٥/٣/١٠ أحكام النقض س ٢٦ ق ٥١ •

ولذلك قضى بأن مجال الاختصاص بحكم المادتين ٥٠٨ و ٥١٢ من قانون المرافعات مقصور على الحجز القضائي الذي يوقع بالشروط التي نص عليها القانون ، ولا يتعدى حكم هاتين المادتين الى الحجز الاداري الذي نظمه الشارع بتشريعات خاصة وحدد لها شروطا نص عليها ، فأوجب لانعقاد الحجز تعيين حارس لتنتقل الى عهده — بمجرد تنصيبه من مندوب الحجز — الأشياء المحجوزة ويصبح أميناً عليها مسؤولاً عن كل ما يقتضيه تنفيذ الحجز ، أما اذا لم يعين حارس فان الحجز لا ينعقد ولا يكون عندئذ وجه لتطبيق أى من المادتين ٣٢٣ و ٣٤٣ من قانون العقوبات (٤٧) . وأن مجال تطبيق نص المادة ٥١٩ مرافعات من اعتبار الحجز كأن لم يكن اذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه مقصور على الحجز القضائي الذي يوقعه القاضي بالشروط التي نص عليها القانون ولا يتعدى الى الحجز الاداري الذي نظمه الشارع بتشريعات خاصة (٤٨) .

وتلك النتيجة هي أعمال للنصوص القانونية ، ولكنها تفرقة لا محل لها ، فالغرض من العقاب على اختلاس المحجوزات هو رعاية أوامر السلطة العامة بوضع الاموال تحت يدها استيفاء للحقوق ، وهو يتحقق في صورتى الحجز الاداري والحجز القضائي ، ونذا فمن الاوفق أن يتدخل المشرع ويوحد الحكم في الحالتين .

الركن الثاني : الاختلاس

الركن المادي في هذه الجريمة هو الاختلاس . والاختلاس هنا يفترق عنه في جريمتي السرقة والخيانة ، فهو في السرقة الاستيلاء على الحيازة الكاملة لمال منقول مملوك للغير بغير رضا حر من حائزه ، وفي خيانة الامة يكون بتغيير نية الجاني من حيازة المال حيازة ناقصة أو مؤقتة الى حيازته كاملة . والفرض في الجريمتين المنصوص عليهما في المادتين ٣٢٣ و ٣٤٢ أن حيازة المال كاملة هي للمالك اذا كان هو المختلس .

واذن فلا بد أن يكون للاختلاس هنا معنى خاصا . ولقد استقر الفقه والقضاء على تعريفه بأنه كل ما شأنه عرقلة تنفيذ الحجز . ولقد أوضح

(٤٧) نقض ١٩٥٥/١١/٢٨ أحكام النقض س ٦ ق ٤٠٥ ، ١٩٥٦/٤/١٠ س ٧ ق ١٥٥ ،

١٩٥٨/١/٢٠ س ٩ ق ١٤ .

(٤٨) نقض ١٩٥٧/٥/٢١ أحكام النقض س ٨ ق ١٤٧ ، ١٩٥٦/١٢/٢٥ س ٧ ق ٣٦٢ .

هذا المعنى حكم هام لمحكمة النقض فقالت ان الشيء المحجوز يستمر مملوكا لصاحبه المدين المحجوز عليه الى أن يباع ، فاذا كان هو الحارس فاختلاسه لهذا الشيء الاختلاس المعاقب عليه بالمادة ٢٨٠ ع (٣٤٢) لا يمكن أن يكون بمعناه الاستحواذ على ذلك الشيء خفية بنية امتلاكه ، ما دام كل من الاستحواذ والملك ثابتين تلمختلس من قبل ومستمرين على الثبوت له الى يوم البيع وانما القانون يعنى بالاختلاس في المادة ٢٨٠ ازالة المالك لصفة الحجز عن ملكه المحجوز الموضوع تحت الحراسة ، وذلك باخفاء اياه وعدم تقديمه للمحضر في اليوم المحدد للبيع اضارا باندائن الحاجز ، وكلما تحقق الاخفاء وعدم التقديم للمحضر دل ذلك بذاته على قصد مضارة الدائن لتعطيل وصوله الى حقه ، وعلى المالك الحارس ان ادعى سلامة ائنيته أن يثبتها (٤٩) . وحديثا قضى بأن جريمة الاختلاس تتم بمجرد عدم تقديم الاشياء المحجوزة ممن هي في عهده الى المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بعض عرقلة التنفيذ (٤٩ مكرر) فوجود المال المحجوز وعدم التصرف فيه لا ينفي جريمة الاختلاس متى ثبت أن المتهم لم يقدمه للمحضر في اليوم المعين للبيع بقصد عرقلة التنفيذ (٥٠)

ويقع على عاتق الحارس المحافظة على المال المحجوز عليه الى أن تنتهي الحراسة وذلك بانتهاء الحجز لاي سبب من الاسباب كبيع الاشياء المحجوزة أو الحكم في دعوى الاسترداد بملكية الاشياء المحجوزة للمسترد أو بحكم قاضي محكمة المواد الجزئية بناء على طلب الحارس أو الحاجز أو المدين لاسباب توجب ذلك . أما نقل المحجوزات من مكان حجزها لاي سبب من الاسباب - ولو كان بموجب أمر من المحكمة - فلا يترتب عليه انتهاء الحراسة ، بل تظل قائمة ويكون على عاتق الحارس ارشاد المحضر في يوم البيع الى مكان وجود المحجوزات اذا لم يستطع احضارها الى المكان الذي توقع فيه الحجز عليها ، وليس على المحضر أن يبحث عن الشيء المحجوز بنفسه لان وقته لا يتسع لمثل ذلك ، فامتناع الحارس عن تقديم الشيء المحجوز عليه يوم البيع أو الارشاد

(٤٩) نقض ١٩٢٩/٦/١٣ القضية رقم ١٦٥٤ س ٤٦ ق ، ١٩٣٢/١٢/٥ القضية رقم ٥٤٥ س ٣ ق ، ١٩٤١/٢/١٠ قضاء النقض ق ٢٣٣ ، ١٩٧٥/٥/٢٦ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٠٨ (٤٩ مكرر) نقض ١٩٧٥/٤/٧ أحكام النقض س ٢٦ ق ٧٥ ، ١٩٧٣/٢/٥ س ٢٤ ق ٢٩ .

(٥٠) نقض ١٩٥٢/٢/٤ القضية رقم ١٤ س ٢٢ ق ، وقضى بأن القانون لا يشترط في اختلاس الاشياء المحجوزة أن يبددها المتهم أو يتصرف فيها ، بل يكفي أن يثبت أنه سلبها أو نقلها أو أخفاها لعرقلة التنفيذ (نقض ١٩٣٨/١١/٢١ قضاء النقض ق ٢٠٩) .

عنه يكفي لاعتباره مبددا (٥١) . واتفق المتهم مع الدائن على بيع الاشياء المحجوزة واحلال غيرها محلها ليس من شأنه أن يؤثر على الحجز الذي وقع بأمر السلطة القضائية (٥٢) .

وعرقلة التنفيذ التي تكون الركن المادى فى الجريمة أى ركن الاختلاس تنطوى تحتها كل صورة من شأنها أن تؤدى الى عدم تنفيذ الحجز وبيع المنقولات فى اليوم المحدد لذلك (٥٣) . وتتوافر بالتصرف فى المال المحجوز ببيعه فعلا كماشية أو غلال ، أو باستهلاكه اذا كان مما يصلح لذلك كالغلال والمحصولات الزراعية ، ويكون أيضا باخفاء المنقولات المحجوزة فى اليوم المحدد لبيعها وهذا الاخفاء يتم بمجرد ابعادها عن مكان حجزها وتقع الجريمة من الحارس متى قصد اخفاء المنقولات المحجوزة عن أصحاب الحقوق فيها وهم الدائن الحاجز والمدين المحجوز عليه ومالك المنقولات اذا حكم له بأحققتها (٥٤) . ولقد قضى بأن الحارس ملزم بأن يقدم الاشياء المحجوزة للمحضر يوم ابيع ، أما أن يهربها بقصد عرقلة الاجراءات وتعطيل البيع ثم يظهرها من بعد فان هذا لا يخلية من المسؤولية الجنائية التي لزمته لمجرد تهريب الاشياء يوم البيع بقصد عرقلة التنفيذ (٥٥) . فالجريمة تقدم ولو كان المتهم لم يتصرف فى الاشياء المحجوز عليها بالفعل (٥٦) . ولا ينفى الحارس من العقاب احتجاجا بأن محصول القطن المحجوز عليه مطلوب لنظام التشوين التعاونى ، اذا كان يجب عليه بعد توقيع الحجز أن يمتنع عن تسليمه حتى يصدر أمر بذلك أو يقضى بالغاء الحجز (٥٦ مكرر) .

ولقد اختلف فى شأن اتلاف المال فى مكان خجزه هل يعد عرقلة للتنفيذ أم لا ؟ فذهب رأى الى أن اتلاف المال لا يكون ركن الاختلاس أى لا يعرقل التنفيذ ، تأسيسا على أن المشرع الفرنسى قد نص عليه صراحة فى المادة ٤٠٠ من قانون العقوبات وليس لدينا مقابل لهذا النص (٥٧) . ويذهب رأى آخر .

(٥١) نقض ١٩٦٤/٢/٤ أحكام النقض س ١٥ ق ٢٥ ، ١٩٧٥/٢/١٧ س ٢٦ ق ٣٥ .

(٥٢) نقض ١٩٦٠/٥/١٦ أحكام النقض س ١١ ق ٨٦ .

(٥٣) هبل ص ٤٣٣ بند ٦٩٠ .

(٥٤) نقض ١٩٦٦/٦/١٤ أحكام النقض س ١٧ ق ١٥٣ .

(٥٥) نقض ١٩٣٢/١١/٧ قضاء النقض ق ٢٠٤ .

(٥٦) نقض ١٩٥٦/١/٢٤ أحكام النقض س ٧ ق ٢٩ .

(٥٦ مكرر) نقض ١٩٧٥/٤/٧ أحكام النقض س ٢٦ ق ٧٥ .

(٥٧) أحمد أمين ص ٦٨٩ ، الموسوعة الجنائية ج ١ ص ٣٩٧ .

الى أن الاختلاس يصبح أن يكون باتلاف المال (٥٨) . وهو رأينا لان فى اتلاف المال تحقيق للغرض من جريمة اختلاس المحجوزات ففيه اعتداء على أوامر السلطة العامة بشأن الحجز وضياع لحق الدائن الحاجز .

وقد تقوم عرقلة التنفيذ بتعمد الحارس على الاشياء المحجوزة الغياب فى اليوم المحدد لبيعها رغم علمه به بدلا من أن يتربقب بحضور المحضر فى ذلك اليوم ، حتى لا يجد المحضر من يقدم له الاشياء المحجوزة لبيعها (٥٩) . لكن إذا كان غياب الحارس يوم البيع لعذر مقبول كمرضه مثلا فلا تقوم الجريمة قبله (٦٠) . وتقدير عذر الحارس مسألة موضوعية تخضع لتقدير قاضى الموضوع (٦١) . وفى واقعة تبا المتهم فيها الى اتخاذ اجراءات فى دعوى صورية وبيعت الاشياء المحجوزة فى غيبة الحاجز الاول ، اعتبرت محكمة النقض أن جريمة الاختلاس قد تمت ، وقررت أنه يكفى فيها مجرد منع التنفيذ على الاشياء المحجوز عليها أو وضع العوائق فى سبيله ولو كانت تلك العوائق فى شكل حجز قضائى صورى وتحت ستار من القانون (٦٢) .

وقد تعرضت محكمة النقض للصورة التى تتعدد فيها الحجز وقالت ان الذى يؤخذ من نصوص المادتين ٥١٧ من قانون المرافعات و ٢٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الادارى أن الواجبات المفروضة على حارس الحجز الاول اخبار القائم بالحجز الثانى بالحجز الاول وأن يعرض عليه صورة محضره ويقدم له الاشياء المحجوزة التى ظل مكلفا بالمحافظة عليها الى أن يتم رفع الحجزين أو الى أن تباع بمعرفة أيهما وأن واجباته تقف عند تلك الحدود فلا تتعداها ، ومن ثم فلا يجوز أن يمتنع عن تقديم الاشياء المحجوزة لندوب الحاجز تنفيذ لاي حجز من الحجز الواقعة عليه ، بل ان واجبه يقتضى تقديم المحجوز عليه يوم البيع للمأمور المكلف ببيعه ثم تركه ينصرف بما يراه تحت مسئوليته وحده (٦٣) . وتوقيع عقد حجوزات على شيء واحد يوجب تقديمه للمحضر للبيع تنفيذا لاي حجز (٦٣ مكرر) .

(٥٨) القلى ص ١١٩ و ٤٢٩ ، رؤوف ص ٤٩٢ .

(٥٩) نقض ١٩٥١/١٠/٨ أحكام النقض س ٣ ق ٨ .

(٦٠) نقض ١٩٥١/١١/٦ قضاء النقض ق ٣٥٦ .

(٦١) نقض ١٩٥٥/١٢/٥ أحكام النقض س ٦ ق ٤١٦ ، القلى ص ٤٢٩ .

(٦٢) نقض ١٩٣٧/٢/١٥ قضاء النقض ق ٢٠٧ ، ١٩٤٤/١٢/٢٥ ق ٢٠٨ .

(٦٣) نقض ١٩٦٥/١٢/٢٨ أحكام النقض س ١٦ ق ١٨٦ .

(٦٣ مكرر) نقض ١٩٧٥/٢/١٧ أحكام النقض س ٢٦ ق ٣٥ .

ولا يعد اختلاسا للمال المحجوز بمجرد استعماله فيما يصلح له ما دام أن هذا الاستعمال لن يمنع من التنفيذ في الوقت المحدد له أو يعرقله ، كماشية محجوز عليها ليس ما يمنع من الاستعانة بها في حرث الارض أو الركوب على أن تقدم لتولى اتبيع في اليوم المحدد له (٦٤) .

ولكن اذا كان نقل المال من مكان الى آخر غير الذي حجز عليه فيه لسبب مشروع ولم يقصد به عرقلة التنفيذ لا يقوم ركن الاختلاس ، ولكن يشترط أن يخطر الدائن بهذا الانتقال . فمثلا اذا حجز على ماشية في منزل معين ثم هدم المنزل فان نقل الماشية حينئذ الى مكان آخر بغير قصد عرقلة التنفيذ لا يتكون به فعل الاختلاس (٦٥) . ولذلك اعتبرت محكمة النقض الجريمة متوفرة متى كانت المحكمة قد أثبتت أن المتهم نقل المحجوزات من المحل الذي حجزت به الى جهة يجهلها الدائن الحاجز دون أن يخبره بهذا النقل ، وان هذا الاجراء قد وقع منه بسوء نية بقصد عرقلة التنفيذ وعدم تمكين الدائن من بيع المحجوزات (٦٦) .

ويحدث في العمل كثيرا أن يقوم الصراف بتوقيع حجز ادارى على حاصلات زراعية وفاء لمستحقات الحكومة ويحدد يوما للبيع في غير مكان الحجز وهو غائبا ما يكون سوق البلدة ، فاذا ما جاء اليوم المحدد للبيع وتوجه الصراف الى السوق بحث عن المال المحجوز فلا يجده فهو حينئذ يقوم باثبات الواقعة مسندا الى المدين تهمة اختلاس الأموال المحجوزة ، وقد يضيف الصراف الى ما تقدم أنه انتقل بعد هذا الى مكان الحجز وبحث عن المحجوزات فلم يجدها ، فهل تقع الجريمة في أى من الصورتين ؟ لقد جرى قضاء محكمة النقض على أن القانون لا يلزم الحارس بأن ينقل المحجوزات الى مكان آخر

(٦٤) الموسوعة الجنائية ج ١ ص ٣٩٤ ، القلبي ص ١١٩ ، محمود مصطفى ص ٤١٥ .

نقض ١٩١٩/٢/١٥ المجموعة الرسمية س ٢٠٠ ص ٨٧ .

(٦٥) أحمد أمين ص ٦٩١ .

(٦٦) نقض ١٩٥١/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢ ق ٢٥٩ . وقضى بأن واجب الحارس أن يقدم الشيء المحجوز الى المحضر يوم البيع ، فاذا كان هذا الشيء قد نقل من مكان الحجز لعل من الملل وجب على الحارس أن يرشد المحضر الى مكان وجوده ان لم يستطع احضاره الى المكان الذي كان فيه . وليس على المحضر أن يبحث عن الشيء المحجوز بنفسه لان وقته لا يمكن أن يتسع لمثل ذلك ، ولان مهمة الارشاد تقع على عاتق الحارس (نقض ١٩٣١/١١/٣٠ قضاء النقض ق ٢٠١ ، ١٩٧١/٥/١٦ أحكام النقض س ٢٢ ق ٩٩) .

غير ذلك الذى وقع فيه الحجز (٦٧) . وعدم ملزومية الحارس بنقل المحجوز الى السوق ليست علتة تجنب مصاريف نقل المحجوز فقط ، بل هى تجنبه أيضا ما يتحملة من عناء ومشقة وغيرهما مما لا شأن له بالحراسة ولا بواجباتها (٦٨) ولذا اذا لم يجد الصراف المحجوزات فى السوق فى اليوم المحدد للبيع فلا مسئولية على الحارس الا اذا ثبت من أى طريق أن المحجوزات قد اختلست فعلا ، أى برغم انتفاء واجب الحارس فى النقل . وهى الحالة فى الصورة الاخرى ، أى حالة ما اذا انتقل الصراف بعد أن لم يجد المحجوزات فى السوق وبحث عنها فى مكان الحجز فلم يجدها . ولقد قضى بأن الحارس على الاشياء المحجوز عليها غير مكلف قانونا بنقل تلك الاشياء من محلها الى السوق أو الى محل أصلح لبيعها فيه ، وكل ما هو مكلف به هو احضار الاشياء للمحضر فى اليوم المحدد لبيعها بمحل حجزها . وقد قام الطاعن باخبار المحضر بوجود الاشياء المحجوزة فى داره فلم يكلف خاطره بمعابنتها ، بل طلب نقلها الى منزل العملة فامتنع بحق عن اجابة هذا الطلب ، وان مجرد امتناع الحارس عن نقل الاشياء المحجوز عليها من محلها الى محل آخر لا يمكن اعتباره تبديدا ، اذ لا اختلاس فيه ولا عرقلة للتنفيذ ما دام فى امكان المحضر نقل الاشياء المحجوز عليها بواسطة شخص آخر ولو بأجر (٦٩) .

ولا يغير من الحكم أن يكون الحارس قد تعهد بنقل المحجوزات الى المكان المعين لبيعها فيه ، فان مثل هذا التعهد لا يصح فى القانون اعتبار عدم احترامه مكونا لجريمة ، لانه اخلال باتفاق لا واجب فرضه القانون (٧٠) . ولكن اذا ثبت أن الحارس قد تصرف فى المال المحجوز عليه قبل التاريخ المحدد للبيع ، فليس له أن يدفع بأنه غير مكلف بنقل المال الى السوق ، لان محل هذا أن تكون المحجوزات موجودة (٧١) . والدفع بأن الحارس ليس ملزما بنقل المحجوزات

(٦٧) نقض ١٩٥٣/٤/٢٠ أحكام النقض س ٤ ق ٣٦٢ ، ١٩٥٢/٢/٤ س ٣ ق ٢٥٧ ، ١٩٧٥/٣/١٧ س ٢٦ ق ٥٥ .

(٦٨) نقض ١٩٤٣/٢/٨ قضاء النقض ق ٢٢٠ .

(٦٩) نقض ١٩٣٤/٦/٤ قضاء النقض ق ٢١٥ .

(٧٠) نقض ١٩٤٣/٤/٥ قضاء النقض ق ٢١٩ ، ١٩٥٨/٢/٣ أحكام النقض س ٩ ق ٣٢ .

(٧١) نقض ١٩٤٣/٥/٢٤ قضاء النقض ق ٣٦٩ ، ١٩٥٥/١١/١ أحكام النقض س ٦ ق

٣٧٤ ، ١٩٥٧/١/٢٨ س ٨ ق ٢٠ .

الى السوق المعين لبيعها فيه هو من الدفع الموضوع التي لا يجوز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض (٧٢) . ولكن اذا دفع به المتهم أمام محكمة الموضوع تعين عليها تمحيض هذا الدفع والرد عليه والا كان حكمها مشوباً بالقصور (٧٤) .

ولا يكفي مجرد امتناع الحارس عن تقديم المحجوزات للقول بقيام ركن الاختلاس ، بل يجب أن يكون لمن يتطلب تقديم المحجوزات لبيعها صفة في ذلك ، والا فلا يلزم الحارس بتقديم المحجوزات . ولذلك قضى بأن اذا كانت المحكمة قد أقامت قضاءها بالادانة على أساس أن المتهم لم يقدم المحجوزات لندوب الاوقاف ، ولم يكن لندوب الاوقاف صفة قانونية في مباشرة البيع وبالتالي المطالبة بالمحجوزات فان حكمها يكون غير سليم (٧٥) .

الركن الثالث : القصد الجنائي

جريمة اختلاس المال المحجوز عليه هي جريمة عمدية ومن ثم يشترط أن يتوافر فيها القصد الجنائي . وسبق القول بأنه يشترط في القصد الجنائي لجريمتي السرقة وخيانة الامانة توافر قصد خاص هو نية تملك المال المختلس ، وهو أمر غير متصور في الجريمة الراهنة بالنسبة لمالك المال لانه أصلاً في ملكه ، وكذلك الحال بالنسبة لغيره اذا لم ينتو تملك المال . ولقد استقر القضاء على تعريف القصد الجنائي في جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها بما يتفق واتفاية منها ، بأنه نية عرقلة التنفيذ فكل فعل يرمى به مرتكبه الى عرقلة التنفيذ على المال المحجوز عليه يجعل القصد الجنائي متوافراً (٧٥ مكرر) ويكفي في هذه الجريمة أن يعلم مختلس المال بأنه محجوز عليه وأن التصرف الذي يصدر منه من شأنه عرقلة التنفيذ ، وهو ما يثبت القصد في حقه .

فيجب أن يعلم الجاني أن الاشياء محجوز عليها ، فان لم يتوافر هذا العلم بأن وقع التحجز في غيبته ولم يعلم به بأي طريق انتفت الجريمة بالنسبة

(٧٢) نقض ١٩٦٥/١/١٨ أحكام النقض س ١٦ ق ١٨ .

(٧٣) نقض ١٩٤١/١٢/٢٢ قضاء النقض ق ٣٦٤ .

(٧٤) نقض ١٩٥٤/١٢/٢١ أحكام النقض س ٦ ق ١١٢ ، ١٩٥٦/١١/٢٦ س ٧

ق ٣٢٧ .

(٧٥) نقض ١٩٤٩/٤/١٢ القضية رقم ١٤٣ سنة ١٩٤٩ ق ١٩ . أحكام النقض س

٢ ق ٣٨١ .

(٧٥ مكرر) نقض ١٩٧٣/٢/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٩ .

له لانعدام القصد الجنائي (٧٦) . وثبوت العلم يكون بأي طريق من الطرق (٧٧) .

ويشترط كذلك أن يعلم الحارس بالتاريخ المحدد لبيع المحجوزات (٧٨) علماً حقيقياً (٧٨ مكرر) ، لأنه هو اليوم الذي يقع فيه على عاتقه واجب تقديم المال للمحضر للتنفيذ عليه . فان لم يكن يعلم باليوم المحدد للبيع ، وتوجه المحضر للتنفيذ فلم يجد المحجوزات في محل الحجز فلا تقوم الجريمة ، إذ لا يمكن اسناد نية عرقلة التنفيذ اليه في ذلك اليوم وهو لا يدري انه قد حدد البيع (٧٩) ، ولأن وضع المال تحت الحجز ليس معناه تحريم استعماله ، وقد يقتضى استعمال المال من جانب الحارس ، اذا كان مالكة مثلاً ، أن ينقله من مكان حجزه . ولذا قضى بأنه اذا كان الحكم المطعون فيه انما بنى توفر علم الطاعن بالحجز وتاريخ البيع على اعتبارات قانونية ، فان هذا وان صح التمسك به ضد الطاعن مدنياً ، فانه لا تجوز مؤاخذته جنائياً ، إذ يشترط لتوقيع العقاب في جريمة التبديد أن يثبت علم المتهم باختلاس أشياء محجوزة قد دفع التهمة عن نفسه بأن المحضر لم يعلنه باليوم المحدد للبيع ، وكانت المحكمة قد اكتفت في قولها بثبوت علمه بيوم البيع بما قاله المحضر في محضر التبديد من أن اجراءات البيع قد استوفيت قانونياً ولم تحقق ثبوت هذا العلم بالرجوع الى أوراق الحجز أو بغير ذلك من طرق التحقيق فان حكمها يكون قاصراً ، إذ يشترط للعقاب على جريمة اختلاس المحجوزات أن يكون المتهم عالماً علماً حقيقياً باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديمه المحجوزات في ذلك اليوم (٨١) .

(٧٦) راجع نقض ١٩٤٤/١٠/٣ قضاء النقض ق ٢٤٩ .

(٧٧) نقض ١٩٣٨/١١/٢١ قضاء النقض ق ٢٤٦ ، ١٩٥٥/٦/٦ أحكام النقض س ٦ ق ٣١٣ ، ١٩٥٧/١٠/٢١ س ٨ ق ٢١٢ ، فلا يشترط أن يكون علم المحجوز ضده بقيام الحجز قد حصل باعلان رسمي (١٩٧١/٦/٢٧ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢٣) .

(٧٨) نقض ١٩٥٥/٣/٥ أحكام النقض س ٦ ق ١٩١ .

(٧٨ مكرر) نقض ١٩٧٥/٢/١٦ أحكام النقض س ٢٦ ق ٣٢ .

(٧٩) نقض ١٩٣٠/٦/١٢ قضاء النقض ق ٣٠٢ ، ١٩٧٢/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٣

ق ١٠٠ .

(٨٠) نقض ١٩٤١/١١/٢٤ قضاء النقض ق ٣٤٢ . فاذا اتفق الدائن الحاجز مع المدين المحجوز ضده على تأجيل يوم البيع فلم يقدم هذا الشيء المحجوز الى المحضر فانه لا يجوز عقاب المحجوز ضده (نقض ١٩٣٠/٦/١٢ قضاء النقض ق ٣٠٢) .

(٨١) نقض ١٩٥٢/٢/٢٥ أحكام النقض س ٢ ق ٢٦٩ ص ٧٢٢ ، ١٩٥٨/٣/١٧ س ٩

ق ٨٢ .

ويجب أن يكون اثبات العلم عن طريق اليقين لا بنسأء على مجرد الظن والافتراض (٨٢) . فلا يكفي فى اثبات العلم بيوم البيع استناد الحكم الى اعلان المتهم به فى مواجهة تابع له دون التدليل على ثبوت علم المتهم به عن طريق اليقين (٨٣) . ودفع المالك الحارس بأنه لم يكن يعلم باليوم المحدد للبيع هو من الدفوع الموضوعية التى يتعين عليه أن يتمسك بها أمام محكمة الموضوع لانه يتطلب تحقيقا فلا يجوز التمسك به أمام محكمة النقض (٨٤) . وأثر عدم العلم باليوم المحدد للبيع فى نفي جريمة التبيد محلله أن تكون المحجوزات موجودة فعلا ، فان كانت قد بددت فلا يجرى المتهم الدفع بعدم العلم بيوم اتبيع (٨٥) . ولذا قضى بأنه اذا كان المتهم لم يدع أمام محكمة الموضوع أن المحجوزات موجودة ، وكانت المحكمة قد أدانته فى التبيد على أساس أن الصراف بحث عن المحجوزات فى محل الحجز فلم يجدها رغم دفاعه بأنه لم يكن يعلم باليوم المحدد لبيعها فانها لا تكون قد أخطأت (٨٦) .

وأخيرا فانه يشترط أن تكون نية الفاعل هى عرقلة التنفيذ ، فالشخص الذى يضطر الى نقل ماله من مكان حجزه الى مكان آخر خوفا عليه من حريق مشتعل تم لا يتسع له وقته لاختار الدائن بالمكان الجديد لا تتوافر فى حقه نية عرقلة التنفيذ عندما لا يجد المحضر المال فى مكان الحجز (٨٧) . ومتى كان الثابت أن المجنى عليه قد تراخى فى تسلم المنقولات التى عين المتهم حارسا عليها وفى دفع نفقات حفظها حتى بيعت بمعرفة المحضر وفاء لتأخر ايجار المحزن الذى حفظت به ، فانه لا يجوز اتخاذ ذلك دليلا على أن المتهم بتصرفه القانونى هذا قد قصد الى تبديد ما أودع لديه (٨٨) .

(٨٢) نقض ١٩٦٩/١١/١٠ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢٤٥ ، ١٩٥٠/٥/١٥ س ١ ق ٢٠٩ . فاذا كانت المحكمة قد اعتمدت فى حكمها على ثبوت علم المتهم بتبديد الاشياء المحجوزة باليوم المحدد للبيع على مجرد امتناعه عن استلام الاوراق التى تفيد تأجيل البيع الى يوم آخر دون أن تبحث فيما اذا كان قد علم بالبيع علما حقيقيا ، فان هذا الامتناع وحده لا يؤدى الى ثبوت العلم (نقض ١٩٥٧/٢/١١ أحكام النقض س ٨ ق ٣٩) .

(٨٣) نقض ١٩٦٨/٥/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ١١٦ ، ١٧٤/٣/٣ س ٢٥ ق ٤٧ . (٨٤) نقض ١٩٧١/٦/٢٧ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢٣ ، ١٩٥٤/١٠/٢٥ س ٦ ق ٤٢ .

(٨٥) نقض ١٩٧١/١٢/١٩ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٨٣ ، ١٩٧٥/٢/١٠ س ٢٦ ق ٣٠ ، ١٩٧٥/٥/٢٦ ق ١٠٨ .

(٨٦) نقض ١٩٥٤/٢/٨ قضاء النقض ق ٣٦٠ .

(٨٧) محمود مصطفى ص ٤١٧ .

(٨٨) نقض ١٩٥٧/١/٢٩ أحكام النقض س ٨ ق ٢٧ .

(م ٣٦ - العقوبات الخاص)

وقيام القصد الجنائي في اختلاس المحجوزات مساتة يختص بالفصل فيها قاضي الموضوع بغير رقابة من محكمة النقض، فيستخلص من وقائع الدعوى وما بين يديه من أدلة (٨٩) . وعلى المحكمة أن تبين في حكمها بالادانة توافر القصد الجنائي لدى الجاني والا كان حكمها معيباً . وقد قضى بأن جريمة تبديد الاشياء المحجوزة لا تتحقق الا باختلاس هذه الاشياء أو التصرف فيها أو عرقلة التنفيذ عليها بعدم تقديمها يوم اتبيع (٩٠) ، فاذا كان الظاهر من الحكم المطعون فيه أنه لم تتخذ اجراءات لبيع المحصول المحجوز وأن المستأجرين من باطن الطاعن كانوا يقومون بسداد دفعات الايجار رأساً الى وزارة الاوقاف بموجب ايصالات محررة باسم الطاعن مناولة أولئك المستأجرين ، وهو ما لا يكون الا لقاء استيلائهم على محصولاتهم المحجوزة ، فان الحكم اذ أدان الطاعن بالتبديد بناء على أن هذه الجريمة لا تنتفى عنه لانه عين حارساً على الزراعة المحجوزة ومن واجبه المحافظة عليها ورد العدوان عنها أو العبث بها وذلك دون أن يكون لدى الطاعن نية عرقلة التنفيذ على المحجوز يكون قد اخطأ في تطبيق القانون (٩١) . ودفع الطاعن بعدم مسئوليته عن تبديد المحجوزات استناداً الى أن الدائرة قد استولت عليها بغير علم منه أو رضى هو دفع - تو صبح - لامتنع به القول بأن المتهم قصد عرقلة التنفيذ (٩٢) .

ويكفى في بيان سوء نية مختلس الشيء المحجوز أن يذكر الحكم أن مندوب الحجز قد ذهب اليه وطلب منه الشيء المحجوز فقرر له أنه غير موجود (٩٣) . وليس من ائلازم أن يتحدث الحكم عن القصد الجنائي استقلالاً ما دام ما دون فيه قاطعاً بثبوته (٩٤) . واذا توافر القصد الجنائي على الوجه سالف الذكر ، فلا أثر للباعث على قيام الجريمة (٩٥) . فلا يعفى الحارس من العقاب احتجاجاً بأن الشيء المحجوز عليه غير مملوك للمحجوز عليه ، اذ كان

(٨٩) نقض ١٩٣٣/٣/٢٨ قضاء النقض ق ٣٧٨ ، هيلي ص ٤٣٤ .

(٩٠) نقض ١٩٧٢/٥/١٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٩٩ .

(٩١) نقض ١٩٥٣/١/٢٧ أحكام النقض س ٤ ق ١٦٧ ، ١٩٥٣/٢/٢٤ س ٤ ق ٢٠٩ ،

١٩٥٧/١٢/٣٠ س ٨ ق ٢٧٧ .

(٩٢) نقض ١٩٦٠/٣/٧ أحكام النقض س ١١ ق ٤٢ .

(٩٣) نقض ١٩٤٩/١٢/١٩ قضاء النقض ق ٢٨٤ .

(٩٤) نقض ١٩٥٥/٤/١١ أحكام النقض س ٦ ق ٢٥٣ ، ١٩٥٨/٢/٢٤ س ٩ ق ٥٥

(٩٥) هيلي ص ٤٣٤ .

يجب عليه بعد توقيع الحجز أن يمتنع عن تسليمه للمالكه حتى يقضى لهذا الأخير من الجهة المختصة بإلغاء الحجز (٩٦) .

والضرر في هذه الجريمة مفروض دائما ، الشأن فيه شأن أية جريمة أخرى (٩٧) . وتذلك قضى بأنه لا يجوز لمتهم حكم عليه في تهمة تبديد أشياء محجوزة أن يطعن على الحكم بزعم عدم حصول ضرر للمجنى عليه لوجود الأشياء المحجوزة ، إذ الضرر قد يحصل من مجرد إخفاء هذه الأشياء وعدم تقديمها يوم البيع ، ولا حاجة للنص صراحة في الحكم على توافر الضرر في مسائل التبديد ، ما دامت وقائع الدعوى تدل عليه حتما (٩٨) . وجاء بمذكرة لجنة المراقبة القضائية أن اختلاس الأشياء المحجوز عليها هو جريمة ضد القضاء ولا يلزم لوجوده أن يكون الدائن قد لحقه ضرر ولا أن يكون المتهم قد قصد إلحاق الضرر به ، بل تتوفر الجريمة إذا كان المتهم بعد تعيينه حارسا على الأشياء المحجوزة بناء على إجراءات صحيحة في الشكل قد اختلسها بقصد إخراجها من التنفيذ القضائي (٩٩) . وقد قضى بأنه إذا كانت وقائع الدعوى كما أثبتها الحكم لا تفيد بذاتها توافر الضرر ، فإنه يتعين على المحكمة أن تشير إليه صراحة في حكمها وأن تورد الدليل على توافره (١٠٠) .

تدام الجريمة والعقاب عليها

تتم جريمة اختلاس المال المحجوز عليه بمجرد نقل المال من المكان الذي تم فيه توقيع الحجز والذي كان سوف يجرى بيعه فيه وذلك بنية عرقلة التنفيذ (١٠١) . وكما قلنا بصدد جريمة خيانة الأمانة أنه لا تشترط لمطالبة الرسمية لرد المال من يد الأمين للاستدلال على تمام الجريمة وإن الجريمة يجوز

(٩٦) نقض ١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٠ ، ١٩٦٠/١٠/٣١ س ١١ ق ١٤٣ .

(٩٧) رؤوف ص ٤٩٤ .

(٩٨) نقض ١٩٢٩/٥/١٥ قضاء النقض ق ٢٧٦ .

(٩٩) لجنة المراقبة القضائية سنة ١٩٠٩ ق ١٥٣ أشير إليها في الموسوعة الجنائية ج ١ ص ٤٠٢ .

(١٠٠) نقض ١٩٦٥/٢/٢٣ أحكام النقض س ١٦ ق ٣٧ .

(١٠١) نقض ١٩٥٤/١٢/١٣ أحكام النقض س ٦ ق ٩٥ . قضى بأن الجريمة تتم بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء ومن هي في عهده إلى المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ (نقض ١٩٧١/١٢/١٩ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٨٣) .

أن تقع ولو قبل تلك المطالبة ، فالحال أيضا في الجريمة الراهنة فانها تتم بوقوع الفعل المكون للاختلاس ولو كان سابقا على اليوم المحدد للبيع (١٠١) . ولذا قضى بأن جريمة اختلاس المحجوزات كسائر الجرائم تتم بوقوع الفعل المكون لها ، فتصرف الحارس في المحجوزات لمنع التنفيذ عليها تقع به هذه الجريمة ، ويجب اعتباره مبدأ لمدة سقوط الدعوى العمومية ، أما المطالبة بتقديم المحجوزات مع ثبوت سبق التصرف فيها من المطالب ، فلا يصح عدّها مبدأ للمدة ما دامت المحجوزات معينة بالذات وليست من المثليات التي يقوم بعضها مقام البعض والتي قد توضع فيها على أن اختلاسها يتم بانعجز عن ردها عند المطالبة (١٠٢) . ويجب أن يكون الحكم الصادر بالعقوبة في جريمة التبيد شاملا لبيان تاريخ التبيد وتاريخ الحجز وكذلك السلطة التي أوقعت الحجز والا كان باطلا (١٠٤) .

ولا يشترط في اثبات جريمة تبديد الاشياء المحجوز عليها أن يحرر مندوب الحجز محضرا يثبت فيه واقعة التبيد يوم حصولها بل يكفي كما هو الحال في سائر الجرائم أن تقتنع المحكمة بثبوت الواقعة من أى دليل أو قرينة تقدم أيها (١٠٥) .

ودراسة الاشتراك هي من المسائل التي تبحث مع الاحكام العامة لقانون العقوبات وتطبق قواعده بالنسبة لجريمة اختلاس الاموال المحجوز عليها ، فيشترط حتى يعتبر الشخص شريكا للفاعل في الجريمة أن يثبت اشتراكه في ارتكابها بطريقة مما نص عليها القانون سواء أكانت تحريضا أم اتفاقا أم مساعدة . والاستدلال على قيام الاشتراك في الجريمة هو من الوقائع ويستدل عليه قاضي الموضوع بما بين يديه من أدلة غير خاضع في ذلك لمحكمة النقض . ويحدث كثيرا في العمل أن يكون حارس المال المحجوز على علاقة وثيقة بمالك المال ، كما اذا كان زوجا أو ابنا أو أخا له ، فان اسندت للحارس جريمة اختلاس المال المحجوز هل تعتبر القرابة بينه وبين المالك دليلا على

(١٠٢) نقض ١٩٥٨/٣/٢٤ أحكام النقض س ٩ ق ٣٣٧ .

(١٠٣) نقض ١٩٤٣/٢/٢٩ قضاء النقض ق ٣٢٠ ، ١٩٢٩/١١/١٤ قضاء النقض ق ٣١٨ ،

١٩٧١/١/٩ أحكام النقض س ٢٢ ق ٥ .

(١٠٤) نقض ١٩٣٠/٤/١٠ قضاء النقض ق ٣٢٠ .

(١٠٥) نقض ١٩٧١/١٢/١٩ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٨٣ ، ١٩٦٥/٢/٢٠ س ١٦ ق ٧٠ .

اشتراك الاخير فيها ؟ اورد على هذا ميسور لان اسناد ارتكاب الجريمة الى فرد أو اشتراكه فيها يقتضى اقامة الدليل على ذلك ، ومن ثم لا يؤخذ بقاعدة مطلقة فى هذا الصدد وانما ينظر الى كل قاعدة على حدة . ولذلك قضى بأن مجرد كون المتهم مالكا للشيء المحجوز ومدينا ليس من شأنه بذاته أى يؤدى الى ثبوت اشتراكه فى جريمة التبيد بالانفاق والمساعدة . فاذا استند الحكم الى ذلك وحده فى اثبات الاشتراك كان قاصرا قصورا يعيبه مما يوجب نقضه (١٠٦) . وانه اذا استنتجت المحكمة من سكوت المالك المعين حارسا على الاشياء المحجوزة ومن عدم معارضة أخيه فى التصرف فى تلك الاشياء أن هناك اتفاقا بين الاخوين على تبديدها ، فهذا الاستنتاج فضلا عن كونه مما يدخل فى سلطة قاضى الموضوع لا غبار عليه ، لان الاتفاق لا يستلزم حتما عملا ايجابيا من جانب الشريك ، بل يكفى لتحقيقه أن يلتزم الحارس موقفا سلبيا كما هو الحاصل فى مثل هذه الصورة (١٠٧) . وأنه اذا تواطأ المالك مع الحارس على اختلاس الاشياء المحجوز عليها فان الواقعة تنطبق على المواد ٢٩٦ و ٤٠ و ٤١ عقوبات بالنسبة تلمالك الذى يعتبر شريكا للحارس فى اختلاس الاشياء التى سلمت اليه على سبيل الوديعة (١٠٨) .

وجريمة اختلاس المحجوزات - كما رأينا - لا تتم الا بعرقلة التنفيذ الذى يتمثل فى نقل المال المحجوز من مكانه سواء تم التصرف فيه أم لا ، ومجرد قيام النية فى عرقلة التنفيذ لا يكفى اذا ما حضر المكلف بالبيع ووجد المال فى المكان الذى حجز عليه فيه . والشروع فى جريمة اختلاس المحجوزات من الممكن وقوعه فى الصورة التى يبدأ فيها حارس المال المحجوز أو مالكة بنقله عند وصول المحضر مثلا ثم يضبط عندئذ ويتم البيع ، كمن يحاول تهريب ماشية من الباب الخلفى للمنزل . والشروع فى اختلاس المحجوزات يعاقب عليه اذا كانت الجريمة التامة تنطوى تحت نص المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات ، لانها تعتبر فى حكم السرقة ، أما ان كانت الجريمة التامة يطبق عليها نص المادة ٣٤٢ ع فلا عقاب على الشروع فيها لانها تأخذ حكم خيانة الامانة ولاعقاب على الشروع فى هذه الجريمة الاخيرة . وهذه تفرقة لا مبرر لها لان حكمة التجريم والعقاب متوافرة فى الصورتين ، ولكن أمام صراحة النصوص لا مفر من اعمالها .

(١٠٦) نقض ١٩٥٠/١١/٢٧ أحكام النقض س ٢ ق ٩١ .

(١٠٧) نقض ١٩٣٤/١٢/١٧ قضاء النقض ق ٢٣٠ .

(١٠٨) نقض ١٩٣١/٢/١٥ قضاء النقض ق ٢٢٧ .

لما كان اختلاس المحجوزات يتضمن الاعتداء على أوامر السلطة العامة قضائية أو إدارية وكذلك حق الدائن الحاجز فانه لا محل لأعمال حكم المادة ٣١٢ من قانون العقوبات . فالابن الذي يختلس مالا محجوزا عليه ومملوكا لوالده تستطيع النيابة العامة أن تقيم الدعوى الجنائية ضده دون حاجة لشكوى من والده (١٠٩) . هذا وتنص الفقرة الثانية من المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات على أن « لا تسرى في هذه الحالة أحكام المادة ٣١٢ من هذا القانون المتعلق بالاعفاء من العقوبة » . وقضى بأنه لا تسرى على جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها أحكام المادة ٣١٢ ع الخاصة بالاعفاء من العقوبة (١١٠) .

إذا تمت جريمة اختلاس المحجوزات حقت العقوبة ، ولا يؤثر في هذا أداء المدين في وقت لاحق قيمة الدين المحجوز من أجله الى الدائن (١١١) ، وأن كان هذا قد يكون له أثرا على قدر العقوبة ويقضى غالبا بوقف تنفيذها ، وهو على أى حال لا يدل على انتفاء القصد الجنائي (١١٢) . على أن المسؤولية عند التبديد تنتفى إذا ما تم الوفاء بما يعادل قيمة الأشياء المحجوز عليها قبل اليوم المحدد للبيع (١١٣) . وإقالة المتهم من الغرامة السابقة الحكم بها عليه هي تصرف قانوني تم به إبراء ذمته من الالتزام بالوفاء بمبلغ الغرامة المنفذ بها قبل ثبوت التبديد ويصبح المال المحجوز عليه خالصا لمالكة يتصرف فيه كيف يشاء (١١٤) .

ولقد أحال المشرع بالنسبة للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤٢ من قانون العقوبات على العقوبة المقررة لجريمة خيانة الأمانة والمنصوص عليها في المادة ٣٤١ ع ، بمعنى أن مرتكب الجريمة يعاقب بالحبس من أربع وعشرين ساعة الى ثلاث سنين ، وللقاضي أن يضيف الى عقوبة الحبس غرامة حدها الأدنى خمسة قروش وحدها الأقصى مائة جنيه . وكذلك الحالة بالنسبة للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات التي تعتبر في حكم السرقة وتطبق عليها عقوباتها .

(١٠٩) الشاوي ص ١٨٥ .

(١١٠) نقض ١٩٤٥/١٢/١٠ قضاء النقض ق ٣١٧ .

(١١١) نقض ١٩٧٢/٥/١٦ أحكام النقض س ٢٢ ق ٩٩ ، ١٩٥٦/١/٢٤ س ٧ ق ٢٩ .

(١١٢) نقض ١٩٥٣/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٥ ق ٢٢ .

(١١٣) نقض ١٩٦٢/١١/١٩ أحكام النقض س ١٣ ق ١٨٣ ، ١٩٦٢/١/٩ ق ٨ .

(١١٤) نقض ١٩٦٠/٣/١٤ أحكام النقض س ١١ ق ٤٩ .

ويذهب الفقه في مصر الى أن جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ٣٢٣ ع تسرى عليها مختلف الظروف المشددة الخاصة بجريمة السرقة وتبعاً يصح أن تعد الواقعة جنائية (١١٥) ، وهو أيضاً مذهب القضاء . فقد قضى بأن المادة ٣٢٣ ع اذا نصت على أن اختلاس الاشياء المحجوزة يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلاً من مالها أفادت أن هذا الاختلاس - اذا وقع من غير الحارس - يكون كالسرقة من كل الوجوه وأن مختلس الاشياء المحجوزة كالسارق في جميع الاحكام فتوقع عليه العقوبات المقررة للسرقة مع تنويعها تبعاً للظروف المشددة التي قد يقترن بها فعل الاختلاس ، فتشدد عليه العقوبة بسبب العود . ويؤيد ذلك ما جاء في تعليقات نظارة الحقانية على المادة ٢٨٠ من قانون سنة ١٩٠٤ المقابلة للمادة ٣٢٣ الحالية من أن النص جعل هذه الجريمة من نوع خاص معاقباً عليها بالعقوبات المقررة للسرقة على اختلاف أنواع هذه العقوبات (١١٦) . وأن المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات قد نصت بصفة عامة مطلقة على أن اختلاس الاشياء المحجوزة يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلاً من مالها ، ومقتضى هذا أن تعد الواقعة جنحة سرقة أو جنائية سرقة تبعاً للظروف التي وقعت فيها ، فاذا كان المتهمون قد شرعوا أثناء الليل في اختلاس محصول القطن المملوك لاحدهم والمحجوز لصالح آخر حالة كون أحدهم يجمع سلاحاً فان فعلتهم تكون جنائية معاقباً عليها بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٣١٦ و ٣٢٣ من قانون العقوبات ، ولا يصح العقاب عليها على أساس أنها جنحة (١١٧) .

وهذا الذي سبق أمر يستلقت النظر ، ذلك أن الغرض من تقرير العقاب على اختلاس الاموال المحجوزة هو احترام أوامر السلطات العامة وحماية حق من أوقع الحجز لمصلحته ، يستوى في هذا أن يكون المختلس مالك غير حارس أو شخص غير مالك اتفق مع المالك أو أن يكون مالكا للمحجوزات ومعيناً عليها حارساً ، أى تستوى الصورتان المنصوص عليهما في المادتين ٣٢٣ و ٣٤٢ من قانون العقوبات في درجة التجريم والقصد من الجريمة وهو عرقلة تنفيذ الحجز . ومن الناحية التشريعية يحسن توحيد الحكم بين الحالتين .

(١١٥) أحمد أمين ص ٦٩٢ ، الموسوعة الجنائية ج ١ ص ٤٠٤ ، القلبي ص ١٢٠ ، محمود مصطفى ص ٤١٩ ، رؤوف ص ٤٩٩ ، الشاوي ص ١٨٤ . ويذهب رأى في فرنسا الى العكس ويرى أن العقوبة لا يمكن أن تشدد مهما كانت الظروف التي حصل فيها الاختلاس (جارسون م. ٤٠٠ بند ١٨٨ ، روسليه بند ٧٠٥) .

(١١٦) نقض ١٩٤٣/١١/١٩ قضاء النقض ق ٣١٠ .

(١١٧) نقض ١٩٤٨/١٠/٢٥ قضاء النقض ق ٣١٤ .

الفصل الثالث عشر

الحريق عمدا

الحريق العمدا من الجرائم التي وان كانت حاليا قليلة الوقوع في الريف الا أنها أخذت صورة خطيرة في الآونة الحديثة حين يكون موضوعها مالا عاما . فالحريق يحق خسارة لصاحب المال ان كان فردا وقد يترتب عليه ضرر أكثر تتحمله الدولة بما يصيب ثروتها القومية (١) .

والحريق ينصب أساسا على الاموال ، على أن هذا لا يمنع من أن يلحق ضرره بعض الافراد ، وهم حينئذ غير مقصودين من الحريق والا عد الفعل على هذا النحو جريمة قتل عمدا أو شروع فيه على حسب الاحوال، وسوف نرى أن المشرع اعتد بالنتيجة التي تترتب على الحريق في هذه الصورة فشدّد العقوبة وقد كشف العمل عن أن معظم الاسباب الدافعة الى ارتكاب جرائم الحريق في الريف ترجع الى الضغائن العائلية والاخذ بالثأر والخلاف حول النفقة ودفع العار والضيق المالى والنزاع على العمدية أو على وظائف أخرى والخلافات الناشئة بسبب الري والتعدي على الحدود وقسمة المحصولات ونزول المواشي في الزراعات والتعرض لملك الغير والسرقات . أما جريمة الحريق التي يكون موضوعها مالا عاما فانها غالبا ما ترتكب لاختلاس وقع عليه .

ويقع الحريق عمدا - وهو ما نتناوله هنا - كما قلنا يقع نتيجة إهمال ، والاخير تناولته المادة ٣٦٠ من قانون العقوبات في قولها « الحريق الناشئ عن عدم تنظيف أو ترميم الافران أو المداخن أو المخلات الاخرى التي توقد فيها النار ، أو من النار الموقدة في بيوت أو مبان أو غابات أو كروم أو غيطان أو بساطين بالقرب من كيمان تبين أو حشيش يابس أو غير ذلك من المخازن المشتمة على مواد الوقود ، وكذا الحريق الناشئ عن استعمال صواريخ في

(١) والجاني يستعين في جريمة الحريق على ادراك ما يربى بقوة عمياء من قوى الطبيعة المدمرة متى اطلقها الانسان خرجت عن طوق ارادته ولم يعد في وسعه كبسها ولا تقدير النتائج التي تؤدي اليها ، وتمتاز الجريمة بسهولة ارتكابها في البدء وصعوبة الوقاية منها أو من نتائجها (الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ١٥٠) .

جهة من جهات البلدة ، أو بسبب إهمال آخر يعاقب عليه بالحبس مدة لا تزيد على شهر أو بدفع غرامة لا تزيد على عشرين جنيها مصريا .

وقد تكلم المشرع على جريمة الحريق عمدا في الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات في المواد من ٢٥٢ الى ٢٥٩ تحت عنوان « الحريق عمدا » . وقد تناولت المادة ٢٥٢ وضع النار في المحلات المسكونة والمعدة للسكنى وما يأخذ حكمها ، وتكلمت المادتان ٢٥٣ و ٢٥٤ على وضع النار في المحلات الغير مسكونة والغير معدة للسكنى وما يأخذ حكمها ، وتناولت المادة ٢٥٥ وضع النار في أشياء مما لا يدخل في الصورتين السابقتين ، ووضعت المادة ٢٥٩ ظرفا مخففا في هذه الحالة . وتكلمت المادة ٢٥٦ على الحريق بالتوصيل ، وأخيرا فإن المادة ٢٥٧ ذكرت حالة تشديد العقوبة عندما يترتب على الحريق موت أشخاص . ويستخلص من مضمون المواد السابقة البيان أن أركان جريمة الحريق عمدا ثلاثة ، الاول فعل الاحراق والثاني المال موضوع الجريمة والاخير انقصد الجنائي .

الركن الاول

فعل الاحراق

ان الهدف الذي يبغي الجنائي تحقيقه من الحريق هو اعدام وتدمير المال موضوعه ، ومن ثم فهو يلجأ الى اشعال النار في ذلك المال . ويستعمل المشرع دائما عبارة وضع النار ، فهي الركن المادي في جريمة الحريق العمد . ويقصد بوضع النار اتصاليها بالمال المراد احراقه . وأي مادة تؤدي الى وضع النار في المال المراد احراقه تجعل هذا الركن متوافرا ، فقد يكون ذلك بنشر الغاز على المكان المراد اشعال النار فيه ثم ايقادها أو القاء مواد حارقة عليه أو وضع مواد تشتعل اذا ما اقتربت منها النار ، وذلك في مكان اعتاد صاحب المال ايقاد النار فيه . فالوسيلة التي استخدمت في احداث الحريق لا أهمية لها (٢) فائبات المحكمة في مسائل الحريق العمد وضع النار وأن هذا الفعل حصل عن عمد يكفي تماما لبيان توافر الاركان المكونة للجناية بدون حاجة الى ذكر الطريقة المادية التي حصل بها الحريق والمادة الملتهبة التي استعملت .

(٢) الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ١٥٥ .

ما لم تكن هذه النقطة محل نزاع وكانت لها أهمية خاصة بالذات في هذه القضية بالذات (٣) .

ولكن هل يتطلب قيام الركن المادى اشتعال النار في المال المراد احراقه ، أم يكفي أن تتصل به النار حتى ولو لم يشب الحريق ، وهو ما يدعو الى التطرق لبحث متى تعتبر جريمة الحريق العمد قد تمت ومتى تعد أنها قد وقعت عند حد الشروع .

إذا رجعنا الى النصوص التى تناولت جريمة الحريق العمد لوجدنا أن المشرع يعتبر الجريمة تامة بمجرد وضع النار في المال المراد احراقه . فهو لا يتطلب اشتعال النار في المال ولا ضرورة احتراقه . فمن يشعل عود ثقاب ويضعه على المال الذى يبغي حرقه ويضبط فى التو يعتبر مرتكباً لجريمة الحريق العمد تامة . وهذا أمر يتفق مع فكرة التجريم فى ائحريق العمد وخطورة ما يترتب عليه بسبب القوة المدمرة للنار التى لا يسهل السيطرة عليها . فلا يشترط لتمام جريمة الحريق العمد أن يكون الشيء قد تلف بفعل انار ، بل يكفي أن تكون النار قد أمسكت به (٤) . وقد قضى بأن الجريمة تعتبر تامة بمجرد وضع النار عمداً فى أحد الامكنة الواردة بالنص سواء اشتعلت النار أو لم تشتعل . فاذا كان الثابت بالحكم أن المتهم قذف كرة مشتعلة فى مخزن لاحتراقه ولم يتحقق الغرض الذى رمى اتيه من فعلته ، فيصح عقابه ولو لم تلتهم النار شيئاً من محتويات المخزن (٥) . وانه يكفي لتوافر أركان جريمة الاحتراق أن يكون الجانى قد وضع النار عمداً فى محل مسكون أو معد للسكنى بصرف النظر عن علم أصحاب المكان أو عدم علمهم بخطر احتريق الذى أشعل عمداً بمحلهم ، فان هذا كله من الملاحظات المحيطة بالفعل المقترف ولا تأثير له فى توافر جريمة الحريق وفق ما نص عليه القانون . فاذا رش شخص بنزينا على مفروشات منزل وأشعل فيها النار فأطفاها الجيران الذين بادروا بالحضور على الاستغاثة فهو اذن قد وضع النار عمداً فى محل مسكون (٦) .

(٣) نقض ١٩٣٠/٦/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٥١ ، وقضى بأن القانون يعاقب على وضع النار عمداً بدون تقييد بواسطة مخصوصة كالقاء كبريت أو فحم مشتعل أو غيرها من المواد التى من شأنها الاشتعال ، فلا ضرورة لبيان شيء من تلك الوسائط فى الحكم . نقض ١٩٠٨/٩/٢٨ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ٤٧ .

(٤) أحمد أمين ص ٢٩٨ .

(٥) نقض ١٩٣٩/٣/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٦٣ .

(٦) نقض ١٩٣٤/٤/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٣٢ .

أما عن الشروع فقد عرفته المادة ٤٥ من قانون العقوبات ، وأركان المادى فيه هو البدء فى التنفيذ ، ولقد أشرنا فى أكثر من موضع فى هذا المؤلف الى الخلاف حول تعريفه بين المذهبين المادى والشخصى ، وأن المذهب الذى ساد فى محيط القضاء وبين الفقهاء هو المذهب الشخصى ، الذى يعرف بدء التنفيذ بأنه الفعل الذى يؤدى مباشرة الى اتمام الجريمة ، بمعنى أنه لو ترك الجانى على حاله لا انتهى الامر الى اتمام الجريمة . وعلى هذا اذا كانت جريمة الحريق انتامة تقع بمجرد وضع النار فى المال المراد احراقه ، فإن الشروع فيها يتوافر بالافعال السابقة على اتصال النار بالمال موضوعها متى كانت تؤدى اليه مباشرة . فمن يصب غاز على المال ثم يشعل الثقاب وقبل أن يوصله الى الغاز يضبط أو يطفىء الهواء النار فى يده يعد مرتكباً لجريمة الشروع فى الحريق العمد (٧) . وقد قضى بأنه اذا نسب الى المتهمين انهما نوجها الى كوم الدريس الموجود فى الغيط ثم صبا عليه الغاز وضبط المتهم الاول قبل اشعال الكبريت ، وقد ضبط مع المتهم المذكور كبريت واعترف للبوليس بأنه كان يريد حرق الدريس ، فمشتري المتهمين للغاز والكبريت والسيريه ، وهو من المواد القابلة للالتهاب ، قاصدين محل الحريق ، هو عمل تحضيرى لا يعاقب عليه القانون لجواز أن يعدل المتهمان بعد ذلك عن ارتكاب الجريمة ، ولكن المتهمين لم يقفوا عند هذا الحد بل تجاوزاه وبدأ فى تنفيذ الجريمة بأن وصلوا لمحل الواقعة وألقوا الغاز على الدريس المقصود حرقه ، وقد قبض على أولهما أثناء ذلك فلم تتم الجريمة لهذا السبب ، وقد ظهر القصد الجنائى بطريقة جلية من اعتراف المتهم الاول ومن الافعال التى ارتكبها ، فيكون هذا العمل بدءاً فى تنفيذ جريمة احريق (٨) . وسكب المتهم لسائل البترول على نافذة ماكينة طحن الغلال وهو يحمل أعواد الثقاب بقصد اشعال النار فيها يعد شروعا (٩) .

الحريق بالتوصيل : تنص المادة ٢٥٦ من قانون العقوبات على أنه « وكذلك يعاقب بهذه العقوبة بحسب الاحوال المتنوعة المبينة فى المواد السابقة كل من وضع النار عمدا فى أشياء لتوصيلها للشيء المراد احراقه بدلا من وضعها مباشرة فى ذلك » . وهذه المادة تقابل المادة ٤٣٤/٩ من

(٧) أحمد أمين ص ٣٩٦ ، روبرت فوين ص ١٠٣ .

(٨) نقض ١٦/١١/١٩٢٣ المحاماة .س ٤ ص ٥٠٧ .

(٩) نقض ٣٠/٣/١٩٥٩ احكام النقض س ١٠ ق ٨٠ .

قانون العقوبات الفرنسى . ولتعرف صورة اعمال هذا النص ينبغي علينا أن نتمثله فى الواقع العملى والصورة التى تخطر بالبال فوراً تبدو فيمن يريد وضع النار فى مسكن أو مخزن فيوصل به حبلاً مبللاً بالبتروول ثم يشعل النار فى طرف هذا الحبل لتسرى فيه حتى تصل الى المال المراد احراقه . وحينئذ يمكن تصور عدة فروض .

الفرض الأول تمتد فيه النار عن طريق الحبل الى أن تصل الى المال المراد احراقه ، وحينئذ تطبق المادة الخاصة بوضع النار فى ذلك المال ولا فائدة من أعمال النص الخاص بالحريق بالتوصيل (م ٢٥٦ عقوبات) ، لانه بتطبيق المادة ٣٢ عقوبات الخاصة بالتعدد لن توقع الا عقوبة واحدة هى عقوبة الجريمة الاشد ، وفى الفرض المطروح العقوبة واحدة فى الحالتين .

والفرض الثانى تمتد فيه النار أيضاً عن طريق الحبل ولكنها لا تصل الى المال المراد احراقه بسبب خارج عن ارادة الفاعل كاطفائها بمعرفة شخص آخر أو قلة كمية البتروول المساعدة على الاشتعال . وفى هذا الفرض يستند الى انشخص جناية الشروع فى وضع النار عمداً فى المال المراد احراقه (١٠) ، أخذاً بالمذهب الشخصى ، لان هذا الفعل من جانب الفاعل يؤدى مباشرة الى اتمام الجريمة ، كما سلف لنا بيانه . ولا ينطبق نص المادة ٢٥٦ عقوبات فى هذه الصورة ، فاجماع الشراح أخذاً من روح التشريع أنه لابد من وصول النار الى الشيء المراد احراقه ، وهو الامر الغير قائم فى الفرض المطروح ، وقد لا يشكل وضع النار فى الشيء الموصل جريمة اذا كان ملكاً للفاعل ، وقد يشكل جريمة اتلاف اذا كان مملوكاً لغير الفاعل .

والفرض الثالث تمتد فيه النار أيضاً عن طريق الحبل ولكنها لا تصل الى المال المراد احراقه بسبب يرجع الى ارادة الفاعل ، كاطفائها أو ابعاد طرفها الآخر عن أن يصل الى المال . وفى هذه الحالة يكون عدم اتمام جريمة الحريق بسبب تدخل ارادى من جانب الفاعل ، أى أنه عدول اختيارى يمنع من توافر الشروع فى الجريمة . أما وضع النار فى الحبل فى ذاته فالحل فيه كالشأن بالنسبة لما سلف ذكره فى الفرض الثانى . ولا محل اذن لاعمال المادة ٢٥٦ عقوبات .

وقد عرض الشراح فى مصر وفى فرنسا الى صورة الحريق بالتوصيل دون بيان لتصور الفروض المحتملة لها وامكان اعمال النص الخاص بها مع النصوص السابقة عليها والخاصة بوضع النار عمداً فى المال مباشرة (١١) .

(١٠) أحمد أمين ص ٣٩٩ .

(١١) أحمد أمين ص ٤٢٠ وما بعدها ، الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ١٩١ وما بعدها .

موسوعة داللو ج ٢ ص ١٧٣ ، جوية مت ٧٥٧ ، لامير ص ٥٢٧ .

ولقد سبق لنا القول - وهو ما درج عليه القضاء - بأن جريمة وضع النار عمدا تتم بمجرد وضع النار في المال المراد احراقه ، دون اعتداد بالمادة المستعملة في اشعال النار ، ولا الوسيلة المستخدمة في ذلك (١٠٢) . وقد قضى بأنه اذا كانت الواقعة التي أثبتتها الحكم هي أن المتهم أشعل النار في لفافة وضعها باحتياط تحت باب منزله ثم أطفأها في الحال قبل أن تمتد الى الباب ، فتكفي هذه الواقعة أنها وضع النار عمدا بالواسطة ، الامر المنصوص عليه في المادة ٢٥٦ عقوبات . واذا كانت هذه المادة صريحة في أنه يجب توصيل النار من الشيء الذي وضعها فيه الى الشيء المراد احراقه وأن تصل النار بالفعل الى هذا الشيء ، فانه اذا لم يتوافر هذا القصد فلا تتحقق الجريمة ولو كانت النار قد وصلت بالفعل . واذا توافر ولكن لم تصل النار فان الواقعة لا تكون جنائية تامة وانما شروعا فقط . بحيث اذا عدل المتهم بارادته فلا تصح معاقبته . واذا فان تلك الواقعة الثابتة بالحكم لا يكون معاقبا عليها (١٢) . وفي رأينا أنه لا يمكن اعمال المادة ٢٥٦ عقوبات - والنص المقابل لها في فرنسا - الا اذا أخذنا بالمذهب المادي في الشروع ، انذى يرى أن بدء التنفيذ لا يتوافر الا بارتكاب الفاعل لعمل يعد داخلا في الركن المادي لتنفيذ الجريمة ، وهو في جريمة الحريق لا يكون الا بوضع النار في المال المراد احراقه . ويبدو أن هذا الفكر هو الذي كان مسيطرا عند وضع المادة ٩/٤٣٤ من قانون العقوبات الفرنسي ، والتي أخذ عنها التشريع المصري . ولما كان المذهب السائد في الشروع في مصر هو الشخصي على الوجه سالف الذكر فانه لا محل اطلاقا لعمال نص المادة ٢٥٦ من قانون العقوبات .

الركن الثاني موضوع الجريمة

تناولت المواد ٢٥٢ و ١/٢٥٥ عقوبات بيان موضوع جريمة الحريق العمدا . فقضت المادة ٢٥٢ على أن « كل من وضع عمدا نارا في مبان كائنة في المدن أو الضواحي أو القرى أو في عمارات كائنة خارج سور ما ذكر أو في سفن أو مراكب أو معامل أو مخازن وعلى وجه العموم في أى محل مسكون أو معد للسكنى سواء كان ذلك مملوكا لفساعل الجنسية أم لا يعاقب بالأشغل الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . ويجزم أيضا بهذه العقوبة على من وضع عمدا نارا في عربات السكك الحديدية سواء كانت محتوية على أشخاص أو ضمن قطار محتو على ذلك » . وتنص المادة ٢٥٣ على أن « كل من

(١٢) راجع ما سبق ذكره من أحكام ، وأحمد أمين ص ٣٩٩ .

(١٣) نقض ١٥/١٠/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦١٣ .

وضع نارا عمدا في مبان أو سفن أو مراكب أو معامل أو مخازن ليست مسكونة ولا معدة للسكنى أو في معاصر أو أسواق أو آلات رى أو فى غابات أو أجمات أو فى مزارع غير محصودة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة اذا كانت تلك الأشياء ليست مملوكة له » . وتنص المادة ١/٢٥٥ على أن « من وضع النار عمدا فى أخشاب معدة للبناء أو للوقود أو فى زرع محصود أو فى أكوام من قش أو تبن أو مواد أخرى قابلة للاحتراق سواء كانت لا تزال بالغط أو نقلت الى الجرن أو فى عربات السكك الحديدية سواء كانت مشحونة بالبضائع أو لا ولم تكن من ضمن قطار محتو على أشخاص يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة اذا لم تكن هذه الأشياء ملكا له » .

فيشترط فى موضوع جريمة الحريق العمد أن يكون مالا ، وعلى هذا فمن يضع النار فى جسم انسان يعتبر مرتكبا لجريمة أخرى هى القتل أو الشروع فيه أو احداث اصابة عمدية حسب ما ينتهى اليه التحقيق من تحديد قصد الجانى . . ومن يضع النار فى جسم حيوان يرتكب جريمة الاضرار بالحيوان .

والأصل فى التجريم أن يكون وضع النار فى مال مملوك للغير لان الباعث على الجريمة هو فى الغالب حرمان صاحب المال منه . والأصل أيضا أن وضع الشخص للنار فى مال له لا جريمة فيه ، حيث له الحق المطلق للتصرف فى ملكه كيف يشاء . فالمالك له الحق فى أن يلقي فى النار بمنقول يريد التخلص منه . ولا جناح عليه أيضا اذا وضع النار فى بناء قديم يبغي ازالته لأنه آيل للسقوط (١٤) . ومع هذا فان تصرف المالك فى ماله بالحريق قد يرتب ضرر للغير ، وكان من المنطقى ألا يقف المشرع ساكنا أمام هذه الصورة . فنص على عقابها فى المادتين ٢٥٤ و ٢٥٥/٢ عقوبات . وقد جاء بتعليقات الحقانية عن هذين النصين « ان الحالة الأكثر وقوعا عادة هى التى يحرق فيها انسان أشياء يملكها ليقبض مبلغا طائلا كانت أشياءه مؤمنة عليها ، وليس الفعل عبارة عن تدليس فقط ، بل هو يسبب خطرا كبيرا عاما (١٥) » .

وباستعراض أنواع الأموال موضوع جريمة الحريق العمد التى وردت

(١٤) الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ١٥٣ .

(١٥) راجع تعليقات وزارة الحقانية على قانون العقوبات سنة ١٩٠٤ .

فى نصوص قانون العقوبات آتفة البيان نجدتها ثلاثة ، المحلات المسكونة وما يأخذ حكمها ، المحلات غير المسكونة وما يأخذ حكمها ، اموال أخرى لا تدخل فى حكم الحالتين السابقتين . وقد ورد بيان الأموال على سبيل الحصر ، فاذا وضعت النار فى غيرها عدت الواقعة اتلافا (١٦) .

١ - المحلات المسكونة وما يأخذ حكمها : وقد أبانته المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات آتفة البيان ، وهى أخطر جنائيات الحريق وأشدها عقوبة ، وعلة هذا أن الضرر لا يقتصر أثره على المال موضوع الجريمة ، بل أن خطورة امتداد النار قد يهيب الأنفس والأرواح (١٧) ، ولقد أورد نص المادة ٢٥٢ عبارة على وجه العموم أى محل مسكون أو معد للسكنى ، وهو بهذا يشير الى علة تشديد العقوبة عن وضع النار عمدا فى أى من الأموال الواردة بالنص ، هذا فضلا عما تفيد من أن التعداد الوارد بنص المادة ٢٥٢ قد جاء على سبيل البيان لا الحصر (١٨) .

والمحل المسكون هو الذى يقيم فيه الشخص عادة ويتخذ مكانا لراحته وأهم مظاهره النوم . ولا يمنع من تطبيق المادة ٢٥٢ عقوبات أن يكون الجاني قد تحقق من خلو المكان من ساكنيه أو أن تكون النار لم تشتعل أو لم يكن من شأنها تعريض حياة السكان للخطر ، بل أن النص ينطبق ولو كان مرتكب الحريق مقيما وحده فى المكان الذى وضع النار فيه (١٩) . ولا أهمية لشكل المكان فيدخل فى عداد الأمكنة المسكونة خيمة الاعرابى فى الصحراء ومكان مبيت الحارس فى مدرسة أو مصنع . ويذهب رأى الى القول بأن النص لا ينطبق على الملحق بمكان مسكون اذا لم يكن هو مسكونا بذاته ، لانتفاء علة الحكم ، ومن هذا القبيل المطبخ المنعزل عن محل السكن والاسطبل وغسرف الغسيل وبيوت الدجاج (٢٠) . وفى رأينا أنه متى كان المكان الملحق بالمحل المسكون يكون معه وحدة واحدة فإن الحماية القانونية تسرى عليه ، على ما سبق بيانه عند الكلام على جريمة السرقة .

(١٦) أحمد أمين ص ٣٩٦ ، الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ١٥٣ .

(١٧) الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ١٥٣ .

(١٨) على العكس من التعداد الوارد فى المادة ٢٥٢ فقد جاء على سبيل الحصر (الموسوعة

الجنائية ج ٣ ص ١٦١) .

(١٩) نقض ١٩٥٨/٤/٧ أحكام النقض س ٩ ق ٩٨ ، فالقانون يكتفى بأن يكون المحل

معدا للسكنى (الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ١٦٦)

(٢٠) أحمد أمين ص ٤٠٢ .

والمحل المعد للسكنى هو ما كان مسكونا فعلا ولكن لا يقيم فيه ساكنوه مؤقتا (٢١) ، على ما سبق ذكره عند الكلام على الظروف المشددة لعقوبة جريمة السرقة . فاذا ثبت أن الزريبة كانت معدة للسكنى فهى تدخل بلا نزاع ضمن المحلات المعدة للسكنى (٢٢) .

وتقتصر عبارة المباني على الأمكنة المبنية بالطوب والحجارة وغيرها من المواد ، فلا ينطبق النص على حريق عشة من البردى والبوص (٢٣) ، ويستوى فى المباني أن يكون داخل حدود المدينة وضاحيتها والقرية أو خارج تلك الحدود ، رغم استعمال المشرع بالنسبة لهذه الحالة الأخيرة لفظ آخر هو العمارات (٢٤) . ويشترط أن تكون المباني والعمارات مسكونة أو معدة للسكنى وهو أمر مستفاد من أن المشرع أردف بيان المباني بعبارة أو غير ذلك من الأمكنة المسكونة والمعدة للسكنى ، وكذلك من أن العقوبة المشددة المنصوص عليها فى المادة ٢٥٢ روى فيها احتمال أن يلحق خطر النار أحد الأشخاص .

والسفن والمراكب هى العائمات فى البحر مهما كان نوعها ، بشرط أن تكون مسكونة أو معدة للسكنى لتوافر نفس الحكمة السالفة الإشارة إليها . وعلى هذا لا ينطبق النص على مركب هجره صاحبه وأبقاه راسيا على الشاطئ تمهيدا لاصلاحه .

ويقصد بالمعامل الأمكنة التى يشتغل بها عدة عمال (٢٥) . والمخازن هى الأمكنة التى تعد لحفظ البضائع والمحصولات . وحكمة التشديد هنا هى الاحتمال الكبير فى أن تلحق النار بالأشخاص الذين يوجدون عادة فى تلك المعامل أو المخازن . وعلى هذا لا ينطبق النص على المخزن المهجور أو المعمل العاطل عن العمل (٢٦) .

(٢١) نقض ١٩٧٢/١١/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٧١ .

(٢٢) نقض ١٩٣٠/٦/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٥١ .

(٢٣) الزقازيق الابتدائية ١٩٢٥/٦/١٣ الحمام س ٦ ق ٤٠١ .

(٢٤) كلمة عمارات مرادفة لكلمة مباني (الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ١٦٢) .

(٢٥) المعامل هى الامكنة التى يشتغل فيها العمل بإجراء اشغال على جانب من الاهمية بصرف النظر عن أى بناء أعد خصيصا لايواء العمال أو حفظ الادوات (الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ٦٣) .

(٢٦) المخازن كل بناء معد لايداع البضائع سواء كانت هذه المخازن عامرة أو خالية

(الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ١٦٢) .

وقد ألحق المشرع بالصور السابقة صورة وضع النار في عربات السكك الحديدية (٢٧) ، ولكن مع توافر نفس حكمة التشديد أى قيام خطورة اتصال النار بالأفراد ، وعلى هذا يجب أن يوجد بعربة السكك الحديدية أشخاص ، فإذا لم تحو شخصا ما فيتعين أن تكون ملحقة بقطار يوجد فى احد عرباته بعض الأشخاص . وإذا تمعنا فى هذه الصورة نجد أنها تنطبق على القطارات المعدة لحمل البضائع لأن بها دائما الحراس فضلا عن السائق ومساعدته والموظف الذى يعمل بالقطار . ولا تنتفى هذه الصورة الا اذا كانت العربة منفصلة على أحد قضبان السكك الحديدية . أما اذا كانت العربة فى مخازن السكك الحديدية ولو لم تكن محتوية على أشخاص فإن النص ينطبق تأسيسا على أن النار قد وضعت فى مخزن .

٢ - المحلات غير المسكونة وما يأخذ حكمها : وقد تناولت بيان هذه المحلات المادة ٢٥٣ عقوبات ، ويجمعها أنها تنتفى فيها صفة السكنى أو الأعداد للسكنى ، ويشيع منها فى العمل وضع النار فى آلات الرى وفى المزارع غير المحصودة . وبسبب عدم وجود الخطر على الأشخاص نجد المشرع قد خفف العقوبة عن الحالة السابقة ، ولكن خطورة الفعل فى حد ذاته استوجبت اعتبار الواقعة جناية .

وسبق لنا بيان المراد بالمباني والسفن والمراكب والمعامل والمخازن ، وإلغى أن فى هذه الحالة لا تكون مسكونة أو معدة للسكنى . والمعاصر لا تعدو نوعا من المعامل ولكنها خصصت لنوع معين من النشاط الانتاجى . وآلات الرى هى كل ما يستخدم لسقى الأراضى سواء أكانت آلات يدوية كالطنبور والشادوف أو آلات ميكانيكية كالطلمبات المعدة لرفع المياه آليا . ويدخل فى آلات الرى كذلك السواقي ، وقد نص عليها المشرع صراحة ، ووضع النار فيها هى أكثر الجرائم شيوعا فى الريف لما يترتب على ذلك من تعطيل رى الزراعة وتبعها تلفها وخسارة صاحبها ، وهى ترتكب دائما بدافع الانتقام . وقد جاءت بتعليقات الحقانية على قانون العقوبات سنة ١٩٠٤ أنه « قد اعتبرت السواقي والمعاصر كالمباني فى الأحكام الصادرة من المحاكم ، والغاى أن الأولى انص عليها صراحة فى هذه المادة . وقد أضيفت آلات الرى بناء على طلب مجلس شورى القوانين » .

(٢٧) لا يدخل فى هذه الحالة احراق عربات الركوب العادية ولا عربات النقل التى تقودها حيوانات (أحمد أمين ص ٤٠٣) : موسوعة دالوز ج ٢ ص ١٧٣ .

والغابات هي الأماكن التي توجد بها الأشجار على مساحات واسعة وليست معدة للزراعة • والأجماعات هي مجموعة الأشجار المتشابهة التي تكون على نطاق صغير • ولا وجود لهذه الزراعات في مصر - وقد أخذها المشرع عن النص الفرنسي - فاذا وضع شخص النار في عدة أشجار من حديقة عد فعله اتلافا (٢٨) •

ويقصد بالمزارع غير المحصودة الزراعات الناضجة الموجودة بالحقول والمعدة للحصاد ولكنها لم تحصد بعد ، أما قبل هذا فلا زالت خضراء وليس من السهل وضع النار فيها (٢٩) • وأبرز الصور وقوعا في العمل هي وضع النار في حقول القمح والشعير والبرسيم •

٣ - أموال لا تدخل في الحالتين السابقتين : تناولت المادة ١/٢٥٥ من قانون العقوبات وضع النار في مواد قابلة للاحتراق ، على أن يخرج منها كل الأموال التي وردت في المادتين السابقتين ، وهي دائما مستقلة عن المباني وغير متصلة بالأرض • وقد أضيف الى نص المادة عبارة « أكوام من قش أو تبين أو في مواد أخرى قابلة للاحتراق » في عام ١٩٣٣ وجاء بالملذكرة الايضاحية عنها أنه « رؤى من المفيد اضافتها كي يتسنى المعاقبة على وضع النار في القش والتبن والمواد الأخرى القابلة للاحتراق بنفس العقوبة المفروضة لوضع النار في الزرع المحصود أو الأخشاب المعدة للبناء أو الوقود • فهذه الجريمة هي في الواقع خطرة جدا لأن القش مادة سريعة الالتهاب يمكن أن تتسرب منها النار بسهولة الى أملاك أخرى » •

والأخشاب المعدة للبناء هي الألواح وغيرها من قطع الأخشاب التي توضع في مكان معين تمهيدا لاستعمالها في البناء (٣٠) • وعلى هذا تخرج الأخشاب التي وان كانت تستعمل في البناء الا أنها في مخازن لدى تجار الأخشاب اذ ينطبق عليها نص المادة ٢٥٢ و ٢٥٣ عقوبات حسب ما اذا كان

(٢٨) جويه ص ٧٥٣ •

(٢٩) يقصد بهذا الزرع الناضج أما الزرع الذي لم يتم نضجه فلا يخشى عليه كثيرا من خطر الحريق ولا يكون من المناسب اعتبار اتلافه جناية حريق بل جنحة اتلاف زرع غير محصود (الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ١٧٦) •

(٣٠) لا يدخل في هذا النص الأخشاب التي حولتها يد الصناعة الى أثاث أو ما أشبهه (الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ١٨١) •

المخزن يعتبر محلا مسكونا من عدمه . أما الأخشاب المعدة للوقود فهي
الأجزاء من الأشجار التي تقطع تمهيدا لاستعمالها كوقود ويدخل معها أيضا
الأخشاب التي وإن كانت معدة في الأصل لفوائد أخرى إلا أنه لتعذر الانتفاع
بها خصصت للوقود . ويذهب رأى إلى أن المادة لا تنطبق إلا إذا كانت كمية
الأخشاب المحرقة كبيرة ، بحيث يخشى أن يعم خطر الحريق إلى ما جاورها من
الأماكن . فمن أحرق لوحا واحدا من الخشب المعد للبناء ، أو كمية صغيرة من
خشب الوقود فإن روح التشريع تأبى تطبيق المادة عليه ، والأمر في ذلك
موقوف لتقدير المحكمة (٢١) .

ووضع النار في الزرع المحصود وأكوام القش أو التبن هي الصور
الأكثر شيوعا في الريف وغالبا ما ترتكب بقصد الانتقام على ما يبين من
الإحصائيات الجنائية . ويستوى أن يكون الزرع المحصود أو القش أو التبن
موجودا بالحقل بعد حصده أو قطعه أو نقل إلى الجرن . وقد زيدت عبارة
- سواء كان لا يزال باقيا في الغيط أو نقل إلى الجرن - عند تعديل القانون
سنة ١٩٠٤ بناء على طلب مجلس شورى القوانين لتتبع الحماية الزرع حتى
بعد نقله إلى الجرن ، لأن لفظ المحصود وحده (٢٢) قد يفهم منه ما يكون باقيا
في الغيط فقط (٢٣) . فإذا لم تكن الأشياء المشار إليها آنفا في الحقل أو في
الجرن ، كما إذا كانت في مخزن أو منقولة بوسيلة نقل - لا ينطبق هذا النص ،
وإن كان هناك محل لأعمال غيره (٢٤) .

ويدخل تحت نص المادة ٢٥٥ عقوبات وضع النار في عربات السكك
الحديدية سواء أكانت تلك العربات محتوية على بضائع أم لا ، إنما يشترط
أن لا يكون بها أشخاص أو أن تكون العربات ملحقة بقطار يحتوى على أشخاص
والا طبق نص المادة ٢٥٢ عقوبات .

(٢١) أحمد أمين ص ٤١٨ .

(٢٢) يذهب رأى إلى أن النص لا ينطبق على القطن المجموع لأنه لا يفصل عن الأرض
بطريق الحصد (الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ١٨٢) . وفي رأينا أن هذا قيد لا تقتضيه حكمة
التشريع ولا سعة اللفظ .

(٢٣) الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ١٨٢ .

(٢٤) الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ١٨٢ ، أحمد أمين ص ٤١٩ .

الركن الثالث القصد الجنائي

القصد الجنائي في جريمة الحريق العمد هو القصد العام ، أى أنه لا يتطلب أكثر من الإرادة والعلم ، فتتجه إرادة الجاني نحو وضع النار في المال المراد احرقه أو المال المراد توصيل النار عن طريقه الى المال المراد احرقه . وانه يعلم أن من شأن فعله احتراق المال . فالعمد - على ما قضت به محكمة النقض - معناه مجرد توجيه الإرادة اختيارا الى وضع النار في المكان أيا كانت نتيجته أو الباعث عليه أى سوء أكان القصد الأول من ذلك هو مجرد احراق المكان أم كان وضع النار في المكان وسيلة لتحقيق أى قصد آخر . على أنه اذا صح أن رجلا يريد اعدام منقول له فيحتاط لذلك ويتخذ لذلك من طرق الوقاية ما يقضى به العقل كأن يحرق متاعا باليا في دكانه أو منزله محتاطا لذلك الاحتياط انواجب ، اذ صح أن هذا الفعل قد لا يعاقب عليه مطلقا أو قد يعاقب عليه على اعتبار أنه جنحة احراق بالاهمال فيما لو امتدت نتائج الفعل وأحدثت حريقا في بقية الدكان الا أنه اذا كان الثابت هو أن الجاني وضع النار لاحراق المنقول وهو موقن أن النار لا بد متصلة بباقي البناء ، فايقانه هذا هو دليل الاختيار الذي ينحصر فيه معنى العمد في جريمة الحريق وبه يتحقق القصد الجنائي (٣٥) .

ولا يؤثر الباعث - كما هي القاعدة العامة - على توافر القصد الجنائي (٣٦) ، وقد يكون له أثرا في تقدير العقوبة التي ينطق بها القاضي . فيكفى أن يكون الفاعل قد وضع النار عمدا في بعض الأشياء سواء كان قصده اتلافها أو كان يقصد مزاحا سيئا أو أنه يريد اطفاء النار بعد اشتعالها منعا من ازدياد الضرر ليتمكن من القاء تهمة كاذبة على شخص آخر ، فهذه الظروف كلها تعليل لنفس الفعل ، ولكنها تبقى مع ذلك مستقلة عن الأركان المكونة للجريمة المعاقب عليها والتي تتوفر مع صرف النظر عن تلك الظروف (٣٧) .

(٣٥) نقض ١٩٣٣/١١/١٧ الطعن رقم ١٦ سنة ٤ ، ١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض.

س ١٩ ق ٣٠ .

(٣٦) - نقض ١٩٥٢/١/١ أحكام النقض س ٣ ق ٣٧ .

(٣٧) نقض ١٩١٥/٥/٢٢ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٣٤ .

ومهما يكن قصد الجاني الأول من وضع النار فى المكان المسكون فهو مأخوذ أيضا فى هذه الجريمة بقصده الاحتمالى ومسئول عن كافة النتائج الاحتمالية الناشئة عن فعله لأنه كان يجب أن يتوقع حصولها (٣٨) .

وقد أثير البحث حول ما اذا كان يفترض فى حق الجاني العلم بأن المكان الذى وضع فيه النار مسكون أو معد للسكنى فلا يجوز له اثبات العكس واقامة الدليل على انتفاء هذا العلم . وقد ضرب لهذا المثال التالى ، طرد خادم من منزل فدفعه حب الانتقام الى احراق اسطبل تابع لذلك المنزل ولكنه منعزل عنه وفيه يبيت السائس ، ولما قدم للمحاكمة أثبت أنه انما أراد باحراق ذلك الاسطبل تدمير شيء من أملاك المخدم ، وأنه عندما كان فى خدمة صاحب المنزل لم يكن يبيت فى ذلك الاسطبل أخذ ، وأنه كان يعتقد بقاء الحال على ما كان يعهده من قبل . فذهب رأى الى أن مرتكب الحريق يسأل عن الجريمة التى ارتكبها وعن كافة الظروف المحيطة بها ولو لم يكن عالما بها ، لأنه يارتكابه الحريق عن علم يعتبر أنه قد تقبل جميع نتائجها القانونية لأنها تعتبر داخلة فى قصده الاحتمالى . وانتقد رأى آخر هذا الاتجاه لأن فيه شيء من الخلط بين نتائج الجريمة والظروف المحيطة بها ، فان كان القانون فى بعض الجرائم يحمل الجاني نتائج فعله ولو لم يكن قد توقعها لأنه يعتبرها داخلة فى قصده الاحتمالى ، ولكن الظروف المحيطة بالجريمة لها حكم آخر غير ذلك ، حيث يجوز للمتهم أن يثبت أنه كان يجهل الظروف فلا يعامل على أساس وجوده (٣٩) .

العقوبة

لم يوحد المشرع العقوبة فى صور الحريق عمدا ، فانه بالرغم من أن النشاط المادى الذى يصدر من الفاعل واحدا فانه قد اعتد بظروف أخرى قد تتصل بطبيعة المكان الذى وضعت فيه النار ، وبما قد يسفر عنه من اصابة الأشخاص أو بقدر الضرر الذى حاق بالمال .

فاذا كان وضع النار فى محل مسكون أو معد للسكنى أو غيره من

(٣٨) نقض ١٩٣٥/٥/٢٦ الطعن رقم ٩ س ٥ ، ١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩

بجى ٣٠ .

(٣٩) أحمد أمين ص ٤٠٥ وما بعدها .

المحلات الواردة في المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات ، فالعقوبة هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . وقد سبقت لنا الإشارة بأنه يكفي أن تتوافر الصفة للمكان بصرف النظر عن اعتقاد الجاني ، بل حتى ولو كان المحل خالياً من الساكنين وقت وضع النار فيه . ومن الواضح أن النص سالف الذكر ينطبق سواء أكان المكان الذي وضعت فيه النار مملوكاً للجاني أم لا ، إذ أن حكمة العقاب الشديد هي خطبوزة الاحتمال بأن تصيب النار أحد الأفراد (٤٠) .

وتمشياً مع الحكمة آنفة البيان نجد أن المشرع يفرق بين ما إذا كان المال الذي وضعت فيه النار مملوكاً له من عدمه في المواد ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ من قانون العقوبات . فإذا كان موضوع الجريمة محلاً غير مسكون أو معدة للسكنى وكانت الأشياء غير مملوكة للجاني فالعقوبة هي الأشغال الشاقة المؤقتة (م ٢٥٣ عقوبات) . وإذا كانت الأشياء موضوع الجريمة من بين الأشياء المنصوص عليها في المادة ١/٢٥٥ وغير مملوكة للجاني فالعقوبة هي الأشغال الشاقة المؤقتة كذلك .

وإذا كنا قد قلنا أن من حق المالك التصرف فيما يملك ولو كان بالحريق . إلا أن هذا الحق ينبغي أن لا يرتب ضرراً للغير ، والا وجبت مؤاخذه الفاعل . وعلى هذا تنص المادة ٢٥٤ من قانون العقوبات على أن « من أحدث حال وضع النار في أحد الأشياء المذكورة في المادة السابقة (المحلات غير المسكونة وغير المعدة للسكنى) ضرراً لغيره يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن إذا كانت تلك الأشياء مملوكة له أو فعل ذلك بأمر مالكها » . وتنص المادة ٢/٢٥٥ عقوبات - وهي خاصة بالاموال الواردة ذكرها في المادة ١/٢٥٥ - على أنه « أما إذا أحدث عمداً حال وضعه النار في أحد الأشياء المذكورة أى ضرر لغيره وكانت تلك الأشياء مملوكة له أو فعل ذلك بأمر مالكها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن » . ويبين من هذين النصين أنه يشترط لأعمالهما أن تكون الأشياء موضوع الحريق مملوكة للجاني ، وأن يرتب الحريق ضرراً للغير .

فالشرط الأول هو أن يكون المال موضوع الحريق ملكاً خالصاً للجاني .

فلا يشاركه فيه غيره . وإذا ثار نزاع حول ملكية المال فانه يتعين على القاضي الفصل فيه . وقد سبق لنا القول - عند الكلام فى جريمة السرقة - ان ملكية المال على الشيوع تجعل كل فرد من المشاركين له حق على كل جزء فيه من جزئيات المال . ومن ثم قضى بأن كون الشيء الذى أحرق مشتركا بين المتهم وبين المجنى عليه لا يمنع من العقاب ، لأن المبدأ الذى قرره جميع الشراح هو أن الشيء لا يجب أن يعتبر ملكا للفاعل الا اذا كان مالكا له دون غيره ملكا نهائيا (٢٨) .

والشرط الثانى أن يرتب وضع النار ضررا للغير ، وهذا الضرر يتعين أن يكون ضررا حقيقيا ومباشرا ، ويستوى بعد هذا أن يكون حالا أو محتمل الحلول (٢٩) . ويستفاد من سياق النص أن يكون الجانى قد تعمد الاضرار بالغير ، فان لم تتوافر هذه النية ورتب الفعل ضررا للغير مثل الجانى عن حريق باهمال متى توافرت أركانه . فالمستأجر الذى يشعل نارا فى بعض منقولات مسكنه للتخلص منها يعاقب على الحريق باهمال اذا امتدت النار الى ملك الغير ، والمستأجر الذى يحرق بعض الأحطاب ليتخلص منها فتمتد النار الى غيرها مما لا يملكه لا ينطبق عليه النص الراهن . أما لو افترضنا أن المسأجر فى الصورتين أراد بفعله الاضرار بالمالك فان النص ينطبق (٤٠) .

وقد أورد المشرع فى نهاية المادتين ٢٥٤ و ٢٥٥ عبارة «أو فعل ذلك بأمر مالكها» ، وذلك حتى لا يفلت المالك من العقاب اذا ما قام غيره بوضع النار . وإذا تمعنا فى هذه الصيغة نجد أن المالك فى هذه الصيغة يمكن اعتباره شريكا بالتحريض ، ومن المقرر قانونا أن من اشترك فى جريمة فعليه عقوبتها . وهو ما يؤدى الى عدم جدوى هذا النص . ولعل هذا هو ما دعا بعض الشراح الى القول بأن تفسير كلمة أمر الواردة فى النص تفسيراً واسعاً فلا يقتصر تطبيقه على الحالة التى يأمر فيها المالك خادمه باحداث الحريق بل

(٤١) نقض ١٩١٤/٤/٤ الشرائع س ١ ص ١٩٧ ، روبرت توين ص ١٠٣ .

(٤٢) الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ١٨٩ ، أحمد أمين ص ٤١٥ .

(٤٣) فيدخل فى النص المستأجر الذى يحرق زرعه ليضر بصاحب الارض الذى أوقع حرجا على المزروعات ، ويجب أن يكون الجانى قد عمد الى احراق ملكه بقصد الانرار بالغير أو الحصول لنفسه أو لغيره على ربح غير مشروع (الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ١٨٩) ، أحمد أمين ص ٤١٥ .

يتناول أيضا كل صور التحريض الأخرى ، بل يدخل فيها فعل الشخص الذى يحرق ملك غيره بموافقة المالك وبغير تحريض ولا اغراء من جانب الأخير (٤٤) .

ونصت المادة ٢٥٧ من قانون العقوبات على أنه « وفى جميع الأحوال المذكورة اذا نشأ عن الحريق السالف ذكره موت شخص أو أكثر كان موجودا فى الأماكن المحرقة وقت اشعال النار يعاقب فاعل هذا الحريق عمدا بالاعدام » . ويرى البعض أن القانون هنا يأخذ بنظرية القصد الاحتمالى على اعتبار أنه كان يجب على محدث الحريق أن يتوقع النتيجة ولو لم يتوقعها بالفعل (٤٥) . وواضح من النص أن المشرع يعتد بالنتيجة التى حدثت ، ولذلك فانه قد أشار الى وضع النار فى الأحوال السابقة ويدخل فيها وضع النار فى أية صورة من الصور المنصوص عليها فى المواد ٢٥٢ الى ٢٥٦ من قانون العقوبات .

وقد نصت المادة ٢٥٩ عقوبات على أنه « فى الأحوال المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٢٥٥ اذا لم تستعمل مفرقات ولم تتجاوز قيمة الأشياء المحرقة خمسة جنيهات مصرية ولم يكن هناك خطر على الأشخاص أو خطر من الحاق ضرر بأشياء أخرى تكون العقوبة الحبس » . وأبانت المذكرة الايضاحية لمشروع قانون سنة ١٩٣٣ المعدل لهذه المادة حكمة تخفيف العقوبة بقولها « ان مساواة حرق القش أو التبن بحرق الأخشاب يجب أن يقابلها تخفيف فى العقوبة اذا كانت قيمة الأشياء المحرقة زهيدة ولم يكن هناك خطر من امتداد النار لأشياء أخرى أو خطر على الأشخاص ، ومصلحة النظام العام والأدوات العامة تقضى ألا تترك مثل هذه الجرائم بدون عقاب عليها حتى لو كان التلف فيها زهيدا . لذلك نص المشروع المقترح على عقوبة الحبس فى جريمة وضع النار عمدا فى الأشياء المبينة فى المادة ٢٢٠ ، متى توافرت فيها الظروف الآتية : (١) اذا كانت قيمة الأشياء المحرقة لا تزيد على خمسة جنيهات مصرية (٢) اذا لم يكن هناك خطر على الأشخاص أو من الحاق الضرر بأشياء أخرى (٣) اذا لم تستعمل مادة مفرقة فى ارتكاب الجريمة . وقد رأى من الضروري ادخال هذا الشرط الأخير ، لأن استعمال المواد المفرقة يجب فى

(٤٤) الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ١٨٨ ، أحمد أمين ص ٤١٤ .

(٤٥) الموسوعة الجنائية ج ٣ ص ١٥٤ .

كل الأحوال ردعه بشدة » . ومن المقرر أن محكمة الموضوع هي التي تقدر الظروف الواقعية التي تكون فيها اواقعة جنحة (٤٦) .

وبموجب القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ المنشور في الجريدة الرسمية في ١٩٧٥/٧/٣١ أضيفت المادة ٢٥٢ مكررا الى قانون العقوبات ونصت على أن « كل من وضع النار عمدا في احدى وسائل الانتاج أو في أموال ثابتة أو منقولة لاحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ بقصد الاضرار بالاقتصاد القومي يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة اذا ترتب على الجريمة إلحاق ضرر جسيم بمركز ائبلاد الاقتصادى أو بمصلحة قومية لها أو اذا ارتكبت في زمن حرب . ويحكم على الجانى في جميع الأحوال بدفع قيمة الأشياء التي أحرقها . ويجوز أن يعفى من العقوبة كل من بادر من الشركاء من غير المحرضين على ارتكاب الجريمة بإبلاغ السلطات القضائية أو الادارية بالجريمة بعد تمامها وقبل صدور الحكم النهائي فيها » .

وموضوع الحريق المشار اليه في الفقرة الأولى من المادة المضافة يتمثل في أحد أمرين ، الأول منهما احدى وسائل الانتاج ، والمراد منها الأدوات والآلات التي من شأنها أن تعود في النهاية بفائدة على الاقتصاد القومي ، وآية هذا أن المشرع اشترط في الفقرة الأولى قصدا خاصا هو الاضرار بالاقتصاد القومي . والآخر هو أية أقوال ثابتة أو منقولة لاحدى الجهات المنصوص في المادة ١١٩ من قانون العقوبات ، وقد سبق لنا بيان تلك الجهات عند الكلام على جرائم اختلاس المال العام والعدوان عليه . والسؤال الذي يتبادر الى الذهن هو ما اذا كان يشترط أن تكون وسائل الانتاج لاحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ عقوبات من عدمه ، أى ما اذا كانت هذه العبارة تنصرف الى وسائل الانتاج والأموال الثابتة أو المنقولة معا ، أم أنها قاصرة على النوع الأخير فقط . وفي رأينا أن النص يتناول فقط وسائل الانتاج المملوكة لاحدى الجهات المبينة في المادة ١١٩ عقوبات ، وآية هذا ما اشترطه القانون من قصد خاص هو الاضرار بالاقتصاد اقمومي ، الأمر الذي لا يتأتى في غالب الأحوال الا مع التفسير الذي نقول به . فضلا عن هذا فإن هذه المادة (٢٥٢ مكررا) قد وضعت بموجب القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ وهو بذاته الذي تناول بالتعديل كلية الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات وهو خاص باختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر ،

وانسجام التفسير مع اتجاه المشرع يوصل الى النتيجة التى سلفت لنا الاشارة اليها .

واعتمد المشرع بما يؤدي اليه الحريق من نتائج فشدد العقوبة اذا ترتب عليه الحاق ضرر جسيم بمركز البلاد الاقتصادى أو بمصلحة قومية لها أو اذا ارتكبت فى زمن حرب . والصورتين الأولى والثانية يثبت توافرها حسبما يقرره قاضى الموضوع من ملابسات كل واقعة على حدة . أما الصورة الثالثة وهى ارتكاب الجريمة فى زمن حرب ، فانه يكفى لقيامها أن تكون حالة الحرب قائمة حتى ولو لم يكن القتال ناشبا بالفعل ، أخذا من عمومية العبارة . وان كان اعمال هذا الحكم فى واقعنا العملى ليس مما يستقيم مع ايراد هذه العبارة بذلك المفهوم ، وعلى كل حال فان هذا الظرف المشدد لا يمنع القاضى من تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات .

وقد زاد المشرع على ما تقدم وجوب أن يحكم على الجانى فى جميع الأحوال بدفع قيمة الأشياء التى أحرقتها ، وهو ما يثير التساؤل عما اذا كانت القيمة المشار اليها تعتبر عقوبة تكميلية من نوع الغرامة أم أنها تعويض . فان قيل انها غرامة فهى لا تمنع من مطالبة الجانى بالتعويض عن الأضرار الناشئة عن فعله بعكس ما لو اعتبرت تعويضا . وفى رأينا أنها نوع من الغرامة المختلط بالتعويض ، كالشأن بالنسبة الى الغرامة انضريبية على ما ذهبت اليه محكمة النقض . ولذلك لا يتوقف الحكم بها على طلب من جانب الجهة المجنى عليها ، ولا تمنع هذه الجهة من طلب التعويض ، والمبلغ الذى يحكم به يضاف الى جانب الدولة .

وجاءت المادة ٢٥٢ مكررا فى الفقرة الأخيرة منها بصورة للاعفاء من العقاب ، اذا بادر أى من الشركاء من غير المحرضين بإبلاغ السلطات القضائية أو الادارية بالجريمة بعد تمامها وقبل صدور الحكم النهائى فيها . وهو نص غريب فى صياغته عما ورد مشابها له فى جرائم الاتفاقات الجنائية والرشوة والمخدرات . وآية هذا أنه تكلم فقط على الشركاء ، ومعنى هذا أنه استبعد الفاعلين الأصليين ، وهو من بين الشركاء واستبعد كذلك المحرضين ، اذن لن يستفيد من الاعفاء الا الشريك بالاتفاق والمساعدة ، وهو غير سائح وغير مفهوم . ثم بعد هذا ما هو المقابل للاعفاء من العقاب ، حيث لم يذكر المشرع الا الإبلاغ عن الجريمة ، فلم يشترط أن يؤدي هذا الى ضبط الجناة كما هو الحال فى النصوص المشابهة فى القانون . ولا شك أن هذه الفقرة سوف تثير من الصعوبات العملية ما يلزم المشرع بالتدخل لتعديلها .

الفصل الرابع عشر

انتهاك حرمة ملك الغير

تناول الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث من قانون العقوبات جرائم انتهاك حرمة ملك الغير في المواد من ٣٦٩ الى ٣٧٣ . وقد أدخلت في قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٠٤ بناء على طلب مجلس شورى القوانين ، ولم يتناولها التعديل في قانون سنة ١٩٣٧ (١) . وقد تضمنت مواد ذلك الباب أربعة أنواع من الجرائم ، دخول عقار في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه (م ٣٦٩) ، دخول بيت مسكون أو محل معد لحفظ المال لذلك القصد (م ٣٧٠) ، وجود الشخص في محل مما نص عليه في المادة ٣٧٠ مختبئاً عن له الحق في اخراجه (م ٣٧١) ، عدم الخروج من مكان مماثل بتكليف من له الحق في ذلك (م ٣٧٣) . ولما كانت أكثر تلك الجرائم وقوعاً في العمل هي المنصوص عليها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات لذلك سنبدأ بدراسة .

(أولا)

الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٠ عقوبات

تنص المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات على أن « كل من دخل بيتاً مسكوناً أو معد للسكنى أو في إحدى ملحقاته أو في سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال ، وكانت هذه الأشياء في حيازة آخر قاصداً من ذلك منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيه ، أو كان قد دخلها بوجه قانوني وبقي فيها يقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيتها مصريا » . ويبين من هذا النص أن أركان الجريمة ثلاثة هي (١) الدخول أو البقاء في مكان مما نص عليه (٢) كون ذلك المكان في حيازة شخص آخر (٣) القصد الجنائي .

(١) ليس لهذا الباب مقابل في قانون العقوبات الفرنسي .

الركن الأول : الدخول أو البقاء في مكان مما نص عليه

يتكون هذا الركن من شطرين ، الأول الدخول والآخر أن يكون في مكان مما تناولته المادة .

(١) **الدخول** : يقصد بدخول المكان الولوج اليه من أى طريق ، فيستوى أن يكون ذلك الدخول من باب المكان أو من نافذة فيه كما أنه لا فرق بين أن يكون الدخول خلسة بغير علم من الحائز للمكان أو كان برضاء منه ثم بقي فيه بغير موافقته اذ يمتد الأمر الى الدخول ذاته ، فتتوافر الحماية التي ارادها انشمارع للمكان ، وليس في هذا توسعه للتجريم وانما تمشيا مع الخدمة التي اراها المشرع . وكذلك لا أهمية لكون الدخول قد تم باستعمال وسيلة غير طبيعية ، أى اذا كان بتسور أو كسر أو استعمال مفتاح مصطنع .

وفي حكم حديث لمحكمة النقض في صدد جريمة الدخول في عقار (م ٢٦٩) قالت ان الدخول المكون للركن المادى في جريمة دخول عقار في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة لفظ اصطلاحى يفيد كل فعل يعتبر تعرضا ماديا للغير في حيازته للعقار حيازة فعلية بنية الافتئات عليها بالقوة ، سواء كانت هذه الحيازة شرعية مستندة الى سند صحيح أم لم تكن ، وسواء كان الحائز للعقار مالكا أو غير ذلك تقديرا من الشارع ان التعرض المادى اذا وقع لحائز العقار دون الالتجاء الى القضاء ولو استنادا الى حق مقرر يعتبر من الجانى اقامة للعدل بنفسه مما يؤدي الى الاخلال بالنظام العام ، ولا يكفى لتوافر الركن المادى أن يكون المتهم قد تصرف في العقار ببيعه الى الغير أو أن يكون قد رفع دعوى بأحقيته في وضع يده أو أن يكون قد اعترض على قرار النيابة في شأن تمكين خصمه من وضع يده ، مهما كان في ذلك من الافتئات على الملك أو وضع اليد ، ما دام هو لم يصدر منه فعل يعتبر تعرضا ماديا أو غصبا للحيازة الثابتة لغيره ولو بسند باطل (٢) .

ويتعين أن يكون الدخول تاما ، فمحاولة الدخول وضبط الفاعل قبل تمامه لا يجعل هذا الركن متوافرا حتى ولو كان قد ابتغى الدخول بالقوة ولم يمكنه الحائز أو غيره من الدخول (٣) ، وان عد الفاعل شروعا الا أنه لا عقاب عليه لعدم النص على ذلك . ولقد قضى بأنه اذا لم يكن المتهم قد دخل العقار

(٢) نقص ١٩٦٩/٢/١٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٤٨ .

(٣) الموسوعة الجنائية ج ٢ ص ٩١ .

بل كان كل ما عمله أن كسر السور المحيط به فان مجرد كسر السور ولو بالقوة لا يقع تحت نص المادة ٣٢٣ ع (٣٦٩) (٤) .

والاصل في الدخول أن يكون بغير وجه قانوني . أى بغير علم أو بغير رضا من حائز المكان فيتم في غفلة منه أو كرها عنه . ومع هذا يصح أن يقوم هذا الركن من أركان الجريمة وتو كان الدخول بوجه قانوني أصلا ، وذلك اذا بقى الشخص داخل المكان بعد الدخول المشروع لارتكاب امر مما ذكر في النص على ما سيأتى ، اذ أن الحائز للمكان لو كان يدري بهذا الغرض من أول الامر لما سمح له بالدخول (٥) . ومثال هذا من يأذن له صاحب المنزل في الدخول بوصفه ضيفا ثم يبقى فيه رغما عن ارادته لارتكاب جريمة أو لمنع الحيازة بالقوة . وقد قضى بأنه اذا كان الحكم المطعون فيه قد بين أن الطاعن قصد الى ارتكاب جريمة في المنزل ، فلا يجوز البحث فيما اذا كان قد دخله برضاء من أصحابه أو بغير رضا منهم ، لأن نص المادة ٣٧٠ يعاقب من كان دخل المنزل بوجه قانوني وبقي فيه بقصد ارتكاب جريمة (٦) .

وقد لا تقوم الجريمة رغم توافر القصد سالف الذكر لدى من دخل المكان، كحالة ما اذا كان على اتفاق مع حائزه على ارتكاب جريمة فيه كقتل مثلا (٧) .

(٢) المكان : يجب أن يكون الدخول أو البقاء في مكان من الإمكانة التي عدتها المادة ٣٧٠ ع أى بيتا مسكونا أو معدا للسكنى أو فى أحد ملحقاته (٨) أو فى سفينة مسكونة أو فى محل معد لحفظ المال .

(٤) نقض ١٩٢٩/٥/٢ المحاماة س ٩ ق ٥١٢ .

(٥) أحمد أمين ص ٨١١ ، الموسوعة الجنائية ج ٢ ص ٩١ .

(٦) نقض ١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ١٠٥ .

(٧) أحمد أمين ص ٨١٢ . وفي واقعة تظهر فيها بعض رجال الجيش بموافقة المتهمين ومرافقتهم الى الشكنات التى انتووا السرقة منها قضت المحكمة بالادانة وأقرت محكمة النقض ذلك القضاء وكان الدفاع قد دفع بأن الجاني قد دخل وفق ارادة الحائز للعقار وبأنه لا جريمة ولا عقاب (نقض ١٩٥٢/١/١٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٦٢) .

(٨) فناء البيت ودرجة من ملحقاته المتصلة به اتصالا مباشرا والمخصصة لمنافعه (نقض ١٩٦٠/١٠/٢٤ أحكام النقض س ١١ ق ٣١٧) . وقضى بأنه اذا كان الحكم قد أثبت أن الشقة المسكونة وهى مكان ارتكاب الطاعن جريمة اختفائه عن أعين من مهم الحق فى اخراجه منها يعتبر مكانا مسكونا لأنها من ملحقات المنزل المسكون الذى أبلغ القاطنون به قسم البوليس ، واستخلص واقعة الاختفاء وهى الركن المادى فى الجريمة من اعتراف الطاعن والمنهية الثانية بالوقائع - ذلك لفعل الذى لا يتم الا فى الخفاء - وهو استنتاج سليم فان الحكم يكون صحيحا (نقض ١٩٥٨/١١/١٠ أحكام النقض س ٥ ق ٢٢٩) .

ولقد سبق أن تكلمنا عن تلك الأمكنة عند بحث جريمة السرقة ، عدا السفينة المسكونة أو المحل المعد لحفظ المال . والسفينة المسكونة يقصد بها كل عائمة في الماء وتكون مسكونة فعلا فلا يكفي أن تكون معدة للسكنى ، فلقد اقتصر المشرع على ذكر السفينة المسكونة حين أنه قد تناول في صدد البيت ما كان منه مسكونا أو معدا للسكنى وهي تفرقة غير مفهومة إذ حكمة التشريع واحدة في اتصورتين فالعائمة في النيل المعدة للسكنى شأنها شأن البيت وهي بلا شك تعد سفينة . وقد كان المشرع في غنى عن هذه العبارة تأسيسا على أن عبارة البيت المسكون تنصرف الى كل ما تتوفر فيه شروط السكن بصرف النظر عن شكله منزلا أو سفينة عائمة . وتنصرف عبارة المحل المعد لحفظ المال الى كل مكان يحفظ فيه المال ولا تنطبق عليه عبارة البيت المسكون أو المعد للسكنى ، فتدخل فيه المخازن والشون المعدة لحفظ المحصولات الزراعية كذلك التي تعدها البنوك الزراعية .

الركن الثاني : كون المكان في حيازة شخص آخر

أراد المشرع حماية حيازة الأفراد للأمكنة المشارة اليها آنفا فاشتراط نقيام الجريمة أن تكون في حيازة آخر . ويجب أن تكون تلك الحيازة فعلية ، أى أن تكون للحائز عليها يد يستوى في هذا أى سبب من أسباب وضع اليد ملكية أو غيره كاجارة أو رهن (٩) .

وما دامت الحيازة فعلية فلا يؤثر في هذا بطلان سندها (١٠) . وانما ان كان ميناها الغصب فانها لا تعتبر حيازة يعتد بها الا اذا تخلى الحائز الاصل عنها وتركها (١١) . واثبات حيازة الشخص للمكان مسألة مردها وقائع الدغوى وما يستخلصه قاضى الموضوع . فتسليم المكان لشخص بناء على محضر رسمى يجعل له حيازة فعلية عليه (١٢) . واذا فرض أن المكان فى يد

(٩) أحمد أمين ص ٨٢٢ ، الموسوعة الجنائية ج ٢ ص ٨٣ . نقض ١٩٢٤/١١/٢٣ .
الشرائع س ١ ص ٢٨٩ ، ١٩٢٩/١٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٤٩ .
(١٠) نقض ١٩٣٩/٢/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٤٩ ، ١٩٦٩/٢/١٠ احكام
النقض س ٢٠ ق ٤٨ .
(١١) أحمد أمين ص ٨١١ . نقض ١٩٤٤/٣/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٦
ق ٤١٩ .
(١٢) نقض ١٩١٨/١/٥ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ٢٤ ، ١٩٤٣/٦/٧ مجموعة القواعد
القانونية ج ٦ ق ٢١٧ .

الحائز بموجب عقد ايجار فان انتهاء مدته لا تنفي أن له يد فعلية عليه ، ولذلك ان حاول المؤجر دخول المكان حق عليه العقاب بموجب المادة ٣٧٠ ع متى نوافرت شروطها (١٣) .

الركن الثالث : القصد الجنائي

حدد المشرع صورتين ينبغي أن يقصد الجاني من الدخول تحقيق احدهما حتى يصح العقاب بمقتضى المادة ٣٧٠ ، فاشترط أن يكون القصد منع حيازة المكان بالقوة أو ارتكاب جريمة فيه . وهذا هو القصد الجنائي في الجريمة . فيجب اذن توافر علم الجاني أن المكان الذي يدخله في الحيازة الفعلية لشخص آخر وأن يرمى الى تحقيق واحد من الأمرين المشار اليهما .

وهذا الركن هو أدق أركان الجريمة اذ يثير عدة صور تدعو للتردد بين ما اذا كانت الجريمة تعد متوافرة من عدمه . ذلك أن الدخول الى أحد الأماكن السابقة البيان ان عد جريمة تنطوي تحت المادة ٣٧٠ ع ، فانه في ذات الوقت قد يعتبر جريمة منطوية تحت نص آخر من نصوص قانون العقوبات كشروع في سرقة أو قتل أو هتك عرض ، وكل من الجريمتين تعتبر مرتبطة بالأخرى ، فهل تطبق بصددهما المادة ٣٢ من قانون العقوبات وفقا للقواعد العامة أم لا ؟

اننا في الواقع لو أعملنا حكم تلك المادة ، أى أن فعل المتهم يكون جريمتين مرتبطين لانتهى بنا الأمر الى تطبيق المادة ٣٧٠ ع غالبا الى جوار تلك

(١٣) نقض ١٩١٧/١١/١٠ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ٢ . وقد قضى بالنسبة لحيازة ارض زراعية - تنطبق عليها المادة ٣٦٩ التى سوف يأتى ذكرها - أنه اذا كان المستأجر قد هيا الأرض للزراعة فاختلس شخص فرصة غيابه وأقبل نحو الارض وألقى فيها بذوره فان بهذا العمل المختلس لا يحول الحيازة لذلك الشخص ، اذ لا يقبل أن مجرد القاء بذور مخالسة من شخص بعد أن هيا المستأجر وهو الحائز الفعلي للزرع تعتبر حيازة ، وانما هو مجرد غش والقانون لا يحمى الغش (نقض ١٩٢٩/١/٢٤ . المحاماة س ١٠ ق ٦) . وقضى بأن المادة ٣٦٩ لا تنطبق على الحائز للعقار الذى يمنع بالتهديد المحكوم له بهذا العقار من وضع يده عليه (نقض ١٩١٣/١٢/١٣ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ٣٢) . وحيازة عين لا تسمح طبيعتها ولا الظروف المحيطة بطريقة استغلالها أكثر من وضع يد متقطع مع اقترانه بنية الحيازة على سبيل الاستمرار كلما تهيأت أسبابها يكفي لتوفر الحيازة بركنيها (نقض ١٩٣٥/١٠/٢٨ . مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٩٤) .

الخاصة بالجريمة التي ارتكبها المتهم فعلا أو شرع في ارتكابها شروعا معاقبا عليه . وهذه نتيجة بلا شك لا تدخل في ذهن الشارع ، فنطاق تطبيق المادة ٣٧٠ عقوبات محدد بصورة خاصة ، ومعرفة هذا النطاق المرجع فيه لحكمه التشريع التي أبانتها تعليقات الحقانية على قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٠٤ وانتهى جاء بها « ان الغرض الاصل من هذا الباب هو معاقبة الأشخاص الذين يدخلون لغرض معاقب عليه قانونا أو يوجدون لمثل هذا الغرض في أماكن في حيازة الغير ، فاذا ابتدئ بالفعل في تنفيذ القصد الجنائي كان الشخص في الغالب مرتكبا لشروع في جريمة معينة ، غير أنه يحصل غالبا أن العثور على شخص قبل بدئه في أي تنفيذ يخله من كل عقاب ، كما هو الحال مثلا إذا دخل شخص في منزل بقصد السرقة » . والذي يؤخذ من هذا أن المشرع قد هدف بذلك انص العقاب على الصورة التي لا يكون فيها فعل الجاني جريمة معينة أو شروعا معاقبا عليه . فاذا كان الفعل منظويا تحت نص قانوني كجريمة تامة أو شروع معاقب عليه فلا محل لأعمال نص المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات ، كما إذا اعتبر الفعل سرقة أو شروعا فيه . ومع ذلك فقد قضى بأن المادة ٣٢٤ ع (٣٧٠) تنطبق حتى في حالة ما إذا وقعت فعلا الجريمة التي كان الدخول في البيت سبيلا لارتكابها ، أو كانت قد شرع فيها سواء أكان الشروع معاقبا عليه أم لا (١٤) .

قصد منع الحيازة بالقوة : يقصد بمنع حيازة المكان بالقوة حرمان الغير من الحيازة بأي وسيلة ما دام فيها تهديد باستعمال القوة (١٥) . فتتوافر تلك الصورة متى دخل الجاني المكان وأغلقه بكيفية تمنع من دخول الحائز الفعلي له مهددا إياه باستعمال القوة إذا ما حاول الدخول . ولقد قضى بأن القانون لا يتطلب استعمال القوة بالفعل لمنع الحيازة بل يكفي أن يكون المتعرض قد قصد استعمالها (١٦) . والقوة هي ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء (١٧) .

(١٤) نقض ١٩٣٤/١١/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٨٨ . وراجع أحمد أمين ص ٨١٥ ويرى أنه لا يشترط أن يكون قد ارتكب الجريمة بالفعل فإذا ارتكبها عوقب بعقابها ويجوز عندئذ عقابه أيضا بالمادة ٣٧٠ مع تطبيق المادة ٣٢٤ ع . والموسوعة الجنائية ج ٢ ص ٨٩ .
(١٥) أحمد أمين ص ٨١٢ ، ونقض ١٩٢٠/٤/٢٤ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ١١٥ .
وجود القوة مسألة موضوعية ويدخل فيها التوعد المصحوب بجهارات عدوانية (لجنة المراقبة القضائية في ١٨٩٥/٥/٢١ . أشير إليه في الموسوعة ج ٢ ص ٨٨ . وأحمد أمين ق ٨١٢) .
(١٦) نقض ١٩٥٢/٣/٣ أحكام النقض س ٣ ق ٢٠٠ ، ١٩٥٦/٢/٧ س ٧ ق ٥٠ .
(١٧) نقض ١٩٥٦/٥/١ أحكام النقض س ٧ ق ١٩٤ .

قصد ارتكاب جريمة : أثير البحث حول الصورة التي يكون فيها الدخول بقصد ارتكاب جريمة ، هل يشترط أن تكون الجريمة معينة بالذات أم ليس بشرط أن تتعين تلك الجريمة ؟ لقد ذهب قضاء النقض الى أن هذه الجريمة تتوافر حتى ولو لم تتحدد الجريمة التي اقتوى الفاعل ارتكابها ، فالقانون لم يشترط تعيين هذه الجريمة ، بل أراد العقاب في الصورة التي تقوم الدلائل على أن قصد الدخول هو الاجرام ويكون مستجيلا أو متعذرا تعيين الجريمة التي اقترفها (١٨) . وتحقق جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه حتى ولو كانت الجريمة التي قصد الفاعل ارتكابها قد تعينت (١٩) . فيكفي اذا وجود الفاعل في داخل المكان لغرض اجرامى ، ولكن يراعى ما سلف ذكره في رأينا من أن هذه الجريمة قصد بها العقاب في الحالة التي لا يكون فعل الجاني جريمة تامة أو شروعا معاقبا عليه .

وتحديد ما اذا كان الفاعل قد هدف بدخوله الى ارتكاب جريمة من عدمه مسألة مرجعها وقائع الدعوى تستخلصها المحكمة من مختلف الظروف المحيطة بدخول الفاعل الى المكان (٢٠) ، وان زعم المتهم أن دخوله الى المكان بسبب مشروع كلقاء امرأة باتفاق سابق فعليه أن يقيم الدليل على صحة دفاعه . ولقد جاء بتعليقات الحقاينة أنه « ليس من الضروري بناء على نصوص المادة ٣٢٤ ع (٣٧٠) اثبات نية ارتكاب جريمة معينة اذا كان يؤخذ من كل الظروف أنه كان عند الشخص نية أكيدة لارتكاب جريمة كائنة ما كانت وربما استنتج الإثبات على هذه النية من مجرد وجود شخص غريب عن المنزل فيه متى لم يستطع هذا الشخص أن يعلل وجوده تعليلا كافيا . وتكون القرينة عليه أقوى اذا حصلت الواقعة ليلا » .

تحريك الدعوى الجنائية والعقوبة

اذا وقعت الجريمة بأركانها سالفة البيان ، لاجاز ، للنيابة ، العامة تحريك الدعوى الجنائية عنها بغير قيد ، حتى ولو كانت الجريمة التي ينطوى الفاعل ارتكاب مما يتوقف رفع الدعوى الجنائية فيها على شكوى من المجنى عليه ،

(١٨) نقض ١٩٢٩/٣/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١٠ ق ١٤٥ ، ١٩٠٥/٥/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠٠ ق ١٤٤ .

(١٩) نقض ١٩٤٩/١٠/١٨ أحكام النقض س ١ ق ١ ١٩٥٢/٤/٨ س ٣ ق ٢٢٩ ، ١٩٦١/٢/١٣ س ١١ ق ٣٣ .

(٢٠) نقض ١٩٢٩/٣/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٤٥ . وراجع مثال لعدم توافر القصد الجنائي في نقض ١٩٥٧/١٠/٢٨ أحكام النقض س ٨ ق ٢٢٣ .

لأن القول بغير هذا يؤدي إلى أن تسبغ على المتهم حماية عن بعض الجرائم التي يرتكبها بغير موجب . ولذا يجوز رفع الدعوى عن جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة إذا كانت الجريمة الأخرى هي السرقة من أصول وفروع دون حاجة لشكوى المجنى عليه .

وتثور الصعوبة في الصورة التي يكون فيها دخول المنزل بقصد ارتكاب جريمة الزنا ، فإن القول بمحاكمة المتهم عن تلك الجريمة قد يؤدي إلى تناول جريمة الزنا من قريب أو بعيد . ولقد قررت محكمة النقض أنه « إذا امتنع على اتنيابه رفع دعوى الزنا فلا تقبل إثارة موضوعها بطريق غير مباشر ، فلا يجوز رفع الدعوى على الشريك بالمسادين ٣٧٠ و ٣٧١ من قانون العقوبات لدخول المحل الذي ارتكب فيه الزنا واختفائه عن أعين من لهم الحق في إخراجه ، لأن ذلك لا بد متناول البحث في مسألة الزنا ، والمادة ٣٧٠ إنما تعاقب من يدخل ملك آخر بقصد ارتكاب جريمة ، وقد تعين هنا أن الجريمة هي الزنا وقد امتنع رفع الدعوى العمومية فيها ، فمن غير المعقول أن تثار بطريقة أخرى في وجه الشريك وحده ، بل إن حكمة التشريع تقضي بأن يقال إن عدم التجزئة الذي يقضي بعدم إمكان رفع دعوى الزنا على الشريك ما دام رفعها على الزوجة قد استحال يستفيد الشريك من نتائجها اللازمة ، فلا يعاقب حتى على جريمة الدخول في المنزل . على أنه مما ينبغي ملاحظته أن عدم جواز رفع الدعوى بمقتضى المادتين ٣٧٠ و ٣٧٦ مشروط بأن تكون جريمة الزنا قد وقعت ، أما إذا تبين أن الدخول كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى بمقتضى المادتين السابقتين ، وذلك لأن القانون لم يشترط شكوى الزوج إلا في حالة تمام جريمة الزنا (٢١) .

وتكن هل يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية عن جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه ضد الشريك في جريمة الزنا ولو لم ترفع عليه الدعوى عن جريمة الزنا؟ إن جريمة الزنا لها وضع خاص في القانون ، وحينما علق المشرع رفع الدعوى فيها على شكوى من الزوج فقد ابتغى بهذا أن يحمي للعائلة شرفها ويبعدها عما يترتب على اتخاذ الإجراءات الجنائية من فضيحة ، وتحريك الدعوى الجنائية قبل الشريك عن جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه لا بد أن يتناول بالضرورة زنا الزوج ، فكأننا بذلك فوتنا على

(٢١) نقض ٦ / ٣ / ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٤٨ ، ٣ / ١٢ / ١٩٣٥

المشرع قصده ، ولم نحفظ للمجنى عليه فى الزنا شرفه المجرى الذى أراد التستر عليه ، ولذا فالمنطق والذى يتسق مع حكمة التشريع أنه ما لم يطلب الزوج تحريك الدعوى الجنائية ضد الزوجة ، فإنه لا يجوز اتخاذ أى إجراء قبل الشريك سواء بالنسبة لجريمة الزنا أو بالنسبة لجريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه .

وقد قرر المشرع لهذه الجريمة عقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تزيد على عشرين جنيهاً . ولم يقرر عقوبة على الشروع فى هذه الجريمة كما سلف القول . ولقد شدد المشرع العقوبة فى حالتين نص عليهما فى المادة ٣٧٢ التى قررت « وإذا ارتكب الجرائم المنصوص عليها فى المادتين انسابتين لئلا تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين . وأما لو ارتكبت ليلاً بواسطة كسر أو تسلق أو من شخص حامل لسلاح تكون العقوبة الحبس » . وقد سبق بيان هذه الظروف المشددة عند الكلام على جريمة السرقة ، وأهمها ظرف الليل ، ورأينا أن محكمة النقض تعتبره متوافراً فى الفترة بين غروب الشمس وشروقها ، وقلنا أنه رأى محل نقد وأن محكمة النقض قد ذهبت أخيراً إلى اعتبار ظرف الليل مسألة موضوعية تخرج من رقابتها يفصل فيها قاضى الموضوع وفق ما يتبينه من ظروف الدعوى .

(ثانياً)

الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٦٩ عقوبات

تنص المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات على أن « كل من دخل عقاراً فى حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه أو كان قد دخله بوجه قانونى وبقي فيه بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرى . وإذا وقعت هذه الجريمة من شخصين أو أكثر وكان أحدهم على الأقل حاملاً سلاحاً أو من عشرة أشخاص على الأقل ولو لم يكن معهم سلاح تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرى » .

وأركان هذه الجريمة ثلاثة (١) الدخول أو البقاء فى مكان مما نص عليه

(٢) كون ذلك المكان في حيازة شخص آخر (٢٢) (٣) القصد الجنائي ويتوفر يكون الغرض من الدخول منع حيازة العقار بالقوة أو ارتكاب جريمة فيه .
وقد سبق الكلام على الدخول والركنين الثاني والثالث عند دراسة الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات . ويقصد بالعقار هنا الأموال الثابتة ، ويستثنى منها ما شملته المادة ٢٧٠ ع السالف الذكر لا سيما ركن القوة . ولقد قضى بأنه إذا كان الحكم قد اجتزأ في بيان ركن قصد منع الحيازة بالقوة بما قاله من أن المتهم الثاني منع حيازة المجنى عليهما بالقوة إذ أجبرهما قهرا على عدم حراثة الأرض فإن هذا القول على ما به من اجمال لا يكشف عما وقع من الصاعين من افعال يعدها القانون استعمالا للقوة أو نتم بذاتها على انهما قصدا استعمالها (٢٤) . وأنه لا يشترط في جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته استعمال القوة بالفعل بل يكفي أن يكون اجاني قد بدا منه ما يفيد أن في نيته استعمال القوة ، فإذا كان الحكم قد أثبت أن المجنى عليه هو الحائز الفعلي للعقار وإن المتهمين قد تعرضوا له ودخلوا الحقل فزرعه الأول والثاني وشيد الثالث أزرحيا في ذلك وأنهم قصدوا بهذا منع حيازته بالقوة وتآلبوا عليه الى درجة يخشى منها الاصطدام فهذا يكفي (٢٥) . وتسبغ المادة ١/٣٩٦ عقوبات الحماية على حائز العقار الفعلي من اعتداء الغير على هذه الحيازة طال مدت أم قصرت ، ولا يشترط أن تكون قد استعملت بالفعل قوة في منع الحيازة بل يكفي أن يكون المتهم قد دخل العقار الذي في حوزة الغير أو بقي فيه بقصد منع حيازة حائزه بالقوة (٢٦)

وقد جعل المشرع للمقاضى الخيار بين توقيع عقوبة الحبس من أربع وعشرين ساعة الى ثلاثة شهور وبين اغرامة من خمسة قروش الى عشرين جنيها .

(٢٢) قضى بأن محضر التسليم واجب احترامه بوصفه كونه عملا رسميا خاصا بتنفيذ الاحكام والتسليم الذي يحصل بمقتضاه لا يضح وصفه بأنه لم ينقل الحيازة بالفعل ، إذ القول بغير ذلك يتعارض مع مقتضى التسليم وما يدل عليه معنى التسليم من نقل حيازة المال الذي حصل تسليمه نقلا فعليا (نقض ١٩٧٢/١١/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٧٨ ، ١٩٦٨/١١/٩ س ١٩ ق ١٨٠) .

(٢٣) أحمد أمين ص ٨١٢ ، الموسوعة الجنائية ج ٢ ص ٨٣ .

(٢٤) نقض ١٩٧٠/١٠/١٠ أحكام النقض س ٦ ق ٣٥٤ ، وفي الواقعة دفع المتهم بأن الأرض موضوع النزاع كانت تحت يده منذ سنوات ثلاث وأنه لم يهدد المجنى عليهما ولم يبتو استعمال القوة . ونقض ١٩٧٠/١٠/٢٥ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٣٦ .

(٢٥) نقض ١٩٥٠/١٢/٥ أحكام النقض س ٢ ق ١٢١ .

(٢٦) نقض ١٩٦٠/٥/١٧ أحكام النقض س ١١ ق ٩٦ .

وقد شدد العقوبة فجعلها الحبس الى مدة لا تتجاوز سنة واحدة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها في احدى الحالتين ، (١) اذا وقعت الجريمة من شخصين فأكثر وكان أحدهما على الأقل حاملا سلاحا . (٢) اذا وقعت الجريمة من عشرة أشخاص على الأقل ولو لم يكن معهم سلاح . وقد سبق الكلام عن التعدد وحمل السلاح عند الكلام على جريمة السرقة .

(ثالثا)

الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧١ عقوبات

تنص المادة ٣٧١ من قانون العقوبات على أن « يعاقب بنفس هذه العقوبة كل من وجد في احدى المحلات المنصوص عليها في المادة السابقة مختبئا عن أعين من لهم الحق في اخراجه » . ولقد أبانت تعليقات الحقانية عن وجه تطبيق هذه المادة فقالت « وهناك تعليل يمكن لمن يظن أنه سارق أن يعلل وجوده عند عدم وجود كسر أو نقب فيدعى أنه انما وجد بنية ارتكاب امر منافي للأداب لا بنية الاجرام ، وان كان لا شك في أنه يسهل تفنيد مثل هذا الادعاء الا أنه مجرد الجهر به علانية لا يصح السكوت عنه ، وقد وضعت المادة ٣٢٥ ع (٣٧١) فأصبح غير ضروري بناء على نصوص هذه المادة لدحض مثل هذا الادعاء أن يثبت نية الجريمة اذا وجد المتهم في بيت الخ محتاطا لاختفاء نفسه ممن لو رأوه لكان لهم الحق في اخراجه منه » . والذي يلاحظ بالنسبة لتعليقات الحقانية على مواد انبأ بالخاص بانتهاك حرمة ملك الغير ، أنها تعتبر دخول الشخص في منزل معين بغير تسور أو كسر بقصد السرقة لا يعد شروعا في هذه الجريمة ، وهي بذلك تأخذ بالمذهب المادي في الشروع ، مع أن الذي عليه الفقه وجرى به القضاء في مصر هو الأخذ بالمذهب الشخصي ، ويعتبر الفعل في الصورتين سالفتي الذكر مكونا للشروع في السرقة . فتعليقات الحقانية اذن في تحليلها لنص المادة ٣٧١ من قانون العقوبات بأن الغرض توقيع العقاب على من يظن أنه سارق ولا يعد فعله عند ضبطه داخل المنزل جريمة اذ لم يوجد كسر أو نقب هو أمر لم يصادفها فيه التوفيق ، وانما تنطبق المادة قبل كل من يوجد داخل البيت مختفيا عن أعين من لهم الحق في اخراجه مهما كان مدعاة ، الا اذا كان الفعل يكون جريمة شروع في سرقة بتوافر القصد الجنائي فحينئذ تطبق عليه نصوص هذه الجريمة .

وأركان الجريمة ثلاثة : (١) وجود الشخص في مكان مما نص عليه في المادة ٣٧٠ ع ، (٢) الاختفاء ، (٣) القصد من الاختفاء وهو الحجب عمن له

الحق في اخراجه . ولقد سبق الكلام على الركن الأول في دراسة المادة ٣٧٠ ع . ويقصد بالاختفاء البعد عن أعين من يكون له الحق في اخراج الشخص من المكان ، فكل فعل يوصل الى هذا الغرض يكون اثره المادي .

ويدعو للتساؤل معرفة من له الحق في اخراج الشخص من المكان ، هل هو صاحب المكان فقط كالأب أو الزوج ، أم يعتبر أى فرد من المقيمين فيه له الحق في الاخراج ؟ ويدق الأمر في الصورة العكسية أى تعريف من له حق ادخال الشخص في البيت ، ذلك لاحتمال أن تكون رغبة أحد الموجودين بالمنزل بقاء الشخص فيه حين يريد الآخر اخراجه منه ، مثلاً ابن صاحب المنزل له صديق لا يرضى الوالد عن دخوله في المنزل فاذا دخله بناء على دعوة الابن ثم حضر الأب فاختفى الصديق في مكان من المنزل حتى يستطيع مبارحته ، ولكن عثر عليه الأب هل يقال ان الصديق قد اختفى عن له الحق في اخراجه وهو الوالد ، أو أنه ما دام قد دخل برضاء الابن فلا تنطبق المادة تأسيساً على أن الأب ليس له حق الاخراج في هذه الصورة ؟ ويدق الفرض اذا كان المختفى فتاة أو رجل دخل في غفلة من الزوج وبرضاء الزوجة .

لقد جرى قضاء النقض على أن المقصود من عبارة « من لهم الحق في اخراجه » الواردة بالمادة ٣٧١ من قانون العقوبات هو رب الدار ، ودخول شخص منزلاً بدعوة من سيدات المنزل لا تكفي لتبرير وجوده به اذا كان وجوده غير مرغوب فيه من رب الدار ، فوجود مثل هذا الشخص مختفياً عن عين رب الدار يجعله مقارفاً للجريمة المنصوص عليها في المادة السالفة الذكر (٢٧) . ومن حكم لها أيدت فيه محكمة الموضوع أنه « يتعين لمعاقبة المتهم أن يكون مختفياً عن لو رأوه لكان لهم الحق في اخراجه أى بالتالى يجب أن يعرف من هو صاحب الحق في اخراج المتهم ، ومن هو رب البيت في هذه الحالة . كان طبيعياً أن يكون الزوج هو صاحب الشأن في هذا كله لو كان موجوداً بداره ولكن الثابت أنه كان متغيباً عن منزله وكان يبيت لدى زوجته الثانية ، فأصبح الشأن في غيابه لزوجته ، وقد جرى القضاء على أنه لا يعتبر من قبيل الاختفاء المعاقب عليه دخول رجل منزل آخر لغرض مغاير للأداب بناء على دعوة زوجة صاحب المنزل حالة غيابه . لأنه لا يكون حينئذ قد اختفى عن أعين من لهم الحق في اخراجه ، اذ الزوجة تعتبر ربة

الدار اذا كان الزوج غائبا عن منزله ومقيما في جهة أخرى ولها في غيبة زوجها ما له من الحقوق والسلطان في منزله ، وأضافت محكمة النقض الى ما تقدم أن الواقعة التي أثبتتها المحكمة على المتهم ليس فيها ما يفيد أنه حين دخل المنزل قد اتخذ أى احتياطات خاصة لاختفائه فيه عن صاحب البيت ورب الأسرة ، بل كان همه ارتكاب فعلته التي اتفق مع الزوجة عليها دون أن يشعر به أحد من الناس كافة ، ولولا اختفائه في الدولاب لما جاز التفكير في وصف وجوده بالمنزل مع الزوجة بهذا الوصف مع أن هذا الاختفاء - على ما هو واضح بالحكم - لم يكن ملحوظا فيه ابتعاده عن أن يراه أحد ممن يهمهم أمر المنزل بل قصد به الاختفاء عن أعين الناس جميعا ، (٢٨) •

ونحن وان كنا نتفق مع قضاء النقض في أن المراد من عبارة من لهم الحق في اخراجه يقصد بها رب الدار (٢٩) ، الا أننا نرى أن وجود رب الدار أو غيابه لا يؤثر في قيام الجريمة ، وفي أن له الحق في اخراج مثل هذا الشخص ، لأن رب الدار تقوم له هذه الصفة سواء أكان موجودا أو غائبا ، وليس في غيابه لفترة طالت أم قصرت أن يكون لغيره الحق في ادخال من لا رغبة لرب الدار في بقائه فيها ، بل ان الغالب أن دخول الشخص انما يكون بناء على اتفاق أحد الموجودين بالبيت في غيبة رب الدار وهذا أمر قد يؤدي الى عدم العقاب في صور كثيرة كانت هدف المشرع عند تقريره العقاب على هذه الجريمة •

والعقوبة هي المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات سواء في وصفها البسيط أو اذا اقترنت بظروف مشددة •

(رابعا)

الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٣ عقوبات

نصت المادة ٣٧٣ من قانون العقوبات على أن « كل من دخل بيتا مسكونا أو معدا للسكنى أو في أحد ملحقاته أو في سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال ولم يخرج منه بناء على تكليفه ممن له الحق في ذلك

(٢٨) نقض ١٩٤٩/٣/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٤٥ • ٩

(٢٩) عكس هذا أحمد أمين ويرى أنه لا يعتبر من قبيل الاختفاء المعاقب عليه بالمادة ٣٢ ع دخول رجل لمنزل آخر لغرض مغاير للأداب بناء على دعوة صاحب المنزل حال غياب الزوج عن البلد •

بماقرب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها
مصريا ، ولهذه الجريمة ركنان هما : (١) الدخول الى أحد الأماكن المنصوص
عليها في المادة ، وهي بيت مسكون أو معد للسكنى أو أحد ملحقاته أو في
سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال ، (٢) عدم مبارحة المكان بناء على
تكليف صاحب الحق في ذلك .

وقد سبق الكلام على الركن الأول عند بحث الجريمة المنصوص عليها
في المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات . والفرض في هذه الصورة أن لا يكون
الغرض من الدخول منع الحيازة بالقوة أو ارتكاب جريمة ، والا طبق نص
المادة ٣٧٠ . والركن الثاني يتوافر بأن يطلب الحائز للمكان الى من وجد فيه
الخروج منه ثم يمتنع عن ذلك . وصاحب الحق في التكليف بالخروج هو
الحائز للمكان ذلك لأن نصوص هذا الباب تحمي الحيازة الفعلية للأمكنة .

وللقاضي الخيرة بين توقيع عقوبة الحبس التي تتراوح بين أربع وعشرين
ساعة وستة أشهر ، أو أن يوقع عقوبة الغرامة بين حدين الأدنى خمسة قروش
والأقصى عشرون جنيها .

الفصل الخامس عشر

الجرائم ضد الأخلاق

تناول المشرع فى الباب الثالث من الكتاب الثالث من قانون العقوبات جرائم اسقاط الحوامل ومنع بيع الأشربة أو الجواهر الممنوعة المضرّة بالصحة (م ٢٦٠ - ٢٦٥) ، وفى اثناب الزابع جرائم هتك العرض وافتساد الأخلاق (م ٢٦٧ - ٢٧٩) . ونعرض من بين الجرائم سالفة البيان الى جرائم الاسقاط والمواقعة وهتك العرض والفعل الفاضح العلنى .

المبحث الأول

الاسقاط

تناول المشرع الاسقاط فى الباب الثالث من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الخاص بالجنايات والجنح التى تحصل لأحاد الناس وذلك فى المواد من ٢٦٠ الى ٢٦٤ منه . ويبين من هذه النصوص أنه حتى تقع جريمة الاسقاط بشرط توافر ركن ماضى هو الفعل المؤدى الى الاسقاط وركن معنوى هو القصد الجنائى (١) .

أولا - الركن الماضى

فعل يؤدى الى الاسقاط

ينبغى ابتداء تعريف المراد بالاسقاط على وجه محدد لأنه فى هذا النطاق يشور بحث قيام أو انعدام المسئولية الجنائية . والاسقاط هو اخراج الحمل من الرحم فى غير موعده الطبيعى عمدا وبلا ضرورة بأية وسيلة من الوسائل . ويعرفه رجال الطب الشرعى بأنه خروج متحصل الحمل فى أى وقت من مدة

(١) يذهب البعض الى أن لهذه الجريمة أربعة أركان : الفعل الماضى الموصل للاسقاط ، نأى وسيلة ، على امرأة حامل أو يعتقد أنها حامل ، والقصد الجنائى (موسوعة دالوز ج ١ ص ٢٨ بند ٢٤ ، جارسون م ٣١٧ بند ١٢) .

الحمل وقبل تكامل الأشهر الرحمية . وبهذا ينبغي أن يصدر نشاط من الفاعل على أية صورة كان يؤدي إلى تلك النتيجة .

ولا أهمية للوسيلة التي يلجأ إليها الفاعل في سبيل تحقيق غرضه ، وكتب الطب الشرعي زاخرة ببيان وسائل الاسقاط الجنائي وهي تنحصر في أنواع ثلاثة أولها وسائل العنف التي تقع على الجسم ، وثانيها استعمال العقاقير وآخرها استعمال العنف الموضعي الذي يقع على أعضاء التناسل . ومن أمثلة التنوع الأول - وهو يقع عادة في الأيام الأولى من الحمل - الضربات والرياضة البدنية العنيفة والصعود والنزول من سلم بكثرة وإرتداء أحزمة ضاغطة والسقوط والوثب من أعلى واستعمال حمايات ساخنة جدا وتؤدي جميعا إلى اسقاط المرأة ذات الحساسية الشديدة . أما الطريقة الثانية فنادر ما تؤدي إلى الاسقاط إلا في حالة الحساسية الشديدة كالصورة السابقة . والعنف الموضعي يتمثل في ثقب الأغشية الجنينية فتحصل انقباضات رحمية تسفر عن الاسقاط .

وقد أشار المشرع في المواد ٢٦٠ و ٢٦١ و ١٦٢ إلى الإيذاء والأدوية والوسائل المؤدية إلى الاسقاط ، وهي تنطوي تحت الصور التي سلف بيانها ، ويدخل فيها أيضا كل ما من شأنه أن يؤدي إذا استعمل إلى أحداث الاسقاط ، كبعض المواد التي تستعمل في المجتمعات البدائية . ولم يرد المشرع أن يضيق دائرة التجريم بسبب الوسيلة المستخدمة فأورد عبارة استعمال وسائل مؤدية إلى ذلك ، تاركا الأمر لتقدير القاضي وما يستعين به من رأى أهل الخبرة (٢) .

ويشترط لتمام جريمة الاسقاط الفصال الجنين عن الرحم وخروجه منه ، ولذا ان اقتصر الأمر على مجرد محاولة انزال الجنين دون أن تتحقق هذه النتيجة عد الأمر شروعا ، ينطوي تحت العقاب وفق النصوص القانونية ، ذلك أن من التشريعات ما ينص على عدم العقاب على الشروع في الاسقاط ، ومنها ما يترك المسألة للقواعد العامة في التشريع . على أن الجريمة تقوم في حالة عدم خروج الجنين من الرحم إذا أنهيت حالة الحمل . وقد عرضت محكمة النقض لهذه الصورة فقالت ان الاسقاط هو تعمد انهاء حالة الحمل قبل الأوان ، وتتوافر أركان الجريمة ولو ظل الحمل في رحم الحامل بسبب وفاتها ، وليس في استعمال القانون لفظ الاسقاط ما يفيد أن خروج الحمل

من الرحم ركن من أركان الجريمة ، ذلك أنه يستفاد من نصوص القانون أن المشرع افترض بقاء الأم على قيد الحياة ولذلك استخدم لفظ الاسقاط . ولكن ذلك لا ينفي قيام الجريمة متى انتهت حالة الحمل قبل الأوان ولو ظل الحمل في الرحم بسبب وفاة الحامل (٣) .

وفي الحالة التي ينفصل فيها الجنين ويبقى حيا - كما اذا كان الاسقاط بعد سبعة شهور من الحمل - يعتبر الفعل مجرد شروع (٤) . وقد قضت محكمة النقض البلجيكية في ٣ ديسمبر سنة ١٩٤١ بأن جريمة الاسقاط لا تقوم اذا ترتبت على الفعل ولادة الطفل حيا . فالعنصر المميز للاسقاط أن الفكرة فيه وضع عقبة في سبيل حياة الطفل حتى لا يرى النور . وقد سبق أن قلنا ان الاسقاط يفترض خروج متحصل الرحم قبل تكامل الأشهر الرحمية . فاذا خرج الطفل من الرحم حيا وتخلص الفاعل منه بعد ذلك عند فعله قتلا (٥) .

ولكن متى تعتبر المرأة حاملا ، أى كيف يتحدد وقت الحمل الذي يعد الفعل من بعده اسقاطا ؟ لقد تكفل الطب باثبات الأدوار التي يمر بها الجنين ، ففي الشهر الأول للحمل لا يزيد وزن الجنين على جرام واحد يوجه التقريب وليس به ما يميزه ، وحوالى أوائل الشهر الثانى تبدأ نواة التعظم فى بعض أجزاء الجسم فى الظهور ، واعتبارا من الشهر الثالث تأخذ باقى أجزاء الجسم فى التخلق تدريجيا حتى الشهر التاسع أى موعد الولادة .

وذكر القرآن الكريم الأطوار التى يمر بها الجنين فى قوله تعالى « ولقد خلقنا الانسان من سلاله من طين ، ثم جعلناه نطفة فى قرار مكين ، ثم خلقنا النطفة علقه ، فخلقنا العلقه مضغة ، فخلقنا المضغة عظاما ، فكسونا العظام لحما ، ثم أنشأناه خلقا آخر ، فتبارك الله أحسن الخالقين » . ويتضح بأجلى بيان أن فى قوله تعالى خلقنا المضغة عظاما ذكر للجنين حينما تبدأ فيه نواة التعظم ، وهذه يبدأ ظهورها فى الشهر الثانى ، بل قد تتقدم عن هذا مدة من عشرة أيام الى خمسة عشر يوما .

(٣) . نقض ١٩٧٠/١٢/٢٧ أحكام النقض س ٢١ ق ٣٠٢ .

(٤) رمسيس ص ٢٣٨ .

(٥) رمسيس ص ٢٣٩ .

واذن فأطوار الجنين السابقة على وجود العظم ، أى النطفة والعلاقة والمضغة كلها توجد فى الشهر الأول وقبل نهايته أحيانا ، الأمر الذى نخلص منه الى أنه بمجرد التلقيح يبدأ الحمل فعلا وتعد المرأة حاملا ويكون كل اخراج لحملها مكونا لفعل الاسقاط (٦) . وقد تعرضت محكمة النقض لهذه المسألة وقررت أن المادة ٦٠ عقوبات انما تبيح الأفعال التى ترتكب عملا بحق قرره القانون بصفة عامة ، وتجريم الشارع للاسقاط يحول دون اعتبار الفعل مرتكبا بحق ، وانما يجعل منه اذا وقع جريمة يستحق جانبيها العقاب الذى فرضه الشارع لفعلته ، فلا يكون مقبولا ما عرض اليه المتهم فى دفاعه أمام محكمة الموضوع من أن الشريعة الإسلامية تبيح اجهاض الجنين انذى لم يتجاوز عمره أربعة شهور ، وأن المادة ٦٠ عقوبات تبيح ما تبينه الشريعة . وإباحة الشريعة الإسلامية اجهاض الجنين الذى لم يتجاوز عمره أربعة شهور ليس أصلا ثابتا فى أدلتها المتفق عليها وانما هو اجتهاد للفقهاء انقسم حوله الرأى فيما بينهم (٧) .

وقد عرض المشرع لثلاث صور يتم بها الاجهاض ، فهو قد يقع بغير رضا من الحامل ، أو قد يحدث برضاها ، أو قد توقعه هى على نفسها ، ولا شك فى أن أخطر صوره هو ما يأتية الفاعل بغير رضا المرأة الحامل .

واسقاط المرأة بغير رضاها تدخل فيه كل الصور التى يحدث فيها الفعل دون موافقة من جانبها ، ولا أهمية حينئذ للوسائل التى قد تلجأ اليها الفاعل فى سبيل تحقيق غرضه . ولا يعنى عدم الرضاء أن تكون المرأة قد سئلت عن ذلك فرفضت الموافقة ، بل يتوافر عدم الرضاء ولو تم الفعل بغير علم منها ، كما لو أعطيت دواء للاسقاط معتقدة أنه لشفاء مرض بها أو قد أعطيت مخدرا حتى يمكن اتمام الفعل . وعدم رضا المرأة أو رضاها مسألة يفصل فيها القاضى من الظروف المحيطة بالفعل والتى تعرض عليه ، فقد يؤخذ عدم الرضاء من العنف الواقع على الجسم .

(٦) محمود مصطفى ص ٢٧٧ ، رؤوف ص ١٦٦ ، الموسوعة الجنائية ج ١ ص ٦٦٨ ، روسليه قانون العقوبات الخاص سنة ١٩٥٨ ص ٣٤٣ ، وكان الفقه القسانولى القديم لا يرى مكان حدوث الاجهاض قبل تخلق الطفل ، وهكذا لا يتم قبل ٤٠٠ يوم من تاريخ الانصاب . راجع جاسون م ٢١٧ بند ١٩ .

(٧) نقض ١٩٥٩/٨/٢٣ أحكام النقض ص ١٠ ق ١٩٥ .

والصورة الثانية التي يتم فيها الاسقاط برضاء المرأة ، وهي لا تفترق عن تلك السابقة من ناحية الوسائل ، بل تختلف عنها في قبول المرأة للأفعال المؤدية للاسقاط . على أن ينبغي أن يكون اترضاء حرا غير مشوب باكراه مادي أو أدبي أو خداع والا اعتبر الفعل بغير رضاء .

والصورة الأخيرة هي التي تقوم فيها المرأة بالنشاط المادي في فعل الاسقاط ، أي دون تدخل من الخارج وذلك باستعمال أية وسيلة قد تراها موصلة لغايتها . وقد تستعين بفرد آخر في سبيل اتمام الجريمة وحينئذ تتحدد مسئوليته بقدر مساهمته وفقا للقواعد العامة في المسئولية الجنائية مع مراعاة حكم المادة ٢٦١ عقوبات .

وينبغي لتوافر الركن المادي في جريمة الاسقاط أن تتوافر علاقة السببية بين اثنشاط الذي باشره الفاعل والنتيجة التي تحققت في حالة الجريمة التامة (٨) . فاذا ثبت من وقائع الدعوى أن الوسائل التي استخدمها الفاعل لم تؤد الى الاسقاط ، وتم نزول الجنين بعد ذلك لسبب آخر ، وقف الفعل عند الشروع وهو لا عقاب عليه . ويتصور الشروع في الاسقاط وفق القواعد العامة اذا بدأ الجاني في اثنشفيذ ثم أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لارادته فيه . وتتحقق الجريمة الموقوفة اذا لم يبذل الفاعل كل الوسائل التي أعدها للجريمة ، بأن تدخلت أسباب خارجية أو ارادة أخرى حالت دون ذلك ، كمقاومة المرأة لمن يحاول اجهاضها أو منعها هي من اتمام الجريمة اذا حاولت اجهاض نفسها . وتكون الجريمة خائبة اذا بذل الجاني من جانبه الوسائل التي أعدت للاجهاض ومع ذلك لم تتحقق النتيجة لأي سبب كان .

ثانيا - الركن المعنوي

القصد الجنائي

جريمة الاسقاط جريمة عمدية ومن ثم ينبغي أن يتوافر فيها القصد الجنائي ، ويتحقق بتوجيه الجاني لازادته نحو الفعل المسقط لامرأة حامل يقصد اسقاط حملها . والقصد الجنائي في هذه الجريمة من نوع القصد الخاص ، فهو يتطلب ابتداء توافر القصد العام ، وهو أن يتوافر العلم لدى الجاني بأن المرأة التي يقع عليها نشاطه حامل وأن الوسيلة التي يوجهها نحوها من شأنها أن تؤدي الى اسقاطها . وفوق هذا ينبغي أن يتوافر قصد

(٨) رؤوف ص ١٦٧ ، محمود مصطفى ص ٢٧٨ ، زمسيس ص ٢٣٩ .

خاص يتمثل في الرغبة في النتيجة التي يوصل اليها نشاطه . وذلك أن الشخص قد يضرب امرأة حاملا وهو يعلم بأن الضرب قد يؤثر على حملها ولكنه لا يرغب في إسقاطها ومن ثم لا يتوافق في حقه القصد الخاص (٩) . ويستشف هذا أيضا من استعمال المشرع للفظ عمدا في المادتين ٢٦٠ و ٢٦١ عقوبات . وينبغي أن تكون إرادة الفاعل قد وجهت الى إخراج الحمل ميتا ، وبهذا وحده يتميز الإسقاط والا كان انفعلا تعجيلا للولادة ولا جريمة منه (١٠) .

ويتعين أن لا يكون إسقاط الجنين قد قضت به الضرورة ، ويسمى الإسقاط في هذه الحالة إسقاطا صناعيا . وحتى تقوم تلك الضرورة ينبغي أن لا تكون هناك وسيلة لدفع الخطر الناشئ عنها الا بالإسقاط . وأبرز أمثلتها قتل الجنين اذا كان في بقائه خطورة على حياة الأم نفسها ، والصورة التي يموت فيها الجنين داخل الرحم قبل الولادة . وتقدير توافر الظروف الموجبة للضرورة متروك لتقدير القاضي من وقائع الدعوى (١١) .

وينتفي القصد الجنائي - وتبعاً تنتفي المسؤولية عن جريمة الإسقاط - في صورتين ، الأولى أن لا يعلم الجاني بأن المرأة حامل وينشأ عن تصرفه إسقاطها ، كمن يضرب امرأة حبلى ويؤدي الضرب الى إسقاطها ، وما كان لديه العلم بذلك . والصورة الأخرى يعلم فيها الجاني بأن المرأة حامل ولكنه لا يرغب بتصرفه إسقاطها ومع ذلك ينتهي الأمر بإسقاط حملها . ففي الصورتين انسابقتين تقف مسؤولية الجاني عند الضرب فقط . كذلك لا يرتكب الجريمة من تسبب بخطئه في إسقاط امرأة حامل ، ولكنه يرتكب جريمة الاصابة الخطأ ، وقد يرتكب قتلا خطأ اذا نتجت وفاة المرأة عن فعله . ولا يرتكب جريمة من يقع بسبب قوة قاهرة على حامل فيتسبب في إسقاطها (١٢) .

(٩) رؤوف ص ١٦٧ .

(١٠) فمن المتصور أن يستخدم الفاعل الوسيلة المسقطه كي يفصل الحمل حيا من الرحم ويحقق ولادته قبل موعدها الطبيعي حتى لا تفوت على الحمل فرصة اكتساب حق تشتت له الولادة قبل تاريخ معين يخشى أن يولد الحمل بعده (رمسيس ٢٤٠) ، ويرى جارسون أن الجريمة تعد واقعة لأن التطور الطبيعي لنمو الجنين قد أوقف بإجراءات صناعية ، ولا يقبل عقاب طبيب أجرى عملية ائزال جنين بعد عدة شهور واستمر حيا ليوم أو عدة أيام دون أي وسائل عنف عليه (م ٣١٧ بعد ٢٣) .

(١١) ينبغي أن تفسر حالة الضرورة هنا في أضيق نطاق ، لانه كثيرا ما يشاء استغلالها واستخدامها واتخاذها ذريعة للإسقاط (رؤوف ص ١٦٩) .

(١٢) محمود مصطفى ص ٢٧٨ .

ولقد قضي بأنه لتطبيق مواد اسقاط الحمل يجب اثبات وقوع الفعل عمدا ، فاذا دفع المتهم المجنى عليها وهي حبل فسقطت من منور الى أسفل الدار فتسبب عن ذلك اجهاضها من غير أن يتعمد المتهم تلك النتيجة كانت الواقعة ضربا (١٣) . وأن الجنين يختلف عن المولود الحي وقتله لا يعتبر قتلا بل جريمة خاصة تسمى اسقاطا ، ويجب أن يتوافر فيها ركن القصد الجنائي أي علم المسقط بأنه يرتكب هذه الجريمة بالذات ، فلا ينطبق النص على من يسقط امرأة من غير قصد بواسطة ضربها أو عن جهل بأنها حامل (١٤) . والاجهاض الذي يقع عرضا بسبب ضرب امرأة حبل لا يمكن أن يعاقب عليه الا بصفته ضرب بسيط ولا يمكن اعتبار الحادثة قتلًا خطأ اذا تسبب عنها موت الجنين (١٥) .

ومتى توافر انقصد الجنائي على الوجه سالف البيان ، فلا أهمية بعد هذا للبائع وان كان قد يكون له أثره على تقدير القاضى للعقاب . ورضاء الحامل بالاسقاط لا يؤثر على قيام الجريمة ، ذلك أن للنفس البشرية حرمة ولا تستباح بالاباحة (١٦) .

العقوبة

فرق المشرع فى العقاب بين صورتين الأولى فيها اعتبرت الواقعة جنائية ، والأخرى اقتصر فيها على وصف الجنحة . فقد نصت المادة ٢٦٠ من قانون العقوبات على أن « كل من أسقط عمدا امرأة حبل بضرب أو نحوه من أنواع الايذاء يعاقب بالأشغال الشقة المؤقتة » . فالمشرع يعتد هنا بالوسيلة التى يلجأ اليها الجاني وأنها تتضمن عنفا يقع على المرأة الحامل ، ففضلا عما فى الفعل من تخلص من الجنين فإن فيه اعتداء على الأم . ولم يحدد المشرع درجة معينة من أنواع الايذاء ، ولكنه ينبغي أن يتسم بنوع من العنف من نوع الضرب ، ومن هذا القبيل دفع امرأة للسقوط من مكان مرتفع ، والتقدير النهائي لقاضى الموضوع .

فاذا لم يستعمل الضرب أو نحوه من أنواع الايذاء فى الاسقاط ، فإن

(١٣) احالة طنطا ١٩٠٨/٧/٥ المجموعة الرسمية س ٩ ص ٣٠٣ .

(١٤) الاقصر ١٩٠٦/٩/١٤ الشرائع س ٤ ص ١١١ .

(١٥) لجنة المراقبة القضائية سنة ١٩٥٩ ق ٨٢ .

(١٦) نقض ١٩٧٠/١٢/٢٧ أحكام النقض س ٢١ ق ٣٠٢ .

(م ٣٩ - العقوبات الخاص)

العقوبة هي الحبس سواء بالنسبة للمسقط أو للمرأة التي رضيت بالاستقاط .
فتنص المادة ٢٦١ من قانون العقوبات على أن « كل من أسقط عمدا امرأة حبل
بإعطائها أدوية أو باستعمال وسائل مؤذية الى ذلك أو بدلاتها عليها سواء
كان برضاها أم لا يعاقب بالحبس » . وتنص المادة ٢٦٢ منه على أن « المرأة
التي رضيت بتعاطي الأدوية مع علمها بها أو رضيت باستعمال الوسائل
السالف ذكرها أو مكنت غيرها من استعمال تلك الوسائل لها وتسبب
الاستقاط في ذلك حقيقة تعاقب بالعقوبة انسابق ذكرها » .

وقد اعتد المشرع بطرف مشدد خاص بما نص عليه في المادة ٢٦٣
عقوبات من أنه « اذا كان المسقط طبييا أو جراحا أو صيدليا أو قابلة يحكم
عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة » . فهو قد أخذ في اعتباره المهنة التي يزاولها
الفاعل . فاذا كانت طبية فانه بهذا قد استغل الأمانة العملية التي بين يديه
في أركان الجريمة ، ومن ثم فانه فضلا عن ارتكابه الجريمة قد أعانته وسائله
العلمية عليها فخان مهنته التي تحرم عليه مثل هذا الفعل . ولا يقل الأمر
خطورة ان كانت مهنة الفاعل مرجعها الخبرة التي تسمح له بمباشرة هذا العمل
كالتأبلة . ولا يشترط حتى يطبق الظرف المشدد أن يقوم الشخص بمباشرة
المهنة فعلا ، لان الخطورة ماثلة في شخصه وغير مرتبطة بالمزاولة الفعلية ،
ولا محل لتضييق النص مع اطلاقه ، ولو أراد المشرع اشتراط المزاولة الفعلية
لنص عليها صراحة ولا ينطبق الظرف المشدد على من كانت طبية وأجهضت
نفسها لانتفاء الحكمة (١٧) .

واذا وجد شريك في احدى الجرائم آنفة البيان طبقت القواعد العامة في
الاشتراك . ويتوسع القضاء في فرنسا في أفعال الاشتراك . فيعد شريكا
الآب أو المحب الذي يدفع للمرأة أجر الاجهاض أو أكثر منه ، والأخت التي
تكتب للمرأة لاستعمال وسائل مجهزة بموجب تذكرة طبية أرفقتها بالخطاب ،
واعطاء مغلفات محددة عن وسائل الاجهاض ، أو اعارة الغرفة التي تجرى
فيها الاجهاض ، أو اعطاء اسم وعنوان الشخص الذي يقوم بالاجهاض أو
المصاحبة اليه . ولا يعد اشتراكا مجرد تقديم النصيحة ولا اخفاء الجنين
المجهض (١٨) .

وبصريح نص المادة ٢٦٤ عقوبات « لا عقاب على الشروع في
الاستقاط » .

(١٧) محمود مصطفى س ٣٨١

(١٨) راجع هذه الاحكام المشار اليها في موسوعة دالوز ج ١ ص ٢٨ بند ٨ وما بعده .

المبحث الثاني المواقعة

تناول المشرع الواقعة في اثناب الرابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات تحت عنوان « هتك العرض وفساد الأخلاق » ، في المادة ٢٦٧/١ التي نصت على أن « من واقع أنثى بغير رضائها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة » . ويبين من هذا النص أن قيام الجريمة يتطلب توافر ركنين ، الأول الركن المادى وهو فعل الواقعة والآخر الركن المعنوى وهو القصد الجنائى .

(أولا)

الركن المادى : فعل الواقعة .

يتعين ابتداء تحديد المراد من فعل الواقعة ، وذلك حتى لا يختلط بغيره من الأفعال التي تعد هتكاً للعرض فقط ، ففعل ما قد يوصف بأنه هتك عرض ولكنه لا ينطوى تحت وصف الواقعة ، فى حين أن فعل الواقعة يتضمن دائماً هتك العرض . والمواقعة مفهومها العام هى ايلاج عضو التذكير فى فرج امرأة وبهذا التعريف لا تكون الواقعة الا من ذكر على أنثى فى المكان المعد لذلك أى من قبل . ولا تعد واقعة الفعل الذى تأتية الأنثى للاجتماع برجل ، وأن جاز أن يعتبر هتكاً للعرض . كما لا يعد واقعة محاولة الأنثى للاجتماع بأنثى مثلها وهو ما يعرف باسم السحاق . كما لا يعد اغتصاباً فعل الفحشاء انذى يقع من ذكر على ذكر (١٩) .

وحتى يعتبر الفعل واقعة يجب أن يكون الايلاج فى المرأة من الامام دون الخلف ، فان حدث الفعل على الصورة الأخيرة عد الفعل هتكاً للعرض لا واقعة . ومتى وقع الايلاج اعتبر الركن المادى متوافراً والجريمة تامة (٢٠) ،

(١٩) نقض ١٩٥٢/٤/٨ أحكام النقض س ٣ ق ٢٩٤ .

(٢٠) وقد لا تترك الموافقة أثراً ، كما اذا كان غشاء بكارة المجنى عليها من النوع الحلقى

لتقابل للتمدد أثناء الجذب (نقض ١٩٧٠/٣/١٦ أحكام النقض س ٢١ ق ٩٥) .

ويستوى حينئذ أن يكون كاملاً أو جزئياً • ولا يشترط استمرار اتفعل لفترة ما ولا أن يتحقق الامناء • على أن عدم حدوث الايلاج وان انتفى معه قيام جريمة الواقعة التامة ، فقد تتوافر جناية الشروع في الواقعة متى ثبت أن قصد الجاني كان منصرفه الى ذلك الفعل •

ويعد الفعل الواقع من الجاني شروعا اذا بدأ في التنفيذ ثم أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لارادته فيه • وتتحقق الجريمة الموقوفة اذا حاول الجاني اتيان فعل الايلاج ولم يتم اما المقاومة المرأة أو استغاثتها • وتكون الجريمة خائبة اذا ما بدأ الجاني في فعلته ثم تعذر عليه اتمامها بسبب عيب جسماني في جسم المرأة يمتنع معه اتمام الواقعة • ومن صور الشروع رفع المتهم ملابس المجنى عليها أثناء نومها وامساكها برجليها متى اقتبعت المحكمة بأنه كان يقصد الى الوقاع ، لأن هذه الأفعال من شأنها أن تؤدي فورا ومباشرة الى تحقق ذلك المقصد (٢١) • وكذلك ان كانت المجنى عليها تلبس قميص النوم فجلس بجانبها المتهم في غرفة نومها وراودها عن نفسها وأمسك بها ورفع رجليها يحاول مواقعتها فقاومته فاستغاثت فخرج يجرى (٢٢) • ودفع المجنى عليها كرها عنها الى سيارة المتهمين ومحاولة اغتصابها بعلم تهديدها بمسدس كان يحمله أحدهما واستعمله في قتل واصابة من خف على استغاثة المجنى عليها لنجدتها (٢٣) • واذا جذب المتهم المجنى عليها ووضع يده على بعض ملابسها ليفكها بقصد مواقعتها بغير رضاها عد فعله شروعا في ارتكاب الجريمة لأنه من أعمال البدء في التنفيذ (٢٤) •

والأصل في جريمة واقعة الأنثى أن يكون الرجل قادرا على اتيان الفعل المادي وتكون المرأة صالحة لذلك ، فان انتفى أي الأمرين بمعنى أن فعل الوقاع لا يمكن أن يحدث لتطرق بنا الافتراض الى بحث الجريمة المستحيلة • فقد يكون بالرجل ضعفا في ذكورته لا يمكنه بحال ما من اتيان الفعل المادي ، وقد يكون بالمرأة ضيق خلقى يجعل مواقعتها أمرا مستحيلا • لا شك أن الفعل في أي الفرضين قد يكون جريمة هتك عرض ، ولكن البحث يدور حول

(٢١) نقض ١٩٤٣/١/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٧٤ •

(٢٢) نقض ١٩٤٩/١٢/١٩ أحكام النقض س ١ ق ٦٤ •

(٢٣) نقض ١٩٦١/١/٣٠ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٥ •

(٢٤) نقض ١٩١٣/٢/١ المحاماة س ٣ ق ٣٢٥ •

جريمة الوقاع وهل يمكن مؤاخذه الجاني على أساس الشروع من عدمه ، وهذا واحد من الأمثلة التي تعرض عند الكلام على نظريه الجريمة المستحيلة . وفى هذا الفرض ان كانت استحالة الواقعة راجعة الى سبب فى الأنشئ يجهده الفاعل وجب العقاب وكذلك ان كان السبب راجعا اليه ولم يكن يعلمه . أما ان كان يدري اتعيب الذى به فلا يسأل عن شروع فى وقاع وان جازت مساءلته عن جريمة هتك عرض (٢٥) . وقد قضى بأنه لما كانت المعاشرة الجنسية هى التى تفرق الاغتصاب عن هتك العرض فانه اذا كان من المستحيل ان يقع الاغتصاب من عنين ويقف فعله عن حد الشروع فانه من الممكن أن يقع هتك العرض من عنين متى استطال الى جسم المجنى عليه بفعل يخدش عاطفة الحياة عنده (٢٦) .

وما دما فى نطاق الجريمة المستحيلة وجب عرض الصورة التى يقع فيها الفعل المادى من الرجل على امرأة ميتة . لا شك فى أن هذه الحالة تعتبر من صور الاستحالة المطلقة ، الأمر ائذى ينتهى الى عدم العقاب على الفعل بوصفه وقاعا أو شروعا فيه اذ أن هذه الجريمة لا تقع الا على امرأة على قيد الحياة .

ويبين مما تقدم أن هناك فرقا بين الواقعة وهتك العرض ، فالأول سبق تعريفه أما هتك العرض فهو كل فعل مخل بالحياة يستطيل الى جسم المجنى عليه أو عوراتة ويخدش عاطفة الحياة عنده ، وسوف نتعرض له عند الكلام على هذه الجريمة .

(ثانيا)

الركن المعنوى : القصد الجنائى

جريمة الواقعة جريمة عمدية ومن ثم ينبغى أن يتوافر فيها القصد الجنائى ، وهو يتحقق بتوجيه الجاني لارادته باختياره نحو ارتكاب الفعل المادى المكون للجريمة مع علمه بأنه ليس على حق فيه . فاذا كان الفاعل غير حر الارادة فى تصرفه انتفى هذا الركن ، كما اذا أكره على اتيانه أو لوم تنويما

(٢٥) راجع محمود مصطفى قس ٢٨٤ ، أحمد أمين قس ٤٣٨ .

(٢٦) نقض ١٩٦٣/١/٢٩ أحكام النقض سن ١٤٠٠ ق ١٣ .

مغناطيسيا ووجه نحو ارتكاب الفعل ، وهذه المسألة مردها الى ما يثبت من واقعه الحال .

وينتفى القصد الجنائي متى كان للجاني الحق في ارتكاب فعلته، فللزواج شرعا حق واقعة زواجه رضيت أم كرهت (٧١) . بيد أن حق الزوج قاصر على اتيان الفعل في المكان المعد لذلك شرعا أي من الامام فقط ، فان أتى الزوج فعلته من دبر بغير رضا من زوجته عد فعلته هتكا للعرض (٨١) . وما دامت للزوج صفة الزوجية كان له واقعة زواجه ، سواء أكان ذلك أثناء الزواج الفعلي أو الحكمي ، أي سواء أثناء قيام الزواج حقيقة أو أثناء العدة في طلاق رجعي إذ ان للزوج خلاله حق مراجعة زوجته وتحل له بغير عقد ومهر جديدين . اما ان وقع الطلاق بآثنا فقد انفصمت عرى الزوجية ولا حق للزوج في مراجعة زوجته ومن ثم ان واقعها عد فعله جريمة .

وينتفى القصد الجنائي كذلك متى كان الجاني معتقدا وهو يرتكب فعلته ان المرأة راضية ، حتى لو تبثت المقاومة التي قد تحمل على انها نوع من التمتع ، وهذه المسألة مردها وقائع الدعوى وما يطمئن القاضي اليه . وقد يتصور انتفاء القصد الجنائي في حالة الخطأ في الشخصية ، كما اذا عاد الزوج من السفر ودخل الى فراشه وواقع امرأة به على ظن منه أنها زوجته فاذا بها امرأة أخرى قريبة أو أجنبية .

وقيام القصد الجنائي أو انتفائه أمر يستخلصه القاضي من الوقائع التي تطرح عليه ، وقد يدق الأمر في حالة لشروع بين ما اذا كانت الواقعة تعد هتك عرض أو شروعا في وقاع ، فاذا رقع شخص ملابس أنثى بالقوة فقد يكون ذلك بقصد الوصول الى مواقعتها أو يقصد هتك عرضها فقط ، ولأجل

(٢٧) ولكن يعد مغتصبا من واقع أنثى بغير رضاها ولو كانت خليلته التي تعاشره معاشره سفاح (أحمد أمين ص ٤٣٩) .

(٢٨) يذهب رأى الى أنه ما دام دبر الزوجة موضع اشتها من جانب الزوج ، كان لزاما أن تتوفر اباحة اتيان الزوج لها فيه ان رضا أو كرها ما دام يباح له على هذا الوضع اتيانها من قبلها . فهو يملك حل التمتع الجنسي الشامل على جسدها ممثلا في جميع أعضائه ، ولا يقبل أن يكون حل التمتع بموجب عقد الزواج الذي حصل التراضي فيه بين الطرفين على اباحة وحل هذا التمتع مقصور على قبل المرأة (محمد عطيه راغب ، الجرائم الجنسية في التشريع المصري ، ص ٢٣٤) .

التمييز بين الامرين يجب أن ينظر بنوع خاص الى نية الفاعل . ومن هذه النية فقط يمكن الحكم فيما اذا كان هناك بدء في التنفيذ أو عمل تحضيرى فقط متى كانت الوقائع المادية مبهمة وقابلة لتأويل مزدوج (٢٩) . ولا تكفى الأعمال الغير الجلية لتكوين الشروع فى الجريمة خصوصا فى مسألة دقيقة كجناية واقعة أنشئ بغير رضاها . فإذا كان الفعل الذى أتاه المتهم قاصرا على طلب الفحشاء من امرأة وجذبها من يدها وملابسها ليدخلها زراعة قطن ، فان ذلك لا يكفى لمعاقبته على الشروع فى الجريمة المذكورة (٣٠) .

ولا أثر للباعث على قيام القصد الجنائى فيستوى أن تكون الغاية هى قضاء وطر أو أن يكون الدافع على الجريمة هو الانتقام ، على أنه قد يكون للباعث أثره عند تقدير القاضى للعقوبة .

العقوبة

إذا تمت الجريمة حق العقاب على الفاعل ، ولا يؤثر فى قيامها تنازل المجنى عليها عن شكواها قبل الجائى وصفحها عنه ، وان كان هذا قد يكون له أثره فى ترف النيابة العامة بإصدار قرار بأن لا وجه لأقامة الدعوى أو فى حكم المحكمة بأعمال الظروف المخففة .

وقد اعتبر المشرع الواقعة بغير الرضاء أخطر الجرائم يعاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤقتة . وعدم الرضاء يتمثل فى الاكراه أو التهديد أو الحيلة .

وينصرف لفظ الاكراه ابتداء الى كل عنف مادي يقع على المجنى عليها فيعدمها المقاومة فى سبيل اتمام الفعل المادى (١١) . فيتوافر فى حالة استعمال المقدرة الجثمانية للرجل على أية صورة يتم بها . ويستوى أن

(٢٩) نقض ١٩١٣/١٢/١٣ الشرائع س ١ ص ٩١ .

(٣٠) نقض ١٩٥٦/٢/١٤ أحكام النقض س ٧ ق ٥٥ .

(٣١) إذا تم الوقاع بدون عنف واستخدمت هذه القوة بعده استثماما للذة الجنسية ، فانه يعد ثاما برضاء المرأة ومن ثم لا يتوافر فى الفعل جريمة اغتصاب وانما جريمة الضرب أو الجرح عمدا على حسب الاحوال (رمسيس ص ٢٨٨) والقوة التى تستعمل فى كسر الابواب والنوافذ للوصول الى مكان المرأة لا تدخل فى المعنى المقصود إذا سلجت المرأة نفسها بعد ذلك طوعا واختيارا (أحمد أمين ص ٤٣٩) .

يكون الفاعل هو الذى استعمل القوة أو اعانة آخر فى سبيل ارتكاب فعلته .
ويجب أن يكون الاكراه هو الذى حمل المجنى عليها على التسليم فإذا ثبت من
وقائع الدعوى أن لا أثر له على المرأة عند الفعل واقعا برضاها (٣٢) . وليس من
الضرورى أن يكون الاكراه مستمرا وقت الفعل ، بل يكفي أن يكون المتهم
قد استعمل الاكراه وبطريقة كافية للتغلب على مقاومة المجنى عليها ، فإذا
فقدت الانثى قواها وأصبحت لا تستطيع المقاومة فالأركان القانونية المكونة
للجريمة تكون متوفرة (٣٢) .

وإذا كان الأساس فى الاكراه هو انتفاء الرضاء ، فإنه فى أية صورة
تتحقق فيها هذه الصلة يتوافر معنى الاكراه . وعلى هذا يتحقق الاكراه فى
صورة مواجهة المجنونة أو المعتومة التى لا تدرك كنه الافعال التى تقع عليها
أو بالأقل لا تدرك مدى خطورتها (٣٤) . وكذلك بالنسبة للانثى المعدومة
الارادة لاي سبب آخر ، كما فى حالة السكر المبين والاعماء والصرع ، أو اذا
كانت لا تعرف طبيعة الفعل الذى تتعرض له ، كما فى حالة التنبؤ
المغشيطى (٣٥) . ويجوز أن تعتقد المرأة خطأ شرعية الفعل ، كما فى حالة
الوقاع من رجل طلق زوجته طلاقا بائنا دون علم منها (٣٦) .

ومن التطبيقات العملية دخول المتهم مسكن المجنى عليها بعد منتصف
الليل وهى نائمة وجلوسه بين رجلها ورفعها لمواقعها فتنبهت اليه وأمسكت
به وأخذت تستغيث حتى حضر على استغاثتها آخرون أخبرتهم بما حصل (٣٧) .
ومتى كان المتهم قد باغت المجنى عليها وهى مريضة ومستلقية فى فراشها وكم

(٣٢) . محمود مصطفى ص ٢٨٧ .

(٣٣) نقض ١٩٢٥/٢/٢ المحاماة س ٥ ص ٧٣٦ .

(٣٤) يذهب رأى الى أن الجنون قد لا يعدم الارادة الشهوية لا سيما اذا لم يكن مطبقا
(أحمد أمين ص ٤٤٠) .

(٣٥) يتوافر ركن القوة باستعمال البخور الذى يحدث دوارا ان لم يصل الى حد فقد
الصواب اذا كان من شأنه فقدان قوة المجنى عليها وسلب رضاها (نقض ١٩٣٦/١/٦) مجموعة
القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٢٥ .

(٣٦) نقض ١٩٢٨/١١/٢٢ المجموعة الرسمية س ٣٠ ص ٤ .

(٣٧) نقض ١٩٤٢/١٠/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٤١ .

فأها بيده وانتزع سروالها ثم اتصل بها اتصالاً جنسياً بإيلاج قضيبه فيها
غير رضاها منتهزا فرصة عجزها بسبب المرض عن المقاومة أو إتيان أى حركة،
فان هذا يكفى لتكوين جريمة الوقاع (٣٨) .

وقد يلجأ الجانى فى سبيل ارتكاب فعلته الى تهديد المجنى عليها وتتم
الجريمة تحت تأثير التهديد ، ويستوى حينئذ أن يكون التهديد مادياً أو أدبياً .
ويوجد انتھيد المادى فى صورة ما اذا هدد الجانى باستعمال القوة اذا لم
تستسلم له المجنى عليها سواء بإيذاء أو العنف ، وأما التهديد الادبى فيثير
النقاش ، كمن يهدد امرأة بافتضاح أمر تسره ان لم تسلم له نفسها . فقد
يقال انه لا خطر يتهددها شخصياً ، ولا سيما ان كان بمقدورها أن تلجأ
الى السلطات العامة . على أننا لو تمعنا فى هذا الأمر لوجدنا أن التهديد
الادبى قد يكون فى بعض الصور أشد تأثيراً على المرأة من التهديد المادى
لما قد يحقق بها من أضرار بالغة قد لا يمكن تلافيها . ومن ثم فانه يستوى أن
يكون انتھيد مادياً أو أدبياً (٣٩) .

ويعتبر التهديد بالسلاح نوعاً من التهديد المادى بسبب الوسيلة
المستعملة فيه أولاً وتأثيره فى الإرادة ثانياً ، وإن كان من هذه الوجهة الأخيرة
يقترّب كثيراً من التهديد المعنوى . فيتوافر ركن الإكراه وعدم الرضاء فى
جريمة الوقاع اذا كان استسلام المجنى عليها تحت تأثير الإكراه بالسلاح .

وقد يلجأ الجانى فى سبيل ارتكاب فعلته الى ادخال الغش على المجنى
عليها فتستسلم له تحت تأثيره ، بمعنى أنه لولا ذلك الغش لما رضيت بالفعل
الواقع عليها ، الأمر الذى يجعل الخداع مساوياً لعدم الرضاء . فاذا كانت
الواقعة الثابتة هى أن المتهم توصل الى واقعة المجنى عليها بالخدعة بأن دخل
سريرها على صورة ظنته معها أنه زوجها فأنها اذا كانت قد سكنت تحت هذا
الظن ، فلا تأثير لذلك على توافر أركان الجريمة (٤٠) .

نظرف مشدد

نصت المادة ٢/٢٦٧ من قانون العقوبات على أنه « اذا كان الفاعل من
أصول المجنى عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها

(٣٨) نقض ١٩٥٨/١/٢٧ أحكام النقض س ٩ ق ٢٨ .
(٣٩) أحمد أمين ص ٤٤٠ ، محمود مصطفى ص ٢٨٧ .
(٤٠) نقض ١٩٥١/٥/١٤ أحكام النقض س ٢ ق ٣٩٧ .

أو كان خادماً بالأجرة عندها أو عند من تقدم ذكرهم يعاقب بالاشتغال الشاقة المؤبدة .^{*} وقد رأى المشرع أن توافر أى من الظروف الواردة بها مبرراً لرفع العقاب .

أ - إذا كان الفاعل من أصول المجنى عليها : اعتد المشرع بأواصر تفرابة التى تربط بين الجانى والمجنى عليها ، فإن كان الأول من أصول الأخيرة وارنكب جريمته فهو قد اخل بواجبه فى مراعاة فروعه والحفاظ عليهم ومن تم حقت عليه العقوبة المشددة . ويقصد بأصول المجنى عليها كل ذكر اعلى تنسب اليه كالاب وأب الاب (٤١) . ولكن هل يطبق النص بالنسبة الى أب الام والى الاعمام ؟ فى رأينا أن الحكمة التشريعية لا تؤدى الى التفرقة بين الجد لاب والجد لام ولا بين الاب والعم ، وإن كانت صراحة النص تمنع من تطبيقه ، وقد ينطوى الفعل تحت متولى الرعاية أو الملاحظة أو من له سلطته على المجنى عليها .

ب - إذا كان الفاعل من المتولين تربية المجنى عليها أو ملاحظتها أو ممن له سلطة عليها : يلاحظ فى هذه الصور جميعا ان صفة الفاعل بالنسبة الى المجنى عليها تمنحه ثقة ينبغى عليه مراعاتها والحفاظ عليها ، فإن استهان بها وخانها الى درجة ارتكاب الجريمة كان تقرير العقوبة المشددة جزاء عادله .

ويقصد بمتولى اتربية كل من عهد اليه بأمر المجنى عليها فى أى ناحية من نواحي الحياة سواء العلمية أو التهذيبية أو الثقافية أو المعيشية على أية صورة كانت (٤٢) . فلا يشترط أن تكون فى مدرسه أو معهد تعليم ، بل يكفى أن تكون عن طريق اعطاء دروس خاصة على المجنى عليها ولو كان ذلك فى مكان خاص ومهما كان الوقت الذى قام فيه الجانى بالتربية قصيرا (٤٣) . وتعتبر الملاحظة فى صورة معينة نوعا من التربية اذا كانت مشفوعة بنوع من التوجيه ، على أن الامر قد يقتصر على مجرد الملاحظة ، كالمشرف الذى يراقب الصغار أثناء لعبهم .

(٤١) لا يدخل فى النص الاب بالتبني (أحمد أمين ص ٤٤٤) .

(٤٢) المتولون تربيتها أو ملاحظتها هم من وكل اليهم أمر الاشراف عليها سواء أكانوا من أقاربها أو من غيرهم وسواء أكان ذلك الاشراف أداء لواجب شرعى كإشراف الوصى المعين من الجهة المختصة أو كان صادرا عن تطوع واختيار ، كإشراف زوج الإخت ، أو زوج الام (أحمد أمين ص ٤٤٥) .

(٤٣) نقض ١٩٥٣/٤/٢٧ أحكام النقض س ٤ ق ٦٦ .

وفي بعض الاحوال قد يتمتع الجاني بقدر من السلطة على المجنى عليها فيستغل هذا الوضع في سبيل ارتكاب فعلته ، ويسهلها له ما يعلمه من خشية المجنى عليها من نفوذه (٤٤) . ومن هذا القليل رب العمل بالنسبة الى عماله (٤٤ مكرر) والمخدوم بالنسبة الى خادمه . ووجود السلطة يقتضي أن تكون العلاقة بين الجاني والمجنى عليها قائمة الى فترة ما ، يبينها فتدفع الفاعل الى استغلالها وتدعو المجنى عليها للتسليم تحت تأثيرها . ولذا قضى - بصدد جريمة هتك عرض - بأن تكليف المتهم للمجنى عليه بحمل متاعه من محطة سيارات المدينة حتى مكان الحادث لا يجعل له سلطة عليه بالمعنى الوارد في القانون (٤٥) . وأنه اذا كانت الصلة بين السيد وخادمه مستمدة من القانون فانه يكفي عند تشديد العقوبة على أساس أن المتهم له سلطة على المجنى عليه باعتباره خادما عنده أن يبين الحكم علاقة الخدمة بين المتهم والمجنى عليه دون حاجة الى بيان الظروف واتقاع التي لا يستلزم الجريمة للتدليل على أن المخدوم استعمل سلطته وقت ارتكاب الجريمة لان القانون قد افترض قيام السلطة بمقتضى هذه العلاقة (٤٦) .

ج - اذا كان الفاعل خادما بالاجرة عند المجنى عليها أو عند من تقدم ذكرهم : لا شك في أن طبيعة عمل الخادم ومكان وجوده قد يسهل له ارتكاب الجريمة ، فان استغل الثقة المفروضة فيه حتى قارفها أخذ بالعقوبة المشددة . ويكفي أن تثبت قيام علاقة الخدمة التي يشترط فيها أن تكون بأجر على أية صورة كان ، طالت مدة الخدمة أم قصرت .

ووفقا لقضاء محكمة النقض يدخل في متناول النص الخادم بالاجرة الذي لا يرعى سلطة مخدومه فيقارف الجريمة على خادم آخر تكون هي الأخرى

(٤٤) لا يقتصر الامر على من يستمدون السلطة من صفتهم القانونية ، بل يتناول الحكم ايضا من لهم على المجنى عليه سلطة فعلية . فالوصى والقيم يدخلان في حكم هذه الفقرة كما يدخل فيها كل من يستمد من ظروف الاحوال سلطة فعلية على المجنى عليه ، كالعم وزوج الام وزوج الأخت . وانما تجب التفرقة بين الحالفين من وجهة الاثبات فالصفة القانونية تستبعد حتما وجود السلطة فالتشديد واجب متى كان العاني وصيا أو قيميا ، أما السلطة الفعلية فتحتاج الى اثبات خاص ولا يمكن افتراضها ابتداء (أحمد أمين ص ٤٤٥) .

(٤٤ مكرر) نقض ١٩٧٤/٦/٢٣ . أحكام النقض س ٢٥ ق ١٣٢ .

(٤٥) نقض ١٩٥٩/٢/٢٣ أحكام النقض س ١٠ ق ٤٩ .

(٤٦) نقض ١٩٤٠/٣/١١ الطعن رقم ٥٥٢ سنة ١٩٤٠ ق .

مشمولة برعاية نفس المخدم وحمايته (٤٧) . وأنه متى كان المتهم أو المجنى عليه كلاهما عاملين في محل كواه واحد فهما مشمولان بسلطة رب عمل واحد ، ومن ثم ينطبق على المتهم الظرف المشدد (٤٨) .

ويعتبر خادم القهوة أى الجارسون الذى يهتك عرض بنت صاحب القهوة ، فانه وان كان لا يصح أن يعتبر خادما بالاجرة كـل من يشتغل بالاجرة ، الا أنه يندمج فيه كل من يسكن أو يتعود التردد على منزل المجنى عليه أو من تحت رعايته وانذى بسبب ما يقوم به من الخدمات المأجورة يجد نفسه مقربا ، الامر الذى من شأنه أن يجعل أمامه فرصا وتسهيلات لارتكاب الجريمة التى لا يتيسر ارتكابها لغيره (٤٩) . ويعتبر الفراش بالمدرسة التى يتلقى فيها المجنى عليه تعليمه خادما بالاجرة لدى المتولين تربية المجنى عليه وملاحظته (٥٠) .

-
- (٤٧) نقض ١٩٤٠/٣/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٨٦ . ينتقد رأى هذا الحكم أساسا على أن الظروف المشددة قد جاءت على سبيل الحصر فلا يجوز القياس عليها والنص صريح فى تشديد العقاب اذا وقع الفعل على المخدم أو من المخدم على الخادم بوصفه صاحب سلطة عليه ، ولعل الشبهة هى أن ظرف الخدمة لدى مخدم واحد هو الذى سهل ارتكاب الجريمة مما يبرر التشديد فى نظر محكمة النقض ، ولكن توافر حكمة التشديد لا يسوغ خلق ظروف مشددة لم ينص عليها القانون (محمود مصطفى ص ٣٠) .
- (٤٨) نقض ١٩٥٧/٣/١٨ أحكام النقض س ٨ ق ٧٥ .
- (٤٩) نقض ١٩١٨/٨/٢٦ المجموعة الرسمية س ٢٠ ص ٣٣ .
- (٥٠) نقض ١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٩٠ .

المبحث الثالث

هتك العرض

تنص المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات على أن « كل من هتك عرض انسان بالقوة أو بالتهديد أو شرع في ذلك يعاقب بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين الى سبع . واذا كان عمر من وقع عليه الجريمة لم يبلغ سبت عشرة سنة كاملة أو كان مرتكبها ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ يجوز ابلاغ مدة العقوبة الى أقصى الحد المقرر للاشغال الشاقة المؤقتة . واذا اجتمع هذان الشرطان معا يحكم بالاشغال الشاقة المؤبدة . » وتنص المادة ٢٦٩ منه على أن « كل من هتك عرض صبي أو صبية لم يبلغ سن كل منهما ثمانى عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد يعاقب بالحبس . واذا كان سنه ثم يبلغ سبع سنين كاملة أو كان من وقعت منه الجريمة ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة » .

ويبين من هذين النصين أنه يشترط لقيام جريمة هتك العرض توافر ركنين ، أحدهما مادي هو فعل هتك العرض والآخر معنوي وهو القصد الجنائي .

(أولا)

الركن المادي : فعل هتك العرض

هتك العرض هو كل فعل مخل بالحياء يستطيل الى جسم المجنى عليه وعوراتاه ويخدش عاطفة الحياء عنده من هذه الناحية (٥١) ولا يشترط لتوفره قانونا أن يترك الفعل أثرا بجسم المجنى عليه (٥١مكرر) . ويتبين من هذا التعريف أن هتك العرض أوسع نطاقا من الواقعة ، فاذا كانت كل الواقعة تتضمن بالضرورة هتكاً للعرض ، فإن هتك العرض لا يصل في الغالب الى الواقعة (٥٢) .

(٥١) نقض ١٩٦٣/١/٢٦ أحكام النقض من ١٤ ق ١٣ ، ١٩٦١/٦/٢٧ س ١٢ ق ١٤٤ .

(٥١مكرر) نقض ١٩٧٥/١/١٢ أحكام النقض من ٢٦ ق ٧ .

(٥٢) أحمد أمين من ٤٤٦ .

وبالتمعن في التعريف آنف البيان يتضح أنه في هتك العرض وقوع فعل مادي يمس جسم المجنى عليه بشكل يخلدش عاطفة الحياة أو يمس من جسمه ما يعد من العورات (٥٣) * ويصح في هتك العرض أن يكون الفاعل رجلاً ، كما يجوز أن يكون أنثى * * * * * . يمكن أن يكون المجنى عليه رجلاً أو امرأة ، ويجوز أن يقع هتك العرض من رجل على آخر ومن امرأة على أخرى .

ورغم الاستقرار على تعريف هتك العرض بالصورة آنفة البيان ، إلا أنه مع هذا يحتاج إلى ضوابط تأتي من خارج التعريف ، ذلك أن الحياة الذي يعتبر هتك العرض إخلالاً به أمر يختلف وفقاً للظروف الشخصية والاجتماعية الملازمة للواقعة . فالأفعال التي تعد هتكاً للعرض قد تقع على عورة من العورات مباشرة ولكنها تصل إلى درجة من الفحش تمس الحياة العرضي . فإن كان هناك من أجزاء الجسم ما يعد من العورات ولا يختلف في شأنه ، إلا أنه حين يثور النقاش حول وضع معين فإنه يلزم الاستعانة في هذا السبيل بالعرف والظروف الاجتماعية .

ولقد عبرت محكمة النقض في مصر عن الفعل المادي في جريمة هتك العرض بأنه يتحقق بأي فعل منخل بالحياة العرضي للمجنى عليها ويستطيل على جسمها ويخلدش عاطفة الحياة عندها من هذه الناحية ، ولا يلزم الكشف عن عورتها بل يكفي لتوفر هذا اترك أن يكون الفعل الواقع على جسمها قد بلغ من الفحش والإخلال بالحياة العرضي درجة تسوغ اعتباره هتك عرض سواء أكان بلوغها هذه الدرجة قد تحقق عن طريق الكشف عن عورة من عورات المجنى عليها أم عن غير هذا الطريق (٥٤)

ومن التطبيقات العملية أن يعد هتكاً للعرض تمزيق لباس المجنى عليها الذي كان يسترها وكشف جزء من جسمها وهو من العورات على غير إرادتها (٥٥) * وتمزيق شخص لباس غلام من الخلف إذ كشف جزءاً من جسمه هو من العورات التي يحرض كل إنسان على صيوتها وحجبها عن أنظار الناس

(٥٣) نقض ١٩٥١/١٠/٨ أحكام النقض س ٣ ق ١٥ .

(٥٤) نقض ١٩٦٣/٢/٢٦ أحكام النقض س ١٤ ق ٥٢ ، وفي الواقعة أسند إلى المتهم أنه التصق بالمجنى عليها أثناء جلوسها بسيارة الاتوبيس وأخرج قضيبه وحكه في كتفها حتى أمنى على ملابسها .

(٥٥) نقض ١٩٦٠/٣/٢١ أحكام النقض س ١١ ق ٠ ١٩٦٩/٦/٩ س ٢٠ ق ١٧١ .

ولو لم يصاحب هذا الفعل أية ملامسه مخلة بالحياء (٥٦) . والتضيق المتهم عمدا بجسم المجنى عليه من الخلف حتى مس قضيبه عجز انصبى (٥٧) . وجريمة هتك العرض تتم بوقوع فعل مناف للآداب مباشرة على جسم المجنى عليه ولو لم يحصل ايلاج أو احتكاك يتخلف عنه أى أثر كان (٥٨) . ووضع الاصبع فى دبر المجنى عليه هو مساس بعورة من جسمه وفيه نوع من الفحش لا يترك مجالا للشك فى اخلاله بحيائه العرضى (٥٩) . ويعد هتك عرض بالقوة فعل المتهم الذى يلقي بنتا بكرا عمرها عشر سنوات على الارض عنوة ويفض بكارتها بأصبعه (٤٠) . ووضع الجانى عضو التناسل فى يد المجنى عليه أو فى فمه أو فى جزء آخر من جسمه لا يعد عورة يعد من قبيل هتك انعرض (٦١) . وتحقق جريمة هتك العرض اذا كان الثابت أن المتهم احتضن مخدومته كرها عنها تم طرحها أرضا واستلقى فوقها ولو لم يقع من الجانى أن كشف ملبسه أو ملبس المجنى عليها (٦٢) . ومن يطوق كتفى امرأة بذراعيه ويضمها اليه يكون مرتكبا لجنايه هتك العرض . لان هذا الفعل يترتب عليه ملامسة المتهم لجسم المجنى عليها ويمس فيها جزءا هو لا ريب داخل فى حكم العورات (٦٣) . وثدى المرأة هو من العورات التى تحرص دائما على عدم المساس بها فامساكه بالرغم منها وبغير ارادتها يعتبر هتك عرض (٦٤) . وفخذ المرأة عورة فلمسه وقرصه على سبيل المغازلة يعد هتك عرض (٦٥) . واجتراء المتهمين على اخراج المجنى عليه عنوة من الماء الذى كان يسبح فيه عاريا وعدم تمكينه من ارتداء ثيابه وهو عار بالطريق العام وبذلك استغلالوا

-
- (٥٦) نقض ١٩٣١/١١/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٨٨ ، ١٩٥٩/١/١٢ أحكام النقض س ١٠ ق ٧ .
- (٥٧) نقض ١٩٣٥/٦/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٨٥ .
- (٥٨) ١٩٦٢/٢/١٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٣٨ ، ١٩٥٧/٢/٢٨ س ٨ ق ٢ ، ١٩٧٠/٣/٨ س ٢١ ق ٨٧ .
- (٥٩) نقض ١٩٦١/٦/٢٧ أحكام النقض س ١٢ ق ١٤٤ ، ١٩٧١/٤/١١ س ٢٢ ق ٨٦ .
- (٦٠) استئناف ١٩٠٥/١/٣ الاستقلال س ٤ ص ٨٥ .
- (٦١) نقض ١٩٣٤/١٠/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٧٢ .
- (٦٢) نقض ١٩٣٤/١٠/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٨٠ ، ١٩٦٨/١٢/٣٠ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣١ .
- (٦٣) نقض ١٩٣٢/١/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣١٧ .
- (٦٤) نقض ١٩٣٥/٦/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٨٣ .
- (٦٥) نقض ١٩٤٨/١٢/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧١٩ .

الى جسمه بأن كشفوا على الرغم منه عن عورته أمام النظارة يكون جريمة هتك العرض بالقوة (٦٦) .

وكما سبق القول لا يشترط أن يترك الفعل أثرا بجسم المجنى عليه أو أن تتم المباشرة الجنسية ، فهو اذن يمكن أن يقع من عنين بفرض ثبوت عنته ، فاذا كان الحكم قد اثبتت ان الطاعن وضع يده على اليه المجنى عليه واحتضنه ووضع قبله في يده فكانت هذه الملامسة فيها من الفحش والتخديش للحياء العرضي ما يكفي لتوافر الركن المادي للجريمة (٦٧) . وملامسة المتهم بعضو تناسله دبر المجنى عليها يعتبر هتك عرض ، ولو كان عنيئا ، لأن هذه الملامسة فيها من الفحش والتخديش بالحياء العرضي ما يكفي لتوافر الركن المادي للجريمة (٦٨) .

ومن أحكام المحاكم فيما لا يعد هتكاً للعرض ما قضى به من أن الفتاة الريفية التي تمشي سافرة الوجه بين الرجال لا يخطر ببالها أن في تقبيلها في وجنتيها اخلافاً بحيائها العرضي واستطالة على موضع من جسمها تعدده هي ومثيالاتها من العورات التي تحرص على سترها ، فتقبيلها في وجنتيها لا يخرج على أن يكون فعلاً فاضحاً مخلاً بالحياء (٦٩) ، وإذا قاذ المجنى عليه شخصان الى غرفة مغلقة الابواب والنوافذ وقبلة أحدهما في وجهه وقبلة الثاني على غرة منه في قفاه وعضه في وضع التقبيل فهذا انفعال لا يعتبر هتك عرض ولا شروعا فيه ، كما أنه لا يدخل تحت حكم أى جريمة أخرى من جرائم افساد الاخلاق (٧٠) . وملاحقة المتهم للمجنى عليها في الطريق العام وقرصه ذراعها تنطوي في ذاتها على الفعل الفاضح العلني لاثبات المتهم علانية فعلاً فاضحاً يخدش الحياء (٧١) .

(٦٦) نقض ١٩٧٠/٦/١ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧١ .

(٦٧) نقض ١٩٦٣/١/٢٩ أحكام النقض س ١٢ ق ١٣ .

(٦٨) نقض ١٩٣٦/١١/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣ . وفي حكم قديم قضى بأنه لا عقاب على المتهم بالشروع في هتك عرض بالقوة اذا اتضح من شهادة الطبيب انه ليس ممن يشتهون أو ليس فيه تناسل ، ويدخل تحت هذا التعريف الغلام الذي لم يبلغ سن الحلم (استئناف ١٩٠٤/١/٢ الاستقلال س ٤ ص ٨٥) .

(٦٩) نقض ١٩٣٤/١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٩٠ .

(٧٠) نقض ١٩٣٤/١٠/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٧٢ .

(٧١) نقض ١٩٥٨/١١/١٠ أحكام النقض س ٩ ق ٢٢٣ .

وقد قضيت محكمة الاستئناف العليا في الكويت بأن تقبيل الشخص في الوجه لا يكون اتركن المادى في جريمة هتك العرض ، لانه لا يمس ما يعده عورة في الجسم وهذه الجريمة لا تقوم الا اذا كان فعل المتهم مامسا بجزء من جسم المجنى عليه يدخل من باب العرف المعتبر في حكم العورات ، ولان خد الذكر لا يعرف في عرف البيضة عورة ، ولا هو كذلك في اعتبار الذكر أو في تقديره وأن مجرد تقبيله لا تقوم به جريمة هتك العرض حتى ولو كانت القبلة في بعض التقدير مريبة ، لأن الممول عليه في هذا المقام هو كنه الفعل في حق الناس بحسب موقعه من جسم المجنى عليه ، وليس ما يفتعل في داخل المتهم وهو من عواطفه التي يعلم بحقيقتها الا الله (٧٢) .

ثانيا

الركن المعنوي : القصد الجنائي

جريمة هتك العرض جريمة عمدية ومن ثم يشترط أن يتوافر فيها القصد الجنائي ، ويكفي فيه القصد العام ، حيث لم يتطلب المشرع نية خاصة لدى الجاني . ويتوافر القصد الجنائي بتوجيه الجاني لارادته باختياره نحو انفعل المكون لهتك العرض وعن علم به (٧٢) . فاذا شاب ارادة الفاعل عيب بعدمها تخلف القصد الجنائي وانتقلت الجريمة ، كمن يدفع بآخر نحو امرأة مفاجأة فيحتضنها خشية السقوط (٧٤) . ولا تقوم الجريمة اذا كان من حق الشخص اتيان ما ارتكب من فعال ، كالزوج بالنسبة الى الاتصال المشروع مع زوجته . وينتفي القصد الجنائي بالرضاء الصادر من المجنى عليه ، سواء أكان صراحة أو ضمنا أي عدم الاعتراض ، الا في الحالات التي يعاقب فيها القانون بغير أن يعتد بالرضاء .

(٧٢) استئناف عليا الكويت في ١٩٦٨/٢/٢١ طعن رقم ٤٠١ سنة ٦٧ جنايات مستأنفة .
(٧٣) جريمة هتك العرض بالقوة تتحقق متى كان الجاني قد ارتكب الفعل المادى المكون لها وهو عالم بأنه مداخل بالحياء العرضى لمن وقع عليه (نقض ١٩٥٢/٤/٨ أحكام النقض س ٣ ق ٢٩٤) . مهما كان الباعث الذي حمله على ذلك (نقض ١٩٧١/١/٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٠) .

(٧٤) فاذا تبين أن ملابس المرأة كانت قد تعرضت ونزعت عنها أثناء العراك دون أن يشبث المتهم كان يقصد تجريدتها من ملابسها ، فلا تكون الشروط اللازمة لتوافرها لجريمة هتك العرض متوفرة (نقض ١٩١٧/١١/٢٤) المجموعة الرسمية س ١٩ ص ٤ .
(م ٤٠٠ ب العقوبات الخاص) .

ومتى توافر القصد الجنائي على الصورة النسالة كان في هذا الكفاية لاستحقاق الجاني للعقاب ، ولا يؤثر في هذا الباعث على ارتكاب الجريمة سواء أكان أرضاء لشهوة أو حتى لمجرد الانتقام (٧٥) . وقد يكون للباعث أثره في تقدير القاضي للعقاب . فإذا كان المتهم قد عمد إلى كشف جسم امرأة ثم أخذ يلمس عورة منها ، فلا يقبل منه القول بأنعدام القصد الجنائي لديه بدعوى أنه لم يفعل فعلته أرضاء لشهوة جسمانية وإنما فعلها بباعث بعيد عن ذلك (٧٦) . ويصح العقاب ولو كان الجاني لم يقصد بفعله إلا مجرد الانتقام من المجنى عليه أو ذويه (٧٧) . والقصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بنية الاعتداء على موضع عفة المجنى عليها سواء أكان ذلك أرضاء للشهوة أو حبا للانتقام (٧٨) . ولا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً على توافر القصد الجنائي ، بل يكفي أن يكون فيما أثبتته من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه (٧٩) .

وقد ينتفي القصد الجنائي إذا ثبت رضا المجنى عليه بالفعل ولم يكون جريمة أخرى ، وكذلك إذا حدث خطأ في شخصية المجنى عليه وقام الدليل على الاعتقاد الخاطئ للفاعل ، ولم يكن فعله يكون جريمة بالنسبة لمن قصده أساساً .

الشروع في الجريمة

قلنا إن الركن المادي في جريمة هتك العرض يتوفر بالمساس بجزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات ، وكذلك الأفعال التي تصيب الجسم فتخدش الحياء العرضي لما يصاحبها من فحش^{٨٠} ومن هذا التعريف يبين أن الجريمة تعتبر تامة بمجرد الملامسة المادية سواء للعوورة أو للجزء من الجسم الذي يخدش الحياء العرضي (٨٠) .

(٧٥) نقض ١٩٧٠/٣/١٦ . أحكام النقض س ٢١ ق ٩٥ ، ١٩٦٩/٦/٩ . س ٢ ق ١٧٧ .

(٧٦) نقض ١٩٤٢/٤/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٨١ .

(٧٧) نقض ١٩٦٥/١٢/١٣ أحكام النقض س ١٦ ق ١٧٧٠ .

(٧٨) نقض ١٩٦١/٦/٢٧ أحكام النقض س ١٢ ق ١٤٤ .

(٧٩) نقض ١٩٧٠/٣/١٦ أحكام النقض س ٢١ ق ٩٥ .

(٨٠) تتم الجريمة بمجرد الكشف عن جسم المجنى عليه أو ملابسه أو الاتصال به بقطع النظر عن حصول ادخال تام أو ناقص في دبر المجنى عليه (نقض ١٩٢٩/٣/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٨٩) .

ويثور التساؤل عن متى يعتبر الشروع متوافرا في هذه الجريمة .
والفرض أن القصد الجنائي قائم في كل الصور . وابتداء يجب استبعاد
الصورة التي يثبت فيها مجرد انعقاد نية الشخص على ارتكاب الجريمة حتى
ولو أعلن عن هذه النية وصارح بها الشخص الآخر . وتكن الصعوبة تثور
حينما يتعدى الحال دور الأقوال الى الأفعال ، وهذه الأفعال قد تعد في حد
ذاتها هتكا للعرض ، الامر الذي أثار بحث ما اذا كان الشروع في هتك
العرض يمكن تصوره أم لا ، بمعنى القول بأن الجريمة اما أن توجد تامة
أو أعمالا تحضيرية . وهو ما ذهبت اليه بعض الاحكام (٨١) . والواقع أنه
يمكن تصور الشروع اذا استطالت أفعال الجاني الى جسم المجنى عليه بنية
هتك عرضه دون أن تصل الى عورته أو الى جزء من جسمه يחדش حيائه
العرضي ، فتقف الجريمة أن يخيب أثرها لاسباب لا دخل لارادة الفاعل فيها .
فاذا صارح شخص انسانا بنيته في هتك عرضه وهدده وضربه وأمسكه
بالقوة رغم مقاومته اياه وألقاه على الارض ليعبت بعرضه ولم ينل من عرضه
بسبب استغاثته فهذه الأفعال تكون جريمة الشروع في هتك عرض المجنى
عليه بالقوة (٨٢) . وفي حكم حديث لمحكمة النقض قررت أنه وان كان الركن
المادي في جريمة هتك العرض لا يتحقق الا بوقوع فعل مخل بالحياء العرضي
للمجنى عليه يستطيل الى جسمه فيصيب عورة من عوراته ويחדش عاطفة
الحياء عنده من هذه الناحية ، الا أنه متى ارتكب الجاني أفعالا لا تبلغ درجة
الجسامة التي تسوغ عدها من قبل هتك العرض التام ، فإن ذلك يقتضي تقصي
قصد الجاني من ارتكابها ، فاذا كان قصده قد انصرف الى ما وقع منه فقط ،
فالفعل قد لا يخرج عن دائرة الفعل الفاضح ، أما اذا كانت تلك الأفعال قد
ارتكبت بقصد التوغل في أعمال الفحش فان ما وقع منه يعد بدءا في تنفيذ
جريمة هتك العرض وفقا للقواعد العامة ولو كانت هذه الأفعال في ذاتها غير
منافية للاداب ولا يشترط لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل في تنفيذ جزء من
الأعمال المكونة للركن المادي للجريمة بل يكفي لاعتباره شارعا في ارتكاب

(٨١) فالفعل القليل الجسامة كما هو الحال عادة في البدء في تنفيذ هتك العرض
لا يخرج في نظر القانون عن كونه هتك عرض وليس مجرد فعل فاضح (٢٢/١١/١٩٢٨
مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٧) . وفي جريمة هتك العرض بدء التنفيذ ممتزج بارتكاب
الجريمة نفسها فالشروع حينئذ يكون نفس الجريمة (قاضي احالة مصر ٢٧/١/١٩٠٨ المجموعة
الرسمية س ٩ ق ٨٧) .

(٨٢) نقض ١١/٢/١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٢٢ ، محمود مصطفى

الجريمة أن يأتى فعلا سابقا على تنفيذ الركن المادى لها ومؤديا اليه حالا (٨٢) .

العقوبة

نوع المشرع العقاب في جريمة هتك العرض وفقا لتوافر ظروف مختلفة أشار إليها في المادتين ٢٦٨ و ٢٦٩ من قانون العقوبات . ويلاحظ أن تلك الظروف هي بذاتها المشار إليها في المواد الخاصة بالمواقعة مع اختلاف قدر العقوبة .

١ - هتك العرض بغير الرضا

تنص المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات في صدرها على هتك العرض بالقوة أو بالتهديد ، ولأعمال فقرتها الاولى ينبغي قيام الدليل على توافر احدى الصورتين . وقد سبق لنا أن تعرضنا لها عند الكلام في جريمة المواقعة ونشير إليها هنا مع بعض تطبيقاتها .

وينصرف لفظ القوة الى كل عنف يقع على المجنى عليه فيعندمه المقاومة ، ولا يقتصر لفظ القوة على معنى العنف المادى الذى يقع على جسم المجنى عليه ، بل يتضمن كل صورة عدم الرضا غير حالة التهديد التى نص عليها صراحة ، كالمفاجأة والمباغطة التى بهما ينعدم الرضا الصحيح (٨٤) ويتدرج فى القوة عاهة العقل التى تنعدم الرضا الصحيح ، ولا يشترط فيها أن يفقد المصاب الادراك والارادة معا ، بل تتوافر بفقد أحدهما وبها حينئذ ينعدم الرضا الصحيح فى جريمة هتك العرض (٨٥) . ولا يشترط فى حالة القوة أن يترك الفعل أثرا بالمجنى عليه ، وهذا نتيجة منطقية لتحديد الفعل المادى لهتك العرض (٨٥ مكرر) . ولهذا إذا جثم المتهم على المجنى عليها عنوة وأدخل أصبعه

(٨٢) نقض ١٩٧٠/٤/٥ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٥ .

(٨٤) نقض ١٩٦٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ١٤ ق ٥٢ ، ١٩٥٨/١/١٦ س ٩ ق ١٩٦٧ ، ١٩٦٩/١١/٣ س ٢٠ ق ٢٤٠ ، ١٩١٩/٦/٩ ق ١٧١ . فيكفى اثبات الفعل الماس أو الخادش للحياء العرضى للمجنى عليه بغير رضائه (نقض ١٩٧٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٠ ، ١٩٧٣/١٢/١٠ ق ٢٤٢) .

(٨٥) نقض ١٩٦٦/٥/٢٧ أحكام النقض س ١٧ ق ١٢٣ .

(٨٥ مكرر) نقض ١٩٧٣/٦/٢٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٦١ .

فى دبرها تقوم جريمة هتك العرض بغض النظر عما جاء بالكشف الطبى من عدم وجود آثار بها (٨٦) .

ومن التطبيقات العملية أن مباغطة المجنى عليه ووضع المتهم أصبعه فى دبره فجأة وهو جالس مع غلام آخر بعدم الرضاء ويكون ركن الاكراه متوافرا (٨٧) . وتتوافر جريمة هتك العرض فى واقعة ثبت فيها أن المجنى عليها كانت تسير فى صحبة زوجها وكان المتهم يسير مع لفيف من الشبان وتقابل الفريقان وكان المتهم فى محاذاة المجنى عليها وعلى مسافة خمسين سنتيمترا منها مد يده حتى لامس موضع العفة منها وضغط عليه بين أصابعه (٨٨) وفى واقعة أخرى ثبت أن المتهم فاجأ المجنى عليها أثناء وقوفها فى الطريق وضغط اليتها بيده ، لما فى ذلك من مباغطة المجنى عليها بالاعتداء المادى على جسمها فى موضع يتأذى عرض المرأة من المساس بحرمتها (٨٩) . ومباغطة المجنى عليها بوضع الجانى يدها الممدودة على قبلة من خارج الملابس يחדش حيائها العرضى وقد استتال الى جسمها وبلغ درجة من الفحش يتوافر بها الركن المادى فى جريمة هتك العرض (٩٠) .

ويكفى لتوافر ركن اتقوة فى جريمة هتك عرض أنشى أن يكون الفعل قد ارتكب ضد ارادة المجنى عليها أو بغير رضاها وكلاهما يتحقق باتيان الفعل أثناء النوم (٩١) . لان حالة النوم الطبيعى سالبية للارادة (٩٢) . وتتوافر الجريمة متى ثبت أن المتهم جثم على المجنى عليها وهى نائمة ورفع جلبابها وأدخل قضيبه فى فتحة لباسها وأخذ يحكه فى فرجها من الخارج حتى أمنى فاستغاثت بوالدتها التى كانت تنام بجوارها (٩٣) . وكذلك فى مفاجأة المتهم المجنى عليها أثناء نومها وتقبيله اياها وامساكه بشدييها (٩٤) . واذا اثبت

(٨٦) نقض ١٧/٤/١٩٥٠/أحكام النقض س ١٠ ق ١٦٨ .

(٨٧) نقض ٢٢/١٠/١٩٤٥/مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٢٧ .

(٨٨) نقض ١/٥/١٩٥٠/أحكام النقض س ١ ق ١٨٤ .

(٨٩) نقض ٤/٢/١٩٥٢/أحكام النقض س ٣ ق ٢٤٩ .

(٩٠) نقض ١٧/٣/١٩٥٨/أحكام النقض س ٩ ق ٨٣ .

(٩١) نقض ٢٨/١١/١٩٥٥/أحكام النقض س ٦ ق ٤٠٧ .

(٩٢) نقض ٢٨/٢/١٩١٤/المجموعة الرسمية س ١٥ س ١٠٩ .

(٩٣) نقض ٢٤/٤/١٩٥٠/أحكام النقض س ١ ق ١٧٤ .

(٩٤) نقض ٢١/١/١٩٥٢/أحكام النقض س ٣ ق ١٦٦ .

الحكم أن المتهم أخرج عضواً تناسل المجنى عليه بغير رضائه وهو في حالة سكر وأخذ يعبت فيه بيده فهذا كاف لإثبات ركن القوة (٩٥) .

وتتوافر ركن القوة أو عدم توافره يستخلصه القاضي من وقائع الدعوى التي تعرض عليه ، على أن تكون النتائج التي ينتهي إليها لهذا أضل في الأوراق ولا تتنافى مع المقدمات التي أثبتها . فللمحكمة أن تستخلصه من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود (٩٦) .

وتبدو دقة استخلاص توافر ركن القوة أو عدم توافره في حالة سكوت المجنى عليه ، سواء عند بدء الأفعال التي تقع من المتهم أو في أثنائها ، ذلك أن السكوت كما قد يحمل على أنه رضا قد يكون عن غير رضا كحالة الخوف من الجاني والرجوع في هذا لوقائع الدعوى . وقد قضى بأن هتك العرض إذا بدأ في تنفيذه بالقوة فصادف من المجنى عليه قبولا ورضاء صحيحين فإن ركن القوة يكون منتفيا فيه ، لان عدم إمكان تجزئة الواقعة المكونة له لارتكابها في ظروف وملابسات واحدة بل في وقت واحد وتنفيذا لقصد واحد لا يمكن معه القول بأن المجنى عليه لم يكن راضيا بجزء منها وراضيا بجزء آخر . كما أن العبرة في هذا المقام ليست بالقوة لذاتها بل على تقدير أنها معدومة للرضا . فإذا ما تحقق الرضاء ولم يكن للقوة أي أثر في الحقيقة فإن مساءلة المتهم عنها لا يكون لها أدنى مبرر ولا مسوغ (٩٧) . فإذا كان هتك العرض قد وقع بسلسلة أفعال متتالية وكان وقوع أولها مباغته وتكن المجنى عليه سكت ولم يعترض على الأفعال التالية التي وقعت عليه فإن ذلك ينسحب على الفعل الأول فيجعله أيضا حاصلا بالرضا (٩٨) . ومجرد ارتكاب فعل هتك العرض في الظلام وفي وحشة الليل وفي مكان غير أهل بالناس لا يعتبر قد تم بغير رضا (٩٩) .

وقد جعل المشرع التهديد في مرتبة القوة ، يستوى فيه أن يكون ماديا أو أدبيا على ما سلف القول عند الكلام على الواقعة ، فكلاهما ينتهي إلى

(٩٥) نقض ١٩٣٦/١١/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٦ .

(٩٦) نقض ١٩٣٦/١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٢٥ ، ١٩٦٩/١١/٩٣ أحكام

النقض س ٢٠ ق ٢٤٠ ، ١٩٧٣/٢/١١ س ٢٤ ق ٣٤ .

(٩٧) نقض ١٩٤٠/٣/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٨٢ .

(٩٨) نقض ١٩٤٢/٦/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٣٥ .

أثر واحد هو انعدام رضا المجنى عليه ، بل كثيرا ما يصاحب القسوة التهديد . من هذا القبيل ما قضى به من أنه اذا كان المتهم قد طرق باب المجنى عليها ليلا ففتحته معتقدة أنه زوجها فسارع المتهم بالدخول واغلاق الباب من خلفه ، وأمسكها من صدرها ومن كتفها وجذبها اليه وراودها عن نفسها مهددا اياها بالايذاء ان رفضت فاستغاثت فاعتدى عليها بالضرب فان هذا الفعل يجعل الواقعة هتك عرض بالقوة (١٠٠) .

ويستوى الخداع مع القوة والتهديد ، لان اثره هو انعدام رضا المجنى عليه . ومتنى ثبت أن المجنى عليها قد انخدعت بمظاهر انجاني فاعتقدت أنه طبيب فسلمت بوقوع الفعل عليها ولم تكن لترضى لولا هذه المظاهر فان هذا يكفي للقول بأن المجنى عليها لم تكن راضية بما وقع من المتهم (١٠١) .

ويجب على المحكمة أن تعنى باستظهار شرط القوة أو التهديد ، لا سيما حين يدفع المتهم بوقوع الفعل برضاء المجنى عليه . فاذا كانت المحكمة قد استظهرت ركن القوة بقولها أنه متوافر لدى المتهم الذي أثار اشمئزازها واستنكارها في أول مرة ودفعها الى صفح المتهم المذكور ثانيا مرة ، فان ما ذكرته المحكمة من ذلك يكفي للرد على ما أثاره الطاعن من انتفاء ركن استعمال القوة ، لان المجنى عليها سكنت عندما وقع عيها الفعل في المرة الاولى مما يدل على رضائها به (١٠٢) . واذا كان الحكم المطعون فيه حين أدان الطاعن بجريمة هتك العرض بالقوة لم يستظهر ركن الاكراه الواجب توافره لقيام هذه الجريمة وأغفل التحدث عما دفع به الطاعن من أن الأفعال المنسوبة اليه تمت برضاء المجنى عليها فانه يكون قاصرا (١٠٣) ، على أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استدلالا عن ركن القوة (١٠٤) . متى كان ما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه . (١٠٤ مكرر) .

(١٠٠) نقض ١٩٥٤/٢٠/٤ أحكام النقض س ٦٠ ق ٥ .

(١٠١) نقض ١٩٦٠/٦/٢٧ أحكام النقض س ١١٠ ق ١١٨ . فادخال المتهم في روع المجنى عليها مكانه علاجهم من العقم عن طريق الاستئمانه بالجن ثم اثباته افعالا مخللة بالحياة العرضي الهن مبع علمه بذلك يحقق جريمة هتك العرض بالقوة (نقض ١٩٧١/١/٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٠) .

(١٠٢) نقض ١٩٥٣/٦/١٠ أحكام النقض س ٤ ق ٣٥١ .

(١٠٣) نقض ١٩٥١/١٢/٢٤ أحكام النقض س ٣ ق ١٢٨ .

(١٠٤) نقض ١٩٦٨/١٢/٣٠ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣١ .

(١٠٤ مكرر) نقض ١٩٧٣/١٢/١٠ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٤٢ .

ظروف مشددة

أورد المشرع ظروفًا مشددة في المادة ٢/٢٦٨ من قانون العقوبات رفع عند توافرها العقوبة إلى الاشتغال الشاقة المؤقتة وهي خاصة بأصول المجنى عليه والمتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو كان خادما عنده أو عند من تقدم ذكرهم . وقد سبق لنا الكلام عليها عندما تناولنا جريمة الواقعة .

كما تناول النص سالف الذكر حالة ما إذا كان عمر من وقعت عليه الجريمة لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة . وقد رأى المشرع أن من لم يبلغ سن المشار إليها ليست له الإرادة الكافية لرد العدوان الواقع عليه فاعتد به كطرف مشرد . ومن أجل هذا نجد أن القضاء لا يعتد برضاء الصغير حين يثبت عدم تمييزه ويعتبر أن هتك قد تم بالقوة فقد قضى بأن تعتبر جريمة هتك العرض بالقوة متى لم تكن المجنى عليها ذات إرادة يمكنها بها أن تمنع المتهم لصغر سننها الذي لم يزد على ثلاث سنين وعدم تمييزها (١٠٥) . والبنت التي عمرها ست سنوات تكون منسلوبة الإرادة فالفسق بها يعتبر باكرأه وإن تبين من أقوالها أنها كانت تمثل للمتهم كلما أتاها (١٠٦) .

وقد نصت المادة ٣/٢٦٨ عقوبات على أنه « إذا اجتمع هذان الشرطان معا يحكم بالاشتغال الشاقة المؤبدة » . أى يحكم بهذه العقوبة عند توافر ظرف صغر السن مع كون المجانى ممن نص عليهم في المادة ٢/٢٦٧ عقوبات .

٢ - هتك العرض بالرضاء

تناولت المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات هتك عرض من لم يبلغ ثمانى عشر سنة كاملة بغير قوة أو تهديد ، واعتبرت الواقعة جنحة عقوبتها الحبس . على أن المشرع اعتد بظروف خاصة جعل من شأنها رفع العقاب إلى الاشتغال الشاقة المؤقتة ، إذا كان المجنى عليه لم يبلغ سبع سنين كاملة أو كان من وقعت منه الجريمة ممن نص عليهم في المادة ٢/٢٦٧ عقوبات . وعلى هذا الاساس إذا كان المجنى عليه قد بلغ الثامنة عشرة من عمره ورضى بوقوع الفعل عليه فلا جريمة فى الامر .

(١٠٥) الاستئناف ١٩٠٢/٢/٢٦ المجموعة الرسمية من ٢ ص ١٧٥ .

(١٠٦) الاستئناف ١٩٠٢/١١/١١ الحقوق من ١٨ ص ١٦٢ .

تحديد سن المجنى عليه

لما كانت السن لها أهميتها في تطبيق المسادتين ٢٦٧ و ٢٦٨ عقوبات... فانه يجب على الحكم أن يعنى ببيانها ، وتحديد السن اما أن يكون بأوراق رسمية وحينئذ يعتد بها وحدها (١٠٧) ، أو قد لا توجد تلك الاوراق فيكون المرجع في تقديرها الى القاضى وفقا لما يستخلصه من الادلة ، وله أن يستعين فى هذا بأهل الخبرة .

ولكن هل يستطيع المتهم أن يدفع بجهله بالسن الحقيقية للمجنى عليه ، وبمعنى آخر هل يعتد بتقديره هو لسن المجنى عليه ام العبرة بالحقيقة مهما اختلفت مع ظنه ؟ فى الواقع أننا لو فتحنا مجال الدفع بالجهل بالسن الحقيقية لادى هذا الى اختلاف النتائج فى الوقائع المتماثلة ، وفقا لمقدرة كل متهم فى التدليل على مدى علمه بالسن الواقعية ، ومن ثم كان منطقيا أن لا يقبل هذا الدفع . وهذا لا ينفى امكان اثبات الجهل بالسن اذا حالت دون ذلك قوة قاهرة أو ظروف استثنائية تخرج عن المألوف . وقد قضى بأن العبرة فى السن هى بالسن الحقيقية للمجنى عليها ولو كانت مخالفة لما قدره الجانى أو قدره غيره من رجال الفن اعتمادا على مظهر المجنى عليها وحالة نمو جسمها أو على أى سبب آخر . فالقانون يفترض فى الجانى انه وقت مقارفته الجريمة على من هو دون السن المحددة فى القانون يعلم بسنه الحقيقية ما لم تكن هناك ظروف استثنائية وأسباب قهرية ينتفى معها هذا الافتراض (١٠٨) . وأن كل من يقوم على مقارفة فعل من الافعال الشائنة فى ذاتها أو التى تؤثمها قواعد الاداب وحسن الاخلاق يجب عليه أن يتحرى بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع الظروف المحيطة قبل أن يقدم على فعلته . فاذا كان هو اخطأ التقدير حق عليه العقاب عن الجريمة التى تتكون منها ، ما لم يقم الدليل على أنه لم يكن فى مقدوره بحال أن يقف على الحقيقة (١٠٩) .

وفى صدد حساب سن المجنى عليه بالتقويم الميلادى أو التقويم الهجرى قضت محكمة النقض بأن اذ سكتت المادة ٢٦٩ عقوبات عن النص على التقويم

(١٠٧) نقض ١٩٧١/٦/٢٧ احكام النقض س ٢٢ ق ١٢٤٠ ، ١٩٧٠/٣/٨ س ٢١ ق ٨٧٠ .

(١٠٨) نقض ١٩٤٠/٣/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٨٦ .

(١٠٩) نقض ١٩٤٣/٥/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٠٥ ، ١٩٧١/٤/١١ .

احكام النقض س ٢٢ ق ٨٦ .

الذى يعتد به فى احتساب عمر المجنى عليه فى الجريمة المنصوص عليها فيها وهو ركن من أركانها فانه يجب الأخذ بالتقويم الهجرى الذى يتفق مع صالح المتهم ، أخذا بالقاعدة العامة فى تفسير القانون الجنائى والتى تقضى بأنه اذا جاء النص العقابى ناقصا أو غامضا فينبغى أن يفسر بتوسع لصالح المتهم وبتضييق ضد مصلحته (١١٠) .

المبحث الرابع

الفعل الفاضح المخل بالحياء

تنص المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات على أن « من فعل علانية فعلا فاضحا متخلا بالحياء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيهًا مضرًا » (١١١) . ويبين أن أركان جريمة الفعل العلنى الفاضح ثلاثة ، الركن المادى والعلانية والقصد الجنائى (١١٢) .

١ - الركن المادى : الفعل الفاضح

يقوم الركن المادى فى هذه الجريمة بارتكاب الفاعل فعلا فاضحا متخلا بالحياء . ولم يعرف المشرع المراد بالفعل الفاضح المخل بالحياء ، أو المقياس الذى يفرق بين هذا الفعل وغيره من الأفعال القريبة منه ، تاركا للشراح ولاحكام القضاء وضع الضوابط التى يهتدى بها فى هذا الصدد .

(١١٠) نقض ١٩٦٧/١٢/٤ أحكام النقض من ١٨ ق ٢٥٤ .

(١١١) الغرض من هذه المادة هى حماية شعور الجمهور من أن تجرحه رؤية بعض المناظر العارية أو المظاهر الجنسية التى تقتضى الإخلاص والأداب العامة التستر عند اثباتها (الموسوعة الجنائية ج ٥ ص ٣٩٣) .

(١١٢) لا تقوم جريمة الفعل الفاضح العلنى الا بتوافر أركان ثلاثة (الاول) فعل مادى يخلش فى المرء حياء العين أو الاذن سواء وقع الفعل على جسم الغير أو أوقعه الجانى على نفسه (الثانى) العلانية ولا يشترط لتوافرها ان يشاهد الغير عمل الجانى فعلا ، بل يكفي أن تكون المشاهدة محتملة (الثالث) القصد الجنائى وهو تعمد الجانى اتيان الفعل (نقض ١٩٥٨/١١/١٠ أحكام النقض س ٩ ق ٢٢٣) لداعية الطاعن لسيدة بالطريق العام واحتضانه لهما من خلف مما آثار شعور المارة ينطوى فى ذاته على الفعل الفاضح العلنى (نقض ١٩٧٥/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٩٦) .

وكمسألة أوتية يستبعد من نطاق الفعل الفاضح الاقوال التي تصدر من الجاني مهما بلغت درجتها من البذاءة وان كانت قد تكون جريمة أخرى (١١٢) . وتتبقى الاشارات التي تصدر من الجاني ، وكذلك الافعال التي تقع على الجسم وهذه قد يكون موضوعها جسم الجاني نفسه أو جسم شخص آخر غيره وفي أى من الصورتين قد تقع الجريمة ، خلافا لجريمة هتك العرض حيث لا يقع الفعل المادى فيها الا على جسم الغير . أما بالنسبة الى جسم الفاعل نفسه فكل فعل يأتيه عامدا ويكون مخلا بحياء العين والاذن يكون الركن المادى فى الجريمة . ومن هذا القبيل رفع الجباني للملابس والكشف عن عورته أو استعمال يديه للتعبير عن معان بذينة .

ونثور الدقة اذا ما تعلق الامر بجسم الغير لان المقياس الذى يوضع قد يجعل من الفعل جريمة هتك عرض أو جريمة فعل فاضح . ولقد سبق أن رأينا أحكاما عديدة للقضاء فيما يعد هتكاً تعرض أو فعلاً فاضحاً . ومنها أيضا أن ملاحقة المتهم للمجنى عليها وقرصه زراعتها تنطوى فى ذاتها على الفعل الفاضح العلنى (١١٤) .

على أنه ينبغى فى صدد تحديد الافعال التي تعد مخلة للحياء وتفرقتها عن غيرها أن تراعى الظروف الاجتماعية للبيئة وقت وقوع الفعل . ولهذا فإنه لا يستغرب أن يعد فعل معين فى منطقة معينة مخلاً بالحياء فى حين أنه يعتبر فى منطقة أخرى - ولو فى نفس الدولة - غير مخل بالحياء . وقد سبق أن أشرنا الى ما قضيت به محكمة النقض من أن المرجع فى اعتبار ما يعد عورة وما لا يعد كذلك انما يكون الى العرف الجارى واجـوال البيئات الاجتماعية . فالفتاة الريفية التي تمشى سافرة الوجه بين الرجال لا يخطر ببالها أن فى تقبيلها فى وجنتيها اخلاسا بحيائها العرضى واستبطانة على موضع من جسمها تعدده هى ومثيلاتها من العورات التي تجرص على سترها ، فتقبيلها فى وجنتيها لا يخرج عن أن يكون فعلاً فاضحاً مخلاً بالحياء (١١٥) .

(١١٣) فاذا كان الحكم قد اعتبر ما وقع من الطاعن من قوله بصوت مسموع لسيدتين يتعقبهما « تعرفوا انكم ظراف تيجوا نروح أى سينما » جريمة فعل فاضح مخل بالحياء ، فإنه يكون خطأ ، والوصف القانونى الصحيح لهذه الواقعة أنها سب (نقض ١٩٥٣/٦/١٦ أحكام النقض س ٤ ق ٣٥٥) .

(١١٤) نقض ١٩٥٨/١١/١٠ أحكام النقض س ٩ ق ٢٢٣ .

(١١٥) نقض ١٩٣٤/١/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٩٠ ، ومن هذا القبيل

قيام شخص بضم امرأة الى صدره أو وضع يده على خصرها (أحمد أمين ص ٤٧٨) .

ولما كانت الواقعة ركنا أساسيا في الجريمة اذ بمقتضاها يتحدد ما اذا كان الفعل مخالفا بالحياة من عدمه ، وجب على الحكم بيانها والا كان قاصرا .
فلا يكفي في بيان الواقعة القول في الحكم بأن المتهم اتى فعل فاضحا بل يجب أن يتبين نوع الفعل وكيفية وقوعه (١١٦) .

٢ - الركن الثاني : العلانية

اشتراط المشرع للعقاب على الجريمة أن تقع علانية ، فتقع من الفاعل في مكان عام أو بحيث يراه أو يسمعه من كان في مكان عام . والحكمه التي من أجلها اشتراط المشرع وقوع الفعل علنا تنضج من امرين ، الاول منهما أنه لا محل لتقييد حرية الشخص في أن يفعل ما يشاء ما دام في خفاء لا يمس شعور أو حياة الغير ، والاخر هو أن العلانية قد تؤدي الى وقوع حاسة انظر على ما يجرح حياتها . ولا شك في أنه ولو أن للفرد الحرية في أن يفعل ما يترائي له ، إلا أن هذا رهين بأن لا يكون في فعله اضرارا بالغير .

ومن الحكمة آنفة البيان يتحدد نطاق العلانية المقصودة في هذه المادة ، وهي أن يقع الفعل في مكان تتوافر فيه ضرورة من اثنين ، أما أنه عام يحق لكل فرد أن يدخل فيه بغير تمييز كالمحلات العامة والطرق والحدائق (١١٧) ، والاخرى هي الإمكانة التي ولو أنها خاصة بطبيعتها إلا أنها تصبح عامة بظروف خاصة فلا يشترط لتوافر العلانية التي عنتها المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات أن يشاهد الغير عمل الجاني فعلا ، بل يكفي أن تكون المشاهدة محتملة (١١٨ مكرر) . ومن هذا ما قضى به آت السجن يعتبر ملحقا بالمحلات العمومية ، ولكن يلزم تقدير الظروف التي تقتضى بالفعل الفاضح المرتكب فيه لمعرفة ما إذا كان ذلك الفعل قد حصل علانية من عدمه ، فوجود جملة أشخاص في السجن كان يمكنهم رؤية الفعل وقت ارتكابه تجعله علنا ، ولا فرق بين

(١١٦) نقض ١٩٠٣/١١/٧ الاستقلال س ٢ ص ٣١١ .

(١١٧) متى كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أن الافعال المنافية للإداب العامة التي أتتها على جسم المجنى عليه قد صدرت عنه في الترام وفي الطريق وفي أحد المنزهات وهي أماكن بطبيعتها عامة ويحتمل مشاهدتها ما يقع عليها ، فإن ذلك يتحقق به ركن العلانية (نقض ١٩٦٣/١/٢٩ أحكام النقض س ١٤ ق ١٣) .

(١١٨ مكرر) نقض ١٩٧٣/١٠/١٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧٥ .

أن يكون الموجودين مستيقظين أو نائمين وقتها ، ما دام أنه كان يمكن رؤية الفعل وقت ارتكابه (١١٨) .

٣ - الركن الثالث : القصد الجنائي

جريمة الفعل الفاضح جريمة عمدية ، يتعين أن يتوافر فيها القصد الجنائي ويتحقق بتوجيه الفاعل لارادته نحو اتيان الفعل علما بأن من شأنه أن يجرح في الانسان حياء العين . فاذا كان الشخص قد أكره على هذا الفعل انتفت مسئوليته ، كالشخص الذي تمزق ملبسه أثناء مشاجرة فتكشف عن عورته ، أو تتصل النار بملبسه فيتخلص منها جميعا أثناء خطر الحريق . وكذلك الشأن بالنسبة الى من يسقط عنه سرواله فجأة في مكان عام .

ايشترط أن يعلم الفاعل أن من شأن فعله المساس بحياء الغير . ولا شك في أن الظروف انتهى تحيط بالحادث لها اعتبارها في هذا الضدد . فعلى سبيل المثال قضى بأنه يكفي قانونا لتوافر القصد الجنائي في جريمة الفعل الفاضح المخل بالحياء أو يكون المتهم عالما بأن فعلته من شأنها أن تخدش الحياء . فمن يدخل دكان حلاق ويتبول في الحوض الموجود به ، فيعرض نفسه بغير مقتضى للانظار بحالته المنافية للحياء ، يتوافر في حقه القصد الجنائي في تلك الجريمة (١١٩) . فاذا افترضنا أن هذا الفعل قد وقع من الشخص في مكان ما بالصحراء غير مطروق عادة ، أو في حقل بعيد عن الانظار فإنه لا يمكن القول بتوافر القصد الجنائي لاعتقاد الفاعل بأنه في

(١١٨) نقض احالة قنا ١٦/٤/١٩٠٨ المجموعة الرسمية س ٩ ق ١٨٩ ، استئناف ١٤/٦/١٩٠٤ س ٦ ص ١٠٧ . وقضى بأن المكان العام بالمصادفة - كالمستشفيات - هو بحسب الاصل مكان خاص قاصر على افراد أو طوائف معينة ولكنه يكتسب صفة المكان العام في الوقت الذي يوجد فيه عدد من افراد الجمهور بطريق المصادفة أو الاتفاق فتتحقق العلانية في الفصل الفاضح المخل بالحياء في الوقت المحدد لاجتماع الجمهور بالمكان ولو لم يره أحد ، أما في غير هذا الوقت فإنه يأخذ حكم الاماكن الخاصة بحيث تتوافر العلانية في مشاهدة الفعل الفاضح من أحد اصحاب المكان أو نزلائه ، أو كان من المستطاع رؤيته بسبب عدم احتياط الفاعل . فاذا اتخذ الفاعل كافة الاحتياطات اللازمة لمنع الاطلاع على ما يدور بالداخل انتفى تحقق العلانية ولو انفضح الفعل نتيجة حادث قهري أو لسبب غير مشروع (نقض ٣٠/١٢/١٩٦٨ أحكام النقض ص ١٩ ق ٢٢٩) . وراجع في شأن المنابر نقض ١٤/١٠/١٩٧٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٧٥ .

(١١٩) نقض ٣/٥/١٩٤٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٧٤ .

الظروف التي يأتى فعلته فيها ليس هناك احتمال - ولو بعيد - أن يراه أحد الناس .

الفعل الفاضح غير العلنى

تنص المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات على أن « يعاقب بالعقوبة السابفة كل من ارتكب مع امرأة أمرا مخلا بالحياء ولو فى غير علانية » . ولهذه الجريمة ركنان : الاول اتيان فعل مخل بالحياء مع امرأة ودون رضاها فى غير علانية ، والاخر القصد الجنائى . وقد سبق لنا الكلام على الفعل الفاضح عندما تناولنا الجريمة السابقة وفرقنا بينه وبين هتك العرض . وتقتصر هذه الجريمة على وقوعها على امرأة ، بشرط أن ينتفى رضاؤها وهو ما يستخلص من وقائع الدعوى (١٢٠) . وزعم عمومىة لفظ المرأة الواردة بالمادة ٢٧٩ عقوبات فانه يجب أن يكون الرضاء صادرا ممن يعقد برضائه ، والمقياس فى هذا هو القاعدة التى أخذ بها المشرع فى باب هتك العرض وفساد الاخلاق ، وهو لم يعتد بالرضاء الا اذا كانت سن المجنى عليه قد بلغت الثامنة عشرة ، وهو ما ينبغى أعماله فى الصورة الماثلة (١٢١)

والعبارة الاخيرة من المادة ٢٧٩ عقوبات - وهى ولو فى غير علانية - تشير اللبس ، ذلك أنها تعنى أن الفعل كما يقع فى غير علانية فانه يتم علانية . وهذه الصورة الأخيرة تكفلت بالعقاب عليها المادة ٢٧٨ عقوبات . وفى رأينا أن الرضى ينطبق فقط اذا ارتكب الفعل المخل بالحياء فى غير علانية مع امرأة ، وآية هذا ما جاء فى تعليقات الحقائقية على مواد قانون العقوبات سنة ١٩٠٤ من أن هذه المادة وضعت بناء على طلب مجلس شورى القوانين وقد ذكر المجلس المذكور على وجه الخصوص دخول شخص فى منزل وارتكابه فى حضرة امرأة فعلا لو وقع علانية لعد فعلا فاضحا مخلا بالحياء . ويعاقب أيضا بمقتضى هذه المادة على دخول شخص فى الجزء المخصص للحريم فى منزل بقصد ارغام امرأة على وجوده عندها . ويذهب رأى الى أن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٧٩ عقوبات هى صورة مخففة من جريمة هتك العرض مع تخصيص

(١٢٠) يشترط لجريمة الفعل الفاضح غير العلنى أن تتم بغير رضاء المجنى عليها حماية لشعورها وصيانة لكرامتها مما قد يقع جسمها أو بحضورها من أمور مخلة بالحياء على الرغم منها . ومسألة رضاء المجنى عليها أو عدم رضائها فى هذه الجريمة مسألة موضوعية (نقض ١٩٥٩/١١/٢ أحكام النقض س ١٠ ق ١٧٨) .

(١٢١) أحمد أمين ص ٤٨٨ .

حكمها بالافعال المخلة بالاداب التي ترتكب على النساء خاصة كما هو صريح في المادة • فيدخل في حكمها الافعال التي ترتكب على جسم امرأة ولكنها لا تبلغ من الفحش درجة تدخلها في جرائم هتك العرض ، كتقبيل امرأة بغير رضاها أو ضمها أو وضع اليد على خصرها • ويدخل في حكمها أيضا الافعال التي لا يقع على جسم المرأة مباشرة ولكنها ترتكب في حضورها وتكون مغايرة للحياء والاداب ، كالافعال والاشارات التي تدخل في حكم المادة ٢٧٨ إذا هي ارتكبت علانية ، كمن يكشف سوائه في حضرة امرأة أو يشير إليها اشارات مخجلة (١٢٢) •

الفصل السادس عشر

القذف والسب والبلاغ الكاذب

تناول المشرع فى الباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات جرائم القذف والسب وإفشاء الأسرار فى المواد ٣٠٢ الى ٣١٠ منه . وعرفت المادة ٣٠٢ القذف وبينت حكم القذف فى الموظفين العموميين ، وأوردت المادة ٣٠٣ عقوبة القذف . وتناولت المادة ٣٠٥ جريمة البلاغ الكاذب ، بعد أن تكلمت المادة ٣٠٤ عن حق التبليغ . وعرفت المادة ٣٠٦ جريمة السب وبينت عقوبتها . وتناولت المواد ٣٠٦ مكرراً ب و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٨ مكرراً الظروف المشددة للعقاب فى جريمة القذف والسب . وأوضحت المادة ٣٠٩ حكم السب أو القذف الذى يقع أثناء ممارسة حق الدفاع . وأخيراً تناولت المادة ٣١٠ جريمة إفشاء الأسرار . وسنتناول فيما يلى جرائم القذف والسب والبلاغ الكاذب .

أولاً

القذف والسب

أركان الجريمة

تنص المادة ٣٠٢/١ عقوبات على أن « يُعَدُّ قاذفاً لكل من أسند لغيره بواسطة إحدى الطرق المبينة بالمادة ١٧١ من هذا القانون أمورا لو كانت صادقة لاوجب عقاب من أسندت اليه بالعقوبات المقررة لذلك قانونا أو أوجب احتقاره عند أهل وطنه » . وتنص المادة ٣٠٦ على أن كل سب لا يشتمل على اسناد واقعة معينة بل يتضمن بأى وجه من أوجه خدش الشرف أو الاعتبار يعاقب عليه فى الأحوال المبينة بالمادة ١٧١ بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين » . ويبين من هذين النصين انهما يتطلبان لقيام جريمة القذف أو السب ثلاثة أركان ، الأول هو الركن المادى وفيه تختلف جريمة القذف عن جريمة السب ،

والثاني هو العلانية ، والثالث هو القصد الجنائي (١) . ونتكلم عن كل من الاركان الثلاثة .

الركن الاول : الركن المادى

الركن المادى فى جريمة القذف والسب يتمثل فى اسناد أمر الى المجنى عليه ، وقد يتمثل هذا الأمر فى واقعة محددة أو فى عيب معين ، وهو فى الحالة الأولى يحقق القذف وفى الاخرى السب ، وبغير الاسناد لا تقوم الجريمة كمن يجهر بوقائع تمثل جريمة أو بالفاظ سب فى الطريق العام دون أن تلصق بشخص معين . فالاسناد فى القذف يتحقق بنسبة واقعة الى شخص معين ، بمعنى أن تحققها منسوب اليه على أية صورة كانت ، فيستوى أن يكون حدوثها قد تم من جانبه نتيجة لتدخل ارادى أو بشكل غير عمدى ومراد الشارع من الاسناد فى السب لصق عيب اخلاقى معين بالشخص بأى طريقة من طرق التعبير (٢) .

والاسناد بالضرورة يقتضى وجود شخص ما ليتصق به الأمر أو العيب المنسوب اليه ، ويستوى فيه أن يكون شخصاً طبيعياً أم شخصاً معنوياً ، وفى الحالة الأخيرة يحق لكل من أفراد الشخص المعنوى المطالبة بالتعويض عن الضرر الذى حاق بهم . فالشركات التجارية هى أشخاص معنوية والقذف الذى يحصل فى حقها بطريق النشر هو قذف يلحق القائمين بإدارتها ويكون معاقباً عليه قانوناً ، على أن لمحكمة الموضوع أن نستخلص فى حكمها أن المقصود بالقذف هو شخص مديرها بعينه (٣) . على أنه يجب أن يكون المجنى

(١) يذهب رأى الى أن أركان جريمة القذف خمسة . أن يكون القذف باسناد أمر ، أن يكون الأمر معيناً ، أن يكون القذف باحدى طرق العلانية ، أن يكون من شأن الاسناد معاقبة المسند اليه قانوناً أو احتقاره عند أهل وطنه ، أن يكون ذلك بقصد جنائى . وأن أركان جريمة القذف أربعة ، أن يكون السب باسناد عيب معين أو بعبارات تخدش الناموس أو الاعتبار بأية كيفية كانت ، أن يكون السب موجهاً الى شخص أو أشخاص معينين ، أن يكون باحدى طرق العلانية ، أن يكون بقصد جنائى (أحمد أمين ص ٥٢٣ و ٥٥٩) .

(٢) نقض ١٩٣٢/١/٢٥ الطعن نظم ٧٨ س ١ ق .

(٣) نقض ١٩٣٩/٦/١٤ طعن رقم ١٢٤١ سنة ٤٦ ق . وقضى بأن عبارات القذف الموجهة ضد مجموع من الناس - كمجلس الاقباط مثلاً - يعتبر موجهاً أيضاً الى أفراد هذا المجموع ، وبناء عليه يكون لكل فرد من أفراد الحق فى تعويض ما ناله من الضرر بسبب هذا القذف (نقض ١٩١١/٥/٦ الطعن رقم ٦٧١ لسنة ١٩١١) .

عليه في نظر محكمة الموضوع بشكل كاف . وقد قضى بأنه يكفي لوجود جريمة القذف أن تكون عباراته موجهة على صورة يسهل معها فهم المقصود فيها ومعرفة الشخص الذي يعنيه القاذف (٤) . وان لمحكمة الموضوع أن تتعرف شخص المجنى عليه من عبارات السب وظروف حصوله والملايسات التي تقتضيه وذلك في حالة ما اذا احتاط الجاني فلم يذكر اسم المجنى عليه صراحة في عبارات السب (٥) .

ويجب أن يكون المجنى عليه اذا كان شخصا طبيعيا على قيد الحياة . فليس في نصوص قانون العقوبات ما يعاقب على القذف أو السب في حق الاموات (٦) .

والاصل في الاسناد أن يكون في مواجهة المجنى عليه أي في حضوره ، وهو من ناحية أخرى قد يحدث في غيبته ، وهذا وذاك يتوافق به الاسناد . فالتقانون لا يشترط للعقاب على السب أو القذف أن يحصل في مواجهة المجنى عليه (٧) .

ومن طبيعة الامور أن يكون الاسناد واضحا في الصباق أمر أو عيب معين الى المجنى عليه بمعنى أن يكون مجهرا في تحقيق المعنى الذي ابتغاه الجاني ، ومع هذا فالفاعل يحاول الافلات من حكم القانون ويصل الى غرضه في صورة غير مباشرة ولكن العبارات التي استخدمها والملايسات التي قيلت فيها تنطق باسناد الامر أو العيب الى المجنى عليه ، ولهذا فمن المنطقي أن لا يكون للاسلوب المستخدم في الاسناد أثرا على قيام الجريمة . وقضى بأن لا عبرة بالاسلوب انذى تصاغ فيه عبارات القذف ، فمتى كان المفهوم من عبارات الكاتب أنه يريد بها اسناد أمر شائن الى شخص المقذوف بحيث لو صح ذلك الأمر لأوجب عقاب من أسند اليه أو احتقاره عند أهل وطنه ، فان ذلك الاسناد يكون مستحق العقاب أيا كان الكاتب أو الاسلوب الذي صيغ فيه (٨) . والاسناد في القذف يتحقق ولو بصفة تشكيكية متى كان من

(٤) نقض ١٩٣٠/٤/١٠ الطعن رقم ٦٢٦ سنة ٤٧ ق .

(٥) نقض ١٩٣٨/٤/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢١١ .

(٦) أحمد أمين ص ٥٥٥ .

(٧) نقض ١٩٤٢/١٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٧ .

(٨) نقض ١٩٣٢/١٢/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١١٢ .

شأنها أن تلقى في الاذهان عقيدة ولو وقتية أو ظنا أو احتمالا ولو وقتيين في صحة الامور المدعاة (٩) .

والنتيجة المنطقية انتي تترتب على ما تقدم هي وجوب أن يبحث القاضي عن حقيقة المراد من الالفاظ المستخدمة في الاسناد ، فالأصل أن المرجع في تعرف حقيقة الفاظ القذف أو السبب أو الاهانة هو بما يطمئن اليه القاضي من تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض ما دام لم يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة (١٠) ، أو يمسح دلالة الالفاظ بما يحيلها من معناها ، اذ أن تحرى مطابقة الالفاظ للمعنى الذي استخلصه الحكم وتسميتها باسمها المعين في اثنان سببا أو قذفا أو عيبا أو اهانة أو غير ذلك هو من التكييف القانوني الذي يخضع لرقابة محكمة النقض (١١) .

ولهذا أيضا قررت محكمة النقض أن الحكم ائصادر بعقوبة أو بالتعويض في جريمة القذف أو السبب يجب أن يشمل بذاته على بيان الفساط القذف أو السبب حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تراقبه فيما رتبته من النتائج القانونية يبحث انواقعة محل القذف والالفاظ محل السبب لتبين مناحيها واستظهار مرامي عباراتها لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح (١٢) .

الاسناد في القذف

قلنا ان الذي يميز جريمة القذف عن جريمة السبب هو أن الاولى تتضمن اسناد واقعة معينة الى المذوف تستوجب أحد أمرين أما عقاب من أمنت اليه (أو) احتقاره عند أهل وطنه . ويذهب رأى الى القول بأن للعرف

(٩) نقض ١٩٦١/١/١٧ أحكام النقض س ١٢ ق ١٥ . والاسناد هو نسبة الأمن الشائن الى المذوف سواء على سبيل التأكيد أو عن طريق الرواية عن الغير أو ترديد التسول على أنه إشاعة (أحمد أمين ص ٥٣٤) .

(١٠) نقض ١٩٧٢/١١/١٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٧٠ .

(١١) ١٩٦٩/١٠/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٧ ، ١٩٧٥/٢/١٧ س ٢٦ ق ٣٩ ،

١٩٧٠/٥/١٨ س ٢١ ق ١٦٣ .

(١٢) نقض ١٩٧٢/٤/٢٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٣٤ ، ١٩٧٢/٥/٨ ق ١٥٠ ، ١٩٧٢/٢/٢٦

١٩٥٨ س ٦ ق ١٨١ .

فى بعض الاحوال دخل فى تمييز القذف عن السب ، فقد تكون العبارة متضمنة اسناد واقعة معينة وتكتفى على اللسان باعتبارها سباً لا قذفاً ، فمن يقول لآخر يا ابن الزنا قد يريد بذلك سباً بسيطاً ولا يقصد أن أمه حملت به سفاحاً (١٤) .

والواقعة التى تسند الى المقذوف فى حقه تكون على صورة من اثنتين اما أن تستوجب عقابه بالعقوبات المقررة لذلك قانوناً أو توجب احتقاره عند أهل وطنه . ويلاحظ أن الصورة الأولى تؤدي بالضرورة الى الثانية بمعنى أن الفعل المعاقب عليه الذى يسند الى الشخص يستوجب احتقاره عند أهل وطنه ، وتكن العكس غير صحيح وهو ما دعا المشرع الى النص عليه صراحة . فان انتفت أى من الصورتين لا تعد الواقعة قذفاً ، كمن ينشر عن آخر انه رسب فى الامتحان (١٥) .

والنوع الاول من الوقائع المسندة الى المقذوف فى حقه هو ما يستوجب عقاب فاعله باحدى العقوبات المقررة قانوناً لذلك . والمقصود بذلك أن يكون الفعل جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات أو نص عليها فى قانون خاص ويعاقب عليها باحدى العقوبات المقررة فى قانون العقوبات ، فلا ينطوى تحت هذه الصورة بعض الافعال التى تستوجب جزاء تأديبياً فقط (١٦) .

والنوع الآخر من الوقائع هو ما يوجب احتقار المقذوف فى حقه عند أهل وطنه ، وهذه العبارة من السعة والشمول حيث لا مفر من أن يترك أمر التقدير فيها الى قاضى الموضوع مستهدياً فى هذا بمختلف ظروف الواقعة والملايسات المحيطة بها ، لا سيما فى تحديد المراد من أهل الوطن ، وهو

(١٤) أحمد أمين ص ٥٢٧ .

(١٥) أحمد أمين ص ٥٣٠ .

(١٦) القذف الذى يستوجب العقاب قانوناً هو الذى يتضمن اسناد فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب احتقار المسند اليه عند أهل وطنه ، وأنه من حق قاضى الموضوع أن يستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى والمحكمة النقض أن تراقبه فيما يرنبه من النتائج القانونية (نقض ١٩٧٢/١٠/٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٢١ ، ١٩٧٠/٥/٣١ س ٢١ ق ١٧٨ ، ١٩٦٦/٢/٨ س ١٧ ق ١٩) .

مصطلح يراد به المواطنون الذين هم في نفس المستوى الثقافي والاجتماعي للمقذوف في حقه (١٧) .

فيكفي في القانون أن يكون من شأن الواقعة المسببة تحقير المجنى عليه عند أهل وطنه (١٨) . واسناد واقعة أن المجنى عليه يؤثت شقة مفروشة لمن هب ودب وأنه يقيم بها أحيانا حفلات صاخبة وتعب ميسر يمتد الى ما قبل الفجر هو بلا شك مما ينطوي على مساس بكرامته ويدعو الى احتقاره من مخالطيه ومن يعاشرهم في الوسط الذي يعيش فيه (١٩) . وما نشر في الجريدة من أن شابين اقتحما على المجنى عليه - وهو محام - مكتبه وقذفاه بزجاجات الكوكاكولا وانها لا عليه ضربا بالعصى الغليظة ثم أمراه بخلع ملابسه فوقف عاريا ثم أوثقاه من يديه ورجليه بخزام من جلد ، ما نشر عن ذلك هو بلا شك ينطوي على مساس بكرامة المجنى عليه ويحط من قدره واعتباره في نظر الغير ويدعو الى احتقاره من مخالطيه ومن يعاشرهم في الوسط الذي يعيش فيه وتتوافر جريمة القذف (٢٠) . ومتى كانت الالفاظ التي جهر بها المتهم تشتمل على اسناد واقعة معينة تتضمن طعنا في العرض فان ذلك يعد قذفا (٢١) .

ويشير النص الى افتراض أن الامور المسببة الى المقذوف في حقه صادقة ، بمعنى أنه لا يبحث في مدى صدقها من عدمه ، فسواء ثبتت صحتها أو لم تثبت فالوضع لا يختلف ، حيث لا يجوز للقاذف اثبات صحة الوقائع المقذوف بها ، الا استثناء في حالة القذف في حق أحد ذوي الصفة العامة بما نصت عليه المادة ٢/٣٠٢ من أنه « لا يقبل من القاذف اقامة الدليل لاثبات ما قذف به الا في الحالة المبينة في الفقرة السابقة » . وليس من الضروري أن يكون الاسناد قد ترتب عليه العقاب أو الاحتقار فعلا ، بل يكفي أن يكون ذلك من شأنه ، فلا يمنع من اعتبار الفعل قذفا أن يكون الامر المسند مستحيل الوقوع متى كان من شأنه أن يمس كرامة المسند اليه وكان محتمل التصديق

(١٧) لا يراد بهذا تحقير الشخص عند جميع أهل وطنه ، اذ الاحتقار أمر نسبي ، بل يكفي أن يكون الاسناد من شأنه تحقير المسند اليه عند من يخالطهم ويعاشرهم (أحمد أمين ص ٥٣٤) .

(١٨) نقض ١٩٤٣/٣/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٤٢ .

(١٩) نقض ١٩٧٠/٥/٣١ أحكام النقض س ٢١ ق ١٧٨ .

(٢٠) نقض ١٩٦٢/١/١٦ أحكام النقض س ١٣ ق ١٣ .

(٢١) نقض ١٩٥٢/١/٢٨ أحكام النقض س ٣ ق ١٧٩ .

عند بعض من يلقي اليهم ، كمن يسند الى امرأة أنها حملت سفاحا من صبي لا يتجاوز السابعة من العمر (٢٢) .

ويذهب رأى الى أنه لا يعد قذفا الاسناد الذى يؤثر على المركز المالى أو التجارى للمسند اليه دون أن يعرضه لاحتقار مواطنيه ، كما لو اسند الى تاجر أنه خسر خسارة فادحة، ولا الاسناد الذى يؤثر على السمعة الفنية للمسند اليه ، كما لو نسب الى طبيب انه لا يتقن العمليات الجراحية ، وهذا بعكس ما لو اسند الى التاجر انه يغش فى بضاعته والى الطبيب أنه أهمل فى علاج المريض لانه لم يعطه أجرا يرضيه (٢٣) .

الاسناد فى السب

ذكر المشرع أن السب يتضمن بآى وجه من اتوجه خدش الشرف أو الاعتبار ، ولا شك أن هذه العبارة ينطوى تحتها ما يمكن اعتباره قذفا مع فارق انتفاء الواقعة المحددة ، ذلك أن الامر المستوجب لعقوبة فاعله أو احتقاره عند أهل وطنه هو بغير جدال ينطوى على خدش للشرف أو الاعتبار ، وعلى هذا الاعتبار يمكن أن يقال لشخص أنه لص بما يفيد السب أو أنه سرق مبلغا من فلان والواقعة حينئذ قذف ، وكلا الواقعتين مخدش للشرف والاعتبار . فالمراد بالسب فى أصل اللغة الشتم سواء باطلاق اللفظ الصريح السدال عليه أو باستعمال المعارض التى تسمى اليه وهو المعنى الملحوظ فى اصطلاح القانون الذى اعتبر السب كل الصاق لعيب أو تعبير يحط من قدر الشخص نفسه أو بخدش سمعته لدى الغير (٢٤) .

والامثلة على هذا فى قضاء المحاكم عديدة . فالسب العلنى غير المشتمل على اسناد عيب معين يجب متى كان خادشا للناموس والاعتبار أن يعد جنحة، ومن هذا القبيل قول شخص لآخر فى الطريق العام يا ابن الكلب (٢٥) .

(٢٢) أحمد أمين ص ٥٣٠ .

(٢٣) أحمد أمين ص ٥٣٢ .

(٢٤) نقض ١٩٦٩/١٠/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٧ ، ١٩٧٥/٢/١٧ ص ٢٦

ق ٣٩ .

(٢٥) نقض ١٩٣٢/١١/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٨ .

ويعد سببا توجيه المتهم للمجنى عليها في الطريق العام عبارة « رايجين فين يا باشا ، يا سلام ، صباح الخير ، ردى يا باشا ، هو حرام اكلمك ، انت الظاهر عليك خارجة زعلانة ، معلش » فان هذه الالفاظ تخدش المجنى عليها في شرفها واعتبارها وبجرح كرامتها (٢٦) . وقول المتهم لسيدتين يتبعهما « تعرفوا انكم ظراف ، تحبوا نروح أى سينما » يعتبر سببا (٢٧) . ومن يقول لغيره ما هذا الدسائس وأعمالك أشد من أعمال المعرصين يكون مسندا عيبا معينا لهذا الغير خادشا للناموس والاعتبار (٢٨) .

ولا بد عند تفهم معانى الالفاظ ومراميها من الرجوع الى عرف الجهة التي استعمل فيها اللفظ . ويأخذ حكم السبب الخادش للناموس والاعتبار كل دعاء على اغير بشر كالدعاء بالموت أو الهلاك أو الخراب ، ويدخل في السبب أيضا نسبة الامراض المكروهة والعيوب الخلقية كمن يقول لآخر يل أبرص أو يا أعمي (٢٩) . وقد قضى بأن لفظ أخرس الذى وجهه الطاعن الى المطعون ضده في تحقيق الشرطة لا يعدو أن يكون كفا له عن غلوائه في اتهامه بما يجرح كرامته ويصمه في اعتباره ، يدل على ذلك معنى الملفظ ومنحاه والمساق الطبيعى الذى ورد فيه . ومن ثم فان الحكم اذ اعتبر ما نلفظ به الطاعن سببا يكون قد مسخ دلالة اللفظ كما ورده فضلا عن خطئه في التكييف القانوني (٣٠) .

الركن الثانى : العلانية

أوجبت المادة ٣٠٢ عقوبات أن يكون القذف باحدى الطرق المنصوص عليها فى المادة ١٧ عقوبات ، وكذلك المادة ٣٠٦ الخاصة بجريمة السب ، فهما تشترطان أن تقع الجريمة علانية وفق ما تنص عليه المادة ١٧١ . وقد نصت هذه المادة على أن « كل من أغرى واحدا أو أكثر بارتكاب جناية أو جنحة بقول أو صياح جهر به علنا أو بفعل أو ايماء صدر منه علنا أو بكتابة أو رسوم أو صور أو صور شمسية أو رموز أو أية طريقة أخرى من طرق التمثيل

(٢٦) نقض ١٩٤٠/٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٦١ .

(٢٧) نقض ١٩٥٣/٦/١٦ الطعن رقم ٤٤٠ س ٢٣ ق .

(٢٨) نقض ١٩٣٢/١/٢٥ الطعن رقم ٧٨ س ١ ق .

(٢٩) أحمد أمين ص ٥٦١ .

(٣٠) نقض ١٩٦٩/١٠/٦ احكام النقض س ٢٠ ق ١٩٧ .

يجعلها علنية أو بأية وسيلة أخرى من وسائل العلانية يعد شريكا في فعلها ويعاقب بالعقاب المقرر لها اذا ترتب على هذا الاغراء وقوع تلك الجناية أو الجنحة بالفعل . أما اذا ترتب على الاغراء مجرد الشروع في الجريمة فيطبق القاضي الاحكام القانونية في العقاب على الشروع . ويعتبر القول أن الصياح علنيا اذا حصل الجهر به أو ترديده باحدى اتوسائل الميكانيكية في محفل عام أو طريق عام أو أى مكان آخر مطروق أو اذا حصل للجهر به أو ترديده بحيث يستطيع سماعه من كان فى مثل ذلك الطريق أو المكان أو بأية طريقة أخرى . ويكون الفعل أو الايماء علنيا اذا وقع فى محفل عام أو طريق عام أو فى أى مكان آخر مطروق أو اذا وقع بحيث يستطيع رؤيته من كان فى مثل ذلك الطريق أو المكان . وتعتبر الكتابة والرسوم والصور والصور الشمسية والرموز وغيرها من طرق التمثيل علنية اذا وزعت بغير تمييز على عدد من الناس أو اذا عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون فى الطريق العام أو أى مكان مطروق أو اذا بيعت أو عرضت للبيع فى أى مكان » .

وباستعراض صور العلانية التى وردت فى المادة ١٧١ من قانون العقوبات نجد أنها تتمثل فى صورة من ثلاث ، أما قول أو صياح ، وأما فعل أو ايماء ، وأما كتابة أو رسوم أو صور أو صور شمسية أو رموز ، ومع هذا فإن هذه الطرق لم ترد على سبيل الحصر ولكنها على سبيل التمثيل (٣١) . وآية هذا ما ذكره المشرع من أية طريقة أخرى من طرق التمثيل جعلها علنية والعلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ من قانون العقوبات لا تتوافر الا اذا وقعت ألفاظ السب أو القذف فى مكان عام سواء بطبيعته أم بالمصادفة (٣٢) . وهى لا تتحقق الا بتوافر عنصرين أن تحصل الاذاعة وأن يكون ذلك عن قصد من المتهم (٣٣) .

ومن أحكام المحاكم أن اثبات الحكم أن الطاعن سب المدعين بالحق المدنى بالطريق العام - وهو مكان عمومى بطبيعته - يوفر ركن العلانية قانونا (٣٤) .

(٣١) نقض ١٩٥٠/٥/١٢ أحكام النقض س ١ ق ٢٢٠ .

(٣٢) نقض ١٩٥٦/٣/١٩ أحكام النقض س ٧ ق ١٠٨ .

(٣٣) نقض ١٩٤١/١٢/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣١٤ .

(٣٤) نقض ١٩٦٣/١٠/٢١ أحكام النقض س ١٤ ق ١١٦ ، ١٩٧٤/٢/٢٥ س ٢٥ .

وإذا كان الثابت من الحكم أن ما صدر من المتهمة قوتها لاحد المارة في الطريق العام « الليلة دي لطيفة تعال نقضيها سوى » لم تجهر به ولم تقله بقصد الاذاعة أو على سبيل النشر أو الاعلان عن نفسها أو عن سعتها المقوتة وانما قصدت أن تتصيد من تأنس منه قبولاً لدعوتها التي صدرت عنها في هذه الحدود فان هذا الفعل لا يتوافر به العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ عقوبات (٣٥) • وحانوت الكواء تتحقق فيه العلانية (٣٦) •

وان حوش المنزل هو بحكم الاصل مكان خصوصي وليس في طبيعته ما يسمح باعتباره مكاناً عمومياً ، الا أنه يصح اعتباره عمومياً اذا اتفق وجود عدد من أفراد الجمهور فيه بسبب مشادة حدثت بين طرفين والسبب الذي يوجهه احدهما للآخر حال اجتماع أولئك الافراد يكون علنياً (٣٧) • والفاظ السبب الصادرة من المتهم وهو داخل المنزل تعتبر علانية اذا سمعها من يمرون في الشارع العمومي (٣٨) واثبات الحكم أن الطاغنة جهرت بالفاظ السبب وهي تقف في بئر السلم بجوار المصعد بحيث سمع سكان العمارة جميعهم تلك الفاظ يكفي لاثبات توافر العلانية (٣٩) • وسلم المنزل ليس في طبيعته ولا في الغرض الذي خصص له ما يسمح باعتباره مكاناً عاماً وهو لا يكون كذلك الا اذا تصادف وجود عدد من أفراد الجمهور فيه ، أو كان المنزل يقطنه سكان عديدون بحيث يرد على أسماعهم ما يقع الجهر به من سب أو قذف على سلم ذلك المنزل الذي يجمعهم على كثرة عددهم (٤٠) • ومتى كان المستفاد مما هو ثابت بالحكم أن المتهم وهو محل خاص قد جهر بالفاظ السبب ليسمعها من كان في الطريق العام فذلك تتحقق به العلانية (٤١) • ولا يكفي لتوافر ركن العلانية أن تكون العبارات المتضمنة للاهانة أو القذف قد قيلت في محل عمومي بل يجب أن يكون ذلك بحيث يستطيع أن يسمعها من يكون في هذا المحل ، أما اذا قيلت بحيث لا يمكن بأن يسمعها الا من ألقيت اليه فلا

-
- (٣٥) نقض ١٩٥٤/٧/١ أحكام النقض س ٥ ق ٢٧٢ •
(٣٦) نقض ١٩٦١/٥/٢٢ أحكام النقض س ١٢ ق ٦١٢ •
(٣٧) نقض ١٩٣٦/١١/٢٣ الطعن رقم ١٢١٦ س ٦ ق •
(٣٨) نقض ١٩٤٣/٢/١٥ الطعن رقم ٥٢٩ س ١٣ ق •
(٣٩) نقض ١٩٦٤/٤/١٣ أحكام النقض س ١٥ ق ٥٩ •
(٤٠) نقض ١٩٥٦/٣/١٩ أحكام النقض س ٧ ق ١٠٨ •
(٤١) نقض ١٩٤١/٣/٢٤ الطعن رقم ١٠٥٩ س ١١ ق •

علانية (٤٢) . ومكتب المحامي بحكم الاصل محل خاص وما ذكره الحكم من أن المتهم اعتدى بالشتم على المجنى عليه بصوت مرتفع وعلى مسمع من جميع الموكلين وجميع الموظفين الذين كانوا بالمكتب لا يجعل مكتب المحامي محلا عموميا بالصدفة ولا تتحقق به العلانية التي يتطلبها القانون للسب الذي يجهر به في المحل الخاص المطل على الطريق العام (٤٢) .

ويدق اثبت في بحث توافر العلانية من عدمه في الصورة التي تقدم فيها شكوى تتضمن عدة وقائع وبحكم طبيعة الامور يجرى تداولها بين عدد من الموظفين المختصين ، فهل يوفر هذا العلانية ؟ لقد سبق لنا القول أن محكمة النقض توجب لتوافر العلانية في القذف تحقق أمرين أن تحصل الاذاعة وأن يكون ذلك عن قصد من المتهم (٤٤) . ذلك أنه ان انتفى عنصر العلانية في القذف فلا عقاب (٤٥) .

ولقد قضى بأنه لا يكفي لتوافر ركن العلانية في جريمة القذف أن تكون عبارات القذف قد تضمنها برقية تداولت بين ايدي الموظفين بحكم عملهم بل يجب أن يكون الجاني قد قصد الى اذاعة ما اسنده الى المجنى عليه (٤٦) . ومجرد تقديم شكوى في حق شخص الى جهات الاختصاص واسناد وقائع معينة اليه لا يعد قذفا ما دام القصد منه لم يكن الا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد انتشهير للنيل منه (٤٧) والبحث في توافر قصد الاذاعة موكول لمحكمة الموضوع (٤٨) .

كما قضى بأن العرائض التي تقدم الى جهات الحكومة بالطعن في حق

(٤٢) نقض ١٩٤٢/٤/٢٧ الطعن رقم ٦٨٨ س ١٢ ق .

(٤٣) نقض ١٩٦١/١٠/١٧ أحكام النقض س ١٢ ق ١٦١ .

(٤٤) نقض ١٩٤١/١٢/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣١٤ .

(٤٥) فاذا حرر شخص لآخر خطابا وأسند فيه الى ثالث أمورا لو أصبحت لواجبت عقابه

أو احتقاره فلا يعد قذفا (أحمد أمين ص ٥٢٩) .

(٤٦) نقض ١٩٦٩/١٠/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠١ ، ١٩٦٤/٣/٣٠ س ١٥

ق ٤٤ .

(٤٧) نقض ١٩٦٤/٥/١١ أحكام النقض س ١٥ ق ٦٨ .

(٤٨) نقض ١٩٥٧/١١/١٨ أحكام النقض س ٨ ق ٢٤٨ ، ١٩٧٥/١/٥ س ٢٦

ق ١ .

موظف عام أو مكلف بخدمة عامة مع علم مقدمها بأنها بحكم الضرورة تتداول بين أيدي الموظفين المختصين أو عدد من الناس ولو كان قليلا تتوافر بتداولها العلانية لوقوع الاذاعة فعلا بتداولها بين أيدي مختلفة ولا يغير من ذلك القول بأن الجهة التي قدمت إليها الشكوى تعمل في سرية . وقد جاء بهذا الحكم أيضا أن المتهمين قصدوا الى اذاعة ما تضمنته الشكاوى من التشهير بالمجنى عليه (٤٩) . والعرائض التي تقدم الى جهات الحكومة المتعددة بالطعن في حق موظف مع علم مقدمها بأنها بحكم الظروف تتداول بين أيدي الموظفين المختصين تتوافر فيها العلانية لثبوت قصد الاذاعة ولوقوع الاذاعة فعلا بتداولها بين أيدي مختلفة (٥٠) . وتتوافر العلانية في عبارات السب الواردة في مذكرات كتابية قدمت في دعوى أمام المحاكم لان المذكرات وان كانت غير معرضة لاطلاع الجمهور عامة الا أنها بطبيعتها متداولة بين أيدي هيئة خاصة من الناس (٥١) .

ولما كانت العلانية أحد ركان جريمة القذف أو السب فانه يجب على الحكم الذي يقضى بالادانة أن يثبت توافر هذا الركن (٥٢) . ولا تثريب على المحكمة ان هي سكنت عن التحدث عن توافر ركن العلانية على استقلاله في حكمها ما دامت الوقائع كما حصلها الحكم تقطع بما يوفر لجريمة القذف ركن العلانية على ما هو معروف القانون (٥٣) .

واذا لم يتوافر لجريمة السب ركن العلانية فانه قد يعتبر مخالفة منطوية تحت المادة ١/٣٩٤ عقوبات . فالضابط المميز بين ما يعد من السب جنحة وما يعتبر مخالفة هو العلانية وعدمها (٥٤) . ومتى ثبتت للمحكمة بأن المتهم أرسل صوراً فوتوغرافية للمجنى عليه وشقيقه تظهر المتهم وزوجة المجنى عليه في أوضاع تنبئ عن وجود علاقة غير شريفة بينهما ، وذلك بطريقة سرية داخل

(٤٩) نقض ١٩٦٩/٤/٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٩٦ .

(٥٠) نقض ١٩٥٧/٢/٥ أحكام النقض س ٨ ص ١٢٢ .

(٥١) نقض ١٩١٧/١٠/٦ الطعن رقم ١٤٥٤ س ٣٤ ق .

(٥٢) نقض ١٩٣٦/١/٢٣ مجموعة النقض س ٢٢ ق ٦٢ .

(٥٤) نقض ١٩٣٧/١٠/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٠١ . وقضى بأنه

يشترط للعقاب على السب المنصوص عليه في المادة ٣٩٤ من قانون العقوبات أن يكون مرتكب السب قد ابتدأ المجنى عليه بالسب أي لا يكون قد ألجئ الى السب ردا على سب موجه اليه مما يعتبر معه الاستفزاز علنا مبررا للسب في هذه الحالة (نقض ١٩٧٤/١٠/٧ أحكام

النقض س ٢٥ ق ١٤٠) .

مظاريف مغلقة أو سلمها يدا بيد دون ايصالها للجمهور ، ودون أن يكون لديه قصد الاذاعة ودون أن تتحقق العلانية في شأنها بأي طريقة من الطرق فان الواقعة الثابتة في حق المتهم لا تخرج عن كونها مخالفة سب غير علني مما يعاقب عليه بالمادة ١/٣٩٤ عقوبات (٥٥) .

الركن الثالث : القصد الجنائي

جريمة القذف أو السب جريمة عمدية ولذا وجب أن يتوافر فيها القصد الجنائي ، وهو يتحقق بتوجيه الجاني لإرادته بعبارات القذف أو السب عن علم بأن من شأنها لو صحت لوجب عقاب المجنى عليه أو احتقاره عند أهل وطنه ، أو أنها تمس اعتباره بين الناس . ولا محل لاشتراط قصد خاص بالتشهير بالمجنى عليه ، لان مؤدى هذا هو جواز اثبات الوقائع أو العيب المسند الى المجنى عليه ، وهو ما لا يجيزه القانون الا اذا كان المجنى عليه موظفا وكان الطعن متعلقا بأعمال وظيفته .

ولقد استقر قضاء النقض على هذه القاعدة . فلا يتطلب القانون في جريمة القذف قصدا خاصا بل يكتفى بتوافر القصد العام الذي يتحقق من نشر القاذف الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم بأنها لو كانت صادقة لوجب عقاب المقذوف في حقه أو احتقاره . ومتى تحقق هذا القصد فلا يكون هناك محل للتحديث عن سلامة إنيية ما دام المجنى عليه ليس من الموظفين العموميين أو من في حكمهم (٥٦) . والعلم المشار اليه مفترض اذا كانت العبارات موضوع القذف شائنة بذاتها ومقدعة (٥٧) . فيتوافر القصد الجنائي في جريمة القذف والسب متى كان العبارات التي وجهها المتهم الى المجنى عليه شائنة بذاتها (٥٨) . ومتى كانت العبارات اثباتية بالحكم هي مما يخلد الشرف ويمس العرض فذلك يكفي في التدليل على توافر القصد الجنائي (٥٩) .

وسبق القول عند الكلام على ركن العلانية أنه لابد من توافر قصد الاذاعة ، أي ثبوت أن الفاعل قد ابتغى نشر عبارات القذف أو السب . ولذا

(٥٥) نقض ١٩٥٦/٦ أحكام النقض س ٧ ص ٨٩٤ .

(٥٦) ١٩٦٢/١/١٦ أحكام النقض س ١٣ ق ١٣ .

(٥٧) نقض ١٩٥٩/٣/٢٤ أحكام النقض س ١٠ ق ٧٨ .

(٥٨) نقض ١٩٧٠/٥/١١ أحكام النقض س ٢١ ق ١٦٣ ، ١٩٦٤/١١/١٧ س ١٥ ق ١٣٦ .

(٥٩) نقض ١٩٥٠/١/٩ أحكام النقض س ١ ق ٧٨ .

قضى بأن تقديم شكوى فى حق شخص الى جهات الاختصاص واسناد وقائع معينة اليه لا يعد قذفا معاقبا عليه ما دام القصد لم يكن الا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد التشهير للنيل منه واستظهار ذلك ذلك القصد من اختصاص محكمة الموضوع (٦٠) . وأن علانية الاسناد تتضمن حتما قصد الاذاعة بمجرد الجهر بالالفاظ النابية فى المحل العام مع العلم بمقتضاها (٦١) . ولا على المحكمة أن هى لم تتحدث عن قصد الاذاعة على استقلال طالما أن هذا القصد يستفاد من علانية الاسناد التى استظهرتها المحكمة بأدلة سائغة (٦٢) .

ومتى كانت الالفاظ التى ساقها الكاتب دالة بذاتها على معانى السب والقذف وجبت محاسبته بصرف النظر عن البواعث التى دفعته لنشرها (٦٣) . ولا يعد الاستفزاز معقيا من العقاب فى جريمة القذف أو السب الا أن تكون الواقعة مخالفة لمنطقة على المادة ١/٣٩٤ عقوبات (٦٤) . والقاعدة أنه لا يجوز إثبات وقائع القذف الا اذا كانت مسندة الى أحد الموظفين ومتعلقة بعمله . وكذلك السب لا يجوز فيه الاثبات الا اذا كان مرتبطا بجريمة قذف وقعت من المتهم ضد المجنى عليه ذاته (٦٥) .

وقد ينتفى القصد الجنائى فى حالة النقد المباح وهو مجرد ابداء الرأى فى أمر أو عمل دون أن يكون قد مس شخص صاحب الامر أو العمل بغية التشهير به أو الحط من كرامته ، وتجاوز هذه الحدود يستوجب العقاب باعتباره مكونا لجريمة السب أو القذف (٦٦) .

العقوبة

نصت المادة ١/٣٠٣ عقوبات على عقوبة القذف بقولها « يعاقب على القذف بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائتى جنية أو باحدى هاتين العقوبتين فقط » ، ووفقا للمادة ٣٠٦ عقوبات

-
- (٦٠) نقض ١٩٧١/١١/٢٩ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٦٣ .
 - (٦١) نقض ١٩٧٠/٥/١١ أحكام النقض س ٢١ ق ١٦٣ .
 - (٦٤) نقض ١٩٤٣/٤/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٧٥ .
 - (٦٥) نقض ١٩٤٣/٣/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٤٢ .
 - (٦٦) نقض ١٩٦٤/١١/١٧ أحكام النقض س ١٥ ق ١٣٦ .
 - (٦٢) نقض ١٩٦١/٥/٢٢ أحكام النقض س ١٢ ق ١١٢ .
 - (٦٣) نقض ١٩٤٨/٦/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٤١ .

يعاقب على السب علانية بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين » .

وقد أورد المشرع صوراً خاصة شدد فيها العقاب لحكمة راعاها ترجع أما إلى صفة المجنى عليه أو الطريق الذي سلكه الجاني في ارتكاب الجريمة أو ما تضمنه القذف أو السب أو الوسيلة المستعملة في ذلك .

١ - فتتضمن المادة ٣٠٣/٢ عقوبات على أنه « إذا وقع القذف في حق موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة وكان ذلك بسبب أداء الوظيفة أو النيابية أو الخدمة العامة كانت العقوبة الحبس وغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط » . ويرجع في تعريف الموظف العام ومن جرى مجراه إلى ما سبق بيانه عند الكلام على جريمة الرشوة . ويشترط لتوقيع العقوبة المشددة أن يكون القذف متعلقاً بالعمل الذي يؤديه المجنى عليه ، وهذه هي حكمة تشديد العقوبة .

وتنص المادة ٣٠٦ مكرر (ب) من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ على أن « يكون الحد الأدنى لعقوبات الحبس في الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ خمسة عشر يوماً والحد الأدنى للغرامة في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ عشرة جنيهات إذا كان المجنى عليه في الجرائم المذكورة موظفاً أو عاملاً بالسكك الحديدية أو غيرها من وسائل النقل العام ووقع عليه الاعتداء وقت أداء عمله أثناء سيرها أو توقفها بالمحطات » . ولقد سبق لنا الكلام على حكمة التشديد عند بحث جرائم الضرب والجرح .

٢ - وتنص المادة ٣٠٧ عقوبات على أنه « إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد من ١٨١ إلى ١٨٥ و ٣٠٣ و ٣٠٦ بطريق النشر في إحدى الجرائد والمطبوعات رفعت الحدود الدنيا والقصوى لعقوبة الغرامة المبينة في المواد المذكورة إلى ضعفها ولم يجوز أن تقل عقوبة الغرامة في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ عن عشرين جنيهاً » . والحكمة التي دعت بالشارع إلى تشديد العقاب في هذه المادة يرجع إلى وسيلة العلانية المستخدمة وسعة الانتشار للقذف أو السب .

٣ - وتنص المادة ٣٠٨ عقوبات على أنه « إذا تضمن العيب أو الإهانة أو القذف أو السب الذي ارتكب بإحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ طعناً في

عرض الافراد أو خدشا لسمعة العائلات يعاقب بالحبس والغرامة معا في الحدود المبينة في المواد ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ على ألا تقل الغرامة في حالة النشر في إحدى الجرائد أو المطبوعات عن نصف الحد الأقصى وألا يقل الحبس عن ستة شهور . وهذه المادة معدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٧ . وحكمة التشديد هنا هو ما تمسه الجريمة من الاعراض ، وهي أكثر الصور وقوعا في العمل .

ومن قضاء المحاكم أن الطعن في أعراض العائلات معناه رمي المحصنات أو غير المحصنات من النساء مباشرة أو غير مباشرة بما يفيد أن أولئك النسوة يفرطن في أعراضهن أي يبذلن مواضع عفتهم بذلا محرما شرعا ، أو يأتين أمورا دون بذل موضع العفة ولكنها مخالفة للاداب مخالفة تنم عن استعدادهن لبذل أنفسهن عند الاقتضاء وتثير في أذهان الجمهور هذا المعنى الممقوت (٦٧) . وأنه أريد بإضافة كلمة الافراد على ماهو واضح من المذكرة الايضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣١ حماية عرض المرأة والرجل على السواء ، فالقول بأن المادة ٣٠٨ لا يقصد بها سوى حماية عرض النساء غسير صحيح (٦٨) . وإن كل ما يتطلبه القانون للمعاقبة على القذف أو السب بالمادة ٣٠٨ عقوبات أن تتضمن العبارات طعنا في العرض أو خدشا لسمعة العائلة فإذا كانت الالفاظ التي أثبت الحكم صدورها من المتهم تتضمن في ذاتها المعنى المقصود في هذه المادة فلا يعيب الحكم عدم إرادته أن المتهم قصد من توجيهها الى المجنى عليه الطعن في عرضه أو الخدش لسمعة عائلته (٦٩) . والقول بأن لفظ شرموطة لا يشين العرض غير صحيح ، لانه يتضمن الطعن في عرض المجنى عليها (٧٠) وأن عبارة يا معرض تتضمن لا شك طعنا في عرض المخاطب بها (٧١) .

٤ - وتنص المادة ٣٠٨ مكررا عقوبات المضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٥ على أن « كل من قذف غيره بطريق التليفون يعاقب بالعقوبات

-
- (٦٧) نقض ١٩٣٣/١/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٦ .
(٦٨) نقض ١٩٤٤/٥/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٤٩ .
(٦٩) نقض ١٩٤٥/١٠/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٠٧ .
(٧٠) نقض ١٩٤٢/٤/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٨٦ .
(٧١) نقض ١٩٤٥/١/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٨١ .

المنصوص عليها في المادة ٣٠٣ . وكل من وجه الى غيره بالطريق المشار اليه بالفقرة السابقة سباً لا يشتمل على اسناد واقعة معينة بل يتضمن بآى وجه من الوجوه خدشاً للشرف أو الاعتبار يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ . واذا تضمن العيب أو القذف أو السب انذى ارتكب بالطريق المبين بالفقرتين السابقتين طعناً فى عرض الافراد أو خدشاً لسمعة العائلات يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٠٨ » .

استثناءات من أحكام القذف والسب

هناك بعض الصور التى تنطوى أساساً تحت أحكام جريمة القذف أو السب ، ومع هذا فلهكمة أراد الشارع تحقيقها رفع العقاب عنها . ومن بين هذه الصور ما تضمنه الحصانة البرلمانية المنصوص عليها في الدستور ، ونشر ما يجرى فى جلسات المحاكم ، ويعيننا هنا استثنائين وردا فى الباب الخاص بالقذف والسب ، وهما الطعن فى أعمال الموظفين ومباشرة حق الدفاع .

القذف فى حق ذوى الصفة العامة

تنص المادة ٣٠٢/٢ عقوبات على أنه « ومع ذلك فالطعن فى أعمال موظف عام أو شخص ذى صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة لا يدخل تحت حكم هذه المادة اذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة ، وبشرط اثبات حقيقة كل فعل أشير اليه » .

فالقانون يحرم القذف فى حق الافراد أى اسناد واقعة من شأنها عقاب من أسندت اليه أو احتقاره من الجماعة ، والهدف من هذا هو المحافظة على الاعتبار الادبى للافراد . وتسرى هذه الحماية فى أساسها على الموظفين العموميين ومن فى حكمهم حتى بالنسبة الى ما قد يسند اليهم من وقائع تتعلق بأعمالهم . على أنه لما كان الموظف يباشر عمله فى سبيل مصلحة الجماعة فان هذه المصلحة تقتضى الكشف عن الاعمال المخالفة للقانون ، وقد اقتضى التوفيق بين الامرين أن تمنح الحماية من القذف للموظف العام بشرط أن لا تمتد الى تصرفاته الخاطئة . فأجيز للقاذف حتى يخرج تصرفه عن نطاق الافعال المعاقب عليها قانوناً ، أن يثبت حقيقة كل فعل أسنده الى الموظف ، وأن يكون فى تصرفه مبنغياً للكشف عن أعمال الموظف تحقيقاً للمصلحة العامة . وقد قالت (م ٤٢ - العقوبات الخاص)

محكمة النقض أن العلة في إباحة نقد الموظفين والطعن في أعمالهم العامة إنما هي الرغبة في اكتشاف ما استتر وخفى من أعمالهم الضارة بالمصلحة العامة توصلا لمحاكمتهم وتطهير المصالح من شرورهم ، فإذا كان الموظف قد سبقته محاكمته وبرىء أو أدين فقد حصل الغرض الذي من أجله شرعت إباحة الطعن ولم يعد للمصلحة العامة فائدة في إعادة الماضي إلا إذا وجدت دواعي تستدعي ذلك قانونا لخير المصلحة العامة في حدودها (٧٢) .

وحتى يتمتع الشخص بهذا السبب من أسباب الإباحة يجب توافر عدة شروط بيانها التالي .

١ - أن يكون القذف قد وقع في حق موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة ، لأنه بهذا تتوافر الحكمة من الكشف عن أعمال أولئك الافراد . وقد سبق بيان المراد بالموظف العام أو ذي الصفة النيابية العامة والمكلف بخدمة عامة عند الكلام على جريمة الرشوة (٧٣) .

٢ - ويتعين أن تكون الوقائع المسندة الى الشخص مما يتعلق بوظيفته أو النيابة العامة أو الخدمة العامة ، فإذا خرج عن هذا النطاق حقت مساءلة الفاعل عن جريمة القذف لأن غاية التشريع هي مراقبة التصرفات المتعلقة بالعمل العام دون التدخل في الحياة الخاصة لذوى الصفة العامة . فإذا كانت وقائع القذف المسندة الى الموظف ليست متعلقة بعمله المصلحي ، بل كانت متعلقة بحياته الخاصة أى بصفته فردا فلا يجوز قانونا اثباتها (٧٤) .

٣ - ويشترط أن يكون القاذف حسن النية أى أن غايته من اسناد وقائع القذف هي خدمة المصلحة العامة بالكشف عن تصرفات الموظف العام . وقضى بأنه يشترط قانونا لإباحة الطعن المتضمن قذفا في حق الموظفين العموميين أو من في حكمهم أن يكون صادرا عن حسن نية أى عن اعتقاد

(٧٢) نقض ١٢٧/٢/٧ الطعن رقم ٣٥١ س ٤٤ ق .

(٧٣) متى تحقق القصد الجنائي في حق الطاعن في جريمة القذف بما أثبتته المحكم عن قصد التشهير بالمطون ضده فإنه لا يكون هناك محل للتحدث عن حسن النية أو صحة وقائع القذف ما دام المجنى عليه ليس من الموظفين العموميين ومن في حكمهم (نقض ١٩٧١/١١/٢٩ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٦٣) .

(٧٤) نقض ١٩٣٣/٦/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٧ .

بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة ، أما اذا كان القاذف سييء النية ولا يقصد من طعنه الا التشهير والتجريح شفاء لضغائن أو أحقاد شخصيه فلا يقبل منه اثبات صحة وقائع القذف وتجب ادانته ولو كان يستطيع اثبات ما قذف به (٧٥) .

والدفع بالاعفاء من العقاب لحسن النية في جريمة القذف في حق موظف عام يعد دفعا جوهريا لما يترتب على ثبوت أو عدم ثبوت صحته من تغيير وجه الرأي في الدعوى (٧٦) . وما دام المتهم لم يدفع بأن القذف الذي صدر منه كان بحسن نية متعلقا بوظيفة المجنى عليه ولم يطلب اثباته بل كان على الضد ينكر صدوره منه فلا يجوز له أن ينعى على المحكمة انها لم تتح له فرصة اثبات وقائعه (٧٧) .

٤ - وأخيرا يشترط أن يثبت القاذف صحة الوقائع التي أسندها الى المقذوف في حقه ، وعبء الاثبات يقع على عاتقه . فاذا كان القاذف قد أقدم على القذف ويده خالية من الدليل معتمدا على أن يظهر له التحقيق دليلا فهذا مالا يجيزه القانون (٧٨) . ومن كان الحكم قد أثبت أن المتهم تقدم ويده خالية من الدليل على صحة وقائع القذف فلا يقبل منه أن يطلب من المحكمة أن تتولى عنه هذا الاثبات (٧٩) .

حق الدفاع

ان الانسان حين يدافع أمام الجهات القضائية عن حقه أو ما يعتقد أنه حقا له قد يندفع في هذا الى عبارات تحوى سبا أو قذفا في حق الغير ، ولو أنه سئل عن هذا لادى الحال الى تقييد حريته في الدفاع الامر الذي لا تتحقق به العدالة . ومن أجل هذا نجد التشريعات عامة لا تعتبر العبارات أو الاقوال التي تقع أثناء مباشرة الاجراءات القضائية مكونة لجريمة ما دامت قد وقعت

(٧٥) نقض ١٩٦٩/٤/٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٩٦ ، ١٩٦٦/٢/٨ س ١٧ ق ١٩ ،

١٩٥٩/١٢/٢٢ س ١٠ ق ٢١٨ .

(٧٦) نقض ١٩٧٠/٣/١٦ أحكام النقض س ٢١ ق ٩٢ .

(٧٧) نقض ١٩٥٠/٥/٢٢ أحكام النقض س ١ ق ٢٢٠ .

(٧٨) نقض ١٩٦٩/٤/٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٩٦ .

(٧٩) نقض ١٩٥٧/٢/٥ أحكام النقض س ٨ ص ١٢٢ .

من شخص يعد طرفاً في الدعوى • وقد نصت المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات على أن « لا تسرى أحكام المواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٦ و ٣٠٨ على ما يسنده أحد الخصام لخصمه في الدفاع الشفوي أو الكتابي أمام المحاكم ، فإن ذلك لا يترتب عليه إلا المقاضاة المدنية أو المحاكمة التأديبية » •

ويشترط حتى يعتبر الشخص المسند إليه جريمة القذف أو السب في نطاق الإباحة أن يكون خصماً في الدعوى ، وبهذا تتوافر حكمة التشريع • ويسرى هذا الحكم على الخصم وعلى الوكيل عنه لأنه يمثل في دفاعه وهو قد ينساق في دفاعه إلى حد اسناد وقائع قذف أو توجيه عبارات سب (٨٠) • وإذا كان حقيقة أن الموكل لا يكتب للمحامى مذكرته التي تضمنت وقائع القذف إلا أنه بالقطع يمدّه بكافة المعلومات والبيانات اللازمة لكتابة هذه المذكرة التي يبدو عمل المحامى فيها هو صياغتها صياغة قانونية تتفق وصالح الموكل في الأساس ولا يمكن أن يقال ان المحامى يبتدع الوقائع فيها ، ولا يقدح في ذلك ما قرره محامى الطاعن في محضر الجلسة من أنه وحده المسئول عن كل حرف ورد بالمذكرة المقدمة في إندعوى (٨١) •

ويجب أن يكون الاسناد قد تم في مرافعة أمام المحاكم ، يستوى أن تكون المرافعة شفوية أو كتابية ، لأن الكتابة لا تتنافى في الاندفاع في حرارة المرافعة (٨٢) •

ولا يشترط أن يتم هذا أمام المحكمة بل يكفي أن يقع أمام سلطة التحقيق لاتحاد المحكمة في الحالتين • ولقد قضى بأن المادة ٣٠٩ عقوبات يتناول حكمها ما يبدية الخصم أثناء التحقيق في الدفاع عن نفسه في التهم التي يحقق معه فيها ، وذلك لان ما جاء في هذه المادة ليس الا تطبيقاً لقاعدة عامة هي حرية الدفاع عن حدوده التي يستلزمها فيدخل في ذلك ما يدلى به المتهم أمام النيابة من عبارات القذف وهو يفند التهم التي وجهها اليه (٨٣) •

ويصح أن تكون وقائع القذف قد وردت في عريضة الدعوى لانها السبيل

(٨٠) نقض ١٩٥٧/١١/٢٧ أحكام النقض س ٧ ق ٣٢٢ •

(٨١) نقض ١٩٧٢/١٠/٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٢١ •

(٨٢) نقض ١٩٥٦/١٠/٢ أحكام النقض س ٧ ق ٦٩ •

(٨٣) نقض ١٩٦٩/١٠/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٧ •

الموصل للخصومة الى المحكمة . فعريضة الدعوى هي من الاوراق المعدة لان يبدى الخصوم فيها طلباتهم وأوجه دفاعهم وهي على هذا الاعتبار تشملها المادة ٣٠٩ عقوبات ، ولا يؤثر فى ذلك كون الدعوى وقت اعلان عريضتها لم تكن مطروحة أمام القضاء اذ الاعلان هو السبيل الممهد لتحقيق رغبة المدعى فى ايصال دعواه الى القضاء (٨٤) .

وهناك شرط بديهي تمليه العدالة يوجب أن تكون عبارات القذف والسب مما يستلزمها الدفاع ، اذ بهذا تتحقق حكمة التشريع . فاذا لم تكن المرافعة تستلزمها سئل الخصم عنها ، وهي مسألة يقدرها القاضى حسب ما يراه من العبارات التى أبديت والغرض منها (٨٥) .

ثانيا

البلاغ الكاذب

حق التبليغ

تناول المشرع البلاغ الكاذب فى المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات التى نصت على أنه « أما من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد فيستحق العقوبة ولو لم يحصل منه اشاعة غير الاخبار المذكور ولم تقم دعوى بما أخبر به » . وأورد المشرع هذه المادة فى الباب الخاص بالقذف والسب ، ذلك أن التمعن فى انبلاغ نجله يتضمن اسناد واقعة معينة الى شخص توجب عقابه باحدى العقوبات المقررة قانونا ، ومن هنا كان وجه الصلة بين القذف والبلاغ الكاذب . وتمشيا مع ذات الفكرة نجد المشرع قد أورد نص المادة ٣٠٤ عقوبات سابقا على جريمة البلاغ الكاذب لينفى صفة الجريمة عن من يقوم بالابلاغ عن جريمة .

ولقد نصت المادة ٣٠٤ عقوبات على أن « لا يحكم بهذا العقاب على من أخبر بالصدق وعدم سوء القصد الحكام القضائيين أو الاداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعله » . فاذا وقعت جريمة من الجرائم شاهدها شخص ما أو تناهى الى علمه بعض معلومات بشأنها فانه يقوم بالابلاغ عنها الى الجهات المختصة

(٨٤) نقض ١٩٤٦/٦/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٢٢ .

(٨٥) نقض ١٩٧٢/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٤٠ ، ١٩٧٢/١٠/٨ ق ٢٢١ .

١٩٧٥/٢/١٧ س ٢٦ ق ٣٩ .

بتلقى البلاغات الجنائية . وقد يقتضيه الامر فى بعض الاحوال الى اصطحاب من يسند اليه ارتكاب الجريمة أن وجد . واذا نظرنا الى هذا التصرف لوجدنا أن ظاهره يؤدي الى جريمة قذف وجريمة قبض بغير وجه حق وأحيانا جريمة احراز مادة لا يجيز القساون احرازها . ومع هذا فانه لا تجوز مساءلة الشخص عنها لأنه يقوم بهذا الأمر مستندا الى نصوص فى القانون تخوله ذلك الاجراء ، وهو ما يقتضيه التعاون فى ضبط الجرائم . ولو تصورنا الحالة العكسية لا نصرف كل شخص عن تقديم مساعدته خدمة للعدالة خشية المساءلة . وفى هذا تقول محكمة النقض ان حكمة عدم المساءلة ترجع الى أن التبليغ عن الجرائم ليس حقا مقصورا على من تقع عليه الجريمة وانما هو تكليف واجب على الافراد كافة القيام به فى مصلحة الجماعة (٨٦) .

ويشترط حتى يتمتع الشخص بهذا السبب الخاص من أسباب الاباحة توافر عدة أمور :

أن يكون الإبلاغ الى جهة مختصة بتلقى البلاغات الجنائية كالشرطة وجهات التحقيق حتى لا تكون الجريمة سببا للتشهير ، فتلك الجهات هى التى تقوم بمباشرة الاجراءات التالية للإبلاغ .

ويشترط أيضا أن يكون موضوع البلاغ نشاطا يعد جريمة فى القانون أى من الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات أو القوانين المكملة له . وعلى هذا الاساس اذا كان الفعل لا يشكل الا مجرد مخالفة لواجب اخلاقى أو أدبى فان المبلغ لا يتمتع بالاعفاء .

وأخيرا يجب أن يكون المبلغ حسن النية أى معتقدا صحة الامور التى يسندها الى المبلغ ضده وتكون غايته من الإبلاغ مساعدة العدالة ، على أنه لا يشترط أن تثبت الوقائع المسندة الى المتهم . فاسناد واقعة جنائية الى شخص لا يصح العقاب عليه اذا لم يكن القصد منه الا تبليغ جهات الاختصاص عن هذه الواقعة (٨٧) . فاذا تصورنا أن المبلغ قد هدف الى التشفى من المبلغ ضده رغم ثبوت صحة الوقائع التى اسندها اليه ، فانه لا يتمتع بالاعفاء المشار اليه وان كان اثبات هذا الامر من الناحية العملية غير يسير لتعلقه بالنية وهى أمر داخلى . ومجرد تقديم شكوى فى حق انسان الى جهات

(٨٦) نقض ١٩٤٧/١١/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٢٩ .

(٨٧) نقض ١٩٤٥/٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٩١٤ .

الاختصاص. وادلاء مقدمها بأقواله أمام الغير لا يمكن اعتباره قذفا علنيا الا اذا كان القصد منه مجرد التشهير بالمشكو المنيل منه (٨٨) .

وقد يصل حق التبليغ عن الجرائم الى حد اعفاء الشخص من أفعال أخرى غير القذف تعد من الجرائم . فالتبليغ عن الجرائم يقتضى فى بعض الصور الاحتفاظ بجسم الجريمة وتقديمه الى السلطة العامة وفيه يكون جسم الجريمة مما يحظر القانون حيازته أو احرازه الا أن الاحتفاظ به فى هذه الحالة مهما طال أمره لا يغير طبيعته ما دام القصد منه وهو التبليغ لم يتغير وان كان ظاهره يتسم بطابع الجريمة (٨٩) .

أركان البلاغ الكاذب

أورد المشرع جريمة البلاغ الكاذب بعد أن بين جريمة القذف ، ورغم وجه الشبه الذى يبدو بينهما الا أن هناك بعض أوجه الاختلاف . فالقذف لا يكون الا علانية والبلاغ الكاذب قد لا تتوافر له العلانية ، والبلاغ لا يكون الا لاحد الاحكام القضائية أو الاداريين وهو أمر غير مشروط فى القذف ، وينصب القذف على أمر مستوجب لعقوبة فاعله أو احتقاره عند أهل وطنه ، فى حين أن جريمة البلاغ الكاذب تستوجب أن يكون موضوع البلاغ أمرا مستوجبا لعقاب فاعله (٩٠) .

وأركان جريمة البلاغ الكاذب وفقا لما نصت عليه المادة ٣٠٥ عقوبات. ثلاثة ، الاخبار ، ويكون موضوعه أمرا كاذبا ، والقصد الجنائي .

الركن الاول : الاخبار

يراد بالاخبار فى هذا المقام التبليغ أى توصيل المعلومات من الناقل لها الى آخر . وقد استعمل المشرع لفظ أخبر مرة أخرى فى المادة ٣٠٤ عقوبات وهو بهذا يشير الى واجب التبليغ المنصوص عليه فى قانون الاجراءات الجنائية .

وليس هناك صورة محددة يتم بها الاخبار ، فالقانون لا يشترط أنه

(٨٨) نقض ١٩٤٦/٦/١٧ الطعن رقم ١٧٣٥ س ١٦ ق .

(٨٩) نقض ١٩٥٧/٣/١١ أحكام النقض س ٨ ق ٦٥ .

(٩٠) أحمد أمين ص ٥٧٠ .

يكون التبليغ بالكتابة (٩١) ، فيجوز أن يتم شفاهة . وكما يقع التبليغ صراحة يصح أن يكون ضمنيا مستفادا من ظروف الواقعة . فالتبليغ في جريمة البلاغ الكاذب يعتبر متوافرا ولو لم يحصل التبليغ من الجاني مباشرة متى كان قد هيا المظاهر التي تدل على وقوع الجريمة بقصد إيصال خبرها الى السلطة العامة ليتهم أمامها من أراد اتهامه بالباطل ، ولا يؤثر في ذلك أنه إنما أدى أقواله بالتحقيقات بناء على سؤال وجهه اليه المحقق ما دام هو قصد أن يجيء التبليغ على هذه الصورة (٩٢) . فالقانون لا يتطلب في البلاغ الكاذب الا أن يكون التبليغ من تلقاء نفس المبلغ يستوى في ذلك أن يكون قد تقدم خصيصا للدلاء به أو أن يكون قد أدلى به أثناء تحقيق أجرى معه في أمر لا علاقة له بموضوع البلاغ (٩٣) . كما لا يشترط أن يكون المبلغ قد أسند الأمر المبلغ عنه الى المبلغ ضده على سبيل التوكيد ، بل أنها تقوم كذلك ولو كان قد أسند اليه على سبيل الاشاعة أو على وجه التشكيك أو الظن أو الاحتمال متى توافرت سائر عناصر الجريمة (٩٤) . ويكفي أن يتم ذلك عن طريق الرواية عن الغير (٩٥) .

وكما يجوز أن يحصل التبليغ من الشخص بذاته يجوز أن يتم بواسطة وكيل عنه ، ما دام يمثل شخصه . فلا يشترط في جريمة البلاغ الكاذب أن يقدم البلاغ الى الموظف المختص مباشرة بل يكفي لاعتبار البلاغ مقبلا لجهة مختصة أن يكون من أرسل اليه البلاغ مكلفا عادة بإيصاله الى الجهة المختصة (٩٦) .

وأية وسيلة يتم بها الاخبار تصلح في تكوين هذا الركن ، فقد يتم هذا عن طريق التليفون أو في رسالة مكتوبة أو برقية . كما أنه لا يشترط أن يكون مصرا في البلاغ باسم المبلغ ضده بل يكفي ما فيه من البيان معيناً بأية صورة الشخص الذي قصده المبلغ (٩٧) .

ويجب أن يكون الاختيار الى جهة مختصة أساسا بتلقى البلاغات ،

(٩١) نقض ١٩٤١/١١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٩٤ .

(٩٢) نقض ١٩٧٠/٦/٨ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٠٠ ، ١٩٥٢/٢/١٩ س ٣ ق ١٨٦ .

(٩٣) نقض ١٩٥٩/٥/١٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٢٢ .

(٩٤) نقض ١٩٦٧/٢/٢١ أحكام النقض س ١٨ ق ٥١ ، ١٩٦٣/١١/١٤ س ١٤ ق ١٣٦ .

(٩٥) نقض ١٩٤٤/١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٨٥ .

(٩٦) نقض ١٩٧٠/٦/٨ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٠٠ .

(٩٧) نقض ١٩٤٣/٤/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٥٣ .

ذلك أن المشرع بدأ المادة ٣٠٥ عقوبات بقوله وأما من أخبر بأمر كاذب ، .
بما مفاده أن هذه المادة تكمل في صورتها المادة ٣٠٤ عقوبات التي تناولت
تقديم البلاغات الى المحاكم القضائية أو الاداريين ، ويصرف هذا اللفظ الأخير
الى رجال الضبط انقضائي أو الاداري . وهذا أمر منطقي لانه في هذه الحالة
فقط تباشر الاجراءات في مواجهة الشخص المبلغ ضده بما قد يؤدي الى
الاضرار به في حالة البلاغ الكاذب . وعلى هذا فالبلاغ الذي يقدم الى والد
الشخص أو أحد ذوى قرابة لا يوفر أركان جريمة البلاغ الكاذب ومن هذا
القبيل الشكوى التي تقدم الى مدرس الصغير في المدرسة فهو لا يعتبر من
المحكمات الاداريين .

الركن الثاني : موضوع الاخبار

يجب أن يكون موضوع الاخبار أمرا كاذبا ، أي ينصب الاخبار على
ما يغير الحقيقة . وكذب البلاغ أو صدقه يقدره القاضي غير مقيد أساسا بأي
تصرف سابق من جهة أخرى (٩٧ مكرر) فليس للقيود الذي انتهت اليه النيابة
العامة ولا لأمر الحفظ الصادر منها حجية في جريمة البلاغ الكاذب المرفوع
بشأنها الدعوى أمام المحكمة الجنائية عن الجريمة المبلغ بها كذبا في حقه اذ
البحث في كذب البلاغ أو صحته وتحقيق ذلك الأمر إنما هو موكول الى المحكمة
تفصل فيه حسب ما ينتهي اليه اقناعها (٩٨) . ولا ينهض أمر الحفظ الذي
تصدره النيابة بحفظ دعوى السرقة لعدم معرفة الفاعل دليلا على صحة
الوقائع التي أبلغ عنها المتهم (٩٩) . هذا الا اذا كان هناك حكم له حجيته فانه
يقيّد القاضي الجنائي . فالحكم الجنائي الصادر في جريمة من الجرائم إنما يقيّد
المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل
الجريمة من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة البلاغ أو كذبه (١٠٠) .
والقضاء بالبراءة في تهمة التبديد لتشكك المحكمة في أدلة الثبوت فيها لا يقطع
بصحة البلاغ المقدم عنها أو كذبه ولذا فانه لا يمنع المحكمة المطروحة عليها تهمة
البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة طليقة من كل قيد (١٠٠ مكرر) .

(٩٧ مكرر) نقض ١٩٧٥/٢/٣ أحكام النقض س ٢٦ ق ٢٩ .

(٩٨) نقض ١٩٧٠/٦/٨ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٠٠ ، ١٩٦٧/٢/٢١ س ١٨ ق ٥١ .

١٩٦٤/٥/١١ س ١٥ ق ٦٨ .

(٩٩) نقض ١٩٥٧/٤/٩ أحكام النقض س ٨ ق ١٠٥ .

(١٠٠) نقض ١٩٧٠/٤/٥ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٤ ، ١٩٦٤/١٢/٨ س ١٥ ق ١٦٠ .

١٩٦٥/٣/٧ س ١٧ ق ٤٦ .

(١٠٠ مكرر) نقض ١٩٧٥/٢/٣ أحكام النقض س ٢٦ ق ٢٩ .

ولا يشترط في البلاغ الكاذب أن يكون البلاغ كله كاذبا ، بل يكفي أن تشوه فيه الحقائق أو تـمـسـح فيه الوقائع كلها أو بعضها مسخا يؤدي الى الايقاع بالمبلغ ضده (١٠١) .

وليس كل أمر كاذب يصلح لأن يكون موضوعا للاخبار ، بل يجب أن يكون هذا الامر مستوجبا لعقوبة فاعله تمشيا مع نص المادة ٣٠٤ عقوبات (١٠٢) .

ويثور التساؤل عما اذا كان يشترط في موضوع البلاغ أن يكون مستوجبا لعقوبة فاعله باحدى العقوبات المقررة في قانون العقوبات أم يجوز أن يكون مستوجبا لعقوبة تأديبية ؟ ان الاجابة على هذا السؤال تستشف من المادة ٣٠٤ عقوبات التي أشارت الى الحكام القضائيين والاداريين وهؤلاء على ما سلف القول يقصد بهم رجال الضبط القضائي والاداري . ومع ذلك قضى بأنه لا يشترط للعقاب أن يكون الفعل الذي تضمنه البلاغ المقدم في حق أحد الموظفين معاقبا عليه جنائيا بل يكفي أن يكون مستوجبا لعقوبة تأديبية (١٠٣) .

ولما كان ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها يعد ركنا من أركان الجريمة فإنه بحسب الحكم الصادر بالادانة أن يثبت كذب البلاغ (١٠٤) .

الركن الثالث : القصد الجنائي

جريمة البلاغ الكاذب عمديه ولذا يجب أن يتوافر فيها القصد الجنائي ، فهل يكفي القصد العام أم يتعين توافر القصد الخاص ؟ لقد ذكر المشرع صراحة عبارة مع سوء القصد بنص المادة ٣٠٥ عقوبات بما يستشف منه أن المشرع يتطلب قصدا خاصا . والقصد الجنائي يتوافر في حق الشخص بعلمه بأن الامر المبلغ عنه كاذب وأنه يقصد الاضرار بالمبلغ . ولقد قضى بأنه

(١٠١) نقض ١٩٦٤/١٢/٨ أحكام النقض س ١٥ ق ١٠٦ ، ١٩٥٣/١/٢٤ س ٤ ق ١٠٥ .

(١٠٢) قضى بأنه لا عقاب على البلاغ الكاذب اذا لم يتضمن أمرا مستوجبا لعقوبة فاعله (نقض ١٩٦٤/٣/٩ أحكام النقض س ١٥ ق ٣٦) .

(١٠٣) نقض ١٩٤٠/٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٦٦ .

(١٠٤) نقض ١٩٤٥/٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥١٠ .

يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة ابلاغ الكاذب ان يكون الجاني عالما
بكذب الوقائع التي بلغ عنها وأن يكون قد أقدم على تقديم البلاغ منتويا
السوء والاضرار بمن بلغ ضده ، مما يتعين معه أن يعنى الحكم ببيان هذا
القصد بعنصرية (١٠٥) . كما قضى بأن الركن الاساسى فى جريمة البلاغ
الكاذب هو تعمد الكذب فى التبليغ وهذا يقتضى أن يكون عالما علما يقينيا لا
يدخله أى شك فى أن تكون الواقعة التي أبلغ بها كاذبه وأن المبلغ ضده برىء
منها ، كما أنه يلزم لصحة الحكم بكذب البلاغ أن يثبت للمحكمة بطريق
الجزم توافر هذا العلم اليقيني وأن تستظهر ذلك فى حكمها بدليل ينتجه
عقلا (١٠٦) .

وتوافر العلم بكذب البلاغ يوفر بالضرورة سوء القصد ، لأن أقل
ما يترتب عليه هو مباشرة الاجراءات قبل المبلغ ضده أو الاساءة الى سمعته ،
وليس من الميسور نفى القرينة المستفادة من العلم بكذب الامر المبلغ به .
ولهذا نجد المشرع يكتفى بثبوت القصد بمجرد التبليغ فأورد فى نهاية المادة
٣٠٥ قوله ولو لم يحصل منه اشاعة غير الاخبار المذكور ولم تقم دعوى بما
أخبر به .

وثبوت القصد الجنائي من شأن محكمة الموضوع التي لها الحق المطلق
فى استظهاره من الوقائع المطروحة (١٠٦ مكرر) والبحث فى كذب البلاغ أو
صحته موكل اليها تفصيل فيه حسبما يتكون به اقناعها (١٠٧) . بشرط أن
تكون قد اتصلت بالوقائع المنسوب الى المتهم التبليغ بها وأحاطت بمضمونها
وأن تذكر فى حكمها الامر المبلغ عنه للعلم ان كان من الامور التي يترتب
القانون عقوبة التبليغ عنها كذبا أم لا (١٠٨) .

(١٠٥) ١٩٧٢/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٨١ ، ١٩٥١/٣/٢ س ٢ ق ٣٠٦ ،
١٩٧٤/١٢/٨٢ س ٢٥ ق ١٧٧ .

(١٠٦) نقض ١٩٧٢/٥/١٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٥٥ ، ١٩٧٥/٢/٢٣ س ٢٦
ق ٤٠ .

(١٠٦ مكرر) نقض ١٩٧٣/٥/٢٧ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٣٤ .
(١٠٧) نقض ١٩٧٥/٢/٣ أحكام النقض س ٢٦ ق ٢٩ ، ١٩٧١/٥/٣ س ٢٢ ق ٩٤ ،
١٩٦٩/١١/١٢ س ٢٠ ق ٢٥٥ .

(١٠٨) نقض ١٩٧٢/٣/٢١ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦٢ ، ١٩٦٤/١/١٣ س ١٥ ق ١٠ ،
١٩٦٥/٣/٢٣ س ١٦ ق ٥٩ ، ١٩٦٩/٤/٧ س ٢٠ ق ٩٦ .

ولا يعيب الحكم عدم تحدّثه صراحة وعلى استقلال عن توافر سوء
القصد في جريمة البلاغ الكاذب اذا كانت الوقائع التي أثبتتها تفيده في غير
الْبَس أو اِبْهَام (١٠٩) .

(١٠٩) نقض ١٩٦٧/١٠/٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٩٤ . وإيراد الحكم ما يدل على كذب
واقعة السرقة التي ضمنها الطاعن بلاغه ضد المجنى عليه وأنه حين أقدم على التبليغ كان على
يقين من ذلك وأنه لم يقصد من تقديم البلاغ سوى السوء والاضرار بالمجنى عليه توصلنا الى
إدانته تدليل سابع على كذب البلاغ وعلى توافر القصد الجنائي (نقض ١٩٦٣/٢/٤ أحكام
النقض س ١٤ ق ١٥) .

الفصل السابع عشر

قمع التدليس والغش

مقدمة خاصة عن الجرائم الاقتصادية

يدخل القانون الجنائي - من وجهة نظر التقسيم التقليدي لفروع القانون - فى دائرة القانون العام ، وينقسم القانون الجنائي بدوره الى قسمين رئيسيين الاول منهما موضوعي وهو قانون العقوبات والاخر اجرائي وهو قانون الاجراءات الجنائية . ويعنى الاول ببيان الأحكام العامة فى المسؤولية والتجريم والعقاب ، وكذلك بيان الافعال التى تعد فى نظر المشرع جريمة والعقوبة المقررة لكل منها ، ويرسم قانون الاجراءات مختلف الوسائل اللازمة للتحقق من الوقائع الجنائية وتعرف مرتكبيها ، ابتغاء مؤاخذة مرتكب الجريمة على ما قدمت يداه وتنفيذ الحكم الذى قد يصدر ضده . وتوجد الى جوار القانون الجنائي علوم أخرى مساعدة له من شأنها أن توصل الى تحقيق الغاية منه كعلم الاجرام والبوليس الفنى وعلم النفس الجنائي والطب الشرعى . . . الخ . ولا شك فى أن هذه العلوم رغم كونها وثيقة الصلة الى حد بعيد بالقانون الجنائي ، إلا أنها تعتبر من ناحية التقسيم التقليدي بعيدة عن فروع القانون اذ تحكمها قواعد علمية وأصولية تختلف فى أساسها عنها .

ويقسم الشراح قانون العقوبات عامة - أخذا من ذات التقسيم الذى يسير عليه - الى قسمين العام والخاص ، وأولهما يتضمن مختلف الأحكام العامة والاخر يشمل أنواعا من الجرائم والعقوبات المقررة لكل جريمة . ويستوى أن تكون الأحكام المتعلقة بكل جريمة قد وردت فى القسم الخاص من قانون العقوبات أو جاءت فى قوانين سابقة أو لاحقة عليه متضمنة بعض الجرائم .

وقد تقتصر التشريعات الجنائية على بيان أفعال معينة رأى المشرع أن يعدها من الجرائم لما رآه من خطورة على المجتمع أوجبت تدخله ، كما هو الحال بالنسبة الى جرائم التشرد والاشتباه والتسول وحمل السلاح والمخدرات . وقد تعد القوانين الخاصة لان تنظيم أساسا مسائل معينة فى مختلف شئون الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وعملا على احترامها يقرن المشرع

مخالفتها بجزاءات مما نص عليه فى قانون العقوبات • والمشاهد غالبا فسى كل الدول ان غالبية تشريعاتها تحوى فى نهايتها نصوصا تجرم مخالفة بعض أحكامها ، اذ بهذا يظهر سلطان الدولة فى فرض القواعد التى تراها كفيلة بتنظيم مختلف شئون الحياة • وقد استلقت هذه الظاهرة نظر الشراح ودعتهم الى دراسة العقوبات الجنائية المقررة فى غير مجال قانون العقوبات ، وهل تنسجم مع الغاية من العقوبة ومع الاسس والنظريات التى يبنى عليها علم العقاب من عدمه •

هذه النصوص الخاصة التى تتضمن بعض الجرائم والعقوبات تثير بحث ما اذا كانت تطبق بالنسبة اليها قواعد مميزة عن القواعد العامة فى قانون العقوبات والاجراءات الجنائية أم أنها تخضع لذات أحكامها • ثم ان هى خالفت الاحكام الاخيرة فى بعض النقاط ، هل يترتب على هذا انفصالها كلية عن قواعد قانون العقوبات والاجراءات الجنائية أم تبقى هذه مطبقة الا فيما ورد فيه نص استثنائى باحدى تلك القوانين ؟

قانون العقوبات الاقتصادى :

برزت أهمية المسائل الاقتصادية فى كل الدول لا سيما بعد الحرب العالمية الاولى ، وأخذت لها طابعا خاصا وطبقت بالنسبة اليها قواعد ترمى الى تحقيق أهداف الدولة فى اتنواحي الاقتصادية • ولقد كان من الطبيعى أن تقترون بعض أحكام التشريعات الاقتصادية بالجزاء ، سواء أكان جنائيا أم غير جنائى - لتكره الافراد عند الضرورة على احترامها • وتطبيقا لمبدأ التخصص الدقيق وجدنا قانون العقوبات تنفصل عنه فروع مختلفة تحت منسميات خاصة أبرزها وأحدثها فى الوقت الحاضر قانون العقوبات الاقتصادية • وقد ذهبت الآراء الى وجوب تمييز قانون العقوبات الاقتصادى عن قانون العقوبات العادى ، وأن تطبق بالنسبة اليه أحكام مستمدة من المسائل الاقتصادية التى يرتبط بها والتى يراد منه تحقيقها ، أى الأهداف الاقتصادية • فقانون العقوبات الاقتصادى يتضمن معالجة المسائل التى تنظمها القوانين الاقتصادية حينما تقرر عقوبات جنائية أو تدابير أمن عند مخالفتها ، ومثالها القوانين المتعلقة بالشركات وأعمال البنوك والتلاعب فى الاسعار •

والتشريعات الاقتصادية تتناول أصلا تنظيم المسائل التى تدخل فى نطاقها تنظيميا لا تتدخل فيه قواعد قانون العقوبات ، لان المشرع حينما يعد

مشروع قانون يتناول بعض المسائل الخاصة بالشركات مثلا ، يبحث بداءة فى الأسس التى يقوم عليها مع افتراض الوضع الطبيعى للامور . وهى أن الأصل فى القانون اتباع أحكامه ، فالغاية من التشريع المزمع اصداره مصلحة اقتصادية . ولكن القوانين انتهى من هذا القبيل غالبا ما تمس بعض النشاط الخاص للأفراد ، بما قد لا يرضيهم فيخالفون أحكامها أما عمدا أو عن إهمال . وقد لا تقع الأفعال المخالفة للقانون - فى نظر البعض - موضع التائيم لا من ناحية الضمير العام ولا من ناحية الإخلاق ، لأن الأمر الذى يصدم الشعور العام فى الغالب هو الجريمة بالصورة المتعارف عليها .

ومن أجل أن التشريعات الاقتصادية من شأنها أن قد تحد من النشاط الخاص للأفراد بما يسفر عن محاولتهم التخلص من أحكام القانون دون الشعور بأى وزر اجتماعى ، يعمل المشرع على وضع أحكامه فى المكان اللائق بها من الاحترام وكفالة التنفيذ والتطبيق فيقرن الواجب الذى فرضه بجزاء عاقل مخالفته يتمثل فى عقوبة جنائية ، لأن الأصل فيها إيقاع الخشية فى نفس الفرد من الوقوع تحت طائلتها . فإلجزاء الجنائى بالنسبة إلى المسائل الاقتصادية هو فى الحقيقة بعيد كل البعد عن انطبيعة الأصلية لقانون العقوبات ذاته ، وإنما يأتى بعد تنظيمها بصفة تبعية .

ومتى كان الأمر كذلك تتعين مضمون تسمية قانون العقوبات الاقتصادية ، ذلك لأن إقرار هذا الاسم إلى جوار قانون العقوبات العادى من شأنه أن يؤدى إلى القول بأن القانونين وإن اشتركا فى تعلقهما بالعقوبات إلا أنهما مستمدان من أصول مختلفة إختلافا كليا . فإن اعتبر أحدهما أصلا للآخر لما كانت هناك داعية لتسمية قانون العقوبات الاقتصادية ، الأمر الذى يوحى بالاستقلال أو الذاتية وإنما تكون الجرائم التى يتضمنها جرائم عادية تتعلق بتنظيم مسائل معينة . وإن كانت هناك بعض الأحكام التى يستقل بها فإنها تعتبر استثناء من القواعد العامة فى قانون العقوبات وهو وضع ليس بمستغرب على هذا القانون ذاته ، حيث ينص عادة على القواعد العامة ثم يردفها أحيانا بقوله إلا إذا وجد نص بخلاف ذلك . والمثال على هذا هو العقاب المقرر للشروع فى الجنايات والمنصوص عليه فى المادة ٤٦ من قانون العقوبات ، والذى يجعل عقوبة الشروع فى الجناية أقل من عقوبة الجريمة التامة ، فإن القانون ذاته فى مواد أخرى لاحقة يخرج على هذه القاعدة ويساوى فى العقوبة بين الشروع والجريمة التامة أو لا يعاقب على الشروع إطلاقا . بل إن ذات التسمية التى قيل بها يعطوها النقص لأنها تقتصر على قواعد قانون العقوبات مع أن المراد هو هذه القواعد وكذلك أحكام الإجراءات

الجنائية • فضلا عما تقدم فان القواعد الخاصة التى تطبق بالنسبة الى قانون العقوبات الاقتصادى لها مثيلاتها أو شبيهاتها فى قوانين أخرى • ومع هذا لم تفرد لها علوم خاصة تحت اسماء مستقلة لقانون العقوبات •

ولقد دافع البعض عن تسمية قانون العقوبات الاقتصادى بمقولة ان له ذاتية خاصة مستمدة من حمايته لمصالح معينة هى التى تتعلق بالنظام الاقتصادى للدولة • وفى رأينا أنه لا مانع اطلاقا مع التطور الطبيعى للعلوم وانتشارها من تفريعها الى تخصصات دقيقة ، ولكن هل هناك داعية لهذا فى قانون العقوبات ، مع أن الجزاءات الجنائية فى التشريعات غير العقابية انما ترد تابعة وبصفة عرضية ؟ فضلا عن هذا فان اعمال القاعدة يجعل التخصص وهو الحكمة التى يبغى القانون تحقيقها ينتهى الى وضع غير مفهوم ، وهو تخصيص قانون العقوبات الى فروع عديدة تبعا للحكمة التى يراد الوصول اليها فى كل مجموعة من نصوصه ، مثل قانون العقوبات المالى والتجارى والادارى بما لا نهاية له •

دور التشريعات الاقتصادية فى بناء الدولة

كان ظهور مذهب الفردية بقوة سطرانه أحد آثار الثورة الفرنسية التى قامت ضد طغيان الملوك والاقطاعيين وجعلت الفرد هو أساس المجتمع ومن ثم وجب أن تكفل له كل وسائل الحماية ، أى أن هذا المذهب كان رد الفعل الطبيعى للحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية السابقة على قيام تلك الثورة • وأخذ هذا الاتجاه ينتشر فى مختلف الدول ومنها مصر •

وتطبيق مذهب الفردية فى مصر له أعماق الآثار بالنسبة الى الحياة الاقتصادية لان من شأنه عدم التدخل فى نشاط الافراد وتركهم يحققون ما شاء لهم من الارباح دون تدخل من جانب الدولة • وكان من نتائج هذا المذهب أن أخذت قوة رأس المال تتزايد مع مرور الزمن وأصبحت له السيطرة الكاملة على وسائل الانتاج ، وكلما ازدادت قوته كلما ضعفت حقوق الافراد الآخرين الذين يستغلهم رأس المال فى تحقيق أهدافه ، وبهذا وجدت طبقة مستغلة تملك رأس المال وطبقة مستغلة ليس لديها سوى العمل وازاء ضعف الأخيرة وحاجتها الى الاولى بسبب ضرورات الحياة أمكن لرأس المال أن يسيطر على اليد العاملة •

ولم يكن الأمر أحسن حالا بالنسبة الى الاستغلال الزراعى ، فقد أدى

مذهب الفردية الى أن أصبح صاحب الارض بإمكانياته القوية يستغلها على الوجه الذى يريد وبالصورة التى تحقق له أكبر قدر ممكن من الارباح . ولقد كان فى حاجة الى اليد العاملة بقدر ما كانت هذه بحاجة اليه ، بيد أنه بثروته أمكنه أن يخضعها لسلطته بفرض عليها شروطه وقدر لها أقل الاجور لتزيد أرباحه .

ومن أجل هذا كان من أهم المسائل التى اهتمت بها الدولة رسم سياسة اقتصادية تهدف الى خير الشعب ورفع مستواه ، ومواجهة الزيادة المضطردة فى السكان بالمشاريع الزراعية والصناعية والتجارية واستغلال الموارد المعطلة فى البلاد وتحسين توزيع الثروة والدخل والعمل على ازالة الفوارق بين الطبقات واستقرار الأحوال الاقتصادية ، وتشجيع أصحاب رؤوس الاموال على استثمار أموالهم فى المشروعات اللازمة للبلاد .

ولجأت الدولة فى سبيل تحقيق غايتها الى سياسة التوجيه الاقتصادى وهى سياسة مأخوذ بها فى غالبية دول العالم ولا سيما النامية منها . فمن المعروف أن المشروعات الفردية لا يمكن أن تحقق للدولة ولأفراد الشعب ما يرتجى من رفع مستوى المعيشة لان تلك المشروعات بإمكانياتها القاصرة وبما تبتغيه من تحقيق غايتها الخاصة تتعارض أهدافها المباشرة مع المصلحة العامة البعيدة المدى ، فهى تروم الظفر بالربح العاجل دون أقدام أو مخاطرة بسبب مقدرتها المحدودة فى حين أن التطور الاقتصادى للبلاد وخلق المشروعات الانتاجية الكبيرة يقتضى رؤوس الاموال الضخمة التى لا تتوافر الا للدولة . وكان من مقتضى هذا أن تضع تخطيطا للتنمية الاقتصادية من ناحية وتشارك القطاع الخاص فى نشاطه من ناحية أخرى .

فالانتاج الفردى لو ترك على حاله ، فانه ان أدى الى تطور وتقدم من ناحية معينة فانه بسبب غايته الخاصة قد يغفل نواحي حيوية فى حياة الشعب ، لانه يرسم السبيل الذى يحقق له الربح دون نظر الى الاحتياجات الحقيقية للدولة اذا ما اضطرته الى بعض التضحيات . وتعتبر النهضة الشاملة فى البلاد فى النواحي الزراعية والصناعية والتجارية وحدة متكاملة ، وحتى تسير فى اطار منظم دون تعارض أو تضارب قد يؤثر فى انتاجها يجب أن تحدد سلفا اتجاهاتها وما يراد تحقيقه منها تبعا للاحتياجات الفعلية للشعب والتى تؤدى الى رفع مستواه مع مراعاة ما بينها من اتصال وثيق بحيث لا تطفئ واحدة منها على الاخرى . وان تحقيق المصلحة العامة لافراد الشعب ورسم السبيل الى ذلك يكون ممن تتجمع فى يده عناصر التقدير (م ٤٣ - العقوبات الخاص)

كاملة الامر الذى لا يتيسر الا للدولة . ومن هنا وجب على الدولة رسم سياسة تخطيطية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بل والتدخل الى جانب النشاط الفردى فى بعض الاحوال .

والدعامة الاساسية فى النظام الاشتراكى هى مشاركة رأس المال العام مع الخاص فى تنفيذ مشروعات الاستثمار التى تتطلبها التنمية الاقتصادية ، فيقوم رأس المال العام ببعض الصناعات الاساسية التى يعجز الافراد عن القيام بها ويشترك مع رأس المال الخاص فى صناعات أخرى وتنسيقها للهيكل الاستثمارى وحتى تسير الخطة الاقتصادية فى سهولة ويسر وتنظيما لتعاون الاستثمار الخاص مع العام أنشئت مؤسسات مختلفة تتولى ادارة وتنظيم واستغلال الموارد الاقتصادية للبلاد .

الجراءات الاقتصادية

بعد أن تبين لنا مما سبق دور التشريعات الاقتصادية فى بناء الدولة ، ومدى أهميته فى نجاح خطة التنمية التى ترسمها الدولة ، هذا فضلا عن أن سياسة الدول الكبرى ترمى الى فرض نفوذها على الدول الأخرى مستعملة فى هذا السلاح الاقتصادى كل هذا كان دافعا للدولة بأن تولى خطتها الاقتصادية اهتماما زائدا وتضعها موضع الاحترام الكفيل بالعمل على تنفيذها .

ويعتبر الجزء الجنائى دائما من أهم السبل التى تلجأ اليها الدولة فى سبيل وضع القواعد التى تقررها موضع التنفيذ لا سيما فى الاحوال التى قد تمس فيها تلك القواعد المصالح الخاصة لبعض الافراد . ومن أجل هذا وجدنا الدولة تتدخل فى كثير من النواحي الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية ، لا سيما النواحي التى تتعلق باحتياجات الشعب ومتطلباته اليومية . ثم زاد الامر خطورة واهتماما فى أيامنا هذه نتيجة للسياسة الاقتصادية التى ترسمها الدولة والتى تواجه بها مختلف الظروف التى تحيط بها سواء من الناحية الخارجية أو من الناحية الداخلية .

وقد بدأ اصطلاح الجريمة الاقتصادية يظهر فى الحياة العملية ، وهذا الاصطلاح كما يبدو من عبارته يفيد تعلقه بالناحية الاقتصادية للدولة . وأصبحت الجريمة الاقتصادية تطلق على الافعال التى يقرر القانون من أجلها العقاب متى كانت تمس النظم الاقتصادية . على أن تعريف الجريمة الاقتصادية فى ذاته ليس محل اتفاق ، نظرا لحدائته ، وسوف نرى أن مشروع قانون العقوبات قد أورد له تعريفا معينا .

وطرح أمر الجريمة الاقتصادية على الحلقة العربية الاولى للدفاع الاجتماعى المنعقد فى القاهرة عام ١٩٦٦ . وقد جاء فى توصيات هذه الحلقة أنه « يعد جريمة اقتصادية كسل عمل أو امتناع يقع بالمخالفة للتشريع الاقتصادى اذا نص على تجريمه سواء فى قانون العقوبات أو فى القوانين الخاصة بخطط التنمية الاقتصادية والصادرة من السلطة المختصة لمصلحة الشعب » . كما ورد بها أن « تخضع العلاقات والعمليات الاقتصادية لنظام قانونى يضع حدودا واضحة لحقوق المواطنين وواجباتهم فى المجال الاقتصادى عموما أو فى القطاعات التى يتناولها القانون بالجماعة سواء تعلقت بالتخطيط أو التسعير الجبرى أو التموين أو تداول أو توزيع الاموال أو النقل أو المعاملات أو التنمية الزراعية أو الصناعية أو أى نشاط آخر يدخل فى خطط التنمية الاقتصادية » .

الجرائم الاقتصادية فى مشروع قانون العقوبات

أخذ مشروع قانون العقوبات بالاتجاه السائد نحو الاهتمام بالجرائم الاقتصادية الامر الذى يبين من المذكرة الايضاحية فى قولها « لا شك أن النظام القانونى القائم يقصر عن امداد النظام الاقتصادى فى المرحلة الدقيقة التى تمر بها بالحماية التى تتطلبها تطبيق السياسة الاشتراكية ، وذلك أنه يكتفى بادراج الجرائم الاقتصادية فى قوانين خاصة كلما اقتضى الامر ذلك دون مراعاة التنسيق بينها أو محاولة تقديم نظرية جامعة تجمعها حتى يمكن أن تتفرع عليها الأحكام المناسبة من جهة ، وحتى تقدم الدليل الذى يهدى فى تفسير النصوص أو تطبيقها . وقد حرصت الدول التى تأخذ بالنظام الاشتراكى على أن تخص الجرائم الاقتصادية بأحكام خاصة نظرا لطبيعتها المتميزة من جهة ولخطورتها على النظام من جهة أخرى .

ولقد وردت الاحكام الخاصة بالجرائم الاقتصادية فى المواد من ١٥٠ الى ١٥٨ مشروع قانون العقوبات . وتناولت المادة ١٥٠ تعريف الجريمة الاقتصادية ، و ١٥١ سريان القوانين من حيث الزمان عليها ، و ١٥٢ الشروع فيها ، و ١٥٣ مسئولية المسئول عن الرقابة ، و ١٥٤ مسئولية الشخص الاعتبارى ، و ١٥٥ المصادرة ، و ١٥٦ تناولت بعض التدابير الخاصة ، و ١٥٧ التعدد والتنفيذ ، و ١٥٨ تحريم بعض الاجراءات الخاصة .

تعريف الجريمة الاقتصادية

عرفت المادة ١٥٠ من مشروع قانون العقوبات الجريمة الاقتصادية

يقولها « يعد جريمة اقتصادية كل عمل أو امتناع يقع بالمخالفة للقواعد المقررة لتنظيم أو حماية السياسة الاقتصادية للدولة ، اذا نص على تجريمه في هذا القانون أو في القوانين الخاصة » . وجاء في المذكرة الايضاحية عن المشروع أنه عمدا الى تعريف الجريمة الاقتصادية ليكون هذا التعريف مناط تطبيق الاحكام الواردة في هذا الباب ، وقد حرص على أن يبتعد في التعريف عن التفاصيل التي قد تختل أو تقصر عند التطبيق ، فجعل مناط اعتبار الجريمة اقتصادية ان تنطوي على مخالفة للقواعد المقررة لتنظيم أو حماية السياسة الاقتصادية للدولة » .

وهذا التعريف على الصورة التي ورد بها - بل وبإقرار المذكرة الايضاحية - قد جاء عاما الى درجة تمثل خطورة كبيرة على قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات ذلك أنه من المسلم به في المسائل التي تتعلق بالتجريم والعقاب وجوب أن تكون القواعد المتعلقة بها منضبطة ، حتى يتعرف كل فرد ما له من حقوق وما عليه من واجبات . وتتمثل الخطورة بشكل أكبر اذا ما لاحظنا أن القانون يخص الجرائم الاقتصادية بأحكام تعد استثناء من الاحكام العامة ، على ما سنرى عند استعراض ما جاء بالمواد من ١٥١ الى ١٥٨ .

ويتأتى عدم الانضباط في التعريف من ناحيتين الاولى تحديد المراد بالقواعد المقررة ، والاخرى نطاق السياسة الاقتصادية .

أما بالنسبة للناحية الاولى فانه يمكن أن يقال ان القواعد المقررة تحمل معنى السياسة العامة للدولة ولو لم تكن مفرغة في صورة قانون ، أو قد تكون قانونا ، أو قرارا صادرا من جهة مختصة ، بل ان التفسير يمتد الى بعض التعليمات الخاصة بجهة معينة فهل يكفي تقرير العقاب - أى التجريم - في أية صورة من هذه الصور حتى تعد الجريمة اقتصادية ؟ .

ومن الناحية الاخرى لا جدال في أن العامل الاقتصادي يتدخل في كل نواحي النشاط في الدولة بل وفي حياة الافراد ، ومن هنا لا يمكن اطلاقاً فصل السياسة الاقتصادية عن الاجتماعية عن السياسية فكل جانب من هذه الجوانب يعتبر معبراً عن المجتمع وصورة من جوانبه ولا يمكن فصل الواحدة عن الاخرى . واذا أردنا أن نضع المسألة في صورة فرض عملي ، فيكون على الوجه الآتي ، اذا تدخلت الدولة مراعاة منها لتحديد النسل وقررت عقاباً ولو كان مالياً على من يزيد أولاده على عدد معين ، فهي بلاشك تستهدف ناحية اقتصادية ، بالعمل على رفع مستوى الشعب من الناحية الاجتماعية

الامر الذى لا يتأتى الا اذا زاد دخل الفرد ، وهذه الزيادة بغير جدال ناحية اقتصادية ، فهل يعد الفعل المشار اليه سلفاً جريمة اقتصادية ؟ ومثال آخر اذا حددت الدولة القيمة الايجارية للمساكن فهي تهدف بغير جدال الى ناحية اجتماعية وأخرى اقتصادية ، فهل يعتبر التأجير مع دفع « خلو الرجل » وهو جريمة فى القانون ، جريمة اقتصادية ؟ .

ومن أجل هذا يكون المشروع قد أجهد نفسه فى وضع تعريف عام للجريمة الاقتصادية بغير جدوى من ناحية ، ولخطورة الاثار التى تترتب على التعريف من ناحية أخرى . ويكفى أن تقرر محكمة أن الجريمة اقتصادية حتى تطبق الأحكام العامة التى تشير اليها ، فى حين لا تعدها محكمة ثانية جريمة اقتصادية فيفلت متهم آخر من تلك الأحكام وهكذا . ويدعونا هذا الى التساؤل عما اذا كان من اللازم وضع أحكام عامة للجرائم الاقتصادية ، وللإجابة على السؤال نستعرض فى المامة سريعة الأحكام التى وردت بالمشروع .

١ - سريان القانون من حيث الزمان : تنص المادة ١٥١ من المشروع على أنه اذا صدر قانون لا حق للجريمة وكان أصلح للمتهم أو المحكوم عليه فلا يستفيد منه الا اذا قصد به العدول عن السياسة الاقتصادية التى كان يستهدفها القانون السابق . وهذا النص مشوب بالغموض من ناحية عبارة العدول عن السياسة الاقتصادية ، وقد سبق أن أوضحنا ما فى هذه العبارة من عدم الدقة فضلاً عن الشمول ، هذا من ناحية ومن ناحية العدالة لا موجب لهذا النص ولبيان ذلك نذكر ما جاء متعلقاً به فى المذكرة الايضاحية . فقد ورد بها « لو وقعت جريمة تهريب مبلغ عشرين جنيهاً فى ظل قانون لا يسمح باخراج سوى عشرة جنيهاً ظل الفعل معاقباً عليه بمقتضى هذا القانون ولو صدر بعد ذلك قانون يسمح باخراج ثلاثين جنيهاً . ولو صدر قرار برفع سعر سلعة لم يستفد منه من خالفوا القرار السابق ولو كان سعر البيع يدخل فى الحدود المسموحة فى القرار الجديد ، ولكن اذا صدر القانون الجديد ملغياً قيود النقد فى المثال الاول وسياسة مراقبة الاسعار فى المثال الثانى استفاد المتهم منه . وأساس هذه التفرقة ترجع الى التفرقة بين نوعين من القوانين هما قانون الغاية وقانون الوسيلة وقانون الغاية يقصد به العدول عن السياسة الاقتصادية التى كان يستهدفها القانون السابق ، فمن العبدل أن يستفيد منه المتهم أو المحكوم عليه . أما قانون الوسيلة فلا يمس السياسة الاقتصادية التى كان يستهدفها القانون السابق وإنما هو .

يتعلق بأسلوب تنفيذها فلا يجوز أن يستفيد منه المتهم أو المحكوم عليه والا
تعدر تحقيق الغرض المقصود من القانون .

وفى رأينا أنه لا محل للقول بوجود نوعين من القوانين أحدهما قانون
الغاية والاخر قانون الوسيلة ، ذلك أنه لا يوجد تشريع لم يستهدف منه
المشرع غاية معينة . فاذا صدر قانون يحدد لسلعة ما سعرا معيناً فغايتته
أن تباع بهذا السعر لانه مما يتفق مع مصلحة البائع والمشتري ، وان رفع
السعر عن هذا فغايتته أن السعر الجديد تتحقق به المصلحة ، وهو ما يؤدي الى
أن السعر السابق كان لا يمثل العدالة ومتى كان الامر كذلك فلا محل لمحاسنة
الفرد على أساس القانون السابق . ولن تستريح العدالة بمحاكمة فرد عن
جريمة تهريب عشرين جنيها فى حين أن أى فرد آخر يستطيع أن يخرج من
البلاد وفى حوزته عشرين جنيها دون أن يلحقه العقاب . وأساس قاعدة
تطبيق القانون الاصلح للمتهم هو عدالتها ، والعدالة دائما مرجعها احساس
الجمهور الذى يعبر عنه التشريع .

٢ - **الشروع فى الجرائم الاقتصادية :** تنص المادة ١٥٢ على أن « يعاقب
على المشرع فى الجناح الاقتصادية . وتكون عقوبة الشروع فى الجرائم الاقتصادية
هى العقوبة المقررة للجريمة التامة » . وهذا النص يثير بدوره ما سبق أن
قلناه فيما يتعلق بتحديد الجريمة الاقتصادية ، وتبين خطورة المسألة فى أن
اعتبار جريمة ما من نوع الجرائم الاقتصادية يؤدي الى أمرين تجريم الشروع
فيها دائما ان كانت جنحة ، ثم التسوية فى العقوبة بين الجريمة التامة
والشروع .

وفضلا عن هذا فان القاعدة التى وردت فى هذا النص لم تأت بجديد ،
فالمشرع ينص على عقاب الشروع فى كثير من الجناح بنصوص خاصة ، وهو -
أيضا فى بعض الاحيان يسوى بين عقوبة الجريمة التامة وعقوبة الشروع
فيها .

٣ - **مسئولية المسئول عن الرقابة :** تنص المادة ١٥٣ من مشروع قانون
العقوبات عن أنه « اذا أخل المسئول عن الرقابة مما نسب عنه وقوع
جريمة اقتصادية من أحد العاملين فى وحدة اقتصادية عوقب بالحبس
وبغرامة تعادل ضعف الضرر الذى تسبب عن الجريمة الاقتصادية
أو باحدى هاتين العقوبتين » . والجريمة الواردة فى هذه المادة ليس موضعها
فى الباب الخاص بالجرائم الماسة بالاقتصاد القومى ، اذ لم تتضمن أحكاما
عامة وانما جريمة معينة بأركان خاصة .

ومع هذا فتشير تلك المادة كالشأن فيما سبقها - نفس الصعوبة الخاصة بتحديد الجريمة الاقتصادية وما يترتب عليه من تجريم بعض الافعال . على أن أخطر ما فيها هو تحديد معنى الاخلال بالواجب الأمر الذي لم يحسده المشرع والذي قد يتوسع أو يضيق تفسيره بما يؤدي إلى قيام المسؤولية أو انتقالها . وعدم وضع ضوابط لهذا النص يؤدي إلى نتيجة تتنافى مع السياسة العامة في الدولة ، ذلك أن هذه السياسة تدفع عجلة الانتاج إلى الامام ، ووضع المسؤولية على هذه الصورة غير المنضبطة سوف يؤدي إلى الخشية من التصرف الذي تحتاجه دائما المشروعات لا سيما المستحدثة منها . وبهذا تتعطل عجلة الانتاج . ويكفى أن يحكم مرة بادانة أحد المسؤولين عن الرقابة على أساس الاخلال بالواجب حتى يحجم الكثيرون عن التصرف المنتج ، ونقع في حالة من السلبية وهي أخطر ما تصاب به الدولة .

وقد جاء بالمذكرة الايضاحية أن المشروع قد عمد إلى اطلاق المسؤولية على كل مسئول عن الرقابة فلم يحددها بالرقابة المباشرة أو غير المباشرة ما دام الأمر مناطه قيام رابطة السببية بين الاخلال ووقوع الجريمة ، وحتى لا تقتصر المسؤولية في النهاية على صغار المشرفين . على أن ما جاء بالمذكرة لا يؤدي إلى وضع ضوابط المسؤولية .

٤ - مسؤولية الشخص الاعتباري : تنص المادة ١٥٤ من المشروع على أن « يكون الشخص مسئولاً بالتضامن عن العقوبات المالية التي يحكم بها على مديره أو أعضاء ادارته أو ممثله أو وكيله إذا ارتكب أحدهم جريمة اقتصادية لحساب الشخص الاعتباري » . وليس هناك ما يمنع من مساءلة الشخص الاعتباري عن الجرائم التي تقع من أحد العاملين به أو باسمه ، على أن الأمر هنا يتعلق بمعنى الجريمة الاقتصادية على الوجه الذي سلف لنا بيانه .

٥ - المصادرة : تنص المادة ١٥٥ من مشروع قانون العقوبات على أنه « يجب الحكم بعقوبة المصادرة عن الجرائم الاقتصادية . على أنه إذا امتنع الحكم بمصادرة الاشياء لعدم ضبطها أو لتعلق حق عيني للغير الحسن النية بها وجب الحكم بدلا منها بغرامة اضافية تعادل قيمة هذه الاشياء » .

وليس ثمة ما يمنع من ايراد حكم النص السابق ، وإنما يتعين أن يرد ذلك بصدد جرائم معينة ما دام تحديد المراد بالجريمة الاقتصادية محل خلاف .

٦ - الاحكام الواردة فى المواد ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ من مشروع قانون

العقوبات : تنص المادة ١٥٦ من المشروع على أنه « فضلا عن العقوبات افرعية والتدابير المقررة يجوز بحسب الاحوال الحكم بكل أو بعض التدابير الاتية : (١) رد الربح غير المشروع (٢) اغلاق المحل الخاص (٣) حظر مزاولة النشاط الاقتصادى الذى وقعت الجريمة بمناسبته مدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد على ثلاث سنين (٤) العزل فى الجرائم التى يقضى فيها بالحبس وذلك لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات تبدأ من نهاية تنفيذ العقوبة أو انقضائها لاي سبب آخر (٥) نشر الحكم الصادر بإدانة بالوسيلة المناسبة على نفقة المحكوم عليه » . وتنص المادة ١٥٧ على أنه « استثناء من أحكام تعدد الجرائم اذا اجتمعت جريمة اقتصادية مع جريمة أخرى أو أكثر وجب تنفيذ عقوبة الجريمة الاقتصادية وذلك بالإضافة الى ما يقضى به لغيرها طبقا لاحكام العامة » وتنص المادة ١٥٨ على أنه « لا يجوز الحكم فى الجرائم الاقتصادية بالعفو القضائى أو الوضع تحت الاختبار القضائى أو بوقف تنفيذ العقوبة » .

وليس فى النصوص الثلاثة المشار اليها ما يتنافى مع القواعد العامة ولكن الصعوبة ما زالت قائمة فيما يتعلق بالمراد من الجرائم الاقتصادية .

هذا وقد أورد المشرع عدة جرائم خاصة تحت عنوان الجرائم الماسة بالاقتصاد القومى فى المواد من ٢٣٧ الى ٢٤٨ .

رأينا فى الجريمة الاقتصادية

لا ينازع أحد فى أهمية الاقتصاد فى حياة كل دولة ، وبالنسبة الى بلادنا على وجه الخصوص ، ولا شك فى أن الضرورة تقتضى حماية سياسة الدولة من الناحية الاقتصادية . ولكن هل تدعو الحاجة الى أحكام عامة عن الجرائم الاقتصادية على الصورة آنفة البيان . لقد رأينا أن تعريف الجريمة الاقتصادية لم يستقر بعد ، ولم توضع له ضوابط محددة . مع أهمية هذه المسألة فيما يتعلق بالتجريم والعقاب ، ومع هذا تمشيا مع خطورة بعض الافعال التى تمس السياسة الاقتصادية ينبغى أن يقرر العقاب على ارتكابها . على أن يكون ذلك فى صورة جرائم محددة ، - كما هو الشأن فى المواد ٢٣٧ الى ٢٤٨ من مشروع قانون العقوبات . واما الاحكام العامة التى سبقت الإشارة اليها فى مشروع قانون العقوبات فانها اما ان يشار اليها فى نهاية الباب الخاص بالجرائم الماسة بالاقتصاد القومى ، أو أن يوضع

حكمها بمناسبة كل جريمة على حدة ، وبهذا تكون قد بعدنا عن التعريفات العامة فى مسائل التجريم .

ونحن نتكلم فيما يلى من بين ما يعد من الجرائم الاقتصادية - وقد أشارت الى هذا المذكرة الايضاحية عن مشروع قانون العقوبات - على جرائم قمع التدليس والغش التى وردت بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وجرائم التسعير الجبرى المنصوص عليها فى المرسوم لقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ .

مقدمة فى قمع التدليس والغش

ان المشاهد فى حياتنا العملية والامر الذى لا يشك أحد فيه هو انتصار سلطان المادة وطغيانها على غيرها من مقومات الحياة ، حتى لقد أصبح هم الناس وشغلهم الشاغل تقصى أسبابها وسلوك دروب الوصول اليها ابتغاء الزيادة فيها ، وأنها ما عادت وسيلة لغاية يريدون تحقيقها وإنما هى بذاتها تلك الغاية . حقيقة ان هذا من دواعى تقدم المدنية والعمران فى العالم ولكن سبيل الوصول اليه قد يختلف النظر فى تقديره ، فقد يلجأ الفرد الى طرق الكفاح المشروعة وهو أمر محمود ، بيد أن بريق المال قد ينحرف به عنها فيسلك الى تحقيق أغراضه أقصر السبيل وأقلها مجهودا ، وغالبا ما تكون وسيلته غير مشروعة ويتخذ سلاحا له التدليس والغش .

ولقد اقتضى الامر من المشرع التدخل ليضرب على يد كل من تسول به نفسه ارتياد ذلك المسلك ، ولم تكن النصوص الواردة فى قانون العقوبات تكفى لتحقيق غايته ، بل قصرت عن تناول صور كثيرة تدعو المصلحة الى توقيع الجزاء فيها مما حدا بمحكمة النقض الى أن تصرح فى حكم لها بأن الحاجة ماسة الى وضع تشريع جديد يعاقب على بعض حالات الغش (١) . وقد سن المشرع القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فى شأن قمع التدليس والغش والغى الاحكام التى جاءت بقانون العقوبات فى هذا الصدد . وبينت المذكرة الايضاحية لقانون التدليس والغش أهمية تلك الجرائم وخطورتها فى الحياة العملية بقولها « من الحقائق الواقعة انتشار الغش فيما يتبائع الناس انتشارا يكاد يتناول جميع ما يحتاجون اليه فى مآكلهم أو مشربهم أو

(١) نقض ١٩٢٩/١١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٤٣ .

تطبيبتهم أو ما يرغبون فيه من أسباب التكمّل . والغش مضر حيثما وقّع
فيما يتغذى به الناس أو يتداوون به أيا كانت الطريقة التي يرتكب بها .
فاذا كانت بتقليل المادة الغذائية في الطعام كان الضرر منه خطيرا اذا كان
مما يستعمله سواد الناس . واذا كانت بإضافة مادة ضارة بالصحة أو
كان الغش في أنواع الأدوية كان الضرر منه واقعا على الحياة نفسها . ولا
يقف الضرر في الغش عند المستهلكين بل يتعداهم الى كل من لم تفسد ذمته
من المنتجين والزراع والتجار ، فهؤلاء لا حول لهم تلقاء منافسة غير مشروعة ،
وهم بين أمرين ، أما ان يتكبوا الغش ويلتزمون جادة الامانة في المعاملة
فيتعرضوا بذلك لمضرة ، وأما أن تتهافت قواهم وتغلب عليهم شهوة الربح
فيجاروا الغشاشين في غشهم لكي لا يستأثروا دونهم بزواج السلعة وسهولة
البيع ، وعلى الحالتين تضمحل النزاهة وتفسد الذمم وتذهب الثقة في
الاسواق . والغش في الواقعة آفة اجتماعية يتضاءل في كفاحه كل مجهود
نظرا الى تنوع وسائله ووفرة أنانيته وخفائها وتكرار استحداث الجديد فيه
باستخدام ما يكشف عنه العلم في تقدمه المستمر ، حتى لقد شكى مرة وزير
الزراعة بفرنسا من أنه ما كان يقدم لمجلس النواب قانونا لمنع الغش حتى
أفسد عليه الغشاشون عمله باستنباط وسيلة أخرى للغش غير التي تضمنها
مشروعه ، وآفة كهذه حقيقة بكل اهتمام وبالتعهد أبدا بالعناية لملاحظة
أساليبها المتجددة .

وانه لمن المفيد ذكر النصوص التي كانت تتناول جرائم التدليس
والغش في قانون العقوبات قبل الغائها بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ،
ذلك أن أحكاما عديدة في هذا الشأن صدرت من المحاكم تحت ظلها ، ومن
مقارنتها بنصوص القانون الراهن يمكن استخلاص غرض المشرع وتفسير
القانون بما يتفق وهذا الغرض .

كانت المادة ٢٣٦ من قانون سنة ١٩٣٧ تنص على أن « كل من غش
أشربة أو جواهر أو غلالا أو غيرها من أصناف المأكولات أو أدوية معدة للبيع
بواسطة خلطها بشيء مضر بالصحة أو باع أو عرض للبيع أشربة أو جواهر
أو أصناف مأكولات أو أدوية مع علمه بأنها مغشوشة بواسطة خلطها بشيء
مضر بالصحة ولو كان المشتري عالما بذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن
سنتين وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين فقط » . وهي
تطابق المادة ٢٢٩ من قانون سنة ١٩٠٤ . كما كانت تنص المادة ٣٤٧ ع على
أنه « يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها
مصريا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من غش المشتري في عيار

شئ من المواد الذهبية أو الفضية أو فى جنس حجر كاذب مبيع بصفته صادق أو فى جنس أى بضاعة أو غش بغير الطرق المبينة بالمادة ٢٣٦ إيه جواهر أو غلة أو غيرها من أصناف المأكولات أو الادوية معدة للبيع أو باع أو عرض شيئا من الاشرية والجواهر والغلة وغيرها من أصناف المأكولات والادوية مع علمه أنها مغشوشة أو فاسدة أو متعفنة أو غش البائع أو المشتري أو شرع فى أن يغشه فى مقدار الاشياء المقتضى تسليمها سواء كان ذلك بواسطة استعمال موازين أو مكاييل أو مقاييس مزورة أو آلات وزن أو كيل غير صحيح أو بواسطة استعمال طرق من شأنها جعل الوزن أو الكيل أو القياس غير صحيح أو ايجاد زيادة بطرق التدليس فى وزن أو حجم البضاعة لو حصل ذلك قبل اجراء الوزن أو الكيل أو القياس أو بواسطة اعطاء بيانات غير صحيحة من شأنها الايهام بحصول الوزن أو كيل أو القياس من قبل بالدقة » . وهى تطابق المادة ٣٠٢ من قانون سنة ١٩٠٤ . كما كانت تنص المادة ٣٨٣ ع على أن « كل من وجد فى دكانه أو حانوته أو محل تجارته أو وجد عنده فى الاسواق شئ من الثمار أو المشروبات أو المواد المستعملة فى الأكل أو فى التداوى وكانت هذه الأشياء تالفة أو فاسدة يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيها مصريا أو بالحبس مدة لا تزيد عن اسبوع فضلا عن ضبط الاشياء التالفة أو الفاسدة ومصادرتها » . وهى تطابق المادة ٣٣٦ من قانون سنة ١٩٠٤ .

وقد الغيت النصوص السالفة جميعا وحل محلها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذى نصت المادة ١٣ منه على أن « تلغى المواد ٢٦٦ و ٣٤٧ و ٣٨٣ من قانون العقوبات » . واستقى التشريع الراهن أحكامه من القانون الفرنسى الصادر فى أول أغسطس سنة ١٩٠٥ ، واتسم بمرونة لا تجعله فى حاجة الى تعديل من وقت لآخر ، وهو لا يخرج فى مبادئه بصفة عامة عن التشريع السابق ، ولكنه أحاط بصور فى الغش وفى حيازة الاشياء المغشوشة أو الأشياء التى تستعمل فى الغش لم يكن معاقبا عليها ، ثم انه وضع العقاب على الشروع فى جرائم الغش فى حين أنه لم يكن معاقبا عيه وقد أخذ بطريق من الاحاطة والتعميم بحيث لا يسهل الفكاك من أحكامه ، وما كان من أنواع الغش لا يسهل ضبطه الا بمقاييس فنية يجب اثباتها واذا عنتها والتواضع عليها فوضت السلطة التنفيذية فى تحديد تلك المقاييس وجعل من تفاعل عمل السلطة فى وضع تلك المقاييس وحكم القانون فى عقاب من يخرج عليها أحسن أداة وأيسرها فى القضاء على

أسباب الغش التي يتحرى العلم كشفها وتحديد بها بوسائل لا تزال تزداد كل يوم دقة وحسن تحقيق .

وتتقضى دراسة جرائم التدليس والغش ثلاث مباحث الأولى أركان تلك الجرائم ، والثاني الأحكام الإجرائية الخاصة بها ، والثالث العقوبات المقررة لها . وسوف نعتني بوجه خاص بإيراد الأحكام التي صدرت في صدد الجرائم موضوع الدراسة لما لها من فائدة الكشف عن حقيقة غرض المشرع وسبيل أعمال القانون .

المبحث الاول

ركنا جرائم التدليس والغش

انه باستعراض نصوص قانون قمع التدليس والغش يبين أن للجرائم التي وردت به ركنان : الركن الاول المادى والثانى الركن المعنوى وهو القصد الجنائى .

أولا - الركن المادى

الركن المادى فى جرائم التدليس والغش يمكن تقسيمه الى نوعين : الاول الخداع والآخر الغش وما فى حكمه ، تأسيسا على أن الاول هدفه المتعاقد والآخر هدفه المال ذاته .

١ - الخداع

تنص الفقرة الاولى من المادة الاولى من قانون قمع التدليس والغش على عقاب « كل من خدع أو شرع فى أن يخدع المتعاقد معه بأية طريقة من الطرق فى أحد الامور الآتية :

١ - عدد البضاعة أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو وزنها أو طاقتها أو عيارها .

٢ - ذاتية البضاعة اذا كان ما سلم منها غير ما تم التعاقد عليه .

٣ - حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نافعة . وعلى العموم العناصر الداخلة فى تركيبها .

٤ - نوعها أو أصلها أو مصدرها فى الاحوال التى يعتبر فيها - بموجب الاتفاق أو العرف - النوع أو الاصل أو المصدر المسند غشا الى البضاعة سببا أساسيا فى التعاقد » .

ولاعمال حكم هذه المادة يتعين توافر أمرين الأول منهما الخداع فى واحد من الامور التى عدتها ، والآخر موضوع ذلك الخداع .

تعريف الخداع

عبر المشرع عن الخداع بقوله كل من خدع أو شرع في أن يخدع المتعاقد معه بأية طريقة من الطرق ولم يحدد معنى الخديعة ، ويمكن تعريفها بأنها انباس أمر من الامور مظهرا يخالف حقيقته ما هو عليه .

وتختلف الخديعة في هذا التعريف عنها بوصفها وسيلة للنصب في أمرين ، الاول منهما أن بعض صور الخداع قد ينطوى تحت قانون قمع التدليس والغش ولكنها لا تعد وسيلة نصب كخداع المتعاقد في عدد البضاعة المباعة بمجرد قول كاذب من جانب الجاني ، والامر الآخر أن هدف الفاعل في جريمة النصب هو الاستيلاء على كل أو جزء من ثروة المجنى عليه في حين أن غرض المتعاقدين من التدليس هو تحقيق كسب غير مشروع عن طريق عملية تجارية سليمة في ظاهرها .

وقد يندق تحديد ما اذا كان الفعل ينطوى تحت جريمة النصب أو جريمة التدليس ، كما اذا تعاقد شخص مع آخر على أن يبيعه نوعا معيناً من البضائع مقابل ثمن محدد ويكون هدف البائع من العملية هو الاستيلاء على ثروة المجنى عليه فيسلمه بضاعة من نوع يختلف كثيراً عما هو متفق عليه . والأصل أنه ليس ثمة مانع في القانون من أن ينطوى فعل واحد على عدة جرائم تدخل تحت أكثر من نص وحينئذ تطبق عقوبة أشد تلك الجرائم عملاً بالمادة ٢٢ من قانون العقوبات . ومع هذا فانا نرى أنه في الفرض المطروح يتعين الرجوع الى قصد المتعاقد من العملية ، فان كان الهدف هو الاستيلاء على ثروة المجنى عليه عد الفعل جريمة نصب ، أما اذا كان الغرض هو مجرد الحصول على ربح غير مشروع من عملية هي في أصلها حقيقية فان الفعل ينطوى تحت جريمة التدليس . والمرجع في تغليب أى الأمرين هو ما تكشف عنه وقائع الدعوى وما يستخلصه قاضى الموضوع بغير رقابة من محكمة النقض . وقد قضى بأنه اذا اقتصر غش المتهم على الشئ المباع دون الالتجاء لوسائل احتيالية أخرى للتأثير بها في نفس المجنى عليه بقصد حمله على تصديق ادعائه الكاذب بخصوص جنس المباع كان عقابه منطبقاً على المادة ٣٠٢ ع ، أما اذا استعان على تأييد غشه بأوراق قدمها للمشترى أو بأشخاص آخرين أزروه في احتياله انقلبته جريمته نصبا معاقباً عليه بالمادة ٢٩٣ ع (٢) .

(٢) مصر الكلية ١٩٣٥/١٠/٢٧ المحاماة س ٢٠ ق ٢٢٥ ص ٥٢٠ . وفي الواقعة اقتصر

فعل المتهم على خلط السكر المباع للمجنى عليه بالتراب .

وسيلة الخداع

لم يحدد المشرع الوسيلة التي يلجأ اليها المتعاقد للخداع ، وإكتفى بأن يتم ذلك بأية طريقة من الطرق ، وبهذا أراد الا يحصر صور الخديعة في نطاق معين نظرا لسعة حيلة من يلجأون الى التدليس في معاملاتهم ، ولما قد يؤدي اليه الحصر من وجود ثغرات يفلت منها الغشاشون من تطبيق أحكام القانون عليهم . ومن ثم يكفي أن يثبت في حق انفراد أنه التجأ الى وسيلة خادعة في سبيل تحقيق غرضه ، وفي هذا أيضا تفترق جريمة التدليس عن جريمة النصب اذ حدد المشرع وسيلة الخداع في هذه الجريمة بوحدة من ثلاث نص عليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ، وهي الطرق الاحتيالية والتصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكا للجاني ولا له حق التصرف فيه واتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة .

غير أن المشرع ذكر في الفقرة الثانية من المادة الاولى وسائل معينة في خداع المتعاقد وجعل من أثر توافرها تشديد العقوبة ، وهي حالة ما اذا ارتكبت الجريمة أو شرع في ارتكابها باستعمال موازين أو مقاييس أو مكاييل أو أدوات أو آلات فحص أخرى مزيفة أو مختلفة أو باستعمال طرق أو وسائل من شأنها جعل عملية وزن البضاعة أو مقاسها أو كيلها أو فحصها غير صحيحة ولو حصل ذلك قبل اجراء العمليات المذكورة : فالاصل في أدوات الوزن أو القياس أو الكيل أو الدمغ أو الفحص أن تكون سليمة وهي تخضع لنوع من الاشراف والرقابة عليها ، فاذا كانت تلك الادوات قد داخلها الزيف والاخلال فكأن الشخص قد أعد لجريمته بجريمة أخرى واستحق من أجل هذا العقاب المشدد . وقد تكون تلك الادوات ذاتها سليمة ولكن يحصل بها عبث قبل استعمالها بما يؤدي الى اظهارها لنتائج غير حقيقية ، كوضع قطعة من الحديد أسفل الميزان أو قاعدة خشبية في قعر مكيال وهكذا ، ويستوى هذا الفعل مع سابقه في تشديد العقوبة . وقد أبانت المذكرة الايضاحية ما تقدم بقولها « حددت المادة ٣٤٧ الطرق التي يحصل فيها الغش في مقدار البضاعة . وبهذا يكون استعمال احدي هذه الطرق ركنا من أركان الجريمة ، ولئن كان الواقع أن الطرق المشار اليها هي الأكثر شيوعا في احداث الغش إلا أنه لا ينبغي لذلك اعتبار استعمال احدها ركنا لا تتم الجريمة الا به . لذلك روي أن يجرد فعل الغش عن الطريق التي تستعمل في احداثه ويستقل بذاته كركن في الجريمة ايا كانت الطريقة التي تستعمل فيه فيكون النص أوفى للاحاطة بجميع حالات الغش على أية طريقة وقع ، على أنه لم يغفل في المشروع النص عن أن الطرق المشار اليها هي الأكثر ذيويا وانها لذلك حقيقة بعلاج

خاص ، فاعتبر استعمالها فى الغش ظرفا مشددا للعقوبة وضم اليها غيرها من الوسائل ما لم يتناول التشريع القائم فأضيفت الى استعمال موازين أو مكاييل مزيفة أو مختلفة استعمال دمغات أو آلات فحص أخرى مزيفة أو مختلفة حتى يكون النص أشمل وأعم .

لمن توجه الخديعة

يجب أن يكون التدليس موجها الى من يتعاقد مع انجاني فيقع فى الخداع بشأن محل التعاقد أى أن وسيلة الجاني توجه الى الشخص لا الى البضاعة ، بعكس ما نص عليه فى المادة الثانية حيث يدخل الغش فى موضوع التعاقد بذاته أى المال . فلقد أريدت حماية المتعاملين والتعامل دون مساس بطبيعة البضاعة أو ادخال تغيير عليها . ولقد ورد بالمذكرة الايضاحية أنها تتناول صور الغش التى تقع بغير تزيف البضاعة نفسها أما الغش بتزيف البضاعة نفسها فموضوع النص عليه فى المادة الثانية . وواضح أن الغش قد يقع بالطريقتين معا ، بأن يكون الغش فى جنس البضاعة مثلا عن طريق تزيفها ، وفى هذه الحالة يجوز تطبيق أى الوصفين على الواقعة خصوصا وأن العقوبة فيهما واحدة .

ومن أحكام انقضاء فى هذا الصدد أنه اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم باع سمنا تزيد حموضته على القدر المتفق عليه مع من تعاقد معه من المشترين فانها لا تعتبر غشا فى حكم المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، اذ زيادة الحموضة ليست من عمل المتهم وإنما هى ناتجة عن تفاعل المواد التى يتكون منها البسمن ، بل هى تعتبر خدعا للمشتري فى صفات المبيع الجوهرية وما يحتويه من عناصر نافعة ، الامر المعاقب عليه بالمادة الاولى من القانون المذكور ، ولكن خطأ الحكم فى ذلك هو خطأ فى تسمية الجريمة لا يقتضى نقضه والمحكمة النقض أن تصححه (٣) . وأن قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يعاقب فى المادتين ١ و ٢ على جريمتين مختلفتين أحدهما هى المنصوص عليها فى المادة الأولى تكون بفعل غش يقع من أحد طرفي عقد على آخر ، فيجب فيها أن يكون هناك متعاقدان وأن يخدع أحدهما الآخر أو يشرع فى أن يخدعه بأية طريقة من الطرق فى عدد البضاعة أو مقدارها أو كيلها الى آخر ما جاء بالنص ، والأخرى وهى المنصوص عليها فى المادة الثانية تكون بفعل غش يقع فى الشئ نفسه ، وهذا لا يتحقق الا اذا

(٣) نقض ١٨/٤/١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٧٧ .

أدخلت على عناصره المكونة له عناصر أخرى أو انتزعت تلك العناصر ، فلا يدخل فى هذا النوع من الغش أن تكون المادة قد ركبت بنسب مختلفة لكل عنصر من عناصرها ما دامت هذه المادة هي هي . ولذلك نص القانون المذكور فى المادة (٥) على أنه اذا أريد العقاب فى هذه الاحوال وجب استصدار مرسوم بتحديد الحد الأدنى لنسبة العناصر التى ترى أهميتها وأورد العقاب على مخالفة هذا التحديد . فمن اتهم بأنه عرض للبيع بودرة خميرة مغشوشة بأن وجدت نسبة ثانى أكسيد الكربون بها نحو ٥٪ بدلا من ١٢٪ مع علمه بذلك فلا عقاب عليه لا بمقتضى المادة الاولى لعدم وجود مشتر إراد أن يشتري هذه البودرة ، محتويه على نسبة معينة من ثانى السيد الكربون فخدعه البائع أو شرع فى خداعه بأن قدم له شيئا يحتوى على أقل من النسبة المطلوبه . ولا بمقتضى المادة الثانية لان المادة موضوع الدعوى هي بودرة خميرة معروضة على أنها كذلك ، ولم يصدر مرسوم بتحديد نسبة معينة لعناصرها (٤) . وأن المادة ٣٤٧ ع كانت تنص على ثلاث جرائم (١) غش المشتري فى جنس البضاعة أيا كانت (٢) غش الاشربة والمأكولات والادوية المعدة للبيع أو بيع الاشربة والمأكولات والادوية المغشوشة أو الفاسدة أو عرضها للبيع (٢) غش البائع أو المشتري أو الشروع فى غشه فى مقدار الأشياء المقتضى تسليمها . وهذه المادة وإن كانت قد اشتملت فى نصها انعربى كلمه غش فى الجرائم الثلاث المذكورة الا أن الغش فى كل جريمة له معنى خاص ، ففي الجريمة الاولى يقع الغش على المشتري لا على ذات البضاعة ، فيكفى أن يخدع البائع المشتري ويوهمه بأن المبيع من الجنس الذى يريد شراءه مع كونه من جنس آخر ، ولو كان المبيع فى ذاته بضاعة لم يدخلها غش بإضافه عناصر غريبة الى عناصرها الاصلية . أما فى الجريمة الثانية فيقع الغش على ذات الشئ اما بإضافة مادة غريبة اليه ، واما بانتزاع عنصر أو أكثر من عناصره الاصلية . وفى الجريمة الثالثة يقع الغش من البائع على المشتري أو من المشتري على البائع فى مقدار الشئ المقتضى تسليمه بناء على العقد وذلك بإحدى الطرق المنصوص عليها فى المادة . واذن فما دام الحكم قد أثبت على المتهم بالادلة التى أوردها أنه عرض للبيع سمنا مغشوشا بإضافة جزء من زيت بذرة القطن وجزء من زيت جوز الهند الى جزء من السمن النقى ، فإن هذا يكون صريحا فى أن الغش انما وقع على ذات السمن المعد للبيع بإضافة

(٤) نقض ١٩٤٩/٤/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٨١ .

عنأصبر غريبة اليه ، ، ويكفى في ادانة المتهم على نص القانون أن يكون قد
عرض السمن للبيع مع علمه بحقيقة أمره ولا يشترط أن يكون قد باعه أو
شرع في بيعه (٥) .

والخدعة كما يكون هدفها المجنى عليه يجوز أن تقع على وكيله ولا يمنع
من توافر الجريمة ، كمن يوفد خادمه الى تاجر لشراء بعض الحاجيات فيخدعه
التاجر في عدد البضاعة المباعة أو قدرها إذ أن الوكيل هنا يمثل الموكل .
وكما يقع الخداع من الجاني يجوز أن يقع من وكيله ، وتختلف مسئولية الوكيل
حسب مساهمته وقصده من الفعل وفقا للقواعد العامة في المساهمة الجنائية .
وكما يقع الخداع من البائع يجوز أن يقع من المشتري مثلا باستعماله موازين
مزورة عند وزن المبيع (٦) .

وقد ورد بنص المادة الاولى عبارة « المتعاقد معه » ، الامر الذي ينبغي
معه تعرف المراد منها وهل تنصرف الى كل من يكون طرفا في تعاقد أيا كان
نوع العقد أو أن المراد هو عقد البيع فقط ؟ وتعرف الرأى في هذه المسألة
المرجع فيه هدف المشرع من القانون . فرغم أنه جاء بصدد المذكرة الايضاحية
انه « من الحقائق الواقعة انتشار الغش فيما يتبايع الناس فيه انتشارا يكاد
يتناول جميع ما يحتاجون اليه » الا أنه قد ورد بها أيضا أنه « رؤى ألا وجه
لقصر الغش على حالات البيع كما تفعل المادة ٣٤٧ ع ، فان الغش كما يقع في
البيع يقع في المعارضة وفي الرهن وفي العارية بأجر وعلى الجملة في كل عقد
يقتضى تسليم أعيان منقولة ، لذلك أطلق النص في الشروع ليتناول جميع
ما تقدم من الحالات . واذن فالغش يقع في أى عقد يقتضى تسليم أعيان منقولة
وأكثرها وقوعا في العمل هو عقد البيع ، الامر الذي دعا الى الاشارة اليه في
صدر المذكرة الايضاحية .

الجريمة التامة والشروع فيها

جرم المشرع حالتى الخداع التام والشروع فيه ، اذ لا وجه لقصره على
صورة منهما وبذلك أصلح ما عيب على المادة ٣٤٧ ع وكانت لا تعاقب على الغش

(٥) نقض ١٩٤٣/٢/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١١٢ ، ١٩٣٠/١٠/٣٠

ج ٢ ق ٧٦ .

(٦) نقض فرنسى ١٩٢٥/١٢/١٧ سبرى ١٩٢٦ - ١ - ١٤٢ .

فى جنس البضاعة الا اذا تمت الجريمة . وقد سوى بين الجريمة التامة والشروع فى العقاب استثناء من القاعدة العامة التى تجعل عقوبة الشروع عادة أخف درجة من الجريمة التامة . ويتعين علينا بيان وقت تمام الجريمة ومتى تقف عند حد الشروع .

تنص المادة ٤٥ من قانون العقوبات على أن الشروع هو البدء فى تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة اذا أوقف أو خاب أثره لانسحاب لا دخل لإرادة الفاعل فيها ، ولا يعتبر شروعا فى الجناية أو الجنحة بمجرد العزم على ارتكابها ولا الأعمال التحضيرية لذلك . ويقتضينا المقام أن تتناول على سبيل المثال أحد العقود التى يغلب التعامل فيها وليكن عقد البيع . وهذا العقد من العقود الرضائية يتم بمجرد تلاقى الإيجاب مع القبول ويلتزم به البائع بأن ينقل الى المشتري ملكية شيء أو حقا ماليا آخر مقابل ثمن نقدي (م ٤١٨ مدنى) ، فهل تقوم الجريمة بمجرد تمام العقد أى عند تلاقى الإيجاب مع القبول متى كان هناك خداع فى عدد البضاعة أو مقدارها أو وزنها أو ... الى آخر الصور التى وردت فى المادة الاولى من القانون ؟

لا يخلو الحال من فرضين : الاول أن تكون البضاعة موجودة فعلا وقت التعاقد ، والآخر أن تكون قائمة فى ذلك الوقت وهذا لا يمنع من صحة عقد البيع .

١ - فاذا كان الامر الاول - أى اذا كانت البضاعة موجودة وقت التعاقد - ثم تبين أن هناك خداعا من أى نوع كان ، تتم الجريمة بمجرد تلاقى القبول مع الإيجاب لقيام التعاقد وتحديد موضوعه ، ولا يؤثر فى هذا تأخير تسليم البضاعة للمشتري لان الملكية قد انتقلت اليه فور التعاقد ويعتبر أنه حاز المال حيازة كاملة . فاذا ثبت أن البائع قد أزال الخداع الذى كان لا حقا بالبضاعة بعد اتمام التعاقد فان هذا يعد ماثلا لاعادة المبال المسروق بعينه مقارفة جريمة السرقة ، ولا يمنع من قيام الجريمة وان كان قد يؤثر فى قدر العقوبة التى ينطق بها القاضى .

٢ - واذا كان الامر الآخر - أى اذا لم تكن البضاعة محددة وقت التعاقد فانه يقع على عاتق البائع التزام نقل ملكية المبيع الى المشتري ، وفى هذا الفرض تعرض لنا حالتان :

(أ) أن ينصرف قصد البائع وقت العقد الى خداع المشتري ، وحينئذ تتوافر الجريمة رغم أن الاخير لم يعاين البضاعة أو يتسلمها بعد ذلك لأن

الجريمة قد تمت بانتعاقده . وصورتها أن يعرض البائع على المشتري عينة من بضاعة يتم التعاقد على أن المبيع فيها كله مماثل لها ، في حين تكون الكميات التي أعدت للتسليم مغايرة لما تم التعاقد عليه سواء في ذاتها أو حقيقتها أو نوعها وما إلى ذلك ، وطبيعي أن البائع يعلم بهذا سلفا .

(ب) أن يكون قصد البائع تسليم البضاعة بالصورة التي تم التعاقد عليها فعلا ولكنه عند تنفيذ العقد يقوم بتسليم بضاعة غير التي اتفق عليها . ويكاد يكون من المستحيل إثبات اختلاف النية وقت التعاقد عنها حين تسليم البضاعة ، ولكن المشرع نص صراحة على تجريم الخداع في ذاتية البضاعة إذا كان ما سلم منها غير ما تم التعاقد عليه .

وحتى يتوافر الشروع في الخداع المنصوص عليه في المادة الأولى من القانون ، ينبغي أن تتعدى الأفعال مرحلة التحضير للجريمة ويكون هذا بوجود متعاقد ويحصل التمهيد لاتمام العقد ثم توقف الجريمة أو يخيب أثرها لأسباب لا دخل لارادة الفاعل فيها . ومثال الجريمة الموقوفة أن يقوم بائع بأعداد البضاعة التي خدع المشتري فيها ثم تضبط وهي في طريق التسليم وقبل تمامه . ومثال الجريمة الخائبة وصول البضاعة إلى يد المشتري واكتشافه الخداع عند قيامه بفحصها وقت الاستلام ، إذا اشترط انتقال الملكية بالتسليم فعلا . وينبغي التنبيه إلى أن مجرد أعداد الشخص لبضاعة ينتوي خداع المتعاقد فيها لا يعتبر شروعا في الجريمة وإنما تحضير لها . والفرض هنا أن البضاعة لم يداخلها غش وإنما وسيلة الخداع قد وجهت إلى التعاقد ، والا ينطوي الفعل تحت نص المادة الثانية من القانون .

غايات الخداع

حدد القانون غاية الخداع أو الشروع فيه بواحد من أمور أربعة وردت على سبيل الحصر وفقا لما يأتي بيانه « ولقد كانت تلك الغايات قاصرة في التشريع السابق إذ كانت المادة ٣٤٧ تقصر العقاب على الغش في مقدار البضاعة أو في عيار الذهب أو الفضة أو في جنسها . وقد لجأت المحاكم في كثير من أحوال الغش إلى طريق التخريج المقبول ، غير أنه رأى استيفاء للتشريع أن ينص كذلك على الغش في عدد البضاعة أو قياسها أو كيلها أو وزنها ، كما نص صراحة على الغش في عيار البضاعة » . وقد وردت تلك الغايات على سبيل الحصر بمعنى أنه ما لم تتحقق صورة منها لا ينطوي الفعل تحت نص المادة الأولى من القانون . وقد قضى في ظل القانون السابق بأن الشارع بين في المادة ٣٠٢ ع الطرق التي يعتبرها ركنا من أركان جريمة غش

المشتري في عيار الشيء المبيع أو في جنس البضاعة أو في مقدار الأشياء المقتضى تسليمها له . فإذا خلا الحكم من بيان الطرق التي استعملها المتهم كان ناقصا وقابلا للنقض لان هذه الطرق قد ذكرت على سبيل الحصر ، ويتعين بيانها في الحكم للتحقق من توفر ركن من أركان الجريمة (٧) .

١ - عدد البضاعة أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو وزنها أو طاقتها أو عيارها

عدد البضاعة عبارة عن الاحصاء الرقمي لها، كمائة برتقالة أو مائة قنطار ، ومقدار البضاعة هو حسابها من ناحية الكمية باعتبارها وحدة ، كالمحصل الناتج من فدان أرز أو حديقة فاكهة . ومقاس البضاعة يكون حين تقديرها بمقاييس الكيل كالقذح وأجزائه ومضاعفاته . ووزن البضاعة يكون حسابها بآلات الوزن كالآلة والكيلو جرام وأجزائهما . وطاقة البضاعة تكون بحساب قوة احتمالها للحرارة مثلا أو البرودة . وعيار البضاعة يكون فيما يحسب بهذا المقياس كالذهب والفضة .

وقضى بأنه اذا وضع جزأ السلخانة مياه في اللحم المعد للبيع عنده بقصد زيادة وزنه عد عمله غشا بالمعنى المقصود في المادة ٣٠٢ ع ، لأن طريقة وضع المياه في اللحوم ينشأ عنها زيادة الوزن فيها بمقدار الماء المضاف اليها كما يحدث في غش اللبن على السواء ، فضلا عما يترتب عليها من تقلييل خواصها واضعاف قوة العناصر الغذائية فيها (٨) . وإطعام حيوانات معدة للبيع بكمية غير عادية من الطعام يقصد به زيادة وزنها يجعل الجريمة متوافرة (٩) .

٢ - ذاتية البضاعة اذا كان ما سلم منها غير ما تم التعاقد عليه :

في هذه الصورة يكون موضوع العقد بضاعة عاينها المتعاقد واتفق عليها وعند التنفيذ ينكشف الأمر عن أن ما سلم منها أو ما أريد تسليمه مغاير للبضاعة التي تم التعاقد عليها فعلا سواء في النوع أو القيمة . وضربت المذكرة الايضاحية مثلا بقولها كأن يدخل المشتري في اصطبل البائع ويختار

(٧) نقض ١٩٢٤/١٢/٢ المحاماة س ٥ ق ٤٢٠ ص ٥٠٩ ، طنطا الابتدائية ١٩١٣/٥/٨

الشرائع س ١ ص ٣١ .

(٨) نقض ١٩١٩/٣/١ المجموعة الرسمية س ١٩ ص ١٠٥ .

(٩) نقض فرنسي ١٩٣٧/١٠/٢٨ س ١٩٣٨ - ١ - ١١٣ .

حصانا معيننا ثم يسلمه البائع حصانا آخر ، اذ المفروض عند الاختيار بين الاشياء أن يتعلق الاتفاق بما وقع عليه الاختيار بالذات ، والذي عناه المشرع من ذاتية البضاعة هو ما كان يعبر عنه في قانون العقوبات بجنس البضاعة .

ولقد كانت المادة ٣٠٢ عقوبات تتطلب أن ينصب الغش على جنس البضاعة أي أن يقع التغيير في الصفات الأساسية للشيء المبيع التي تؤثر على طبيعته فتجعله غير صالح للاستعمال الذي أعده له المشتري ؛ ولذا قضى في ظلها بأنه اذا باع زيد لعمر وصابونا بموجب عينة حصل الاتفاق عليها ، وعند التسليم أرسل اليه صابونا مخالفا للعينة فلا يعتبر عمله تغييرا في جنس البضاعة ، لانه لا يترتب عليه عدم صلاحية تلك البضاعة للاستعمال (١٠) . ولا يقع تحت طائلة تلك المادة بين دخان على حالته الطبيعية غير أنه من مرتبة أقل (١١) . ولا من يبيع علبة سجائر من فابريكة معينة ويكون ضمنها سجائر من ماركة أخرى أقل ثمنا (١٢) .

٣ - حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نافعة ، وعلى العموم العناصر الداخلة في تركيبها : تتحقق هذه الحالة بقيام التعاقد بين الطرفين على بضاعة تتوافر فيها ميزات معينة على أي وجه من الوجوه ، ثم يتبين انتفاء تلك الميزات فيها ، أي أن التعاقد قد خدع في اعتقاده بأن البضاعة لها خصائص معينة وكانت هي من بين ما راعاه عند عقد الصفقة وسأقت المذكرة الايضاحية مثالا للخداع في حقيقة البضاعة بأن يسلم البائع صورة من عمل أحد الرسامين العاديين ، بينما يكون المشتري قد فهم أنها من رسم أحد الرسامين المشهورين واشتراها على هذا الاساس . وقد قضى بأن المادة ٣٠٢ ع قديم وتقابل المادة ٣٤٧ من القانون الحالي تعاقب على بيع خبز القمح المخلوط بالذرة متى كان البيع قد حصل على أن الخبز هو من القمح الخالص (١٣) ، وكما اذا بيع تمثال حديث باسم تمثال قديم (١٤) .

(١٠) نقض ١٩١٨/٩/٢٦ المجموعة الرسمية س ٢٠ ص ٢١ .

(١١) نقض ١٩١٧/٥/٥ الشرائع س ٤ ص ٢٨٠ .

(١٢) المنصورة ١٩٢٣/١٢/١٠ المحاماة س ٤ ص ٣٤٨ .

(١٣) نقض ١٩٣٨/١٠/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٥٩ .

(١٤) قنا الابتدائية ١٩٠٨/٣/٢٦ المجموعة الرسمية س ٩ ص ١٤٧ .

٤ - نوعها أو أصلها أو مصدرها في الاحوال التي يعتبر فيها - بموجب الاتفاق أو العرف النوع أو الأصل أو المصدر المسند غشا إلى البضاعة سبباً أساسياً في التعاقد : فالبضائع وإن تشابهت في الظاهر قد تختلف بحسب النوع أو الأصل أو المصدر بما يؤدي إلى تغيير قيمتها في نظر المتعاقد . فإذا كان التعاقد مبناه مراعاة نوع أو أصل أو مصدر معين ثم يكتشف الأمر عن اختلاف في أي من الأمور السالفة اعتبرت الواقعة خداعاً مستوجبة للعقاب . وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية عن هذه الصورة أنها تكمله للنص على الغش في جنسها وذلك حين يكون النوع أو الأصل المصدر محل الاعتبار الأول في التعاقد ، فإن شأن الغش في هذه الحالة لا يختلف كثيراً عن شأن الغش في الجنس ، فمن باع زيت قطن على أنه زيت زيتون لا يعفيه أنه لم يغش في الجنس أو كان قد غش في النوع وكان من يريد أحد النوعين لا يريد الآخر ، ومن الغش في المصدر أن يبيع شخص أرزا على أنه من محصول جهة مع أنه من محصول جهة أخرى . ولقد قضى بأن الخدع في رتبة القطن المتفق عليها بين المتعاقدين تكون في اتقانون خدعا في حقيقته ، أما الخلط برتب أو طي وعدم التناسق والتعبئة الخادعة ، فإنها تعتبر خدعا في طبيعة وصفات القطن الأساسية والجوهرية وما يحتويه من عناصر نافعة وخدعا كذلك في العناصر الداخلة في تركيبه كما هي معرفة في القانون (١٥) .

درجة الخداع

جرم المشرع فعل كل من يخدع أو يشرع في خداع المتعاقد معه ولم يحدد درجة معينة تقاس بها الخديعة ، فهل تقوم الجريمة متى توافر أي قدر من الخداع ولو كان بسيطا ما دام الفاعل قد أراد الوصول إلى تلك النتيجة أم أن هناك ضابطا لدرجة الخديعة ؟

اشتراط المشرع في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات التي تناولت جريمة النصب أن يكون من شأن الطرق الاحتيالية إيهام الناس بوجود أحد الأمور التي يجعلها الجاني غاية له . والرأي الغالب أنه لا محل للأخذ بمقياس الرجل العادي لأن المجنى عليه في النصب ضحية للجناة الأذكاء وهو في حاجة إلى رعاية اتقانون أكثر من غيره ومن ثم اعتبر المجنى عيه هو المقياس مع النظر إلى مختلف الظروف التي تحيط به وقت ارتكاب الجريمة على أن لا يكون من الغفلة بحيث تنطلي عليه أبسط الأكاذيب لأن القانون لا يحمي المغفلين . فهل

يؤخذ بهذا النظر بالنسبة الى جرائم التدليس ؟ فى رأينا أن المقياس شخصى ينظر فيه الى كل واقعة على حدة وبالنسبة الى الشخص المتعاقد ، وطبيعى أنه اذا كانت الخديعة من الوضوح بحيث يدركها كل من له قدر بسيط من التمييز فانها لا تنطوى تحت العقاب ، فالقانون لا ينبغي أن يتدخل الا بالقدر الضرورى الذى يلزم لحسن المعاملات بين الناس ، ولعل ما يؤيد اتجاه المشرع الى المقياس الشخصى انه استعمل عبارة كل من خدع أو شرع فى أن يخدع المتعاقد معه .

موضوع الخداع

تضمنت المادة الأولى تجريم فعل من يخدع الآخر فى واحد من الأمور المبينة بها وذكرت أن موضوع الجريمة هو البضاعة . وهذا اللفظ يتصرف الى كل ما يصلح لأن يكون محلا للتعامل بين الأفراد (١٦) . ولقد قضى بأن لفظ بضاعة الواردة فى المادة ٣٠٢ عقوبات يشمل كل ما يمكن أن يكون أساسا للتعاقد فاذا حصل التعاقد على توريد طينة حلوة وارد رشيد فورد المتعهد طينة من حجر النواتية من تطهير ترعة المحمودية كان ذلك غشا فى جنس البضاعة يشمل الصفة المميزة التى قصدها المتعاقدان وكانت أساسا للتعاقد . فان الطينة التى ترد من رشيد هى طمى بحر ولها خاصية ليست فى غيرها لأنها خالية من الحشائش (١٧) . وتدخل الكهرباء كذلك تحت لفظ البضاعة (١٨) .

وباستعراض الصور التى يشترط أن تكون محلا للخديعة يبين ضرورة أن تكون البضاعة من المنقولات ، أما الخداع الذى يقع فيه المتعاقدان بشأن العقارات فلا يدخل تحت نص قانون قمع التدليس والغش وفى القواعد المقررة فى القانون المدنى الحماية الكافية لذلك ، فضلا عن نصوص قانون العقوبات .

ولا يتطلب فى البضاعة موضوع الخداع أن يترتب عليها ضرر بالصحة العامة ، وانما يكفى خداع البائع للمشتري فيما يختص بنوع الشيء المباع

(١٦) قضى بأن الركن المادى فى جريمة المادة الاولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ينحصر فى فعل خداع المتعاقد أو الشروع فى ذلك وينصب على بضاعة معينة بذاتها (نقض ١٩٥٩/١٢/٢٤١ أحكام النقض س ١٠ ق ٢١٦) .

(١٧) الاسكندرية الكلية ١٩٢٤/٧/٣٠ المجامعة س ٥ ص ٤٢ .

(١٨) نقض فرنسى ١٩٤٥/١١/٢ دالوز ١٩٤٦ - ٨ .

بصرف النظر عن النتائج التي يجوز أن تنشأ عن طريقة الخداع المستعملة (١٩) .

(٢) الغش وما فى حكمه

هدف الشارع من قانون قمع التدليس والغش الى تحقيق أمرين .
الأول منهما الضرب على أيدي من يلتجأ الى الغش فى سبيل تحقيق كسب غير مشروع ، والآخر التوقى لما قد ينبجم من أضرار عن استعمال أو تداول أو استهلاك المواد المغشوشة ، ولهذا نجده يعجرم فعل الغش فى ذاته والبيع حتى مجرد الطرح أو العرض للبيع للمواد المغشوشة أو الفاسدة التى تستعمل فى الغش ، وجعل من مجرد حيازة تلك المواد جريمة . وجريا وراء ذات الهدف نجده يضع - بالنسبة الى بعض البضائع - من المواصفات ما يجعلها صالحة للتداول ومحقة للغرض منها ، واعتبر الإخلال بتلك الشروط جريمة . وأخيرا فإنه قد فرض بعض الأحكام الخاصة بكيفية تغليف وتصدير واستهلاك البضائع ، وكذلك استيرادها . وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن الصور السابقة تدخل تحت أنواع ثلاثة : الغش ، والتعبئة والاستيراد .

موضوع الغش :

بينت المواد التى تناولت الغش وما فى حكمه موضوع هذه الجرائم بأنها أغذية الانسان أو الحيوان أو العقاقير الطبية أو الحاصلات الزراعية أو الطبيعية أو المواد التى تستعمل فى غش شىء مما تقدم . ولقد جاء بالمذكرة لايضاحية فى هذا الصدد « قصرت المادتان ٢٦٦ و ٣٤٧ العقاب على الغش فى المواد الغذائية أو الطبية فلا تتناول الغش فى أى مادة أخرى الا اذا وصل الى درجة فيها يتغير وصف البضاعة بحيث يعتبر غشا فى جنسها . وقدرؤى فى المشروع أن ينص على عقاب انغش فى الحاصلات الزراعية والطبيعية اذ لا وجه للتخلى عن حماية هذه الحاصلات بمثل الحماية التى وفرها القانون للمواد الأخرى . كما رؤى أن ينص على عقاب الغش فى المواد المستعملة فى غذاء الحيوان . وكان القانون الفرنسى الصادر سنة ١٨٥١ ، وهو الذى أخذت عنه المادة ٣٤٧ لا تنص صراحة على حالة انغش فى هذه المواد غير أن المحاكم الفرنسية كانت تقضى رغم ذلك بتوقيع العقوبة على غشها ، ولما صدر قانون سنة ١٩٢٥ نص صراحة على ذلك ، وعلى هذا المنوال نسج المشروع » .

والمواد الغذائية - سواء ما تعلق منها بالإنسان أو الحيوان - هي المأكولات والمشروبات ، والعقاقير الطبية هي المواد التي تستعمل في التداوى ايا كان نوعها أو مصدرها أو طريقة تحضيرها ، وانما يكفى أن يكون الغرض منها التطبيب . والحاصلات الزراعية يدخل فيها ما تنتجه الزراعة ، والمنتجات الطبيعية كالمياه المعدنية والألبان . على أن الأشياء سالفة الذكر لم ترد على سبيل الحصر ، فقد جاء في المذكرة التي رفعت الى مجلس الوزراء عن مشروع القانون أنه ينطبق على « جميع السلع سواء أكانت من المواد المعدة لغذاء الإنسان أم الحيوان أم من العقاقير الطبية أم من المنتجات المستعملة في الزراعة كالخصبات والبذور أم من المنتجات الصناعية كالمنسوجات والأسمنت والصابون أم من المنتجات الطبيعية كالمياه المعدنية وغيرها » .

١ - الغش

تناول المشرع الكلام على أغش في المواد الثانية والثالثة والخامسة من القانون وعدد له صوراً مختلفة نذكرها فيما يلي :

١ - الغش بمعناه الخاص

يقضى صدر البند (١) من المادة (٢) من قانون قمع التدليس والغش بعقاب « من غش أو شرع في أن يغش شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان أو العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية معداً للبيع » . والغش هو كل فعل من شأنه أن يغير من طبيعة أو خواص أو فائدة المواد التي دخل عليها عمل الفاعل ، ولا تهم الوسيلة التي لجأ إليها الفاعل في سبيل تحقيق غايته ، فقد يتم الغش بإحلال مواد أقل قيمة مكان أخرى أعلى منها فيما يراد إدخال الغش عليه ، أو بانقاص بعض مواده أو بإضافة مواد أخرى عليه تزيد من كميته وتقلل من مفعونه ، وغير هذا من الصور التي لا تدخل تحت حصر ويتقن الغشاشون في استنباطها لتحقيق أغراضهم بالحصول على أرباح طائلة وغير مشروعة .

على أنه إذا كان القانون يأذن بخلط بعض المواد فلا يكون هناك غش ما دامت شروط الاذن بالخلط متبعة والا تعتبر الجريمة واقعة (٢٠) . وتغير البضاعة لقدمها من تلقاء نفسها أو لحدوث حادث طبيعي جبرى بدون ارادة

المتهم - كتمسويس القمح بدون علمه وفسساد المأكولات بدون دخل له في ذلك - لا عقاب عليه من وجهة انطباق المادة ٢ من القانون . ولكن بمجرد حيازة المشروبات أو المأكولات أو الثمار أو الأدوية التائفة أو الفاسدة يعتبر جنحة معاقبا عليها بنص المادة الثالثة منه (٢١) . وقضى بأن يشترط في المادة ١/٢ من القانون تدخل من جانب الغشاش أما بالاضافة أو الانتزاع ، أما اذا كان هناك اضرار فلا تنطبق تلك المادة . فاذا عرض تاجر (ينسونا) بمحل يقالته وبأخذ عينة منه وتحليلها وجدت نتيجة التحليل أنها تحتوى على شوائب بنسبة ١٥٪ فلا يجوز تطبيق تلك المادة على اعتبار أنه عرض ينسونا مغشوشا مع العلم بأن التاجر قال انه اشترى الينسون بحالته ، وقد قال انفى المختص بأن هذه الشوائب ما هي الا نباتات تنمو مع الينسون وكان الواجب غربلته وتنقيته منها ، فهذه الحالة تعد اهمالا لا غشا (٢٢) .

ويتحقق فعل الغش بمجرد وقوعه ولو لم يكن هناك متعاقد . ولقد اوضحت محكمة النقض في حكم هام لها تحقق الغش في البضاعة فقالت ان تزيف البضاعة أو غشها المنصوص عليه في المادة ٢ من انقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ كما يتحقق باضافة مادة غريبة اليها أو بانتزاع شيء من عناصرها النافعة يتحقق أيضا باخفاء البضاعة تحت مظهر خادع من شأنه غش المشتري ، ويتحقق كذلك بالخلط أو بالاضافة بمادة مغايرة لطبيعة البضاعة ، أو من نفس طبيعتها ولكن من صنف أقل جودة ، بقصد الايهام بأن الخليط لا شائبة فيه أو بقصد اخفاء رداءة البضاعة واظهارها في صورة أجود مما هي عليه في الحقيقة (٢٢ مكرر) . والغش أو انتزيف بالخلط لا يتطلب أيهما حتما أن يكون الشيء المدخل في البضاعة من طبيعة أخرى تباير طبيعتها ، بل قد يكون من ذات الطبيعة ولكنه يختلف عنه في درجة الجودة على أنه لا يشترط في القانون أن تتغير طبيعة البضاعة بعد الحذف أو الاضافة بل يكفي أن تكون قد زيفت . والتزيف يستفاد من كل خلط ينطوى على الغش بقصد الاضرار بالمشتري ، كما ينشأ عن ادخال محصول من صنف أقل جودة بنية الغش في محصول جيد من ذات الجنس أو الطبيعة اذا كان هذا الخلط من شأنه أن يجعل الشيء بعد خلطه أقل صلاحية للاستعمال الذي أعد له بصورة ملموسة أو يقلل من قيمته قلة ملحوظة أو يجعله ذا ثمن أقل من ثمنه المعروف .

(٢١) راجع الدلائل الجزئية ١٩٣٩/١٠/٩ المحامة س ٢٠ ق ١٤١ .

(٢٢) كفر الزيات الجزئية ١٩٤٩/٨/٨ المجموعة الرسمية س ٥٠ ق ١٦٣ .

(٢٢ مكرر) نقض ١٩٧٣/٣/١٩ احكام النقض س ٢٤ ق ٧٥ .

واذن فاذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان الطاعن لكي يتخلص من قطن من رتب واطئة خلطة بقطن من رتب أعلى حتى يصل الى تصريف القطن الرديء الذي لا يوجد اقبال على شرائه ، وأن البالات التي حوت هذا الخليط أصبح القطن فيها غير متجانس لا يمكن اعطاؤه رتبة معينة من الرتب المعروفة في سوق القطن ، فاستخلصت المحكمة من أدلة سائغة أوردتها أن طرح هذا القطن في السوق يعتبر غشاً لأنه يتعذر على المشتري اكتشاف عيوبه ، وأن مثل هذا القطن لا يجوز تصديره أو إعادة تداوله في السوق بدون أن يوضح بجلاء انه أقطان غير متناسقة جهزت بطريقة لا تتفق مع عرف مينا البصل ، ثم طبقت على هذه الواقعة المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فانها تكون قد طبقت انقانون تطبيقاً صحيحاً (٢٣) .

وقضى أيضاً بأنه متى كان المنسوب الى المتهم أنه عرض للبيع سمناً طبيعياً مخلوطاً بسمن صناعي على أنه سمن طبيعي فانه يكون قد نسب اليه أنه ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وهي عرضه للبيع سمناً طبيعياً مغشوشاً (٢٤) . واذا أثبت الحكم أن المتهم أضاف الى اللبن مادة غريبة ، وهي الماء ، فان الركن المادى لجريمة الغش يكون قد توافر وذلك بغض النظر عما ورد بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ ، وقرار وزير الصحة الصادر في ١٩٥٢/٧/٧ بشأن المقاييس والمواصفات الخاصة بالألبان ومنتجاتها (٢٥) . وأنه متى أثبتت المحكمة على المتهم أنه انتزع دسماً من اللبن الذي باعه فعلاً فلا يجدي في دفع التهمة عنه ما يثيره عن الحد الأدنى للدسم أو تغيير نسبته حتى في لبن الحيوان الواحد أو تغييرها بسبب الغلي (٢٦) . وأنه لما كانت نسبة الدسم في الألبان تختلف قلة وكثرة الى حد أنه في حالة القلة قد لا ينتفع باللبن الانتفاع المرجو فقد حرص الشارع في المادة الخامسة من قانون قمع الغش والتدليس على معالجة هذه الحالة فيما يتعلق باللبن وغيره عن طريق استصدار مرسوم تحدد فيه النسبة التي لا يصح بيع المادة ما لم تكن مشتملة عليها ، واذن فمن الخطأ اعتبار اللبن مغشوشاً استناداً الى مجرد قلة نسبة الدسم فيه دون تعرض لهذه النسبة وبيان أنها لا ترجع الى عامل من العوامل البريئة (٢٧) . وأنه

(٢٣) نقض ١٩٥٠/٦/١٤ أحكام النقض س ١ ق ٢٤٩ .

(٢٤) نقض ١٩٥١/٤/٢١ أحكام النقض س ٢ ق ٣٧٢ .

(٢٥) نقض ١٩٥٨/٦/٢٤ أحكام النقض س ٩ ق ١٨٢ .

(٢٦) نقض ١٩٥٠/٦/١٢ أحكام النقض س ١ ق ٢٤٠ .

(٢٧) نقض ١٩٤٨/١١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ق ٦٩ .

يجب لسلامة الحكم الذى يعاقب على غش اللبن أن يستظهر أن الدسم قد انتزع من اللبن المعروض للبيع والا كان مخطئا (٢٨) . وانه اذا كانت المحكمة لم تستظهر فى حكمها ماهية الرواسب التى قالت بوجودها بالمياه انغازية محل الدعوى وسببها وأثرها على المياه المعروضة للبيع وكيفية عدم صلاحية تلك المياه للاستعمال كان حكمها قاصرا يعيبه بما يستوجب نقضه ، اذ أن استظهار ذلك كله لازم لامكان القول بتوافر أركان جريمة غش الشراب (٢٩) ، وانه لا يهم تعيين المادة الغريبة التى استعملت فى الغش الا عندما تكون من المواد الضارة بالصحة انى يستدعى أمرها تغليظ العقوبة على الوجه المبين بالفقرة الاخيرة من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، أما عند تطبيق الفقرة الاولى من تلك المادة فلا يلزم (٣٠) . وليس من الضرورى فى جريمة غش الاغذية أن تبين فى الحكم النسبة المئوية لما أضيف الى المأكولات والمشروبات والأدوية من العناصر الاجنبية عنها ، اذ يكفى للعقاب أن يثبت أن الغذاء لم يبق على حالته الأصلية وانه أدخل عليه بنية الغش تغيير فى شئ من صفاته . فمتى اثبت الحكم أن المتهم عرض للبيع الغذاء المبين به ، وأن هذا الغذاء مغشوش بالمادة الغريبة عنه المبينة هى أيضا ، وأن المتهم يعلم بهذا الغش ، ففى ذلك ما يكفى لاثبات توافر عناصر الجريمة دون حاجة لبيان كمية المادة المضافة ونسبتها (١٢) . ومن قبيل ما قضى فيه بتوافر الغش صنع مسحوق الشكولاته من مسحوق الكاكاو مضافا اليه ما نسبته ١٥٪ من مادة نشا الأذرة انتى تقل فى التكلفة عن مادة الكاكاو ، وعرض المسحوق للبيع بغير تنبيه الى أن مادة نشا الأذرة من ضمن عناصر تكوينه الأساسية وذلك بقصد تضليل المشتريين وايهامهم بأن المسحوق من الكاكاو الخالص (٣٢) .

ويجب أن يدخل الغش على مواد تكون معدة للبيع أو للتعامل ، وهو الأمر الذى هدف المشرع الى مكافحته . وعلى هذا فمن يغش بعض المواد الغذائية فى منزله بغرض استهلاكها شخصا لا ينطوى فعله تحت العقاب (٣٣) .

-
- (٢٨) نقض ١٩٤٨/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٢٤ .
(٢٩) نقض ١٩٥٠/١٢/١١ أحكام النقض س ٢ ق ١٣٤ ، ١٩٤٩/١٢/١٢ س ١ ق ٤٨ .
(٣٠) نقض ١٩٥١/١٠/٨ أحكام النقض س ٣ ق ١٤ ، ١٩٥٢/٣/٣١ س ٣ ق ٢٤٦ .
(٣١) نقض ١٩٣٩/٣/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٥٧ .
(٣٢) نقض ١٩٦٢/١١/١٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٨٧ ، ١٩٦٠/٣/٢٢ س ١١ ق ٦٠ .
(٣٣) راجع نقض فرنسى ١٩٣٤/٤/٢٠ دالوز الأسبوعى ١٩٣٤ ص ٤١٨ .

هذا وقد صدر القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ في شأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها ، وأشار في مذكرته الايضاحية الى أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الخاص بقمع التدليس والغش ، ونصت المادة ٢٠ منه على الغشاء كل حكم يخالف أحكامه ، ويلاحظ أنه ليس به ما يتعارض مع أحكام قانون قمع الغش . وقد نصت المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ على أن « تعتبر الأغذية مغشوشة في الأحوال الآتية (١) إذا كانت غير مطابقة للمواصفات المقررة (٢) إذا خلطت أو مزجت بمادة أخرى تغير من طبيعتها أو جودة صنفها (٣) إذا استعيض جزئيا أو كليا عن أحد المواد الداخلة في تركيبها بمادة أخرى تقل عنها جودة (٤) إذا نزع كليا أو جزئيا أحد عناصرها (٥) إذا قصد اخفاء فسادها أو تلفها بأي طريقة كانت (٦) إذا احتوت على أية مواد ملوثة أو حافظة أو إضافات غير ضارة بالصحة لم ترد في المواصفات المقررة (٧) إذا احتوت جزئيا أو كليا على عناصر غذائية فاسدة نباتية أو حيوانية سواء كانت مصنعة أو خاما أو إذا كانت ناتجة عن منتجات حيوان مريض أو نافق (٨) إذا كانت البيانات الموجودة على عبواتها تخالف حقيقة تركيبها مما يؤدي الى خداع المستهلك أو الاضرار بالصحة به ، ويعتبر الغش ضارا بالصحة إذا كانت المواد المغشوشة أو كانت المواد التي تستعمل في الغش ضارة بصحة الانسان (٢٢ مكرر) »

الشروع

يعاقب القانون على جريمة الغش التامة وعلى الشروع فيها . ويتحقق الشروع اذا ما أعد الجاني كل وسائل الغش ويضبط عندما يبدأ في تنفيذ الجريمة ، كمن يضبط وهو يحاول اضافة كحول الى خمور يقصد غشها ، وهذه صورة الجريمة الموقوفة ، وقد تكون الجريمة خائبة كمن يضع مادة لتلوين الجبن للايحاء بقدمه ، فلا يتأثر لونه بتلك المادة . وقد قضى بأنه لما كان عرض البضاعة في اسواق للبيع بعد بلها بالماء لزيادة وزنها اضرارا بمن يشتريها يعد طبقا للمادة ٤٥ من قانون العقوبات بدءا في تنفيذ الغش لأنه يؤدي اليه فورا ومباشرا ولو لم يتعين مشتر بالذات ، اذ ما دام يكفي للعقاب على الغش التام أن يكون قد وقع على أي مشتر فانه يكفي في اتيءه في تنفيذه أن يقع فعل من شأنه أن يكون مقصودا به غش أي شخص يمكن أن يتقدم للشراء لما كان ذلك فان العرض للبيع يكون شروعا في الغش معاقبا عليه بمقتضى

(٢٣ مكرر) يجب على الحكم أن يبين حقيقة الواقعة ووجه الغش والطريقة التي مارسها

المتهم ، ومل تدخل في الحالات المؤقتة بمقتضى المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦

(نقض ١٩٧٥/٢/٣ أحكام النقض س ٢٦ ق ٢٦) .

المادة المذكورة (٣٤) .

٢ - البيع

يجرم القانون فعل من يطرح أو يعرض للبيع أو يبيع شيئاً مغشوشاً من أغذية الانسان أو الحيوان أو العقاقير الطبية أو الحاصلات الزراعية أو الطبيعية ، اذ أن من شأن هذا الفعل أن يؤدي الى ذات الأضرار التي تسفر عن فعل الغش نفسه . وبهذا ينص البند (١) من المادة (٢) في نهايته بقوله : « أو من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئاً من هذه المواد أو العقاقير أو الحاصلات مع علمه بغشها أو بفسادها » . وينص البند (٢) من المادة انثانية من قانون قمع التدليس والغش على عقاب « من طرح أو عرض للبيع أو باع مواد مما يستعمل في غش أغذية الانسان أو الحيوان أو العقاقير أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية على وجه ينفي جواز استعمالها استعمالاً مشروعاً . كذلك من حرّض على استعمالها بواسطة كراسات أو مطبوعات من أي نوع كانت » .

فقد استتبع مكافحة الغش في أغذية الانسان والحيوان محاربة الاتجار في المواد التي توصل الى ذلك الغش أو الترويج لها . فكل خدع أو عرض للبيع أو بيع لتلك المواد يعد جريمة . ولقد ورد بالمذكرة الايضاحية أنه « لا يعاقب بموجب التشريع القائم (الملغى) على بيع المواد التي تستعمل في الغش الا في حدود قواعد الاشتراك أي في الأحوال التي تقع فيها فعلاً ، ورؤى في المشروع مصادرة سبب الجريمة قبل وقوعها باعتبار حيازة المواد لسبب غير مشروع جريمة بذاته » . بيد أنه يصح أن يكون من بين المواد التي تستعمل في الغش ما قد يفيد في غير الغش ، وتحريم طرحها أو عرضها للبيع أو بيعها من شأنه فقدان الفوائد التي قد يمكن الحصول عليها منها ، وبهذا نجد المشرع خصص المواد التي تنطوي تحت العقاب بوجوب أن تكون معدة على وجه ينفي جواز استعمالها استعمالاً مشروعاً ، بمعنى أنها أعدت لأن تستعمل في غش أغذية الانسان أو الحيوان فقط .

ولم يقتصر المشرع على ما سلف ذكره وإنما جرم فعل من يعرض على استعمال المواد المساعدة على الغش بواسطة كراسات أو مطبوعات من أي نوع كانت . وفي هذه الحالة خرج المشرع على القواعد العامة في الاشتراك التي تقضى بأن مجرد التحريض على الجريمة دون وقوعها فعلاً لا يستوجب العقاب ، وفضلاً عن هذا فإنه قد حدد وسائل التحريض بأن يكون بكراسات أو مطبوعات

من أى نوع كانت ، ومن ثم فالتحريض بالأقوال الشفوية لا عقاب عليه ، وكذلك المساعدة بواسطة تسليم المواد التى تستعمل فى الغش الى الفاعل ولا الاتفاق اللهم الا اذا وقعت الجريمة بناء على التحريض أو المساعدة أو الاتفاق فيسأل الشخص على أنه شريك فى الجريمة لا فاعل أصلى .

وبيع البضاعة عبارة عن نقل ملكيتها للمشتري . وطرح البضاعة للبيع يفترق عن عرضها فى أن الأمر الأول يقصد به أن لكل راغب أن يتقدم لاقتناء البضاعة ، أما العرض للبيع فانه يفيد اطلاق مشتر محددا عليها بأية صورة من الصور . وقد قضى بأن مجرد تغليف الزبد فى معمل صناعته لا يصح فى القانون عده عرضا للبيع متى كان هناك محل آخر أعد لبيع الزبد فيه (٣٥) . وأنه يعد عرضا للبيع مجرد وجود السمن فى المحل الذى يبيع المتهم فيه أصناف البقانة (٣٦) . واذا أدين الحكم المتهم بتهمة عرضه تينا فاسدا للبيع دون أن يتحدث عن الواقعة وكيف اعتبرها عرضا للبيع مع ما أثبتته من أن التين كان موضوعا بداخل الثلاجة لتخزينه وبعيدا عن محل تجارة المتهم ، فانه يكون مشوبا بالقصور (٣٧) .

وطرح المال للبيع أو عرضه يعد عملا تحضيريا ، والأصل أن لا عقاب عليه ، ولكن خروجاً على هذا الأصل قرر المشرع العقاب دفعا لمضار تلك المواد على الانسان والحيوان .

ولا يشترط فى جريمتى الغش والتعامل فى المواد انتى تستعمل فى ذلك أن يكون من شأنها أن ترتب ضررا لصحة الانسان والحيوان ، فالعقاب فيها مقصودا به مكافحة الغش فى ذاته باعتباره وسيلة غير مشروعة للكسب . ولهذا نجد المشرع يشدد العقوبة فى الفقرة الثانية من المادة الثانية اذا كانت المواد أو العقاقير أو الحاصلات المغشوشة أو الفاسدة أو كانت المواد التى تستعمل فى الغش ضارة بصحة الانسان أو الحيوان . وليس هناك حد معين لقدر الضرر بالصحة ، ومن ثم فأى ضرر يكفى والقاضى يستعين فى تعريف هذا بأهل الخبرة ، وقد يؤدى هذا الضرر القليل الى مضاعفات تزيد من خطورته .

وسعيا وراء مكافحة الغش فى كل صورته ومحافظة على صحة الانسان والحيوان تطبق العقوبات المشددة ولو كان المشتري أو المستهلك عالما بغش

(٣٥) نقض ١٩٤٨/١٠/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٦٤ .

(٣٦) نقض ١٩٤٤/٣/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣١٦ .

(٣٧) نقض ١٩٥٩/١٢/٢١ أحكام النقض س ١٠ ق ٢١١ .

البضاعة أو بفسادها (م ٣/٢ من انقانون) • ومن ثم فلا يستطيع الجاني أن يدفع مسئوليته بأنه لم يخدع المتعاقد معه ، لأن الحماية ليست مقصورة لهذا فقط وإنما للصحة العامة ، وقد يستعمل المشتري تلك الأغذية أو المواد للاضرار بنيره أو يهمل في حق نفسه فيصاب هو بالضرر •

وقد يقوم شخص واحد بغش البضاعة وعرضها للبيع أو بيعها وحينئذ تنطبق في حقه المادة ٣٢ عقوبات باعتبار أن الجريمتين قد قصد بهما تحقيق غرض واحد •

ويسوى القانون في فعل البيع أو العرض والطرح للبيع بين المواد المغشوشة والمواد الفاسدة • نظرا لوحدة الأثر الذي يترتب الأمران في الصحة العامة • والمادة الفاسدة هي التي أصابها التغيير لأي سبب دون تدخل من ارادة شخص آخر ، كالفساد الذي ينشأ من أثرطوبة أو الحرارة أو القدم ، على أنه ليس بشرط أن يكون من شأن الفساد ترتيب ضرر للصحة ، إذ أن تلك الصفة وحدها تقلل من قيمة المبيع والعقاب عليها فيه مكافحة للكسب غير المشروع • ولقد قضى بأن وجود زناخة وارتفاع في الحموضة بالكاكاو يؤدي الى اعتباره فاسدا ، فاذا أثبت الحكم على المتهم عرضه للبيع مع علمه بذلك توافرت جريمة الغش ولو لم يترتب على الفساد ضرر بالصحة (٣٨) • وأن ما ورد في المرسوم الصادر في ١٢/٣١/١٩٥١ من وجوب خلو الحل من الرواسب على وجه الخصوص لا يمنع بصفة عامة وتطبيقا لأحكام القانون رقم ٤٨ من معاقبة من يبيع شيئا من أغذية الانسان وهو عالم بغشه أو بفساده ولو كان مرجع هذا الفساد الى وجود تلك الرواسب التي رأى القانون الجديد أن ينهى عنها بنص صريح (٣٩) •

٣ - الحيابة

تنص م ١/٣ من قانون قمع التدتيس والغش على أن « يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين جنيها أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من حاز بغير سبب مشروع شيئا من المواد أو العقاقير الطبية أو الحاصلات المشار اليها في المادة السابقة وهو عالم بذلك » • فابتغاء تحقيق الأهداف المرجوة من التشريع في محاربة الغش نجد القانون يعاقب

(٣٨) نقض ١٩٥٥/٦/١٤ أحكام النقض س ٦ ق ٣٢٩ •

(٣٩) نقض ١٩٥٣/٥/١١ أحكام النقض س ٤ ق ٢٨٣ •

على حيازة المواد المغشوشة أو التي تستعمل في الغش . ويشترط للعقاب أمران : الحيازة والعلم . ونقصر كلامنا هنا على الحيازة أما العلم فنتناوله عند بحث القصد الجنائي .

يفرق قانون المخدرات والسلاح بين الحيازة والاحراز . فالحيازة يقصد بها أن تكون نية الشخص على المال الركنين المادى والمعنوى ، أما الاحراز فيقتصر على مجرد الركن المادى . والركن المادى يتوافر حينما يكون المال في متناول يد الشخص ، والمعنوى يكون بانصراف نيته الى أن من حقه التصرف فى المال تصرف الملاك . فهل تؤخذ الحيازة الواردة فى المادة ١/٣ من القانون على الأساس السابق أم ينطوى تحتها الاحراز كذلك ؟ ان معرفة الجواب رهينة يتعرف غاية المشرع من تقرير العقاب وهى بغیر شك مكافحة كل ما من شأنه أن يؤدي الى إغش ، الأمر الذى يستتبع القول بأن لفظ الحيازة لا يقصد به الملكية فقط وإنما ينطوى تحتها الاحراز كذلك ويستوجب العقاب متى توافر القصد الجنائي . وعلى هذا ينطوى تحت النص صورة الاحتفاظ بالمواد كوديعة . ولا يقدح فى رأى السابق القول بأنه يؤدي الى استعمال لفظ واحد فى معنيين مختلفين ، اذ ليس ثمة ما يمنع من هذا ما دام المشرع قد قصده . ويعمل الأمر بعدم الدقة فى الصياغة القانونية .

ويشترط فى حيازة الأشياء المشار اليها فى المادة ١/٣ أن تكون لغير سبب مشروع ، فاذا كان الأمر على العكس انتفت الجريمة ، كما من يحتفظ ببعض تلك المواد ابتغاء اجراء تجارب علمية عليها . وينبغي أن تنصب الحيازة على شيء من أغذية الانسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية أو على مواد مما يستعمل فى غش ما سلف بيانه ، فقد أطلق المشرع فى المادة الثالثة الاشارة الى المواد التى جاءت فى المادة الثانية .

٤ - المواصفات

يحدث فى كثير من الأحيان أن تطرح للبيع بضائع تحمل اسما معيناً تعرف به ، وقد يتطلب تحقيق الفائدة المرجوة من تلك البضائع احتوائها على عناصر معينة لبعض المواد فلا يكون العبث فى نوعها أو قدرها موضوعا لكسب غير مشروع وضيقا للفائدة المرجوة ، الأمر الذى كشفت عنه المذكرة الايضاحية بقولها ان الغرض من ذلك حماية المستهلك من أساليب الغش المنصوص عليها فى الفقرة ثانياً من المادة الأولى على سبيل النص والتحديد . ومن أجل هذا نجد المشرع قد نص فى الفقرة الأولى من المادة الخامسة من القانون .

وأن العنصر المادى فى جريمة انتاج مياه غازية غير مطسابقة لمرسوم الميساء الغازية بقصد البيع يتحقق باحتوائها على مواد غريبة بغض النظر عما اذا كانت هذه المواد ضارة بالصحة أو غير ضارة (٤٣) .

الصفة وما فى حكمها

قررت الفقرة الثانية من المادة الخامسة انعتاب « لكل من ركب أو صنع أو أنتج بقصد البيع مواد مخالفه لأحكام هذا المرسوم » . ويشترط لتجريم الفعل بموجب هذه الفترة أمران : الأول تركيب أو صنع أو انتاج مواد مخالفه لأحكام المرسوم الذى يفرض حد أدنى معين من انعناصر الداخلة فى تركيب المواد المبينة فى الفقرة الأولى من المادة الخامسة . وتلك المصطلحات الثلاثة تتناول كل الأفعال التى تشكل منها المواد قبل عرضها للبيع . والآخر أن يكون الفعل قد وقع بقصد البيع . فالقانون لا يكتفى بالقصد انعام أى بمجرد العلم بأن التركيب أو الصنع أو الانتاج يخالف الشروط المحددة فى المرسوم وإنما يتطلب قصدا خاصا وهو نية طرح تلك المواد للبيع . فاذا كان الامر لا يعدو تجارب يقوم بها الشخص لدراسة خواص تلك المواد فان الفعل لا يقع تحت طائلة القانون .

التصدير

تنص الفقرة الثالثة من المادة الخامسة على أنه « يجوز أن ينص المرسوم على حظر تصدير المواد المركبة أو المصنوعة أو المنتجة بالمخالفة لهذه الأحكام أو استيرادها أو بيعها أو عرضها أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع . ويعاقب بالعقوبات السابقة كل من يخالف هذه الأحكام مع علمه بذلك » . ويلاحظ أن هذا النص يجيز منع التصدير والاستيراد والبيع والعرض أو طرح للبيع أو الحيازة بقصد البيع للمواد المبينة فيه ، فإن لم يتضمن المرسوم هذا الحظر فلا جريمة فى أى فعل من الأفعال السابقة . وقد كانت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون قبل تعديلها تعاقب على من طرح أو عرض للبيع أو باع بالتسمية التى صدر عنها المرسوم موادا لا تكون مطابقة لأحكام ذلك المرسوم مع علمه بذلك . والفرق بين الحكمين واضح ، فقد زاد المشرع صورتى التصدير والاستيراد وجعل العقاب مرهونا بالنص عليه فى المرسوم الذى يحدد العناصر الداخلة فى تركيب بعض المواد . وهو بهذا قد أراد أن

يترك الباب مفتوحا لتقدير ما اذا كان من شأن مخالفته الأحكام التي ترد بالمرسوم ما يحسن معه حظر التعامل فيها أم لا .

ب - التفتيش

فى سبيل الاطمئنان الى ضمان مكافحة الغش من ناحية وسلامة الصحة العامة للجمهور من ناحية أخرى نجد المشرع قد أجاز فرض قيود معينة بشأن حفظ المواد المذكورة فى القانون وتداولها وما شابه ذلك . وكما جاء بالمذكرة الايضاحية المقصود بذلك تمكين الإدارة من مراقبة نظافة الأواني المستعملة فى جميع الأدوار التي تمر فيها المواد المشار اليها حتى تصل الى يد المستهلك فى حالة نظافة جيدة خالية من جراثيم الأمراض ، ولا يكفى أن تصل تلك المواد ليده المستهلك فى حالة جيدة ، بل يجب تفهيمه كيفية استعمالها وحفظها حتى لا تنقلب هذه المواد وسيلة لانتلاف صحته حيث كان يبغي الفائدة منها .

وقد نصت المادة السادسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدلة بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ على أنه « يجوز بمرسوم فرض استعمال أوان أو أوعية أو أشياء مختلفة أو تنظيم استعمالها فى تحضير ما يكون معدا للبيع من العقاقير الطبية والمواد الغذائية وغيرها أو فى صنعها أو وزنها أو تعبئتها أو حزمها أو حيازتها أو توزيعها أو نقلها أو عرضها أو طرحها للبيع أو بيعها . ويجوز بمرسوم أيضا إيجاب بيان شروط استهلاك هذه العقاقير والمواد أو تسميتها أو حفظها أو حيازتها أو بيان الحالات التي تكون فيها غير صالحة للاستعمال أو بيان مصدرها أو محل صنعها أو اسم صانعها أو غير ذلك من البيانات كما يجوز بمرسوم فرض قيود وشروط استعمال البضائع والمنتجات أيا كانت . ويجوز كذلك لمنع الغش والتدليس فى البضائع المباعة أن ينظم بمرسوم تصدير البضائع التي يسرى عليها هذا القانون أو استيرادها أو صنعها أو بيعها أو طرحها أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع . ويجوز أن يبين بقرار وزارى الكيفية التي تكتب بها البيانات سالفة الذكر أو كيفية تنظيم السجلات والدفاتر وامساكها ومراجعتها أو إعطاء الشهادات أو اعتمادها أو تحديد المدة اللازمة لتصريف المنتجات والبضائع التي تكون مخالفة لأحكام هذا القانون أو المراسيم والقرارات الصادرة تنفيذا له . ويعاقب على مخالفة أحكام المراسيم والقرارات المذكورة بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة السابقة » .

وقد صدرت اعمالا للمادة السالفة الذكر عدة مراسيم تذكر منها على

سبيل المثال مرسوم ١٩٤٢/٣/٤ المعدل في ١٩٤٢/٤/٢٦ بتنظيم بيع أصناف الجبن التي تحمل اسما جغرافيا وهو الاسم الذي يدل في الاصطلاح التجاري على جنس الناتج ويوجب وضع بيان الجهة التي صنعت فيها .
والمرسوم الصادر في ١٩ مارس ١٩٤٢ بتنظيم بيع الشاي ومن أحكامه أنه لا يجوز بيع الشاي المعبأ في صناديق أو أغلفة أو أوعية أو عبوة أخرى ، وكذلك لا يجوز طرحه أو عرضه للبيع أو حيازته بقصد البيع إلا إذا كان مصحوبا ببيان مصدره ونوعه (ناعم أو خشن) ووزنه الصافي ، وإذا كان الشاي مخلوطا بأصناف مختلفة المصادر توضع على العبوة عبارة « شاي خليط » ، وقد صدر قرار وزاري في ١٨/٥/١٩٤٢ بتنظيم كيفية وضع البيانات الدالة على مصدر الشاي ونوعه ووزنه . ورسوم ١٩٤٢/٦/٢٢ في شأن بيع الصابون ، و ١٩٤٥/٧/٣٠ في شأن كبريت العمود ، ورسوم ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ في شأن السجاد والأكلمة اليدوية ، ورسوم ٤/٧/١٩٤٧ في شأن المواعد ، ورسوم ١٩٤٢/٦/٢٢ في شأن تنظيم بيع المنسوجات والخيوط القطنية ، ورسوم ١٩٤٧/٥/٥ بتنظيم تجارة ماء الكولونيا ، ورسوم ١٩٤٦/٥/٥ في شأن تنظيم مراقبة صنع وبيع واستعمال المواد الملونة التي تستعمل في تلوين المواد الغذائية . وتطبيقا لهذا المرسوم الأخير قضى بأنه متى كان الحكم قد أثبت على الطاعن أنه عرض للبيع مادة ملونة للمواد الغذائية غير مبين عليها تركيبها العلمي والكيماوي ودانه على ذلك ، فإن ما يثير الطاعن من أن المادة التي ضبطت بمحله إنما هي معدة لتلوين قشر البيض ولا تصل إلى داخله مردود بما نصت عليه المادة ٥ من المرسوم من أن الحظر يتناول المواد الملونة سواء لتلوين المواد الغذائية أو المواد التي تلازمها ، إذ أن قشر البيض هو من المواد التي تلامس المادة الغذائية (٤٣) .

كما صدر مرسوم في ١٩٤٦/٤/٣ بشأن الأوعية التي تستعمل في المواد الغذائية ، وبينت مادته الأولى أنه يقصد بالأوعية جميع الأواني والأجهزة والمواسير وغيرها من الأدوات التي تستعمل في طهي أو تحضير أو حفظ أو نقل أو تناول المواد الغذائية أو المياه . وأوجببت المادة الثانية أن تكون الأوعية مستوفية للاشتراطات المقررة بالمرسوم ويبين منها أن الغرض هو المحافظة على صحة الجمهور ، أما الأوعية التي تستعمل لغير المواد الغذائية فيجب أن تحمل البيانات التي يصدر بها قرار من وزير الصحة العمومية .

كما صدر مرسوم ١٩٤٧/٤/٢١ بإيجاب بيان وزن أو كيل المواد الغذائية المعبأة ، وتنص المادة الأولى منه على أن المواد الغذائية التي تباع عادة بالوزن أو الكيل والمعبأة في صناديق أو أوعية أو أغلفة أو أية عبوة أخرى لا يجوز استيرادها أو بيعها أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا إذا كانت تحمل بيانا بوزنها الصافي أو كيلها وفي حالة تعذر بيان الوزن الصافي يبين الوزن القائم مقرونا بوزن العبوة التي يقرها العرف التجاري .

ج - الاستيراد

في سبيل تحقيق ما يهدف اليه قانون قمع التدليس والغش من استئصال أسباب تداول المواد الفاسدة أو المغشوشة نجده يحظر استيرادها ، فتنبص المادة ١/٤ منه على أن « يحظر استيراد شيء من أغذية الانسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية يكون مغشوشا أو فاسدا » .

على أنه قد يحدث أن لا يبين غش تلك المواد أو فساده إلا بعد وصولها الى اتبلاد ، وحينئذ « يجوز للسلطة المختصة أن تسمح بادخالها في القطر وبتداولها وباستعمالها لأي غرض آخر مشروع ، وذلك في خلال الأربع والعشرين ساعة من الطلب المقدم اليها وبالشروط التي يصدر بها قرار وزاري . وإذا رفض الطلب ولم يقر صاحب الشأن بإعادة تصديرها الى الخارج في الميعاد الذي تحدده السلطة المختصة بعدم المواد أو العقاقير أو الحاصلات على نفقة المرسل اليه (م ٢/٤ من القانون) ، وذلك أنه - كما جاء في المذكرة الايضاحية - يجوز أن تكون الرسالة الواردة من الخارج صالحة لاستعمالها في أغراض أخرى غير اعدادها لاستهلاك الانسان أو الحيوان ، ويكون من الاجحاف في هذه الحالة تكليف أصحابها بإعادة تصديرها للخارج أو اعدامها .

ويجوز أن تبين الحالات التي تعتبر فيها المواد أو العقاقير أو الحاصلات مغشوشة أو فاسدة ، ويكون ذلك بقرار وزاري (م ٤/٤ من القانون) .

ولم يتضمن القانون عقوبة على استيراد أو ادخال المواد المغشوشة أو الفاسدة للبلاد ، وليس معنى هذا افلات مرتكبها من العقوبة ، إذ تطبق في حقه المادتان الثانية والثالثة من القانون على حسب الأحوال متى توافرت شروطهما .

ثانيا : القصد الجنائي

الجرائم التي وردت في قانون قمع اتشديليس والغش من الجرائم العمدية التي يتطلب فيها القانون قصدا جنائيا ، وسبق أن قسمنا تلك الجرائم الى نوعين ، الخداع والغش وما في حكمه . والقصد الجنائي في تلك الجرائم على وجه عام هو توجيه المتهم لارادته نحو اتيان الركن المادى فيها مع علمه بما في ذلك من خداع أو غش .

في جريمة الخداع

يتوافر القصد الجنائي في جريمة خداع المتعاقد بمجرد علم الجاني بأن الوسيلة التي يتبعها من شأنها أن تؤدي الى خداع المتعاقد معه ، وأن يبغي منها الوصول الى تلك النتيجة في احدى صورها الأربعة المنصوص عليها في المادة الأولى .

ويثور التساؤل عن الصورة التي يبغي فيها الشخص الترويج لبضاعته بالكاذب يسوقها فيخدع المتعاقد بناء عليها ويتم التعامل ، هل يتوافر القصد الجنائي أم لا ؟ وصورتها أن يزعم البائع أن البضاعة موضوع العقد انتاج مصنع معين في حين أنها مصنوعة في آخر . في هذه الحالة تنبغي التفرقة بين فرضين : الأول أن يكون المتعاقد قد جعل في اعتباره عند التعاقد الصفة الأساسية التي أضفاها البائع على البضاعة - لا سيما اذا كان هناك فرق في القيمة - ويكون البائع على علم بذلك وأراد اتمام الصفقة رغم هذا ، وفيها تتوافر الجريمة . والفرض الآخر أن لا يكون المتعاقد قد تأثر بتلك الصفة الكاذبة وإنما أتم الصفقة لرضائه بها على ما هي عليه فلا تقوم الجريمة لأن مزاعم البائع لم تكن هي السبب الأساسي في التعاقد . وهذا ما تؤدي اليه حساسية المعاملات التي تقضي بعدم التدخل في شأنها الا بإتقدير الذي تتمثل فيه خطورة على الصالح العام . ولعل هذا يبين بجلاء من استعراض الصور الأربع التي نص عليها المشرع في المادة الأولى من القانون .

ومن الطبيعي أن خطأ المتعاقد في أى من الأمور التي وردت في حالة الخداع من شأنها أن ينفي الجريمة لانعدام القصد الجنائي . واذا ظهر البائع للمشتري حقيقة الغش وقت البيع انعدمت نية التشديليس وفقد هذا الركن (٤٥) . وقد قضى بأن خطأ الفاعل مهما كان عظيما لا يجعله مسئولا

جناثيا ، والقصد السيء لا يستنتج حتما من أهمية الفرق بين المعيار الذي يضعه المتهم على السببىكة وانعيار الحقيقى لاحتمال الخطأ . فيجب أن يبين الحكم الظروف التى يستنتج منها وجود نية الغش (٤٦) .

فى جريمة الغش وما فى حكمه

يتوافر القصد الجنائى فى جريمة الغش بتوجيه الفرد لارادته نحو أفعاء يعلم أن من شأنها أن تغير طبيعة أو خواص المواد التى أدخلت عليها . وعرض المواد المغشوشة أو الفاسدة يقوم فيها القصد الجنائى بعلم الجانى - فضلا عن الركن المادى - بأن ما يعرضه فاسدا أو مغشوشا . وكذلك الشأن بالنسبة الى المواد التى تستعمل فى الغش . ويقوم القصد الجنائى فى جرائم حيازة المواد المغشوشة أو الفاسدة أو التى تستعمل فى الغش بتحقيق علم الجانى بأن المواد موضوع الحيازة مغشوشة أو مما يستعمل فى الغش وأن حيازتها لها لغير سبب مشروع .

وجرائم خداع المتعاقدين وغش المواد الغذائية وبيعها وما فى حكمها هى من الجرائم الوقتية ومن ثم ينبغى توافر القصد الجنائى وقت وقوع الفعل . أما جرائم الطرح أو العرض للبيع والحيازة فانها من الجرائم المستمرة ، بمعنى أنه اذا كان الفاعل على جهل بالغش أو الفساد وقت بداية أى من الأفعال السابقة ثم علم بأمرها تتوافر الجريمة فى حقه من ذلك الوقت . هذا فضلا عن مختلف النتائج التى تترتب على اعتبار الجريمة مستمرة .

بيان القصد فى الحكم

متى قلنا ان القصد الجنائى يتطلب علم المتهم بأن الفعل الذى يأتيه من شأنه ادخال الغش على المشتري أو على البضاعة أو أنها مغشوشة فعلا ، اقتضى هذا من المحكمة أن تبين فى حكمها توافر القصد الجنائى وتقيم عليه الدليل وعيب الاثبات يقع على النيابة العامة وعلى هذا اضطردت أحكام محكمة النقض ، الا فى صورة قرينة العلم المفترض التى تعرض لها فيما بعد .

من ذلك ما قضى به بالنسبة لجريمة خداع المتعاقدين أنه يشترط لقيامها ثبوت القصد الجنائى ، وهو علم المتهم بالغش فى الشيء المتفق على بيعه وتعمده

ادخال هذا الغش على المشتري ، ولا يكفي لادانة المتهم فيها ما أوردته المحكمة من أسباب لثبوت العلم على مجرد المزاولة والمران أو عدم اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع المخالفة لان ذلك ليس من شأنه أن يؤدي الى ثبوت تلك الحقيقة القانونية (٤٧) . وأنه لا يكفي لادانة المتهم بهذه الجريمة أن يثبت الحكم أنه ملتزم بالتوريد ، بل لابد أن يقوم الدليل على أنه هو الذي ارتكب الغش أو أنه عالم به علما واقعيًا - وجاء في الحكم الجزئي « وهو في غشه وخداعه عالم بماهية هذا الجبن وتستشف المحكمة ذلك من ارتفاع نسبة العجز في الدسم نسبيا اذا تبلغ حوالى ١٥٪ من العقد المتفق عليه وما في ذلك من نفع كبير يعود عليه من ناتج فرق سعر الجبن الكامل الدسم والجبن المورد فعلا والأقل دسما منه » . وجاء بالحكم الاستئنافية « أنه مما يؤكد علم المتهم بمخالفة الجبن للمواصفات المذكورة وخداعه لوزارة الحربية أنه كان يتعين عليه ما دام تعاقد على أوصاف معينة أن يتأكد منها قبل توريد الجبن » . وكان المتهم قد دفع بأنه اشترى الجبن بحالته في صفائح تحت مسئولية صاحبها نفسه (٤٨) . وإذا كان الحكم قد قال ان التاجر ملزم بحكم مهنته بأن يضمن حالة بضاعته التي يصنعها في محله أو التي يتعهد بتوريدها للغير وأن تكون متمشية مع حقيقتها ولذلك فالتاجر ملزم باتخاذ ما يلزم للتحقق من صحة صفات بضاعته وتعرف حقيقتها معرفة تامة وذلك قبل أن يسلمها للجمهور أو لعميله وأنه يكفي لقيام الغش تسليم بضائع مختلفة من البضائع المتفق عليها » ، فان هذا الذي ذكره الحكم لا يؤدي الى ثبوت علم المتهم بالغش ، من ثم يكون قاصرا معيبا يستوجب نقضه (٤٩) . وأنه لما كانت جريمة خدع المشتري من الجرائم العمدية التي يجب لتوافر أركانها ثبوت القصد الجنائي لدى المتهم وهو علمه بالغش الحاصل في البضاعة واراادته ادخال هذا الغش على المتعاقد فان الحكم اذا كان لم يتحدث مطلقا عن توافر ذلك الركن المعنوي وكان قد دان الطاعن بالمادة الثانية من ذلك القانون أيضا على اعتبار أن اللبن في ذاته مغشوش دون أن يعين ماهية ذلك الغش وكيفية حصوله ودون أن يستظهر علم الطاعن بوقوعه يكون قاصرا ومعيبا ومتعينا نقضه (٥٠) . ومؤدى نص المادة الأولى من القانون أن يكون المتعاقد عالما بالنقص أو بالغش الذي أدخله أو يحاول ادخاله على المتعاقد الآخر علما حقيقيا واقعيًا يبرر وصف

-
- (٤٧) نقض ١٩٥٧/١/٢١ أحكام النقض س ٨ ق ١٤
(٤٨) نقض ١٩٥٦/٢/٢٧ أحكام النقض س ٧ ق ٧٧
(٤٩) نقض ١٩٥٥/٣/٢٩ أحكام النقض س ٦ ق ٣٢
(٥٠) نقض ١٩٥٦/١١/٢٧ أحكام النقض س ٧ ق ٧٧

المشرع لفعله بأنه خدع أو شرع في أن يخدع ، فإذا كان دفاع المتهم يقوم على أنه عهد لآخر بصنع الجبن في معاملته الخاصة بعيدا عنه دون إشراف منه عليها ، وأنه يورد الجبن بناء عنه للمتعاقد الآخر وكان ما قاله الحكم للتدليل على ثبوت علم الطاعن بالغش الموجود في الجبن قد بنى على الافتراض والتخمين ولم يدعم بوقائع معينة تؤدي إلى إثبات العلم الواقعي فإن الحكم يكون قاصرا (٥١) . ولا يكفي لادانة المتهم في جريمة صنع وعرض جبن مغشوش للبيع أن يثبت أن الجبن قد صنع أو عرض في معمل المتهم ، بل لابد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش أو أن يكون قد صنع الجبن مع علمه بغشه فسادا (٥٢) وعلم المتهم لغش فيما يصنعه يستفاد ضرورة من كونه منتجا له اعتبارا بأن الصانع يعلم كنه ما يصنعه ونسبة المواد الداخلة في تكوينه ، ألا يقبل القدرح بجهله والا لأدى الأمر إلى تعطيل أحكام القانون (٥٣) . ودفاع المتهم بانتفاء مسئوليته لأن الفترة بين تاريخ أخذ العينة وتاريخ تحليلها كافية لتوالد السوس فيها هو دفاع جوهري ، وهو من المسائل الفنية التي يتعين على المحكمة أن تتخذ ما تراه لتحقيقها وذلك عن طريق المختص فنيا (٥٣ مكرر) .

كان قضاء النقض مضطردا - قبل صدور القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ الذي افترض العلم في جريمة الغش - على وجوب إثبات انقصد الجنائي في جرائم الغش والعرض للبيع أو البيع ، فلم تكن محكمة النقض تكتفى بقيام صالح للمتعاقد من الغش أو أنه من المشتغلين بالتجارة في البضاعة موضوع الغش ، وإنما كانت تتطلب قيام الدليل المبنى على القطع واليقين لا على الظن والاستنتاج . وبوردد في هذا الصدد بعضا من تلك الأحكام ، فلقد قضى بأنه لا يصحح في صدد إثبات العلم بغش البضاعة (لبن) الأخذ بالافتراض والتخمين (٥٤) ، وأنه متى كان الحكم لم يتحدث عن القصد الجنائي مع لزوم استظهاره للقول بقيام مسئولية الطاعن عن الجريمة ، وكان الحكم أيضا لم يتحدث مطلقا عن علم الطاعن بالغش حتى يمكن تطبيق المادة الثانية

(٥١) نقض ١٩٥٤/٢/٢٢ أحكام النقض س ٥ ق ١٢٦ .

(٥٢) نقض ١٩٧٢/١١/٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٥٦ ، ١٩٧١/١٢/٥ س ٢٢ ق ١٦٧ .

(٥٣) نقض ١٩٦٩/١/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢ .

(٥٣ مكرر) نقض ١٩٧٤/٥/٥ أحكام النقض س ٢٥ ق ٩٧ .

(٥٤) نقض ١٩٥١/١١/١٢ أحكام النقض س ٣ ق ٥٩ .

من القانون المذكور على الواقعة فان الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه (٥٦) .

ولقد أضاف المشرع فقرة الى البند الأول من المادة الثانية بموجب القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ وتنص على أن « يفترض العلم بالغش والفساد اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين » . وكان الباعث على اضافة الفقرة المشار اليها أحكام البراءة التي صدرت في قضايا غش الألبان ، ومن المفيد أن نورد المذكرة الايضاحية لذلك القانون لعلها تكشف عن غرض المشرع ، فقد جاء بها أن « بعض المحاكم يقضى بالبراءة في قضايا غش اللبن استنادا الى أن نص المادة الثانية من قانون قمع التدليس والغش رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ والى أن النص الوارد في المادة ١٢ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن الألبان ومنتجاتها تختم لقيام المسؤولية علم المخالف بركن الغش ، وقد قضت بعض المحاكم في قضايا غش اللبن بأن تبين نسبة الدسم فيه غير ممكن بالعين المجردة ، وبذلك لا تمكن الادانة على أساس العلم بالغش . كما قضى بعضها بأن نقص الدسم عن الحدود المقررة لا يعنى أنه مغشوش بنزع الدسم منه . ولما كانت الوزارة (الصحة العمومية) من جانبها تحرص على المصلحة العامة من أن تضار نتيجة افساح المجال أمام الباعة للتهرب من المسؤولية تحت ستار عدم العلم ، ولما كانت النسبة التي حددتها الوزارة خاصة باسم اللبن هي أدنى ما يمكن أن تصل اليه الألبان الطبيعية التي لم تعبث بها يد الانسان ، وتحقيقا للمصلحة العامة ومحافظة على مستوى الألبان ومنتجاتها من أن تكون مجال عبث التجار والباعة المتجولين رأى قسم مراقبة الأغذية بالوزارة أن البائع يكون مسئولا عن السلعة التي يتجر بها وعليه أن يثبت من مصدرها دائما ، فلا يجلب الألبان الا من محلات مرخصة مستوفية الشروط الصحية ومتبعة للقواعد التي تفرضها السلطات ذات الشأن لتضمن بذلك أن يعرض للجمهور ألبانا سليمة من الغش ، فاذا طرأ عليها بعد ذلك عبث أو انتزاع من عناصرها المفيدة شيء فهو المسئول حتما عن ذلك ولا يقبل منه الاحتجاج بعدم العلم ما دام أن مصدرها الأصلي مسئول عن سلامتها عند التوريد . لذلك فقد اقترحت الوزارة بالاتفاق مع وزارة التجارة والصناعة تعديل المادة الثانية من قانون قمع التدليس والغش بحيث يأتي النص فيها صريحا على افتراض ركن العلم لدى المخالف متى كان من الباعة المتجولين أو المشتغلين بالتجارة وذلك حتى لا يفلت أحدهم من العقاب استنادا الى عدم توافر ركن العلم لديه » .

والذى يستلقت النظر فى الفقرة المشار اليها آنفا انها قد جاءت مطلقة فى صياغتها يستوى فى حكمها على أغذية الانسان أو الحيوان أو العقاقير الطبية أو الحاصلات الزراعية الطبيعية (٥٦) ، فى حين أن المذكرة الايضاحية قد وردت فى شأن قضايا غش الألبان وما لوحظ من أسباب أحكام البراءة فيها . ولا يسرى حكم الفقرة المضافة الا على الجرائم الواردة فى البند الأول من المادة الثانية من قانون قمع التدليس والغش (٥٧) . والعلم المفترض الذى ورد بها يجوز اثبات عكسه أى يستطيع المتهم أن يدفع بجهله بالعلم بالغش وقيم الدليل على ذلك ، لأن المذكرة الايضاحية حين تكلمت على المسئولية المفترضة أرادت فى البائع أن يتثبت من مصدر اللبن دائما فلا يجلبه الا من محلات مرخصة الى آخر ما جاء بالمذكرة الايضاحية على ما سلف البيان . فالمرشح يفترض أن الحصول على الألبان من محلات مستوفية للشروط المقررة قانونا يعنى خلوها من الغش ، فان طرأ عليها الغش بعد ذلك كان هذا بفعل البائع ومن هنا قام العلم المفترض .

وقد قضى بأن الشارع على ما أفصح عنه فى مذكرته الايضاحية للقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ما افترض قيام هذه القرينة الا تحقيقا للمصلحة العامة ومحافظة منه على مستوى الألبان ، وبمقتضاها أصبح البائع مسئولا عن السلعة التى يتجر بها وعليه أن يتثبت من مصدرها فلا يجلب الألبان الا من محلات مرخصة مستوفية للشروط الصحية ومتبعة للقواعد التى تفرضها السلطات ذات الشأن ، فاذا طرأ عليها بعد ذلك عيب أو انتزاع شئ من عناصرها ، فهو المسئول حتما عن ذلك ، ولا يقبل منه الاحتجاج بعدم العلم بالغش ما دام أن مصدرها الأصلي مسئول عن سلامتها عند التوريد ، وذلك حتى لا يفلت أحد من العقاب استنادا الى عدم توافر ركن العلم لديه « (٥٨) » . فاذا أثبت الحكم فى حق المتهم أنه عرض لبنا مغشوشا بنزع الدسم منه الى ما دون الحد الأدنى للمواصفات القانونية ، فينطبق عليه حكم القانون من افتراض العلم لديه بوصفه من الباعة الجائلين (٥٩) .

ولكن تبقى الصورة التى يحصل فيها البائع على الألبان من المحلات المستوفية للشروط القانونية ثم يثبت أن الغش قد دخل اللبن فيها وقبل أن

(٥٦) نقض ١٩٦٠/١٢/١٩ أحكام النقض س ١٧ ق ١٧٨ .

(٥٧) نقض ١٩٥٧/٦/٣ أحكام النقض س ٨ ق ١٦٠ .

(٥٨) نقض ١٩٥٧/٣/٢٦ أحكام النقض س ٨ ق ٨٥ .

(٥٩) نقض ١٩٥٩/٣/١٦ أحكام النقض س ١٠ ق ٧٠ .

يشترطها البائع الجائل ، فهل يجوز له اثبات ذلك أم لا ؟ والفرض متصور الوقوع عملاً إذا اشترى أحد الباعة الجائلين ألباناً من محل مرخص وبعد فترة ضئيلة من الشراء ضبطت ألبان ذلك المحل وتبين أنها مغشوشة ، وأثناء تجوال البائع ضبط ومعه ذلك اللبن . في رأينا يجوز أن يثبت البائع المتجول انتفاء علمه بغش اللبن ، بمعنى أنه يدحض القرينة القسائية قبله ، الأمر الذي يستتبع القول بأن العلم الفرضي الوارد في المادة الثانية يقبل اثبات العكس ، كل ما في الأمر أن عبء الإثبات يقع على عاتق المتهم لا النيابة العامة . وقد قضى بأن الشارح رفع عبء اثبات العلم عن كاهل النيابة العامة دون أن ينال من قابليتها لاثبات العكس وبغير اشتراط نوع من الأدلة لدحضها ودون أن يمس الركن المعنوي في جنحة الغش والذي يلزم توافره حتماً للعقاب (٦٠) . والأصل أنه لا يكفي لإدانة المتهم في جريمة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمه بغشه أنه هو الملزم بتوريد اللبن ، بل لابد أن يثبت أن هو الذي ارتكب فعل الغش أو أن يكون ورد اللبن مع علمه بغشه . وإن محل إثارة قرينة العلم المفترض بالغش هو أن يثبت - بداهة ذي بدء - صلة المتهم إذا كان من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ، بالفعل موضوع الجريمة . فإذا كانت المحكمة قد قضت بحكمها المطعون فيه ببراءة المتهم واطمأنت في ذلك للأدلة السائغة التي أوردتها إلى عدم ثبوت صلة المتهم بواقعة الدعوى - وهي قيام شركة بتوريد اللبن الذي ثبت غشه دون تدخل من المتهم أو حضوره أو اتفاهه - فلا يكون سديداً ما تنعاه النيابة على الحكم من أنه أغفل أعمال تلك القرينة القانونية (٦١) .

ولعل هذا هو الذي حدا بالمشروع إلى تعديل الفقرة الثانية من البند ٢ من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بموجب انقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ التي نصت على أن يفترض العلم بالغش أو الفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته ومصدر المواد المضبوطة موضوع الجريمة ، وجاء بالمذكرة الإيضاحية أنه « لا يقبل من انتاجر المخالف أن يدحض قرينة العلم بالغش إلا إذا أثبت علاوة على حسن نيته مصدر المادة الفاسدة أو المغشوشة وذلك اعتباراً بأن هذا الإثبات سهل ميسور على التجار الذين يراعون واجب الذمة في معاملاتهم . وكما قالت محكمة النقض إن علة الاعفاء هي أن التاجر الذي يسراعي واجب الذمة في

(٦٠) نقض ١٩٧٢/١/٣١ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٩ ، ١٩٦٩/١٠/٦ س ٢٠ ق ١٩٥ .

(٦١) نقض ١٩٦٢/٣/١٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٥٥ .

معاملاته هو ضحية لصانع هذه المواد يجب أن يتحمل الأخير وحده وزر الجريمة (٦٢) فتقدم المتهم لمفتش الأغذية أثر أخذ العينة من جوال الكمون المعروض بمحله بفاتورة شرائه لجوال الكمون من أحد المحلات وأخذت العينة بعد انقضاء يوم واحد على الشراء ، يؤيد دفاع المتهم بحسن نيته وعدم علمه بزيادة نسبة الشوائب (٦٢ مكرر) .

وقد رتب محكمة النقض على العلم المفترض أن المحكمة لا تكون بحاجة الى التحدث عنه واثبات توافره لدى المتهم (٦٢) .

وكانت المادة السابعة من قانون قمع التدليس والغش تنص في صدرها - قبل تعديلها بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ - على أن « تعتبر الجرائم التي ترتكب ضد أحكام المواد الثانية والثالثة والخامسة مخالفات اذا كان المتهم حسن النية » . وكان الأصل انه متى انتفى علم المتهم بالغش انعدمت الجريمة ، لكن المشرع لم يرد أن يفلت المتعامل أو الحائز من العقوبة بمجرد جهله بالغش أو الفساد ودفعاً له على تحري حقيقة البضائع التي يحوزها أو يبيعها أوجب القانون توقيع عقوبة المخالفة ، وهذه الجريمة على تلك الصورة تعد من جرائم الإهمال والأساس فيها هو أن الشخص قد أهمل بحث صلاحية وسلامة تلك المواد . ولقد جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون أن أحكام المواد الثانية والثالثة والرابعة من المشروع تتطلب اثبات سوء نية المتهم ، وقد لا يتوافر اثبات هذا الركن فيفلت المتهم من العقاب بالرغم مما سببه إهماله من الضرر على صحة الأفراد ، والأصل أن الواجب عليه عند شروعه في تحضير المواد أو في بيعها أو عرضها للبيع أو حيازتها أن يستوثق من سلامة العمليات التي يقوم بها أو من نقاوة الأصناف التي يعدها للبيع وخلوها من الغش ، فإذا هو لم يفعل فهو مهمل ، وقد يقع أن يكون متعذراً عليه مثل هذا الاستيثاق وعلى الحالين يجب اعتبار مجرد وجود الأشياء المغشوشة أو الفاسدة بين يديه مخالفة ولا يمكن اعتباره أكثر من ذلك ، غير أن اعتبار تلك الحالة مخالفة لا يرفع الأذى عن تلك المواد المغشوشة أو الفاسدة ، ولما كانت أحكام المصادرة التي وردت

(٦٢) نقض ١٩٦٩/٣/٣ أحكام النقض سن ٢٠ ق ٦٥ .

(٦٢ مكرر) نقض ١٧٣/١/٨ أحكام النقض سن ٢٤ ق ١٣ .

(٦٣) نقض ١٩٥٧/٦/٣ أحكام النقض سن ٨ ق ١٦٠ ، ١٩٥٨/٦/٢٤ س ٩ ق ١٨٣ .

والقرينة التي افترض بها الشارع العلم اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة والقابلة لاثبات العكس لا تخالف أى حكم من أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ في شأن مراقبة الأغذية وتنظيم

تداولها (نقض ١٩٧٥/٨/٣ أحكام النقض سن ٢٦ ق ١٤٨) :

فى القسم العام من قانون العقوبات لا تتناولها اذ أنها قاصرة على الجنايات أو الجنح ، لذلك نص على المصادرة استثناء من القواعد العامة .

وكان تحديد معنى حسن النية يوجب عرض صور مختلفة يبين منها توافر أو انتفاء العلم بالغش وحكم القانون فى كل حالة . وأول الصور أن يعلم المتهم قطعاً بالغش سواء لأنه هو الذى أدخل الغش بنفسه أو لكشفه الغش وعلمه به علماً يقيناً ثم عرضه المواد المغشوشة للبيع ، ومن الطبيعى أنه لا محل لبحث حسن النية فى هذه الصورة . والصورة الثانية أن يكون الغش مما يتعرفه المتعامل بحكم مهنته ، ولكنه أهمل التحقق منه وعرض المواد للبيع بحالتها ، كبعض المواد غير المعبأة التى خلطت بمواد غريبة عنها ، كالفلفل الأسود وغيره من التوابل ، اذ يسهل بالنظرة الفاحصة تبين ما فيه من غش ، وانما وقد أهمل البائع فى تحرى حقيقة سلامة المادة المعروضة فانه يكون مسئولاً مسئولية مخففة بوصفه حسن النية . واذن فأساس المسئولية فى صورة حسن النية هو الإهمال فى تعرف حقيقة سلامة البضاعة المعروضة أو عدم سلامتها . ولقد قضى بأنه متى أثبت الحكم أن الطاعن عرض للبيع فلفلًا تبين عند تحليله أنه خليط من الفلفل وقشور الفلفل الحالية من الباب فانه يكون قد أثبت عليه ارتكاب المخالفة المنصوص عليها فى المسادة السابعة من القانون (٦٤) . وأنه متى أثبت الحكم أن الكاكاو الذى وجد فى حيازة الطاعن فاسد لارتفاع درجة الحموضة فيه ، وأن علم الطاعن بفساده غير متوفر ، فان معاقبته عن هذه الواقعة على مقتضى المواد ٢ ، ٣ ، ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يكون صحيحاً فى القانون ولا خطأ فيه (٦٥) . ولا يتنافى النظر السابق مع حكم الفقرة الثانية من البند الأول من المادة الثانية المضافة بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ لأنها كما سبق القول اقتصرت على نقل عبء الإثبات من على عاتق النيابة العامة الى عاتق المتهم ، وهو قابل لإثبات العكس . وأخيراً الصورة التى لا يكون فيها بمقدور البائع معرفة الغش اطلاقاً ، اما لانه يشتري المادة مغلفة ويعرضها للبيع على حالتها ، واما لأن الغش يستحيل تمييزه حتى للمتجرين فى تلك المادة ، لما يحتاجه الأمر من تحليلات وفحص . وهنا تقوم استحالة من جانب البائع فى معرفة الغش الذى يلبس المادة المعروضة ، وتنتفى المسئولية اطلاقاً ، شأنها شأن القوة القاهرة ، فلا يمكن أن يسأل البائع عن أية جريمة حتى ولو على اعتبار انه حسن النية .

(٦٤) نقض ١٠/٢/١٩٥٣ أحكام النقض من ٤ ق ١٩٨ .

(٦٥) نقض ٢/١٢/١٩٥٣ أحكام النقض من ٥ ق ٤٨ .

على أن مؤدى تعديل الفقرة الثانية من البند الثانى من المادة الثانية بموجب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ لا يعاقب البائع إذا أثبت حسن نيته ومصدر المواد موضوع الجريمة . وقد عدل المشرع المادة السابعة من قانون قمع التدليس والغش بموجب انقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ونصت على أنه « يجب أن يقضى الحكم فى جميع الأحوال بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى تكون جسم الجريمة فاذا لم ترفع الدعوى الجنائية لسبب ما فيصدر قرار المصادرة من النيابة العامة . وقد جاء بالمذكرة الايضاحية « هؤلاء التجار حسنى النية الذين يكونون ضحية لغيرهم من صانعى المواد المغشوشة أو الفاسدة أو المتجرين فيها جديرون باعفائهم كلية من العقاب حتى عن جريمة المخالفة ولهذا اقتضى الأمر تعديل المادة ٧ بما يؤدى الى ذلك ، مع بقاء النص على وجوب أن يقضى الحكم فى جميع الأحوال بمصادرة المواد التى تكون جسم الجريمة ومع النص على أنه اذا لم ترفع الدعوى الجنائية لسبب ما فيصدر قرار المصادرة من النيابة العامة » .

المبحث الثانى

الأحكام الاجرائية الخاصة

نظم قانون قمع التدليس والغش اجراءات خاصة لعمال قواعده ، وهى تدور حول من يندبون لهذا الغرض وما يتبع بشأن ضبط المواد المغشوشة والافراج عنها ، وقد هدف بهذه القواعد الخاصة الى تحقيق أمرين : الأول منهما أن يخول بعض الموظفين - ذوى الاتصال المباشر بمن يقع على عاتقهم مراعاة أحكام قانون قمع التدليس والغش من التجار وغيرهم - سلطانا فيما يتعلق بضبط الجرائم ومباشرة الاجراءات فيها يحسنون استعماله لما يتوافر فيهم من خبرة أساسها المراس ، وهى قد لا تتوافر بالنسبة الى غيرهم ، والأمر الآخر أن تتسم تلك الاجراءات بطابع من البساطة والسرعة والاطمئنان ، حتى لا تمس المعاملات وهى أساس التجارة والاقتصاد الا بالقدر الضئيل الذى يوجبه الوصول الى الحق .

١ - صفة الضبط القضائى

أ - خول المشرع الموظفين الذين يقومون بالإشراف على تنفيذ قانون قمع التدليس والغش صفة الضبط القضائى . فقد نصت المادة ١/١١ على أن « يثبت المخالفات لاحكام هذا القانون وأحكام اللوائح الصادرة بتنفيذه ولاحكام المراسيم المنصوص عليها فى المادتين الخامسة والسادسة الموظفين المعينون (م ٤٦ - العقوبات الخاص)

خصيصا لذلك بقرار وزارى » ، ونصت الفقرة الثانية فى صدرها على أن «يعتبر هؤلاء من مأمورى الضبطية القضائية .» .

وتحويل صفة الضبط القضائى تكون بقرار يصدر من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص عملا بحكم المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية، وهذا الاختصاص الخاص لأولئك الموظفين لا ينفى حق مأمورى الضبط القضائى ذوى الاختصاص العام من مباشرة الاجراءات بالنسبة الى الجرائم التى تقع بالمخالفة لاحكام قانون قمع التدليس والغش . ولقد قضى بأن تعيين موظفين لهم صفة مأمورى الضبط القضائى فى جرائم الغش والتدليس المعاقب عليها بمقتضى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ليس معناه بالبداهة عدم امكان رفع الدعوى الجنائية على المتهم اذا لم يحصل ضبط الواقعة بمعرفة أحد هؤلاء الموظفين ، والنص فى هذا القانون أو فى اللوائح والقرارات المكملة له على اجراءات من هذا القبيل ليس معناه ولا يمكن أن يكون معناه جعل مخالفة نصوصه خاضعة لنظام خاص بها من جهة الاثبات ما دام لا يوجد نص صريح يقضى بذلك . واذن فيصح الحكم بالادانة بناء على أى دليل يقوم فى الدعوى ولو كان قولاً لأحد أفراد الناس متى اقتنع القاضى بصدقه فى حق المتهم . وكذلك الحال بالنسبة الى أخذ العينات والى ميعاد التحليل أو اعلان صاحب الشأن بنتيجته ، فإن النصوص الخاصة بذلك لا يترتب على مخالفتها بطلان من أى نوع كان ، لان الغرض منها لا يعدو أن يكون ترتيبا للعمل وتوجيها للاجراءات بغية تنظيمها وضبطها عن طريق ارشادات موجهة الى موظفين ليسوا من مأمورى الضبط القضائى الاصليين (٦٦) .

ب - والاصل أن الاماكن التى توجد أو تعرض فيها المواد المخشوشة لا يجوز لمأمورى الضبط القضائى دخولها الا فى الاحوال المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية ، على أنه بغية الاشراف على أعمال أحكام قانون قمع التدليس والغش أجاز - لمأمورى الضبط القضائى والموظفين المخول لهم تلك الصفة بقرار وزارى وفقا لما سلف - الدخول فى تلك الامكنة . وهذا الحق مقيد بأمرين : الاول منهما أن تكون الغاية من الدخول التأكد من اعمال أحكام القانون ، والا بطل التفتيش وما ترتب عليه تطبيقا لقواعد قانون الاجراءات الجنائية . والآخر أن يقتصر الدخول على المحل الذى توجد به البضائع

(٦٦) نقض ١٩٤٦/٦/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٨٧ ، ١٩٦١/٦/١٣ أحكام

النقض س ١٢ ق ١٣٣ .

دون ما قد يلحق بها من أمانة أخرى كمسكن ، لما له من حرمة خاصة تقتضى شروطا خاصة أوفى لانتهاكها .

ولقد نصت المادة ١١/٢ فى نهايتها على أنه « يجوز لهم أن يدخلوا لهذا الغرض فى جميع الأماكن المطروحة أو المعروضة فيها للبيع أو المودعة فيها المواد الخاضعة لأحكام هذا القانون ما عدا الأجزاء المخصصة فيها للسكن فقط » . وجاء بالذكرة الإيضاحية أنه يجوز لهم حق الدخول فى الأماكن المودعة فيها أو التى تباع فيها المواد الخاضعة لأحكام هذا القانون للتفتيش والتحرى عن جرائم الغش ولو لم يوجد ما يحمل على الاعتقاد بأن جريمة من جرائم الغش قد ارتكبت .

وحتى يستطيع الموظفون المشار اليهم آنفا مباشرة الأعمال التى تناط بهم قرر لهم القانون حماية خاصة بما نص عليه فى المادة ١٢ مكررا من القانون المضافة بالقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ فى ٣١ مايو سنة ١٩٤٨ من أنه « يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من حال دون تأدية الموظفين المشار اليهم بالمادة ١١ أعمال وظائفهم سواء بمنعهم من دخول المصانع أو المخازن أو المتاجر أو من الحصول على عينات أو بأية طريقة أخرى » . ذلك أنه لما كانت المادة ١٣٦ من قانون العقوبات لا تطبق فى هذا الشأن الا عند الاعتداء أو المقاومة بالقوة أو بالعنف ، فان تنفيذ أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ظل عاطلا لقاء الحيل والأساليب المختلفة التى يلجأ اليها التجار دون تعد على الموظفين العموميين أو مقاومتهم بالقوة أو بالعنف مما يؤدى الى انتشار المنتجات الفاسدة أو المغشوشة فى الأسواق والحاق الضرر بالمستهلكين (٦٧) . ورغم أن هذا النص قد اقتصر فى ظاهره على حماية الموظفين المشار اليهم فى المادة ١١ من القانون ، الا أن حكمة التشريع تقضى بمد حكمه الى مأمورى الضبط القضائى ذوى الاختصاص العام والمذكورين فى المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية .

وأعمالا لحكم المادة ١١ من قانون قمع التدليس والغش صدر قرار من وزير التجارة والصناعة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ فى ٢٢/٢/١٩٤٣ وحددت المادة الاولى منه الموظفين المعينين لاثبات وضبط المخالفات لأحكام القانون والمراسيم واللوائح الصادرة بتنفيذه . وقد عدل هذا القرار وأضيف الى

(٦٧). المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ .

الموظفين المشار اليهم فيه فئات أخرى وذلك فى ١٩٤٣/٣/٢٨ و ١٩٤٣/٤/٨ والقرارات رقم ٣٣ و ٣٥ لسنة ١٩٤٥ و ١٥٠ لسنة ١٩٤٦ و ٤٦٧ لسنة ١٩٤٧ و ٢٣٦ لسنة ١٩٤٨ و ٥٨٩ لسنة ١٩٤٨ .

٢ - ضبط المواد المغشوشة والافراج عنها

أ - لما كان تخويل مأمورى الضبط القضائى حق دخول الأماكن الموجودة فيها المواد الخاضعة لقانون قمع التدليس والغش قد أريد به التحقق من أعمال أحكامه اقتضى هذا منحهم الحق فى أن يأخذوا عينات من تلك المواد وفقا لما تقرره اللوائح من الاجراءات (م ٣/١١ من القانون) .

وعملا بالفقرة الثالثة من المادة ١١ التى تنص على حق مأمورى الضبط القضائى فى أخذ عينات وفقا لما تقرره اللوائح من اجراءات صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٣ ، وحددت المادة الاولى منه الموظفين المعينين لاثبات وضبط المخالفات لاحكام القانون والمراسيم واللوائح الصادرة بتنفيذه ، وبينت المادة الثانية طريقة أخذ العينات لتحليلها وفحصها وكيفية تحريرها والبيانات التى تذكر فى البطاقة المرفقة بالحرز ، وأوجبت المادة الثالثة اثبات أخذ العينات فى محضر يشتمل على بيانات معينة تدور حول اثبات الواقعة ومن قام بضبطها والمتهم فيها . وتتكلم المادة الرابعة على اثبات بيانات البطاقة المشار اليها بالمادة الثانية فى دفتر خاص ، وتنص المادة الخامسة المعدلة فى ١٩٤٥/١/٢٩ على أنه «يجب أن يتم تحليل عينات المواد الغذائية بالمعمل فى ميعاد لا يتجاوز ٣٠ يوما من أخذها واخطار التاجر بنتيجة التحليل فى ميعاد لا يتجاوز ٤٥ يوما من تاريخ أخذ العينة » . ويجب أن يتم تحليل عينات العقاقير بالمعمل فى ميعاد لا يتجاوز ٧٥ يوما من تاريخ أخذ العينة واخطار التاجر بالنتيجة فى ميعاد لا يتجاوز ٩٠ يوما من تاريخ أخذها . فاذا أظهر التحليل عدم وجود مخالفة أو انقضى الميعاد المحدد فى الفقرتين السابقتين دون أن يعلن صاحب الشأن بنتيجة التحليل اعتبرت اجراءات أخذ العينة كأن لم تكن ، ووجب رد العينة المحفوظة لدى محرر المحضر الى صاحبها . وفى هذه الحالة يكلف أصحاب الشأن بموجب خطاب موصى عليه بالحضور لاستلام العينات فى خلال ٣٠ يوما من تاريخ ارسال الخطاب ، فاذا تخلفوا عن الحضور فى الموعد المحدد أضيفت هذه العينات الى ملك الحكومة وأدرجت بدفاتر العهدة الى أن يتم بيعها بمعرفة اللجنة التى تشكل لهذا الغرض ، فاذا تبين أن العينات تلفت أو تغيرت خواصها الطبيعية لعدم ويحرر محضر بذلك » . وبموجب المادة

السادسة تقيد نتيجة التحليل في دفتر أخذ العينات • وتبين المواد ٧ و ٨ .
و ١٠ الاحكام التي تتبع اذا أثبت التحليل وجود مخالفة أو وجدت أسباب
قوية تحمل على الاعتقاد بأن هناك مخالفة لاحكام القانون •

وقد دفع في كثير من القضايا استنادا الى القرار سالف الذكر ببطلان
الاجراءات استنادا الى أن صاحب الشأن لم يخطر بنتيجة تحليل العينة في
الميعاد المذكور • ولكن محكمة النقض انتهت الى أن القرار الوزاري رقم ٦٣
لسنة ١٩٤٣ الصادر من وزير التجارة والصناعة فيما نص عليه في مادته
الخامسة من بطلان اجراءات أخذ العينة اذا لم يعلن صاحب الشأن بنتيجة
التحليل في الاجل المحدد فيه قد تجاوز السلطة المخولة له بمقتضى القانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذي صدر تنفيذا له لا يقيد المحاكم ويبقى لها أن تقدر
الدعوى حسبما تظمن اليه دون التفات لهذا الاجراء الذي جاء مشوبا بتجاوز
السلطة اللازمة لتقريره (٦٨) • وأن عدم اخطار المتهم بصنع صابون رقم ١
مضاف اليه مواد محظور اضافتها بنتيجة التحليل - ذلك لا يترتب عليه
البطلان ، اذ الامر في ذلك يرجع لتقدير محكمة الموضوع (٦٩) •

ب - واذا قام لدى مأمور الضبط القضائي عند تنفيذه لاحكام القانون
من الاسباب ما يجعله يعتقد أن المواد المعروضة مغشوشة ، فان تركها لدى
بائعها قد يؤدي الى تداولها ، ويكون الغرض الذي أراد القانون تحقيقه قد
فات • ومن أجل هذا نجد المشرع يجيز ضبط تلك المواد بصفة وقتية • وعلى
هذا نصت المادة ١٢/١ من القانون بقولها « اذا وجدت لدى الموظفين المشار
اليهم في المادة السابقة أسباب تحملهم على الاعتقاد أن هناك مخالفة لاحكام
هذا القانون جاز لهم ضبط المواد المشتبه فيها بصفة وقتية • وفي هذه
الحالة يتم ضبط جميع المواد المغشوشة والمشتبه في غشها • وتقدير الاسباب
التي تحمل على الاعتقاد بمخالفة القانون متروك لمأمور الضبط القضائي الذي
يقوم بالضبط ، ويخضع تقديره لرقابة القاضي على ما سنرى • ومن ثم فان
الضبط يكون بصفة مؤقتة كما جاء بنهاية الفقرة المشار اليها آنفا •

وتنص المادة ١٢/٢ على أن « في هذه الحانة يدعى أصحاب الشأن
للحضور وتؤخذ خمس عينات على الاقل بقصد تحليلها تسلم اثنتان منها

(٦٨) نقض ١٩٥٥/٢/٨ احكام النقض س ٦ ق ١٦٥ ، ١٩٥٢/٣/١١ س ٦ ق ٢١٢ ،

١٩٤٥/١/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٥٩ •

(٦٩) نقض ١٩٥٢/١/٨ احكام النقض س ٣ ق ١٥١ ، ١٩٦٨/١١/١٨ س ١٩ ق ٢٠٠ •

لصاحب الشأن ويحرر بهذه العملية محضر يحتوى على جميع البيانات اللازمة للثبوت من ذات الصنف والمواد التي أخذت منها » . ودعوة أصحاب الشأن فى هذه الحالة رهينة بإمكان ذلك ، أى بوجودهم فى مكان يسهل دعوتهم منه ، وأن لا تكون الحالة داعية للاستعمال وحيث لا يكون ثمة محل للانتظار . ويراد بأصحاب الشأن الحائز للبضاعة وقت الضبط ، ولا تنصرف العبارة الى كل من يحتمل أن يسند اليه الاتهام بمخالفة أحكام قانون قمع التسليس والغش . فمثلا اذا ضبطت أغذية مغشوشة دعى من وجدت فى حوزته للحضور ، فان قام دفاع الحائز على أنه قد ابتاعها من آخر ، فانه ان تيسر دعوته كان بها ، وان لم يكن فلا أهمية للامر . ويؤيد هذا النظر أن المقصود من الدعوة الى الحضور هو اطمئنان أصحاب الشأن أن العينات قد أخذت من المواد المشتبه فيها ، فلا يطعن بعد هذا أن ما تم تحليله غير ما أخذه مأمور الضبط القضائي .

ولقد تطلبت المادة ١٢/٢ أخذ خمس عينات على الاقل بقصد تحليلها تسلم اثنتان منها لصاحب الشأن ، ومخالفة هذا الواجب لا ترتب البطلان لان تلك الاجراءات لا يقصد بها الا التنظيم للاطمئنان الى الدليل الذى يستمد منها ، وهذه مسألة متروكة لتقديرها للقاضى وفقا لما يتبينه من وقائع الدعوى ، كما هو الشأن فى كثير من أحكام قانون الاجراءات الجنائية ، ومما يؤيد هذا النظر أن المشرع ذكر فى نهاية تلك الفقرة أنه يحزر بهذه العملية محضر يحتوى على جميع البيانات اللازمة للثبوت من ذات العينات والمواد التى أخذت منها . وتطبيقا لما تقدم قضى بأن القانون دل على أنه فى المادة ١٢ قصد تنظيم الاجراءات عن طريق ارشادات موجهة الى موظفين ليسوا من مأمورى الضبط القضائي بمقتضى القانون العام ، ولم يرتب البطلان على عدم اتباع أى اجراء من الاجراءات الواردة فى المادة ٢ ، ولم يكن من غرض المشرع أن يخضع أحكام هذا القانون الى قواعد اثبات خاصة بها . واذن فيصح الحكم بالادانة بناء على أى دليل يقوم فى الدعوى متى اقتنع القاضى بصدقه (٧٠) . وأن ما قصد اليه الشارع من النص فى المادة ١٢ على أخذ خمس عينات من المادة المضبوطة بقصد تحليلها هو التحرز لما عسى أن تدعو اليه الضرورة من تكرار التحليل ومراجع الأمر فى ذلك الى تقدير محكمة الموضوع، فمتى اطمأنت الى أن العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هى التى صار تحليلها واطمأنت الى

(٧٠) نقض ١٩٥٧/١٠/٨ أحكام النقض س ٨ ق ٢٠٨ ، ١٩٥٢/٣/٢٤ س ٣ ق ٢٣٢ .

النتيجة التي انتهى اليها التحليل فلا تشريب عليها أن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك (٧١) .

ومتى كان الحكم قد أسس قضاؤه بإدانة المتهم في جريمة عرضه لبنا مغشوشا للبيع على ما اطمأنت اليه المحكمة من أن العينة المضبوطة هي التي صار تحليلها ومن نتيجة هذا التحليل فلا محل لأن ينعى عليه أن العينة التي أخذت واحدة أو أن المحضر الذي حرر لا يحتوى على جميع البيانات اللازمة للثبوت من ذات العينات والمواد التي أخذت منها (٧٢) .

وتنص المادة ٣/١٢ على أنه «مع عدم الإخلال بحق المتهم في طلب الإفراج عن البضاعة المضبوطة من القاضي الجزئي أو من قاضي التحقيق بحسب الأحوال يفرج عنها بحكم القانون إذا لم يصدر أمر من القاضي بتأييد عملية الضبط في خلال السبعة الايام التالية ليوم الضبط » .

ج - وينبغي على مأمور الضبط القضائي أن يتبع الاحكام التالية عند ضبط جميع المواد المشتبه فيها :

١ - يجب على من باشر الضبط أن يعرض الاوراق على القاضي الجزئي الذي عليه أن يفحصها ، فان قدر أن هناك أسبابا قوية تحمل على الاعتقاد بمخالفة أحكام القانون أصدر أمره بتأييد عملية الضبط ، فان لم ير وجها للضبط ، أى اذا لم توجد تلك الاسباب ، أمر بالإفراج عن البضاعة . والحكمة في عرض الاوراق على القاضي هي تقرير نوع من الرعاية لحق الملكية الذي للأفراد على البضاعة ، ولذا جاء بالمذكرة الايضاحية أن « حق الضبط هذا الذي اعترف به القانون لا يخلو من الخطر على حق الملكية ولذلك عمد المشرع الى ضبطه والحد منه وفرض على المأمور أن يستصدر من القاضي الجزئي أو قاضي التحقيق حسب الأحوال خلال السبعة الايام التالية تأييدا للضبط واثباته هذا الاجراء والا أصبح لاغيا ووجب الإفراج عن البضاعة المضبوطة به » .

ويتم عرض الأوراق على القاضي اما من النيابة العامة أو مأمور الضبط القضائي لأنها عبارة عن محاضر جمع الاستدلالات ولا تزال بين يدي مأمور الضبط القضائي ، ولا محل والعملية تجري كلها بعيدة عن النيابة العامة أن توسط لعرضها على القاضي لا سيما وأن التقدير في النهاية للاخير . ويراعى

(٧١) نقض ١٩٥٤/١٠/١١ أحكام النقض س ٦ ق ٢٢ ، ١٩٥٢/٣/١١ س ٣ ق ٢١٢ .

(٧٢) نقض ١٩٤٨/٣/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٦٨ .

أن عرض الاوراق على القاضى الجزئى لا يكون الا حيث يضبط ما يجاوز العينات *
ولذا قضى بأن رجوع مفتش الأغذية الى القاضى لأستصدار أمر منه لتأييد
ضبط اللبن المغشوش لا محل له الا أن يكون الضبط واقعا على ما يتجاوز
مقدار العينات لما يكون فى ذلك من حبس المال عند التداول * أما العينات فلا
تدخل فيه (٧٢ مكرر) .

٢ — ويجب أن تعرض الاوراق على القاضى خلال السبعة الايام التالية
ليوم الضبط والا أفرج عن البضاعة بحكم القانون ، فان كانت تحت يد مأمور
الضبط القضائى أو النيابة العامة تعين تسليمها الى صاحبها * والحكمة من
هذا أن تأخير الاجراءات لاكثر من الموعد المشار اليه قد يترتب عليه خسارة
لصاحب البضاعة فى حين أن الأمر لا يعدو الاعتقاد بالغش وقد يظهر خطؤه *
وعدم الافراج عن البضاعة فى ذلك الموعد يوجب مسئولية المتسبب فيه ادريا
ومدنيا بالتعويضات عن الضرر الذى لحق صاحبها من جراء ذلك *

٣ — ويجوز قبل انقضاء الايام السبعة أن يطلب صاحب البضاعة من
القاضى الجزئى الافراج عنها وحينئذ يتعين على النيابة العامة عرض الاوراق
على القاضى ، فان لم يصدر قراره خلال السبعة أيام التى تحسب من وقت
الضبط تعين الافراج عن البضاعة بقوة القانون ، فالافراج حتمى بمضى تلك
المدة لا محل للتحلل منه *

المبحث الثالث

العقوبات

إذا وقعت إحدى الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة التدليس والغش وتوافرت أركانها حقت العقوبة على مرتكبها حتى ولو تصالح المتعاقدان بعد هذا وغوض أحدهما الآخر عما وقع من خداع أو غش ، وبصرف النظر عما يترتب على التعاقد من التزامات بينهما . وقضى بأنه « يكفي أن تتوافر عناصر الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ حتى يكون الجاني مستحقا للعقاب بغض النظر عن ما قد يترتب عليها من التزامات بين المتعاقدين في حالة خديعة المتعاقد ، أو ما يكون لأحد الطرفين من حقوق مترتبة بمقتضى القانون المدنى أو التجارى ، إذ العقاب على تلك الجرائم يهدف به الشارع لا الى تحقيق مصلحة خاصة يحققها القانون المدنى وغيره من القوانين الخاصة وإنما يهدف الى ما هو أسمى وهو تحقيق مصلحة عامة هي التى شرع القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لحمايتها وهى منع الغش فيما يتعامل فيه الناس ، يدل على صحة هذا النظر أن المادة تنص على عقاب الشروع فى تلك الجرائم ولو بعرض البضاعة للبيع دون أن يكون هناك عقد قد أبرم (٧٣) .

ووضع المشرع أحكاما خاصة للغش الذى يقع فى بعض المواد الغذائية أو البضاعة لما أرتأى لها من أهمية (٧٤) ، ويحدث حينئذ أن يرتب أحد الأفعال التى تقع من الشخص وصفين أحدهما ينطوى تحت القانون الخاص والآخر يقع فى نطاق أحكام قانون قمع التدليس والغش . وفى هذه الصورة تطبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات فيقضى على المتهم بالعقوبة المقررة لاشد الوصفين . وهذه الصورة تفترق عن صورة أخرى فيها يتناول القانون الخاص حكما يتعارض مع آخر جاء بقانون قمع الغش والتدليس فحينئذ يطبق حكم القانون الخاص عملا بالأحكام العامة فى تطبيق القانون . وهذا ما ذهب إليه محكمة النقض فى قولها أن المفاضلة بين تطبيق قانون خاص وقانون عام تكون عند وحدة الفعل المنصوص عليه فى كل منهما وحدة تشمل كل عناصر هذا الفعل وأركانه ، أما إذا كان الفعل المنصوص عليه فى أحدهما يختلف عن الفعل

(٧٣) نقض ١٩٦٤/٦/١ أحكام النقض س ١٥ ق ٨٧ .

(٧٤) نقض ١٩٥٠/٦/١٤ أحكام النقض س ١ ق ٢٤٩ .

الذى ينص عليه الآخر فان المزاومة تمتنع ، ويمتنع بالتبع الاشكال فى تطبيقهما لانطباق كل من القانونين على الواقعة المنصوص عليها فيه . ولما كان كل من اتقانونين رقم ٥١ لسنة ١٩٣٤ و ٤٨ لسنة ١٩٤١ يعالج واقعة مستقلة عن الاخرى ، اذ الاول يعاقب على مجرد خلط القطن ولو كان فى حيازة مالكة او كان لم يصدر بشأنه أية معاملة او كان قد حصل الخلط قبل أن يباع أو يعرض للبيع ، أى أنه يعاقب على أنه عمل تحضيرى بالنسبة للجريمة الخديعة أو بالنسبة لجريمة الغش المنصوص عليهما فى المادتين ١ ، ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، وذلك مبالغة من الشارع فى حماية محصول القطن بصفة كونه المحصول الرئيسى فى البلاد ، وتوخيا منه لمنع الغش فى ذلك المحصول قبل وقوعه . والثانى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ كما يبين من نصوصه يعاقب على خدع المشتري أو الشروع فى خدعه ، وعلى غش البضاعة والمحاصيل على الوجه المبين به ، كان لا يوجد بين القانونين وحدة فى الواقعة التى يعالجها كل منهما ، وذلك لا يمنع بالبداية أن يكون الفعل الواحد مكونا أحيانا للجريمة المنصوص عليها فى كل منهما ، كأن تتم جريمة الخديعة أو غش البضاعة بواسطة خلط أصناف القطن ، وفى هذه الحالة يوجد التعدد المعنوى المنصوص عليه فى المادة ٣٢ ع ، وعندئذ يجب توقيع العقوبة الأشد المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، واذن فاذا كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم تتوافر فيها جميع العناصر القانونية للجريمتين المنصوص عليهما فى المادتين الاولى والثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق هذا القانون عليها (٧٥) .

ويجوز أن تسند الجريمة الى أكثر من شخص واحد ، كصاحب المحل وأحد العمال به ، ولا تكون مسئولية أحدهما مرتبطة بمسئولية الآخر ، وإنما يتعين أن يتوافر بالنسبة لكل واحد منهما على حدة أركان الجريمة المسندة اليه ، فلم يأخذ المشرع بما أخذ به فى بعض القوانين الأخرى فى التمييز والمحلات العمومية - من تقرير مسئولية الشخص عن أفعال غيره . ولهذا قضى بأنه اذا كان الحكم فى جريمة عرض لبن مغشوش للبيع قد استظهر أن الطاعن هو المسئول عن ادارة المحل فإنه تصح أدانته سواء ثبتت ملكيته له أو لم تثبت وأن العرض للبيع يمكن أن يسأل عنه العامل والمسئول عن ادارة المحل معا متى تحققت باقى عناصر الجريمة بالنسبة

لهما (٧٦) * وأنه اذا كان الحكم قد دان المتهم بجريمة عرض جبن مغشوش للبيع مع علمه بغشه قد استند الى أنه صاحب المحل المسئول عن المخالفات التي تقع في محله وانه لم يقدم الدليل على عدم علمه بالغش فانا لحكم يكون قاصرا متعينا نقضه ، لان ما استند اليه لا يصلح أساسا لمسائلة المتهم جنائيا بل لابد أن يثبت أنه هو انذى ارتكب فعل الغش أو أن يكون عرض الجبن للبيع مع علمه بغشه علما واقعا (٧٧) *

ولقد وضع المشرع لمخالفة أحكام قانون قمع التدليس والغش عقوبات مختلفة أصلية وتكميلية ، والاخيرة قد تكون وجوبية أو جوازية *

١ - العقوبات الأصلية

العقوبات الأصلية هي الحبس والغرامة على التفصيل الاتي :

(أ) قرر اتقانون عقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنة والغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تتجاوز مائة جنيه أو احدى العقوبتين للجرائم المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة الاولى الخاصة بخداع المتعاقد ، وفي الفقرة الاولى من المادة الثانية الخاصة بالغش أو الشروع في غش والبيع أو العرض للبيع أغذية الانسان وما اليها ، والخامسة الخاصة بالعناصر الداخلة في تركيب بعض المواد ، والسادسة الخاصة بتنظيم استعمال الاواني والاوعية واستهلاك بعض المواد *

فاذا توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الاولى وهو استعمال أدوات مزيفة في وسيلة الغش ، والفقرة الثانية من المادة الثانية اذا كانت المادة التي استعملت في الغش ضارة بصحة الانسان أو الحيوان (٧٨) ، كانت العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تتجاوز مائة جنيه أو احدى هاتين العقوبتين *

ب - وعقوبة مخالفة أحكام المادة الثالثة الخاصة بحيازة المواد والعقاقير المغشوشة هي الحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين جنيهاً أو احدى هاتين العقوبتين *

(٧٦) نقض ١٩٦٥/١٢/٢٨ أحكام النقض س ١٦ ق ٢٥٥ *

(٧٧) نقض ١٩٥٥/١٢/١٩ أحكام النقض س ٦ ق ٤٤٠ *

(٧٨) فلا بد أن يبين الحكم فضلا عن غش المادة أو فسادها كونها ضارة بصحة الانسان أو

الحيوان (نقض ١٩٦٣/١٢/٢٤ أحكام النقض س ١٤ ق ١٧٩) *

فاذا توافر الظرف المشدد المنصوص عليه فى الفقرة الثانية منها ، أى إذا كانت تلك المواد ضارة بصحة الانسان أو الحيوان تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز ستة شهور والغرامة التى لا تتجاوز خمسين جنيها .

ويجب أن تبين المحكمة فى حكمها نوع المواد التى كان المتهم يضيفها الى الاشربة المتهم بغشها والا كان متعينا نقضه ، لان كون المواد التى يخلط بها الشراب ضارة بالصحة هو ركن أساسى فى الجريمة (٧٨ مكرر) .

٢ - العقوبات التكميلية

العقوبات التكميلية التى وردت فى قانون التدليس والغش على نوعين ، أما عقوبات تكميلية وجوبية يتعين على القاضى أن ينطق بها فى حكمه ، والا كان قضاؤه معيبا ، وعقوبات تكميلية جوازية يصح للقاضى أن يضمنها أو لا يضمنها حكمه .

(أ) المصادرة :

هى عقوبة تكميلية وجوبية (٧٩) ، فقد قرر المشرع فى المادة السابعة أنه « يجب أن يقضى الحكم فى جميع الاحوال بمصادرة المواد أو العقاقير أو الحاصلات التى تكون جسم الجريمة (٧٩ مكررا) . على أنه حتى فى حالة صدور حكم بالبراءة اذا أثبت المتهم جبن نيته ومصدر البضائع المغشوشة ، فانه يقضى بالمصادرة وتعتبر حينئذ تدبيرا وقائيا ، وآية هذا أن المشرع أورد فى نهاية المادة السابعة بعد تعديلها أنه اذا لم ترفع الدعوى الجنائية لسبب ما فيصدر قرار المصادرة من النيابة العامة (٧٩مكرر ب) .

وفى ظل نص المادة السابعة من القانون قبل تعديلها بموجب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١-والذى كان يوجب تطبيق عقوبة المخالفة على المتهم اذا

(٧٨ مكرر) نقض ١٩٤٩/١١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ فى ٣٥٥ .

(٧٩) نقض ١٩٧٤/١٢/٣٠ س ٢٥ ق ١٩٧ .

(٧٩ مكررا) اذا كانت تلك الأموال سبق ضبطها على ذمة النصل فى الدعوى (نقض

١٩٧٣/١٢/١٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥٢) .

(٧٩ مكررب) عقوبة مصادرة الأشياء المغشوشة أو الغير صالحة للاستهلاك هى تدبير وقائى

لا مفر من اتخاذه فى مواجهة الطاقة وهى وجوبية يقتضيها النظام العام ليعلقها بشئ لا يصالح

للتعامل فيه (نقض ١٩٧٤/٢/١٧ أحكام النقض س ٢٥ ق ٣٢) .

ثبت حسن نيته قضى بأن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يقضى فى المادة السابعة منه بأنه ٠٠ ومفاد هذا أن الشارع قد افترض أنه كلما قضى على متهم بعقوبة جريمة من الجرائم الداخلة فى نطاق المواد المشار اليها ومن بينها المادة الثانية تكون مصارة الاشياء المضبوطة والمتحصلة من هذه الجرائم وجوبية تطبيقاً للمادة ٢/٣٠ عقوبات التى تنطبق على الجنايات والجنىح دون المخالفات ٠ ولما كان الشارع يعاقب المتهم حسن النية الذى تقع منه مخالفة فى حدود المواد ٢ و ٣ و ٥ من ذلك القانون بعقوبة المخالفة فقد عني بالنص على وجوب المصادرة فى هذه الحالة أيضاً لعدم جواز اعمال المادة ٢/٣٠ ع ٠ ويدعم هذا النظر أنه غير مستساغ أن يقصر الشارع وجوب المصادرة بالنسبة للجرائم التى ترتكب بحسن نية والتى تعتبر مجرد مخالفة ولا يوجبها بصدور نفس تلك الجرائم اذا ارتكبها المتهم بسوء نية مما يدخل فعله فى عداد الجنىح ، مع أن قصد الشارع واضح فى هذا المعنى من مذكراته الايضاحية ٠٠ واذن فمتى كان الحكم قد أدين المتهم بمقتضى المادة الثانية من قانون قمع الغش على اعتبار أنه باع قطناً مغشوشاً ، وقضى بالمصادرة الوجوبية فانه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، ولا يقدح فى ذلك أن تكون الاقطان قد بيعت وأودع ثمنها خزانة الحكومة ، ما دام الحكم الصادر هو فى الواقع وحقيقة الامر اقرار للضبط الذى أمرت به النيابة بصفتها سلطة التحقيق ، وحكما من القاضى بأن استيلاء الدولة بواسطة ممثليها على القطن موضوع الدعوى تم صحيحاً فى الحدود التى رسمها القانون ، فهو ينعطف الى يوم انضبط ٠ هذا فضلاً عن أن قانون تحقيق الجنايات يبيح للنياية العمومية فى المادة ٢٢ منه بيع المضبوط اذا كان مما يتلف بمرور الزمن أو يستلزم حفظه نفقات تستغرق قيمته وايداع ثمنه ، مما مقتضاه بداهة أنه اذا قضى بالمصادرة فالحكم بها ينصب على الثمن المتحصل من بيعها (٨٠) ٠ وقضى حديثاً بأن المصادرة المنصوص عليها فى المادة السابعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - سواء قبل تعديلها أو بعد تعديلها بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ - تدبير عيني وقائى ينصب على الشيء المغشوش فى ذاته لاخرأجه عن دائرة التعامل ، لان الشارع ألصق به طابعاً جنائياً يجعله فى نظره مصدر ضرر أو خطر عام الامر انذى لا يتحقق رفعه أو دفعه الا بمصادرته ، ومن ثم فانها تكون واجبة فى جميع الاحوال أيا كان نوع الجريمة ولو كانت مخالفة استثناء فى هذا من الاحكام العامة للمصادرة فى المادة ٣٠ عقوبات ، يقضى بها سواء كان الحائز مالكا للبضاعة أو غير مالك حسن النية أو سيئها قضى بادانته أو براءته ، رفعت الدعوى عليه أو لم ترفع (٨١) ٠

(٨٠) نقض ١٩٥٠/٦/١٤ أحكام النقض س ١ ق ٢٤٩ ٠

(٨١) نقض ١٩٦٩/٣/٣ احكام النقض س ٤٠ ق ٦٥ ٠

ب - نشر الحكم

هو عقوبة تكميلية جوازية ، فتتص المادة ٨/١ من قانون قمع التدليس والغش على أنه « في حالة الحكم بعقوبة بسبب مخالفة أحكام المواد السابقة يجوز للمحكمة أن تأمر إما بنشر الحكم في جريدة أو جريدتين أو بلصقه في الامكنة التي تعينها المحكمة لمدة لا تتجاوز سبعة أيام وذلك على نفقة المحكوم عليه » . وقد أبانت المذكرة الايضاحية للقانون انغايه من هذه العقوبة بقولها : « لا تخفى الفائدة التي تنتج من هذا الاعلان ، فهو من جهة يرشد الجمهور الى التجار الذين يغشونهم ، ومن جهة أخرى يصيب التاجر في ماله عن طريق الزامه بدفع مصاريف النشر والاعلان ، ويصيبه من ناحية امتناع الناس عن معاملته » . فيجوز للمحكمة عند القضاء بالادانة - والمسألة متروكة لتقديرها - أن تضمن حكمها عقوبة تكميلية هي نشر الحكم أو لصقه . ويكون النشر في جريدة أو جريدتين تعينهما المحكمة ولمرة واحدة ، أما اللصق فيكون لمدة سبعة أيام أو أقل في الامكنة التي تحددها المحكمة . ويجرى النشر أو اللصق على نفقة المحكوم عليه .

وفي سبيل تحقيق الفائدة من اللصق تنص المادة ٨/٢ من القانون على أنه « اذا أتلقت الاعلانات أو أخفيت أو مزقت كلها أو بعضها بفعل المحكوم عليه أو بتحريضه أو باتفاقه عوقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها ، وذلك بدون الاخلال بتنفيذ نصوص الحكم المتعلقة بالاعلان تنفيذا كاملا » . وقالت المذكرة الايضاحية « وقد يتحايل المحكوم عليهم على تنفيذ الاحكام التي تأمر بلصق اعلانات على محالهم ، لما في ذلك من الاضرار بمصلحتهم فيعملون على ازالتها و اخفائها فجاءت لفقرة الثانية من المادة بأحكام الغرض منها قطع السبيل على هذه المحاولات وضمان تنفيذ الاحكام كاملة ، فنصت خلافا للقواعد العامة في الاشتراك على عقاب المحكوم عليه في جرائم الغش اذا كان هو الفاعل الاصلى لازالة الاعلان أو الاخفاء أو التمزيق أو ان كان شريكا بالتحريض ، وذلك مع عدم الاخلال بالحق في تنفيذ الحكم باللصق تنفيذا كليا » .

والاصل ان اتلاف الاعلانات يعاقب عليه بعقوبة المخالفة التي وردت بالمادة ٣٨٦ ع وتنص على أن يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيها مصريا ٠٠٠ من نزع أو مزق عمدا الاعلانات المصنقة على الحيطان بأمر من الحكومة أو من صيرها لا تقرأ » . وكان مقتضى هذا أن يعاقب المحكوم عليه بوصفه شريكا بنفس العقوبة عملا بالمادة ١/٤١ ع ، ولكن المشرع خرج عن هذا للحكمة التي وردت بالمذكرة الايضاحية .

ولا محل لتطبيق المادة التاسعة من القانون الصادر سنة ١٩٥٦ فى شأن الاعلانات والتي تعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهاً كل من أزال أو نزع أو مزق أو شوه إعلاناً مرخصاً فيه ، لأن هذه الحالة خاصة بالترخيص بالاعلان ، لا الأمر به بناء على حكم .

وقف التنفيذ

تنص المادة التاسعة من القانون على أن « لا تطبق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات على عقوبة الغرامة فى الأحوال المنصوص عليها فى هذا القانون » . وعلى هذا الأساس يجوز وقف تنفيذ عقوبة الحبس وحدها دون الغرامة . وكما قالت المذكرة الإيضاحية مبالغة فى الجزر والردع واجتزاء تجنب الشخص ذى الاخلاق الحسنة الذى تكون قدمه قد زلت لأول مرة تحت تأثير الظروف السيئة دخول السجن ووقايته من أن تسوء اخلاقه بحكم اختلاطه بمسجونين آخرين تعودوا حياة الاجرام . ولقد قضى بأنه اذا كان الحكم قد دان المتهم بأنه خدع المجنى عليه المتعاقد معه على شراء نصف كيلو لحم بتلو بأن وضع بها أجزاء أخرى من اللحم تقل عنها فى الجودة وقضى بتغريمه ٥٠٠ قرشاً طبقاً للمادتين ١ ، ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٨ وأمر بوقف تنفيذ العقوبة عليه عملاً بالمادتين ٥٥ و ٥٦ فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون (٨٢) . وقضى بأن المبين من مقارنة نصوص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ فى شأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها بنصوص قانون منع الغش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أنه وقد حظر القانون الأخير تطبيق أحكام المادة ٥٥ عقوبات على عقوبة الغرامة فى الأحوال المنصوص عليها فيه فإن العقوبة المنصوص عليها فيه تعتبر العقوبة الأشد الواجبة التطبيق طبقاً للمادة ١٩ من قانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ (٨٢ مكرر) .

ولا محل لوقف التنفيذ بالنسبة الى عقوبتى النشر والصلق ، رغم أن المادة ٩ قد قصرت تحريم وقف التنفيذ على عقوبة الغرامة ، ذلك لأن العقوبتين المشار اليهما انفا جوازيتين للمحكمة أن تحكم بهما أو لا حسب تقديرها . وليس من المعقول القضاء بهما ثم وقف تنفيذهما ، وكان فى مقبول المحكمة أن تسكت عن الحكم بهما ما دامت لا تبغى التنفيذ .

(٨٢) نقض ١٩٥٢/٣/١١ أحكام النقض س ٣ ق ٢١٠ .

(٨٢ مكرر) نقض ١٩٧٣/٦/١٧ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥٧ .

العود

إذا توافرت إحدى حالات العود المنصوص عليها في المادة ٤٩ عقوبات فإنه يجوز للقاضي أن يعمل أحكام المادة ١/٥٠ منه ، أى الحكم بأكثر من الحد الأقصى المقرر قانونا للجريمة بشرط عدم تجاوز ضعف هذا الحد ٠ « وفضلا عن هذا فقد أوجب المشرع تطبيق عقوبتي الحبس ونشر الحكم أو لصقه (٨٢ مكررا) وعلى هذا نصت المادة ١/١٠ بقولها « مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود الحكم على المتهم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم ولصقه ٠ » وحكمة التشديد هي خطورة الغش وسوء أثره فضلا عن أن تصرفات التاجر العائد خطرة على صحة الأفراد ،

ولقد قضى بأن مراد الشارع من المادة ١٠ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ أن يعامل المتهم بمقتضى أحكام المادة ٥٠ من قانون العقوبات في حالة العود بمقتضى القانون العام ، كما عرفته المادة ٤٩ عقوبات ، فيجوز أن يضاعف عليه قدر العقوبة المقررة في القانون للجريمة ، وإن يعامل أيضا في جميع أحوال العود العام كذلك بمقتضى الحكم الخاص الوارد في المادة ١٠ المشار إليها فتقضى عليه وجوبا بعقوبتي الحبس ونشر الحكم ولصقه ٠ والمراد بتمائل الجرائم في هذا الخصوص الذي تحدثت عنه هذه المادة حالة العودة طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٤٩ ع أن تكون الجريمة السابقة مماثلة للجريمة الحالية حقيقة لوحدة العناصر القانونية المكونة لكل منهما ، أو حكما لتمائل الغرض من مقارفة كل منهما من ناحية الحصول على مال الغير بارتكاب الغش والتدليس في البيع والشراء وسائر المعاملات لا بسلوك طريق الكسب الحلال (٨٣) ٠

ويلاحظ أن ذكر المادة ٤٩ عقوبات مطلقة من شأنه أعمال فقراتها الثلاث ، فإذا سبق الحكم على المتهم بعقوبة جنائية أو بالحبس لمدة أكثر من سنة أو بالحبس مدة أقل من سنة أو بالغرامة وكانت الجريمة في الحالة الأخيرة متماثلة مع سابقتها ، ثم ثبت ارتكابه لاي من الجنح المنصوص عليها في قانون قمع التدليس والغش ، تعين الحكم بعقوبتي الحبس ونشر الحكم ولصقه (٨٤) ٠

(٨٢) مكررا) نقض ١٩٧٥/٤/٢٠ أحكام النقض س ٢٦ ق ٨٠ ٠

(٨٣) نقض ١٩٤٣/٣/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٤٦ ٠

(٨٤) نقض ١٩٥٣/٤/١٣ أحكام النقض س ٤ ق ٢٤٥ ٠

وليس ثمة ما يمنع القاضى حتى فى حالة العود من الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس وحدها .

ونصت المادة ٢/١٠ من القانون على أن « تعتبر الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون والجرائم المنصوص عليها فى قانون العلامات والبيانات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للموازين والمقاييس والمكايل (٨٥) ، وكذلك الجرائم المنصوص عليها فى أى قانون آخر خاص بجمع الغش والتدليس متماثلة فى العود » . وهذا لما بين هاتين الطائفتين من الجرائم من تشابه وتماثل (٨٦) .

وقد نصت المادة ١٤ من القانون على أنه « فى حالة ارتكاب مخالفة جديدة لأحكام القرارات الصادرة بتنفيذ هذا القانون فى خلال الثلاث سنوات التالية لصدور الحكم بالعقوبة فى المخالفة السابقة يجوز للقاضى أن يحكم على المخالف بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهاً ، وكذلك الحكم فى المخالفات المنصوص عليها فى المادة السابعة » .

(٨٥) وقد ألغى هذا القانون وحل محله القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥١ .

(٨٦) نقض ١٩٥١/٣/٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٧٢ .

الفصل الثامن عشر

جرائم التسعير الجبرى

المال دواما ذو اغراء شديد يجذب الناس اليه ويدفعهم الى سلوك مختلف السبل للحصول عليه ، ولكل فرد منا هدف فى الحصول على المال سواء ابتغى به سد حاجة معينة على اختلاف أنواع تلك الحاجات ، أم كان مراده من السعى اليه مجرد اقتنائه . وتلك هى سنة الحياة . والاصل فى الامور أن يلجأ الانسان فى سبيل تحقيق غاياته الى الطرق المشروعة ، بيد أن هذا الأصل لا يمنع من سلوك بعض الأفراد سبلا تجافى القانون وراء تحقيق أهدافهم من أيسر سبيل وأسرع . وهذا الفريق من اناس يلاحقه القانون بالعقاب ما دام ما وقع منهم كان مخالفا لاحكامه ، ولا يثير تصرفهم كثيرا من الصعوبات التى تحتاج الى دراسة .

والقاعدة الاصولية المقررة هى أن الأصل فى الاشياء الاباحة ، بمعنى أن مالم ينص على تحريمه فانه يبقى على حاله الطبيعية أى اعتباره امرا جائزا ومباحا . وتلك القاعدة تنطبق أساسا على تصرفات وعلاقات الناس جميعا ، ولكن بوجود الافراد فى المجتمعات بدأت المصالح تتضارب وأخذت تصرفات الناس تمس بغيرهم ، ولو ترك الامر على حاله لدبت الفوضى فى المجتمع . ومن ثم كان لا مفر من أن تبرز بعض القواعد التى تنظم تلك العلاقات وتحد من تلك التصرفات بما يجعلها لا تضر بباقى أفراد المجتمع حتى يستطيع بهذا أن يحافظ على بقائه ويسير قدما نحو التطور والارتقاء .

أخذت هذه القواعد تتطور مع الزمن ، ومع تطور المجتمعات وظهور الدولة بسلطانها تشكلت فى صورة القوانين التى تفرض على جميع رعاياها احترامها . ولما كانت تلك القوانين فيها حد لبعض الحريات ، أى أنها تصور استثناء على الأصل العام لا يتلقاها الأفراد بترحاب ، ومن ثم حاولوا التخلص منها والهروب من أحكامها والخروج على أوامرها . ولكن الدولة أزاء واجبها نحو بقائها واستمرار حياة أفرادها فى أمن وسلام اضطرت الى اجبار الخارجين على أحكامها باحترام قوانينها ، وذلك بأن شفعتها بالجزاء . وقد اتسم هذا الجزاء فى بداية أمره بالقسوة المتناهية ، ثم تطور مفهومه على مرور الازمان على ما هو معروف فى فقه القانون الجنائى والنظريات المختلفة للعقاب .

والاستعانة بالعقاب في سبيل احترام القواعد القانونية لا يكون الا في أضيق نطاق ، لان العقوبة في حد ذاتها مكروهة من المجتمع لورودها على الاصل العام في الاباحة . ولذلك فان الالتجاء الى العقاب لا يكون الا في الصورة التي يمثل فيها تصرف الفرد خطورة على أمن المجتمع ونظامه ، بمعنى ان لا يكون ثمة سبيل لدفع الأفراد عن سلوك طريق معين الا بتقرير الجزاء الجنائي ، ويكون التهديد بتوقيع هذا الجزاء هو الذي يقعهدهم عن المضى في سبيل التصرفات المخالفة للقانون .

ومن أبرز الجرائم التي تمثل خطورة على المجتمع ما كان الهدف منها الاستيلاء على مال الغير ، ولذلك كانت جريمة السرقة من أقدم الجرائم المعروفة في القانون وكانت العقوبة المقررة من أجلها من أشد العقوبات . والحكمة في هذا أن المال يمثل في نظر صاحبه - كقاعدة عامة - جهدا مبذولا في الحصول عليه وهدفا مرسوما للاستمتاع به ، وحرمانه منه يدفعه غريزيا الى استعادته ولو اضطرت الظروف لاستعمال العنف ، الأمر الذي لو ترك على حالة لخلق اضطرابا في المجتمع ، ومن هنا ظهرت حكمة التشريع في العقاب على جرائم السرقات .

ورغم تطور المجتمعات فلا يزال بريق المال يخطف الابصار والكل يسعى جاهدا في الحصول عليه . ومن سلك الطريق المشروع لا تثريب عليه ، أما من اتبع الطريق غير السليم والذي يجافي الاخلاق أساسا فانه قد حاول التهرب من أحكام القانون . وعلى هذا بدأت تظهر عدة انواع جديدة للاستيلاء على أموال الغير كجريمة النصب وخيانة الامانة . وكلما لاحق القانون تصرفا معيناً بالعقاب كلما نشأت صورة جديدة للوصول الى المال تفلت من حكم القانون .

وبمرور الايام وتطور الحياة وتغلب المادية عليها أخذت أذهان الناس تتفتق عن الأفكار الموصلة الى المال مهما كانت الوسيلة مادامت توصل الى الغاية المرجوة حتى ولو كان فيها ما يمس مصالح الآخرين ، وهم في هذا يبعدون عن دائرة القانون محتمين بالاصل العام في المشروعية ، وكان الأساس في تلك السبل هو استغلال الظروف القائمة في المجتمع .

وقد تجلت هذه الصورة بشكل عام خلال الحرب العالمية الثانية ، فلقد كان من آثار هذه الحرب أن تقطعت سبل المواصلات أو تغيرت خطوطها فاختلفت مواعييدها ، وأدى هذا الى نقص في كثير من المواد التي لا غنى عنها في حياة

الأفراد ، وأصبح المعروض منها فى الأسواق لا يجابه حاجة الاستهلاك ، لا سيما فى مواد التموين اليومية . ومن المعروف من الناحية الاقتصادية أن سعر السلعة يدخل فى تجديده عنصر العرض والطلب ، فكلما زاد الطلب العرض ارتفع السعر ، فان نقص الطلب عن العرض انخفض الثمن فى سبيل تصريف السلعة وعلى أساس هذه القاعدة استغل بعض الأفراد الظروف الاستثنائية الطارئة التى خلقتها الحرب العالمية الثانية وبدأوا يتحكمون فى قدر السلع المعروضة فيخترنونها ولا ي طرحوها للبيع بما يجعلها أقل بكثير من الطلب الوارد عليها . لا سيما حين يتأكدون من عدم ورود السلع أو تأخر وصولها ، وكانت النتيجة الطبيعية التى ترتبت على هذا أن أخذت الاسعار تضطرد فى ارتفاعها من يوم الى آخر .

وكانت أخطر مظاهر الارتفاع يتمثل فيما يتصل بالمواد الضرورية لمسار الأفراد فى حياتهم اليومية ، اذ لن يقل عليها الطلب فى حين يقل المعروض أو يحبس عن التداول . ومن ناحية أخرى لم يقتصر الامر على مجرد حبس البضائع عن التجارة بغية الاستفادة من الظروف الاستثنائية ، بل ان الأفراد أنفسهم أخذهم الخوف من انعدام المواد الضرورية أو نقصانها فبادروا الى تخزينها ، تفاديا لارتفاع الاسعار من جهة وضمانا لوجودها من جهة أخرى وكان هذا العنصر بدوره سببا فى نقص المعروض من السلع بما يسفر عنه من زيادة ارتفاع الاسعار .

واذا كان فى مقدور بعض الأفراد حبس السلع عن التداول ، وفى استطاعة البعض الآخر اختزان ما يرى أنه فى حاجة اليه ، فان غالبية أفراد الجمهور لا تملك هذه الوسيلة الامر الذى أدى الى تحملهم آثار كل الظروف الاستثنائية الناشئة عن الحرب التى لا دخل لهم فيها . ولما كان واجب الحكومة يقضى عليها رعاية مصالح الجمهور ، فانه لم يكن هناك مفر من الالتجاء الى سلاح التشريع ليتفادى به نتائج استغلال الظروف الاستثنائية ومن هنا بدأت تضع القواعد المنظمة لتبادل السلع وفقا لمقتضيات الحال ومن بعد هذا أخذت فى تحديد الاسعار الخاصة بها . ولكن لما كانت النفس قد تهفو الى الشراء العاجل ولو بمخالفة القانون ، رأى المشرع أن يهدد بالعقاب كل من يخالف الاحكام التى توضع لتنظيم التموين والاسعار . وبقدر تطور الظروف بقدر ما يكون تدخل المشرع على صورة من اثنتين أما تنظيم تداول السلع وتحديد أسعارها ، أو تركها بغير قيود ، وهذا ابتغاء الوصول الى تمكين كل فرد فى المجتمع من الحصول على ما هو بحاجة اليه بأسعار تتماشى مع امكانياته .

وتبين هذه الحكمة من المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين فقد نصت على أنه « يجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من مواد الحاجيات الاولى وخامات الصناعة وابناء ولتحقيق العدالة في توزيعها أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل أو بعض التدابير الآتية : (١) فرض قيود على انتاج هذه المواد وتداولها واستهلاكها بما في ذلك توزيعها بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين لهذا الغرض (٢) فرض قيود على نقل هذه المواد من جهة الى أخرى (٣) تقييد منح الرخص الخاصة بانشاء أو تشغيل المحال التي تستخدم هذه المواد في تجارتها أو صناعتها. (٤) تحديد أقصى صفقة يمكن التعامل بها بالنسبة للمواد المذكورة (٥) الاستيلاء على أية واسطة من وسائل النقل أو أية مصلحة عامة أو خاصة أو أى معمل أو مصنع أو محل صناعى أو عقار أو أى منقول أو أى شىء من المواد الغذائية أو المستحضرات الصيدلية والكيمياوية وأدوات الجراحة والمعامل . وكذلك تكليف أى فرد بتأدية أى عمل من الاعمال (٦) تحديد الاسعار فيما يتعلق بالاصناف التي تستولى عليها وزارة التموين وتشرف على توزيعها بالاتفاق مع وزارة التجارة والصناعة » .

ولقد كان تدخل الدولة فى شئون التسعير بمناسبة الحرب العالمية الثانية التي أعلنت فى عام ١٩٣٩ ، وبمناسبتها أيضا أعلنت الاحكام العرفية فى مصر ، وأصدرت السلطة القائمة على اجراء الاحكام العرفية عدة أوامر عسكرية تنظم شئون التموين والتسعير الجبرى .

ولما انتهت الحرب العالمية الثانية قامت الحكومة برفع الاحكام العرفية للعودة بأمور الحكم الى مجراها الطبيعى ، الا أن الظروف التي جاءت فى أعقاب الحرب كانت تدعو الى ابقاء بعض التدابير التي اتخذت فى ظل الاحكام العرفية تافذة الاثر ، ولما كان انتهاء الاحكام العرفية يترتب عليه حتما سقوط جميع التدابير التشريعية التي أصدرتها السلطة القائمة على اجراء تلك الاحكام ، رأت الحكومة للتوفيق بين أمنية الالغاء وبين صون المصالح العليا للبلاد ، استمرار العمل ببعض هذه التدابير ومن بينها ما يتعلق بشئون التموين . وبناء على هذا صدر المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فى شئون التموين والمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبرى ، وقد عدل هذا الأخير بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ ، ثم ألغى هذا الأخير وحل

محله المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ (١) ، وهو المعمول به حالياً ، وقد أدخلت على هذا الأخير بعض التعديلات التي نشير إليها فيما حينها .

ويحق لنا أن نناقش فيما يلي فكرة التسعير الجبرى فى حد ذاتها ، ثم الجزاءات التى تنقرر عند مخالفة أحكام قانون التسعير . فقد نادت بعض الآراء بأن السياسة التموينية من ناحية الاستيلاء على السلع والقيام بتوزيعها وتحديد أسعارها من شأنه أن يدفع بإحساس الناس إلى الخوف من نقصان بعض السلع - لا سيما ما كان منها ضرورياً لحياتهم اليومية - فيلجأون إلى تخزينها بما يؤدي إلى نقص المعروض منها وارتفاع الأسعار وخلق ما يسمى بالسوق السوداء ، أى عرض السلعة بأكثر من سعرها المجدد خفية عن رقابة الحكومة . هذا فضلاً عن استغلال بعض التجار لهذه الحالة ابتغاء الاستفادة من الكسب السريع .

ولكن الواقع أن المسألة لها وجهة أخرى ، ذلك أنه فى فترات البناء بالنسبة إلى الدول النامية يوضع التخطيط على أساس تفضيل استيراد أو إنتاج بعض المواد عن بعضها الآخر ، بما يترتب على هذا من نقص فى السلع الأخيرة . وهذه الحالة قد تدعو البعض إلى الاستفادة منها نتيجة لقلّة المعروض الأمر الذى يضار منه الأفراد المستهلكون . وكان من المحتمل أن تتدخل الدولة ابتغاء تنظيم عرض تلك السلع . ولا تكفى هذه الخطورة وحدها وإنما يكملها تحديد الأسعار الخاصة بتلك السلع حتى لا تؤدي قلة العرض إلى رفع السعر ، وسوف يكون الضرر أشدّ سياسياً بالأفراد ذوي الدخل المحدود .

ولن يقف الأمر عند هذا الحد ، بل سوف تنشأ عنه مضار اجتماعية عديدة ، إذ توجد السوق السوداء ويتحمل الأفراد عبئها ، وقد لا تتمشى إيراداتهم مع الارتفاع المستمر فى الأسعار ، الأمر الذى يدفعهم تحت ضغط الضرورة إلى الحصول على المال اللازم ولو من غير الطريق المشروع . هذا فضلاً عن أن القفزات المفاجئة للثروات تسبب لعاب كثير من ضعاف النفوس فيتنشطون كل الحواجز القانونية فى سبيل الثراء السريع بما يهدم التقاليد القائمة فى المجتمع يؤدي إلى اختلال الأحوال فيه .

(١) قضى بأن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح وإن كان أكثر ما عنى به توفير الضروريات للجمهور وهى التى أدخلها فى التسعير الجبرى إلا أنه أورد أيضاً أحكاماً خاصة بتعظيم بعض نواحي الاتجار بالسلع كافة السعر منها وغير السعر بما ييسر على الناس سبيل الحصول عليها (نقض ١٩٦٩/٥/١٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٣٤) .

واذن فتدخل الدول في شئون التمويل وفي تحديد الاسعار أمر لازم لها في فترة البناء . ولكن احترام أوامر الدولة يوجب انزال العقاب بكل من يخالفها ، الأمر الذي يثير التساؤل عن نوع العقوبة وقدرها . ولا شك في أن العقاب الرادع هو الذي يحرم الفرد من سلوك سبيل الجريمة اذا كان ما يلحقه نتيجة له أكثر ضررا من الكسب الذي قد يعود عليه من مخالفة القانون . ولهذا فان العقوبات المالية الكبيرة الحد يكون لها هذا الأثر ، هذا فضلا عن الحرمان من مزاولة المهنة . ولقد كانت عقوبة الجلد في المسائل التموينية مقررة بموجب الاوامر العسكرية الصادرة في ظل الاحكام العرفية خلال الحرب العالمية الثانية ، وكان لها أكبر الأثر في ضبط الرقابة على المسود التموينية وعلى الاسعار .

المبحث الأول

التحديد الجبري للأسعار

يقتضى المقام قبل بيان جرائم التسعير الجبري للأسعار أن نتناول الكلام على تحديد متى تعتبر السلعة مسعرة ، وكيف يتم تحديد الاسعار والأجراءات اللازمة لإعلان السعر ليؤخذ الكل بأحكامه .

أولا

تعريف السلعة المسعرة

السلعة المسعرة بوجه عام التي يحدد لها وفقا للقانون ثمن لا ينبغي تجاوزه ، ويكون التعامل بين الافراد على أساسه . وتحديد الثمن قد يبين بوجه صريح قاطع ، أو قد يتم على أساس قواعد وضوابط معينة يوصل اعمالها الى تحديد السعر بشكل لا لبس فيه .

وتتوافر الصورة الاولى حين يجرى تحديد ثمن البيع بطريق مباشر، وفي هذه الحالة قد يكون التحديد على أساس وحدة الوزن أو الكيل أو المقاس . وعلى سبيل المثال يحدد ثمن الكيلو جرام من فاكهة معينة أو ثمن الارdeb من نوع من الحبوب ، أو ثمن المتر من نوع من القماش أو ثمن الوحدة لاحدى الاوانى المنزلية ، وهكذا . وطبيعى أن التحديد على الصورة السابقة يتمشى مع ما يجرى به عرف التعامل بين الناس لكل سلعة من السلع .

والصورة الاخرى التى يتم بها تحديد ثمن البيع تكون بطريق غير مباشر وفيها يحدد الربح الذى يحصل عليه البائع ، وعلى أساس هذا التحديد يكون السعر المقروض البيع به . ذلك أن المشرع قد يرى تقارباً فى سلعة معينة مهما اختلفت مصادرها ، ومن ثم يحدد لها سعراً يلتزم به الجميع . وفى أحوال أخرى حين تتعدد المصادر ويختلف الإنتاج اذا فرض سعر موحد بالنسبة الى سلعة معينة لترتب على هذا الحاق الخسارة ببعض الافراد ، أو تحقيق ربح مبالغ فيه الى أفراد آخرين ، بل أن هذا قد يفتح باباً لغش السلعة بما يحقق للمشتري بعض الضرر . وفى مثل هذه الصورة يعتد المشرع بتكلفة السلعة ثم يحدد نسبة معينة من الربح ، وبذا يكون العائد فى النهاية بنسب متقاربة بالنسبة الى من يتجرون فى هذا الصنف من البضاعة . وتطبيقاً لما سلف بيانه قضى بأنه متى كان القانون قد حدد فى سلعة الربح الذى لا يجوز لتاجر التجزئة أن يتجاوزه منسوباً الى سعر الشراء ، وهو سعر يتحدد فى كل حالة على أصول ثابتة فى القانون ، فإن هذه السلعة تعتبر من السلع المسعرة (٢) .

وقد أورد الجدول الملحق بالقانون الخاص بشئون التسعير الجبرى السلع التى تخضع للتسعير الجبرى ، وهى الغلال والحبوب وتقاوى الحبوب والأرز ورجيع الكون والدقيق ومشتقاته ، والخبز والسكر والملح والزيوت والكسب والمواد البستروولية والكحول (السبرتو) والأسمنت والطوب والأدوية والعقاقير المستوردة واللحوم والاكياس والزكائب : وأجازت المادة ٢/٢ من القانون وزير التجارة والصناعة بقرار يصدره تعديل هذا الجدول بالحذف أو بالاضافة : ومما أضيف الى الجدول تطبيقاً للحق المشار اليه الدجاج والأرانب والبط (القرار ٨٤ لسنة ١٩٥١) : والموايح (القرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٥١) وزيت الطوارىء السايب (القرار رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٢) والفول والعدس والفواكه المستوردة (القرار ١٣٦ لسنة ١٩٥٢) والمكرونة والحلوى الطحينية واللبن والحمام والدجاج الرومى والجبن والزبد والمسلى والفواكه المحلية بجميع أنواعها (القرار ١٥٠ لسنة ١٩٥٢) والأقمشة القطنية المنتجة محلياً (قرار رقم ١٤ لسنة ١٩٥٣) الخ . وبموجب قرار رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٦ استبعد الجبن من التسعير الجبرى . ومن أمثلة السلع المحددة الربح ما نص عليه قرار وزارة التموين رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٦٣ فى شأن قطع غيار الساعات المستوردة من أن يكون الربح ١٠٪ من تكاليف

(٢) نص ١٩٤٨/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٣٠ .

الاستيراد للشركات المستوردة ، و ٢٠٪ من تكاليف الاستيراد للتجارة .
ويجب في جميع الاحوال تقديم فاتورة الى المشتري مبينا فيها صفة البائع واذا
كان البائع صانعا وجب عليه بيان سعر بيع قطعة الغيار وأجرة التركيب كل
على حدة . ومن الأمثلة كذلك ما نص عليه القرار رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٠ في
شأن تحديد نسبة الربح في تجارة الادوات والاواني المنزلية المستوردة بتحديد
نسبة الربح في الصينى على أساس ٤٥٪ من تكاليف الاستيراد توزع كالآتى :
١٥٪ من تكاليف الاستيراد للمستورد ، و ٨٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر
الجملة و ٢٢٪ من تكاليف الاستيراد لتاجر التجزئة .

سبيل تحديد السعر

اذا كان السعر يحدد على احدى صورتين اما بالطريق المباشر أو الطريق
غير المباشر على ما سلف البيان ، إلا أن الامر يدعو الى بعض الايضاح .

فان كان تحديد السعر يتم بطريق مباشر فان أساسه قد يكون وحدة
العدد أو الوزن أو الكيل أو النوع ، وقد سبق لنا ضرب أمثلة لهذا ، على أن
هناك صورة أخرى تجمع فيها وحدة معينة على مواصفات خاصة وفيها ينبغي
التزام الأمرين معا ، والاخلال بتوافق أحدهما قد يرتب أركان جريمة البيع
بأكثر من السعر المحدد قانونا . وعلى سبيل المثال يجرى تحديد ثمن الموز
على أساس الوزن بالكيلو جرام ، ولكن لما كانت درجة جودته تتفاوت نجد
المشرع ابتغى تحقيق العدالة بين البائع والمستهلك فاتخذ الى جوار الوزن
مقياسا آخر يضاف اليه هو عدد ثمرات الموز التى تزن كيلو جرام واحد ،
وراعى نقص السعر بزيادة العدد ، وزيادة السعر بنقص العدد وفقا لما
يحدده . وعلى هذا الأساس يكون بيع كيلو جرام من ثمرات الموز ذات العدد
الاكبر بسعر الكيلو جرام من ثمرات الموز ذات العدد الاقل مخالفة للسعر
الجبرى المحدد .

ويثور التساؤل عن صورة يجرى فيها السعر على أساس وحدة معينة
ويكون لهذه الوحدة مضاعفات ، وصورة أخرى يكون للوحدة فيها أجزاء فهل
يتقيد التاجر بالسعر الذى جاء بجدول الاسعار فى الصورتين أم يلتزم فقط
بالسعر الوارد فى خصوص الصورة المنصوص عليها صراحة ؟ وعرضت هذه
المسألة على محكمة النقض فقضت بالنسبة الى الصورة الأولى بأن البنزين
خاضع لاحكام التسعير الجبرى سواء بيع بالتر أو بالجالون أو بغيرهما والنص
على الجالون فى جدول الاسعار انما جاء فى صدد بيان الوحدة التى اتخذت
أساسا لتحديد سعر البيع والشراء ، وليس معناه بالبداية عدم تقييد الثمن

أو تحديده حتى يكون التعامل بأى مكيال آخر يقل عن هذه الوحدة أو يزيد عليها (٢) . وبالنسبة الى الصورة الأخرى قررت أنه متى كان الثمن المحدد بجدول التسعير الذى يحاكم المتهم على مقتضاه خاصا بالعلبة كاملة (حقن مورفين) ، ولم يرد به شئ عن ثمن الوحدة ، فذلك مفاده أن واضح الجدول لم يرد اخضاع الوحدة لثمن مسعر - أو وضع ثمن للعلبة وللوحدة كل على حدة - ، وبناء على ذلك فالحكم الذى يعاقب صاحب صيدلية على بيعه حقنة مورفين بثمن أعلى من سعر العلبة مقسوما على عدد الحقنات التى بداخلها يكون مبنيا على خطأ فى تطبيق القانون (٤) .

وهذا الحكم الأخير يستلقت النظر ، ذلك لأن واضح التسعيرة ان كان أحيانا يحدد سعر العلبة وحدها أو العلبة مع الوحدة فانه يتخير أى الامرين وفقا لما يجرى عليه العمل بالنسبة لسلعة معينة ، ولا يمكن أن يستشف من هذا قاعدة عامة بالتزام حدود النص . والتمشى مع محكمة النقض يؤدى الى نتيجة غير مقبولة اطلاقا ويفتح بابا للتحايل على أحكام القانون ، فيستطيع البائع أن يبيع محتويات العلبة على أجزاء ، وبهذا يصل فى مجموعها الى أكثر من السعر المقرر للعلبة كاملة ويفلت من أحكام القانون ، والدليل على هذا يؤخذ من واقعة الحكم المشار اليه ، ذلك أن ثمن العلبة هو ٤٦٥ قرشا وهى تحوى ١٢ حقنة مورفين ، ومعنى هذا أن الحقنة الواحدة تساوى حوالى ٣٨ قرشا وقد باع الصيدلى الحقنة الواحدة بمبلغ ٢٣ قرشا بما يؤدى الى أن سعر العلبة على هذا الاساس هو ٢٧٦ قرشا ، وهى نتيجة لا يمكن تصور مطابقتها للقانون . ولذلك فان من رأينا تطبيق القاعدة التى وردت بالحكم الاول بمعنى أن تحديده سعر السلعة على أساس معين يلزم البائع بتأسيس معاملته على أساس اجزاء السلعة أو مضاعفاتها ، وبهذا فقط تتوحد الأحكام بالنسبة لتصرفات من نوع واحد . ومرة ثانية فى المثال المشار اليه لا معنى لان يقع تحت طائلة العقاب من يبيع علبة الحقن بخمسين قرشا فى حين أن من يبيعها على أجزاء بمبلغ ٢٧٦ قرشا لا يلحقه العقاب .

وفى الصورة التى يحدد فيها السعر على أساس نسبة معينة من الربح ينبغى أن تحدد هذه النسبة وفقا لتقدير المشرع ، بمعنى أن عناصر الثمن الاساسى يلتزمها البائع ، وعلى هذا الاساس ان حدد القانون ربح سلعة معينة

(٣) نقض ١٩٤٧/١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٧٨ .

(٤) نقض ١٩٥١/٣/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٣٠٤ .

لتاجر التجزئة على أساس نسبة معينة من ثمن الاستيراد ، فانه ينبغي التزام هذا الأساس فلا يجوز أن تحسب النسبة على أساس الثمن المقدّر لتاجر التجزئة . وكذلك الشأن بالنسبة الى المصروفات فانه مالم ينص على اضافتها للثمن قبل اضافة نسبة الربح فانه يتعين استبعادها من الحساب . وقد قضى بأنه ما دام القانون حين حدد أقصى الربح فى سلعة لم يشر الى اضافة شيء من المصروفات ، كما فعل بالنسبة الى سلع أخرى ، فانه يكون قد دل على أن اضافة المصروفات مقصورة على الاحوال التى تناولها النص (٥) .

وقد يرتبط تحديد السعر بصفة البائع ، أى ما اذا كان تاجر جملة أو نصف جملة أو تجزئة ، وحينئذ ينبغي احترام نصوص القانون فيما تحدده من سعر أو ما تحسبه من ربح على حسب الاحوال .

ثانيا

تحديد السعر

يتناول الكلام عن تحديد السعر بيان الجهة المختصة بمباشرة هذا الاجراء . وبالرجوع الى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فى شأن التموين والمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ فى شئون التسعير الجبرى وتحديد الارباح يبين تعدد الجهات المختصة بتحديد السعر .

١ - السلع الواردة بالجدول الملحق بالمرسوم بقانون الخاص بالتسعير الجبرى:

ان الرجوع الى السلع المبينة بالجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يتبين أنها سلع استهلاكية يحتاج اليها أفراد الجمهور فى شئون حياتهم اليومية ، وكذلك الشأن بالنسبة الى السلع التى أضيفت الى الجدول بالتطبيق لأحكام الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون السالف الذكر . وتتميز تلك السلع بأهميتها لجميع الافراد على السواء وبأن التلاعب فيها أمر ميسور مالم تحكم الرقابة ، ثم انها قابلة دوما للتغيير وفقا للظروف الاقتصادية . ومن أجل هذا كله وجب أن يكون تحديد الاسعار مرنا أى يتفق وواقع الحياة . واية هذا أيضا أن المرسوم بالقانون أوجب فى المادة ٣/٢ اعلان الأسعار فى مساء يوم الجمعة من كل أسبوع .

وقد جعل المشرع الاختصاص بتحديد الأسعار للجنة تسمى لجنة التسعيرة نصت عليها المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠

(٥) نقض ١٩٤٨/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٣٠ .

بقولها « يكون في كل محافظة وفي كل عاصمة مديرية لجنة برئاسة المحافظ أو المدير أو من يقوم مقامه تسمى « لجنة التسعيرة » ، وتؤلف هذه اللجان بقرار من وزير التجارة والصناعة باتفاق مع وزير الداخلية » . وقد جعلت رئاسة اللجنة للمحافظ (وذكر لفظ المدير والمديرية في النص مرجعه الى صدور القانون في ظل وجود نظام المديريات الذي أنقضى وحل محله نظام المحافظات) . على أنه من المنطقي أن يرأسها من يقوم مقامه سواء في حالة غيابه أو انشغاله ، ولا يشترط فيمن يقوم مقامه أن يكون الشخص التالي له في العمل الوظيفي ، وإنما يصح أن يعهد الى أي من المتخصصين برئاسة اللجنة .

وتشكيل اللجنة على الوجه انف البيان أثار البحث حول دستورية تحديداتها للأسعار تأسيسا على أن هذا التحديد يتعلق بأحد أركان الجريمة ولا تملك هذه اللجنة أن تتدخل فيه ، على أن محكمة النقض قد عرضت لهذا الرأي وقررت أن المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ إنما نص على إنشاء لجنة للتسعير الجبري وبين مهمة هذه اللجنة وهي تحديد الأسعار وإعلانها في مساء يوم الجمعة من كل أسبوع لتكون سارية مدة الأسبوع ، ثم بين في المادة السابعة عقوبة من يبيع أو يعرض للبيع السلع المسعرة بسعر يزيد على السعر الذي تحدده اللجنة على الوجه المبين به . واذن فالقول بأن السلطة التي من حقها بمقتضى الدستور إصدار هذا المرسوم قد تنازلت لغيرها عن سلطتها في بيان العناصر القانونية للجريمة الواردة به ليس له من وجه ، إذ أن كل ما ترك للجنة التسعير الجبري إنما هو تحديد الأسعار في كل أسبوع وهذا بالبداية لا يمكن للسلطة التشريعية أن تباشره بنفسها ما دامت الأسعار متقلبة بطبيعة الحال متغيرة دائما على حسب الزمان والمكان وظروف الاحوال (٦) .

ويقتصر اختصاص لجنة التسعير على مجرد تحديد الأسعار التي يلتزم بها الكافة . ولهذا قضى بأنه متى كانت لجنة التسعير قد قررت في ظل الدستور الملغى فرض مبلغ معين عن كل أقة من الزيت زيادة على التسعيرة الواردة في جدول التسعيرة الجبرية تستولى عليه الحكومة اذا كان الزيت لأغراض صناعية

فإن هذا القرار يكون باطلا لمخالفته بذلك الدستور ، حتى لو صدر قرار اللجنة تنفيذا لقرار مجلس الوزراء اذ ليس من اختصاصه فرض ضريبة أو رسم (٧) .

هذا وقد نصت المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ على أن « تؤلف بقرار من مجلس الوزراء بناء على طلب وزير التجارة والصناعة لجنة عليا برياسته تختص بما يأتي : (١) وضع أسس تعيين الأسعار للجان التسعير المنصوص عليها في المادة الأولى (٢) النظر في الشكاوى التي تقدم عن جداول الأسعار التي تضعها اللجان المذكورة (٣) مراقبة حركة الأسعار (٤) اقتراح ما يؤدي الى تحقيق مكافحة الغلاء » .

وبموجب المرسوم الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ في شأن اختصاص وزارة التموين منح وزير التموين مباشرة الاختصاص المقرر لوزير التجارة والصناعة .

٢ - السلع غير الواردة في الجدول سالف الذكر :

تحديد الأسعار بالنسبة الى السلع التي لم يرد لها ذكر في الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ أو القرارات المعدلة لذلك الجدول بالحذف أو الإضافة يكون اما بالتحديد المباشر أو بالتحديد غير المباشر ، أي وضع ثمن محدد للسلعة أو تحديد حد أقصى للربح فيها . وهذه السلع تختلف في طبيعتها عن سالفها . فمثلا بالنسبة الى تحديد حد أقصى للربح ، يكفي أن يقدر هذا الربح ثم بعد هذا تتولى الأجهزة المختصة رقابته على الأساس الموضوع له ، وهو أمر يستمر لمدة طويلة الا اذا تغيرت الظروف التي تقتضي التدخل لتغيير نسبة الربح . والحال كذلك في شأن السلع الأخرى التي يحدد سعرها بطريقة مباشرة فان التغيير فيها يكون قليلا أو في فترات متباعدة ، وهي من أجل طبيعتها الخاصة تحتاج الى نوع من الاستقرار في الأسعار .

(٧) نقض ١٩٤٨/١/٢٠ الطعن رقم ٢٧٠ س ٢٣ ق . وتعديل الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ سواء بالحذف أو بالاضافة يكون بقرار يصدر من وزير التموين ، ولا يفنى عن ذلك مجرد اغفال لجنة التسعير تعيين أقصى السعر لصنف معين أو عدم إدراجه في الجدول الأسبوعي الذي تصدره اذ يظل هذا الصنف سلعة مسعرة تخضع لأحكام ذلك المرسوم بقانون حتى يصدر قرار في شأنها من الوزير المختص (نقض ١٩٦٧/١/٢ أحكام النقض س ١٨ ق ١) .

وقد جعل الاختصاص في تحديد الاسعار أو الارباح على الوجه آنف البيان لوزير التموين بقرارات تصدر منه . وعلى هذا نصت المادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على أنه « يجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من مواد الحاجيات الأولية وخامات الصناعة والبناء ولتحقيق العدالة في توزيعها أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل أو بعض التدابير الآتية . . . تحديد الاسعار فيما يتعلق بالاصناف التي تستولى عليها وزارة التموين وتشرف على توزيعها بالاتفاق مع وزارة التجارة والصناعة » . كما نصت المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ على أنه « يجوز لوزير التجارة والصناعة (وقد حل وزير التموين محله) أن يغير بقرار منه الحد الأقصى : (١) للربح الذي يرخص به لاصحاب المصانع والمستوردين وتجار الجملة ونصف الجملة وذلك بالنسبة الى أى سلعة تصنع محليا أو تستورد من الخارج إذا رأى أنها تباع بأرباح تجاوز الحد المأثوف (٢) لاسعار بيع الوجبات والمأكولات والمشروبات في الفنادق والبنسيونات والمطاعم والمقاهي والبوبفنيهات وغيرها من المحال العمومية المعدة لبيع الوجبات والمأكولات والمشروبات ، وكذلك مقابل الدخول الذي تفرضه هذه المحال على مرتاديها (٣) لأجور الغرف في الفنادق والبنسيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الاماكن المعدة لايواء الجمهور أو السياح » .

ويلاحظ من استعراض الصور التي يستوجب فيها القانون صدور قرار من وزير التموين أنها تتميز عن غيرها بنوع من الثبات والاستقرار ، وليست بمرونة السلع الواردة في الجدول السالف الذكر .

ولم يحدد المشرع موعدا لانعقاد اللجان الخاصة بالتسعير الجبرى وانما اقتصر على بيان موعد اعلان الاسعار ومدة سريان الاسعار المعلن عنها على ما سنرى فيما يلى .

(ثالثا)

الاعلان عن السعر

إذا كانت الغاية من التسعير الجبرى هى حماية المستهلك وضمان حسن توزيع المواد الضرورية على الجمهور ، فانه يتعين أن يلتزم باحترام الاسعار المحددة كل من البائع والمشتري ، ومخالفة الثمن المحدد تعد جريمة تستوجب عقاب فاعلها . ومتى كان الامر كذلك وجب أن تكون الاسعار معلومة للجميع حتى يمكن مؤاخذتهم بأحكامها . ويدعونا هذا الى أن نتناول وقت الاعلان عن الاسعار ، وكيفية الاعلان ، ومدة الاعلان والعلم بالاعلان .

١ - وقت الاعلان عن الاسعار :

لما كانت السلع التي تقوم لجنة التسعير الجبرى بتحديد اثمانها قابلة للتغيير من وقت الى آخر الأمر الذى يقتضى التدخل لتعديلها ، الا أن من حق البائع والمشتري أن يكونا على علم بوقف الاعلان عن السعر الجديد حتى يمكن التزمه ، ويجب أن يكون تحديد السعر دوريا بشكل منتظم فيترقبه كل فرد دون أن يفاجأ به .

واعمالا لهذه الحكمة نجد صدر الفقرة الثالثة من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ تنص على أن يعلن جدول الاسعار التي تعينها اللجنة مساء يوم الجمعة من كل أسبوع . ومفاد هذا النص أن يكون اعلان الاسعار بصفة دورية يوم الجمعة من كل أسبوع ، على اعتبار سريان الاسعار من صبيحة يوم السبت التالى لمدة الاسبوع كاملة ، وعلى أساس أن الاسبوع عادة يبدأ يوم السبت وينتهى يوم الجمعة . ومساء يوم الجمعة ينصرف الى الوقت الواقع بين منتصف نهار الجمعة الى منتصف الليل ، وان كانت الناحية العملية تقتضى أن يكون الاعلان قبل انتهاء المحال التجارية من مباشرة أعمالها فى ذلك اليوم .

على أن المشرع لم يجعل يوم الجمعة يوما الزاميا لاعلان الاسعار ، وانما أجاز لوزير التموين بقرار يصدر منه تعديل مواعيد اعلان الاسعار (م ١/٢ من المرسوم بق ١٦٣ لسنة ١٩٥٠) . فقد يكون من المناسب اعلان الاسعار فى يوم آخر نظرا الى ورود غالبية السعر الى محافظة معينة يكون فى يوم محدد فى أواسط الأسبوع . والمسألة رهينة بظروفها .

وفى صدد بيان وقت الاعلان عن الاسعار يثور التساؤل عن أمرين أولهما الاعلان قبل الموعد المحدد ، والآخر الاعلان بعد الموعد المحدد .

فاذا حدث وتم اعلان الاسعار قبل اليوم السابق للاسبوع الذى تسرى خلاله - كما سبق اذا أعلنت الاسعار يوم الخميس لتسرى اعتبارا من يوم السبت التالى - فانه لا يترتب على هذا أى بطلان ، ذلك لأن الاعلان هنا فى وقت مناسب يتحقق بصورة أوفى ، ولن يضار أحد بتقديم موعد الاعلان . وان وجد من الناحية العملية احتمال التلاعب فى الاسعار لا سيما حين ترتفع اثمان بعض السلع .

أما اذا تم الاعلان بعد الموعد المحدد ، وعلى سبيل المثال صباح السبت الذى تبدأ فيه سريان الاسعار المعلن عنها ، فان الالتزام بها لا يكون الا من

وقت الاعلان الفعلي، أى من ساعة تمام الاعلان . وهنا يتعلق الامر بالاثبات
أى اقامة امدليل على وقت اعلان قائمة الاسعار ، ذلك أنه لا يمكن أن يؤخذ
الفرد بسعر معلن عنه - لا سيما ان كان معطلا - مع قيام الدليل القاطع على
أن الاعلان ثم يكن قد تم فعلا . وان كان اثبات هذا من الناحية العملية أمر
عسير ، فمن المتصور أن يتم الاعلان صبيحة يوم السبت وينص على سريانه
اعتبارا من هذا اليوم الامر الذى يفترض بالبداية أنه صدر فى يوم الجمعة
وفقا لما ينص عليه القانون . وقد قضى بأن مقتضى المادة الثانية من المرسوم
بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير الجبرى وتحديد الارباح انه
يجوز للتاجر أن يبيع السلعة بأسعار مخالفة لأسعار الجدول الأسبوعى وذلك
اعتبارا من اليوم التالى للأسبوع الذى وضع له الجدول السابق، ما دام أنه
لم يصدر بتعديل المدة قرار من الوزير المختص ، ولم توجد تسعيرة جديدة
لهذه السلعة فى أول يوم من الأسبوع التالى الذى تم فيه البيع (٨) .

٢ - كيفية الاعلان

حتى يلتزم الافراد بالاسعار المحددة يجب أن يعلن عنها حتى يتوافر
لديهم للعلم بها ويؤخذون عند مخالفتها ، ولكن يثور التساؤل عن كيفية
الاعلان الذى يوفر العلم ، ذلك أنه بترتب على مخالفة الاسعار الجبرية
المساءلة الجنائية . لم يرسم المشرع طريقا معينا للاعلان وانما ترك الامر لتقدير
المحافظ بقرار يصدر منه (م ٣/٢ من المرسوم بق رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠) ،
وعلى هذا الأساس يجوز أن يتم الاعلان عن الاسعار عن طريق الصحف اليومية
العادية ، والصحف المحلية ، والاذاعة المحلية ، ونشرات خاصة تصدر من
ديوان المحافظة أو تعلن على أماكن عامة تحدد سلفا بقرار المحافظ . وكل ما
فى الامر أن يكون اختيار المحافظ لطريقة الاعلان محققا لعلم كافة المسؤولين
عن الاسعار بقائمة الاسعار الجديدة فى مواعيدها .

وقد أثير البحث فيما اذا كان ينبغى اعلان الاسعار فى الجريدة الرسمية
أسوة بالقوانين ، على أساس أنها قرارات تنفيذية للمرسوم بقانون الخاص
بالتسعير الجبرى . وقد عرضت محكمة النقض لهذه المسألة وقررت أن المادة
الثانية من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ اذ نصت فى الفقرة الثالثة منها على
أن يعلن المحافظ أو المدير جدول الاسعار التى تعينها اللجنة ، فى مساء يوم
الجمعة من كل أسبوع وأن يكون الاعلان بالكيفية التى يصدر بها قرار المحافظ

(٨) نقض ١٩٧٠/٢/٢٣ أحكام النقض س ٢١ ق ٧٢ .

(م ٤٨ - العقوبات الخاص)

أو المدير ، لم توجب نشر قرارات المدير في هذا الشأن في الجريدة الرسمية ، كما هو الحال في القوانين والقرارات المكملة أو المنفذة لها لان القرارات موضوع الطعن ذات صبغة موقوتة فوق كونها محلية مما خول المدير أو المحافظ - بمقتضى القانون رقم ٩٦٣ لسنة ١٩٥٠ - اصدار ما يراه كفيلا بتحقيق اذاعتها على ساكنى المديرية أو المحافظة مراعيًا في ذلك ظروف كل اقليم وحدد لها يوما معينًا من كل أسبوع لكي يترقبها لكل ذى شأن (١) .

٣ - مدة الاعلان

قلنا ان السلع المدرجة في الجدول تتميز بخاصية التغير الامر الذى جعل القانون يمنح لجنة التسعير الجبرى الحق فى تحديد اسعارها . وهذه الخاصية بالذات توجب من ناحية أخرى أن يكون الالتزام بالاسعار المحددة لفترة معينة قصيرة بقدر الامكان فلا تسرى خلال مدة طويلة لاحتمال وجود تقلبات بالسوق تغيب البائع أو المشتري . من أجل هذا جعل المشرع مدة الالتزام بالسعر أسبوعا واحدا ، على أساس أن احتمال تغيير الاسعار بشكل ينافى العدالة خلاله أمرا بعيد الوقوع . وعلى هذا قضت المادة ٤/٢ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ على أن يكون تعيين الاسعار ملزما لجميع الأشخاص الذين يبيعون كل أو بعض الاصناف والمواد التى يتناومها التسعير مدى الأسبوع الذى وضعت له وفى دائرة المحافظة أو المديرية ، .

ومع هذا فقد تدعو الحاجة الى تقصير مدة الالتزام بالاسعار المعلن عنها عن اسبوع أو زيادتها على ذلك ، حسب مقتضيات الاسواق والسلع المعروضة . وتمشيا مع المرونة المتطلبة فى هذه الظروف أجاز لوزير التموين بقرار يصدره أن يعدل مدة الالتزام بالتسعير (م/٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠)

وواضح مما تقدم أن تعديل المدة لا يكون الا بقرار من وزير التموين . فلا يجوز للمحافظ أن يعدل مدة الاسبوع فى الاعلان الصادر بالاسعار ، وقراره ان صدر بهذه الصورة يكون باطلا . فقد قضى بأن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ تنص على أن تحديد الاسعار لا يكون ملزما الا لمدة أسبوع ، وأنه لا يجوز تعديل المدة الا بقرار من الوزير المختص . فاذا كانت التسعيرة قد صدرت لاسبوعين ، دون أن يصدر بتعديل المدة قرار من

(١) نقض ١٩٥٣/٥/١٩ احكام النقض من : ٢١٢ . ١٩٥٠/٦/١٢ - ١ و ٢٤٣ .

الوزير وكان التاجر في الأسبوع الثاني لم يعلن سعر السلع التي يبيعها بالتجزئة ، فانه لا تجوز ادانته على أساس أن التسعيرة ملزمة له في الأسبوعين اذ أن له - ما دام لم توجد تسعيرة في أول يوم من الأسبوع الثاني - أن يضع أسعارا ولو كانت مخالفة لأسعار اليوم السابق (١٠) .

٤ - العلم بالاعلان

لعل أدق ما يشور في الناحية العملية هي كيفية العلم بالأسعار الجبرية ، ذلك أنه حتى يؤخذ الافراد بأحكامها ينبغي أن يتوافر العلم الفعلي بها . وقد رأينا أن كيفية الاعلان ذاته متروكة لتقدير المحافظ بقرار يصدر منه ، وهو يتم في مساء الجمعة من كل أسبوع ويعمل به اعتبارا من صباح السبت . ما لم ينص قرار خاص من وزير التموين على تعديل مواعيد الاعلان .

وتبعا لهذا يأتي السؤال التالي ، كيف يتوافر العلم لجميع من يتعاملون في السلع التي تدخل في جدول التسعير الجبرى في حين وجودهم بأعمالهم . ولا سيما حين تكون طريقة الاعلان قاصرة على مجرد تعليق قائمة الاسعار في بعض الامكنة العامة أو الحكومية ؟ ولن نشور الصعوبة بالنسبة الى المستهلك ذلك أن القانون قد فرض على التاجر اعلان الأسعار عن البضائع التي يتجر فيها على ما سنرى فيما بعد . والحال لا يخلو من أمرين ، الامر الاول اشتراط العلم الفعلي بقائمة الاسعار الجديدة والاخر افتراض هذا العلم وناقش كل من الفرضين .

فلذا اشترط العلم الفعلي لا نتهى بنا الامر الى جدل طويل في الاثبات يؤدي في كثير من الاحوال الى الافلات من العقاب والتحايل على القانون ، وبذا تضيق الحكمة من التسعير الجبرى وهي رعاية مصالح الجمهور في الحصول على المواد المدرجة بجدول التسعير بالسعر المناسب . وأما افتراض العلم فهو الذى تتحقق به الغاية آنفة البيان . ونغلق بهذا كل باب للتهرب من أحكام القانون . وليس هذا رأى بغريب على القواعد القانونية اذ لا يعذر أحد بجهله بأحكام القانون الجنائي ، وانه وان كانت التشريعات تترك فرصة من الوقت بين نشر القانون وسريانه حتى يتيسر للجميع العلم به ومؤاخذتهم بأحكامه ، الا أن هناك من القوانين ما يعمل به من تاريخ نشره ويلتزم به الجميع . ثم انه على وجه الخصوص بالنسبة لقوائم التسعير الجبرى ، نلاحظ أن التشريع قد حدد موعد الاعلان ، ويحدد المحافظ كيفية الاعلان ، ويتعين على

التاجر ان أراد احترام القانون أن يترتب صدور التسعيرة في مواعيدها ويلتزم بأحكامها وقد عبرت عن هذا محكمة النقض بقولها أن المحافظ قد خول اصدار ما يراه كفيلا بتحقيق اذاعة قرارات لجنة التسعيرة على ساكني المحافظة مراعيًا في ذلك ظروف كل اقليم وحدد لها يوما معينًا من كل أسبوع لكي يترقبها كل ذي شأن (١١) . وقضى بأن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قد ناط بمادته الأولى بلجنة تحديد الاسعار في المحافظة أو المديرية تعيين الاسعار وعلانها . ونص في المادة الثانية على أن يكون تعيين الاسعار ملزما لجميع الأشخاص الذين يبيعون الأصناف والمواد التي تتناولها التسعيرة مدى الأسبوع الذي وضعت له . واذن فمتى أعلن جدول الاسعار بالطريقة التي تراها اللجنة فقد افترض علم الكافة به في حدود الاقليم (١٢) .

السلع غير الواردة بالجدول

القواعد التي سلف بيانها عن الاعلان تختص فقط بالسلع الواردة في الجدول الملحق بالقانون الخاص بالتسعير الجبري ، لان طبيعة التداول في هذه المواد تقتضيها . أما المواد الأخرى التي يحدد سعرها بقرار من وزير التموين أو يحدد الربح فيها بقرار منه كذلك فانها تسرى في حق الكافة من التاريخ الذي نص القرار على سريانه فيه .

المبحث الثاني

جرائم التسعير الجبري

وضعت أحكام التسعير الجبري لتجترم نظرا لما تقتضيه من المصلحة العامة ، بيد أن هذا لا يمنع البعض من مخالفتها الأمر الذي استتبع توقيع الجزاء عندئذ ، والجرائم الخاصة بالتسعير الجبري لا تختلف عن الجرائم العادية من ناحية وجوب توافر ركنين في كل منها أحدهما مادي والآخر معنوي ، وكل ما في الأمر أنه يجمعها مع المصلحة المشتركة التي يراد حمايتها والتي سلف التنبؤ به عنها أكثر من مرة . وغالبية الجرائم الخاصة بالتسعير الجبري هي من الجرائم الإيجابية ، أي تقتضي ارتكاب فعل يجرمه القانون كالبيع بأكثر من التسعيرة المحددة ، وبعض تلك الجرائم من النوع السلبي ، أي تتضمن امتناعا

(١١) نقض ١٩٥٣/٥/١٩ أحكام النقض س ٤ ق ٣١٢ .

(١٢) نقض ١٩٥٥/٥/١٧ أحكام النقض س ٦ ق ٢٩٧ .

عما يوجب القانون ، ومثالها عدم الاعلان عن أسعار السلع . وغالبية الجرائم أيضا هي من نوع الجرائم الوقتية ومع ذلك فبعضها يعد جريمة مستمرة ، كالمثال الأخير سالف البيان .

أولا

الركن المادى

يتحقق الركن المادى فى جرائم التسعير الجبرى وفق ما جاء بنصوص المواد ٩ الى ١٣ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ، بالبيع أو العرض للبيع بأكثر من السعر الجبرى ، والامتناع عن البيع وما فى حكمه ، والشراء بأكثر من السعر المحدد . . . وكذلك ما ينص عليه القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بتنفيذ المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ فى شأن التسعير الجبرى من وجوب الاعلان عن الاسعار . . . وتتكلم عن كل جريمة فيما يلى .

١ - البيع والعرض للبيع بأكثر من السعر المحدد

تنص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ فى صدرها على أن « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من باع سلعة مسعرة أو معينة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المعين . . . » . . . ويبين من هذا النص انه يشترط لتوافر الركن المادى أمران ، الاول البيع أو العرض للبيع ، والاخر أن يكون ذلك بسعر أو بربح أكثر من المقرر .

أ - البيع أو العرض للبيع :

لم يحدد المشرع المراد من البيع ولهذا تعين الرجوع الى القواعد المقررة فى القانون المدنى ، وبمقتضاها ينعقد البيع بين طرفين بمجرد الإيجاب والقبول . وبعد هذا يقع على عاتق كل من البائع والمشتري التزامات يحددها القانون . فيلتزم البائع بتسليم المبيع المتفق عليه الى المشتري ، ويلتزم المشتري بدفع الثمن الذى حصل عليه الاتفاق . وعلى هذا متى ثبت واقعة البيع على الوجه آنف البيان فقد ثبت الجزء الاول من هذا الركن وينبغى بحث السعر المتفق عليه . وكما ينعقد البيع بتلاقى الارادتين صراحة ، فانه يجوز تمامه ضمنا . ومثال هذا أن يضع البائع على سلعته سعرا أكثر من الثمن المحدد

قانوننا ، فيسلمه المشتري ثمن وحدة منها على أساس السعر المشار إليه ،
فيأوله إياها ، وإن كان هذا لا يمنع من توافر أركان جريمة العرض للبيع .
وينبغي أن يقوم الدليل على تلاقى الإرادتين صراحة أو ضمنا ، وهو أمر
يستخلص من وقائع الدعوى . ويشترط في الإرادتين أن تكونا جادتين ، بمعنى
أنه لا يتصور انعقادهما على هذا الوجه ، فإن كانت إحدى الإرادتين جادة ،
والأخرى غير جادة - كما إذا كان صاحبها يهزل - فلا يقوم عقد البيع ، وينتفى
أحد أركان هذه الجريمة ، الأمر الذي سوف نتعرض له فيما بعد عند الكلام
على الجانب الاجرائي ، وإن كان من الممنوع بحث توافر أركان جريمة العرض
للبيع إذا كان البائع جادا .

ومتى تم عقد البيع فإنه لا يغير من الأمر أن يكون الثمن مؤجلا ويتحقق
هذا من الناحية العملية إذا كان هناك اتفاق بين التاجر والمستهلك على سداد
قيمة ما يحصل عليه منه في أول كل شهر . وكذلك قد يكون تسليم السلعة
ذاته مؤجلا ، كمن يبتاع سلعة معينة ويتولى البائع إرسالها له في منزله ،
ويترتب على هذا أنه يجوز أن ينقذ البيع على سلعة غير جاهزة لدى البائع أي
غير موجودة في حوزته وقت العقد ، وهذه الصورة كثيرة الوقوع في العمل ،
حيث يعمل البائع على إخفاء السلعة التي يريد الاتجار فيها بسعر أكثر من المقرر
أو يستغل حاجة المشتري فيحصل هو عليها ليبيعه إياها بسعر أكثر من السعر
المحدد قانونا .

وتقوم الجريمة في حق كل من يبيع سلعة بأزيد من السعر المعين لها
بغض النظر عن صلتها بها وأيا كانت صفته في بيعها إذ المناط في قيام الجريمة
بوقوع فعل البيع ذاته بأزيد من السعر المعين للسلعة (١٣) .

وقد سوى المشرع بين البيع والعرض للبيع في توافر هذه الجريمة وذلك
لحكمة غير خافية . لأنه إذا كان المقصود من تشريع التسعير الجبري هو تمكين
أفراد الجمهور من الحصول على السلع بسعر مناسب دون استغلال من جانب
بعض الأفراد الآخرين ، فلا شك في أن عرض السلعة بأكثر من سعرها المحدد
قد يكون من شأنه قعود البعض عن شرائها رغم حاجتهم إليها ، الأمر الذي يناهض
مراد المشرع .

(١٣) نقض ١٠/٢/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٥٣ ، ١١/١١/١٩٦٧ س ١٨ ق ٢٣٣ .

ولكن متى يعتبر العرض متوافرا ؟ إن أبسط صور العرض هو تقديم السلعة للمشتري ، سواء تم ذلك بصورة مادية أو بإعطائه إياها بين يديه ، أو بشكل شفوي ، كما إذا أشار بيده الى مكان وجودها في متجره . وواضح أن في الصورتين تدخل فعلى من جانب الشخص الذى يعرض السلعة .

على أن العرض للبيع قد يتم بصورة أخرى ، وذلك بوجود السلعة فى المكان المعد لبيعها ، فتقوم الجريمة متى توافر الشرط الثانى أى السعر أكثر من المحدد قانونا . وإن كان قد يوفز - كما سبق القول - جريمة أخرى متى تكاملت أركانها . فقد قضى بأنه لما كان التراضى على البيع والتمن كافيا فى الأصل لانعقاد البيع وتماحه بقطع النظر عن أداء التمن ، وكان القانون يعاقب على مجرد العرض للبيع بأكثر من السعر المحدد وهو مالا يتطلب تمام البيع . وكان عدم تقديم قائمة الاسعار ليس من شأنه أن يؤدى الى البراءة إذ كان للمحكمة أن تأمر بضمها وتطلع عليها ما دام المتهم لم يدع أنها لم تعلن بالطريق المرسوم فى القانون ، فإن اتحكم الذى يقضى ببراءة المتهم ببيع برتقال بأكثر من السعر الجبرى تأسيسا على أن البيع لم يتم لعدم قبض المتهم التمن وأن النيابة لم تقدم قائمة الأسعار يكون مخطئا (١٤) . كما قضى بأن مجرد تغليف الزبد فى معمل صناعته لا يصح فى القانون عده عرضا للبيع متى كان هناك محل آخر أعد للبيع فيه (١٥) .

وقد اقتصر المشرع على صورتى البيع والعرض للبيع من صور التعامل . وعلى هذا لا ينطوى تحت النص صورة المقايضة ، وذلك لعدم التوسيع فى التفسير بطريق القياس ، ولأن الصعوبة العملية تثور فى هذه الصورة إذ ليس من الميسور تقدير قيمة السلعة موضوع المقايضة وثو كانت الاخرى محددة السعر .

ومتى تم البيع فإنه لا أهمية للصورة التى اتخذها ، ولهذا قضى بأن المواد ١ و ٧ و ٩ و ٢٣ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ قد جاء نصها عاما فى وجوب العقاب كلما كان اتسعر المبيع به يزيد على السعر المقرر بالقانون . ولم تستثن هذه المواد من حكمها حالة البيع بالمراد العلنى أو بطريق الجزاف (١٦)

(١٤) نقض ١٩٥٢/٤/١٤ أحكام النقض س ٣ ق ٣١٥ .

(١٥) نقض ١٩٤٨/١٠/٢٥ المخامة س ٢٩ ق ٣٣٧ .

(١٦) نقض ١٩٤٨/١٠/٢٥ المخامة س ٢٩ ق ٣٣٧ .

ب - أن يكون ذلك بسعر أو بربح أكثر من المقرر

حتى تقع الصورة الأولى من صورة انتجريم ، لا يكفي أن يتم بيع السلعة أو عرضها للبيع ، وإنما يتعين فوق هذا أن يثبت كون السعر أو الربح أكثر من المقرر - كما سلف البيان - بالصورة التي يتحدد فيها السعر سلفاً من الجهة المختصة ، أما الربح المقرر فيكون في الأحوال التي يحدد فيها القانون نسبة الربح على أساس معينة . ويبدو الفرق بين الصورتين في الحياة العملية من ناحية الإثبات ، ذلك أن السعر المقرر يرجع فيه إلى جداول التسعير الجبري ، أما نسبة الربح فيحتاج إلى مراجعة المستندات الأصلية التي على أساسها تحسب تلك النسبة .

على أن من يريد مخالفة أحكام القانون يسعى إلى التحايل عليها بما لا يوقعه تحتها ، وهذا ما يدعونا إلى تناول عدة صور لبيان ما إذا كانت تجعل السعر أو الربح أكثر من المقرر قانوناً من عدمه .

وأبسط الصور وضوحاً أن يحدد للوحدة من السلعة سعر على أساس معين ، وسعر ثان على أساس آخر ، فإذا تقاضى البائع الثمن الأعلى للسلعة وباع المشتري السلعة ذات الثمن الأقل ، فلا شك في أنه يبيع أكثر من السعر المقرر . فمثلاً - كما سلفت الإشارة - إذا حدد ثمن الكيلو جرام من الموز الذي لا يزيد عدد ثمراته على ثمانية عشرة قروش ، وما زاد عدد ثمراته على ذلك يكون ثمنه ثمانية قروش ، فباع التاجر كيلو جراماً يحوى ثمرات من الموز بمبلغ عشرة قروش ، فإنه يعتبر قد باع السلعة بأكثر من السعر المحدد ، وهكذا بالنسبة لمختلف أنواع السلع .

وقد تتكون السلعة المباعة من عدة وحدات غير متساوية في الجودة ، كما قد يكون بعضها سليماً والبعض الآخر فاسداً ، فهل يعتبر تصرف التاجر تحايلاً على التسعير الجبري ، وبمعنى آخر هل يمكن محاسبته على أساس أنه باع سلعة بأكثر من السعر المقرر . وظاهر أن الصورة الأولى لا تشكل جريمة في حق التاجر ، ذلك لأنه ما دامت طبيعة البضاعة تحوى أصنافاً متفاوتة ، فله أن يبيعه على هذه الحالة . والأفان القول بعكس هذا يؤدي إلى الإضرار به حيث يتم تصريف الوحدات الجيدة وتبقى الأقل جودة بغير رواج . هذا إلا إذا كان القانون يحدد سعراً لكل نوع على حدة كما هو الحال في الصورة السالفة . أما حيث تكون بعض وحدات السلعة سليمة والبعض الآخر فاسداً فالامر يختلف ، ذلك أن التاجر يمتنع عليه بيع السلعة الفاسدة دون رضا من جانب المشتري ، بل إن فعله يشكل جريمة تغطى تحت نصوص قانون قمع التدليس والغش .

وكان من المتعين عليه أن يتلفها ، ومن ثم فهي ان سلمت الى المشتري تعتبر في حكم العدم ويكون القدر المبيع بعد هذا لا يمثل المدفوع ، أى أن البيع قد تم بسعر أكثر من المحدد ، وهذا بصرف النظر عن الوزن الخاص بالسلعة المباعة .

ويتطرق بنا هذا الى الكلام على تغليف السلعة الذى يتخذ وسيلة للتحايل على أحكام التسعير الجبرى ، ويتم هذا على صورة من اثنتين الاولى يدخل تغليف السلعة فى وزنها ، ويكون بقدر يعتد به ، ولا يتناسب ثمن التغليف مع قيمة القدر الذى يقابله من وزن السلعة ، والاخرى أن يفرض للتغليف ثمن خاص مستقل عن ثمن السلعة ذاتها . وفى هاتين الصورتين ينبغى الاعتداد اولا بالنص الخاص بالتسعير الجبرى ، فان لم يوجد يرجع الى العرف الجارى فى أمثال هذه المعاملة . فمثلا تنص قوائم التسعير الجبرى للموالح فى القاهرة على دفع خمسة مليمات ثمنا للكيس الذى تباع فيه ، ومن ثم ينبغى التزام حكم النص ، بصرف النظر عن نوع الكيس أو الكمية المباعة من البضاعة . أما حيث لا يوجد نص خاص فى قوائم التسعير فان المرجع فى هذا هو العرف . فان كان تغليف السلعة أمرا تقتضيه طبيعتها فيكون فرض الثمن ادخال له على ثمن السلعة الاصلى بما يجعله أكثر من السعر المحدد . أما اذا كان انعكس ، أى لم تكن طبيعة السلعة تقتضى التغليف فان فرض ثمن الغلاف لا يشكل جريمة ، ومع هذا فقد تكون طبيعة السلعة تقتضى التغليف وينص صراحة على أن سعر البيع للمستهلك بغير التغليف وأن يجرى الوزن على هذا الاساس ، فيدخل البائع الغلاف فى الوزن لا سيما حين يكون من نوع يجعل له شأنا فى قدر الربح ، ولا شك أن هذه الصورة تمثل بيعا بأكثر من السعر الجبرى .

ويتصل بهذا أيضا الصورة التى يضيف فيها البائع موادا غريبة الى السلعة بما يزيد فى وزنها ، فهل يعتبر هذا من جانبه بيعا بأكثر من السعر المقرر ؟ على أنه يجب التنبيه الى احتمال اعتبار الفعل مكونا لاحدى الجرائم المنصوص عليها فى قانون قمع التندليس والغش اذا توافرت أركانها ، وتطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات . والامثلة على هذا فى الحياة العملية كثيرة فمنها وضع الخضروات فى المياه لزيادة وزنها ، وكذلك حقن البطيخ بالماء ، أو اطعام الدجاج بما يزيد من وزنه . ولا شك فى أن هذه الحالات لا ينبغى أن تغفل من العقاب فان كان ظاهرا هو التزام السعر المحدد الا أن الواقع هو قلة القدر المبيع عن المحدد فى ذهن المشرع .

وفى الصورة السالفة كان التحايل بزيادة الوزن ولكن مع بقاء السلعة على حالتها ، ولكن قد يحدث التحايل بالغش فى ذات السلعة أو وزنها أو

مقاسها . فمثلا قد تباع سلعة على أنها من الصوف الخالص ، والواقع أنه مخلوط ببعض القطن ، أو تباع كمية من البرتقال على أنه من النوع السكرى فيضمّنه البائع بعض ثمرات من النوع البلدى ، أو قد ينقص البائع من وزن السلعة أو مقاسها . وواضح هنا أيضا أن الثمن المدفوع لا يقابل السلعة المباعة على الصورة الواردة فى ذهن المشرع ، واذن فهي أكثر من الثمن المحدد ، وعلى هذا تتوافر الجريمة ، وإن كان الامر لا يمنع من توافر جريمة أخرى على ما سلف البيان .

٢ - الامتناع عن البيع بالسعر أو الربح المحدد

الجريمة الثانية التى نتناولها هي الامتناع عن البيع . وقد أشار اليها المشرع فى المادة التاسعة من قانون التسعير الجبرى المعدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ بقوله « أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح » أى السعر أو الربح المعين .

ولقد أثارت عبارة النص على الصورة التى وردت بها التساؤل عما اذا كان مجرد الامتناع عن البيع على أية صورة كانت - ولو كان بالسعر أو الربح المحدد - يكفى لقيام الجريمة ، أم أنها لا تتوافر الا اذا كان الغرض من الامتناع هو عدم التزام السعر المحدد . ولا شك فى أن تحديد المراد من النص يرتبط بالحكمة فى تشريعه . والتسعير الجبرى - على ما سلف أن أشرنا - قصد به تمكين المستهلك من الحصول على ضروراته بثمن متناسب وعدم اتاحة الفرصة لاستغلال حاجة بعض الافراد . الامر الذى ينتهى الى القول بأن مجرد الامتناع عن البيع فى ذاته يكون اثم جريمة ، حتى ولو لم يكشف البائع عن أنه يريد بالامتناع الحصول على ثمن أكثر من السعر المحدد .

وبهذا النظر جرى قضاء محكمة النقض فقررت أن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ اذ نص فى المادة التاسعة منه على عقاب من يمتنع عن بيع سلعة مسعرة أو معينة الربح بهذا السعر أو الربح ، فقد فرض بذلك على التجار بيع هذه السلعة التى توافرت لهم حيازتها بحيث اذا امتنعوا عن ذلك اعتبروا ممتنعين عن بيعها بالسعر المحدد لها جبرا ما دام تحديد السعر لا يعرض بالبداهة الا بعد أن يظهروا استعدادهم للبيع والا كانت النتيجة أن يعفوا من العقاب كلما أنكروا وجود السلعة المسعرة أو امتنعوا عن بيعها لمن يطلبها من المشترين الذين لا يأنسون فيهم أن يشتروها بأكثر من السعر المقرر وهو مالا يتصور أن يكون الشارع قد قصد اليه (١٧) . واذن فمتى كان

(١٧) نقض ١٩٧٠/٥/٣ أحكام النقض س ٢١ ق ١٥١ ، ١٩٦٦/٤/٢٥ س ١٤ ق ٩٣ .

الثابت بالحكم أن القماش صوف رجالي مستورد وكان معروضا للبيع بالمحل فعلا وان العامل المكلف بالبيع قد امتنع عن بيعه لمن تقدم بطلب شرائه، فان الحكم اذا دان الطاعن بجريمه الامتناع عن البيع بالسعر المحدد لا يكون قد أخطأ في شيء (١٨) . واذا كانت التهمة المستندة الى الطاعن هو امتناعه عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المقرر ، فهذا الامتناع معاقب عليه في ذاته سواء كان مقصودا به طلب سعر يزيد على السعر المحدد او لم يكن (١٦) .

ويجب لقيام جريمة الامتناع عن البيع أن يثبت أن السلعة موجودة لدى البائع ، ويستوى في هذا أن تكون موجودة في المحل المعد للبيع أو في مخزن خاص له ، وسيان لذلك ان كانت معروضة ظاهرة للعيان ام مخفاة ، لان الامتناع في هذه الصور من شأنه أن يجرم المشتري من السلعة اثني اراد المشرع أن يوفرها له .

وتطبيقا لما تقدم قضى بأنه لا يلزم لقيام جريمة الامتناع عن البيع أكثر من أن تكون السلعة مسعرة وفي حوزة المتهم ، يستوى في ذلك أن تكون في محله المعد للبيع أو في حوزته ما دامت أنها معدة للبيع . ولقد وردت عبارة النص عامة في هذا الشأن ولا يمكن تخصيصها بغير مخصص ، بل ان اتفول بغير ذلك يفوت الغاية التي تغيهاها المشرع لردع كل من تحدثه نفسه باتخاذ الظروف وسيلة للتلاعب بأسعار السلع (٢٠) . وأن وجود السلعة في محل التجارة ولم يكن ظاهرا للعيان يصح اعتباره عرضا للبيع وانكار وجودها من جانب البائع وتضارب أقواله في شأنها ذلك يصح عده امتناعا عن البيع (٢١) . ومتى كانت الواقعة التي أدين بها المتهم هي أن أشخاصا منفردين ذهبوا الى حانوته وطلبوا منه شراء مادة من المواد المسعرة (دقيق) فأفكر وجودها عنده ولما فتش حانوته تبين أنه يحوز منه كميات تفوق كثيرا ما كان يطلب هؤلاء شراءه فانه يعتبر ممتنعا عن بيع سلعة بالسعر المحدد لها جبرا (٢٢) .

وقضى بأن تختلف جرائم الامتناع عن بيع سلعة مسعرة أو غير مسعرة أو بيعها بأكثر من السعر المقرر قانونا كل منها عن الأخرى من حيث العناصر القانونية والعقوبة المقررة لكل بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٣ (نقض ١٩٦٨/٢٠/٧ أحكام النقض س ١٩ ق ١٥٦) .

(١٨) نقض ١٩٥٢/٣/٢٤ أحكام النقض س ٩٣ ق ٢٣٣ .

(١٩) نقض ١٩٥٣/٥/١٩ أحكام النقض س ٤ ق ٣١٢ ، ١٩٦٩/٢/١٧ س ٢٠ ق ٥٩ .

(٢٠) نقض ١٩٦٦/٣/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ٦٦ .

(٢١) نقض ١٩٤٨/١/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٠٣ ، ١٩٧٠/٥/٣ أحكام

النقض س ٢١ ق ١٥١ .

(٢٢) نقض ١٩٤٩/١١/١٥ أحكام النقض س ١ ق ٢٩ .

ومع هذا فهناك بعض الفروض العملية التي قد تثير التساؤل عما اذا كانت تتوافر فيها جريمة الامتناع عن البيع من عدمه . وأول هذه الفروض أن تكون لدى البائع السلعة المطلوبة ولكن بقدر أو بكمية أقل مما يرغب المشتري ابتياعه ، فهل اذا قرر عدم وجود المطلوب ثم ثبتت الواقعة على الوجه آنف البيان يعد امتناعا عن البيع ؟ في رأينا أن الامتناع عن البيع لا يتوافر الا اذا كانت لدى البائع الكمية المطلوبة ثم امتنع عن بيعها وقوله بعدم وجود المبيع لديه لا يعدو الحقيقة إذ المراد أنه لا يجوز القدر المطلوب شراءه ولعل هذا ما يستشف من حكم النقض الأخير الذي أشرنا اليه في الفقرة السابقة إذ تبين من تفشيش الحائوت وجود كميات تفوق المطلوب ، الأمر الذي يؤخذ منه بمفهوم المخالفة أنه لو كانت الكميات المضبوطة أقل من المطلوبة لما قامت الجريمة .

وفرض آخر يعرض فيه البائع السلعة في متجره ، ولكنه يضع عليها بطاقة تفيد بيعها وتكون الحقيقة بعكس هذا ، فهل اذا طلب منه بيعها ورفض يعتبر امتناعا عن البيع . ونحن نرى توافر الجريمة في هذه الصورة ، لاننا بغير هذا نفتح بابا للتحايل وذلك بوضع مثل تلك البطاقة الى أن يانس البائع في مشتر يدفع أكثر من اثنى المحدد فيبيعه السلعة . والمسألة رهينه بالاثبات الذي يستخلصه القاضي من مختلف الظروف . ولا يختلف الحل لو وضع بطاقة على السلعة تفيد أنها ليست معدة للبيع وكانت واقعة الحال بعكس هذا .

وقد توجد السلعة لدى البائع ثم يتعلل بالامتناع عن بيعها بسبب ما ، فهل يكفي هذا مبررا للامتناع يحول دون قيام الجريمة ؟ وفي رأينا أنه لما كانت الغاية من التسعير الجبري هي تمكين كل محتاج الى السلعة من الحصول عليها ما دامت لدى البائع فانه يتعين على هذا الأخير أن يبيعها الى المشتري ، على أن هذا رهين ألا يقوم مبرر مقبول للامتناع عن البيع ، فهناك من الصور العملية ما تأبى العدالة فيها محاسبة البائع عن جريمة الامتناع عن البيع . ومثال هذا أن يثبت أن بالسلعة بعض العيوب اقتضت التاجر حجزها الى حين ردها الى مصدرها . وهذا الفرض يمثل الصورة التي تعرضنا لها في الفقرة السابقة . والمسألة رهينة بقيام الدليل على صحة العذر الذي يبيده البائع ، وينحصر للتقدير النهائي لمحكمة الموضوع ، فمثلا اذا ثبت أن التاجر قد حرر الى المصنع يطلب اليه سحب البضاعة الموجودة لديه ، أو حتى لو ثبت عيبها بغير الكتابة ففي أمثال هاتين الصورتين لا يمكن مساءلة البائع عن جريمة الامتناع عن البيع .

وقد قضت محكمة النقض بأنه متى كانت السلعة محددة السعر وعرض

المشتري الثمن المحدد على البائع وجب على هذا الاخير أن يبيعه اياها . ولا يحتمل هذا النص أن يباح للبائع أن يتعلل في الامتناع عن البيع بأية علة ثم يقول ان هذه العلة هي سبب امتناعه . ذلك أن القانون أراد أن يخرج على الاصل في حرية التجارة لتدبير وسائل العيش الضرورية للناس فحدد آثما بعض الحاجيات والزم التجار أن يبيعوها بهذا السعر ولا يمتنعوا عن البيع به . واذن فما دام اللحم الخالي من العظم (المشفى) قد جعل له ثمن جبرى خاص به فالامتناع عن بيعه بهذا السعر يستوجب العقاب (٢٣) . وقد يبدو هذا المبدأ في اطلاقه متعارضا مع رأينا ، ولكن واقعة الدعوى التى صدر فيها أن البائع لم يمتنع عن البيع بالسعر المحدد ، وانما امتنع عن بيع اللحم الخالي من العظم (المشفى) وطلب من المشتري أن يأخذ لحما بعظم لكثرة العظم الموجود عنده . وقضى أيضا بأنه تصح ادانة المتهم فى جريمة الامتناع عن البيع ولو كان مجرد عامل بمخزن أدوية ولا يكون له أن يحتج بالمادة ٥٣ من قانون الصيدلة رقم ٥ لسنة ١٩٤٥ التى تقصر بيع الادوية على صاحب المخزن وحده ما دامت المحكمة قد استظهرت فى حكمها أن امتناعه عن البيع لم يكن لان القانون يمنعه ، بل لانه أراد الاحتفاظ بالسلعة المطلوبة لآخرين يعطيهم اياها رغم الحظر (٢٤) .

وأخطر الصور التى يمكن أن تعرض فى العمل هى الصورة التى يمتنع فيها البائع عن بيع كل السلع الموجودة لديه لمشتري واحد : ذلك أنه يحدث كثيرا فى أوقات الازمات التى تصادفها بعض السلع أن يتهافت أفراد الجمهور على اقتناء أكبر قدر منها ولو زادت عن متطلباته العادية . فلو افترض وجود السلعة بكمية معينة لدى أحد التجار لقامت رغبتان متعارضتان ، الاولى من جانب المشتري لاقتناء السلعة كلها ، والاخرى من جانب البائع الذى لا يريد أن يختص أحد العملاء بها ويحرم الباقيين وهو بغير جدال يستفيد من ترددهم على محل تجارته . وكانت العدالة تقضى بأن لا يسأل التاجر لو امتنع عن بيع كل الكمية الى المشتري أى لو عرض عليه شراء جزء معقول منها ، ولكن هذا الحل يؤدي الى اختلاف النتائج وفقا لتقدير كل صورة ، الأمر الذى لا ييسر قبوله من الناحية العملية . ومن أجل هذا نجد محكمة النقض تتجه الى تجريم امتناع البائع عن بيع كل كمية السلعة الموجودة لديه . فقررت أن القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يعاقب على الامتناع عن البيع ولو كان جزئيا ولا محل للقول بأن المتهم عندما امتنع عن بيع كل الكمية المطلوبة كان يقصد من وراء ذلك

(٢٣) نقض ١٩٤٨/٢/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٤٧ .

(٢٤) نقض ١٩٤٩/٥/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٩٠٢ .

تنظيم للموازنة بين حاجيات الناس ، فمثل هذا الاعتبار هو من شأن الشارع وحده ان شاء نظمها كما فعل في المادة ٢/٥ من القانون المذكور اذ نص على أنه يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يتخذ بقرارات يصدرها التدابير الآتية ، (ثانيا) تعيين المقادير التي يجوز شراؤها أو تملكها حيازتها من أية سلعة (٢٥) .

ويلاحظ أخيرا أن الامتناع عن البيع قد يشكل جريمة أخرى ، كما اذا امتنع البائع عن بيع السلعة الا بسعر يزيد عن المحدد قانونا ، فتتوافر في حقه جريمتان ، الامتناع عن البيع والعرض للبيع بأكثر من السعر وتطبق حينئذ المادة ٣٢ من قانون العقوبات وبهذا قضى بأنه اذا كان ما أورده الحكم في بيان واقعة الامتناع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المعين وبيعه اياها بسعر يزيد عليه يتحقق به معنى الارتباط الوارد بالمادة ٢/٣٢ عقوبات لان الجريمتين وقعتا لغرض واحد وكانتا مرتبطتين ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب اعتبارها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لاشدهما ، فان الحكم اذا قضى بعقوبة عن كل تهمة من المتهمين يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (٢٦) .

٣ - اجبار المشتري على شراء سلعة أخرى

من بين ما جرّمته المادة التاسعة من قانون التسعير الجبرى فرض البائع على المشتري شراء سلعة أخرى من السلع المحددة السعر أو الربح . ويعتبر هذا النص فى حكم جريمة الامتناع عن البيع ، لانه ما لم يقبل المشتري شراء السلعة الاخرى لن يقوم البائع ببيعه السلعة المسعرة .

ولكن ينبغى ابتداء معرفة المراد بالسلعة الاخرى التى يروم البائع فرضها على المشتري . ولا شك فى قيام الجريمة اذا كانت كل من السلعتين منقطعة الصلة بالآخرى ، ويحدث هذا عندما تكون السلعة المسعرة رائجة وتكون الاخرى المراد فرضها كاسيدة سواء اكانت مسعرة أو غير مسعرة ، كأن يفرض شراء الشاي مع السكر أو العكس . ولكن هل يعتبر تعدد الجودة فى مفردات

(٢٥) نقض ١٩٥٨/٣/١٠ أحكام النقض س ٩ ق ٧٥ . وقد قضى بأنه لا يسار الى البحث فى أمر الإباحة المستمدة من التنظيم القانونى لتداول السلعة أو انتفاء القصد الجنائى بقيام المبرر المشروع لدى تاجر التجزئة فى التزامه حد التوزيع المعقول بين عملائه للسلعة موضوع الطلب الا اذا انتفى من جانبه حبس السلعة عن التداول أصلا ولم يمتنع عن البيع لذات الامتناع قصدا (نقض ١٩٦٦/٤/٢٥ أحكام النقض س ١٧ ق ٩٣) .

(٢٦) نقض ١٩٥٩/١/٢٠ أحكام النقض س ١٠ ق ١٨ .

سلعة واحدة من قبيل التجريم هنا ، كصنف من الفاكهة تتراوح وحداته بين الصغير والكبير أو السليم والمعيب وان لم يصل الى درجة الفساد . لقد سبق أن عرضنا لهذه الصورة ولا يدخل فعل البائع هنا تحت نطاق التجريم .

وتعرض الصورة التي تكون فيها السلعة مكونة من عدة أجزاء ولكل جزء ثمن محدد ، ولكن الأجزاء جميعا متكاملة ، فاذا أراد فرد أن يشتري جزءا من السلعة وتطلب البائع شراء السلعة كلها ، هل تتوافر الجريمة التي نحن بصدددها ؟ وفي رأينا أن هذه الواقعة لا يوضع لها حكم عام ، وانما العبرة بملايسات كل واقعة ، فان كان البيع لجزء من القطعة يخل بما فيها وليس لدى البائع أجزاء منفصلة فلا يمكن القول بتوافر الجريمة في حقه .

٤ - تعليق البيع على شرط

عبر المشرع عن هذه الجريمة بقوله في المادة التاسعة من قانون التسعير الجبري « أو علق البيع على أي شرط آخر يكون مخائفا للعرف التجاري » وقد هدف بهذا أن يدفع مختلف صور التحايل على أحكام القانون التي قد يلجأ اليها البائع ، سواء بالامتناع عن البيع أو البيع بأكثر من السعر المحدد .

ومما يلاحظ أن تعليق البيع على شرط قد يدخل في بعض الصور تحت الحالة السابقة ، ذلك أن الشرط قد يتحقق في صورة إجبار المشتري على شراء سلعة أخرى ، ومع هذا فقد يعلق البيع على شرط غير هذا ، كما اذا أوجب عليه أن يشتري الكمية المعينة كلها . وقد قيد النص مضمون الشرط بأن يكون مخالفا للعرف التجاري ، ذلك أنه متى قضى هذا العرف بشرط معين فلا محل لمساءلة البائع ، فالتحديد الجبري للأسعار لم يهدف الى وضع القيود على التجار وانما تنظيم تداول السلع ووصولها الى الافراد بأسعار مقبولة . والعرف التجاري قد يكون خاصا بسلعة معينة أو بنوع معين من السلع ، وعلى كل الاحوال فان العبرة فيه بالاثبات ، ويقع عبء الاثبات بوجود العرف الذي يعلق البيع على شرط على عاتق البائع .

وتنص المادة ٣١ من القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ الخاص بتنفيذ المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بنسئون التسعير الجبري على أنه « في تطبيق المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ يعتبر التاجر ممتنعا عن بيع إحدى السلع الموجودة لديه اذا فرض على المشتري سلعة أخرى معها أو علق البيع على أي شرط آخر يكون مخالفا للقواعد المألوفة » . وقد ضمن المشرع هذه المادة في

نص المادة التاسعة من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ، الذى حل محل المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ .

الفوائد الاتفاقية

قد يحدث أن تباع السلعة على أن يكون الثمن مؤجلا ، ومن حق البائع أن يحصل على فوائد المبلغ المستحق له الى حين الوفاء به . وقد يتخذ البائع هذه الوسيلة سبيلا الى الحصول على سعر للسلعة أكثر من المحدد لها . ولهذا تعرض المشرع لمثل هذا ان فرض فصدر قرار وزير التموين رقم ١٠٨ لسنة ١٩٦١ فى شأن تعيين حد أقصى للفوائد الاتفاقية عن بيع السلع المسعرة أو المحددة الربح فى تجارتها بالاجل ، وأوجب فى مادته الاولى « على التجار الذين يبيعون السلع المسعرة أو المحددة الربح فى تجارتها مراعاة الحد الاقصى للفوائد الاتفاقية المنصوص عليه فى المادة ٢٢٧ من القانون المدنى عند بيعهم هذه السلع بالاجل » وجعل المشرع مخالفة اقرار المشار اليه مستوجبة لتطبيق العقوبات المنصوص عليها فى المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠

٥ - شراء سلعة بقصد البيع أو الاستهلاك

أراد القانون أن يخلق الباب فى وجه كل تصرف يهدف الى استغلال بعض الظروف التى تتصل بالمواد الضرورية للأفراد فى حياتهم اليومية ، من ذلك أنه قرر العقاب على كل مشتر لسلعة بثمان يزيد على المحدد قانونا . وقد تتم هذه الصورة على وجه من اثنين ، الاول أن يبيع المشتري الاتجار بالسلعة والاخر أن يهدف الى استهلاكها .

فاذا كان المشتري ليس فى حاجة الى السلعة وهو يشتريها بقصد بيعها ، فهو اما أن يشتريها بثمان البيع المحدد . وحينئذ لن تحقق له الفائدة الا اذا باعها بأكثر من السعر المحدد ، وهذه هى الصورة العادية والتى تناولناها فيما سبق على أن هناك حالة يبتاع فيها المشتري السلعة ويدفع فيها أكثر من السعر المحدد على أن يعود بدوره الى بيعها ، وطبيعى أن لا يلجأ الى هذه العملية الا اذا تحقق له الربح المفرى ويقع الضرر فى النهاية على عاتق المشتري . وهذا التصرف يمثل جريمة البيع بأكثر من السعر المحدد ، ثم هو يشجع التاجر على مخالفة أحكام التسعيرة ، لانه ما لم يوجد المشتري الذى يقبل أن يدفع سعرا أكثر من المحدد لن يبيع التاجر السلع التى لديه ، والتصرف الذى نتناوله هو الذى يخلق السوق السوداء أى بيع السلع المسعرة فى خفية . ومن أجل هذا نصت المادة ١١ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ على أن يعاقب

بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة (أ) من يشتري بقصد الاتجار سلعة بسعر يزيد عن السعر الذي تعينه لجنة التسعير (ب) من يشتري بقصد الاتجار سلعة بثمن يزيد فيسه الربح على المقرر طبقا للبند (أ) من المادة الرابعة » .

والوجه الآخر يجرم فيه المشرع الافعال التي تساعد على خلق السوق السوداء . وقد أخذ هذه الفكرة من تجريم اخفاء الاشياء المسروقة أو المتحصلة من جناية أو جنحة ، ذلك أنه ما لم يضمن السارق تصريف المال الذي يحصل عليه من السرقة فإنه لا يقدم على ارتكاب الجريمة . وكذلك البائع متى وجد المستهلك الذي يشتري السلعة بأى ثمن - ولو بأكثر من السعر المحدد فإنه يقوم برفع سعرها . وتمشيا مع هذه الحكمة نصت المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ على أنه « يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها من اشترى بقصد الاستهلاك سلعة مسعرة بسعر يزيد على الحد المقرر » .

وقد كان المرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٤٥ يقصر التجريم على كل مشتر لسلعة موضوع المخالفة - أى بسعر أو ربح أكثر من المقرر - ان كان تاجرا ، أى الصورة الاولى وحدها . ويلاحظ أن المادة الحادية عشرة قد تناولت السلع المسعرة والمحددة الربح فى حين أن المادة اثنتا عشرة قد اقتصرت على السلع المسعرة وحدها .

٦ - السلع غير المسعرة

تنص المادة ١٣ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ على أن « يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيها ولا تزيد على خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين : ٠٠٠ (٢) من امتنع عن بيع سلعة غير مسعرة أو غير محددة الربح فى تجارتها ، وكل من طالب عميلا بثمن أعلى من الثمن المعلن عن هذه السلعة » .

وقد رأينا فيما سبق أن المشرع رأى أن يتدخل فى تحديد السعر أو الربح بالنسبة الى بعض المواد فقط التى رأى أنها ضرورية للأفراد فى حياتهم اليومية ، أو تحتاج الى بعض التنظيم نظرا لظروف خاصة بها سواء فيما يتعلق بالانتاج أو الاستيراد ، بمعنى أن هناك كثيرا من السلع متروكة لتقدير البائع يحدد الثمن الذى يناسبه ، بل ان المشرع نفسه كثيرا ما يتدخل ويخرج بعض

السلع من الجدول الخاص بالتسعير الجبرى . على أن الظروف الاقتصادية وأحوال العرض والطلب قد تتغير من وقت إلى آخر ، بما قد يدفع البعض إلى محاولة لاستغلال الظروف ويقع العبء بعد هذا على المشتري ، ويتم هذا أما بالامتناع عن بيع السلعة اطلاقاً ، وهذا يحبسها عن التداول وتبعاً بيعها بسعر لا يتناسب مع قيمتها وما يعقل أن يكسبه التاجر بما ينشأ عنه حتماً خلق السوق السوداء . وقد سبق أن عرضنا فيما سبق كيف يكون الامتناع عن بيع السلعة .

على أن المشرع قد تناول صورة أخرى بـالتجريم قريبة الشبه بالامتناع عن البيع ، وفيها يطالب البائع ثمناً للسلعة أكثر من السعر الذى أعلنه عنها ، بمعنى أنه يمتنع عن بيعها بالسعر المشار إليه وإنما يقبل البيع بالثمن الذى يطلبه ، سواء تم البيع أو لم يتم ، أى أن هذه الصورة تعتبر من نوع العرض للبيع .

٧ - عدم الاعلان عن الاسعار

ان تحقيق هدف المشرع الذى يبنى به حصول الفرد على مختلف المواد التى يبغيها دون أن يكون موضع استغلال من جانب آخرين لظروف قائمة ، لا يكفى فيه مجرد تحديد الأسعار لبعض السلع وتحديد نسبة الربح فى البعض الآخر - لا سيما وان هذا التحديد قد يتغير من وقت لآخر بما قد يتيح الفرصة لبعض الافراد لاستغلال هذا التغير - وإنما يلزم أن يعرف كل مشتر سعر السلعة التى ينتوى شراءها فلا يكون ضحية عدم علمه بهذا السعر .

من أجل هذا أورد المشرع أحكاماً خاصة بالاعلان عن الاسعار فى القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بتنفيذ المرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبرى ، وذلك فى الباب الرابع منه تحت عنوان اعلان أسعار البيع بالتجزئة للسلع والمواد فى المواد من ١٩ الى ٢٤ . والكلام عن الاعلان عن الاسعار يدعو لتناول النقاط التالية من يلزم بالاعلان عن الاسعار ، وأى اتساع يعلن عن سعرها ، وأخيراً كيفية الاعلان عن الاسعار .

١ - من يلزم بالاعلان عن الأسعار :

الهدف الاساسى من قانون التسعير الجبرى هو حماية المستهلك ، ومن الطبيعى أن يكون تعامل المستهلك مع تاجر التجزئة ، الامر الذى يوجب أن يكون الالتزام بالاعلان عن أسعار السلع واقعاً على عاتق تاجر التجزئة ، ولكن هل يقع الواجب على عاتق تاجر الجملة ونصف الجملة .

جاء عنوان الباب الرابع على ما سلفت الإشارة اليه بإعلان أسعار البيع بالتجزئة للسلع وللمواد . وكانت المادة ٥٣ من القرار الوزاري رقم ٤٥١ لسنة ١٩٤٧ . تصدر من وزير التجارة والصناعة تنص على أن « كل تاجر يبيع بالتجزئة أى سلع أو مادة يجب عليه أن يعلن سعر كل صنف منها بطريقة واضحة غير قابلة للشك » . أما النص الحالي ، وهو المادة ١٩ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المعدل بقرار وزير التموين رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٢ فهو « كل تاجر يبيع أية سلع أو مادة يجب عليه أن يعلن سعر كل صنف بالأوضاع الآتية ٠٠٠ » . وقد بقى عنوان الباب على ما هو عليه ، الأمر الذى يدعو الى معرفة نطاق حكم النص . لقد قررت محكمة النقض الى أن نص المادة ٥٣ من القرار رقم ٤٥١ لسنة ١٩٤٧ عام مطلق يجرى حكمه على جميع التجار ماداموا يبيعون بالتجزئة فعلا (٢٧) . وواضح أن هذا الحكم قد صدر قبل صدور المادة ١٩ موضع البحث .

وفى رأينا أن النص عام يسرى على جميع التجار ، أى من يبيع بالجملة او بالتجزئة ، ذلك لان المشرع وضع عامدا عبارة « كل تاجر » بدلا من عبارة « كل تاجر يبيع بالتجزئة » ، وحذفه للصفة الاخيرة يعنى أنه أراد العموم ، وان كان قد فاته أن يعدل عنوان الباب ذاته . وهذا الاتجاه يستقيم مع ما ابتغاه المشرع من رقابة على الاسعار .

ولم يقصر المشرع واجب الاعلان عن الاسعار على من يعرضون سلعهم للبيع فى محالهم التجارية ، بل فرض هذا الامر على كل البائعين ، ونص على هذا صراحة بالنسبة الى البائعين الجائلين فى المادة ٢٣ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ .

ب - السلع التى يعلن سعرها

رأينا فيما سلف أن المشرع يعاقب من يمتنع عن بيع سلع ما ولو كانت غير محددة السعر أو الربح أو يطالب عميلا بسعر أكثر من السعر المعلن عنه . ومؤدى هذا انه يتعين الاعلان عن أسعار جميع السلع ، ولو كانت غير محددة السعر أو الربح . ويؤخذ هذا أيضا من اطلاق نص المادة ١٩ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه الذى أشار الى أية سلع أو مادة دون أن يحددها بأن تكون مسعرة أو محددة الربح . وهذا النص فى الواقع يتفق مع الغاية التى ابتغى المشرع تحقيقها من تمكين أفراد الجمهور من الحصول على السلع اللازمة لهم بأسعار مقبولة .

وقد قضت محكمة النقض بأن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ وإن كان أكثر ما عني به أن يوفر الضروريات للجمهور ، وهي التي أدخلها في التسعير الجبري ، إلا أنه أورد أيضا أحكاما خاصة بتنظيم بعض نواحي الاتجار بالسلع كافة المسعرة منها وغير المسعرة بما ييسر للناس سبيل الحصول عليها كذلك ، فألزم في الفقرة ٧ من المادة الرابعة جميع تجار التجزئة أن يعلنوا أسعار سلعهم ، أي المسعر منها وغير المسعر والا حق عليهم العقاب الذي نص عليه ، فالساعات والجواهر يجب إعلان أثمانها (٢٨) .

ج - كيفية الاعلان عن الاسعار

وضع المشرع أحكاما تفصيلية عامة تبين كيفية الاعلان عن الأسعار ، سواء فيما يتعلق بالتجار العاديين أو الباعة الجائلين ، على أن هذا لا يمنع من أن يخص أنواعا معينة من السلع بأن يعلن عن أسعارها بطريقة خاص . فمثلا تنص المادة ٢٢ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام المواد ١٩ و ٢٠ و ٢١ يكون إعلان سعر البن المطحون وغير المطحون مصحوبا ببيان نوعه ومصدره سواء أكان معبأ أو غير معبأ » . وتنص المادة ١/١ من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٠ على أنه « استثناء من حكم الباب الرابع من القرار الوزاري رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ يكون إعلان سعر البيع بالتجزئة بالنسبة للبطيخ بكتابة السعر على كل ثمرة على حدة . باللغة العربية وبشكل واضح غير قابل للشك ، وذلك إما بطريقة الكشط أو الكتابة على الثمرة أو على بطاقة تلتصق عليها » . وتنص المادة الثانية من قرار وزير التموين رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ على أنه « استثناء من أحكام المادة ١٩ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه يجب على أصحاب مصانع الإحذية أو المسئولين عن إدارتها والمستوردين أن يثبتوا باللغة العربية بأختام ظاهرة على الإحذية سعر البيع للمستهلك » .

وذكر المشرع عدة قواعد عامة فيما يتعلق بكيفية الاعلان عن السلع ضمنها المادة ١٩ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ بيانا فيما يلي :
١ - يكون الاعلان بكتابة سعر السلعة أو المادة مع إيضاح صنفها ونوعها وذلك بشكل واضح غير قابل للشك وباللغة العربية ويجوز أن يكون البيان مصحوبا بالترجمة له بأحدى اللغات الأجنبية . ٢ - يكتب بيان السعر

والصنف والنوع على السلعة ذاتها أو على أغلفتها أو على بطاقة توضع على المواد أو البضائع ٣٠ - يجوز أن يكتفى ببطاقة واحدة للسلع المماثلة في صنفها ونوعها ووزنها حتى ولو تعددت الامكنة التي تعرض فيها هذه السلع داخل المحل ٤٠ - المواد والبضائع التي تباع عادة بالوزن أو الكيل أو المقاس يكون الاعلان عنها ببيان وحدة الوزن أو الكيل أو المقاس .

ويحدث أحيانا في الحياة العملية نتيجة لحركة المعاملات وتعدد الايدي التي تتناول سلعة من السلع أن لا تبقى البطاقة الموضوعة على السلعة في مكانها ، ويكون من التكاليف بالمستحيل أن يكلف البائع بملاحظة بطاقات الاسعار بصفة دائمة ، والا ترتب على هذا تعطيل عمله التجارى . ولكن من ناحية أخرى قد يتعلل البائع بأى سبب فى سبيل التهرب من أحكام القانون . ومن أجل هذا عرض المشرع لهذه الحالة صراحة بما نص عليه فى المادتين ٢٠ و ٢١ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ . وقد نصت الاولى على أنه « اذا ثبت للموظفين المشار اليهم فى المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ أن أحد الاصناف الموجودة داخل المحل لا يحمل بيانا بسعره وفقا لحكم المادة ١٩ ، وادعى صاحب المحل أن البيان المطلوب كان موجودا وزال لاي سبب من الاسباب ، فلا يعتبر التاجر مخالفا لأحكام المادة السابقة اذا كان - علاوة على تنفيذ حكم المادة ١٩ - قد اتبع الاعلان عن اسعاره بجدول يضم بيان بهذا الصنف وسعره » . وتنص الأخرى على أن « يعلق الجدول المشار اليه فى المادة السابقة فى مدخل المحل أو مداخله وبكفية تستلقت النظر ، ويحرر الجدول بالاوزان المنصوص عليها فى المادة ١٩ بند ١ و ٢ ، ويجب أن يكتب بحروف لا يقل ارتفاعها عن عشرة مليمترات » . وتنص المادة ٢٤ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ على أنه مع عدم الاخلال بأحكام المواد من ١٩ الى ٢١ يجب على كل تاجر يبيع كل أو بعض السلع أو المواد المدرجة بالجدول رقم (١) الملحق بالمرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ ان يعلق فى مكان ظاهر بمدخل المحل الجدول الخاص بأسعار هذه السلع والمواد والذي توزعه الغرفة التجارية المختصة » .

وواضح أن الأحكام السابقة لن يتيسر تنفيذها بالنسبة الى الباعسة الجائلين فاخصصهم المشرع بالمادة ٢٣ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ والتي نصت على أنه « يجب على الباعسة المتجولين أن يعلنوا عن سعر أية سلعة أو مادة يبيعونها أو يعرضونها للبيع بطريقة واضحة ، ويكون الاعلان بكتابة الاسعار باللغة العربية على بطاقات توضع على البضائع الخاصة بها ، أما البضائع التي تباع عادة بالوزن أو الكيل أو المقاس ، فيكون الاعلان عنها فى

البطاقات ببيان وحدة الوزن أو الكيل أو المقاس • ويجوز أن يستعاض عما تقدم بجدول يضم بياناً بالصنف وسعره • وبهذا يحكم المشرع الرقابة أيضاً على التعامل مع الباعة المتجولين •

ثانياً

الركن المعنوي

جرائم التسعير الجبرى تعد من الجرائم العمدية ، ومن ثم يجب أن يتوافر فيها القصد الجنائي • على أن القصد الجنائي ينقسم الى قسمين قصد عام وهو المتطلب بالنسبة الى جميع الجرائم العمدية ، وقصد خاص اشترطه المشرع فى بعض الجرائم ، فهل يكتفى فى جرائم التسعير الجبرى بالقصد العام أم يشترط توافر القصد الخاص • وتعرف هذا الامر يدعونا الى تناول الجرائم التى أشرنا اليها فى الركن المادى ، ونقسمهما الى ثلاثة أقسام البيع وما فى حكمه ، والشراء بقصد الاتجار والاستهلاك ، والاعلان عن الاسعار •

١ - القصد الجنائي فى جرائم البيع وما فى حكمه

نتناول فى هذا الصدد القصد الجنائي فى جرائم البيع أو العرض للبيع بسعر أو ربح يزيد على المقرر قانوناً ، والامتناع عن البيع ، وتعليق البيع على شرط مخالف للعرف التجارى • والقصد الجنائي اللازم فى هذه الجرائم هو القصد العام ، ويتحقق بتوجيه الجاني لارادته نحو ارتكاب الفعل المخالف للقانون عن علم به ونتائجه (٢٩) •

فى جريمة البيع أو العرض للبيع بسعر أو ربح يزيد على المقرر قانوناً يكفى أن يتم تلاقى الايجاب والقبول بين البائع والمشتري على ذلك السعر ، أو يعرض هو سعراً أكثر من المقرر • ولا يستطيع البائع أن يدفع بانتفاء القصد الجنائي لديه على أساس أنه يجهل السعر المحدد قانوناً ، وذلك لان قبول مثل هذا الدفع يخل بالقاعدة التى تقضى بأن الجهل بالقانون ليس بعذر ، ثم انه من ناحية أخرى يؤدى الى ضياع الغاية التى أراد المشرع تحقيقها من تشريع

(٢٩) جريمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر الجبرى تتحقق باقتراف الفعل المادى دون أن يتطلب القانون فيها قصداً جنائياً خاصاً بل يكتفى بالقصد العام الذى يتوافر بمجرد تعدد الفعل المكون للجريمة بنتيجته التى يعاقب عليها القانون (نقض ١٩٦٧/١٠/٩ أحكام النقض س ١٨ ق ١٨٨ ، ١٩٧٣/١/٢١ س ٢٤ ق ١٨) •

التسعير الجبرى ، ومن السهل حينئذ أن يفلت كثير من المتهمين من أحكام القانون بإقامة الدليل على عدم العلم .

ولقد قضى بأن المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ جعلت تحديد الاسعار ملزما للجميع بالنسبة الى السلع الخاضعة للتسعير الجبرى بموجب القانون فيتحقق العقاب على مخالفة ذلك بمجرد وقوع المخالفة . ومقتضى ذلك أنه يجب على التاجر ألا يبيع الا فى حدود الاسعار المقررة ، ولا يقبل منه الاعتذار بأنه لم يبيع بأكثر الا لانه كان يجهل السعر المقرر ما دام فى وسعه الوقوف على السعر من المصادر المبينة بقرار المحافظ أو المدير عن الكيفية التى يعلن بها جدول التسعير (٣٠) .

وفرق بين الدفع بالجهل بأحكام القانون والخطأ فى الوقائع . فمن شأن هذا الاخير اذا ثبت أن ينفى المساءلة الجنائية . مثلا اذا كان تحديد السعر فى السلع المحددة الربح قد تم على أساس مستندات خاطئة ، فينتفى حينئذ القصد الجنائى وتبعاً تنتفى المسؤولية الجنائية .

ويتحقق القصد الجنائى فى جريمة الامتناع عن البيع بمجرد وقوع فعل الامتناع من البائع ، بصرف النظر عن الباعث عليه ، هذا الا اذا كان للامتناع سببا مقبولا - كما اذا كانت السلعة معيبة واحتجزها التاجر لردّها - كما سبق أن بينا عند الكلام على هذه الجريمة - فان قيام مثل هذا السبب من شأنه أن ينفى القصد الجنائى .

وأخيرا فان فرض سلعة أخرى على المشتري لشرائها ، وتعليق البيع على أى شرط يكون مخالفا للعرف التجارى يكفى فيه أيضا القصد العام أى وقوع الفعل من جانب المتهم عن علم به وأن القانون يجرمه . على أنه بالنسبة الى الصورة الاخيرة قد يشور النزاع حول ما يقضى به العرف التجارى . فاذا كان هذا العرف يجيز مثل هذا الشرط فانه يترتب على هذا انتفاء المسؤولية الجنائية . أما اذا لم يجز العرف التجارى بمثل هذا الشرط فانه فى مثل هذه الصورة تنبغى التفرقة بين صورتين الاولى أن يعرف البائع بعدم جريان العرف بهذا الشرط وحينئذ تتحقق مساءلته الجنائية . والثانية أن يثبت اعتقاد الفاعل بقيام مثل هذا العرف ،، وحينئذ يكون هناك خطأ فى الوقائع يوفر حسن النية الذى ينتفى به القصد الجنائى .

٢ - القصد الجنائي فى جرائم الشراء بقصد البيع أو الاستهلاك

جرم المشرع على ما رأينا شراء سلعة بأكثر من السعر أو الربح المحدد ، و فرق فى العقاب بين الشراء بقصد الاتجار والشراء بقصد الاستهلاك . ويتضح من نص المادتين ١١ و ١٢ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ أنه يشترط لتوافر هذه الجرائم قيام القصد الجنائي العام ، وكذلك القصد الجنائي الخاص .

ويتوافر القصد الجنائي العام فى هذه الجرائم بتوجيه الجاني لارادته نحو شراء سلعة بسعر أو بربح أكثر من المقرر قانونا . ويكفى هنا مجرد العلم بأن الثمن أو الربح أكثر من المحدد ، وهو أمر مفروض لا يجوز اثبات عكسه ، هذا الا اذا كان مبنى العلم الخطأ فى الوقائع على ما سلف لنا بيانه . أما القصد الجنائي الخاص فقد تطلب القانون بالنسبة الى الجريمة الواردة فى المادة ١١ أن يكون الجاني قد هدف من تصرفه الاتجار بالسلعة ، وهو فى الجريمة الواردة فى المادة ١٢ استهلاك السلعة .

وإثبات توافر القصد الخاص وأن الجاني قد ابتغى من الشراء الاتجار بالسلعة أو استهلاكها مسألة ترجع الى وقائع الدعوى وما يستخلصه قاضى الموضوع بغير رقابة عليه من محكمة النقض .

وقد وضع المشرع حكما خاصا بشأن من يشتري بقصد الاتجار سلعة بثمن يزيد فيه الربح عن المقرر طبقا للبند (١) من المادة الرابعة ، فقرر بأن « لا يكون المشتري مسئولا اذا توافر الشرطان الاتيان : (١) اذا تحقق المشتري من أن فاتورة البيع لا تحمل بيانا باسم تجارى (٢) اذا لم يقدّم الدليل على أن المشتري يعلم بالارباح غير المشروعة التى حصل عليها البائع » (م ١١ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠) . واضح أن هذا النص من شأنه أن يؤدى الى نفي القصد الجنائي لدى المشتري ، والمسألة رهينة بالاثبات وبوقائع الدعوى . على أنه لا يكفى أن يتحقق واحد من الشرطين لانتفاء القصد الجنائي بل يجب توافر الشرطين معا .

٣ - القصد الجنائي فى جرائم الاعلان عن الاسعار

أوجب القانون الاعلان عن أسعار السلع ، يستوى فى هذا أن تكون محددة السعر أو الربح أو غير محددة السعر . وتقع الجريمة من المتهم على صورة من اثنتين ، الاولى عدم الاعلان عن الاسعار اطلاقا ، والاخرى الاعلان عن السعر بأكثر من المقرر قانونا . والقصد الجنائي الذى يتطلبه القانون فى

جرائم عدم الاعلان عن الاسعار هو القصد العام ، بمعنى أنه يكفي أن يقع الفعل من التاجر عن ارادة • وقد قضى بأنه انقانون لا يوجب توفر قصد جنائي خاص في جريمة عدم وضع بطاقات الاسعار على السلع المعروضة للبيع (٣٠ مكرر) •

فاذا وضعت بطاقة بالاسعار على السلع وفقا لما يتطلبه القانون ، فلا محل للمساءلة • فاذا رفعت البطاقة لاي سبب لا دخل لارادة التاجر فيه ولم يستطع ملافاته الى أن ضبطت الواقعة فانه لا يسأل عن انجريمة تأسيسا على انتفاء القصد الجنائي لديه • من ذلك أن يعبث طفل بتلك البطاقات في غفلة من البائع ، أو أن تسقط البطاقة بتصرف بعض العملاء دون أن يتنبه لها صاحب المتجر •

فاذا أعلن البائع عن سعر السلعة بأن وضع عليها بطاقة ولكن السعر الذي أدرج عليها أعلى مما صدر قانونا ، فانه لا محل لمساءلته عن عدم الاعلان عن الاسعار وانما تكون الجريمة عرضا للبيع بأكثر من السعر المقرر ، ويكون البحث في توافر القصد الجنائي من عدمه وفقا لما سبق أن بيناه في هذا الشأن •

مبحث مستقل

جرائم المحال العامة

اختص المشرع المحلات العامة وما في حكمها بأحكام مستقلة ، وذلك بالنظر الى طبيعة الخدمات التي تقدمها من ناحية ، ولانها أحيانا تقوم على خدمة السياح بما ينبغي من أن تلتزم حدا من الاعتدال وتبعد عن الاستغلال • وقد وردت هذه الاحكام في المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ في شئون التسعير الجبري ، وفي القرار الصادر من وزير التموين برقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ • وقد تضمنت ثلاثة موضوعات الاول يتعلق بتحديد الاسعار ، والثاني خاص بالاعلان عن الاسعار ، والاخير يتناول الجرائم الخاصة بتلك المحال في هذا الصدد •

١ - تحديد الاسعار

خولت المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ لوزير التموين أن يعين بقرار منه الحد الاقصى لاسعار بيع الوجبات والمأكولات والمشروبات فى الفنادق والبنسيونات والمطاعم والمقاهى والحانات والبوفيهات وغيرها من المحال العمومية المعدة لبيع الوجبات والمأكولات والمشروبات ، وكذلك مقابل الدخول الذى تفرضه هذه المحال على من يرتادها • ولاجور الغرف فى الفنادق والبنسيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الاماكن المعدة لايواء الجمهور والسياح •

واعمالا للنص المشار اليه تنص المادة الثانية من القرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقرار رقم ١٥٣ لسنة ١٩٥٧ على أن « يتبع فى تحديد الاسعار للوجبات والشطائر (السندوتشات) بأنواعها وأصناف الحلوى والمشروبات بأنواعها والفواكه الطازجة والمحفوظة بأنواعها والمكرونة والأرز سادة أو باللحم وجميع أصناف السلطات - الأحكام المبينة فى المواد من ٦ الى ١٢ من هذا القرار • ويجب ألا تقل أنواع المأكولات التى تقدم فى وجبة الغذاء عن ثلاثة أصناف ، وفى وجبة العشاء عن أربعة أصناف • أما الاصناف الاخرى فللمحل أن يحدد أسعارها مع اخطار مصلحة السياحة بأسعار هذه الاصناف » •

وتنظم المواد من ٦ الى ١٢ من القرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ الاجراءات التى تتبع فى تحديد الاسعار أو رسم الدخول ، وكيفية التنظيم منها والنظر فى هذا التنظيم •

٢ - الاعلان عن الاسعار

خولت المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وزير التموين بقرارات يصدرها أن يلزم أصحاب الفنادق والبنسيونات والمطاعم والمقاهى والحانات والبوفيهات وغيرها من المحال العمومية المعدة لبيع الوجبات والمأكولات والمشروبات باعلان أسعار بيعها فى هذه الاماكن ومقابل الدخول فيها • وأصحاب الغرف فى الفنادق والبنسيونات المفروشة وما يماثلها من الاماكن المعدة لايواء الجمهور أو السياح باعلان أجسور الغرف • وقد بينت المادتان الثالثة والرابعة من القرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ كيفية الاعلان عن تلك الاسعار ، والالتزام بها •

٣ - جرائم المحال العامة

تنص المادة العاشرة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ على أن « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنية. أو بإحدى هاتين العقوبتين (١) من قدم الوجبات والمأكولات والمشروبات أو عرضها بأكثر من السعر المقرر أو امتنع عن تقديمها أو حصل مقابلها للدخول أكثر من المقرر (٢) من أجر غرضا أو عرضها للتأجير بإيجار يزيد على الحد المقرر » . ومن هذا يبين أن الجرائم الواردة في المادة العاشرة مع الجرائم الواردة في المادة التاسعة من المرسوم الخاص بالتسعير الجبري، ولكنها تختص فقط بالمحال العامة . ومن ثم فما سبق لنا أن ذكرناه بالنسبة إلى البيع والعرض للبيع أو الامتناع عن البيع ينطبق على تقديم الوجبات وما في حكمها وعرضها بأكثر من السعر المقرر ، وكذلك الامتناع عن تقديمها أو تحصيل مقابل أكثر من المقرر ، وهو الحال كذلك بالنسبة إلى تأجير الغرف أو عرضها للتأجير بأعلى من الحد المقرر .

هذا وقد وضع المشرع قواعد خاصة فيما يتعلق بتقديم المأكولات أو الوجبات تضمنها نص المادة الأولى من القرار رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقرار رقم ٧ لسنة ١٩٦٢ وقد نص على أن « يكون تقديم المأكولات في المحال العمومية وفقا لما يأتي :

أولا : يجب على المطاعم والمقاهي والحانات والبوفيهات وغيرها من المحال العمومية المعدة لبيع المأكولات والمشروبات بقصد تعاطيها في نفس المحال أن تقدم المأكولات بالوجبات لمن يطلبها من العملاء في أي وقت ما بين الساعة الثانية عشرة والنصف والساعة الثالثة بعد الظهر لوجبة الغذاء ، وما بين الساعة الثامنة والساعة العاشرة والنصف لوجبة العشاء . ويجوز لهذه المحال أن تتبع في تقديم المأكولات قوائم الطعام المتعددة الاصناف متى طلب العميل ذلك أو كان تقديمها في غير المواعيد المتقدمة .

ثانيا : بالنسبة للفنادق والبنسيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الأماكن المعدة لإيواء الجمهور ، يكون تقديم المأكولات بالوجبات للنزلاء الذين يقيمون بها إقامة كاملة . أما غير هؤلاء من النزلاء والعملاء فللمحل أن يقدم لهم المأكولات بالوجبات أو يتبع في ذلك قوائم الطعام المتعددة الاصناف » .

المبحث الثالث

العقوبات

للجرائم الخاصة بالتسعير الجبري وبالتموين بصفة عامة أهمية خاصة، وذلك بالنظر الى المسائل التي تتناول تنظيمها وتتصل بأفراد الجمهور في حياتهم اليومية . وكان من نتيجة هذه النظرة أن خصها المشرع بأحكام خاصة فيما يتعلق بتحديد المساءلة الجنائية ، وكذلك بقدر العقاب . الأمر الذي يدعونا الى تناول النقاط التالية .

أولا : المسئول عن جرائم التسعير الجبرى

القاعدة العامة فى المسئولية الجنائية أنها شخصية ، بمعنى أنه لا يمكن محاسبة الفرد عن فعل يعد جريمة فى القانون الا اذا أسند الخطأ اليه ، سواء تمثل فى خطأ عمدى أو خطأ غير عمدى . ولا جدال فى تطبيق هذه القاعدة بالنسبة الى كل من تقع منه احدى جرائم التسعير الجبرى السالفة الاشارة اليها . فمن يبيع سلعة بأكثر من السعر المحدد أو يعرضها للبيع بأكثر من هذا السعر ، أو يمتنع عن بيع السلعة يسأل عما وقع منه وفقا للقاعدة العامة السابقة .

على أن المشرع قد أورد نصا خاصا فى المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ هو المادة ١٥ منه وقد نصت على أن « يكون صاحب المحل مسئولا مع مديره أو القائم على ادارته عن كل ما يقع فى المحل من مخالفات لاحكام هذا المرسوم بقانون بالعقوبات المقررة لها : فاذا ثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضرت العقوبة على الغرامة المبينة فى المادتين ٩ و ١٣ » : وبمثل هذا تنص أيضا المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين بقولها « يكون صاحب المحل مسئولا مع مديره أو القائم على ادارته عن كل ما يقع فى المحل من مخالفات لاحكام هذا المرسوم بقانون ، ويعاقب بالعقوبات المقررة لها ، فاذا ثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضرت العقوبة على الغرامة المبينة فى المواد من ٥٠ الى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون » (٣١) .

(٣١) قضى بأن مناط المسئولية هو تحقق الملك أو ثبوت الادارة للشخص حتى تصبح مساءلته بصرف النظر عن الأساس القانونى لهذه المسئولية من الواقع أو الافتراض مما لازمه أن الشخص لا يسأل - بصفته مديرا - متى انتفى فى جانبه القيام بادارة المحل فى الوقت المعين

والحكمة التي دعت المشرع الى الخروج على القواعد العامة في المسؤولية الجنائية ، هي أنه في غالبية الأحوال يكون المستفيد من الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام قوانين التموين والتسعين الجبري هو صاحب المحل ، ومن ثم حتى لا يفلت هو من المسؤولية ويعرض غيره من عماله لها وجب تحميله المسؤولية عن الأفعال التي تقع منهم . وأساس هذه المساءلة هو الخطأ الذي يفترض في حقهم سواء بسوء اختيار من تقع منه الجريمة ، أو عدم أحكام الرقابة على القائمين بالعمل في المحل الخاص به .

ويثور التساؤل بداءة عما اذا كان النص يقتصر تطبيقه على المحال التجارية وحدها ، أم يمتد أعمال حكمه الى الباعة الجائلين . ويمكن تصور هذه الحالة من الناحية العملية ، اذا افترضنا أن أحد الباعة يعرض سلعته على عربة ، ويساعده في هذا العمل أحد الصبية ، ويتجول ببضاعته في الطرقات ، ثم يقوم الصبي ببيع إحدى السلع بأكثر من السعر المحدد قانوناً . وفي رأينا أن أحكام القانون تنطبق بالنسبة الى صاحب العربة هنا كالشأن بالنسبة الى صاحب المحل ، حيث لا مبرر لقصر لفظ المحل على المكان الثابت ، وإنما ينصرف المعنى الى كل محل معد للبيع . وفضلاً عن هذا فإن القول بخلاف هذا الرأي يؤدي الى افلات الباعة الجائلين من أحكام القانون ، وعدم التسوية بينهم وبين أصحاب المحلات ، وهو أمر لا يتفق والعدالة .

وقد أوضحت محكمة النقض أساس مساءلة صاحب المحل بقولها انها مسئولية فرضية تقوم على افتراض اشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه وحسابه (٣٢) .

وحتى تتحدد المساءلة عن الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام التسعين الجبري يتعين التعرض لعدة فروض بيانها فيما يلي .

١ - أن تقع الجريمة من صاحب المحل نفسه ، وحينئذ يكون هو مسئولاً عنها طبقاً للقواعد العامة ، دون حاجة الى الاستناد الى نص المادة الخامسة عشرة من المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ .

الذي وقعت فيه المخالفة (نقض ١٩٦٨/٦/٣ أحكام النقض س ١٩ ق ١٣٣) وقد سوى القانون في نطاق المسؤولية بين أن يكون متولى المحل مديراً بنص العقد أو قائماً بإدارته بالفعل (نقض ١٩٦٨/٦/٢٤ أحكام النقض س ٩١٩ ق ١٥٥) .
(٣٢) نقض ١٩٦٦/٣/٧ أحكام النقض س ١٧ ق ٥٤ .

٢ - أن يكون للمحل أكثر من صاحب - مثلا اثنان يتشاركان في محل واحد - وثقع الجريمة من واحد فيهما • وفي هذا الفرض يسأل من وقعت منه الجريمة باعتباره الفاعل لها وفقا للقاعدة العامة • أما الآخر فيؤخذ بأحكام المادة ١٥ السالفة الإشارة إليها • وبهذا قضت محكمة النقض في قولها لا يجدى في رفع المسئولية عن الطاعن أن المخالفة إنما وقعت من شريك له أثناء غيابه ، فإن شريكه في المحل يكون اذ أداره في هذه الأثناء قائما على إدارته باعتباره مالكا لحصّة فيه ونائبا عن شريكه فيما يتعلق بحصّة هذا الشريك (٣٣) •

ويكفى في قيام مسئولية صاحب المحل عن جرائم التمويل أن تثبت ملكيته له ، يستوى في ذلك أن تكون الملكية كاملة أو مشتركة وهي مسئولية فرضية تقوم على أساس افتراض اشرافه على المحل ووقوع الجريمة باسمه وحسابه (٣٣ مكرر) •

٣ - أن يكون بالمحل عامل أو أكثر مع وجود صاحبه ، فإن وقعت الجريمة من أحد أولئك العمال فلا شك أن مساءلة صاحب المحل أخذا بأحكام المادة ١٥ من المرسوم بقانون الخاص بالتسجير الجبرى •

٤ - الصورة الأخيرة وفيها يوجد بالمحل بعض العمال ومدير له أو قائم على إدارته وأخيرا صاحب لهذا المحل • فإذا وقعت الجريمة من أحد العمال سئل كل من المدير وصاحب المحل ، اعمالا لحكم المادة ١٥ ، على أنه يثور التساؤل عما إذا كانت مساءلة المدير للمحل أو صاحبه متوقفة على مساءلة العامل ، أو أن مساءلة صاحب المحل متوقفة على ادانة مدير المحل •

أما بالنسبة للأمر الأول فلا شك أنه محل لربط مسئولية مدير المحل أو صاحبه بمسئولية العامل ، بمعنى أنه قد يقضى ببراءة العامل لاي سبب كان خاص به وحده ، مع بقاء الفعل على وصف الجريمة يساءل عنه مدير المحل وصاحبه • مثال هذا أن يقرر البائع عدم وجود سلعة معينة لديه - أخذا بمعلومات أحد المسئولين بالمحل - ويثبت التفتيش وجود السلعة ، فانتفاء القصد الجنائي المبني على الوقائع لديه ينتهي الى تبرئته وان كان لا يمنع مساءلة صاحب المحل • وفي هذا تقول محكمة النقض أن مسئولية صاحب المحل ومديره المسئول تقوم على افتراض قانوني هو اشرافها على المحل.

(٣٣) نقض ١٩٤٧/١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٧٥ •

(٣٣ مكرر) نقض ١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٠ •

الذى وقعت فيه المخالفة وهى قائمة سواء عرف المتسبب فى نقص الوزن أو لم يعرف وسواء عوقب أو قضي ببراءته ، وقد تقررت مسئوليتهما فى ذلك بنص صريح فى القانون (٣٤) . وهذا الحل توجبه العدالة كذلك والا لاستطاع صاحب المحل أو مديره الافلات من المساءلة فى المثال الذى ضربناه .

والحل واحد بالنسبة لمسألة مدير المحل المسئول وصاحبه ، بمعنى أن مساءلة أحدهما لا تتوقف على مساءلة الآخر ، ولهذا حكم بأن القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبرى لا يزوج بين مسئولية صاحب المحل وبين مسئولية المدير له ، بل تجرى نصوصه على أن مسئولية كل منهما قائمة بذاتها لا تستند أحدهما الى الأخرى ، فالقول بانعدام مسئولية صاحب المحل عن المخالفة اذا انعدمت مسئولية المدير غير صحيح فى القانون (٣٥) . كما قضى بأن مجرد تعيين مدير للمحل لا يعفى صاحبه من المسئولية عما يقع من مخالفات لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ (٣٦) . وصاحب المحل يكون مسئولاً مسئولية مديره مستحقاً لعقوبتي الحبس والغرامة معا ، ومسئوليته هذه فرضية تقوم على افتراض اشرافه على المحل ، ووقوع الجريمة باسمه ولجسابه ، وهى قائمة على الدوام - ما لم يدحضها سببا من أسباب الإباحة ودوافع العقاب والمسئولية - وانما تقبل تلك العقوبة التحقيق بما يسقط عقوبة الحبس دون الغرامة اذا أثبت صاحب المحل انه كان غائبا أو استعالت عليه المراقبة فتعذر عليه منع وقوع المخالفة (٣٦ مكرر) .

نطاق مساءلة صاحب المحل

فرض القانون على صاحب المحل واجب الرقابة على كل ما يجرى بمحله ومن أجل هذا قرر له ذات العقوبات المقررة أساسا لكل جريمة تقع من غيره بالمخالفة أحكام القانون . ومن ثم يكفى أن يثبت وقوع الجريمة حتى يحكم بإدائته ، ولا تلزم النيابة العامة بإقامة الدليل على وقوع أى إهمال من جانبه . كما أنه من ناحية أخرى لا يجوز له أن يدفع مسئوليته بعدم وقوع أى تقصير

(٣٤) نقض ١٩٥٢/١٢/١٥ أحكام النقض س ٤ ق ٩٤ ، ١٩٧٠/٥/١١ س ٢١ ق ١٦٥ ،

١٩٦٦/٥/٣١ س ١٧ ق ١٣٤ .

(٣٥) نقض ١٩٥٠/٣/١٤ أحكام النقض س ١ ق ١٢٨ .

(٣٦) نقض ١٩٥٢/٣/٢٤ أحكام النقض س ٣ ق ٢٣٣ .

(٣٦ مكرر) نقض ١٩٧٥/٦/١ أحكام النقض س ٢٦ ق ١١١ .

من جانبه ، وقد أراد المشرع بهذا تفادى مختلف ما قد يتعلل به صاحب المحل من أسباب قد تؤدي الى افلاته من أحكام القانون . ومع هذا فقد جاء بنهاية المادة ١٥ من المرسوم بقانون الخاص بالتسعين الجبرى أنه « اذا أثبت أنه (أى صاحب المحل) بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضرت العقوبة على الغرامة . . . » . ومؤدى هذه العبارة من النص أن المساءلة لا ترتفع بصفة مطلقة أبدا ، وإنما تخفف العقوبة فى صورة خاصة فقط .

فاذا أراد صاحب المحل أن يستفيد من العقوبة المخففة فإنه يقع عليه عبء الإثبات ، فيقدم من جانبه الدليل على أنه بسبب غيابه أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة . ومفاد النص أن مجرد الغياب لا يكفى للاستفادة من حكم النص إنما يتعين قيام الدليل على عدم التمكن من منع وقوع المخالفة . ويبين هذا من الأحكام العديدة التى أصدرتها محكمة النقض . فقد حكمت بأن مجرد غياب صاحب المحل وقت ضبط المخالفة لا يكون بذاته سببا للإعفاء من عقوبة الحبس إلا اذا أثبت أن ذلك الغياب كان سببا فى تعذر المراقبة ومنع المخالفة فاذا كان الحكم الذى أذن المتهم (صاحب مصنع نشا) فى حيازة ذرة لاستخدامه فى مصنعه بغير ترخيص من الوزارة ، لم يعتد بما دفع به من أنه كان غائبا عن المحل وقت وقوع المخالفة اذا كان وقتئذ بوزارة التموين ، ذلك لما استنتجته المحكمة من وجود مصنعه ومكتب الإدارة فى مدينة القاهرة من أنه كان على اطلاع دائم على ما يجرى بمصنعه وأنه لم يكن غائبا عن المصنع غيبة تقطع صلته به ، أو تجعل اشرافه عليه متعذرا ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون (٣٧) . ومجرد انشغال المتهم بمحاله الأخرى ليس من شأنه أن يصلح سندا للتخفيف (٣٨) . والمراد بالغياب ذلك الذى يقطعه بالكلية عن الاشراف حتى يستحيل عليه منع وقوع المخالفة بما هو قرين استحالة المراقبة (٣٩) .

واذا كان الحكم قد دان الطاعن بمقولة ان مسئوليته مفترضة وأن المرض والغياب لم يمنعا من تشغيل المخبز لحسابه دون أن يعنى بتحقيق ما أثاره من عدم مسئوليته عن العجز لانقطاع صلته بالمخبز لمرضه واقامته فى مكان بعيد

(٣٧) نقض ١٩٥٠/٥/١ أحكام النقض س ١ ق ١٨٠ .

(٣٨) نقض ١٩٥٢/١٠/٢٧ أحكام النقض س ٤ ق ١٨ .

(٣٩) نقض ١٩٦٦/٣/٧ أحكام النقض س ١٧ ق ٥٤ .

(٣٩ مكرر) نقض ١٩٧٥/٦/١ أحكام النقض س ٢٦ ق ١١١ .

عنه ، وهو دفاع يعد هاما ومؤثرا في مصير الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة أن تخلصه لتقف على مبلغ صحته بلوغا الى غاية الأمر فيه ، أما وهي لم تفعل ، فان حكمها يكون مشوبا بالقصور (٢٩ مكرر) .

فاذا أثبت صاحب المحل أنه بسبب غيابه أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة ، فان هذا لا يؤدي الى رفع مساءلته بصفة مطلقة ، وإنما يقتصر الأمر على مجرد تخفيف العقوبة الى الغرامة المنصوص عليها في المادتين ٩ و ١٣ من المرسوم بقانون الخاص بالتسعين الجبرى . فتقتصر العقوبة على الغرامة دون الحبس وجوبا لا تخيير فيه (٤٠) .

ولقد حكم بأنه متى كان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه ادانته بجريمة بيع سلعة متسعة بأكثر من السعر المقرر رغم دفاعه بأنه كان فى يوم الحادث بعيدا عن متجره وملازما لبيته لمرضة ، فلم يكن ميسورا له أن يراقب حركة البيع ، وكانت العقوبة التى قضى بها الحكم المطعون فيه على الطاعن هى تغريمه عشرين جنيها ، فانه لا يكون للطاعن جدوى من وراء ما يثيره فى طعنه ، ذلك أن ما يدعيه من استحالة المراقبة لا يعفيه من العقاب اطلاقا وإنما يكون من شأنه أن يحكم عليه بالغرامة التى لا تقل عن عشرين جنيها على نحو ما حكم به فعلا (٤١) . وإذا كانت المحكمة قد حكمت على صاحب المحل بالغرامة فقط ، فلا مصلحة له من الطعن على الحكم بفرض صبة ما تمسك به فى دفاعه من أنه لم يشترك بالفعل فى إدارة المحل (٤٢) .

على أن هذا الحكم لا يمنع من انعدام المسئولية إذا ما توافر سبب من الأسباب العامة لانعدامها . فلقد قضى بأنه لئن كان لا يجوز لصاحب المحل أن يدفع مسئوليته بسبب يرجع الى عدم قيامه بواجبات الاشراف التى فرضها عليه القانون ، إلا أن له بطبيعة الحال أن يدفعها بالأسباب العامة المانعة للمسئولية . وإذا كان ما تقدم وكان مؤدى دفاع الطاعن الذى أثبت الحكم تمسكه به من شأنه أن يعدم نسبة الخطأ اليه لتدخل سبب أجنبى لم يكن للطاعن يد فيه هو الفعل الذى قارفه المتهم الأول بفتحه المحل بغير علم الطاعن ورضاه وممارسته البيع فى غيابه ، وكان هذا الدفاع يعد فى خصوصية

(٤٠) نقض ١٩٦٦/٣/١٤ أحكام النقض س ١٧ ق ٥٧ .

(٤١) نقض ١٩٥٤/٢/٨ أحكام النقض س ٥ ق ١٠٣ ، ١٩٧٢/٢/٢٠ س ٢٣ ق ٤٨ .

(٤٢) نقض ١٩٥٠/٣/١٤ أحكام النقض س ١ ق ٦٣٨ .

الدعوى المطروحة دفاعا هاما وجوهريا لأنه يترتب عليه اذا صح أن تندفع به المسئولية الجنائية عن الطاعن بصفته صاحب المحل ، مما كان يتعين على المحكمة معه أن تعرض له استقلالا (٤٣) .

ويحدث في بعض الاحوال أن يعهد شخص الى آخر - بموجب توكيل - بإدارة محل له ، فهل اذا وقعت إحدى الجرائم بالمخالفة لأحكام التسعير الجبرى ، يسأل عنها الوكيل على أساس المادة الخامسة عشرة السابقة ؟ أن المستفاد من نص المادة ١٥ أن هناك نوعا من الصلة بين صاحب المحل وبين المحل ، وأساس مساءلته التقصير المفترض ، الأمر الذى يؤدى الى القول بأنه اذا انقطعت الصلة اطلاقا بينه وبين الاشراف على المحل ، فإنه لا يبقى هناك سند لمساءلته . ويؤخذ هذا المعنى مما قضت له محكمة النقض من أن للمحكمة فى حدود سلطتها التقديرية أن تستخلص أن التوكيل الذى يتمسك به المتهم فى أن الوكيل هو القائم بإدارة المخبز لم يقصد به الافلات من العقاب على ما يقع فى المخبز من جرائم فلا تعند به (٤٤) .

ثانيا : العقوبة وتقديرها

اذا تحققت المحكمة من الأدلة التى أوردتها وقوع الجريمة المسندة الى المتهم فإنها توقع عليه حكم القانون ، أى العقوبة المقررة قانونا للجريمة . وهذا لا يمنعها بطبيعة الحال من اعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات الخاصة بتعدد الجرائم ، وحينئذ ينبغى عليها أن توقيع عقوبة واحدة على المتهم (٤٥) . ومن أجل هذا قضى بأنه اذا كان ما أورده الحكم فى بيان واقعه الامتناع عن بيع سلعة مسعرة بالسعر المعين وبيعه اياها بسعر يزيد عليه يتحقق معنى الارتباط الوارد بالمادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات لأن الجريمتين وقعتا لغرض واحد وكانتا مرتبطين ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة مما يقتضى وجوب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما ، فإن الحكم اذا قضى بعقوبة عن كل تهمة من التهمتين المسندتين الى الطاعن يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون (٤٦) .

(٤٣) نقض ١٩٧٠/٥/١١ أحكام النقض س ٢١ ق ١٦٥ ، ١٩٧٥/٦/١ س ٢٦ ق ١١١ .

(٤٤) نقض ١٩٤٨/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٣٨ .

(٤٥) نقض ١٩٧٠/١/٤ أحكام النقض س ٢١ ق ٥ .

(٤٦) نقض ١٩٥٩/١/٢٠ أحكام النقض س ١٠ ق ١٨ .

والعقوبة المقررة للجرائم المنصوص عليها في المادة التاسعة من المرسوم بقانون الخاص بالتسعير الجبرى هي الحبس مدة لا تقل عن سنتين أو غرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين . والعقوبة المقررة للجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٠ و ١١ هي الحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز سنتين وغرامة لا تقل عن عشرين جنيهًا ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين . والعقوبة المقررة لجريمة شراء سلعة بقصد الاستهلاك بأكثر من السعر المقرر هي غرامة لا تجاوز خمسين جنيهًا (م ١٢) . والعقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها في المادة ١٣ هي الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهًا أو إحدى هاتين العقوبتين . ومن بينها جرائم عدم الاعلان عن الأسعار والأجور ومقابل الدخول . فاذا كان المخالف من الباعة الجائلين عوقب بغرامة لا تجاوز خمسين جنيهًا وبالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وقد أجاز المشرع للمحكمة أن تحكم بغلق المحل مدة لا تجاوز أسبوعاً في الجرائم المنصوص عليها بالمادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ . على أنه في حالة العود - وتطبق هنا أحكام المادة ٤٩ عقوبات - يكون الحكم بغلق المحل مدة أسبوع وجوباً .

وخرج المشرع عن القواعد العامة في العود بصدد العقاب فنص بالنسبة الى الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام المادتين ٩ و ١٣ على أن تضاعف العقوبة في حالة العود في حديها الأدنى والأقصى . ووضح أن الخروج على القاعدة العامة هنا يتعلق بالحد الأدنى للعقوبة .

وبموجب المادة ٩/٢ من المرسوم بقانون الخاص بالتسعير الجبرى يجب في جميع الأحوال ضبط الأشياء موضوع الجريمة والحكم بمصادرتها . وبهذا خرج المشرع عن الأحكام العامة ، المقررة بقانون العقوبات في شأن المصادرة ، التي تجعل المصادرة جوازية للمحكمة . على أن هذا لا يجوز إلا بالنسبة لما تجوز مصادرته ، ولهذا قضى بأنه لما كانت المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ تقضى بضبط الأشياء موضوع الجريمة ومصادرتها فإنه إذا كانت الجريمة التي دين الطاعن بها جريمة تنظيمية تتعلق بضبط البيانات في الفواتير التي تسلم للمشترين والسجلات التي أوجب القانون امساكها توصلنا لأحكام الرقابة على مراعاة قوانين التسعير الجبرى ، فلا تجوز مصادرة الأقمشة

التي لم تستكمل البيانات الخاصة بها اذ لا يمكن القول بأن هذه الأقمشة هي موضوع الجريمة (٤٧) .

وتنص المادة ١٤ من المرسوم بقانون السالفة الإشارة إليه على أنه « لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة في الحالات المنصوص عليها في المواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ » . وبهذا أراد المشرع أن يحرم المحكمة من استعمال حق التنفيذ تمثيلاً مع سياسة الردع التي ينبغي من ورائها مصلحة الجماعة .

واتمماً لغاية من التشريع تنص المادة ١٦/١ من المرسوم بقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ على أن « تشهر ملخصات الأحكام التي تصدر بالادانة في الجرائم التي ارتكبت بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون طبقاً للنماذج التي تبدها وزارة التجارة والصناعة بتعليقها على واجهة محل التجارة أو المصنع بحروف كبيرة ، وذلك لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها ، ولمدة شهر إذا كان الحكم بالغرامة (٤٨) » . وحتى يؤدي هذا النشر الغاية منه نصت الفقرة الثانية من المادة ١٦ على أن « يعاقب على نزاع هذه الملخصات أو اخفائها بأية طريقة أو اتلافها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً . فإذا كان الفاعل هو أحد المسئولين عن إدارة المحل أو أحد عماله يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة » .

الاعفاء من العقاب

تناولت المادة ١٢ عقاب المستهلك الساذج يشتري السلعة - بقصد استهلاكها - بسعر يزيد عن الحد المقرر ، وقد سبق لنا القول بأنه إذا لم يوجد المشتري للسلعة بأكثر من سعرها المحدد سوف يترتب على هذا أن يلتزم التاجر ببيعها ، بالسعر المحدد وتمثيلاً مع نفس الحكمة نصت المادة ١٣ في نهايتها على أن « يعفى المشتري من العقوبة إذا أبلغ السلطات المختصة

(٤٧) نقض ١٩٥٢/٦/١٠ أحكام النقض س ٣ ق ٢١١ ، ١٩٦٧/١١/٢٠ س ١٨ ق ٢٣٤ .

(٤٨) فإذا أوقع الحكم عقوبة الغرامة دون شهر ملخص الحكم فإنه يكون قد إخطأ في تطبيق القانون (نقض ١٩٦٩/١/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٣) وشهر ملخصات الأحكام ليس مجرد إجراء إداري لا شأن للقضاء به وإنما هو في صحيح القانون عقوبة تكميلية يتعين القضاء بها إلى جانب العقوبة الأصلية (نقض ١٩٦٩/١٠/٢٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٢٤) .

بالجريمة أو اعترف بها » . ويبين من هذا النص أن المشتري يتمتع بالاعفاء من العقاب في إحدى حالتين الأولى أن يبلغ السلطات المختصة بالجريمة، أى إبلاغ رجال السلطة العامة سواء من كانوا من مأموري الضبط القضائي أم لا ، وكذلك إبلاغ الجهات المختصة في وزارة التموين بالاشرف على الأسعار . أما الصورة الأخرى ففيها يعترف المشتري بأنه قد اشترى السلعة بقصد استهلاكها بسعر أكثر من المقرر . والمفروض ابتداء قيام الجريمة المنصوص عليها في صدر المادة ١٢ في حقه .

ومن الطبيعي أن لا يؤدي كل اعتراف أو إبلاغ إلى ادانة البائع ، وإنما المسألة ترجع إلى اطمئنان المحكمة ، بمعنى أنه قد تكون الغاية من الاعتراف أو الإبلاغ هي الإيقاع بالبائع لسبب خاص بالمشتري . والمفروض في حالة الاعتراف أن تكون بعد الضبط بمعرفة السلطات المختصة .

سريان القانون من حيث الزمان

إذا فرض أن رفعت دعوى على شخص لأنه باع سلعة بأكثر من السعر المحدد قانونا ، أو عرضها للبيع بسعر يزيد على الحد المقرر ، ثم عدل السعر أو الربح ، هل يمكن أن يستفيد المتهم من هذا التعديل إذا كانت الدعوة لم يحكم فيها نهائيا ؟

قررت محكمة النقض أن جدول التسعيرة الذي يرفع سعر السلعة لا يعتبر قانونا أصلا للمتهم لأنه لم يبلغ التسعيرة ، ولكنه يعتبر تنظيما للأثمان التي تعرض بها السلع المسعرة وفق مقتضيات الأحوال وتغير ظروف العرض والطلب في زمان ومكان محددين (٤٨ مكرر) . ولشعر الرأي في هذا الحكم ينبغي أن تعرض الواقعة وهي تخلص في أن النيابة العامة رفعت الدعوى على الطاعنة بأنها في يوم ١٨ يونيو ١٩٥٢ باعت بطيخة بأكثر من السعر الجبري ، وقضت محكمة أول درجة بإدانتها . وقد استأنفت الطاعنة هذا الحكم وأمام المحكمة الاستئنافية طلب الحاضر عنها معاملتها بالقانون الأصلح لها عملا بالمادة ٥ من قانون العقوبات ، وقد ردت المحكمة على هذا الدفاع بقولها « ان هذه الحالة لا ينطبق عليها القانون لأن جدول التسعيرة في المدة من ١٩٥٤/٥/٢ إلى آخر يونيو ١٩٥٤ الذي رفع سعر البطيخ لا يعتبر قانونا أصلا بالمعنى المقصود لأنه لم يبلغ التسعيرة ولكنه يعتبر تنظيما للأثمان

التي تعرض بها السلع المسعرة وفق مقتضيات الأحوال وتغير ظروف العرض والطلب في زمان ومكان محددين » . وقد أقرت محكمة النقض المحكمة الاستثنائية على هذا النظر .

وفي رأينا أن هذا القضاء محل نظر ، ذلك لأن تطبيق المادة ٥ من قانون العقوبات الخاصة بالقانون الأصلح لا تقتضي إلغاء التسعير الجبري وإنما ينبغي تعديل التسعير . ومن ناحية أخرى فإن ادانة الطاعة صحيحة لا على أساس امتناع تطبيق القانون الأصلح ، بل على اعتبار أن التسعيرة الجبرية للبضائع تعتبر من نوع القوانين الوقتية ، أي التي تجرم بعض الأفعال خلال فترة معينة . وقد وقعت الجريمة في ١٨/٦/١٩٥٢ ، ورفعت عنها الدعوى الجنائية وأخذت تتداول في الجلسات حتى صدور التسعيرة الجديدة وهي بدورها مؤقتة لأنها خاصة بموسم معين وبفترة معينة ، وهذا يبين من أنها تسري في المدة من ٢ مايو سنة ١٩٥٤ حتى آخر يونيو ١٩٥٤ . وعلى هذا فإن قاعدة القانون الأصلح لا يكون ثمة محل لبحثها هنا ، ويكون التعميم الذي أخذت به المحكمة الاستثنائية وأيدتها فيه محكمة النقض تنقصه الدقة .

المبحث الرابع

الاجراءات في جرائم التسعير الجبرى

الكلام على الاجراءات في جرائم التسعير الجبرى هي أساسا ذات الأحكام المقررة بموجب قانون الاجراءات الجنائية ، بيد أن هناك بعض الأحكام الخاصة الواردة بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٥ ، وهو ما نتناوله فيما يلى .

أولا - صفة الضبط الجنائى

حدد قانون الاجراءات الجنائية أفراد الضبط القضائى فى المادة ٢٣ منه على أنه أجاز فى نهايتها منح صفة الضبط القضائى لبعض الموظفين بالنسبة الى الجرائم التى تتعلق بوظائفهم وذلك بموجب قرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص . وبقيت صفة الضبط القضائى قائمة لمن كانت له قبل صدور قانون الاجراءات الجنائية . ومن هذا ما تنص عليه المادة ١٧ من المرسوم بقانون الخاص بالتسعير الجبرى فى صدرها من أن « يكون للموظفين الذين يندبهم وزير التجارة والصناعة بقرار منه صفة الضبط القضائى فى اثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم والقرارات المنفذة له » . وبموجب هذا النص صدر قرار برقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥١ من وزارة التجارة

والصناعة ينص على أن « يندب مراقب الأسعار ووكيل مراقبة الأسعار ومفتشو الأسعار بوزارة التموين لاثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ » .

ومن البديهي أن منح صفة الضبط القضائي لأولئك الموظفين لا تحرم أفراد الضبط القضائي ذوى الاختصاص العام من ضبط ومباشرة الإجراءات الخاصة بالجرائم المشار إليها آنفا .

حق الدخول لبعض الأماكن

تنص المادة ١٧ المشار إليها الى أن يكون لرجال الضبط القضائي فى جميع الأحوال الحق فى دخول المصانع والمحال والمخازن وغيرها من الأماكن المخصصة لصنع أو بيع أو تخزين المواد المشار إليها فى هذا المرسوم بقانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له ، وطلب فحص الدفاتر التجارية وغيرها من المستندات والفواتير والأوراق مما يكون له شأن فى مراقبة تنفيذ تلك الأحكام .

فالأصل أن مهمة مأمورى الضبط القضائي تبدأ بعد وقوع الجريمة ويكون لهم حينئذ من القواعد المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الجنائية حقى القبض والتفتيش . ولا يجوز لهم دخول الأماكن أو المنازل الا فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية . ولما كان الاطمئنان الى اعمال أحكام القانون فيما يتعلق بالتسعين الجبرى يقتضى الاشراف حتى قبل وقوع الجريمة ، استلزم الأمر نصا خاصا يخول مأمورى الضبط القضائي دخول الأماكن المشار إليها فى النص . وحق الدخول هنا يختلف عن حق التفتيش ومحدد بالغاية منه ، والتي بينتها الفقرة الأولى من المادة ١٧ .

حق التفتيش

تنص المادة ٢/١٧ على أنه « كما يجوز لهم تفتيش أى مكان يشتبه فى التخزين فيه ، على أنه اذا كان المكان مسكونا وجب قبل دخوله الحصول على اذن من النيابة العمومية أو القاضى بحسب الأحوال » وهذه الفقرة تتعرض لحق التفتيش ، وهو لا يحصل الا بعد وقوع الجريمة ، وقد قصره المشرع فى هذه الحالة على صورة التخزين ، على أن هذا لا ينفى تطبيق القواعد العامة فى التفتيش بالنسبة الى غيرها . والتخزين فى ذاته قد يشكل جريمة استنادا الى نص المادة الخامسة التى تجيز لوزير التموين بقرارات يصدرها تعيين المقادير التى يجوز شراؤها أو تملكها أو حيازتها من أى سلعة أو مادة .

وفرق القانون بموجب هذه الفقرة بين ثلاث صور الأولى أن يكون التخزين في غير مكان مسكون وعندئذ يكون لمأمور الضبط القضائي حق التفتيش . والثانية أن يكون المكان المراد تفتيشه هو منزل المتهم وحينئذ ينبغي الرجوع إلى النيابة العامة لاستئذانها في ذلك . والأخيرة أن يكون المنزل لغير المتهم وهنا لا تملك النيابة العامة إصدار الأذن بالتفتيش وإنما يقدم الطلب إليها فتلجأ إلى القاضي الجزئي ليأذن بذلك ، وهذه القواعد لا تخرج عما جاء بقانون الإجراءات الجنائية .

وقد نصت المادة ١٧ في فقرتها الأخيرة ، على أن « يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة التاسعة من يحول دون دخول الموظفين المذكورين أو رجال الضبط أو يمتنع عن تقديم الدفاتر أو غيرها أو يدلي ببينات غير صحيحة » . وورود هذا الحكم بعد الفقرتين اللتين تناولتا حق الدخول والتفتيش يعنى تطبيق حكمها على أي من الحالتين .

مشروعية الإجراءات

كما هو الشأن بالنسبة لمأموري الضبط القضائي جميعا ينبغي أن تكون الإجراءات التي تتم مشروعة . وفي هذا الصدد يثور بحث تقدير مدى تدخل مأمور الضبط القضائي في خلق الجريمة أو كشفها . ولقد تعرضت محكمة النقض لصنورة قررت فيها أنه لا حرج على المحكمة أن تستند في حكمها بالإدانة على أقوال مأمور الضبطية القضائية بأنه في سبيل تحقيق مبلغ حرص المتهم على عدم مخالفته للقوانين تظاهر بأنه يريد شراء سلعة منه فباعها بأكثر من السعر المقرر رسميا ، فذلك ليس فيه ما يفيد أن رجل الضبطية القضائية هو الذي حرض على الجريمة أو خلقها خلقا (٤٩) . ويلاحظ على هذا الحكم أنه قبل أن يتقدم رجل الضبط لشراء السلعة لم تكن هناك جريمة ، وأنها لا توجد إلا عند مقارفتها . وإن كان البائع ينسوى أن يبيع بأكثر من التسعيرة فهذا في حد ذاته لا جريمة فيه ، ومن ثم فإن تظاهر رجل الضبط بالرغبة في الشراء إنما هو عمل من جانبه فيه خلق للجريمة لا يعتبر مشروعا كما لا يجوز الاستناد إلى ما يسفر عنه .

المحافظة على سر المهنة

تنص المادة ١٨ على أن « كل شخص مكلف بتنفيذ أحكام هذا المرسوم

بقانون ممن أشير اليهم فى المادة السابقة ملزم بمراعاة سر المهنة طبقا لما تقضى به المادة ٣١٠ من قانون العقوبات والا كان مستحقا للعقوبات المنصوص عليها فى المادة الأخيرة » . وبهذا النص أراد المشرع أن يحرص على سيمعه التجار ، ذلك لأن الضبط ورفع الدعوى لا يعدو أن يكون مجرد اتهام ، وقد يتأثر مركز التاجر اذا ما أشيع عنه ما يتعلق بضبط بعض الجرائم التموينية . ولذا كان من المنطق ان يأخذ المشرع مأمورى الضبط القضائى هنا بأحكام المادة ٣١٠ من قانون العقوبات .

الاهمال فى التنفيذ

تنص المادة ١٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ على أنه « مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات وأى قانون آخر ، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر كل شخص مكلف بمراقبة تنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون ممن أشير اليهم فى المادة ١٧ ، اذا تعمد اهمال المراقبة أو اغفال التبليغ عن أية مخالفة لهذا المرسوم بقانون » . واحكاما للرقابة على الاسعار وتحقيقا للغاية التى أرادها المشرع وجب على موظفى الضبط القضائى الذين أشرنا اليهم فيما سلف أن يعملوا على مراعاة تنفيذ أحكام القانون ، والا أدى تصرفهم الى ضياع الفائدة المرجوة من القانون . وازاء هذا رأى المشرع أن يهدد بالعقاب من يتعمد الاهمال فى المراقبة أو الاغفال فى التبليغ فاعتبر هذا الفعل جريمة يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر .

ويتضح من نص المادة ١٩ أن المشرع يعتبر الفعل الذى يقع من أحد ممن أشير اليهم فى المادة ١٧ جريمة عمدية ، فلا يكفى مجرد الاهمال ، بل يجب أن يكون هناك تعمد فى الاهمال ، وهو الأمر الذى يصل الى درجة ابتغاء النتيجة المخالفة للقانون ، وعلى هذا ينبغى أن يتوافر القصد الجنائى قبل المتهم ، وذلك باقامة الدليل على أنه أراد الاهمال فى مراقبة تنفيذ القانون ، أو تعمد اغفال عدم التبليغ عن الجرائم المنصوص عليها منه .

مكافأة الضبط

عمل المشرع على مكافحة جرائم التسعير الجبرى ، وذلك بحث الناس على التقدم ببلاغاتهم ضد الأشخاص الذين يرتكبون تلك الجرائم ، وتشجيعا لهذا قرر مكافأة مالية لمن يرشد أو يضبط تلك الجرائم . فنصت المادة ٢٠ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المضافة بالقانون رقم ٥٧٠

لسنة ١٩٥٤ على أن « لوزير التموين أن يصرف مكافأة مالية لكل شخص سواء كان من موظفي الحكومة أو من غيرهم يكون قد ضبط الأصناف موضوع الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون أو سهل ضبطها » . وتكون المكافأة بنسبة لا تتجاوز ٥٠٪ من قيمة الأشياء المحكوم بمصادرتها . ولوزير التموين أيضا أن يمنح كل شخص يكون قد ضبط أو سهل ضبط الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون في الأحوال التي لا يجب فيها المصادرة جزءا من الغرامة المحكوم بها لا يجاوز ٥٠٪ من قيمتها . وفي حالة تعدد الأشخاص المشار اليهم توزع المكافأة بينهم كل بنسبة مجهوده »

وقد يبدو في تقرير المكافأة نوع من الخطورة يتمثل في الإبلاغ غير الحقيقي بما يمس مصالح الأفراد أو سمعتهم . على أن هذا الأمر في الواقع لا خشية معه ، ذلك لأن شرط المكافأة وقوع الضبط فعلا أو تسهيل الضبط ، ومن ناحية أخرى قد يؤخذ المبلغ بأحكام جريمة البلاغ الكاذب إذا ثبتت أركانها في حقه .

ثانيا - إجراءات المحاكمة

يتناول الكلام على إجراءات المحاكمة بحث حق رفع الدعوى ، ثم الحكم فيها ، وأخيرا تسبيب الأحكام الصادرة على التفصيل الآتي .

رفع الدعوى

تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها وفقا لنص المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا ترفع من غيرها الا في الأحوال المبينة بالقانون على أن المشرع قد يعلق حق النيابة العامة في رفع الدعوى على شكوى تقدم من المجنى عليه أو طلب تتقدم به جهة معينة أو اذن يصدر من هيئة نص عليها القانون ، وذلك تحقيقا للغاية التي يهدف اليها . ولم يقيد حق النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية بالنسبة الى الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام قانون التسعير الجبرى ، وعلى هذا فانها تستطيع أن ترفع الدعوى ان شاءت ، كما أنها من ناحية أخرى تملك الحق في أن لا تسير في إجراءات الدعوى فتصدر أمرا بحفظ الأوراق أو قرارا بأن لا وجه لاقامتها ، مهتدية في هذا بما تراه من مصلحة في رفع الدعوى الجنائية أو عدم رفعها .

على أنه في بعض الأحوال قد تصدر تعليمات من وزارة التموين تنبه فيها على موظفيها بعدم رفع الدعوى الجنائية أو التغاضي عن بعض الجرائم التي

تقع ، لما تراه فى ذلك من مصلحة عامة ، فاذا أقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية رغم هذا ، فلا شك فى صحة رفعها ويتعين على المحكمة أن تفصل فيها ، ذلك أن تلك التعليمات لا ترقى الى مرتبة القانون الذى يضع قيودا على يد النيابة العامة . وقد قضى بأن تعليمات وزارة التموين الى موظفيها بالتغاضى عن بعض المخالفات - بفرض صدورها - لا تلزم النيابة العامة وهى الهيئة التى تقوم وحدها دون غيرها بمباشرة الدعوى الجنائية فى الأخذ بها ولا تؤثر فى صحة رفع الدعوى الجنائية (٥٠) .

ويحدث فى بعض الأحوال أيضا أن يصدر النائب العام تعليماته الى أعضاء النيابة العامة بارجاء تقديم بعض قضايا التموين أو التسخير الجبرى الى المحكمة ، أو ان كانت الدعوى مطروحة على المحكمة تطب النيابة العامة الى المحكمة ارجاء الفصل فى الدعوى الى أجل غير مسمى . ولا شك أنه فى الحالة الأولى يتعين على أعضاء النيابة العامة أن لا يقدموا القضايا الى المحكمة والا كان تصرفهم باطلا ، وذلك لمخالفتهم لأمر النائب العام ، وهم يقومون برفع الدعوى الجنائية نيابة عنه . ومع ذلك قضى بأنه متى كان الحكم قد دان المتهم فى جريمة رغيف خبز على ردة خشنة طبقا للمادتين الأولى والثانية من القرار الوزارى رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٠ ، فانه يكون صحيحا ولا يؤثر فى ذلك صدور كتاب دورى من وزارة التموين ومنشور من النائب العام بحفظ القضايا المحررة ضد أصحاب المخازن وتأجيل ما تقدم منها الى الجلسات الى أجل غير مسمى ، اذ أن ذلك لا يترتب عليه إلغاء القرار الوزارى سالف الذكر (٥١) . وان عدم قيام تاجر الجملة بتسليم مقطوعيته من مادة التموين من الجهة المحددة له فى الميعاد القانونى أمر معاقب عليه ولا يمنع من ذلك المنشورات الصادرة من وزارة التجارة بإجازة تسليم المقطوعية على دفعات ، ولا كتاب النائب العام الى النيابة بدعوتها الى حفظ مثل هذه القضايا لعدم الأهمية ان كانت الدعوى عنها لم ترفع والى طلب تأجيلها الى أجل غير مسمى ان كانت قد رفعت اذ تلك المنشورات لا يمكن أن ترقى الى رتبة القانون ، وكتاب النائب العمومى لا يخرج عن كونه توجيهيا عاما لمعاونيه فى خصوص عملهم ولا اتصال له بقضية معينة فهو لا يعتبر أمرا بالحفظ (٥٢) .

أما فى الصورة الأخرى فان طلب النيابة العامة تأجيل الدعوى لا يقيد

(٥٠) نقض ١٩٥٨/٣/١٨ أحكام النقض س ٩ ق ٨٨ .

(٥١) نقض ١٩٥٢/٣/١١ أحكام النقض س ٣ ق ٢١١ .

(٥٢) نقض ١٩٤٩/٣/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٣٢ .

المحكمة ، فان هي فصت في الدعوى رغم هذا كان قضاؤها صحيحا ، وان كان القضاء في الناحية العملية يجيبون النيابة العامة الى طلباتها * وقد قضى بأن صدور منشور من النائب العام بارجاء تقديم قضايا معينة الى المحاكمة وطلب تأجيل ما يكون منظورا من هذه القضايا أمام المحاكم الى أجل غير مسمى ، لا يرقى الى مرتبة القانون أو يلغيه (٥٣) .

الحكم في الدعوى

تقضى المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ على أن « يفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون على وجه الاستعجال » . وحكم هذه المادة يتمشى مع حكمة تشريع التسعير الجبرى ، لأن في القضاء بالادانة تتوافر غاية العقاب من ناحية الردع العام والردع الخاص ، فيتردد أى فرد فى مخالفة أحكام القانون ، كما أن الجانى يمتنع عن معاودة ارتكاب الجريمة . ولا شك فى أن الحكم على وجه الاستعجال من شأنه أن يوصل الى تحقيق هذه الغاية .

على أن حكم النص المشار اليه يعتبر ارشاديا للقاضى ، فلا يمكن وضع مقياس معين للحكم على وجه الاستعجال ، وانما هو حث للقاضى بالاقلال من اجابة طلبات التأجيل ان لم يكن لها من سبب مقبول * وهذه المسألة متروكة لحسن تقدير القاضى .

تسبيب الأحكام

الحكم الصادر بالادانة فى جرائم التسعير الجبرى لا يختلف عن غيره من الأحكام . ومن ثم وجب أن يبين عناصر الواقعة الجنائية التى أدين بها المتهم ، وكذلك أن يرد على كل دفاع جوهرى يكون من شأنه اذا ثبت أن يتغير وجه الحكم فى الدعوى . وتطبيقا لما تقدم قضى بأنه اذا كان الحكم الذى أدين المتهم فى جريمة بيعه سلعة بأكثر من السعر الوارد بكشف التسعير الجبرى لم يبين مقدار الثمن الذى ثبت أنه باع به السلعة فإنه يكون قاصر البيان متعينا نقضه (٥٤) . وأنه بحسب الحكم أن يثبت السعر الذى باع به المتهم المسادة المسعرة وأن يقرر أنه أكثر من السعر الرسمى دون حاجة الى بيان هذا السعر

(٥٣) نقض ١٩٥٧/١٢/٣ أحكام النقض س ٨ ق ٢٦١ .

(٥٤) نقض ١٩٤٧/١١/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٢٠ .

الأخير ما دام المرجع في هذا البيان الى جدول الاسعار الرسمي ، وما دام الطاعن لا يدعى أن السعر الذي باع به في حدود السعر الجبرى (٥٥) .
كما قضى بأنه اذا كان الحكم حين أدان المتهم في جريمة بيعه أقمشة بسعر أكثر من السعر المقرر لم يعن بالرد على ما تمسك به من أنه أخطأ في تسليم ذات القماش المبيع لاختلاط الأمر عليه بسبب تشابه نوع الأقمشة الموجودة لديه ، فإنه يكون معيبا بالقصور ، اذ هذا الدفاع جوهري لو صح فإنه يؤثر في كيان الجريمة (٥٦) .

(٥٥) نقض ١٩٥٢/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٤ ق ١١٨ .

(٥٦) نقض ١٩٤٦/١١/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٢٢ .

الفصل التاسع عشر

جرائم المخدرات

المخدرات هى شر الآفات التى يصاب بها أبناء الأمة لما تحدثه فى ايها مؤقت بشعور السرور وطرح أعباء الحياة ومشاكلها جانبا فتصيب متعاطيها باحساس الاستهانة بالمسئولية والاستمتاع بأقل ما فى الحياة من مباحج ، ولكنها من بعد هذا تتركه محطم الصحة حائر الارادة بليد الشعور وتستهلك من اقتصادياته جانبا هو بحاجة اليه لضروريات العيش ، فتنهار حياته الاجتماعية من مختلف نواحيها .

ولقد كان تعاطى المواد المخدرة بين أفراد الشعب مقصورا حتى الحرب العالمية الأولى على نوعين هما الحشيش والأفيون ، وكان استعمال الكوكايين والهوراين والمورفين قاصرا على فئة من الشبان الأثرياء ، تعودوها نتيجة لترددهم على دور اللهو والدعارة . فلما قامت الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤ وارتحل بعض العمال للعمل مع الجيوش المتحاربة فى فلسطين شاهدوا استعمال الأنواع الأخيرة فى تسكين آلام الحبول وكبح جماحها لترويضها ، فتعاطوها هم أنفسهم ، وكانت ذات أثر قوى فى تسكين آلامهم ، ونقلوها معهم الى داخل البلاد عند عودتهم اليها ، وما لبث أن استطار شرها وسرى بين أفراد الشعب . وقد عمد تجار المخدرات الى نشر دعاية واسعة النطاق يزعمون بها أن تعاطى المخدرات لا يحرمه الدين على العكس من الخمر ، حتى اعتنق هذه الفكرة ودافع عنها بعض المثقفين . وقد دعا الأمر مكتب مكافحة المخدرات بالقاهرة الى استيضاح المفتى فى حكم الدين عن المخدرات ، فأجاب بأنها محرمة تعاطيا واتجارا ، الشأن فيها شأن الخمر ، وأورد الأدلة على ما انتهى اليه رأيه من القرآن والسنة وأقوال الفقهاء .

وقد تنبهت الدول جميعا الى خطورة الآثار التى تترتب على انتشار المواد المخدرة ، فعملت على مكافحتها بمختلف الطرق داخليا وخارجيا . ففى التشريعات الداخلية تقررت العقوبات على الاتجار بالمواد المخدرة وتعاطيها وثفاوتت فى شدتها من دولة الى أخرى ، حتى أنها وصلت فى بعض الأحيان الى الاعدام كما هو الشأن فى التشريع الصينى الصادر سنة ١٩٣٤ الذى أجاز الحكم بالاعدام فى جرائم الاتجار بالمخدرات وصناعتها ونقلها . ووصلت

العقوبة في انجلترا عن جريمة الاتجار بالمواد المخدرة الى الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات والغرامة ألف جنيه . وقد رفعت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبة الحبس الى عشر سنوات فضلا عن غرامة تصل الى خمسة آلاف دولار ، وذلك بموجب القانون المعروف باسم قانون جون ملر والصادر في سنة ١٩٢٢ . أما في النطاق الدولي فقد انعقدت عدة مؤتمرات دولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد المخدرة وتنظيم الاتجار فيها واستعمالها ، أهمها مؤتمر جنيف الذي انتهى الى اتفاقية الأفيون الدولية الموقعة في ١٩ فبراير سنة ١٩٢٥ . وتبذل الأمم المتحدة حاليا نشاطا ملحوظا في مكافحة المواد المخدرة . وإلى جوار هذا يقوم المكتب الدائم لشنئون المخدرات ويتبع جامعة الدول العربية . وهذا كله فضلا عن مجهودات البوليس الجنائي الدولي .

وقد وقعت الاتفاقية الوحيدة للمخدرات في مارس عام ١٩٦١ وصدر القرار الجمهوري رقم ١٧٦٤ لسنة ١٩٦٦ في ٢ مايو سنة ١٩٦٦ بالموافقة عليها ، وعنها قالت محكمة النقض أن غايتها قصر استعمال المخدرات على الأغراض الطبية والعلمية وقيام تعاون ومراقبة دولية دائمين لتحقيق تلك الغاية ، ويبين من استقراء نصوص الاتفاقية أنها لا تعدو مجرد دعوة الى الدول بصفتها أشخاص القانون الدولي العام الى القيام بعمل منسق لضمان فاعلية التدابير المتخذة ضد استعمال المخدرات وأن الاتفاقية لم تلغ أو تعدل صراحة أو ضمنا أحكام قوانين المخدرات المعمول بها في الدول التي تنضم اليها ، بل لقد حرصت على الإفصاح عن عدم احلال أحكامها بأحكام القوانين المحلية في الدول الأطراف المعنية (١) .

التطور التشريعي لجرائم المخدرات في مصر

بدأ تنبه الاذهان عندنا الى أخطار المخدرات منذ أواخر القرن الماضي ، فأخذت الحكومة في مكافحتها بالوسائل التشريعية التي تدرجت العقوبات فيها الى الشدة كلما استفحل الداء وانتشر ، فبعد أن كانت العقوبة المقررة هي الغرامة ، وصلت شدتها الى عقوبة الاعدام منذ صدور القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها . والتطور التشريعي لجرائم المخدرات يكشف عن أمرين بالغى الخطورة ، الأولى مدى استفحال الداء ووسيلة الدولة لعلاج ومقدار نجاحها أو فشلها فيه ، والأمر الآخر بيان الجرائم التي يهدف المشرع الى مقاومتها بتقرير عقوبة لها أو التشديد فيها .

(١) نقض ١٩٧٢/٣/٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٧٠ .

ففى ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ صدر أمر عال حرم استيراد الحشيش وأوجب على السلطات الجمركية مصادرة ما يستورد منه ، كما منع زراعة الحشيش وقرر لهذه الجريمة الغرامة التى لا تزيد على مائتى قرش . وفى ١٠ من مارس سنة ١٨٨٢ صدر أمر عال عدل فى ٢٨ مايو سنة ١٨٩١ وفى ٨ من يوليو سنة ١٨٩٤ وألغى الأمر الصادر فى ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ . وبموجب ذلك الأمر حرمت زراعة الحشيش فى مصر وقررت لها عقوبة الغرامة التى حددت بخمسين جنيها عن كل فدان أو جزء من فدان ، تزداد الى مائة جنيه فى حالة العود . ومنع ادخال الحشيش فى البلاد أو الشروع فى ادخاله وبيعه ومجرد احرازه ، وكانت العقوبة المقررة هى غرامة قدرها عشرة جنيهات عن كل كيلو جرام على ألا تقل بأى حال عن جنيهين ، تزداد الى ثلاثين جنيها ولا تنقص عن ستة جنيهات فى حالة العود ، فضلا عن وجوب اعدام المزروعات ومصادرة الحشيش وكل ما يستخدم فى نقل المخدرات أو اخفائها . وكان يعطى نصف ثمن المخدرات المضبوطة - بعد خصم المصاريف - للمخبر الذى أرشد عن وقوع الجريمة والنصف الآخر لمن حصل الضبط بمعرفتهم .

وفى ١٤ من يناير سنة ١٨٩٥ صدر قرار من وزير الداخلية يحرم على اصحاب المحلات العمومية تقديم الحشيش فى محلاتهم أو السماح بتعاطيه ، وجعل العقوبة من ٢٥ الى ١٠٠ قرش فضلا عن الغلق اذا صدرت ثلاث عقوبات خلال ستة شهور . ثم رفعت العقوبة الى مائتى قرش غرامة فضلا عن الحبس لمدة أقصاها أسبوع وغلق المحل لمدة شهر ، يكون نهائيا اذا صدرت ثلاث أحكام بالادانة فى أى وقت ، وذلك بموجب القرار الصادر فى ١٩ من مايو سنة ١٩٠٠ . وقد ألغى القراران السابقان بموجب قانون المحلات العمومية الصادر فى ٩ من يناير سنة ١٩٠٤ بمنع أصحاب المحلات العمومية من تقديم الحشيش أو السماح بتعاطيه فى محلاتهم ومتضمنا نفس العقوبة التى كانت مقررة فى قرار وزير الداخلية الصادر سنة ١٩٠٠ ، وجعل الغلق نهائيا فى حالة السماح بتعاطى الحشيش وترك الغير يتعاطاه فى حالة العود .

وكانت زراعة الأفيون مباحة ولم تحرم الا مدة قصيرة منذ ١١ أكتوبر سنة ١٩١٨ حتى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٠ لأسباب تتعلق بالرغبة فى زيادة الأراضى المنزرعة حبوبا ، أما احرازه فقد اعتبر جريمة من نوع الجنح بموجب المرسوم بقانون الرقيم ١١ من مارس سنة ١٩٢٥ ، فلم يكن يقع تحت طائلة العقاب من يثبت أن الأفيون المضبوط لديه قد نتج من زراعته ، وإزاء هذا العيب فى التشريع صدر المرسوم بقانون الترقيم ٢١ من مارس سنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٦٤ فى ٨/٧/١٩٤٠ بمنع زراعة الحشيش (أبو النجوم) (م. ٥٥ - العقوبات الخاص)

منعاً باتت في جميع الأراضي المصرية ، وجعل عقوبة الجريمة الحبس لمدة لا تزيد على ستة شهور وغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً أو إحدى هاتين العقوبتين . وقد جاء في صدر هذا المرسوم مبرره بأنه « قد تحقق أن الأفيون الحام الناتج من الزراعة المحلية يدل أن يصدر إلى الخارج أو يستعمل في المستحضرات الأفيونية طبقاً لأحكام المرسوم بقانون الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ الخاص بوضع نظام للتجار بالمخدرات واستعمالها إنما يباع سرا داخل القطر كيما يتغاطاه الناس للتخدير ، وذلك يؤدي إلى ضرر بالغ بالصحة العامة » .

والى عام ١٩٢٨ حين صدر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ كانت عقوبة حرار المخدرات بقصد استعمالها أو تعاطيها هي عقوبة المخالفة أى أن أقصاها الحبس لمدة أسبوع وفقاً لما نصت عليه المادة ٣٣ من المرسوم بقانون الصادر سنة ١٩٢٥ من توقيع عقوبة المخالفة لكل جريمة لم ينص التشريع المذكور على عقوبة لها . وهو لم يتناول الأحرار بقصد الاستعمال أو التعاطي . وفى ١٤ من أبريل سنة ١٩٢٨ صدر القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بوضع نظام للتجار بالمخدرات واستعمالها ، وبموجبه ألغى المرسومان الصادران فى ٨ من مايو سنة ١٩٢٢ و ٢١ من مارس سنة ١٩٢٥ . وفى ١٠ من مايو سنة ١٩٤٤ صدر القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ بمنع زراعة الخشيش (القلب الهندى) وقرر العقاب على مخالفته ، وكذلك من يضبط حائراً أو محرراً لشجيرات خشيش مقلوعة أو بذور الخشيش غير المحموسة حسناً يكفل عدم انباتها أو لأوراق شجيرات الخشيش سواء أكانت مخلوطة بمواد أخرى أم غير مخلوطة بشئ .

سواء أكانت القوانين السابقة الذكر لم تمنع من انتشار المخدرات فقد لجأ المشرع إلى تشريع جديد شدد فيه العقوبات المقررة لجرائم المخدرات هو المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ الذى ألغى وحل محله القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٢ .

ودراسة جرائم المخدرات تدعو للتناول أركانها والعقوبات المقررة لها ثم تعرض لأحكامها الإجرائية الخاصة .

أولاً - أركان الجرائم

١-٦ أنه باستقراء مختلف الجرائم التى وردت بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات يتبين وجوب توافر أركان ثلاثة لقيام

الجريمة ، الركن الأول أن يكون موضوعها مادة مخدرة ، والثاني هو الركن المادي في الجريمة وله صور متعددة ، والركن الأخير هو القصد الجنائي على التفصيل الآتي .

١ - موضوع الجريمة

لما كان استعمال الجواهر المخدرة في غير الحالات المرخص بها قانونا يترتب عليه ضرر كبير دأبنا الى تحريمها ، فانه يتعين لقيام أى من الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات أن يكون موضوعها مادة مخدرة . والمخدرات على أنواع كثيرة ثم يتناولها المشرع كلها بالتجريم وانما اقتصر على بعضها لما رأى فيه من الخطورة التي تستوجب تنظيم الاتجار فيها وحيازتها ، وأبانها في جداول الحقائق بالقانون سالف الذكر ، والذي نصت المادة الأولى منه على أن تعتبر جواهر مخدرة في تطبيق أحكام هذا القانون المواد الواردة في الجدول رقم (١) الملحق به ، ويستثنى منها المستحضرات المبينة بالجدول رقم (٢) « . ويكفي أن تكون المادة موضوع الجريمة قد وردت بالقانون بصرف النظر عن التسمية التي قد يطلقها عليها المتهم أو الاصطلاح الذي يستعمله في الدلالة عليها .

ولما كان التطور العلمي قد يؤدي الى تغيير وجهة النظر في مادة معينة واعتبارها مخدرة من عدمه ، استدعى هذا أن لا يجمد القانون على ما ورد به تحديدا للمواد المخدرة ، وانما يتعين فتح الباب لاضافة ما يجد من المواد المخدرة الى الجداول الملحقة به ، وحذف ما يخرج من ذلك النطاق وعلى هذا نجد أن المادة ٣٢ من القانون قد نصت على أن للوزير المختص بقرار يصدره أن يعدل الجداول الملحقة بهذا القانون بالحذف وبالإضافة أو بتغيير النسب الواردة فيها .

وعلى القاضي أن يبين في حكمه كنه المادة المضبوطة وما اذا كانت مخدرة من عدمه ، وهو في هذا يستعين بأراء أهل الخبرة عن طريق تحليل تلك المادة (٢) . وللقاضي مطلق التقدير في هذا الشأن بغير رقابة عليه من محكمة النقض ما دامت الأدلة التي أوردتها تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها . فاذا ما خلاص القاضي الى أن المادة موضوع الجريمة مخدرة فعليه أن يبين نوعها حتى

يمكن تعرف ما اذا كانت من بين ما حرمه المشرع من عدمه ، فاذا كانت المادة من المركبات التي تحرم حيازتها اذا توافرت فيها نسبة معينة من المواد المخدرة كان عليه بيانها في الحكم ، فان لم يتطلب القانون ذلك فيكفي القاضي ليكون حكمه سليما أن يبين نوع تلك المادة . ولهذا قضى بأن الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالمواد المخدرة لا يعتبر الأمزجة والمركبات أو المستحضرات الرسمية أو غير الرسمية المحتوية على مورفين من المواد المخدرة والمنطبقة عليها أحكام هذا القانون الا اذا كانت نسبة المورفين ٢ في الألف على الأقل . وهذا يقتضى أن يعين الحكم القاضي بالعقوبة على احراز مركب من هذه المركبات نسبة المورفين في المركب والا كان ناقص البيان واجبا نقصه (٣) . وان المادة الأولى من قانون المخدرات قد نصت في بعض فقراتها على ضرورة وجود نسبة معينة للمخدر ولكنها لم تنص على نسبة في الفقرات الأخرى ومنها الفقرة الخاصة بالحشيش واذن فلا تصح مطالبة المحكمة ببيان أى نسبة له في حكمها (٤) .

وأشهر المواد المعروفة والمتداولة هي الأفيون والحشيش : والأفيون هو المادة التي يفرزها نبات الحشيش ويتحصل عليها بطريقة تخديش ثماره ، وكون هذا الاقراز يخرج رطبا لا جامدا لا يطعن في أنه مخدر محظور ، وكل ما فيه أن به مائة تتطاير بعد قليل (٥) . والحشيش - ويسمى القنب الهندي - هو القمم المجففة المزهرة أو المثمرة من سيقان نبات الكنابيس ساتينا الذي لم يستخرج مادته الصمغية أيا كان الاسم الذي يعرف به في التجارة (٦) . وقد كان يشترط لاعتبار حيازة الحشيش محرمة أن يكون مستخرجا من السيقان الاناث للنبات سالف الذكر أخذا من التعريف الوارد في الاتفاق الدولي الذي عقد في جنيف في ١٩ من فبراير سنة ١٩٢٥ في مؤتمر الأفيون الذي انضمت اليه مصر في ١٦ من فبراير سنة ١٩٢٦ . فلما وضع قانون المخدرات الجديد سوى بين السيقان الاناث والذكور من ذلك النبات (راجع الجدول رقم (١) من الملحق بقانون المخدرات) . وقد تضمن القانون فضلا عما تقدم تحريم زراعة بعض النباتات التي تستخرج منها مواد مخدرة ، وقد رأينا في التطور التاريخي كيف أن مكافحة المخدرات بدأت بتجريم زراعة الحشيش .

(٣) نقض ١٩٣٧/٦/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٩١ ، ١٩٤٩/٣/٢ ج ٧ .

ق ٨٣١ .

(٤) نقض ١٩٤٢/٦/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٣٦ .

(٥) نقض ١٩٣٢/١/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٧٣ .

(٦) نقض ١٩٤٢/٦/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٣٦ .

ومتى ثبت أن المادة موضوع الجريمة مخدرة ومحرم حيازتها فإن هذا يكفي لقيام الركن الأول في الجريمة بصرف النظر عن قدرها أو كميتها ، حتى أنه يصح بنيان الادانة على ثبوت آثار احراز المتهم لمخدرات أو من أدلة أخرى ولو لم يعثر على جسم الجريمة ، ما دامت المحكمة قد اطمأنت بصفة قاطعة الى قيام الاحراز (٧) .

٢ - الركن المادى

تناول قانون مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها عدة جرائم بعضها يقع من الفرد العادى المحرم عليه أساسا حيازة أو احراز المواد المخدرة ، والبعض الآخر يرتكبه أشخاص صرح لهم بالحيازة وانما بشروط معينة فخالفوها وأنطوى فعلهم تحت طائلة القانون .

وتنص المادة الثانية من القانون على أن « يحظر على أى شخص أن يجلب أو يصدر أو ينتج أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع جواهر مخدرة أو يتبادل عليها أو ينزل عنها بأية صفة كانت أو أن يتدخل بصفته وسيطا فى شيء من ذلك الا فى الأحوال المنصوص عليها فى هذا القانون وبالشروط المبينة فيه » . وتضمنت مواد أخرى تعاطى المواد المخدرة وزراعة نباتاتها وامساك الدفاتر لضبط حركتها ومدى الاحتفاظ بفروق الوزن فى المخدرات على ما تعرض له فيما بعد . فالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد وضع لمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها . فوضع القواعد التى تنظم الامرين الأخيرين ، وارتحج عليهما يعتبر جريمة مما نص عليه فيه وأريدت مكافحته . فقد بين الفصل الثانى من القانون فى المواد من الثالثة الى السادسة أحكام جلب المواد المخدرة وتصديرها ونقلها ، فاشتراط ترخيصا كتابيا من الجهة الادارية المختصة ورسم طريق الحصول عليه ، وبين من يعطى له هذا الاذن وحق تلك الجهة فى المنح أو المنع وسبيل سحب البضاعة من الجمارك أو تصديرها ومواصفات الطرود المحتوية عليها .

وتناول الفصل الثالث أحكام الاتجار فى المواد المخدرة فى المواد من السابعة حتى الثالثة عشر ، فأوجب الترخيص هنا أيضا وحرمه على أشخاص عينهم ، واشتراط وجود مخازن ذات مواصفات محددة ، وتطلب تعيين صيدلى مسئول عن ادارته وحدد لمن يجوز بيع المواد المخدرة أو تسليمها أو التنازل عنها وطريق التعامل واثباته فى الدفاتر باجراءات معينة ، واخطار الجهة الادارية المختصة شهريا بحركة المواد المخدرة .

(٧) نقض ١٩٦٧/١/٢١ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٩ .

وتضمن الفصل الرابع من القانون الكلام عن الصيدليات فتطلب تذكرة طبية بشروط معينة حتى يجوز للصيدلي صرف المواد المخدرة وأوجب عليه الاحتفاظ بها وقيد حركة المواد المخدرة في دفتر معد على نحو خاص وخاصع لاشراف الجهة الادارية المختصة . وكذلك تصرف الصيدالة في المواد المخدرة الى حاملي بطاقات الرخصة وشروط هذه لبيانات . وأخيرا اخطسار الجهة الادارية المختصة شهريا بحركة المواد المخدرة في الصيدلية .

وينظم الفصل الخامس صنع مصانع المستحضرات الطبية لمستحضرات يدخل في تركيبها مواد مخدرة ويحرم بتاتا انتاج أى جواهر مخدرة ، أو استخراجها أو فصله أو صنعه ، من الواردة في الجدول رقم (١) .

ومد الفصل السادس قيود المواد المخدرة على بعض المواد غير المخدرة .

أما الفصل السابع فقد شمل النباتات الممنوع زراعتها اطلاقا إلا بترخيص خاص من الوزير المختص لجهات معينة يستهدف أغراضا علمية .

فاذا ما خرج الشخص عن الحدود المرسومة والشروط الموضوعية وقع في المحذور وعده فعله جريمة مستوجبة العقاب : والركن المادي في جرائم المخدرات ينظم احدي الصور الآتية : ١ - الجلب والتصدير ٢ - الانتاج ٣ - الملك والاحراز ٤ - التعامل ٥ - التقديم للتعاطي ٦ - الزراعة ٧ - امساك الدفاتر ٨ - فروق الأوزان ، وتكلم عن كل صورة .

١ - الجلب والتصدير

يقصد بجلب المواد المخدرة الفعل المكون لادخالها الى اراضى الدولة بأي وسيلة من الوسائل ، ويتفنن المهربون في خلق الطرق التي توصل الى ذلك في غفلة من رقابة مصلحة الحدود والجمارك وان كان كثيرا ما ينكشف سترهم وقد تفادى المشرع استعمال لفظ الاستيراد لما يتضمنه من معنى الالتجاء الى سبيل قانوني لادخال المواد الى اراضى الدولة . وثم جريمة جلب المواد المخدرة بمجرد دخولها الى المياه الاقليمية للدولة ، لأنها تعتبر جزءا من اراضيها وفقا لقواعد القانون الدولي العام . ويصح أن تقف هذه الجريمة عند حد الشروع - وهو معاقب عليه دائما بحكم المادة ٤٦ من قانون العقوبات - اذا ضبطت المخدرات بمعرفة سلطات الحدود البحرية عند محاولة ادخالها الى المياه الاقليمية أو حدود الدولة الأرضية . وقد فضى بأن الجلب في حكم القانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٦٠ ليس مقصورا على استيراد

الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وادخالها الى المحل الخاضع لاختصاصها الاقليمي كما هو محدد دوليا ، بل يمتد الى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الاحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في الفصل الثاني من القانون المذكور ، فتخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركي بغير استيفاء الشروط التي نص عليها القانون سالف الذكر والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الادارية المنوط بها منحه يعد جلبا معظورا (٨) .

وفي حكم حديث محكمة النقض قررت أن المراد بجلب المخدر استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحة وتداوله بين الناس سواء كان الجالب استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجمركي قصدا من الشارح الى القضاء على انتشار المخدرات في المجتمع الدولي (٨ مكرر) . وهذا المعنى يلابس الفعل المادي المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره الى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على استقلال الا اذا كان الجوهر المطلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه ، أو كان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها تشهد له ، يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يحل في نصه عن جلب بالإشارة الى القصد منه بعكس ما استثنى في الحيابة والاحراز (٩) . إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصد ولا كذلك حيابة المخدر أو احرازه (١٠) . فاذا كان الحكم قد أطلق القول باعتبار الفعل جلبا ولو تحقق فيه قصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . والجلب الذي عناء المشرع استهدف مواجهة عمليات التجارة الدولية في المواد المخدرة والقضاء على تهريبها وفاء بالتزام دولي عام قننته الاتفاقات الدولية المختلفة (١١) .

وكثيرا ما يلجأ المهربون الى الاستعانة ببعض رجال الشرطة أو حراس

(٨) نقض ١٩٦٦/١١/٢٢ أحكام النقض س ١٧ ق ٢١٥ .

(٨ مكرر) نقض ١٩٧٤/٢/١١ أحكام النقض س ٥١ ق ٣٩١ . وقد أوردت المحكمة أن جلب المواد المخدرة لا يعدو في واقع الأمر أن يكون حيابة مصحوبة بالنقل ضمن الجوارح (الداخل) أراضي الجمهورية . فهو مدلوله القانوني الدقيق يبطوئ ضمنا على عنصر الحيابة الى جانب دلالته الظاهرة عليها .

(٩) نقض ١٩٧٢/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٢٢٣ ق ٣٢٦ .

(١٠) نقض ١٩٧٢/٤/٩٠ أحكام النقض س ٢٢٣ ق ٢١٨ .

(١١) نقض ١٩٧٠/٤/٩٠ أحكام النقض س ٢١٨ ق ٢٣١ .

السواحل للتستر عليهم ابتغاء اتمام جريمتهم مستعملين شتى الوسائل والمغريات ، فيسأهم هؤلاء معهم تمهيدا لضبطهم أثناء محاولة ادخال المخدرات .
فان تمت عملية الضبط فلا يقدح في صحتها مشاركة رجال الشرطة فيها ، لأنها سبيل الكشف عن الجريمة دون تحريض عليها . ومن قضاء المحاكم في هذا الشأن أنه متى وقعت جريمة جلب المواد المخدرة بإرادة الطاعنين وبالترتيب الذي وضعوه لها وتمت فعلا باستحضار المخدرات من الخارج ودخولها المياه الإقليمية ، فان ما اتخذه رجال البوليس وخفر السواحل من الاجراءات لضبط المتهمين - باتفاق أحدهم مع المتهمين على نقل المخدر من المركب الى خارج الميناء - لم يكن يقصد به التحريض على ارتكابها بل كان لاكتشافها ، وليس من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة ذاتها (١٢) . وأنه متى كانت المحكمة قد بينت في حكمها أن المتهمين هم الذين دبروا جلب المواد المخدرة من خارج البلاد وأنهم حين علموا بوصولها خفوا لتسلمها ونقلوها بالفعل الى سيارة لهم ، فان ما يكون من استعانتهم في ذلك ببعض رجال الجيش البريطاني على ظن أن هؤلاء سيساعدونهم في الجريمة بتسهيل دخول هذه المواد الى البلاد ، وإبلاغ هؤلاء سلطة البوليس وطلب هذه السلطة اليهم التظاهر بقبول المعاونة حتى تتمكن من القبض على أفراد العصابة - ذلك ليس فيه ما يرفع مسئولية المتهمين عما وقع متهم عن طواعيه واختيار تنفيذا لمقصدهم من العمل على جلب المخدرات ثم وضع يدهم عليها أثر وصولها ولا يصح القول بأن ذلك انما وقع منهم بناء على تدخل من البوليس أو تحريض منه (١٢) .

ويعد مسئولا عن جلب المواد المخدرة كل من ساهم في العملية ، يستوى أن تكون قد صدرت منه أعمال مادية من عدمه ، فيدخل في ذلك كل من شارك في عملية نقل المخدر وادخاله الى حدود الدولة ، وكذلك من تمت الواقعة لحسابه ولو كان بعيدا عن مسرحها .

(١٢) نقض ١٩٥٦/١٢/٢٤ أحكام النقض س ٧ ق ٣٥٥ .

(١٣) نقض ١٩٤٥/٦/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٩٤ ، ١٩٥٢/٢/٢٤ أحكام النقض س ٣ ق ٢٣٥ . وقضى بأن الشروع في تهريب مخدر بمحاولة ادخاله الى البلاد بطريق غير مشروع بقصد التخلص من أداء الرسوم الجمركية جريمة من جرائم التهريب الجمركي (نقض ١٩٧٢/٥/٢١ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٧٢) وأن قانون المخدرات قد خلا من أى قيد على حرية النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية عن جريمة الجلب وغيرها من الجرائم الواردة به ، وهي جرائم مستقلة ومتميزة بعناصرها القانونية عن جرائم التهريب الجمركي المنصوص عليها في القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ (نقض ١٩٧٣/٢/١٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤١) .

ويراد بالتصدير اخراج المواد المخدرة من اراضي الدولة ، بصرف النظر عما اذا كان يقصد منه ادخالها الى دولة أخرى أو مجرد التخلص منها اذا أنه باعث على الجريمة لا أثر له في قيامها .

ولا تتم عملية التصدير الا بخروج المواد المخدرة من حدود الدولة الارضية أو من مياهها الاقليمية ، فان ضبطت تلك المواد قبل ذلك وقفت الجريمة عند حد الشروع المعاقب عليه . ويستوى في المسؤولية في هذه الصورة أيضا من تم التصدير لحسابه مع من ساهم بعمل مادي في عملية نقل المخدرات .

واثبات فعل الجلب أو التصدير مسألة تدخل في الاختصاص المطلق لقاضي الموضوع ، وقيم الدليل عليها مما يطمئن اليه ضميره سواء في هذا ضبطت المواد المخدرة أم لم تضبط . فان كان بعض المتهمين من المقيمين خارج حدود الدولة أو كان من غير أبنائها طبقت أحكام المادتين الثانية والثالثة من قانون العقوبات .

٢ - الانتاج

يلحق بالانتاج في الحكم استخراج المواد المخدرة أو فصلها أو صنعها . فقد نصت المادة ٢٥ من القانون على أن لا يجوز انتاج أو استخراج أو فصل أو صنع أي جواهر أو مادة من الجواهر والمواد الواردة بالجدول رقم (١) . ونصت المادة ٣٣ على عقاب كل من أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع جوهرا مخدرا .

وانتاج المواد المخدرة يتحقق باتخاذ كل ما يؤدي الى الوصول للمواد الاولى لاعداد أنواع ذات مواصفات محددة من المخدرات ، واستخراجها يتمثل في الحصول على المادة المخدرة دون اجراء أي عملية صنع أو تحويل . ولقد جاء في المادة الأولى من اتفاقية عقوبات جرائم الاتجار في المواد المخدرة الموقعة في جنيف في ٢٦ من يونيو سنة ١٩٣٦ أنه « يقصد بعبارة استخراج طبقا لنصوص هذه الاتفاقية عملية فصل الجواهر المخدر من المادة أو المركب الذي يكون ذلك الجواهر جزءا منه دون أن تتضمن هذه العملية أي صنع أو تحويل بمعناها الصحيح ، أما العمليات التي يمكن بواسطتها الحصول على الافيون الخام من رؤوس الحشيش - أبو النوم - فقد شملتها عبارة الانتاج » . وفصل المواد المخدرة يكون بتفريقها عن مواد أخرى متصلة بها ، كفصل المورفين من الافيون بالوسائل الكيميائية . وهي قد تدخل أيضا تحت صورة الاستخراج .

كما هو مفهوم من تعريف الاتفاقية • وصنع الجواهر المخدرة يكون بعمل بعض المستحضرات التي تدخل فيها المواد المخدرة (١٤) •

فكل وسيلة من شأنها أن توصل الى المادة المخدرة في غير الاحوال المصرح بها قانونا تنطوي تحت نص القانون وتستوجب العقاب عليها ويسأل كل من يساهم في احدى تلك العمليات سواء بوصفه فاعلا أصليا أم شريكا حسب قدر تدخله في النشاط الاجرامي • وقد ينطوي الفعل فضلا عن الصورة السبالة على حالة احرار متى ضبط المخدر مع المتهم ، أو حيازة أن كان مالكا له على حسب الاحوال •

وعلى القاضي أن يبين في حكمه الإفعال التي صدرت من المتهم • ولذا قضى بأنه لا يكفي لإدانة متهم بتهمة احرار مادة مخدرة (أفيون من خشخاش) أن يثبت لدى المحكمة أنه الزارع للخشخاش وأن هذا الخشخاش وجد مجرعا ، بل يجب أن يثبت لديها أيضا أن المتهم هو الذي قام بهذا التجريح سواء بنفسه أو باشتراكه مع غيره (١٥) •

٣ - الملك والاحراز

وردت عبارة الملك والاحراز في المادة الثانية من القانون وتقابلها في الفقرة (١) من المادة ٣٤ عبارة « كل من حاز أو أحرز » ، ويقضى الأمر ببيان معنى الحيازة وهل المراد منها الملك وايضا المقصود بالاحراز • واستعراض الصور التي يوجد فيها المخدر مع الفرد تبين الصفة التي تضاف عليه في كل حالة هل هي حيازة أم احرار • وإذا طبقنا قواعد الحيازة المقررة في القانون المدني لكان وجود المخدر لدى الشخص لا يخرج عن صورة من ثلاث ، أما حيازة كاملة بمعنى أن تكون ليد على المخدر الجانبين المادي والمعنوي للحيازة أي صفة الملك ، أو حيازة ناقصة له فيها جانبها المادي دون المعنوي أي غير مالك لها كالوديع والمرتهن ، وأخيرا أن تكون يده على المخدر عارضة أي يوجد معه تحت اشراف صاحبه • فهل تقوم الجريمة في كل الصور آنفة البيان وما وضيف الفعل فيها ؟

لا جدال في أن حيازة الشخص لمادة مخدرة حيازة كاملة تجعله مالكا لها فالحيازة إذن كما وردت في القانون تستوي مع الملك • ومن تكون له في

(١٤) راجع أيضا الاتفاقية الوحيدة للمخدرات •

(١٥) نقض ١٩٣٨/٤/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٠٢ •

حيازة المخدر جانبها المادي دون الجانب المعنوي - أي دون نية التملك -
يعتبر محرزا ، لأن الإحراز لغة يكفي فيه مجرد الاحتفاظ بالشئ . أما اليد
العارضة فمثالها أن يعرض شخص على آخر قطعة من مخدر لمشاهدتها فيتلقاها
في يده وتضبط الواقعة فورا .

وقد اضطرد قضاء محكمة النقض على التفرقة بين الحيازة والإحراز .
فالحيازة معناها وضع اليد على المخدر على سبيل الملك والاختصاص ولا يشترط
فيها الاستيلاء المادي ، بل يعتبر الشخص حائزا لو كان المحرز للمخدر
شخصا نائبا عنه . أما الإحراز فمعناه مجرد الاستيلاء ماديا على الجوهر المخدر
لاي باعث كان كحفظه على ذمة صاحبه أو نقله للجهة التي يريد بها أو تسليمه
لمن أراد أو إخفائه عن أعين الرقباء أو السعي في اتلافه حتى لا يضبط الى غير
ذلك من البواعث (١٦) ، كالانتفاع به أو معايشته عند شرائه (١٧) ، ويشترط
طول فترة الإحراز أو قصرها (١٨) ، فلا يفيد المتهمة القول بأن حيازتها للمخدر
كانت عارضة لحساب زوجها (١٩) . ومتى أثبت الحكم على المتهم اعترافه بأنه
تسلم بيده قطعة من الأفيون من آخر فاته يكون قد أثبت عليه إحراز المخدر
وهذا يكفي لتبرير عقابه دون حاجة للبحث فيما تم من أمر هذا المخدر
لديه (٢٠)

والامر الذي يستلقت النظر في قضاء النقض توقيع العقوبة في صورة
ما إذا كان وجود المخدر بين يدي الشخص لمجرد الاطلاع عليه ورده لصاحبه
في وجوده ، سواء في هذا كان باعته مجرد المشاهدة أو التمهيد لشرائه . إذ
أنه ليس مما يستريح له ضمير العدالة القضاء بتلك العقوبة في الحالتين .
مما يدعو للبحث عن مخرج قانوني دون حاجة من القضاء للتحايل بالأسباب
الموضوعية توصلا للحكم بالبراءة . وفي رأينا أن الحيازة تكون بالملك التام ،
والإحراز بالاحتفاظ بالمخدر ماديا دون توافر نية التملك وفيهما فقط ينطبق

(١٦) نقض ١٩٣٤/٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٠٥ . وقضي حديثا بأن
الإحراز يتم بمجرد الاستيلاء على الجوهر المخدر استيلاء ماديا مع علم الجاني بأن الاستيلاء
واقم على مخدر يحظر القانون إحرازه بغير ترخيص (نقض ١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ٢٣
في ١٩١) .

(١٧) نقض ١٩٥٥/٤/١١ أحكام النقض س ٦ ق ٢٥١ .

(١٨) نقض ١٩٥٦/١/١٦ أحكام النقض س ٧ ق ٢٠ .

(١٩) نقض ١٩٥٤/٥/٢٦ الطعن رقم ١٤١ سنة ٢٥ ق ٢٥ .

(٢٠) نقض ١٩٤٦/٦/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٩٢ .

القانون . أما الاحراز المقصود به مجرد تمكين اليد العارضة - كما هو الحال في المثالين سالفين الذكر - فلا تتوافر به الجريمة والشرط هنا أن يكون المخدر بين يدي الشخص تحت اشراف ورقابة حائزة أو صاحبه الاصلي . ولكن يغير من الحكم أن يكون باعث الشخص على الاحراز العرضي هو التمييز لشراء المخدر ، لأن من شأن هذه النتيجة أن تشجع المحرز على عدم المضى في الشراء ، ومن ثم نصل الى عدم التشجيع على الاتجار بالمخدرات الذي ابتغاه المشرع ، والا لو وجد المتهم نفسه ولا مفر من عقابه لسار قدما في سبيل الجريمة . وليس هذا الرأي بمستغرب فالقانون يشجع الفرد على عدم المضى في الجريمة فلا يعاقبه أن عدل عنها في حالة الشروع .

ولما كان اعتبار الشخص مالكا لمال معين لا يستوجب بالضرورة أن يكون بين يديه فذلك الشأن في الحيازة يقوم الدليل عليها من أى سبيل ولو لم يكن المخدر مع مالكة . وقضى بأنه لا يشترط لاعتبار الشخص حائزا لمادة مخدرة أن يكون محزرا ماديا للمادة المضبوطة ، بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون قد وضع يده على الجوهر المخدر على سبيل التملك ، ويكفي في اثبات حيازته أن يكون سلطانه مبسوطا عليه ولو لم يكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا آخر نائبا عنه (١٢) .

ومن تطبيقات القاعدة السابقة انه اذا ضبط مخدر مع زوجة المتهم وتحققت محكمة الموضوع أن الزوج هو المالك لهذا المخدر وجب اعتبار الزوج حائزا له أسوة بالزوجة وحق عليهما العقاب (٢٢) . واذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم سلم المخدر الى أحد الخفراء وكلفه نقله الى جهة معينة ايقاعا به اعتبر المتهم حائزا للمخدر الذي ضبط مع الخفير وحق عليه العقاب (٢٣) واذا كان الثابت أن من ضبط معه المخدر انما هو مستخدم عند المتهم ويوزع المخدر لحسابه فذلك يكفي في اثبات حيازة المتهم للمخدر (٢٤) . وأن القانون صريح في العقاب على كل اتصال بالمخدر مباشرة أو بالواسطة فاذا كان الثابت بالحكم أن المتهم قبل التعاطي من الجوزة بنية تدخين الحشيش الذي بها فان حمل الجوزة له والحشيش فيها كائنا من كان حاملها يكون حاضلا لحسابه واجبا قانونا معاقبته عنه كما لو كان حاصلا منه (٢٥) .

-
- (٢١) نقض ١٩٥٦/٥/٢٨ أحكام النقض س ٧ ق ٢٢١ ، ١٩٦٤/٥/١٨ س ١٥ ق ٧٧ ،
١٩٧١/٢/١٥ س ٢٢ ق ٣٦ ، ١٩٧٤/٢/١١ ص ٢٥ ق ٢٩ .
(٢٢) نقض ١٩٣٥/١/٢٨ الطعن رقم ١٧٩٥ س ٧ ق .
(٢٣) نقض ١٩٣٦/١٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٦ .
(٢٤) نقض ١٩٤٦/١١/١٨ الطعن رقم ٩٠٥ سنة ١٩ ق .
(٢٥) نقض ١٩٤٥/٤/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٣١ .

وليس بذات أهمية تعرف مصدر المادة المخدرة ما دام الدليل قد قام على حيازة المتهم أو احرازه لها . فلقد قررت محكمة النقض أن القانون يحرم احراز المخدرات ومنها الافيون ، وهو لم يفرق بين وسائل الحصول عليها واحرازها فيستوى أن يكون المحرز قد انتقل اليه المخدر من غيره من الناس أو صنعه هو بنفسه ان كان من ثمار الزرع كالحشيش والافيون ، فمن اعتبر محرزا للافيون تأسيسا على أنه زرع شجرته ولما نضجت وأثمرت خدش الثمرة فخرج منها الافراز الذي هو الافيون فاعتباره كذلك صحيح (٢٦) .

وتطبيقا للقواعد العامة في الاثبات يستطيع القاضي أن يبني حكمه في الادانة للحيازة والاحراز من أى دليل يطمئن اليه حتى ولو لم يضبط المخدر اذ أنه ليس ركنا من أركان الجريمة (٢٧) . ولذا قضى بأنه متى أثبتت المحكمة في حق المتهم أنه ضبط وهو يدخن الحشيش فإن هذا يكفي لاعتباره محرزا لتلك المادة من غير أن يضبط معه فعلا عنصر من عناصرها (٢٨) . وأنه اذا استخلصت المحكمة من وقائع الدعوى والادلة التي أوردتها أن المخدر الذي ضبط في دولا ب المتهم قد دسه فيه الشخص الذي أبلغ عن احرازها هذا المخدر فاعتبرته هو المحرز وأدانته وبرأت المتهم فلا تثريب عليها في ذلك بما دام هذا الاستخلاص سائغا (٢٩) .

وكما أنه لا أهمية لضبط المخدر من عدمه ، فالحال كذلك بالنسبة للكمية مهما كانت ضئيلة فانها تكفي لتوافر ركن الحيازة والاحراز اذ أن القانون لم يعين حدا أدنى لها (٣٠) . وكل ما هو مطلوب أن تكون الادلة التي أوردتها القاضي في حكمه توصل في العقل والمنطق الى النتيجة التي انتهى اليها . ولهذا قضى بأنه لا جدوى للمتهم من وراء منازعته في وزن قطعة الافيون التي وجدت بداخل العلبة التي ضبطت معه ما دام الحكم قد أثبت أن تلك العلبة كانت تحتوى عند ضبطها على تسع قطع أخرى من المخدرات وأنها

(٢٦) نقض ١٩٣٧/١/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٧٣ .

(٢٧) نقض ١٩٣٦/١١/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٦ ، ١٩٣٧/١١/٢٢ ج ٤

ق ١١٥ ، ١٩٤٣/٥/٢١ ج ٦ ق ٢٠٣ .

(٢٨) نقض ١٩٥٧/١٠/٢٨ أحكام النقض س ٨ ق ٢١٩ ، ١٩٥٦/٦/٤ س ٧ ق ٢٢٧ .

(٢٩) نقض ١٩٤٦/١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٢ ، ١٩٤٤/٢/١٤ ج ٦

ق ٣٠٢ .

(٣٠) نقض ١٩٣٦/١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٢٩ .

أجللت جميعها أو ثبت أنها من الخشيش مما يصح قانوناً حمل العقوبة المحكوم بها على الخراز بهذا الخشيش (٣١) .

فبالخلاصة إذن أن مجرد وجود المخدرات في الجوزة المادية للشخص يكفي لتوافر الإحراز قبله ما دام قد توافر له العلم بكنهها ، فإن كان هو المالك لها عند حازها ، وقد تكون له هذه الصفة ولو لم يكن محرراً . وعلى هذا فإنه إن توافر الركن المادي - أي الحيازة وقام معه قصد الاتجار طبقت المادة ٣٤ ، أما إن كان القصد هو التعاطي والاستعمال الشخصي طبقت المادة ٣٧ ، فإن لم يكن هذا أو ذاك طبقت المادة ٣٨ على ما سنرى عند الكلام على القصد الجنائي ، والتي استهدف بها المشرع أن يحيط بكافة الحالات التي يتصور أن تحدث عملاً وقد بفلت فيها حائز المادة المخدرة بغير قصد الاتجار أو التعاطي من العقاب (٣٢) .

٤ - التعامل

التعامل بالمواد المخدرة بقصد بيعها أو استخدامها موضوعاً للبيع والشراء بين طرفين ، فتأجلت المخدرات بعداً متعاملاً فيها وكذلك مستوردها إذا اعتبر قد تعامل فيها قبل استيرادها . وقد ذكر المشرع صور التعامل في عبارة اشترى أو باع أو سلم أو نقل أو قدم للتعاطي جوهرًا مخدرًا ، وكان ذلك بقصد الاتجار أو اتجر فيها بآية صريحة ، وذلك في غير الأحوال المصرح بها في هذا القانون (م ٣٤ أ) ، وقد نورد مثل هذا في المادة الثانية من القانون .

وهذا والبيع والشراء أمران واضحان يكون فيهما الشخص مقدرًا بالشخص ، والتبادل يعطى فيه المخدرة مقابل مصلحة أخرى ، وهو التروك عن المخدر ، يراد به نقل ملكيته إلى الغير بلا مقابل ، وهو صورته أن يعطى شخص آخر قطعة من مادة مخدرة سلاحيًا بطلب كان خفيًا ، أو الوضاعة في أي من الصور السابقة يوفر الركن المادي في الجريمة حتى ولو كان الوسيط غير متصل بالمادة المخدرة ما دام الدليل قد توافر على فعله وذلك لان من شأنها أن تساعد على انتشار المخدرات . وقد جاء النص بتحريم الوساطة في المادة الثانية من القانون ولم تشر إليها صراحة المادة ٣٤ الخاصة بالعقوبات ، ومع هذا فلا شك في انطباقها عليها ، وأما ما يستفاد من تحريم تسليم واستلام المواد المشار إليها

(٣١) نقض ١٩٥٦/٢/٢٧ أحكام النقض من ٧ ق ٧٨ .

(٣٢) نقض ١٩٦٦/١٢/١٢ أحكام النقض من ١٧ ق ٢٣٤ .

ففي المادة الأخيرة . وقد قضى بأن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن النص م ٢ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ يسوئ بين الوشاشطة وغيرها من الحالات التي وردت بها وإن ذلك يقتضي العقاب عنها بالعقوبة المقررة في المادة ٣٣ من هذا المرسوم ولو مع عدم الإشارة إلى جريمة الوشاشطة في النص الأخير ، ومن مقارنة المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من المرسوم بقانون متالف الذكر إنما تتعلق بعقوبة المخالفات التي يرتكبها من يرخص له في الاتجار بالمخدرات وأن النص الأخير لا ينصرف إلا إليها ما ذهب إليه الحكم من ذلك تأويل صحيح للقانون لا خطأ فيه (٣٣) .

وبتوافر ركن التنازل عن المواد المخدرة بمجرد تمامه تخفى قبل أن يتسليم التنازل إليه المخدر ، على أنه في هذه الصورة الأخيرة لا يسأل المتنازل إليه لأن القانون قد اقتصر على تحريم التنازل ، فإن تم التسليم سيحل التنازل إليه عن واقعة احراز المخدر . ولا يقتصر التنازل بمعناه الواسع على وقوعه من شخص غير مرخص له في حيازة أو احراز المواد المخدرة ، بل أنه قد يحصل من رخص له في ذلك متى كان تصرفه في المادة المخدرة في غير الأحوال المنصوص عليها بالقانون ، كالصيدلاني الذي يبيع مخدراً لأحد المرضى أو لغيره بدون تقديم التذكرة الطبية التي يوجبها القانون ، أو الطبيب المرخص له بحيازة المخدر أو احرازه فيقوم بحقن المدمنين بالمواد المخدرة تحت مسيطرة العلاج في مقابل ثمن أو بغير مقابل ، وإذا تعينا في هاتين الصورتين لوحدنا أنه بمجرد خروج الشخص عن حدود التصريح المخول له قانوناً تنتفي عن تصرفه صفة المشروعية ويصبح في الواقع وحقيقة الأمر ممنوعاً لا بحسب القانون . ولذا نص على عقاب « كل من رخص له في حيازة جواز مخدر لاستعمالها في غرض أو أغراض معينة ويكون قد تصرف فيها بأية صيغة كانت في غير تلك الأغراض (٣٤ ج من القانون) وسوف نعود إلى بحث هذا عند الكلام على الأطباء والتنويم المغناطيسي . »

ومحكمة الموضوع تستقل بمطلق سلطانها بناء على الأدلة التي تستند عليها في تعرف ما إذا كان قد تم تعامل فعلاً في المواد المخدرة من عدمه على أية صورة من تلك التي سلف ذكرها ، دون رقابة عليها من محكمة النقض (٣٤) ، ومجرد الاتفاق على شراء أو بيع المخدر حتى قبل التسليم يجعل الجريمة

(٣٣) نقض ١٩٥٨/٦/٢٤ أحكام النقض من ٩ قير ١٨٠ .

(٣٤) نقض ١٩٥٩/١/٢٤ أحكام النقض من ٦ قير ١٥٥ .

متوافرة الاركان اذ قد ابتغى المشرع الضرب على أيدي المتعاطين في المواد المخدرة دفعا لمضارها ، فان تم التسليم فقد توافرت حالتى الحيازة والشراء أو البيع بالنسبة لكلا المتعاملين ، وتطبق فى حكمهما المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ولقد قضى بأن قانون المواد المخدرة قد جعل من شراء المخدر جريمة أخرى معاقبا عليها غير جريمة الاحراز ، واذا كان لا يشترط قانونا لانعقاد البيع أو الشراء أن يحصل التسليم ، كانت هذه الجريمة تتم بمجرد التعاقد دون حاجة الى تسليم المخدر للمشتري ، اذ لو كان التسليم ملحوظا فى هذه الحالة لكانت الجريمة دائما جريمة احراز ، ولما كان هناك محل للنص للنص على الشراء (٣٥) . ووصول يد المشتري بالفعل الى المخدر بتسليمه اياه هو حيازة تامة ، واتفاقه جديا من جهته على شرائه هو شراء تام ولو كان قد استرد منه بعد ذلك بسبب عدم وجود الثمن معه وقتئذ أو بناء على التدابير المحكمة التى وضعها البوليس لضبط الواقعة والمتهم فيها متلبسا بجرمه (٣٦) .

٥ - التقديم للتعاطى وتسهيل التعاطى

ورد ذكر تقديم المخدرات للتعاطى فى الفقرة (أ) من المادة ٣٤ من قانون مكافحة المخدرات ، ويقصد بها استهلاك المواد المخدرة بمعرفة من سلمت اليه بأية طريقة كانت كالحقن بها تحت الجلد أو استعمالها فى مشروب أو غيره من مختلف الطرق التى تعرض فى الحياة . ولقد اعتبر المشرع فعل تقديم المخدرات للتعاطى أخطر من مجرد التعاطى أو الاستعمال فشدد العقوبة فى الحالة الاولى عنها فى الحالة الثانية هادفا الى الضرب على أيدي كل من يعين فى انتشار استعمال المخدرات .

ومجرد تقديم المادة المخدرة للتعاطى يكفى لتكوين الركن المادى فى هذه الجريمة حتى ولو كان مقدم المخدر يحتفظ به لاستعماله الشخصى . ولهذا قضت محكمة النقض بأنه اذا قدم متهم الافيون لآخر للتعاطى فان هذه الواقعة يتحقق بها احدى الحالات المنصوص عليها فى الفقرة ج من المادة ٣٣ وهى حالات أوجب القانون فيها توقيع العقوبة المغلظة بغض النظر عن قصد.

(٣٥) نقض ١٩٤١/١١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٩٩ .

(٣٦) نقض ١٩٤٥/١٠/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٣١ .

مقدم المادة المخدرة من حيازتها أو احرازها اذ يستوى في ذلك أن يكون القصد هو الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي (٣٧) .

وتقديم المخدر للتعاطي هو العملية المادية القائمة على تسليم المادة المخدرة مع العلم بالغاية من ذلك وهي الاستعمال . وقد يكون التقديم بمقابل أو بغير مقابل ، فان كان الامر الاول فهو يندرج أيضا تحت وصف البيع ، وان كان الثاني انطبقت عليه حالة النزول عن المادة المخدرة . ولذا ما كان هناك داع لتخصيص هذه الصورة بالذكر .

أما تسهيل التعاطي الذي ورد ذكره في المادة ٣٥ من القانون فيتنصرف الى الاحوال التي يعين فيها شخصا آخر في تعاطي المادة المخدرة دون أن يبيعها له أو يسلمها اليه . ومثالها الطبيب الذي يعطي أحد المدمنين تذكرة طبية لصرف مادة مخدرة دون أن يكون من أيضا .

وينبغي عدم الخلط بين تقديم المخدرات للتعاطي ومجرد اجتماع عدة أشخاص يتعاطون المخدرات فيما بينهم ، اذ هذه الصورة الاخيرة تعد من حالات الاحراز بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي بالنسبة لجميع المتهمين . ولذا فضى بانه متى كان الثابت بالحكم أن المتهم وآخرين كانوا يتتابعون تعاطي الحشيش أثناء وجودهم معا فان دور كل منهم يعتبر مماثلا لدور الآخر من حيث استعمال المادة المخدرة استعمالا شخصيا ، وليس فيما أثبتته الحكم من اختصاص المتهم بحمل الجوزة المشتعلة وقت أن وقع عليه نظر الضابط ما يغير مركزه بما يسمح قانونا اعتباره سهلا لزملائه الذين كانوا يبادلونه استعمال المخدر متى كان يبين من الحكم أن الاشخاص الذين كانوا يجالسون المتهم في الحانوت قد استعانوا في الاحراز بشخص آخر لتسهيل التعاطي (٣٨) ، وأنه متى كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم هي أن المتهم الثاني أخذ قطعة الحشيش من المتهم الاول عندما رآه يتعاطاه ، فان ذلك يكتفى معه القول بأن هذا الأخير هو الذي قدمه له أو سهل له تعاطيه ، ويكون الحكم اذا اعتبر أن احرازها كان بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي قد طبق القانون تطبيقا صحيحا (٣٩) .

(٣٧) نقض ١٩٥٥/١٢/٥ أحكام النقض س ٦ ق ٤٢٠ .

(٣٨) نقض ١٩٥٨/٦/٣ أحكام النقض س ٩ ق ١٥٣ .

(٣٩) نقض ١٩٥٧/٦/٣ أحكام النقض س ٨ ق ١٦٣ .

وفي سبيل مكافحة تعاطي المخدرات على أية صورة نجد المشرع يلاحق بالعقاب كل نشاط يوصل الى ذلك ، فنص في الفقرة (د) من المادة ٣٤ على عقاب كل من أدار أو أعد أو هيا مكانا لتعاطي المخدرات . وإطلاق هذا النص ينطبق على كل حالة يجهز فيها مكان معين لتعاطي المخدرات ويستوى أن يكون غاما أو خاصا ، بمقابل أو بغير مقابل . وفي رأينا أنه ينطبق كذلك على أصحاب المحلات العامة كالمقاهي والملاهي ، وإن وجد احتمال أن ينطوي الفعل تحت وصف آخر ، كتقديم المادة المخدرة للتعاطي أو تسهيل تعاطيها أو احرازها أو حيازتها . هذا مع مراعاة ضرورة توافر القصد الجنائي على ما سنرى .

وفي صدد الكلام على تسهيل تعاطي المواد المخدرة يشور البحث في أمرين الأول مدى اتصال الطبيب بالمواد المخدرة ، والآخر هو مسئولية أصحاب المحال العمومية في حالة تعاطي بعض روادها المواد المخدرة بمحلاتهم .

أ - حالة الطبيب

أشار القانون الخاص بمزاولة مهنة الطب في مادته الأولى الى الأعمال التي يحق للطبيب مباشرتها بقوله « ابداء مشورة طبية أو عيادة مريض أو إجراء عملية جراحية أو مباشرة ولادة أو وصف أدوية أو علاج مريض أو أخذ عينات من العينات التي تحدد بقرار من وزير الصحة العمومية من جسم المريض أو الدميين للتشخيص الطبي المعمل بأية طريقة كانت أو وصف نظارات طبية وبوجه عام مزاولة مهنة الطب بأية صفة كانت » . كما أشارت المادة الأولى من القانون الخاص بمزاولة مهنة طب وجراحة الأسنان الى الكشف على فم مريض أو مباشرة أى علاج به أو وصف أدوية الاستعاضة الصناعية الخاصة بالأسنان وبوجه عام مزاولة مهنة الطب وجراحة الأسنان بأي وجه كان .

واستنادا الى النصين آنفي البيان فيكون مرجع اباحة الافعال التي يقوم بها الطبيب والتي تنطوي في الاصل تحت نصوص قانون العقوبات ، استعمال حق مقرر بالقانون . ومن بين الوسائل التي يلجأ اليها الطبيب في العلاج وصف بعض المواد المخدرة أو قيامه هو باستعمالها في العلاج . ووصف المادة المخدرة في تذكيرة طبية يعتبر في الاصل تسهيلات لتعاطيها ومع ذلك فلا عقاب عليه استنادا الى أنه استعمال لحق . وإن كان قيام الطبيب

بنفسه باستعمال المواد المخدرة في العلاج يعتبر احرارا لها وتقديمها للتعاطى
الا انه هنا أيضا تنتفى المسئولية .

على أن الحق المخول للطبيب فى أى من الصورتين السابقتين مشروط
بأن يكون مرخصا له فى العلاج ، فان انتفت هذه الرخصة سئل عن جريمة
احراز المخدرات وتقديمها للتعاطى أو تسهيل تعاطيها على حسب الأحوال . أما
إذا كان الطبيب مرخصا له فى العلاج ، فمن حقه وصف دواء يدخل فى تركيبه
مواد مخدرة ، بيد لا يجوز له الاحتفاظ بتلك المواد فى عيادته إلا إذا كان
مرخصا له فى ذلك بموجب بطاقة مرخصة تصرف من الجهة الإدارية المختصة
بشروط اجرائية خاصة نص عليها فى المواد من ١٩ الى ٢٢ من قانون مكافحة
المخدرات . ولا يصح له الاحتفاظ بمواد فى عيادته ولو وجدت لديه
تلك البطاقة متى كانت كمية المخدرات التى عنده أكثر من المصرح به بموجبها .
وعلى هذا لا يستطيع الطبيب أن يدفع احراره للمخدر بعيادته بأنه خاص
بمرضى الذين يعالجهم ، إذ لا يحق له احرار ذلك المخدر ولو لحسابهم ،
والترخيص بالاحراز بموجب التذكرة الطبية قاصر عليهم . وتطبيقا لما تقدم
قضى بأن للطبيب أن يتصل بالمخدر الذى وصفه لمريضه لضرورة العلاج ،
وهذه الاجازة تقوم فى الواقع على أساس من القانون العام وهو بسبب الإلحاح
المبنى على حق الطبيب فى مزاوله مهنته بوصف الدواء مباشرة واعطائه
للمريض . ولكن هذا الحق يزول وينعدم قانونا بزوال علته وانعدام أسبابه .
فهو وحده لا يخول للطبيب بدون ترخيص من الجهة الادارية المختصة أن
يحتفظ بالمخدر فى عيادته لئلا يسبب أمن الاشياء بالاذن فالطبيب الغير
الموخص له من الجهة الادارية المختصة فى حيازة المخدر ليس له أن يحتفظ
بما يبقى لديه بعه علاج من طرف المخدر بأسمائهم لالتغيبه فى المعالجة
غيرهم . ولا أن يحتفظ بالمخدر نيابة عن المريض الذى صرف باسمه فهو إذا
ضبط لديه مخدر كانت خيارته غير شرعية قياسا عليها (٤٠) .

ويشترط لإباحة أفعال الطبيب المتصلة بالمواد المخدرة فضلا عن
الترخيص له بمزاوله المهنة أن يكون قصده من عمله معالجة المريض ، فان انتفى
هذا الهدف سئل الطبيب عن جريمة تسهيل تعاطى المواد المخدرة أو تقديمها
للتعاطى إذا كانت لديه بطاقة الرخصة المشار إليها فيما سبق . ويتمثل هذا
فى الحالة التى يقوم فيها الطبيب بحقق مدمن على المخدرات لا علاجا له وإنما

نمشتيا مع عادة الادمان التي تأصلت في نفسه ، أو تحرير تذاكر طبية لهذا الغرض . وإثبات ما اذا كان الطبيب يقصد من عمله علاج المريض من عدمه . أمر موضوعي يستخلصه القاضي من مختلف الظروف الخاصة بالواقعة وله أن يستعين في هذا السبيل بأداء الفنيين .

وتطبيقا لما تقدم قضى بأن للطبيب أن يصف المخدر للمريض اذا كان ذلك لازما لعلاج ، وهذه الاجازة مرجعها سبب الاباحة المبني على حق الطبيب في مزاوله مهنته بوصفه الدواء مهما كان نوعه ومباشرة اعطائه للمرضى . ولكن هذا الحق يزول وينعدم قانونا بزوال علته وانعدام أساسه ، فالطبيب الذي يسئ استعمال حقه في وصف المخدر فلا يرمى من وراء ذلك الى علاج طبي صحيح بل يكون قصده تسهيل تعاطي المخدرات للمدمنين عليها يجرى عليه حكم القانون العام أسوة بسائر الناس (٤١) .

هذا وتنص الفقرة ج من المادة ٣٤ من القانون على عقاب كل من رخص له في حيازة جواهر مخدرة لاستعمالها في غرض من أغراض معينة وتصرف فيها بأية صورة كانت في غير تلك الأغراض . وواضح بأن الصورة التي تناولناها آنفا تنطوي تحت هذا النص ، على أن عموميته تجعله ينطبق على الاطباء وعلى غيرهم ممن يتصل بالمخدرات اتصالا مشروعاً لغرض محدد ومع ذلك يخرج بتصرفه عن ذلك الغرض كأماكن البحث العلمي .

وتنظيماً لحق الاطباء في وصف التذاكر الطبية التي تحوى مواد مخدرة صدر قرار من وزير الصحة العمومية يحرم على الاطباء تحرير تذاكر طبية تحوى جواهر مخدرة الا على استمارات لها مواصفات محددة ومختومة بخاتم وزارة الصحة العمومية ، ويثبت فيها بيانات دقيقة عن المخدر ومن وصف له وسبب ذلك ، ويحتفظ بكعوب تلك الاستمارات لمدة عشر سنوات ، ويجب ألا تتعدى الكمية التي يصفها الطبيب من المخدر لمريض واحد خلال ثلاثين يوما عن كمية محددة . ومخالفة هذه الأحكام يوجب العقاب بالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعاً وغرامة لا تزيد على مائة قرش أو باحدى هاتين العقوبتين . وهذا يفترض عدم توفر حالة احراز أو تقديم للتعاطى أو تسهيل ذلك .

(٤١) نقض ١٩٤٥/٦/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٨٨ ، ١٩٣٥/١٢/١٦ ج ٣

ب - أصحاب المحال العامة

كانت المادة ١٨ من قانون المحال العامة العمومية رقم ٣٨ لسنة ١٩٠٤ الملغى تنص على أنه « لا يجوز أن يحصل في المحال العمومية بأى صفة كانت بيع أو تسليم جواهر مخدرة أو تنازل عنها أو سماح بتعاطيها أو استعمالها أو أن يوجد فيها من هذه الجواهر مخالفة لأحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بوضع نظام للاتجار بالمخدرات واستعمالها » . وكانت العقوبة المقررة لمخالفة أحكام هذه المادة هي الحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور وغرامة لا رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ الذى حل محله نص يقابل المادة ١٨ سالفه الذكر ، وهو أمر قد وفق فيه المشرع لان الحالة المطروحة لا تعدو أحد فرضين الاول منهما أن يكون صاحب المحل العام هو الذى قدم المادة المخدرة وحينئذ يسأل عن جريمة تقديم للتعاطى فضلا عن الاحراز أو الحيازة . والفرض الآخر أن يتعاطى أحد رواد المحل العام مواد مخدرة كانت معه ، فان لم يكن يعلم بذلك فلا محل لمساءلته ، أما اذا شاهده وتغاضى عما وقع منه ، فليس من المقبول عقابه اذ لم يفرض عليه القانون سوى واجب التبليغ عن الجريمة دون أن يقرر لذلك أية عقوبة . أما ما كان ينص عليه قانون المحلات العمومية الملغى من اعتبار صاحب المحل قد سمح فى محله بتعاطى المواد المخدرة فهذا يتطلب من جانبه عملا ايجابيا هو بمثابة التصريح الذى لا يتصور قيامه والا عد هذا تسهيلا للتعاطى بمنح رواد محله مكانا لذلك .

٦ - الزراعة

يجرى استخراج أو انتاج بعض المواد المخدرة من نباتات معينة ، ولما كانت حيازة تلك المواد أو احرازها محرما أصلا استتبع هذا تحريم زراعة تلك النباتات وعلى هذا نصت المادة ٢٨ من قانون مكافحة المخدرات على أنه لا يجوز زراعة النباتات المبينة بالجدول رقم (٥) .

ولا يقتصر الامر بشأن تلك النباتات على الزراعة ، بل ان التحريم ينصب على كل اتصال بها على ما بينته المادة ٢٩ من القانون بقولها « يحظر على أى شخص أن يجلب أو يصدر أو ينقل أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع أو يتبادل أو يتسلم أو يسلم أو ينزل عن النباتات المذكورة فى الجدول رقم (٥) فى جميع أطوار نموها وكذلك بذورها مع استثناء أجزاء النباتات المبينة بالجدول رقم (٦) . واكمالا لهذا جاء البند (ب) من المادة ٣٤ الخاصة بعقاب كل من زرع نباتا من النباتات الواردة فى الجدول رقم (٥) وكل من صدر أو

جلب أو أحرز أو اشترى أو باع أو سلم أو نقل نباتاً من هذه النباتات في أي طور من أطوار نموها هي وبذورها ، وكان ذلك بقصد الاتجار أو اتجر فيها بآلية صورية ، وذلك في غير الأحوال المصرح بها في هذا القانون .

فالمشروع يحرم ، كل اتصال بالنباتات الخاضعة بالمواد المخدرة منذ أن كانت بذور قابلة للزراعة (بغير التحمل منه حسبما يكفل عدم إنباتها) إلى أن تبدأ عملية إنتاج أو استخراج المادة المخدرة ، فيدخل في التحريم من الضوابط سبيلها البيان التحليل والتصدير أو النقل والخياره والأجزاء والبيع والشراء والتبادل والتسليم والتسليم والتسليم . ويستثنى مما تقدم ما يخص به الوذير المختص بالأغراض والبحوث العلمية بالفيود التي يرضعها لذلك .

٧ - أمساك الدفاتر

ما يشرع أن أراد المشرع أن يحكم الرقابة على حيازة المواد المخدرة وأجزاءها والاتجار فيها فخص بعض الموظفين بحق التفتيش على المتحررين في تلك المواد أو الحائزين لها ومنحهم صفة الضبط القضائي . وإتماما لتلك الرقابة تطلبها اثبات حريزة حيازة المواد المخدرة والتصرف فيها بشكل دقيق يمنع من أي تلاعب . فعلى كل من رخص له في الاتجار في المواد المخدرة وكذلك مديري الصيدليات والأطباء وسواهم الذين أجاز لهم حيازة المواد المخدرة لأغراض خاصة أن يثبتوا في دفاتر خاصة معدة على نحو معين ومختوم بخاتم الجهة الإدارية المختصة ما يرد إليه أو يتم التصرف فيه من المواد المخدرة وكيفية ذلك التصرف والمنصرف إليه .

فتنص المادة ٢٢ من القانون على « أن جميع الجواهر الواردة للتحويل المرخص له في الاتجار بها وكذا المصروفة منه يجب قيدها أولاً بأول في اليوم ذاته في دفاتر خاصة مرقومة صحائفها ومختومة بخاتم الجهة الإدارية المختصة ، ويجب أن يذكر بهذه الدفاتر تاريخ ورود واسم البائع وعنوانه وتاريخ الصرف واسم المشتري وعنوانه ويذكر في الحالتين اسم الجواهر المخدرة بالكامل وطبيعتها وكميتها ونسبتها وكذلك جميع البيانات التي تقررها الجهة الإدارية المختصة » . وفي مثل هذا المعنى تنص المادة ١٨ من القوانين بالنسبة للصيدليات والمادة ٢٦ بشأن مصانع المستحضرات الطبية وتوجب المادة ٢٢ على كل شخص ممن ذكروا في المادتين ١٨ و ١٩ رخص له في حيازة الجواهر المخدرة أن يقيدها الوارد والمصروفة من هذه الجواهر أولاً بأول في اليوم ذاته في دفتر خاص مرقومة صحائفها ومختومة بخاتم الجهة الإدارية المختصة

مع ذكر اسم المريض أو اسم صاحب الحيوان كاملاً ولقبه وسنه وعنوانه إذا كان الصرف في المستشفيات أو المصحات أو المستوصفات أو العيادات . وإذا كان الصرف لأعراض أخرى فيبين الغرض الذي استعملت فيه هذه الجواهر . ومخالفة الواجبات المنصوص عليها أنفاً تتمثل في إحدى صورتين ، الأولى عدم امساك الدفاتر المبينة فيما سبق والآخرى عدم القيد بها إن وجدت .

ومسك الدفاتر يقصد به حيازة الشخص للدفتري القانوني ، أي الدفتري الخاص المرقومة صلحائفه والمختوم بخاتم الجهة الإدارية المختصة ، فلا يمنع من وقوع الجريمة امساك أي دفتر آخر . ولذا قضى بأنه ظاهر من الأعمال التحضيرية لقانون المخدرات أن هذا النص إنما وضع لتحقيق أغراض لا يمكن تحقيقها إلا إذا كان للدفتري قوة تدليلية مستمدة من الطابع الرسمي الذي يطبع به ، مما لا يدع أي شك في أن الدفتري يجب أن يكون رسمياً على الصورة التي جاءت في النظم ، وأن المرخص له إذا لم يمسك هذا الدفتري يحق عليه العقاب طبقاً للمادة ٤/٣٥ من القانون المذكور ولا يشفع له امساك أي دفتر من نوع آخر (٤٢) .

وشرط أساسي هنا أن يكون امساك الدفتري القانوني من شخص مرخص له أصلاً بإحراز المواد المخدرة ، فإن لم يكن كذلك اعتبر إحرازه للمخدر غير مبرر . وقد قضى بأن المادة ٢٦ من قانون الاتجار بالمخدرات لا توجب على الطبيب قيد المواد المخدرة في دفتر خاص إلا إذا كانت حيازته لهذه المواد شرعية عن طريق وجود ترخيص لديه من وزارة الصحة . أما إذا لم يوجد لديه هذا الترخيص فيكون حيازته للمخدر غير مشروعة ومعاقباً عليها ، ولا يخلصه من العقاب عليها قيده للمخدر في دفتر قيد المواد المخدرة (٤٢) .

والقيد بالدفتري يراد به اثبات البيانات المطلوبة قانوناً وهي التي تكفل حسن الرقابة والإشراف ، وإغفال ذلك القيد يفوت الغرض من القيود التي وضعت على حيازة وإحراز الاتجار في المواد المخدرة ويسهل تداولها .

٨ - فروق الاوزان

لما كان الاتجار والتعامل في المواد المخدرة يقتضي عمليات بيع وشراء بتقدير بالوزن ، فإنه من الطبيعي أن توجد فروق في عملياته ، فإذا تعددت

(٤٢) نقض ١٩٣٩/٣/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤، ق ٣٦٩، ١٩٤٤/١٢/٢٥.

ج ٦ ق ٤٣٥ .

(٤٣) نقض ١٩٣٨/٥/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤، ق ٢٢٢ .

فانه قد يترتب على ذلك أن تتبقى لدى التاجر أو الصيدلي كمية من المخدرات تفلت من الاشراف والرقابة ويمكنه التصرف فيها على وجه مخالف للقانون . كما أنه قد تسفر تلك العمليات عن نقص كمية المخدرات المفروض وجودها لديه الامر المستوجب للمسئولية .

ودفعاً لما تقدم ولتحرى الدقة عند التصرف فى المواد المخدرة نجد القانون فى المادة ٤٣ منه يعاقب كل من يجوز بجواهر مخدرة أو يجرزها بكميات تزيد على الكميات الناتجة عن تعدد عمليات الفروق أو تقل عنها بشرط ألا تزيد هذه الفروق على ١٠٪ فى الكميات التولا تزيد على جرام واحد ، ٥٪ فى الكميات التى تزيد على جرام لغاية ٢٥ جراماً بشرط ألا يزيد مقدار التسامح على ٥٠ سنتي جرام ، و ٢٪ فى الكميات التى تزيد على ٢٥ جراماً ، و ٥٪ فى الجواهر المخدرة السائلة أيا كان مقدارها . وتقوم هذه الجريمة متى ثبت بعملية الجرد أن القدر الباقي لدى الصيدلي أو التاجر أو المصنع أكبر أو أقل من القدر المفروض وجوده بعد استئزال نسبة الخصم المسموح بها قانوناً .

٣ - القصد الجنائي

الركن المعنوي للجرائم المنصوص عليها فى قانون مكافحة المخدرات هو القصد الجنائي . وقد سبق أن عددنا صور الركن المادى فى تلك الجرائم والتي يمكن تقسيمها عند الكلام على القصد الى نوعين ، ينطوى تحت الاول منهما الجلب والتصدير والانتاج والحيازة والاحراز والتعامل والتقديم للتعاطى أو التسهيل له والزراعة . ويدخل فى الثانى امساك الدفاتر والتقييد بها ووجود فروق الوزن .

أ - أما النوع الاول : فيكفى فيه القصد العام المطلوب فى كل الجرائم العمدية (٤٤) . وقد عرفته محكمة النقض بأنه فى جريمة احراز المخدر بتوافر بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجاني بأن ما يحرزه هو من المواد المخدرة الممنوعة قانوناً (٤٥) . والقصد الجنائي يتكون من شقين :

(٤٤) قضى بأن النقل هو فعل مادى من قبيل الافعال المؤتمة ولا ينطوى فى ذاته على قصد خاص (نقض ١٥/١٠/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٣١) .

(٤٥) نقض ٢٢/٥/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٢١٥ ، ١٦/١/١٩٥٦ ق ٢٠ ، ١٥/١٠/١٩٧٢ س ٢٣ ق ٢٣٥ ، ٢/٦/١٩٧٥ س ٢٦ ق ١١٣ . وقضى بأن المادة ٣٨ من قانون المخدرات لا تستلزم قصداً خاصاً (نقض ٢٦/١٢/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٩٥) .

الشق الاول هو العلم بالركن المادى للجريمة على أية صورة ، أى أن يكون وقوع الجريمة فى غير غفلة من الجانى ، فان كانت المواد المخدرة قد دست عليه فهو لا يدرى من أمرها شيئا وينتفى بالنسبة له القصد الجنائى فلا حيازة ولا احراز . وكذلك ان حصل الجلب أو التصدير أو النقل أو تسهيل التعاطى باسم للشخص دون علم منه . أو تمت الزراعة أو الانتاج فى حدود ملكه ولكن فى غفلة منه . وعلى من يدعى عكس الظاهر أن يقيم الدليل على ذلك . وقد قضى بأنه يكفى اثبات وجود الشيء فى مكان هو فى حيازة شخص ما حتى يعتبر هذا الشخص محرزا لهذا الشيء ، فمن وجد فى دكانه حشيش يعتبر محرزا له لمجرد وجوده فى دكانه ، أما إقامة الدليل بعد هذا الوجود على علم المتهم نفسه بأن الحشيش موجود عنده فتكليف بالمستحيل ، انما له بعد أن ثبت احرازه بهذه القرينة أن يدفعها بعدم العلم بوجود الحشيش عنده ويقيم الدليل على ذلك ، وليس هذا من قبيل اثبات النفى ، بل انه يستطيع اثبات بادعاء أن الغير هو الذى وضع الحشيش عنده فى غفلة منه أو بغير رضائه (٤٦) .

ويشترط فوق ما تقدم أن يكون الفعل المادى قد تم عن ارادة حرة من الجانى ، بمعنى أن لا يكون مكرها عليها . فمن يضع فى يد آخر قطعة من المخدر ويظل قابضا عليها حتى يحضر رجال الضبط لا تتوافر فى حق الاخير جريمة احراز المخدر ، وان كانت قائمة بالنسبة لمن دسها عليه كرها .

ويجب ألا يكون المتهم متمتعا بسبب من أسباب انعدام المسئولية . ومن قبيل هذا ما قضى به من أنه اذا كان المتهم يعمل فى ظروف تجعله يعتقد أنه وهو يقوم بخدمة الملك السابق فى الوظيفة المخصصة له انما كان يباشر عملا له صبغته الرسمية وارتكب فعلا ينهى عنه القانون معتقدا أنه أمر صادر اليه من رئيسه الذى تجب طاعته فانه لا يكون مسئولا على أى حال من الاحوال (٤٧) .

والشق الثانى من القصد الجنائى هو علم الفاعل بأن المادى موضوع الركن المادى فى الجريمة هى من المواد المخدرة المنصوص عليها فى القانون . فاذا كان يجهل طبيعتها أو كنهها فلا يتوافر فى حقه القصد الجنائى وتبعا لا

(٤٦) نقض ١٩٣٢/١٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٧ .

(٤٧) نقض ١٩٥٦/١٢/٢٥ احكام النقض س ٧ ق ٣٦٥ .

سائغا من الظروف والأدلة التي أوردتها أن المتهم كان على اتفاسق سابق مع أخيه على جلب المواد المخدرة وأنه حين تسلم الطردين المرسلين إليه منه كان يعلم بأنهما يحتويان مواد مخدرة ، فإن جريمة الاحراز تكون متوافرة الاركان في حقه ، ولا يمنع من ذلك القبض عليه قبل أن يتمكن من فتح الطردين ويتم قراءة الكتاب الوارد بشأنهما (٥٣) . وإذا كان ما أوردته الحكم من أن المتهم ألقى بما معه عندما وقع بصروم على رجل البوليس ثم محاولته الهرب كافيافي الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يحرزه مخدرا ، فلا تكون المحكمة ملزمة بعد ذلك بالتحدث استقلالا عن ركن العلم بحقيقة المادة المضبوطة ما دامت ظروف الدعوى لا تسيغ القول بانتفائه (٥٤) .

على أنه متى قام شك في توافر القصد الجنائي تعين على المحكمة أن تتعرض لإثباته أو نفيه ، ولهذا قضى بأنه إذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمة احراز مخدر بناء على ما اعترف به من أن المادة التي ضبطت معه قد عثر عليها فوضعها في جيبه دون أن يعرف أنها حشيش ، فهذا قصور يعيبه إذ أنه كان يجب على المحكمة مع تقرير المتهم عدم علمه بأن ما ضبط معه مخدر أن تثبت عليه هذا العلم (٥٥) . وقول المحكمة بأن العلم مفروض لدى المتهم وأنه ليس له أن يدعى أنه لا يعلم بأن المادة مخدرة لا سند له من القانون ، ولا يمكن إقراره . فإن القصد الجنائي من أركان الجريمة ، فيجب أن يكون مثبتا فعليا ولا يصح افتراضه افتراضا قد لا يتفق والحقيقة في واقعة الدعوى (٥٦) . والمحكمة وإن كانت غير ملزمة بالتحدث استقلالا عن توافر القصد الجنائي ، إلا أنه إذا كان العلم محل شك وتمسك المتهم بانتفائه لديه فيتعين على المحكمة إذا ما رأت ادانته أن تبين ما يبرر اقتناعها بعلمه بأن ما يحرزه مخدرا (٥٦ مكرر) . وإن اعترف المتهم بضبط النبات في حيازته مع إنكار علمه بأنه مخدر لا يصلح أن يقام عليه الحكم بادانته في جريمة زراعة نبات الحشيش دون إيراد الأدلة على أنه كان يعلم بأن ما أحرزه مخدر والا كان الحكم قاصرا متعينا نقضه (٥٧) .

(٥٣) نقض ١٩٤٥/٦/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٩٣ .

(٥٤) نقض ١٩٥٨/٦/٩ أحكام النقض س ٩ ق ١٦١ ، ١٩٥٧/٤/٢٩ س ٨ ق ١٢٢ .

(٥٥) نقض ١٩٤٩/١٢/٢٠ أحكام النقض س ٨ ق ٧٠٠ ، ١٩٤٥/١٢/١٦ مجموعة القواعد

القانونية ج ٧ ق ١٧ .

(٥٦) نقض ١٩٤٦/٣/١٢ الطعن رقم ٢٣١ سنة ١٩٤٦ .

(٥٦ مكرر) نقض ١٩٧٣/١٠/٧ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٦٨ .

(٥٧) نقض ١٩٥٥/٤/٢٦ أحكام النقض س ٦ ق ٢٧٦ .

وانه من المقرر ان الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير الدليل الفني (٥٧ مكرر) .

القصد الخاص

ذكرنا فيما سبق أن القصد الجنائي العام لازم في جميع الجرائم السابقة فان لم يتوافر انتفى قيام الجريمة . على أن المشرع أورد في بعض نصوصه عبارتي بقصد الاتجار ، وبقصد التعاطي والاستعمال الشخصي ، كما أورد أيضا عبارة بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، وقد ذهب رأى الى القول بأن اشتراط قصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي لا يعنى ضرورة قيام قصد خاص ، وانما يعتبر هذا من بين الصور التي يعتد فيها الشارع بالباعث الذي من أجله يشدد العقاب ، ويكون القصد الجنائي الواجب توافره هو القصد العام فقط ، وآية هذا أنه يعاقب على أى من الافعال المادية ولو كان هذا بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

وفي رأينا أن الاصل هو عدم الاعتداد بالباعث في قيام المسؤولية الجنائية ، فان جعل له الشارع اعتبارا فقد ينقلب في بعض الصور الى قصد خاص ، الامر الذي يترتب عليه انتفاء المساءلة اذا ثبت عدم قيامه ، الا اذا كان الفعل يقع تحت نص آخر من نصوص القانون . على هذا الاساس يكون الباعث الذي تطلبه المشرع هو القصد الخاص ، وقد عبر عنه بلفظ « بقصد » وعلى هذا ينبغي أن يثبت هذا القصد حيثما يتطلبه المشرع فان لم يتوافر طبقت المادة ٣٨ من القانون (٥٨) . ويجب على المحكمة بناء على ما تقدم أن تقيم الدليل على توافر القصد الخاص في الصورة التي يتطلب منها القانون قيامه سواء أكان قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . وهي مسألة موضوعية تدخل في تقدير محكمة الموضوع (٥٩) .

والاقتناع بما اذا كان قصد المتهم من حيازة المواد المخدرة أو احرازها هو التعاطي أو الاستعمال الشخصي هو مسألة يقدرها قاضي الموضوع من مختلف ظروف الدعوى المطروحة عليه (٥٩ مكرر) . ومن أحكام القضاء في هذا الصدد

(٥٧ مكرر) نقض ١٩٧٥/١٢/١ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٧٩ .

(٥٨) نقض ١٩٦٧/٣/٢٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٨٦ .

(٥٩) نقض ١٩٦٧/٣/٢٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٨٦ ، ١٩٧٢/١٠/٩٥ س ٢٣ ق ٢٣١ .

١٧٢/١/١٠ ق ١٧ .

(٥٩ مكرر) نقض ١٩٧٠/١٠/٦ أحكام النقض س ٢٦ ق ٢٣٣ .

أنه يكفي مجرد توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة ولو لم يتخذ الجاني الاتجار في المواد المخدرة حرفة له ، اذ لم يجعل القانون الاحتراف ركنا من أركان هذه الجريمة (٦٠) . واذا كان الحكم قد دلل على ثبوت قصد التعاطي لدى المتهم في قوله « وتري المحكمة أن مقدار المخدر المضبوط ليس بكثير بالنسبة لشخص مدمن التعاطي وترجح أن المتهم كان يحزره لاستعماله الشخصي اذ أنه فضلا عن أن سوابقه تدل على ذلك فإنه لو كان يتجر لاعد لفافات صغيرة لتوزيع المخدر ولضبطت معه بعض هذه اللفافات أو آلة التقطيع كمطواة وميزان الامر المنتفى في الدعوى » . فان ما قاله الحكم في ذلك يكفي للتدليل على أن احراز المخدر كان بقصد التعاطي ومن شأنه أن يؤدي الى ما رتبته عليه (٦١) . وانه اذا كان الحكم قد تعرض للقصد من الاحراز فقال ان المتهم قد اعترف في محضر ضبط الواقعة باحرازه لقطعه الافيون التي ضبطت معه وانه محرزها بقصد التعاطي وأن الكمية المضبوطة من المخدرات ضئيلة ولم يشاهد المتهم وهو يوزع أى مخدر على أحد من رواد محله الذي كان به وحده فان هذا الاستدلال معقول وكاف لحمل النتيجة التي انتهى اليها الحكم من أن المتهم كان يحرز المخدرات لتعاطيه (٦٢) . واعتبار المحكمة للمتهم أنه قد أحرز المخدر بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي في حكمها لا يجوز للمتهم أن يتضرر منه ، اذ من حقها تعديل الوصف القانوني للتهمة في الحكم ما دام ذلك في حدود العقوبة المقررة ومبنيا على ذات الوقائع المقدم المتهم من أجلها للمحاكمة . ولذا ، قضى بأنه متى كانت التهمة الموجهة الى المتهم في ورقة الاتهام هي أنه أحرز جواهر مخدرة (حشيشا) في غير الاحوال المرخص بها قانونيا ، وكانت المحكمة قد استظهرت أن الاحراز بقصد التعاطي فغيرت الوصف القانوني للواقعة دون أن تضيف اليها شيئا من الافعال أو العناصر التي لم تكن موجهة الى المتهم فإنها لا تكون قد أخلت بشيء من دفاعه (٦٢ مكرر) . واذا كان الحكم قد دلل على ثبوت احراز المطعون ضده للمخدر المضبوط بركنيه المادى والمعنوى ، ثم نفى قصد الاتجار في حقه واعتبره مجرد محرز لذلك المخدر ، وانه بموجب المادة ٣٨ التي لا تستلزم قصدا خاصا من الاحراز بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائي العام ، وهو علم المحرز بماهية الجوهر المخدر

(٦٠) نقض ١٩٧٠/١٠/١٨ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٣٣ .

(٦١) نقض ١٩٥٦/٤/٢٧ أحكام النقض س ٧ ق ١٧٨ .

(٦٢) نقض ١٩٥٦/٤/٢ أحكام النقض س ٧ ق ١٣٥ .

(٦٢ مكرر) نقض ١٩٥٦/١٠/٨ أحكام النقض س ٧ ق ٢٧٥ ، ١٩٦٦/١٠/٤ س ٦٧ .

ق ١٦٩ ، ١٩٧١/١٢/٢٦ س ٢٢ ق ١٩٥ .

علما مجردا من أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها فى القانون ، فان فى ذلك لا يكفى لحمل قضائه بالادانة على الوجه الذى انتهى اليه (١٣ مكررا) .

ومتى ثبت قيام القصد الجنائى حقت المسئولية ووجب العقاب ، بصرف النظر عن الباعث على مقارفة الجريمة اذ لا أثر له فى توافر أركانها . وقد قضى بأنه لا عبء مطلقا بالباعث على الاحراز فاذا تقدم شخص بنفسه الى البوليس ومعه مادة مخدرة قاصدا دخول السجن لخلاف شجر بينه وبين والديه مثلا كانت الجريمة مستوفية أركانها وحق عليه العقاب ولا تصح تبرئته برغم أنه لم يتوفر لديه أى قصد إجرامى لأن القانون إنما أراد بأحكامه التى فصلها فى المادتين ٣٥ و ٣٦ منه العقاب على الاحراز مهما كانت وسيلته او سببه او مصدره أو الغاية منه . وقد نص فى هاتين المادتين على صور شتى للاحراز وأسبابه ووسائله وغاياته ونقطه الارتكاز فيها كلها إنما هى الاحراز ، فهو الذى يبنى القانون بمحاربتة وايجاد السبل دونه ولو كان مجردا عن كل غرض (أو على الأقل ولو لم يعلم الغرض منه) ما لم يكن بترخيص قانونى (١٣) ، سواء طال أمد الاحراز أو قصر (١٤) .

ب - والنوع الثانى : وهو مسك الدفاتر والقيد بها ووجود فروق فى الوزن أكثر من النسبة المسموح بها قانونا ، يتوافق القصد الجنائى فيه بمجرد وقوع الفعل المكون للركن المادى ، وقضى بأن القصد الجنائى فى جريمة عدم امساك الدفاتر يكفى فيه العلم والارادة ، فمتى تعمد الجانى ارتكاب الفعل المكون للجريمة حق عليه العقاب ولو لم يرم من وراء فعلته الى أن يسهل للغير مخالفة أحكام القانون فى شأن المخدرات (١٥) .

اولا يؤثر فى قيام القصد الجنائى الدفع بأن اغفال مسك الدفاتر أو القيد بها مراجعة النسيان ، فقد قررت محكمة النقض بأن القصد الجنائى فى جريمة عدم امساك الدفاتر مفترض وجوده بمجرد الإخلال بحكمها ، وليس يشفع فيها الاعتذار بسهو أو نسيان أو بآى عذر آخر دون الخسائر القهرى (١٦) .

(٦٣) نقض ١٩٣١/١٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٠٨ ، ١٩٣٦/١/١٦

ق ٤٢٩ .

(٦٣) مكرر نقض ١٩٧٥/٣/١٧ أحكام النقض س ٢٦ ق ٥٦ .

(٦٤) نقض ١٩٥٣/١١/٩ أحكام النقض س ٥ ق ٢٥ ، ١٩٥٤/١١/٢٢ س ٦ ق ٦٦ .

(٦٥) نقض ١٩٤٤/١٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٣٥ .

(٦٦) نقض ١٩٣٥/١٢/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٢٤ ، ١٩٣٦/٥/١٨

ق ٤٧٤ .

صور خاصة

تدعو بعض الصور لبحث توافر القصد الجنائي من عدمه نعرض لهذا فيما يلي :

(١) أول الصور أن يقوم أحد الافراد بالامسك بشخص معه مواد مخدرة فيأخذها منه ويبقيها معه حتى لا يضيع دليل الجريمة الى أن يستلمها لرجال السلطة العامة ، فهل يسأل عن احرار المخدرات ؟ لا جدال في أننا لو حللنا هذه الصورة لوجدنا أن القصد الجنائي بشقيه قائم ، ومع هذا فإنه لا يمكن مساءلة ذلك الشخص عن جريمة احرار مخدر ، لأنه كان بسبيل استعمال حق خوله القانون اياه هو الابلاغ عن الجرائم الذي يجيز له سبيل اتمامه أن يحافظ على أدلة الجريمة الى أن يقدمها الى المختصين ، وقد قضى بأن التبليغ عن الجرائم يقتضى فى بعض صور الاحتفاظ بجسم الجريمة وتقديمه الى السلطة العامة ، وقد يكون جسم الجريمة مما يحظر القانون حيازته أو احراره الا أن الاحتفاظ به فى هذه الحالة ومهما طال أمده لا يغير طبيعته ما دام القصد منه وهو التبليغ لم يتغير وان كان ظاهره يتسم بطابع الجريمة ، وذلك عملاً بالمادة ٦٠ من قانون العقوبات (٦٧) .

(٢) صورة أخرى تثار عندما يحتفظ الزوج بمنزله مخدرات وتعلم زوجته بذلك فهل تتوافر الجريمة بالنسبة لها تأسيساً على أن المنزل فى حيازة الزوج والزوجة معاً ، قطعاً لا يكفي مجرد العلم لقيام الجريمة انما يتعين أن يكون دخول المخدر فى حوزة الزوجة قد تم بإرادتها ورضائها وليس مما يجرى به العرف أن تعترض على تصرفات زوجها ، بل لن تكون لمعارضتها أية نتيجة ، ولا يقال ان من واجها الابلاغ عن الجريمة ، لأنه واجب بغير عقاب والعودة عن أدائه لا يحملها مسئولية عن جريمة احرار المخدر .

(٣) يستتبع هذا بحث الصورة التى يستعمل فيها الجاني زوجته أو ولده الصغير فى تصريف المواد المخدرة ، فهل يقبل من أيهما الدفع بأنه كان فى حالة اكراه أدبى ، ومن ثم تنتفى مسئوليته ؟ اننا وان قلنا فى الصورة السابقة أن الزوجة لا تعتبر مسئولة عن احرار المخدر حيث لا دخل لإرادتها فى ذلك ، الا أن الامر على العكس فى الصورة الراهنة ، لانها - أو الابن - أقدمت بإرادتها على فعل الاحراز ، وليس من السهولة اقامة الدليل على توافر الاكراه الادبى الذى يؤثر فى الارادة لدرجة أن يعدمها الاختبار ، وعلى هذا قد

يتصور الاكراه الادبي في حالة التهديد بطلاق الزوجة التي لا عائل أو مورد لها فتضطر تحت تلك الحاجة الى اجابة الزوج رغبة في قيام حياتها وحتى لا تموت جوعاً • والمسألة مرجعها وقائع الدعوى وما يستخلصه قاضى الموضوع •

(٤) اذا داهم رجال الشرطة منزلاً لفرد ما بحثاً عن مخدرات فأرادت زوجته مساعدته على الافلات من المسؤولية فأخذت المادة المخدرة الى أن ينتهى رجال الشرطة من ذلك التفتيش ، هل تسأل عن جريمة احراز مخدر ؟ لا شك فى توافر علمها بأن المادة مخدرة فضلاً عن انها فى حوزتها ، ولكن هل يعد احرازها قد تم تحت تأثير الاكراه الادبي ، وهو الرغبة الشديدة فى انقاذ زوجها من المسؤولية مما أعدمها الاختيار ؟

قد يثور فى الذهن أن الزوجة فى هذه الحالة تستفيد من الاعفاء المنصوص عليه فى المادة ١٤٥ من قانون العقوبات والخاص باخفاء الزوجة لأدلة جريمة واقعة من الزوج ، ولكى فى الواقع أن الباعث على فعل الزوجة هو اعانة زوجها على الفرار من وجه القضاء ، ولكنه بذاته يعد مكوناً للركن المادى فى جريمة الاحراز ، ولا محل للدفع بتوافر الاكراه الادبي ، إذ يجب لقيامه اثبات انعدام ارادة المكره أو اضعافها بحيث يضطر الى ارتكاب الجريمة ، وليس فى ضبط المخدرات لدى الزوج ما يوفر ذلك الشرط • وقد قصى بأنه متى كان الحكم قد رد على ما دفعت به المتهم من أنها تستفيد من الاعفاء المنصوص عليه فى المادة ١٤٥ ع بقوله ان ما ورد فى المادة ١٤٥ المذكورة لا ينصب الا على اخفاء أدلة الجريمة ما دامت وسيلة الاخفاء ليست فى ذاتها جريمة معاقباً عليها ، والقانون يعاقب على مجرد احراز الجواهر المخدرة مع العلم بأنها مخدرة ، فان هذا الرد يكون صحيحاً فى القانون (٦٨) • وانه لا يجدى كون الباعث على ارتكاب الجريمة هو محاولة اخفاء أدلة الجريمة التى وقعت من متهم آخر لان البواعث لا تؤثر على الجريمة (٦٩) •

(٦٨) نقض ١٩٥٧/١/٧ أحكام النقض س ٨ ق ٢ •

(٦٩) نقض ١٩٥٧/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٨ ق ٢٧٤ ، ١٩٧٢/٥/٢٩ س ٢٣ ق ١٩١ •

١٩٦٨/١١/٢٥ س ١ ق ٢٠٣ •

(ثانيا)

العقوبات

إذا توافرت أركان احدى الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن المخدرات ، فقد حقت العقوبة على مرتكبها بصرف النظر عن ضبط جسم الجريمة من عدمه ، ما دامت المحكمة قد اطمأنت الى وقوع الفعل من المتهم بناء على الأسباب التى أوردتها وتؤدى الى ذلك (٢٠) .

وحيازة المخدرات واحرازها وزراعتها وعدم مسك الدفاتر الخاصة وعدم القيد بها هى من الجرائم المستمرة اذ تتكون من فعل واحد قابل للتجدد والاستمرار بتدخل من ارادة الجانى (٧٠ مكرر) ، ولذا فانه لا يبدأ انقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم الا من يوم خروج المخدر من حيازة الجانى (٧١) ، كما يسرى عليها القانون الاشد متى استمرت الجريمة فى ظله . ولذا قضى بأنه اذا كان الحكم قد أثبت على المتهم الذى زرع نبات الحشيش ونبات الخشخاش فى ظل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ أنه أحرز هذا النبات فى أطوار نموه التالية لتاريخ العمل بالقانون الجديد رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ وأنتج واستخرج من نبات الخشخاش بعد نضجه مادة الأفيون ، وإن التحليل دل على أن هذا النبات وجد مجرّحا وعثر بجوار الجروح على آثار مادة داكنة تبين أنها أفيون ، فإن الحكم اذا طبق المادة ٣٣ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ على صورة هذه الواقعة لا يكون قد أخطأ (٧٢) .

وتعدد الافعال الواقعة من المتهم تجعله مسئولا عن جريمة واحدة ما دامت هناك وحدة فى زمن ارتكابها . فقضى بأنه اذا كان المتهم قد ضبط بالقاهرة فى مساء يوم ٢٤/١/١٩٥٣ ومعه مواد مخدرة وفى اليوم التالى فتش منزله بالاسكندرية وعثر به على مواد مخدرة ، فإن ما وقع من المتهم من احراز المخدر سواء ما ضبط معه بالقاهرة أم بالاسكندرية انما هو واقعة

(٧٠) نقض ١٩٤٢/١١/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٧ . وقد قضى بأن ضبط قطع من الأفيون فى أحد الأطباق لا يلزم ثمة بالضرورة تخلف آثار به (نقض ١٩٧٤/٢/١٠ أحكام النقض س ٢٥ ق ٢٧) .

(٧٠ مكرر) وجريمة نقل المخدرات من الجرائم المستمرة (نقض ١٩٣٧/٣/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٧) .

(٧١) نقض ١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٧٢ .

(٧٢) نقض ١٩٥٥/١/١٠ أحكام النقض س ٦ ق ١٣٠ .

واحدة وقعت فى ظل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ولا يؤثر على ذلك أن المخدر ضبط على مرحلتين اذ أن احراز المتهم لما ضبط معه فى القاهرة يوم ١/٢٤/٥٣ وما ضبط معه بالاسكندرية فى اليوم التالى قد وقعتا فى وقت واحد وأن افترقنا فى وقت الضبط بسبب اختلاف المكان الذى ضبط فيه المخدر (٧٢) .

وقد نص قانون مكافحة المواد المخدرة فى مخالفة أحكامه على عقوبات أصلية وأخرى تكميلية . والاولى قد تكون عقوبة جنائية أو جنحة أو مخالفة على التفصيل الآتى .

أ - العقوبات الأصلية

١ - عقوبة الجنائية

أ - شدد المشرع العقاب على بعض الجرائم الواردة بقانون مكافحة المخدرات تقديرا لخطورتها وعملا على زجر الافراد عن ارتكابها ، فقرر عقوبة الاعدام وأضاف اليها غرامة ذات حد أدنى مرتفع . ونص فى المادة ٣٦ من القانون المعدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ على أنه استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز فى تطبيق المواد السابقة النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة « (٧٣ مكرر) » .

فنص المادة ٣٣ من القانون المعدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ على أنه « يعاقب بالاعدام وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيهه (أ) كل من صدر أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه بالمادة ٣ (ب) كل من انتج أو استخرج أو فصل أو صنع جواهر مخدرة وكان ذلك بقصد الاتجار » وتنص المادة ٣٤ المعدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ على أن « يعاقب بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيهه (أ) كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو باع أو سلم أو نقل أو قدم للتعاطي جوهرا مخدرا وكان ذلك بقصد الاتجار أو أئجر فيها بأية صورة وذلك فى غير الأحوال المصرح بها فى هذا القانون (ب) كل من زرع نباتا من النباتات الواردة فى الجدول رقم (٥) أو صدر أو جلب أو حاز أو أحرز أو اشترى أو باع أو سلم أو نقل نباتا من

(٧٢) نقض ١١/١/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ١٣٦ .

(٧٣ مكرر) نقض ٨/١٢/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٧٥ .

هذه النباتات في أي طور من أطوار نموها هي أو بذورها وكان ذلك بقصد الاتجار أو اتجر فيها بأي صورة ، وذلك في غير الاحوال المصرح بها في هذا القانون (ج) كل من رخص له في حيازة جواهر مخدرة لاستعمالها في غرض أو أغراض معينة وتصرف فيها بأي صفة كانت في غير تلك الأغراض ٠ (د) كل من أدار أو أعد أو هيا مكانا لتعاطي المخدرات ٠ وتنص المادة ٣٥ المعدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦١ على أن « يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف جنيه كل من قدم للتعاطي بغير مقابل جواهر مخدرة أو سهل تعاطيها في غير الاحوال المصرح بها في هذا القانون » ٠

وقد قضى بأنه اذا كان الحكم قد أثبت على المتهم انه أحرز المخدر بقصد وضعه في منزل شخص آخر للايقاع به ، وهذا بالبداية غير التعاطي أو الاستعمال الذي يكون فيه المحرز تحت تأثير عامل شخصي رأى الشارع عدمه مما يقتضى التخفيف في العقاب فانه لا يكون قد أخطأ اذا ما وقع على هذا المتهم العقوبة الواردة في المادة ٣٥ من القانون (٧٤) ٠

ب - وقد خفف المشرع من العقوبة السابقة في حالتى التعاطي والاستعمال الشخصى ، وان كان قد أبقي على درجة الجريمة فتتنص المادة ٣٧ من القانون على أن « يعاقب بالسجن وبغرامة من خمسمائة جنيه الى ثلاثة آلاف جنيه كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو انتج أو استخرج أو فصل أو صنع جواهر مخدرة أو زرع نباتا من النباتات الواردة في الجدول رقم (٥) أو حازها أو أحرزها أو اشتراها وكان ذلك بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصى ، وذلك كله ما يثبت أنه قد رخص له بذلك بموجب تذكرة طبية أو طبقا لاحكام هذا القانون ولا يجوز أن تنقص مدة الحبس عن ستة أشهر في حالة تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات » ٠ وقد راعى المشرع في هذا أن من يستعمل أو يتعاطى المواد المخدرة أقل خطورة من غيره لا سيما المتجرين فدعا هذا الى تخفيف العقوبة ٠

وتنص المادة ٣٨ من قانون المخدرات على أنه « مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها القانون ، يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو سلم أو نقل أو أنتج أو استخرج أو فصل

أو صنع جواهر مخدرة وكان ذلك بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانوناً .

ويبين مما تقدم أن مجرد الحيازة وما في حكمها مما ورد في النصوص انفة البيان يكفي لتوقيع العقاب المنصوص عليه في المادة ٣٧ والتي أشارت إليها المادة ٣٨ (٧٥) ، فإذا كان القصد من الحيازة هو الاتجار (٧٥ مكرر) أو تمت التجارة فعلاً طبقت المادة ٣٤ من القانون ، وإن كان القصد هو التعاطي أو الاستعمال الشخصي طبقت المادة ٣٧ . وأهمية إثبات قصد التعاطي والاستعمال الشخصي - رغم وحدة العقوبة في المادتين ٣٧ و ٣٨ تبدو في تقدير القاضي للعقاب ، وفي تطبيق التدابير الاحترازية المنصوص عليها في باقى فقرات المادة ٣٧ من القانون .

والاصل وفقاً لأحكام محكمة النقض - في ظل القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ - أن مجرد الحيازة أو الاحراز يكفي لتوقيع عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة والغرامة دون حاجة لإثبات قصد الاتجار ، فإن أراد المتهم الافادة من العقوبة المخففة وهي السجن فعليه أن يقيم الدليل على قصده من الحيازة والاحراز وأنه التعاطي . فقد قضى بأن المادة ٣٥ من قانون المخدرات - القديم - لا تشترط أن يكون الاحراز المنصوص عليها مقصوداً به الاتجار ، فكل أحراز يعاقب عليه بموجبها إلا إذا ثبت أنه كان يقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، ففي هذه الحالة يكون للمتهم أن ينتفع بالعقاب المخفف الوارد في المادة ٣٦ . ونعبد الإثبات في تخصيص القصد من الاحراز يقع دائماً على غائق المتهم . فإذا كان المتهم لم يقدم للمحكمة أى دليل على أن احرازه للمخدر كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، فلا يكون له أن ينعى عليها أنها طبقت المادة ٣٥ دون أن تذكر أن الاحراز كان بقصد الاتجار (٧٦) والاتجار في الجوهر المخدر هو واقعة مادية تستغل محكمة الموضوع

(٧٥) نقض ١٩٧٢/٥/٢١ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٦٩ . وقضى بأن الشارع استهدف بها نص عليه في المادة ٣٨ من قانون المخدرات على ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية أن يحيط بكافة الحالات التي يتصور أن تحدث عملاً وقد يغفل منها حائز المادة المخدرة بغير قصد الاتجار أو التعاطي من العقاب (نقض ١٩٧٠/٣/٢٣ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٠٠) .

(٧٥ مكرر) قضى بأن الاتجار في المخدرات لا يعدو أن يكون حيازة مصحوبة بقصد الاتجار ، فهو في مدلوله القانوني ينطوي على عنصر الحيازة إلى جانب دلالة الظاهرة فيها (نقض ١٩٧٤/٦/٢٣ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٣٣) .

(٧٦) نقض ١٩٤٤/٦/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٦٩ ، ١٩٣٩/١٢/١١

ج ٥ ق ٢٨ .

بحرية التقدير فيها طالما أنها تقيمها على ما يرتجها (٧٦ مكرر) ثم قضى بأنه لا يشترط لتوقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت اتجار المتهم في المواد المخدرة ، بل يكفي في ذلك أن يقوم الدليل على حيازته أو الاحراز لها ، وليس ثمة محل لتطبيق العقوبة المخففة التي نص عليها في المادة ٣٤ الا اذا أثبت المتهم أو ثبت للمحكمة ان الحيازة أو الاحراز لم يكن أيهما الا بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي (٧٧) ويجب في هذه الحالة أن تعمل المحكمة نص المادة ٣٤ من المرسوم بقانون سالف الذكر وتنزل بالمتهم العقوبة المخففة المقررة بها . ومن ثم فمتى كانت واقعة الدعوى كما أوردها الحكم ترشح أن الاحراز انما كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، وكانت هذه المحكمة لم تستبين من مدونات الحكم لماذا وقع على المتهم العقوبة المغلظة دون المخففة مع قيام هذه الحالة فان الحكم يكون مشويا بالقصور (٧٨) . ويبين مما تقدم أن محكمة النقض تتجه الى أنه لا يشترط أن يثبت المتهم ذلك القصد الخاص بل يكفي أن تثبينه المحكمة من نفسها لتوقيع العقوبة المخففة . هذا مع مراعاة أن القانون الراهن لا يفرق في العقاب بين مجرد الحيازة والحيازة بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي .

ولا يؤخذ من نفي الاتجار دليلا على قصد التعاطي ، فقد قضى بأنه اذا كان الحكم لم يؤسس ما انتهى اليه من أن الاحراز كان بقصد التعاطي وعلى ان ذلك ثبت له من عناصر الدعوى ، بل اقتصر على نفي قصد الاتجار ، مع أن هذا القصد ليس ركنا من أركان الجريمة التي تتحقق بمجرد الاحراز فانه يكون مشويا بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور في الاستدلال بما يستوجب نقضه (٧٩) . وأنه اذا حكم على المتهم تطبيقا للمادة ٣٥ المذكورة ولم يذكر بالحكم أن القصد من الاحراز هو التعاطي أو الاستعمال الشخصي فان ذلك لا يعيب الحكم لان هذا البيان لا يكون لازما الا عند تطبيق النص الاستثنائي في المادة ٢٦ (٨٠) .

وقد خص المشرع صور ارتكاب جرائم المخدرات اذا كانت بقصد التعاطي

(٧٦ مكرر) نقض ١٩٧٤/١١/١١ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٥٧ ، ١٩٧٣/٥/٦ س ٢٤ ق ١٢١ .

(٧٧) نقض ١٩٥٧/١١/١١ أحكام النقض س ٨ ق ٣٨ ، ١٩٣٢/١٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٧ ، ١٩٥٦/٤/١٦ أحكام النقض س ٧ ق ٢٢٨ .

(٧٨) نقض ١٩٥٧/١/١٥ أحكام النقض س ٨ ق ١١ .

(٧٩) نقض ١٩٥٦/٣/١٩ أحكام النقض س ٧ ق ١١١ .

(٨٠) نقض ١٩٤٠/١٢/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٦٩ .

والاستعمال الشخصى بحكم مستقل هدف به الى علاج ادمان المخدرات .
فمنصت الفقرة الثالثة من المادة ٣٧ على أنه « يجوز للمحكمة بدلا من توقيع العقوبة المنصوص عليها فى هذه المادة أن تأمر بإيداع من ثبت ادمانه على تعاطى المخدرات احدى المصحات التى تنشأ لهذا الغرض ليعالج فيها الى ان تقرر اللجنة المختصة ببحث حالة المودعين بالمصحات المذكورة الافراج عنه ولا يجوز أن تقل مدة البقاء بالمصحة عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة » .

وفى تطبيق هذا الحكم ينبغى أن يثبت توافر أركان الجريمة فى حق المتهم ، وانه قد أدمن على تعاطى المخدرات ، وبهذا لن يكون لتوقيع العقوبة عليه من أثر وعلاجه أجدى من عقابه . على أن هذا الاجراء جوازى للمحكمة يترك لتقديرها . وكضمان للحرية الفردية حددت مدة بقاء المدمن فى المصحة بما لا تقل عن ستة أشهر ولا يزيد على سنة . وتشكل اللجنة المختصة بالافراج من وكيل وزارة الصحة رئيسا ومن محام عام يندبه النائب العام ومدير الأمن العام أو من ينوب عنه ومدير ادارة مكافحة المخدرات أو من ينوب عنه ، ومدير المصحة أعضاء - وللجنة أن تستعين فى سبيل تأدية مهمتها بمن ترى الاستعانة به .

وقد قيد المشرع هذا الحق بما نص عليه فى الفقرة الخامسة من المادة ٣٧ من انه « لا يجوز أن يودع بالمصحة من سبق الأمر بإيداعه مرتين ، أو من لم يمض على خروجه منها أكثر من خمس سنوات » .

وتشجيعا للمدمنين على الاقلاع من عاداتهم وعلاجهم تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٧ على انه « لا تقام الدعوى الجنائية على من يتقدم من متعاطى المواد المخدرة من تلقاء نفسه للمصحة للعلاج » . ويكفى تقدم الشخص للعلاج حتى لو لم تقبله المصحة ، كما انه يستوى الحكم اذا تقدم المدمن الى المصحة أو الى النيابة العامة ، لأن الغاية واحدة تتحقق فيها حكمة التشريع ، وكذلك الحال اذا تقدم الى أى من مأمورى الضبط القضائى . وواضح أن الأثر الذى رتبته القانون على تقدم المدمن للمصحة هو عدم جواز اقامة الدعوى الجنائية ، فإن رفعت كانت غير مقبولة ، على أن هذا لا يرفع صفة التجريم اللاصقة أساسا بنشاط المتهم (٨١) .

٢ - عقوبة الجنحة

تنص المادة ٢٩ على أن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه كل من ضبط في أى مكان أعد أو هينىء لتعاطى المخدرات وكان يجرى فيه تعاطيها مع علمه بذلك ولا ينطبق حكم هذه المادة على الزوج أو الزوجة أو أصول أو فروع من أعد أو هينىء المكان المذكور . وبهذا يعاقب المشرع على مجرد التواجد مع ثبوت عدم التعاطى - لأنه خشى أن ظروف الاجتماع على هذه الصورة قد تدفع بالشخص الى مجازاة من يتعاطون المواد المخدرة . ولا شك فى ضرورة قيام التعاطى فعلا فى هذه الحالة ، وان يعلم المتهم بذلك ، فان انتفى علمه فقدت الجريمة الركن المعنوى فيها أى القصد الجنائى .

ويعاقب القانون على عدم مسك الدفاتر المنصوص عليها بالنسبة لمن رخص له فى الاتجار فى المخدرات أو حيازتها بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه (م ٤٣/١) وكذلك من يحرز مواد مخدرة تزيد على فروق الأوزان المسموح بها (م ٤٣/٣) وفى حالة العود الى ارتكاب هذه الجريمة تكون العقوبة الحبس مع الشغل وغرامة لا تزيد على مائتى جنيه (م ٤٣ فقرة أخيرة) . أما عدم القيد بالدفاتر فعقوبته الغرامة التى لا تزيد على مائة جنيه .

ويعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين من جلب أو صدر أو صنع مواد معينة مبينة فى الجدول رقم (٣) الملحق بالقانون ولم يتبع الأحكام المنصوص عليها فى الفصل الثانى من القانون عن الجلب والتصدير والنقل والواردة فى الفصل الثالث منه عن الاتجار بالجواهر المخدرة (م ٤٤/١ من القانون) .

وقد نصت المادة ٤٦ من قانون مكافحة المخدرات على انه « لا يجوز الحكم بوقف التنفيذ على من سبق الحكم عليه بعقوبة الجنحة على الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون ، ولكن الأحكام واجبة النفاذ فوراً ولو مع استئنافها . فاذا قضت المحكمة بوقف تنفيذ عقوبة الحبس كان حكمها مخالفاً للقانون (٨٢) » .

٣ - عقوبة المخالفة

كل مخالفة للأحكام الواردة بقانون مكافحة المخدرات ولم ينص على عقابها بإحدى العقوبات السابقة يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على سبعة أيام وبغرامة لا تجاوز مائة قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين (م ١/٤٥ من القانون) . ومن هذا القبيل مخالفة أحكام قرار وزارة الصحة العمومية بشأن شروط التذاكر الطبية التي يحررها الأطباء عن المواد المخدرة .

ب - العقوبات التكميلية

العقوبات التكميلية التي وردت بقانون مكافحة المخدرات على نوعين ، تكميلية وجوبية يتعين على القاضي أن يضمنها حكمه والا عد معيبا ، وأخرى جوازية له أن يحكم أو لا يحكم بها . هذا ولا يفوتنا أن ننوه بوجوب أعمال حكم المادة ٢٥ من قانون العقوبات الخاصة بالعقوبات التبعية عند الحكم بعقوبة جنائية .

١ - العقوبات التكميلية الوجوبية

أ - المصادرة

لما كانت حيازة أو احرار المواد المخدرة في غير الأحوال المنصوص عليها في القانون يعد جريمة استتبع هذا وجوب مصادرة تلك المواد في حالة الحكم بالأدانة ، وكذلك ان قضى بالبراءة ما لم يكن هذا لكون الحيازة أو الاحراز مشروعا . وتشمل المصادرة فضلا عما تقدم الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التي تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة . فتتضمن المادة ٤٢ من القانون على أن « يحكم في جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة الوارد ذكرها في الجدول (٥) ، وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التي تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة ، كما نص في المادة ٤٤ على مصادرة المواد المضبوطة » .

ويثور التساؤل عما اذا كان هناك تعارض بين حكم المادة ٤٢ من قانون مكافحة المخدرات والمادة ٣٠ من قانون العقوبات اذا كانت الأدوات المستعملة في الجريمة أو وسائل النقل مملوكة لشخص آخر حسن النية غير المتهم . لقد أوجب المشرع في المادة ٤٢ سالفه الذكر المصادرة في جميع الأحوال ، فهل تقتصر هذه العبارة الى ضرورة المصادرة حتى ولو كانت حيازة الأدوات

ووسائل النقل مباحة ، أو تنصرف زيادة على هذا الى مكان منها مملوكا للغير حتى ولو كان حسن النية ؟؟ لا شك في انطباق النص بالنسبة للأدوات ووسائل النقل المملوكة للمتهم ، أما بالنسبة للغير حسن النية فلا يمكن القول بإجازة المصادرة ما دامت حيازته للمال مشروعة ، لأن المصادرة اما عقوبة واما اجراء وقائي ، ولا يمكن وصفها في الصورة الراهنة بأنها عقوبة لأن صاحب المال ليس متهما في الجريمة ، والعقاب لا يلحق الا بشخص ساهم في الجريمة . كما لا يمكن اعتبار المصادرة اجراء وقائيا لأن هذا لا يكون الا من حيث تكون حيازة المال مجرمة . وعلى هذا يقتصر تفسير عبارة في جميع الأحوال على أن المقصود بها هو القضاء بالمصادرة حتى ولو كان المال المضبوط والمملوك للمتهم مباحة حيازته . وقد قضت محكمة النقض بوجوب تفسير المادة ٤٢ من قانون المخدرات على هدى القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ عقوبات (٨٣) .

ب - الإغلاق :

أوجب المشرع في المادة ٤٧ من القانون الحكم بالغلق فضلا عن العقوبة الأصلية في ثلاث حالات :

١ - غلق نهائي للمحل المرخص له بالاتجار في الجواهر المخدرة أو حيازتها أو أي محل آخر غير مسكون أو معدا للسكنى اذا وقعت فيه إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٤ و ٣٥ من القانون . فاذا كانت الواقعة التي أدين المتهم فيها هي احرازه مخدرا بقصد الاستعمال الشخصي فلا يجوز تعطيل رخصته عن ادارة مقهى (٨٤) .

٢ - غلق نهائي في حالة مخالفة أحكام المادة ٨ من القانون الخاص بالشروط الضحية الواجب توافرها أو المستودع الذي يعد للاتجار في المواد المخدرة والتي يصدر بها قرار من الوزير المختص ، واشتراط عدم وجود أبواب مشتركة مع الغير أو منافذ منصلة به .

٣ - غلق مؤقت لمدة لا تقل عن ثلاثة شهور ولا تزيد على سنة في حالة

(٨٣) نقض ١٩٦٧/٢/١٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٧ .

(٨٤) نقض ١٢٩/١/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٣٠ .

ما إذا ارتكبت في المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٨ .
ويكون الغلق نهائيا في حالة العود .

٢ - العقوبة التكميلية الجوارية

نصت المادة ٣/٤٦ على أنه « يجوز للمحكمة أن تأمر بنشر ملخص الحكم النهائي على نفقة المحكوم عليه في ثلاث جرائد يومية تعينها » ومع أن هذه الفقرة جاءت لاحقة للفقرة التي تناولت تحريم القضاء بوقف التنفيذ لمن يحكم عليه بعقوبة الجناة ، فإن حكمها ينطبق في حالتى الحكم بعقوبة الجناة أو الجنائية .

الاعفاء من العقاب

الأصل أنه إذا وقعت الجريمة حقت العقوبة على مرتكبها ، ولكن المشرع هدف الى الكشف عن جرائم المخدرات ، وذلك تفاديا للاضرار التي تنجم عن انتشارها . فأعفى من العقاب من يبلغ عنها ، وهو في هذا يهتدى بالأحكام التي وردت في قانون العقوبات عن الاتفاقات الجنائية . فيتنص المادة ٤٨ من قانون المخدرات على أن « يعفى من العقوبات المقررة في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ كل من يادر من الجناة بإبلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل علمها بها . فإذا حصل الإبلاغ بعد علم السلطات العامة بالجريمة تعين أن يوصل الإبلاغ فعلا الى ضبط الجناة ، وهذا أمر يترك تقديره لمحكمة الموضوع (٨٥) . على أن أعمال المادة ٤٨ لا يكون إلا بعد اسباغ المحكمة الوصف القانوني الصحيح على الواقعة (٨٦) .

ومناطق الاعفاء الذي تتحقق به حكمة التشريع هو تعدد الجناة المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء وورود الإبلاغ على غير المبلغ ، بما مفاده أنه حتى يتوافر موجب الاعفاء يتعين أولا أن يثبت أن عدة جناة قد ساهموا في اقتراف الجريمة المبلغ عنها فاعلين كانوا أو شركاء ، وأن يقوم أحدهم بإبلاغ السلطات العامة فيستحق بذلك منحة الاعفاء المقابل الذي قصده الشارع وهو تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبي الجرائم الخطيرة التي نص عليها القانون ، فإذا لم يتحقق صدق الإبلاغ بأن لم يثبت أصلا أن هناك جناة

(٨٥) نقض ١٩٦٧/١/٣١ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٨ .

(٨٦) نقض ١٩٦٦/١/٣ أحكام النقض س ١٧ ق ٢ ، ١٩٧١/١٢/٢٦ س ٢٢ ق ١٩٥١ .

آخرين ساءموا مع المبلغ في ارتكاب الجريمة فلا اعفاء لانتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع بعدم بلوغ النتيجة التي يجرى القانون عنها بالاعفاء وهي تمكين السلطات من الكشف عن تلك الجرائم الخطيرة (٨٧) . واذا استلزم الحكم لكى يتحقق موجب الاعفاء اعتراف الجاني بالجريمة التي اقترفها ، فانه يكون قد استمدت شرط للاعفاء لم يوجبها القانون (٨٧ مكرر) . والمحكمة ليست ملزمة بتقصي أسباب اعفاء المتهم من العقاب في حكمها الا اذا دفع بذلك أمامها ، فاذا هو لم يتمسك أمام المحكمة بسبب الاعفاء فلا يكون له أن ينعى على حكمها اغفال للتحديث معه (٨٨) . وقد فرق الشارع بين حالتى الاعفاء في المادة ٤٨ تتميز كل منهما بعناصر مستقلة وأفرد لكل حالة فقرة خاصة واشترط في الحالة الأولى فضلاً عن المبادرة بالاعفاء أن يصدر الاعفاء قبل علم السلطات العامة بالجريمة ، أما الحالة الثانية فقد اشترط القانون في مقابل الفسحة التي منحها للجاني في الاعفاء أن يكون اعباره هو الذى مكن السلطات من ضبط الجناة (٨٩) . وجريمة احراز المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى المعاقب عليه بمقتضى المادتين ٣٧ و ٣٨ من قانون المخدرات لا تندرج تحت حالات الاعفاء المشار إليها على سبيل الحصر في المادة ٤٨ من القانون (٩٠) .

التدابير الاحترازية

قد يمثل الشخص الذى يحكم بإدانته أو يتهم فى جنائيات المخدرات المنصوص عليها فى القانون نوعاً من الخطورة على المجتمع ، الأمر الذى يستوجب حماية المجتمع منه بمباشرة بعض التدابير الاحترازية . ومن أجل هذا أضيفت مادة جديدة الى قانون المخدرات برقم ٤٨ مكرراً بموجب القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ونصت على أن « تحكم المحكمة الجزئية المختصة باتخاذ أحد التدابير الآتية على كل من سبق الحكم عليه أكثر من مرة أو أتهم لأسباب جدية أكثر من مرة فى أحد الجنائيات المنصوص عليها فى هذا القانون : (١) الايداع فى

-
- (٨٧) نقض ١٩٧١/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ٣٥ ، ١٩٧٠/٣/١ س ٢١ ق ٧٧ .
 ١٩٧٤/١١/١١ س ٢٥ ق ١٥٧ ، ١٩٧٣/٢/٥ س ٢٤ ق ٣٠ .
 (٨٧ مكرر) نقض ١٩٧٤/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٩٣ .
 (٨٨) نقض ١٩٧٢/١٠/١٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٣٥ ، ١٩٧٣/٢/٥ س ٢٤ ق ٣٠ .
 والدفع بالاعفاء من العقاب هو من الدفع الجوهري التى ينبغى على المحكمة أن تناقشه فى حكمها (نقض ١٩٧١/٣/٢٨ أحكام النقض س ٢٢ ق ٧١) .
 (٨٩) نقض ١٩٧٢/٦/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠٧ .
 (٩٠) نقض ١٩٧١/١١/٨ أحكام النقض س ٢٢ ق ٦٥٢ ، ١٩٧٤/٦/٢ س ٢٥ ق ١١٣ .

احدى مؤسسات العمل التى تحدد بقرار من وزير الداخلية (٢) تحديد الإقامة فى جهة معينة (٣) منع الإقامة فى جهة معينة (٤) الإعادة الى الوطن الأصلي (٥) حظر التردد على أماكن أو محال معينة (٦) الحرمان من ممارسة مهنة أو حرفة معينة . ولا يجوز أن تقل مدة التدبير المحكوم به عن سنة ولا تزيد عن عشر سنوات . وفى حالة مخالفة المحكوم عليه التدبير المحكوم به يحكم على المخالف بالحبس .

وواضح أن الحكم بالتدبير يلزم رفع الدعوى الجنائية من النيابة العامة . ولا صعوبة بالنسبة الى الصورة الأولى وهى سبق الحكم أكثر من مرة ، ولكن الصعوبة تثور بالنسبة الى الاتهام لأكثر من مرة لأسباب جدية ، ومعنى هذا أنه لم يقض بإدانة المتهم . ولا شك أن هذه المسألة متروكة لتقدير قاضى الموضوع من اطلاعه على القضايا التى أسند فيها الاتهام الى المتهم ولم ترفع فيها الدعوى عليه . والتدابير آنفة البيان هى قيود تحد من حرية المحكوم عليه ويغلب الايلام فيها على العلاج بما يجعلها تدبيراً تحفظياً لا علاجياً ومن ثم فهى عقوبات جنائية بالمعنى المفهوم (٩١) .

(ثالثاً)

أحكام تكميلية

يتبع فى الضبط والتحقيق والمحاكمة عن الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لأحكام قانون مكافحة المخدرات القواعد المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الجنائية (٩٢) . وقد وردت زيادة على ذلك أحكام خاصة فى قانون المخدرات نذكرها فيما يلى .

فضلاً عن مأمورى الضبط القضائى المنصوص عليهم فى المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية منح قانون مكافحة المخدرات فى سبيل تنفيذ أحكامه صفة الضبط القضائى لثلاث فئات نص عليها فى المواد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ منه . فقررت الأولى أن يكون لمدير إدارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها

(٩١) نقض ١٩٧١/١/٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ٦ ، ١٩٧٠/٤/١٢ س ٢١ ق ١٣٥ .

(٩٢) خلا القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ من أى قيد على حرية النيابة العامة فى رفع

الدعوى الجنائية عن جريمة الجلب وغيرها من الجرائم الواردة به ، وهى جرائم مستقلة ومتميزة بمناصرها القانونية عن جرائم التهريب الجبرى المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٦ لسنة

١٩٦٢ (نقض ١٩٧٣/٢/١٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤١) .

ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الثانين صفة مأموري الضبطية القضائية فيما يختص بالجرائم المنصوص عليها في هذا القانون » .
ونصت المادة ٥٠ على أن « يكون لمفتشى الادارة العامة للصيديليات بوزارة الصحة دخول مخازن ومستودعات الاتجار في الجواهر المخدرة والصيديليات والمستشفيات والمصحات والمستوصفات والعيادات ومصانع المستحضرات الاقربازينية ومعامل التحاليل الكيمائية والصناعية والمعاهد العلمية المعترف بها . وذلك للتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون ، ولهم الاطلاع على الدفاتر والاوراق المتعلقة بالجواهر المخدرة ، ويكون لهم صفة رجال الضبط القضائي فيما يتعلق بالجرائم التي تقع بهذه المحال . ولهم أيضا مراقبة تنفيذ أحكام هذا القانون في المصالح الحكومية والهيئات الاقليمية والمحلية . وتنص المادة ٥١ على أن « يكون لمفتشى وزارة الزراعة ووكلائهم والمهندسين الزراعيين المساعدین والمعاونين الزراعيين صفة رجال الضبط القضائي فيما يختص بالجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام المادتين ٢٨ و ٢٩ » .

وقد قيد المشرع حق مأمور الضبط القضائي ذوى الاختصاص العام في اجراء التفتيش بأحد الأمكنة المنصوص عليها في المادة ٥٠ بقييد اجرائى ، فتنص الفقرة الثالثة منها على أنه « لا يجوز لرجال الضبط القضائي تفتيش المحال في الفقرة السابقة الا بحضور أحد مفتشى قسم الصيدليات بوزارة الصحة العمومية » .

وفي حالة زراعة نباتات محرم زراعتها قانونا يقوم رجال الضبط القضائي بقطع كل زراعة ممنوعة بمقتضى قانون مكافحة المخدرات وجمع اوراقها وجذورها على نفقة مرتكبى الجريمة ، وتحفظ هذه الأشياء على ذمة المحاكمة بمخازن وزارة الزراعة الى أن يفصل نهائيا في الدعوى الجنائية (م ٥٢ من القانون) .

وتنص المادة ٥٣ من القانون على أن « تبين بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض الوزير المختص كل فى المناطق التى تدخل فى اختصاصه مقدار المكافأة التى تصرف لكل من وجد أو أرشد أو ساهم أو اشترك فى ضبط جواهر مخدرة » .

الفصل العشرون

جرائم السلاح

الأصل فى حمل السلاح أن يكون بغرض الدفاع عن النفس أو المال عندما تقضى الضرورة بذلك ، وقد يستعمل فى غايات أخرى كالصيد أو التدريب على إصابة الأهداف ، ومع هذا فقد ينبغى حامل السلاح الاستعانة به فى العدوان على الغير ان كانت نفسه منطوية على الشر . واستعمال السلاح يحمل دوما فى طياته شيئا من الخطورة واصاباته حتى ولو كانت غير مقصودة قد تؤدى الى أوجم العواقب ، ولهذا كان من الطبيعى أن يعنى المشرع بتنظيم حيازة السلاح واحرازه ، فوضع لمخالفة أحكامه عقوبات تفاوتت فى قدرها وفقا لجسامة الجريمة .

وكان أول تشريع نظم احراز الأسلحة وحملها هو الرقيم ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٠٤ . وقد تطلب لاحراز أو حمل سلاح ناري للحصول على رخصة من السلطة الإدارية ، ويقدم طلب الرخصة الى مأمور المركز أو القسم الذى يقيم فيه الطالب ، ويوضح فيه عدد وأنواع الأسلحة المطلوبة الرخصة من أجلها . وأعفى بعض الأفراد من شرط الترخيص كرجال القوة العامة . وكانت العقوبة المقررة لاحراز السلاح أو حمله بدون رخصة هى الغرامة التى لا تتجاوز جنيه واحد ، أى عقوبة المخالفة . وشددت العقوبة اذا توافرت ظروف معينة نص عليها كحالة العود . وفى سنة ١٩٠٥ نشر جدول الأسلحة والأدوات والذخائر المصرح بإدخالها فى القطر المصرى ولائحة البوليس المنظمة للتجارة فيها . وفى عام ١٩١٧ صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ فى ١٧ من مايو سنة ١٩١٧ أثناء الحرب العالمية الأولى ، وكان مصدره بناء على طلب السلطة العسكرية ومنع فى القطر المصرى احراز وحمل الأسلحة النارية ، وكذلك الأسلحة البيضاء المبينة فى جدول ألحق بالقانون . واستثنى من التحريم رجال القوة العمومية المرخص لهم بحمل السلاح بموجب اللوائح المعمول بها ، أو من يعطيه وزير الداخلية أو السلطة التى ينيبها بصفة استثنائية رخصة لحمل السلاح .

ثم وضع القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٦ فى شأن الأسلحة وذخائرها ، وحل محله أخيرا القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بموجب القانون رقم

٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ . وقد جاء بالمذكورة الايضاحية للقانون الراهن « كشف الحوادث والجرائم التي وقعت بالبلاد بعد ان وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها عين قصور أحكام تلك التشريعات عن وضع حد لحالة قلق خطيرة انتابت البلاد ، اذ أصبحت الأسلحة النارية الحديثة وبعضها بعيد المدى سريع الطلقات في متناول أيدي العابثين بالامن العام والنظام ، وتبلورت في الظلام جماعات اتخذت من السلاح وسيلة لخلق جو من الارهاب يعينها على تحقيق أغراضها غير المشروعة ، فلم تيجد الحكومة بدا من مواجهة هذه الحال فعادت الى استصدار القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأسلحة وذخائرها . ومع ذلك فقد تبين من الحوادث التي تلت صدور ذلك القانون أيضا انه ليس وافيا بالغرض منه ، اذ اقتضت مواده على تنظيم حمل الأسلحة ولم تتناول استيراد هذه الأسلحة والاتجار بها ، بل ترك هذا الأمر للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٠٥ الذي لا يعدو أن يكون لائحة اجراءات لا تتفق والتطور الحديث للتشريع ، فضلا عن ذلك فان ذلك القانون قد أجاز الترخيص في حمل المتريوزات والمدافع الرشاشة مع انها أسلحة حربية هجومية على جانب كبير من الخطورة ، كما أجاز حمل السلاح لبعض أشخاص لدواعي معينة دون أن يحدد هذه الأسلحة المرخص بها لأي منهم ، وحظر صنع الأسلحة وذخائرها دون ترخيص ولم يبين شروط الترخيص بالصنع ولم يحدد عقوبة على الصنع قبل الترخيص . ومشروع القانون قد روعي فيه سد النقص بما يتفق وصالح الأمن العام والنظام » .

ولقد تضمن القانون الراهن أبوابا ثلاثة ، خص الأول بأحكام احراز الأسلحة وذخائرها وخيازتها ، وتناول الثاني أحكام استيراد الأسلحة وذخائرها والاتجار بها وصنعها واصلاحها ، وتكلم الباب الثالث على العقوبات والأحكام العامة . وسوف تقتصر على الأحكام الخاصة بحيازة واحراز الأسلحة وذخائرها .

أركان الجريمة

تنص المادة الأولى من قانون الأسلحة وذخائرها في صدرها على انه يحظر بغير ترخيص من وزير الداخلية أو من ينوبه عنه حيازة أو احراز أو حمل الأسلحة النارية ويبين من هذا النص أن أركان جريمة حيازة واحراز الأسلحة والذخائر بغير ترخيص ثلاثة .

- (١) موضوع الجريمة وكونه سلاحا أو ذخيرة . (٢) حيازة أو احراز السلاح أو الذخيرة بغير ترخيص . (٣) القصد الجنائي .

١ - موضوع الجريمة

موضوع الجريمة هو السلاح ، ولم يضع المشرع تعريفا له واقتصر على بيان الأنواع التي يحرم احرازها أو حيازتها في جداول الحقها بقانون الأسلحة والذخائر ، والأسلحة أصلا تنتظم نوعين الأول البيضاء والآخر النارية .

وكان الجدول رقم (١) يبين الأسلحة البيضاء بقوله أنها السيوف والشيش (عدا سيوف الكسوة الرسمية وشيش المبارزة) - السيونكات - الحناجر - الرماح - السكاكين ذات الحدين والحد ونصف - نصال الرماح - النبال ونصالها - عصا الشيش - الخشب أو القضبان المديبة أو المصقولة التي تثبت بالعصى والدبوس (عصي تنتهي بكرة ذات أشسواك) - البلط والسكاكين التي لا يسوغ احرازها أو حملها مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفية - الملمطة الحديدية (البونية) . وقد ألغى هذا الجدول بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ فخرجت الأسلحة البيضاء من نطاق تجريمه .

ويبين الجدول رقم (٢) الأسلحة النارية غير المششخنة وهي الأسلحة النارية ذات الماسورة المصقولة من الداخل ، أي الأسلحة التي لا يكون بداخل مسورتها مجار ملتوية تساعد على انطلاق الرصاص ذي السرعة العالية . كما يبين الجدول رقم (٣) الأسلحة النارية المششخنة وقسمها الى قسمين : الأول ينتظم المسدسات بجميع أنواعها والبنادق المششخنة من أي نوع ، والقسم الثاني المدافع والمدافع الرشاشة . وهذه الأسلحة جميعا تحتوي على مجار أو ميازيب تساعد على اخراج الرصاص وسرعة انطلاقه .

وبتى ثبت أن الآلات موضوع الجريمة تعد من الأسلحة ، فلا يهم ان كانت صناعتها محلية أو قد صنعت خارج البلاد . ولا يدخل في نطاق الأسلحة المحرمة ما يعد منها للارهاب كالمسدسات الصوتية التي تستعمل في التمثيل ، بل ان حكمة التجريم منتفية فيها .

ونظرا للتطور والتغير المستمرين في أنواع الأسلحة نجد أن المشرع قد نص في المادة ٣/١ من القانون على أن « لوزير الداخلية بقرار منه تعديل الجداول الملحق بهذا القانون بالاضافة أو الحذف ، فيما عدا الأسلحة المبينة بالقسم الثاني من الجدول (٣) فلا يكون التعديل فيها الا بالاضافة .

ويلحق بأحكام الأسلحة النارية الذخيرة الخاصة بها ، فقد نصت المادة السادسة من القانون ، على أنه « لا يجوز حيازة أو احراز الذخائر التي (م ٥٤ - العقوبات الخاص)

تستعمل فى الأسلحة الا لمن كان مرخصا له فى حيازة السلاح أو احرازه وكانت متعلقة بالأسلحة المرخص فيها طبقا لأحكام هذا القانون ، • فيشترط حتى لا ينطوى احراز الذخيرة تحت العقاب أن تكون خاصة بسلاح يحوزه أو يحوزه حامل السلاح ويكون مرخصا له به ، ولا أهمية بعد هذا المقدار تلك الذخيرة لاطلاق النص •

ومعرفة ما إذا كان موضوع الجريمة ببسلاحا مما ورد ذكره فى الجداول سابقة البيان من عدمه هى مسألة يقدرها القاضى بمطلق سلطانه • على أن الصعوبة قد تثور فى الحالتين الآتيتين :

أ - أجزاء الأسلحة : إذا أحرز الشخص جزءا من سلاح نارى كمقبض مسدس أو ماسورة بندقية ، هل يقع فعلة تحت طائلة العقاب ؟ إن الاستفادة من تعداد الأسلحة النارية الواردة بالقانون أنها تنصرف الى الأسلحة التامة الأجزاء ، أما القطع المنفصلة عنها فلا يطلق عليها لفظ سلاح ، ومن ثم فلا عقاب على حيازتها أو احرازها • ويؤيد هذا أن المشرع قد أضاف الى قانون الأسلحة والذخائر مادة برقم ٣٥ مكررا بموجب القانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ اعتبر فيها أجزاء الأسلحة النارية فى حكم الأسلحة الكاملة فيما يتعلق بأحكام استيراد الأسلحة وذخائرها والاتجار فيها وصنعها واصلاحها • على أنه إذا أحرز لشخص قطعا مختلفا من سلاح نارى يكون مجموعها سلاحا كاملا فإنه يعد محررا له بغير ترخيص ، ما دام يبنى بفعله هذا التحايل على أحكام القانون ، ومن ثم فلا يصح أن يفلت من العقاب •

ب - الأسلحة غير الصالحة للاستعمال : قد يجوز أن يحرز لشخص سلاحا يبين من فحصه أنه غير صالح للاستعمال ، فهل تتوافر الجريمة فى حقه ؟ والفرض هنا أن السلاح فى الأصل يصلح للاستعمال لولا بعض الخلل أو النقص الذى طرأ عليه • أما إذا فقد مقومات السلاح فإنه لا يدخل فى هذه الصورة ، كبندقية لا تحوى من أجزائها إلا الماسورة وكعبا خشبيا دون جهاز الإطلاق • لم يشترط قانون الأسلحة والذخائر للحصول على الترخيص أو لتجريم عند عدم الحصول عليه أن يكون السلاح صالحا للاستعمال ، ولعله قد راعى أن من يحمل السلاح - ولو كان غير صالح للاستعمال - وفى ذاته شر مما لا يحمل سلاحا ، ويؤيد هذا أن المشرع تطلب ممن يرخص لهم باصلاح الأسلحة قيد حركة دخول وخروج السلاح للتصليح فى دفترين خاصين ، ويوقع على أحدهما ضاحي السلاح (م ٢١) ، وما كان يوجب له لو لم يكن السلاح المراد اصلاحه مرخصا ، فمن غير المقبول أن يوقع شخص باستلام سلاح غير مرخص به ويقدم دليل الجريمة ضده بيده •

٢ - الركن المادى

الركن المادى بالجريمة يقع بأحدى صورتين اما الاحراز أو الحيازة بخير ترخيص . وقد وضع المشرع القواعد التى تنظم منح ترخيص السلاح أو الاعفاء منه . فلم يجرز الترخيص لأشخاص حددتهم قد يكون فيهم اندفاع الى استعمال السلاح فى غير المواطن التى يستخدم فيها ، أو تتوافر فيهم خطورة يستعملون معها السلاح فى العدوان . فنصت المادة ٧ من القانون المعدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ على أنه « لا يجوز منح الترخيص المنصوص عليه فى المادة الأولى الى : (أ) من تقل سنه عن ١٨ سنة ميلادية . (ب) من حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة الحبس لمدة سنة على الأقل فى جريمة من جرائم الاعتداء على النفس أو المال وكذلك من صدر ضده أكثر من حكمين فى جريمة من هذه الجرائم اذا وقعت خلال سنة واحدة . (ج) من حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مفرقات أو اتجار فى المخدرات أو سرقة أو شروع فيها أو اخفاء أشياء مسروقة (د) من حكم عليه بالادانة فى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٩٨ (أ) و ٩٨ (ب) و ٩٨ (ج) و ٩٨ (د) و ١٧٤ من قانون العقوبات (هـ) من حكم عليه فى أية جريمة استعمل فيها السلاح أو كان الجانى يحمل سلاحا أثناء ارتكابها اذا كان حمله يعتبر ظرفا مشددا فيها (و) المتشردون والمشتبه فيهم والموضوعين تحت مراقبة البوليس (ز) من سبق دخوله مستشفى أو مصحة للأمراض العقلية » .

وقد راعى القانون فريقا من الأفراد لما لهم من وضع خاص فأعفاهم من شرط الحصول على ترخيص لحيازة أو احراز السلاح ، وانما اعمالا للإشراف والرقابة أوجب عليهم اخطار الشرطة بما لديهم من أسلحة . فنصت المادة الخامسة من القانون المعدلة بالقانونين رقمى ١٥٥ لسنة ١٩٥٦ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ على ان « يعفى من الحصول على الترخيص المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة الأولى - ١ الوزراء الحاليون والسابقون - ٢ موظفو الحكومة العاملون المعينون بأوامر جمهورية أو بمراسيم أو فى الدرجة الأولى ، وكذلك الضباط العاملون - ٣ موظفو الحكومة السابقون المدنيون والعسكريون من درجة مدير عام أو رتبة لواء فأعلى - ٤ مديرو الأقاليم والمحافظون الحاليون والسابقون - ٥ أعضاء السلكتين الدبلوماسية والقنصلية الأجانب بشرط المعاملة بالمثل - ٦ موظفو المخابرات الذين يشغلون وظائف المخابرات المنصوص عليها فى المادة ١/٩ من ق ٣٢٣ لسنة ١٩٥٥ (بنظام ادارة المخابرات العامة) - ٧ أعضاء مجلس الشعب - ٨ طلبة المدارس والمعاهد والجامعات داخل الأماكن التى تحدد بقرار من وزير التربية والتعليم بالاتفاق مع وزير الشؤون

البلدية والقروية لتدريبهم على الرماية - ٩ - من يرى وزير الداخلية اعفاء من الاجانب وأعضاء مباريات الرماية الدولية . وعلى هؤلاء جميعا ان يقدموا خلال شهر من تاريخ حصولهم على الأسلحة بيانا بعدد ما وأوصافها الى مقر الشرطة الذي يقع في دائرة محل اقامتهم وتسليم الى كل من قدم البيان المذكور شهادة بذلك ، وعليهم الابلاغ كذلك عن كل تغيير يطرأ على هذه البيانات خلال شهر من التغيير .

واستثنى المشرع فريقا من الافراد تقضى واجبات وظائفهم ان يحملوا الأسلحة فلا يسرى عليهم قانون جواز الأسلحة واحرازها ، نصت عليهم المادة الثامنة المعدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ بقولها « لا تسرى أحكام هذا القانون الخاصة بحمل السلاح واحرازه وحيازته على الأسلحة الحكومية المسلمة الى رجال القوة العامة المأذون لهم في حملها في حدود القوانين واللوائح المعمول بها وطبقا لنصوصها . كذلك لا تسرى على العمدة ومشايخ البلاد (١) والعزب بشرط أن تفصل الحيازة على قطعة واحدة من الأسلحة المنصوص عليها في الجدول رقم ٢ وأن يخزن عنها المركز التابع له طبقا للفقرة الأخيرة من المادة الخامسة .

وطبيعي أنه يشترط في اعفاء أي من سبق بيانهم من الحصول على ترخيص يحمل السلاح أن يكون مباشرا للعمل المنوط به ، فان كانت خدمته قد انتهت وعلم بذلك تعين عليه تسليم سلاحه الى مقر الشرطة ان كان ملكا للحكومة أو تقديم طلب للترخيص باحرازه ان كان مملوكا له ، لأنه في أي من الصورتين لا يسري عليه قانون في احراز للسلاح . وقد قضت محكمة النقض بأنه اذا وصل شيخ بلد في حين غيابه عن بلده ولم يعلن بهذا الفصل واستمرت حيازته للسلاح فلا عقاب عليه ، لأن حيازته في الأصل قبل فصله كانت مباحة لأنه من رجال القوة العمومية . فاستمرار تلك الحيازة بعد فصله وأثناء غيابه عن مقر بلده لا يغير صفة الحيازة من مباحة الى محرمة ، بل المفروض في هذه الحالة أن تطالبه الإدارة بتسليم السلاح حتى يحصل من جديد على ترخيص بحمله واحرازه وليس تعيين شيخ بلد آخر مما يصح اعتباره اعلانا بالفصل (٢) . ويستفاد من هذا القضاء أن الحيازة لا تنقلب محرمة بالنسبة

(١) لم يكن القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ ينص صراحة على مشايخ البلاد ، ولكن درج قضاء النقض على اعتبارهم من رجال القوة العامة (نقض ١٩٣٤/٦/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٦٧) .

(٢) نقض ١٩٣١/٦/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٧٤ .

لرجال القوة العامة إلا اذا انتهت مدة خدمتهم وعلموا بذلك وطالبتهم الادارة بالسلاح فلم يقدموه .

وان كان عدم اشتراط الترخيص بالنسبة لرجال القوة العامة ومن في حكمهم مرجعه احتياجهم للسلاح في مباشرة أعمالهم ، إلا أنه في هذه الحالة لا يشترط أن يكون حمل السلاح أثناء القيام بالعمل فعلا ، ما دام هناك احتمال لمباشرة العمل في أى وقت . ولهذا قضى بأن حيازة رجال القوة العمومية الواردة في الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون ٨ لسنة ١٩١٧ من صنيغ العموم ، فهي تشمل كل رجال القوة العمومية فلا تفرق بين من كان منهم يؤدون عملهم على الدوام ومن يؤدونه الوقت بعد الوقت مع استعدادهم لأدائه في أى وقت وحسب الاقتضاء . فشيخ البلد المعرض بمقتضى وظيفته لأن يحل محل العمدة في عمله ولأن يكون عند الضرورة رئيسا للدورية للسيارة له حق حمل السلاح باعتباره رئيسا لكل القوة العمومية أو للجزء منها في بلده . وعلى ذلك لا يجوز الحكم بتغريم شيخ البلد لحمله سلاحا ناريا في غير أوقات العمل وبمصادرة البندقية لأن حالته ليس مما يعاقب عليها القانون (٣)

وهذا يدعونا الى بحث ما اذا كان حمل رجال القوة العامة للسلاح في فترات الاجازات السنوية يعتبر مباحا أم لا ، كضابط المباحث الذى يحمل سلاحا أثناء اجازته الصيفية . نحن نرى أنه متى أجاز حمل السلاح بغير ترخيص فانه لا معنى - لا سيما وأن المشرع لم يشترط شيئا - لا يجب أن يكون ذلك وقت الخدمة ، فالاجازة مطلقة بغير قيد عليها .

وقد وضع المشرع حكما عاما بالنسبة الى جميع من تقدم ذكرهم فحرم عليهم احراز أكثر من قطعتين من الأسلحة النارية المششخنة وغير المششخنة باستثناء المدافع والمدافع الرشاشة - الا بتصريح من وزير الداخلية في حالات الضرورة (م ٩ من القانون) .

وننتقل الآن الى الكلام على الحيازة والاحراز .

بقصد الحيازة تملك السلاح بصرف النظر عما اذا كان بين يدي صاحبه أو لا ، كما هو الشأن بالنسبة لجرائم المخدرات ، فيصح أن يثبت الحيازة لشخص ما ويحكم بادانته رغم عدم ضبط السلاح لديه متى تثبت المحكمة من ذلك .

(٣) نقض ١٩٣٠/١/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٨٨ .

والاحراز يراد به وجود السلاح ماديا بين يدي الشخص ولو لم يكن مالكا له ، فالحائز قد يكون محرزا لسلاح او غير محرز ، ومحرز السلاح قد يكون مالكا أو غير مالك ، فان كان الأول فهو حائز ومحرز ، وان كان الآخر فهو محرز فقط . وقد قضى بأنه يقصد بالاحراز مجرد الاستيلاء على السلاح أيا كان الباعث عليه ولو كان الأمر عارض (٤) .

ويحرم القانون حيازة أو احراز السلاح أو الذخيرة بغير الترخيص أو الإخطار الذي تطلبه . وفي هذا الصدد تعرض عدة صور لوجود السلاح بين يدي الشخص نتناولها فيما يلي :

١ - حيازة أو احراز السلاح بغير ترخيص اطلاقا ، وهي الحالة الأصلية للجريمة المنصوص عليها في القانون .

٢ - احراز السلاح بترخيص انتهت مدته . نصت المادة الثانية من القانون على أن « يكون الترخيص صالحا من تاريخ صدوره وينتهي في آخر شهر ديسمبر من السنة التي منح فيها . ويجوز تجديده ويكون التجديد لمدة سنة تبدأ من أول شهر يناير لقاء رسم يؤديه طالب التجديد لا يجاوز سنة » . فإذا انتهت المدة المحددة للترخيص ولم يكن قد جدد بعد فقد تتكشف الواقعة عن أحد أمرين الأول أن يكون حائز السلاح قد قدم طلبا للتجديد قبل انتهاء مدة الترخيص ، ولم يمد الترخيص أو يرفض الى أن مرت المدة الأولى المرخص بها ، أو لا يكون الحائز قد قدم طلبا لمد الترخيص اطلاقا .

ففي الحالة الأولى لا تسند الى الحائز جريمة ، لأن المشرع لم يتطلب منه الا تقديم طلب تجديد الترخيص في الميعاد ولأنه لا يسأل عن تأخير الادارة عن البت في طلبه . هذا وقد نصت المادة ١٠/ج على أن يعتبر الترخيص ملغى اذا لم يقدم طلب تجديده في الميعاد مما مفاده أن تقديم الطلب بالتجديد قبل نهاية المدة السابقة من شأنه أن يمد مفعول الترخيص السابق الى أن يفصل في الطلب . فقد قضى في ظل القانون القديم أنه متى انتهى أجل الترخيص

(٤) نقض ١٩٥٤/١١/١ أحكام النقض س ٦ ق ٤٩ . وقضى بأن قضاء النقض قد استقر على أنه يكفي لتحقيق جريمة احراز سلاح ناري بغير ترخيص مجرد الحيازة العرضية طالبت أو قصرت وأيا كان الباعث عليها (نقض ١٩٧١/١٠/١١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢٨) .
فلاحتفاظ بالسلاح الناري كأمانة يوفر الجريمة (نقض ١٩٧٤/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٥ ق ٧٦ ، ١٩٧٤/٣/٣١) .

الممنوح له دون أن يقدم طلبا لتجديده فانه يعتبر حائزا للسلاح بغير ترخيص (٥) .

والحالة الثانية توجد عندما لا يقدم طلب لتجديد الترخيص في الميعاد وسواء قدم بعد الميعاد أو لم يقدم اطلاقا ، وفيها يتعين بيان ما اذا كان الحائز للسلاح ينطبق عليه وصف أنه حازه بغير ترخيص أم لا ؟ اننا لو رجعنا الى المادة ١٠/ج من القانون نجدها تعتبر الترخيص ملغى في الحالة المعروضة اي أنها تفترض وجود ترخيص سابق ثم ألغى ، وهي صورة مخالفة للصورة التي يحوز فيها الشخص سلاحا بغير ترخيص منذ بداية الحيازة والاحراز ، أى أن احراز السلاح مع ترخيص ملغى يفترق عن احرازه بغير ترخيص اطلاقا . ويبرز أثر التفرقة في قدر العقوبة إذ أنها في الحالة الأولى الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر والغرامة التي لا تجاوز عشرة جنيهات أو إحدى هاتين العقوبتين ، في حين أنها في الأخرى أشد من هذا بكثير ، وقد تصل إلى السجن (راجع م ٢٦ و ٢٩ من القانون) . وتلك نتيجة عادلة لأن الشخص الذي يحرز سلاحا مع وجود ترخيص انتهت مدته ليس في خطوة من يحمل سلاحا بغير ترخيص اطلاقا ، فالأول قد منح الترخيص ، ولا خشية من حمله السلاح ، وبقائه الى حين انتهاء مدته دون سحب أو الغاء من جانب وزير الداخلية يدل على انتفاء خطورته ، ومتى كان الأمر كذلك فانه لا يعامل معاملة الشخص الأول .

ومع هذا يذهب قضاء النقض الى العكس ، فقد قضى بأن أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ يحظر احراز الأسلحة وحيازتها بغير ترخيص ، وتجعل هذا الترخيص ساريا لمدة سنة واحدة وبما لم يجدد مدة أخرى فانه ينقضي من تلقاء نفسه بانقضاء هذه المدة دون حاجة الى اصدار قرار بذلك من جهة الادارة (٦) . وان جريمة احراز السلاح بدون ترخيص تتم بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده في الموعد المقرر ، ولو اتخذ المتهم بعد ذلك لدى جهة الادارة الاجراءات لاستصدار رخصة جديدة (٧) . ولا شك أن المبدأ الذي اعتنقته محكمة النقض تفسيرا للقانون يجعل بعض القضاة يخرجون من الحكم بالادانة فيتلجسون أسباب البراءة الموضوعية .

٣ - السلاح الذي سحب ترخيصه أو ألغى : منح وزير الداخلية حق سحب ترخيص حيازة السلاح واحرازه مؤقتا أو الغائه بقرار مسبب منه .

(٥) نقض ١٩٥٢/٦/١٠ أحكام النقض س ٣ ق ٤٠٩ .

(٦) نقض ١٩٥٥/٣/١٤ أحكام النقض س ٦ ق ٢٠٨ .

(٧) نقض ١٩٥٦/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٧ ق ٢٨٧ .

وأوجب على المرخص له في حالتي السحب والالغاء أن يسلم السلاح الى مقر الشرطة الذي يقع في دائرة محل اقامته خلال اسبوعين من تاريخ اعلانه بالالغاء أو السحب ما لم ينص في القرار على تسليمه فورا الى مقر الشرطة الذي يحدده . وللمرخص له أن يتصرف في السلاح الذي أودعه بقسم الشرطة خلال سنة من تاريخ تسليمه الى الشرطة ، فإذا لم يتيسر له التصرف خلال هذه المدة اعتبر ذلك تنازلا منه للدولة عن ملكية السلاح وسقط حقه في التعويض (م ٤ معجلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨) .

فإذا سحب ترخيص السلاح مؤقتا أو ألغى ولم يتم المرخص له بتسليمه الى الشرطة هل يعتبر محرزا بغير ترخيص ، فتتطبق عليه العقوبة المشددة أم يختلف الوضع كما هو الحال في الصورة السابقة ؟ . في رأينا أن هناك فرقا بين سحب الترخيص مؤقتا والغاءه وبين احراز السلاح بغير ترخيص اطلاقا ، لأنه رغم السحب أو الالغاء فإنه لا يمكن عد المحرز في خطوة من يكون لديه سلاح بغير ترخيص . ولهذا نجد المشرع أوجب أن يكون قرار وزير الداخلية في ذلك الصدد مسببا . وهو بهذا يقبل الطعن أمام الجهات الادارية ، لاحتمال أن يكون تقديره خاطئا ، ومن ثم ينطبق على سحب رخصة سلاحه مؤقتا أو ألغيت ولم يتم بواجب تسليمه الى الشرطة حكم المادة ٢٩ من القانون .

٤ - التنازل عن سلاح الى شخص غير مرخص له : اذا تنازل شخص عن سلاحه لآخر ، وكان هذا مرخصا له بحيازة أو احراز السلاح فلا جريمة في الأمر ، أما اذا لم يكن لديه ترخيص فإنه تعرض لنا صورتان الاولى أن يقوم المتنازل بتسليم السلاح الى المتنازل اليه ، وحينئذ يسأل الأخير عن جريمة احراز سلاح بغير ترخيص ، أما الاولى - المتنازل - فلا تسند اليه أية جريمة ، وكل ما في الأمر أن ترخيصه يعتبر ملغيا بحكم المادة ١٠ من القانون . والصورة الأخرى أن يتم التنازل عن السلاح مع بقاءه في حوزة المتنازل ، وفيها يعتبر الترخيص ملغيا آخذا بحكم المادة ١٠ من القانون ، ويكون المالك الأصلي محرزا للسلاح بترخيص ملغى يوجب تطبيق المادة ٢٩ عليه ، ويسأل المتنازل اليه عن حيازة سلاح بغير ترخيص .

٥ - تسليم السلاح الى آخر غير مرخص له : عرضنا في الصورة السابقة للتنازل عن ملكية السلاح الى آخر ، أما في الفرض المطروح فإن التسليم يكون الغرض منه اما الاحتفاظ بالسلاح لذمة صاحبه بصفة مؤقتة أو مجرد الاطلاع عليه في وجود صاحبه .

ففي الصورة الأولى تسليم السلاح لآخر للاحتفاظ به بصفة مؤقتة يجعل الترخيص ملغى أخذاً بحكم المادة ١٠ ب من القانون .

أما في الصورة الأخرى إذا كان تسليم السلاح لآخر للاطلاع عليه في حضور صاحبه ورده ، فإنه يقصد به مجرد تمكين اليد العارضة إذا استعرضنا اصطلاح شراح القانون المدني . وفي رأينا أن التسليم متى كان الغرض منه مجرد تمكين اليد العارضة ، فإنه لا ينبغي أن يكون من شأنه إلغاء الترخيص ، وتبعاً لا يسأل المسلم إليه عن جريمة احراز سلاح بغير ترخيص . والحل الذي نراه تفسيراً للقانون في هذه الصورة يدفع الجرج عن القضاء فيحكم بالبراءة تأسيساً عليه دون حاجة إلى التحايل على وقائع الدعوى وتحميلها أكثر مما تحتل .

ويكون المراد من التسليم المنصوص عليه في المادة العاشرة ما قصد منه التنازل عن ملكية السلاح أو عن حيازته بصفة مؤقتة .

وهناك صور كثيرة ما تحدث عملاً ، وهي أن يكلف أحد الأعيان تابعاً له بحمل بندقيته وهو يسير معه دون أن يكون لدى التابع ترخيصاً بالحيازة أو احراز السلاح . وفي هذه الصورة يعد التابع محرراً للسلاح حيث لا تتوافر له الملكية وتكون الحيازة للمتبع بواسطة التابع ، وهذا ما دعا المشرع للنص على الحيازة أو الاحراز بالواسطة في المواد التي تناولت العقاب على جرائم السلاح (٨) .

٦ - حالة وفاة المرخص له وتنص المادة العاشرة على أن يعتبر الترخيص ملغى في حالة الوفاة ، الأمر الذي يدعوا للتساؤل عما يكون من شأن السلاح بعد ذلك ، لأنه بوصفه مالا يدخل في الذمة المالية للورثة ، ولكن الترخيص لا ينتقل إليهم إذ هو شخصي بطريقه نص المادة الثالثة من القانون . ما دام الترخيص قد ألغى بالوفاة فإنه يتعين على من يحوز السلاح أو يحزره أن يسلمه فوراً إلى مقر الشرطة الذي يقع في دائرته محل إقامته . وهذا مبدأ الحكم المادة ٣/٤ من القانون . ويكون للوارث المالك أن يتصرف في السلاح المسلم بالبيع أو غيره من التصرفات إلى شخص مرخص له في حيازته أو تجارته أو

(٨) قضى بأن طاعة الرؤوس لا تمتد إلى ارتكاب الجرائم وأنه ليس على الرؤوس أن يطيع إلا ما الصادر إليه من رئيسه بارتكاب فعل يعظم هو أن القانون يعاقبه بعمليه (نقض ١٩٧٢/١١/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٧٤) .

صناعته ، على أن يكون هذا خلال سنة من ذلك التسليم والا اعتبر متنازلا للدولة عن السلاح ويسقط حقه في التعويض .

حمل الأسلحة : حظر القانون بموجب المادة الأولى من قانون الأسلحة والذخائر المعدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ حمل الأسلحة النارية بغير ترخيص من وزير الداخلية ، ومن يحمل السلاح اما أن يكون مرخصا له به والأصل عندئذ أن لا تستند اليه جريمة ، أو أن يكون غير مرخص له فيعتبر فعله جريمة . ومع هذا فإنه يعد الفعل جريمة في بعض الصور رغم وجود الترخيص بحمل السلاح . ومن ذلك ما نصت عليه المادة ١١ مكررا من القانون المضافة بموجب القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والتي تنص على أنه « لا يجوز حمل الأسلحة في المحال العامة التي يسمح فيها بتقديم الخمر ولا في الأمكنة التي يسمح فيها بلعب الميسر ولا في المؤتمرات والاجتماعات والأفراح » (٩) .

٣ - القصد الجنائي

القصد الجنائي في جريمة جيازة أو احرار الأسلحة بغير ترخيص هو قيام العلم عند الجاني بأن ما يحوزه أو يحزره هو من بين الأسلحة المنصوص عليها في القانون وأنه غير مرخص له في حيازتها أو احرارها (١٠) .

ويبين من هذا أنه يشترط حتى يتوافر القصد الجنائي أمران :

١ - علم الجاني بأن ما يحوزه أو يحزره هو من الأسلحة المحرم حيازتها أو احرارها قانونا بغير ترخيص . والقاعدة أن الجهل بالقانون لا يعذر من أجله الجاني ، ومع هذا فقد يقوم خطأ في الوقائع يؤثر في وجود القصد الجنائي ، كما إذا تسلم شخص من آخر مسدسا لحفظه معتقدا أنه من المسدسات الصوتية التي لا يحتاج احرارها لترخيص وكانت الحقيقة - عن جهل منه - أنه من الأسلحة النارية ، ولذلك نظرا للتماثل بين المسدسين .

٢ - أن يعلم الجاني أن السلاح الذي يحوزه بغير ترخيص أو بترخيص انتهت مدته ، فقد يخطئ الشخص لأسباب معقولة في التاريخ الذي يتعين

(٩) نقض ١٩٧٢/٤/٢ أحكام النقض من ٢٣ ق ١١٣ .

(١٠) نقض ١٩٥٢/١١/٢٤ أحكام النقض من ٤ ق ٥٧ .

عليه فيه تجديد الترخيص ، ولكن الاهمال في اتخاذ اجراءات تجديد الترخيص مع العلم بموعده يجعل القصد الجنائي متوافرا .

ومتى توافر القصد الجنائي على الصورة سالفة الذكر فانه لا أهمية بعد هذا للباعث على حيازة أو احراز السلاح ، ولهذا يقضى بإدانة شخص حمل بندقية أخيه لتوصيلها لمنزله لمرضه المفاجيء (١١) .

واثبات قيام القصد الجنائي من عدمه مسألة موضوعية يستخلصها القاضى مما يطرح عليه من أدلة بغير رقابة من محكمة النقض . ويتعين على المحكمة اقامة الدليل عليه ، بيد أنه لا يشترط التحدث عنه استقلالا ما دام مستفادا من وقائع الدعوى وأسباب حكمها ، الا اذا ثار النزاع حول وجوده . ولذا قضى بأنه اذا دفع المتهم بأن البندقية التى اتهم باحرازها بغير ترخيص مرخصة وقدم شهادة بذلك فأدانتها المحكمة دون تحقيق هذا الدفاع أو الرد عليه مع أنه يعتبر جوهريا بحيث لو صح لتغير وجه الرأى فى الدعوى فان الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه (١٢) .

العقوبة

اذا توافرت أركان الجريمة على الوجه سالف الذكر حقت العقوبة على الفاعل ، ولا يشترط حينئذ أن يضبط السلاح موضوعها ، ما دام القاضى قد اقتنع بالأدلة التى أوردها أن المتهم كان يحرز السلاح وانه من النوع المبين بالقانون (١٣) .

وكانت المادة ٢٦ من القانون عند صدوره تفرق فى العقاب بالنسبة للأسلحة النارية بين ما كان غير مششخن وما كان مششخنا ، وكانت عقوبة الأولى هى عقوبة الجنبعة وعقوبة الأخرى من عقوبات الجناية ، ثم عدلت هذه المادة بموجب القانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ وجعلت العقوبة دواما هى عقوبة الجناية .

فتنص المادة ٢٦/أ على أنه « يعاقب بالسجن وبغرامة لا تجاوز خمسمائة

(١١) نقض ١٥/١٠/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٥ .

(١٢) نقض ١٢/١/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٥ .

(١٣) نقض ١٤/٦/١٩٥٢ أحكام النقض س ٤ ق ١٥٧ .

جنيته كل من يحوز أو يحرز بالذات أو بالواسطة بغير ترخيص سلاحا من الأسلحة المنصوص عليها بالجدول رقم (٢) . وهو خاص بالأسلحة النارية غير المششخنة . وتنص المادة ٢٦/ب على أنه « يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من يحوز أو يحرز بالذات أو بالواسطة بغير ترخيص سلاحا من الأسلحة المنصوص عليها في القسم الأول من الجدول رقم (٣) أو يجوز أو يحرز بالذات أو بالواسطة سلاحا من الأسلحة المنصوص عليها بالقسم الثاني من الجدول المذكور . وهو خاص بالأسلحة النارية المششخنة على ما سبق البيان .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدية إذا ارتكب الجاني جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين وكان من الأشخاص المنصوص عليهم في الفقرات من ب الى و من المادة السابعة السالف ذكرها عند الكلام على الركن المادي . ويجب أن يكون الجاني قد حكم عليه في جريمة من الجرائم الواردة بها ، وأن يكون الحكم نهائيا وقائما منتجا لآثاره الجنائية وليس بلام أن تكون العقوبة قد نفذت فعلا (١٣ مكرر) .

وقد تناولت المادة ٢٦/د العقاب على حيازة أو احراز الذخائر بقولها « يعاقب بالسجن وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها كل من يحوز أو يحرز بالذات أو بالواسطة ذخائر مما يستعمل في الأسلحة المنصوص عليها بالجدولين رقمي ٢ و ٣ وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا كان الجاني من الأشخاص المذكورين في الفقرات من ب الى و من المادة السابعة .

المصادرة

تنص المادة ٣٠ من قانون الأسلحة والذخائر على أنه « يحكم بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال ، وذلك عداوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة » (١٤) .

ومصادرة السلاح أو الذخيرة في حالة عدم الترخيص مسألة لا تحتاج للبحث سواء في حكم قانون الأسلحة والذخائر أو في حكم قانون العقوبات .

(١٣ مكرر) نقض ١٩٧٣/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٨٢ .

(١٤) ان الاستفادة من اطلاق نص المادة ٣٠ من قانون الأسلحة والذخائر هو وجوب المصادرة

واما استثناء من أحكام قانون العقوبات نقض ١٩٧٢/٤/٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١١٣ .

وانما مثار البحث حينما يكون السلاح مرخصا ويحوزه شخص آخر غير المرخص له ، فهل يقضى بالمصادرة أم يعمل بحكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات ، أى تراعى حقوق حسن النية فلا يقضى بمصادرة السلاح ؟

وقد قضى بأن المادة ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالأسلحة والذخائر توجب الحكم بالمصادرة كما توجب ذلك المادة ٣٠ ع ، فاذا كان الحكم قد قضى بالغاء عقوبة مصادرة البندقية المحكوم بها ابتدائيا بناء على ما قاله من أن البندقية ليست مملوكة للمتهم الذى ضبطت معه ، وأن العقوبة لا تتعداه الى شخص مالكتها فانه يكون مخطئا متعينا نقضه فيما قضى به من الغاء المصادرة (١٥) . وأنه لا يصح الحكم بمصادرة بندقية كان مرخصا لصاحبها فى استعمالها بمعرفة خفير زراعة وضبطت هذه البندقية مع آخر كان قد طلب الاذن فى حملها ووافق المركز على ذلك (١٦) . وحديثا قضى بأنه من المقرر أن المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء محرما تداوله بالنسبة الى العامة . . بما فى ذلك المالك والحائز والمحرز على السواء - وهو ما لا ينطبق على الأسلحة المرخص قانونا فى احرازها ، فاذا كان الشيء مباحا لصاحبه الذى لم يسهم فى الجريمة ومرخصا له قانونا فى حيازته ، فانه لا يصح قانونا الحكم بمصادرة ما يملكه . واذا كانت المادة ٣٠ من قانون العقوبات تحمى حقوق الغير حسنى النية فان الحكم المطعون فيه فيما قضى من مصادرة مطلقة تشمل البنادق الثلاث المرخص بها لأشخاص لم يسهموا فى الجريمة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون (١٧) .

(تم بحمد الله)

(١٥) نقض ١٩٥٤/٣/٢٤ أحكام النقض س ٥ ق ٦٤٢ ، ١٩٦٧/٢/١١ س ١٨ ق ٢٦٠ .

(١٦) نقض ١٩٣٠/٥/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٤٠ .

(١٧) نقض ١٩٧٥/٥/١٩ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٠٣ .

الفهرس

صفحة

مقدمة

٧

الفصل الأول

الرشوة

١٤	المبحث الأول : جريمة الرشوة
١٥	أولا : جريمة المرتشى
١٥	١ - الصفة الخاصة للمرتشى
١٥	أ - الموظف العمومي
٢٠	ب - الموظف العمومي حكما
٢٢	ج - العاملون في محيط بعض الهيئات
٢٣	د - المستخدم الخاص
٢٤	٢ - الركن المادي
٢٤	أ - الطلب
٢٦	ب - القبول
٢٩	محل الطلب أو القبول
٣٢	المقابل للمرتشى أو غيره
٣٣	أعمال الوظيفة
٣٤	(١) الاختصاص بالعمل
٤١	(٢) الزعم بالاختصاص أو الاعتقاد خطأ بذلك
٤٣	٣ - الركن المعنوي : القصد الجنائي
٤٦	الشروع في جريمة المرتشى
٤٧	العقوبة
٤٩	ثانيا : جريمة الراشي والوسيط

صفحة

٤٩	١ - جريمة الراشى
٤٩	أ - الركن المادى
٥١	ب - القصد الجنائى
٥١	عرض الرشوة
٥٤	موقف الوسيط من الشروع
٥٥	٢ - جريمة الوسيط
٥٦	أ - الركن المادى
٥٧	ب - الركن المعنوى
٥٨	عرض الوساطة أو قبولها
٦٠	عقوبة الراشى والوسيط
٦٣	المبحث الثانى : المكافأة اللاحقة
٦٤	١ - الركن المادى
٦٥	٢ - الركن المعنوى
٦٧	المبحث الثالث : استعمال النفوذ
٦٨	١ - الركن المادى
٦٩	٢ - الركن المعنوى

الفصل الثانى

اختلاس الأموال العامة والاستيلاء عليها بغير حق

٧٤	أولا : اختلاس الأموال العامة
٧٤	١ - الركن الأول : الصفة الخاصة للجانى
٧٨	٢ - الركن الثانى : فعل الاختلاس
٧٨	أ - فعل الاختلاس
٨٠	ب - موضوع الاختلاس
٨٢	ج - التسليم للبال : بسبب الوظيفة

صفحة

٨٤	٣ - الركن الثالث : القصد الجنائي
٨٦	العقوبة
٩٥	مالية : الاستيلاء على الأموال العامة
٩٦	١ - الركن المادي
٩٦	أ - الاستيلاء
١٠٠	ب - تسهيل الاستيلاء
١٠٠	٢ - الركن المعنوي
١٠٢	العقوبة

الفصل الثالث

التزوير في المحررات

١٠٤	١ - كـن الأول : تغيير الحقيقة في محرر
١٠٤	١ - تغيير الحقيقة
١٠٦	أ - الصورية في العقود
١٠٧	ب - الاقرارات الفردية
١٠٩	٢ - المحرر
١١٢	٣ - طرق التزوير
١١٤	أ - التزوير المادي
١١٤	١ - اصطناع المحرر
١١٦	٢ - التغيير في المحرر
١١٧	(أ) وضع امضاء مزور
١٢٠	(ب) تغيير المحررات
١٢٢	(ج) زيادة الكلمات *
١٢٣	ب - التزوير المعنوي
١٢٧	٤ - الضرر
١٣١	حجية المحررات
(م ٥٥ - العقوبات الخاص)	

صفحة

١٣٣	المحررات الباطلة والقابلة للبطلان
١٣٤	الركن الثاني : القصد الجنائي
١٣٧	العقوبة
١٣٨	المحرر الرسمي
١٤٢	جريمة استعمال محرر مزور
١٤٢	١ - استعمال المحرر المزور
١٤٤	٢ - القصد الجنائي

الفصل الرابع

القتل العمد

١٤٨	المبحث الأول : أركان الجريمة
١٤٨	أولا : موضوع الجريمة
١٥٠	ثانيا : فعل يؤدي الى الوفاة
١٥٠	١ - فعل القتل
١٥٤	٢ - النتيجة ، الوفاة
١٥٤	٣ - علاقة السببية
١٥٧	الشروع في الجريمة
١٥٨	الجريمة المستحيلة
١٦٢	ثالثا : القصد الجنائي
١٧٤	المبحث الثاني : عقوبة القتل
١٧٥	أولا : الظروف المشددة
١٧٥	١ - سبق الاصرار
١٨٣	٢ - الترحيد
١٨٥	٣ - التسميم
١٩٣	٤ - اقتران القتل بجناية وارتباطه بجنحة
١٩٣	أ - اقتران القتل بجناية
٢٠٠	ب - ارتباط القتل بجنحة

صفحة

٢٠٥	ثانيا : الظروف المخفف
٢٠٥	القتل فى التلبس بالزنا
٢٠٥	١ - الصفة الخاصة فى فاعل الجريمة
٢٠٦	٢ - المفاجأة فى حالة التلبس
٢٠٧	٣ - القتل فى الحال
٢٠٩	العقوبة

الفصل الخامس

الجرح والضرب

٢١١	المبحث الأول : ركنا جرائم الجرح والضرب
٢١١	أولا - الركن المادى ، فعل الأيذاء
٢١٣	ثانيا - الركن المعنوى ، القصد الجنائى
٢١٨	المبحث الثانى : العقوبة
٢١٨	أولا : الضرب المفضى الى الموت
٢٢٣	ثانيا : العاهة المستديمة
٢٢٩	ثالثا : العجز عن الأشغال الشخصية
٢٣١	العقوبة
٢٣٢	الايذاء من عصبية
٢٣٤	الاعتداء على العاملين بوسائل النقل العام
٢٣٥	الايذاء الخفيف

الفصل السادس

القتل والايذاء خطأ

٢٣٨	أولا : الركن المادى
٢٣٩	ثانيا : الخطأ

صفحة

٢٤٠	صور الخطأ
٢٤٥	ثالثا : علاقة السببية
٢٤٧	العقوبة

الفصل السابع

السرقه

٢٥١	المبحث الأول : أركان السرقة
٢٥١	أولا : الاختلاس
٢٥١	تعريف الاختلاس
٢٥٩	التسليم الضرورى أو الاضطرارى
٢٦١	نظرية جارسون
٢٦٤	تطبيقات عملية
٢٧٣	ثانيا : موضوع السرقة
٢٧٣	١ - المال
٢٧٥	٢ - المال المنقول
٢٧٦	٣ - ملكية الغير للمال
٢٧٨	صور تدعو للبحث
٢٨٦	ثالثا : القصد الجنائى
٢٨٦	١ - القصد العام
٢٨٩	٢ - القصد الخاص
٢٩٢	المبحث الثانى : عقوبة السرقة
٢٩٢	أولا : الشروع فى السرقة
٢٩٥	تمام جريمة السرقة
٢٩٩	ثانيا : تحريك الدعوى الجنائية
٣٠٢	ثالثا : السرقة الموصوفة بظروف مشددة

صفحة

٣٠٢	١ - جنح السرقة
٣٢٢	٢ - جنایات السرقة
٣٢٣	(١) السرقة باكره
٣٣٠	(٢) السطو على الامكنة المستكونة والمعدة للسكنى
٣٣٢	(٣) السطو فى الطرق العمومية
٣٣٥	(٤) السرقة ليلا من شخصين فأكثر مع السلاح
٣٣٥	(٥) سرقة أسلحة الجيش وذخيرته
٣٣٧	(٦) سرقة المهمات التليفونية والتلغرافية
٣٣٨	رابعا : السرقة البسيطة
٣٤١	خامسا : السرقة الموصوفة بظروف مخففة

الفصل الثامن

الجرائم الملحقه بالسرقة

٣٤٥	المبحث الأول : جريمة المادة ٣٢٤ مكررة عقوبات
٣٤٦	الركن المادى (١) اختلاس المال
٣٤٧	(٢) اختلاس المنفعة
٣٤٨	الركن المعنوى
٣٤٩	العقوبة
٣٤٩	المبحث الثانى : اغتصاب المال بالتهديد
٣٤٩	أركانه
٣٥٢	العقوبة
٣٥٣	المبحث الثالث : التهديد
٣٥٤	ركنا جريمة التهديد
٣٥٤	الركن المادى : موضوع جريمة التهديد

صفحة

٣٥٥	أولا : اذا كان موضوع التهديد جسيما
٣٥٧	التهديد الكتابي والتهديد الشفهي
٣٦١	ثانيا : اذا كان موضوع التهديد غير جسيم
٣٦٢	الركن المعنوي : القصد الجنائي
٣٦٤	العقوبة
٣٦٥	المبحث الرابع : اخفاء أشياء متحصلة من جناية أو جنحة
٢٢٦	الركن الأول : فعل الاخفاء
٣٦٩	الركن الثاني : موضوع الجريمة
٣٧٢	الركن الثالث : القصد الجنائي
٣٧٥	العقوبة

الفصل التاسع

النصب

٣٨٠	أركان جريمة النصب
٣٨١	أولا : وسيلة النصب
٣٨١	١ - الطرق الاحتيالية
٣٨٤	(١) الأشياء الخارجية
٣٩١	(٢) تدخل شخص آخر
٣٩٤	صور الطرق الاحتيالية
٣٩٧	(١) المشروع الكاذب
٣٩٧	(٢) الواقعة المزورة
٣٩٨	(٣) أحداث الأمل بحصول ربح وهمي
٣٩٩	(٤) تسديد المبلغ الذي أخذ بطريق الاحتيال
٤٠٠	(٥) وجود سند دين غير صحيح
٤٠٠	(٦) وجود سند مخالصة مرقور

صفحة

٤٠٠	٢ - التصرف فى مال ثابت أو منقول
٤٠١	أ - التصرف فى مال ثابت أو منقول
	ب - كون المال غير مملوك للجنانى ولا له حق
٤٠٤	التصرف فيه
٤٠٨	٣ - الاسم الكاذب أو الصفة غير الصحيحة
٤١٠	أ - الاسم الكاذب
٤١٠	ب - الصفة غير الصحيحة
٤١٢	علاقة السببية
٤١٥	ثانيا : موضوع النصب
٤١٥	(١) المال
٤١٦	(٢) المنقول
٤١٧	(٣) المملوك للغير
٤١٨	الضرر فى النصب
٤٢٠	ثالثا : القصة الجنائى
٤٢٠	١ - القصد العام
٤٢١	٢ - القصد الخاص
٤٢٤	الشروع فى النصب
٤٢٦	العقوبة

الفصل العاشر

جرائم الشيك

٤٣١	أولاً : الركن الأول ، اعطاء شيك
٤٣٣	بيانات الشيك
٤٣٤	١ - تاريخ انشاء الشيك
٤٣٧	٢ - مكان انشاء الشيك
٤٣٧	٣ - اسم من يلزمه الوفاء (المسحوب عليه)

صفحة

٤٣٨	٤ - اسم المستفيد
٤٣٩	٥ - الأمر بالدفع
٤٤٠	٦ - توقيع الساحب
٤٤٢	السبب فى الشيك
٤٤٣	أثر الاخلال بالبيانات السابقة
٤٤٥	اثبات وجود الشيك
٤٤٦	اعطاء الشيك
٤٤٩	ثانيا : الركن الثانى ، عدم وجود رصيد كاف
٤٥١	الصور المختلفة للركن الثانى
٤٥١	١ - عدم وجود الرصيد أو عدم كفايته
٤٥٢	٢ - استرداد مقابل الوفاء
٤٥٣	٣ - منع المسحوب عليه من الوفاء بقيمة الشيك
٤٥٥	ثالثا : الركن الثالث ، القصد الجنائى
٤٥٧	العقوبة

الفصل الحادى عشر

خيانة الأمانة

٤٦٠	أركان خيانة الأمانة
٤٦٠	أولا : موضوع الجريمة
٤٦٠	١ - المال
٤٦٢	٢ - المنقول
٤٦٤	٣ - المملوك للغير
٤٦٤	ثانيا : تسليم المال على وجه الأمانة
٤٦٥	١ - التسليم
٤٦٨	٢ - أوجه الأمانة
٤٧٢	العقد الباطل والقابل للإبطال

صفحة

٤٧٤	استبدال العقد
٤٧٥	عقود محل بحث
٤٧٥	(١) عقد البيع
٤٧٧	(٢) البيع بشرط التجربة
٤٧٨	(٣) البيع بالتقسيط
٤٧٩	(٤) البيع بالعمولة
٤٨٠	أ - الوديعة
٤٩٠	صور خاصة من الوديعة
٤٩٠	(١) الوديعة الاضطرارية
٤٩١	(٢) الحراسة
٤٩٣	(٣) الوديعة الجارية
٤٩٣	(٤) الوديعة الناقصة
٤٩٥	ب - الاجارة
٤٩٩	ج - عارية الاستعمال
٥٠٠	عارية الاستهلاك
٥٠٠	د - الرهن
٥٠٢	هـ - الوكالة
٥٠٧	الفضولي
٥٠٨	الشريك
٥١٠	انتهاء الوكالة
٥١٢	اثبات العقد
٥١٩	ثالثا : الركن المادى ، الاختلاس والتبديد والاستعمال
٥٢٠	(١) الاختلاس
٥٢١	(٢) التبديد
٥٢٢	(٣) الاستعمال
٥٢٤	رابعا : القصد الجنائى
٥٢٥	١ - القصد العام

صفحة

٥٢٩	٢ - القصد الخاص
٥٣٠	خامسنا : ركن الضرر
٥٣٢	الشروع فى الجريمة وتامها
٥٣٥	تحريك الدعوى الجنائية
٥٣٥	العقوبة

الفصل الثانى عشر

الجرائم الملحقه بخيانة الأمانة

٥٣٧	المبحث الأول : خيانة الائتمان فى ورقة ممضاة أو مختومة على بياض
٥٣٨	الركن الأول : التسليم على وجه الأمانة
٥٣٩	الركن الثانى : موضوع التسليم
٥٤١	الركن الثالث : خيانة الأمانة
٥٤٢	الركن الرابع : الضرر
٥٤٣	الركن الخامس : القصد الجنائى
٥٤٣	تمام الجريمة
٥٤٥	المبحث الثانى : اختلاس المحجوزات
٥٤٧	الركن الأول : مال محجوز عليه
٥٥٣	الركن الثانى : الاختلاس
٥٥٩	الركن الثالث : القصد الجنائى
٥٦٣	تمام الجريمة والعقاب عليها

الفصل الثالث عشر

الحريق عمدا

٥٧٠	الركن الأول : فعل الاحراق
-----	---------------------------

صفحة

٥٧٤	الركن الثانى : موضوع الجريمة
٥٨١	الركن الثالث : القصد الجنائى
٥٨٢	العقوبة

الفصل الرابع عشر

اقتهاك حرمة ملك الغير

٥٨٩	أولا : الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٧٠ عقوبات
٥٩٠	الركن الأول : الدخول أو البقاء فى مكان مما نص عليه
٥٩٠	(١) الدخول
٥٩١	(٢) المكان
٥٩٢	الركن الثانى : كون المكان فى حيازة شخص آخر
٥٩٣	الركن الثالث : القصد الجنائى
٥٩٥	تحريك الدعوى الجنائية والعقوبة
٥٩٧	ثانيا : الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٦٩ عقوبات
٥٩٩	ثالثا : الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٧١ عقوبات
٦٠١	رابعا : الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٧٣ عقوبات

الفصل الخامس عشر

الجرائم ضد الأخلاق

٦٠٣	المبحث الأول : الاسقاط
٦٠٣	أولا : الركن المادى : فعل يؤدى الى الاسقاط
٦٠٧	ثانيا : الركن المعنوى : القصد الجنائى
٦٠٩	العقوبة

صفحة

٦١١	المبحث الثاني : الواقعة
٦١١	أولا : الركن المادى : فعل الواقعة
٦١٣	ثانيا : الركن المعنوى : القصد الجنائى
٦١٥	العقوبة
٦١٧	ظرف مشدد
٦٢١	المبحث الثالث : هتك العرض
٦٢١	أولا : الركن المادى : فعل هتك العرض
٦٢٥	ثانيا : الركن المعنوى : القصد الجنائى
٦٣٠	الشروع فى الجريمة
٦٢٨	العقوبة
٦٢٨	١ - هتك العرض بغير الرضاء
٦٣٢	٢ - هتك العرض بالرضاء
٦٣٣	تحديد سن المجنى عليه
٦٣٤	المبحث الرابع : الفعل الفاضح المخل بالحياء
٦٣٤	١ - الركن المادى : الفعل الفاضح
٦٣٦	٢ - الركن الثانى : العلانية
٦٣٧	٣ - الركن الثالث : القصد الجنائى
٦٣٨	الفعل الفاضح غير العلنى

الفصل السادس عشر
القلف والسبب والبلاغ الكاذب

٦٤١	أولا : القذف والسب
-----	--------------------

صفحة

٦٤١	أركان الجريمة
٦٤٢	الركن الأول : الركن المادى
٦٤٤	الاسناد فى القذف
٦٤٧	الاسناد فى السب
٦٤٨	الركن الثانى : العلانية
٦٥٣	الركن الثالث : القصد الجنائى
٦٥٤	العقوبة
٦٥٧	استثناءات من أحكام القذف والسب
٦٥٧	القذف فى حق ذوى الصفة العامة
٦٥٩	حق الدفاع
٦٦١	ثانيا : البلاغ الكاذب
٦٦١	حق التبليغ
٦٦٣	أركان البلاغ الكاذب
٦٦٣	الركن الأول : الاخبار
٦٦٥	الركن الثانى : موضوع الاخبار
٦٦٦	الركن الثالث : القصد الجنائى

الفصل السابع عشر

قمع التدليس والغش

٦٦٩	مقدمة خاصة عن الجرائم الاقتصادية
٦٧٠	قانون العقوبات الاقتصادى
٦٧٢	دور التشريعات الاقتصادية فى بناء الدولة
٦٧٤	الجرائم الاقتصادية

صفحة

٦٧٥	الجرائم الاقتصادية في مشروع قانون العقوبات
٦٧٥	تعريف الجريمة الاقتصادية
٦٨١	مقدمة في قمع التدليس والغش
٦٨٥	المبحث الأول : ركنا جرائم التدليس والغش
٦٨٥	أولا : الركن المادى
٦٨٥	(١) الخداع
٦٨٥	أ - الخداع
٦٩٦	ب - موضوع الخداع
٦٩٧	(٢) الغش وما فى حكمه
٦٩٨	أ - الغش
٧٠٩	ب - التعبئة
٧١١	ج - الاستيراد
٧١٢	ثانيا : القصد الجنائى
٧٢١	المبحث الثانى : الأحكام الاجرائية الخاصة
٧٢١	١ - صفة ضبط القضائى
٧٢٤	٢ - ضبط المواد المغشوشة والافراج عنها
٧٢٩	المبحث الثالث : العقوبات
٧٣١	١ - العقوبات الأصلية
٧٣٢	٢ - العقوبات التكميلية

الفصل الثامن عشر

جرائم التسعير الجبرى

٧٤٤	المبحث الأول : التحديد الجبرى للأسعار
-----	---------------------------------------

صفحة

٧٤٤	أولا : تعريف السلعة المسعرة
٧٤٨	ثانيا : تحديد السعر
٧٥١	ثالثا : الاعلان عن السعر
٧٥٦	المبحث الثانى : جرائم التسعير الجبرى
٧٥٧	أولا : الركن المسادى
٧٥٧	١ - البيع أو العرض للبيع بأكثر من السعر المحدد
٧٦٢	٢ - الامتناع عن البيع بالسعر أو الربح المحدد
٧٦٦	٣ - اجبار المشتري على شراء سلعة أخرى
٧٦٧	٤ - تعليق البيع على شرط
٧٦٨	٥ - شراء سلعة بقصد البيع أو الاستهلاك
٧٦٩	٦ - السلع غير المسعرة
٧٧٠	٧ - عدم الاعلان عن الأسعار
٧٧٤	ثانيا : الركن المعنوى
٧٧٤	١ - القصد الجنائى فى جرائم البيع وما فى حكمه
٧٧٦	٢ - القصد الجنائى فى جرائم الشراء بقصد البيع أو الاستهلاك
٧٧٦	٣ - القصد الجنائى فى جرائم الاعلان عن الأسعار
٧٧٧	مبحث مستقل : جرائم المحال العامة
٧٨٠	المبحث الثالث : العقوبات
٧٨٠	أولا : المسئول عن جرائم التسعير الجبرى
٧٨٦	ثانيا : العقوبات وتقديرها
٧٩٠	المبحث الرابع : الاجراءات فى جرائم التسعير الجبرى

الفصل التاسع عشر

جرائم المخدرات

٨٠٠	التصور التشريعي لجرائم المخدرات في مصر
٨٠٢	أولا : أركان الجرائم
٨٠٣	١ - موضوع الجريمة
٨٠٥	٢ - الركن المادي
٨٠٦	(١) الجلب والتصدير
٨٠٩	(٢) الانتاج
٨١٠	(٣) الملك والاحراز
٨١٤	(٤) التعامل
٨١٦	(٥) التقديم للتعاطي وتسهيل التعاطي
٨٢١	(٦) الزراعة
٨٢٢	(٧) امساك الدفاتر
٨٢٣	(٨) فروق الأوزان
٨٢٤	٣ - القصد الجنائي
٨٣١	صور خاصة
٨٣٣	ثانيا : العقوبات
٨٣٤	أ - العقوبات الأصلية
٨٤٠	ب - العقوبات التكميلية
٨٤٢	الاعفاء من العقاب
٨٤٣	التدابير الاحترازية
٨٤٤	ثالثا : أحكام تكميلية

صفحة

الفصل العشرون

جرائم السلاح

٨٤٨	أركان الجريمة
٨٤٩	١ - موضوع الجريمة
٨٥١	٢ - الركن المادى
٨٥٨	٣ - القصد الجنائى
٨٥٩	العقوبة
٨٦٣	الفهرس


رقم الايداع بدار الكتب
١٩٧٥/٢٠٢٠

مطبعة أطلس
١١ - ١٣ ش سوق التوفيقية بالقاهرة

قانون العقوبات الخاص
حسن صادق المرصفاوي
١٧٠
٣٤٣ و ١

اسم الكتاب
اسم المؤلف
رقم اليومية
رقم التصنيف

رقم الاستمارة	تاريخ الاستمارة	تاريخ الإعادة	ملاحظات
٣٧	٤/٤٧	١٢/٦/٤٤	

 Bibliotheca Alexandrina



1523218